

UNIVERSITY OF ALEXANDRIA LIBRARY

Bibliotheca Alexandrina



0160029

المعنى

أوسع مظهر في الفقه الاسلامي مع الترجيح بين الاقوال بالدليل

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

المتوفى سنة ٦٢٠ هـ

على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى

بتصحيح الدكتور

محمد خليل هرايهر

المدرس بكلية أصول الدين

ما أثبتناه من تعليقات صاحب المنار رمزنا له (ر)
ما أثبتناه من هوامش غيره فهو بدون رمز
ما كتبناه لهذه الطبعة رمزنا له (ز)

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

(للأستاذ الشيخ عبد القادر بدران فقيه الحنابلة في ديار الشام)

هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسي ثم الدمشقي الصالحى ، الفقيه الزاهد الإمام ، شيخ الإسلام وأحد الأعلام ، موفق الدين أبو محمد . ولد في شعبان سنة ٥٤١ هـ بجماعيل ، وقدم دمشق مع أهله ، وله عشر سنين . فقرأ القرآن وحفظ مختصر الخرقى ، واشتغل وسمع من والده ، وأبي المسكارم بن هلال ، وأبي المعالي بن صابر وغيرهما ، ورحل إلى بغداد هو وابن خالته الحافظ عبد الغنى سنة ٥٦١ هـ وسمعا الكثير من هبة الله الدقاق وابن البطى وسعد الله الدجاجى ، والشيخ عبد القادر الجيلانى ، وابن تاج القراء وابن شافع وأبى زرعة ، ويحيى بن ثابت وخلق كثير . وسمع بمكة من المبارك بن الطباخ مدة يسيرة ، فقرأ عليه متن الخرقى . ثم توفى الشيخ ، ولازم أبا الفتح بن المنى ، وقرأ عليه المذهب والخلاف والأصول حتى برع ، وأقام ببغداد نحواً من أربع سنين . هكذا ذكره الحافظ ضياء الدين المقدسى . ثم رجع إلى دمشق ثم عاد إلى بغداد سنة سبع وستين . كذا قال سبط ابن الجوزى .

وذكر الناصح بن الحنبلى : أنه حج سنة أربع وسبعين ، ورجع مع وفد العراق إلى بغداد ، وأقام بها سنة ، فسمع درس ابن المنى الحنبلى ، قال ابن الناصح : وكنت أنا قد دخلت بغداد سنة ثنتين وسبعين ، واشتغلنا جميعاً على الشيخ أبى الفتح ، ثم رجع إلى دمشق واشتغل بتصنيف كتاب (المغنى فى شرح الخرقى) فبلغ الأمل فى إتمامه ، وهو كتاب بليغ فى المذهب عشر مجلدات بخطه ، تعب عليه وأجاد فيه ، وأجمل فيه المذهب ، وقرأ عليه جماعة ، وانتفع بعلومه طائفة كثيرة . قال : ونشأ على سمى أبيه وأخيه فى الخير والعبادة ، وغلب عليه الاشتغال بالفقه والعلم وقال سبط ابن الجوزى : كان إماماً فى فنون ، ولم يكن فى زمانه بعد أخيه

أبي عمر والعماد أزهد ولا أروع منه ، وكان كثير الحياء ، عزوفا عن الدنيا وأهلها
هينا لنا متراضعا محبا للساكنين ، حسن الأخلاق ، جواداً سخياً ، من رآه
كأنما رأى بعض الصحابة ، وكان النور يخرج من وجهه : كثير العبادة : يقرأ
كل يوم وإيلة سبعمائة من القرآن : ولا يصلي ركعتي السنة في الغالب إلا في بيته اتباعاً للسنة
قال السبط المذكور : وكان يحضر مجالس دائماً في جامع دمشق وقاسيون .

وقال أيضاً : شاهدت من الشيخ أبي عمر وأخيه الموفق ونسبته العماد ما نرويه
عن الصحابة والأولياء والأفراد : فأنساني حالهم أهلي وأوطاني : ثم عدت إليهم
على نية الإقامة : عسى أن أكون معهم في دار المقامة .

وقال ابن النجار : كان الشيخ موفق الدين شيخ الحنابلة بالجامع . وكان ثقة
حجة نبيلاً غزير الفضل كامل العقل شديد الثابت : دائم السكوت : حسن السمات
نزها ورعاً عابداً على قانون السلف : على وجه النور : وعليه الوقار والهيبة :
ينتفع الرجل برؤيته قبل أن يسمع كلامه . صنف التصانيف المليحة في المذهب
والخلاف . وقصده التلامذة والأصحاب : وسار اسمه في البلاد واشتهر ذكره :
وكان حسن المعرفة بالحديث : وله يد في العربية .

وقال الحافظ عمر بن الحارث في معجمه : هو إمام الأئمة : ومفتي الأمة .
خصه الله بالفضل الوافر : والخيال العاطر : والعلم الكامل : طنت بذكره
الأمصار وضنت بمثله الأعصار : قد أخذ بمجامع الحقائق النقلية والعقلية : فأما
الحديث فهو سابق فرسانه : وأما الفقه فهو فارس ميدانه : أعرف الناس بالفتيا
وله المؤلفات الغزيرة : وما أظن الزمان يسمح بمثله : متواضع عند الخاصة والعامة
حسن الاعتقاد : ذو أناة وحلم ووقار : وكان مجلسه عامراً بالفقهاء والمحدثين
وأهل الخير : وصار في آخر عمره يقصده كل أحد : وكان كثير العبادة دائم التهجد
لم ير مثله : ولم ير هو مثل نفسه .

قال الضياء : كان رحمه الله إماماً في القرآن وتفسيره : إماماً في علم الحديث
ومشكلاته : إماماً في الفقه أوجد زمانه فيه : إماماً في علم الخلاف أوجد زمانه
في الفرائض : إماماً في أصول الفقه : إماماً في النحو : إماماً في الحساب : إماماً
في النجوم السيارة والمنازل . قال : ولما قدم بغداد قال له الشيخ أبو الفتح بن المني

اسكن هنا ، فإن بغداد مفتقرة إليك ، فانت تخرج من بغداد ولا تخلف فيها مثلك
قال : وكان شيخنا العباد يعظم الشيخ الموفق تعظيماً كثيراً ويدعو له ويقعد
بين يديه كما يقعد المتعلم من العالم ، وسمعت الإمام المفتي شيخنا أبا بكر محمد بن معالي
ابن غنيمة ببغداد يقول : ما أعرف أحداً في زماننا أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق
وسمعت أبا عمرو بن الصلاح المفتي يقول : ما رأيت مثل الشيخ الموفق . وقال
الشيخ عبد الله اليونيني : ما أعتقد أن شخصاً ممن رأيت حصوله من الكمال في
العلوم والصفات الحميدة التي يحصل بها الكمال سواه ، فإنه رحمه الله كان كاملاً في
صورته ومعناه من الحسن والإحسان والحلم والسؤدد والعلوم المختلفة والأخلاق
الحميدة ، والأمور التي ما رأيتها كمات في غيره ، وقد رأيت من كرم أخلاقه
وحسن عشرته ووفور حله وكثرة علمه وغزير فطنته وبكال مروءته وشدة حياته ،
ودوام بشره وعزوف نفسه عن الدنيا وأهلها ، والمناصب وأربابها ، ما قد عجز
عنه كبار الأولياء ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما أنعم الله تعالى على
عبد نعمة أفضل من أن يلهمه ذكره ، فقد ثبت بهذا أن إلهام الذكر أفضل
الكرامات ، وأفضل الذكر ما يتعدى نفعه إلى العباد ، وهو تعليم العلم والسنة ،
وأعظم من ذلك وأحسن ما كان جبلة وطبعاً كاللحم والكرم والعقل والحياء ،
وكان قد جبلة الله على خلق شريف ، وأفرغ عليه المكارم إفراغاً ، وأسبغ عليه
النعم تطوف به في كل حال .

تدوين الفقه

.. وكانت الأمة في حاجة ماسة إلى حركة تدوين الفقه ، وقد اضطرت التطورات التي طرأت على المجتمع الإسلامي ، واتساع رقعة المملكة الإسلامية ، وتعقد المدنية وطراقة المسائل والحوادث وانشعاب الحياة إلى استنباط المسائل واستخراج النتائج وترتيب الجزئيات والفتاوى .

وقد خرج الإسلام من الجزيرة — حيث الحياة بسيطة والمدنية محدودة — إلى بلاد مخصبة واسعة ذات المدن القديمة والآفاق الواسعة ، كالشام والعراق ومصر وإيران ، وقد توسعت الحياة الاجتماعية وتعقد نظام التجارة والإدارة ، وقد كانت مهمة تطبيق أصول الإسلام على هذه المسائل والحوادث ، وإخضاع الحياة المدنية لروح الإسلام وأساسه يطلب ذكاءً فائقاً وفهماً دقيقاً وإطلاعاً واسعاً على المجتمع العصري الذي كان المسلمون يعيشون فيه ، وإلماماً كافياً بعلم النفس والطبيعة البشرية ، وخبرة واسعة بطبقات الأمة ونواحي الحياة العامة ، يضاف إلى ذلك الإطلاع الواسع على تاريخ الإسلام والوقوف على مصادره وأصول التشريع الإسلامي ، مع الرسوخ والتضلع في اللغة العربية التي نزل بها القرآن ونطق بها الرسول .

* * *

لقد كان من لطف الله بهذه الأمة ، وكان من التيسير أن قبض لهذه المهمة الجليلة رجالاً يُعدُّون من الأفاض والنوابغ الذين أنجبتهم الإنسانية فقهاً وأمانة وإخلاصاً وكفاية ، كان منهم هؤلاء الأربعة (أبو حنيفة م ١٥٠ هـ ؛ ومالك م ١٧٩ هـ ؛ والشافعي م ٢٠٤ هـ وأحمد بن حنبل م ٢٤١ هـ) الذين قدَّر لفقهم أن يعيش إلى هذا اليوم ويخضع له العالم الإسلامي . وقد فاق هؤلاء في فهمهم الدقيق الواسع ووقفوا حياتهم واستعملوا مواهبهم بسخاء في تكوين هذه الثروة الفقهية والقانونية التي لا تعادلها ذخيرة فقهية في العالم ، والتي لا تزال مرجعاً ومادة واسعة للتشريع لهذا العصر ، وقد توفر هؤلاء على هذه الخدمة التي تدين لها الأمة ويدين لها العالم

وآثروها على كل راحة ولذة وجاه ومنصب في الحياة ، وقد خاب ملوك عصرهم وأمرأؤه ، وخابت الأطماع والإغراءات أن تشغل قلوبهم ، أو تتوزع عقولهم وأوقاتهم . وقد عرض على أبي حنيفة منصب القضاء الذي كان منصباً كبيراً وشرفاً عظيماً مرتين فرفض وامتنع ومات في السجن . وقد ضرب مالك مائتي سوط لأجل مسألة جهر بها وخلعت كتفاه ، وهي أن طلاق المكره ليس بشيء . وقد قضى الشافعي معظم حياته في عسر وضنك ، وبذل صحته وقوته في استنباط الأحكام وتدوين الفقه . وعارض أحمد بن حنبل اتجاه حكومة هي كبرى الحكومات وأقواها على ظهر الأرض في عصره ، ودافع عن السنة والفكر الإسلامي الصحيح حتى عوقب وعذب وضرب وسجن .

وقد أنتج كل واحد منهم ثروة علمية ، وخليّف تراثاً فقهياً ينوء بالمجامع العلمية والمؤسسات الكبيرة في هذا العصر ؛ فقد روى أن أبا حنيفة قال ستين ألف مسألة وقال بعضهم ثلاثة وثمانين ألفاً : ثمانية وثلاثين ألفاً في العبادات ، وخمسة وأربعين ألفاً في المعاملات .

وقد ذكر شمس الأئمة الكردي : أن عدد المسائل التي دونها يبلغ إلى ستمائة ألف . ومهما كان العدد مبالغاً فيه فلا شك أنه أنتج ثروة فقهية ضخمة هي أساس هذا الفقه الحنفي الذي استطاع أن يحكم المساحة الكبرى في المملكة الإسلامية أيام ازدهارها ، ويكون دستور مملكة هي أرقى الملكات في عصرها ، وهي الدولة العباسية .

وكذلك شأن مالك في الفقه فكتابه ، المدونة ، الذي هو مجموعته الفقهية تبلغ نحو ستة وثلاثين ألف مسألة ، وكتاب الأم الذي هو من إفادات الشافعية مجموعة فقهية ضخمة تقع في سبعة أجزاء ، وقد جمع أبو بكر الخلال (م ٣١١ هـ) مسائل الإمام أحمد في أربعين مجلداً أسماه الجامع لعلوم الإمام أحمد .

« من كتاب العلامة الندوي ،

كلمة في فرائد كتاب المغنى^١

يقول محمد رشيد رضا صاحب منار الإسلام :

كنت رأيت كلمة سلطان العلماء في عصره الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى في تفضيل كتابي المحلى لابن حزم والمغنى للشيخ الموفق على غيرهما من كتب الفقه الإسلامى قبل أن أراها ، فدعنى الرغبة في تعرف قيمة هذه الشهادة إلى الاختلاف إلى خزانة الكتب الكبرى (المكتبة المصرية) مراراً للنظر في الكتابين ، وقرأت عدة مسائل من كل منهما رأيتها كافية في معرفة قيمة الشهادة وصحة الحكم ، وعلت أن العلماء الذين قالوا إن ابن عبد السلام وصل إلى رتبة الاجتهاد المطلق لم يقولوا إلا الحق .

فأما كتاب المحلى فهو كتاب اجتهاد مطلق ، وصاحبه أبو محمد بن حزم إمام الظاهرية في عصره ، وهو صاحب القلم السيل واللسان الفصيح والحجة الناهضة والعارضة التى تأبى المعارضة ، ولولا سلاطة لسانه في الرد على مخالفيه من أئمة أصحاب الرأى وأهل القياس لاتسع نطاق مذهبه ، وكثر الانتفاع بالمحلى وغيره من كتبه ، فهو يذكر المسألة ويستدل عليها ، ويرد على المخالفين فيها ، على قواعد الظاهرية من الأخذ بالنصوص الماثورة أو البراءة الأصلية ، ولكنه لا يكتفى بمقارعتهم بالدليل ، بل يرميهم بالجهل والتضليل ، غير هيب لعلو أقدارهم ، ولا وجل من كثرة أتباعهم وأنصارهم ، وإذا أراد الله تعالى أن يتجدد فقه الإسلام فلا بد أن يعرف المجددون له من قدر كتابه ما عرف العز بن عبد السلام ، ولا بد أن يطبعوه في يوم من الأيام^٢

وأما المغنى فصاحبه الموفق فقيه حنبلى ، وهو مع ذلك محدث أثرى ، وقد ألف عدة كتب في فقه الحنابلة ، وأراد أن يكون كتابه المغنى في فقه المسلمين كافة ، فهو يذكر أقوال علماء الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار المشهورين ، كالأئمة المتبوعين

(١) باختصار .

(٢) تحققت أمنية هذا الإمام وطبعنا المحلى طبعة جديدة بمطبعة الإمام - زكريا .

ويحكي أدلة كل منهم ، وإذا رجع مذهب الحنابلة في كثير من المسائل فهو لا ينتقص
غيرهم ، ولا يحمله التعصب على كتمان شيء من أدلتهم ، ولا على تكلف الطعن فيها
كما يفعل أهل الجود من المقلدين ، فالمرية الأولى لكتاب المغني أنه لخص لنا مذاهب
فقهاء المسلمين المجتهدين بأداتها في أمهات الأحكام ومهمات المسائل فأغنانا عن مراجعة
كتب المذاهب الكثيرة فيما نحتاج إلى الوقوف عليه منها ، وعن مراجعة كتب السنن
والآثار لمعرفة أداتها ومذاهب الصحابة والتابعين ومسائل الإجماع والخلاف ، على
أن المصنفات التي تتوسع في رواية هذه الآثار لم تطبع ، ونسخها الخطية قليلة
الوجود كمصنفات ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، والأثرم وابن المنذر

ومن المعلوم أن كتب فقه المذاهب المتبعة والخلاف منها مالا تذكر فيه الأدلة
ومنها ما يذكر فيها ما يؤيد مذاهب مصنفها ويضعف المذاهب المخالفة لها ، ولو
بضروب من التأويل والتحريف وتضعيف الأحاديث التي لا توافق مذهب المؤلف
وإن كانت صحيحة أو حسنة إن أمكن ، وتقوية الأحاديث التي توافقه وإن كانت
ضعيفة أو السكوت عن نقل الطعن فيها ، وصاحب المغني لا يعتمد مثل هذا ، فهو
يرجع ما يعتقد رجحانه من أدلة الحنابلة ولا يتكلف الطعن في أدلة من خالفهم ،
ولولا هذا وذاك لما فضله ابن عبد السلام على كتب الشافعية ، وكان من أجل
علمائهم وهي التي يشهد لها من لم يعرف من مزايا تحريرها ما يعرفه هو بأنها فاقت كتب
سائر المذاهب في دقة التحرير والاستدلال ، والجزم بالصحيح من الأقوال ، وكان
يعتمد على مراجعته في الفتوى إذ صار يفتي بالدليل ويسلك سبيل الاجتهاد .

تحقيق الحق في اختلاف الأمة وسيرة الأئمة

قال الله تعالى (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) وقد شبه النبي
صلى الله عليه وسلم المؤمنين بأعضاء الجسد الواحد ، ولم يكن شيء أبغض إليه بعد
الكفر بالله من الاختلاف والتنازع ولو في الأمور العادية ، ولما كان الاختلاف
في الفهم والرأي من طباع البشر (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك
خلقهم) خص الاختلاف المذموم في الإسلام بما كان عن تفرق أو سبباً للتفرق

وجرى على ذلك السلف الصالح فظفروا فتح باب الآراء في العقائد وأصول الدين، وحتموا الاعتصام فيها بالمأثور من غير تأويل، وخصوا الاجتهاد بالاحكام العملية ولا سيما المعاملات، وكان بعضهم يعذر كل من خالفه في المسائل الاجتهادية ولا يكلفه موافقته في فهمه.

ثم إن كثيراً من كبار العلماء حاولوا أن يجعلوا اختلاف العلماء في مسائل الاحكام رحمة بهذه الامة وتحقيقاً ليسر دينها الذي ثبت بنصوص الكتاب والسنة ويتقوا ما حذر الله تعالى في كتابه من مضار التفرق والاختلاف الذي أفسد على الامم السابقة دينها ودنياها، وأنذرنا الله تعالى أن نكون مثلهم بقوله (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) — إلى قوله — ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم (

وقد وجد في بعض الكتب حديث مرفوع اشتهر على الألسنة وهو : اختلاف أمتي رحمة، ولما لم يوجد له سند في شيء من كتب السنة قال بعضهم : لعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا — احتراماً لمن ذكروه في كتبهم بالقبول أو التسليم، وحرصاً على العمل بمعناه.

ولكن المتعصبين للذهاب أبوا أن يكون الاختلاف رحمة، وشدد كل منهم في تحميم تقليد مذهبه، وعدم الترخيص للينتمين إليه في تقليد غيره ولو الحاجة أو ضرورة، وكان من مناظراتهم في ذلك، ومن طعن بعضهم في بعض، ما هو معروف في كتب التاريخ والتراجم وغيرها، كالأحياء للغزالي؛ وصار بعض المسلمين إذا وجد في بلد يتعصب أهله لمذهب غير مذهبه كالبعير الأجرب بينهم. وقد وقع من الفتن بين المختلفين في الأصول وفي الفروع ما سود صحف التاريخ على أن الخلاف في الفروع أهون وأقل شراً، وقد ضعف في هذا الزمان بضعف أسبابه في أكثر البلاد، ولكتنا لا نزال نسمع بمنكرات قبيحة منه في أخرى. من ذلك أن بعض الحنفية من الأفغانيين سمع رجلاً يقرأ الفاتحة وهو بجانبه في الصف فضربه بمجموع يده على صدره ضربة وقع بها على ظهره فكاد يموت، وبلغني أن بعضهم كسر سبابة مصل لرفعها في التشهد.

وقد بلغ من إيذاء بعض المتعصبين لبعض طرابلس الشام في آخر القرن

الماضي أن ذهب بعض شيوخ الشافعية إلى المفتى وهو رئيس العلماء وقال له : اقسم المساجد بيننا وبين الحنفية ، فإن فلاناً من فقهاءهم يعدنا كأهل الذمة بما أذاع في هذه الايام من خلافهم في تزوج الرجل الحنفى بالمرأة الشافعية . وقول بعضهم لا يصح لأنها تشك في إيمانها ، يعنى أن الشافعية وغيرهم من الاشعرية يجوزون أن يقول المسلم : أنا مؤمن إن شاء الله . وقول آخرين بل يصح نكاحها قياساً على الذميمة !!!

فأين هذا التعصب والإيذاء والتفريق بين المسلمين بالآراء الاجتهادية من تساهل السلف الصالح وأخذهم بما أراده الرحمن من اليسر في الشرع ، وانتفاء الحرج فيه ؟ واتقائهم التفريق بين المسلمين بظنون اجتهادية رجح بها كل ناظر ما رآه أقرب إلى النصوص أو إلى حكمة الشارع ، حتى كان أشهر الأئمة لا يستحلون الجزم بالحكم فيها . فيقول أحدهم : أكره كذا أو أستقبحه ، أو أخشى أن يكون كذا أو لا ينبغي أو لا يصلح أو لا يعجبني أو لا أحبه أو لا أستحسنه . ويقول في مقابل ذلك يفعل السائل كذا احتياطاً أو أحب كذا أو يعجبني أو أعجب إلى ، أو هذا أحسن . هكذا كان يقول الإمام أحمد في المسائل الاجتهادية ، أو فيما لا نص صحيحاً صريحاً فيه من الكتاب أو السنة ، ويؤثر نحوه عن غيره .

ولكن مدونى المذهب جعلوا هذه التقوى والورع في التشريع قواعد له في أحكام التكليف وطرق الاستنباط والاستدلال . وصارت الحنابلة فرقة ذات مذهب مستقل في الفروع ، بل صار المتكلمون يعدونهم فرقة مستقلة في أصول العقائد أيضاً ، وإنما كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى إماماً لجميع أهل السنة في الاصول والفروع باستمساكه في أصول الدين والعبادات بنصوص الكتاب والسنة وما صح عن علماء الصحابة من فهم وهدى وعمل مفسر لها ، ولكن أصحابه وتلاميذه حرصوا على ما نقلوا عنه من فهم واستنباط أن يضيع ، فدونوه لا ليقلد لذاته ، بل لأجل فتح أبواب العلم وتسهيله لطالبيه من الافراد في العبادات ، ومن المحكام في الامور القضائية والدولية ، وكانوا يقرنونه بأدلته ليكون الدليل هو العمدة في العمل وفي الترجيح بينهما وبين غيره . ولم يقصد أحد منهم أن يكون شارعا

أو كالشارع في كونه يتبع لذاته ، فضلاً عن التزام طائفة من الأمة للتعصب له بمثل ما وقع ، ولا أن تفرق الطوائف — المقلدة لكل منهم وتتعدى فتكون كتبعى الشرائع المتعددة المختلفة ، هذه معاصم مجمع على تحريمها .

قال الإمام المازني صاحب الإمام الشافعي في أول مختصره المشهور بعد البسطة ما نصه :

« اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ، ومن معنى قوله ، لأقربه على من أراده مع إعلامه نبيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه وبالله التوفيق ، اهـ »

وقال ملا علي القاري الحنفي المحدث في رسالته التي ألفها في إشارة المسبحة :
وقد أغرب الكيداني حيث قال « العاشر من المحرمات الإشارة بالسبابة كأهل الحديث ، أي مثل جماعة يجمعهم العلم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم . وهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم ، مذئوّه الجهل لقواعد الأصول ومراتب الفروع من المنقول ، ولولا حسن الظن به وتأويل كلامه بسببه لكان كفره صريحاً وارتداده صريحاً ، فهل لمؤمن أن يحرم ما ثبت فعله عنه صلى الله عليه وسلم بما كاد نقله أن يكون متواتراً ، ويمنع جواز ما عليه عامة العلماء كإبراً عن كإبر مكابراً : والحال أن الإمام الأعظم والهام الأقدم قال « لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم مأخذه من الكتاب والسنة وإجماع الأمة والقياس الجلي في المسألة ، إلخ ما قاله ليثبت به أن قاعدة أبي حنيفة رحمه الله في الاتباع تقتضي رفع المسبحة في التشهد لثبوت الحديث به . »

ولكن المتعصبين الذين يقطع بعضهم أصبع من رفع سبابتة عقاباً له على عدم تقليده لمن حرمه من أهل مذهبهم لا يعلنون أنهم هم الذين يرتكبون المحرم بالإجماع عقاباً على الواجب أو المندوب بالإجماع ، أو بما صح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا على مخالفة سنته صلى الله عليه وسلم ، كما سمعته بأذني من بعض طلاب العلم الأفغانين في مسجد لاهور الجامع في الهند .

وقد سألتهم عن صحة ما نقل عن بعض أهل بلادهم في ذلك فقالوا نعم ، وعلوه

بأنه عقاب على مخالفة الرسول عليه السلام وترك سنته ، أى وعلى عداوة شرع الله تعالى واستحلال ما حرمه ، إذ قال بعض فقهاءهم بتحريم رفع الاصبع في التشهد ، والتحريم في عرف أهل الأصول ، خطاب الله المقتضى للترك اقتضاء جازماً ، وأين هذا الخطاب الإلهي القطعي ؟ هل هو قول مثل الكيداني المصرح بمخالفة أهل الحديث ؟

❦ أدلة أحكام الشرع العملية ❦

إن الأحكام العملية التي هي موضوع الفقه منها ما ثبت بالدليل القطعي المجمع عليه كأركان الاسلام ، وتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وهو ما يكون باتباعه المؤمن به مسلماً ، وبجحده أو استحلال مخالفته كافراً ، وبمخالفته فاسقاً على التفصيل المعروف : ومنها ما هو محل النظر والاجتهاد ، وهو الذي وقع فيه الخلاف بين علماء الأمة للاختلاف في رواية النصوص أو في دلالتها ، أو لعدم العلم بالنص والرجوع في الاستنباط إلى القواعد العامة أو القياس المختلف في حجته ^(١) ، وكانوا متفقين على أن من خالف مضمون نص لم يبلغه ، أو معنى نص غير قطعي الدلالة ، لأنه لم يظهر له أو بذل جهده في استبانة مراد الشارع في مسألة فترجح عنده فيها شيء فعمل به مخطئاً فهو معذور ، فهل يكون بمخالفته لاجتهاد غيره مأزوراً غير معذور ؟

إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل قوله تعالى في الخمر والميسر (وإثمها أكبر من نفعها) نصاً في تحريمها على جميع الأمة ، وإنما حرمها به على نفسه من فهم منه

(١) أنكرت الظاهرية من أهل السنة وبعض المعتزلة حجية القياس مطلقاً ، ومنعه بعض الأصوليين في أسباب الأحكام ، وفي الحدود والكفارات وبعضهم في العبادات لأنها هي المرادة يا كمال الله الدين ، وخصها بعضهم بالأمور التعبدية ككل ما لا يستقل العقل به من الأحكام ، ومذهب مالك الأخذ في العبادات بظواهر نصوص الكتاب والسنة ، واعتبار المصالح والتوسع في الاجتهاد في الأحكام الدنيوية . ر

الدلالة على التحريم ، فترك شرب الخمر والمقامرة — وهو ما يقطع بمثله الفقهاء كافة — حتى إذا ما نزل فيها ، وفي الانصاب والازلام أن ذلك كله (رجس من عمل الشيطان) والأمر القطعي بالتحريم ، وهو قوله تعالى (فاجتنبوه) إلى قوله تعالى (فهل أتم منتهون) أجمعوا على تركه ، وجعله النبي صلى الله عليه وسلم تشريعاً عاماً يخاطب به كل مؤمن ، وأهرق جميع الصحابة الذين كانوا يشربون الخمر ما كان عندهم منها ، فأخذ علماء السلف — من هذا أن التشريع العام ما كان بهذه الدرجة من الصحة والصراحة القطعية في النصوص ، وأن ما دونه بما فيه مجال للاجتهاد في الرواية أو الدلالة محل سعة لا يكف كل مؤمن إلاخذ به ، وإنما يكفيه من ثبت عنده أو وثق بعلم مفتيه به ودينه فقلده فيه ، ولم يكونوا يبيحون أن يكون بما يجبر عليه أحد ، أو تفرق كلمة المسلمين فيه ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقر كلا من المختلفين في الفهم على اجتهاده فيما هو محل الاجتهاد ، كسأله نبيه عن صلاة العصر إلا في بني قريظة : أقر من أخذ منهم بمنطوق النهي فلم يصلها إلا في قريظة ، ومن صلى أولاً ثم أدرك معه قريظة لأنهم فهموا أن المراد من النهي عدم التخلف عن الخروج وإدراك قريظة في الوقت المراد

وبناء على هذا لم يرض الامام مالك رحمه الله تعالى أن يحمل المنصور العباسي جميع المسلمين على العمل بموطئه على ما كان من تحريه في روايته ومن مواطاة علماء دار الهجرة له عليه — وبناء عليه كان الامام المجتهد منهم ينهى من يستفتونه أن يتخذوا فتواه ديناً يتقلدونه أو أن يجعلوه سبباً للتفرق — وبناء عليه كان أحدهم يأخذ باجتهاد غيره ترخفاً أو موافقة لجماعة المسلمين

روى عن الامام أحمد أنه كان يرى الوضوء من الحجامة ، فسئل عن رأي الامام احتجم وقام إلى الصلاة ولم يتوضأ أيصلي خلفه ؟ فقال كيف لا أصلي خلف مالك وسعيد بن المسيب ؟ وفي رواية أنه قال للسائل : أنك أن تصلي مع فلان وفلان ؟ وكان أبو حنيفة وأصحابه يرون الوضوء من الحجامة ، ولكن أبا يوسف رأى هارون الرشيد احتجم وصلى ولم يتوضأ — وكان مالك أفتاه بأنه لا وضوء عليه إذا هو احتجم — فصلى أبو يوسف خلفه ولم يعد الصلاة ، واغتسل أبو يوسف في الحمام وصلى الجمعة ، ثم أخبر بعد الصلاة أنه كان في بئر الحمام فارة

ميتة فلم يعد الصلاة وقال : نأخذ بقول إخواننا من أهل الحجاز ، إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ، ولم يكن هذا تقليداً منه لأنه يعرف دليله ، وهو حديث القلتين الذي ذكره ، ولكنه غير قطعي الرواية والدلالة ، كما أنه ليس دون قولهم في حد الماء الكثير

ونقل أن الشافعي رحمه الله ترك القنوت في الصبح لما صلى مع جماعة الحنفية في مسجد إمامهم (لعله في المكان المعروف اليوم بالاعظمية من ضواحي بغداد) فقال الحنفية إنه فعل ذلك أدباً مع الإمام ؛ وقال الشافعية بل تغير اجتهاده في ذلك الوقت ، والظاهر مما تقدم أنه لم يرد أن يخالف جماعة من المسلمين مخالفة عملية ، في مسألة اجتهادية غير قطعية ، فإن اختلاف الظواهر من أسباب اختلاف البواطن ، كما يؤخذ من حديث « عباد الله اتسوا بصفوفكم ، أو ليخالفن الله بين وجوهكم ، رواه الجماعة من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً ، ولكن سقط من رواية البخاري كلمة « عباد الله »

قال النووي في شرح مسلم بعد ذكر حمل الوجوه على حقيقتها : والظاهر والله أعلم أن معناه يقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، كما تقول تغير وجه فلان ، أي ظهر لي من وجهه كراهة ، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن انتهى : ويؤيده رواية أبي داود له بلفظ « أو ليخالفن الله بين قلوبكم »

ويؤيد المعنى من المعقول والتجارب ما ثبت من أن الاتفاق في العادات واللباس من أسباب التآلف ، والاختلاف فيها من أسباب التناكر والتنافر ، فكيف إذا كان الخلاف في الدين ، وكان كل فريق يعتقد أن الآخر مخالف بمخالفته لله ولرسوله ، بدعواه أن ما عليه أهل مذهبه هو الحق ، وما خالفهم فيه غيرهم باطل ؟

ولكن المتعصبين للذهاب لا يفقهون ما يفقهه مثل الشافعي من حكم الدين ومقاصده فهم يتحرون مسائل الخلاف ويلتزمونها ، من حيث يترك بعضهم العمل

بكثير من مسائل الاتفاق وان كانت مجعاً عليها ، ولهم أشد استمساكاً بخلاف الذين يعيشون معهم ، منهم بخلاف البعداء عنهم ، فهم يقيمون في المسجد الواحد جماعتين أو أكثر في وقت واحد ، ويرسل بعضهم يديه ويقبضها بعض في الصنف الواحد ... وبذلك جعلوا اختلاف الاجتهاد بين العلماء نعمة ، على حين كانت تعد عند أولئك العلماء نعمة ، وانما سبب ذلك اتباع الاهواء ، وتنازع الزعماء ، الذين ورد في وصفهم الاثر بأنهم أشد تغايراً من التيوس في زروبها ، وما أغرى فقهاء المذاهب المتبعة بالتعصب الذي أطال أبو حامد الغزالي نعيه عليهم في إحيائه الا حب الرياسة كما قال ، بل ما أغرامم بالاشتغال بها دون غيرها الا ما بينه المقرري المؤرخ الحكيم من وقف الاوقاف عليها ، والزام بعض الملوك والامراء لتقليد بعضها والحكم به : ولولا ذلك لفعّلوا بأقوال أئمة هذه المذاهب ما فعلوه بأقوال غيرهم من علماء الصحابة والتابعين من المزج وعدم الإفراد بالتأليف والتدريس . وجملة القول : ان التفرق بين المسلمين باختلاف المذاهب والآراء وتعصب كل شيعة لمذهب منها في الأصول أو الفروع هو من أكبر الكبائر الثابتة بنصوص الكتاب والسنة القطعية المجمع عليها ، ولا شيء منها يقطعى بجمع عليه ، فمن مقتضى أصولهم كلام وجوب ترك كل أسباب هذا التفرق والاختلاف ، حتى قال الغزالي في القسطاس المستقيم بالاكتفاء بالعمل بالمجمع عليه ، وعد المسائل الظنية المختلف فيها كأن لم تكن

بعد هذا اتمهيد أقول : ان للمسلمين في هذا الكتاب (المغنى) بضع فوائد :
(أحدها) انهم باطلاعهم على أدلة الاحكام يكونون على حظ من البصيرة في دينهم كما وصف الله تعالى رسوله وأتباعه بقوله : قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى)

(ثانياً) ان المتلقى لأحكام دينه من فقه أى مذهب من المذاهب المدونة يخرج باطلاعه على أداتها في الكتاب من رتبة الجود على التقليد المحض المذموم في القرآن الى الاتباع المقرون بالبصيرة الذى اشترطه الأئمة فيمن يتلقى العلم عنهم كما تقدم .

ثالثها أن من اطلع على أقوال أئمة السلف وعلماء الامصار أصحاب المذاهب المختلفة وأداتهم عليها بالطريقة التي جرى عليها صاحب المقنى من احترام الجميع وتقديم الاقدم في التاريخ على غيره في الذكر غالباً يكون جديراً باحترام جميع العلماء وجميع المذاهب ، وعدم جعل المسائل الخلافية سبباً للتفرق أو التعادى بين المسلمين ولا للتفاضل المفضى الى ذلك ، فإن المقلد لآى واحد منهم ينبغى أن يقتدى به في سيرته وهديه

رابعها أن يعلم من أداتهم ومداركهم ما هو مستند الى نصوص الكتاب والسنة القطعية أو الظنية وما مستنده القياس أو الاستنباط من القواعد العامة أو الخاصة بمذهب دون مذهب ، كالمصالح عند المالكية وغيرهم ، والاستحسان عند الحنفية ، وبهذا يعلم غلط من زعم أن المسلمين استمدوا أحكام المعاملات من القوانين الرومانية ، ومن زعم أن جميع ما يذكر في كتب الفقه هو من شرع الله المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم حتى رتب عليه بعضهم أن من أنكر شيئاً منه أو اعترض عليه يكون مرتداً عن الاسلام ، وفي بعض هذه الكتب أن من عمل عملاً يعد في العرف اهانة لشيء من هذه الكتب أو لورقة فتوى عالم يحكم برده ويقتل اذا لم يتب ، ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يرثه أولاده ، لأنه أهان شرع الله ويلزم منه كذا وكذا !! بل قال ان اهانة العالم كفر ، لأنها اهانة للشرع الخ ، فهذه تشديدات ردها المحققون

والحق أن أكثر ما في كتب الفقه مسائل اجتهادية وآراء ظنية مستنبط بعضها من أقوال فقهاءهم أو من علل دقيقة من علل القياس ينكر مثلها أكثر علماء السلف الصالح ، فهي تحترم كما يحترم ما يخالفها في المذاهب الاخر على سواء من باب احترام العلم واستقلال الرأي ، وعدم جعل الخلاف ذريعة للعداوة والبغضاء في الأمة الواحدة المأمورة بالاتفاق والاعتصام ، ولكن لا يتخذ شيء منها من قواعد الايمان ولا يعد مخالفه كافراً ولا عاصياً لله تعالى ، سواء كان مستدلاً أو مقلداً لغيره في مخالفتها ، ولا يجعل ضعف شيء منها مطعناً في أصل الشريعة كما يفعل ذلك بعض أعداء الاسلام ، بل يستعان بمجموعها على التيسير على الناس

كان كبار علماء الصحابة والتابعين وغيرهم من مجتهدى السلف يتحامون أن يسموا ظنونهم الاجتهادية حكم الله وشرع الله ، بل كان أعظمهم قدراً وأوسعهم علماً يقول هذا مبلغ على واجتهادى ، فإن كان صواباً فمن الله وله الفضل ، وإن كان خطأ فنى ومن الشيطان

وكان مما يوصى به النبي صلى الله عليه وسلم أمير الجيش أو السرية قوله « وإذا حاصرت حصناً فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن انزلهم على حكمك ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا » رواه أحمد ومسلم والترمذى وابن ماجه

وقال ابن القيم فى أعلام الموقعين : لا يجوز للفقى والحاكم أن يقول : هذا حكم الله أو أحل الله أو حرم الله لما يجده فى كتابه الذى تلقاه عن قله

وذكر أن شيخ الاسلام ابن تيمية حضر مجلساً ذكرت فيه قضية وقيل حكم فيها بحكم الله ، فقال : بل حكم فيها برأى زفر بن الهذيل : هذا فى عصر التقليد المحض ، ولقد صرنا الى عصر كثر فيه استقلال الفهم والرأى مع قلة الالمام بعلوم الدين ، فصارت دعوى كون كل ما فى تلك الكتب الفقهية من دين الله وأحكامه التى خاطب بها عباده ، منفرة عن دين الله تعالى وسبباً للارتداد والالحاد ، فينبغى أن يقال انها مستندة الى الشرع باشتغالها على نصوصه وجعلها هى الاصل ، وبناء الاجتهاد فيها على أصول ثبتت فيه ، ولكن كل اجتهاد يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب .

(خامسها) ان الذى يقرأ الكتاب أو يراجع المسائل فيه يقف على مسائل الاجماع^١ وهى الواجبة قطعاً على جميع المسلمين ، فلا يسع أحداً منهم ترك شيء منها الا بعذر شرعى ، والواجب أن تراعى فى فريضة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر بين المسلمين كافة على الاطلاق

وأما المسائل الخلافية فإنما يؤمر بالواجب أو المندوب وينهى عن المحرم أو

١ ولكن لا يخلو من خطأ فى دعوى الاجماع ، ومنه ما يستدل عليه

بعدم العلم بالمخالف (ر)

المكروه منها من يعلم أن المأمور أو المنهى موافق له في اعتقاده ، سواء كانت الموافقة عن دليل أو عن اتباع مذهب من المذاهب ، أو كان يرجو قبول قوله فيه أو دليله عليه ، وقد صرحوا بأنه ليس للشافعي أن يأمر الحنفى بالوضوء من لمس المرأة ، أو أن ينكر عليه الصلاة إذا لم يتوضأ منه ، وما أشبه ذلك : ومنها وهو المراد مما قبله أنها هي الجامعة بين المسلمين ، والمناطق للاتفاق والوحدة التي تقتضيها أخوة الايمان ، وهو أهم ما نقصد اليه من كتابتنا هذه

وفوق كل هذا قول الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) ومن الجمل الفاضح والجناية على الدين أن تهدم هذه القواعد والاصول القطعية بأقيسة من ظنون الرأي والقياس ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجب كل مستفت بما يناسب حاله ، وأن بعض فتاواه كانت رخصاً خاصة أو عامة

ومن ذلك أنه رخص لعقبة بن عامر ولاً بني بردة بن نيار بأن يضحي بالجذع أو العتود من المعز ، وهو ما رعى وقوى وأتى عليه حول ، وقال الجوهرى وخيره ما بلغ سنة ، والحديث متفق عليه

والجمهور ومنهم الاثمة الأربعة يمنعون التضحية بالجذع من المعز ، ومنه على قول حديث طلق بن علي أنه سأل النبي ص : الرجل يمس ذكره أعليه وضوء ؟ فقال صلى الله عليه وسلم له ، انها هو بضعة منك ، رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والدارقطنى وصححه بعضهم ؛ واختلفوا في التصحيح والترجيح بينه وبين حديث بسرة عند الخمسة أيضاً ، من مس ذكره فلا يصلى حتى يتوضأ ، والمحققون من أهل الحديث على ترجيح حديث بسرة ؛ وأما العمل فقد روى الخلاف فيه عن بعض كبار الصحابة والتابعين وأهل البيت وعلماء الامصار

وحمل الشيخ عبد الوهاب الشعرانى الحديثين في ميزانه على مرتبتى التخفيف والتشديد ، أى العزيمة والرخصة ، كما فعل في جميع مسائل الخلاف ، وعمل ذلك بعلم بعضها معقول وبعضها لا يعرف مثله الا عن جماعة الصوفية ، ككون سور

الكلب يقسى قلب من شربه أو شرب من الإناء الذي ولغ فيه قبل غسله سبع مرات
 إحداهن . بالتراب ، وقد وافقه علماء عصره في مصر على قاعدته في إرجاع جميع
 مسائل الخلاف إلى المرتبتين وكون أصلها كلها مستمدة من عين الشريعة على ما في
 توجيه الكثير منها من البعد ، ولعله لرضاهم عن بناء ذلك على الاعتراف بأن جميع
 الأئمة المجتهدين على هدى من ربهم ، وهذا حق من حيث أن المجتهد إذا أصاب كان
 له أجران وإذا أخطأ كان له أجر واحد كما ورد في الحديث الصحيح ولكن لا يمكن أن
 يكون كل اجتهاد صواباً وهدى ، وكل قول قاله المجتهد حقاً ، وأما العزائم والرخص
 في الشريعة فحق لا ريب فيه . وفي الحديث المرفوع : إن الله يحب أن تؤتى رخصه
 كما يسكره أن تؤتى معصيته ، رواه أحمد وابن حبان والبيهقي وصححه وهو عام ،
 وليست العزائم للخواص والرخص للعوام ، إلا من حيث الخلق والطبع لا الشرع
 وإنما غرضنا هنا أن نبين أن يسر الشريعة وحكمة التشريع ، وكون الاجتهاد
 رحمة للأمة إنما يعرف من مجموع كلام المجتهدين ، ويفوت من قصر نظره على مذهب
 واحد من مذاهبهم ، وأن طلاب الإصلاح للأمة الإسلامية ما زالوا يقترحون
 تأليف جمعية من علماء المذاهب المتبعة كلها تضع للأمة كتباً في العبادات والمعاملات
 تؤخذ من نصوص الكتاب والسنة ، ومن اجتهاد جميع المجتهدين ، يراعى فيها اليسر
 ورفع الحرج ودرء المفاسد ومراعاة المصالح ومراعاة العرف ، وغير ذلك من
 القواعد العامة . وهذا الكتاب من أعظم الوسائل لذلك .

ونسأله تعالى أن يعيد لهذه الأمة وحدتها وهدايتها وعزتها ، ولن يصلح آخرها
 إلا ما صلح به أولها ، والحمد لله أولاً وآخراً .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال الإمام العالم الأوحد ، الصدر الكامل ، السيد الفاضل ، شيخ الإسلام ، سيد العلماء ، إمام أهل السنة ، بقية السلف ، مفتي الأمة ، مرفق الدين ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، رضى الله عنه وأرضاه ، كما اختاره لنصر دينه وارتضاه)

الحمد لله باري البريات وغافر الخطيئات ، وعالم الخفيات ، المطلع على الضمائر والنيات ، أحاط بكل شيء علما ، ووسع كل شيء رحمة وحنانا ، وقهر كل مخلوق عزة وحكما (٢٠ : ١١٠ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما) لا تدركه الأبصار ولا تغيره الأعصار ولا تتوهمه الأفكار ؛ وكل شيء عنده بمقدار أتقن ما صنع وأحكمه ، وأحصى كل شيء وعلمه ، وخلق الإنسان وعلمه ، ورفع قدر العلم وعظمه ، وحظره على من استرذله وحرمه ، وخص به من خلقه من كرمه . وحض عباده المؤمنين على النفير للتفقه في الدين ، فقال تعالى وهو أصدق القائلين (٩ : ١٢٢ فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) نديهم إلى إنذار بريته ، كما ندب إلى ذلك أهل رسالته ، ومنحهم ميراث أهل نبوته ، ورضيهم للقيام بحجته والنيابة عنه في الأخبار بشريعته ، واختصهم من بين عباده بخشيته ، فقال تعالى (٣٥ : ٢٨ إنما يخشى الله من عباده العلماء)

ثم أمر سائر الناس بسؤالهم والرجوع إلى أقوالهم ، وجعل علامة زيغهم وضلالهم ذهاب علمائهم ، واتخاذ الرموس من جهالهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » وصلى الله على خاتم الانبياء وسيد الاصفياء وامام العلماء وأكرم من مشى تحت أديم السماء ، محمد نبي الرحمة ، الداعي الى سبيل ربه بالحكمة والكشف برسالة جلايب

الغمة ، وخير نبي بعث الى خير أمة ، أرسله الله بشيراً ونذيراً ، وداعياً الى الله ياذنه
وسراجاً منيراً ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً

أما بعد : فإن الله برحمته وطوله ، وقوته وحوله ، ضمن بقاء طائفة من هذه
الامة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك ، وجعل السبب
في بقاءهم بقاء علمائهم ، واقتداؤهم بأئمتهم وفقهائهم ، وجعل هذه الامة مع علمائها ،
كالأمم الخالية مع أنبيائها ، وأظهر في كل طبقة من فقهائها أئمة يقتدى بها ، وينتهى
الى رأيها ، وجعل في سلف هذه الامة أئمة من الاعلام ، مهد بهم قواعد الاسلام
وأوضح بهم مشكلات الاحكام ، اتفاهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة ،
تحيا القلوب بأخبارهم وتحصل السعادة باقتفاء آثارهم . ثم اختص منهم نفرأ أعلى
قدرهم ومناصبهم ، وأبقى ذكرهم ومذاهبهم ، فعلى أقوالهم مدار الاحكام وبمذاهبهم
يفتي فقهاء الاسلام ، وكان امامنا أبو عبدالله أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل (رض)
من أوفاهم فضيلة ، وأقربهم الى الله وسيلة وأتبعهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وأعلمهم وأزهدهم في الدنيا وأطوعهم لربه ، فلذلك وقع اختيارنا على مذهبه .
وقد أحيت أن أشرح مذهبه واختياره ، ليعلم ذلك من اقتفى آثاره ، وأبين في
كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه ، وأذكر لكل امام ما ذهب اليه ،
تبركاً بهم وتعريفاً لمذاهبهم وأشير الى دليل بعض أقوالهم على سبيل الاختصار ،
والاقتصار من ذلك على المختار ، وأعزو ما أمكنني عزوه من الاخبار الى كتب
الأئمة من علماء الآثار لتحصل الثقة بمدلولها والتمييز بين صحيحها ومعلولها : فيعتمد
على معروفها ويعرض عن مجهولها

ثم بنيت ذلك على شرح مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الحرقى
رحمه الله : لكونه كتاباً مباركاً نافعاً : ومختصراً موجزاً جامعاً : ومؤلفه امام كبير
صالح ذو دين أخو ورع : جمع العلم والعمل : فتبرك بكتابه ونجعل الشرح مرتباً
على مسائله وأبوابه : ونبدأ في كل مسألة بشرحها وتبيينها وما دلت عليه بمنطوقها
ومفهومها ومضمونها : ثم تتبع ذلك ما يشابهها مما ليس بمذكور في الكتاب :
فتحصل المسائل كتراجم الأبواب

وبالله أستعين فيما أقصده ، وأتوكل عليه فيما أعتدده ، وإياه أسأل أن يوفقنا
ويجعل سعينا مقرباً إليه ، ومزناً لديه برحمته ، فنقول وبالله التوفيق :

(قال أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى رحمه الله عليه)
قال القاضي الامام أبو يعلى رحمه الله : كان الخرقى علامة بارعا في مذهب
أبي عبد الله ، وكان ذا دين وأخا ورع . وقال القاضي أبو الحسين : كانت له
المصنفات الكثيرة في المذهب ، ولم ينشر منها إلا المختصر في الفقه ، لأنه خرج من
مدينة السلام لما ظهر سب الصحابة بها ، وأودع كتبه في دار سليمان فاحترقت الدار
والكتب فيها — قرأ العلم على من قرأه على أبي بكر المروذى وحرب الكرماني
وصالح وعبد الله ابني أحمد ، وروى عن أبيه أبي علي الحسين عبد الله ، وكان أبو علي
فقيها صاحب أصحاب أحمد ، وأكثر صحبته لأبي بكر المروذى ، وقرأ على أبي القاسم
الخرقى جماعة من شيوخ المذهب ، منهم أبو عبد الله بن بطة وأبو الحسن التميمي
وأبو الحسين بن سمعون . وقال أبو عبد الله بن بطة : توفي أبو القاسم الخرقى سنة
أربع وثلاثين وثلثمائة ودفن بدمشق ، وزرت قبره وسمعت من يذكر أن سبب
موته : إنه أنكر منكرأ بدمشق فضرب ، وكان موته بذلك

وقال رحمه الله (اختصرت هذا الكتاب) يعني قربته وقللت ألفاظه وأوجزته
والاختصار تقليل الشيء ، فقد يكون اختصار الكتاب بتقليل مسائله ، وقد يكون
بتقليل ألفاظه مع تأدية المعنى ، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « أوتيت
جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً » (١) ، ومن ذلك مختصرات الطرق ، وفي
الحديث « الجهاد مختصر طريق الجنة » (٢) ، وقد نهى عن اختصار السجود ، ومعناه
جمع آي السجودات فيقرؤها في وقت واحد ، وقيل هو أن يحذف الآية التي فيها
السجدة فلا يقرؤها ؛ وفائدة الاختصار : التقريب والتسهيل على من أراد تعلمه
وحفظه ، فإن الكلام يختصر ليحفظ ويطول ليفهم ؛ وقد ذكر رحمه الله مقصوده
بالاختصار فقال :

(١) رواه البخارى بدون « واختصر لي الكلام إلخ » (رشيد)

(٢) غير معروف في كتب السنة

(ليقرّب على متعلمه) أى يسهل عليه ويقلّ تعبهُ في تعلّمه

وقوله (على مذهب أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضى الله عنه وأرضاه) فهو الامام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكاية بن صعب بن علي ابن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة ابن نزار بن معد بن عدنان ، يلتقى نسبه ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم في نزار ، لأن رسول الله (ص) من ولد مضر بن نزار وأحمد من ولد ربيعة بن نزار قال عبد الله بن أحمد : قال أبى ولدت سنة أربع و...تين ومائة ؛ وقال عبد الله : ومات في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين وله سبع وسبعون سنة ، حملت به أمه بمرور ، وولده ببغداد ونشأ بها وسافر في طلب العلم أسفاراً كثيرة ، ثم رجع إلى بغداد وتوفي بها بعد أن ساد أهل عصره ، ونصر الله به دينه

قال أبو عبيد القاسم بن سلام : ليس في شرق ولا غرب مثل أحمد بن حنبل ، ما رأيت رجلاً أعلم بالسنة منه

وقال الامام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى رحمة الله ورضوانه عليه : أحمد بن حنبل إمام في ثمان خصال : إمام في الحديث ، إمام في الفقه ، إمام في القرآن ، إمام في اللغة ، إمام في الفقر ، إمام في الزهد ، إمام في الورع ، إمام في السنة : وقال عبد الرحمن بن مهدي فيه وهو صغير : لقد كاد هذا الغلام أن يكون اماماً في بطن أمه ؛ وقال أبو عمر بن النحاس الرملى — وذكر أحمد بن حنبل — : عن الدنيا ما كان أصبره ، وبالماضين ما كان أشبهه ، وبالصالحين رحمه الله ما كان ألحقه ؛ عرضت له الدنيا فأبأها ، والبدع فنفاها ، واختصه الله سبحانه بنصر دينه ، والقيام بحفظ سنته ، ورضيه لإقامة حجته ونصر كلامه حين عجز عنه الناس ، قيل لبشر بن الحارث حين ضرب أحمد : يا أبا نصر لو أنك خرجت فقلت انى على قول أحمد بن حنبل ؟ فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام الانبياء ؟ ان أحمد بن حنبل قام مقام الانبياء

وقال علي بن شعيب الطوسى : كان أحمد بن حنبل عندنا المثل الذى قال النبى (ص) « انه كائن في أمتى ما كان في بنى اسرائيل ، حتى ان المنشار ليوضع على مفرق

رأس أحدهم ما يصدده ذلك عن دينه ، ولولا أن أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قام بهذا الشأن لكان عاراً وشناراً علينا الى يوم القيامة ، ان قوماً سئلوا فلم يخرج منهم أحد وفضائله وما قاله الائمة في مدحه كثير ، وايس ما هنا موضع استقصائه ، وقد صنف فيه غير واحد من الائمة كتباً مفردة ، وإنما غرضنا هنا الاشارة الى نكتة من فضله ، وذكر نسبه ومولده ومبلغ عمره ، إذ لا يحسن من متمسك بمذهبه ومتفقه على طريقته أن يجهل هذا القدر من امامه

ونسأل الله الكريم أن يجمع بيننا وبينه في دار كرامته ، والدرجات العلى من جنته ، وأن يجعل عملنا صالحاً ويجعله لوجهه خالصاً ، ويجعل سعينا مقرباً اليه مبلغاً الى رضوانه انه جواد كريم — قال أبو القاسم رحمه الله :

(باب ما تكون به الطهارة من الماء)

التقدير: هذا باب ما تكون به الطهارة من الماء ، فحذف المبتدأ للعلم به ، وقوله وتكون الطهارة ، أى تحصل وتحدث ، وهى هاهنا تامة غير محتاجة الى خبر ، ومتى كانت تامة كانت بمعنى الحدث والحصول ، تقول : كان الامر ، أى حدث ووقع قال الله تعالى (٢: ٢٨٠) وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) أى ان وجد ذو عسرة وقال الشاعر : اذا كان الشتاء فأدفتونى فإن الشيخ يهرمه الشتاء أى اذا جاء الشتاء ، وفي نسخة مقروءة على ابن عقيل (باب ما تجوز به الطهارة من الماء) ومعناها متقارب

والطهارة فى اللغة النزاهة عن الاقدار ، وفى الشرع رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء أو رفع حكمه بالتراب ، فعند اطلاق لفظ الطهارة فى لفظ الشارع أو كلام الفقهاء ينصرف الى الموضوع الشرعى دون اللغوى ^(١) وكذلك كل ماله موضوع شرعى ولغوى ، انما ينصرف المطلق منه الى الموضوع الشرعى كالوضوء (١) هذا الاطلاق لا يطرده فى لغة الكتاب والسنة ، وإنما يفرق فيها بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى بالقرينة أو الدليل ، والطهارة فيها حسية ومعنوية ، فتطهير أهل البيت وأهل الصدقات فى القرآن معنوى ، وتطهير الماء حسى ، وهو غير محصور بما يمنع من الصلاة ، ومنع النجاسة من صحة الصلاة موضع خلاف بين أئمة الفقهاء ، وطالما غلط العلماء فى التفسير وغيره بالبناء على هذه القاعدة وجعلها مطردة — رشيد

والصلاة والصوم والزكاة والحج ونحوه لأن الظاهر من صاحب الشرع التكلم بموضوعاته والطهور — بضم الطاء — المصدر ، قاله اليزيدي — والطهور — بالفتح من الاسماء المتعدية وهو الذي يطهر غيره ، مثل الغَسول الذي يغسل به ، وقال بعض الحنفية : هو من الاسماء اللازمة بمعنى الطاهر سواء ، لأن العرب لا تفرق بين الفاعل والفعول في التعدى واللزوم ، فما كان فاعله لازماً كان فعوله لازماً ، بدليل قاعد وقعود ونائم وتووم وضارب وضروب ، وهذا غير صحيح ، فإن الله تعالى قال ١١:٨ : ليظهركم به وروى جابر رضى الله عنه أن النبي (ص) قال : أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، متفق عليه ، ولو أراد به الطاهر لم يكن فيه مزية لأنه طاهر في حق كل أحد . وسئل النبي (ص) عن التوضؤ بماء البحر ؟ فقال : هو الطهور ماؤه الحل ميتته ، ولو لم يكن الطهور متعدياً لم يكن ذلك جواباً للقوم حيث سألوه عن التعدى ، إذ ليس كل طاهر مطهراً ، وما ذكروه لا يستقيم ، لأن العرب فرقت بين الفاعل والفعول ، فقالت قاعد لمن وجد منه القعود وقعود لمن يتكرر منه ذلك فينبغي أن يفرق بينهما هنا وليس إلا من حيث التعدى واللزوم

«مسألة» قال أبو القاسم رحمه الله «والطهارة بالماء الطاهر المطلق الذي لا يضاف الى اسم شيء غيره ، مثل ماء الباقلا وماء الورد وماء الحمص وماء الزعفران وما أشبهه مما لا يزايل اسمه اسم الماء في وقت ،

قوله «والطهارة» مبتدأ خبره محذوف ، تقديره والطهارة مباحة أو جائزة أو نحو ذلك ، والالف واللام الاستغراق ، فكأنه قال : وكل طهارة جائزة بكل ماء طاهر مطلق والطاهر ما ليس بنجس ، والمطلق ما ليس بمضاف الى شيء غيره ، وهو معنى قوله «لا يضاف الى اسم شيء غيره» وإنما ذكره صفة له وتبييناً ، ثم مثل الإضافة فقال «مثل ماء الباقلا وماء الورد وماء الحمص وماء الزعفران وما أشبهه» وقوله «مما لا يزايل اسمه اسم الماء في وقت» صفة للشيء الذي يضاف إليه الماء

ومعناه لا يفارق اسمه اسم الماء — والمزايلة : المفارقة ، قال الله تعالى ٤٨ : ٢٥ لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً وقال أبو طالب :
« وقد طأوعوا أمر العدو المزابل »

أى المفارق — أى لا يذكر الماء إلا مضافاً إلى المخالط له فى الغالب ؛ ويفيد هذا الوصف الاحتراز من المضاف إلى مكانه ومقره ، كماء النهر والبحر ، فإنه إذا زال عن مكانه زالت النسبة فى الغالب ، وكذلك ما تغيرت رائحته تغيراً يسيراً ؛ فإنه لا يضاف فى الغالب ، وقال القاضى : هذا احتراز من المتغير بالتراب لأنه يصفو عنه ويزيل اسمه .

وقد دلت هذه المسألة على أحكام (منها) إباحة الطهارة بكل ماء موصوف بهذه الصفة التى ذكرها على أى صفة كان من أصل الخلقة من الحرارة والبرودة والعذوبة والملوحة ، نزل من السماء أو نبع من الأرض فى بحر أو نهر أو بئر أو غدير أو غير ذلك ، وقد دل على ذلك قول الله (٨ : ١١) وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) وقوله سبحانه (٢٥ : ٤٨) وأنزلنا من السماء ماء طهوراً وقول النبى صلى الله عليه وسلم : الماء طهور لا ينجسه شيء ، وقوله فى البحر : هو الطهور ماؤه الحل ميتته ، وهذا قول عامة أهل العلم ، إلا أنه حكى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو أنها قالوا فى البحر : التيمم أعجب إلينا منه وهو نادر ، وحكاه الماوردى عن سعيد بن المسيب : والأول أولى لقول الله تعالى (٥ : ٦) فلم تجدوا ماء فتيمموا) وماء البحر ماء فلا يجوز العدول إلى التيمم مع وجوده ، وروى عن أبى هريرة قال : سأل رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور ماؤه الحل ميتته ، أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : من لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله ، ولأنه ماء باق على أصل خلقة ، فجاز الوضوء به كالغضب ، وقولهم : هو نار ، إن أريد به أنه نار فى الحال فهو خلاف الحس ، وإن أريد أنه يصير ناراً ، لم يمنع ذلك الوضوء به حال كونه ماء . (ومنها) أن الطهارة من النجاسة لا تحصل إلا بما يحصل به طهارة الحدث لدخوله فى عموم الطهارة ؛ وبهذا قال مالك والشافعى ومحمد بن الحسن وزفر ، وقال أبو حنيفة : يجوز إزالة النجاسة بكل مائع طاهر مزيل العين والاثركا للخل وماء الورد ونحوهما ؛ وروى عن أحمد ما يدل على مثل ذلك ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال

« إذا وادع الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً ، أعلق الغسل ، فتقييده بالماء يحتاج إلى دليل ، ولأنه مائع طاهر مزيل ، فجازت إزالة النجاسة به كالماء فأما ما لا يزيل كالمرق واللبن فلا خلاف في أن النجاسة لا تزال به .

ولنا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأسماء بنت أبي بكر « إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتضحه بهاء ، ثم لتصل في فيه ، أخرجه البخاري ؛ وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بذنوب من ماء فأهريق على بول الاعرابي ، متفق عليه ، وهذا أمر يقتضي الوجوب ، ولأنها طهارة تراد للصلاة فلا تحصل بغير الماء كطهارة الحدث ؛ ومطلق حديثهم مقيد بحديثنا ؛ والماء يختص بتحصيل إحدى الطهارتين فكذلك الأخرى » .

(ومنها) اختصاص حصول الطهارة بالماء لتخصيصه إياه بالذكر ، فلا يحصل بمائع سواه ؛ وبهذا قال مالك والشافعي وأبو عبيد وأبو يوسف ؛ وروى عن علي رضي الله عنه — وإس ثابت عنه — أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبيذ ؛ وبه قال الحسن والأوزاعي ؛ وقال عكرمة : النبيذ وضوء من لم يجد الماء ، وقال إسحاق : النبيذ حلوا أحب إلى من التيمم وجمعها أحب إلى ؛ وعن أبي حنيفة كقول عكرمة ، وقيل عنه يجوز الوضوء بنبيذ التمر إذا طبخ واشتد عند عدم الماء في السفر ؛ لما روى ابن مسعود « أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؛ فأراد

(١) وجوب امتثال أمره صلى الله عليه وسلم بإهراق الماء على البول لا يدل على وجوب إزالة كل نجاسة بالماء ؛ فإن هذه واقعة حال لا يصلح فيها غير الماء ؛ لا قاعدة كلية للتطهير ؛ وحديث أسماء في تطهير الثوب من دم الحيض ليس فيه دليل على الحصر وإزالة النجاسة ليست من الأمور التعبدية ؛ ولهذا لم تشترط فيها النية بل هي للنظافة ؛ لقوله تعالى (ليطهركم به) وقوله (٥ : ٦) ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) والتطهير إزالة القدر ؛ فيحصل بكل مزيل في الجملة ، ويختلف باختلاف الأشياء كسح الصقيل وفعل النار ؛ وعليه الحنفية . ومنه ذلك النعل بالأرض ؛ ولكن لما كان الماء هو الغالب العام في ذلك خص بالذكر ؛ ويوجد من السائلات الصناعية في هذا الزمان ما هو أفعل منه في الإزالة - رشيد -

أن يصلي صلاة الفجر فقال : أمعك وضوء ؟ فقال : لا : معنى اداوة فيها نبذ فقال : تمر طيبة وماء طهور .

ولنا قول الله تعالى (٥ : ٦ فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا نص في الانتقال الى التراب عند عدم الماء^(١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، رواه أبو داود ، ولأنه لا يجوز الوضوء به في الحضر أو مع وجود الماء ، فأشبه الخل والمرق ، وحديثهم لا يثبت ، وراويه أبو زيد مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له غير هذا الحديث ، ولا يعرف بصحبة عبد الله ، قاله الترمذي وابن المنذر ، وقد روى عن ابن مسعود أنه سئل : هل كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ فقال : ما كان معه منا أحد ، رواه أبو داود ، وروى مسلم بإسناده عن ابن مسعود قال : لم أكن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؛ ووددت أني كنت معه ،

فصل

فأما غير النبذ من المائعات ، غير الماء ، كالخل والدهن والمرق واللبن فلا خلاف بين أهل العلم فيما نعلم أنه لا يجوز بها وضوء ولا غسل ، لأن الله تعالى أثبت الطهورية للباء بقوله تعالى (٨ : ١١) ويزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) وهذا لا يقع عليه اسم الماء .

(ومنها) أن المضاف لا تحصل به الطهارة ، وهو على ثلاثة أضرب : (أحدها) ما لا تحصل به الطهارة رواية واحدة ، وهو على ثلاث أنواع : ١ أحدها ما اعتصر من الطاهرات كماء الورد وماء القرنفل وما ينزل من عروق الشجر إذا قطعت رطبة .

(الثاني) ما خالطه طاهر فغير اسمه وغلب على أجزائه ، حتى صار صبغا أو حبراً أو خلا أو مرقاً ونحو ذلك .

(الثالث) ما طبع فيه طاهر فتغير به كماء الباقلا المغلى ، فجميع هذه الأنواع

(١) فيه أنه خاص بالوضوء والغسل وفيها معنى التعبد ، ولذلك اشترط الجمهور فيها النية والتيمم يقوم مقامها في المعنى التعبدى دون النظافة - رشيد -

لا يجوز الوضوء بها ولا الغسل ، لا نعلم فيه خلافاً إلا ما حكى عن ابن أبي ليلى والاصم في المياه المعتصرة أنها طهور يرتفع بها الحدث ، ويزال بها النجس ، ولا أصحاب الشافعي وجه في ماء الباقل المغي ، وسائر من بلغنا قوله من أهل العلم على خلافهم ، قال أبو بكر بن المنذر : أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم أن الوضوء غير جائز بماء الورد وماء الشجر وماء العصفور ، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق يقع عليه اسم الماء ، ولأن الطهارة إنما تجوز بالماء ، وهذا لا يقع عليه اسم الماء بإطلاقه .

(الضرب الثاني) ما خالطه طاهر يمكن التحرز منه فغير إحدى صفاته - طعمه أو لونه أو ريحه ، كما الباقل وما الحصى وما الزعفران ، واختلف أهل العلم في الوضوء به ، واختلفت الرواية عن إمامنا رحمه الله في ذلك ، فروى عنه لا تحصل الطهارة به ، وهو قول مالك والشافعي وإسحاق ، وقال القاضي أبو يعلى : وهي أصح وهي المنصورة عند أصحابنا في الخلاف ، ونقل عن أحمد جماعة من أصحابه ، منهم أبو الحارث والميموني وإسحاق بن منصور - جواز الوضوء به ، وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه لأن الله تعالى قال (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا عام في كل ما لأنه زكرة في سياق النفي ، والنكرة في سياق النفي تعم ، فلا يجوز التيمم مع وجوده ، وأيضاً قول النبي ص في حديث أبي ذر التراب كافيك ما لم نجد الماء ، وهذا واجد للماء ، ولأن النبي ص وأصحابه كانوا يسافرون ، وغالب أسقيتهم الادم ، والغالب أنها تغير الماء ، فلم ينقل عنهم تيمم مع وجود شيء من تلك المياه ولأنه طهور خالطه طاهر لم يسلبه اسم الماء ، ولا رفته ولا جريانه ، فأشبه المتغير بالدهن - ووجه الأولى : أنه ما تغير بمخالطة ما ليس بطهور يمكن الاحتراز منه ، فلم يحز الوضوء به : كما الباقل المغي ، ولأنه زال عن إطلاقه ، فأشبه المغي : إذا ثبت هذا فإن أصحابنا لم يفرقوا بين المنذور

١ مدرك غير الجمهور في هذا الماء المضاف أنه ما قطعاً خالطه طاهر قليل لا يزيل قوته المرادة للتطهير ، وإنما يضاف إلى غيره للتمييز ، كما الورد وما الزهر فهو كالخمر التي يخالطها ماء وطيب ، لا تخرج عن كونها خمر ، فهو كالضرب الثاني ، بخلاف الخمر والنبيذ ، فإنه لا يسمى ماء البتة بإطلاق ولا إضافة - رشيد -

فى الماء مما يختلط بالماء ، كالزعفران والعصفر والاشنان ، وبين الحبوب من الباقلا
والخص واثمر ، كالتمر والزبيب والورق وأشباه ذلك

وقال أصحاب الشافعى : ما كان مذروراً منع إذا غير الماء وما عداه لا يمنع إلا
أن ينحل فى الماء ، وإن غيره من غير انحلال لم يسلب طهوريته لأنه تغير مجاورة ،
أشبه تغير الكافور ، ووافقهم أصحابنا فى الخشب والعيدان وخالفهم فى سائر
ما ذكرنا ، لأن تغير الماء به إنما كان لانفصال أجزاء منه الى الماء وانحلالها فيه ،
فوجب أن يمنع كما لو طبخ فيه ، ولأنه ماء تغير بمخالطة طاهر يمكن صونه عنه .
أشبه ما لو أغلى فيه

(الضرب الثالث) من المضاف ما يجوز الوضوء به رواية واحدة ، وهو
أربعة أنواع :

(أحدها) ما أضيف الى محله ومقره ، كماء النهر والبر وأشباهها ، لهذا لا ينفك
منه ماء ، وهى اضافة الى غير مخالط . وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم
(الثانى) ما لا يمكن التحرز منه ، كالطحلب والخز وسائر ما ينبت فى الماء ،
وكذلك ورق الشجر الذى يسقط فى الماء أو تحمله الريح فتلقيه فيه ، وما تجذبه
السيول من العيدان والتبن ونحوه فتلقيه فى الماء ، وما هو فى قرار الماء كالكبريت
والقار وغيرهما إذا جرى عليه الماء فتغير به ، أو كان فى الأرض التى يقف الماء
فيها ، وهذا كله يعنى عنه لأنه يشق التحرز منه ، فإن أخذ شئ من ذلك فالتقى فى
الماء وغيره كان حكمه حكم ما يمكن التحرز منه من الزعفران ونحوه ، لأن
الاحتراز منه ممكن

(الثالث) ما يرافق الماء فى صفته الطهارة والطهورية ، كالتراب إذا غير الماء
لا يمنع الطهورية لأنه طاهر مطهر كالماء ، فإن ثخن بحيث لا يجرى على الأعضاء
لم تجز الطهارة به لأنه طين وائس بماء ، ولا فرق فى التراب بين وقوعه فى الماء
عن قصد أو غير قصد ، وكذلك الملح الذى أصله الماء كالبخرى ، والملح الذى
ينعقد من الماء الذى يرسل على السبخة فيصير ملحاً ، فلا يسلب الطهورية لأن
أصله الماء ، فهو كالجليد والثلج ، وإن كان معدنياً ليس أصله الماء فهو كالزعفران
وغيره .

(الرابع) ما يتغير به الماء بمجاورته من غير مخالطة كالدهن على اختلاف أنواعه والطاهرات الصلبة ، كالعود والكافور والعنبر إذا لم يهلك في الماء ولم يمع فيه لا يخرج به عن إطلاقه لانه تغير مجاورة . أشبه ما لو تروح الماء بريح شيء على جانبه ولا نعلم في هذه الانواع خلافا ، وفي معنى المتغير بالدهن ما تغير بالقطران والزفت والشمع لان في ذلك دهنية يتغير بها الماء تغير مجاورة ، فلا يمنع كالدهن :

فصل

والماء الآجن وهو الذي يتغير بطول مكثه في المكان من غير مخالطة شيء غيره باق على إطلاقه في قول أكثر أهل العلم ، قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم على أن الوضوء بالماء الآجن من غير نجاسة حلت فيه جائز ، غير ابن سيرين ، فانه كره ذلك ، وقول الجمهور أولى فإنه يروى : أن النبي (ص) توضأ من بئر كان ماءه نقاعة الحناء ، ولانه تغير من غير مخالطة .

فصل (وإذا كان على العضو طاهر كالزعفران والعجين ، فتغير به الماء وقت غسله ، لم يمنع حصول الطهارة به لانه تغير في محل التطهير ، أشبه ما لو تغير الماء الذي تزال به النجاسة في محلها .

مسألة ، قال ﴿ وما سقط فيه مما ذكرنا أو من غيره وكان يسيراً فلم يوجد له طعم ولا لون ولا رائحة كثيرة حتى ينسب الماء إليه توضئ به ﴾

قوله : مما ذكرنا ، يعنى الباقي والجص والورد والزعفران وغيره يعنى من الطاهرات سواه : وقوله : حتى ينسب الماء إليه ، أى يضاف إليه على ما قدمنا ، واعتبر الكثرة في الرائحة دون غيرها من الصفات لأن لها سراية ونفوذا ، فإنها تحصل عن مجاورة تارة وعن مخالطة أخرى ، فاعتبر الكثرة فيها ليعلم أنها عن مخالطة ، قال ابن عقيل : غير الخرقى من أصحابنا ذهب إلى التسوية بين الرائحة واللون والطعم لأنها صفة من صفات الماء . فأشبهت اللون والطعم ، وقال القاضي يجب التسوية بين الرائحة واللون والطعم ؛ فإن عفى عن اليسير في بعضها عفى عنه في بقيتها . وإن لم يعف عن اليسير في بعضها لم يعف عنه في بقيتها ، وقد ذكرنا معنى يقتضى الفرق إن شاء الله تعالى .

ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في جواز الوضوء بما خالطه طاهر لم يغيره إلا ما حكى عن أم هانئ في ماء بل فيه خبز لا يتوضأ به ولعلها أرادت ما تغير به ، وحكى ابن المنذر عن الزهري في كسر بليت بالماء - غيرت لونه أو لم تغير لونه - لم يتوضأ به والذي عليه الجمهور أولى لأنه طاهر لم يغير صفة الماء فلم يمنع كبقية الطاهرات إذا لم يغيره ، وقد « اغتسل النبي (ص) » وزوجته من جفنة فيها أثر العجين ، رواه النسائي وابن ماجه والاثرم .

(فصل) وإذا وقع في الماء مائع لا يغيره لموافقة صفته صفته - وهذا يبعد ، إذ الظاهر أنه لا بد أن يفرد عنه بصفة - فيعتبر التغير بظهور تلك الصفة ، فإن اتفق ذلك اعتبرناه بغيره بما له صفة تظاهر على الماء ، كالحر إذا جنى عليه دون الموضحة قومناه كأنه عبد ؛ وإن شك في كونه يمنع بنى على يقين الطهورية لأنها الأصل فلا يزول عنها بالشك .

(فصل) وإن كان الواقع في الماء ماء مستعملا عني عن يسيره ، قال إسحاق بن منصور : قلت لأحمد الرجل يتوضأ فينتضح من وضوئه في إنائه ؟ قال : لا بأس به ، قال إبراهيم النخعي : لا بد من ذلك ، ونحوه عن الحسن ، وهذا ظاهر حال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : لأنهم كانوا يتوضئون من الاقداح والاتوار ، ويغتسلون من الجفان ، وقد روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وميمونة من جفنة فيها أثر العجين ، واغتسل هو وعائشة من إناء واحد تختلف أيديهما فيه كل واحد منهما يقول لصاحبه : أبق لي ، ومثل هذا لا يسلم من رشاش يقع في الماء ، وإن كثر الواقع وتفاحش منع على إحدى الروايتين ، وقال أصحاب الشافعي : إن كان الاكثر المستعمل منع ، وإن كان الاقل لم يمنع .

وقال ابن عقيل : إن كان الواقع بحيث لو كان خلا غير الماء منع وإلا فلا ، وما ذكرنا من الخبر وظاهر حال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يمنع من اعتباره بالخل ، لأنه من أسرع المائعات نفوذاً وأبلغها سراية ، فيؤثر قليله في الماء ، والحديث دل على العفو عن يسيره ، فإذا يرجع في ذلك إلى العرف ، فما كان كثيراً متفاحشاً منع وإلا فلا ، وإن شك فالماء باق على الطهورية لأنها الأصل فلا يزول عنها بالشك .

(فصل) فإن كان معه ماء لا يكفيه لطهارته فكماله بمائع لم يغيره جاز الوضوء به في إحدى الروايتين ، لأنه طاهر لم يغير الماء ، فلم يمنع كما لو كان الماء قدراً يجرى في الطهارة . والثانية لا يجوز لأننا نتيقن حصول غسل بعض أعضائه بالمائع . والأولى أولى ، لأنه لما لم تظهر صفة المائع على الماء صار حكم الجميع حكم الماء ، وما ذكرناه للرواية الثانية يبطل بما إذا كان الماء قدراً يجرى في الطهارة فخلطه بمائع ثم توضأ به وبقي قدر المائع أو دونه فإنه يجوز ، مع العلم بأن المستعمل بعض الماء وبعض المائع ، وكذلك الباقي لاستحالة انفراد الماء عن المائع والله أعلم .

(فصل) ولا يكره الوضوء بالماء المسخن بطاهر إلا أن يكون حاراً يمنع إسباغ الوضوء لحرارته ، ومن روى عنه أنه رأى الوضوء بالماء المسخن عمر وابنه وابن عباس وأنس رضي الله عنهم ، وهو قول أهل الحجاز وأهل العراق جميعهم غير مجاهد : ولا معنى لقوله ، فإن زيد بن أسلم رضي الله عنه روى أن عمر كان له قمعة يسخن فيها الماء ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل حماماً بالجحفة ، وذكر ابن عقيل حديثاً عن شريك رحال النبي صلى الله عليه وسلم قال : أجنبنا وأنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فجمعت حطباً فأحميت الماء فاغتسلت ، فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر علي ، ولأنها صفة خلق عليها الماء ، فأشبه ما لو برده .

(فصل) ولا تكره الطهارة بالماء المشمس . وقال الشافعي : تكره الطهارة بما قصد إلى تشميسه في الأواني ، ولا أكرهه إلا من جهة الطب^(١) لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سخنت له الماء في الشمس فقال : لا تفعل يا حميراء ، فإنه يورث البرص^(٢) ، واختاره أبو الحسن التيمي .

ولنا أنه سخن بطاهر ، أشبه ما في البرك والأنهار ، وما سخن بالنار وما لم

- (١) قيدوا الأواني بالمعادن المنطبعة كالنحاس ، لما يتحلل من صدئها في الماء ، وصدأ النحاس والرصاص سام باتفاق الأطباء ، فينبغي تقييد الاحتراز منه بذلك (رشيد)
- (٢) ثبت بالاستقراء أن كل حديث فيه يا حميراء فهو غير صحيح (ز)

يقصد تشميسه فإن الضرر لا يختلف بالقصد وعدمه ، والحديث غير ثابت يرويه خالد بن اسماعيل وهو متروك الحديث ، وعمر بن محمد الاعمى وهو منكر الحديث قاله الدارقطني . قال ولا يصح عن الزهري ، وحكى عن أهل الطب أنهم لا يعرفون لذلك تأثيراً في الضرر .

(فصل) فأما الماء المسخن بالنجاسة فهو على ثلاثة أقسام (أحدها) أن يتحقق وصول شيء من أجزاء النجاسة إلى الماء فينجسه إذا كان يسيراً (والثاني) أن لا يتحقق وصول شيء من أجزاء النجاسة إلى الماء والحائل غير حصين ، فالماء على أصل الطهارة ، ويكره استعماله . وقال الشافعي : لا يكره لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حماماً بالجحفة .

ولنا أنه ماء تردد بين الطهارة والنجاسة مع وجود سببها ، فأقل أحواله الكراهة ، والحديث لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما يروى عن ابن عباس ، ولم يثبت أن الوقود كان نجساً ، ولا أن الحائل كان غير حصين ، والحديث قضية في عين لا يثبت به نفي الكراهة إلا في مثلها ، ولا يثبت به نفي الكراهة على الإطلاق^(١) .
القسم الثالث : إذا كان الحائل حصيناً فقال القاضي يكره ، واختار الشريف أبو جعفر وابن عقيل أنه لا يكره ، لأنه غير متردد في نجاسته بخلاف التي قباهما ، وذكر أبو الخطاب في كراهة المسخن بالنجاسة روايتين على الإطلاق .

(فصل) ولا يكره الوضوء والغسل بماء زمزم لأنه ماء طهور ، فأشبهه سائر المياه ، وعنه يكره لقول العباس : لا أحلها لمغتسل لكن للحرم حل وبيل ، ولأنه يزيل به مانعاً من الصلاة أشبه إزالة النجاسة به ، والأول أولى ، وقول العباس لا يؤخذ بصريحه في التحريم ، ففي غيره أولى ، وشرفه لا يوجب الكراهة لاستعماله كالماء الذي وضع فيه النبي صلى الله عليه وسلم كفه أو اغتسل منه .

(فصل) الذائب من الثلج والبرد طهور ، لأنه ماء نزل من السماء ، وفي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم طهرني بالماء والثلج والبرد ، متفق عليه ، فإن أخذ الثلج فامرّه على أعضائه لم تحصل الطهارة به ، ولو أفبل به العضو ، لأن الواجب

(١) فيه أن الأصل عدم الكراهة ، وهي حكم شرعي يتوقف على الدليل (ر)

الغسل، وأقل ذلك أن يجرى الماء على العضو، إلا أن يكون خفيفاً فيذوب ويجرى ماؤه على الاعضاء، فيحصل به الغسل فيجزئه

«مسألة، قال (ولا يتوضأ بماء قد وضئ به)»

يعنى الماء المنفصل عن أعضاء المتوضئ، والمغتسل في معناه، وظاهر المذهب أن المستعمل في رفع الحدث طاهر غير مظاهر، لا يرفع حدثاً ولا يزيل نجساً، وبه قال الليث والاوزاعي، وهو المشهور عن أبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وظاهر مذهب الشافعى، وعن أحمد رواية أخرى أنه طاهر مطهر. وبه قال الحسن وعطاء والنخعي والزهرى ومكحول وأهل الظاهر. والرواية الثانية لمالك، والقول الثانى للشافعى. روى عن على وابن عمر وأبى أمامة فيمن نسي مسح رأسه إذا وجد بللاً في لحيته أجزأه أن يمسح رأسه بذلك البلل ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الماء لا يجنب»، وقال «الماء ليس عليه جنابة»، وروى «أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الجنابة فرأى لمعة لم يصبها الماء فعصر شعره عليها»، رواهما الإمام أحمد في المسند وابن ماجه وغيرهما، ولأنه غسل به محل طاهر، فلم تزل به طهوريته كما لو غسل به الثوب، ولأنه لاقى محلاً طاهراً فلا يخرج عن حكمه بتأدية الفرض به؛ كالثوب يصلى فيه مراراً

وقال أبو يوسف: هو نجس وهو رواية عن أبي حنيفة، لأن النبي (ص) قال «لا يبرئ أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة»، رواه أبو داود، فاقضى أن الغسل فيه كالبول فيه، ولأنه يسمى طهارة، والطهارة لا تكون إلا عن نجاسة، إذ تطهير الطاهر لا يعقل

ولنا على طهارته «أن النبي (ص) كان إذا توضأ كادوا يقتلون على وضوئه»، رواه البخارى، ولأنه صلى الله عليه وسلم صب على جابر من وضوئه إذ كان مريضاً، ولو كان نجساً لم يجز فعل ذلك، ولأن النبي (ص) وأصحابه ونسائه كانوا يتوضئون في الاقداح والاتوار ويغتسلون في الجفان، ومثل هذا لا يسلم من رشاش يقع في الماء من المستعمل، ولهذا قال ابراهيم النخعي: ولا بد من ذلك فلو كان المستعمل نجساً لنجس الماء الذى يقع فيه

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه قدمت إليه امرأة من نسائه قصعة ليتوضأ منها ، فقالت امرأة : إني غمست يدي فيها وأنا جنب ، فقال الماء لا ينجس ، ورواه الإمام أبو عبد الله في المسند « الماء لا ينجس ، وعندهم الحدث يرتفع من غير نية ، ولأنه ماء طاهر لاقى محلاً طاهراً فكان طاهراً كالذي غسل به الثوب الطاهر . والدليل على أن المحدث طاهر ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال « لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جنب ، فالتخضت منه فاغتسلت ، ثم جئت فقال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قلت يا رسول الله كنت جنباً فكرهت أن أجالسك ، فذهبت فاغتسلت ثم جئت فقال : سبحان الله المسلم لا ينجس ، متفق عليه ، ولأنه لو غمس يده في الماء لم ينجسه ، ولو مس شيئاً رطباً لم ينجسه ، ولو حمله مصل لم تبطل صلاته .

وقولهم إنه نهى عن الغسل من الجنابة في الماء الدائم كنهيه عن البول فيه . قلنا النهي يدل على أنه يؤثر في الماء وهو المنع من التوضؤ به والاقتران يقتضى التسوية في أصل الحكم لا في تفصيله ، وإنما سمي الوضوء والغسل طهارة لكونه ينقي الذنوب والآثام ، كما ورد في الاخبار بدليل ما ذكرنا .

إذا ثبت هذا فالدليل على خروجه عن الطهورية قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، رواه مسلم . منع من الغسل فيه كمنعه من البول فيه ، فلو لا أنه يفيد منعه لم ينه عنه ، ولأنه أزيل به مانع من الصلاة . فلم يجز استعماله في طهارة أخرى كالمستعمل في إزالة النجاسة .

فصل

وجميع الأحداث سواء فيما ذكرنا — الحدث الأصغر والجنابة والحيض والنفاس ، وكذلك المنفصل من غسل الميت إذا قلنا بطهارته . واختلفت الرواية في المنفصل عن غسل الذمية من الحيض ، فروى أنه مطهر لأنه لم يزل مانعاً من الصلاة أشبه ماء تبرد به . وروى أنه غير مطهر ، لأنها أزالته به المانع من وطء الزوج . أشبه ما لو اغتسلت به مسلبة ، فإن اغتسلت به من الجنابة كان مطهراً وجهاً واحداً ، لأنه لم يزل مانعاً من الصلاة ولا استعمال في عبادة أشبه

ما لو تبرد به — ويحتمل أن يمنع استعماله لأنه استعمال في الغسل من الجنابة أشبه ما لو اغتسلت به مسلة .

(فصل) وإن استعمل في طهارة مستحبة غير واجبة كالتجديد ، والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء والغسل للجمعة والعيدين وغيرهما ففيه روايتان (إحداهما) أنه كالمستعمل في رفع الحدث لأنها طهارة مشروعة ، أشبه ما لو اغتسل به من جنابة (والثانية) لا يمنع لأنه لم يزل مانعاً من الصلاة أشبه ما لو تبرد به ، فإن لم تكن الطهارة مشروعة لم يؤثر استعمال الماء فيها شيئاً وكان كما لو تبرد به أو غسل به ثوبه ، ولا تختلف الرواية أن ما استعمل في التبريد والتنظيف أنه باق على إطلاقه ولا نعلم فيه خلافاً .

(فصل) فأما المستعمل في تعبد من غير حدث ، كغسل اليدين من نوم الليل ، فإن قلنا ليس ذلك بواجب لم يؤثر استعماله في الماء ، وإن قلنا بوجوبه فقال القاضي : هو طاهر غير مطهر . وذكر أبو الخطاب فيه روايتين (إحداهما) أنه يخرج عن إطلاقه ، لأنه مستعمل في طهارة تعبد ، أشبه المستعمل في رفع الحدث ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يغمس القائم من نوم الليل يده في الإناء قبل غسلها ، فدل ذلك على أنه يفيد منعاً (والرواية الثانية) أنه باق على إطلاقه لأنه لم يرفع حدثاً ، أشبه المتبرد به ، وعلى قياسه المستعمل في غسل الذكر والأثنيين من المذي إذا قلنا بوجوبه لأنه في معناه .

(فصل) إذا انغمس الجنب أو المحدث فيما دون القلتين ينوي رفع الحدث صار مستعملاً ولم يرتفع حدثه . وقال الشافعي : يصير مستعملاً ويرتفع حدثه لأنه إنما يصير مستعملاً بارتفاع حدثه فيه .

ولنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » رواه مسلم ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ولأنه بانفصال أول جزء من الماء عن بدنه صار الماء مستعملاً ، فلم يرتفع الحدث عن سائر البدن ، كما لو اغتسل فيه شخص آخر ، فإن كان الماء قلتين فصاعداً ارتفع حدثه ولم يتأثر به الماء لأنه لا يحمل الحدث .

﴿ فصل ﴾

إذا اجتمع ماء مستعمل إلى قلتين غير مستعمل صار الكل طهوراً ، لأنه لو كان المستعمل نجساً لكان الكل طهوراً ، فالمستعمل أولى ، وإن انضم إلى مادون القلتين وكثر المستعمل ولم يبلغ قلتين منع ، وإن بلغ قلتين باجتماعه فكذلك ، ويحتمل أن يزول المنع لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » ، وإن انضم مستعمل إلى مستعمل ولم يبلغ القلتين فهو باق على المنع ، وإن بلغ قلتين ففيه وجهان لما ذكرنا .

« مسألة ، قال ﴿ وإذا كان الماء قلتين وهو خمس قرب فوقعت فيه نجاسة فلم يوجد لها طعم ولا لون ولا رائحة فهو طاهر ﴾ .

القلة هي الجرة ، سميت قلة لأنها تقل بالأيدي أو تحمل ، ومنه قوله تعالى (٧ : ٥٧ حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً) ويقع هذا الإسم على الكبيرة والصغيرة والمراد بها هاهنا قلتان من قلال هجر ، وهما خمس قرب كل قربة مائة رطل بالعراق فتكون القلتان خمسمائة رطل بالعراق . هذا ظاهر المذهب عند أصحابنا ، وهو مذهب الشافعي لأنه روى عن ابن جريج أنه قال : رأيت قلال هجر : القلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً والاحتياط أن يجعل قربتين ونصفاً . وروى الأثرم وإسماعيل بن سعيد عن أحمد أن القلتين أربع قرب . وحكاها ابن المنذر عن أحمد في كتابه ، وذلك لما روى الجوزجاني بإسناده عن يحيى بن عقيل قال : رأيت قلال هجر ، وأظن كل قلة تأخذ قربتين . وروى نحو هذا عن ابن جريج . واتفق القائلون بتحديد الماء بالقرب على تقدير كل قربة بمائة رطل بالعراق ، ولا أعلم بينهم في ذلك خلافاً ، ولعلمهم أخذوا ذلك من اختبار قرب الحجاز وعرف أن ذلك مقدارها ، وإنما خصصنا هذا بقلال هجر لوجهين :

(أحدهما) أنه قد روى في حديث مبيننا رواه الخطابي في معالم السنن بإسناده إلى ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم رسالة « إذا كان الماء قلتين بقلال هجر ، وذكر الحديث .

(والثاني) أن قلال هجر أكبر ما يكون من القلال وأشهرها في عصر

النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الخطابي ، قال وهي مشهورة الصنعة معلومة المقدار لا تختلف كما لا تختلف الصيعان والمكايل ، ولأن الحد لا يقع بالجهول ، وقال أبو عبيد : هي الحباب ، وهي مستفيضة معروفة فينبغي أن يحمل لفظ القلتين عليها لشهرتها وكبرها ، فإن كل معدود جعل مقداراً وحداً لم يتناول إلا أكبرها لأنها أقرب إلى العلم وأقل في العدد ؛ ولذلك جعل نصاب الزكاة بالأوسق دون الأصع والامداد .

قد دلت هذه المسألة بصريحها على أن ما بلغ القلتين فلم يتغير بما وقع فيه لا ينجس ، وبمفهومها على أن ما تغير بالنجاسة نجس وإن كثر ، وأن ما دون القلتين نجس بمجرد ملاقة النجاسة وإن لم يتغير ، فأما نجاسة ما تغير بالنجاسة فلا خلاف فيه .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت للماء طعماً أو لوناً أو رائحة أنه نجس ما دام كذلك ، وقد روى أبو أمامة الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ، رواه ابن ماجه .

وقال حرب بن إسماعيل : سئل أحمد عن الماء إذا تغير طعمه وريحه قال : لا يتوضأ به ولا يشرب وليس فيه حديث ولكن الله تعالى حرم الميتة ، فإذا صارت الميتة في الماء فتغير طعمه أو ريحه فذلك طعم الميتة وريحها ، فلا يحل له وذلك أمر ظاهر ، وقال الخلال : إنما قال أحمد : ليس فيه حديث لأن هذا الحديث يرويه سليمان بن عمر ورشدين بن سعد وكلاهما ضعيف ، وابن ماجه رواه من طريق رشدين .

وأما ما دون القلتين إذا لاقته النجاسة فلم يتغير بها فالمشهور في المذهب أنه ينجس وروى عن ابن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو عبيد ، وروى عن أحمد رواية أخرى : أن الماء لا ينجس إلا بالتغير قليله وكثيره ، وروى ذلك عن حذيفة وأبي هريرة وابن عباس ، قالوا : الماء لا ينجس وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وابن أبي ليلى ومالك والأوزاعي والشرطي ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي

وابن المنذر، وهو قول للشافعي لحديث أبي أمامة الذي أورده، وروى أبو سعيد قال « قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة؟ - وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن - فقال: إن الماء طهور لا ينجسه شيء، رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن .

قال الخلال قال أحمد حديث بئر بضاعة صحيح^١ وروى أن النبي (ص) « سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة، تردها السباع والكلاب والجر، وعن الطهارة بها فقال: لها ما حملت في بطونها ولنا ما غير طهور،^٢ ولم يفرق بين القليل والكثير ولا أنه لم يظهر عليه إحدى صفات النجاسة، فلم ينجس بها كالزائد عن القلتين .

فوجه الرواية الأولى ما روى ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع فقال: إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وفي لفظ « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء، وتحديد بالقلتين يدل على أن ما دونهما ينجس، إذ لو استوى حكم القلتين وما دونهما لم يكن التحديد مفيداً وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده، فلو لا أنه يفيد منعا لم ينه عنه، وأمر النبي (ص) بغسل الإناء من ولوغ الكلب وإراقة سوره، ولم يفرق بين ما تغير وما لم يتغير، مع أن الظاهر عدم التغير، وخبر أبي أمامة ضعيف وخبر بئر بضاعة والخبر الآخر محمولان على الماء الكثير، بدليل أن ما تغير نجس، أو نخصهما بخبر القلتين، فإنه أخص منهما والخاص يقدم على العام، وأما الزائد عن القلتين إذا لم يتغير ولم تكن النجاسة بولا أو عذرة فلا يختلف المذهب في طهارته، وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد ابن جبير ومجاهد، وهو قول للشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور، وهو قول

(١) لكن أعلاه ابن القطان بجهالة راويه عن أبي سعيد واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه، وأجيب بأن هذه ليست علة، وله طريق آخر . ر
(٢) الرواية « ولنا ما بقي شراب وطهور، رواه الدارقطني والبيهقي في المعرفة وقال: له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض كانت قوية . ر

من حكمنا عنهم أن اليسير لا ينجس إلا بالتغير ، وحكى عن ابن عباس أنه قال : « إذا كان الماء ذنوبين لم يحمل الخبث ، وقال عكرمة « ذنوبا أو ذنوبين ، : وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الكثير ينجس بالنجاسة إلا أن يبلغ حداً يغلب على الظن أن النجاسة لا تصل إليه ، واختلفوا في حده فقال بعضهم : ما إذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر ، وقال بعضهم : ما بلغ عشرة أذرع في عشرة أذرع وما دون ذلك ينجس وإن بلغ ألف قلة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه ، متفق عليه : فنهى عن الوضوء من الماء الراكد بعد البول فيه ، ولم يفرق بين قليله وكثيره ، ولأنه ماء حلت فيه نجاسة لا يؤمن انتشارها إليه ، فينجس بها كاليسير .

ولنا خبر القلتين وبئر بضاعة اللذان ذكرناهما ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الماء طهور لا ينجسه شيء ، مع قولهم له « أنتوضأ من بئر بضاعة ؟ » ، وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ، وبئر بضاعة لا يبلغ الحد الذي ذكره قال أبو داود : قدرت بئر بضاعة بردائي ، مددته عليها ثم ذرعت فإذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح لي باب البستان : هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال لا : وسألت قيمها عن عمقها فقلت : أكثر ما يكون فيها الماء ؟ قال : إلى العانة ، قلت : فإذا نقص قال : دون العورة ، ولأنه ماء يبلغ قلتين ، فأشبهه ما زاد على عشرة أذرع ، وحديثهم عام وحديثنا خاص فيجب تقديمه :

الثاني : أن حديثهم لا بد من تخصيصه فإن ما زاد على الحد الذي ذكره لا يمنع من الوضوء به اتفاقاً ، وإذا وجب تخصيصه كان تخصيصه بقول النبي صلى الله عليه وسلم أولى من تخصيصه بالرأي والتشبه من غير أصل يرجع إليه ، ولا دليل يعتمد عليه — ولأن ما ذكره من الحد تقدير طريقه التوقيف لا يصار إليه إلا بنص أو إجماع ، وليس معهم نص ولا إجماع ، ولأن حديثهم خاص في البول ونحن نقول به على إحدى الروايتين ونقصر الحكم على ما تناوله النص ، وهو البول لأن له من التأكيد والانتشار في الماء ما ليس لغيره ، على ما سنذكره إن شاء الله تعالى :

(١) أي قاله صلى الله عليه وسلم جواباً عن هذا السؤال . (ر)

فإن قيل المراد بقوله «لم يحمل الخبث» ، أى لم يدفع الخبث عن نفسه ، أى أنه ينجس بالواقع فيه .

قلنا : هذا فاسد لوجوه (أحدها أن فى بعض ألفاظه «لم ينجس» رواه أبو داود وابن ماجه واحتج به أحمد (والثانى) أنه لو أراد أن ما بلغ القلتين فى القلة ينجس لكان ما فوقهما لا ينجس ، لتحقيق الفرق بينهما ، فإنه جعل القلتين فصلا بين ما يتنجس وبين ما لم يتنجس ، فلو سويتهما لم يبق فصل (الثالث) أن مقتضاه فى اللغة إنه يدفع الخبث عن نفسه من قولهم فلان لا يحمل الضيم ، أى يدفعه عن نفسه والله أعلم

فصل

اختلف أصحابنا : هل القلتان خمسمائة رطل تحديداً أو تقريباً ؟ قال أبو الحسن الأمدى : الصحيح أنها تحديد ، وهو ظاهر قول القاضى وأحد الوجهين لأصحاب الشافعى ، لأن اعتبار ذلك كان احتياطاً ، وما اعتبر احتياطاً كان واجباً كغسل جزء من الرأس مع الوجه وإمساك جزء من الليل مع النهار فى الصوم ، ولأنه قدر يدفع النجاسة عن نفسه ، فاعتبر تحقيقه كالعدد فى الغسلات ، والصحيح أن ذلك تقريب ، لأن الذين نقلوا تقدير القلال لم يضبطوهما بحد ، إنما قال ابن جريج : القلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً .

وقال يحيى بن عقيـل : أظنها تسع قربتين وهذا لا تحديد فيه ، فإن قولهما يدل على أنها قرباً الأمر ، والشئ الزائد عن القربتين مشكوك فيه مع أنه يقع على المجهول ، والظاهر قلته ، لأن لفظه يدل على تقارب ما بين الأمرين المذكورين ، وكما قل الشئ كان أقرب إلى القربتين ، وكلام أحمد يدل على هذا ، فإنه روى عنه أن القلة قربتان ، وروى قربتان ونصف ، وروى وثلاث ، وهذا يدل على أنه لم يحد فى ذلك حداً . ثم ليس للقربة حد معلوم ، فإن القرب تختلف اختلافاً كثيراً فلا يكاد قربتان يتفقان فى حد واحد ، لهذا لو اشترى منه شيئاً مقدراً بالقرب أو أسلم فى شئ محدوداً بالقرب لم يجز ذلك ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قد علم أن الناس لا يكيلون الماء ولا يزنونه ، فلم يكن ليعرفهم الحد بما لا يعرف به ،

وإنما أراد أن من وجد ماء فيه نجاسة فظنه مقارباً للقلتين ترويضاً منه ، وإن ظنه ناقصاً عنهما من غير مقاربة لهما تركه .

وفاءة هذا : أن من اعتبر التحديد فنقص عن الحد شيئاً يسيراً لم يعف عنه ونجس ببرود النجاسة عليه ، ومن قال بالتقريب عفى عن النقص اليسير عنده ، وتعلق الحكم بما يقارب القلتين ؛ وإن شك في بلوغ الماء قدراً يدفع النجاسة أو لا يدفعها ففيه وجهان (أحدهما) يحكم بطهارته لأنه كان طاهراً قبل وقوع النجاسة فيه ، وشك هل ينجس به أو لا ؟ فلا يزول اليقين بالشك (والثاني) يحكم بنجاسته لأن الأصل قلة الماء فنبنى عليه ، ويلزم من ذلك النجاسة .

فصل

فأما غير الماء من المائعات ففيه ثلاث روايات (أحدها) أنه ينجس بالنجاسة وإن كثرت ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن فارة وقعت في سمن ، قال إن كان مائعاً فلا تقربوه ، رواه الإمام أحمد في مسنده ، إسناده صحيح على شرط الصحيحين ، ولم يفرق بين كثيره وقليله »^(١) ولائها لا قوة لها على دفع النجاسة ، فإنها لا تطهر غيرها فلا تدفعها عن نفسها كاليسير (والثانية) أنها كالماء لا ينجس منها ما بلغ القلتين إلا بالتغير .

قال حرب : سألت أحمد قلت : كب و لغ في سمن أو زيت ؟ قال إذا كان في آنية كبيرة مثل حب أو نحوه رجوت أن لا يكون به بأس ويؤكل ، وإن كان في آنية صغيرة فلا يعجنى ، وذلك لأنه كثير فلم ينجس بالنجاسة من غير تغيير كالماء (والثالثة) ما أصله الماء كالخل اترى يدفع النجاسة ، لأن الغالب فيه الماء ، وما لا فلا ، والاول أولى .

فصل

فأما الماء المستعمل وما كان طاهراً غير مطهر من الماء فإنه يدفع النجاسة عن نفسه إذا كثرت ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ، ويحتمل أن ينجس لأنه طاهر غير مطهر فأشبهه الخل

(١) راجع بعد ٨ صفحات تقريباً - فصل : وإذا وقعت - فإنه تمام ما هنا من

فصل

إذا كان الماء كثيراً فوق في جانب منه نجاسة فتغير بها ؛ نظرت فيما لم يتغير فإن نقص عن القلتين فالجميع نجس ؛ لأن المتغير نجس بالتغير والباقي تنجس بإلاقته ؛ وإن زاد عن القلتين فهو طاهر ؛ وقال ابن عقيل وبعض الشافعية : يكون نجسا أيضا وإن كبر وتباعدت أقطاره لأنه ماء راكد بعضه نجس ؛ فكان جميعه نجسا ، كما لو تقاربت أقطاره ؛ ولأن المتغير مائع نجس فينجس ما يلاقيه ثم تنجس بذلك ما يلاقيه إلى آخره ، فإن اضطرب فزال التغير زال التنجيس لزوال علته .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء » وقوله صلى الله عليه وسلم « الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وغير المتغير قد بلغ القلتين ولم يتغير ، فيدخل في عموم الأحاديث ؛ ولأنه ماء كثير لم يتغير بالنجاسة فكان طاهرا كما لو لم يتغير منه شيء ، ولأن العلة في نجاسة الماء الكثير التغير فقط ، فيختص التنجيس بمحل العلة كما لو تغير بعضه بطاهر ؛ فلا يصح القياس على ما إذا كان غير المتغير ناقصا عن القلتين لأنه قليل ينجس بمجرد الملاقاة للنجاسة ، بخلاف الكثير وأما تباعد الاقطار وتقاربها فلا عبرة بها ، إنما العبرة بكون غير المتغير قليلا أو كثيرا ؛ فلا يمتنع الحكم بطهارة الماء الملاصق للنجاسة ، بدليل ما لو كان فيه كلب أو ميتة ، فإن الملاصق له طاهر ، وإن منعت طهارته فالملاصق للملاصق طاهر ، وعلى قياس قولهم ينبغي أن يتنجس البحر إذا تغير جانبه ، والماء الجاري وكل ما تغير بعضه ولا قائل به ، وقد قال أحمد في المصانع التي بطريق مكة : لا ينجس تلك شيء

فصل

ولا فرق بين يسير النجاسة وكثيرها ؛ وسواء كان اليسير مما يدركه الطرف أو لا يدركه من جميع النجاسات ، إلا أن ما يعنى عن يسيره في الثوب كالدم ونحوه — حكم الماء المتنجس به — حكمه في العفو عن يسيره ، وكل نجاسة ينجس

بها الماء يصير حكمه حكمها ، لأن نجاسة الماء ناشئة عن نجاسة الواقع وفرع عليها والفرع يثبت له حكم أصله ، وقيل عن الشافعي : إن مالا يدركه الطرف من النجاسة معفو عنه للمشقة اللاحقة به ، ونص في موضع على أن الذباب إذا وقع على خلاء رقيق أو بول ثم وقع على الثوب غسل موضعه لنجاسة الذباب مما لا يدركه الطرف ولأن دلائل التنجيس لا يفرق بين يسير النجاسة وكثيرها ولا بين ما يدركه الطرف وما لا يدركه ، فالتفريق تحكم بغير دليل ، وما ذكره من المشقة غير صحيح لأننا إنما نحكم بنجاسة ما علمنا وصول النجاسة إليه ومع العلم لا يفرقان في المشقة . ثم إن المشقة حكمة لا يجوز تعليق الحكم بها بمجرد ما جعل مالا يدركه الطرف ضابطاً لها غير صحيح ، فإن ذلك إنما يعرف بتوقيف أو اعتبار الشرع له في موضع ولم يوجد واحد منها^(١)

فصل

والغديران إذا اتصل أحدهما بالآخر بساقية بينهما فيها ماء قليل أو كثير فهما ماء واحد ، حكمهما حكم الغدير الواحد ، إن بلغا جميعاً قلتي لم يتنجس واحد منهما إلا بالتغير ، وإن لم يبلغاها تنجس كل واحد منهما بوقوع النجاسة في أحدهما لأنه ماء راكد متصل بعضه ببعض : أشبه الغدير الواحد

(فصل في الماء الجارى)

نقل عن أحمد رحمه الله ما يدل على الفرق بين الماء الجارى والراكد ، فإنه قال في حوض الحمام : قد قيل أنه بمنزلة الماء الجارى ، وقال في البئر يكون لها مادة : هو واقف لا يجري ليس هو بمنزلة ما يجري ، فعلى هذا لا يتنجس الجارى إلا بتغيره ، لأن الأصل طهارته ، ولا نعلم في تنجيسه نصاً ولا إجماعاً ، فبقى على

(١) هذا تفسير يدفعه مجموع ما ورد في التطهير من الأحاديث الصحيحة ، فإنها صريحة في كون المراد منها اذهاب القدر أو اضعافه ، كتطهير النعل بالفرك والمنى الرطب بإماطته بإذخرة والجفاف بالفرك ، فمن أين جاء وجوب تطهير مالا يدرك الحسن فيه قنراً ؟ إن هذه الفلسفة ما كانت تخطر لأهل الصدر الأول ببال . (ر)

أصل الطهارة ، ولأنه يدخل في عموم قوله عليه السلام « الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وقوله « الماء طهور لا ينجسه شيء » إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ، فإن قيل : قد ورد الشرع بتنجيس قليله لقوله عليه السلام « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » قلنا : هذا حجة على طهارته ، لأن ماء الساقية بمجموعه قد بلغ القلتين فلا يحمل الخبث ونخصيص الجرية منه بهذا التقدير تحكم لا دليل عليه ، ثم الخبر إنما ورد في الماء الراكد ، ولا يصح قياس الجارى عليه لقوته بجريانه واتصاله بمادته ، ثم الخبر إنما يدل بمنطوقه على نفي النجاسة عما بلغ القلتين ، وإنما يستدل بها هنا بمفهومه وقضاء حق المفهوم يحصل بمخالفة ما دون القلتين لما بلغها وقد حصلت المخالفة بكون ما دون القلتين يفرق فيه الماء الجارى والراكد في التنجيس وما بلغها لا يختلف ، وهذا كاف

وقال القاضى وأصحابه : كل جرية من الماء الجارى معتبرة بنفسها ، فإذا كانت النجاسة جارية مع الماء فما أمامها طاهر ، لأنها لم تصل إليه وما خلفها طاهر لأنه لم يصل إليها ، والجرية التى فيها النجاسة إن بلغت قلتين فهى طاهرة إلا أن تتغير بالنجاسة ، وإن كانت دون القلتين فهى نجسة ، وإن كانت النجاسة واقفة فى جانب النهر أو قراره أو فى وهدة منه ، فكل جرية تمر عليها إن كانت دون القلتين فهى نجسة ، وإن بلغت قلتين فهى طاهرة إلا أن تتغير ، والجرية هى الماء الذى فيه النجاسة وما قرب منها من خلفها وأمامها — مما العادة انتشارها إليه إن كانت مما ينتشر — مع ما يحاذى ذلك كله مما بين طرفى النهر ، فإن كانت النجاسة ممتدة فلكل جزء منها مثل تلك الجرية المعتبرة للنجاسة القليلة . ولا يجعل جميع ما يحاذيها جرية واحدة ، إلا يفضى الى تنجيس الماء الكثير بالنجاسة القليلة ، ونفى التنجيس عن الكثير مع وجود النجاسة الكثيرة ، فإن المحاذى للكثيرة كثير فلا يتنجس ، والمحاذى للقليلة قليل يتنجس ، فإننا لو فرضنا كلباً فى جانب نهر وشجرة منه ^(١) فى الجانب الآخر

(١) فى الشعر النابت فى المحل النجس ثلاث روايات عن أحمد : إحداها أنها طاهرة ، واختارها أبو بكر بن عبد العزيز ورجحها ابن تيمية القائل بأن الشعور كلها طاهرة . رشيد

المغنى ٤ — ١

لكان المحاذي للشعرة لا يبلغ قلتين لقلة ما يحاذيها ، والمحاذي للكب يبلغ قللا .
وقد ذكر القاضي وابن عقيل : أن الجرية المحاذية للنجاسة فيما بين طرفي النهر .
ويتعين حمله على ما ذكرنا لما بيناه

فإن قيل : فهذا يفضي الى التسوية بين النجاسة الكثيرة والقليلة . قلنا الشرع
سوى بينهما في الماء الراكد وهو أصل فتجب التسوية بينهما في الجاري الذي هو فرع^(١)

فصل

فإن كان في جانب النهر ماء واقف مائل عن سنن الماء متصل بالجاري ، أو كان
في أرض النهر وهدة فيها ماء واقف وكان ذلك مع الجرية المقابلة له دون القلتين
نجسا جميعاً بوجود النجاسة في أحدهما لأنه ماء متصل دون القلتين ، فينجس بهما
جميعه كالراكد ، وإن كان أحدهما قلتين لم ينجس واحد منهما ما داما متلاقيين الا
بالتغير ، لأن القلتين تدفع النجاسة عن نفسها وعملاقته ، ثم لا يخلو من كون
النجاسة في النهر أو في الواقف ، فإن كانت في النهر وهو قلتان فهو طاهر على كل
حال ، وكذلك الواقف وإن كان دون القلتين فهو نجس قبل ملاقاته للواقف فإذا
حاذاه طهر باتصاله به ، فإذا فارقه عاد الى التنجس لقلته مع وجود النجاسة فيه .
وإن كانت النجاسة في الواقف لم ينجس بحال ، لأنه لا يزال هو وما لاقاه قلتين .
فإن كان الواقف دون القلتين والجرية كذلك الا أنها بمجموعهما يزيدان
عن القلتين ، وكانت النجاسة في الواقف لم ينجس واحد منهما لأنها مع ما تلاقيه
أكثر من قلتين ، وإن كانت في النهر فقياس قول أصحابنا أن ينجس الواقف والجرية

(١) المخالف يمنع القول بهذه التسوية كما يمنع ما ثبت عليه ، فللماء الجاري من
القوة على دفع النجاسة ما ليس الراكد . ولا يسلم أن للجرية منه حكم غير حكم
المجموع . والتحقيق أن الماء لا ينجس الا بالتغير بالنجاسة وأن المتغير لا يسرى
حكمه الى غيره . وهذا مذهب مالك وبعض المحققين من علماء الشافعية كالغزالي
والحنابلة وأهل الحديث ، كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وبهذا يستغنى عن كل تلك
الفروع الدقيقة المستنبطة من مفهوم حديث القلتين - رشيد

التي فيها النجاسة وكل ما يمر بعدها بالواقف ، لأن الجرية التي فيها النجاسة كانت نجسة قبل ملاقة الواقف ثم تنجس بها الواقف ، لكونه ماء دون القلتين ورد عليه ماء نجس ؛ ولم تطهر الجرية لأنها بمنزلة ماء نجس صب على ما دون القلتين ، فلما صار الواقف نجسا نجس ما يمر عليه ؛ ويحتمل أن يحكم بظاهرة الجرية حال ملاقاتها للواقف ؛ ولا يتنجس الواقف بها لأنه ماء كثير لم يتغير فلا ينجس ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء ، وهذا مذهب الشافعي :

وهذا كله ما لم يتغير فإن تغير فهو نجس وحكمه حكم أعيان النجاسة ، فإذا كان الواقف متغيراً وحده فالجرية التي تمر به إن كانت قلتين فهي طاهرة وإن كانت دون القلتين فهي نجسة ، وإن كانت الجرية متغيرة والواقف قلتان فهو طاهر وإلا فهو نجس ، وإن كان بعض الواقف متغيراً أو بعضه غير متغير وكان غير المتغير مع الجرية الملاقية له قلتين لم ينجس ، لأنه ماء زائد عن القلتين لم يتغير فكان طاهراً ، كما لو كانت الجرية قلتين وإن كان المتغير منه الواقف يلي الجارى وغير المتغير لا يليه ولا يتصل به من أعلى الماء ولا من أسفله ولا من ناحية من نواحيه ، وكل واحد منهما دون القلتين ، فينبغي أن يكون الكل نجساً لأن كل ما يلاقى الماء النجس لا يبلغ القلتين ؛ وإن اتصل به من ناحية فكل ما لم يتغير طاهر إذا بلغ القلتين ؛ لأنه كالغديرين اللذين بينهما ساقية ؛ وإن شك في ذلك فالماء طاهر ، لأن الأصل الطهارة ، فلا تزول بالشك ؛ والله أعلم :

فصل في الجريبات

إذا اجتمعت الجريبات في موضع ، فإن كان متغيراً بالنجاسة فهو نجس وإن كثر ، وإن كان في بعض الجريبات ماء طاهر متوال يبلغ قلتين إما سهلاً أو بقاءً وإما لاحقاً فالجميع طاهر ما لم يتغير ، لأن القلتين تدفع النجاسة عن نفسها وعمما اجتمعت معه ، وإن كان المجتمع دون القلتين وفي بعض الجريبات شيء نجس ، فالكل نجس في ظاهر المذهب ، وإن كان قلتين إلا أن الجريبات كلها نجسة أو بعض الجريبات طاهر وبعضها نجس ولا يتوالى من الطاهر قلتان ، فظاهر المذهب أن الجميع نجس وإن كثر ، ويحتمل أن يكون طاهراً وهو مذهب الشافعي لقوله عليه السلام

« إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ، ولأنه ماء كثير لم يتغير بالنجاسة ، فكان طاهراً كما لو كان متغيراً فزال تغيره بمكثه .

ولنا أنه انضم النجس إلى النجس فصار الجميع نجساً كغير الماء ؛ وإن كان بعض الجريات طاهراً لكنه قليل فهو مما لا يدفع النجاسة عن نفسه ، فعن غيره أولى ، فإن كان الماء كثيراً متغيراً بالنجاسة فزال تغيره بنفسه طهر الجميع وإن زال بماء طاهر دون القلتين أو باجتماع ماء نجس إليه فظاهر المذهب أنه نجس ، لأنه لا يدفع النجاسة عن نفسه فلا يدفعها عن غيره . ويحتمل أن يطهر لأنه أزال علة التنجيس ، فأزال التنجيس ، كما لو زال بزح أو بمكثه .

فصل في تطهير الماء النجس

وهو ثلاثة أقسام : أحدها : مادون القلتين فتطهيره بالمكاثرة بقلتین طاهرتين إما أن يصب فيه أو ينبع فيه فيزول بهما تغيره إن كان متغيراً ، وإن لم يكن متغيراً طهر بمجرد المكاثرة لأن القلتين لا تحمل الخبث ولا تنجس إلا بالتغير ، ولذلك لو ورد عليها ماء نجس لم ينجسها ما لم يتغير به : فكذلك إذا كانت واردة ؛ ومن ضرورة الحكم بطهارتهما طهارة ما اختلطتا به :

(القسم الثاني) أن يكون وفق القلتين ، فلا يخلو من أن يكون غير متغير بالنجاسة فيطهر بالمكاثرة المذكورة لا غير (الثاني) أن يكون متغيراً فيطهر بأحد أمرين بالمكاثرة المذكورة إذا أزلت التغير أو بتركه حتى يزول تغيره بطول مكثه . (القسم الثالث) الزائد عن القلتين ، فله حالان :

(أحدهما) أن يكون نجساً بغير التغير فلا طريق إلى تطهيره بغير المكاثرة (الثاني) أن يكون متغيراً بالنجاسة ، فتطهيره بأحد أمور ثلاثة ، المكاثرة أو زوال تغيره بمكثه ، أو أن يزح منه ما يزول به التغير ويبقى بعد ذلك قلتان فصاعداً فإنه ان بقى مادون القلتين قبل زوال تغيره لم يبق التغير علة تنجيسه ، لأنه تنجس بدونه فلا يزول التنجيس بزواله ؛ ولذلك طهر الكثير بالنزح وطول المكث ، ولم يطهر القليل ، فإن الكثير لما كانت علة تنجيسه التغير زال تنجيسه بزوال علته ، كالخمرة إذا انقلبت خلا ، والقليل علة تنجيسه الملاقاة لا التغير ، فلم يؤثر زواله في زوال التنجيس

فصل

ولا يعتبر في المكاثرة صب الماء دفعة واحدة : لأن ذلك غير ممكن ، لكن يوصل الماء على ما يمكنه من المتابعة ، إما من ساقية وأما دلو أو فدل أو يسيل إليه ماء المطر أو ينبع قليلاً قليلاً حتى يبلغ قلتين فيحصل به التطهير .

(فصل) فإن كوثر بما دون القلتين فزال تغيره أو طرح فيه تراب أو مائع غير الماء أو غير ذلك فزال تغيره به ؛ ففيه وجهان (أحدهما) لا يطهر بذلك لأنه لا يدفع النجاسة عن نفسه فعن غيره أولى ، ولأنه ليس بطهور ، فلا يحصل به الطهارة كالماء النجس (والثاني) يطهر لأن علة نجاسته التغير وقد زال فيزول التنجيس ، كما لو زال بمكثه وكالحجرة إذا انقلبت خلا .

(فصل) ولا يطهر غير الماء من المائعات بالتطهير في قول القاضي وابن عقيل قال ابن عقيل : إلا الزيت فإنه لقوته وتماسكه يجري مجرى الجامد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن السمن إذا وقعت فيه الفأرة فقال : « إن كان مائعاً فلا تقربوه ، رواه أبو داود ، ولو كان إلى تطهيره طريق لم يأمر بإراقته ، واختار أبو الخطاب أن ما يتأتى تطهيره كالزيت يطهر به ، لأنه أمكن غسله بالماء ، فيطهر به كالجامد ، وطريق تطهيره جعله في ماء كثير وينخاض فيه حتى يصيب الماء جميع أجزائه ثم يترك حتى يعلو على الماء فيؤخذ ، وإن تركه في جرة فصب عليه ماء نخاضه به وجعل لها بزلاً يخرج منه الماء جاز ، والخبر ورد في السمن ، ويحتمل أن لا يمكن تطهيره لأنه يجمد في الماء ، ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الأمر بتطهيره لمشقة ذلك وقلة وقوعه .

(فصل) وإذا وقعت النجاسة في غير الماء وكان مائعاً نجس ، وإن كان جامداً كالسمن الجامد أخذت النجاسة بما حولها فألقيت والباقي طاهر ، لما روت ميمونة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال : ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم » رواه البخاري ، وعن أبي هريرة (رضي) « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال : « إن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه » أخرجه الإمام أحمد

في مسنده ، واسناده على شرط الصحيحين ، وحد الجامد الذي لا تسرى النجاسة الى جميعه : هو المتباسك الذي فيه قرة تمنع انتقال أجزاء النجاسة عن الموضع الذي وقعت عليه النجاسة الى ما سواه ؛ قال المروزي قيل لابي عبد الله في الدوشاب يعني يقع فيه نجاسة ؟ قال : اذا كان كثيراً أخذوا ما حوله مثل السمن .

وقال ابن عقيل : حد الجامد ما إذا فتح وعاءه لم تسل أجزاءه ، وظاهر ما روينا عن أحمد خلاف هذا ، فإن الدوشاب لا يكاد يبلغ هذا ؛ وسمن الحجاز لا يكاد يبلغه ، والمقصود بالجمود أن لا تسرى أجزاء النجاسة ؛ وهذا حاصل بما ذكرنا فيقتصر عليه :

(فصل) وإن تنجس العجين ونحوه فلا سبيل إلى تطهيره لأنه لا يمكن غسله ، وكذلك إن وقع السمسم أو شيء من الحبوب في الماء النجس حتى انتفخ وابتل لم يطهر ، قيل لأحمد في سمسم وقع في تغار فوقعت فيه فارة فماتت ؟ قال : لا ينتفع بشيء منه ، قيل : أفيغسل مراراً حتى يذهب ذلك الماء ؟ قال : أليس قد ابتل من ذلك الماء . لا ينقى منه وإن غسل

إذا ثبت هذا فإن أحمد قال في العجين والسمسم يطعم النواضح ولا يطعم لما يؤكل لحمه — يعني لما يؤكل لحمه قريباً ، وقال مجاهد وعطاء والثوري وأبو عبيد يطعم الدجاج ، وقال مالك والشافعي : يطعم البهائم ، وقال ابن المنذر : لا يطعم شيئاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن شحوم الميتة تطل بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال : لا ، هو حرام ، متفق عليه وهذا في معناه :

ولنا ما روى أحمد بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن قوماً اختبزوا من آبار الذين ظلموا أنفسهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اعلفوه النواضح ، واحتج به أحمد ، وقال في كسب الحجام « أطعمه ناضحك أو رقيقك ، وقال أحمد ليس هذا بميتة ، يعني أن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تناول الميتة ، وليس هذا بداخل في النهي ولا في معناها ، ولأن استعمال شحوم الميتة فيما سئل عنه النبي صلى الله عليه وسلم يفضي إلى تعدى نجاستها واستعمال ما دهنت به من الجلود ، فيكون مستعملاً للنجاسة ، وليس كذلك ههنا ، فإن نجاسة هذا لا تعدى أكله

قال أحمد : ولا يطعم شيء يؤكل في الحال ولا يحلب لبنه ، لئلا يتنجس به
ويصير كالجلال .

« مسألة ، قال (الا أن تكون النجاسة بولا أو عذرة مائعة ، فإنه ينجس ،
الا أن يكون مثل المصانع التي بطريق مكة وما أشبهها من المياه الكثيرة التي لا يمكن
نزعها ، فذاك الذي لا ينجسه شيء)

يعنى بالمصانع البرك التي صنعت مورداً للحاج يشربون منها ويجمع فيها ماء
كثير ويفضل عنهم ، فتلك لا تتنجس بشيء من النجاسات ما لم تتغير ، لا نعلم
أحداً خالف في هذا . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الماء الكثير مثل
الرجل^(١) من البحر ونحوه إذا وقعت فيه نجاسة فلم تتغير له لوناً ولا طعماً ولا ريحاً
أنه بحاله يتطهر منه ، فأما ما يمكن نزعها إذا بلغ قلتين فلا يتنجس بشيء من النجاسات
الا يبول الأدميين أو عذرتهم المائعة ، فإن فيه روايتين عن أحمد أشهرهما أنه
ينجس بذلك . روى نحو هذا عن علي والحسن البصري

وقال الخلال وحدثنا عن علي رضي الله عنه بإسناد صحيح « أنه سئل عن صبي
بال في بئر فأمرهم أن ينزفوها ، ومثل ذلك عن الحسن البصري . ووجه ذلك
ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يبولن أحدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » متفق عليه . وفي لفظ « ثم يتوضأ منه »
صحيح . وللبخاري « ثم يغتسل فيه » وهذا متناول للقليل والكثير ، وهو خاص
بالبول ، وأصح من حديث القلتين فيتعين تقديمه

والرواية الثانية : أنه لا ينجس ما لم يتغير كسائر النجاسات ، اختارها أبو الخطاب
وابن عقيل . وهذا مذهب الشافعي ، وأكثر أهل العلم لا يفرقون بين البول وغيره
من النجاسات ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس »
ولأن بول الأدمي لا يزيد على نجاسة بول الكلب ، وهو لا ينجس القلتين ، فبول
الأدمي أولى . وحديث أبي هريرة لا بد من تخصيصه ، بدليل ما لا يمكن نزعها

(١) الرجل - بكسر الراء وسكون الجيم - هو الخليج

فيقاس عليه ما بلغ القلتين أو يخص بخبر القلتين ، فإن تخصيصه بخبر النبي (ص) أولى من تخصيصه بالرأى والنحكم من غير دليل ، لأنه لو تساوى الحديثان لوجب العدول إلى القياس على سائر النجاسات .

(فصل) ولم أجد عن إمامنا رحمه الله ولا عن أصحابنا تحديد ما يمكن نزحه بأكثر من تشبيهه بمصانع مكة . قال أحمد : إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الرأكد من آبار المدينة على قلة ما فيها ، لأن المصانع لم تكن ، إنما أحدثت . وقال الأثرم . سمعت أبا عبد الله يسأل عن المصانع التي بطريق مكة ؟ فقال ليس ينجس تلك عندى البول ولا شيء إذا كثر الماء ، حتى يكون مثل تلك المصانع . وقال إسحاق ابن منصور : سئل أحمد عن بئر بال فيها لإنسان ؟ قال تنزح حتى تغلبهم قلت ما حده ؟ قال لا يقدر على نزحها ، وقيل لأبي عبد الله : الغدير يال فيه ؟ قال الغدير أسهل ، ولم ير به بأساً . وقال في البئر يكون لها مادة : وهو واقف لا يجري ليس بمنزلة ما يجري ، يعنى أنه يتنجس بالبول فيه إذا أمكن نزحه ^(١)

(فصل) ولا فرق بين البول القليل والكثير . قال مهنا : سألت أحمد عن بئر غزيرة وقعت فيها خرقة أصابها بول ؟ قال تنزح . وقال في قنطرة بول وقعت في ماء لا يتوضأ منه ، وذلك لأن سائر النجاسات لا فرق بين قليلها وكثيرها . (فصل) إذا كانت بئر الماء ملاصقة لبئر فيها بول أو غيره من النجاسات ، وشك في وصولها إلى الماء ، فهو على أصله في الطهارة . قال أحمد : يكون بين البئر والبالوعة ما لم يغير طعماً ولا ريحاً ، وقال الحسن . ما لم يغير لونه أو ريحه فلا بأس أن يتوضأ منها ، وذلك لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك ، وإن أحب علم حقيقة ذلك فليطرح في البئر النجسة فقط ، فإن وجد رائحته في الماء علم وصوله إليه والا فلا ، وإن تغير الماء تغيراً يصاح أن يكون من النجاسة ولم يعلم له سبب آخر فهو نجس لأن الملاصقة سبب ، فيحال الحكم عليه ، وما عداه مشكوك فيه ، ولو وجد ماء متغيراً في غير هذه الصورة ولم يعلم سبب تغيره فهو طاهر ؛ وإن

(١) كيف يتفق ما هنا مع حديث بئر بضاعة الذي كان يلقي فيها أغلظ النجاسات ؟ — رشيد .

غلب على ظنه نجاسته : لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك ، وإن وقعت فيه نجاسة فوجدته متغيراً تغيراً يصلح أن يكون التغير منها فهو نجس إلا أن يكون التغير لا يصلح أن يكون من النجاسة الواقعة فيه لكثرة وقلتها ، أو لمخالفتها لونها أو طعمها فهو طاهر ، لأننا لا نعلم للنجاسة سبباً فأشبه ما لو لم يقع فيه شيء .

(فصل) وإن توضأ من الماء القليل وصلى ثم وجد فيه نجاسة ، أو توضأ من ماء كثير ثم وجدته متغيراً بنجاسة وشك : هل كان قبل وضوئه أو بعده ؟ فالأصل صحة طهارته ، وإن علم أن ذلك كان قبل وضوئه بأمرة أعاد ، وإن علم أن النجاسة قبل وضوئه ولم يعلم أكان دون القلتين أو كان قلتين ؟ فنقص بالاستعمال أعاد . لأن الأصل نقص الماء .

(فصل) إذا نزع ماء البئر النجس فنبع فيه بعد ذلك ماء أو صب فيه فهو طاهر لأن أرض البئر من جملة الأرض التي تطهر بالمكثرة بمرور الماء عليها ، وإن نجست جرانب البئر فهل يجب غسلها ؟ على روايتين :
(أحدهما) : يجب لأنه محل نجس فأشبهه رأس البئر

(والثانية) لا يجب للشقة اللاحقة بذلك فعني عنه كمحل الاستنجاء وأسفل الخذاء

فصل

قال محمد بن يحيى : سألت عبد الله عن قبور الحجارة التي للروم يجيء المطر فيصير فيها ويشربون من ذلك ويتوضئون ؟ قال : لو غسلت كيف تغسل الماء ؟ يجيء المطر إلا أن يكون قد غسل مرة أو مرتين ، والأولى الحكم بطهارتها لأن هذه قد أصابها الماء مرات لا يحصى عددها ، وجرى على حيطانها من ماء المطر ما يطهرها بعضه ؛ ولأن هذه يشق غسلها : فأشبهت الأرض التي تطهر بمجيء المطر عليها .

« مسألة ، قال (وإذا مات في الماء اليسير ما ليس له نفس سائلة مثل الذباب والعقرب والخنفساء وما أشبه ذلك ، فلا ينجسه)

النفس ها هنا الدم - يعنى ما ليس له دم سائل - والعرب تسمى الدم نفساً
قال الشاعر :

أنبت أن بنى سحيم أدخلوا آياتهم تآمور نفس المنذر
يعنى دمه . ومنه قيل للمرأة نفساء لسيلان دمها عند الولادة : وتقول العرب
نفست المرأة اذا حاضت : ونفست من النفاس ، وكل ما ليس له دم سائل كالذى
ذكره الخرقى من الحيوان البرى أو حيوان البحر، منه العلق والديدان والسرطان
ونحوها لا ينجس بالموت ، ولا ينجس الماء اذا مات فيه فى قول عامة الفقهاء . قال
ابن المنذر : لا أعلم فى ذلك خلافاً الا ما كان من أحد قولى الشافعى ، قال فيها
قولان « أحدهما ، ينجس قليل الماء . قال بعض أصحابه : وهو القياس
« والثانى ، لا ينجس وهو الاصلح للناس ، فأما الحيوان فى نفسه فهو عنده
نجس قولاً واحداً : لأنه حيوان لا يؤكل لحرمة ، فينجس بالموت كالبعل والحمار
ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم « اذا وقع الذباب فى اناء أحدكم فليمقله ؛
فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء ، رواه البخارى وأبو داود ، وفى لفظ
« اذا وقع الذباب فى شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن فى أحد جناحيه
سماً وفى الآخر شفاء ، قال المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ذلك ؛ قال الشافعى : مقله ليس بقتله

قلنا اللفظ عام فى كل شراب بارد أو حار أو دهن مما يموت بغمسه فيه فلو
كان ينجس الماء كان أمراً يفساده : وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال
لسلمان « يا سلمان أيما طعام أو شراب مات فيه دابة ليست لها نفس سائلة فهو
الحلال أكله وشربه ووضؤه ، وهذا صريح أخرجه الترمذى والدارقطنى ، قال
الترمذى : يرويه بقية وهو مدلس ، فإذا روى عن الثقات جود ، ولأن ما لا
نفس له سائلة لم يتولد من النجاسة ، فأشبه دود الخل اذا مات فيه ، فإنهم سلموا
ذلك ونحوه انه لا ينجس المائع الذى تولد منه الا أن يؤخذ ثم يطرح فيه أو يشق
الاحتراز منه أشبه ما ذكرنا ، فإذا ثبت أنه لا ينجس لزم أن لا يكون نجساً ،
لأنه لو كان نجساً لنجس كسائر النجاسات .

(فصل) فإن غير الماء فحكمه حكم الطاهرات ، ان كان مما لا يمكن التحرز منه كالجراد يتساقط في الماء ونحوه ، فهو كورق الشجر المتناثر في الماء يعني عنه ، وان كان مما يمكن التحرز منه كالذي يلقي في الماء قصداً ، فهو كالورق الذي يلقي في الماء ؛ ولو تغير الماء بحيوان مذكي من غير أن يصيب نجاسة ، فقد نقل اسحاق ابن منصور قال : سئل أحمد عن شاة مذبوحة وقعت في ماء فتغير ريح الماء ؟ قال : لا بأس ، إنما ذلك إذا كان من نجاسة ، وقال عبد الله بن أحمد : قال أبي : وأما السمك إذا غير الماء فأرجو أن لا يكون به بأس .

(فصل) ذكر ابن عقيل فيمن ضرب حيواناً ما كولا فوقع في ماء ثم وجدته ميتاً ولم يعلم ، هل مات بالجراحة أو بالماء فالماء على أصله في الطهارة ، والحيوان على أصله في الحظر ، إلا أن تكون الجراحة موجبة فيكون الحيوان أيضاً مباحاً لأن الظاهر موته بالجراح والماء طاهر إلا أن يقع فيه دم .

(فصل . الحيوان ضربان)

ما ليست له نفس سائلة وهو نوعان ما يتولد من الطاهرات فهو طاهر حياً وميتاً وهو الذي ذكرناه ، الثاني : ما يتولد من النجاسات كدود الحش وصرصره فهو نجس حياً وميتاً ، لأنه متولد من النجاسة فكان نجساً كولد الكلب والخنزير قال أحمد في رواية المروذي : صرصر الكنيف والبالوعة اذا وقع في الإناء أو الحب صب ، وصرصر البئر ليست بقذرة ولا تأكل العذرة :

(الضرب الثاني) ماله نفس سائلة وهو ثلاثة أنواع (أحدها) ما تباح ميتته وهو السمك وسائر حيوان البحر الذي لا يعيش الا في الماء ، فهو طاهر حياً وميتاً لولا ذلك لم يبع أكله ، فإن غير الماء لم يمنع لانه لا يمكن التحرز منه .
(النوع الثاني) مالا تباح ميتته غير الآدمي ، كحيوان البر الماء كولد وغيره (النوع الثاني) مالا تباح ميتته غير الآدمي ، كحيوان البر الماء كولد وغيره بالموت فينجس الماء القليل اذا مات فيه والكثير اذا غيره ، وبهذا قال ابن المبارك والشافعي وأبو يوسف ، وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن في الضفدع : إذا ماتت في الماء لا تفسده لانها تعيش في الماء . أشبهت السمك .

ولنا أنها تنجس غير الماء فتنجس الماء كحيوان البر ، ولأنه حيوان له نفس سائلة لا تباح ميتته ، فأشبه طير الماء ، ويفارق السمك فإنه مباح ولا ينجس غير الماء (النوع الثالث) آدمي . الصحيح في المذهب أنه طاهر حيا وميتاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمن لا ينجس » متفق عليه ، وعن أحمد : أنه سئل عن بئر وقع فيها إنسان فمات ؟ قال : ينزع حتى يغلبهم ، وهو مذهب أبي حنيفة ، قال : ينجس ويطهر بالغسل ، لأنه حيوان له نفس سائلة فتنجس بالموت ، كسائر الحيوانات ، وللشافعي قولان كالروايتين ، والصحيح : ما ذكرناه أولاً : للخبر ، ولأنه آدمي ، فلم ينجس بالموت كالشهيد ، ولأنه لو نجس بالمرت لم يطهر بالغسل كسائر الحيوانات التي تنجس .

ولم يفرق أصحابنا بين المسلم والكافر ، لاستوائهما في الآدمية وفي حال الحياة ويحتمل أن ينجس الكافر بموته ، لأن الخبر إنما ورد في المسلم ، ولا يصح قياس الكافر عليه ، لأنه لا يصلي عليه ، وليس له حرمة كحرمة المسلم .

(فصل) وحكم أجزاء آدمي وأبعاضه حكم جملته ، سواء انفصلت في حياته أو بعد موته ، لأنها أجزاء من جملته ، فكان حكمها كسائر الحيوانات الطاهرة والنجسة ، ولأنها يصلي عليها ، فكانت طاهرة كجملته ، وذكر القاضي أنها نجسة رواية واحدة ، لأنها لا حرمة لها بدليل أنه لا يصلي عليها ، ولا يصح هذا ، فإن لها حرمة ، بدليل أن كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ، ويصلي عليها إذا وجدت من الميت ، ثم تبطل بشهيد المعركة ، فإنه لا يصلي عليه وهو طاهر .

(فصل) وفي الوزغ وجهان (أحدهما) لا ينجس بالموت ، لأنه لا نفس له سائلة ، أشبه العقرب ، ولأنه إن شك في نجاسته فالماء يبقى على أصله في الطهارة (والثاني) أنه ينجس ، لما روى عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول « إن ماتت الوزغة أو الفأرة في الحلب يصب ما فيه ، وإذا ماتت في بئر فانزعها حتى تغلبك » (فصل) وإذا مات في الماء حيوان لا يعلم ، هل ينجس بالموت أم لا ؟ فالأمر طاهر ، لأن الأصل طهارته والنجاسة مشكوك فيها ، فلا تزول عن اليقين بالشك وكذلك الحكم إن شرب منه حيوان يشك في نجاسته سؤره وطهارته ، لما ذكرنا .

«مسئلة ، قال ﴿ ولا يتوضأ بسور كل بهيمة لا يؤكل لحما ، الا السنور وما دونها في الخلقة ﴾ .

« السور ، فضلة الشرب - والحيوان قسيان : نجس وطاهر ، فالتجس نوعان : (أحدهما) ما هو نجس رواية واحدة ، وهو الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما ، فهذا نجس عينه وسوره وجميع ما خرج منه ، وروى ذلك عن عروة ، وهو مذهب الشافعي وأبي عبيد ، وهو قول أبي حنيفة في السور خاصة ، وقال مالك والأوزاعي وداود : سورهما طاهر يتوضأ به ويشرب ، وإن ولغا في طعام لم يحرم أكله ، وقال الزهري : يتوضأ به إذا لم يجد غيره ، وقال عبدة بن أبي لبابة والثوري وابن الماجشون وابن مسلبة : يتوضأ ويتيمم .

قال مالك : ويغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب تعبدًا ، واحتج بعضهم على طهارته بأن الله تعالى قال (ه : ء فكلوا مما أمسكن عليكم) ولم يأمر بغسل ما أصابه فيه ، وروى ابن ماجه بإسناده عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والجر ، وعن الطهارة بها ؟ فقال : لها ما حملت في بطونها ، ولنا ما غبر ظهور ، ولأنه حيوان ، فكان طاهرًا كالمأكول :

ولنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي (ص) قال « إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعة ، متفق عليه ، ولمسلم « فليرقه »^(١) ثم ليغسله سبع مرات ، ولو كان سوره طاهرًا لم تجز أراقته ولا وجب غسله .

(فإن قيل) إنما وجب غسله تعبدًا ، كما تغسل أعضاء الوضوء وتغسل اليد من نوم الليل .

قلنا : الأصل وجوب الغسل من النجاسة ، بدليل سائر الغسل ، ثم لو كان تعبدًا لما أمر بإراقة الماء ولما اختص الغسل بموضع الولوغ ، لعموم اللفظ في الإناء كله ، وأما غسل اليد من النوم فإنما أمر به للاحتياط ، لاحتمال أن تكون يده قد أصابته نجاسة فيتنجس الماء ، ثم تنجس أعضاؤه به ، وغسل أعضاء الوضوء شرع

(١) اختلفوا في الكلمة . فقيل إنها زائدة في الحديث ، وقيل : لا (ر)

للوضوء والنظافة ليكون العبد في حال قيامه بين يدي الله تعالى على أحسن حال وأكملها
ثم إن سلمنا ذلك فأنما عهدنا التعبد في غسل اليدين ، أما الآنية والثياب فإنما
يجب غسلها من النجاسات ، وقد روى في لفظ « طهور انا » أحكم إذا ولغ الكلب
فيه أن يغسله سبعا ، أخرجه أبو داود (١) ولا يكون الطهور الا في محل الطهارة
وقولهم : ان الله تعالى أمر بأكل ما أمسكه الكلب قبل غسله .

قلنا : الله تعالى أمر بأكله ، والنبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسله ، فيعمل
بأمرهما ، وان سلمنا أنه لا يجب غسله فلائنه يشق ، فعنى عنه . وحديثهم قضية في
عين يحتمل أن الماء المستول عنه كان كثيراً ولذلك قال في موضع آخر - حين سئل
عن الماء وما ينوبه من السباع - إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ، ولأن الماء
لا ينجس الا بالتغير على رواية لنا ، وشربها من الماء لا يغيره . فلم ينجسه ذلك .
(النوع الثاني) ما اختلف فيه ، وهو سائر سباع البهائم الا السنور وما دونها
في الخلقة : وكذلك جوارح الطير والحمار الا هلي والبغل ، فعن أحمد : أن سورها
نجس ، اذا لم يجد غيره تيمم وتركه ، روى عن ابن عمر : أنه كره سؤر الحمار ،
وهو قول الحسن وابن سيرين والشعبي والاوزاعي وحماة واسحاق ، وعن أحمد أنه
قال في البغل والحمار : اذا لم يجد غير سورها تيمم معه ؛ وهو قول أبي حنيفة
والثوري ، وهذه الرواية تدل على طهارة سورها ، لأنه لو كان نجسا لم
تجز الطهارة به :

وروى عن اسماعيل بن سعيد : لا بأس بسؤر السباع ، لأن عمر قال في السباع
« ترد علينا ونرد عليها » ، ورخص في سؤر جميع ذلك الحسن وعطاء والزهرى
ويحيى الانصارى وبكير بن الاشج وربيعة وأبو الزناد ومالك والشافعي وابن المنذر
لحديث أبي سعيد في الحياض ، وقد روى عن جابر أيضاً ، وفي حديث آخر عن
جابر « أن النبي (ص) سئل أنتوضأ بما أفضلت الحر ؟ قال : نعم ، وبما أفضلت
السباع كلها ، رواه الشافعي في مسنده ، وهذا نص ، ولأنه حيوان يجوز الانتفاع
به من غير ضرورة ، فكان طاهراً كالشاة :

(١) الحديث في صحيح مسلم : فكان الاقتصار عليه أولى ، والا فقد أخرجه
أحمد أيضاً (ر) .

ووجه الرواية الاولى : أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن الماء وما ينوبه من السباع ؟ فقال : اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس ، ولو كانت طاهرة لم يحده بالقلتين وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحمر يوم خيبر « انها رجس ، ولأنه حيوان حرم أكله لا لحرمة يـمكن التـحرز منه غالبا ، أشبه الكلب ، ولأن السباع والجوارح الغالب عليها أكل الميتات والنجاسات ، فتجس أفواهاها ، ولا يتحقق وجود مطهرها ، فينبغي أن يقضى بنجاستها كالكلاب ، وحديث أبي سعيد قد أجبتنا عنه ويتعين حمله على الماء الكثير : عند من يرى نجاسة سؤر الكلب ، والحديث الآخر يرويه ابن أبي حنيفة ، وهو منكر الحديث ، قاله البخارى — وابراهيم بن يحيى وهو كذاب — :

والصحيح عندى : طهارة البغل والحمار ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركبها وتركب في زمنه وفي عصر الصحابة ، فلو كان نجسا لبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ولأنهما لا يـمكن التـحرز منهما لمقتنيهما : فأشبهها السنور ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « انها رجس » أراد أنها محرمة ، كقوله تعالى في الحمر والميسر والانصاب والازلام : انها رجس ، ويحتمل أنه أراد لحما الذى كان في قدورهم ، فإنه رجس ، فإن ذبح مالا يحل أكله لا يطهره .

(القسم الثانى) طاهر فى نفسه وسؤره وعرقه وهو ثلاثة أضرب :
 (الاول) : الآدمى : فهو طاهر وسؤره طاهر ، سواء كان مسلما أو كافرا عند عامة أهل العلم ، الا أنه حكى عن النخعى أنه كره سؤر الحائض ، وعن جابر بن زيد لا يتوضأ منه ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المؤمن ليس بنجس » (١) وعن عائشة « أنها كانت تشرب من الإناء وهى حائض ، فبأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع فيها ، فيشرب وتتعلق العرق

(١) لا أذكر له رواية بهذا اللفظ ، ولكن رواه الجماعة كلهم بلفظ « ان المؤمن لا ينجس » وله أول وتمة ، ورواه بعضهم بألفاظ أخرى ، وبعضها بلفظ « المسلم » ولا مفهوم له عند الجمهور ، وفى بعضها زيادة « حيا ولا ميتا » رواه الشافعى — رشيد .

فياخذه فيضع فاه على موضع فيها ، رواه مسلم . و « كانت تغسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ، متفق عليه ، وقال لعائشة « ناوليني الخمرة من المسجد ، قالت إني حائض ، قال ان حيضتك ليست في يدك ، »^(١)

(الضرب الثاني) ما أكل لحمه ، فقال أبو بكر بن المنذر : أجمع أهل العلم على أن سور ما أكل لحمه يجوز شربه والوضوء به ، فإن كان جلاًلاً يا كل النجاسات فذكر القاضي روايتين : إحداهما أنه نجس . والثانية طاهر . فيكون هذا من النوع الثاني من القسم الأول المختلف فيه .

(الضرب الثالث) السور وما دونها في الخلقة : كالقارة وابن عرس . فهذا ونحوه من حشرات الأرض سوره طاهر ، يجوز شربه والوضوء به ، ولا يكره . وهذا قول أكثر أهل العلم ، من الصحابة والتابعين من أهل المدينة والشام وأهل الكوفة وأصحاب الرأي ، إلا أبا حنيفة فإنه كرهه الوضوء بسور الهر : فإن فعل أجزاء . وقد روى عن ابن عمر أنه كرهه . وكذلك يحيى الأنصارى وابن أبي ليلى ، وقال أبو هريرة « يغسل مرة أو مرتين ، وبه قال ابن المنذر ، وقال الحسن وابن سيرين : يغسل مرة . وقال طاووس : يغسل سبعاً كالكلب . وقد روى أبو داود بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث وقال « إذا واغت فيه الهررة غسل مرة ،

وانا ما روى عن كبشة بنت كعب بن مالك - وكانت تحت أبي قتادة - « إن أبا قتادة دخل عليها : فسكنت له وضوءاً ، قالت فجاءت هرة فأصغى^(٢) لها الإناء حتى شربت . قالت كبشة : فرآني أنظر إليه ، فقال أتعجبين يا ابنة أخي ؟ فقلت نعم ، فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنها ليست بنجس ، إنها من الطوافين عليكم والطوافات ، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال : هذا

(١) رواه الجماعة إلا البخاري ، والخمرة - بضم الخاء وسكون الميم - هي سجادة الصلاة تصنع من سعف النخل ، وتكون على قدر المصل ، فإن زادت سميت حصيرة ، وقيل سجادة الصلاة مطلقاً (ر)
٢، أى أمال (ز)

حديث حسن صحيح ، وهذا أحسن شيء في الباب ، وقد دل بلفظه على نفي الكراهة عن سور الهر ، وبتعليقه على نفي الكراهة عما دونها مما يطوف علينا ، وروى ابن ماجه عن عائشة قالت : كنت أتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء قد أصابت منه الهرة قبل ذلك ، وعن عائشة أنها قالت : إن رسول الله ﷺ قال : إنها ليست بنجس ، أنها من الطوائف عليكم ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها ، رواه أبو داود .

فصل

إذا أكلت الهرة نجاسة ثم شربت من ماء يسير بعد أن غابت ظالمات طاهر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نفي عنها النجاسة وتوضأ بفضلها مع عليه بأكلها النجاسات وإن شربت قبل أن تغيب ، فقال القاضي وابن عقيل : ينجس لأنه وردت عليه نجاسة متيقنة أشبه ما لو أصابه بول ، وقال أبو الحسن الأمدى : ظاهر مذهب أصحابنا أنه طاهر وإن لم تغب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم عفى عنها مطلقاً . وعلل بعدم إمكان الاحتراز عنها ، ولأننا حكمنا بطهارة سورها مع الغيبة في مكان لا يحتمل ورودها على ماء كثير يطهر فاهها : ولو احتمل ذلك فهو شك لا يزيل يقين النجاسة ، فوجب إحالة الطهارة على العفو عنها ، وهو شامل لما قبل الغيبة .

(فصل) وإن وقعت الفأرة أو الهر ونحوهما في مائع أو ماء يسير ثم خرجت حية ، فهو طاهر نص عليه أحمد ، فإنه مثل عن الفأرة تقع في السمن الذائب فلم تمت ؟ قال لا بأس بأكله ، وفي رواية قال : إذا كان حياً فلا شيء ، إنما الكلام في الميت . وقيل يحتمل أن ينجس إذا أصاب الماء مخرجها . لأن مخرج النجاسة نجس فينجس به الماء .

ولنا أن الأصل الطهارة ، وإصابة الماء لموضع النجاسة مشكوك فيه ، فإن المخرج ينضم إذا وقع الحيوان في الماء : فلا يزول اليقين بالشك

(فصل) كل حيوان حكم جلده وشعره وعرقه ودمعه ولعابه - حكم سوره في

الطهارة والنجاسة ، لأن السور إنما ثبت فيه حكم النجاسة في الموضع الذي يتنجس لملاقاته لعاب الحيوان وجسمه ، فلو كان طاهراً كان سوره طاهراً ، وإذا كان نجساً كان سوره نجساً .

« مسألة ، قال (وكل إناء حلت فيه نجاسة من ولوغ كلب أو بول أو غيره فإنه يغسل سبع مرات ، إحداهن بالتراب)

النجاسة تنقسم قسمين (أحدهما نجاسة الكلب والتحزير والمتولد منهما ، فهذا لا يختلف المذهب في أنه يجب غسلها سبعاً إحداهن بالتراب ، وهو قول الشافعي . وعن أحمد : أنه يجب غسلها ثمانياً إحداهن بالتراب ، روى ذلك عن الحسن لحديث عبد الله بن المغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب » ، رواه مسلم . والرواية الأولى أصح^١ ويحمل هذا الحديث على أنه عد التراب ثمانية ، لأنه وإن وجد مع إحدى الغسلات فهو جنس آخر ، فيجمع بين الخبرين .

وقال أبو حنيفة : لا يجب العدد في شيء من النجاسات ، إنما يغسل حتى يغلب على الظن نقاؤه من النجاسة . لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الكلب يلغ في الإناء « يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، فلم يعين عدداً لأنها نجاسة فلم يجب فيها العدد ، كما لو كانت على الأرض

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليغسله سبعاً ، متفق عليه ، ولمسلم وأبي داود « أولاهن بالتراب » وحديث عبد الله بن المغفل الذي ذكرناه يرويه عبد الوهاب بن الضحاك وهو ضعيف^٢ . وقد روى غيره من الثقات « فليغسله سبعاً ، وعلى أنه يحتمل

(١) رواه الجماعة إلا البخاري، والترمذي ، وقال ابن منده : أسنده بجمع على صحته وأقره الحافظ في الفتح — رشيد

(٢) هذا غلط فقد رواه مسلم وغيره من طرق ليس عبد الوهاب هذا منها . بل هي بجمع على صحتها — رشيد

الشك من الراوى فينبغى أن يتوقف فيه ؛ ويعمل بغيره ، وأما الأرض فإنه
سومع في غسلها للشقة ، بخلاف غيرها

فصل فإن جعل مكان التراب غيره من الاشنان والصابون والنخالة ونحو
ذلك أو غسله غسلة ثامنة ، فقال أبو بكر فيه وجهان :

(أحدهما لا يجزئه لأنه طهارة أمر فيها بالتراب ، فلم يقم غيره مقامه
كالتييم ، ولأن الأمر به تعبد غير معقول فلا يجوز القياس فيه
(والثانى) يجزئه ، لأن هذه الاشياء أبلغ من التراب فى الإزالة ، فنصه على
التراب تنبيه عليها ، ولأنه جامد أمر به فى إزالة النجاسة ، فألحق به ما يماثله
كالجبر فى الاستجمار ، فأما الغسلة الثامنة فالصحيح أنها لا تقوم مقام التراب ،
لأنه ان كان القصد به تقوية الماء فى الإزالة فلا يحصل ذلك بالثامنة ، لان الجمع بينهما
أبلغ فى الإزالة ، وان وجب تعبداً امتنع إبداله والقياس عليه ، وقال بعض أصحابنا
انما يجوز العدول الى غير التراب عند عدمه أو افساد المحل المغسول به ، فأما مع
وجوده وعدم الضرر فلا ، وهذا قول ابن حامد

(القسم الثانى نجاسة غير الكلب والخنزير : فقيا روايتان (احدهما) يجب
العدد فيها قياساً على نجاسة الولوغ ، وروى عن ابن عمر أنه قال : أمرنا بغسل
الانجاس سبعا ، فينصرف الى أمر النبي صلى الله عليه وسلم

(والثانية) لا يجب العدد ، بل يجرى فيها المكاثرة بالماء من غير عدد ، بحيث
تزول عين النجاسة ، وهذا قول الشافعى ، لما روى عن ابن عمر قال : كانت الصلاة
خمسین والغسل من الجنابة سبع مرات ، والغسل من البول سبع مرات ، فلم يزل
النبي صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا ، والغسل من البول مرة ،
والغسل من الجنابة مرة ، رواه الإمام أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه . وهذا
نص ، الا أن فى روايته أيوب بن جابر وهو ضعيف .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذا أصاب احداكن الدم من الحيضة فلتقرصه
ثم لتنضحه بماء ثم لتصل فيه ، رواه البخارى ولم يأمر فيه بعدد . وفى حديث آخر
: أن امرأة ركبت ردف النبي صلى الله عليه وسلم على ناقته فلما نزلت اذا على حقيبتها

شئ من دمها ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تجعل في الماء ملحاً ثم تغسل به الدم ، رواه أبو داود ولم يأمرها بعدد . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم « بأن يصب على بول الأعرابي سجلاً من ماء ، متفق عليه . ولم يأمر بالعدد ولأنها نجاسة غير الكلب فلم يجب فيها العدد . وروى أن العدد لا يعتبر في غير محل الاستنجاء من البدن ، ويعتبر في محل الاستنجاء كبقية المحال .

قال الخلال : هذه الرواية وهم ولم يثبتها .

فإذا قلنا بوجوب العدد في قدره روايتان (إحداهما) سبع لما قدمنا (والثانية) ثلاث لأن النبي « ص » قال « إذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده » متفق عليه إلا قوله « ثلاثاً » انفرد به مسلم أمر بغسلها ثلاثاً ليرتفع وهم النجاسة ، ولا يرفع وهم النجاسة إلا ما يرفع حقيقتها . وقد روى أن النجاسة في محل الاستنجاء تطهر بثلاث ، وفي غيره تطهر بسبع ، لأن محل الاستنجاء تتكرر فيه النجاسة فاقضى ذلك التخفيف . وقد اجتزى فيها بثلاثة أحجار مع أن الماء أبلغ في الإزالة فأولى أن يجتزى فيها بثلاث غسلات ، قال القاضي : الظاهر من قول أحمد ما اختار الحرقى ، وهو وجوب العدد في جميع النجاسات .

فإن قلنا : لا يجب العدد لم يجب التراب . وكذلك إن قلنا : لا يجب الغسل سبعاً لأن الأصل عدم وجوبه ، ولم يرد الشرع به إلا في نجاسة الولوغ . وإن قلنا بوجوب السبع في وجوب التراب وجهان « أحدهما » يجب قياساً على الولوغ « والثاني » لا يجب ، لأن النبي « ص » أمر بالغسل للدم وغيره ولم يأمر بالتراب إلا في نجاسة الولوغ فوجب أن يقتصر عليه ، ولأن التراب إن أمر به تعبداً وجب قصره على محله وإن أمر به لمعنى في الولوغ للزوجة فيه لا تنقلع إلا بالتراب فلا يوجد ذلك في غيره والمستحب أن يجعل التراب في الغسلة الأولى لموافقته لفظ الخبر ، أو لياتي الماء عليه بعده فينظفه ، ومتى غسل به أجزاءه . لأنه روى في حديث « أحدها » بالتراب ، وفي حديث « أولاهن » ، وفي حديث « في الثامنة » ، فيدل على أن محل التراب من الغسلات غير مقصود

(فصل) إذا أصاب المحل نجاسات متساوية في الحكم فهي كنجاسة واحدة ، وإن كان بعضها أغلظ ، كالولوغ مع غيره ، فالحكم لا غلظها ، ويدخل فيه ما دونه

ولو غسل الإتياء دون السبع ثم وُاع في مرة أخرى، فغسله سبعا أجزاءه، لأنه إذا أجزأ عما يماثل فعما دونه أولى .

(فصل) وإذا غسل محل النجاسة فأصاب ماء بعض الغسلات محلا آخر قبل تمام السبع، ففيه وجهان .

(أحدهما) يجب غسله سبعا، وهو ظاهر كلام الحرقى، واختيار ابن حامد لأنها نجاسة، فلا يراعى فيها حكم المحل الذي انفصلت عنه، كنجاسة الأرض ومحل الاستنجاء؛ وظاهر قول الحرقى أنه يجب غسلها بالتراب، وإن كان المحل الذي انفصلت عنه قد غسل بالتراب، لأنها نجاسة أصابت غير الأرض فأشبهت الأولى .

(والثاني) يجب غسله من الأولى ستا، ومن الثانية خمسا، ومن الثالثة أربعا كذلك إلى آخره، لأنها نجاسة تطهر في محلها بدون السبع، فظهرت في مثله كالنجاسة على الأرض، ولأن المنفصل بعض المتصل، والمتصل يطهر بذلك، فكذا المنفصل، وتفارق المنفصل عن الأرض ومحل الاستنجاء لأن العلة في خفتها المحل، وقد زالت عنه، فزال التخفيف، والعلة في تخفيفها ههنا قصور حكمها بما مر عليها من الغسل، وهذا لازم لها حسب ما كان، ثم إن كانت قد انفصلت عن محل غسل بالتراب غسل محلها بغير تراب، وإن كانت الأولى بغير تراب غسلت هذه بالتراب، وهذا اختيار القاضى، وهو أصح إن شاء الله تعالى .

(فصل) ولا فرق بين النجاسة من ولوغ الكلب أو يده أو رجله أو شعره أو غير ذلك من أجزائه، لأن حكم كل جزء من أجزاء الحيوان حكم بقية أجزائه على ما قررناه، وحكم التحذير حكم الكلب لأن النص وقع في الكلب، والتحذير شر منه وأغلظ، لأن الله تعالى نص على تحريمه، وأجمع المسلمون على ذلك وحرم اقتناؤه^(١) .

(١) جمهور السلف وأكثر الفقهاء على طهارة كل حيوان حي وعلى كون الغسل من ولوغ الكلب لا يقاس عليه غيره من أجزائه ولا ما هو شر منه كالتحذير، وهذا هو الذى رجحه شيخ الإسلام والنووى من الشافعية من حيث الدليل لا المنصب (ر) .

(فصل)

وغسل النجاسة يختلف باختلاف محلها ، إن كانت جسماً لا يتشرب النجاسة كالآنية ، فغسله بمرور الماء عليه كل مرة غسلة ، سواء كان بفعل آدمي أو غير فعله مثل أن ينزل عليه ماء المطر أو يكون في نهر جار ، فتمر عليه جريات النهر ، فكل جرية تمر عليه غسلة ، لأن القصد غير معتبر ، فأشبهه مالهو صبه آدمي بغير قصد ، وإن وقع في ماء قليل راكد نجسه ولم يطهر ، وإن كان كثيراً احتسب بوضعه فيه ومرور الماء على أجزائه غسلة ، فإن خضخضه في الماء وحركه بحيث يمر عليه أجزاء غير التي كانت ملاقية له ، احتسب بذلك غسلة ثانية ، كما لو مرت عليه جريات من الماء الجاري ، وإن كان المغسول إناء فطرح فيه الماء ، لم يحتسب به غسلة حتى يفرغه منه ، لأنه العادة في غسله ، إلا أن يكون يسع قلتين فصاعداً فملاؤه ، فيحتمل أن إدارة الماء فيه تجرى مجرى الغسلات ، لأن أجزائه تمر عليها جريات من الماء غير التي كانت ملاقية له ، فأشبهه مالهو مرت عليها جريات من ماء جار ، وقال ابن عقيل : لا يكون غسله إلا بتفريغه منه أيضاً ، وإن كان المغسول جسماً تدخل فيه أجزاء النجاسة ، لم يحتسب برفعه من الماء غسلة إلا بعد عصره ، وعصر كل شيء بحسبه ، فإن كان بساطاً ثقيلاً أو زولياً ، فعصره بتقليبه ودقه .

(فصل) ما أزيلت به النجاسة ان انفصل متغيراً بالنجاسة ، أو قبل طهارة المحل فهو نجس ، لأنه تغير بالنجاسة ؛ أو ماء قليل لاقى محلاً نجساً لم يطهره ، فكان نجساً ، كما لو وردت عليه ، وإن انفصل غير متغير من الغسلة التي طهر بها المحل ، فإن كان المحل أرضاً فهو طاهر ، رواية واحدة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر أن يصب على بول الأعرابي ذنوب من ماء ، ليطهر الأرض التي بال عليها فلو كان المنفصل نجساً لنجس به ما انتشر إليه من الأرض ، فتكثر النجاسة ، وإن كان غير الأرض ففيه وجهان ، قال أبو الخطاب : أحدهما أنه طاهر ، وهو مذهب الشافعي ، لأنه انفصل عن محل محكوم بطهارته ، فكان طاهراً كالغسلة الثامنة ، وأن المنفصل بعض المتصل والمتصل طاهر ، وكذلك المنفصل .

والثاني : أنه نجس وهو قول أبي حنيفة ، واختاره أبو عبد الله بن حامد ، لأنه

ماء قليل لاقى محلاً نجساً ، أشبه مآلو لم يطهرها ، قال أبو الخطاب : إنما يحكم بطهارة المنفصل من الأرض إذا كانت قد نشفت أعيان البول ، فإن كانت أعيانها قائمة فجرى الماء عليها طهرها ، وفي المنفصل روايتان كالمنفصل عن غير الأرض ، قال وكونه نجساً أصح في كلامه : والاولى الحكم بطهارته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل بول الاعراب عقيب بوله ، ولم يشترط نشافه :

فصل

إذا غسل بعض الثوب النجس جاز : ويطهر المغسول دون غيره ، فإن كان بغمس بعضه في ماء يسير راكد يعرّكه فيه ، نجس الماء ولم يطهر منه شيء ، لأنه بغمسه في الماء صار نجساً ، فلم يطهر منه شيئاً ، وإن كان يصب على بعضه في جفنة طهر ما طهره ، وكان المنفصل نجساً ، لأنه لا بد من أن يلاقى الماء المنفصل جزء غير المغسول فينجس به :

(فصل) إذا أصاب ثوب المرأة دم حيضها استحب أن تحتّ به بظفرها ، لتذهب خشونته ثم تقرصه ليلين للغسل ثم تغسله بالماء : لقول النبي صلى الله عليه وسلم لاسماء في دم الحيض دحّيه ثم أقرصيه ، ثم اغسله بالماء ، متفق عليه ، فإن اقتضرت على إزالته بالماء جاز ، فإن لم يزل لونه وكانت إزالته تشق أو يتلف الثوب ويضره عني عنه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ولا يضر كثره » وإن استعملت في إزالته شيئاً يزيله كالمالح وغيره فحسن ، لما روى أبو داود بإسناده عن امرأة من غفار « أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّها على حقيبتها ، فحاضت ، قالت : فنزلت فإذا بها دم مني ، فقال : مالك ؟ لعلك نفست ، قلت : نعم ، قال : فأصلحي من نفسك ، ثم خذي إناء من ماء فاطرحي فيه ملحاً ، ثم اغسلي ما أصاب الحقية من الدم » .

قال الخطابي : فيه من الفقه جواز استعمال الملح ، وهو مطعوم ، في غسل الثوب وتنقيته من الدم ، فعلى هذا يجوز غسل الثياب بالعسل إذا كان يفسدها الصابون ، وبالمخل إذا أصابها الحبر ، والتدلك بالنخالة وغسل الأيدي بها والبطيخ ودقيق الباقلا وغيرها من الأشياء التي لها قوة الجلاء . والله أعلم .

فصل

فإذا كان في الإناء خمر أو شبهه من النجاسات ^(١) التي يتشربها الإناء ثم متى جعل فيه مائع سواه ظهر فيه طعم النجاسة أو لونها لم يطهر بالغسل لأن الغسل لا يستأصل أجزاء النجاسة من جسم الإناء ، فلم يطهره كالسهم إذا ابتل بالنجاسة قال الشيخ أبو الفرج المقدسي في المبهج : آنية الخمر منها المزفت ، فتطهر بالغسل ، لأن الزفت يمنع وصول النجاسة إلى جسم الإناء ، ومنها ما ليس بمزفت فيتشرب أجزاء النجاسة فلا يطهر بالتطهير ، فإنه متى ترك فيه مائع ظهر فيه طعم الخمر ولونه . مسألة ، قال () وإذا كان معه في السفر إنا أن نجس وطاهر واشتبهها عليه أراقهما ويتيمم .

إنما خص حالة السفر بهذه المسألة لأنها الحالة التي يجوز التيمم فيها ويعدم فيها الماء غالباً ، وأراد إذا لم يجد ماء غير الاناءين المشتبهين ، فإنه متى وجد ماء طهوراً غيرهما توضأ به ، ولم يجز التحرى ولا التيمم ، بغير خلاف ، ولا تخلو الأنية المشتبهة من حالين :

(أحدهما أن لا يزيد عدد الطاهر على النجس ، فلا خلاف في المذهب أنه لا يجوز التحرى فيهما .

(والثاني) أن يكثر عدد الطاهرات ، فذهب أبو علي النجاد ، من أصحابنا إلى جواز التحرى فيهما ، وهو مذهب أبي حنيفة ، لأن الظاهر إصابة الطاهر ، ولأن جهة الإباحة قد ترجحت ، فجاز التحرى ، كما لو اشتبهت عليه أخته في نساء مصر وظاهر كلام أحمد : أنه لا يجوز التحرى فيها بحال ، وهو قول أكثر أصحابه ، وهو قول المزني وأبي ثور .

وقال الشافعي : يتحرى ويتوضأ بالأغلب عنده في الحالين لأنه شرط للصلاة فجاز التحرى من أجله ، كما لو اشتبهت القبلة ، ولأن الطهارة تؤدي باليقين تارة وبالظن أخرى . ولهذا جاز التوضؤ بالماء القليل المتغير الذي لا يعلم سبب تغيره ،

(١) ليس عندهم على نجاسة الخمر — بالمعنى الاصطلاحي — دليل :

وقال ابن الماجشون : يتوضأ من كل واحد منهما وضوءاً ويصلي به ، وبه قال محمد ابن مسلمة ، إلا أنه قال : يغسل ما أصابه من الأول ، لأنه أمكنه أداء فرضه ييقين ، فلزمه ، كما لو اشتبه طاهر بطهور ، وكما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها أو اشتبهت عليه الثياب .

ولنا أنه اشتبه المباح بالمحظور فيما لا تبيحه الضرورة ، فلم يحز التحرى ، كما لو استوى العدد عند أبي حنيفة ؛ وكما لو كان أحدهما بولا عند الشافعى ، فإنه قد سلبه واعتذر أصحابه بأنه لا أصل له فى الطهارة .

قلنا : وهذا الماء قد زال عنه أصل الطهارة وصار نجساً ، فلم يبق للأصل الزائل أثر ، على أن البول قد كان ماءً فله أصل فى الطهارة كهذا الماء النجس .
وقولهم : إذا كثرت الطاهر ترجحت الإباحة - يبطل بما إذا اشتبهت أخته فى مائة أو مائة بمذكيات ؛ فإنه لا يجوز التحرى وإن كثرت المباح ، وأما إذا اشتبهت فى نساء مصر ، فإنه يشق اجتنبهن جميعاً ، ولذلك يجوز له النكاح من غير تحر ، وأما القبلة فيباح تركها للضرورة كحالة الخوف ، ويجوز أيضاً فى السفر فى صلاة النافلة ، ولأن قبلته ما يتوجه إليه بظنه ، ولو بان له يقين الخطأ لم يلزمه الإعادة بخلاف مسئلتنا ، وأما المتغير من غير سبب يعلمه فيجوز الوضوء به استناداً إلى أصل الطهارة ، وإن غلب على ظنه نجاسته ، ولا يحتاج إلى تحر ، وفى مسئلتنا عارض يقين الطهارة يقين النجاسة ، فلم يبق له حكم ، ولهذا لا يجوز له استعماله من غير تحر . ثم يبطل قياسهم بما إذا كان أحدهما بولا والآخر ماء .

ويدل على صحة ما قلنا : أنه لو توضأ من أحد الاناءين ، وصلى ثم غلب على ظنه فى الصلاة الثانية أن الآخر هو الطاهر ، فتوضأ به وصلى من غير غسل أثر الأول فقد علمنا أنه صلى بالنجاسة يقيناً ، وإن غسل أثر الأول ففيه حرج ونقض لاجتهاده باجتهاده . ونعلم أن إحدى الصلاتين باطلة لا بعينها . فيلزمه أعادتهما فإن توضأ من الأول فقد توضأ بما يعتقد أنه نجس . وما قاله ابن الماجشون فباطل . فإنه يفضى إلى تنجيس نفسه يقيناً وبطلان صلاته إجماعاً . وما قاله ابن مسلمة ففيه حرج ويبطل بالقبلة . فإنه لا يلزمه أن يصلى إلى أربع جهات .

(فصل) وهل يجوز له التيمم قبل اراقتها ؟ على روايتين :

(إحداهما) لا يجوز لأن معه ماء طاهر آييقين ، فلم يجوز له التيمم مع وجوده فإن خلطهما أو أراقهما جاز له التيمم لأنه لم يبق معه ماء طاهر (والثانية) يجوز التيمم قبل ذلك ، اختاره أبو بكر وهو الصحيح ، لأنه غير قادر على استعمال الطاهر أشبه ما لو كان في بئر لا يمكنه استقاؤه ، وإن احتاج إليهما للشرب لم تجب أراقتهما بغير خلاف ، فإنه يجوز له التيمم لو كانا طاهرين ، فعلى الاشتباه أولى ، وإذا أراد الشرب تحرى وشرب من الطاهر عنده ، لأنها ضرورة تبيح الشرب من النجس إذا لم يجد غيره ، فمن الذي يظن طهارته أولى وإن لم يغلب على ظنه طهارة أحدهما شرب من أحدهما ، وصار هذا كما لو اشتبهت ميتة بمذكاة في حال الاضطرار ، ولم يجد غيرها ، فإنه إذا جاز استعمال النجس فاستعمال ما يظن طهارته أولى ، وإذا شرب من أحدهما أو أكل من المشتبهات ثم وجد ماء طهوراً ، فهل يلزمه غسل فيه ؟ يحتمل وجهين (أحدهما) لا يلزمه لأن الأصل طهارة فيه ، فلا يزول عن ذلك بالشك (والثاني) يلزمه لأنه محل منع استعماله من أجل النجاسة ، فلزمه غسل أثره كالمتيقن .

فصل

وإذا علم عين النجس استحباب إراقته ليزيل الشك عن نفسه ، وإن احتاج إلى الشرب شرب من الطاهر ؛ ويتيمم إذا لم يجد غير النجس ، وإن خاف العطش في ثاني الحال ، فقال القاضي : يتوضأ بالماء الطاهر ويحبس النجس ، لأنه غير محتاج إلى شربه في الحال ، فلم يجوز التيمم مع وجوده ، والصحيح أن شاء الله أنه يحبس الطاهر ويتيمم ، لأن وجود النجس كعدمه عند الحاجة إلى الشرب في الحال . وكذلك في المآل وخوف العطش في إباحة التيمم كحقيقته

(فصل) وإذا اشتبه ماء طهور بماء قد بطلت طهوريته توضأ من كل واحد منهما وضوءاً كاملاً وصلّى بالوضوءين صلاة واحدة ، لا أعلم فيه خلافاً لأنه أمكنه أداء فرضه بيقين من غير حرج فيه فلزمه ؛ كما لو كانا طاهرين ولم يكفه أحدهما ، وفارق ما إذا كان نجساً ، لأنه ينجس أعضائه يقيناً ، ولا يأمن أن يكون النجس هو الثاني فيبقى نجساً ولا تصح صلاته ؛ فإن احتاج إلى أحد الإناءين في الشرب تحرى فتوضأ بالطهور عنده ، ويتيمم معه ليحصل له اليقين . والله أعلم

(فصل) وان اشتبهت عليه ثياب طاهرة بنجسة لم يجز التحرى وصلى في كل ثوب بعدد النجس وزاد صلاة ، وهذا قول ابن الماجشون . وقال أبو نور والمزني لا يصلى في شيء منها ، كالأواني . وقال أبو حنيفة والشافعي : يتحرى فيها كقولهم في الأواني والقبلة .

ولنا أنه أمكنه أداء فرضه ييقن من غير حرج فلزمه ، كالأشبه الطهور بالطاهر وكما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها .

والفرق بين هذا وبين الأواني النجسة من وجهين ، أحدهما ، أن استعمال النجس يتنجس به ويمنع صحة صلاته في الحال والمآل ، وهذا بخلافه . والثاني ، أن الثوب النجس تباح له الصلاة فيه إذا لم يجد غيره . والماء النجس بخلافه والفرق بينه وبين القبلة من وجوه : أحدها أن القبلة يكثر الاشتباه فيها فيشق اعتبار اليقين فسقط دفعا للشبهة ، وهذا بخلافه . الثاني ، أن الاشتباه هنا حصل بتفريطه لأنه كان يمكنه تعليم النجس أو غسله ، ولا يمكنه ذلك في القبلة . الثالث ، أن القبلة عليها أدلة من النجوم والشمس والقمر وغيرها ، فيصح الاجتهاد في طلبها . ويقوى دليل الإصابة لها بحيث لا يبقى احتمال الخطأ إلا وهماً ضعيفاً بخلاف الثياب .

(فصل) فإن لم يعلم عدد النجس صلى فيما يتيقن به أنه صلى في ثوب طاهر ، فإن كثرت ذلك وشق ، فقال ابن عقيل : يتحرى في أصح الوجهين دفعا للشبهة . والثاني لا يتحرى ؛ لأن هذا يندر جداً فلا يفرد بحكم ، ويسحب عليه دليل الغالب .

(فصل) وان ورد ماء فأخبره بنجاسته صبي أو كافر أو فاسق لم يلزمه قبول خبره لأنه ليس من أهل الشهادة ولا الرواية . فلا يلزمه قبول خبره ، كالطفل والمجنون . وان كان المخبر بالغاً عاقلاً مسلماً غير معلوم فسقه وعين سبب النجاسة لزم قبول خبره . سواء كان رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً معلوم العدالة أو مستور الحال لأنه خبر ديني . فأشبه الخبر بدخول وقت الصلاة وإن لم يعين سببها . فقال القاضي : لا يلزم قبول خبره لاحتمال اعتقاده نجاسة الماء بسبب لا يعتقده المخبر . كالحثني يرى نجاسة الماء الكثير والشماعى يرى نجاسة الماء اليسير بما لا نفس له سائله

والموسوس الذي يعتقد نجاسة بما لا ينجسه ، ويحتمل أن يلزم قبول خبره إذا انتفت هذه الاحتمالات في حقه

(فصل) فإن أخبره أن كلباً ولغ في هذا الإناء لزم قبول خبره ، سواء كان بصيراً أو ضريباً ، لأن للضريب طريقاً إلى العلم بذلك بالخبر والحس ، وإن أخبره أن كلباً ولغ في هذا الإناء ولم يبلغ في هذا . وقال آخر لم يبلغ في الأول وإنما ولغ في الثاني وجب اجتنابهما ، فيقبل قول كل واحد منهما في الإثبات دون النفي ، لأنه يجوز أن يعلم كل واحد منهما ما خفي على الآخر ، إلا أن يعينا وقتاً معيناً وكلما واحداً يضيق الوقت عن شربه منهما فيتعارض قولاهما ويسقطان ، ويباح استعمال كل واحد منهما .

فإن قال أحدهما : شرب من هذا الإناء ، وقال الآخر : نزل ولم يشرب قدم قول المثبت ، إلا أن يكون لم يتحقق شربه مثل الضريب الذي يخبر عن حسه فيقدم قول البصير لأنه أعلم

(فصل) إذا سقط على إنسان من طريق ماء لم يلزمه السؤال عنه ، لأن الأصل طهارته . قال صالح : سألت أبي عن الرجل يمر بالموضع فيقطر عليه قطرة أو قطرتان؟ فقال : إن كان مخرجاً — يعني خلاء — فاغسله ، وإن لم يكن مخرجاً فلا يسأل عنه ، فإن عمر رضي الله عنه مر هو وعمر بن العاص على حوض ، فقال عمرو : يا صاحب الحوض أترد على حوضك السباع؟ فقال عمر : يا صاحب الحوض لا تخبرنا ، فإما نرد عليها وترد علينا ، رواه مالك في الموطأ . فإن سأل فقال ابن عقيل : لا يلزم المستول رد الجواب لخبر عمر ، ويحتمل أن يلزمه لأنه سأل عن شرط الصلاة فلزمه الجواب إذا علم ، كما لو سأل عن القبلة . وخبر عمر (رض) يدل على أن سور السباع غير نجس ، والله أعلم

باب الآفة

« مسألة ، قال أبو الفاسم رحمه الله (وكل جلد ميتة دبغ أو لم يدبغ فهو نجس)

لا يختلف المذهب في نجاسة الميتة قبل الدبغ ولا نعلم أحداً خالف فيه . وأما بعد الدبغ فالشهور في المذهب أنه نجس أيضاً ، وهو إحدى الروايتين عن مالك ، ويروى ذلك عن عمر وابنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وعمران بن حصين وعائشة رضي الله عنهم . وعن أحمد رواية أخرى : أنه يطهر منها جلد ما كان طاهراً في حال الحياة .

وروى نحو هذا عن عطاء والحسن والشعبي والنخعي وقتادة ويحيى الأنصاري وسعيد بن جبير والأوزاعي والليث والثوري وابن المبارك وإسحاق . وروى ذلك عن عمر وابن عباس وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم ، مع اختلافهم فيما هو طاهر في الحياة ، وهو مذهب الشافعي ، وهو يرى طهارة الحيوانات كلها إلا الكلب والخنزير ، فيطهر عنده كل جلد إلا جلدهما ، وله في جلد آدمي وجهان . وقال أبو حنيفة : يطهر كل جلد بالدبغ إلا جلد الخنزير . وحكى عن أبي يوسف أنه يطهر كل جلد ، وهو رواية عن مالك ومذهب من حكم بطهارة الحيوانات كلها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » متفق عليه ، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وجد شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هلا انتفعتم بجلدها ؟ قالوا إنها ميتة ، قال إنما حرم أكلها ، وفي لفظ « ألا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به » متفق عليه ، ولأنه إنما نجس باتصال الدماء والرطوبات به بالموت ، والدبغ يزيل ذلك ، فيرتد الجلد إلى ما كان عليه في حال الحياة

ولنا ما روى عبد الله بن عكيم « أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة : إني كنت رخصت لكم في جلود الميتة ، فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » رواه أبو داود في سننه والإمام أحمد في مسنده . وقال الإمام أحمد : اسناد جيد يرويه يحيى بن سعيد عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن

أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم ، وفي لفظ « أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أو شهرين »^(١) ، وهو ناسخ لما قبله ، لأنه في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولفظه دال على سبق الترخيص وأنه متأخر عنه لقوله « كنت رخصت لكم ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قيل هذا مرسل لأنه من كتاب لا يعرف حامله . قلنا كتاب النبي (ص) كلفظه ، ولولا ذلك لم يكتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أحد ، وقد كتب إلى ملوك الأديان وإلى غيرهم فلم يمتهم بالحجة به وحصل له البلاغ ، ولو لم يكن حجة لم تلزمهم الإجابة ولا حصل به بلاغ ، ولكان لهم عذر في ترك الإجابة لجهلهم بحامل الكتاب وعدالته .

وروى أبو بكر الشافعي بإسناده عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه قال « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » ، وإسناده حسن ولأنه جزء من الميتة فكان محرماً لقوله تعالى : ٥ : ٣ حرمت عليكم الميتة فلم يطهر بالدبغ كاللحم ، ولأنه حرم بالموت فكان نجساً كما قبل الدبغ

وقوله : أنه إنما نجس باتصال الدماء والرطوبات به غير صحيح ، لأنه لو كان نجساً لذلك لم ينجس ظاهر الجلد ولا ما ذكاه المجوسى والوثنى ولا ما تُقَدِّ نصفين ولا متروك التسمية لعدم علة التنجيس ووجب الحكم بنجاسة الصيد الذى لم تنسفع دماؤه ورطوباته . ثم كيف يصح هذا عند الشافعي وهو يحكم بنجاسة الشعر والصرف والعظم ، وأبو حنيفة يطهر جلد الكلب وهو نجس في الحياة .

(فصل) هل يجوز الانتفاع به في اليابسات ؟ فيه روايتان

أحدهما : لا يجوز لقوله « لا تنتفعوا من الميتة بشيء » ، وقوله « لا تنتفعوا من

الميتة يهاب ولا عصب ،

(١) التحقيق أن هذا الحديث ضعيف بعامل فيه غير الإرسال ، وهى انقطاع

سنده واضطراب متنه وسنده ، والاطلاق تارة والتقييد أخرى فيه بشهر أو شهرين

واضطراب إسناده . ثم إن اسم « الياهاب » خاص بالجلد الذى لم يدبغ . وبذلك

يجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة في تطهير الدبغ . وقال الترمذى : إن أحمد

ترك أخيراً هذا الحديث . لاضطرابهم في إسناده - رشيد

والثانية : يجوز الانتفاع به ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا أخذوا إهابها فانتفعوا به ؟ » ، وفي لفظ : « ألا أخذوا إهابها فذبغوه فانتفعوا به ؟ » ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا فارس انتفعوا بسروجهم وأسلحتهم وذبائحهم ميتة ، ولأنه انتفاع من غير ضرر ، أشبه الاصطياد بالكلب وركوب البغل والجمار (فصل) فأما جلود السباع ، فقال القاضي : لا يجوز الانتفاع بها قبل الدبغ ولا بعده وبذلك قال الأوزاعي ويزيد بن هارون وابن المبارك وإسحاق وأبو ثور ، وروى عن عمر وعلى رضي الله عنهما كراهة الصلاة في جلود الثعالب ، وكرهه سعيد بن جبير والحكم ومكحول وإسحاق ، وكره الانتفاع بجلود السنائير عطاء وطاوس ومجاهد وعبيدة السلماني ، ورخص في جلود السباع جابر ، وروى عن ابن سيرين وعروة أنهم رخصوا في الركوب على جلود النمر ، ورخص فيها الزهري ، وأباح الحسن والشعبي وأصحاب الرأي الصلاة في جلود الثعالب ، لأن الثعالب تقدي في الإحرام . فكانت مباحة ، ولما ثبت من الدليل على طهارة جلود الميتة بالدباغ .

ولنا ما روى أبو ريمحانة : قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ركوب النمر ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وعن معاوية والمقدام بن معديكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نهي عن لبس جلود السباع والركوب عليها ، رواه أبو داود ، وروى أن النبي (ص) » نهي عن اقتراش جلود السباع ، رواه الترمذي . ورواه أبو داود . ولفظه : « أن النبي (ص) نهي عن جلود السباع ، مع ما سبق من نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتفاع بشيء من الميتة . وأما الثعالب فيبني حكمها على حلها . وفيها روايتان ، كذلك يخرج في جلودها فإن قلنا بتحريمها فحكم جلودها حكم جلود بقية السباع ، وكذلك السنائير البرية ، فأما الأهلية فمحرمة ، وهل تطهر جلودها بالدباغ ؟ يخرج على روايتين .

(فصل) إذا قلنا بطهارة الجلود بالدباغ لم يطهر منها جلد ما لم يكن طاهراً في الحياة ، نص أحمد على أنه يطهر ، وقال بعض أصحابنا : لا يطهر إلا ما كان مأكول اللحم ، وهو مذهب الأوزاعي وأبي ثور وإسحاق . لأنه روى عن النبي (ص) أنه قال : « دباغ الأديم ذكاته ، فشبه الدبغ بالذكاة ، والذكاة إنما تعمل في مأكول اللحم

ولأنه أحد المطهرين للجلد ، فلم يؤثر في غير ما كول كالذبح ، وظاهر كلام أحمد أن كل طاهر في الحياة يطهر بالذبح ، لعموم لفظه في ذلك ، ولأن قوله عليه السلام « أيما إهاب دبغ فقد طهر » يتناول الماء كول وغيره ، خرج منه ما كان نجساً في الحياة لكون الذبح إنما يؤثر في دفع نجاسة حادثة بالموت ، فيبقى فيما عداه على قضية العموم . وحديثهم يحتمل أنه أراد بالذكاة التطيب ، من قولهم : رائحة ذكية ، أى طيبة ، وهذا يطيب الجميع ، ويدل على هذا : أنه أضاف الذكاة إلى الجلد خاصة والذي يختص به الجلد هو تطيبه وطهارته . أما الذكاة التى هى الذبح فلا تضاف إلا إلى الحيوان كاه ، ويحتمل أنه أراد بالذكاة الطهارة فسمى الطهارة ذكاة ، فيكون اللفظ عاماً في كل جلد ، فيتناول ما اختلفنا فيه .

« فصل ، ولا يحل أكله بعد الذبح في قول أكثر أهل العلم ، وحكى عن ابن حامد : أنه يحل ، وهو وجه لأصحاب الشافعى ، لقوله « دباغ الأديم ذكاته » ولأنه معنى يفيد الطهارة في الجلد ، فأباح الأكل كالذبح .

ولنا قوله تعالى (٥ : ٣ حرمت عليكم الميتة) والجلد منها ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما حرم من الميتة أكلها ، متفق عليه ، ولأنه جزء من الميتة ، فحرم أكله كسائر أجزائها ، ولا يلزم من الطهارة إباحة الأكل ، بدليل الخبائث بما لا ينجس بالموت ، ثم لا يسمع قياسهم في ترك كتاب الله وسنة رسوله « ص » . « فصل ، ويجوز بيعه وإجارته والانتفاع به في كل ما يمكن الانتفاع به فيه سوى الأكل ، لأنه صار بمنزلة المذكى في غير الأكل ، ولا يجوز بيعه قبل دبغه لأنه نجس متفق على نجاسة عينه ، فأشبهه الخنزير .

« فصل ، ويفتقر ما يدبغ به إلى أن يكون منشفاً الرطوبة منقياً للخبث ، كالشب والقرظ . قال ابن عقيل ويشترط كونه طاهراً : فإن كان نجساً لم يطهر الجلد ، لأنها طهارة من نجاسة . فلم تحصل بنجس كالاستجمار والغسل . وهل يطهر الجلد بمجرد الذبح قبل غسله بالماء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تحصل لقول النبي « ص » في جلد الشاة الميتة « يطهرها الماء والقرظ » رواه أبو داود : ولأن ما يدبغ به تنجس بملاقاة الجلد فإذا اندبغ الجلد بقيت الآلة نجسة ، فتبقى نجاسة الجلد لملاقاةها : فلا يزول إلا بالغسل (والثاني) يطهر لقوله عليه السلام « أيما إهاب دبغ فقد طهر » ولأنه

طهر بانقلابه ؛ فلم يفتقر إلى استعماله الماء كالخزرة إذا انقلبت خلا ، والاوّل أولى .
والخبر والمعنى يدلان على طهارة عينه ، ولا يمنع ذلك من وجوب غسله من نجاسة
تلاقيه ، كما لو أصابته نجاسة سوى آلة الدبغ ؛ أو أصابته آلة الدبغ بعد فصله عنها
« فصل » ، ولا يفتقر الدبغ إلى فعل ، لأنها إزالة نجاسة ؛ فأشبهت غسل الأرض ،
نلو وقع جلد ميتة في مدبغة بغير فعل فاندبغ طهر ، كما لو نزل ماء السماء على أرض
نجسة طهرها .

« فصل » ، وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمة كان جلده نجساً وهذا قول الشافعي ، وقال
أبو حنيفة ومالك : يطهر لقول النبي صلى الله عليه وسلم « دباغ الادييم ذكاته » ،
أي كذكاته ، فشبه الدبغ بالذكاة ، والمشبه به أقوى من المشبه ، فإذا طهر الدبغ
مع ضعفه فالذكاة أولى ، ولأن الدبغ يرفع العلة بعد وجودها ، والذكاة تمنعها ،
والمنع أقوى من الرفع .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اقتراش جلود السباع وركوب النمرود^(١) ،
وهو عام في المذكور وغيره ؛ ولأنه ذبح لا يطهر اللحم ، فلم يطهر الجلد كذبح المجوسي
أو ذبح غير مشروع ، فأشبه الاصل ، والخبر قد أجبتنا عنه فيما مضى ، ثم نقول :
إن الدبغ إنما يؤثر في ما أكل اللحم فكذلك ما شبه به ، ولو سلمنا أنه يؤثر في تطهير
غيره ، فلا يلزم حصول التطهير بالذكاة لكون الدبغ مزيلًا للنخب والرطوبات
كلها مطيبًا للجلد على وجه يتبأ به للبقاء على وجه لا يتغير . والذكاة لا يحصل بها
ذلك . فلا يستغنى بها عن الدبغ .

وقولهم : المشبه أضعف من المشبه به غير لازم . فإن الله تعالى قال في صفة
الحور (٣٧ : ٤٩) كأنهن بيض مكنون) وهن أحسن من البيض . والمرأة الحسناء
تشبه بالظبية وبقرة الوحش . وهي أحسن منها . وقولهم : إن الدبغ يرفع العلة -
ممنوع . فإننا قد بينا أن الجلد لم ينجس لما ذكرناه . وإن سلمنا فإن الذبح لا يمنع
منها . ثم يبطل ما ذكره بذبح المجوسي والوثني والمحرم . وبترك التسمية
وما شق بنصفين .

(١) إنما نهى عنه لعله الكبرياء والتفاخر . لا للنجاسة . كنهيه عن الذهب
والحرير للرجال .
المعنى ٦ - ١

(فصل) ظاهر المذهب : أنه لا يظهر شيء من النجاسات بالاستحالة إلا الخثرة إذا انقلبت بنفسها خلا ، وما عداها لا يظهر ، كالنجاسات إذا احترقت فصارت رماداً ، والخزير إذا وقع في الملاحه وصار ملحاً ، والدخان المترقى من وقود النجاسة والبخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه نداوة على جسم صقيل ثم قطر فهو نجس ويتخرج أن تطهر النجاسات كلها بالاستحالة قياساً على الخثرة إذا انقلبت وجلود الميتة إذا دبغت والجلالة إذا حبست ، والأول ظاهر المذهب . وقد نهى إمامنا رحمه الله عن الخبز في تنور شوى فيه خزير .

مسألة ، قال (كذلك آنية عظام الميتة)

يعنى أنها نجسة ، وجملة ذلك : أن عظام الميتة نجسة سواء كانت ميتة ما يؤكل أو ما لا يؤكل لحمه ، كالقيلة . ولا يطهر بحال ، وهذا مذهب مالك والشافعي وإسحاق وكره عطاء وطاوس والحسن وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم : عظام القيلة ، ورخص في الانتفاع بها محمد بن سيرين وغيره وابن جريج ، لما روى أبو داود بإسناده عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى لفاطمة رضى الله عنها قلادة من عصب وسوارين من عاج ، .

ولنا قول الله تعالى (حرمت عليكم الميتة) والعظم من جملتها فيكون محرماً^(١) والفيل لا يؤكل لحمه فهو نجس على كل حال ، وأما الحديث فقال الخطابي : قال الأصمعي : العاج الذيل ، ويقال : هو عظم ظهر السلحفاة البحرية ، وذهب مالك إلى أن الفيل إن ذكى فعظمه طاهر ، وإلا فهو نجس ، لأن الفيل ما كول عنده ، وهو غير صحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، رواه مسلم والفيل أعظمها ناباً^(٢) فأما عظام بقية الميتات فذهب الثوري وأبو حنيفة

(١) احتج آتياً بحديث (إنما يحرم من الميتة أكلها ، وهو حصر ، فيخرج العظم ، وقد أطال شيخ الإسلام ابن تيمية الكلام في تصوير طهارة العظم والقرن والظفر ذكر أنه مذهب أبي حنيفة وقول لمالك وأحمد . رشيد

(٢) الفيل ليس من السباع ، والنهي عن أكل السباع للكرامة لأن المحرم محصور في عدة آيات في الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله ، وهو مذهب مالك (ر)

إلى طهارتها ، لأن الموت لا يحملها فلا تنجس به كالشعر ، ولأن علة التنجيس في اللحم والجلد اتصال الدماء والرطوبات به ، ولا يوجد ذلك في العظام .

ولنا قول الله تعالى (٢٦ : ٧٨ ، ٧٩) قال : من يحيي العظام وهي رميم ؟ قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم) وما يحييها فهو يموت ، ولأن دليل الحياة الإحساس والآلم ، والآلم في العظم أشد من الآلم في اللحم والجلد ، والضرر يآلم ويلحقه الضرر ويحس ببرد الماء وحرارته وما تحله الحياة يحله الموت إذ كان الموت مفارقة الحياة ، وما يحله الموت ينجس به كاللحم ، قال الحسن لبعض أصحابه ، لما سقط ضرسه : أشعرت أن بعضي مات اليوم ؟ وقولهم إن سبب التنجيس اتصال الدماء والرطوبات — قد أجبتنا عنه فيما مضى .

« فصل ، والقرن والظفر والحافر كالعظم إن أخذ من مذكي فهو طاهر ، وإن أخذ من حي فهو نجس ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة ، رواه الترمذي ، وقال حديث حسن غريب ، وكذلك ما يتساقط من قرون الوعول في حياتها ، ويحتمل أن هذا طاهر ، لأنه طاهر متصل مع عظم الحياة فيه فلم ينجس بفصله من الحيوان ولا يموت الحيوان كالشعر . والخبر أريد به ما يقطع من البهيمة مما فيه حياة . لأنه بفصله يموت فتفارقه الحياة . بخلاف هذا . فإنه لا يموت بفصله . فهو أشبه بالشعر . وما لا ينجس بالموت لا بأس بعظامه كالسمك . لأن موته كتذكية الحيوانات المأكولة .

« فصل ، وابن الميتة وأنفحتها نجسة في طاهر المذهب . وهو قول مالك والشافعي . وروى أنها طاهرة . وهو قول أبي حنيفة وداود . لأن الصحابة رضوا الله عنهم أكلوا الجبن لما دخلوا المدائن . وهو يعمل بالأنفحة . وهي تؤخذ من صغار المعز فهو بمنزلة اللبن . وذبايحهم ميتة .

ولنا أنه مائع في وعاء نجس . فكان نجساً كما لو حلب في وعاء نجس . ولأنه لو أصاب الميتة بعد فصله عنها لكان نجساً . فكذلك قبل فصله . وأما المجوس فقد قيل : إنهم ما كانوا يتولون الذبح بأنفسهم وكان جزاؤهم اليهود والنصارى . ولو لم ينقل ذلك عنهم لكان الاحتمال مرجحاً . فقد كان فيهم اليهود والنصارى

والأصل الحل فلا يزول بالذك ، وقد روى ، أن أصحاب النبي (ص) الذين قدموا العراق مع خالد كسر واجيشاً من أهل فارس بعد أن نصبوا الموائد ووضعوا أطعمهم لياكلوا ، فلما فرغ المسلمون منهم جلسوا فأكلوا ذلك الطعام ، والظاهر أنه كان لحماً ، فلو حكم بنجاسة ما ذبح يلبدهم لما أكلوا من لحهم شيئاً ، فإذا حكموا بحل اللحم فالجبن أولى ، وعلى هذا لو دخل أرضاً فيها مجوس وأهل كتاب كان له أكل جبنهم ولحهم احتجاجاً بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

(فصل) وإن ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة قد صلب قشرها فهي طاهرة . وهذا قول أبي حنيفة وبعض الشافعية وابن المنذر ، وكرهها علي بن أبي طالب وابن عمر وربيعة ومالك والليث وبعض الشافعية ، لأنها جزء من الدجاجة .

ولنا أن البيضة علبه القشر طرأت النجاسة عليها ، فأشبه ما لو وقعت في ماء نجس . وقولهم : إنها جزء منها : غير صحيح ، وإنما هي مودعة فيها غير متصلة بها . فأشبهت الولد إذا خرج حياً من الميتة . ولأنها خارجة من حيوان يخلق منها مثل أصلها . أشبهت الولد الحى ، وكراهة الصحابة لها محمولة على كراهية التزويج استقذاراً لها ، ولو وضعت البيضة تحت طائر فصارت فرخاً كان طاهراً بكل حال . فإن لم تكمل البيضة فقال بعض أصحابنا : ما كان قشره أبيض فهو طاهر ، وما لم يبيض قشره فهو نجس لأنه ليس عليه حائل حصين ، واختار ابن عقيل أنه لا ينجس ، لأن البيضة عليها غاشية رقيقة كالجلد وهو القشر قبل أن يقوى ، فلا ينجس منها إلا ما كان لاقى النجاسة ، كالسمن الجامد إذا ماتت فيه فأرة إلا أن هذه تطهر إذا غسلها لأن لها من القوة ما يمنع تداخل أجزاء النجاسة فيها بخلاف السمن .

« مسألة » قال : ويكره أن يتوضأ بآنية الذهب والفضة ، فإن فعل كره (أراد بالكره الكراهة التحريم ولا خلاف بين أصحابنا في أن استعمال آنية الذهب والفضة حرام ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعية ، ولا أعلم فيه خلافاً^(١) لأن النبي (ص) قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها :

(١) الخلاف ثابت عن داود ، حتى في الأكل . وعن معاوية بن قررة : حتى الشرب ، والحديث خاص بالأكل والشرب . فقياس كل استعمال عليه قياس مع الفارق (ر) .

فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ، ونهى عن الشرب في آنية الفضة قال « من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة » ، وقال عليه الصلاة والسلام « الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » ، متفق عليهن فتبى والنهى يقتضى التحريم وذكر في ذلك وعيداً شديداً ، ويروى « نار جهنم » برفع الراء ونصبها ، فمن رفعها نسب الفعل إلى النار ، ومن نصبها أضمير الفاعل في الفعل وجعل النار مفعولاً تقديره يجر جر الشارب في بطنه نار جهنم ، والعلة في تحريم الشرب فيها ما يتضمنه ذلك من الفخر والخيلاء ، وكسر قلوب الفقراء ، وهو موجود في الطهارة منها واستعمالها كيفما كان ، بل إذا حرم في غير العبادة ففيها أولى فإن توضأ منها أو اغتسل فعلى وجهين (أحدهما) تصح طهارته ، وهو قول الشافعى وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأى ، لأن فعل الطهارة وماءها لا يتعلق بشيء من ذلك ، أشبه الطهارة في الدار المغصوبة (والثانى) لا يصح ، اختاره أبو بكر ، لأنه استعمل المحرم في العبادة ، فلم يصح كالصلاة في الدار المغصوبة ، والأول أصح ، ويفارق هذا الصلاة في الدار المغصوبة لأن أفعال الصلاة من القيام والقعود والركوع والسجود في الدار المغصوبة محرم ، لكونه تصرفاً في ملك غيره بغير إذنه وشغلا له ، وأفعال الوضوء من الغسل والمسح ليس بمحرم ، إذ ليس هو استعمالاً للإناء ولا تصرفاً فيه ، وإنما يقع ذلك بعد رفع الماء من الإناء وفصله عنه ، فأشبهه مالو غرف بآنية الفضة في إناء غيره ثم توضأ به ، ولأن المكان شرط للصلاة إذ لا يمكن وجودها في غير مكان ، والإناء ليس بشرط ، فأشبهه مالو صلى وفي يده خاتم ذهب .

(فصل)

فإن جعل آنية الذهب والفضة مصباً لماء الوضوء ينفصل الماء عن أعضائه إليه صح الوضوء ، لأن المنفصل الذى يقع في الآنية قد رفع الحدث ، فلم يزل ذلك بوقوعه في الإناء ، ويحتمل أن تكون كالتى قبلها ، لأن الفخر والخيلاء وكسر قلوب الفقراء يحصل باستعماله ههنا كحصوله في التى قبلها ، وفعل الطهارة يحصل ههنا قبل وصول الماء إلى الإناء ، وفي التى قبلها بعد فصله عنه ، فهى مثلها في المعنى وإن اختلفا في الصورة .

(فصل : ويحرم اتخاذ آنية الذهب والفضة ، وحكى عن الشافعي أن ذلك لا يحرم ، لأن الخبر إنما ورد بتحريم الاستعمال ، فلا يحرم الاتخاذ ، كما لو اتخذ الرجل ثياب الحرير :

ولنا أن ما حرم استعماله مطلقاً حرم اتخاذه على هيئة الاستعمال كالطنبور ، وأما ثياب الحرير فإنها لا تحرم مطلقاً ، فإنها تباح للنساء وتباح للتجارة فيها ، ويحرم استعمال الآنية مطلقاً في الشرب والأكل وغيرهما ، لأن النص ورد بتحريم الشرب والأكل ، وغيرهما في معنهما ، ويحرم ذلك على الرجال والنساء لعموم النص فيهما ، ووجود معنى التحريم في حقهما ، وإنما أبيع التحلي في حق المرأة لحاجتها إلى التزين للزوج والتجمل عنده ، وهذا يختص الحللي فتختص الإباحة به .

(فصل) فأما المضيب بالذهب أو الفضة فإن كان كثيراً فهو محرم بكل حال ذهباً كان أو فضة لحاجة ولغيرها ، وبهذا قال الشافعي ، وأباح أبو حنيفة المضيب وإن كان كثيراً ، لأنه صار تابعاً للباح ، فأشبه المضيب باليسير .

ولنا أن هذا فيه سرف وخيلاء ، فأشبه الخالص ، ويطل ما قاله بما إذا اتخذ أرباباً من فضة أو ذهب ، أو رفوفاً فإنه يحرم ، وإن كان تابعاً أو فارق اليسير ، فإنه لا يوجد فيه المعنى المحرم .

إذا ثبت هذا فاختلف أصحابنا ، فقال أبو بكر : يباح اليسير من الذهب والفضة لما ذكرنا ، وأكثر أصحابنا على أنه لا يباح اليسير من الذهب ، ولا يباح منه إلا ما دعت الضرورة إليه ، كأنف الذهب وما ربط به أسنانه .

وأما الفضة فيباح منها اليسير . لما روى أنس : أن قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة ، رواه البخاري ، ولأن الحاجة تدعو إليه ، وليس فيه سرف ولا خيلاء ، فأشبه الضبة من الصفر ، قال القاضي : ويباح ذلك مع الحاجة وعدمها لما ذكرنا ، إلا أن ما يستعمل من ذلك لا يباح كالحلقة ، ومالا يستعمل كالضبة يباح .

وقال أبو الخطاب : لا يباح اليسير إلا الحاجة ، لأن الخبر إنما ورد في تشعيب القدح في موضع الكسر وهو الحاجة ، ومعنى الحاجة أن تدعو الحاجة إلى ما فعله به

وإن كان غيره يقوم مقامه ؛ وتكره مباشرة موضع الفضة بالاستعمال ، كيلا يكون مستعملا لها ، وسند ذكر ذلك في غير هذا الموضع بأبسط من هذا إن شاء الله تعالى (فصل) فأما سائر الآنية فباح اتخاذها واستعمالها سواء كانت ثمينة ، كالياقوت والبللور والعقيق والصفير والمخروط من الزجاج أو غير ثمينة ، كالخشب والخزف والجلود . ولا يكره استعمال شيء منها في قول عامة أهل العلم ، إلا أنه روى عن ابن عمر أنه كره الوضوء في الصفير والنحاس والرصاص وما أشبه ذلك . واختار ذلك الشيخ أبو الفرج المقدسي ، لأن الماء يتغير فيها ، وروى أن الملائكة تكره ريح النحاس ، وقال الشافعي في أحد قوايه : ما كان ثمينا لنفاسة جوهره فهو محرم لأن تحريم الأثمان تنبيه على تحريم ما هو أعلا منه ، ولأن فيه سرفا وخيلاء وكسر قلوب الفقراء . فكان محرما كالأثمان .

ولنا ما روى عن عبد الله بن زيد قال : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا له ماء في تور من صفير فتوضأ ، متفق عليه ، وروى أبو داود في سننه عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في تور من شبه ^١ ، ولأن الأصل الحل فيبقى عليه ، ولا يصح قياسه على الأثمان لوجهين (أحدهما) أن هذا لا يعرفه إلا خواص الناس ، فلا تنكسر قلوب الفقراء باستعماله بخلاف الأثمان .

(والثاني) أن هذه الجواهر لقلتها لا يحصل اتخاذ الآنية منها إلا نادراً ، فلا تفضى إباحتها إلى اتخاذها واستعمالها ، وتعلق التحريم بالأثمان التي هي واقعة في مظنة الكثرة ، فلم يتجاوزها ، كما تعلق حكم التحريم في اللباس بالحرير ، وجرى استعمال القصب من الثياب ، وإن زادت قيمته على قيمة الحرير ، ولأنه لو جعل فص خاتمه جوهره ثمينة جاز ، وخاتم الذهب حرام ، ولو جعل فصه ذهباً كان حراماً . وإن قلت قيمته .

(١) قال في المصباح . الشبه بفتحيتين . من المعادن ما يشبه الذهب في لونه وهو أرفع الصفير . والصفير بضم الصاد — كقفل . وبكسرهما — النحاس وتقدم ذكره . (ر)

« مسألة ، قال (وصرف الميتة وشعرها طاهر) .

يعنى شعر ما كان طاهراً في حياته وصوفه ، وروى ذلك عن الحسن وابن سيرين وأصحاب عبد الله ، قالوا : اذا غسل ، وبه قال مالك والليث بن سعد والأوزاعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وروى عن أحمد ما يدل على أنه نجس ، وهو قول الشافعى . لأنه ينمو من الحيوان فينجس بموته كأعضائه .

ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا بأس بمسك الميتة اذا دبغ وصوفها وشعرها اذا غسل » رواه الدارقطني ، وقال : لم يأت به الا يوسف ابن السفر ، وهو ضعيف ، ولأنه لا تفتقر طهارة منفصلة الى ذكاة أصله ، فلم ينجس بموته ، كأجزاء السمك والجراد ، ولأنه لا يحله الموت فلم ينجس بموت الحيوان كبيضه . والدليل على أنه لا حياة فيه أنه لا يحس ولا يألم ، وهما دليلان الحياة . ولو انفصل في الحياة كان طاهراً ، ولو كانت فيه حياة لنجس بفصله : لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما أبين من حي فهو ميت » رواه أبو داود بمعناه وما ذكره ينتقض بالبيض . ويفارق الأعضاء : فإن فيها حياة وتنجس بفصلها في حياة الحيوان . والنمو بمجرد ليس بدليل الحياة : فإن الحشيش ينمو ولا ينجس

(فصل) والريش كالشعر فيما ذكرنا لأنه في معناه : فأما أصول الريش والشعر اذا كان رطباً اذا انتف من الميتة فهو نجس . لأنه رطب في محل نجس . وهل يكون طاهراً بعد غسله ؟ على وجهين (أحدهما) أنه طاهر كـ « وس الشعر اذا تنجس » (والثاني) أنه نجس لأنه جزء من اللحم لم يستكمل شعراً ولا ريشاً .

(فصل)

وشعر الأدمى طاهر متصله ومتفصله . في حياة الأدمى وبعد موته . وقال الشافعى في أحد قوليّه : اذا انفصل فهو نجس . لأنه جزء من الأدمى انفصل في حياته . فكان نجساً كعضوه .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق شعره بين أصحابه قال أنس « لما رمى النبي (ص) ونحر نسكه ناول الخالق شقه الايمن فخلقه . ثم دعا أبا طلحة الأنصاري

فأعطاه إياه ، ثم ناوله الشق الأيسر ، قال أحلقه ، فحلقه وأعطاه أبا طالمحة ؛ فقال أقسمه بين الناس ، رواه مسلم وأبو داود

وروى أن معاوية أوصى أن يجعل نصيبه منه في فيه إذا مات ، وكانت في قلنسوة خالد شعرات من شعر النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان نجساً لما ساغ هذا ولما فرقه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد علم أنهم يأخذونه يتبركون به ويحملونه معهم تبركاً به . وما كان طاهراً من النبي صلى الله عليه وسلم كان طاهراً من سواه كسائرهم ؛ ولأنه شعر متصل طاهر فنفصله طاهر ، كشعر الحيوانات كلها . وكذلك نقول في أعضاء آدمي ، ولئن سلطنا نجاستها فإنها تنجس من سائر الحيوانات بفصلها في حياته بخلاف الشعر .

(فصل) وكل حيوان فشعره مثل بقية أجزائه ؛ ما كان طاهراً فشعره طاهر وما كان نجساً فشعره كذلك ؛ ولا فرق بين حالة الحياة وحالة الموت ؛ إلا أن الحيوانات التي حكمنا بطهارتها لمشقة الاحتراز منها ؛ كالسنور وما دونها في الخلقة فيها بعد الموت وجهان :

أحدهما ؛ أنها نجسة لأنها كانت طاهرة مع وجود علة التنجيس لمعارض ؛ وهو الحاجة إلى العفو عنها للمشقة ؛ وقد انتفت الحاجة فتنقى الطهارة (والثاني) هي طاهرة ، وهذا أصح لأنها كانت طاهرة في الحياة ؛ والموت لا يقتضي تنجيسها فتبقى الطهارة ؛ وما ذكرناه للوجه الأول لا يصح ، لأننا لا نسلم وجود علة التنجيس ، ولئن سلطنا غير أن الشرع ألغاه ولم يثبت اعتباره في موضع فليس لنا إثبات حكمه بالحكم

فصل

واختلفت الرواية عن أحمد في الخرز بشعر الخنزير ، فروى عنه كراهته ، وحكى ذلك عن ابن سيرين والحكم وحامد وإسحاق والشافعي لأنه استعمال للعين النجسه ولا يسلم من التنجيس بها ، فخرم الانتفاع بها كجلده (والثانية) يجوز الخرز به . قال وبالليف أحب إلينا ، ورخص فيه الحسن ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة ، لأن الحاجة تدعو إليه ، وإذا خرز به شيئاً رطباً أو كانت الشعرة رطبة تنجس ؛ ولم يطهر إلا بالغسل .

قال ابن عقيل : وقد روى عن أحمد أنه لا بأس به : ولعله قال ذلك لأنه لا يسلم الناس منه ، وفي تكليف غسله إتلاف أموال الناس : فالظاهر أن أحمد إنما عني لا بأس بالحرز ، فأما الطهارة فلا بد منها والله أعلم

(فصل) والمشركون على ضربين : أهل كتاب وغيرهم ، فأهل الكتاب يباح أكل طعامهم وشرابهم والأكل في آيتهم ما لم يتحقق نجاستها : قال ابن عقيل : لا تختلف الرواية في أنه لا يحرم استعمال أوانيهم ، وذلك لقول الله تعالى (ه : ه وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم)

وروى عن عبد الله بن المغفل قال : دُلّيتُ جراب من شحم يوم خيبر فالتزمته وقلت : والله لا أعطى أحداً منه شيئاً ، فالتفت فإذا رسول الله ص ، ينسم ، رواه مسلم وأخرجه البخاري بمعناه . وروى : أن النبي صلى الله عليه وسلم أضافه يهودي بنخبز وإهالة سنيخة ، رواه الإمام أحمد في المسند وكتاب الزهد ، وتوضاً عمر من جرّة نصرانية

وهل يكره له استعمال أوانيهم ؟ على روايتين ، أحدهما ، لا يكره لما ذكرنا ، والثانية ، يكره ، لما روى أبو ثعلبة الخشني قال : قلت يا رسول الله : أنا بارض قوم أهل كتاب أفأكل في آيتهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها واكلوا فيها ، متفق عليه . وأقل أحوال النهي الكراهة ، ولأنهم لا يتورعون عن النجاسة ولا تسلم آيتهم من أطعمتهم ، وأدنى ما يؤثر ذلك الكراهة ، وأما ثيابهم فما لم يستعملوه أو علا منها كالعمامة والطيلسان والثوب الفرقاني فهو ظاهر لا بأس بلبسه ، وما لاقى عوراتهم كالسراويل والشرب السفواني والازار ، فقال أحمد : أحب إلى أن يعيد يعني من صلى فيه ، فيحتمل وجهين ، أحدهما ، وجوب الاعادة وهو قول القاضي وكره أبو حنيفة والشافعي الازر والسراويلات لأنهم لا يتعبدون بترك النجاسة ولا يتحرزون منها : فالظاهر نجاسة ما ولي مخرجها ، والثاني ، لا يجب ، وهو قول أبي الخطاب لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك

(الضرب الثاني) غير أهل الكتاب وهم المجوس وعبداء الاوثان ونحوهم ، حكم ثيابهم حكم ثياب أهل الذمة ، وأما أوانيهم فقال القاضي : لا يستعمل ما استعملوه

من آيتهم ، لأن أوانهم لا تخلو من أطعمتهم ، وذبايحهم ميتة فلا تخلو أوانهم من وضعها فيها . وقال أبو الخطاب : حكمهم حكم أهل الكتاب ، وثيابهم وأوانهم طاهرة مباحة الاستعمال ما لم يتيقن نجاستها وهو مذهب الشافعي ، لأن النبي (ص) وأصحابه « توضؤوا من مزادة مشرقة ، متفق عليه ، ولأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك ، فظاهر كلام أحمد رحمه الله مثل قول القاضي ، فإنه قال في المجوس : لا يؤكل من طعامهم إلا الفاكهة ، لأن الظاهر نجاسة آيتهم المستعملة في أطعمتهم ، فأشبهت السراويلات من ثيابهم ، ومن يأكل الخنزير من النصارى في موضع يمكنهم أكله أو يأكل الميتة أو يذبح بالسن والظفر ونحوه ، فحكمه حكم غير أهل الكتاب لا تفاقمهم في نجاسة أطعمتهم . ومتى شك في الإثاء هل استعملوه في أطعمتهم أو لم يستعملوه فهو طاهر ، لأن الأصل طهارته ، ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في إباحة الصلاة في الثوب الذي نسجه الكفار ، فإن النبي (ص) وأصحابه إنما كان لباسهم من نسج الكفار ، فأما ثيابهم التي يلبسونها فأباح الصلاة فيها الثوري وأصحاب الرأي . وقال مالك في ثوب الكفار : يلبسه على كل حال ، وإن صلى فيه يعيد مادام في الوقت . ولنا أن الأصل الطهارة ، ولم تترجح جهة التنجيس فيه ، أشبه ما نسجه الكفار .

(فصل) وتباح الصلاة في ثياب الصبيان ما لم يتيقن نجاستها ، وبذلك قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، لأن أبا قتادة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص بن الربيع ، متفق عليه . وكان النبي (ص) يصلي فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره ، وتكره الصلاة فيه لما فيه من احتمال غلبة النجاسة . وتصح الصلاة في ثوب المرأة الذي تحيض فيه إذا لم تتحقق إصابة النجاسة له ، لأن الأصل الطهارة والتوقي لذلك أولى ، لأنه يحتمل إصابة النجاسة إياه ، وقد روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في شعيرنا ولحفنا » ولعاب الصبيان طاهر ، وقد روى أبو هريرة قال « رأيت رسول الله (ص) حامل الحسين على عاتقه ولعابه يسيل عليه ، وحمل أبو بكر الحسن بن علي على عاتقه ولعابه يسيل وعلى إلى جانبه ، وجعل أبو بكر يقول « وأبني شبه النبي لا شبيهاً بعلي » وعلى يضحك .

(فصل) وإذا صبغ في حَبِّ صباغ لم يجب غسل الثوب المصبوغ ، سواء كان الصباغ مسلماً أو كافراً ، نص عليه أحمد لأن الأصل الطهارة ، فإذا تحققت نجاسته طهر بالغسل وإن بقي اللون ، بدليل قوله عليه السلام في الدم : لا يضر كثره ،

(فصول في الفطرة)

روى أبو هريرة قال : قال رسول الله (ص) : الفطرة خمس : الختان ، والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط ، متفق عليه . وروى عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عشر من الفطرة : قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم ونتف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء — قال بعض الرواة : ونسيت العاشرة ، إلا أن تكون المضمضة ،

الاستحداد : حلق العانة استفعال من الحديد ، وانتقاص الماء : الاستنجاء به ، لأن الماء يقطع البول ويرده ، قال أبو داود : وقد روى عن ابن عباس نحو حديث عائشة قال : خمس كلها في الرأس ، ذكر منها الفرق ولم يذكر إعفاء اللحية ، قال أحمد الفرق سنة ، قيل يا أبا عبد الله يشهر نفسه ؟ قال : النبي (ص) ، قد فرق وأمر بالفرق (فصل : فأما الختان فواجب على الرجال ومكرمة في حق النساء ، وإسبوا واجب عليهن ، هذا قول كثير من أهل العلم : قال أحمد : الرجل أشد ، وذلك أن الرجل إذا لم يختن فتلك الجلدة مدلاة إلى الكمرة ولا ينقي ما تسمى والمرأة أهون : قال أبو عبد الله : وكان ابن عباس يشدد في أمره ، وروى عنه أنه لا حج له ولا صلاة — يعني إذا لم يختن ، والحسن يرخص فيه ، يقول إذا أسلم لا يبالي أن لا يختن ويقرل أسلم الناس الأسود والابيض لم يفتش أحد منهم ولم يختنوا

والدليل على وجوبه : أن ستر العورة واجب ، فلو لا أن الختان واجب لم يجز هتك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجله ؛ ولأنه من شعار المسلمين فكان واجباً كسائر شعارهم : وإن أسلم رجل كبير يخاف على نفسه من الختان سقط عنه ، لأن الغسل والوضوء وغيرهما يسقط إذا خاف على نفسه منه ، فهذا أولى

وإن أمن على نفسه لزمه فعله ، قال حنبل : سألت أبا عبد الله عن الذي إذا أسلم ، ترى له أن يطهر بالختان ؟ قال : لا بد له من ذلك ، قلت : إن كان كبيراً أو كبيرة قال : أحب إلى أن يتطهر . لأن الحديث « اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة ، قال تعالى (٢٢ : ٧٨ ملة أبيكم إبراهيم) .

ويشرع الختان في حق النساء أيضاً ، قال أبو عبد الله : حدير النبي (ص) « إذا التقى الختانان وجب الفسل ، فيه بيان أن النساء كن يختنن ، وحديث عمر « إن ختانة خنت فقال : أبقى منه شيئاً إذا خففت ، وروى الخلال بإسناده عن شداد بن أوس قال : قال النبي (ص) « الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء ، وعن جابر بن زيد مثل ذلك موقوفاً عليه ، وروى عن النبي (ص) أنه قال للخافضة « أشمى ولا تنهكي ، فإنه أحظى للزوج وأسرى للوجه ، والخفض ختانة المرأة (فصل) والاستحداد حلق العانة ، وهو مستحب لأنه من الفطرة ، ويفحش بتركه : فاستحبت إزالته ، وبأى شيء أزاله صاحبه فلا بأس ، لأن المقصود إزالته فيل لا يبي عبد الله : ترى أن يأخذ الرجل سفلته بالمقراض وإن لم يستقص ؟ قال أرجو أن يجرته إن شاء الله . قيل : يا أبا عبد الله ، ما تقول في الرجل إذا نتف عانته ؟ فقال : وهل يقوى على هذا أحد ؟ وإن اظلي بنورة فلا بأس ، إلا أنه لا يدع أحداً يلى عورته ، إلا من يحل له الاطلاع عليها من زوجة أو أمة ، قال أبو العباس النسائي : ضربت لابي عبد الله نورة ، ونورته بها . فلما بلغ الى عانته نورها هو ، وروى الخلال بإسناده عن نافع قال « كنت أظلي ابن عمر فإذا بلغ عانته نورها هو بيده ، وقد روى ذلك عن النبي (ص) قال المروذي : كان أبو عبد الله لا يدخل الحمام ، وإذا احتاج الى النورة تنور في البيت ، وأصلحت له غير مرة نورة تنور بها ، واشتريت له جلد أليديه . فكان يدخل يديه فيه وينور نفسه . والحلق أفضل لموافقته الخبر ، وقد قال ابن عمر « هو مما أحدثوا من النعيم ، يعنى النورة .

(فصل) ونتف الإبط سنة . لانه من الفطرة ، ويفحش بتركه . وإن أزال الشعر بالحلق والنورة جاز ونتفه أفضل لموافقته الخبر ، قال حرب : قلت لإسحاق نتف الإبط أحب إليك أو بنورة ؟ قال : نتفه إن قدر .

(فصل) ويستحب تقليم الأظفار ، لأنه من الفطرة ، ويتفاحش بتركه ، وربما حك به الوسخ ، فيجتمع تحتها من المواضع المنتنة ، فتصير رائحة ذلك في رءوس الأصابع ، وربما منع وصول الطهارة إلى ما تحته ، وقد روينا في خبر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما لي لا أسهر ؟ وأنتم تدخلون على قلعاً ورفقاً أحدكم بين ظفره وأظفاره ، ومعناه : أن أحدكم يطيل أظفاره ثم يحك بها رفقاً ومواضع المتن ، فتصير رائحة ذلك تحت أظفاره ، وروي في حديث مسلسل قد سمعناه أن علياً قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقلم أظفاره يوم الخميس ، ثم قال : يا علي قص الظفر وتنف الإبط وحلق العانة يرم الخميس ، والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة ، وروي في حديث : « من قص أظفاره مخالفاً لم ير في عينيه رمداً » ، وفسره أبو عبد الله بن بطة بأن يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة ثم يابهم اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر .

(فصل) ويستحب غسل رءوس الأصابع بعد قص الأظفار ، وقد قيل : إن الحك بالأظفار قبل غسلها يضر بالجسد ، وفي حديث عائشة : « غسل الأبراجم ، في تفسير الفطرة ، فيحتمل أنه أراد ذلك ، وقال الخطابي : الأبراجم العقد التي في ظهور الأصابع ، والرواجب ما بين الأبراجم ، ومعناه : تنظيف المواضع التي تتسخ ويجتمع فيها الوسخ .

ويستحب دفن ما قلم من أظفاره أو أزال من شعره ، لما روى الخلال بإسناده عن ميل بنت مشرح الأشعرية قالت : « رأيت أبي يقلم أظفاره ويدفنها ويقول . رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وعن ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم : « قال كان يعجبه دفن الدم ، وقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره : أيدفنه أم يلقيه ؟ قال : يدفنه ، قلت بلغك فيه شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدفنه ، وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر بدفن الشعر والأظفار ، وقال : لا يتلاعب به سحرة بني آدم .

(١) هذا الحديث غير ثابت ، قال السخاوي في المقاصد الحسنة ، لم يثبت في كيفية قص الأظفار ولا في تعيين يوم له شيء عن النبي (ص) وما يعرى من النظم لعل : فباطل .

(فصل) واتخاذ الشعر أفضل من إزالته ، قال أبو إسحاق : سئل أبو عبدالله عن الرجل يتخذ الشعر ؟ فقال سنة حسنة ، لو أمكننا اتخذهناه : وقال د كان للنبي صلى الله عليه وسلم جمعة ، وقال : تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لهم شعر ، وقال : عشرة لهم جهم ، وقال في بعض الحديث د إن شعر النبي صلى الله عليه وسلم كان إلى شحمة أذنيه ، وفي بعض الحديث د إلى منكبيه ، وروى البراء ابن عازب قال د ما رأيت ذالة في حلة حمراء أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم له شعر يضرب منكبيه ، متفق عليه ، وروى بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال د رأيت ابن مريم له لمة ، قال الخلال : سألت أحمد بن يحيى - يعني ثعلبا - عن اللمة ؟ فقال : ما أملت بالأذن ، والجمعة ما طالت ، وقد ذكر البراء بن عازب في حديثه : أن شعر النبي صلى الله عليه وسلم يضرب منكبيه وقد سماه لمة .

ويستحب أن يكون شعر الإنسان على صفة شعر النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا طال فإلى منكبيه ، وإن قصره فإلى شحمة أذنيه ، وإن طوله فلا بأس نص عليه أحمد وقال : أبو عبيدة كانت له عقيصتان وعثمان كانت له عقيصتان ، وقال وائل بن حجر د أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولى شعر طويل ، فلما رأيته قال . ذباب ذباب ، فرجعت فجززته ثم أتيته من الغد فقال : لم أعنك ، وهذا حسن رواه ابن ماجه .

ويستحب ترجيل الشعر وإكرامه ، لما روى أبو هريرة يرفعه د من كان له شعر فليكرمه ، رواه أبو داود .

ويستحب فرق الشعر ، لأن النبي (ص) فرق شعره ، وذكره من الفطرة في حديث ابن عباس ، وفي شروط عمر على أهل الذمة : أن لا يفرقوا شعورهم ، لئلا يتشبهوا بالمسلمين .

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في حلق الرأس ، فعنه أنه مكروه ، لما روى عن النبي ص أنه قال في الخوارج د سيأثم التحليق ، فجعله علامة لهم ، وقال عمر لصبيغ د لو وجدتكم مخلوقا لضربت الذي فيه عيناك بالسيف ، وروى عن النبي (ص) أنه قال د لا توضع النواصي إلا في حج أو عمرة ، رواه الأرقطنى في الأفراد

وروى أبو موسى عن النبي (ص) : ليس منا من حلق ، رواه أحمد ، وقال ابن عباس : الذي يحلق رأسه في الممر شيطان ، قال أحمد : كانوا يكرهون ذلك ، وروى عنه : لا يكره ذلك لكن تركه أفضل ، قال حنبل : كنت أنا وأبي نحلق رؤوسنا في حياة أبي عبد الله ، فإنا ونحن نحلق فلا يهانا ، وكان هو يأخذ رؤوسه بالجللين ولا يخفيه ويأخذه وسطا ، وقد روى ابن عمر أن رسول الله ص رأى غلاما قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك ، رواه مسلم ، وفي لفظ قال : احلقه كله أو دعه كله ، وروى عن عبد الله بن جعفر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء نعى جعفر أمهل آل جعفر ثلاثا أن يأتيمهم : ثم أتاهم فقال : لا تكون على أخى بعد اليوم : ثم قال : ادعوا بني أخى : فجاء بنا قال : ادعوا لي الخالق فأمر بنا فحلق رؤوسنا ، رواه أبو داود الطيالسي : ولأنه لا يكره استئصال الشعر بالمقراض : وهذا في معناه : وقرئ النبي صلى الله عليه وسلم : ليس منا من حلق ، يعنى في المصيبة ، لأن فيه : أو علق أو خرق ، قال ابن عبد البر : وقد أجمع العلماء على إباحة الحلق وكفى بهذا حجة : وأما استئصال الشعر بالمقراض فغير مكروه رواية واحدة ، قال أحمد : إنما كرهوا الحلق بالموسى ، وأما بالمقراض فليس به بأس ، لأن أدلة الكراهة تختص بالحلق .

(فصل) فأما حلق بعض الرأس فمكروه ، ويسمى القزع ، لما ذكرنا من حديث ابن عمر ، ورواه أبو داود ، ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع وقال : احلقه كله أو دعه كله ، وفي شروط عمر على أهل الذمة : أن يحلقوا مقدم رؤوسهم لتمييزوا بذلك عن المسلمين ، فمن فعله من المسلمين كان متشبها بهم . (فصل) ولا تختلف الرواية في كراهة حلق المرأة رأسها من غير ضرورة ، قال أبو موسى : يرى رسول الله (ص) من الصالقة والحالقة ، متفق عليه ، وروى الخلال بإسناده عن قتادة عن عكرمة قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها ، قال الحسن : هي مثلة ، قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن المرأة تعجز عن شعرها وعن معالجته ، أتأخذه على حديث ميمونة ؟ قال : لا شيء تأخذه ؟ قيل له : لا تقدر على الدهن وما يصلحه وتقع فيه الدواب ، قال : إذا كان لضرورة : فأرجو أن لا يكون به بأس .

فصل

ويكره تنف الشيب : لما روى عمرو بن شعيب : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تنف الشيب ، وقال : إنه نور الإسلام ، وعن طارق بن حبيب : أن حجاما أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وسلم فرأى شيبة في لحيته فأهوى إليها ليأخذها ، فأمسك النبي (ص) يده وقال : من شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة ، روله الخلال في جامعه .

(فصل - ل) ويكره خلق القنى لمن لم يخلق رأسه ولم يحتج إليه ، قال المروذى : سألت أبا عبد الله عن خلق القنى ، فقال : هو من فعل المجرس ، ومن تشبه بقوم فهو منهم : وقال : لا بأس أن يخلق قناه وقت الحجامة . فأما حف الوجه ، فقال مهنا : سألت أبا عبد الله عن الحنف ؟ فقال : ليس به بأس للنساء ، وأكرهه للرجال (فصل) ويستحب خضاب الشيب بغير السواد : قال أحمد : إني لأرى الشيخ المخضوب فأفرح به ، وإذا كر رجلا ، فقال : لم لا تختضب ؟ فقال : أستحي ، قال سبحانه الله ، سنة رسول الله (ص) . قال المروذى : قلت يحكى عن بشر بن الحارث أنه قال : قال لي ابن داود خضبت ؟ قلت : أنا لا أتفرغ لغسلها فكيف أتفرغ لخضابها ؟ فقال : أنا أنكر أن يكون بشر كشف عمله لابن داود ثم قال : قال النبي (ص) : « غيروا الشيب ، وأبو بكر وعمر خضبا والمهاجرون ، فهؤلاء لم يتفرغوا لغسلها ؟ النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بالخضاب ، فمن لم يكن على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلايس من الدين في شيء ، وحديث أبي ذر وحديث أبي هريرة وحديث أبي رثة وحديث أم سلة .

ويستحب الخضاب بالحناء والكتم ، لما روى الخلال وابن ماجه بإسنادهما عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال : دخلت على أم سلة فأخرجت لنا شعراً من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم مخضوبا بالحناء والكتم ^(١) ، وخضب أبو بكر

(١) الكتم بالتحريك : نبات يخرج باليمن : قالوا إن الصبغ به يخرج أسود ضارباً إلى الحمرة ، والصبغ به وبالحناء معا يخرج بين السواد والحمرة . رشيد

بالحناء . والكتم . ولا بأس بالورس والزعفران ، لأن أبا مالك الأشجعي قال : كان خضابنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الورس والزعفران ، وعن الحكم ابن عمرو الغفاري قال : دخلت أنا وأخي رافع على أمير المؤمنين عمر ، وأنا مخضوب بالحناء ، وأخي مخضوب بالصفرة ، فقال عمر بن الخطاب : هذا خضاب الاسلام ، وقال لأخي رافع : هذا خضاب الايمان . .

ويكره الخضاب بالسواد . قيل لأبي عبد الله : تكره الخضاب بالسواد ؟ قال : لا والله . قال : وجاء أبو بكر بأبيه إلى رسول الله ورأسه ولحيته كالثغامة يابضاً فقال رسول الله ص : غيروهما وجنبوه السواد ، وروى أبو داود بإسناده عن ابن عباس مرفوعاً : يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة ، ورخص فيه إسحاق للمرأة تترين به لزوجها .

(فصل)

ويستحب أن يكتحل وتراً : ويدهن غبا ، وينظر في المرأة ويتطيب . قال حنبل : رأيت أبا عبد الله وكانت له صينية فيها مرآة ومكحلة ومشط ، فإذا فرغ من حربه نظر في المرأة واكتحل وامتشط ، وقد روى جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم بالأمم فإنه يملو البصر وينبت الشعر ، قيل لأبي عبد الله : كيف يكتحل الرجل ؟ قال : وتراً ، وليس له إسناد ، وروى أبو داود بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من اكتحل فليوتر ، من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج ، والوتر ثلاث في كل عين ، وقيل : ثلاث في اليمنى واثنان في اليسرى ، ليكون الوتر حاصلًا في العينين معاً ، وروى الخلال بإسناده عن عبد الله بن المغفل قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الترجل إلا غبا ، قال أحمد : معناه يدهن يوماً ويوماً لا . وكان أحمد يعجبه الطيب ، لأن رسول الله ص ، كان يحب الطيب ويتطيب كثيراً .

(فصل) وروى عن النبي (ص) : أنه لعن الواصلة والمستوصلة ، والنامصة والمتنمصة والواشرة والمستوشرة ، فهذه الخصال محرمة . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن فاعلها ، ولا يجوز لعن فاعل المباح ، والواصلة : هي التي تصل شعرها

بغيره ، أو شعر غيرها . والمستوصلة الموصول شعرها بأمرها فهذا لا يجوز للخبر لما روت عائشة رضي الله عنها : أن امرأة أتت النبي (ص) فقالت : إن ابنتي عرس وقد تزق شعرها أفأصله ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لعنت الواصلة والمستوصلة ، فلا يجوز وصل شعر المرأة بشعر آخر لهذه الأحاديث : ولما روى معاوية : أنه أخرج كبة من شعر فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا ، وقال : إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذ هذا نساؤهم ، وأما وصله بغير الشعر ، فإن كان بقدر ما تشد به رأسها فلا بأس به لأن الحاجة داعية إليه ولا يمكن التحرز منه : وإن كان أكثر من ذلك ففيه روايتان

(إحداهما) أنه مكروه غير خرم ، لحديث معاوية في تخصيص التي تصله بالشعر فيمكن جعل ذلك تفسيراً للفظ العام ، وبقيت الكراهة لعموم اللفظ في سائر الأحاديث ، وروى عنه أنه قال . لا تصل المرأة برأسها الشعر ولا القرامل ولا الصوف نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال ، فكل شيء يصل فهو وصال ، وروى عن جابر قال : نهى النبي (ص) ، أن تصل المرأة برأسها شيئاً ، وقال المروذي : جاءت امرأة من هؤلاء الذين يمشطون إلى أبي عبد الله فقالت : اني أصل رأس المرأة بقرامل وأمشطها ، فترى لي أن أحج بما اكتسبت ؟ قال لا ، وكره كسبها ، وقال لها : يكون من مال أيب من هذا .

والظاهر : أن المحرم إنما هو وصل الشعر بالشعر ، لما فيه من التدليس واستعمال المختلف في نجاسته ، وغير ذلك لا يحرم ، لعدم هذه المعاني فيها وحصول المصلحة من تحسين المرأة لزوجها من غير مضرة . والله أعلم .

فصل : فأما النامصة فهي التي تنتف الشعر من الوجه ، والنامصة المتشوف شعرها بأمرها فلا يجوز للخبر ، وإن حلق الشعر فلا بأس . لأن الخبر إنما ورد في النتف ، نص على هذا أحمد .

وأما الراشرة فهي التي تبرد الاسنان بمبرد ونحوه ، لتحدها وتفلجها وتحسنها والمستوشره المفعول بها ذلك ياذنها ، وفي خبر آخر : لعن الله الواشمة والمستوشمة ، والواشمة : التي تغرز جلدها بإبرة ثم تحشوه كحلا والمستوشمة التي يفعل بها ذلك

(باب السواك وسنة الوضوء)

« مسألة ، قال أبو القاسم (والسواك سنة يستحب عند كل صلاة)
أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب : ولا نعلم أحداً قال بوجوبه
إلا إسحاق وداود لأنه مأمور به ، والامر يقتضى الوجوب وقد روى أبو داود
بإسناده « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهراً وغير
طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ، .
ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاة ، متفق عليه ، يعنى لأمرتهم أمر إيجاب لان المشقة إنما تلحق
بالإيجاب لا بالنadb . وهذا يدل على أن الأمر في حديثهم أمر نذب واستحباب
ويحتمل أن يكون ذلك واجبا في حق النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص ،
جمعاً بين الخبرين . واتفق أهل العلم على أنه سنة مؤكدة . لحث النبي صلى الله
عليه وسلم ومواظبته عليه . وترغيبه فيه ونذبه اليه . وتسميته إياه من الفطرة فيما
روينا من الحديث .

وقد روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » رواه الامام أحمد في مسنده . وعن عائشة
رضي الله عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته بدأ بالسواك »
رواه مسلم . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « انى لاستاك ، حتى لقد
خشيت أن أحرق مقادماً فمى » رواه ابن ماجه .

ويتأكد استحبابه في مواضع ثلاثة : عند الصلاة للخبر الاول . وعند القيام
من النوم . لما روى حذيفة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من
الليل يشوص فاه بالسواك » متفق عليه . يعنى يغسله . يقال شأصه يشوصه
ومأصه اذا غسله . وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ الا تسوك قبل أن يتوضأ » رواه أبو داود
ولأنه اذا نام ينطبق فوه فتغير رائحته . وعند تغير رائحة فيه بما كول أو غيره .
لان للسواك مشروع لإزالة رائحته وتطيبه .

فصل

ويستاك على أسنانه ولسانه . قال أبو موسى : أتينا رسول الله ، فرأيت يستاك على لسانه ، متفق عليه . وقال عليه السلام : إني لأستاك حتى لقد خشيت أن أحني مقادم في ، ويستاك عرضاً ، لقوله عليه السلام : استاكوا عرضاً ، وادهنوا غباً واكتحلوا وترأ ، لأن السواك طولا من أطراف الاسنان إلى عمودها ربما أدى اللثة وأفسد العمود ، ويستحب التيامن في سواكه لأن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله ، متفق عليه ، ويفسله بالماء ليزيل ما عليه .

قالت عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني السواك لأغسله فأبدأ به فأستاك ثم أغسله ثم أدفعه إليه ، رواه أبو داود ، وروى عنها قالت : كنا نعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة آنية مخمرة من الليل : إماء لطهوره وإماء لسواكه وإماء لشرابه ، أخرجه ابن ماجه

(فصل) ويستحب أن يكون السواك عوداً ليناً ينقى الفم ولا يجرحه ولا يضره ولا يفتت فيه ، كالأراك والعرجون ، ولا يستاك بعود الرمان ولا الآس ولا الأعواد الذكية ، لأنه روى عن قبيصة بن ذؤيب قال : قال رسول الله «ص» ، لا تخللوا بعود الريحان ولا الرمان فإنهما يحرقان عرق الجذام ، رواه محمد بن الحسين الأزدى الحافظ بإسناده . وقيل السواك بعود الريحان يضر بلحم الفم ، وإن استاك بأصبعه أو خرقة فقد قيل لا يصيب السنة ، لأن الشرع لم يرد به ولا يحصل الاتقاء به حصوله بالعود : والصحيح أنه يصيب ، بقدر ما يحصل من الاتقاء ، ولا يترك القليل من السنة للعجز عن كثيرها ، والله أعلم

وقد أخبرنا محمد بن عبد الباقي أخبرنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي أخبرنا أبو الحسين بن بدران أخبرنا ابن البختری حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح حدثنا خالد بن خدّاش حدثنا محمد بن المثنى حدثني بعض أهلي عن أنس بن مالك : أن رجلاً من بني عمرو بن عوف قال : يا رسول الله إنك رغبتنا في السواك ، فهل دون

ذلك من شيء؟ قال أربعك... والك عند وضوءك، أمرهما على أسنانك، إنه لا عمل لمن لانية له ولا أجر لمن لاحسنة له،

«مسألة»، قال ﴿الا أن يكون صائما فيمسك من وقت صلاة الظهر إلى أن تغرب الشمس﴾

قال ابن عقيل: لا يختلف المذهب أنه لا يستحب للصائم السواك بعد الزوال وهل يكره؟ على روايتين «إحداهما» يكره وهو قول الشافعي وإسحاق وأبي ثور وروى ذلك عن عمر وعطاء ومجاهد، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال «يستاك ما بينه وبين الظهر ولا يستاك بعد ذلك»، ولأن السواك إنما استحب لإزالة رائحة الفم. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «لخلاف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك»، قال الترمذي: هذا حديث حسن، وإزالة المستطاب مكروه كدم الشهداء وشعث الأحرام «والثانية» لا يكره ورخص فيه غدوة وعشيا النخعي وابن سيرين وعروة ومالك وأصحاب الرأي. وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أجمعين الأحاديث المروية في السواك: وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من خير خصال الصائم السواك»، رواه ابن ماجه. وقال عامر ابن ربيعة «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو صائم»، قال الترمذي: هذا حديث حسن

«مسألة»، قال ﴿وغسل اليدين إذا قام من نوم الليل قبل أن يدخلها الإناء ثلاثاً﴾

غسل اليدين في أول الوضوء مسنون في الجملة، سواء قام من النوم أو لم يقم، لأنها التي تغمر في الإناء وتنقل الوضوء إلى الأعضاء، ففي غسلها إحراز لجميع الوضوء، وقد كان النبي «ص» يفعله، فإن عثمان رضي الله عنه وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فقال «دعا بالماء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما، ثم أدخل يده في الإناء، متفق عليه». وكذلك وصف علي وعبد الله بن زيد وغيرهما وليس ذلك بواجب عند غير القيام من النوم، بغير خلاف نعليه، فأما عند القيام من نوم الليل فاختلفت الرواية في وجوبه، فروى عن أحمد وجوبه، وهو الظاهر

عنه واختيار أبي بكر، وهو مذهب ابن عمر وأبي هريرة والحسن البصري، لقول النبي صلى الله عليه وسلم «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلها الاناء ثلاثاً»، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده، متفق عليه. وفي لفظ لمسلم «فلا يغمس يده في وضوء حتى يغسلها ثلاثاً»، وأمره يقتضي الوجوب، ونفيه يقتضي التحريم. وروى أن ذلك مستحب وليس بواجب، وبه قال عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر، لأن الله تعالى قال (٥: ٦) إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية. قال زيد بن أسلم في تفسيرها «إذا قمتم من نوم، ولأن القيام من النوم داخل في عموم الآية، وقد أمره بالوضوء من غير غسل الكفين في أوله، والأمر بالشئ يقتضي حصول الإجزاء به؛ ولأنه قائم من نوم فأشبهه القائم من نوم النهار. والحديث محمول على الاستحباب لتعليقه بما يقتضي ذلك، وهو قوله «فإنه لا يدري أين باتت يده»، وطريان الشك على يقين الطهارة لا يؤثر فيها، كما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث، فبدل ذلك على أنه أراد الندب.

(فصل) ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب غسلها من نوم النهار، وسوى الحسن بين نوم الليل ونوم النهار في الوجوب لعموم قوله «إذا قام أحدكم من نومه»، ولنا أن في الخبر ما يدل على إرادة نوم الليل لقوله «فإنه لا يدري أين باتت يده»، والمبيت يكون بالليل خاصة ولا يصح قياس غيره عليه لوجهين، أحدهما، أن الحكم ثبت تعبداً، فلا يصح تعديته، الثاني، أن الليل مظنة النوم والاستغراق فيه وطول مدته، فاحتمال إصابة يده لنجاسة لا يشعر بها أكثر من احتمال ذلك في نوم النهار. قال أحمد في رواية الأثرم: الحديث في المبيت بالليل، فأما النهار فلا بأس به.

(فصل) فإن غمس يده في الاناء قبل غسلها، فعلى قول من لم يوجب غسلها لا يؤثر غمسها شيئاً. ومن أوجبه قال: إن كان الماء كثيراً يدفع النجاسة عن نفسه لم يؤثر أيضاً لأنه يدفع الخبث عن نفسه، وإن كان يسيراً فقال أحمد: أعجب إلى أن يهريق الماء، فيحتمل أن تجب إراقة، وهو قول الحسن، لأن النهي عن غمس اليد فيه يدل على تأثيره فيه، وقد روى أبو حفص عمر بن المسلم العكبري في الخبر

زيادة عن النبي (ص) ، فإن أدخلها قبل الغسل أراق الماء ، ويحتمل أن لا يزول طهوريته ولا تجب إراقته ، لأن طهورية الماء كانت ثابتة بيقين ، والغمس المحرم لا يقتضى إبطال طهورية الماء ، لأنه إن كان لوهم النجاسة فالوهم لا يزول به يقين الطهورية ، لأنه لم يزل يقين الطهارة فكذلك لا يزيل الطهورية ، فإننا لم نحكم بنجاسة اليد ولا الماء ، ولأن اليقين لا يزول بالشك فالوهم أولى ، وإن كان تعبداً فنقتصر على مقتضى الأمر والنهي وهو وجوب الغسل وتحريم الغمس : ولا يعدى الى غير ذلك ، ولا يصح قياسه على رفع الحدث لأن هذا ليس بحدث ، ولأن من شرط تأثير غمس المحدث أن ينوى رفع الحدث ، ولا فرق هنا بين أن ينوى أو لا ينوى وقال أبو الخطاب : إن غمس يده في الماء قبل غسلها فهل تبطل طهوريته؟ على روايتين

(فصل)

وحد اليد المأمور بغسلها من الكوع ، لأن اليد المطلقة في الشرع تناول ذلك بدليل قوله تعالى (٥ : ٣٨) والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وإنما تقطع يد السارق من مفصل الكوع وكذلك في التيمم يكون في اليدين الى الكوع ، والدية الواجبة في اليد نجب على من قطعها من مفصل الكوع وغمس بعضها ولو اصبع أو ظفر منها ، كغمس جميعها في أحد الرجلين ، لأن ما تعلق المنع بجميعه تعلق ببعضه كالحدث والنجاسة . والثاني لا يمنع ، وهو قول الحسن ، لأن النهي تناول غمس جميعها ولا يلزم من كون الشيء مانعاً كون بعضه مانعاً ، كما لا يلزم من كون الشيء سبباً كون بعضه سبباً ، وغمسها بعد غسلها دون الثلاث كغمسها قبل غسلها ، لأن النهي لا يزول حتى يغسلها ثلاثاً .

(فصل) ولا فرق بين كون يد النائم مطلقة أو مشدودة بشيء أو في جراب أو كون النائم عليه سراويله أو لم يكن ، قال أبو داود : سئل أحمد إذا نام الرجل وعليه سراويله ؟ قال السراويل وغيره واحد . قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا انتبه أحدكم من منامه فلا يدخل يده في اللثاء حتى يغسلها ثلاثاً ، يعني أن الحديث عام فيجب الأخذ بعمومه . ولأن الحكم إذا تعلق على المظنة لم يعتبر حقيقة الحكمة كالعدة الواجبة لاستبراء الرحم تجب في حق الأيسة والصغيرة .

وكذلك الاستبراء ، مع أن احتمال النجاسة لا ينحصر في مس الفرج ، فإنه قد يكون في البدن بثرة أو دمل ، وقد يحك جسده فيخرج منه دم بين أظفاره أو يخرج من أنفه دم ، وقد تكون نجاسة قبل نومه فينسى نجاستها لطول نومه ؛ على أن الظاهر عند من أوجب الغسل أنه تعبد : لا لعللة التنجيس ؛ ولهذا لم يحكم بنجاسة اليد ولا الماء : فيعم الوجوب كل من تناوله الخبر

(فصل) فإن كان القائم من النوم صبياً أو مجنوناً أو كافراً فقيه وجهان (أحدهما) أنه كالمسلم البالغ العاقل ، لأنه لا يدري أين باتت يده (والثاني) أنه لا يؤثر غمسه شيئاً . لأن المنع من الغمس إنما يثبت بالخطاب ؛ ولا خطاب في حق هؤلاء ، ولأن وجوب الغسل ما هنا تعبد ، ولا تعبد في حق هؤلاء ، ولأن غمسهم أو أثر في الماء لا أثر في جميع زمانهم ، لأن الغسل المزيل من حكم المنع من شرطه النية وما هم من أهلها . ولا نعلم قائلاً بذلك

(فصل) والنوم الذي يتعلق به الأمر بغسل اليد ما نقض الوضوء ، ذكره القاضى : لعموم الخبر في النوم ، وقال ابن عقيل : هو ما زاد على نصف الليل : لأنه لا يكون بائناً إلا بذلك ، بدليل أن من دفع من مزدلفة قبل نصف الليل لا يكون بائناً بها ؛ ولهذا يلزمه دم ؛ بخلاف من دفع بعد نصف الليل : والاول أصح ؛ وما ذكره يبطل بما إذا جاء مزدلفة بعد نصف الليل ، فإنه يكون بائناً بها ولا دم عليه . وإنما بات بها دون النصف

(فصل) وغسل اليدين يفتقر إلى النية عند من أوجهه في أحد الوجهين ؛ لأنه طهارة تعبدية ، فأشبهه الوضوء والغسل ، والثاني لا يفتقر إلى النية ، لأنه معلل بوجوب النجاسة ، ولا تعتبر في غسلها النية ، ولأن المأمور به الغسل ، وقد أتى به ، والأمر بالشئ يقتضى حصول الإجزاء به . ولا يفتقر الغسل إلى تسمية .

وقال أبو الخطاب : يفتقر إليها قياساً على الوضوء . وهذا بعيد ، فإن التسمية في الوضوء غير واجبة في الصحيح ، ومن أوجبها فإنما أوجبها تعبداً . فيجب قصرها على محلها . فإن التعبد به فرع التعليل ، ومن شرطه كون المعنى معقولاً ؛ ولا يمكن إلحاقه به لعدم الفرق ، فإن الوضوء أكد ؛ وهو في أربعة أعضاء . وسببه غير سبب غسل اليد .

(فصل) ولو انغمس الجنب في ماء كثير أو توطأ في ماء كثير يغمس فيه أعضائه ولم ينو غسل اليدين من نوم الليل، صح غسله ووضوؤه، ولم يجزه عن غسل اليد من نوم الليل عند من أوجب النية في غسلها، لأن بقاء النجاسة على العضو لا يمنع رفع الحدث، فلو غسل أظفاه أو يده في الوضوء وهو نجس لارتفع حدثه وبقاء الحدث على الوضوء لا يمنع رفع حدث آخر، بدليل ما لو توطأ الجنب ينوي رفع الحدث الأصغر، أو اغتسل ولم ينو الطهارة الصغرى، صحت المنوية دون غيرها، وهذا لا يخرج عن شبهه بأحد الأمرين.

(فصل) إذا وجد ماء قليلاً ليس معه ما يعترف به ويداه نجستان، فقال أحمد: لا بأس أن يأخذ بفيه ويصب على يده، وهكذا لو أمكنه غمس خرقه أو غيرها وصبه على يده فعل ذلك. فإن لم يمكنه شيء من ذلك تيمم وتركه، لئلا ينجس الماء ويتنجس به، فإن كان لم يغسل يديه من نوم الليل توطأ منه عند من يجعل الماء باقياً على إطلاقه، ومن جعله مستعملاً قال: يتوطأ به ويتيمم معه، ولو استيقظ المحبوس من نومه فلم يدر: أهو من نوم النهار أو الليل؟ لم يلزمه غسل يديه، لأن الأصل عدم الوجوب، فلا نوجه بالشك.

«مسألة، قال (والتسمية عند الوضوء)».

ظاهر مذهب أحمد رضي الله عنه: أن التسمية مسنونة في طهارة الأحداث كلها، رواه عنه جماعة من أصحابه، وقال الخلال: الذي استقرت الروايات عنه: أنه لا بأس به، يعني إذا ترك التسمية، وهذا قول الثوري ومالك والشافعي وأبي عبيدة وابن المنذر وأصحاب الرأي، وعنه أنها واجبة فيها كلها. الوضوء والغسل والتيمم، وهو اختيار أبي بكر ومذهب الحسن وإسحاق، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، رواه أبو داود والترمذي ورواه عن النبي «ص»، جماعة من أصحابه، قال الإمام أحمد: حديث أبي سعيد أحسن حديث في هذا الباب، وقال الترمذي: حديث سعيد بن زيد أحسن وهذا تنفي في نكرة يقتضي أن لا يصح وضوؤه بدون التسمية، ووجه الرواية الأولى: أنها طهارة، فلا تفتقر إلى التسمية، كالطهارة من النجاسة، أو عبادة

فلا تجب فيها التسمية كسائر العبادات ، ولأن الأصل عدم الوجوب ، وإنما ثبت بالشرع والأحاديث ، قال أحمد : ليس يثبت في هذا حديث ، ولا أعلم فيه حديثاً له إسناد جيد ، وقال الحسن بن محمد : ضعف أبو عبد الله الحديث في التسمية ، وقال : أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع ، يعني حديث أبي سعيد — ثم ذكر ربيحاً ، أي من هو ؟ ومن أبوه ؟ فقال ، يعني الذي يروى حديث سعيد بن زيد ، يعني أنهم مجهولون ، وضعف إسناده ، وإن صح ذلك فيحمل على تأكيد الاستحباب ونفي الكمال بدونها ، كقوله ، لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد .

فصل

وإن قلنا بوجوبها فتركها عمداً ، لم تصح طهارته ، لأنه ترك واجباً في الطهارة أشبه ما لو ترك النية ، وإن تركها سهواً صحت طهارته ، نص عليه أحمد في رواية أبي داود ، فإنه قال : سألت أحمد بن حنبل : إذا نسي التسمية في الوضوء ؟ قال : أرجو أن لا يكون عليه شيء ، وهذا قول إسحاق ، فعلى هذا إذا ذكر في أثناء طهارته أتى بها حيث ذكرها ، لأنه لما عني عنها مع السهو في جملة الوضوء ففي بعضه أولى ، وإن تركها عمداً حتى غسل وضوءاً لم يعتد بغسله ، لأنه لم يذكر اسم الله عليه مع العمد ، وقال الشيخ أبو الفرج : إذا سمي في أثناء الوضوء أجزاءه ، يعني على كل حال ، لأنه قد ذكر اسم الله على وضوئه ، وقال بعض أصحابنا : لا تسقط بالسهو لعموم الخبر ، وقياساً لها على سائر الواجبات ، والأول أولى . لقوله « ص » ، « عني لا متى عن الخطأ والنسيان » ، ولأن الوضوء عبادة تتغير أفعالها ، فكان في واجباتها ما يسقط بالسهو كالصلاة ، ولا يصح قياسها على سائر واجبات الطهارة ، لأن تلك تأكد وجوبها ، بخلاف التسمية .

إذا ثبت هذا فإن التسمية هي قول « بسم الله » لا يقوم غيرها مقامها ، كالتسمية المشروعة على الذبيحة ، وعند أكل الطعام وشرب الشراب ، وموضعها بعد النية قبل أفعال الطهارة كلها ، لأن التسمية قول واجب في الطهارة ، فيكون بعد النية لتشمل النية جميع واجباتها ، وقبل أفعال الطهارة ، ليكون مسمياً على جميعها ، كما يسمى على الذبيحة وقت ذبحها .

« مسألة ، قال ، والمبالغة في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً ، .

معنى المبالغة في الاستنشاق : اجتذاب الماء بالنفَس إلى أقصى الانف ، ولا يجعله سعوفاً ، وذلك سنة مستحبة في الوضوء ، إلا أن يكون صائماً فلا يستحب ، لا نعلم في ذلك خلافاً ، والاصل في ذلك ما روى عاصم بن لقيط ابن صبرة عن أبيه قال « قلت : يا رسول الله ، أخبرني عن الوضوء قال : أسبغ الوضوء ، واخلل بين الأصابع : وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، ولأنه من أعضاء الطهارة ، فاستحبت المبالغة فيه كسائر أعضائها .

« فصل ، المبالغة مستحبة في سائر أعضاء الوضوء لقوله « ص » ، « أسبغ الوضوء » ، والمبالغة في المضمضة : إدارة الماء في أعماق الفم وأقاصيه وأشداقه ، ولا يجعله وجوراً لم يمجه ، وإن ابتلعه جاز ، لأن الغسل قد حصل ، والمبالغة في سائر الأعضاء : بالتخليل ، وبتتبع المواضع التي ينبو عنها الماء بالدلك والعرك ومجاورة موضع الوجوب بالغسل ، وقد روى نعيم بن عبد الله « أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين ، ثم قال : سمعت رسول الله « ص » يقول : إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » متفق عليه ، روى أبو حازم عنه قريباً من هذا ، وقال : سمعت خليلي يقول « تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » متفق عليه .

« مسألة ، قال ، وتخليل اللحية ، .

وجملة ذلك : أن اللحية إن كانت خفيفة تصف البشرة وجب غسل باطنها ، وإن كانت كثيفة لم يجب غسل ما تحتها ، ويستحب تخليلها ، ومن روى عنه أنه كان يخلل لحيته : ابن عمر وابن عباس والحسن وأنس وابن أبي ليلى وعطاء ابن السائب ، وقال إسحاق . إذا ترك تخليل لحيته عامداً أعاد ، لأن النبي « ص » « كان يخلل لحيته » رواه عنه عثمان بن عفان ، قال الترمذي . هذا حديث حسن صحيح . وقال البخاري . هذا أصح حديث في الباب ، وروى أبو داود

عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت
 خكه . وقال : هكذا أمرني ربي عز وجل ، . وعن ابن عمر قال : كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ، ثم شبك لحيته بأصابعه
 من تحتها ، رواه ابن ماجه ، وقال عطاء وأبو ثور : يجب غسل باطن شعور الوجه ،
 وإن كان كثيفاً كما يجب في الجنابة ، ولأنه مأمور بغسل الوجه في الوضوء كما أمر
 بغسله في الجنابة فما وجب في أحدهما وجب في الآخر مثله .

ومذهب أكثر أهل العلم : أن ذلك لا يجب ولا يجب التخليل ، ومن رخص
 في ترك التخليل ابن عمر والحسن بن علي وطاوس والنخعي والشعبي وأبو العالية
 ومجاهد وأبو القاسم ومحمد بن علي وسعيد بن عبد العزيز ، والمنذر ، لأن الله تعالى
 أمر بالغسل ولم يذكر التخليل ، وأكثر من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يحكه ولو كان واجباً لما أدخل به في وضوء ، ولو فعله في كل وضوء لنقله
 كل من حكى وضوءه أو أكثرهم ، وتركه لذلك يدل على أن غسل ما تحت الشعر
 الكثيف ليس بواجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان كثيف اللحية ، فلا يبلغ الماء ما تحت
 شعرها بدون التخليل والمبالغة ، وفعله التخليل في بعض أحيانه يدل على استحباب
 ذلك ، والله أعلم .

« فصل ، قال يعقوب : سألت أحمد عن التخليل ؟ فأراني من تحت لحيته ،
 يخلل بالأصابع . وقال حنبل : من تحت ذقنه من أسفل الذقن ، يخلل جانبي لحيته
 جميعاً بالماء ، ويمسح جانبيها وباطنها ، وقال أبو الحارث : قال أحمد : إن شاء
 خللها مع وجهه ، وإن شاء إذا مسح رأسه .

ويستحب أن يتعهد بقية شعور وجهه ويمسح مآقيه ، يزول ما بهما من
 كحل أو غمص ، وقد روى أبو داود بإسناده عن أبي أمامة أنه : ذكر وضوء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : وكان يمسح الماقين ، .

« مسألة ، قال : وأخذ ماء جديد للأذنين ظاهرهما وباطنهما ، .

المستحب : أن يأخذ لأذنيه ماء جديداً ، قال أحمد : أنا أستحب أن
 يأخذ لأذنيه ماء جديداً ، كان ابن عمر يأخذ لأذنيه ماء جديداً ، وبهذا قال

مالك والشافعي ، وقال ابن المنذر ، هذا الذي قالوه غير موجود في الاخبار ، وقد روى أبو أمامة وأبو هريرة وعبد الله بن زيد أن النبي ﷺ ، قال ، الاذان من الرأس ، رواه ابن ماجه ، وروى ابن عباس والريّس بنت معوذ والمقدام ابن معديكرب ، أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه مرة واحدة ، رواه ابن داود .

وانما أن إفرادهما بماء جديد قد روى عن ابن عمر : وقد ذهب الزهري إلى أنها من الوجه ، وقال الشعبي : ما أقبل منها من الوجه وظاهرهما من الرأس ، وقال الشافعي وأبو ثور : ليسا من الوجه ولا من الرأس ، ففي إفرادهما بماء جديد خروج من الخلاف ، فكان أولى : وإن مسحها بماء الرأس أجزأه . لأن النبي ﷺ فعله .

فصل ، قال المروزي : رأيت أبا عبد الله مسح رأسه ، ولم أره يمسح على عنقه ، فقلت له : أتمسح على عنقك ؟ قال : إنه لم يرو عن النبي ﷺ عليه وسلم : فقلت : أليس قد روى عن أبي هريرة قال : هو موضع الغل ؟ قال : نعم ، ولكن هكذا يمسح النبي ﷺ عليه وسلم لم يفعله ، وقال أيضاً : هو زيادة : وذكر القاضي وغيره أن فيه رواية أخرى : أنه مستحب : واحتج بعضهم أن في خبر ابن عباس ، امسحوا أعناقكم بخافة الغل ، والذي وقفت عليه عن أحمد في هذا : أن عبد الله قال : رأيت أبي إذا مسح رأسه وأذنيه في الوضوء مسح قفاه . ووهن الخلال هذه الرواية ، وقال : هي وهم ، وقد أنكر أحمد حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده ، رأيت رسول الله ﷺ عليه وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال ، وهو أول القفي ، وذكر أن سفيان كان ينكره ، وأنكره يحيى أيضاً : وخبر ابن عباس لا نعرفه ، ولم يروه أصحاب السنن .

فصل في غسل العينين

وذكر بعض أصحابنا من سنن الوضوء : غسل داخل العينين : وروى عن ابن عمر : أنه عمى من كثرة ادخال الماء في عينيه : وقال القاضي . انما يستحب ذلك في الغسل ، نص عليه أحمد في مواضع ، وذلك لأن غسل الجنبات أبلغ : فإنه يعم جميع البدن : وتغسل فيه بواطن الشعور الكثيفة وما تحت الجفنين

ونحوهما . وداخل العينين من جملة البدن الممكن غسله . فإذا لم تجب فلا أقل من أن يكون مستحباً . والصحيح : أن هذا ليس بمسنون في وضوء ولا غسل . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، ولا أمر به وفيه ضرر . وما ذكر عن ابن عمر فهو دليل على كراهته ، لأنه ذهب يبصره ، وفعل ما يخاف منه ذهاب البصر أو نقصه من غير ورود الشرع به إذا لم يكن محرماً فلا أقل من أن يكون مكروهاً .

« مسألة ، قال (وتخليل ما بين الأصابع)

تخليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء مسنون ، وهو في الرجلين أكد لقول النبي صلى الله عليه وسلم للقيط بن صبرة « أسبغ الوضوء واخلل الأصابع ، وهو حديث صحيح ، وقال المستورد بن شداد « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ ذلك أصابع رجله بخنصره ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة . ويستحب أن يخلل أصابع رجله بخنصره لهذا الحديث ، ويبدأ في تخليل اليمنى من خنصرها إلى إبهامها ، وفي اليسرى من إبهامها إلى خنصرها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في وضوئه وفي هذا تيامن .

(فصل) يستحب أن يعرك رجله بيده ، ويتعهد عقبه والمواضع التي يزلق عنها الماء ، قال أبو داود : قلت لأحمد : إذا توضأ فأدخل رجله في الماء وأخرجها ؟ قال ينبغي أن يمر يده على رجله ويخلل أصابعه . قلت . فإن لم يفعل يجرئه ؟ قال : أرجو أن يجرئه من التخليل أن يحرك رجله في الماء ، فإنه ربما زلق الماء عن الجسد في الشتاء . قيل له : من توضأ يحرك خاتمه ؟ قال : ان كان ضيقاً لا بد أن يحركه . وان كان واسعاً يدخل فيه الماء أجزأه ، وقد روى أبي رافع رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ حرك خاتمه ، وإذا شك في وصول الماء إلى ما تحته وجب تحريكه ليتيقن وصول الماء إليه ، لأن الأصل عدم وصوله وإن التفت بعض أصابعه على بعض وكان متصلاً لم يجب فصل أحدهما من الأخرى ، لأنها صارتا كأصبع واحدة . وإن لم يكن ملتصقا وجب إيصال الماء إلى ما بينهما .

« مسألة ، قال (وغسل الميامن قبل المياسر)

لا خلاف بين أهل العلم — فيما علمنا — في استحباب البدأة باليمن ، ومن روى ذلك عنه : أهل المدينة وأهل العراق وأهل الشام وأصحاب الرأي ، وأجمعوا على أنه لا إعادة على من بدأ يساره قبل يمينه ، وأصل الاستحباب في ذلك : ما روى : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه ذلك ويفعله فروت عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله ، متفق عليه ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم ، رواه ابن ماجه ، وحكى عثمان وعلى رضي الله عنهما وضوء النبي صلى الله عليه وسلم « فبدأ باليمن قبل اليسرى ، رواهما أبو داود ، ولا يجب ذلك لأن الدين بمنزلة العضو الواحد ، وكذا الرجلان . فإن الله تعالى قال (٥ : ٦ وأيديكم - وأرجلكم) ولم يفصل . والفقهاء يسمون أعضاء الوضوء أربعة ، يحملون اليدين عضواً ، والرجلين عضواً ، ولا يجب الترتيب في العضو الواحد .

باب فرض الطهارة

« مسألة ، قال (وفرض الطهارة ماء طاهر وإزالة الحدث)

أراد بالطاهر الطهور : وقد ذكرنا فيما مضى أن الطهارة لا تصح إلا بالماء الطهور ، وعنى بإزالة الحدث الاستنجاء بالماء أو بالأحجار ، وينبغي أن يتقيد ذلك بحالة وجود الحدث ، كما تقيد اشتراط الطهارة بحالة وجوده ، وسمى هذين فرضين لأنهما من شرائط الوضوء ، وشرائط الشيء واجبة له ، والواجب هو الفرض ، في إحدى الروايتين ، وظاهر كلام الخرقي : اشتراط الاستنجاء لصحة الوضوء ، فلو توضأ قبل الاستنجاء لم يصح كالتييم : والرواية الثانية : يصح الوضوء قبل الاستنجاء ، ويستجمر بعد ذلك بالأحجار ، أو يغسل فرجه بحائل بينه وبين يديه ولا يمس الفرج . وهذه الرواية أصح ، وهي مذهب الشافعي لأنها إزالة نجاسة فلم تشترط لصحة الطهارة ، كما لو كانت على غير الفرج . فأما التيمم

قبل الاستجمار فقال القاضي : لا يصح وجهاً واحداً . لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما أبيح للصلاة ، ومن عليه نجاسة يمكنه إزالتها لا تباح له الصلاة . فلم تصح نية الاستبابة كالتيتم قبل الوقت .

وقال القاضي : فيه وجه آخر : أنه يصح . لأن التيمم طهارة فأشبهت الوضوء والمنع من الإباحة لما منع آخر لا يقدر في صحة التيمم : كما لو تيمم في موضع نهى عن الصلاة فيه ، أو تيمم من على ثوبه نجاسة أو على بدنه في غير الفرج ، وقال ابن عقيل لو كانت النجاسة على غير الفرج من بدنه فهو كما لو كانت على الفرج ، لما ذكرنا من العلة ، والأشبه التفريق بينهما ، كما لو اقترقا في طهارة الماء ، ولأن نجاسة الفرج سبب وجوب التيمم ، فجاز أن يكون بقاؤها مانعاً منه ، بخلاف سائر النجاسات

« مسألة ، قال (والنية للطهارة) »

يعنى نية الطهارة ، والنية : القصد ، يقال : نواك الله بخير أى قصدك به ، ونويت السفر ، أى قصدته وعزمت عليه ، والنية من شرائط الطهارة للأحداث كلها ، لا يصح وضوء ولا غسل ولا تيمم إلا بها . وروى ذلك عن علي (رض) وبه قال أربعة ومالك والشافعي والليث وإسحاق وأبو عبيدة وابن المنذر . وقال الثوري وأصحاب الرأي ، لا تشترط النية في طهارة الماء ، وإنما تشترط في التيمم لأن الله تعالى قال (٥ : ٦) إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية . ذكر الشرائط ولم يذكر النية . ولو كانت شرطاً لذكرها ، ولأن مقتضى الأمر حصول الاجزاء بفعل المأمور به ، فتقتضى الآية حصول الاجزاء بما تضمنته ، ولأنها طهارة بالماء ، فلم تفتقر إلى النية كغسل النجاسة .

ولنا ما روى عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » متفق عليه . فتنبى أن يكون له عمل شرعى بدون النية ولأنها طهارة عن حدث فلم تصح بغير نية ، والآية حجة لنا : فإن قوله (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أى للصلاة ، كما يقال : إذا لقيت الأمير فترجل أى له ، وإذا رأيت الأسد فاحذر ، أى منه .

وقولهم : ذكر كل الشرائط ، قلنا . انما ذكر أركان الوضوء ؛ وبين النبي صلى الله عليه وسلم شرطه ، كآية التيمم .

وقولهم : مقتضى الأمر حصول الإجزاء ، قلنا : بل مقتضاه وجوب الفعل وهو واجب ، فاشتراط لصحته شرط آخر ، بدليل التيمم .

وقولهم . انبا طهارة ، قلنا : الا أنها عبادة والعبادة لا تكون الا منوية ، لأنها قربة الى الله تعالى وطاعة له ، وامثال لامره ، ولا يحصل ذلك بغير نية .

(فصل) ومحل النية : القلب ، اذ هي عبارة عن القصد ، ومحل القصد القلب . فتي اعتقد بقلبه أجزأه ، وان لم يلفظ بلسانه وان لم تخطر النية بقلبه لم يجزه ، ولو سبق لسانه الى غير ما اعتقده لم يمنع ذلك صحة ما اعتقده بقلبه .

فصل

وضفتها : أن يقصد بطهارته استباحة شيء لا يستباح الا بها ، كالصلاة والطواف ومس المصحف ، وينوي رفع الحدث ، ومعناه . ازالة المانع بين كل فعل يقتدر الى الطهارة ، وهذا قول من وافقنا على اشتراط النية لانعلم بينهم فيه اختلافاً فإن نوى بالطهارة مالا تشرع له الطهارة ، كالبرد والا كل والبيع والنكاح ونحوه ولم ينو الطهارة الشرعية ، لم يرتفع حدثه لانه لم ينو الطهارة ولا ما يتضمن نيتها فلم يحصل له شيء كالذي لم يقصد شيئاً . وان نوى تجديد الطهارة فتبين أنه كان محدثاً فهل تصح طهارته ؟ على روايتين .

(احدهما) تصح لانه نوى طهارة شرعية . فينبغي أن يحصل له ما نواه للخبر وقياساً على ما لو نوى رفع الحدث (والثانية) لا تصح طهارته . لانه لم ينو رفع الحدث ولا ما تضمنه . أشبه ما لم نوى التبريد . وان نوى ما تشرع له الطهارة ولا تشترط . كقراءة القرآن والاذان والنوم . فهل يرتفع حدثه ؟ على وجهين أحدهما اذا نوى تجديد الوضوء وهو محدث . والأولى صحة طهارته لانه نوى شيئاً من ضرورة صحة الطهارة وهو الفضيلة الحاصلة لمن فعل ذلك وهو على طهارة فصحت طهارته كما لو نوى بها مالا يباح الا بها . ولانه نوى طهارة شرعية فصحت للخبر فإن قيل : يبطل هذا بما لو نوى بطهارته مالا تشرع له الطهارة .

قلنا إن نوى طهارة شرعية ، مثل إن قصد أن يأكل وهو متطهر طهارة شرعية أو قصد أن لا يزال على وضوء فهو كاستلثنا وتصح طهارته ، وإن قصد بذلك نظافة أعضائه من وسخ أو طين أو غيره لم تصح طهارته لأنه لم يقصدها ، وإن نوى وضوءاً مطلقاً أو طهارة ففيه وجهان . أحدهما صحته ، لأن الوضوء والطهارة إنما ينصرف إطلاقهما إلى المشروع ، فيكون ناوياً لوضوء شرعى . والوجه الثانى : لا تصح طهارته فى هذه المواضع كلها ، لأنه قصد ما يباح بدون الطهارة . أشبه قاصد الأكل ، والطهارة تنقسم إلى ما هو مشروع وإلى غيره ، فلم تصح مع التردد وإن نوى بطهارته رفع الحدث وتبريد أعضائه ، صحت طهارته لأن التبريد يحصل بدون النية فلم يؤثر هذا الاشتراك ، كما لو قصد بالصلاة الطاعة والخلاص من خصمه وإن قصد الجنب بالغسل اللبث فى المسجد ارتفع حدثه لأنه شرط لذلك .

(فصل) ويجب تقديم النية على الطهارة كلها لأنها شرط لها فيعتبر وجودها فى جميعها ، فإن وجد شيء من واجبات الطهارة قبل النية لم يعتد به ، ويستحب أن ينوى قبل غسل كفيه لتشمل النية مسنون الطهارة ومفروضها ، فإن غسل كفيه قبل النية كان كمن لم يغسلها ، ويجوز تقديم النية على الطهارة بالزمن اليسير كقولنا فى الصلاة ، وإن طال الفصل لم يجزه ذلك ، ويستحب استصحاب ذكر النية إلى آخر طهارته ، لتكون أفعاله مقترنة بالنية ، فإن استصحاب حكمها أجزأه . ومعناه أن لا ينوى قطعها ؛ وإن عزبت عن خاطره وذهل عنها لم يؤثر ذلك فى قطعها ، لأن ما اشترطت له النية لا يبطل بعزوبها والذهول عنها كالصلاة والصيام وإن قطع نيته فى أثناءها مثل أن ينوى أن لا يتم طهارته ، وإن نوى جعل الغسل لغير الطهارة لم يبطل ما مضى من طهارته ، لأنه وقع صحيحاً فلم يبطل بقطع النية بعده ، كما لو نوى قطع النية بعد الفراغ من الوضوء ، وما أتى من الغسل بعد قطع النية لم يعتد به لأنه وجد بغير شرطه ، فإن أعاد غسله بنية قبل طول الفصل صحت طهارته ، لوجود أفعال الطهارة كلها منوية متوالية ، وإن طال الفصل انبنى ذلك على وجوب الموالاة فى الوضوء ، فإن قلنا هى واجبة بطالت طهارته لفواتها ، وإن قلنا هى غير واجبة أنها .

فصل

وان شك في النية في أثناء الطهارة لزمه استئنافها ، لأنها عبادة شك في شرطها وهو فيها فلم تصح كالصلاة ، الا أن النية انما هي القصد ولا يعتبر مقارنتها ؛ فهما علم أنه جاء ليتوضأ وأراد فعل الوضوء مقارنا له أو سابقا عليه قريبا منه ، فقد وجدت النية ، وان شك في وجود ذلك في أثناء الطهارة لم يصح ما فعله منها . وهكذا ان شك في غسل عضو أو مسح رأسه كان حكمه حكم من لم يأت به لأن الاصل عدمه ، الا أن يكون ذلك وهما كالوسواس فلا يلتفت اليه ، وان شك في شيء من ذلك بعد فراغه من الطهارة لم يلتفت الى شكه ، لأنه شك في العبادة بعد فراغه منها . أشبه الشك في شرط الصلاة ؛ ويحتمل أن تبطل الطهارة لأن حكمها باق بدليل بطلانها بمبطلاتها بخلاف الصلاة ، والاول أصح ، لأنها كانت محكوماً بصحتها قبل شكه . فلا يزول ذلك بالشك . كما لو شك في وجود الحدث المبطل

(فصل) واذا وضأه غيره اعتبرت النية من المتوضئ دون المتوضئ . لان المتوضئ هو المخاطب بالوضوء والوضوء يحصل له بخلاف المتوضئ فإنه آلة لا يخاطب ولا يحصل له . فاشبه الإناء أو حامل الماء اليه

(فصل) واذا توضأ وصلى الظهر ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر ثم علم أنه ترك مسح رأسه أو واجبا في الطهارة في أحد الوضوءين لزمه إعادة الوضوء والصلاتين معاً لانه تيقن بطلان أحد الصلاتين لا بعينها . وكذا لو ترك واجبا في وضوء إحدى الصلوات الخمس ولم يعلم عينه لزمه إعادة الوضوء والصلوات الخمس لانه يعلم أن عليه صلاة من خمس لا يعلم عينها فلزمته . كما لو نسي صلاة في يوم لا يعلم عينها . وان كان الوضوء تجديداً لا عن حدث . وقلنا ان التجديد لا يرفع الحدث فكذلك لان وجوده كعدمه . وان قلنا يرفع الحدث لم يلزمه الا الاولى . لان الطهارة الاولى ان كانت صحيحة فصلاته كلها صحيحة لانها باقية لم تبطل بالتجديد . وان كانت غير صحيحة فقد ارتفع الحدث بالتجديد

« مسألة ، قال (غسل الوجه وهر من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحيين والذقن وإلى أصول الأذنين ويتعاهد المفصل وهو ما بين اللحية والأذن)

غسل الوجه واجب بالنص والاجماع ، وقوله « من منابت شعر الرأس ، أى فى غالب الناس ، ولا يعتبر كل واحد بنفسه ؛ بل لو كان أجلع ينحصر شعره عن مقدم رأسه غسل إلى حد منابت الشعر فى الغالب : والاقرع الذى ينزل شعره إلى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذى ينزل عن حد الغالب : وذهب الزهرى إلى أن الأذنين من الوجه يغسلان معه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « سجد وجهى لله الذى خلقه وصورة وشق سمعه وبصره » ، أضاف السمع إليه كما أضاف البصر .

وقال مالك : ما بين اللحية والأذن ليس من الوجه ولا يجب غسله ، لأن الوجه ما تحصل به المواجهة وهذا لا يواجه به . قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بقول مالك هذا

ولنا على الزهرى قول النبى (ص) «الأذنان من الرأس» وفى حديث ابن عباس والربيع والمقدام «ان النبى (ص) مسح أذنيه مع رأسه» وقد ذكرناهما ، ولم يحك أحد أنه غسلهما مع الوجه وإنما أضافهما إلى الوجه لمجاورتها له ، والشىء يسمى باسم ما جاوره ولنا على مالك أن هذا من الوجه فى حق من لا لحية له ، فكان منه فى حق من له لحية كسائر الوجه . وقوله إن الوجه ما يحصل به المواجهة . قلنا وهذا يحصل به المواجهة فى الغلام . ويستحب تعاهد هذا الموضع بالغسل ، لأنه مما يغفل الناس عنه ، قال المروذى : أرانى أبو عبد الله ما بين أذنه وصدغه وقال : هذا موضع ينبغى أن يتعاهد ، وهذا الموضع مفصل اللحى من الوجه ، فلذلك سماه الخرقى مفصلاً .

(فصل) ويدخل فى للوجه العذار ، وهو الشعر الذى على العظم الناقى الذى هو سمت صماخ الأذن وما انحط عنه إلى وتد الأذن ، والعارض وهو ما نزل عن حد العذار ، وهو الشعر الذى على اللحيين . قال الأصمعى والمفضل بن سلمة : ما جاوز وتد الأذن عارض ، والذقن جمع اللحيين

فهذه الشعور الثلاثة من الوجه يجب غسلها معه ، وكذلك الشعور الأربعة ، وهى الحاجبان وأهداب العينين والعنفقة والشارب ؛ فأما الصدغ وهو الشعر الذى

بعد انتهاء الغدار ، وهو ما يحاذي رأس الاذن وينزل عن رأسها قليلا ، والنزعتان وهما ما انحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً في جانبي الرأس - فهما من الرأس ، وذكر بعض أصحابنا في الصدغ وجهاً آخر : أنه من الوجه ، لأنه متصل بالغدار أشبه العارض وايس بصحيح ، فإن الربيع بنت معوذ قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة ، فمسحه مع الرأس ، ولم ينقل أنه غسله مع الوجه ، ولأنه شعر متصل بشعر الرأس ، فكان منه

فأما التحذيف وهو الشعر الداخل في الوجه ما بين انتهاء الغدار والنزعة فهو من الوجه ، ذكره ابن حامد ، ويحتمل أنه من الرأس لأنه شعر متصل به ، والاول أصح ، لأن محله لو لم يكن عليه شعر لكان من الوجه ، فكذلك اذا كان عليه شعر كسائر الوجه

(فصل) وهذه الشعور كلها ان كانت كثيفة لا تصف البشرة أجزاءه غسل ظاهرها ، وان كانت تصف البشرة وجب غسلها معه ، وان كان بعضها كثيفا وبعضها خفيفاً وجب غسل بشرة الخفيف معه وظاهر الكثيف ، أو ما اليه أحد رحمه الله تعالى ، ومن أصحابنا من ذكر في الشارب والعنفة والحاجبين وأهداب العينين ولحية المرأة وجهاً آخر في وجوب غسل باطنها وان كانت كثيفة لأنها لا تستر ما تحتها عادة وان وجد ذلك كان نادرا فلا يتعلق به حكم ، وهذا مذهب الشافعي .

ولنا أنه شعر سائر لما تحته أشبه لحية الرجل ، ودعوى الندرة في الحاجبين والشارب والعنفة غير مسلم ، بل العادة ذلك

(فصل) ومتى غسل هذه الشعور ثم زالت عنه أو انقلعت جلدة من يديه أو قص ظفره أو انقلع لم يؤثر في طهارته ، قال يونس بن عبيد : ما زاده ذلك الا طهارة ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، وحكى عن ابن جرير أن ظهور بشرة الوجه بعد غسل شعره يوجب غسلها قياساً على ظهور قدم الماسح على الخنف - ولا يصح - لان الفرض انتقل الى الشعر أصلاً ، بدليل أنه لو غسل البشرة دون الشعر لم يحزه بخلاف الخنفين فإنهما بدل يحزىء غسل الرجلين دونهما

فصل ويجب غسل ما استرسل من اللحية . وقال ابو حنيفة والشافعي في أحد قوله : لا يجب غسل ما نزل منها عن حد الوجه طولا وعرضا ، لأنه شعر خارج عن محل الفرض ، فأشبهه ما نزل من شعر الرأس عنه . وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجب غسل اللحية الكثيفة لأن الله تعالى إنما أمر بغسل الوجه وهو اسم للبشرة التي تحصل بها المواجهة ، والشعر ليس ببشرة وما تحته لا تحصل به المواجهة ، وقد قال الخلال . الذي ثبت عن أبي عبد الله في اللحية أنه لا يغسلها وابتست من الوجه البتة . قال روى بكر بن محمد عن أبيه قال : سألت أبا عبد الله أيما أعجب إليك غسل اللحية أو التخليل ؟ فقال غسلها ليس من السنة وإن لم يخلل أجزاءه ، وهذا ظاهره مثل مذهب أبي حنيفة في الرواية التي ذكرت عنه ، ويحتمل أنه أراد ما خرج عن حد الوجه منها وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ؛ والمشهور عن أبي حنيفة أن عليه غسل الربع من اللحية بناء على أصله في مسح الرأس ، وظاهر مذهب أحمد الذي عليه أصحابه وجوب غسل اللحية كلها مما هو ثابت في محل الفرض سواء حاذى محل الفرض أو تجاوزه . وهو ظاهر كلام الشافعي . وقول أحمد في نفي الغسل أراد به غسل باطنها ، أي غسل باطنها ليس من السنة ، وقد روى أن النبي (ص) رأى رجلا قد غطى لحيته في الصلاة . فقال اكشف وجهك فإن اللحية من الوجه ، ولأنه ثابت في محل الفرض يدخل في اسمه ظاهراً فأشبهه اليد الزائدة ، ولأنه يواجه به فيدخل في اسم الوجه ويفارق شعر الرأس ، فإن النازل عنه لا يدخل في اسمه والخف لا يجب مسح جميعه ، بخلاف ما نحن فيه .

(**فصل**) يستحب أن يزيد في ماء الوجه لأن فيه غضوناً وشعوراً ودواخل وخوارج ليصل الماء إلى جميعه ، وقد روى علي رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله (ص) قال ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً فأخذ بها حفنة من ماء فضرب بها على وجهه ثم الثانية ثم الثالثة مثل ذلك ، ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فتركها تستن على وجهه ، رواه أبو داود . وقوله تستن ، أي تسيل وتنصب . قال أحمد رحمه الله : يؤخذ للوجه أكثر مما يؤخذ لعضو من الاعضاء . وقال محمد بن الحكم : كره أبو عبد الله أن يأخذ الماء ثم يصبه ثم يغسل وجهه . وقال هذا مسح ، ولكنه يغسل غسلًا .

وروى أبو داود عن أنس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكه ، وقال : هكذا أمرني ربي عز وجل ، .

« مسألة ، قال (والفم والأنف من الوجه

يعنى أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارة في جميعا - الغسل والوضوء فإن غسل الوجه واجب فيها ، هذا المشهور في المذهب ، وبه قال ابن المبارك وابن أبي ليلى وإسحاق ، وحكى عن عطاء ، وروى عن أحمد رواية أخرى في الاستنشاق وحده : أنه واجب ، قال القاضي : الاستنشاق واجب في الطهارة في رواية واحدة ، وبه قال أبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر : لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من توضأ فليستنثر » وفي رواية « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر » متفق عليه . ولمسلم « من توضأ فليستنشق » وعن ابن عباس مرفوعا « استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثا » وهذا أمر يقتضى الوجوب ، ولأن الأنف لا يزال مفتوحا وليس له غطاء يستره بخلاف الفم ، وقال غير القاضي : عن أحمد رواية أخرى : إن المضمضة والاستنشاق واجبان في الكبرى مسنونان في الصغرى ، وهذا مذهب الثوري وأصحاب الرأي ، لأن الكبرى يجب فيها غسل كل ما أمكن من البدن كبواطن الشعور الكثيفة ، ولا يمسح فيها على الحوائل فوجبا فيها بخلاف الصغرى ، وقال مالك والشافعي : لا يجبان في الطهارة ، وإنما هما مسنونان فيها ، وروى ذلك عن الحسن والحكم وحماة وقتادة وربيعة ويحيى الأنصاري والليث والأوزاعي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عشر من الفطرة » وذكر منها « المضمضة والاستنشاق » - والفطرة السنة ، وذكره لها من الفطرة يدل على مخالفتها لسائر الوضوء ، ولأن الفم والأنف عضوان باطنان ، فلا يجب غسلهما كباطن اللحية وداخل العينين ، ولأن الوجه ما تحصل به المواجهة ، ولا تحصل المواجهة بهما .

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه » رواه أبو بكر في الشافعي بإسناده عن ابن المبارك عن ابن جريج عن عروة عن عائشة ، وأخرجه الدارقطني في سننه ،

ولأن كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ، مستقصيا ذكر أنه تمضمض واستنشق ومداومته عليهما تدل على وجوبهما ، لأن فعله يصلح أن يكون بيانا وتفصيلا للوضوء المأمور به في كتاب الله ، وكونهما من الفطرة لا ينفي وجوبهما ، لاشتمال الفطرة على الواجب والمندوب ، ولذلك ذكر فيها الختان وهو واجب .

« فصل ، والمضمضة : إدارة الماء في الفم ، والاستنشاق : اجتذاب الماء بالنفَس إلى باطن الأنف ، والاستنثار : إخراج الماء من أنفه ، لكن يعبر بالاستنثار عن الاستنشاق ، لكونه من لوازمه ، ولا يجب إدارة الماء في جميع الفم ولا إيصال الماء إلى جميع باطن الأنف ، وإنما ذلك مبالغة مستحبة في حق غير الصائم ، وقد ذكرناه في سنن الطهارة ، وإذا أدار الماء في فيه فهو مخير بين بجه وبلعه ، لأن المقصود قد حصل به ، فإن جعله في فيه ينوي رفع الحدث الأصغر ، ثم ذكر أنه جنب ، فنوى رفع الحدثين ارتفعاً جميعاً ، لأن الماء لا يثبت له حكم الاستعمال إلا بعد الانفصال ، ولو كان الماء قد لبث في فيه حتى تحلل من ريقه ماء يغيره لم يمنع ، لأن التغير في محل الإزالة لا يمنع ، أشبه ما لو تغير الماء على عضوه بعجين عليه .

« فصل ، ويستحب أن يتمضمض ويستنشق بيميناه ، ثم يستنثر بيسراه ، لما روى عن عثمان رضي الله عنه « أنه توضأ فدعا بماء فغسل يديه ثلاثاً ، ثم غرف بيمينه ، ثم رفعها إلى فيه فمضمض واستنشق بكف واحدة ؛ واستنثر بيسراه ، فعل ذلك ثلاثاً - ثم ذكر سائر الوضوء - ثم قال : أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ لنا كما توضأت لكم ، فمن كان سائلاً عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا وضوؤه ، رواه سعيد بن منصور بإسناده ، وعن علي رضي الله عنه « أنه أدخل يده اليمنى في الأناء ، فملا كفه فتمضمض واستنشق وثر يده اليسرى - فعل ذلك ثلاثاً ثم قال - هذا وضوء نبي الله (ص) ، رواه أبو بكر في الشافى والنسائي .

ويستحب أن يتمضمض ويستنشق من كف واحدة يجمع بينهما . قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل : أيما أعجب إليك : المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة أو كل واحدة منهما على حدة ؟ قال : بغرفة واحدة ، وذلك لما ذكرنا من حديث عثمان وعلي رضي الله عنهما ؛ وفي حديث عبد الله بن زيد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل يديه في التور فتمضمض واستنثر ثلاث مرات يتمضمض

ويستنثر من غرفة واحدة ، رواه سعيد ، وفي لفظ « تمضمض واستنثر ثلاثا ثلاثا من غرفة واحدة ، رواه البخاري ، وفي لفظ « فتتمضمض واستنشق من كف واحدة : فعل ذلك ثلاثا ، متفق عليه ، وفي لفظ « أنه مضمض واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات ، متفق عليه وفي لفظ « فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا من كف واحدة ، رواه الاثرم وابن ماجه ، فإن شاء المتوضئ تمضمض واستنشق من ثلاث غرفات ، وإن شاء فعل ذلك ثلاثا بغرفة واحدة ، لما ذكرنا من الاحاديث ، وإن أفرد المضمضة بثلاث غرفات والاستنشاق بثلاث جاز ، لأنه قد روى في حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه فصل بين المضمضة والاستنشاق ، رواه أبو داود . ولأن الكيفية في الغسل غير واجبة .

« فصل ، ولا يجب الترتيب بينهما وبين غسل بقية الوجه لانهما من أجزائه ، ولكن المستحب أن يبدأ بهما قبل الوجه لأن كل من وصف وضوء رسول الله «ص» ذكر أنه بدأ بهما إلا شيئا نادرا ، وهل يجب الترتيب والمواالة بينهما وبين سائر الاعضاء غير الوجه ؟ على روايتين (إحداهما) تجب ؛ وهو ظاهر كلام الحرقى لانهما من الوجه ، فوجب غسلهما قبل غسل اليدين الآية ، وقياسا على سائر أجزائه والثانية لا تجب ، بل لو تركهما في وضوئه وصلى تمضمض واستنشق ، وأعاد الصلاة ولم يعد الوضوء . لما روى المقدام بن معد يكرب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بوضوء ، فغسل كفيه ثلاثا ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ثم غسل ذراعيه ثلاثا ، ثم تمضمض واستنشق ، رواه أبو داود ، ولأن وجوبهما بغير القرآن ؛ وإنما وجب الترتيب بين الاعضاء المذكورة ، لأن في الآية ما يدل على إرادة الترتيب ولم يوجد ذلك فيهما ، قيل لاحد : فتنسى المضمضة وحدها ؟ قال : الاستنشاق عندي أكد ؛ وذلك لصحة الاخبار الواردة فيه بخصوصه ، قال أصحابنا : وهل يسميان فرضامع وجوبهما ؟ على روايتين ، وهذا يذنب على اختلاف الروايتين في الواجب هل يسمى فرضا أو لا ؟ والصحيح : أن يسمى فرضا فيسميان ههنا فرضا ، والله أعلم .

« مسألة ، قال (وغسل اليدين إلى المرفقين ويدخل المرفقين في الغسل)

لا خلاف بين علماء الأمة في وجوب غسل اليدين في الطهارة ، وقد نص الله تعالى

عليه بقوله سبحانه (٥ : ٦ وأيديكم إلى المرافق) وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل منهم عطاء ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال بعض أصحاب مالك وابن داود : لا يجب ، وحكى ذلك عن زفر ، لأن الله تعالى أمر بالغسل اليهما وجعلهما غاية بحرف د الى ، وهو لانتهاى الغاية ، فلا يدخل المذكور بعده ، كقوله تعالى ٢٠ : ١٨٧ ثم أتموا الصيام الى الليل) .

ولنا ما روى جابر قال د كان النبي (ص) اذا تروضا أدار الماء الى مرفقيه ، وهذا بيان للغسل المأمور به في الآية ، فإن د الى ، تستعمل بمعنى د مع ، قال الله تعالى (١١ : ٥٢ ويزدكم قوة الى قوتكم) أى مع قوتكم (٤ : ٢ ولا تاكلوا أموالهم الى أموالكم) و (٣ : ٥٢ من أنصاري الى الله ؟ فكان فعله مينا وقولهم : ان د الى ، للغاية ، قلنا : وقد تكون بمعنى د مع ، قال المبرد : اذا كان الحد من جنس المحدود دخل فيه ، كقولهم : بعث هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف .

د فصل ، وان خلق له اصبع زائدة ، أو يد زائدة في محل الفرض وجب غسلها مع الأصلية لأنها نابتة فيه ، أشبهت الثولول ، وان كانت نابتة في غير محل الفرض كالعضد أو المنكب لم يجب غسلها سواء كانت قصيرة أو طويلة ، لأنها في غير محل الفرض ، فأشبهت شعر الرأس اذا نزل عن الوجه ، وهذا قول ابن حامد وابن عقيل وقال القاضى : ان كان بعضها يحاذى محل الفرض غسل ما يحاذيه منها ، والأول أصح ، واختلف أصحاب الرأي في ذلك ، كنحو ما ذكرنا ، وان لم يعلم الأصلية منها وجب غسلها جميعاً ، لأن غسل احدهما واجب ، ولا يخرج عن عهدة الواجب يقيناً الا بغسلها فوجب غسلها ، كما لو تنجست احدى يديه ولم يعلم عينها ،

د فصل ، وان تعلقت جلدة من غير محل الفرض حتى تدلت من محل الفرض وجب غسلها ، لان أصلها في محل الفرض ، فأشبهت الإصبع الزائدة ، وان تعلقت من محل الفرض حتى صارت متدلية من غير محل الفرض ؛ لم يجب غسلها ، قصيرة كانت أو طويلة بلا خلاف ، لأنها في غير محل الفرض ، وان تعلقت من أحد المحلين فالتحم رأسها في الآخر ، وبقي وسطها متجاوياً ، صارت كالنابتة في المحلين يجب غسل ما حاذى محل الفرض منها من ظاهرها وباطنها ، وغسل ما تحتها من محل الفرض .

« فصل ، وان قطعت يده من دون المرفق غسل ما بقى من محل الفرض ، وان قطعت من المرفق غسل العظم الذى هو طرف العضد ؛ لان غسل العظامين المتلاقين من الذراع والعضد واجب فإذا زال أحدهما غسل الآخر : وان كان من فوق المرفقين سقط الغسل لعدم محله ، فإن كان أقطع اليدين فوجد من يوضئه متبرعا لزمه ذلك . لانه قادر عليه : وان لم يجد من يوضئه الا بأجر يقدر عليه لزمه أيضاً ، كما يلزمه شراء الماء ، وقال ابن عقيل : يحتمل أن لا يلزمه ، كما لو عجز عن القيام فى الصلاة لم يلزمه استئجار من يقيمہ ويعتمد عليه . وان عجز عن الاجر أو لم يقدر على من يستأجره صلى على حسب حاله ، كعدم الماء والتراب ، وان وجد من ييممه ولم يجد من يوضئه لزمه التيمم ، كعدم الماء اذا وجد التراب ، وهذا مذهب الشافعى ، ولا أعلم فيه خلافا .

« فصل ، اذا كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء الى ما تحته ، فقال ابن عقيل : لا تصح طهارته حتى يزيله ، لانه محل من اليد استتر بما ليس من خلقه الاصل ستر أمتع اتصال الماء اليه مع امكان اتصاله وعدم الضرر به ، فأشبه ما لو كان عليه شمع أو غيره ، ويحتمل أن لا يلزمه ذلك ، لان هذا يستر عادة ، فلو كان غسله واجباً لبينه النبى « ص » ، لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اليه ، وقد عاب النبى « ص » عليهم كونهم يدخلون عليه قُلُوحاً ورُفُوعاً أحدهم بين أنملة وظفره . يعنى أن وسخ أرفاغهم تحت أظفارهم يصل اليه رائحة تنبتا ، فعاب عليهم تنريحها لا بطلان طهارتهم . ولو كان مبطلا للطهارة كان ذلك أهم من تنريح . فكان أحق بالبيان . ولان هذا يستر عادة . أشبه ما يستره الشعر من الوجه .

« فصل ، ومن كان يتوضأ من ماء يسير يعترف منه بيده . فغرف منه عند غسل يديه لم يؤثر ذلك فى الماء وقال بعض أصحاب الشافعى : يصير الماء مستعملاً بغرفته منه لانه موضع غسل اليد . وهو ناو للوضوء بغسلها . فأشبه ما لو غمسها فى الماء ينوى غسلها فيه .

ولنا أن فى حديث عبد الله بن زيد فى صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه دعا بماء فذكر وضوءه . الى أن قال . وغسل وجهه ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجها وغسل يديه الى المرفقين مرتين مرتين ، وفى حديث عثمان « ثم غرَفَ بيده اليمنى

فصب على ذراعه انمى غسلها إلى المرفقين ثلاثاً ، ثم غرف يمينه فغسل يده اليسرى ، رواهما سعيد . وحديث عبد الله بن زيد رواه مسلم وغيره ، وكل من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحك أنه تحرز من اغتراف الماء بيده في موضع غسلها ولو كان هذا يفسد الماء كان النبي صلى الله عليه وسلم أحق بمعرفته ولو جب عليه يانه ، لميس الحاجة إليه ، إذ كان هذا لا يعرف بدون البيان ولا يتوقاه إلا متحذلق ، وما ذكره لا يصح لأن المغترف لم يقصد بغمس يده إلا الاغتراف دون غسلها . فأشبهه من يغوص في البئر اترقية الدلو وعليه جنابة لا يقصد غير ترقيته ، ونية الاغتراف عارضت نية الطهارة فصرفتها . والله أعلم

« مسألة ، قال (ومسح الرأس) »

لا خلاف في وجوب مسح الرأس . وقد نص الله تعالى عليه بقوله (٥ : ٦ وامسحوا برؤوسكم) واختلف في قدر الواجب . نروى عن أحمد : وجوب مسح جميعه في حق كل أحد . وهو ظاهر كلام الخرقي ، ومذهب مالك . وروى عن أحمد يجرى مسح بعضه ، قال أبو الحارث : قلت لأحمد : فإن مسح برأسه وترك بعضه ؟ قال : يجرئه ، ثم قال : ومن يمكنه أن يأتي على الرأس كله ؟ وقد نقل عن سلة بن الأكوع : أنه كان يمسح مقدم رأسه ، وابن عمر مسح اليا فوخ ، ومن قال بمسح البعض : الحسن والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، إلا أن الظاهر عن أحمد رحمه الله في حق الرجل : وجوب الاستيعاب ، وأن المرأة يجرئها مسح مقدم رأسها ، قال الخلال : العمل في مذهب أحمد أبي عبد الله . أنها إن مسحت مقدم رأسها أجزأها . وقال مهنا : قال أحمد أرجو أن تكون المرأة في مسح الرأس أسهل ، قلت له ولم ؟ قال : كانت عائشة تمسح مقدم رأسها ، واحتج من أجاز مسح البعض بأن المغيرة بن شعبه روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناعيته وعمامته ، وأن عثمان مسح مقدم رأسه يده مرة واحدة ولم يستأنف له ماء جديداً ، حين حكى وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه سعيد ، ولأن من مسح بعض رأسه يقال : مسح برأسه ، كما يقال : مسح برأس اليتيم وقبل رأسه وزعم بعض من ينصر ذلك أن الباء للتبويض ، فكأنه قال : وامسحوا بعض

رءوسكم ، ولنا قول الله تعالى : وامسحوا برءوسكم والباء للالصاق فكأنه قال
وامسحوا رءوسكم ، فيتناول الجميع ، كما قال في التيمم (٥ : ٦ وامسحوا بوجوهكم)
وقولهم : الباء للتبويض غير صحيح ولا يعرف أهل العربية ذلك ، قال ابن
برهان . من زعم أن الباء تفيد التبويض ، فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه ،
وحديث المغيرة يدل على جواز المسح على العمامة ، ونحن نقول به ، ولأن النبي
(ص) لما توضأ مسح رأسه كله ، وهذا يصلح أن يكون مبيناً للمسح للمأمور به ،
وما ذكره من اللفظ مجاز لا يعدل إليه عن الحقيقة إلا بدليل

(فصل)

وإذا قلنا بجواز مسح البعض ، فمن أي موضع مسح أجزاءه لأن الجميع رأس
إلا أنه لا يجزى مسح الأذنين عن الرأس ، لأنهما تبع فلا يجزى بهما عن
الأصل ، والظاهر عن أبي عبد الله أنه لا يجب مسحهما ، وإن وجب الاستيعاب
لأن الرأس عند إطلاق لفظه إنما يتناول ما عليه الشعر .
واختلف أصحابنا في قدر البعض المجرى ، فقال القاضي : قدر الناصية لحديث
المغيرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته ، وحكى أبو الخطاب وبعض
أصحاب الشافعي عن أحمد أنه لا يجزى إلا مسح أكثره ، لأن الأكثر ينطلق
عليه اسم الشيء الكامل .

وقال أبو حنيفة . يجزى مسح ربعه ، وقال الشافعي . يجزى مسح ما يقع
عليه الاسم ، وأقله ثلاث شعرات . وحكى عنه . لو مسح ثلاث شعرات - وحكى
عنه لو مسح شعرة - أجزاءه ، لوقوع الاسم عليها . ووجه ما قاله القاضي . أن فعل
النبي صلى الله عليه وسلم يصلح بياناً لما أمر به ، فيحمل عليه .

(فصل) والمستحب في مسح الرأس أن يبل يديه ، ثم يضع طرف إحدى
سبائتيه على طرف الأخرى ويضعهما على مقدم رأسه ، ويضع الإبهامين على
الصدغين ، ثم يمر يديه إلى قفاه ، ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه . كما روى
عبد الله بن زيد في وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فمسح رأسه بيديه
فأقبل بهما وأدبر . بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان

الذى منه بدأ ، متفق عليه ، وكذلك وصف المقدام بن معد يكرب رواه أبو داود فان كان ذا شعر يخاف أن ينتفش برد يديه لم يردهما ، نص عليه أحمد . فإنه قيل له : من له شعر إلى منكبيه ، كيف يمسح في الوضوء ؟ فأقبل أحمد يديه على رأسه مرة ، وقال : هكذا ، كراهية أن ينتشر شعره . يعنى أن يمسح إلى قفاه ولا يرد يديه . قال أحمد : حديث على هكذا : وإن شاء مسح .

كما روى عن الرُّبَيْع . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ عندها ، فمسح رأسه كله من فرق الشعر كل ناحية لمصب الشعر ، لا يحرك الشعر عن هيئته ، رواه أبو داود . وسئل أحمد : كيف تمسح المرأة ؟ فقال : هكذا ، ووضع يده على وسط رأسه ، ثم جرها إلى مقدمه ، ثم رفعها فوضعها حيث منه بدأ ، ثم جرها إلى مؤخره وكيف مسح بعد استيعاب قدر الواجب أجزأه .

فصل

ولا يسن تكرار مسح الرأس في الصحيح من المذهب ، وهو قول أبي حنيفة ومالك . وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وسالم والنخعي ومجاهد وطلحة بن مصرف والحكم ، قال الترمذى : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم ومن بعدهم ، وعن أحمد : أنه يسن تكراره ، ويحتمله كلام الحرقى ، لقوله « الثلاث أفضل » وهو مذهب الشافعى . وروى عن أنس ، قال ابن عبد البر : كلهم يقول . مسح الرأس مسحة واحدة .

وقال الشافعى : يمسح برأسه ثلاثا ، لأن أبا داود روى عن شقيق بن سلمة قال « رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثا ومسح برأسه ثلاثا » ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل مثل هذا ، وروى مثل ذلك عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى عثمان وعلي وابن عمر وأبو هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وأبو مالك والربيع وأبي بن كعب . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ، وفي حديث أبي قال « هذا وضوئى ووضوء المرسلين قبلى » ، رواه ابن ماجه ، ولأن الرأس أصل في الطهارة فسن تكرارها فيه كالوجه .

ولنا أن عبد الله بن زيد وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ومسح برأسه مرة واحدة، متفق عليه». وروى عن علي رضي الله عنه «أنه توضأ ومسح برأسه مرة واحدة وقال: هذا وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، من أحب أن ينظر إلى طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فلينظر إلى هذا، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وكذلك وصف عبد الله بن أبي أوفى وابن عباس وسليمة بن الأكوع والربيع كلهم قالوا «ومسح برأسه مرة واحدة، وحكايتهم لوضوء النبي صلى الله عليه وسلم إخبار عن الدوام، ولا يداوم الا على الأفضل الاكمل، وحديث ابن عباس حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليل حال خلوته، ولا يفعل في تلك الحال الا الأفضل، ولأنه مسح في طهارة، فلم يسن تكراره، كالمسح في التيمم، والمسح على الجبيرة: وسائر المسح، ولم يصح من أحاديثهم شيء صريح قال أبو داود: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، وقالوا فيها «ومسح برأسه»، ولم يذكروا عدداً، كما ذكروا في غيره.

والحديث الذي ذكر فيه «مسح رأسه ثلاثاً»، رواه يحيى بن آدم، وخالفه وكيع، فقال «توضأ ثلاثاً، فقط»، والصحيح عن عثمان «أنه توضأ ثلاثاً ومسح رأسه»، ولم يذكر عدداً، هكذا رواه البخاري ومسلم، وقال أبو داود: وهو الصحيح، ومن روى عنه ذلك سوى عثمان، فلم يصح. فإنهم الذين رَوَوْا أحاديثنا وهي صحاح فيلزم من ذلك ضعف ما خالفها. والأحاديث التي ذكروا فيها «أن النبي (ص) توضأ ثلاثاً ثلاثاً، أرادوا بها ما سوى المسح، فإن روايتها حين فصلوها قالوا «ومسح برأسه مرة واحدة»، والتفصيل يحكم به على الإجمال. ويكون تفسيراً له ولا يعارض به. كالخاص مع العام، وقياسهم منقوض بالتيمم فإن قيل: يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد مسح مرة ليبين الجواز ومسح ثلاثاً ليبين الأفضل، كما فعل في الغسل فنقل الأمران نقلًا صحيحًا من غير تعارض بين الروايات.

قلنا: قول الراوى «هذا طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم، يدل على أنه

طهوره على الدوام ، ولأن الصحابة رضى الله عنهم إنما ذكروا صفة وضوء رسول الله ﷺ ، لتعريف سائلهم ومن حضرهم كيفية وضوئه في دوامه . فلو شاهدوا وضوءه على صفة أخرى لم يطالبوا هذا الاطلاق الذى يفهم منه أنهم لم يشاهدوا غيره ، لأن ذلك يكون تدايساً وإيهاماً بغير الصواب ، فلا يظن ذلك بهم ، وتعين حمل حال الراوى لغير الصحيح على الغلط لا غير ، ولأن الرواة إذا رويوا حديثاً واحداً عن شخص واحد فاتفق الحفاظ منهم على صفة ، وخالفهم فيها واحد حكموا عليه بالغلط ، وإن كان ثقة حافظاً ، فكيف إذا لم يكن معروفاً بذلك ؟

(فصل) إذا وصل الماء إلى بشرة الرأس ولم يمسح على الشعر لم يجزئه ، لأن الفرض انتقل إليه ، فلم يجز مسح غيره ، كما لو أوصل الماء إلى باطن اللحية ولم يغسل ظاهرها ، وإن نزل شعره عن منابت شعر الرأس فمسح على النازل من منابته لم يجزئه ، لأن الرأس ما ترأس وعلاه ، ولو رد هذا النازل وعقده على رأسه لم يجزئه المسح عليه ، لأنه ليس من الرأس وإنما هو نازل رده إلى أعلاه ، ولو نزل عن منبته ولم ينزل عن محل الفرض فمسح عليه أجزاءه ، لأنه شعر على محل الفرض فأشبهه القائم على محله ، ولأن هذا لا بد منه لكل ذى شعر ، ولو خضب رأسه بما يستره أو طينه ؛ لم يجزئه المسح على الخضاب والطين ، نص عليه في الخضاب لأنه لم يمسح على محل الفرض ، فأشبهه ما لو ترك على رأسه خرقة فمسح عليها ، والله أعلم

(فصل) ويمسح رأسه بماء جديد غير ما فضل عن ذراعيه ، وهو قول أبي حنيفة والشافعى والعمل عليه عند أكثر أهل العلم . قاله الترمذى وجوزّه الحسن وعروة والأوزاعى ، لما ذكرنا من حديث عثمان ، ويتخرج لنا مثل ذلك إذا قلنا : المستعمل لا يخرج عن طهوريته ، سيما الغسلة الثانية والثالثة

ولنا ما روى عبد الله بن زيد قال : مسح رسول الله ﷺ رأسه بماء غير فضل يديه ، وكذلك حكى على ومعاوية رواه أبو داود . قال الترمذى : وقد روى من وجه أن النبي ﷺ أخذ لرأسه ماء جديداً ، ولأن البلال الباقي في يده مستعمل فلا يجزئ المسح به ، كما لو فصله في أثناء ثم استعمله

(فصل) فإن غسل رأسه بدل مسحه فعلى وجهين ، أحدهما ، لا يجزئه لأن الله تعالى أمر بالمسح . والنبي صلى الله عليه وسلم مسح وأمر بالمسح ، ولأنه أحد نوعي الطهارة . فلم يجزىء عن النوع الآخر ، كالمسح عن الغسل ، والثاني ، يجزىء لأنه لو كان جنباً فأنغمس في ماء ينوي الطهارتين أجزأه مع عدم المسح ، فكذلك إذا كان الحدث الأصغر منفرداً ، ولأن في صفة غسل النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل وجهه ويديه ثم أفرغ على رأسه ولم يذكر مسحاً ، ولأن الغسل أبلغ من المسح فإذا أتى به ينبغي أن يجزئه ، كما لو اغتسل ينوي به الوضوء ، وهذا فيما إذا لم يمر يده على رأسه ، فأما إن أمر يده على رأسه مع الغسل أو بعده أجزأه ، لأنه قد أتى بالمسح .

وقد روى عن معاوية أنه توضأ للناس كما رأى النبي «ص» ، توضأ ، فلما بلغ رأسه غرف غرقة من ماء فتلقاها بشماله ، حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه ، رواه أبو داود ولو حصل على رأسه ماء المطر ، أو صب عليه إنسان ، ثم مسح عليه يقصد بذلك الطهارة ، أو كان قد صمد للمطر أجزأه ، وإن حصل الماء على رأسه من غير قصد أجزأه أيضاً ، لأن حصول الماء على رأسه بغير قصد لم يؤثر في الماء ، فمتى وضع يده على ذلك البلال ومسح به فقد مسح بماء غير مستعمل ، فصحت طهارته ، كما لو حصل بقصده ، فإن لم يمسح بيده ، وقلنا إن الغسل يقوم مقام المسح نظرنا ، فإن قصد حصول الماء على رأسه أجزأه إذا جرى الماء عليه والا لم يجزه ، وإن قلنا لا يجزىء الغسل عن المسح لم يجزه بحال .

(فصل) وإن مسح رأسه بخرقه مبلولة أو خشبة أجزأه في أحد الوجهين ، لأن الله تعالى أمر بالمسح وقد فعله فأجزأه ، كما لو مسح بيده أو بيد غيره ، ولأن مسحه بيده غير مشروط ، بدليل ما لو مسح بيد غيره «والثاني» ، لا يجزئه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بيده ، وإن وضع على رأسه خرقه مبلولة فابتل بها رأسه أو وضع خرقه ثم بلها حتى ابتل شعره لم يجزئه ، لأن ذلك ليس بمسح ولا غسل ، ويحتمل أن يجزئه ، لأنه بل شعره قاصداً للوضوء ، فأجزأه كما لو غسله ، وإن مسح بأصبع أو أصبعين أجزأه إذا مسح بهما ما يجب مسحه كله ، ونقل محمد بن

الحكم عن أحمد أنه لا يجزئه . قال القاضي . هذا محمول على وجوب الاستيعاب فإنه لا يمكنه استيعاب الرأس بأصبعه ، فأما ان استوعبه أجزاءه لأنه مسح ببعض يده ، أشبهه مسح بكفه .

فصل والاذنان من الرأس ، فقياس المذهب وجوب مسحها مع مسح . وقال الخلال . كلفهم حكوا عن أبي عبد الله - فيمن ترك مسحها عامداً أو ناسياً - أنه يجزئه . وذلك لأنها تتبع للرأس لا يفهم من اطلاق اسم الرأس دخولها فيه ولا يشبهان بقية أجزاء الرأس ، ولذا لم يجزه مسحها عن مسح عند من اجتزأ بمسح بعضه والاولى مسحها معه ، لأن النبي (ص) مسحها مع رأسه ، فروت الرضيع أنها رأت النبي (ص) مسح رأسه ، ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة ، وروى ابن عباس (ص) أن النبي (ص) مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وقال الترمذي . حديث ابن عباس وحديث الربيع صريحان ، وروى المقدم بن معديكرب (ص) أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه وأدخل أصبعيه في صماخيه أذنيه ، رواه أبو داود ، فيستحب ان يدخل سبابتيه في صماخي أذنيه ويمسح ظاهر أذنيه بإبهاميه ولا يجب مسح ما استتر بالغضاريف ، لأن الرأس الذي هو الاصل لا يجب مسح ما استتر منه بالشعر ، والاذن أولى .

« مسألة ، قال (وغسل الرجلين الى الكعبين وهما العظامان الناتان) »

غسل الرجلين واجب في قول أكثر أهل العلم ، وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله (ص) ، على غسل القدمين ، وروى عن علي (ص) أنه مسح على نعليه وقدميه ثم دخل المسجد فخلع نعليه ثم صلى ، وحكى عن ابن عباس أنه قال « ما أجد في كتاب الله الا غسلتين ومسحتين ، »

وروى عن أنس بن مالك أنه ذكر له قول الحجاج « اغسلوا القدمين ظاهرهما وباطنهما ، واخللوا ما بين الأصابع ، فإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب الى الخبث من قدميه ، فقال أنس « صدق الله وكذب الحجاج ، وتلا هذه الآية (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) وحكى عن الشعبي أنه قال « الوضوء مغسولان ومسوحان ، فالمسوحان يسقطان في التيمم ، »

ولم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح على الرجلين غير من ذكرنا ، إلا ما حكى عن ابن جرير أنه قال : هو بخير بين المسح والغسل ، واحتج بظاهر الآية ، وبما روى ابن عباس قال : « توضع اليد على وجهه فغسل مرة واحدة ، ثم أدخل يده في الإناء ، فغسل مرة واحدة ، ثم أدخل يده فغسل مرة واحدة ، ثم أخذ ماء كف من ماء فرش على قدميه وهو منتعل ، رواه سعيد

وقال أيضا حدثنا هشيم أخبرنا يعلى بن عطاء عن أبيه قال : أخبرني أوس بن أبي أوس الثقي أن « رأى النبي صلى الله عليه وسلم أتى كظامة قوم بالطائف فتوضأ ومسح على قدميه ، قال هشيم : كان هذا في أول الإسلام

ولنا أن عبد الله بن زيد وعثمان حكيا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : « فغسل قدميه ، وفي حديث عثمان : « ثم غسل كلتا رجليه ثلاثا ، متفق عليه ، وفي لفظ : « ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثا ثم غسل اليسرى مثل ذلك ، وعن علي أنه حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « ثم غسل رجليه إلى الكعبين ثلاثا ثلاثا ، وكذلك قالت الربيع بنت معوذ والبراء بن عازب وعبد الله ابن عمر ، رواه سعيد وغيره .

وعن عمر رضي الله عنه : « أن رجلا توضأ فترك موضع ظفر من قدمه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فأحسن وضوءك ، فرجع فتوضأ ثم صلى ، رواه مسلم ، وفي لفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصح الماء ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة ، رواه أبو داود والأثرم ، قال الأثرم : ذكر أبو عبد الله إسناد هذا الحديث . قلت له إسناد جيد ؟ قال نعم

وعن عبد الله بن عمرو : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى قوما يتوضئون وأعقابهم تلوح ، فقال ويل للأعقاب من النار ، وعن عائشة وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار » رواه مسلم^١

(١) بل رواه الجماعة كلهم ولكن انفرد مسلم بقول الراوى : وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء

وقد ذكرنا أمر النبي (ص) بتخليل الأصابع ، وأنه كان يترك أصابعه
بمخصره بعض العرك . وهذا كله يدل على وجوب الغسل ، فإن الممسوح لا يحتاج
إلى الاستيعاب والعرك

وأما الآية فقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقرأ (وأرجلكم) قال
عاد إلى الغسل .

وروى عن علي وابن مسعود والشعبي أنهم كانوا يقرءونها كذلك ، روى ذلك
كله سعيد ، وهي قراءة جماعة من القراء ، منهم ابن عامر فتكون معطوفة على اليدين
في الغسل ، ومن قرأها بالجر فللمجاورة كما قال . وأنشدوا :

كان ثيرا في عرائن وبه كبير أناس في بحار مزمل
وأنشد :

فظل طهارة اللحم من بين منضج صفيف شواء ، أو قدير معجل
جر « قديراً ، مع العطف للمجاورة ، وفي كتاب الله تعالى (١١-٢٦) أني أخاف
عليكم عذاب يوم أليم) جرّ أليماً - وهو صفة العذاب المنسوب - لمجاورته المجرور
وتقول العرب « جحر ضب خرب » ، وإذا كان الأمر فيها محتملاً وجب الرجوع
إلى بيان النبي (ص) ويدل على صحة هذا قول النبي (ص) في حديث عمرو بن عبسة
« ثم غسل رجله كما أمره الله عز وجل » ،

فثبت بهذا أن النبي (ص) إنما أمر بالغسل لا بالمسح ، ويحتمل أنه أراد بالمسح
الغسل الخفيف . قال أبو علي الفارسي « العرب تسمى خفيف الغسل مسحاً ،
فيقولون تمسحت للصلاة ، أي توضأت ، وقال أبو زيد الانصاري نحو ذلك ،
وتحديده بالكعبين دليل على أنه أراد الغسل ، فإن المسح ليس بمحدود

فإن قيل فعطفه على الرأس دليل على أنه أراد حقيقة المسح
قلنا قد افترقا من وجوه (أحدها) أن الممسوح في الرأس شعر يشق غسله ،
والرجلان بخلاف ذلك ، فهما أشبه بالمغسولات (والثاني) أنها محدودان بحد
ينتهي إليه فأشبهها اليدين (والثالث) أنها معرضتان للنخب لكونهما يوطأ بهما على
الأرض ، بخلاف الرأس

وأما حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على قدميه ، فإنما أراد الغسل الخفيف ، وكذلك حديث ابن عباس ، ولذلك قال : أخذ ملء كف من ماء فرش على قدميه ، والمسح يكون بالبلل لا برش الماء .

فأما قول الخرق : وهما العظمان الناتان ، فأراد أن الكعبين هما اللذان في أسفل الساق من جانبي القدم ، وحكى عن محمد بن الحسن أنه قال : هما في مشط القدم ، وهو معتقد الشراك من الرجل ، بدليل أنه قال : إلى الكعبين ، فيدل على أن في الرجلين كعبين لا غير ، ولو أراد ما ذكرتموه كانت كعاب الرجلين أربعة فإن لكل قدم كعبين .

ولنا : أن الكعاب المشهورة في العرف هي التي ذكرناها ، قال أبو عبيد : الكعب الذي في أصل القدم منتهى الساق إليه ، بمنزلة كعاب القنا ، كل عقد منها يسمى كعباً ، وقد روى أبو القاسم الجدلي عن النعمان بن بشير قال : كان أحدهما يلزق كعبه بكعب صاحبه في الصلاة ، ومنكبه بمنكب صاحبه ، رواه الخلال وقاله البخاري ، وروى : أن قریشاً كانت ترمى كعبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من ورائه حتى تدميهما ، ومشط القدم أمامه .

وقوله تعالى (إلى الكعبين) حجة لنا ، فإنه أراد أن كل رجل تغسل إلى الكعبين ، إذ لو أراد كعاب جميع الأرجل لقال : الكعاب كما قال (وأيديكم إلى المرافق) .

(فصل ، ويلزمه إدخال الكعبين في الغسل ، كقولنا في المرافق فيما مضى .

مسألة ، قال (ويأتي بالطهارة عضواً بعد عضو ، كما أمر الله تعالى)

وجملة ذلك : أن الترتيب في الوضوء على ما في الآية واجب عند أحمد ، لم أر عنه فيه اختلافاً ، وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وأبي عبيد ، وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد : أنه غير واجب ، وهذا مذهب مالك والثوري وأصحاب الرأي ، وروى أيضاً عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن ، وروى عن علي ومكحول والنخعي والزهري والأوزاعي ، فيمن نسي مسح رأسه ، فرأى في لحيته بللاً : يمسح رأسه به ، ولم يأمره بإعادة غسل رجله ، واختاره ابن المنذر ،

لأن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء ، وعطف بعضها على بعض بواو الجمع ، وهي لا تقتضي الترتيب فكيفما غسل كان ممثلاً ، وروى عن علي وابن مسعود « ما أبالي بأى أعضائي بدأت ، وقال ابن مسعود « لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء » .

ولنا : أن في الآية قرينة تدل على أنه أريد بها الترتيب ، فإنه أدخل ممسوحاً بين مغسولين ، والعرب لا تقطع النظير عن نظيره إلا لفائدة ، والفائدة ههنا الترتيب .
فإن قيل : فائدته استحباب الترتيب .

قلنا : الآية ماسيقت إلا لبيان الواجب ، ولهذا لم يذكر فيها شيئاً من السنن ، ولأنه متى اقتضى اللفظ الترتيب كان مأموراً به ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولأن كل من حكي وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاه مرتباً ، وهو مفسر لما في كتاب الله تعالى ، وتوضأ مرتباً ، وقال « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، أى بمثله ، وما روى عن علي وابن مسعود قال أحمد : إنما عنيأ به اليسرى قبل اليمنى ، لأن مخرجها من الكتاب واحد ، ثم قال أحمد : حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه « أن علياً سئل ، فقيل له : أحدنا يستعجل ، فيغسل شيئاً قبل شيء : قال لا ، حتى يكون كما أمر الله تعالى ، والرواية الأخرى عن ابن مسعود ، ولا يعرف لها أصل .

(فصل ولا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى ، ولا نعلم فيه خلافاً ، لأن مخرجها في الكتاب واحد . قال الله تعالى (وأيديكم وأرجلكم) والفقهاء يعدون اليدين عضواً ؛ والرجلين عضواً ولا يجب الترتيب في العضو الواحد ، وقد دل على ذلك قول علي وابن مسعود .

(فصل) وإذا نكس وضوءه ، فبدأ بشيء من أعضائه قبل وجهه ، لم يحتسب بما غسله قبل وجهه ، فإذا غسل وجهه مع بقاء نيته أو بعدها بزمان يسير احتسب له به ، ثم يرتب الأعضاء الثلاثة ، وإن غسل وجهه ثم مسح رأسه ثم غسل يديه ورجليه أعاد مسح رأسه وغسل رجليه ، وإن غسل وجهه ويديه ثم غسل رجليه ثم مسح رأسه ، صح وضوءه إلا غسل رجليه ، وإن نكس وضوءه جميعه ،

لم يصح إلا غسل وجهه ، وإن توضأ منكساً أربع مرات صح وضوءه ، يحصل له من كل مرة غسل عضو إذا كان متقارباً ، ومذهب الشافعي مثل ما ذكرنا ، ولو غسل أعضائه دفعة واحدة لم يصح له إلا غسل وجهه ، لأنه لم يرتب ، وإن انغمس في ماء جار فلم يمر على أعضائه إلا جرية واحدة فكذلك ، وإن مر عليه أربع جريات وقلنا الغسل يجزئ عن المسح ، أجزاءه ، كما لو توضأ أربع مرات ، وإن كان الماء راكداً ، فقال بعض أصحابنا : إذا أخرج وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم خرج من الماء أجزاءه ، لأن الحدث إنما يرتفع بانفصال الماء عن العضو ، ونص أحمد في رجل أراد الوضوء فانغمس في الماء ، ثم خرج من الماء ، فعليه مسح رأسه وغسل رجله ، وهذا يدل على أن الماء إذا كان جارياً فمرت عليه جرية واحدة : أنه يجزئ مسح رأسه وغسل رجله ، وإن اجتمع الحدثان سقط الترتيب والمواالة ، على ما سنذكره إن شاء الله تعالى .

(فصل) ولم يذكر الخرقى المواالة ، وهي واجبة عند أحمد نص عليها في مواضع ، وهذا قول الأوزاعي وأحمد قولي الشافعي ؛ قال القاضي : ونقل حنبل عن أحمد أنها غير واجبة ؛ وهذا قول أبي حنيفة ، لظاهر الآية ؛ ولأن المأمور به غسل الأعضاء ؛ فكيفما غسل جاز ؛ ولأنها إحدى الطهارتين ؛ فلم تجب المواالة فيها كالغسل ؛ وقال مالك : إن تعدد التفريق بطل ؛ وإلا فلا .

ولنا ما ذكرنا من رواية عمره أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة ، ولو لم تجب المواالة لأجزأه غسل اللبعة ؛ ولأنها عبادة يفسدها الحدث ؛ فاشتراط المواالة كالصلاة ؛ والآية دلت على وجوب الغسل ؛ والنبي (ص) بين كيفيته ؛ وفسر بحمله بفعله وأمره ، فإنه لم يتوضأ إلا متوالياً ، وأمر تارك المواالة بإعادة الوضوء . وغسل الجنابة بمنزلة غسل عضو واحد ، بخلاف الوضوء .

(فصل) والمواالة الواجبة : أن لا يترك غسل عضو حتى يمضي زمن يحذف فيه العضو الذي قبله في الزمان المعتدل ، لأنه قد يسرع جفاف العضو في بعض الزمان دون بعض ، ولأنه يعتبر ذلك فيما بين طرفي الطهارة ، وقال ابن عقيل ،

في رواية أخرى إن حد التفريق المبطل ما يفحش في العادة ، لأنه لم يحد في الشرع ، فيرجع فيه الى العادة ، كالأحراز والتفرق في البيع .

(فصل وان نشفت أعضاؤه لاشتغاله بواجب في الطهارة أو مسنون لم يعد تفريقا ، كما لو طول أركان الصلاة ، قال أحمد ، اذا كان في علاج الوضوء فلا بأس ، وان كان لو سوسة تلحقه فكذلك ، لأنه في علاج الوضوء ، وان كان ذلك لعبث أو شيء زائد على المسنون وأشباهه عد تفريقا ، ويحتمل أن تكون الوسوسة كذلك لأنه مشغل بما ليس بمفروض ولا مسنون .

« مسألة ، قال (والوضوء مرة مرة يجزىء ، والثلاث أفضل)

هذا قول أكثر أهل العلم ، الا أن مالكا لم يوقت مرة ولا ثلاثا ، قال ، انما قال الله تعالى (فاغسلوا وجوهكم) وقال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ، الوضوء ثلاثا ثلاثا الا غسل الرجلين ، فإنه ينقيهما ، وقد روى عن ابن عباس قال « تروضا النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة ، رواه البخاري ، وروى أبو هريرة « أن النبي (ص) تروضا مرتين مرتين ، رواه الترمذي ، وقال ، هذا حديث حسن غريب ، وعن علي أن النبي (ص) تروضا ثلاثا ثلاثا ، قال الترمذي ، حديث على أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، وقال سعيد ، حدثنا سلام الطويل عن زيد العمسي عن معاوية بن قرة عن ابن عمر « أن رسول الله (ص) دعا بماء فتروضا مرة مرة ثم قال ، هذا وظيفة الوضوء ، وضوء من لا يقبل الله له صلاة الا به - ثم تحدث ساعة ثم دعا بماء فتروضا مرتين مرتين ، فقال ، هذا وضوء من تروضا ضاءف الله له الاجر مرتين - ثم تحدث ساعة ثم دعا بماء - فتروضا ثلاثا ثلاثا ، فقال ، هذا وضوئي ووضوء النبيين من قبلي ، وروى ابن ماجه بإسناده عن أبي ابن كعب عن النبي (ص) نحو هذا ، وروى مسلم في صحيحه « أن عثمان دعا بوضوء فتروضا وغسل كفيه ثلاث مرات ، ثم تمضمض واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليمنى الى المرفق ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله اليمنى الى الكعبين ثلاث مرات ، ثم غسل اليسرى مثل ذلك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم تروضا نحو وضوئي هذا ، ثم قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من توضع نحو وضوئي هذا ، ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه ، قال ابن شهاب : وكان علماءنا يقولون : هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة .

(فصل) وإن غسل بعض أعضائه مرة وبعضها أكثر جاز ، لأنه إذا جاز ذلك في الكل جاز في البعض ، وفي حديث عبد الله بن زيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه مرتين ومسح برأسه مرة ، متفق عليه .

(فصل) قال أحمد رحمه الله : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى ، وقال ابن المبارك لا آمن من زاد على الثلاث أن يآثم ، وقال إبراهيم النخعي : تشديد الوضوء من الشيطان ، لو كان هذا فضلاً لا وثر به أصحاب محمد (ص) ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال : هذا الوضوء . فمن زاد على هذا فقد أساء وظلم ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

(فصل) وإذا فرغ من وضوئه استحب أن يرفع نظره إلى السماء ، ثم يقول ما رواه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب عن النبي (ص) أنه قال : ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ - أو فيسبغ - الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء ، رواه أبو بكر الخلال بإسناده ، وفيه : من توضع فأحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء - وفيه - اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .

(فصل) ولا بأس بالمعاونة على الوضوء ، لما روى المغيرة بن شعبه : أنه أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوئه ، رواه مسلم ، وروى عن صفوان بن عسال قال : صابت على النبي صلى الله عليه وسلم في السفر والحضر ، وعن أم عياش - وكانت أمة لرقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم - قالت : كنت أوضئ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائمة وهو قاعد ، رواهما ابن ماجه ، وروى عن أحمد أنه قال : ما أحب أن يعينني على وضوئي أحد ، لأن عمر قال ذلك .

(فصل) ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل من بلل الوضوء والغسل . قال الخلال : المنقول عن أحمد : أنه لا بأس بالتنشيف بعد الوضوء ، ومن روى عنه

أخذ المنديل بعد الوضوء : عثمان والحسن بن علي وأنس وكثير من أهل العلم ونهى عنه جابر بن عبد الله وكرهه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة من أهل العلم لأن ميمونة قالت : إن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل فأتيته بالمنديل، فلم يرذها وجعل يفيض الماء بيده، متفق عليه . والأول أصح ، لأن الأصل الإباحة . وترك النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على الكراهة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد يترك المباح كما يفعله ، وقد روى أبو بكر في الشافعي بإسناده عن عروة عن عائشة قالت : كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة يتنشف بها بعد الوضوء ، وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال : منكر منكر . وروى عن قيس بن سعد : أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل ثم أتينا به بملحفة ودسية ، فالتحف بها ، إلا أن الترمذي قال : لا يصح في هذا الباب شيء ، ولا يكرهه نقض الماء عن بدنه بيديه ، لحديث ميمونة .

(مسألة) قال (وإذا تروضا لناقلة صلى فريضة)

لا أعلم في هذه المسألة خلافاً ، وذلك لأن الناقلة تفتقر إلى رفع الحدث كالفريضة وإذا ارتفع الحدث تحقق شرط الصلاة وارتفع المانع ، فأباح له الفرض وكذلك كل ما يفتقر إلى الطهارة كس المصحف والطواف إذا تروضا له ارتفع حدثه ، وصحت طهارته ، وأباح له سائر ما يحتاج إلى الطهارة . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى .

(فصل) يجوز أن يصلي بالوضوء ما لم يحدث . ولا نعلم في هذا خلافاً ، قال أحمد بن القاسم : سألت أحمد عن رجل صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد ؟ قال : ما بأس بهذا ؟ إذا لم ينتقض وضوؤه ، ما ظننت أحداً أنكر هذا . وقال : صلى النبي (ص) الصلوات الخمس يوم الفتح بوضوء واحد ، وروى أنس قال كان النبي (ص) يتروضا عند كل صلاة . قلت : وكيف كنتم تصنعون ؟ قال يجرىء أحدنا الوضوء ما لم يحدث ، رواه البخاري وأبو داود ، وفي مسلم عن بريدة قال : صلى النبي (ص) يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ومسح على خفيه ، فقال له عمر : إني رأيتك صنعت شيئاً لم تكن تصنعه قال : عمداً صنعته .

(فصل)

وتجديد الوضوء مستحب . نص أحمد عليه في رواية موسى بن عيسى ، ونقل حنبل عنه أنه كان يفعله ، وذلك لما روينا من الحديث ، وعن غطيف الهذلي قال : رأيت ابن عمر يوماً توطأ لكل صلاة ، فقلت : أصلحك الله ، أفريضة أم سنة الوضوء عند كل صلاة ؟ فقال : لا . لو توطأت لصلاة الصبح لصليت به الصلوات كلها ما لم أحدث ، ولكني سمعت رسول الله (ص) يقول : من توطأ على طهر فله عشر حسنات . وإنما رغبت في الحسنات ، أخرج أبو داود وابن ماجه ، وقد نقل علي بن سعيد عن أحمد : لا فضل فيه . والأول أصح .

(فصل) ولا بأس بالوضوء في المسجد إذا لم يؤذ أحداً بوضوءه ولم يبل موضع الصلاة ، قال ابن المنذر : أباح ذلك كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار ، منهم ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وأبو بكر بن محمد وابن عمرو وابن حزم وابن جريج وعوام أهل العلم ، قال : وبه نقول ، إلا أن يبل مكاناً يجتاز الناس فيه فإني أكرهه ، إلا أن يفحص الحصى عن البطحاء ، كما فعل لعطاء وطاوس فإذا توطأ رد الحصى ، عليه ، فإني لا أكرهه ، وقد روى عن أحمد أنه يكرهه صيانة للمسجد عن البصاق والمخاط وما يخرج من فضلات الوضوء .

« مسألة ، قال (ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نساء) »

رويت الكراهية لذلك عن عمر وعلي والحسن والنخعي والزهري وقتادة والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال الأوزاعي : لا يقرأ إلا آية الركوب والنزول (٤٣ . ١٣ سبحان الذي سخر لنا هذا) (٢٣ ، ٢٩) وقل رب أنزلني منزلاً مباركاً) وقال ابن عباس يقرأ ورده ، وقال سعيد بن المسيب ، يقرأ القرآن ، أليس هو في جوفه ؟ وحكى عن مالك ، للحائض القراءة دون الجنب ، لأن أيامها تطول فإن منعناها من القراءة نسيت .

ولنا : ما روى عن علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحجبه — أو قال — يحجزه عن قراءة القرآن شيء ، ليس الجنابة ، رواه أبو داود

والنسائي والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن » رواه أبو داود والترمذي ، وقال : يرويه إسماعيل بن عياش عن نافع ، وقد ضعف البخاري روايته عن أهل الحجاز . وقال : إنما روايته عن أهل الشام ، وإذا ثبت هذا في الجنب ففي الحائض أولى ، لأن حديثها أكد ، ولذلك حرم الوطء ومنع الصيام وأسقط الصلاة ، وساواها في سائر أحكامها .

(فصل)

ويحرم عليهم قراءة آية ، فأما بعض آية فإن كان مما لا يتميز به القرآن عن غيره ، كالتسمية والحمد لله ، وسائر الذكر ، فإن لم يقصد به القرآن فلا بأس ، فإنه لا خلاف في أن لهم ذكر الله تعالى ، ويحتاجون إلى التسمية عند اغتسالهم ، ولا يمكنهم التحرز من هذا ، وإن قصدوا به القراءة أو كان ما قرأوه ، شيئاً يتميز به القرآن عن غيره من الكلام . ففيه روايتان (أحدهما) لا يجوز وروى عن علي رضي الله عنه « أنه سئل عن الجنب يقرأ القرآن ؟ فقال : لا ، ولا حرفاً ، وهذا مذهب الشافعي ، لعموم الخبر في النهي ، ولأنه قرآن فمنع من قراءته كآية (والثانية) لا يمنع منه ، وهو قول أبي حنيفة ، لأنه لا يحصل به الإعجاز ، ولا يجرى في الخطبة ، ويجوز إذا لم يقصد به القرآن ، وكذلك إذا قصد .

(فصل) وإيس لهم اللبث في المسجد لقول الله تعالى (٤ : ٣) ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وروى عائشة قالت « جاء النبي (ص) وبيوت أصحابه شاردة في المسجد فقال : وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فإنني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود ، ويباح العبور للحاجة من أخذ شيء أو تركه أو كون الطريق فيه . فأما لغير ذلك فلا يجوز بحال .

ومن نقلت عنه الرخصة في العبور ، ابن مسعود وابن عباس وابن المسيب وابن جبير والحسن ومالك والشافعي ، وقال الثوري وإسحاق . لا يمر في المسجد إلا أن لا يجد بداً ، فيتيمم ؛ وهو قول أصحاب الرأي ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » .

ولنا قول الله تعالى (إلا عابري سبيل والاستثناء من المنهى عنه إباحة ، وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : ناوليني الخمرة ^(١) من المسجد قالت إني حائض ، قال إن حيضتك ليست في يدك ، رواه مسلم . وعن جابر قال : كنا نمر في المسجد ونحن جنب ، رواه ابن المنذر . وعن زيد بن أسلم قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشون في المسجد وهم جنب ، رواه ابن المنذر أيضاً . وهذا إشارة إلى جميعهم ، فيكون إجماعاً

(فصل) فأما المستحاضة ومن به سلس البول فلم يلبث في المسجد والعبور إذا أمنوا تلويث المسجد ، لما روى عن عائشة : أن امرأة من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكفت معه وهي مستحاضة ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، وربما وضعتنا الطست تحتها وهي تصلي ، رواه البخاري . ولأنه حدث لا يمنع الصلاة فلم يمنع اللبث ، كخروج الدم اليسير من أنفه ، فإن خاف تلويث المسجد فليس له العبور ، فإن المسجد يمان عن هذا كما يمان عن البول فيه ، ولو خشيت الحائض تلويث المسجد بالعبور فيه لم يكن لها ذلك .

(فصل) وإن خاف الجنب على نفسه أو ماله أو لم يمكنه الخروج من المسجد أو لم يجد مكاناً غيره أو لم يمكنه الغسل ولا الوضوء تيمم ثم أقام في المسجد . وروى عن علي وابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن بن مسلم بن يناق في تأويل قوله تعالى (ولا جنباً إلا عابري سبيل) يعني مسافرين لا يجدون ماء فيتيممون . وقال بعض أصحابنا : يلبث بغير تيمم ، لأن التيمم لا يرفع الحدث . وهذا غير صحيح ، لأنه يخالف قول من سمينا من الصحابة ، ولأن هذا أمر يشترط له الطهارة ، فوجب التيمم له عند العجز عنها ، كالصلاة وسائر ما يشترط له الطهارة وقولهم لا يرفع الحدث . قلنا : إلا أنه يقوم مقام ما يرفع الحدث في إباحة ما يستباح به .

(فصل) إذا توضأ الجنب فله اللبث في المسجد في قول أصحابنا وإسحاق . وقال أكثر أهل العلم : لا يجوز للآية والخبر ، واحتج أصحابنا بما روى عن زيد بن أسلم

(١) الخمرة بضم الخاء شبه حصيرة يصلي عليها — رشيد

قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدثون في المسجد على غير وضوء ، وكان الرجل يكون جنباً فيتوضأ ثم يدخل فيتحدث ، وهذا إشارة إلى جميعهم فيكون إجماعاً يخص به العموم ، ولأنه إذا توضأ خف حكم الحدث . فأشبهه التيمم عند عدم الماء . ودليل خفته أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب به إذا أراد النوم ، واستجابته لمن أراد الأكل ومعاودة الوطء . فأما الحائض إذا توضأت فلا يباح لها اللبث لأن وضوءها لا يصح

« مسألة ، قال (ولا يمس المصحف الا طاهر)

يعنى طاهر آمن الحدين جميعاً ، روى هذا عن ابن عمر والحسن وعطاء وطاوس والشعبي والقاسم بن محمد ، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا نعلم مخالفاً لهم الا داود ، فإنه أباح مسه ؛ واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه آية الى قيصر ، وأباح الحكم وحماد مسه بظاهر الكف ، لأن آلة المس باطن اليد ، فينصرف النهي اليه دون غيره

وانا قوله تعالى (٥٦ — ٧٩ لا يمس الا المطهرون^(١)) وفي كتاب النبي (ص) لعمر بن حزم « أن لا يمس القرآن الا طاهر ، وهو كتاب مشهور رواه ابو عبيد في فضائل القرآن وغيره ورواه الأثرم ، فأما الآية التي كتب بها النبي (ص) فإنما قصد بها المراسلة ، والآية في الرسالة أو كتاب فقه أو نحوه لا تمنع مسه ، ولا يصير الكتاب بها مصحفاً ، ولا تثبت له حرمة

إذا ثبت هذا فإنه لا يجوز له مسه بشيء من جسده ، لأنه من جسده ، فأشبهه يده ، وقولهم ان المس انما يختص بباطن اليد — ليس بصحيح ، فإن كل شيء لاقى شيئاً فقد مسه

(فصل) ويجوز حمله بعلاقته ، وهذا قول أبي حنيفة ، وروى ذلك عن الحسن وعطاء وطاوس والشعبي والقاسم وأبي وائل والحكم وحماد ، ومنع منه الاوزاعي ومالك

(١) في الاستدلال بالآية نظر ، فإنها وصف للكتاب المكنون الذي هو اللوح المحفوظ الذي نزل منه القرآن ، والمطهرون هنا الملائكة .

والشافعي ، قال مالك : أحسن ما سمعت أنه لا يحمل المصحف بعلاقته ولا في غلافه الا وهو طاهر ؛ وإس ذلك لأنه يدينسه ، ولكن تعظيماً للقرآن ، واحتجوا بأنه مكلف محدث قاعد لحمل المصحف فلم يجوز ، كما لو حمله مع مسه

ولنا أنه غير ماس له فلم يمنع منه ، كما لو حمله في رحله ، ولأن النهي إنما يتناول المس ، والحمل ليس بمس فلم يتناول النهي وقياسهم فاسد ، فإن العلة في الاصل مسه وهو غير موجود في الفرع ، والحمل لا أثر له ، فلا يصح التعليل به ، وعلى هذا لو حمله بعلاقة أو بحائل بينه وبينه مما لا يتبعه في البيع جاز لما ذكرنا ، وعندهم لا يجوز . ووجه المذهبين ما تقدم ، ويجوز تقلبيه بعود ومس به ، وكتب المصحف بيده من غير أن يمسه ، وفي تصحفه بكمه روايتان ، وخرج القاضي في مس غلافه وحمله بعلاقته رواية أخرى أنه لا يجوز ، بناء على مسه بكمه ، والصحيح جوازه ، لأن النهي إنما يتناول مسه ، والحمل ليس بمس

(فصل) ويجوز مس كتب التفسير والفقه وغيرها والرسائل وإن كان فيها آيات من القرآن ، بدليل أن النبي (ص) كتب إلى قيصر كتاباً فيه آية ، ولأنها لا يقع عليها اسم مصحف ولا تثبت لها حرمة ، وفي مس صبيان الكتابيب ألواحهم التي فيها القرآن وجهان (أحدهما) الجواز لأنه موضع حاجة ، فلو اشترطنا الظهارة أدى إلى تنفيرهم عن حفظه (والثاني) المنع لدخولهم في عموم الآية ، وفي الدراهم المكتوب عليها القرآن وجهان (أحدهما) المنع وهو قول أبي حنيفة ، وكرهه عطاء والقاسم والشعبي ، لأن القرآن مكتوب عليها ، فأشبهت الورق (والثاني) الجواز لأنه لا يقع عليها اسم المصحف ، فأشبهت كتب الفقه ، ولأن في الاحتراز منها مشقة ، أشبهت ألواح الصبيان

(فصل) وإن احتاج المحدث إلى مس المصحف عند عدم الماء تيمم وجاز مسه ولو غسل المحدث بعض أعضاء الوضوء ، لم يجوز له مسه به قبل اتمام وضوئه ، لأنه لا يكون متطهراً الا بغسل الجميع

(فصل) ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار الحرب ، لما روى ابن عمر قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم ،

باب الاستطابة والحدث

الاستطابة: هي الاستنجاء بالماء أو بالأحجار، يقال: استطاب وأطاب إذا استنجى، سمي استطابة لأنه يطيب جسده بإزالة الخبث عنه. قال الشاعر يهجو رجلاً:
يا رخصاً قاذٍ على عرقوب . يعجل كفّ الخاري المطيب .
والاستنجاء: أفعال من نجّوت الشجرة أي قطعها، فكأنه قطع الأذى عنه.
وقال ابن قتيبة: هو مأخوذ من النجوة، وهي ما ارتفع من الأرض، لأن من أراد قضاء الحاجة استتر بها، والاستنجاء استفعال من النجاء، وهي الحجارة الصغار، لأنه يستعملها في استنجاءه.

«مسألة، قال (وليس على من نام أو خرجت منه ريح استنجاء)»

ولا نعلم في هذا خلافاً. قال أبو عبد الله: إيس في الريح استنجاء في كتاب الله ولا في سنة رسوله، إنما عليه الوضوء. وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «من استنجى من ريح فليس منا»، رواه الطبراني في معجمه الصغير. وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى تعالى (٥: ٦) إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) إذا قمتم من النوم، ولم يأمر بغيره؛ فدل على أنه لا يجب، ولأن الوجوب من الشرع، ولم يرد بالاستنجاء هنا نص ولا هو في معنى المنصوص عليه، لأن الاستنجاء إنما شرع لإزالة النجاسة ولا نجاسة هنا.

«مسألة، قال (والاستنجاء لما خرج من السبيلين)»

هذا فيه إضمار، وتقديره: والاستنجاء واجب، فحذف خبر الابتداء اختصاراً وأراد ما خرج غير الريح، لأنه قد بين حكمها، وسواء كان الخارج معتاداً، كالبول والغائط، أو نادراً، كالحمى والدود والشعر رطباً أو يابساً، ولو احتقن فرجعت أجزاء خرجت من الفرج، أو وطئ رجل امرأته دون الفرج فذب ماؤه إلى

فرجها ثم خرج منه فعليها الاستنجاء على ظاهر كلام الحرقى . وقد صرح به القاضى وغيره ، ولو أدخل الميل فى ذكره ثم أخرجه لزمه الاستنجاء ، لأنه خارج من السبيل فأشبه الغائط المستحجر . والقياس أن لا يجب من ناشف لا ينجس المحل للبعث الذى ذكرنا فى الريح ، وهو قول الشافعى . وهكذا الحكم فى الطاهر ، وهو المتى إذا حكمنا بطهارته ، والقول بوجوب الاستنجاء فى الجملة قول أكثر أهل العلم ، وحكى عن ابن سيرين فىمن صلى بقوم ولم يستنج : لا أعلم به بأسا . وهذا يحتمل أن يكون فىمن لم يلزمه الاستنجاء ، كمن لزمه الوضوء لنوم أو خروج ريح أو من ترك الاستنجاء ناسيا ، فىكون موافقا لقول الجماعة ؛ ويحتمل أنه لم ير وجوب الاستنجاء . وهذا قول أبى حنيفة ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم : من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، رواه أبو داود ، ولأنها نجاسة يكتفى فيها بالمسح ، فلم تجب إزالتها كسائر الدم

ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم : إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار ، فإنها تجزى عنه ، رواه أبو داود ؛ وقال : لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار ، رواه مسلم . وفى لفظ لمسلم : لقد نهانا أن نستنجى بدون ثلاثة أحجار ، فأمر والامر يقتضى الوجوب ، وقال : فإنها تجزى عنه ، والاجزاء إنما يستعمل فى الواجب ، ونهى عن الاقتصار على أقل من ثلاثة ، والنهى يقتضى التحريم ، وإذا حرم ترك بعض النجاسة فترك جميعها أولى .

وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يكتفى أحدكم دون ثلاثة أحجار ، وأمر بالعدد فى أخبار كثيرة وقوله : لا حرج ، يعنى فى ترك الوتر لا فى ترك الاستنجاء ، لأن المأمور به فى الخبر الوتر فيعود نفي الحرج إليه ، وأما الاجتزاء بالمسح فيه فلبشة الغسل ، لكثرة تكرره فى محل الاستنجاء

فصل

وهو مخير بين الاستنجاء بالماء أو الاحجار فى قول أكثر أهل العلم . وحكى عن سعد بن أبى وقاص وابن الزبير أنها أنكرت الاستنجاء بالماء ، وقال سعيد بن المسيب : وهل يفعل ذلك إلا النساء ؟ وقال عطاء : غسل الدبر محدث ، وكان

الحسن لا يستنجى بالماء . وروى عن حذيفة القولان جميعا ، وكان ابن عمر لا يستنجى بالماء ثم فعله ، وقال لنافع : جربناه فوجدناه صالحا ، وهو مذهب رافع ابن خديج وهو الصحيح ، لما روى أنس قال : كان النبي (ص) يدخل الخلاء فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة من ماء وعذرة فيستنجى بالماء ، متفق عليه ، وعن عائشة أنها قالت : «مرن أزواجكن أن يستطيعوا بالماء فإني أستحييهم ، وإن رسول الله (ص) كان يفعله ،

قال الترمذي : هذا حديث صحيح ورواه سعيد . وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «نزلت هذه الآية في أهل قباء (٩ - ١٠٨) فيه رجال يحبون أن يتطهروا» قال : كانوا يستنجون بالماء : فنزلت هذه الآية فيهم ، رواه أبو داود وابن ماجه ، ولأنه يطهر المحل ويزيل النجاسة فجاء ، كما لو كانت النجاسة على محل آخر ، فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لما روينا من الحديث ولأنه يطهر المحل ويزيل العين والأثر ، وهو أبلغ في التنظيف ، وإن اقتصر على الحجر أجزأه بغير خلاف بين أهل العلم ، لما ذكرنا من الاخبار ، ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، والأفضل أن يستجمر بالحجر ثم يتبعه الماء

قال أحمد : إن جمعهما فهو أحب إليّ ، لأن عائشة قالت : «مرن أزواجكن أن يتبعوا الحجارة الماء من أثر الغائط والبول فإني أستحييهم ، كان النبي (ص) يفعله» احتج به أحمد ورواه سعيد ، ولأن الحجر يزيل عين النجاسة فلا تصيبها يده ، ثم يأتي بالماء فيطهر المحل فيكون أبلغ في التنظيف وأحسن

«مسألة» قال () فإن لم يعدو مخرجيهما أجزاء ثلاثة أحجار إذا أنقى بهن ، فإن أنقى بدون الثلاثة لم يجزه حتى يأتي بالعدد ، وإن لم ينق بالثلاثة زاد حتى ينق ()

قرله «يعدو مخرجيهما» يعني الخارجين من السيلين إذا لم يتجاوزا مخرجيهما ، يقال : عداك الشر ، أي تجاوزك ، والمراد — والله أعلم — إذا لم يتجاوز المخرج بما لم تجر العادة به ، فإن الإسير لا يمكن التحرز منه والعادة جارية به ، فإذا كان كذلك فإنه يجزئه ثلاثة أحجار منقية

ومعنى الإتياء : إزالة عين النجاسة وبلتها ، بحيث يخرج الحجر نقياً وليس عليه أثر إلا شيئاً يسيراً . ويشترط الأمران جميعاً : الإتياء وإكمال الثلاثة ، أيهما وجد دون صاحبه لم يكف وهذا مذهب الشافعى وجماعة ، وقال مالك وداود : الواجب الإتياء دون العدد ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا خرج » .

ولنا قول سليمان « لقد نهانا - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار » وما ذكرنا من الأحاديث ، وحديثهم قد أجبننا عنه فيما مضى . « فصل » وإذا زاد على الثلاثة استحجبت أن لا يقطع إلا على وتر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من استجمر فليوتر ، متفق عليه » ، فيستجمر خمسا أو سبعا أو تسعا أو ما زاد على ذلك ، فإن اقتصر على شفع منقية فيما زاد على الثلاثة جاز ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ومن لا فلا خرج » .

« فصل » وكيف حصل الإتياء فى الاستجمار أجزاءه ، وذكر القاضى أن المستحب أن يمر الحجر الأول من مقدم صفحته اليمنى إلى مؤخرها ، ثم يديره على اليسرى ، ثم يرجع به إلى الموضع الذى بدأ منه ، ثم يمر الثانى من مقدم صفحته اليسرى كذلك ، ثم يمر الثالث على المسربة والصفحتين ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أولاً يحد أحدكم حجرين للصفحتين وحجراً للسرية » ، رواه الدارقطنى ، وقال : إسناده حسن وينبغى أن يعم المحل بكل واحد من الأحجار ، لأنه إذا لم يعم به كان ذلك تلفيقاً ، فيكون بمنزلة مسحة واحدة ، ولا يكون تكراراً ، ذكر هذا الشريف أبو جعفر وابن عقيل ، وقالوا : معنى الحديث البداية بهذه المواضع ، ويحتمل أن يجزئته لكل جهة مسحة لظاهر الخبر ، والله أعلم .

« فصل » ويجزئ الاستجمار فى النادر ، كما يجزئ فى المعتاد ، ولا يجاب الشافعى وجه أنه لا يجزئ فى النادر ، قال ابن عبد البر : ويحتمل أن يكون قول مالك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذكّر من المذى ، والأمر يقتضى الوجوب ، قال ابن عبد البر : واستدلوا بأن الآثار كلها على اختلاف ألفاظها وأسانيدها ليس فيها ذكر استجماء إنما هو الغسل ، ولأن النادر لا يتكرر ، فلا يبق اعتبار الماء فيه ، فوجب ، كغسل غير هذا المحل .

ولنا أن الخبر عام في الجميع ، وأن الاستجمار في النادر إنما وجب لما صحبه من بلة المعتاد ، ثم إن لم يشق فهو في محل المشقة ، فتعتبر مظنة المشقة دون حقيقتها ، كما جاز الاستجمار على نهر جار ، وأما المذي فمعتاد كثير ، وربما كان في بعض الناس أكثر من البول ، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه « كنت رجلاً مذاء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ذاك ماء الفجل ، ولكل فجل ماء » . وقال سهل بن حنيف : « كنت رجلاً مذاء فكننت أكثر منه الاغتسال ، ولهذا أوجب مالك منه الوضوء ، وهو لا يوجب من النادر ، فليس هو من مسألتنا ، ويجب غسل الذكر منه والاثنيين في إحدى الروايتين تعبدًا ، والآخرى أنه لا يجب وأمره صلى الله عليه وسلم بغسله للاستحباب قياساً على سائر ما يخرج ، والله أعلم :

« فصل : ولا يستجمر يمينه ، لقول سلمان في حديثه « انه لينهانا أن يستنجى أحدنا يمينه ، رواه مسلم : وروى أبو قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يمسن أحدكم ذكره يمينه ، ولا يمسح من الخلاء يمينه » متفق عليه ؛ فإن كان يستنجى من غائط أخذ الحجر بشماله فمسح به ، وإن كان يستنجى من البول وكان الحجر كبيراً أخذ ذكره بشماله فمسح به ، وإن كان صغيراً فأمكنه أن يضعه بين عقبيه أو بين أصابعه ويمسح ذكره عليه فعل ، وإن لم يمكنه أمسكه يمينه ومسح يساره لموضع الحاجة ، وقيل : يمسك ذكره يمينه ويمسح بشماله لينكون المسح بغيز اليمين والأول أولى ، لقول النبي (ص) « لا يمسن أحدكم ذكره يمينه » وإذا أمسك الحجر باليمين ومنع الذكر عليه لم يكن ماسحاً باليمين ولا ممسكاً للذكر بها ، وإن كان أقطع اليسرى أو بها مرض استجمر يمينه للحاجة ، ولا يكره الاستعانة بها في الماء ، لأن الحاجة داعية إليه ، وإن استجمر يمينه مع الغنى عنه أجزأه في قول أكثر أهل العلم ، وحكى عن بعض أهل الظاهر أنه لا يجوزته ، لأنه منهي عنه ، فلم يفد مقصوده ، كما لو استنجى بالروث والزمة ، فإن النهي يتناول الأمرين ، والفرق بينهما : أن الروث آلة الاستجمار المباشرة للحل وشرطه ، فلم يحز استحصال النهي عنه فيها ، واليد ليست المباشرة للحل ولا شرطاً فيه ، إنما يتناول بها الحجر الملاقي للجل ، فصار النهي عنها نهى تأديب لا يمنع الاجراء .

« فصل ، ويبدأ الرجل في الاستنجاء بالقبيل ثلثا تلوث يده إذا شرع في الدبر ؛ لان قبله بارز تصيبه اليد اذا مدها الى الدبر ، والمرأه مخيرة في البداية بأيها شاءت لعدم ذلك فيها .

ويستحب أن يمكث بعد البول قليلا ، ويضع يده على أصل الذكر من تحت الاثنيين ثم يسلكه الى رأسه فينتر ذكره ثلاثاً برفق ، قال أحمد : اذا توضأت فضع يدك في سفلك ثم اسلك ما ثم حتى ينزل ، ولا تجعل ذلك من همك ، ولا تلتفت الى ظنك ، وقد روى يزداد اليماني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث مرات ، رواه الإمام أحمد .

واذا استنجى بالماء ثم فرغ استحب له ذلك يده بالارض ، لما روى عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، رواه البخاري . وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته ثم استنجى من تور ودلك يده بالارض ، أخرجه ابن ماجه . وان استنجى عقب انقطاع البول جاز لان الظاهر انقطاعه . وقد قيل : ان الماء يقطع البول ، ولذلك سمي الاستنجاء انتقاص الماء .

ويستحب أن ينضح على فرجه وسراويله ليزيل الوسواس عنه ، قال حنبل : سألت أحمد قلت : أتوضأ وأستبرئ . وأجد في نفسي أني قد أحدثت بعده ؟ قال : اذا توضأت فاستبرئ ثم خذ كفا من ماء فرشه على فرجك ولا تلتفت اليه . فإنه يذهب ان شاء الله . وقد روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « جاءني جبريل فقال : يا محمد اذا توضأت فابتضح ، وهو حديث غريب .

« مسألة ، قال (والخشب والخرق وكل ما أتقى به فهو كالأحجار)

هذا الصحيح من المذهب . وهو قول أكثر أهل العلم ، وفيه رواية أخرى : لا يجزئ الا الاحجار . اختارها أبو بكر . وهو مذهب داود : لان النبي (ص) أمر بالاحجار . وأمره يقتضي الوجوب . ولأنه موضع رخصة ورد الشرع فيها بآلة مخصوصة . فوجب الاقتصار عليها كالتراب في التيمم .

ولنا ما روى أبو داود عن خزيمة قال « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال : بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ، فلولاً أنه أراد الحجر وما في معناه لم

يستثنى منها الرجيع ، لانه لا يحتاج إلى ذكره ولم يكن لتخصيص الرجيع بالذكر معنى ، وفي حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لينهانا أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار ، وأن نستجمر برجيع أو عظم ، رواه مسلم ، وتخصيص هذين بالنهي عنهما يدل على أنه أراد الحجارة وما قام مقامها ، وروى طاوس عن النبي (ص) أنه قال : إذا أتى أحدكم البراز فلينزله قبله الله ، ولا يستقبلها ولا يستدبرها ، وليستطب بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو ثلاث خثيات من تراب ، رواه الدارقطني ، وقال . وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً ، والصحيح أنه مرسل . ورواه سعيد في سننه موقوفاً على طاوس . ولانه متى ورد النص بشيء لمعنى معقول وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى ، والمعنى هنا إزالة عين النجاسة ، وهذا يحصل بغير الأحجار كحصوله بها ، وبهذا يخرج التيمم ، فإنه غير معقول ، ولا بد أن يكون ما يستجمر به منقياً ؛ لان الانقاء مشروط في الاستجمار ، فأما الزج كالزجاج والفحم الرخو وشبههما مما لا ينقى فلا يجزىء ، لانه لا يحصل منه المقصود ؛ ويشترط كونه طاهراً فإن كان نجساً لم يجزه ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة . يجزئه لانه يخفف كالطاهر .

ولذا أن ابن مسعود جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة يستجمر بها فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : هذه ركس ، رواه البخاري . وفي لفظ رواه الترمذي قال : إنها ركس ، يعني نجساً . وهذا تعليل من النبي صلى الله عليه وسلم يجب المصير إليه . ولانه إزالة نجاسة . فلا يحصل بالنجاسة كالغسل . فإن استنجى بنجس احتمل أن لا يجزئه الاستجمار بعده . لان المحل تنجس بنجاسة من غير المخرج . فلم يجزىء فيها غير الماء كما لو تنجس ابتداء . ويحتمل أن يجزئه لان هذه النجاسة تابعة لنجاسة المحل فزالت بزوالها .

مسألة ، قال (إلا الروث والعظام والطعام)

وجملته : أنه لا يجوز الاستجمار بالروث ولا العظام . ولا يجزىء في قول أكثر أهل العلم . وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق . وأباح أبو حنيفة الاستنجاء بهما . لانهما يجففان النجاسة وينقيان المحل فهما كالحجر . وأباح مالك

الاستنجاء بالطاهر منها ، وقد ذكرنا نهى النبي (ص) عنها ، وروى مسلم عن ابن مسعود قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فإنه زاد اخوانكم من الجن » وروى الدارقطني « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن نستنجى بروث أو عظم ، وقال : إنها لا يطهران » ، وقال : اسناد صحيح ، وروى أبو داود عنه عليه السلام أنه قال لرويف بن ثابت - أبي بكرة - « أخبر الناس أنه من استنجى برجيع أو عظم فهو بريء من دين محمد » ، وهذا عام في الطاهر منها . والنهي يقتضي الفساد وعدم الاجزاء ، فأما الطعام فتحريمه من طريق التنبيه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل النهي عن الروث والرمة في حديث ابن مسعود بكونهما زاد اخواننا من الجن ، فزادنا مع عظم حرمة أولى .

فإن قيل : فقد نهى عن الاستنجاء باليمين كنهيه ههنا : فلم يمنع ذلك الاجزاء ثم ، كذا ههنا .

قلنا : قد بين في الحديث أنهما لا يطهران ، ثم الفرق بينهما ، أن النهي ههنا لمعنى في شرط الفعل ، فمنع صحته كالنهي عن الوضوء بالماء النجس ؛ وثم لمعنى في آلة الشرط ؛ فلم يمنع كالوضوء من إثناء محرم .

« فصل ، ولا يجوز الاستنجاء بما له جرمة : كشيء كتب فيه فقه أو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فيه من هتك الشريعة والاستخفاف بحرماتها ؛ فهو في الحرمة أعظم من الروث والرمة ، ولا يجوز بمصل بحيوان ؛ كيده وعقبه وذنب بهيمة وصوفها المتصل بها ؛ قال بعض أصحابنا : يجمع المستجمر به ست خصال : أن يكون طاهراً جامداً منقياً غير مطعوم ؛ ولا حرمة له ؛ ولا متصل بحيوان .

« مسألة ، قال (والحجر الكبير الذي له ثلاث شعب يقوم مقام ثلاثة أحجار) وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور ؛ وعن أحمد رواية أخرى : لا يجرى أقل من ثلاثة أحجار ، وهو قول أبي بكر بن المنذر ، لقوله عليه السلام « لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار ، ولا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار » ، ولأنه إذا استجمر بحجر تنجس ، فلا يجوز الاستجمار به ثانياً كالصغير .

ولنا أنه استجمر ثلاثاً منقية بما وجدت فيه شروط الاستجمار فأجزأه ، كما لو فصله ثلاثة صغاراً واستجمر بها ، إذ لا فرق بين الأصل والفرع إلا فصله ولا أثر لذلك في التطهير . والحديث يقتضي ثلاث مسحات بحجر دون عين الأحجار ، كما يقال . ضربته ثلاثة أسواط أى ثلاث ضربات بسوط ، وذلك لأن معناه معقول ومراده معلوم ، ولذلك لم يقتصر على لفظه في غير الأحجار ، بل أجزأنا الخشب ، والخرق والمدر ، والمعنى من ثلاثة حاصل من ثلاث شعب أو مسحه ذكره في صخرة عظيمة بثلاثة مواضع منها ، أو في حائط أو أرض ، فلا معنى للجمود على اللفظ مع وجود ما يساويه من كل وجه

وقولهم . ينجس . قلنا : إنما ينجس ما أصاب النجاسة والاستجمار حاصل بغيره . فأشبه ما لو تنجس جانبه بغير الاستجمار ، ولأنه لو استجمر به ثلاثة لحصل لكل واحد منهم مسحة وقام مقام ثلاثة أحجار ، فكذلك إذا استجمر به الواحد ، ولو استجمر ثلاثة بثلاثة أحجار لكل حجر منها ثلاث شعب فاستجمر كل واحد منهم من كل حجر بشعبة أجزأهم ، ويحتمل على قول أبي بكر أن لا يجزئهم (فصل) ولو استجمر بحجر ثم غسل أو كسر ما تنجس منه واستجمر به ثانياً ثم فعل ذلك واستجمر به ثلاثاً أجزأه : لأنه حجر يجرى غيره الاستجمار به ، فأجزأه كغيره ، ويحتمل على قول أبي بكر . أن لا يجزئه محافظة على صورة اللفظ ، وهو بعيد .

« مسألة ، قال (وما عدا المخرج فلا يجرى فيه إلا الماء) »

وبهذا قال الشافعي وإسحاق وابن المنذر : يعنى إذا تجاوز المحل بما لم تجر به العادة مثل أن ينتشر إلى الصفحتين . وامتد في الحشفة لم يجره إلا الماء ، لأن الاستجمار في المحل المعتاد رخصة لأجل المشقة في غسله لتكرار النجاسة فيه ، فما لا تتكرر النجاسة فيه لا يجرى فيه إلا الغسل ، كساقه ونخذه ، ولذلك قال على رضى الله عنه « أنكم كنتم تبغرون بعراً ، وأنتم اليوم تثلطون ثلطا ، فأتبعوا الماء الأحجار ، وقوله صلى الله عليه وسلم « يكفي أحدكم ثلاثة أحجار ، أراد ما لم يتجاوز محل العادة لما ذكرنا .

فصل

والمرأة البكر كالرجل ، لأن عذرتها تمنع انتشار البول . فأما الثيب فإن خرج البول بحدة فلم ينتشر فكذلك ، وإن تعدى إلى مخرج الحيض ، فقال أصحابنا . يجب غسله ، لأن مخرج الحيض والولد غير مخرج البول ، ويحتمل أن لا يجب لأن هذا عادة في حقها ، فكفي فيه الاستجمار كالمعتاد في غيرها ، ولأن الغسل لو لزمها مع اعتياده لبيته النبي (ص) لأزواجه ، لكونه مما يحتاج إلى معرفته ؛ وإن شك في انتشار الخارج إلى ما يوجب الغسل لم يجب ، لأن الأصل عدمه ؛ والمستحب الغسل احتياطاً .

(فصل) والاقلاف إن كان مرتقياً لا تخرج بشرته من قلفته فهو كالمختن ، وإن كان يمكنه كشفها كشفها ، فإذا بال واستجمر أعادها ، فإن تنجست بالبول لزمه غسلها كما لو انتشر إلى الحشفة .

(فصل) وإن انسد المخرج المعتاد وانفتح آخر لم يحزه الاستجمار فيه ، لأنه غير السبيل المعتاد ، وحكى عن بعض أصحابنا أنه يحزته ، لأنه صار معتاداً .

ولنا : أن هذا نادر بالنسبة إلى سائر الناس ، فلم تثبت فيه أحكام الفرج ، فإنه لا ينقض الوضوء مسه ولا يجب بالإيلاج فيه حد ولا مهر ولا غسل ولا غير ذلك من الأحكام ، فأشبهه سائر البدن .

(فصل) ظاهر كلام أحمد أن محل الاستجمار بعد الانقاء طاهر ، فإن أحمد بن الحسين قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يبول فيستبرئ ويستجمر يعرق في سراويله ؟ قال : إذا استجمر ثلاثاً فلا بأس ، وسأله رجل ، فقال : إذا استنجيت من الغائط يصيب ذلك الماء موضعاً مني آخر ؟ فقال أحمد ، قد جاء في الاستنجاء ثلاثة أحجار فاستنج أنت بثلاثة أحجار ثم لا تبالي ما أصابك من ذلك الماء ، قال وسألت أحمد عن رش الماء على الخف إذا لم يستجمر الرجل ؟ قال : أحب إلى أن يغسله ثلاثاً ، وهذا قول ابن حامد ، وظاهر قول المتأخرين من أصحابنا أنه نجس وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ، فلو قعد المستجمر في ماء قليل نجسه ولو عرق كان عرقه نجساً لأنه مسح للنجاسة ، فلم يطهر به محلها كسائر المسح .

ووجه الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تستنجوا بروت ولا عظم فإنهما لا يطهران ، ففهموه أن غيرهما يطهر ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم كان الغالب عليهم الاستجمار ، حتى أن جماعة منهم أنكروا الاستنجاء بالماء ، وسماه بعضهم بدعة وبلاذم حارة ، والظاهر : أنهم لا يسلبون من العرق ، فلم ينقل عنهم توقي ذلك ولا الاحتراز منه ولا ذكر ذلك أصلا ، وقد نقل عن ابن عمر أنه بال بالمزدلفة فأدخل يده فتضع فرجه من تحت ثيابه ، وعن إبراهيم النخعي نحو ذلك ولولا أنهما اعتقدا طهارته ما فعلا ذلك .

(فصل) إذا استنجى بالماء لم يحتج إلى تراب ، قال أحمد : يجزئه الماء وحده ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استعمل التراب مع الماء في الاستنجاء ولا أمر به .

فأما عدد الغسلات فقد اختلف عن أحمد فيها ، فقال في رواية ابنه صالح : أقل ما يجزئه من الماء سبع مرات ، وقال في رواية محمد بن الحكم . ولكن المقعدة يجزى أن تمسح بثلاثة أحجار أو تغسلها ثلاث مرات ، ولا يجزى عندي إذا كان في الجسد أن يغسله ثلاث مرات . وذلك لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل مقعده ثلاثا ، رواه ابن ماجه ، وقال أبو داود : سئل أحمد عن حد الاستنجاء بالماء ؟ فقال : ينق ، وظاهر هذا أنه لا عدد فيه ، إنما الواجب الانقاء ، وهذا أصح لأنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك عدد ولا أمر به ، ولا بد من الانقاء على الروايات كلها ، وهو أن تذهب لزوجة النجاسة وآثارها .

فصول في آداب التخلي

لا يجوز استقبال القبلة في القضاء لقضاء الحاجة في قول أكثر أهل العلم ؛ لما روى أبو أيوب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره ، ولكن شرقوا أو غربوا ، قال أبو أيوب : فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة ، فتعرف عنها ونستغفر الله عز وجل ، متفق عليه ، ولمسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

« إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، وقال عروة بن ربيعة وداود : يجوز استقبالها واستدبارها ، لما روى جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بيول ، فرأيتُه قبل أن يقبض بعام يستقبلها ، قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، وهذا دليل على النسخ فيجب تقديمه .

ولنا أحاديث النهى وهى صحيحة . وحديث جابر يحتمل أنه برآه فى البنيان أو مستتراً بشيء ، ولا يثبت النسخ بالاحتمال ، ويتعين حمله على ما ذكرنا ، ليكون موافقاً للأحاديث التى تذكرها ، فأما فى البنيان : أو إذا كان بينه وبين القبلة شيء يستره ففيه روايتان (أحدهما) لا يجوز أيضاً ، وهو قول الثورى وأبى حنيفة لعموم الأحاديث فى النهى (والثانية) يجوز استقبالها واستدبارها فى البنيان ، روى ذلك عن العباس وابن عمر رضى الله عنهما ، وبه قال مالك والشافعى وابن المنذر ، وهو الصحيح ، لحديث جابر ، وقد حملناه على أنه كان فى البنيان ، وروى عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له أن قوما يكرهون استقبال القبلة بفروجهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قد فعلوها ؟ استقبلوا بمقعدتى القبلة ، رواه أصحاب السنن ، وأكثر أصحاب المسانيد — منهم أبو داود الطيالسى — رواه عن خالد بن الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة .

قال أبو عبد الله : احسن ما روى فى الرخصة حديث عائشة ، وإن كان مرسلًا فإن مخرجه حسن ، قال أحمد . عراك لم يسمع من عائشة ، فلذلك سماه مرسلًا ، وهذا كله فى البنيان ، وهو خاص يقدم على العام .

وعن مروان الأصغر قال « رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس بيول إليها ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، أليس قد نهى عن هذا ؟ قال : بلى إنما نهى عن هذا فى الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس ، رواه أبو داود : وهذا تفسير نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم العام ، وفيه جمع بين الأحاديث فيتعين المصير إليه .

وعن أحمد : أنه يجوز استدبار الكعبة فى البنيان والفضاء جميعاً ، لما روى ابن عمر قال « وقيت يوماً على بيت حفصة فرأيت النبی (ص) على حاجته مستقبلاً الشام مستدبر الكعبة ، متفق عليه .

(فصل) ويكره أن يستقبل الشمس والقمر بفرجة ، لما فيهما من نور الله تعالى ، فإن استتر عنهما بشيء فلا بأس ؛ لأنه لو استتر عن القبلة جاز فنهنا أولى ، ويكره أن يستقبل الريح لثلاث ترد عليه رشاش البول فينجسه .

(فصل) ويستحب أن يستتر عن الناس ؛ فإن وجد حائطا أو كشييا أو شجرة أو بعيرا استتر به ، وإن لم يجد شيئا أبعد حتى لا يراه أحد ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أتى الغائط فليستتر ، فإن لم يجد إلا أن يجمع كشييا من الرمل فليستدبره » ، وروى عنه عليه السلام : « أنه خرج ومعه درقة استتر بها ثم بال ، وعن جابر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد » . والبراز الموضع البارز سمي قضاء الحاجة به لأنها تقضى فيه . وعن المغيرة بن شعبة قال : « كان النبي (ص) إذا ذهب أبعد ،

روى أحاديث هذا الفصل كلها أبو داود وابن ماجه .

وقال عبد الله بن جعفر : « كان أحب ما استتر به النبي (ص) لحاجته هدف أو حائش نخل ، رواه ابن ماجه .

(فصل) ويستحب أن يرتاد لبوله موضعاً رخواً لثلاث يترشش عليه ، قال أبو موسى : « كنت مع النبي (ص) ذات يوم فأراد أن يتبول ، فأتى دمثا في أصل حائط فبال ثم قال : إذا أراد أحدكم أن يتبول فليرتد لبوله » .

ويستحب أن يبول قاعداً لثلاث يترشش عليه . قال ابن مسعود : « من الجفاء أن يتبول وأنت قائم ، وكان سعد بن ابراهيم لا يجيز شهادة من بال قائماً . قالت عائشة : « من حدثكم أن رسول الله (ص) كان يبول قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً ، قال الترمذي : هذا أصح شيء في الباب : وقد رويت الرخصة فيه عن عمر وعلى وابن عمر وزيد بن ثابت وسهل بن سعد وأنس وأبي هريرة وعروة ، وروى حذيفة : « أن النبي (ص) أتى سباطة قوم فبال قائماً ، رواه البخاري وغيره ، ولعل النبي عليه السلام فعل ذلك لتبيين الجواز ولم يفعله إلا مرة واحدة ، ويحتمل أنه كان في موضع لا يتمكن من الجلوس فيه : وقيل فعل ذلك لعله كانت بمأبضه — والمأبض ما تحت الركبة من كل حيوان .

فصل

ويستحب أن لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، لما روى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان إذا أراد الحاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، ولأن ذلك أستر له فيكون أولى .

(فصل) ولا يجوز أن يبول في طريق الناس ولا مورد ماء ، ولا ظل ينتفع به الناس ، لما روى معاذ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الملاعن الثلاث : البراز في الموارد وقارعة الطريق ، والظل ، رواه أبو داود . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتقوا اللاعنين قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله ؟ قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم ، أخرجه مسلم . والمورد الطريق ^(١) ولا يبول تحت شجرة مثمرة في حال كون الثمرة عليها ، أثلا تسقط عليه ثمرة فتتنجس به . فأما في غير حال ثمرة فلا بأس ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحب ما استتر به إليه لحاجته هدف أو حائش نخل ، ولا يبول في الماء الدائم لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الماء الراكد ، متفق عليه . ولأن الماء إن كان قليلا تنجس به ، وإن كان كثيرا فربما تغير بتكرار البول فيه ، فأما الجاري فلا يجوز التغوط فيه ، لأنه يؤذى من يمر به ؛ وإن بال فيه وهو كثير لا يؤثر فيه البول فلا بأس ، لأن تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم الراكد بالنهي عن البول فيه دليل على أن الجاري بخلافه ؛ ولا يبول على مانئى عن الاستجمار به لأن هذا أبلغ من الاستجمار به ، قاله تميم تنبيه على تحريم البول عليه ، ويكره أن يبول في شق أو ثقب ، لما روى عبد الله بن سرجس « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال في الجحر ، رواه أبو داود ؛ ولأن عبد الله بن المغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يبزلن أحدكم في مستحمه ، ولأنه لا يأمن أن يكون فيه حيوان يلسعه أو يكون مسكنا للجن فيتأذى بهم ، فقد حكى أن سعد بن عبادة بال في جحر بالشام ثم استلقى ميتا فسمعت الجن تقول :

(١) المورد : المياه والحياض التي يردّها الناس للشرب والاستقاء

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة
ورميناه بسهم — ن فلم نخطئه فواده^(١)

ولا يبول في مستحمه فإن عامة الوسواس منه ، زواه أبو داود وابن ماجه .
وقال : سمعت علي بن محمد الطنافسي يقول : إنما هذا في الحفيرة ، فأما اليوم
فمغتسلاتهم الجص والصاروج والقيز . فإذا بال وأرسل عليه الماء فلا بأس به .
وقد قيل : إن البصاق على البول يورث الوسواس ، وإن البول على النار يورث
السقم ، وتوفي ذلك كله أولى ، ويكره أن يتوضأ على موضع بوله أو يستنجى عليه
لئلا يتنجس به .

(فصل) ويعتمد في حال جلوسه على رجله اليسرى ، لما روى سراقه بن مالك
قال : أمرنا رسول الله (ص) أن نتوكأ على اليسرى وأن نتصب اليمنى ، رواه
الطبراني في المعجم ، ولأنه أسهل لخروج الخارج ، ولا يطيل المقام أكثر من
قدر الحاجة لأن ذلك يضره ، وقد قيل أنه يورث الباسور ، وقيل أنه يدمى الكبد
وربما أذى من ينتظره .

ويستحب أن يغطي رأسه ، لأن ذلك يروى عن أبي بكر الصديق رضي

(١) هذه قصة غريبة لا أدري كيف مرت على صاحب المنار وغيره دون
تحقيقها ، ووجه الغرابة فيها ذلك الشعر المنسوب إلى الجن ، فلم نسمع أن في الجن شعراء !!
ومع أن القصة وردت في الإصابة في أسماء الصحابة ، وفي البداية والنهاية ،
في التاريخ لابن كثير ، لا يزال في النفس منها شيء .

وقد راجعت البداية والنهاية ج ٧ : ٣٣) فوجدت ما نصه :

« أول مدينة فتحت من الشام بصرى ، وبها توفي سعد بن عبادة ، وعند كثير
من أهل زماننا أنه دفن بقرية من غوطة دمشق يقال لها المنيحة ، وبها قبر مشهور به
ولم أر الحافظ ابن عساكر تعرض لذكر هذا القبر في ترجمته بالكلية فآله أعلم .
قال ابن عبد البر : ولم يختلفوا أنه وجد ميتا في مغتسله ، وعدم ذكر ابن عساكر
— وهو مؤرخ دمشق — للقصة يجعلنا نشك فيها . وكلام ابن عبد البر في عدم
الاختلاف في موته في مغتسله ، نفهم منه أن فيما عدا ذلك خلاف (ز)

الله عنه . ولائته حال كشف العورة فيسجى فيها ، ويلبس حذاه لئلا تنجس رجلاه . ولا يذكر الله تعالى على حاجته إلا بقلبه . وكره ذلك ابن عباس وعطاء وعكرمه . وقال ابن سيرين والنخعي : لا بأس به ، لأن الله تعالى ذكره محمود على كل حال .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد السلام في هذه الحال ، فذكر الله أولى فإذا عطس حمد الله بقلبه ولم يتكلم . وقال ابن عقيل : فيه رواية أخرى : أنه يحمد الله بلسانه ، والأول أولى لما ذكرناه ، فإنه إذا لم يرد السلام الواجب ، فما ليس بواجب أولى ولا يسلم ولا يرد على مسلم ، لما روى ابن عمر أن رجلاً مرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم فلم يرد عليه السلام ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وعن جابر أن رجلاً مرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الحالة فلا تسلم على ، فإنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك ، رواه ابن ماجه ، ولا يتكلم لما روى أبو سعيد قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهما يتحدثان فإن الله يمقت على ذلك ، رواه أبو داود .

(فصل) إذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء فيه ذكر الله تعالى استحسب وضعه وقال أنس بن مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه ، رواه ابن ماجه وأبو داود وقال : هذا حديث منكر . وقيل إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه لأن فيه دمج رسول الله ، ثلاثه أسطر ، فإن احتفظ بما معه مما فيه ذكر الله تعالى واحترز عليه من السقوط أو أدار فص الخاتم إلى باطن كفه فلا بأس . قال أحمد : الخاتم إذا كان فيه اسم الله يجعله في باطن كفه ويدخل الخلاء . وقال عكرمة : أقلبه هكذا في باطن كفك فاقبض عليه ، وبه قال إسحاق ؛ ورخص فيه ابن المسيب والحسن وابن سيرين . وقال أحمد في الرجل يدخل الخلاء معه بلدراهم ؟ أرجو أن لا يكون به بأس .

(فصل) ويقدم رجله اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج ، ويقول عند دخوله : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث ومن الرجس النجس الشيطان

الرجيم ، قال أحمد . يقول إذا دخل الخلاء : أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، وما دخلت قط المتوضأ ولم أقلها إلا أصابني ما أكره . وعن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، متفق عليه

وعن علي قال : قال رسول الله (ص) « ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله » وعن أبي أمامة أن رسول الله (ص) قال « لا يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم ، رواهما ابن ماجه : قال أبو عبيد : الخبث يسكون الباء الشر والخبائث الشياطين ، وقيل الخبث بضم الباء والخبائث ذكران الأشياء وإناءهم ، فإذا خرج من الخلاء قال : غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني .

وروى أنس أن النبي (ص) « كان إذا خرج من الخلاء قال : غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، أخرجه ابن ماجه . وقالت عائشة « كان رسول الله ص إذا خرج من الخلاء قال غفرانك ، قال الترمذي هذا حديث حسن (فصل) ولا بأس أن يبول في الإناء ، قالت أميمة بنت رقيقة « كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيبدان يبول فيه ويضعه تحت السرير ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه

باب ما ينقض الطهارة

« مسألة ، قال أبو القاسم (والذي ينقض الطهارة ما خرج من قبل أو دبر) وجملة ذلك : أن الخارج من السبيلين على ضربين — معتاد كالبول والغائط والمني والمذي والودي والريح ، فهذا ينقض الوضوء اجماعا ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن خروج الغائط من الدبر ، وخروج البول من ذكر الرجل وقبل المرأة ، وخروج المذي وخروج الريح من الدبر : أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة ، ويوجب الوضوء ، ودم الاستحاضة ينقض الطهارة في قول عامة أهل العلم إلا في قول ربيعة

(الضرب الثاني) نادر كالدّم والدود والحصى والشعر فينقض الوضوء أيضا .
 وبذا قال الثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وكان عطاء والحسن
 وأبو مجلز والحكم وحامد والاوزاعي وابن المبارك يرون الوضوء من الدود يخرج
 من الدبر ، ولم يوجب مالك الوضوء من هذا الضرب لأنه نادر ، أشبه الخارج
 من غير السبيل .

ولنا أنه خارج من السبيل أشبه المذي ، ولأنه لا يخلو من بلة تتعلق به فينقض
 الوضوء بها ؛ وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة بالوضوء لكل صلاة
 ودما خارج غير معتاد

(فصل) وقد نقل صالح عن أبيه في المرأة يخرج من فرجها الريح : ما خرج
 من السبيلين ففيه الوضوء . وقال القاضي : خروج الريح من الذكر وببل المرأة
 ينقض الوضوء . وقال ابن عقيل : يحتمل أن يكون الأشبه بمذهبننا في الريح يخرج
 من الذكر أن لا ينقض ، لأن المثانة ليس لها منفذ إلى الجوف ولا جعلها أصحابنا
 جوفاً ولم يطلوا الصوم بالحقنة فيها ، ولا نعلم لهذا وجوداً ولا نعلم وجوده في حق
 أحد . وقد قيل أنه يعلم وجوده بأن يحس الإنسان في ذكره ديباً . وهذا لا يصح
 فإن هذا لا يحصل به اليقين ، والطهارة لا تنتقض بالشك ، فإن قدر وجود ذلك
 يقيناً نقض الطهارة ، لأنه خارج من أحد السبيلين ، فنقض قياساً على سائر الخارج .

(فصل) وإن قطر في أحليه دهناً ثم عاد فخرج نقض الوضوء ، لأنه خارج من
 السبيل ولا يخلو من بلة نجسة تصحبه فينقض بها الوضوء ، كما لو خرجت منفردة .
 ولو احتشى قطناً في ذكره ثم خرج وعليه بلل نقض الوضوء لأنه لو خرج منفرداً
 لنقض فكذلك إذا خرج مع غيره ، فإن خرج ناشفاً ففيه وجهان (أحدهما) ينقض
 لأنه خارج من السبيل ، فأشبه سائر الخارج (والثاني) لا ينقض لأنه ليس بين
 المثانة والجوف منفذ ، فلا يكون خارجاً من الجوف . ولو احتقن في دبره فرجعت
 أجزاء خرجت من الفرج نقضت الوضوء ، وهكذا لو وطئ امرأته دون الفرج
 فدب ماؤه فدخل الفرج ثم خرج نقض الوضوء ، وعليهما الاستنجاء لأنه خارج
 من السبيل لا يخلو من بلة تصحبه من الفرج ، فإن لم يعلم خروج شيء منه احتمل
 وجهين (أحدهما) النقض فيهما لأن الغالب أنه لا ينفك عن الخروج فنقض كالنوم

(والثاني) لا ينقض ، لأن الطهارة متيقنة ، فلا نزول عنها بالشك ، لكن إن كان المحتقن قد أدخل رأس الزرارة ثم أخرجه نقض الوضوء . وكذلك لو أدخل فيه ميلاً أو غيره ثم خرج نقض الوضوء لأنه خارج من السبيل فنقض كسائر الخارج (فصل قال أبو الحارث : سألت أحمد عن رجل به علة ربما ظهرت مقعدته ؟ قال إن علم أنه يظهر معها ندى توضأ ، وإن لم يعلم فلا شيء عليه ، ويحتمل أن أحمد إنما أراد ندى ينفصل عنها لأنه خارج من الفرج متصل ، فنقض كالخارج على الحصى ، فأما الرطوبة اللازمة لها فلا تنقض ، لأنها لا تنفك عن رطوبة ؛ فلو نقضت لنقض خروجها على كل حال ، ولأنه شيء لم ينفصل عنها فلم ينقض كسائر أجزائها ، وقد قالوا فيمن أخرج لسانه وعليه بلل ثم أدخله وابتلع ذلك البلل . أنه لا يفطر لأنه لم يثبت له حكم الانفصال ، والله أعلم

فصل

قد ذكرنا أن المذي ينقض الوضوء ، وهو ما يخرج زلجاً متسبباً عند الشهوة فيكون على رأس الذكر ، واختلفت الرواية في حكمه فروى أنه يوجب الوضوء وغسل الذكر والأنثيين ، لما روى أن علياً رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذاه فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته ، فأمرت المقداد بن الاسود فسأله فقال : يغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ ، رواه أبو داود . وفي لفظ : يغسل ذكره ويتوضأ متفق عليه . وفي لفظ : توضأ وانضح فرجك ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولأنه خارج بسبب الشهوة فأوجب غسلًا زائداً على موجب البول كالمني ، وعلى هذا يجزئه غسلة واحدة ، لأن المأمور به غسل مطلق فيوجب ما يقع عليه اسم الغسل ، وقد ثبت في قوله في اللفظ الآخر وانضح فرجك ، وسواء غسله قبل الوضوء أو بعده ، لأنه غسل غير مرتبط بالوضوء ، فلم يترتب عليه ، كغسل النجاسة .

والرواية الثانية : لا يجب أكثر من الاستنجاء والوضوء . روى ذلك عن ابن عباس وهو قول أكثر أهل العلم ، وظاهر كلام الحرقى لما روى سهل بن حنيف قال : كنت ألقى من المذي شدة وعناء ، فكنت أكثر منه الاغتسال ، فذكرت ذلك

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنما يجزئك من ذلك الوضوء ، أخرجه
أبو داود والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح ، ولأنه خارج لا يوجب الاغتسال
أشبه الودى ، والأمر بالنضح وغسل الذكر والاثنتين محمول على الاستحباب ،
لأنه يحتمله . وقوله : إنما يجزئك من ذلك الوضوء ، صريح فى حصول الاجزاء
بالوضوء ، فيجب تقديمه .

فأما الودى فهو ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول كدراً . فليس فيه وفى بقية
الخوارج إلا الوضوء ، وروى الأثرم بإسناده عن ابن عباس قال : المني والودى
والمدى ، أما المني ففيه الغسل . وأما المدى والودى ففيهما اسباغ الطهور .

« مسألة ، قال (وخروج البول والغائط من غير مخرجهما)

لا تختلف الرواية أن الغائط والبول ينتقض الوضوء بمخرجهما من السيلين
ومن غيرهما . ويستوى قليلهما وكثيرهما ، سواء كان السيلان منسدين أو
مفتوحين من فوق المعدة أو من تحتها . وقال أصحاب الشافعى : إن انسد المخرج
وانفتح آخر دون المعدة لزم الوضوء بالخارج منه قولاً واحداً ، وإن انفتح فوق
المعدة ففيه قولان . أحدهما : ينقض الوضوء ، والثانى : لا ينقضه ، وإن كان
المعتاد باقياً ، فالمشهور أنه لا ينتقض الوضوء بالخارج من غيره ، وبناء على أصله
فى أن الخارج من غير السيلين لا ينقض .

ولنا عموم قوله تعالى (٥ : ٦ أو جاء أحد منكم من الغائط) وقول صفوان
ابن عسال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا مسافرين - أو سفراً -^(١)
أن لا نترع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم ،
قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وحقيقة الغائط : المكان المظلم يسمى
الخارج به لمجاورته إياه ، فإن المتبرز يتحراه لحاجته ، كما سمي عنزة ، وهى فى
الحقيقة : فناء الدار ، لأنه كان يطرح بالافنية ، فسمى بها للمجاورة . وهذا من
الاسماء العرفية التى صار المجاز فيها أشهر من الحقيقة ، وعند الإطلاق يفهم منه المجاز

(١) السفر - بالفتح - جماعة المسافرين ؛ كالركب . والشك من الراوى . (ر)

ويحمل عليه الكلام لشهرته ، ولأن الخارج غائط وبول ، فنقض كما لو خرج من السيل :

« مسألة ، قال (وزوال العقل ، إلا أن يكون بنوم يسير جالساً أو قائماً) .

وزوال العقل على ضربين : نوم وغيره . فأما غير النوم ، وهو الجنون والإغماء والسكر وما أشبهه من الأدوية المزيلة للعقل ، فينقض الوضوء يسيره وكثيره إجماعاً ، قال ابن المنذر : أجمع العلماء على وجوب الوضوء على المغمى عليه ولأن هؤلاء حسهم أبعد من حس النائم ، بدليل أنهم لا ينتبهون بالانتباه ، ففي إيجاب الوضوء على النائم تنبيه على وجوبه بما هو آكد منه .

الضرب الثاني : النوم . وهو ناقض للوضوء في الجملة في قول عامة أهل العلم ، إلا ما حكى عن أبي موسى الأشعري وأبي مجلز وحيد الأعرج : أنه لا ينقض ، وعن سعيد بن المسيب : أنه كان ينام مراراً مضطجعا ينتظر الصلاة ، ثم يصلي ولا يعيد الوضوء ، ولعلمهم ذهبوا إلى أن النوم ليس يحدث في نفسه ، والحديث مشكوك فيه ، فلا يزول عن اليقين بالشك .

ولنا قول صفوان بن عسال « لكن من غائط وبول ونوم ، وقد ذكرنا أنه صحيح . وروى علي رضي الله عنه عن النبي (ص) قال « العين وكاء السب »^١ . فمن نام فليتوضأ ، رواه أبو داود وابن ماجه . ولأن النوم مظنة الحدث ، فأقيم مقامه كاللقاء المختارين في وجوب الغسل أقيم مقام الانزال .

(فصل .) والنوم ينقسم ثلاثة أقسام : نوم المضطجع ، فينقض الوضوء يسيره وكثيره في قول كل من يقول بنقضه بالنوم (الثاني) . نوم القاعد ، ان كان كثيراً نقض رواية واحدة ، وان كان يسيراً لم ينقض ، وهذا قول حماد والحكم ومالك والثوري وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي : لا ينقض وان كثر اذا كان القاعد متمكناً مفضياً بمحل الحدث الى الارض ، لما روى أنس قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وفي لفظ قال « كان أصحاب النبي (ص)

(١) اسم من أسماء الدبر . وهي بتشديد السين المهملة وبكسر الهاء

ينتظرون العشاء الأخيرة حتى تخفق رؤوسهم ، ثم يصلون ولا يتوضؤون ، وهذا إشارة الى جميعهم ، وبه يتخصص عموم الحديثين الأولين ، ولأنه متحفظ عن خروج الحدث ، فلم ينقض وضوءه ، كما لو كان نومه يسيراً

ولنا عموم الحديثين الأولين ، وإنما خصصناهما في اليسير لحديث أنس ، وليس فيه بيان كثرة ولا قلة ، فإن النائم يخفق رأسه من يسير النوم ، فهو يقين في اليسير فيعمل به ، وما زاد عليه فهو محتمل لا يترك له العموم المتيقن ، ولأن نقض الوضوء بالنوم يعلل بإفضائه الى الحدث ، ومع الكثرة والغلبة يفضى اليه ولا يحس بخروجه منه ، بخلاف اليسير ، ولا يصح قياس الكثير على اليسير ، لاختلافهما في الإفضاء الى الحدث .

(الثالث) ما عدا هاتين الحالتين وهو نوم القائم والراكع والساجد ، فروى عن أحمد في جميع ذلك روايتان (أحدهما) ينقض ، وهو قول الشافعي ، لأنه لم يرد في تخصيصه من عموم أحاديث النقض نص ، ولا هو في معنى المنصوص لكون القاعد متحفظا لاعتماده بمحل الحدث الى الأرض ، والراكع والساجد ينفرج محل الحدث منهما (والثانية) لا ينقض الا اذا كثر ، وذهب أبو حنيفة الى أن النوم في حال من أحوال الصلاة لا ينقض وإن كثر ، لما روى ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام وينفخ ، ثم يقوم فيصلي ، فقلت له : صليت ولم تتوضأ وقد نمت ، فقال : إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه اذا اضطجع استرخت مفاصله ، رواه أبو داود ، ولأنه حال من أحوال الصلاة ، فأشبهت حال الجلوس .

والظاهر عن أحمد التسوية بين القيام والجلوس ، لانهما يشبهان في الانخفاض واجتماع المخرج ، وربما كان القائم أبعد من الحدث لعدم التمكن من الاستئصال في النوم ، فإنه لو استئصل لسقط ، والظاهر عنه في الساجد التسوية بينه وبين المضطجع ، لأنه ينفرج محل الحدث ، ويعتمد بأعضائه على الأرض ، ويتبأ للخروج الخارج ، فأشبه المضطجع . والحديث الذي ذكره منكر ، قاله أبو داود وقال ابن المنذر : لا يثبت ، وهو مرسل يرويه قتادة عن أبي العالية ، قال شعبة لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها .

فصل

واختلفت الرواية عن أحمد في القاعد المستند والمحتج ، فعنه لا ينقض يسيره قال أبو داود : سمعت أحمد قيل له : الوضوء من النوم ؟ قال : إذا طال ، قيل : فالمحتج ؟ قال : يتوضأ ؛ قيل : فالتسكي ؟ قال : الاتكاء شديد والمتساند كأنه أشد - يعني من الاحتباء - ورأى منها كلها الوضوء إلا أن يغفو - يعني قليلا - وعنه ينقض ، يعني بكل حال لأنه معتمد على شيء ، فهو كالمضطجع ، والاولى : أنه متى كان معتمداً بمحل الحدث على الأرض أن لا ينقض منه إلا الكثير ، لأن دليل انتفاء النقض في القاعد لا تفريق فيه . فيسوى بين أحواله .

(فصل) واختلاف أصحابنا في تحديد الكثير من النوم الذي ينقض الوضوء ، فقال القاضي : ليس للقليل حد يرجع إليه ، وهو على ما جرت به العادة ، وقيل : حد الكثير ما يتغير به النائم عن هيئته ، مثل أن يسقط على الأرض ، ومنها أن يرى حلها ، والصحيح : أنه لا حد له : لأن التحديد إنما يعرف بتوقيف ، ولا توقيف في هذا ، فمتى وجدنا ما يدل على الكثرة مثل سقوط المتمكن وغيره انتقض وضوؤه ، وإن شك في كثرته لم ينتقض وضوؤه ، لأن الطهارة متيقنة فلا تزول بالشك .

(فصل) من لم يغلب على عقله فلا وضوء عليه لأن النوم الغلبة على العقل ، قال بعض أهل اللغة ، في قوله تعالى (٢ : ٢٥٥) لا تأخذه سنة ولا نوم السنة ابتداء النعاس في الرأس ، فإذا وصل إلى القلب صار نوما ، قال الشاعر :
وسنان أقصده النعاس ، فرنقت في عينه سنة ، وليس بنائم
ولأن الناقض زوال العقل ، ومتى كان العقل ثابتا وحسه غير زائل ، مثل من يسمع ما يقال عنده ويفهمه فلم يوجد سبب النقض في حقه ، وإن شك : هل نام أم لا أو خطر بباله شيء لا يدري : أرويا أو حديث نفس ؟ فلا وضوء عليه .

« مسألة ، قال (والارتداد عن الاسلام) »

وجملة ذلك : أن الردة تنقض الوضوء وتبطل التيمم ، وهذا قول الاوزاعي وأبي ثور . وهي الاتيان بما يخرج به عن الاسلام اما نطقاً أو اعتقاداً أو شكاً

ينقل عن الإسلام ، فتي عاود إسلامه ورجع إلى دين الحق فليس له الصلاة حتى يتوضأ ، وإن كان متوضئاً قبل رده ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يبطل الوضوء بذلك ، وللشافعي في بطلان التيمم به قولان ، لقول الله تعالى (٢ : ٢١٧) ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ، فشرط الموت ولأنها طهارة ، فلا تبطل بالردة كالغسل من الجنابة .

ولنا قوله تعالى (٣٩ : ٦٥) لئن أشركت ليحبطن عملك) والطهارة عمل ، وهي باقية حكماً تبطل بمبطلاتها ، فيجب أن تحبط بالشرك ، ولأنها عبادة يفسدها الحدث ، فأفسدها الشرك ، كالصلاة والتيمم ، ولأن الردة حدث ، بدليل قول ابن عباس « الحدث حدثان : حدث اللسان وحدث الفرج : وأشدّهما حدث اللسان » وإذا أحدث لم تقبل صلاته بغير وضوء ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » متفق عليه ، وما ذكره تمسك بدليل الخطاب ، والمنطوق مقدم عليه ، ولأنه شرط الموت لجميع المذكور في الآية وهو حبوط العمل والخلود في النار ، وأما غسل الجنابة فلا يتصور فيه الإبطال ، وإنما يجب الغسل بسبب جديد يوجب ، وهنا يجب الغسل أيضاً عند من أوجب على من أسلم الغسل .

« فصل ، ولا ينقض الوضوء ما عدا الردة من الكلام من الكذب والغيبة والرفث والقذف وغيرها ، نص عليه أحمد ، وقال ابن المنذر : أجمع من نحفظ قوله من علماء الأمصار على أن القذف وقول الزور والكذب والغيبة لا توجب طهارة ولا تنقض وضوءاً ، وقد روينا عن غير واحد من الأوائل : أنهم أمروا بالوضوء من الكلام الخبيث : وذلك استحباب عندنا ممن أمر به ، ولا نعلم حجة توجب وضوءاً في شيء من الكلام ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله » ولم يأمر في ذلك بوضوء .

« فصل ، وليس في القهقهة وضوء » ، روى ذلك عن عروة وعطاء والزهرى ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر ، وقال أصحاب الرأي : يجب الوضوء من القهقهة داخل الصلاة دون خارجها ، وروى ذلك عن الحسن والنخعي والثوري ،

لما روى أبو العالية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي فجاء ضريح
فتردى في بئر ، فضحك طوائف ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذين ضحكوا
أن يعيدوا الوضوء والصلاة ، وروى من غير طريق أبي العالية بأسانيد ضعاف ،
وحاصله يرجع إلى أبي العالية ، كذلك قال عبد الرحمن بن مهدي والإمام
أحمد والدارقطني .

ولنا أنه معنى لا يبطل الوضوء خارج الصلاة ، فلم يبطله داخلها كالكلام ،
وأنه ليس بحدث ولا يفضى إليه ، فأشبهه سائر ما لا يبطل ، ولأن الوجوب من
الشارع ، ولم ينص عن الشارع في هذا إيجاب للوضوء ولا في شيء يقاس هذا عليه ،
وما رَوَاهُ مرسل لا يثبت ، وقد قال ابن سيرين : لا تأخذوا بمراسيل الحسن
وأبي العالية ، فإنها لا يباليان عن أخذنا ، والمخالف في هذه المسألة يرد الأخبار
الصحيحة لمخالفتها أصوله ، فكيف يخالفها هنا بهذا الخبر الضعيف عند أهل المعرفة ؟

« مسألة » قال (ومس الفرج)

الفرج : اسم لمخرج الحدث ، ويتناول الذكر والدبر وقبل المرأة ، وفي نقض
الوضوء بجميع ذلك خلاف في المذهب وغيره ، فنذكره إن شاء الله مفصلاً ، ونبدأ
بالكلام في مس الذكر ، فإنه أكدها .

فمن أحمد فيه روايتان (إحداهما) ينقض الوضوء ، وهو مذهب ابن عمر
وسعيد بن المسيب وعطاء وأبان بن عثمان وعروة وسليمان بن يسار والزهري
والأوزاعي والشافعي ، وهو المشهور عن مالك ، وقد روى أيضاً عن عمر بن الخطاب
وأبي هريرة وابن سيرين وأبي العالية .

(والرواية الثانية) لا وضوء فيه ، روى ذلك عن علي وعمار وابن مسعود
وحذيفة وعمران بن حصين وأبي الدرداء ، وبه قال ربيعة والثوري وابن المنذر
وأصحاب الرأي ، لما روى قيس بن طلق عن أبيه قال « قدمنا على نبي الله صلى الله
عليه وسلم ، فجاء رجل كأنه بدوي ، فقال : يا رسول الله ما ترى في مس الرجل
ذكره بعد ما يتوضأ ؟ فقال : وهل هو إلا بضعة منك — أو مضغة منك ؟ »
رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ولأنه عضو منه ، فكان كسائرهِ ،

ووجه الرواية الأولى ما روت عبسة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مس ذكره فليتوضأ » وعن جابر مثل ذلك ، وعن أم حبيبة وأبي أيوب قالا : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من مس فرجه فليتوضأ » وفي الباب عن أبي هريرة رواه ابن ماجه .

وقال أحمد : حديث عبسة وحديث أم حبيبة صحيحان ، وقال الترمذي : حديث عبسة حسن صحيح ، وقال البخاري : أصح شيء في هذا الباب حديث عبسة ، وقال أبو زرعة : حديث أم حبيبة أيضا صحيح ، وقد روى عنه بضعة عشر من الصحابة ، فأما خبر قيس فقال أبو زرعة وأبو حاتم ، قيس مما لا تقوم بروايته حجة ؛ ثم إن حديثنا متأخر لأن أبا هريرة قد رواه ، وهو متأخر الإسلام ، صحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين ، وكان قدوم طلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يؤسسون المسجد أول زمن الهجرة ، فيكون حديثنا ناسخا له : وقياس الذكر على سائر البدن لا يستقيم ، لأنه يتعلق به أحكام ينفرد بها من وجوب الغسل بإيلاجه والحد والمهر وغير ذلك .

« فصل ، فعلى رواية النقض : لا فرق بين العامد وغيره ، وبه قال الأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو أيوب وأبو خيثمة ، لعموم الخبر .

وعن أحمد : لا ينتقض الوضوء إلا بمسه قاصداً مسه ، قال أحمد بن الحسين قيل لأحمد : الوضوء من مس الذكر ؟ فقال : هكذا — وقبض على يده — يعني إذا قبض عليه ، وهذا قول مكحول وطاوس وسعيد بن جبير وحيد الطويل ؛ قالوا : إن مسه يريد وضوءاً^(١) وإلا فلا شيء عليه لأنه لمس ، فلا ينتقض الوضوء من غير قصد كلبس النساء .

« فصل ، ولا فرق بين بطن الكف وظهره ، وهذا قول عطاء والأوزاعي ، وقال مالك والليث والشافعي وإسحاق : لا ينتقض مسه إلا بباطن كفه ، لأن ظاهر الكف ليس بآلة اللبس ، فأشبه ما لو مسه بفخذه ، واحتج أحمد بحديث النبي (ص) : « إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس بينهما سترة فليتوضأ » وفي لفظ

(١) كذا في الأصل .

إذا أفضى أحدهم إلى ذكره فقد وجب عليه الوضوء ، رواه الشافعي في مسنده ،
وظاهر كفه من يده ، والافضاء اللبس من غير حائل ، ولأنه جزء من يده تتعلق
به الأحكام المتعلقة على مطلق اليد ، فأشبهه باطن الكف .

(فصل) ولا ينقض مسه بذراعه وعن أحد أنه ينقض ؛ لأنه من يده ؛ وهو
قول عطاء والأوزاعي ، والصحيح الأول ، لأن الحكم المعلق على مطلق اليد
في الشرع لا يتجاوز الكوع بدليل قطع السارق وغسل اليد من نوم الليل والمسح
في التيمم ، وإنما وجب غسله في الوضوء لأنه قيده بالمرافق ، ولأنه ليس بآلة
لللبس ، أشبه العضد ، وكونه من يده يبطل بالعضد ، فإنه لا خلاف بين العلماء فيه .

(فصل) ولا فرق بين ذكره وذكر غيره ، وقال داود : لا ينقض مس ذكر
غيره لأنه لا نص فيه ؛ والاختبار إنما وردت في ذكر نفسه فيقتصر عليه ؛ ولنا
أن مس ذكر غيره معصية وأدعى إلى الشهوة وخروج الخارج وحاجة الإنسان
تدعو إلى مس ذكر نفسه فإذا انتقض بمس ذكر نفسه فبمس ذكر غيره
أولى ، وهذا تنبيه يقدم على الدليل ، وفي بعض ألفاظ خبر « بكرة » من مس
الذكر فليتوضأ .

(فصل) ولا فرق بين ذكر الصغير والكبير ، وبه قال عطاء والشافعي
وأبو ثور ؛ وعن الزهري والأوزاعي : لا وضوء على من مس ذكر الصغير ،
لأنه يجوز مسه والنظر إليه ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قبل
زبيدة الحسن ، وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم مس زبيدة الحسن ولم يتوضأ » .
ولنا عموم قوله « من مس الذكر فليتوضأ » ، ولأنه ذكر آدمي متصل به ،
أشبه الكبير ، والخبر ليس بثابت ، ثم إن نقض اللبس لا يلزم منه كون القبلة
ناقضة ، ثم ليس فيه أنه صلى ولم يتوضأ فيحتمل أنه لم يتوضأ في مجلسه ، وجواز
اللبس والنظر يبطل بذكر نفسه .

(فصل) وفرج الميت كفرج الحي لبقاء الاسم والحرمة ؛ لاتصاله بجملة
الآدمي ، وهو قول الشافعي ، وقال إسحاق : لا وضوء عليه ؛ وفي الذكر المقطوع
وجهان (أحدهما) ينقض لبقاء اسم الذكر (والآخر) لا ينقض لذهاب الحرمة

وعدم الشهوة بمسه فأشبهه ثيل^(١) الجمل ، ولو مس القلفة التي تقطع في الختان قبل قطعها انتقض وضوءه لأنها من جلدة الذكر، وإن مسها بعد القطع فلا وضوء عليه لزوال الاسم والحرمة .

(فصل) فأما مس حلقة الدبر فعنه روايتان أيضا . إحداهما لا ينقض الوضوء وهو مذهب مالك . قال الخلال : العمل والأشيع في قوله ، وحجته أنه لا يتوضأ من مس الدبر ، لأن المشهور من الحديث « من مس ذكره فليتوضأ » وهذا ليس في معناه ، لأنه لا يقصد مسه ولا يفضى الى خروج خارج

١ (والثانية) ينقض ، نقلها أبو داود ، وهو مذهب عطاء والزهرى والشافعى . لعدم قوله « من مس فرجه فليتوضأ » ولأنه أحد الفرجين . أشبه الذكر (فصل) وفي مس المرأة فرجها أيضا روايتان :

(إحداهما) ينقض لعدم قوله « من مس فرجه فليتوضأ » وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيما امرأة مست فرجها فلتوضأ ، ولأنها آدمى مس فرجه ، فانتقض وضوءه كالرجل » والآخرى ، لا ينقض . قال المروذى قيل لأبي عبد الله : فالجارية إذا مست فرجها أعلينا وضوء ؟ قال لم أسمع في هذا بشيء ، قلت لأبي عبد الله : حديث عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم « أيما امرأة مست فرجها فلتوضأ » فتبسم وقال : هذا حديث الزبىدى وليس إسناده بذاك ، ولأن الحديث المشهور في مس الذكر وليس مس المرأة فرجها في معناه ، لكونه لا يدعو إلى خروج خارج فلم ينقض .

(فصل) فأما لمس فرج الخنثى المشكل فلا يخلو من أن يكون اللبس منه أو من غيره فإن كان اللبس منه فليس أحد فرجه لم ينتقض وضوءه ، لأنه يحتمل أن يكون اللبس خلقة زائدة ، وإن لمسها جميعاً ، وقلنا لا ينقض وضوء المرأة مس

(١) الثيل بالكسر والفتح ، وعاء قضيب البعير وغيره ، أو القضيب نفسه ، وليس بمراد هنا .

فرجها لم ينتقض وضوءها ، لجواز أن يكون امرأة مست فرجها أو خلقة زائدة ، وإن قلنا ينقض انتقض وضوءه . لأنه لا بد أن يكون أحدهما فرجا ، وإن كان اللامس رجلا لمس الذكر لغير شهوة لم ينتقض وضوءه ، وإن مسه لشهوة انتقض وضوءه في ظاهر المذهب ، فإنه إن كان ذكر أفقد مسه وإن كان أنثى فقد مسها لشهوة ، وإن مس قبل المرأة لم ينتقض وضوءه لجواز أن يكون خلقة زائدة من رجل ، وإن مسها جميعا لشهوة لانتقض وضوءه لما ذكرنا في الذكر ، وإن كان لغير شهوة انتقض وضوءه في الظاهر لأنه لا يخلو من أن يكون مس ذكر رجل أو فرج امرأة ، وإن كان اللامس امرأة فليست أحدهما لغير شهوة لم ينتقض وضوءها ، وإن لمست الذكر لشهوة لم ينتقض وضوءها لجواز أن يكون خلقة زائدة من امرأة ، فإن مست فرج المرأة لشهوة انبنى على مس المرأة الرجل لشهوة .

فإن قلنا ينقض انتقض وضوءها ههنا لذلك والا لم ينتقض ، وإن مسها جميعا لغير شهوة . وقلنا إن مس فرج المرأة ينقض الوضوء انتقض وضوءها ههنا والا فلا ، وإن كان اللامس خنثى مشكلا لم ينتقض وضوءه إلا أن يجمع بين الفرجين في اللبس ، ولو مس أحد الخنثيين ذكر الآخر ومس الآخر فرجه وكان اللبس منهما لشهوة أو لغيرها ، فلا وضوء على واحد منهما ، لأن كل واحد منهما على انفراده يقين الطهارة باق في حقه ، والحدث مشكوك فيه فلا نزول عن اليقين بالشك ، لأنه يحتمل أن يكونا جميعا امرأتين فلا ينتقض وضوء لابس الذكر ، ويحتمل أن يكونا رجلين فلا ينتقض وضوء لابس الفرج ، وإن مس كل واحد منهما ذكر الآخر احتمل أن يكونا امرأتين وقد مس كل واحد منهما خلقة زائدة من الآخر ، وإن مس كل واحد منهما قبل الآخر احتمل أن يكونا رجلين .

« فصل ، ولا ينتقض الوضوء بمس ما عدا الفرجين من سائر البدن ، كالرفق والأثنيين والابط في قول عامة أهل العلم ، إلا أنه روى عن عروة قال : من مس أنثيه فليتوضأ . وقال الزهري أحب إلى أن يتوضأ ، وقال عكرمة من مس ما بين الفرجين فليتوضأ ، وقول الجمهور أولى ؛ لأنه لا نص في هذا ، ولا هو في معنى

المنصرص عليه ، فلا يثبت الحكم فيه ، ولا ينتقض وضوء الملبوس أيضا ؛ لأن الوجوب من الشرع ، وإنما وردت السنة في اللامس ولا ينتقض الوضوء بمس فرج بهيمة . وقال الليث بن سعد : عليه الوضوء . وقال عطاء من مس قنب^(١) حمار عليه الوضوء ، ومن مس ثيل جمل لا وضوء عليه ، وما قلناه قول جمهور العلماء ، وهو أولى . لأن هذا ليس بمنصوص على النقض به ، ولا هو في معنى المنصوص عليه ، فلا وجه للقول به .

«مسألة ، قال (والقيء الفاحش والدم الفاحش والدود الفاحش يخرج من الجروح) وجملته أن الخارج من البدن من غير السبيل ينقسم قسمين ، طاهراً ونجساً ، فالطاهر لا ينقض الوضوء على حال ما ، والنجس ينقض الوضوء في الجملة رواية واحدة . روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء وقتادة والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وكان مالك وربيعة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لا يوجبون منه وضوءاً .

وقال مكحول : لا وضوء إلا فيما خرج من قبل أو دبر لأنه خارج من غير المخرج مع بقاء المخرج ، فلم يتعلق به نقض الطهارة كاللبصاق ولأنه لا نص فيه ، ولا يمكن قياسه على محل النص ، وهو الخارج من السبيلين ، لكون الحكم فيه غير معلل ؛ ولأنه لا يفرق الحال بين قليله وكثيره ؛ وطاهره ونجسه ، وهما بخلافه ، فامتنع القياس .

ولنا ما روى أبو الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ : فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك ، فقال ثوبان صدق ، أنا صبيت له وضوءه ، رواه الأثرم والترمذي وقال : هذا أصح شيء في هذا الباب . قيل لأحمد : حديث ثوبان ثبت عندك ؟ قال نعم . وروى الخلال بإسناده عن ابن جريج عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قلست أحدكم فليتوضأ» ،

قال ابن جريج : وحدثني ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل

ذلك ، وأيضاً فإنه قول من سمئنا من الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فيكون إجماعاً ، ولأنه خارج يلحقه حكم التطهير ، فنقض الوضوء كالحارج من السبيل ، وقياسهم منقوض بما إذا انفتح مخرج دون المعدة

« فصل ، وإنما ينتقض الوضوء بالكثير من ذلك دون اليسير ، وقال بعض أصحابنا فيه رواية أخرى : إن اليسير ينقض ، ولا نعرف هذه الرواية ولم يذكرها الخلال في جامعته إلا في القلس واطرحها . وقال القاضي لا ينقض رواية واحدة ، وهو المشهور عن الصحابة رضي الله عنهم . قال ابن عباس في الدم : إذا كان فاحشاً فعليه الإعادة ، وابن أبي أوفى بزق دماً ثم قام فصلى ، وابن عمر عصر بثرة فخرج دم وصلى ولم يتوضأ . قال أبو عبد الله : عدة من الصحابة تكلموا فيه ، فأبو هريرة كان يدخل أصابعه في أنفه ، وابن عمر عصر بثرة ، وابن أبي أوفى عصر دملاً ؛ وابن عباس قال : إذا كان فاحشاً ، وجابر أدخل أصابعه في أنفه ، وابن المسيب أدخل أصابعه العشرة أنفه وأخرجها متلطنة بالدم ، يعني وهو في الصلاة

وقال أبو حنيفة : إذا سال الدم فقيه الوضوء ، وإن وقف على رأس الجرح لم يجب ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « من قاء أو رعف في صلاته فليتوضأ » ولنا ما روينا عن الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً . وقد روى الدارقطني بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس الوضوء من القطرة والقطرتين » وحديثهم لا تعرف صحته ، ولم يذكره أصحاب السنن وقد تركوا العمل به . فإنهم قالوا : إذا كان دون ملء الفم لم يجب الوضوء منه

(فصل) وظاهر مذهب أحمد أن الكثير الذي ينقض الوضوء لا حد له أكثر من أنه يكون فاحشاً ، وقيل يا أبا عبد الله ما قدر الفاحش ؟ قال ما فحش في قلبك وقيل له مثل أي شيء يكون الفاحش ؟ قال : قال ابن عباس ما فحش في قلبك ، وقد نقل عنه أنه سئل كم الكثير ؟ فقال شبر في شبر : وفي موضع قال قدر الكف فاحش ، وفي موضع قال الذي يوجب الوضوء من ذلك إذا كان مقدار ما يرفعه الإنسان بأصابعه الخمس من القيح والصدید والقيء فلا بأس به ، فقيل له إن كان مقدار عشرة أصابع فرآه كثيراً . قال الخلال والذي استقر عليه قوله في الفاحش أنه على قدر ما يستفحشه كل إنسان في نفسه

قال ابن عقيل : إنما يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس لا المتبذلين ولا الموسوسين ، كما رجعنا في سير اللقطة الذي لا يجب تعريفه إلى ما لا تتبعه نفوس أوساط الناس ، ونص أحمد في هذا كما حكيناه ، وذهب إلى قول ابن عباس رضي الله عنه .

« فصل ، والقيح والصدید كالدم فيما ذكرناه وأسهل وأخف منه حكما عند أبي عبد الله ، لوقوع الاختلاف فيه ، فإنه روى عن ابن عمر والحسن أنهم لم يروا القيح والصدید كالدم ، وقال أبو مجلز في الصدید . لا شيء إنما ذكر الله الدم المسفوح ، وقال الأوزاعي في قرحة سال منها كغسالة اللحم . لا وضوء فيه ، وقال إسحاق : كل ما سوى الدم لا يوجب وضوءاً ، وقال مجاهد وعطلة وعروة والشعبي والزهرى وقتادة والحكم والليث : القيح بمنزلة الدم ، فلذلك خف حكمه عنده ، واختياره مع ذلك إلحاقه بالدم وإثبات مثل حكمه فيه : لكن الذي يفحش منه يكون أكثر من الذي يفحش من الدم .

« فصل ، والقلس كالدم ينقض الوضوء منه ما فحش ، قال الخلال : الذي أجمع عليه أصحاب أبي عبد الله عنه ، أنه إذا كان فاحشاً أعاد الوضوء منه ، وقد حكى عنه فيه الوضوء إذا ملأ القدم ، وقيل عنه : إذا كان أقل من نصف القدم لا يتوضأ ، والاول المذهب ، وكذلك الحكم في الدود الخارج من الجسد ، إذا كان كثيراً نقض الوضوء ، وإن كان يسيراً لم ينقض ، والكثير ما فحش في النفس .

« فصل ، فأما الجشاء فلا وضوء فيه ، لا نعلم فيه خلافاً ، قال مهنا : سألت أبا عبد الله عن الرجل يخرج من فيه الريح مثل الجشاء الكثير ؟ قال . لا وضوء عليه ، وكذلك النخاعة لا وضوء فيها ، سواء كانت من الرأس أو الصدر ، لأنها طاهرة أشبهت البصاق .

« مسألة ، قال (وأكل لحم الجزور)

وجملة ذلك : أن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء على كل حال ، نيئاً ومطبوخاً ، عالماً كان أو جاهلاً ، وبهذا قال جابر بن سمرق ومحمد بن إسحاق وإسحاق وأبو خيثمة ويحيى بن يحيى وابن المنذر ، وهو أحد قول الشافعي ، قال الخطابي : ذهب إلى

هذا عامة أصحاب الحديث ، وقال الثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي : لا ينقض الوضوء بحال لأنه روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «الوضوء مما يخرج لا مما يدخل» ، وروى عن جابر قال : «كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار» ، رواه أبو داود ، ولأنه ما كول أشبه سائر المأكولات وقد روى عن أبي عبد الله أنه قال في الذي يأكل من لحوم الإبل : إن كان لا يعلم إيس عليه وضوء ، فإن كان الرجل قد علم وسمع فهذا عليه واجب ، لأنه قد علم ، فليس هو كمن لا يعلم ولا يدري ، قال الخلال : وعلى هذا استقر قول أبي عبد الله في هذا الباب .

ولنا ما روى البراء بن عازب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الإبل ؟ فقال : توضؤوا منها ، وسئل عن لحوم الغنم ؟ فقال : لا يتوضأ منها ، رواه مسلم وأبو داود ، وروى جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أخرجه مسلم ، وروى الإمام أحمد بإسناده عن أسيد بن حضير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «توضؤوا من لحوم الإبل ولا تتوضؤوا من لحوم الغنم» . وروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، قال أحمد وإسحاق بن راهويه : فيه حديثان صحيحان عن النبي صلى الله عليه وسلم : حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة ، وحديثهم عن ابن عباس لا أصل له ، وإنما هو من قول ابن عباس موقوف عليه ، ولو صح لوجب تقديم حديثنا عليه ، لكونه أصح منه وأخص ، والخاص يقدم على العام ، وحديث جابر لا يعارض حديثنا أيضا لصحته وخصوصه .

فإن قيل : فحديث جابر متأخر ، فيكون ناسخاً .

قلنا لا يصح النسخ به لوجوه أربعة ، أحدها : أن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل متأخر عن نسخ الوضوء مما مست النار أو مقارن له ، بدليل أنه قرن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم ، وهي مما مست النار فإما أن يكون النسخ حصل بهذا النهي وإما أن يكون بشيء قبله ، فإن كان به ، والأمر بالوضوء من لحوم الإبل مقارن لنسخ الوضوء مما غيرت النار ، فكيف

يجوز أن يكون منسوخا به ؟ ومن شروط النسخ تأخر النسخ ، وإن كان النسخ قبله ، لم يجوز أن ينسخ بما قبله .

الثاني : أن أكل لحوم الإبل إنما نقض لكونه من لحوم الإبل لا لكونه مما مست النار ، ولهذا ينقض وإن كان نيئا ، فنسخ إحدى الجهتين لا يثبت به نسخ الجهة الأخرى ، كما لو حرمت المرأة للرضاع ولكونها ربيبة ، فنسخ التحريم بالرضاع لم يكن نسخا لتحريم الربيبة .

الثالث : أن خبرهم عام وخبرنا خاص ، والعام لا ينسخ به الخاص ، لأن من شروط النسخ ، تعذر الجمع ، والجمع بين الخاص والعام يمكن بتزويل العام على ما عدا محل التخصيص .

الرابع : إن خبرنا صحيح مستفيض ثبتت له قوة الصحة والاستفاضة والخصوص ، وخبرهم ضعيف لعدم هذه الوجوه الثلاثة فيه ، فلا يجوز أن يكون ناسخا له .

فإن قيل ، الأمر بالوضوء في خبركم يحتمل الاستحباب ، فتحمله عليه ، ويحتمل أنه أراد بالوضوء قبل الطعام وبعده غسل اليدين ، لأن الوضوء إذا أضيف إلى الطعام اقتضى غسل اليد ، كما كان عليه السلام يأمر بالوضوء قبل الطعام وبعده ، وخص ذلك بلحم الإبل لأن فيه من الحرارة والزهومة ما ليس في غيره . قلنا ، أما الأول فمخالف للظاهر من ثلاثة أوجه .

أحدها ، أن مقتضى الأمر الوجوب ، الثاني ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن حكم هذا اللحم ؟ فأجاب بالأمر بالوضوء منه ، فلا يجوز حمله على غير الوجوب ، لأنه يكون تلبيسا على السائل لا جوابا ، الثالث ، أنه عليه السلام قرنه بالنهاي عن الوضوء من لحوم الغنم والمراد بالنهاي هنا نفى الإيجاب لا التحريم فيتعين حمل الأمر على الإيجاب ليحصل الفرق .

وأما الثاني فلا يصح لوجوه أربعة ، أحدها ، أنه يلزم منه حمل الأمر على الاستحباب ، فإن غسل اليد بمفرده غير واجب ، وقد بينا فساداه .

الثاني ، أن الوضوء إذا جاء في لسان الشارع وجب حمله على الموضوع الشرعي دون اللغوي ، لأن الظاهر منه أنه إنما يتكلم بموضوعاته .

الثالث : أنه خرج جوابا لسؤال السائل عن حكم الوضوء من لحومها والصلاة في مباركها ، فلا يفهم من ذلك سوى الوضوء المراد للصلاة .

الرابع : أنه لو أراد غسل اليد لما فرق بينه وبين لحم الغنم ، فإن غسل اليد منيها مستحب ، ولهذا قال « من بات وفي يده ريح غمر^(١) فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه ، وما ذكره من زيادة الزهومة فأمر يسير لا يقتضى التفريق ، والله أعلم . ثم لا بد من دليل نصرف به اللفظ عن ظاهره ، ويجب أن يكون الدليل له من القوة بقدر قوة الظواهر المتروكة وأقوى منها ، وليس لهم دليل ، وقياسهم فاسد ، فإنه طردى لا معنى فيه ، وانتفاء الحكم في سائر المأكولات لانتفاء المقتضى ، لا لكونه مأكولا ، فلا أثر لكونه مأكولا ووجوده كعدمه .

ومن العجب : أن مخالفينا في هذه المسألة أوجبوا الوضوء بأحاديث ضعيفة تخالف الأصول ؛ فأبو حنيفة أوجبه بالتهمة في الصلاة دون خارجها بحديث من مراسيل أبي العالية ، ومالك والشافعي أوجباه بمس الذكر بحديث مختلف فيه معارض بمثله دون مس بقية الأعضاء ، وتركوا هذا الحديث الصحيح الذي لا معارض له ، مع بعده عن التأويل وقوة الدلالة فيه لمخالفته لقياس طردى .

« فصل ، وفي شرب ابن الأبل روايتان :

إحداهما : ينقض الوضوء ، لما روى أسيد بن حضير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « توضؤوا من لحوم الأبل وألبانها ، رواه الإمام أحمد في المسند ، وفي لفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ألبان الأبل ؟ فقال : توضؤوا من ألبانها ، وسئل عن ألبان الغنم ؟ فقال : لا تتوضؤوا من ألبانها ، رواه ابن ماجه ، وروى نحوه عن عبد الله بن عمرو .

والثانية : لا وضوء فيه ، لأن الحديث الصحيح إنما ورد في اللحم .

وقولهم « فيه حديثان صحيحان ، يدل على أنه لا صحيح فيه سواهما ، فالحكم بهما غير معقول ، فيجب الاختصار على مورد النص فيه .

وفيما سوى اللحم من أجزاء البعير من كبده وطحاله وسنامه ودهنه ومرقه

(١) الغمر - بفتح الغين المعجمة والميم - الدسم والزهومة من اللحم ، كالوخر من السمن .

وكرشه ومصراته وجهان (أحدهما) لا ينقض لأن النص لم يتناوله (والثاني) ينقض لأنه من جملة الجزور ، وإطلاق اللحم في الحيوان يراد به جلته ، لأنه أكثر ما فيه ، ولذلك لما حرم الله تعالى لحم الخنزير كان تحريماً لجلته كذا ههنا .

« فصل ، وما عدا لحم الجزور من الاطعمة لا وضوء فيه سواء مسته النار أو لم تمسه ، هذا قول أكثر أهل العلم ، وروى ذلك عن الخلفاء الراشدين وأبي ابن كعب وابن مسعود وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي الدرداء وأبي أمامة وعامة الفقهاء ، ولا نعلم اليوم فيه خلافاً ، وذهب جماعة من السلف إلى إيجاب الوضوء مما غيرت النار ، منهم ابن عمر وزيد بن ثابت وأبو طلحة وأبو موسى وأبو هريرة وأنس وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز وأبو قلابة والحسن والزهرى ، لما روى أبو هريرة وزيد وعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « توضؤوا مما مست النار ، وفي لفظ « إنما الوضوء مما مست النار ، رواه ابن مسلم .

ولنا قول النبي (ص) « ولا توضؤوا من لحوم الغنم ، وقول جابر « كان آخر الامرين من رسول الله (ص) ترك الوضوء مما مست النار ، رواه أبو داود والنسائي .

« مسألة ، قال (وغسل الميت)

اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من غسل الميت ، فقال أكثرهم بوجوبه ، سواء كان المغسول صغيراً أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً ، وهو قول إسحاق والنخعي ، وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة . فروى عن ابن عمر وابن عباس : أنها « كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء ، وعن أبي هريرة قال « أقل ما فيه الوضوء ، ولا نعلم لهم مخالفاً في الصحابة . ولأن الغالب فيه أنه لا يسلم أن تقع يده على فرج الميت . فكان مظنة ذلك قائماً مقام حقيقته كما أقيم النوم مقام الحدث . وقال أبو الحسن التيمي : لا وضوء فيه وهذا قول أكثر الفقهاء . وهو الصحيح إن شاء الله . لأن الوجوب من الشرع . ولم يرد في هذا نص . ولا هو في معنى المنصوص عليه . فبقى على الأصل . ولأنه غسل آدمي . فأشبهه غسل الحي . وما روى عن أحمد في هذا يحمل على الاستحباب دون الإيجاب . فإن كلامه يقتضي نفي الوجوب ، فإنه ترك العمل بالحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

« من غُسل ميتاً فليغتسل ، وعلل ذلك بأن الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة ، وإذا لم يوجب الغسل بقول أبي هريرة ، مع احتمال أن يكون من قول رسول الله (ص) فلأن لا يوجب الوضوء بقوله مع عدم ذلك الاحتمال أولى وأحرى .

« مسألة ، قال (وملاقاة جسم الرجل للبرأه لشهوة)

المشهور من مذهب أحمد رحمه الله : أن لمس النساء لشهوة ينقض الوضوء ولا ينقضه لغير شهوة ، وهذا قول علقمة وأبي عبيدة والنخعي والحكم وحماد ومالك والثوري وإسحاق والشعبي ، فإنهم قالوا : يجب الوضوء على من قبل لشهوة ، ولا يجب على من قبل لرحمة ، ومن أوجب الوضوء في القبلة : ابن مسعود وابن عمر والزهرى وزيد بن أسلم ومكحول ويحيى الأنصارى وربيعة والأوزاعى وسعيد ابن عبد العزيز والشافعى .

قال أحمد : المدينون والكوفيون ما زالوا يرون أن القبلة من اللبس تنقض الوضوء ، حتى كان بأخرة وصار فيهم أبو حنيفة ، فقالوا : لا تنقض الوضوء ؛ يأخذون بحديث عروة ، ونرى أنه غلط ، وعن أحمد رواية ثانية لا ينقض اللبس بحال ، وروى ذلك عن علي وابن عباس وعطاء وطاوس والحسن ومسروق وبه قال أبو حنيفة : إلا أن يطأها دون الفرج فينشر فيها لما روى حبيب عن عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبَّل امرأة من نسائه وخرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ، رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ، وهو حديث مشهور رواه إبراهيم التيمى عن عائشة أيضاً ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد بهذا ولا هو في معنى ما ورد الشرع به ، وقوله (أو لامستم النساء) أراد به الجماع بدليل أن المس أراد به الجماع فكذلك اللبس ، ولأنه ذكره بلفظ المفاعلة ، والمفاعلة لا تكون من أقل من اثنين ، وعن أحمد رواية ثالثة : أن اللبس ينقض بكل حال : وهو مذهب الشافعى لعموم قوله تعالى (أو لامستم النساء) وحقيقة اللبس ملاقاتة البشريتين . قال الله تعالى مخبراً عن الجن أنهم قالوا (٧٢ : ٨) وأنا لمسننا السماء

وقال الشاعر : لمست بكفى كفه أطلب الغنى

وقراها ابن مسعود (أو لامستم النساء) وأما حديث القبلة فكل طرده معلولة

قال يحيى بن سعيد : احك عنى أن هذا الحديث شبه لا شيء ، قال أحمد : نرى أنه غلط الحديثين جميعا يعنى حديث إبراهيم التيمى وحديث عروة ، فإن إبراهيم التيمى لا يصح سماعه من عائشة ، وعروة المذكور ههنا عروة المزنى ولم يدرك عائشة كذلك قاله سفيان الثورى ، قال : ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزنى ايس هو عروة بن الزبير .

وقال إسحاق . لا تظنوا أن حبيبا لى عروة ، وقال : قد يمكن أن يقبل الرجل امرأته لغير شهوة برأبها وإكراما لها ورحمة ألا ترى الى ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قدم من سفر فقبل فاطمة ، فالقبلة تكون لشهوة ولغير شهوة ، ويحتمل أنه قبلها من وراء حائل ، واللمس لغير شهوة لا ينقض ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمس زوجته فى الصلاة وتمسه ، ولو كان ناقضا للوضوء لم يفعله ، قالت عائشة : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى واني لمعتضة بين يديه اعترض الجنابة ، فإذا أراد أن يسجد غمزنى فقبضت رجلى ، متفق عليه .

وفى حديث آخر : فإذا أراد أن يوتر مسنى برجله ، وروى الحسن قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا فى مسجده فى الصلاة فقبض على قدم عائشة غير متلذذ ، رواه اسحاق بإسناده والنسائى .

وعن عائشة قالت : فقدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فجعلت أطلبه ، فوقعت يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد ، وهو يقول : أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، رواهما النسائى ورواه مسلم .

« وصلى النبي صلى الله عليه وسلم حاملا أمامة بنت أبي العاص بن الربيع اذا سجد وضعها واذا قام حملها » متفق عليه ، والظاهر أنه لا يسلم من مسها ، ولأنه لمس لغير شهوة فلم ينقص ، كالمس ذوات المحارم ، يحققه أن اللمس ليس يحدث فى نفسه ، وانما نقض لأنه يفضى الى خروج المذى أو المني ، فاعتبرت الحالة التى تفضى الى الحدث فيها وهى حالة الشهوة .

(فصل) ولا فرق بين الاجنية وذات المحرم والكبيرة والصغيرة ،

وقال الشافعي : لا ينقض لمس ذوات المحارم ولا الصغيرة في أحد القولين ، لأن لمسهما لا يفضي الى خروج خارج ، أشبه لمس الرجل الرجل .
ولنا عموم النص : واللمس الناقض تعتبر فيه الشهوة ، ومتى وجدت الشهوة فلا فرق بين الجميع ، فأما لمس الميتة ففيه وجهان (أحدهما) ينقض لعموم الآية (والثاني) لا ينقض اختاره الشريف أبو جعفر وابن عقيل ، لأنها ليست محلا للشهوة فهي كالرجل .

فصل

ولا يختص اللمس الناقض باليد بل أى شيء منه لاقى شيئاً من بشرتها مع الشهوة انتقض وضوؤه به سواء كان عضواً أصلياً أو زائداً ، وحكى عن الأوزاعي لا ينقص اللمس إلا بأحد أعضاء الوضوء .

ولنا عموم النص ، والتخصيص بغير دليل تحكم لا يصار إليه ، ولا ينقض مس شعر المرأة ولا ظفرها ولا سننها ، وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، ولا ينقض لمسها بشعره ولا سنه ولا ظفره ، لأن ذلك مما لا يقع الطلاق على المرأة بتطبيقه ولا الظهار . ولا ينجس الشعر بموت الحيوان ولا بقطعه منه في حياته .

(فصل) وإن لمسها من وراء حائل لم ينتقض وضوؤه في قول أكثر أهل العلم وقال مالك والليث : ينقض إن كان ثوباً رقيقاً ، وكذلك قال ربيعة . إذا غمزها من وراء ثوب رقيق لشهوة لأن الشهوة موجودة ، وقال المروذي : لا نعلم أحداً قال ذلك غير مالك والليث .

ولنا أنه لم يلبس جسم المرأة ، فأشبهه مالو لمس ثيابها والشهوة بمجرددها لا تكفي كما لو مس رجلاً بشهوة أو وجدت الشهوة من غير لمس .

(فصل) وإن لمست امرأة رجلاً ووجدت الشهوة منهما فظاهر كلام الخرقى نقض وضوئهما بملاقاة بشرتهما ، وقد سئل أحمد عن المرأة إذا مست زوجها ؟ قال : ما سمعت فيه شيئاً ، ولكن هي شقيقة الرجل يعجبني أن تتوضأ ، لأن المرأة

أحد المشتركين في اللمس ، فهي كالرجل ، وينتقض وضوء الملبوس إذا وجدت منه الشهوة ، لأن ما ينتقض بالتقاء البشريتين ، لا فرق فيه بين اللمس والملبوس كالتقاء الختانين ، وفيه رواية أخرى : لا ينتقض وضوء المرأة ولا وضوء الملبوس وللشافعي قولان كالروايتين ، ووجه عدم النقض : أن النص إنما ورد بالنقض بلامسة النساء ، فيتناول اللمس من الرجال فيختص به النقض كلبس الفرج ولأن المرأة والملبوس لانص فيه ، ولا هو في معنى المنصوص : لأن اللمس من الرجل مع الشهوة مظنة لخروج المذي الناقض : فأقيم مقامه ولا يوجد ذلك في حق المرأة والشهوة من اللمس أشد منها في الملبوس وأدعى إلى الخروج فلا يصح القياس عليهما وإذا امتنع النص والقياس لم يثبت الدليل ،

(فصل) ولا ينتقض الوضوء بلبس عضو مقطوع من المرأة لزوال الاسم وخروجه عن أن يكون محلاً للشهوة ، ولا بمس رجل ولا صبي ولا بمس المرأة المرأة ، لأنه ليس بداخل في الآية ، ولا هو في معنى ما في الآية لأن المرأة محل لشهوة الرجل شرعاً وطبعاً ، وهذا بخلافه ، ولا بمس البهيمة لذلك ، ولا بمس خنثى مشكل ، لأنه لا يعلم كونه رجلاً ولا امرأة ، ولا بمس الخنثى لرجل أو امرأة لذلك : والأصل الطهارة فلا تزول بالشك ولا أعلم في هذا كله خلافاً والله أعلم

« مسئلة ، قال (ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو على ما تيقن منهما) »

يعنى اذا علم أنه توضأ وشك : هل أحدث أو لا ؟ بنى على أنه متطهر ، وان كان محدثاً فشك هل توضأ أو لا ؟ فهو محدث ، يبنى في الحالتين على ما عليه قبل الشك ويلغى الشك ، وبهذا قال الثوري وأهل العراق والأوزاعي والشافعي وسائر أهل العلم فيما علمنا ، إلا الحسن ومالك ، فإن الحسن قال : ان شك في الحدث في الصلاة مضى فيها ، وان كان قبل الدخول فيها توضأ ، وقال مالك : ان شك في الحدث ان كان يلحقه كثيراً فهو على وضوئه ، وان كان لا يلحقه كثيراً توضأ لانه لا يدخل في الصلاة مع الشك .

ولنا ما روى عبد الله بن زيد قال « شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل

يخيل إليه وهو في الصلاة أنه يجد الشيء؟ قال: لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً، متفق عليه .

ولمسلم عن أبي هريرة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشك عليه أخرج منه أم لم يخرج؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً، ولأنه إذا شك تعارض عنده الأمران فيجب سقوطهما كالبيتين إذا تعارضا، ويرجع إلى التيقن، ولا فرق بين أن يغلب على ظنه أحدهما أو يتساوى الأمران عنده، لأن غلبة الظن إذا لم تكن مضبوطة بضابط شرعي لا يلتفت إليها كما لا يلتفت الحاكم إلى قول أحد المتداعين إذا غلب على ظنه صدقه بغير دليل (فصل) إذا تيقن الطهارة والحدث معاً ولم يعلم الآخر منهما، مثل من تيقن أنه كان في وقت الظهر متطهراً مرة ومحدثاً أخرى، ولا يعلم أيهما كان بعد صاحبه فإنه يرجع إلى حاله قبل الزوال، فإن كان محدثاً فهو الآن متطهر، لأنه متيقن أنه قد انتقل عن هذا الحدث إلى الطهارة ولم يتيقن زوالها، والحدث المتيقن بعد الزوال يحتمل أن يكون قبل الطهارة، ويحتمل أن يكون بعدها، فوجوده بعدها مشكوك فيه، فلا يزول عن طهارة متيقنة بشك، كما لو شهدت بينة لرجل أنه وفي زيداً حقه وهو مائة، فأقام المشهود عليه بينة بإقرار خصمه له بمائة — لم يثبت له بها حق، لاحتمال أن يكون إقراره قبل الاستيفاء منه، وإن كان قبل الزوال متطهراً فهو الآن محدث لما ذكرنا في الطرف الآخر .

(فصل) وإن تيقن أنه في وقت الظهر نقض طهارته وتوضأ عن حدث وشك في السابق منها نظر، فإن كان قبل الزوال متطهراً فهو على طهارة، لأنه تيقن أنه نقض تلك الطهارة ثم توضأ، إذ لا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقض هذه الطهارة الثانية مشكوك فيه، فلا يزول عن اليقين بالشك، وإن كان قبل الزوال محدثاً فهو الآن محدث لأنه تيقن أنه انتقل عنه إلى الطهارة ثم نقضها والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها والله أعلم .

فهذا جميع نواقض الطهارة ولا تنتقض بغير ذلك في قول عامة العلماء، إلا أنه قد حكي عن مجاهد والحكم وحامد في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط الوضوء، وقول جمهور العلماء بخلافهم، ولا نعلم لهم فيما يقرأون حجة، والله سبحانه أعلم .

باب ما يوجب الغسل

قال أبو محمد بن برى النحوى ، غسل الجنابة بفتح الغين ، وقال ابن السكيت :
الغسل الماء الذى يغتسل به ، والغسل ما غسل به الرأس

« مسألة ، قال أبو القاسم رحمه الله (والموجب للغسل خروج المني)

الآلف واللام هنا للاستغراق ، ومعناه أن جميع موجبات الغسل هذه الستة
المسماة (أولها) خروج المني وهو الماء الغليظ الدافق الذى يخرج عند اشتداد الشهوة
ومنى المرأة رقيق أصفر . وروى مسلم فى صحيحه بإسناده « أن أم سليم حدثت أنها
سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل ؟ فقال
صلى الله عليه وسلم « اذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل » فقالت أم سليم - واستحييت
من ذلك - وهل يكون هذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نعم ، فمن أين
يكون الشبه ؟ ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن أيهما علا أو
سبق يكون منه الشبه »

وفى لفظ أنها قالت « هل على المرأة من غسل اذا هى احتلت ؟ فقال النبي صلى
الله عليه وسلم « نعم اذا رأت الماء » متفق عليه

خروج المني الدافق بشهوة يوجب الغسل من الرجل والمرأة فى يقظة أو فى
نوم ، وهو قول عامة الفقهاء ، قاله الترمذى ولا نعلم فيه خلافاً

(فصل) فإن خرج شبيه المني لمرض أو برد لا عن شهوة فلا غسل فيه ، وهذا
قول أبى حنيفة ومالك . وقال الشافعى يجب به الغسل ، ويحتمله كلام الخرقي لقوله
عليه السلام « اذا رأت الماء » وقوله « الماء من الماء » ولأنه منى خارج فأوجب
الغسل ، كما لو خرج حال الإغماء

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف المني الموجب للغسل بكونه أبيض
غليظاً ، وقال لعن « اذا نضخت الماء فاغتسل » رواه أبو داود والاثرم « اذا رأيت
فضخ الماء فاغتسل » والفضخ خروجه على وجه الشدة ، وقال إبراهيم الحربي
« خروجه بالعجلة »

وقوله « إذا رأت الماء » يعنى الاحتلام ، وإنما يخرج في الاحتلام بالشهوة .
والحديث الآخر منسوخ ، على أن هذا يجوز أن يمنع كونه منياً ، لأن النبي (ص)
وصف المنى بصفة غير موجودة في هذا .

(فصل فإن أحس بانتقال المنى عند الشهوة فأمسك ذكره فلم يخرج فلا
غسل عليه في ظاهر قول الخرقى ، وإحدى الروايتين عن أحمد ، وقول أكثر الفقهاء
والمشهور عن أحمد وجوب الغسل . وأنكر أن يكون الماء يرجع وأحب ، أن يغتسل
ولم يذكر القاضى في وجوب الغسل خلافاً . قال لأن الجنابة تباعد الماء عن محله ،
وقد وجد فتكون الجنابة موجودة فيجب الغسل بها ، ولأن الغسل تراعى فيه
الشهوة وقد حصلت بانتقاله فأشبه ما لو ظهر .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الاغتسال على الرؤية وفضخه بقوله « إذا
رأت الماء » و « إذا فضخت الماء فاغتسل » فلا يثبت الحكم بدونه ، وما ذكره من
الاشتقاق لا يصح ، لأنه يجوز أن يسمى جنباً لمجانبته الماء ولا يحصل إلا بخروجه
منه ، ولجانبته الصلاة أو المسجد أو غيرهما مما منع منه ، ولو سمي بذلك مع الخروج
لم يلزم وجود التسمية من غير خروج ، فإن الاشتقاق لا يلزم منه الإطراد ومراعاة
الشهوة للحكم لا يلزم منه استقلالها به ، فإن أحد وصفى العلة وشرط الحكم مراعى
له ولا يستقل بالحكم ثم يبطل بلبس النساء ، وبما إذا وجدت الشهوة ههنا من غير
انتقال ، فإن الشهوة لا تستقل بالحكم في الموضعين مع مراعاتها فيه . وكلام أحمد
ههنا إنما يدل على أن الماء إذا انتقل لزم منه الخروج وإنما يتأخر ، ولذلك يتأخر
الغسل إلى حين خروجه ، فعلى هذا إذا خرج المنى بعد ذلك لزمه الغسل ، سواء
اغتسل قبل خروجه أو لم يغتسل ، لأنه منى خرج بسبب الشهوة فأوجب الغسل
كما لو خرج حال انتقاله .

وقد قال أحمد رحمه الله في الرجل يجامع ولم ينزل فيغتسل ، ثم يخرج منه المنى :
عليه الغسل . وسئل عن رجل رأى في المنام أنه يجامع فاستيقظ فلم يجد شيئاً ، فلما
مشى خرج منه المنى ؟ قال يغتسل .

وقال القاضى فى الذى أحس بانتقال المنى فأمسك ذكره ، فاغتسل ثم خرج منه

المنى من غير مقارنة شهوة بعد البول : لا غسل عليه ، رواية واحدة ، وإن كان قبل البول فعلى روايتين ، لأنه بعد البول غير المنى المنتقل خرج بغير شهوة فأشبهه الخارج لمرض ؛ وإن كان قبله فهو ذلك المنى الذى انتقل .

ووجه ما قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالغسل عند رؤية الماء وفضخه وقد وجد ، ونص أحمد على وجوب الغسل على المجامع الذى يرى الماء بعد غسله ، وهذا مثله . وقد دللنا على أن من أحس بانتقال المنى ولم يخرج لا غسل عليه ، ويلزم من ذلك وجوب الغسل عليه بظهوره لئلا يفضى الى نفي الوجوب عنه بالكلية مع انتقال المنى لشهوة وخروجه .

فصل

فأما إن احتلم أو جامع فأمنى ثم اغتسل ثم خرج منه منى ، فالمشهور عن أحمد أنه لا غسل عليه ، قال الخلال . تواترت الروايات عن أبي عبد الله أنه ليس عليه إلا الوضوء بال أول لم يبل ، فعلى هذا استقر قوله .

وروى ذلك عن علي وابن عباس وعطاء والزهرى ومالك والليث والثورى وإسحاق . وقال سعيد بن جبير لا غسل عليه الا عن شهوة . وفيه رواية ثانية : إن خرج بعد البول فلا غسل فيه ، وإن خرج قبله اغتسل ، وهذا قول الأوزاعى وأبى حنيفة ، ونقل ذلك عن الحسن لأنه بقية ماء خرج بالدفق والشهوة فأوجب الغسل كالأول وبعد البول خرج بغير دفق وشهوة ، ولا نعلم أنه بقية الأول ، لأنه لو كان بقيته لما تخلف بعد البول .

وقال القاضى فيه رواية ثالثة : عليه الغسل بكل حال ، وهو مذهب الشافعى لأن الاعتبار بخروجه كسائر الاحداث . وقال فى موضع آخر لا غسل عليه رواية واحدة لأنه جنابة واحدة ، فلم يجب به غسلان كما لو خرج دفعة واحدة

والصحيح أنه يجب الغسل لأن الخروج يصلح موجبا للغسل ، وما ذكره يبطل بما إذا جامع فلم ينزل فاغتسل ثم أنزل ، فإن أحمد قد نص على وجوب الغسل عليه بالإنزال مع وجوبه بالتقاء الختانين

(فصل إذا رأى أنه قد احتلم ولم يجد منياً فلا غسل عليه . قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم ، لكن ان مشى فخرج منه المنى أو

خرج بعد استيقاظه فعليه الغسل ، نص عليه أحمد ، لأن الظاهر أنه كان انتقل وتخلف خروجه الى ما بعد الاستيقاظ ، وان انتبه فرأى منياً ولم يذكر احتلاماً فعليه الغسل ، لا نعلم فيه خلافاً أيضاً

وروى نحو ذلك عن عمر وعثمان ، وبه قال ابن عباس وعطاء وسعيد بن جبير والشعبي والنخعي والحسن ومجاهد وقتادة ومالك والشافعي واسحاق ، لأن الظاهر أن خروجه كان لا احتلام نسيه

وروى عن عمر رضي الله عنه ، أنه صلى الفجر بالمسلمين ثم خرج الى الجرف فرأى في ثوبه احتلاماً فقال : ما أراني الا قد احتلمت فاغتسل وغسل ثوبه وصلى ، وروى نحوه عن عثمان

وروت عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً ، قال يغتسل . وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد بللاً ، فقال لا يغسل عليه . رواه أبو داود وابن ماجه . وروت أم سلمة ، أن أم سلمة قالت : يا رسول الله هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ قال نعم إذا رأت الماء ، متفق عليه ، وهذا يدل على أنه لا غسل عليها الا أن ترى الماء

فصل

إذا انتبه من النوم فوجد بللاً لا يعلم هل هو منى أو غيره ، فقال أحمد : إذا وجد بلة اغتسل الا أن يكون به أبردة أو لاعب أهله ، فإنه ربما خرج منه المذي فأرجو أن لا يكون به بأس ، وكذلك ان كان انتشر من أول الليل بتذكر أو رؤية لا غسل عليه ، وهو قول الحسن لأنه مشكوك فيه يحتمل أنه مذي وقد وجد سببه ، فلا يوجب الغسل مع الشك ، وان لم يكن وجد ذلك فعليه الغسل لخبر عائشة ، لأن الظاهر أنه احتلام ؛ وقد توقف أحمد في هذه المسئلة في مواضع وقال مجاهد وقتادة : لا غسل عليه حتى يوقن بالماء الدافق ، قال قتادة يشمه ، وهذا هو القياس ، ولأن اليقين بقاء الطهارة فلا يزول بالشك ، والأولى الاغتسال لموافقة الخبر وازالة الشك .

فصل

فإن رأى في ثوبه منياً وكان مما لا ينام فيه غيره فعليه الغسل لأن عمر وعثمان اغتسلا حين رأياه في ثوبهما ، ولأنه لا يحتمل أن يكون إلا منه ، ويعيد الصلاة من أحدث نومة نامها فيه إلا أن يرى أماراً تدل على أنه قبلها ، فيعيد من أدنى نومة يحتمل أنه منها ، وإن كان الرائي له غلاماً يمكن وجود المني منه كابن انتى عشرة سنة فهو كالرجل لأنه وجد دليله وهو محتمل للوجود ، وإن كان أقل من ذلك فلا غسل عليه لأنه لا يحتمل فيتعين حمله على أنه من غيره ، فأما إن وجد الرجل منياً في ثوب ينام فيه هو وغيره ممن يحتمل فلا غسل على واحد منهما ، لأن كل واحد منهما بالنظر إليه مفرداً يحتمل أن لا يكون منه فوجوب الغسل عليه مشكوك فيه وإس لا أحدهما أن ياتم بصاحبه لأن أحدهما جنب يقينا فلا تصح صلاتها كما لو سمع كل واحد منهما صوت ريح يظن أنها من صاحبه أو لا يدري من أيها هي .

فصل

إذا وطئ امرأته دون الفرج فذب مأؤه إلى فرجها ثم خرج أو وطئها في الفرج فاغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا غسل عليها وبهذا قال قتادة والأوزاعي وإسحاق ، وقال الحسن : تغتسل لأنه منى خرج فأشبهه ماءها والأول أولى لأنه ليس منها فأشبهه غير المني .

« مسألة ، قال (والتقاء الختانين)

يعني تغيب الحشفة في الفرج فإن هذا هو الموجب للغسل سواء كانا محتنتين أو لا ، وسواء أصاب موضع الختان منه موضع ختانها أو لم يصبه ولو مس الختان الختان من غير إيلاج فلا غسل بالاتفاق .

واتفق الفقهاء على وجوب الغسل في هذه المسئلة ، إلا ما حكى عن داود أنه قال : لا يجب ، لقوله عليه السلام « الماء من الماء » وكان جماعة من الصحابة رضي الله عنهم يقولون : لا غسل على من جامع فأكسل يعني لم ينزل ورووا في ذلك أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت رخصة رخص فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر بالغسل ، قال سهل بن سعد حدثني أبي بن كعب أن - الماء من الماء - كان

رخصة أرخص في رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهى عنها ، متفق عليه ، رواه
الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : حديث حسن صحيح وروى عن
أبي موسى الأشعري قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار فقال
الأنصاريون : لا يجب الغسل إلا من الماء الدافق أو من الماء ، وقال المهاجرون :
بل إذا خالط فقد وجب الغسل ، فقال أبو موسى : فانا أشفيكم من ذلك ، فقامت
فاستأذنت على عائشة ، فقلت : يا أمه أو يا أم المؤمنين ، إني أريد أن أسألك عن
شيء وأنا أستحيك ، فقالت : لا تستحي أن تسألني عن شيء كنت سائلا عنه أمك
التي ولدتك : فإنما أنا أمك ، قلت فما يوجب الغسل ؟ قالت : قال رسول الله (ص)
« إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل » متفق عليه
وفي حديث عن عمر رضي الله عنه أنه قال « من خالف في ذلك جعلته نكالا »
وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قعد بين شعبها الأربع
وجهدا فقد وجب عليه الغسل » متفق عليه ، زاد مسلم « وإن لم ينزل » قال
الازهرى أراد بين شعبتي رجلها وشعبتي شفرتها وحديثهم منسوخ بدليل حديث
سهل بن سعد والحمد لله .

(فصل) ويجب الغسل على كل واطيء وموطوء إذا كان من أهل الغسل سواء
كان الفرج قبل أو دبر من كل آدمي أو بهيمة حيا أو ميتا طائعا أو مكرها نائما أو يقظان
وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل بوطء الميتة والبهيمة لانه ليس بمقصود ولانه ليس
بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص .

ولنا أنه إيلاج في فرج فوجب به الغسل كوطء الآدمية في حياتها ووطء الآدمية
الميتة داخل في عموم الأحاديث المروية وما ذكره ينتقض بوطء العجوز والشوهاة .
(فصل) وإن أوج بعض الحشفة أو واطيء دون الفرج أو في السرة ولم ينزل
فلا غسل عليه لانه لم يوجد التقاء الختانين ولا ما في معناه ، وإن انقطعت الحشفة
فأوجب الباقي من ذكره وكان بقدر الحشفة وجب الغسل وتعلقت به أحكام الوطء
من المهر وغيره ، وإن كان أقل من ذلك لم يجب شيء .

(فصل) فإن أوج في قبل خنثى مشكل أو أوج الخنثى ذكره في فرج أو واطيء
أحدهما الآخر في قبله فلا غسل على واحد منهما لانه يحتمل أن تكون خلقه زائدة

فإن أنزل الواعظ أو أنزل الموضوع من قبله فعلى من أنزل الغسل ، ويثبت لمن أنزل من ذكره حكم الرجال ولمن أنزل من قبله حكم النساء لأن الله تعالى أجرى العادة بذلك في حق الرجال والنساء ، وذكر القاضي في موضع أنه لا يحكم له بالذكورية بالانزال من ذكره ولا بالانوثية بالحض من فرجه ولا بالبلوغ بهذا . ولنا أنه أمر خص الله تعالى به أحد الصنفين ، فكان دليلا عليه كالبول من ذكره أو من قبله ولأنه أنزل الماء الدافق لشهوة ، فوجب عليه الغسل لقوله عليه السلام « الماء من الماء ، وبالقياص على من ثبت له الذكورية أو الانوثية .

(فصل)

فإن كان الواعظ أو الموطر صغيراً ، فقال أحمد : يجب عليها الغسل وقال إذا أتى على الصبية تسع سنين ومثلها يوطأ وجب عليها الغسل ، وسئل عن الغلام يجمع مثله ولم يبلغ لجام المرأة يكون عليها جميعا الغسل ؟ قال نعم قيل له أنزل أو لم ينزل ؟ قال نعم ، وقال ترى عائشة حين كان يطؤها النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تغتسل ، ويروى عنها « إذا التقى الختانان وجب الغسل ، وحمل القاضي كلام أحمد على الاستحباب وهو قول أصحاب الرأي وأبي ثور لأن الصغيرة لا يتعلق بها المأثم ولا هي من أهل التكليف ، ولا تجب عليها الصلاة التي نجب الطهارة لها فأشبهت الحائض ولا يصح حمل كلام أحمد على الاستحباب لتصريحه بالوجوب وذمه قول أصحاب الرأي ، وقوله هو قول سوء ، واحتج بفعل عائشة وروايتها للحديث العام في الصغير والكبير ، ولأنها أجابت بفعلها وفعل النبي (ص) بقولها « فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا ، فكيف تكون خارجة منه ؟ وايس معنى وجوب الغسل في الصغير : التأثم بتركه ، بل معناه أنه شرط لصحة الصلاة والطواف وإباحة قراءة القرآن واللبث في المسجد ، وإنما يآثم البالغ بتأخيره في موضع يتأخر الواجب بتركه ولذلك لو أخره في غير وقت الصلاة لم يآثم والصبي لا صلاة عليه ، فلم يآثم بالتأخير وبقي في حقه شرطاً كما في حق الكبير ، وإذا بلغ كان حكم الحدث في حقه باقياً كالحدث الأصغر ينقض الطهارة في حق الكبير والصغير ، والله أعلم .

« مسألة ، قال (وإذا أسلم الكافر)

وجملته أن الكافر إذا أسلم وجب عليه الغسل سواء كان أصليا أو مرتداً اغتسل قبل إسلامه أو لم يغتسل وجد منه في زمن كفره ما يوجب الغسل أو لم يوجد وهذا مذهب مالك وأبي ثور وابن المنذر ، وقال أبو بكر يستحب الغسل ، وليس بواجب إلا أن يكون قد وجدت منه جنابة زمن كفره فعليه الغسل إذا أسلم سواء كان قد اغتسل في زمن كفره أو لم يغتسل وهذا مذهب الشافعي ولم يوجب عليه أبو حنيفة الغسل بحال لأن العدد الكثير والجسم الغفير أسلوا فلو أمر كل من أسلم بالغسل لنقل نقلا متواترا أو ظاهرا ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال « ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، ولو كان الغسل واجبا لأمرهم به لأنه أول واجبات الإسلام .

ولنا ما روى قيس بن عاصم قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر ، رواه أبو داود والنسائي ، وأمره يقتضي الوجوب وما ذكروه من قلة النقل فلا يصح ممن أوجب الغسل على من أسلم بعد الجنابة في شركه فإن الظاهر أن البائع لا يسلم منها ، ثم إن الخبر إذا صح كان حجة من غير اعتبار شرط آخر ، على أنه قد روى أن سعد بن معاذ وأسيد بن حضير حين أرادا الإسلام سألا مصعب بن عمير وأسعد بن زرارة « كيف تصنعون إذا دخلتم في هذا الأمر ؟ » قالوا نغتسل ونشهد شهادة الحق ، وهذا يدل على أنه كان مستفيضاً ، ولأن الكافر لا يسلم غالباً من جنابة تلحقه ونجاسة تصيبه ، وهو لا يغتسل ولا يرتفع حدثه إذا اغتسل ، فأقيمت مظنة ذلك مقام حقيقته كما أقيم النوم مقام الحدث والتقاء الختانين مقام الانزال .

فصل

فإن أجنب الكافر ثم أسلم لم يلزمه غسل الجنابة سواء اغتسل في كفره أو لم يغتسل وهذا قول من أوجب غسل الإسلام وقول أبي حنيفة .

وقال الشافعي : عليه الغسل في الحالين وهذا اختيار أبي بكر ، لأن عدم التكليف لا يمنع وجوب الغسل كالصبا والجنون واغتساله في كفره لا يرفع حدثه لأنه أحد الحدثين ، فلم يرتفع في حال كفره كالحدث الأصغر ، وحكى عن أبي حنيفة وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي أنه يرفع حدثه لأنه أصبح نية من الصبي ، وليس بصحيح لأن الطهارة عبادة محضة فلم تصح من كافر كالصلاة .

ولنا على أنه لا يجب أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحدا بغسل الجنابة مع كثرة من أسلم من الرجال والنساء البالغين المتزوجين ، ولأن المظنة أقيمت مقام حقيقة الحدث فسقط حكم الحدث كالسفر مع المشقة .

(فصل)

ويستحب أن يغتسل المسلم بماء وسدر ، كما في حديث قيس ويستحب إزالة شعره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر رجلا أسلم فقال : اخلق وقال لاخر معه « ألق عنك شعر الكفر واختن ، رواه أبو داود : وأقل أحوال الامر الاستحباب .

« مسألة ، (والطهر من الحيض والنفاس)

قال ابن عقيل : هذا تجوُّز ، فإن الموجب للغسل في التحقيق هو الحيض والنفاس ، لأنه هو الحدث وانقطاعه شرط وجوب الغسل وصحته ، فسماه موجبا لذلك ، وهذا كقولهم ؟ انقطاع دم الاستحاضة مبطل للصلاة ، والمبطل إنما هو الحدث الخارج لكن عفى عنه للضرورة ، فإذا انقطع الدم زالت الضرورة ، فظهر حكم الحدث حينئذ ، وأضيف الحكم الى الانقطاع لظهوره عنده ، ولا خلاف في وجوب الغسل بالحيض والنفاس ؛ وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل من الحيض في أحاديث كثيرة ، فقال لفاءمة بنت أبي حبيش « دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي وصلي ، متفق عليه .

وأمر به في حديث أم سلية وحديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده رواهما أبو داود وغيره ، وأمر به في حديث أم حبيبة وسهلة بنت سهل وحنانة بنت جحش وغيرهن .

وقد قيل في قول الله تعالى (٢ : ٢٢٢ فإذا تطهرت فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) يعني إذا اغتسلن : منع الزوج وطأها قبل الغسل : فدل على وجوبه عليها ، والنفاس كالحيض سواء ؛ فإن دم النفاس هو دم الحيض ، إنما كان في مدة الحمل ينصرف إلى غذاء الولد فحين خرج الولد خرج الدم لعدم مصرفه وسمى نفاسا .

(فصل)

فأما الولادة إذا عريت عن دم فلا يجب فيها الغسل في ظاهر كلام الحرقى . وقال غيره : فيها وجهان ، أحدهما : يجب الغسل بها ، لأنها مظنة للنفاس الموجب فقامت مقامه في الإيجاب كاللقاء المختانين ، ولأنها يستبرأ بها الرحم ، أشبهت الحيض ، ولأصحاب الشافعى وجهان كالوجهين ، والثاني : لا يجب وهو الصحيح فإن الرجوب بالشرع . ولم يرد بالغسل ههنا ، ولا هو في معنى المنصوص فإنه ليس بدم ولا منى ، وإنما ورد الشرع بالإيجاب بهذين الشيئين ، وقولهم : إنه مظنة قلنا : المظان إنما يعلم جعلها مظنة بنص أو إجماع ، ولا نص في هذا ولا إجماع ، والقياس الآخر مجرد طرد لا معنى تحته ، ثم قد اختلفا في أكثر الأحكام فليس تشبهه به في هذا الحكم أولى من مخالفته في سائر الأحكام .

(فصل) إذا كان على الحائض جنابة فليس عليها أن تغتسل حتى ينقطع حيضها نص عليه أحمد ، وهو قول إسحاق ، وذلك لأن الغسل لا يفيد شيئاً ، من الأحكام فإن اغتسلت للجنابة في زمن حيضها صح غسلها وزال حكم الجنابة نص عليه أحمد وقال : تزول الجنابة ، والحيض لا يزول حتى ينقطع الدم ، قال : ولا أعلم أحداً قال لا تغتسل إلا عطاء ، فإنه قال : الحيض أكبر قال : ثم نزل عن ذلك وقال : تغتسل ، وهذا لأن أحد الحديثين لا يمنع ارتفاع الآخر ، كما لو اغتسل المحدث الحدث الأصغر .

(فصل) ولا يجب الغسل من غسل الميت ، وبه قال ابن عباس وابن عمر وعائشة والحسن والنخعي والشافعى وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأى وعن علي وأبي هريرة أنهما قالوا : من غسل ميتاً فليغتسل ، وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين والزهرى واختاره أبو إسحاق الجوزجاني لما روى

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن حمل ميتاً فليتوضأ ، قال الترمذى : هذا حديث حسن ، وذكر أصحابنا رواية أخرى عن أحمد في وجوب الغسل على من غسل الميت الكافر بخاصة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمراً عاماً أن يغتسل لما غسل أباه . .

ولنا قول صفوان بن عسال الرازى قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نزرع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة ، ولأنه غسل آدمى فلم يوجب الغسل كغسل الحى . وحديثهم موقوف على أبي هريرة ، قاله الإمام أحمد ، وقال ابن المنذر : ليس في هذا حديث يثبت ، ولذلك لا يعمل به في وجوب الوضوء على من حمله ، وقد ذكر لعائشة قول أبي هريرة : ومن حمله فليتوضأ ، قالت : وهل هي الا أعواد حملها ؟ ذكره الأثرم بإسناده ، ولا نعلم أحداً قال به في الوضوء من حمله ، وأما حديث على رضى الله عنه فقال أبو اسحاق الجوزجاني ليس فيه أنه غسل أباه ، إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم : اذهب فواره ، ولا تحدثن شيئاً حتى تأتيني ، قال : فأتيته فأخبرته ، فأمرنى فاغتسلت ، وقد قيل . يجب الغسل من غسل الكافر الحى ، ولا نعلم لقائل هذا القول حجة توجبه وأهل العلم على خلافه .

(فصل)

ولا يجب الغسل على المجنون والمغشى عليه اذا أفاقا من غير احتلام ، ولا أعلم في هذا خلافاً ، قال ابن المنذر . ثبت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء ، وأجمعوا على أنه لا يجب ، ولأن زوال العقل في نفسه ليس بموجب للغسل ووجود الانزال مشكوك فيه فلا نزول عن اليقين بالشك ، فإن تيقن منهما الانزال فعليهما الغسل لأنه يكون من احتلام فيدخل في جملة الموجبات المذكورة ، ويستحب الغسل من جميع ما نفينا وجوب الغسل منه ، لوجود ما يدل عليه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم له والخروج من الخلاف .

« مسألة ، قال (والحائض والجنب والمشرِك اذا غمَسوا أيديهم في الماء

فهو طاهر)

أما طهارة الماء فلا إشكال فيه إلا أن يكون على أيديهم نجاسة ، فإن أجسامهم طاهرة وهذه الأحداث لا تقتضى تنجيسها . قال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر ، ثبت ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم من الفقهاء ، وقالت عائشة : عرق الحائض طاهر ، وكل ذلك قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا يحفظ عن غيرهم خلافهم ، وقد روى أبو هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب ، قال : فالتخنست منه فاغتسلت ثم تجئت ، فقال : أين كنت يا أبا هريرة قال : يا رسول الله كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، فقال سبحانه الله إن المؤمن لا ينجس ، متفق عليه .

وروى : أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم إليه بعض نسائه قصعة ليتوضأ منها فقالت امرأة : انى غمست يدي فيها وأنا جنب ، فقال : الماء لا ينجب ، وقال لعائشة : ناوليني الخمرة (١) من المسجد ، فقالت : انى حائض ، قال : ان حيضتك ليست في يدك ، و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من سؤر عائشة وهي حائض ويضع فاه على موضع فيها ، وتغرق العرق وهي حائض فيأخذه النبي صلى الله عليه وسلم ويضع فاه على موضع فيها ، وكانت تغسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ، و توضأ النبي صلى الله عليه وسلم من مزادة مشركة ، متفق عليه ، وتوضأ عمر من جرة نصرانية . و أجاب النبي صلى الله عليه وسلم يهودياً دعاه الى خبز واهالة سنخة ، ولأن الكفر معنى في قلبه ، فلا يؤثر في نجاسة ظاهره كسائر ما في القلب والأصل الطهارة ويتمخرج التفريق بين الكتابي الذي لا يأكل الميتة والخنزير وبين غيره ممن يأكل الميتة والخنزير ومن لا تحمل ذبيحتهم ، كما فرقنا بينهم في آياتهم وثيابهم (٢) .

(١) الخمرة بضم الخاء المعجمة . الخصيرة التي يصلى عليها .

(٢) التخرج معارض بأصل الطهارة ووضوء النبي صلى الله عليه وسلم وعمر

رضي الله عنه المذكور آنفاً - فهو تخرج ضعيف - رشيد .

(فصل)

وأما طهورية الماء ، فإن الحائض والكافر لا يؤثر غمسها يديهما في الماء شيئاً لأن حدثهما لا يرتفع . وأما الجنب فإن لم يتو بغمس يده في الماء رفع الحدث منها فهو باق على طهوريته ، بدليل حديث المرأة التي قالت : غمست يدي في الماء وأنا جنب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الماء لا يجنب ، ولأن الحدث لا يرتفع من غيرنية فأشبهه غمس الحائض وإن نوى رفع حدثها فحكم الماء حكم ما لو اغتسل الجنب فيه للجنابة ، وقال بعض أصحابنا : إذا نوى رفع الحدث ثم غمس يده في الماء ليغترف بها صار الماء مستعملاً ، والصحيح - إن شاء الله - أنه إذا نوى الاغتراف لم يصر مستعملاً ، لأن قصد الاغتراف منع قصد غسلها على ما بيناه في المتوضىء إذا اغترف من الإناء بعد غسل وجهه .

وإن انقطع حيض المرأة ولم تغتسل فهي كالجنب فيما ذكرنا من التفصيل ، وقد اختلف عن أحمد في هذا ، فقال في موضع في الجنب والحائض يغمس يده في الإناء إذا كانا نظيفين فلا بأس به ، وقال في موضع آخر : كنت لا أرى به بأساً ثم حدثت عن شعبة عن محارب بن دثار عن ابن عمر ، وكأني تهيبته .

وسئل عن جنب وضع له ماء فأدخل يده ينظر حره من برده ؟ قال : إن كان أصبعاً فأرجو أن لا يكون به بأس ، وإن كانت اليد أجمع فكأنه كرهه ، وسئل عن الرجل يدخل الحمام وليس معه أحد ولا ما يصب به على يده ، أترى له أن يأخذ بضمه ؟ قال : لا ، يده وفمه واحد ، وقياس المذهب ما ذكرناه ، وكلام أحمد محمول على الكراهة المجردة لما فيه من الخلاف .

وقال أبو يوسف : إن أدخل الجنب يده في الماء لم يفسد ، وإن أدخل رجله ففسد ، لأن الجنب نجس وعفى عن يده لموضع الحاجة ، وكره النخعي الوضوء بسور الحائض ، وقال جابر بن زيد : لا يتوضأ به للصلاة ؛ وأكثر أهل العلم لا يرون بسورها بأساً ، منهم : الحسن ومجاهد والزهرى ومالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأبو عبيد ، وقد دللنا على طهارة الجنب والحائض ، والتفريق بين اليد والرجل لا يصح لأنها استويا فيما إذا أصابتهما نجاسة فاستويا في الجنابة

ويحتمل أن نقول به ، لأن اليد يراى بها الاعتراف وقصده هو المانع من جعل الماء مستعملاً ، وهذا لا يوجد فى الرجل ، لأنها لا يعترف بها ، فكان غمسها بعد إرادة الغسل استعمالاً للماء . والله أعلم

« مسألة ، قال (ولا يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة إذا خلت بالماء) »

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله فى وضوء الرجل بفضل وضوء المرأة إذا خلت به والمشهور عنه أنه لا يجوز ذلك ، وهو قول عبد الله بن سرجس والحسن وغنيم ابن قيس ، وهو قول ابن عمر فى الحائض والجنب . قال أحمد : قد كرهه غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم . وأما إذا كانا جميعاً فلا بأس (والثانية) يجوز الوضوء به للرجال والنساء اختارها ابن عقيل ، وهو قول أكثر أهل العلم ، لما روى مسلم فى صحيحه قال « كان النبى صلى الله عليه وسلم يغتسل بفضل وضوء ميمونة » وقالت ميمونة « اغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة : فجاء النبى صلى الله عليه وسلم يغتسل فقلت : إني قد اغتسلت منه ، فقال الماء ليس عليه جنابة ، ولأنه ماء طهور جاز للمرأة الوضوء به ، فجاز للرجل كفضل الرجل . ووجه الرواية الأولى ما روى الحكم بن عمرو « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة ، قال الترمذى هذا حديث حسن ، ورواه أبو داود وابن ماجه

قال الخطابى : قال محمد بن اسماعيل : خبر الأقرع لا يصح ، والصحيح فى هذا خبر عبد الله بن سرجس وهو موقوف ، ومن رفعه فقد أخطأ . قلنا قد رواه أحمد واحتج به وهذا يقدم على التضعيف (١) لاحتمال أن يكون قد روى من وجه صحيح خفى على من ضعفه ، وأيضاً فإنه قول جماعة من الصحابة . قال أحمد : أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون : إذا خلت بالماء فلا يتوضأ منه . فأما حديث ميمونة فقد قال أحمد . أنه لى حال سماء ، ليس أحد يرويه غيره . وقال هذا فيه اختلاف شديد ، بعضهم يرفعه وبعضهم لا يرفعه ، ولأنه يحتمل أنها لم تخل به ، فيحمل عليه جمعاً بين الخبرين .

(١) فيه ان الجرح مقدم على التعديل والاحتمال ليس بصحيح

(فصل)

واختلاف أصحابنا في تفسير الخلوة به ، فقال الشريف أبو جعفر قولاً يدل على أن الخلوة هي أن لا يحضرها من لا تحصل الخلوة في النكاح بحضوره ، سواء كان رجلاً أو امرأة أو صديقاً عاقلاً لأنها إحدى الخلوتين ، فنافاها حضور أحد هؤلاء كالأخرى ، وقال القاضي : هي أن لا يشاهدها رجل مسلم ، فإن شاهدها صبي أو امرأة أو رجل كافر لم تخرج بحضورهم عن الخلوة . وذهب بعض الأصحاب إلى أن الخلوة استعمالها للماء من غير مشاركة الرجل في استعماله ، لأن أحمد قال : إذا حلت به فلا يعجبني أن يغتسل هو به ، وإذا شرعاً فيه جميعاً فلا بأس به لقول عبد الله بن سرجس : اغتسلاً جميعاً هو هكذا وأنت هكذا . قال عبد الواحد في اشارته : كان الإماء بينهما ، وإذا حلت به فلا تقربنه . رواه الأثرم . وقد كانت عائشة تغتسل هي ورسول الله (ص) من إماء واحد يغترفان منه جميعاً ، متفق عليه فينصر بهذا عموم النهي ، وبقينا فيما عداه على العموم

(فصل) فإن حلت به في بعض أعضائها أو في تجديد طهارة أو استنجاء أو غسل نجاسة ففيه وجهان (أحدهما) المنع لأنه طهارة شرعية (والثاني) لا يمنع لأن الطهارة المطلقة تنصرف إلى طهارة الحدث الكاملة ، وإن حلت به ذميمة في اغتسالها ففيه وجهان (أحدهما) هو كخلوة المسلمة لأنها أدنى حالا من المسلمة وأبعد من الطهارة ، وقد تعلق بغسلها حكم شرعي وهو حل وطئها إذا اغتسلت من الحيض وأمرها به إذا كان من جنابة (والثاني) لا يؤثر لأن طهارتها لا تصح ، فهي كتبردها وإن حلت المرأة بالماء في تبردها أو تنظيفها أو غسل ثوبها من الوسخ لم يؤثر لأنه ليس بطهارة

(فصل) وإنما تؤثر خلوتها في الماء القليل وما بلغ القلتين لا يؤثر خلوتها فيه ، لأن حقيقة النجاسة والحدث لا تؤثر فيه ، فوهم ذلك أولى

فصل

ومنع الرجل من استعمال فضلة طهور المرأة تعبدى غير معقول المعنى ، نص عليه أحمد ، ولذلك يباح لامرأة سواها التطهر به في طهارة الحدث . وغسل

النجاسة وغيرهما ، لأن النهي اختص الرجل ولم يعقل معناه ، فيجب قصره على محل النهي ، وهل يجوز للرجل غسل النجاسة به ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجوز وهو قول القاضي لأنه مانع لا يرفع حدثه ، فلم يزل النجس ، كسائر المائعات (والثاني) يجوز وهو الصحيح لأنه ماء يطهر المرأة من الحدث والنجاسة ويزيلها من المحال كلها إذا فعلته ، فيزيلها إذا فعله الرجل كسائر المياه ، ولأنه ماء يزيل النجاسة بمباشرة المرأة فيزيلها إذا فعله الرجل كسائر المياه ، والحدث لا تعقل علته فيقتصر على ما ورد به لفظه ، ونحو هذا يحكى عن ابن أبي موسى والله أعلم

باب الغسل من الجنابة

«مسألة ، قال أبو القاسم ﴿ وإذا أجنب غسل ما به من أذى وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم أفرغ على رأسه ثلاثاً ، يروي أصول الشعر ، ثم يفيض الماء على سائر جسده ﴾

قال الفراء : يقال جنب الرجل وأجنب وتجنب واجتنب من الجنابة . ولغسل الجنابة صفتان . صفة اجزاء وصفة كمال ، فالذي ذكره الخرقى ههنا صفة الكمال . قال بعض أصحابنا الكامل يأتي فيه عشرة أشياء : النية والتسمية ، وغسل يديه ثلاثاً وغسل ما به من أذى والوضوء ويحشى على رأسه ثلاثاً يروي بها أصول الشعر ويفيض الماء على سائر جسده ويبدأ بشقه الأيمن ويدلك بدنه بيده وينتقل من موضع غسله فيغسل قدميه . ويستحب أن يخلل أصول شعر رأسه ولحيته بماء قبل إفاضته عليه .

قال أحمد : الغسل من الجنابة على حديث عائشة ، وهو ما روى عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثاً وتوضأ وضوءه للصلاة ثم يخلل شعره بيده ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده » متفق عليه ، وقالت ميمونة « وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ بيديه على شماله فغسل مذاكيره ، ثم ضرب يده الأرض أو الحائط

مرتين أو ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وفراعيه ، ثم أفاض الماء على رأسه ثم غسل جسده ، ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ، فأتيته بالمنديل فلم يردّها وجعل ينفذ الماء يديه ، متفق عليه ، وفي هذين الحديثين كثير من الخصال المسماة . وأما البداية بشقه الأيمن فلأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في طهوره . وفي حديث عن عائشة « كان رسول الله (ص) إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب ، فأخذ بكفيه ثم بدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر ، ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه . متفق عليه .

وأما غسل الرجلين بعد الغسل فقد اختلف عن أحمد في موضعه ، فقال في رواية : أحب إلى أن يغسلهما بعد الوضوء لحديث ميمونة ، وقال في رواية : العمل على حديث عائشة ، وفيه أنه توضعاً للصلاة قبل اغتساله ، وقال في موضع : غسل رجله في موضعه وبعده وقبله سواء . ولعله ذهب إلى أن اختلاف الأحاديث فيه يدل على أن موضع الغسل ليس بمقصود ، وإنما المقصود أصل الغسل والله أعلم

« مسألة » قال (وان غسل مرة وعم بالماء رأسه وجسده ولم يتوضأ أجزاءه بعد أن يتمضمض ويستنشق وينوى به الغسل والوضوء وكان تاركاً للاختيار)

هذا المذكور صفة الاجزاء والاول هو المختار ، ولذلك قال : وكان تاركاً للاختيار ، يعني اذا اقتصر على هذا أجزاءه مع تركه للأفضل والاولى ، وقوله : وينوى به الغسل والوضوء يعني أنه يجزئهما الغسل عنهما اذا نواهما نص عليه أحمد ، وعنه رواية أخرى لا يجزئهما الغسل عن الوضوء حتى يأتي به قبل الغسل أو بعده ، وهو أحد قولى الشافعى لأن النبي (ص) فعل ذلك ، ولأن الجنابة والحدث وجداً منه ؛ فوجب لهما الطهارة كما لو كانا منفردين

ولنا قول الله تعالى (٤ - ٣) لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) جعل الغسل غاية للنوع من الصلاة ، فإذا اغتسل يجب أن لا يمنع منها ، ولأنها عبادتان من جنس واحد فتدخل الصغرى في الكبرى كالعمرة في الحج .

قال ابن عبد البر : المغتسل من الجنابة إذا لم يتوضأ وعم جميع جسده فقد أدى ما عليه ، لأن الله تعالى إنما افترض على الجنب الغسل من الجنابة دون الوضوء بقوله (٥ : ٦ وان كنتم جنبا فاطهروا) وهو اجماع لا خلاف فيه بين العلماء ، الا أنهم أجمعوا على استحباب الوضوء قبل الغسل تأسيًا برسول الله (ص) ولأنه أعون على الغسل وأهذب فيه

وروى بإسناده عن عائشة قالت : كان النبي (ص) لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة ، فإن لم ينو الوضوء لم يحزه الا عن الغسل ، فإن نواهها ثم أحدث في أثناء غسله أتم غسله ويتوضأ ، وبهذا قال عطاء وعمر بن دينار والثوري ويشبهه مذهب الشافعي ، وقال الحسن : يستأنف الغسل ولا يصح ، لأن الحدث لا ينافي الغسل فلا يؤثر وجوده فيه كغير الحدث

فصل

ولا يجب عليه امرار يده على جسده في الغسل والوضوء اذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء الى جميع جسده ، وهذا قول الحسن والنخعي والشعبي وحماد والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مالك امرار يده الى حيث تنال يده واجب ، ونحوه قال أبو العالية ، وقال عطاء في الجنب يفيض عليه الماء ، قال لا ، بل يغتسل غسلان لان الله تعالى قال (حتى تغتسلوا) ولا يقال اغتسل الا لمن ذلك نفسه ، ولان الغسل طهارة عن حدث فوجب امرار اليد فيها كالتييم .

ولنا ما روت أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقذه لغسل الجنابة ؟ فقال لا ، انما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين ، رواه مسلم ، ولأنه غسل واجب فلم يجب فيه امرار اليد كغسل النجاسة ، وما ذكره في الغسل غير مسلم ، فإنه يقال غسل الإناث وان لم يمر فيه يده ، ويسمى السيل الكبير غاسولا ، والنييم أمرنا فيه بالمسح لأنه طهارة بالتراب ويتعذر في الغالب امرار التراب الا باليد

فإن قيل فهذا الحديث لم تذكر فيه النية وهي واجبة ولا المضمضة والاستنشاق وهما واجبان عندكم .

قلنا : أما النية فإنها سألته عن الجنابة ولا يكون الغسل للجنابة إلا بالنية ،
وأما المضمضة والاستنشاق فقد دخلا في عمومهما لقوله « ثم تفيض عليك الماء ،
والفم والأنف من جملة ما » .

« فصل ، ولا يجب الترتيب ولا الموالاة في أعضاء الوضوء إذا قلنا الغسل
يجزى عنها لأنها عبادتان دخلتا إحداهما في الأخرى فسقط حكم الصغرى كالعمرة
مع الحج ، نص على هذا أحمد ، قال حنبل : سألته عن جنب اغتسل وعليه خاتم
ضيق ؟ قال : يغسل موضع الخاتم ؟ قلت : فإن جف غسله ؟ قال يغسله ليس
هو بمنزلة الوضوء ، الوضوء محدود ، وهذا على الجملة قال الله تعالى (وإن كنتم
جنباً فاطهروا) قلت : فإن صلى ثم ذكر ؟ قال : يغسل موضعه ثم يعيد الصلاة ،
وأكثر أهل العلم لا يرون تفريق الغسل مطلقاً له ، إلا أن ربيعة قال : من تعدد
ذلك فأرى عليه أن يعيد الغسل ، وبه قال الليث واختلف فيه عن مالك .
وفيه وجه لأصحاب الشافعي ، وما عليه الجمهور أولى لأنه غسل لا يجب فيه
الترتيب ، فلا تجب الموالاة كغسل النجاسة ، فلو اغتسل إلا أعضاء وضوئه
لم يجب الترتيب فيها لأن حكم الجنابة باق ، وقال ابن عقيل والآمدی فيمن غسل
جميع بدنه إلا رجليه ثم أحدث : يجب الترتيب في الأعضاء الثلاثة لانفرادها
بالحدث الأصغر ، ولا يجب الترتيب في الرجلين لاجتماع الحدثين فيهما .

« فصل ، فعلى هذا تكون واجبات الغسل شيئين لا غير : النية وغسل جميع
البدن ، فأما التسمية فحكمها حكم التسمية في الوضوء على ما مضى ، بل حكمها
في الجنابة أخف لأن حديث التسمية إنما تناول بصريحه الوضوء لا غير .

« فصل ، إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل ، كالحيض والجنابة ، أو التقاء
الختانين والانزال ونواهما بطهارته أجزاءه عنها ، قاله أكثر أهل العلم ، منهم : عطاء
وأبو الزناد وربيعه ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، ويروى عن الحسن
والنخعي في الحائض الجنب : يغتسل غسلين .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يغتسل من الجماع إلا غسلاً واحداً ،
وهو يتضمن شيئين : إذ هو لازم للانزال في غالب الأحوال ، ولأنهما سببان
يوجبان الغسل ، فأجزأ الغسل الواحد عنهما كالحدث والنجاسة ، وهكذا الحكم إن

اجتمعت أحداث توجب الطهارة الصغرى كالنوم وخروج النجاسة واللمس فتواها بطهارته أو نوى رفع الحدث أو استباحة الصلاة أجزأه عن الجميع ، وإن نوى أحدها أو نوت المرأة الحيض دون الجنابة ، فهل تجزئه عن الآخر ؟ على وجهين (أحدهما) تجزئه عن الآخر لأنه غسل صحيح نوى به الفرض ، فأجزأه كما لو نوى استباحة الصلاة ؛ (والثاني) تجزئه عما نواه دون ما لم ينوه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : إنما لكل امرئ ما نوى ، وكذلك لو اغتسل للجمعة هل تجزئه عن الجنابة ؟ على وجهين مضى توجيههما فيما مضى .

« فصل ، إذا بقيت لمعة من جسده لم يصبها الماء ، فروى عن أحمد أنه سئل عن حديث العلاء بن زياد : أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة لم يصبها الماء فدلّكها بشعره ، قال : نعم آخذ به ، ورواه ابن ماجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن علي قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أتى اغتسلت من الجنابة واصلت ، ثم أضحييت فرأيت قدر موضع الظفر لم يصبه الماء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كنت مسحت عليه يديك أجزأك ، رواه ابن ماجه أيضا ، قال مهنا : وذكر لي أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى على رجل موضعا لم يصبه الماء ، فأمره أن يعصر شعره عليه ، وروى عن أحمد أنه قال : يأخذ ماء جديداً فيه حديث لا يثبت بعصر شعره ، وذكر له حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم عصر لته على لمعة كانت في جسده ، قال ذاك ، ولم يصححه ، والصحيح أن ذلك يجزئه إذا كان من بلل الغسلة الثانية أو الثالثة وجرى ماؤه على تلك اللبة ، لأن غسلها بذلك البلل كغسلها بماء جديد مع ما فيه من الأحاديث ، والله أعلم .

« مسألة ، قال ويتوضأ بالمد — وهو رطل وثلاث — ويغتسل بالصاع — وهو أربعة أمداد .

ليس في حصول الاجزاء بالمد في الوضوء والصاع في الغسل خلاف نعليه ، وقد روى سفينة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسله الصاع من الماء من الجنابة ويوضئه المد ، رواه مسلم ، وروى : أن قوما سألوا جابرا عن الغسل ،

فقال : يكفيك صاع فقال رجل ، ما يكفيني ، فقال جابر : كان يكفي من هو أوفى شعراً منك وخير منك ، يعني النبي صلى الله عليه وسلم ، متفق عليه ، وفيه أخبار كثيرة صحاح ، والصاع : خمسة أرطال وثلث بالعراقي ، والمد : ربع ذلك ، وهو رطل وثلث : وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي يوسف ، وقال أبو حنيفة : الصاع ثمانية أرطال لأن أنس بن مالك قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد — وهو رطلان — ويغتسل بالصاع » .

ولنا ما روى : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة « أطعم ستة مساكين فرقاً من طعام ، متفق عليه » قال أبو عبيد : ولا اختلاف بين الناس أعله في أن الفرق ثلاثة أصع ، والفرق ستة عشر رطلا ، فثبت أن الصاع خمسة أرطال وثلث : وروى أن أبا يوسف دخل المدينة فسألهم عن الصاع ؟ فقالوا خمسة أرطال وثلث ، فطالبهم بالحجة فقالوا غدا ، فجاء من الغد سبعون شيخاً كل واحد منهم أخذ صاعاً تحت رداءه ، فقال : صاعى ورثته عن أبي ، وورثه أبي عن جدي ، حتى انتهوا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فرجع أبو يوسف عن قوله ، وهذا إسناد متواتر يفيد القطع ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المكيال مكيال أهل المدينة ، ولم يثبت لنا تغييره » ، وحديث أنس هذا انفرد به موسى ابن نصر وهو ضعيف الحديث ، قاله الدارقطني .

فصل

والرطل العراقي : مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ، وهو تسعون مثقالاً ، والمثقال : درهم وثلاثة أسباع درهم ، هكذا كان قديماً ، ثم أنهم زادوا فيه مثقالاً ، فجعلوه إحدى وتسعين مثقالاً وكمل به مائة وثلاثون درهماً ، وقصدوا بهذه الزيادة إزالة كسر الدرهم . والعمل على الأول ، لأنه الذي كان موجوداً وقت تقدير العلماء المد به فيكون المد حينئذ مائة درهم واحد وسبعين درهماً وثلاثة أسباع درهم ، وذلك بالرطل الدمشقي الذي وزنه ستمائة درهم ، ثلاثة أواق وثلاثة أسباع أوقية ، والصاع أربعة أمداد ، فيكون رطلاً وأوقية وخمسة أسباع أوقية وإن شئت قلت : هو رطل وسبع رطل .

« مسألة ، قال (فإن أسبغ بدونها أجزاءه)

معنى الاسباغ : أن يعم جميع الأعضاء بالماء بحيث يجري عليها لأن هذا هو الغسل ، وقد أمرنا بالغسل ، قال أحمد : إنما هو الغسل ليس المسح فإذا أمكنه أن يغسل غسلاً وإن كان مداً أو أقل من مد أجزاءه ، وهذا مذهب الشافعي وأكثر أهل العلم وقد قيل : لا يجزىء دون الصاع في الغسل والمد في الوضوء ، وحكى هذا عن أبي حنيفة لأنه روى عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يجزىء من الوضوء مد ، ومن الجنابة صاع » ، والتقدير بهذا يدل على أنه لا يحصل إلا جزء بدونه ولنا أن الله تعالى أمر بالغسل وقد أتى به ، فيجب أن يجزئه ، وقد روى عن عائشة « أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك » ، رواه مسلم ، وعن عبد الله بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مد » .

وحديثهم إنما دل بمفهومه وهم لا يقولون به ، ثم انه إنما يدل بشرط أن لا يكون للتخصيص فائدة سوى تخصيص الحكم به ، وههنا إنما خصه لأنه خرج مخرج الغالب ، لأنه لا يكفي في الغالب أقل من ذلك ، ثم ما ذكرناه منطوق وهو مقدم على المفهوم اتفاقاً ، وقد روى الاثرم عن القعنبى عن سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع سعيد بن المسيب ورجلاً من أهل العراق يسأله : عما يكفي الإنسان من غسل الجنابة ؟ فقال سعيد : ان لى توراً يسع مدين من ماء ونحو ذلك فأغتسل به ويكفينى ويفضل منه فضل ، فقال الرجل : فوالله انى لأستنثر وأتمضمض بمدين من ماء ونحو ذلك ، فقال سعيد بن المسيب : فبم تأمرنى ان كان الشيطان يلعب بك ؟ فقال له الرجل : فإن لم يكفى ، فإنى رجل كما ترى عظيم ، فقال له سعيد بن المسيب . ثلاثة أمداد ، فقال : ثلاثة أمداد قليل ، فقال له سعيد فصاع ، وقال سعيد : ان لى ركوة أو قدحا ما يسع الا نصف المد ماء أو نحوه ثم أبول ثم أتوضأ وأفضل منه فضلاً ، قال عبد الرحمن : قد ذكرت هذا الحديث الذى سمعت من سعيد بن المسيب لسليمان بن يسار : فقال سليمان وأنا يكفينى مثل ذلك قال عبد الرحمن : قد ذكرت ذلك لأبى عبيدة بن عمار بن ياسر ،

فقال أبو عبيدة وهكذا سمعنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال
ابراهيم النخعي : انى لا توضأ من كوز الحب مرتين .

(فصل)

وان زاد على المد فى الوضوء والصاع فى الغسل جاز ، فإن عائشة قالت : كنت
أغتسل أنا والنبي (ص) من اناء واحد من قدح يقال له الفرق ، رواه البخارى
والفرق ثلاثة أصع ، وعن أنس قال : كان رسول الله (ص) يغتسل بالصاع
الى خمسة أمداد ، رواه البخارى أيضاً .

ويكره الاسراف فى الماء والزيادة الكثيرة فيه لما روينا من الآثار ، وروى
عبد الله بن عمرو : أن رسول الله (ص) مرّ بسعد وهو يتوضأ فقال : ما هذا
السرف ؟ فقال : أفى الوضوء اسراف ؟ فقال : نعم ، وان كنت على نهر جار ،
رواه ابن ماجه ، وعن أبى بن كعب قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان
للوضوء شيطاناً يقال له ولهان ، فاتقوا وسواس الماء ، وكان يقال : من قلة فقه
الرجل ولوعه بالماء .

« مسألة ، قال (وتنقض المرأة شعرها لغسلها من الحيض وليس عليها نقضه
من الجنابة اذا أروت أصوله)

نص على هذا أحمد ، قال مهنا : سألت أحمد عن المرأة تنقض شعرها اذا
اغتسلت من الجنابة ؟ فقال : لا ، فقلت له : فى هذا شيء ؟ قال نعم ، حديث أم سلية
قلت : فتقض شعرها من الحيض ؟ قال نعم ، قلت له : وكيف تنقضه من الحيضة
ولا تنقضه من الجنابة ؟ فقال حديث أسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« لا تنقضه ، ولا يختلف المذهب فى أنه لا يجب نقضه من الجنابة ولا أعلم فيه
خلافاً بين العلماء الا ما روى عن عبد الله بن عمر : روى أحمد فى المسند حدثنا
اسماعيل حدثنا أيوب عن أبى الزبير عن عبيد بن عمير قال : بلغ عائشة أن عبد الله
ابن عمر يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت : يا عجبا لابن عمر ،
يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ؟
لقد كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نغتسل فلا أزيد على أن أفرغ على

رأسى ثلاثاً فراغات. (١)، واتفق الأئمة الأربعة على أن تقضه غير واجب. وذلك لحديث أم سلمة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : انى امرأة أشد ضرر رأسى ، أفانقضه الجنبابة ؟ قال : لا ، انما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حشيات ثم تفيضن عليك الماء فتطهرين ، رواه مسلم ، الا أن يكون فى رأسها حشو أو سدر يمنع وصول الماء الى ماتحته فيجب ازالته ، وان كان خفيفا لا يمنع لم يجب ، والرجل والمرأة فى هذا سواء ، وانما اختصت المرأة بالذكر لأن العادة اختصاصها بكثرة الشعر وتوفيره وتطويله .

وأما نقضه للغسل من الحيض فاختلف أصحابنا فى وجوبه ، فمنهم من أوجبه وهو قول الحسن وطاوس لما روى عن عائشة رضى الله عنها ، أن النبي (ص) قال لها اذ كانت حائضا « خذى ماءك وسدرك وامتشطى ، ولا يكون المشط الا فى شعر غير مضمفور : وللبخارى « انقضى رأسك وامتشطى ، ولا ين ماجه » انقضى شعرك واغتسلى ، ولأن الأصل وجوب نقض الشعر ليتحقق وصول الماء الى ما يجب غسله فعنى عنه فى غسل الجنبابة لانه يكثر فيشق ذلك فيه والحيض بخلافه فبقى على مقتضى الأصل فى الوجوب ، وقال بعض أصحابنا : هذا مستحب غير واجب ، وهو قول أكثر الفقهاء وهو الصحيح بان شاء الله ، لأن فى بعض ألفاظ حديث أم سلمة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : انى امرأة أشد ضرر رأسى أفانقضه للحيضة والجنبابة ؟ فقال : لا انما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حشيات ثم تفيضن عليك الماء فتطهرين ، رواه مسلم . وهذه زيادة يجب قبولها ، وهذا صريح فى نفي الوجوب .

وروت أسماء أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض ؟ فقال : تأخذ احداً من ماءها وسدرها فتطهر فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكاً شديداً حتى تبلغ شؤون رأسها ثم تصب عليها الماء . رواه مسلم ، ولو كان النقض واجبا لذكره لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولأنه موضع من البدن فاستوى فيه الحيض والجنبابة كسائر البدن .

وحديث عائشة الذي رواه البخاري ليس فيه أمر بالغسل ولو أمرت بالغسل لم يكن فيه حجة لأن ذلك ليس هو غسل الحيض إنما أمرت بالغسل في حال الحيض للأحرام بالحج فإنها قالت : أدركني يوم عرفة وأنا حائض فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : دعى عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى ، وإن ثبت الأمر بالغسل حمل على الاستحباب بما ذكرنا من الحديث ، وفيه ما يدل على الاستحباب لأنه أمرها بالمشط وليس بواجب ، فما هو من ضرورته أولى .

(فصل)

وغسل بشرة الرأس واجب سواء كان كثيفا أو خفيفا وكذلك كل ما تحت الشعر كجلد اللحية وغيرها لما روت أسماء : أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الجنابة فقال : تأخذ احدا كن ماء فتطهر فتحسن الطهور — أو تبلغ الطهور — ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى تبلغ شؤون رأسها ثم تفيض عليها الماء ، وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل به من النار كذا وكذا — قال علي : فمن ثم عادت شعري — قال وكان يحجز شعره ، رواه أبو داود ولأن ما تحت الشعر بشرة أمكن إيصال الماء إليها من غير ضرر ، فلزمه كسائر بشرته .

(فصل) فأما غسل ما استرسل من الشعر وبلى ما على الجسد منه ففيه وجهان (أحدهما) يجب وهو ظاهر قول الأصحاب ومذهب الشافعي ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وأنقوا البشرة ، رواه أبو داود وغيره ولأنه شعر نابت في محل الغسل فوجب غسله كشعر الحاجبين واهداب العينين (والثاني) لا يجب ، ويحتمله كلام الحنفي ، وهو قول أبي حنيفة لأن النبي (ص) قال : يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حشيات ، مع أخبارها إياه بشد ضفر رأسها ومثل هذا لا يبل الشعر المشدود ضفره في العادة ، ولأنه لو وجب ببله لوجب نقضه ليعلم أن الغسل قد أتى عليه ولأن الشعر ليس من أجزاء الحيوان بدليل أنه لا ينجس بموته ولا حياة فيه ولا ينقض الوضوء مسه من المرأة ولا تطلق بطلاقه فلم يجب غسله للجنابة كشبابها .

وأما حديث « بلوا الشعر »، فيرويه الحارث بن وجيه وحده وهو ضعيف الحديث عن مالك بن دينار ، وأما الحاجبان فيجب غسلهما لأن من ضرورة غسل بشرتهما غسلهما ، وكذا كل شعر من ضرورة غسل بشرته غسله ، فيجب غسله ضرورة أن الواجب لا يتم إلا به ، وإن قلنا يوجب غسله فترك غسل بعضه لم يتم غسله ، فإن قطع المتروك ثم غسله لأنه لم يبق في بدنه شيء غير مغسول ولو غسله ثم انقطع لم يجب غسل موضع القطع ولم يقدح ذلك في غسله .

فصل

وغسل الحيض كغسل الجنابة إلا في نقض الشعر وأنه يستحب أن تغتسل بماء وسدر وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع بها مجرى الدم والموضع الذي يصل إليه الماء من فرجها ليقطع عنها زفورة الدم ورائحته ، فإن لم تجد مسكا فغيره من الطيب فإن لم تجد فالماء شاف كاف . قالت عائشة رضي الله عنها إن أسماء سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض ؟ فقال . تأخذ إحدا كن سدرتها وماءها فتطهر فتحسن الطهور ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها ، فقالت أسماء وكيف أتطهر بها ؟ فقال : سبحان الله ! تطهري بها ، فقالت عائشة : كأنها تخفى ذلك : تتبع أثر الدم ، رواه مسلم ، الفرصة هي القطعة من كل شيء ؛

(فصل) ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام أو يطلا ثانيا أو يأكل أن يغسل فرجه ويتوضأ ، وروى ذلك عن علي وعبد الله بن عمر وكان عبد الله بن عمر يتوضأ إلا غسل قدميه ، وقال ابن المسيب : إذا أراد أن يأكل يغسل كفيه ويتمضمض وحنى نحوه عن إمامنا وإسحاق وأصحاب الرأي .

وقال مجاهد : يغسل كفيه لما روى عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه » ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وقال مالك : يغسل يديه إن كان أصابهما أذى ، وقال ابن المسيب وأصحاب الرأي ينام ولا يمس ماء ، لما روى الأسود عن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء » ، رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما .

وروى أحمد في المسند : حدثنا أبو بكر بن عياش حدثنا الأعمش عن

أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : كان رسول الله (ص) يجنب ثم ينام ولا يمس ماء حتى يقوم بعد ذلك فيغتسل ، وروى : أن النبي (ص) كان يطوف على نسائه بغسل واحد ، رواه البخاري ، ولأنه حدث يوجب الغسل فلا يستحب الوضوء مع بقائه كالحيض .

ولنا ما روى أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أيرقد أحدنا وهو جنب قال : نعم إذا توضأ ، متفق عليه ، وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ ، رواه مسلم ، وعن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ - يعني وهو جنب ، رواه أبو داود .

فأما حديث عائشة : ينام وهو جنب ولا يمس ماء ، فرواه أبو إسحاق عن الأسود عن عائشة ، ورواه غير واحد عن الأسود عن عائشة : أن النبي (ص) كان يتوضأ قبل أن ينام ، رواه شعبه والثوري : ويرون أنه غلط من أبي إسحاق قال أحمد : أبو إسحاق روى عن الأسود حديثاً خالف فيه الناس ، فلم يقل أحد عن الأسود مثل ما قد قال ، فلو أحاله على غير الأسود ؟ والحديث الآخر ليس فيه : أنه لم يتوضأ حين أراد أن يعود ، على أن هذه الأحاديث محمولة على الجواز وأحاديثنا تدل على الاستحباب ، فالخائض حبشاً قائم فلا وضوء مع ما ينافيه ، فلا معنى للوضوء .

(فصول في الحمام)

بناء الحمام وبيعه وشراؤه وكراؤه مكروه عند أبي عبد الله ، قال في الذي يبنى حماماً للنساء : ليس بعدل ، قال أبو داود : سألت أحمد عن كرى الحمام ؟ قال أخشى : كأنه كرهه . وقيل له ، فإن اشترط على المكترى أن لا يدخله أحد بغير إزار فقال ويضبط هذا ؟ وكأنه لم يعجبه ، وإنما كرهه لما فيه من فعل المنكرات من كشف العورات ومشاهدتها ودخول النساء إياها .

(فصل) فأما دخوله ، فإن كان الداخل رجلاً يسلم من النظر إلى العورات ونظر الناس إلى عورته ، فلا بأس بدخوله . فإنه يروى : أن ابن عباس دخل

حماماً بالمجفة ، و يروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و يروى عن خالد بن الوليد « أنه دخل الحمام ، وكان الحسن وابن سيرين يدخلان الحمام . رواه الخلال . وإن خشي أن لا يسلم من ذلك كره له ذلك لأنه لا يأمن وقوعه في المحذور فإن كشف العورة ومشاهدتها حرام بدليل ما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه قال « يا رسول الله : عبواتنا ما نأمن منها وما نذر ؟ » قال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قال يا رسول الله ، فإذا كان أحدنا خالياً ؟ قال قاله أحق أن يستحي منه من الناس ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة » . وقال عليه السلام « لا تمشوا عراة » رواهما مسلم . قال أحمد : إن علمت أن كل من في الحمام عليه إزار فادخله والا فلا تدخل . وقال سعيد بن جبير : دخول الحمام بغير إزار حرام

فصل

فأما النساء فليس لهن دخوله مع ما ذكرنا من الستر إلا لعذر من حيض أو نفاس أو مرض أو حاجة إلى الغسل ولا يمكنها أن تغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها أو خوفها من مرض أو ضرر ، فيباح لها ذلك إذا غضت بصرها وستر عورتها . وأما مع عدم العذر فلا ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ستفتح عليكم أرض العجم وستجدون فيها حمامات فامنعوا نساءكم إلا حائضا أو نفساء » وروى « أن عائشة دخل عليها نساء من أهل حمص ، فقالت لعلكن من النساء اللاتي يدخلن الحمامات ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن المرأة إذا خطعت ثيابها في غير بيت زوجها هتكت سترها بينها وبين الله عز وجل »

فصل

ومن اغتسل عريانا بين الناس لم يحز له ذلك لأن كشفها للناس محرم لما ذكرنا وإن كان خالياً جاز ، لأن موسى عليه السلام اغتسل عريانا . رواه البخاري وأيوب عليه السلام اغتسل عريانا ، وإن ستره انسان بثوب فلا بأس ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بثوب ويغتسل ، ويستحب التستر وإن كان خالياً لقول النبي صلى الله عليه وسلم « فاقه أحق أن يستحي منه من الناس »

فصل

ويجزئه الغسل بماء الحمام . قال الحلال : ثبت عن أصحاب أبي عبد الله أن ماء الحمام يجزئ أن يغتسل به ولا يغتسل منه ، وذلك أن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك . وقال أحمد . لا بأس بالوضوء من ماء الحمام . وروى عنه أنه قال : لا بأس أن يأخذ من الانبوبة ، وهذا على سبيل الاحتياط ولو لم يفعله جاز لأن الأصل الطهارة ، وقد قال أحمد : ماء الحمام عند طاهر وهو بمنزلة الماء الجارى وقد روى عن الأثرم أنه قال : من الناس من يشدد فيه ، ومنهم من يقول : هو بمنزلة الماء الجارى لأنه ينزف يخرج الاول فالاول . قلت يكون كالجارى وهو يستقر في مكان قبل أن يخرج ؟ فقال قد قلت لك فيه اختلاف ، وأراه قد ظهر منه أنه يستحب أن يحتاط بماء آخر ولم يبين ذلك : وهذا يدل على أن الماء الجارى لا ينجسه الا التغير ، لأنه لو كان يتنجس لم يكن لكونه جارياً أثر . ويدل أيضاً على استحباب الاحتياط مع الحكم بطهارة الماء ، لأن ماء الحمام طاهر لما ذكرنا من قبل ، وإنما جعله بمنزلة الماء الجارى اذا كان الماء يفيض من الخوض ويخرج : فإن الذى يأتى أخيراً يدفع ما فى الخوض ويثبت فى مكانه ، بدليل أنه لو كان ما فى الخوض كدراً وتنابت عليه دفع من الماء صافياً لزال كدوره والله أعلم .

فصل

ولا بأس بذكر الله فى الحمام ، فإن ذكر الله حسن فى كل مكان ما لم يرد المنع منه : وقد روى أن أبا هريرة دخل الحمام فقال لا اله الا الله ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يذكر الله على كل أحيانه ، فأما قراءة القرآن فقال أحمد : لم يبين لهذا ، وكره قراءة القرآن فيه أبو وائل والشعبي والحسن ومكحول وقبيصة بن ذؤيب ، ولم يكرهه النخعي ومالك لما ذكرنا فى ذكر الله فيه ووجه الأول أنه محل للتكشف ويفعل فيه ما لا يستحسن عمله فى غيره فاستحب صيانة القرآن عنه ، والاولى جواز القراءة فيه لأننا لا نعلم فيه حجة تمنع من قراءته ، فأما التسليم فيه فقال أحمد : لا أعلم اتى سمعت فيه شيئاً ، والاولى جوازه لدخوله فى عموم قوله عليه السلام : أفشروا السلام بينكم ،

فصل (قال أحمد : لا يعجبنى أن يدخل الماء إلا مستترأ ، إن للماء سكاناً .
وذلك لما روى عن الحسن والحسين ، أنهما دخلا الماء وعليهما بردان
فقيل لهما في ذلك فقالا : إن للماء سكاناً ، ولأن الماء لا يستر فتبدو عورة
من دخله عرياناً .

باب التيمم

التيمم في اللغة التقصد . قال الله تعالى ٢١٧:٢ ولا تيمموا الخبث منه تنفقون
وقال امرؤ القيس :

تيممت للعين التي عند ضارج ينوء عليها الظل عرمضها طامى
وقول الله تعالى : ٥ : ٦ فتييمموا صعيداً طيباً (أى اقصدوه ، ثم نقل في عرف
الفقهاء إلى مسح الوجه واليدين بشيء من الصعيد ، وهو جائز بالكتاب والسنة
والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى (٥ : ٦ فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وأما السنة فحديث عمار وغيره ، وأما الإجماع
فأجمعت الأمة على جواز التيمم في الجملة

« مسألة ، قال (ويتيمم في قصر السفر وطويله)

طويل السفر : ما يبيح القصر والفطر ، وقصره ما دون ذلك مما يقع عليه اسم
سفر ، مثل أن يكون بين قريتين متقاربتين أو متباعدتين . قال القاضى : لو خرج
إلى ضيعة له ، ففارق البذان والمنازل ولو بخمسين خطوة جاز له التيمم والصلاة
على الراحة ، وأكل الميتة للضرورة ، فيباح له التيمم فيها جميعاً . وهذا قول مالك
والشافعى . وقد قيل : لا يباح إلا في السفر الطويل . وقول الله عز وجل
(٥ : ٦ وإن كنتم مرضى أو على سفر — إلى قوله — فتيمموا) يدل بمطلقه على
إباحة التيمم في كل سفر ، ولأن السفر القصير يكثر فيكثر عدم الماء فيه فيحتاج إلى
التيمم فيه ، فينبغى أن يسقط به الفرض كالطويل

فصل (ولا فرق بين سفر الطاعة والمعصية ، لأن التيمم عزيمة فلا يجوز تركه
بخلاف بقية الرخص ، ولأنه حكم لا يختص السفر ، فأيسح في سفر المعصية ،
كسح يوم وليلة .

(فصل) فإن عدم الماء في الحضر بأن انقطع الماء عنهم أو حبس في مصر ، فعليه التيمم والصلاة ، وهذا قول مالك والثوري والاوزاعي والشافعي . وقال أبو حنيفة في رواية عنه : لا يصلي لأن الله تعالى شرط السفر لجواز التيمم . فلا يجوز لغيره . وقد روى عن أحمد أنه سئل عن رجل حبس في دار وأغلق عليه الباب بمنزل المضيف أيتمم ؟ قال لا

ولما ما روى أبو ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين : فإذا وجد الماء فليسهه بشرته ، فإن ذلك خير ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، فيدخل تحت عمومه محل النزاع ، ولأنه عادم للماء فأشبهه للمسافر ، والآية يحتمل أن يكون ذكر السفر فيها خرج مخرج الغالب ، لأن الغالب أن الماء إنما يعدم فيه ، كما ذكر السفر وعدم وجود الكاتب في الرهن وليس شرطين فيه ، ولو كان حجة فالمنطوق مقدم عليه ، على أن أبا حنيفة لا يرى دليل الخطاب حجة ، والآية إنما يحتاج بدليل خطابها

فعلى هذا إذا تيمم في الحضر وصلى ثم قدر على الماء فهل يعيد ؟ على روايتين . أحدهما يعيد ، وهو مذهب الشافعي لأن هذا عذر نادر فلا يسقط به القضاء كالحيض في الصوم .

والثانية لا يعيد ، وهو مذهب مالك ، لأنه أتى بما أمر به فخرج من عهده ، ولأنه صلى بالتيمم المشروع على الوجه المشروع ، فأشبهه المريض والمسافر ، مع أن عموم الخبر يدل عليه .

وقال أبو الخطاب أن حبس في المصر صلى ولم يذكر إعادة : وذكر الروايتين في غيره : ويحتمل أنه إن كان عدم الماء لعذر نادر أو يزول قريباً ، كرجل أغلق عليه الباب مثل الضيف ونحوه أو ما أشبه هذا من الأعذار التي لا تطاول فعليه الإعادة ، لأن هذا بمنزلة المتشاغل بطلب الماء وتحصيله ، وإن كان عذراً ممتداً ويوجد كثيراً كالمحبوس أو من انقطع الماء في قريته واحتاج إلى استقاء الماء من مسافة بعيدة ، فله التيمم ولا إعادة عليه ، ولأن هذا عادم للماء بعذر متطاول معتاد فهو كالمسافر ، ولأن عدم هذا الماء أكثر من عدم المسافر له ، فالنص على التيمم للمسافر تنبيه على التيمم هنا والله أعلم

(فصل)

ومن خرج من المصر إلى أرض من أعماله لحاجة ، كالحرث والحصاد والخطاب والصيد وأشباههم من لا يمكنه حمل الماء معه لوضوئه ، فحضرت الصلاة ولا ماء معه ، ولا يمكنه الرجوع ليتوضأ إلا بتفويت حاجته ، فله أن يصلي بالتيمم ولا إعادة عليه ، لأنه مسافر ، فأشبه الخارج إلى قرية أخرى ، ويحتمل أن يلزمه الإعادة لكونه في أرض من أعمال المصر . فأشبه المقيم فيه ، فإن كانت الأرض التي يخرج إليها من عمل قرية أخرى ، فلا إعادة عليه وجهاً واحداً لأنه مسافر . مسألة . قال (إذا دخل وقت الصلاة وطلب الماء فأعوزه)

هذه ثلاثة شروط لصحة التيمم :

أحدها . دخول وقت الصلاة . فإن كانت الصلاة مكتوبة مؤداة لم يجز التيمم قبل دخول وقتها ، وإن كانت نافلة لم يجز للتيمم لها في وقت نهي عن فعلها فيه ، لأنه ليس بوقت لها ، وإن كانت فائتة جاز التيمم لها في كل وقت ، لأن فعلها جائز في كل وقت ؛ وبهذا قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة : يصح التيمم قبل وقت الصلاة ، لأنها طهارة تبيح الصلاة ، فأبيح تقديمها على وقت الصلاة كسائر الطهارات وروى عن أحمد أنه قال : القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة ، حتى يجد الماء ، أو يحدث ، فعلى هذا يجوز قبل الوقت . والمذهب الأول ، لأنه طهارة ضرورة ، فلم يجز قبل الوقت كطهارة المستحاضة ، أو نقول يتيمم للفرض في وقت هو مستغن عنه ، فأشبه ما لو تيمم عند وجود الماء ، وقياسهم ينتقض بطهارة المستحاضة . ويفارق التيمم سائر الطهارات ، لكونها ليست لضرورة .

الشرط الثاني : طلب الماء . وهذا الشرط واعواز الماء إنما يشترط لمن يتيمم لعذر عدم الماء ، والمشهور عن أحمد : اشتراط طلب الماء لصحة التيمم . وهو مذهب الشافعي ، وروى عن أحمد : لا يشترط الطلب ، وهو مذهب أبي حنيفة ، لقوله عليه السلام « التراب كافيك ما لم تجد الماء ، ولأنه غير عالم بوجود الماء قريباً منه ، فأشبه ما لو طلب فلم يجد .

ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) ولا يثبت أنه غير واجد الا بعد الطلب ، لجواز أن يكون بقربه ماء لا يعلمه ، ولذلك لما أمر في الظهار بتحرير رقبة قال (٥٨ . ٤) فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لم يبيح له الصيام حتى يطلب الرقبة ولم يعد قبل ذلك غير واجد ، ولأنه سبب للصلاة مختص بها ، فلزمه الاجتهاد في طلبه عند الإعواز كالقبلة .

فصل

وصفة الطلب : أن يطلب في رحله ، ثم ان رأى خضرة أو شيئاً يدل على الماء قصدته فاستبرأه ، وان كان بقربه ربوة أو شيء قائم أتاه وطلب عنده ، وان لم يكن نظر أمامه ووراءه وعن يمينه ويساره ، وان كانت له رفقة يدل عليهم طلب منهم ، وان وجد من له خبرة بالمكان سأله عن مياهه ، فإن لم يجد فهو عادم ، وان دل على ماء لزمه قصدته ان كان قريباً مالم يخف على نفسه أو ماله أو يخشى فوات رفقته ولم يفت الوقت ، وهذا مذهب الشافعي .

(فصل ١) فإن طلب الماء قبل الوقت فعليه إعادة الطلب بعده ، قاله ابن عقيل : لأنه طلب قبل المخاطبة بالتيمم ، فلم يسقط فرضه ، كالشفيع اذا طلب الشفعة قبل البيع ، وان طلب بعد الوقت ولم يتيمم عقبيه جاز التيمم بعد ذلك من غير تجديد طلب الشرط الثالث : اعواز الماء بعد الطلب ، ولا خلاف في اشتراطه ، لأن الله تعالى قال (٥ : ٦) فلم تجدوا ماء فتيمموا) وقال عليه السلام : التراب كافيك مالم تجد الماء ، فاشترط أن لا يجد الماء ، ولأن التيمم طهارة ضرورة ولا يرفع الحدث فلا يجوز الا عند الضرورة ومع وجود الماء لا ضرورة .

(فصل ٢) واذا وجد الجنب ما يكفي بعض أعضائه لزمه استعماله ، ويتيمم للباقي نص عليه أحمد فيمن وجد ما يكفي لوضوئه وهو جنب ، قال : يتوضأ ويتيمم ، وبه قال عبدة بن أبي لبابة ومعمرو ونحوه قال عطاء ، وهو أحد قولي الشافعي ، وقال الحسن والزهرى وحامد ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر والشافعي في القول الثاني : يتيمم ويتركه ، لأن هذا الماء لا يطهره ، فلم يلزمه استعماله كالمستعمل ولنا قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وخبر أبي ذر شرط في التيمم عدم

الماء وهذا واجد وقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، رواه البخاري ولأنه وجد من الماء ما يمكنه استعماله في بعض جسده فلزمه ذلك كما لو كان أكثر بدنه صحيحا وباقيه جريحا ولأنه قدر على بعض الشرط فلزمه ، كالسترة وإزالة النجاسة ، وإذا كان أكثر بدنه صحيحا ، ولا يسلم الحكم في المستعمل وإن سلمنا فلأنه لا يطهر شيئا منه بخلاف هذا .
إذا ثبت هذا فإنه يستعمل الماء قبل التيمم ليتحقق الإعواز المشرط .

(فصل)

وإن وجد المحدث الحدث الأصغر بعض ما يكفيه ، فهل يلزمه استعماله على وجهين .
أحدهما : يلزمه لما ذكرنا في الجنب ، ولأنه قدر على بعض الطهارة بالماء ، فلزمه كالجنب ، وكما لو كان بعض بدنه صحيحا ، وبعضه جريحا .
والثاني : لا يلزمه ، لأن الموالاة شرط فيها ، فإذا غسل بعض الأعضاء دون بعض لم يقد بخلاف الجنابة ، ولذلك إذا وجد الماء لزمه غسل ما لم يغسله فقط ، وفي الحدث يلزمه استئناف الطهارة ، وفارق ما إذا كان بعض أعضائه صحيحا وبعضه جريحا ، لأن العجز ببعض البدن يخالف العجز ببعض الواجب ، بدليل أن من بعضه حر إذا ملك رقبة لزمه إعتاقها في كفارته ، ولو ملك الحر بعض رقبة لم يلزمه إعتاقه ، وللشافعي قولان كالوجهين .

(فصل) ومن حال بينه وبين الماء سبع أو عدو أو حريق أو لص فهو كالعادم ولو كان الماء بمجمع الفساق تخاف المرأة على نفسها منهم ، فهي عادمته ، وقد توقف أحمد عن هذه المسألة ، وقال ابن أبي موسى : تيمم ، ولا إعادة عليها في أصح الوجهين ، والصحيح : أنها تيمم ولا إعادة عليها وجها واحدا ، بل لا يحل لها المضى إلى الماء لما فيه من التعرض للزنا وهتك نفسها وعرضها ، وتنكيس رؤوس أهلها ، وربما أفضى إلى قتلها ، وقد أبيع لها التيمم حفظا للقليل من مالها المباح لها بذله ، وحفظا لنفسها من مرض أو تباطؤ برء فبهنا أولى ، ومن كان في موضع عند رحله ، تخاف أن ذهب إلى الماء ذهب شيء من رحله ، أو شردت ذابته أو سرفت

أو خاف على أهله لصاً أو سبعا خوفاً شديداً فهو كالعادم ، ومن كان خوفه جبناً لا عن سبب يخاف من مثله لم تجزه الصلاة بالتيمم ، نص عليه أحمد في رجل يخاف بالليل ، وإس شيء يخاف منه ، فقال لا بد من أن يتوضأ ، ويحتمل أن تباح له بالتيمم ، ويعيد إذا كان ممن يشتد خوفه ، لأنه بمنزلة الخائف لسبب ، ومن كان خوفه لسبب ظنه فتبين عدم السبب مثل من رأى سواداً بالليل ظنه عدواً ، فتبين له أنه ليس بعدو ، أو رأى كلباً فظنه أسداً أو نمراً ، فتيمم وصلى ثم بان خلافه ، فهل يلزمه الإعادة ؟ على وجهين .

أحدهما : لا يلزمه الإعادة ، لأنه أتى بما أمر به فخرج عن عهده .
والثاني : يلزمه الإعادة ، لأنه تيمم من غير سبب يبيح التيمم ، فأشبهه من نسي الماء في رحله وتيمم .

فصل

ومن كان مريضاً لا يقدر على الحركة ولا يجد من يناوله الماء ، فهو كالعادم ، قاله ابن أبي موسى ، وهو قول الحسن ، لأنه لا سبيل له إلى الماء فأشبهه من وجد بئراً ليس له ما يستقي به منها ، وإن كان له من يناوله الماء قبل خروج الوقت فهو كالواجد ، لأنه بمنزلة من يجد ما يستقي به في الوقت ، وإن خاف خروج الوقت قبل مجيئه ، فقال ابن أبي موسى : له التيمم ، ولا إعادة عليه ، وهو قول الحسن لأنه عادم في الوقت ، فأشبهه العادم مطلقاً ، ويحتمل أن ينتظر مجيء من يناوله لأنه حاضر ينتظر حصول الماء قريباً ، فأشبهه المشتغل باستقاء الماء وتحصيله .

(فصل) إذا وجد بئراً وقدر على التوصل إلى مائها بالنزول من غير ضرر : أو الاغتراف بدلو أو ثوب يبله ثم يعصره ، لزمه ذلك ، وإن خاف فوت الوقت لأن الاشتغال به كالاشتغال بالوضوء ، وحكم من في السفينة في الماء كحكم واجد البئر ، وإن لم يمكنه الوصول إلى مائها إلا بمشقة أو تفرير بالنفس فهو كالعادم ، وهذا قول الثوري والشافعي ومن تبعهم : ومن كان الماء قريباً منه يمكنه تحصيله إلا أنه يخاف فوت الوقت ، لزمه السعي إليه والاشتغال بتحصيله ، وإن فات الوقت لأنه واجد للبئر فلا يباح له التيمم لقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) .

(فصل)

وإن بذل له ماء لطهارته لزمه قبوله ، لأنه قدر على استعماله ولا منته في ذلك في العادة ، وإن لم يجده إلا بضمن لا يقدر عليه فبذل له اثنين لم يلزمه قبوله ، لأن المنته تلحق به ، وإن وجده يباح بضمن مثله في موضعه أو زيادة يسيرة يقدر على ذلك مع استغنائه عنه لقوته وموثنة سفره ، لزمه شراؤه ، وإن كانت الزيادة كثيرة تجحف بماله . لم يلزمه شراؤه ، لأن عليه ضرراً ، وإن كانت يسيرة لا تجحف بماله . فقد تروفت أحمد فيمن بذل له ماء بدينار ومعه مائة . فيحتمل اذن وجهين :

أحدهما : يلزمه شراؤه لأنه واجد للماء قادر عليه ، فيلزمه استعماله بدلالة قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) .

والثاني : لا يلزمه شراؤه ، لأنه عليه ضرراً في الزيادة الكثيرة ، فلم يلزمه بذله ، كما لو خاف لصاً يأخذ من ماله ذلك المقدار ، وقال الشافعي : لا يلزمه شراؤه بزيادة يسيرة ولا كثيرة لذلك :

ولنا قول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا واجد ، فإن القدرة على ثمن العين كالقدرة على العين في المنع من الانتقال إلى البدل ، بدليل ما لو بيعت بضمن مثلاً ، وكالرقبة في كفارة الظهار ، ولأن ضرر المال دون ضرر النفس ، وقد قالوا في المريض : يلزمه الغسل ، ما لم يخف التلف ، فتحمل الضرر اليسير في المال أخرى فإن لم يكن معه ثمنه فبذل له بضمن في الذمة يقدر على أدائه في بلده ، فقال القاضي يلزمه شراؤه ، لأنه قادر على أخذه بما لا مضرة فيه ، وقال أبو الحسن الأمدى : لا يلزمه شراؤه لأن عليه ضرراً في بقاء الدين في ذمته ، وربما ي تلف ماله قبل أدائه ، وإن لم يكن في بلده ما يؤدي ثمنه لم يلزمه شراؤه ، لأن عليه ضرراً ، وإن لم يبذله له - وكان فاضلاً عن حاجته - لم يجوز له مكافئته عليه ^(١) لأن الضرورة لا تدعو إليه ، لأن هذا له بدل وهو التيمم ، بخلاف الطعام في المجاعة .

(فصل) إذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت ، أو مر بماء قبل الوقت فتجاوزه وعدم الماء في الوقت ، صلى بالتيمم من غير إعادة ، وبه يقول الشافعي ،

(١) عبارة الشرح الكبير في المسألة . لم يجوز له أخذه منه قهراً .

وقال الأوزاعي : إن ظن أنه يدرك الماء في الوقت ، كقولنا وإلا صلى بالتيمم ،
وعليه الإعادة لأنه مفرط

ولنا أنه لم يجب عليه استعماله ، فأشبهه ما لو ظن أنه يدرك الماء في الوقت ، وإن
أراق الماء في الوقت أو مر به في الوقت فلم يستعمله ثم عدم الماء يتيمم ويصلي
وفي الإعادة وجهان (أحدهما) لا يعيد لأنه صلى بالتيمم صحيح ، تحققت شرائطه
فهو كما لو أراقه قبل الوقت (والثاني) يعيد لأنه وجبت عليه الصلاة بوضوء ،
وهو قد فتوت القدرة على نفسه فبقى في عهدة الواجب ، وإن وهبه بعد دخول
الوقت لم تصح الهبة ، والماء باق على ملكه ، فلو تيمم مع بقاء الماء لم يصح تيممه ،
وإن تصرف فيه الموهوب له فهو كما لو أراقه

(فصل) إذا نسي الماء في رحله أو موضع يمكنه استعماله وصلى بالتيمم ، فقد
توقف أحمد رحمه الله في هذه المسألة ، وقضع في موضع أنه لا يجزئه ، وهو قول
الشافعي . وقال أبو حنيفة وأبو ثور يجزئه . وعن مالك كالمنهين لأنه مع النسيان
غير قادر على استعمال الماء ، فهو كالعادم

ولنا أنها طهارة تجب مع الذكر ، فلم تسقط بالنسيان كما لو صلى ناسيا لحدته ؛
ثم ذكر ، أو صلى الماسح ثم بان له انقضاء مدة المسح قبل صلاته ويفارق ما قاسوا
عليه ؛ فإنه غير مفرط ، وههنا هو مفرط بترك الطلب

(فصل) وإن ضل عن رحله الذي فيه الماء ، أو كان يعرف بترأ فضاعت عنه
ثم وجدها ، فقال ابن عقيل : يحتمل أن يكون كالناسي ، والصحيح أنه لا إعادة
عليه وهو قول الشافعي ، لأنه ليس بواجد للماء ، فيدخل في عموم قوله تعالى
(فلم تجدوا ماء فتيمموا) ولأنه غير مفرط بخلاف الناسي ، وإن كان الماء مع
عبده فنسيه العبد حتى صلى سيده ، احتمل أن يكون كالناسي ، واحتمل أن لا يعيد
لأن التفريط من غيره

(فصل) إذا صلى ثم بان أنه كان بقربه بتر أو ماء نظرت ، فإن كانت خفية بغير
علامة وطلب فلم يجدها فلا إعادة عليه لأنه غير مفرط ، وإن كانت أعلامه ظاهرة
فقد فرط فعليه الإعادة

مسألة ، قال (والاختيار تأخير التيمم)

ظاهر كلام الخرقى : ان تأخير التيمم أولى بكل حال ، وهو المنصوص عن أحمد . وروى ذلك عن علي وعطاء والحسن وابن سيرين والزهري والثوري وأصحاب الرأي ، وقال أبو الخطاب : يستحب التأخير إن رجي وجود الماء وإن ينس من وجوده استحب تقديمه ، وهو قول مالك . وقال الشافعي في أحد قوليهِ : التقديم أفضل ، إلا أن يكون واثقاً بوجود الماء في الوقت ، لأنه لا يستحب ترك فضيلة أول الوقت وهي متحققة ، لأمر مطلقون .

ولنا قول على رضى الله عنه فى الجنب : يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت ، فإن وجد الماء والا تيمم ، ولأنه يستحب التأخير للصلاة إلى بعد العشاء وقضاء الحاجة كيلا يذهب خشوعها وحضور القلب فيها ، ويستحب تأخيرها لإدراك الجماعة ، فتأخيرها لإدراك الطهارة المشترطة أولى .

«مسألة، قال ﴿فَإِنْ تَبِعَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَصَلَى أَجْزَأَهُ، وَإِنْ أَصَابَ الْمَاءُ فِي الْوَقْتِ﴾

وجملة ذلك أن العادم للماء في السفر اذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء ، ان وجدته بعد خروج الوقت فلا اعادة عليه اجماعا . قال أبو بكر بن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد خروج وقت الصلاة أن لا اعادة عليه ، وان وجدته في الوقت لم يلزمه أيضا اعادة ، سواء يثس من وجود الماء في الوقت أو غلب على ظنه وجوده فيه ، وبهذا قال أبو سـلـمة والشـعـبي والنـخـعي والثـوري ومالك والشافعي واسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وقال عطاء وطاوس والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهرى وربيعة : يعيد الصلاة

ولنا ما روى أبو داود عن أبي سعيد ، أن رجلين خرجا في سفر ، فحضرت الصلاة وإيس معها ماء فتيهما صعيدا ففصليا ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا له ذلك : فقال للذي لم يعد : أصبت السنة وأجزأتك صلاتك ، وقال للذي أعاد :

لك الأجر مرتين ، واحتج أحمد بأن ابن عمر تيمم وهو يرى بيوت المدينة وصلى العصر ، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد ، ولأنه أدى فرضه كما أمر فلم يلزمه الإعادة ، كما لو وجده بعد الوقت ، ولأن عدم الماء عند معتاد ، فإذا تيمم معه يجب أن يسقط فرض الصلاة كالمرض ، ولأنه أسقط فرض الصلاة فلم يعد إلى ذمته ، كما لو وجده بعد الوقت

« مسألة ، قال (والتيمم ضربة واحدة)

المسنون عند أحمد . التيمم بضربة واحدة ، فإن تيمم بضربتين جاز ، وقال القاضى : الاجزاء يحصل بضربة والكمال ضربتان ، والمنصوص ما ذكرناه . قال الاثرم . قلت لأبى عبد الله : التيمم ضربة واحدة ؟ فقال نعم ضربة للوجه والكفين ، ومن قال ضربتين فإنما هو شيء زاده

قال الترمذى : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، منهم على وعمار وابن عباس وعطاء والشعبى ومكحول والاوزاعى ومالك وإسحاق . قال الشافعى : لا يجزئ التيمم الا بضربتين للوجه واليدين الى المرفقين . وروى ذلك عن ابن عمر وابنه سالم والحسن والثورى وأصحاب الرأى . لما روى ابن الصمة « أن النبى صلى الله عليه وسلم تيمم فمسح وجهه وذراعيه ، وروى ابن عمر وجابر وأبو أمامة « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين ، ولأنه بدل يؤتى به فى محل مبدله وكان حده عنهما واحدا كالوجه

وانما ما روى عمار قال « بعثنى النبى (ص) فى حاجة فأجنبى فلم أجده الماء فتمرغت فى الصعيد كما تتمرغ الدابة ، ثم أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال انما كان يكفيك أن تقول يديك هكذا ، ثم ضرب يديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ، متفق عليه ، ولأنه حكم علق على مطلق اليدين فلم يدخل فيه الذراع ، كقطع السارق ومس الفرج . وقد احتج ابن عباس بهذا فقال « ان الله تعالى قال فى التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) وقال

ر والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وكانت السنة في القطع من الكفين ، إنما هو الوجه والكفان . يعنى التيمم ،

وأما أحاديثهم فضعيفة . قال الخلال : الأحاديث في ذلك ضعيفة جداً ، ولم يرو منها أسحاب السنن إلا حديث ابن عمر . وقال أحمد : ليس بصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما هو عن ابن عمر ، وهو عندهم حديث منكر . وقال الخطابي : يرويه محمد بن ثابت وهو ضعيف . وقال ابن عبد البر : لم يروه غير محمد بن ثابت ، وبه يعرف ومن أجله ضعف عندهم ، وهو حديث منكر . وحديث ابن الصمة صحيح ، لكن إنما جاء في المتفق عليه ، فمسح وجهه ويديه ، فيكون حجة لنا ، لأن ما علق على مطلق اليدين لا يتناول الذراعين

ثم أحاديثهم لا تعارض حديثنا ، فإنها تدل على جواز التيمم بضربتين ، ولا ينفي ذلك جواز التيمم بضربة ، كما أن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ثلاثاً لا ينفي الإجزاء بمرة واحدة .

وإن قيل فقد روى في حديث عمار ، إلى المرفقين ، ويحتمل أنه أراد بالكفين اليدين إلى المرفقين .

قلنا : أما حديثه إلى المرفقين فلا يعول عليه ، إنما رواه سلبه وشك فيه ، فقال له منصور ما تقول فيه ، فإنه لا يذكر الذراعين أحد غيرك ؟ فشك وقال لا أدرى أذكر الذراعين أم لا ؟ قال ذلك النسائي ، فلا يثبت مع الشك ، وقد أنكر عليه وخالف به سائر الرواة الثقات ، فكيف يلتفت إلى مثل هذا ؟ وهو لو انفرد لم يعول عليه ولم يحتج به .

وأما التأويل فباطل لوجوه :

أحدها : أن عماراً الراوى له الحاكى لفعل النبي صلى الله عليه وسلم أفتى بعد النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم للوجه والكفين عملاً بالحديث . وقد شاهد فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، والفعل لا احتمال فيه

والثاني أنه قال ضربة واحدة وهم يقولون ضربتان

والثالث أننا لا نعرف في اللغة التعبير بالكفين عن الذراعين المعنى ١٥ - ١

والرابع أن الجمع بين الخبرين بما ذكرناه من أن كل واحد من الفعلين جائز أقرب من تأويلهم وأسهل ، وقياسهم ينتقض بالتيمم عن الغسل الواجب ، فإنه ينقص عن المبدل . وكذلك في الوضوء فإنه في أربعة أعضاء ، والتيمم في عضوين ، وكذا نقول في الوجه ، فإنه لا يجب مسح ما تحت الشعور الخفيفة ولا المضمضة والاستنشاق .

(فصل) ولا يختلف المذهب ، أنه يجرى التيمم بضربة واحدة وبضربتين ، وإن تيمم بأكثر من ضربتين جاز أيضاً ، لأن المقصود إيصال التراب إلى محل الغرض ، فكيفما حصل جاز كالوضوء

فصل

فإن وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ضرب نحو أن ينسف الريح عليه غباراً يعمه ، فإن كان عمد ذلك وأحضر النية احتمل أن يجرئه ، كما لو صمد للطار حتى جرى على أعضائه ، والصحيح أنه لا يجرئه لأنه لم يمسح به ، وقد أمر الله تعالى بالمسح به ؛ فإن مسح وجهه بما على وجهه احتمل أن يجرئه ، لأنه مسح بالتراب ، واحتمل أن لا يجرئه ، لأن الله تعالى أمر بقصد الصعيد والمسح به ولم يأخذ الصعيد وإن لم يكن قصد الريح ولا صمد لها فأخذ غير ما على وجهه فمسح وجهه به جاز . وإن أمر ما على وجهه منه على وجهه لم يجرئه لأنه لم يأخذ التراب لوجهه .

(فصل) إذا علا على يديه تراب كثير لم يكره نفخه ، فإن في حديث عمار ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، قال أحمد لا يضره فعل أو لم يفعل ، وإن كان خفيفاً فقال أصحابنا : يكره نفخه رواية واحدة ، فإن ذهب ما عليها بالنفخ لم يجرئه حتى يعيد الضرب ، لأنه مأمور بالمسح بشيء من الصعيد

« مسألة ، قال (يضرب يديه على الصعيد الطيب وهو التراب)

وجملة ذلك أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي غبار يعلق باليد ، لأن الله تعالى قال (٥ : ٦) فليمسحوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) قال ابن عباس « الصعيد تراب الحرث » ، وقيل في قوله تعالى (١٨ - ٤) فتصبح

صعيداً زلقاً) تراباً أملس : والطيب الطاهر . وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو يوسف وداود .

وقال مالك وأبو حنيفة : يجوز بكل حال ما كان من جنس الأرض كالنورة والزرنيخ والحجارة ، وقال الأوزاعي الرمل من الصعيد . وقال حماد بن أبي سليمان لا بأس أن يتيمم بالرخام ، لما روى البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وعن أبي هريرة : أن رجلاً أتى النبي (ص) فقال : يا رسول الله ، إنا نكون بالرمل فتصيبنا الجنابة والحيض والنفاس ولا نجد الماء أربعة أشهر أو خمسة أشهر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالأرض ، وأنه من جنس الأرض ، فجاز التيمم به كالتراب

ولنا الآية فإن الله سبحانه أمر بالتيمم بالصعيد وهو التراب^(١) فقال (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ولا يحصل المسح بشيء منه ، إلا أن يكون ذا غبار يعلق باليد . وروى عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله (ص) : أعطيت ما لم يعط نبي من أنبياء الله ، جعل لي التراب طهوراً ، وذكر الحديث : رواه الشافعي في مسنده ، ولو كان غير التراب طهوراً لذكره فيما من الله تعالى به عليه . وقد روى حذيفة أن النبي (ص) قال : جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً ، فخص ترابها بكونه طهوراً^(٢) ولأن الطهارة اختصت بأعم المائعات وجوداً وهو الماء ، فتختص بأعم الجامدات وجوداً وهو التراب ، وخبر أبي ذر نخصه بحديثنا ، وخبر أبي هريرة يرويه الثني بن الصباح وهو ضعيف

(فصل) وعن أحمد رواية أخرى في السبخة والرمل أنه يجوز التيمم به . قال أبو الحرث قال أحمد . أرض الحرث أحب إليّ ، وإن تيمم من أرض السبخة أجزأه . قال القاضي : الموضع الذي أجاز التيمم بها إذا كان لها غبار ، والموضع الذي منع إذا لم يكن لها غبار ، قال ويمكن أن يقال في الرمل مثل ذلك ، وعنه أنه يجوز ذلك مع الاضطرار خاصة ، قال وفي رواية سندی : أرض الحرث أجود من السبخ ومن موضع النورة والحصى : إلا أن يضطر إلى ذلك . فإن اضطر أجزأه .

(١) الصحيح عند أهل اللغة أن الصعيد هو وجه الأرض أيًا كان تراباً أو رملاً أو سبخاً أو غيرها (٢) فيه أن ذكر بعض أفراد العام غير مخصص

قال الخلال : إنما سهل أحد فيها إذا اضطر إليها إذا كانت غبرة كاتراب . فاما إذا كانت قلحة كالملاح فلا يتيمم بها أصلا . وقال ابن أبي موسى : يتيمم عند غم التراب بكل طاهر تصاعد على وجه الأرض مثل الرمل والسبخة والنورة والكحل وما في معنى ذلك ويصلي ، وهل يعيد ؟ على روايتين .

فصل ، فإن دق الخرف أو الطين المحرق لم يجز التيمم به ، لأن الطين يخرج عن أن يقع عليه اسم التراب ، وكذا إن نحت المرمر والكذان حتى صار غبارا لم يجز التيمم به لأنه غير تراب ، وإن دق الطين الصلب كالآرمني جاز التيمم به لأنه تراب .

فصل ، فإن ضرب يده على لبد أو ثوب أو جوالق أو برذعة أو في شعر فعلق يديه غبار فتيمم به جاز ، نصر أحمد على ذلك كله ، وكلام أحمد يدل على اعتبار التراب حيث كان . فعلى هذا لو ضرب يده على صخرة أو حائط أو حيوان أو أي شيء كان فصار على يديه غبار جاز له التيمم به ، وإن لم يكن فيه غبار فلا يجوز ، وقد روى ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب يديه على الحائط ومسح بهما وجهه : ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ، رواه أبو داود ، وروى الأثرم عن عمر رضي الله عنه أنه قال : لا يتيمم بالثلج ، فمن لم يجد فضفة سرجه أو معرفة دابته .

وأجاز مالك وأبو حنيفة التيمم بصخرة لا غبار عليها و تراب ندى لا يعلق باليد منه غبار . وأجاز مالك التيمم بالثلج والجبس وكل ما تصاعد على وجه الأرض ، ولا يجوز عنده التيمم بغبار اللبد والثوب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما ضرب يده نفخها .

ولنا قول الله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) و من ، للتبعض فيحتاج أن يمسح بجزء منه ، والنفخ لا يزيل الغبار الملاصق ، وذلك يكفي .

فصل ، إذا خالط التراب ما لا يجوز التيمم به كالنورة والزرنيخ والجص ، فقال القاضي : حكمه حكم الماء إذا خالطه الطاهرات ، إن كانت الغلبة للتراب جاز ، وإن كانت الغلبة للخالط لم يجز ، وقال ابن عقيل يمنع : وإن كان قليلا ، وهو مذهب الشافعي ، لأنه ربما حصل في العضو فمنع وصول التراب إليه ، وهذا فيما

يعلق باليد فأما ما لا يعلق باليد فلا يمنع ، فإن أحد قد نصر على أنه يجوز التيمم من الشعير ، وذلك لأنه لا يحصل على اليد منه ما يحول بين الغبار وبينها .

« فصل ، إذا كان في طين لا يجد تراباً فخكى عن ابن عباس أنه قال : يأخذ الطين فيطلى به جسده ، فإذا جف تيمم به ، وإن خاف فوات الوقت قبل جفافه فهو كالعادم : ويحتمل أنه إن كان يجف قريباً انتظر جفافه وإن فات الوقت . لأنه كطالب الماء القريب والمشتغل بتحصيله من بئر ونحوه . وإن لطخ وجهه بطين لم يجزه ، لأنه لم يقع عليه اسم الصعيد ، ولأنه لا غبار فيه ، أشبه التراب الندي . » فصل ، وإن عدم بكل حال صلى على حسب حاله ، وهذا قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي : لا يصلي حتى يقدر ثم يقضى ، لأنها عبادة لا تسقط القضاء ، فلم تكن واجبة . كصيام الحائض ، وقال مالك : لا يصلي ولا يقضى ، لأنه عجز عن الطهارة ، فلم تجب عليه الصلاة كالحائض ، وقال ابن عبد البر : هذه رواية منكورة عن مالك ، وذكر عن أصحابه قولين (أحدهما) كقول أبي حنيفة (والثاني) يصلي حسب حاله ويعيد .

ولنا ما روى مسلم في صحيحه « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أناساً لطلب قلادة أضلها عائشة ، فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له ، فنزلت آية التيمم ، ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولا أمرهم بالإعادة ، فدل على أنها غير واجبة ، ولأن الطهارة شرط فلم تؤخر الصلاة عند عدمها كالسترة واستقبال القبلة ، وإذا ثبت هذا فإذا صلى على حسب حاله ثم وجد الماء أو التراب لم يلزمه إعادة الصلاة في إحدى الروايتين ، والأخرى عليه الإعادة ، وهو مذهب الشافعي ، لأنه فقد شرط الصلاة ، أشبه ما لو صلى بالنجاسة ، والصحيح الأول لما ذكرنا من الخبر ، ولأنه أتى بما أمر فخرج عن عهده ، ولأنه شرط من شرائط الصلاة فيسقط عند العجز عنه ، كسائر شروطها وأركانها ، ولأنه أدى فرضه على حسبه ، فلم يلزمه الإعادة كالعاجز عن السترة إذا صلى عرياناً ، والعاجز عن الاستقبال إذا صلى إلى غيرها ، والعاجز عن القيام إذا صلى جالساً ، وقياس أبي حنيفة على الحائض في تأخير الصيام لا يصح : لأن الصوم يدخله التأخير : بخلاف الصلاة : بدليل أن المسافر يؤخر الصوم دون الصلاة ، ولأن عدم

الماء لو قام مقام الحيض لا سقطت الصلاة بالكلية ، ولأن قياس الصلاة على الصلاة أولى من قياسها على الصيام : وأما قياس مالك فلا يصح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وقياس الطهارة على سائر شرائط الصلاة أولى من قياسها على الحائض ، فإن الحيض أمر معتاد يتكرر عادة ، والعجز ههنا عذر نادر غير معتاد ، فلا يصح قياسه على الحيض ؛ ولأن هذا عذر نادر فلم يسقط الفرض ، كنسيان الصلاة وفقد سائر الشروط ، والله تعالى أعلم .

« مسألة ، قال (وينوي به المكتوبة)

لا نعلم خلافاً في أن التيمم لا يصح إلا بنية ، غير ما حكى عن الأوزاعي والحسن بن صالح : أنه يصح بغير نية ، وسائر أهل العلم على إيجاب النية فيه ، ومن قال ذلك ربيعة ومالك والليث والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وذلك لما ذكرنا في الوضوء ، وينوي استباحة الصلاة ، فإن نوى رفع الحدث لم يصح لأنه لا يرفع الحدث ، قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الحدث إذا وجد الماء ، بل متى وجده أعاد الطهارة جنباً كان أو محدثاً ؛ وهذا مذهب مالك والشافعي وغيرهما ؛ وحكى عن أبي حنيفة أنه يرفع الحدث لأنه طهارة عن حدث يبيح الصلاة ؛ فيرفع الحدث كطهارة الماء .

ولنا أنه لو وجد الماء لزمه استعماله لرفع الحدث الذي كان قبل التيمم إن كان جنباً أو محدثاً أو امرأة حائضاً ولو رفع الحدث لاستوى الجميع لاستوائهم في الوجدان ولأنها طهارة ضرورة . فلم ترفع الحدث كطهارة المستحاضة ، وبهذا فارق الماء إذا ثبت هذا فإنه إن نوى بتيممه فريضة فله أن يصلي ما شاء من الفرض والنفل . سواء نوى فريضة معينة أو مطلقة ؛ فإن نوى نفلاً أو صلاة مطلقة لم يجز أن يصلي به إلا نافلة . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : له أن يصلي ما شاء لأنها طهارة يصح بها النفل . فصح بها الفرض كطهارة الماء .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، وهذا لم ينو الفرض فلا يكون له . وفارق طهارة الماء لأنها ترفع الحدث المانع من فعل الصلاة . فيباح له جميع ما يمنع الحدث . ولا يلزم استباحة النفل

بنية الفرض لأن الفرض أعلى ما في الباب فنيته تضمنت نية ما دونه ، وإذا استباحه استباح ما دونه تبعاً .

« فصل ، إذا نوى الفرض استباح كل ما يباح بالتيمم من النفل قبل الفرض وبعده وقراءة القرآن ومس المصحف واللبث في المسجد ، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك : لا يتطوع قبل الفريضة بصلاة غير راتبة ، وحكى نحوه عن أحمد لأن النفل تبع للفرض فلا يتقدم المتبوع . ولنا أنه تطوع فأبيح له فعله إذا نوى الفرض ، كالسنن الراتبة وكما بعد الفرض . وقوله : إنه تبع . قلنا إنما هو تبع في الاستباحة لا في الفعل ، كالسنن الراتبة وقراءة القرآن وغيرهما ، وإن نوى نافلة أبيحت له وأبيح له قراءة القرآن ومس المصحف والطواف ، لأن النافلة أكد من ذلك كله لأن الطهارتين مشتركتان لها بالإجماع ، وفي اشتراطها لما سواها خلاف ، فيدخل الأدنى في الأعلى ، كدخول النافلة في الفريضة ولأن النفل يشتمل على قراءة القرآن ، فنية النفل تشملها ؛ وإن نوى شيئاً من ذلك لم يبيح له التنفل بالصلاة لأنه أدنى ؛ فلا يستبيح الأعلى بنيته كالفرض مع النفل ؛ وإن تيمم للطواف أبيح له قراءة القرآن واللبث في المسجد لأنه أعلى منها فإنه صلاة ؛ ويشترط له الطهارتان ، وله نفل وفرض ، ويدخل في ضمنه اللبث في المسجد ، لأنه لا يكون إلا في المسجد ، وإن نوى أحدهما لم يستبيح الطواف لأنه أعلى منها ، وإن نوى فرض الطواف استباح نفيه ، وإن نوى نفيه لم يستبيح فرضه كالصلاة ، وإن نوى بتيممه قراءة القرآن لكونه جنباً أو اللبث في المسجد أو مس المصحف لم يستبيح غير ما نواه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « وإنما لكل امرئ ما نوى » ، ولأنه لم ينو ذلك ولا ما هو أعلى منه ، فلم يستباحه كما لا يستبيح الفرض إذا لم ينوه .

فصل

« وان تيمم الصبي لأحدى الصلوات الخمس ثم بلغ لم يستبيح بتيممه فرضاً ؛ لأن ما نواه كان نفلاً ؛ ويباح أن يتنفل به كما لو نوى به البالغ النفل ، فأما أن ترضاً قبل البلوغ ثم بلغ فله أن يصلي فرضاً ونفلاً ؛ لأن الوضوء للنفل يبيح فعل الفرض

، مسألة ، (فيمسح بها وجهه وكفيه)

لا خلاف في وجوب مسح الوجه والكفين : لقول الله تعالى (٥ : ٦ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ويجب مسح جميعها واستيعاب ما يأتي عليه الماء منها ، لا يسقط منها الا المضغضة والاستنشاق وما تحت الشعور الخفيفة . وبهذا قال الشافعي وقال سليمان بن داود : يجوز ان لم يصب الا بعض وجهه وبعض كفيه . ولنا قوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) والباء زائدة ، فصار كأنه قال : فامسحوا وجوهكم وأيديكم منه ، فيجب تعميمها كما يجب تعميمها بالغسل لقوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق) فيضرب ضربة واحدة ، فيمسح وجهه يباطن أصابع يديه وظاهر كفيه الى السكوهين يباطن راحتيه ، ويستحب أن يمسح إحدى الراحتين بالآخرى ، ويخلل بين الأصابع ، وليس بفرض ، لان فرض الراحتين قد سقط . يكرر كل واحدة على ظهر الكف ، قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضربة واحدة قد أسقط . ترتيباً مستحقاً في الوضوء ، وهو أنه يعتد بمسح باطن يديه قبل مسح وجهه ، وكيفما مسح بعد استيعاب محل الفرض أجزاءه ، سواء كان بضربة أو ضربتين أو ثلاث أو أكثر .

(فصل)

وان تيمم بضربتين للوجه واليدين الى المرفقين ، فإنه يمسح بالاولى وجهه ويمسح بالثانية يديه ، فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ويمررها على ظهر الكف ، فإذا بلغ الكوع قبض أطراف أصابعه على حرف الذراع ويمررها الى مرفقه ، ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع ويمررها عليه ويرفع ابهامه ، فإذا بلغ الكوع أمر الابهام على ظهر ابهام يده اليمنى ، ويمسح بيده اليمنى يده اليسرى كذلك ، ويمسح إحدى الراحتين بالآخرى ويخلل بين أصابعها ، ولو مسح الى المرفقين بضربة واحدة أو ثلاث أو أكثر جاز لانه مسح محل التيمم بالغبار ، فجاز كما لو مسحه بضربتين .

، فصل ، فإن بقي من محل الفرض شيء لم يصله التراب أمر يده عليها ما لم يفصل راحته ، فإن فصل راحته وكان قد بقي عليها غبار جاز أن يمسح بها ، وان لم يبق

عليها غبار احتاج إلى ضربة أخرى ، وإن كان المستروك من الوجه مسحه وأعاد مسح يديه ليحصل الترتيب ، وإن تطاول الفصل بينهما وقلنا بوجوب الموالاة استأنف التيمم ، لتحصل الموالاة ، ويرجع في طول الفصل وقصره إلى القدر الذي ذكرناه في الطهارة ، لأن التيمم فرع عليها ، والحكم في التسمية كالحكم في التسمية في الوضوء على ما مضى من الخلاف فيه ، لأنه بدل منه .

(فصل)

ويجب مسح اليدين إلى الموضع الذي يقطع منه السارق ، أو ما أحد إلى هذا لما سئل عن التيمم فأوما إلى كفه ولم يجاوزه ، وقال : قال الله تعالى (٥ : ٢٨) والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) من أين تقطع يد السارق ؟ أليس من هنا وأشار إلى الرسغ .

وقد روينا عن ابن عباس نحو هذا ، فعلى هذا : إن كان أقطع من فوق الرسغ سقط مسح اليدين : وإن كان من دونه مسح ما بقي ، وإن كان من المفصل ، فقال ابن عقيل : يمسح بموضع القطع ، قال : ونص عليه أحمد . لأن الرسغين في التيمم كالمرفقين في الوضوء ، فكما أنه إذا قطع من المرفقين في الوضوء غسل ما بقي ، كذا هنا يمسح العظم الباقي .

وقال القاضي . يسقط الفرض ، لأن محله الكف الذي يؤخذ في السرقة ، وقد ذهب ، لكن يستحب إمرار التراب عليه ، ومسح العظم الباقي مع بقاء الكف إنما كان ضرورة استيعاب الواجب ، لأن الواجب لا يتم إلا به : فإذا زال الأصل المأمور به سقط ما وجب لضرورته ، كمن سقط عنه غسل الوجه لا يجب عليه غسل جزء من الرأس ، ومن سقط عنه الصيام لا يجب عليه إمساك جزء من الليل

(فصل) فإن أوصل التراب إلى محل الفرض بخرقة أو خشبة ، فقال القاضي : يجزئه لأن الله تعالى أمر بالمسح ولم يعين آله ، فلا تتعين ، وقال ابن عقيل : فيه وجهان ، بناء على مسح الرأس بخرقة رطبة ، وإن مسح محل الفرض بيد واحدة أو ببعض يده ، أجزأه ، إذ كانت يده أقرب إليه من غيرها ، وإن يمه غيره جاز كالأجزاء غيره ، وتعتبر النية في التيمم دون الميمم ، لأنه الذي يتعلق بالأجزاء والمنع به

« مسألة ، قال (وان كان ما ضرب بيديه غير طاهر لم يحزه)

لا نعلم في هذا خلافا . وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، إلا أن الأوزاعي قال : ان تيمم بتراب المقبرة وصلى مضت صلاته .

ولنا قول الله تعالى (فتيمموا صعيدا طيبا ، والنجس ليس بطيب ، ولأن التيمم طهارة فلم يحز بغير طاهر كالوضوء ، فأما المقبرة فإن كانت لم تنبش فتراها طاهر ، وان كان نبشها والدفن فيها تكرر لا يجوز التيمم بترابها : لاختلاطه بصديد الموتى ولحومهم ، وان شك في تكرر الدفن فيها أو في نجاسة التراب الذي تيمم به جاز التيمم به لأن الأصل الطهارة ، فلا يزول بالشك كما لو شك في طهارة الماء

(فصل)

ويجوز أن يتيمم جماعة من موضع واحد بغير خلاف ، كما يجوز أن يتوضأ جماعة من حوض واحد . وأما ما تنثر من الوجه واليدين بعد مسحها به ففيه وجهان (أحدهما) يجوز التيمم به ، لأنه لم يرفع الحدث . وهذا قول أبي حنيفة (والثاني) لا يجوز : لأنه مستعمل في طهارة أباحت الصلاة ، أشبه الماء المستعمل في الطهارة ، وللشافعي وجهان كهذين .

« مسألة ، قال (واذا كان به قرح أو مرض مخوف وأجنب نخشى على نفسه ان أصابه الماء - غسل الصحيح من جسده ، وتيمم لما لم يصبه الماء)
هذه المسألة دالة على أحكام .

منها : إباحة التيمم للجنب ، وهو قول جمهور العلماء ، منهم علي وابن عباس وعمر وبن العاص وأبو موسى وعمار ، وبه قال الثوري ومالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ؛ وكان ابن مسعود لا يرى التيمم للجنب ، ونحوه عن عمر رضي الله عنها .

وروى البخاري عن شقيق بن سلمة « أن أبا موسى ناظر ابن مسعود في ذلك واحتج عليه بحديث عمار ، وبالأية التي في المائدة قال : فما درى عبد الله ما يقول فقال : انا لو رخصنا لهم في هذا لاوشك اذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم ، قال الترمذي : وروى عن ابن مسعود أنه رجع عن قوله ، وما يدل على إباحة

التيمم للجنب : ما روى عمران بن حصين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم فقال : يا فلان ما منعك أن تصل مع القوم فقال : أصابتني جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك ، متفق عليه ، وحديث أبي ذر وعمر بن العاص ، وحديث جابر في الذي أصابته الشجة ، ولأنه حدث فيجوز له التيمم ، كالحدث الأصغر .

ومنها : أن الجريح والمريض إذا خاف على نفسه من استعمال الماء فله التيمم ، هذا قول أكثر أهل العلم ، منهم ابن عباس ومجاهد وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة ومالك والشافعي ، ولم يرخص له عطاء في التيمم إلا عند عدم الماء لظاهر الآية ونحوه عن الحسن في المجدور الجنب ، قال : لا بد من الغسل .

ولنا قول الله تعالى (٤ : ٢٩ ولا تقتلوا أنفسكم) وحديث عمرو بن العاص حين تيمم من خوف البرد ، وحديث ابن عباس وجابر في الذي أصابته الشجة ، ولأنه يباح له التيمم إذا خاف العطش ، أو خاف من سبع فكذلك ههنا ، فإن الخوف لا يختلف ، وإنما اختلفت جهاته .

فصل

واختلف في الخوف المبيح للتيمم ، فروى عن أحمد : لا يبيحه إلا خوف التلف ، وهذا أحد قولي الشافعي ، وظاهر المذهب : أنه يباح له التيمم إذا خاف زيادة المرض أو تباطؤ البرء ، أو خاف شيئاً فاحشاً أو ألماً غير محتمل ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، والقول الثاني : للشافعي ، وهو الصحيح ، لعموم قوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر) ولأنه يجوز له التيمم إذا خاف ذهاب شيء من ماله أو ضرراً في نفسه من لص أو سبع ، أو لم يجد الماء إلا بزيادة على ثمن مثله كثيرة فلأن يجوز ههنا أولى . ولأن ترك القيام في الصلاة وتأخير الصيام لا ينحصر في خوف التلف . وكذلك ترك الاستقبال . فكذا ههنا .

فأما المريض أو الجريح الذي لا يخاف الضرر باستعمال الماء مثل من به الصداع والحمى الحارة أو أمكنه استعمال الماء الحار . ولا ضرر عليه فيه ، فيلزمه

ذلك ، لأن إباحة التيمم لنفي الضرر ولا ضرر عليه ههنا ، وحكى عن مالك وداود إباحة التيمم للمريض مطلقا لظاهر الآية .

ولنا أنه واجد للماء لا يستتضر باستعماله ، فلم يجز له التيمم كالصحيح . والآية اشترط فيها عدم الماء ، فلم يتناول محل النزاع ، على أنه لا بد فيها من إضمار الضرورة والضرورة إنما تكون عند الضرر .

ومنها : أن الجريح والمريض إذا أمكنه غسل بعض جسده دون بعض لزمه غسل ما أمكنه وتيمم للباقي ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك : إن كان أكثر بدنه صحيحاً غسله ولا تيمم عليه ، وإن كان أكثره جريحا تيمم ولا غسل عليه ، لأن الجمع بين البذل والمبدل لا يجب كالصيام والإطعام .

ولنا ما روى جابر قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا شجرة في وجهه ثم احتلم ، فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ قالوا : مانجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك ، فقال : قتلوه ، قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ وإنما شفاء العي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه ثم يمسح عليه ، ثم يغسل سائر جسده ، رواه أبو داود .

وعن ابن عباس مثله ، ولأن كل جزء من الجسد يجب تطهيره بشيء إذا استوى الجسم كله في المرض أو الصحة ، فيجب ذلك فيه ، وإن خالفة غيره ، كما لو كان من جملة الأكثر ، فإن حكمه لا يسقط بمعنى في غيره ، وما ذكره ينتقض بالمسح على الخفين مع غسل بقية أعضاء الرضوء ، ويفارق ما قاسوا عليه ، فإنه جمع بين البذل والمبدل في محل واحد ، بخلاف هذا فإن التيمم بدل عما لم يصبه الماء دون ما أصابه .

فصل

مالا يمكن غسله من الصحيح إلا بانتشار الماء إلى الجرح حكمه حكم الجريح فإن لم يمكنه ضبطه وقدر أن يستنيب من يضبطه لزمه ذلك ، فإن عجز عن ذلك تيمم وصلى وأجزأه ، لأنه عجز عن غسله فأجزأه التيمم عنه كالجريح .

فصل

إذا كان الجريح جنباً فهو مخير ، إن شاء قدم التيمم على الغسل وإن شاء أخره بخلاف ما إذا كان التيمم لعدم ما يكفيه جميع أعضائه ، فإنه يلزمه استعمال الماء أولاً ، لأن التيمم لعدم ولا يتحقق مع وجود ، وههنا التيمم للعجز عن استعماله في الجرح وهو متحقق على كل حال ، ولأن الجريح يعلم أن التيمم بدل عن غسل الجرح ، والعدام لما يكفي جميع أعضائه لا يعلم القدر الذي يتيمم له إلا بعد استعمال الماء وفراغه ، فلزمه تقديم استعماله .

وان كان الجريح يتطهر للحدث الأصغر ، فذكر القاضي أنه يلزمه الترتيب ؛ فيجعل التيمم في مكان الغسل الذي يتيمم بدلا عنه ، فإن كان الجرح في وجهه بحيث لا يمكنه غسل شيء منه ، لزمه التيمم أولاً ثم يتم الوضوء ، وإن كان في بعض وجهه خير بين غسل صحيح وجهه ثم تيمم وبين أن يتيمم ثم يغسل صحيح وجهه ويتم وضوءه ، وإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله ، ثم كان فيه على ما ذكرنا في الوجه ، فإن كان في وجهه ويديه ورجليه احتاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله ليحصل الترتيب ، ولو غسل صحيح وجهه ثم تيمم له وليديه تيمماً واحداً لم يجزه ، لأنه يؤدي إلى سقوط الفرض عن جزء من الوجه واليدين في حالة واحدة .

فإن قيل : يبطل هذا بالتيمم عن جملة الطهارة حيث يسقط الفرض عن جميع الأعضاء جملة واحدة ، قلنا : إذا كان عن جملة الطهارة فالحكم له دونها . وإن كان عن بعضها ناب عن ذلك البعض . فاعتبر فيه ما يعتبر فيما ينوب عنه من الترتيب ويحتمل أن لا يجب هذا الترتيب لأن التيمم طهارة مفردة . فلا يجب الترتيب بينها وبين الطهارة الأخرى . كما لو كان الجريح جنباً . ولأنه تيمم عن الحدث الأصغر فلم يجب أن يتيمم عن كل عضو في موضع غسله . كما لو تيمم عن جملة الوضوء . ولأن في هذا حرجاً وضرراً فيندفع بقوله تعالى ٢٢١ . ٧٨ وما جعل عليكم في الدين من حرج) وحكى الماوردي عن مذهب الشافعي مثل هذا . وحكى ابن الصباغ عنه مثل القول الأول .

(فصل)

وإن تيمم الجريح لجرح في بعض أعضائه ثم خرج الوقت بطل تيممه ولم تبطل طهارته بالماء إن كانت غسلاً لجنابة أو نحوها ، لأن الترتيب والمواالة غير واجبين فيها ، وإن كانت وضوءاً وكان الجرح في وجهه خرج بطلان الوضوء على الوجهين اللذين في الفصل الذي قبل هذا ، فمن أوجب الترتيب أبطل الوضوء هنا ؛ لأن طهارة العضو الذي ناب التيمم عنه بطلت ، فلو لم يبطل فيما بعده لتقدمت طهارة ما بعده عليه فيفوت الترتيب ، ومن لم يوجب الترتيب لم يبطل الوضوء ، وجوز له أن يتيمم لا غير ، وإن كان الجرح في إحدى رجليه أو فيهما ، فعلى قول من لا يوجب الترتيب بين الوضوء والتيمم : لا تجب المواالة بينهما أيضاً وعليه التيمم وحده . ومن أوجب الترتيب فقياس قوله أن يكون في المواالة وجهان ، بناء على المواالة في الوضوء ، وفيها روايتان :

(إحداهما تجب : فتجب هنا ويبطل الوضوء لفواتها (والثانية) لا تجب ، فيكفيه التيمم وحده ، ويحتمل أن لا تجب المواالة بين الوضوء والتيمم وجهاً واحداً لأنها طهارتان فلم تجب المواالة بينهما كسائر الطهارات ، ولأن في إيجابها حرجاً فينتفى بقوله سبحانه (٢٢ : ٧٨ وما جعل عليكم في الدين من حرج)

فصل

وإن خاف من شدة البرد وأمكنه أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن الضرر ، مثل أن يغسل عضواً عضواً ، وكلما غسل شيئاً ستره لزمه ذلك ؛ وإن لم يقدر تيمم وصلى في قول أكثر أهل العلم . وقال عطاء والحسن : يغتسل وإن مات ، لم يجعل الله له عنراً ، ومقتضى قول ابن مسعود أنه لا يتيمم ، فإنه قال « لو رخصنا لهم في هذا لأوشك أحدهم إذا برد عليه الماء أن يتيمم ويدعه ،

ولنا قول الله تعالى (٤ : ٢٩ ولا تقتلوا أنفسكم) وقوله تعالى (٢ : ١٩٥ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وروى أبو داود وأبو بكر الخلال بإسنادهما عن عمرو ابن العاص قال « احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي (ص)

فقال : يا عمرو أصليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت إني سمعت الله عز وجل يقول (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما) فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا ، وسكوت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز لأنه لا يقر على الخطأ ، ولأنه خائف على نفسه - فأييح له التيمم كالجريح والمريض ، وكما لو خاف على نفسه عطشا أو لصا أو سبعا في طلب الماء ، وإذا تيمم وصلى فهل يلزمه الإعادة ؟ على روايتين

إحداهما لا يلزمه ، وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة وابن المنذر لحديث عمرو ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالإعادة ولو وجبت لأمره بها ولأنه خائف على نفسه أشبه المريض ، ولأنه أتى بما أمر به فأشبهه سائر من يصلي بالتيمم والثانية يلزمه الإعادة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، لأنه عذر نادر غير متصل فلم يمنع الإعادة كنسيان الطهارة ، والاول أصح ، ويفارق نسيان الطهارة لأنه لم يأت بما أمر به ، وإنما ظن أنه أتى به ، بخلاف مسألتنا .

وقال أبو الخطاب : لا إعادة عليه ان كان مسافرا ، وان كان حاضرا فعلى روايتين ، وذلك لأن الحضر مظنة القدرة على تسخين الماء ودخول الحمامات بخلاف السفر . وقال الشافعي : بعيد ان كان حاضرا وان كان مسافرا فعلى قولين . مسألة ، قال (وإذا تيمم صلى الصلاة التي حضر وقتها ، وصلى به فوائت ان كانت عليه ، والتطوع الى أن يدخل وقت صلاة أخرى)

المذهب : ان التيمم يبطل بخروج الوقت ودخوله ، ولعل الخرق إنما علق بطلانه بدخول وقت صلاة أخرى تجوزاً منه ، اذ كان خروج وقت الصلاة ملازماً لدخول وقت الاخرى الا في موضع واحد ، وهو وقت الفجر (١) فإنه يخرج منفكاً عن دخول وقت الظهر ، ويبطل التيمم بكل واحد منهما ، فلا يجوز أن يصلي به صلاتين في وقتين . روى ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم والشعبي والنخعي وقتادة ويحيى الانصاري وربيعه ومالك والشافعي (١) والاصح ان العشاء كذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حدد وقتها في الصحيح الى نصف الليل

والليث واسحاق . وروى الميموني عن أحمد في التيمم قال : انه ليعجبني أن يتيمم لكل صلاة . ولكن القياس أنه بمنزلة الطهارة حتى يجد الماء أو يحدث . لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في الجنب . يعني قول النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجدت الماء فأمسه بشرتك ^(١) ، وهو مذهب سعيد بن المسيب والحسن والزهرى والثورى وأصحاب الرأي . وروى عن ابن عباس وأبي جعفر لأنها طهارة تبيح الصلاة . فلم تقدر بالوقت كطهارة الماء

ولنا ما روى الحارث ^(٢) عن علي رضي الله عنه أنه قال : التيمم لكل صلاة ، وابن عمر قال : تيمم لكل صلاة ، ولأنها طهارة ضرورة فتقيدت بالوقت . كطهارة المستحاضة . وطهارة الماء ليست للضرورة بخلاف مسألتنا . والحديث أراد به أنه يشبه الوضوء في إباحة الصلاة . ولا يلزم التساوى في جميع الأحكام إذا ثبت هذا فإنه إذا نوى بتيممه مكتوبة فله أن يصلي به ما شاء من الصلاة . فيصل الحاضرة ويجمع بين الصلاتين ويقضى فوائت ويتطوع قبل الصلاة وبعدها هذا قول أبي ثور . وقال مالك والشافعي : لا يصلي به فرضين وقد روى عن أحمد أنه قال : لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للأخرى . وهذا يحتمل أن يكون مثل قولها . لما روى عن ابن عباس أنه قال : من السنة أن لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للأخرى ، وهذا مقتضى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولأنها طهارة ضرورة فلا يجمع بها بين فرضتين . كما لو كانا في وقتين

ولنا أنه طهارة صحيحة أباحت فرضاً فأباحت فرضين كطهارة الماء . ولأنه بعد الفرض الأول تيمم صحيح مبيح للتطوع . نوى به المكتوبة فكان له أن يصلي به فرضاً كحالة ابتدائه . ولأن الطهارة في الأصول إنما تتقيد بالوقت دون الفعل كطهارة الماسح على الخف . وهذه في النوافل وطهارة المستحاضة . ولأن كل تيمم أباح صلاة أباح ما هو من نوعها . بدليل النوافل

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي . وقال الترمذي حسن صحيح .

وصححه الدارقطني (٢) الحارث الأعور . كذبه كثير من العلماء

وأما حديث ابن عباس فيرويه الحسن بن عماره وهو ضعيف ، ثم يحتمل أنه أراد به صلاتين في وقتين ؛ بدليل أنه يجوز أن يصلي به صلوات من التطوع . ويجمع بين صلاتين فرض ونقل ، وإنما امتنع الجمع بين فرضي وقتين لبطلان التيمم بخروج وقت الاولى منها .

إذا ثبت هذا فإن الخرق إنما ذكر قضاء الفرائض والتطوع ، ولم يذكر الجمع بين الصلاتين ؛ وكذا ذكر الإمام أحمد ، فيحتمل أن لا يجوز الجمع بين الصلاتين ، وهو مذهب أبي ثور

والصحيح جواز الجمع لما ذكرنا من الأدلة ، ولأن ما أباح فرضين فائتين أباح فرضين في الجمع كسائر الطهارات ، وقال الماوردي : ليس للتيمم أن يجمع بين صلاتين بحال ، لأن الصلاة الثانية تفتقر الى تيمم والتيمم يفتقر الى طلب والطلب يقطع الجمع . ومن شرطه الموالاة ، يعنى على مذهب الشافعى ، وهذا ينبغى أن يتقيد بالجمع في وقت الاولى ، فأما الجمع في وقت الثانية فلا تشترط له الموالاة في الصحيح . فإن قيل فكيف يمكن قضاء الفرائض والترتيب شرط فيجب تقديم الفائتة على الحاضرة ، فكيف تتأخر الفائتة عنها ؟

قلنا يمكن ذلك لوجوه (أحدها) أن يقدم الفائتة على الحاضرة (الثانى) أن ينسى الفائتة ثم يذكرها بعد الحاضرة (الثالث) أن يخشى فوات وقت الحاضرة فيصليها ثم يصلى في بقية الوقت فوائت (الرابع) أنه إذا كثرت الفوائت بحيث لا يمكن قضاؤها قبل خروج وقت الحاضرة فله أن يصلى الحاضرة في الجماعة في أول الوقت ويقدمها على الفوائت في إحدى الروايتين ، فإنه لا بد من تقديمها على بعض الفوائت فلا فائدة في تأخيرها . ولأنه لو لزم تأخيرها الى آخر وقتها للزم ترك الجماعة للحاضرة بالكلية

مسألة ، قال (وإذا خاف العطش حبس الماء وتيمم ولا إعادة عليه)

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسافر إذا كان معه ماء وخشى العطش أنه يبقى ماءه للشرب وتيمم . منهم على وابن عباس والحسن

وعطاء ومجاهد وطاوس وقتادة والضحاك والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ولأنه خائف على نفسه من استعمال الماء فأبيع له التيمم كالمرضى

فصل

وان خاف على رفيقه أو رفيقه أو بهائمته فهو كما لو خاف على نفسه . لأن حرمة رفيقه كحرمة نفسه . والخائف على بهائمته خائف من ضياع ماله فأشبه ما لو وجد ماء بينه وبينه لص أو سبع يخافه على بهيمته أو شيء من ماله .
وان وجد عطشان يخاف تلفه لزمه سقيه ويقيم . قيل لأحمد . الرجل معه أداة من ماء للوضوء ، فيرى قوماً عطاشاً أحب اليك أن يسقيهم أو يتوضأ ؟ قال يقيم . ثم ذكر عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيممون ويحسبون الماء لشفاهم . وقال أبو بكر والقاضي . لا يلزمه بذله لأنه محتاج إليه ولنا أن حرمة الأدمى تقدم على الصلاة بدليل ما لو رأى حريقاً أو غريقاً في الصلاة عند ضيق وقتها لزمه ترك الصلاة والخروج لإنقاذه . فلأن يقدمها على الطهارة بالماء أولى . وقد روى في الخبر . أن بغياً أصابها العطش فنزلت بئراً فشربت منه ، فلما صعدت رأت كلباً يلحس الثرى من العطش فقالت : لقد أصاب هذا من العطش مثل ما أصابني فنزلت فسقته بموقها فغفر الله لها ، فإذا كان هذا الأجر في سقي الكلب فغيره أولى

فصل

واذا وجد الخائف من العطش ماء طاهراً وماء نجساً يكفيه أحدهما لشربه فإنه يحبس الماء الطاهر لشربه ويريق النجس ان استغنى عن شربه . وقال القاضي : يتوضأ بالطاهر ويحبس النجس لشربه لأنه وجد ماء طاهراً مستغنى عن شربه فأشبه ما لو كان ماء كثيراً طاهراً

ولنا أنه لا يقدر على ما يجوز الوضوء به ولا على ما يجوز له شربه سوى هذا الطاهر فجاز له حبسه إذا خاف العطش كما لو لم يكن معه سواه . وان وجدها وهو عطشان شرب الطاهر وأراق النجس إذا استغنى عنه سواء كان في الوقت أو قبله .

وقال بعض الشافعية : إن كان في الوقت شرب النجس ، لأن الطاهر مستحق الطهارة ، فهو كالمعدوم وليس بصحيح لأن شرب النجس حرام وإنما يصير الطاهر مستحقاً للطهارة إذا استغنى عن شربه ، وهذا غير مستغن عن شربه ووجود النجس كعدمه لتحريم شربه .

فصل

وإذا كان الماء موجوداً إلا أنه إذا اشتغل بتحصيله واستعماله فأتى الوقت لم يبح له التيمم سواء كان حاضراً أو مسافراً في قول أكثر أهل العلم ، منهم الشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي ، وعن الأوزاعي ، والثوري : له التيمم ، رواه عنها الوليد بن مسلم قال الوليد : فذكرت ذلك لمالك ، وابن أبي ذئب ، وسعيد بن عبد العزيز ، فقالوا : يغتسل ، وإن طلعت الشمس ، وذلك لقول الله تعالى ٤ : ٤٣ ، ٥ : ٦ فلم تجدوا ماء فتيمموا (وحديث أبي ذر وهذا واجد للماء ، ولأنه قادر على الماء ، فلم يجز له التيمم كما لو لم يخف فوت الوقت ، ولأن الطهارة شرط ، فلم يبح تركها خيفة فوت وقتها كسائر شرائطها ، وإن خاف فوت العيد لم يجز له التيمم ، وقال الأوزاعي ، وأصحاب الرأي : له التيمم ، لأنه يخاف فوتها بالكلية فأشبهه العادم .

ولنا الآية والخبر وما ذكرنا من المعنى ، وإن خاف فوت الجنابة فكذلك في إحدى الروايتين لما ذكرنا ، والأخرى يباح له التيمم ويصلي عابها ، وبه قال النخعي والزهري والحسن ويحيى الأنصاري وسعد بن إبراهيم والليث والثوري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي ؟ لأنه لا يمكن استدراكها بالوضوء ، فأشبهه العادم ، وقال الشعبي : يصلي عليها من غير وضوء ولا تيمم ، لأنها لا ركوع فيها ولا سجود وإنما هي دعاء ، فأشبهت الدعاء في غير الصلاة .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، وقوله « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وقول الله تعالى (٥ : ٦) إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية ، ثم أباح ترك الغسل مشروطاً بعدم الماء بقوله تعالى (٥ : ٦) فلم تجدوا ماء فتيمموا (فما لم يوجد الشرط يبق على قضية العموم .

« مسألة ، قال (وإذا نسي الجنابة وتيمم للحدث لم يجزه)

وهذا قال مالك وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة والشافعي : يجزئه لأن طهارتهما واحدة ، فسقطت إحداهما بفعل الأخرى كالبول والغائط .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات وإنما لأمرى ما نوى » وهذا لم ينو الجنابة فلم يجزه عنها ، ولأنها سببان مختلفان فلم تجز نية أحدهما عن الآخر كالحج والعمرة ، ولأنها طهارتان فلم تتأد إحداهما بنية الأخرى كطهارة الماء عند الشافعي ، وفارق ما قاسوا عليه فإن حكمهما واحد وهو الحدث الأصغر ولهذا تجزى نية أحدهما عن نية الآخر في طهارة الماء .

(فصل وإن تيمم للجنابة لم يجزه عن الحدث الأصغر لما ذكرنا ، والخلاف فيها كالتى قبلها ، فعلى هذا يحتاج الى تعيين ما تيمم له من الحدث الأصغر والجنابة والحيض والنجاسة ، فإن نوى الجميع بتيمم واحد أجزأه لأن فعله واحد فأشبهه طهارة الماء ، وإن نوى بعضها أجزأه عن المنوى دون ما سواه ، وإن كان التيمم عن جرح في عضو من أعضائه نوى التيمم عن غسل ذلك العضو .

(فصل) وإذا تيمم للجنابة دون الحدث أبيع له ما يباح للحدث من قراءة القرآن ، واللبث في المسجد ، ولم تبح له الصلاة والطواف ومس المصحف . وإن أحدث لم يؤثر ذلك في تيممه لأنه نائب عن الغسل فلم يؤثر الحدث فيه كالغسل ، وإن تيمم للجنابة والحدث ثم أحدث بطل تيممه للحدث وبقي تيمم الجنابة بحاله ، ولو تيممت المرأة بعد طهرها من حيضها للحدث الحيض ثم أجنبته لم يحرم وطؤها ، لأن حكم تيمم الحيض باق ولا يبطل بالوطء ، لأن الوطء إنما يوجب حدث الجنابة ، قال ابن عقيل : وإن قلنا كل صلاة تحتاج الى تيمم احتاج كل وطء الى تيمم يخصه والاول أصح .

« مسألة ، قال (وإذا وجد المتييم الماء ، وهو في الصلاة ، خرج فتوضأ أو اغتسل إن كان جنبا ، واستقبل الصلاة)

المشهور في المذهب : أن المتييم إذا قدر على استعمال الماء بطل تيممه سواء

كان في الصلاة أو خارجا منها ، فإن كان في الصلاة بطلت لبطلان طهارته ، ويلزمه استعمال الماء فيتوضأ ان كان محدثا ، ويغتسل ان كان جنبا ، وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة ، وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر : ان كان في الصلاة مضى فيها ، وقد روى ذلك عن أحمد إلا أنه روى عنه ما يدل على رجوعه عنه ، قال المروزي : قال أحمد : كنت أقول يمضي ثم تدبرت فإذا أكثر الأحاديث على أنه يخرج وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية ، واحتجوا بأنه وجد المبدل بعد التلبس بمقصود البديل فلم يلزمه الخروج ، كما لو وجد الرقبة بعد التلبس بالصيام ، ولأنه غير قادر على استعمال الماء ؟ لأن قدرته تتوقف على ابطال الصلاة ، وهو منهي عن ابطالها بقوله تعالى (٤٧ : ٣٣ ولا تبطلوا أعمالكم) .

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم : الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين ؟ فإذا وجدت الماء فأمسك جلدك ، أخرجه أبو داود والنسائي ، دل بمفهومه : على أنه لا يكون طهوراً عند وجود الماء وبمنطوقه على وجوب امساكه جلده عند وجوده ، ولأنه قدر على استعمال الماء ، فبطل تيممه كالحارج من الصلاة ؛ ولأن التيمم طهارة ضرورة ، فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة اذا انقطع دمها بحققه أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما أيجح للتيمم أن يصلى مع كونه محدثا لضرورة العجز عن الماء ، فإذا وجد الماء زالت الضرورة فظهر حكم الحدث كالأصل ولا يصح قياسهم ، فإن الصوم هو البديل نفسه ، فنظيره اذا قدر على الماء بعد تيممه ؛ ولا خلاف في بطلانه ، ثم الفرق بينهما : أن مدة الصيام تطول فيشق الخروج منه لما فيه من الجمع بين فرضين شاقين بخلاف مسألتنا ، وقولهم انه غير قادر ، غير صحيح ؛ فإن الماء قريب ، وآلته صحيحة ، والموانع منتفية . وقولهم انه منهي عن ابطال الصلاة ، قلنا : لا يحتاج الى ابطال الصلاة ؛ بل هي تبطل بزوال الطهارة كما في نظائرها .

فإذا ثبت هذا فمضى خرج فتوضأ لزمه استئناف الصلاة وقيل فيه وجه آخر : أنه يبنى على ماضى منها كالذى سبقه الحدث ، والصحيح : أنه لا يبنى لان الطهارة شرط ، وقد فاتت بطلان التيمم ، فلا يجوز بقاء الصلاة مع فوات شرطها ولا يجوز بقاء ما مضى صحيحا مع خروجه منها قبل اتمامها ؛ وكذا نقول فيمن سبقه الحدث .

وإن سلطنا فالفرق بينهما أن ما مضى من الصلاة انبنى على طهارة ضعيفة ههنا ، فلم يكن له البناء عليه كطهارة المستحاضة بخلاف من سبقه الحدث .

(فصل) والمصلي على حسب حاله بغير وضوء ، ولا تيمم ، إذا وجد ماء في الصلاة أو تراباً خرج منها بكل حال ، لأنها صلاة بغير طهارة ، ويحتمل أن يخرج فيها مثل ما في التيمم إذا وجد الماء ، إذا قلنا . أنه لا يلزمه الإعادة ، ولأن الطهارة شرط سقط اعتباره ، فأشبهت السترة إذا عجز عنها فصلى عرياناً ، ثم وجد السترة في أثناء الصلاة قريباً منه ، وكل صلاة يلزمه أعادتها ، فإنه يلزمه الخروج منها إذا زال العذر ، ويلزمه استقبالها ، وإن قلنا : لا يلزمه أعادتها فإنها تشبه صلاة التيمم إذا وجد الماء على ما مضى من القول فيها .

(فصل) ولو ييمم الميت ثم قدر على الماء في أثناء الصلاة عليه ، لزمه الخروج ، لأن غسل الميت ممكن غير متوقف على إبطال المصلي صلاته ، بخلاف مسألتنا ، ويحتمل أن تكون كسألتنا ، لأن الماء وجد بعد الدخول في الصلاة .

(فصل) وإذا قلنا : لا يلزم المصلي الخروج لرؤية الماء ، فهل يجوز له الخروج ؟ فيه وجهان أحدهما : له ذلك لأنه شرع في مقصود البذل . فخير بين الرجوع إلى المبدل ، وبين إتمام ما شرع فيه ، كمن شرع في صوم الكفارة ثم أمكنته الرقبة . والثاني : لا يجوز له الخروج لأن ما يوجب الخروج من الصلاة لا يبيح الخروج كسائر الأشياء . ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

(فصل) إذا رأى ماء في الصلاة ثم انقلب قبل استعماله ، فإن قلنا : يلزمه الخروج من الصلاة ، فقد بطلت صلاته وتيممه برؤية الماء ، والقدرة عليه ، ويلزمه استئناف التيمم والصلاة .

وإن قلنا : لا تبطل صلاته واندفق وهو فيها ، فقال ابن عقيل : ليس له أن يصلي بذلك التيمم صلاة أخرى ، وهذا مذهب الشافعي ، لأن رؤية الماء حرمت عليه افتتاح صلاة أخرى .

ولو تلبس بناقة ثم رأى ماء ، فإن كان نوى عدداً أتى به ، وإن لم يكن نوى عدداً لم يكن له أن يزيد على ركعتين ، لأنه أقل الصلاة على ظاهر المذهب ، ويقوى عندي أننا إذا قلنا : لا تبطل الصلاة برؤية الماء ، فله افتتاح صلاة أخرى ،

لأن رؤية الماء لم تبطل التيمم ، ولو بطل لبطلت الصلاة ، وما وجد بعدها لا يطله ، فأشبه ما لو رآه وبينه وبينه سبع ثم اندفق قبل زوال المانع ، وله أن يصلي ما يشاء كما لو لم ير الماء .

(فصل) اذا تيمم ثم رأى ركبا يظن أن معه ماء ، وقلنا بوجوب الطلب أو رأى خضرة أو شيئا يدل على الماء في موضع يلزمه الطلب فيه بطل تيممه ، وكذلك ان رأى سرايا ظنه ماء بطل تيممه ، وهذا مذهب الشافعي ، لأنه لما وجب الطلب بطل التيمم ، وسواء تبين له خلاف ظنه أو لم يتبين ، فأما ان رأى الركب أو الخضرة في الصلاة لم تبطل صلاته ولا تيممه : لأنه دخل فيها بطهارة متيقنة ، فلا تزول بالشك : ويحتمل أن لا يبطل تيممه أيضاً اذا كان خارجاً من الصلاة ، لان الطهارة المتيقنة لا تبطل بالشك كطهارة الماء ، ووجوب الطلب ليس بمبطل للتيمم ، لان كونه مبطلا انما يثبت بدليل شرعى وليس فى هذا نص ولا معنى نص فينتفى الدليل .

فصل وان خرج وقت الصلاة وهو فيها بطل تيممه ، وبطلت صلاته لان طهارته انتهت بانتهاء وقتها . فبطلت صلاته ، كما لو انقضت مدة المسح وهو فى الصلاة .

(فصل) ويبطل التيمم عن الحدث بكل ما يبطل الوضوء ، ويزيد برؤية الماء المقدور على استعماله وخروج الوقت : وزاد بعض أصحابنا : ظن وجود الماء على ما ذكرنا وزاد بعضهم : ما لو نزع عمامة أو خفا يجوز له المسح عليه فانه يبطل تيممه ، وذكر أن أحمد نص عليه ، لأنه مبطل للوضوء فأبطل التيمم كسائر مبطلاته والصحيح أن هذا ليس بمبطل للتيمم ، وهذا قول سائر الفقهاء لان التيمم طهارة لم يمسخ فيها عليه ، فلا يبطل بنزعه كطهارة الماء : وكما لو كان الملبوس مما لا يجوز المسح عليه ، ولا يصح قولهم : انه مبطل للوضوء لان مبطل الوضوء نزع ما هو مسح عليه ولم يوجد ههنا ، ولان اباحة المسح لا يصير بها ماسحا ولا بمنزلة الماسح ، كما لو لبس عمامة يجوز المسح عليها ومسح على رأسه من تحتها فانه لا تبطل طهارته بنزعها .

فأما التيمم للجنابة فلا يطله إلا رؤية الماء ، وخروج الوقت ، وموجبات الغسل ؛ وتلك التيمم لحدث الحيض والنفاس لا يزول حكمه إلا بحدثها ، أو بأحد الأمرين .

(فصل) يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من نافلة ، أو مس مصحف ، أو قراءة قرآن ، أو سجود تلاوة أو شكر ، أو لبث في مسجد ، قال أحمد : يتيمم ويقرأ جزأه يعني الجنب ، وبذلك قال عطاء ومكحول والزهرى وربيعه ويحيى الأنصارى ومالك والشافعى والثورى وأصحاب الرأى ، وقال أبو مخرمة . لا يتيمم إلا المكتوبة وكره الأوزاعى أن يمس التيمم المصحف .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الصعيد الطيب طهور المسلم : وإن لم يجد الماء عشر سنين » وقوله عليه السلام « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ، ولأنه يستباح بطهارة الماء فيستباح بالتيمم كالمكتوبة .

(فصل)

وإن كانت على بدنه نجاسة وعجز عن غسلها لعدم الماء أو خوف الضرر باستعماله ، تيمم لها وصلى ، قال أحمد : هو بمنزلة الجنب يتيمم ، وروى معنى ذلك عن الحسن ، وروى عن الأوزاعى والثورى وأبى ثور : يمسحها بالتراب ويصلى ، لأن طهارة النجاسة إنما تكون فى محل النجاسة دون غيره .

وقال القاضى : يحتمل أن يكون معنى قول أحمد : إنه بمنزلة الجنب الذى يتيمم أى إنه يصلى على حسب حاله كما يصلى الجنب الذى يتيمم : وهذا قول الأكثرين من الفقهاء ، لأن الشرع إنما ورد بالتيمم للحدث ، وغسل النجاسة ليس فى معناه لأنه إنما يؤتى به محل النجاسة لا فى غيره ، ولأن مقصود الغسل إزالة النجاسة ، ولا يحصل ذلك بالتيمم .

ولنا قوله عليه السلام « الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين » وقوله « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ، ولأنها طهارة فى البدن تراد للصلاة : فجاز لها التيمم عند عدم الماء ، أو خوف الضرر باستعماله كالحدث ويفارق الغسل التيمم ، فإنه فى طهارة الحدث يؤتى به فى غير محله فيما إذا تيمم

لجرح في رجله أو موضع من بدنه غير وجهه ويديه بخلاف الغسل ، وقولهم . لم يرد به الشرع ، قلنا : هو داخل في عموم الأخبار ، وفي معنى طهارة الحدث لما ذكرنا ، فإذا ثبت هذا فإنه إذا تيمم للنجاسة وصلى ، فهل يلزمه الإعادة ؟ على روايتين .

وقال أبو الخطاب : ان كان على جرحه نجاسة يستضر بإزالتها تيمم وصلى ولا إعادة عليه ، وان تيمم للنجاسة عند عدم الماء وصلى لزمته الإعادة عندي .
وقال أصحابنا . لا يلزمه الإعادة لقوله عليه السلام : التراب كافيك ما لم تجد الماء ، ولأنها طهارة ناب عنها التيمم ، فلم تجب الإعادة فيها كطهارة الحدث ، وكما لو تيمم للنجاسة على جرحه يضره إزالتها ، ولأنه لو صلى من غير تيمم لم يلزمه الإعادة ، فمع التيمم أولى ، فأما ان كانت النجاسة على ثوبه أو غير بدنه فإنه لا يتيمم لها ، لان التيمم طهارة في البدن فلا ينوب عن غير البدن كالغسل ولان غير البدن لا ينوب فيه الجامد عند العجز بخلاف البدن .

(الفصل)

فإن اجتمع عليه نجاسة وحدث ، ومعه مالا يكفي الا أحدهما ، غسل النجاسة وتيمم للحدث ، نص على هذا أحمد ، وقال الخلال . اتفق أبو عبد الله وسفيان على هذا ، ولا نعلم فيه خلافا ، وذلك لأن التيمم للحدث ثابت بالنص والإجماع ومختلف فيه للنجاسة .

وان كانت النجاسة على ثوبه قدم غسلها وتيمم للحدث ، وروى عن أحمد : أنه يتوضأ ويدع الثوب لانه واجد للماء ، والوضوء أشد من غسل الثوب ، وحكاه أبو حنيفة عن حماد في الدم : والاول أولى لما ذكرناه ، ولانه اذا قدم غسل نجاسة البدن مع أن للتيمم فيها مدخلا فتقديم طهارة الثوب أولى .

وان اجتمع نجاسة على الثوب ونجاسة على البدن ، وليس معه الا ما يكفي أحدهما ، غسل الثوب وتيمم للنجاسة البدن ، لأن للتيمم فيها مدخلا .

(فصل) اذا اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل حيض ، ومعهم ماء لا يكفي إلا أحدهم — فإن كان ملكا لأحدهم ، فهو أحق به لأنه يحتاج إليه لنفسه ،

فلا يجوز له به لغيره، سواء كان مالكة الميت أو أحد الحيين .
 وإن كان الماء لغيرهم، وأراد أن يعود به على أحدهم، فعن أحمد رحمه الله روايتان
 إحداهما . الميت أحق به ، لأن غسله خاتمة طهارته ، فيستحب أن تكون
 طهارة كاملة ، والحى يرجع إلى الماء فيغتسل ، ولأن القصد بغسل الميت تنظيفه
 ولا يحصل بالتييم ، والحى يقصد بغسله إباحة الصلاة ويحصل ذلك بالتراب .
 والثانية : الحى أولى ، لأنه متعبد بالغسل مع وجود الماء ، والميت قد سقط
 الفرض عنه بالموت ، اختار هذا الحلال .

وهل يقدم الجنب أو الحائض ؟ فيه وجهان (أحدهما) الحائض لأنها تقضى
 حق الله تعالى وحق زوجها في إباحة وطئها (والثانى) الجنب إذا كان رجلاً ،
 لأن الرجل أحق بالكمال من المرأة ، ولأنه يصلح إماماً لها ، وهى لا تصلح لإمامته
 وإن كان على أحدهم نجاسة فهو أولى به ، وإن وجدوا الماء فى مكان فهو
 للأحياء لأن الميت لا يجد شيئاً ، وإن كان للميت ففضلت منه فضلة فهو لورثته ،
 فإن لم يكن له وارث حاضر ، فللحى أخذه بقيمته ، لأن فى تركه إتلافه : وقال
 بعض أصحابنا . ليس له أخذه لأن مالكة لم يأذن له فيه ، إلا أن يحتاج إليه
 للعطش فيأخذه بشرط الضمان .

وإن اجتمع جنب ومحدث ، فالجنب أحق إن كان الماء يكفيه ، لأنه يستفيد به
 مالا يستفيدة المحدث ، وإن كان وفق حاجة المحدث فهو أولى ، لأنه يستفيد به
 طهارة كاملة . وإن كان لا يكتفى واحداً منهما ، فالجنب أولى به : لأنه يستفيد به
 تطهير بعض أعضائه ، وإن كان يكتفى كل واحد منهما ويفضل منه فضلة لا تكتفى
 الآخر ، فالمحدث أولى ، لأن فضله يمكن الجنب استعمالها ، ويحتمل أن الجنب
 أولى لأنه يستفيد بغسله مالا يستفيد المحدث .

وإذا تغلب من غيره أولى منه على الماء فاستعمله كان مسيئاً ، وأجزأه ، لأن
 الآخر لم يملكه ، وإنما رجع لشدة حاجته .

(فصل) وهل يكره للعادم جماع زوجته إذا لم يخف العنت ؟ فيه روايتان :

أحدهما : يكره ، لأنه يفوت على نفسه طهارة ممكناً بقاؤها .

والثانية : لا يكره ، وهو قول جابر بن زيد والحسن وقتادة والثورى

والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ، وحكى عن الاوزاعي . أنه ان كان بينه وبين أهله أربع ليال فلا يصيب أهله ، وان كان بينه ثلاث فما دونها فلا يصيبها ، والاولى جواز اصابتها من غير كراهة ، لأن أبا ذر قال للنبي صلى الله عليه وسلم : انى أعزب عن الماء ومعى أهلى ، فتصيينى الجنابة فأصلى بغير طهور ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الصعيد الطيب طهور ، رواه أبو داود والنسائي وأصاب ابن عباس من جارية له رومية ، وهو عادم للباء ، وصلى بأصحابه وفيهم عمار ، فلم ينكروه ، قال اسحاق بن راهويه : هو سنة مسنونة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى أبي ذر وعمار وغيرهما .

فإذا فعلا ووجدوا من الماء ما يغسلان به فرجيهما غسلهما ثم تيمما ، وان لم يجدا تيمما للجنابة والحديث الاصغر والنجاسة وصليا .

« مسألة » قال (واذا شد الكسير الجبار ، وكان طاهراً ولم يعد بها موضع الكسر ، مسح عليها كلها أحدث الى أن يحلها)

« الجبار » ما يعد لوضعه على الكسر لينجبر . وقوله « ولم يعد بها موضع الكسر » أراد لم يتجاوز الكسر الا بما لا بد من وضع الجبيرة عليه . فإن الجبيرة انما توضع على طرفى الصحيح ليرجع الكسر .

قال الخلال : كان أبا عبد الله استحب أن يتوقى أن ييسط الشد على الجرح بما يجاوره . ثم سهل فى مسألة الميمونى والمروذى لأن هذا مما لا ينضبط . وهو شديد جداً . ولا بأس بالمسح على العصائب كيف شداها . والصحيح ما ذكرناه ان شاء الله . لأنه اذا شداها على مكان يستغنى عن شداها عليه كان تاركاً لغسل ما يمكنه غسله من غير ضرر . فلم يجز . كما لو شداها على مالا كسر فيه . فإذا شداها على طهارة وخاف الضرر بنزعها . فله أن يمسح عليها الى أن يحلها .

ومن رأى المسح على العصائب ابن عمر وعبيد بن عمير وعطاء . وأجاز المسح على الجبائر الحسن والنخعي ومالك واسحاق والمزنى وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الشافعى فى أحد قولييه : يعيد كل صلاة صلاها لان الله تعالى أمر بالغسل ولم يأت به .

ولنا ما روى على رضى الله عنه قال : انكسرت إحدى زندي فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أمسح على الجبائر ، رواه ابن ماجه " . وحديث جابر في الذي أصابته الشجة ولأنه قول ابن عمر ، ولم يعرف له في الصحابة مخالف ، ولأنه مسح على حائل أبيع له المسح عليه فلم تجب معه الإعادة كالمسح على الخف (فصل) ويفارق مسح الجبيرة مسح الخف من خمسة أوجه

أحدها : أنه لا يجوز المسح عليها إلا عند الضرر بنزعها والخف بخلاف ذلك والثاني : أنه يجب استيعابها بالمسح لأنه لا ضرر في تعميمها به بخلاف الخف فإنه يشق تعميم جميعه ويتلفه المسح ، وإن كان بعضها في محل الفرض وبعضها في غيره مسح ما حاذى محل الفرض . نصر عليه أحمد الثالث : أنه يمسح على الجبيرة من غير توقيت يوم وليلة ولا ثلاثة أيام ، لأن مسحها للضرورة فيقدر بقدرها ، والضرورة تدعو في مسحها إلى حلها فيقدر بذلك دون غيره .

الرابع : أنه يمسح عليها في الطهارة الكبرى بخلاف غيرها ، لأن الضرر يلحق بنزعها فيها بخلاف الخف .

الخامس : أنه لا يشترط تقدم الطهارة على شدها في إحدى الروايتين . اختاره الخلال وقال : قد روى حرب وإسحاق والمروزي : في ذلك سهولة عن أحمد . واحتج بآبن عمر وكأنه ترك قوله الأول وهو أشبه ، لأن هذا مما لا ينضبط ويغلظ على الناس جداً فلا بأس به ، ويقوى هذا حديث جابر في الذي أصابته الشجة ،

(١) قال ابن القيم في تهذيب السنن : هو من رواية عمرو بن خالد - وهو متروك ، ورواه أحمد وابن معين بالكذب ، وذكر ابن عدى عن وكيع قال : كان عمرو بن خالد في جوارنا يضع الحديث ، فلما فطن له تحول إلى واسط ، وقد سرقه عمر بن موسى ، فرواه عن زينب بنت علي مثله ، وعمر هذا متروك منسوب إلى الوضع . وروى يأسناد آخر لا يثبت . قال البيهقي : وصح عن ابن عمر المسح على العصاة موقوفاً عليه ؛ وهو قول جماعة من التابعين . اهـ أبو طاهر

فإنه قال : إنما كان يجزئه أن يعصب على جرحه خرقه ويمسح عليها ، ولم يذكر الطهارة ، وكذلك أمر علياً أن يمسح على الجبائر ولم يشترط طهارة ، ولأن المسح عليها جاز دفعاً لمشقة نزعها ، ونزعها يشق إذا لبسها على غير طهارة كشفتها إذا لبسها على طهارة

والرواية الثانية : لا يمسح عليها إلا أن يشدها على طهارة ، وهو ظاهر كلام الخرقى ، لأنه حائل يمسح عليه ؛ فمكان من شرط المسح عليه تقدم الطهارة كسائر الممسوحات ، فعلى هذا إذا لبسها على غير طهارة ثم خاف من نزعها تيمم لها ، وكذا إذا تجاوز بالشد عليها موضع الحاجة وخاف من نزعها تيمم لها ، لأنه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه ، فيتيمم له كالجرح نفسه

فصل

ولا يحتاج مع مسحها الى تيمم ، ويحتمل أن يتييم مع مسحها فيما إذا تجاوز بها موضع الحاجة ، لأن ما على موضع الحاجة يقتضى المسح ، والزائد يقتضى التيمم ، وكذلك فيما إذا شدها على غير طهارة لأنها تختلف في إباحة المسح عليها ، فإذا قلنا لا يمسح عليها كان فرضها التيمم ، وعلى القول الآخر يكون فرضها المسح فإذا جمع بينهما خرج من الخلاف ؛ ومذهب الشافعى فى الجمع بينهما قولان فى الجملة لحديث جابر فى الذى أصابته الشجة

ولنا أنه محل واحد فلا يجمع فيه بين بدلين كالحفـ ، ولأنه ممسوح فى طهارة فلم يجب له التيمم كالحفـ ، وصاحب الشجة الظاهر أنه لبسها على غير طهارة

(فصل) ولا فرق بين كون الشد على كسر أو جرح ، قال أحمد : إذا توضأ وخاف على جرحه الماء مسح على الخرقه ، وحديث جابر فى صاحب الشجة إنما هو فى المسح على عصابة جرح ، لأن الشجة اسم لجرح الرأس خاصة ، ولأنه حائل موضع يخاف الضرر بغسله فأشبهه الشد على الكسر ، وكذلك ان وضع على جرحه دواء وخاف من نزع مسحه عليه ، نص عليه أحمد

قال الاثرم : سألت أبا عبد الله عن الجرح يكون بالرجل يضع عليه الدواء ، فيخاف ان نزع الدواء اذا أراد الوضوء أن يؤذيه ؟ قال ما أدري ما يؤذيه ؟ ولكن

إذا خاف على نفسه أو مخوف من ذلك مسح عليه . وروى الأثرم بإسناده عن ابن عمر ، أنه خرجت بإمامه قرحة فألقمها مرارة فكان يتوضأ عليها ، ولو انقطع ظفر إنسان أو كان بأصبعه جرح خاف إن أصابه الماء أن يزرق الجرح جاز المسح عليه نص عليه أحمد ، وقال القاضي في اللصوق على الجرح إن لم يكن في نزعه ضرر نزعه وغسل الصحيح ويتيمم للجرح ؛ ويمسح على موضع الجرح فإن كان في نزعه ضرر فحكمه حكم الجبيرة يمسح عليه

(فصل)

فإن كان في رجله شق فجعل فيه قيراً ، فقال أحمد . ينزعه ولا يمسح عليه . وقال هذا أهون ، هذا لا يخاف منه فقبل له متى يسع صاحب الجرح أن يمسح على الجرح ؟ فقال إذا خشي أن يزداد وجعاً أو شدة ، وتعليل أحمد في القير بسهولته يقتضي أنه متى كان على شيء يخاف منه جاز المسح عليه ، كما قلنا في الأصبع المجروحة إذا جعل عليها مرارة أو عصها مسحها . وقال مالك في الظفر يسقط يكسوه مصطكاً ويمسح عليه ، وهو قول أصحاب الرأي

(فصل) وإذا لم يكن على الجرح عصاب فقد ذكرنا فيما تقدم أنه يغسل الصحيح ويتيمم للجرح . وقد روى حنبل عن أحمد في المجروح والمجدور يخاف عليه ، يمسح موضع الجرح ويغسل ما حوله . يعني يمسح إذا لم يكن عليه عصاب

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز عند عامة أهل العلم . حكى ابن المنذر عن ابن المبارك قال : إيس في المسح على الخفين اختلاف أنه جائز . وعن الحسن قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله (ص) مسح على الخفين ، وروى البخاري عن سعد بن مالك والمغيرة وعمر بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، وروى أبو داود عن جرير بن عبد الله أنه توضأ ومسح على الخفين ، فقبل له أتفعل هذا ؟ قال ما يمنعني أن أمسح وقد رأيت رسول الله (ص) يمسح ، فقبل له قبل نزول المائدة أو بعده ؟ فقال ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة ، وفي رواية أنه قال : إني رأيت رسول الله (ص) بال ثم توضأ

ومسح على خفيه - قال ابراهيم : فكان يعجزهم هذا - لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة ، متفق عليه^(١) ورواه حذيفة والمغيرة عن النبي (ص) متفق عليهما ، قال أحمد : ليس في قلبي من المسح شيء ، فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رفعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وما وقفوا

(فصل) وروى عن أحمد أنه قال : المسح أفضل - يعنى من الغسل - لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما طلبوا الفضل ، وهذا مذهب الشافعى والحكم واسحاق ، لأنه روى عن النبي (ص) أنه قال : ان الله يحب أن يؤخذ برخصه ، و « ما خير رسول الله (ص) بين أمرين الا اختار أيسرهما ، ولأن فيه مخالفة أهل البدع ، وقد روى عن سفيان الثورى أنه قال لشعيب بن حرب لا ينفعك ما كتبت حتى ترى المسح على الخفين أفضل من الغسل ، وروى حنبل عن أحمد أنه قال كله جائز : المسح والغسل ، ما في قلبي من المسح شيء ولا من الغسل ، وهذا قول ابن المنذر ، وروى عن ابن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا على خفافهم وخلع خفيه وتوضأ وقال حبب الى الوضوء ، وقال ابن عمر : انى لمولع بغسل قدمي فلا تقتدوا بي وقيل الغسل أفضل لانه المفروض في كتاب الله تعالى والمسح رخصة ، وقد ذكرنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله يحب أن تقبل رخصه ، « مسألة ، قال أبو القاسم رحمه الله (ومن لبس خفيه وهو كامل الطهارة ثم أحدث مسح عليهما)

لا نعلم في اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح خلافاً ، ووجه ما روى المغيرة قال : كنت مع النبي (ص) في سفر فأهويت لأنزع خفيه ، فقال دعها فإنى أدخلتها طاهرتين ، فمسح عليهما ، متفق عليه ، فأما ان غسل احدى رجليه فأدخلها الخف ثم غسل الاخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح أيضا ، وهو قول الشافعى واسحاق ونحوه عن مالك ، وحكى بعض أصحابنا رواية أخرى عن أحمد أنه يجوز المسح ، رواها أبو طالب عنه ، وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور وأصحاب الرأى ، لأنه أحدث بعد كمال الطهارة واللبس فجاز المسح ، كما لو نزع الخف الاول ثم عاد فلبسه « قوله بعد نزول المائدة ، أى سورة المائدة وفيها آية الوضوء فيكون المسح كالتفسير

وقيل أيضاً فيمن غسل رجليه ولبس خفيه ثم غسل بقية أعضائه : يجوز له المسح وذلك مبنى على أن الترتيب غير واجب في الوضوء وقد سبق .
ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ، دعها فإنى أدخلتها طاهرتين ، وفي لفظ لأبي داود ، دع الخفين فإنى أدخلت القدمين وهما طاهرتان ، فجعل العلة وجود الطهارة فيها جميعاً وقت إدخالها ، ولم توجد طهارتهما وقت لبس الأول ، ولأن ما اعتبرت له الطهارة اعتبر له كمالها ، كالصلاة ومس المصحف ، ولأن الأول خف ملبوس قبل رفع الحدث ، فلم يجز المسح عليه كما لو لبسه قبل غسل قدميه ، ودليل بقاء الحدث : أنه لا يجوز له مس المصحف بالعضو المغسول ، فأما إذا نزع الخف الأول ثم لبسه فقد لبسه بعد كمال الطهارة .

وقول الخرقى ، ثم أحدث ، يعنى الحدث الأصغر ، فإن جواز المسح مختص به ، ولا يجزىء المسح في جنابة ولا غسل واجب ولا مستحب ، لا نعلم في هذا خلافاً ، وقد روى صفوان بن عسال المرادى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين - أو سفراً - أن لا نزرع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم ، رواه الترمذى وقال حديث صحيح ، ولأن وجوب الغسل يندر ، فلا يشق إيجاب غسل القدم ، بخلاف الطهارة الصغرى ، ولذلك وجب غسل ما تحت الشعور الكثيفة ، وهكذا الحكم في العمامة وسائر الحوائل ، إلا الجبيرة وما في معناها .

(فصل) فإن تطهر ثم لبس الخف فأحدث قبل بلوغ الرجل قدم الخف ، لم يجز له المسح لأن الرجل حصلت في مقرها وهو محدث ، فصار كما لو بدأ اللبس وهو محدث .

فصل

فإن تيمم ثم لبس الخف لم يكن له المسح لأنه لبسه على طهارة غير كاملة ، ولأنها طهارة ضرورة بطلت من أصلها ، فصار كاللابس له على غير طهارة ، ولأن التيمم لا يرفع الحدث فقد لبسه وهو محدث ، وإن تطهرت المستحاضة ومن به سلس البول وشبههما ولبسوا خفافاً فلم يمسح عليهما ، نص عليه أحمد ، لأن طهارتهما كاملة في حقهم ، قال ابن عقيل : لأنها مضطرة إلى الترخص ، وأحق

من ترخص المضطر ، فإن انقطع الدم وزالت الضرورة بطلت الطهارة من أصلها ولم يكن لها المسح كالمتييم إذا وجد الماء .

(فصل) إذا لبس خفين ثم أحدث ثم لبس فوقهما خفين أو جرموقين ، لم يجز المسح عليهما بغير خلاف لأنه لبسهما على حدث ، وإن مسح على الأولين ثم لبس الجرموقين ، لم يجز المسح عليهما أيضاً ، ولا يحجب الشافعي وجهه في تجويزه ، لأن المسح قائم مقام غسل القدم .

ولنا أن المسح على الخف— لم يزل الحدث عن الرجل ، فكأنه لبسه على حدث ولأن الخف— المسح عليه بدل والبدل لا يكون له بدل ، ولأنه لبسه على طهارة غير كاملة فأشبهه المتيمم ، وإن لبس فوقاني قبل أن يحدث جاز المسح عليه بكل حال سواء كان الذي تحته صحيحاً أو مخرقاً وهو قول الحسن ابن صالح والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي ، ومنع منه مالك في إحدى روايته والشافعي في أحد قوليهِ ، لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه في الغالب ، فلا يتعلق به رخصة عامة كالجبيرة .

ولنا أنه خف— سائر يمكن متابعة المشي فيه أشبه المفرد ، وكألو كان الذي تحته مخرقاً .

وقوله ، الحاجة لا تدعو إليه ، ممنوع ، فإن البلاد الباردة لا يكفي فيها خف— واحد غالباً ، ولو سلمنا ذلك ، ولكن الحاجة معتبرة بدليلها ، وهو الإقدام على اللبس لا بنفسها فهو كالخف— الواحد .

إذا ثبت هذا فتى نزع فوقاني قبل مسحه لم يؤثر ذلك وكان لبسه كعدمه ، وإن نزع بعد مسحه بطلت الطهارة ووجب نزع الخفين وغسل الرجلين لزوال محل المسح ، ونزع أحد الخفين كنزعهما لأن الرخصة تعلقت بهما ؛ فصار كأنكشاف القدم ، ولو أدخل يده من تحت فوقاني ومسح الذي تحته جاز ، لأن كل واحد منهما محل للمسح فجاز المسح على ما شاء منهما كما يجوز غسل قدمه في الخف— ، مع أن له المسح عليه ، ولو لبس أحد الجرموقين في إحدى الرجلين دون الأخرى

جاز المسح عليه وعلى الخف الذي في الرجل الأخرى ، لأن الحكم تعلق به وبالخف في الرجل الأخرى ، فهو كما لو لم يكن تحته شيء .

فصل

فإن لبس خفاً مخرقاً فوق صحيح فعن أحمد جواز المسح قال في رواية حرب : الخف المخرق إذا كان في رجله جورب مسح ، وإن كان الخف منخرقاً ، وأما إن كان تحته لفائف أو خرق ، فلا يجوز المسح ، نص عليه أحمد في مواضع .
 ووجهه : أن القدم مستورة بما يجوز المسح عليه ، فجاز المسح كما لو كان السفلا في مكشوقاً ، بخلاف ما إذا كان تحته لفافة ، وقال القاضي وأصحابه : لا يجوز المسح إلا على التحتاني لأن الفوقاني لا يجوز المسح عليه مفرداً . فلم يجز المسح عليه مع غيره كالذي تحته لفافة ، وإن لبس مخرقاً على مخرق فاستتر القدم بهما احتمل أن يكون كالتى قبلها لأن القدم مستورة بالخفين فأشبه المستور بالصحيحين ، أو بصحيح ومخرق ، واحتمل أن لا يجوز ، لأن القدم لم يستتر بخف صحيح ، بخلاف التى قبلها .

(فصل) وإن لبس الخف بعد طهارة مسح فيها على العمامة أو العمامة بعد طهارة مسح فيها على الخف ، فقال بعض أصحابنا : ظاهر كلام أحمد : أنه لا يجوز المسح ، لأنه لبس على طهارة ممسوح فيها على بدل ، فلم يستبح المسح باللبس فيها كما لو لبس خفاً على طهارة ومسح فيها على خف ، وقال القاضي : يحتمل جواز المسح ، لأنها طهارة كاملة وكل واحد منهما لبس يدل عن الآخر ، بخلاف الخف الملبوس على خف ممسوح عليه .

(فصل) وإن لبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على خف أو عمامة : وقلنا : ليس من شرطها الطهارة ، جاز المسح بكل حال ، وإن اشترطنا لها الطهارة احتمال أن يكون كالعمامة الملبوسة على طهارة مسح فيها على الخف ، واحتمل جواز المسح بكل حال ، لأن مسحها عزيمة ، وإن لبس الخف على طهارة مسح فيها على الجبيرة جاز المسح عليه لأنها عزيمة ، ولأنها إن كانت ناقصة فهو لنقص لم يزل فلم يمنع جواز المسح ، كنقص طهارة المستحاضة قبل زوال عندها ، وإن لبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على الجبيرة جاز المسح لما ذكرناه .

« مسألة ، قال (يوم ما ولية للقيم وثلاثة أيام وليالين للمسافر)

قال أحمد : التوقيت ما أثبتته في المسح على الخفين ، قيل له : تذهب إليه ؟ قال نعم وهو من وجوه وبهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبو زيد وشريح وعطاء والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال الليث : يمسخ ما بدا له ، وكذلك قال مالك في المسافر وله في المقيم روايتان : إحداهما لا يمسخ والثانية يمسخ من غير توقيت ، لما روى أبي بن عمار قال « قلت : يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ قال نعم ، قلت يوما ؟ قال ويومين ، قلت : وثلاثة ؟ قال وما شئت ، رواه أبو داود ولأنه مسح في طهارة ، فلم يتوقت كمسح الرأس والجيرة .

ولنا ما روى علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل ثلاثة أيام وليالين للمسافر ويوما ولية للقيم ، رواه مسلم ، وحديث صفوان بن عسال ، وقد ذكرناه . وعن عوف بن مالك الأشجعي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام وليالين للمسافر ويوما ولية للقيم ، رواه الإمام أحمد ، وقال : هو أجود حديث في المسح على الخفين لأنه في غزوة تبوك وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو آخر فعله ، وحديثهم ليس بالقوي قاله أبو داود ، وفي إسناده مجاهيل ، منهم عبد الرحمن بن رزين وأيوب بن قسطن ومحمد بن زيد ، ويحتمل أنه يمسخ ما شاء إذا نزعهما عند انتهاء مدته ثم لبسهما ويحتمل أنه قال « وما شئت ، من اليوم واليومين والثلاثة ويحتمل أنه منسوخ بأحاديثنا لأنها متأخرة لكون حديث عوف في غزوة تبوك ، وليس بينها وبين وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا شيء يسير وقياسهم ينتقض بالتيمم .

(فصل)

إذا انقضت المدة بطل الوضوء وليس له المسح إلا أن ينزعهما ثم يلبسهما على طهارة كاملة ، وفيه رواية أخرى : أنه يجزئه غسل قدميه كما لو خلعهما وسند ذلك والخلاف فيه إن شاء الله ، وقال الحسن : لا يبطل الوضوء ،

ويصلى حتى يحدث ، ثم لا يمسح بعد حتى ينزعهما ، وقال داود : ينزع خفيه ولا يصلى فيهما ، فإذا نزعهما صلى حتى يحدث ، لأن الطهارة لا تبطل الا بحديث : ونزع الخف ليس بحديث ، وكذلك انقضاء المدة ،

ولنا أن غسل الرجلين شرط للصلاة ، وإنما قام المسح مقامه في المدة : فإذا انقضت لم يحز أن يقوم مقامه الا بدليل : ولأنها طهارة لا يجوز ابتداؤها فيمنع من استدامتها كالتييم عند رؤية الماء .

« مسألة ، قال (فإن خلع قبل ذلك أعاد الوضوء) »

يعنى قبل انقضاء المدة اذا خلع خفيه بعد المسح عليهما بطل وضوءه ، وبه قال النخعي والزهرى ومكحول والاوزاعي واسحاق ، وهو أحد قولي الشافعى وعن أحمد رواية أخرى : أنه يحزته غسل قدميه وهو مذهب أبي حنيفة والقول الثانى للشافعى ، ولأن مسح الخفين ناب عن غسل الرجلين خاصة فطمورهما يبطل ما ناب عنه ، كالتييم اذا بطل برؤية الماء وجب ما ناب عنه .

وهذا الاختلاف مبنى على وجوب الموالاة في الوضوء ، فن أجاز التفريق جواز غسل القدمين ، لان سائر أعضائه مغسولة ولم يبق الا غسل قدميه ، فاذا غسلهما كمل وضوءه ، ومن منع التفريق أبطل وضوءه لقوات الموالاة ، فعلى هذا . لو خلع الخفين قبل جفاف الماء عن يديه أجزأه غسل قدميه ، وصار كأنه خلعهما قبل مسحه عليهما ، وقال الحسن وقتادة وسليمان بن حرب : لا يتوضأ ولا يغسل قدميه ، لانه أزال المسح عليه بعد كمال الطهارة فأشبه ما لو حلق رأسه بعد المسح عليه ، أو قلم أظفاره بعد غسلها ، ولان النزاع ليس بحديث والطهارة لا تبطل الا بالحدث .

ولنا أن الوضوء بطل في بعض الاعضاء ، فبطل في جميعها ، كما لو أحدث وما ذكره يبطل بنزع أحد الخفين . فانه يبطل الطهارة في القدمين جميعا ، وإنما ناب مسحه عن احدهما .

وأما التيمم عن بعض الاعضاء اذا بطل فقد سبق القول فيه في موضعه ، وحكى عن مالك : أنه اذا خلع خفيه غسل قدميه مكانه وصحت طهارته ، وإن

آخره استأنف الطهارة ، لأن الطهارة كانت صحيحة في جميع الأعضاء إلى حين نزع الخفين أو انقضاء المدة ، وإنما بطلت في القدمين خاصة ، فإذا غسلها عقب النزع لم تفت الموالاة ، لقرب غسلها من الطهارة الصحيحة في بقية الأعضاء ، بخلاف ما إذا تراخى غسلها ، ولا يصح ، لأن المسح قد بطل حكمه وصار الآن نضيف الغسل إلى الغسل فلم يبق للمسح حكم ، ولأن الاعتبار في الموالاة إنما هو لقرب الغسل من الغسل لا من حكمه ، فإنه متى زال حكم الغسل بطلت الطهارة ، ولم ينفع قرب الغسل شيئاً ، لكون الحكم لا يعود بعد زواله إلا بسبب جديد .

(فصل)

وإن نزع العمامة بعد مسحها بطلت طهارته أيضاً ، وعلى الرواية الأخرى ، يلزمه مسح رأسه وغسل قدميه ليحصل الترتيب ، ولو نزع الجبيرة بعد مسحها فهو كنزع العمامة ، إلا أنه إن كان مسح عليها في غسل يعم البدن لم يحتاج إلى إعادة غسل ولا وضوء ، لأن الترتيب والموالاة ساقطان فيه .

(فصل) ونزع أحد الخفين كنزعهما في قول أكثر أهل العلم ، منهم مالك والثوري والاوزاعي وابن المبارك والشافعي وأصحاب الرأي ، ويلزمه نزع الآخر وقال الزهري : يغسل القدم الذي نزع الخنف منه ويمسح الآخر ، لانهما عضوان فأشبهها الرأس والقدم .

ولنا أنهما في الحكم كعضو واحد ، ولهذا لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر فيبطل مسح أحدهما بظهور الآخر ، كالرجل الواحدة ، وبهذا فارق الرأس والقدم (فصل) وانكشف بعض القدم من خرق كنزع الخنف ، فإن انكشفت طهارته وبقيت بطائته لم تضر ، لأن القدم مستورة بما يتبع الخنف في البيع ، فأشبهه ما لو لم ينكشط .

(فصل) وإن أخرج رجله إلى ساق الخنف فهو كخلعه ، وبهذا قال إسحاق وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي : لا يبين لي أن عليه الوضوء ، لأن الرجل لم تظهر ، وحكى أبو الخطاب في رموس المسائل عن أحمد رواية أخرى كذلك . ولنا أن استقرار الرجل في الخنف شرط جواز المسح ، بدليل ما لو أدخل

الحنف ، فأحدث قبل استقرارها فيه ، لم يكن له المسح ، فإذا تغير الاستقرار زال شرط جواز المسح ، فيبطل المسح لزوال شرطه ، كزوال استناره ، وإن كان إخراج القدم إلى ما دون ذلك لم يبطل المسح ، لأنها لم تنزل عن مستقرها .

(فصل)

كراه أحمد لبس الحفين وهو يدافع الاخبثين ، أو أحدهما ، لأن الصلاة مكروهة بهذه الطهارة ، واللبس يراد لممسح عليه للصلاة ، وكان إبراهيم النخعي إذا أراد أن يبول لبس خفيه ولا يرى الأمر في ذلك إلا واسعا لأن الطهارة كاملة فأشبهه ما لو لبسه إذا خاف غلبة النعاس ، وإنما كرهت الصلاة لأن اشتغال قلبه بمداغة الاخبثين يذهب بخشوع الصلاة وينع الإتيان بها على الكمال ، وربما حمله ذلك على العجلة فيها ، ولا يضر ذلك في اللبس .

« مسألة ، قال (ولو أحدث وهو مقيم ، فلم يمسه حتى سافر ، أتم على مسح مسافر منذ كان الحدث)

لا نعلم بين أهل العلم خلافا في أن من لم يمسه حتى سافر : أنه يتم مسح المسافر وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم « يمسه المسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وهو حال ابتداءه بالمسح كان مسافرا :

وقوله « منذ كان الحدث » يعني ابتداء المدة من حين أحدث بعد لبس الحنف هذا ظاهر مذهب أحمد ، وهو مذهب الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وروى عن أحمد رواية أخرى : أن ابتداءها من حين مسح بعد أن أحدث ، ويروى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، فروى الحلال عنه أنه قال « امسح إلى مثل ساعتك التي مسحت » .

وفي لفظ قال « يمسه المسافر إلى الساعة التي توضع فيها » واحتج أحمد بظاهر الحديث قوله صلى الله عليه وسلم « يمسه المسافر على خفيه ثلاثة أيام ولياليهن » ولأن ما قبل المسح مدة لم تبج الصلاة بمسح الحنف فيها . فلم تحسب من المدة كما قبل الحدث ، وقال الشعبي وأبو ثور واسحاق : يمسه المقيم خمس صلوات لا يزيد عليها ولنا ما نقله القاسم بن زكريا المطرز في حديث صفوان « من الحدث إلى الحدث »

ولأن ما بعد الحدث زمان يستباح فيه المسح ، فكان من وقته كبعد المسح ،
والخبر أراد أنه يستباح المسح دون فعله ، والله أعلم .

وأما تقديره بعد الصلوات . فلا يصح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما
قدره بالوقت دون الفعل ، فعلى هذا يمكن المقيم أن يصلي بالمسح ست صلوات ،
وهو أن يؤخر الصلاة ثم يمسخ ويصليها ، وفي اليوم الثاني يعجلها فيصلها في أول
وقتها قبل إنقضاء مدة المسح ، وإن كان له عند يبح الجمع من سفر أو غيره أمكنه
أن يصلي سبع صلوات .

مسألة ، قال (ولو أحدث مقياً ، ثم مسح مقياً ثم سافر ، أتم على مسح مقيم
ثم خلع) .

اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسألة ، فروى عنه : مثل ما ذكر الحرقى
وهو قول الثوري والشافعي وإسحاق ، وروى عنه : أنه يمسخ مسح المسافر ،
سواء مسح في الحضر لصلاة أو أكثر منها بعد أن لا تنقضي مدة المسح وهو
حاضر . وهو مذهب أبي حنيفة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : يمسخ المسافر ثلاثة
أيام ولياليهن ، وهذا مسافر ، ولأنه سافر قبل كمال مدة المسح ، فأشبهه من سافر
قبل المسح بعد الحدث ، وهذا اختيار الخلال وصاحبه أبي بكر ، وقال الخلال :
رجع أحمد عن قوله الأول إلى هذا .

وجه قول الحرقى : أنها عبادة تختلف بالحضر والسفر ، وجد أحد طرفيها في
الحضر ، فغلب فيها حكم الحضر كالصلاة : والخبر يقتضي أن يمسخ المسافر ثلاثاً
في سفره ، وهذا يتناول من ابتداء المسح في سفره ، وفي مسألتنا يحتسب بالمدة
التي مضت في الحضر .

فصل

فإن شك ، هل ابتداء المسح في السفر أو الحضر ؟ بني على مسح حاضر ، لأنه
لا يجوز المسح مع الشك في إباحته : فإن ذكر بعد أنه كان قد ابتداء المسح في
السفر جاز البناء على مسح مسافر ، وإن كان قد صلى بعد اليوم واليلة مع الشك
ثم تيقن ، فعليه إعادة ما صلى مع الشك ، لأنه صلى بظهاره لم يكن له أن يصلي بها

فهو كما لو صلى يعتقد أنه محدث ثم ذكر أنه كان على وضوء - كانت طهارته صحيحة وعليه إعادة الصلاة ، وإن كان مسح مع الشك صح ، لأن الطهارة تصح مع الشك في سببها ، ألا ترى أنه لو شك في الحدث فتوضأ ينوي رفع الحدث ، ثم يتيقن أنه كان محدثاً أجزأه ؟ وعكسه : ما لو شك في دخول الوقت فصلى ثم يتيقن أنه كان قد دخل لم يجزه ، وكذلك إن شك الماسح في وقت الحدث بنى على الأحوط عنده وهذا التفرع على الرواية الأولى . فأما على الثانية فإنه يمسح مسح المسافر على كل حال .

« مسألة ، قال (وإذا مسح مسافر أقل من يوم وليلة ، ثم أقام أو قدم ، أتم على مسح مقيم وخلع ، وإذا مسح مسافر يوماً وليلة فصاعداً ثم أقام أو قدم خلع) وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، ولا أعلم فيه مخالفاً ، لأنه صار مقيماً لم يجز له أن يمسح مسح المسافر كحل الوفاق ، ولأن المسح عبادة يختلف حكمها بالحضر والسفر ، فإذا ابتدأها في السفر ثم حضر في أثناءها غلب حكم الحضر كالصلاة ، فعلى هذا لو مسح أكثر من يوم وليلة ثم دخل في الصلاة فتوى الإقامة في أثناءها بطلت صلاته ، لأنه قد بطل المسح فبطلت طهارته فبطلت صلاته لبطلانها ، ولو تلبس بالصلاة في سفينة فدخلت البلد في أثناءها بطلت صلاته لذلك » مسألة ، قال (ولا يمسح إلا على خفين ، أو ما يقوم مقامهما من مقطوع ، أو ما أشبهه بما يجاوز الكعبين)

معناه - والله أعلم - يقوم مقام الخفين في ستر محل الفرض وأماكن المشي فيه وثبوته بنفسه ، والمقطوع هو الخف القصير الساق ، وإنما يجوز المسح عليه إذا كان ساتراً لمحل الفرض لا يرى منه الكعبان لكونه ضيقاً أو مشدوداً وبهذا قال الشافعي وأبو نوري ، ولو كان مقطوعاً من دون الكعبين لم يجز المسح عليه . وهذا الصحيح عن مالك ، وحكى عنه وعن الأوزاعي جواز المسح . لأنه خف يمكن متابعة المشي فيه . فأشبهه الساتر .

ولنا أنه لا يستر محل الفرض . فأشبهه اللالك والنعلين .

(فصل) ولو كان للخف قدم وله شرج محاذ لمحل الفرض جاز المسح عليه ،

إذا كان الشرح مشدوداً يستر القدم ، ولم يكن فيه خلل يبين منه محل الفرض ، وقال أبو الحسن الأمدى : لا يجوز .

ولنا : أنه خف سائر يمكن متابعة المشى فيه : فأشبهه غير ذى الشرح .

(فصل) فإن كان الخف محرماً كالغصب والحرير لم يستبح المسح عليه في الصحيح من المذهب ، وإن مسح عليه وصلى أعاد الطهارة والصلاة ، لأنه عاص بلبسه ، فلم تستبح به الرخصة ، كما لا يستبيح المسافر رخص السفر لسفر المعصية ولو سافر لمعصية لم يستبح المسح أكثر من يوم وليلة ، لأن يوماً وليلة غير مختصة بالسفر ، ولا هي من رخصه ، فأشبهه غير الرخص ، بخلاف ما زاد على يوم وليلة ، فإنه من رخص السفر ، فلم يستبحه بسفر المعصية كالقصر والجمع .

(فصل)

ويجوز المسح على كل خف سائر يمكن متابعة المشى فيه ، سواء كان من جلود أو لبود وما أشبهها ، فإن كان خشباً أو حديداً أو نحوهما ، فقال بعض أصحابنا : لا يجوز المسح عليها ، لأن الرخصة وردت في الخفاف المتعارفة للحاجة ، ولا تدعو الحاجة إلى المسح على هذه في الغالب ، وقال القاضى : قياس المذهب جواز المسح عليها . لأنه خف سائر^(١) يمكن المشى فيه أشبه الجلود .

ومسألة ، قال وكذلك الجورب الصفيق الذى لا يسقط إذا مشى فيه)

انما يجوز المسح على الجورب بالشرطين اللذين ذكرناهما في الخف (أحدهما) أن يكون صفيقاً لا يبدو منه شيء من القدم (والثانى) أن يمكن متابعة المشى فيه هذا ظاهر كلام الخرقى ، قال أحمد فى المسح على الجوربين بغير نعل ، إذا كان يمشى عليهما ويثبتان فى رجله فلا بأس ؛ وفى موضع قال : يمسح عليهما إذا ثبتا فى العقب ؛ وفى موضع قال : إن كان يمشى فيه فلا ينثنى ، فلا بأس بالمسح عليه . فإنه إذا انثنى ظهر موضع الوضوء ؛ ولا يعتبر أن يكونا مجلدين .

(١) هذا الظاهر ، فإن علة المسح ستر الرجلين طاهرتين لا صفة الخف ومادته ولا إمكان المشى فيه .

قال أحمد : يذكر المسح على الجوربين عن سبعة أو ثمانية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال ابن المنذر : ويروى إباحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : علي وعمار وابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء وبلال وابن أبي أوفى وسهل بن سعد . وبه قال عطاء والحسن وسعيد ابن المسيب والنخعي وسعيد بن جبير والأعمش والثوري والحسن بن صالح وابن المبارك وإسحاق ويعقوب ومحمد . وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي ومجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم والشافعي . لا يجوز المسح عليهما إلا أن ينعلا ، لأنها لا يمكن متابعة المشي فيها فلم يجز المسح عليهما كالرقيقين

ولنا ما روى المغيرة بن شعبة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وهذا يدل على أن النعلين لم يكونا عليهما ، لأنها لو كانا كذلك لم يذكر النعلين ، فإنه لا يقال : مسحت على الخف ونعله . ولأن الصحابة رضي الله عنهم مسحوا على الجوارب ، ولم يظهر لهم مخائف في عصرهم فكان إجماعا ، ولأنه سائر محل الفرض ثبت في القدم فجاز المسح عليه كالنعل .

وقولهم . لا يمكن متابعة المشي فيه . قلنا لا يجوز المسح عليه إلا أن يكون مما ثبت بنفسه ، ويمكن متابعة المشي فيه . وأما الرقيق فليس بسائر

(فصل) وقد سئل أحمد عن جورب المحرق بمسح عليه ؟ فكره المحرق ، ولعل أحد كرهها لأن الغالب عليها الخفة وأنها لا تثبت بأنفسها ، فإن كانت مثل جورب الصوف في الصفاقة والثبوت فلا فرق ، وقد قال أحمد في موضع : لا يجزئه المسح على الجورب حتى يكون جوربا صفيقا يقوم قائما في رجله لا ينكسر مثل الخفين إنما مسح القوم على الجوربين أنه كان عندهم بمنزلة الخف يقوم مقام الخف في رجل الرجل ، يذهب فيه الرجل ويحیی .

مسألة ، قال (فإن كان ثبت بالنعل مسح ، فإذا خلع النعل انتقضت الطهارة)

يعني أن الجورب إذا لم يثبت بنفسه وثبت بلبس النعل أبيع المسح عليه

وتنتقض الطهارة بخلع النعل . لأن ثبوت الجورب أحد شرطى جواز المسح ،
وانما حصل بلبس النعل ، فإذا خلعها زال الشرط فبطلت الطهارة ، كما لو ظهر القدم
والأصل فى هذا حديث المغيرة . وقوله « مسح على الجوربين والنعلين »
قال القاضى : ويمسح على الجورب والنعل كما جاء الحديث ، والظاهر أن النبي (ص)
إنما مسح على سيور النعل التى على ظاهر القدم ، فأما أسفله وعقبه فلا يسن مسحه
من الخف فكذلك من النعل

« مسألة » قال () وإذا كان فى الخف خرق يبدو منه بعض القدم لم يجوز
المسح عليه ()

وجملته : أنه إنما يجوز المسح على الخف ونحوه إذا كان ساتراً لمحل الفرض
فإن ظهر من محل الفرض شيء لم يجوز المسح ، وإن كان يسيراً من موضع الخرز أو
من غيره إذا كان يرى منه القدم ، وإن كان فيه شق ينضم ولا يبدو منه القدم لم
يمنع جواز المسح ، نص عليه أحمد وهو مذهب معمر وأحد قولى الشافعى
وقال الثورى ويزيد بن هارون وإسحاق وابن المنذر : يجوز المسح على كل خف
وقال الاوزاعى : مسح على الخف المخرق وعلى ما ظهر من رجله . وقال أبو حنيفة
أن تخرق قدر ثلاث أصابع لم يجوز وإن كان أقل جاز ، ونحوه قال الحسن وقال
مالك أن كثر وتفاحش لم يجوز ، والا جاز

وتعلقوا بعموم الحديث وبأنه خف — يمكن متابعة المشى فيه ، فأشبهه الصحيح
ولأن الغالب على خفاف العرب كونها مخرقة . وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بمسحها من غير تفصيل ، فينصرف الى الخفاف الملبوسة عندهم غالباً

ولنا أنه غير ساتر للقدم فلم يجوز المسح عليه كما لو كثر وتفاحش ، أو قياساً على
غير الخف — ولأن حكم ما ظهر : الغسل وما استتر : المسح ، فإذا اجتمعا غلب حكم
الغسل ، كما لو انكشفت إحدى قدميه

(فصل) ولا يجوز المسح على اللفائف والخرق ، نص عليه أحمد . وقيل له
أن أهل الجبل يلبسون على أرجلهم لفائف الى نصف الساق ؟ قال لا يجوز

المسح على ذلك إلا أن يكون جورباً ، وذلك لأن اللقافة لا تثبت بنفسها إنما تثبت بشدها ، ولا نعلم في هذا خلافاً

« مسألة ، قال ١ ويمسح على ظاهر القدم »

السنة مسح أعلى الخنث دون أسفله وعقبه ، فيضع يده على موضع الأصابع ثم يجرها إلى ساقه خطأ بأصابعه ، وإن مسح من ساقه إلى أصابعه جاز ، والأول المسنون ، ولا يسن مسح أسفله ولا عقبه ، بذلك قال عروة وعطاء والحسن والنخعي والثوري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر . وروى عن سعد أنه كان يرى مسح ظاهره وباطنه ، وروى أيضاً عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومكحول وابن المبارك ومالك والشافعي ، لما روى المغيرة ابن شعبه قال : « وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح أعلى الخنث وأسفله ، رواه ابن ماجه ، ولأنه يحاذى محل الفرض ، فأشبه ظاهره

ولنا قول على رضى الله عنه « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخنث أولى بالمسح من ظاهره . وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهر خفيه ، رواه أبو داود . وعن المغيرة قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخنثين على ظاهرهما ، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . وعن عمر قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظاهر الخنثين إذا لبسها وهما طاهرتان ، رواه الخلال بإسناده . ولأن باطنه ليس بمحل لفرض المسح ، فلم يكن محلاً لمسونه كساقه ولأن مسحه غير واجب ولا يكاد يسلم من مباشرة أذى فيه تتنجس يده به فكان تركه أولى ، وحديثهم معلول قاله الترمذي ، قال وسألت أبا زرعة ومحمداً - يعنى البخارى - عنه ، فقالا ليس بصحيح . وقال أحمد : هذا من وجه ضعيف . رواه رجاء بن حيوة عن وراد كاتب المغيرة ولم يلقه : وأسفل الخنث ليس بمحل لفرض المسح بخلاف أعلاه

(فصل) والمجزىء في المسح : أن يمسح أكثر مقدم ظاهره خطوطاً بالأصابع ؛ وقال الشافعي يجزئه أقل ما يقع عليه اسم المسح ، لأنه أطلق لفظ المسح ولم ينقل

فيه تقدير فوجب الرجوع الى ما تناولاه الاسم ، وقال أبو حنيفة يجزئه قدر ثلاث أصابع لقول الحسن : سنة المسح خطط بالأصابع فيصرف الى سنة النبي (ص) وأقل لفظ الجمع ثلاث

ولنا أن لفظ المسح ورد مطلقاً وفسره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله ، فيجب الرجوع الى تفسيره . وقد روى الخلال بإسناده عن المغيرة بن شعبة - فذكر وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثم توضعاً ومسح على الخفين نوضع يده اليمنى على خفه الايمن ووضع يده اليسرى على خفه الايسر ، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة ، حتى كأنى أنظر الى أثر أصابعه على الخفين ، قال ابن عقيل سنة المسح هكذا : أن يمسح خفيه بيديه اليمنى لليمنى واليسرى لليسرى ، وقال أحمد : كيفما فعله فهو جائز باليد الواحدة أو باليدين ، وقول الحسن مع ما ذكرنا لا يتنافيان

فصل

فإن مسح بخرقة أو خشبة احتل الاجزاء لأنه مسح على خفيه ، واحتل المنع لأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بيده ، وإن مسح بأصبع أو أصبعين أجزاءه اذا كرر المسح بها حتى يصير مثل المسح بأصابعه . وقيل لأحمد يمسح بالراحتين أو بالأصابع ؟ قال بالأصابع ، قيل له أيجزئه بأصبعين ؟ قال لم أسمع (فصل) وإن غسل الخف ، فتوقف أحمد وأجازه ابن حامد لأنه أبلغ من المسح قال القاضي لا يجزئه لأنه أمر بالمسح ولم يفعله فلم يجزه ، كما لو طرح التراب على وجهه ويديه في التيمم لكن ان أمر يديه على الخفين في حال الغسل أو بعده أجزأه لأنه قدم مسح

« مسألة ، قال (وإن مسح أسفله دون أعلاه لم يجزه) »

لأنهم أحداً قال يجزئه مسح أسفل الخف الا أشهب من أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعى ، لأنه مسح بعض ما يحاذى محل الفرض فأجزأه ، كما لو مسح ظاهره ، والمنصوص عن الشافعى أنه لا يجزئه ، لأنه ليس محلاً لفرض المسح فلم يجزىء مسحه كاساق ، وقد ذكرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم انما مسح ظاهر الخف ، ولا خلاف في انه يجزىء مسح ظاهره ، قال ابن المنذر . لا أعلم أحداً يقول بالمسح على الخفين يقول لا يجزىء المسح على أعلى الخف

(فصل) والحكم في المسح على عقب الخف كالحكم في مسح أسفله ، لأنه ليس
بمحل لفرض المسح فهو كأسفله .

« مسألة ، قال (والرجل والمرأة في ذلك سواء)

يعنى في المسح على الخفاف وسائر أحكامه وشروطه . لعموم الخبر ، ولأنه
مسح أقيم مقام الغسل فاستوى فيه الرجال والنساء كالتييم ، ولا فرق بين المستحاضة
ومن به سلس البول وغيرهما ، وقال بعض الشافعية : ليس لها أن يمسحاً على الخف
أكثر من وقت صلاة ، لأن الطهارة التي لبسا الخف عليها لا يستباح بها
أكثر من ذلك .

ولنا عموم قوله عليه السلام : « يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام
وليلتين ، ولأن المسح لا يبطل بمبطلات الطهارة فلا يبطل بخروج الوقت لكن
إن زال عذرهما كلاً في بابها فلم يكن لهما المسح بتلك الطهارة ، كالتييم إذا أكل
بالقدرة على الماء لا يمسح بالخف الملبوس على التيمم .

(فصل) ويجوز المسح على العمامة قال ابن المنذر : « ومن مسح على العمامة :
أبو بكر الصديق ، وبه قال عمر وأنس وأبو امامة ، وروى عن سعد بن مالك
وأبي الدرداء رضي الله عنهم ، وبه قال عمر بن عبدالعزيز والحسن وقتادة ومكحول
والأوزاعي وأبو ثور وابن المنذر ، وقال عروة والنخعي والشعبي والقاسم ومالك
والشافعي وأصحاب الرأي : لا يمسح عليها ، لقول الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم)
ولأنه لا تلحقه المشقة في نزعها ، فلم يجز المسح عليها كالكمين .

ولنا ما روى عن المغيرة بن شعبة قال : « توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومسح على الخفين والعمامة ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وفي مسلم
« أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار ، قال أحمد : هو من خمسة
وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم روى خلال بإسناده عن عمر أنه قال : « من لم
يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله ، ولأنه حائل في محل ورد الشرع بمسحه ،
فجاز المسح عليه كالخفين ، ولأن الرأس عضو يسقط فرضه في التيمم ، فجاز المسح
على حائله كالقدمين ، والآية لا تنفي ما ذكرناه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم مبين

لكلام الله مفسر له ، وقد مسح النبي صلى الله عليه وسلم على العمامة وأمر بالمسح عليها ، وهذا يدل على أن المراد بالآية المسح على الرأس أو حائله .

ومما يبين ذلك : أن المسح في الغالب لا يصيب الرأس وإنما يمسح على الشعر وهو حائل بين اليد وبينه ، فكذلك العمامة فإنه يقال لمن لمس عمامته أو قبَّلها . قبَّل رأسه ولمسه ، وكذلك أمر بـمسح الرجلين ، واتفقنا على جواز مسح حائلها .

(فصل)

ومن شروط جواز المسح على العمامة : أن تكون ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه ، كقدم الرأس والاذنين وشبههما من جوانب الرأس ، فإنه يعنى عنه بخلاف الخرق اليسير في الخفاء ، فإنه لا يعنى عنه ، لأن هذا الكشف جرت العادة به لمشقة التحرز عنه ، فإن كان تحت العمامة قلنسوة يظهر بعضها ، فالظاهر جواز المسح عليهما ، لانهما صارا كالعمامة الواحدة .

ومن شروط جواز المسح عليها : أن تكون على صفة عمامة المسلمين ، بأن يكون تحت الحنك منها شيء ، لأن هذه عمامة العرب ، وهي أكثر سترًا من غيرها ويشق نزاعها : فيجوز المسح عليها : سواء كانت لها ذؤابة أو لم يكن قاله القاضي ، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة ، وإن لم يكن تحت الحنك منها شيء ولا لها ذؤابة لم يجز المسح عليها لأنها على صفة عمامة أهل الذمة ولا يشق نزاعها : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالنلحى ونهى عن الاقتعاط . رواه أبو عبيد قال : والاقتعاط : أن لا يكون تحت الحنك منها شيء . وروى أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً ليس تحت حنكه من عمامته شيء فحنكه بكور منها ، وقال : ما هذه الفاسقية ؟ ، فامتنع المسح عليها للنهي عنها وسهولة نزاعها وإن كانت ذات ذؤابة ولم تكن محنكة ففي المسح عليها وجهان .

أحدهما : جوازه لأنه لا تشبه عمامة أهل الذمة إذ ليس من عادتهم الذؤابة . والثاني : لا يجوز لأنها داخلة في عموم النهي ولا يشق نزاعها .

(فصل) وإذا كان بعض الرأس مكشوفاً مما جرت العادة بكشفه استحب

أن يمسح عليه مع العمامة نص عليه أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته وناصيته في حديث المغيرة بن شعبه ، وهو حديث صحيح قاله الترمذي

وهل الجمع بينهما واجب ؟ وقد توقف أحمد عنه : فيخرج فيها وجهان :
أحدهما : وجوبه للخبر ، ولأن العمامة نابت عما استتر : فبقى الباقي
على مقتضى الأصل كالجبيرة .

والثاني : لا يجب لأن العمامة نابت عن الرأس ، فتعلق الحكم بها وانتقل
الفرض إليها فلم يبق لما ظهر حكم : ولأن وجوبها معا يفضي الى الجمع بين
بدل ومبدل في عضو واحد ، فلم يجز من غير ضرورة كالخف ، وعلى هذا
تخرج الجبيرة .

ولا خلاف في أن الاذنين لا يجب مسحهما لانه لم ينقل ذلك ، وليس من
الرأس الا على وجه التبع .

(فصل) وان نزع العمامة بعد المسح عليها بطلت طهارته ، نص عليه أحمد ،
وكذلك ان انكشف رأسه ، الا أن يكون يسيراً ، مثل ان حك رأسه أو رفعها
لأجل الوضوء ، فلا بأس قال أحمد : اذا زالت العمامة عن هامته لا بأس ، ما لم
ينقضها أو يفحش ذلك . وذلك لان هذا ما جرت العادة به فيشق التحرز عنه ، وان انتقضت
العمامة بعد مسحها بطلت طهارته لان ذلك بمنزلة نزعها ، وان انتقض بعضها فبقية
روايتان ذكرهما ابن عقيل .

أحدهما : لا تبطل طهارته لانه زال بعض الممسوح عليه مع بقاء العضو
مستوراً فلم تبطل الطهارة ككشط الخف مع بقاء البطانة .

والثانية . تبطل قال القاضي : لو انتقض منها كور واحد بطلت ، لانه زال
الممسوح عليه فأشبهه نزع الخف .

(فصل) واختلاف في وجوب استيعاب العمامة بالمسح ، فروى عن أحمد أنه
قال . مسح على العمامة كما مسح على رأسه فيحتمل أنه أراد التشبيه في صفة المسح
دون الاستيعاب . وأنه يجزى مسح بعضها لانه ممسوح على وجه الرخصة فأجزأ
مسح بعضه كالخف . ويحتمل أنه أراد التشبيه في الاستيعاب . فيخرج فيها
من الخلاف ما في وجوب استيعاب الرأس وفيه روايتان . أظهرهما . وجوب
استيعابه بالمسح فكذلك في العمامة لان مسح العمامة بدل من الجنس فيقدر

بقدر المبدل ، كقراءة غير الفاتحة من القرآن بدلا من الفاتحة ، يجب أن يكون بقدرها ، ولو كان البديل تسبيحا لم يتقدر بقدرها ، ومسح الخف بدل من غير الجنس لأنه بدل عن الغسل فلم يتقدر به كالتسبيح بدلا عن القرآن وقال القاضي : يجزىء مسح بعضها كإجزاء المسح في الخف على بعضه ويختص ذلك بأكوارها ، وهي دوائرها دون وسطها وحده .

فإن مسح وسطها فقيه وجهان ، أحدهما : يجزئه كما يجزىء مسح بعض دوائرها والثاني : لا يجزئه كما لو مسح أسفل الخف .

(فصل) والتوقيت في مسح العمامة كالتوقيت في مسح الخف ، لما روى أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يمسح على الخفين والعمامة ثلاثا في السفر ويوما وإيلة للقيم ، وواه الخلال بإسناده ، إلا أنه من رواية شهر بن حوشب ، ولأنه ممسوح على وجه الرخصة ، فتوقت بذلك كالخف .

(فصل) والعمامة المحرمة كعمامة الحرير والمغصوبة ، لا يجوز المسح عليها ، لما ذكرنا في الخف المغصوب .

وإن لبست المرأة عمامة لم يجز المسح عليها ، لما ذكرنا من التشبه بالرجال^(١) فكانت محرمة في حقها ، وإن كان لها عذر فهذا يندر ، فلم يرتبط الحكم به .

فصل

ولا يجوز المسح على القلنسوة - الطاقية - نص عليه أحمد ، قال هرون الخمال : سئل أبو عبد الله عن المسح على الكلثة ؟ فلم يره ، وذلك لأنها لا تستر جميع الرأس في العادة ولا يدور^(٢) عليه ، وأما القلائنس المبطنات ، كدنيات القضاة والمنوميات ، فقال إسحاق بن إبراهيم قال أحمد : لا يمسح على القلنسوة ، وقال ابن المنذر : ولا نعم أحدا قال بالمسح على القلنسوة ، إلا أن أنسا مسح على قلنسوته وذلك لأنها لا مشقة في نزعها ، فلم يجز المسح عليها كالكلثة ، ولأنها أدنى من العمامة غير المحنكة التي ليست لها ذؤابة ، وقال أبو بكر الخلال : إن مسح إنسان على القلنسوة

(١) وفي نسخة : لأنها منية عن التشبه بالرجال .

(٢) وفي نسخة « تدوم » .

لم أر به بأساً ، لأن أحمد قال في رواية الميموني : أنا أتوقاه ، وإن ذهب إليه
 ذاهب لم يعتقه ، قال الخلال . وكيف يعتقه ؟ وقد روى عن رجلين من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسايد صحاح ورجال ثقات ، قروى الأثرم بإسناده
 عن عمر أنه قال : إن شاء حسر عن رأسه . وإن شاء مسح على قلنسوته وعمامته ،
 وروى بإسناده عن أبي موسى ، أنه خرج من الحلاء فمسح على القلنسوة ، ولأنه
 ملبوس معتاد يستر الرأس فأشبه العمامة المحنكة وفارق العمامة التي ليست محنكة
 ولا ذؤابة لها لأنها مهي عنها .

(فصل وفي مسح المرأة على مقنعتها روايتان :

أحدهما : يجوز لأن أم سلة كانت تمسح على خمارها ذكره ابن المنذر ،
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه أمر بالمسح على الخفين والخمار ، وأنه
 ملبوس للرأس معتاد يشق نزعه فأشبه العمامة .

والثانية : لا يجوز المسح عليه فإن أحمد سئل : كيف تمسح المرأة على رأسها ؟
 قال : من تحت الخمار ، ولا تمسح على الخمار ، قال ، وقد ذكروا أن أم سلة
 كانت تمسح على خمارها .

ومن قال لا تمسح على خمارها ، نافع والنخعي وحماد بن أبي سليمان والأوزاعي
 وسعيد بن عبد العزيز لأنه ملبوس لرأس المرأة فلم يجز المسح عليه كالوقاية
 ولا يجزى المسح على الوقاية رواية واحدة ولا نعلم فيه خلافاً لأنها لا يشق نزعها ،
 فهي كالطاقة للرجل والله أعلم .

(باب الحيض)

الحيض دم يرخيه الرحم إذا بلغت المرأة ، ثم يعتادها في أوقات معلومة
 لحكمة تربية الولد ، فإذا حملت انصرف ذلك الدم بإذن الله إلى تغذيته ولذلك
 لا تحيض الحامل ، فإذا وضعت الولد قلبه الله تعالى بحكمته لبنا يتغذى به الطفل
 ولذلك قلما تحيض المرضع فإذا خلعت المرأة من حمل ورضاع بقي ذلك الدم
 لا مصرف له ، فيستقر في مكان ثم يخرج في الغالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة
 وقد يزيد على ذلك ويقل ، ويطول شهر المرأة ويقصر على حسب ما ركبته
 الله تعالى في الطباع وسمى حيضاً من قولهم . حاض السيل ، قال عمارة ابن عقيل .

أجالت حصاهن الذراري وحيضت عليهن حيضات السيول الطواحم^١
وقد علق الشرح على الحيض أحكاما

فمنها أنه يحرم وطء الحائض في الفرج لقول الله تعالى (٢ : ٢٢٢) ويسألونك
عن المحيض قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء في المحيض : ولا تقربوهن حتى يطهرن
فإذا تطهرت فانتوهن من حيث أمركم الله) .

ومنها : أنه يمنع فعل الصلاة والصوم : بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم
« ألبست إحداكن إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي ؟ » ، رواه البخاري : وقالت
حنة للنبي صلى الله عليه وسلم « إني أستحاض حيضة شديدة منكورة : قد منعتني
الصوم والصلاة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش « إذا
أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، .

ومنها : أنه يسقط وجوب الصلاة دون الصيام ، لما روى أن معاذة قالت
« سألت عائشة : فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟
فقلت : أحرورية^٢ أنت ؟ فقلت : لست بحرورية ، ولكني أسأل : فقالت :
كنا نجيز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر
بقضاء الصلاة ، متفق عليه ، إنما قالت لها عائشة ذلك ، لأن الخوارج يرون على
الحائض قضاء الصلاة .

ومنها : أنه يمنع قراءة القرآن ، لقوله عليه السلام « لا تقرأ الحائض
ولا الجنب شيئا من القرآن ، .

ومنها : أنه يمنع البث في المسجد والطواف بالبيت ، لأنه في معنى الجنابة .
ومنها أنه يحرم الطلاق ، لقول الله تعالى (٦٥ : ٢) إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن (ولما طلق ابن عمر امرأته وهي حائض « أمره النبي صلى الله عليه وسلم
برجعها وإمساكها حتى تطهر ، .

(١) أي الدوافع ، واحدها « طحمة » بالفتح والضم وهي دفعة السيل ومعظمه
(٢) نسبة إلى قرية حروراء ، التي نزل بها الذين خرجوا على علي بن أبي طالب
وحاربوه وبغوا على المسلمين فحاربهم وقتلهم :

ومنها : أنه يمنع صحة الطهارة ، لأن حدثها مقيم .
ومنها : أنه يوجب الغسل عند انقطاعه ، لقوله عليه السلام : « أمكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك : ثم اغتسلي وصلي ، متفق عليه .
وهو علم على البلوغ لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنهار » ،

ولا تنقضي العدة في حق المطلقة وأشباهها إلا به لقوله تعالى (٢٨٠)
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء .

وأكثر هذه الأحكام مجمع عليها بين علماء الأمة .
وإذا ثبت هذا : فالحاجة داعية إلى معرفة الحيض ليعلم ما يتعلق به من الأحكام
قال أحمد رحمه الله : الحيض بدور على ثلاثة أحاديث : حديث فاطمة ، وأم حبيبة
وحمنة ، وفي رواية : حديث أم سلمة — مكان حديث أم حبيبة — وسندكر هذه
الأحاديث وغيرها في مواضعها إن شاء الله تعالى .

« مسألة ، قال (وأقل الحيض : يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوما)
هذا الصحيح من مذهب أبي عبد الله ، وقال الخلال . مذهب أبي عبد الله
لا اختلاف فيه ، أن أقل الحيض يوم ، وأكثره خمسة عشر يوما ، وقيل عنه .
أكثره . سبعة عشر يوما ، وللشافعي قولان ، كالروايتين في أقله وأكثره ،
وقال إسحاق بن راهويه ، قال عطاء . الحيض يوم واحد ، وقال سعيد بن جبير .
أكثره ثلاثة عشر يوما : وقال الثوري وأبو حنيفة وصاحباه . أقله ثلاثة أيام ،
وأكثره عشرة ، لما روى واثلة بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أقل
الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة » ، وقال أنس « قرء المرأة . ثلاث ، أربع ،
خمس ، ست : سبع ، ثمان ، تسع ، عشرة » ، ولا يقول أنس ذلك إلا توقيفا ، وقال
مالك بن أنس ، ليس لأقله حد ، يجوز أن يكون ساعة ، لأنه لو كان لأقله حد
لكانت المرأة لا تدع الصلاة حتى يضي ذلك الحد .

ولنا أنه ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد ، ولا حده في اللغة ولا في

الشريعة ، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والمادة : كما في القبض والاحراز والتفرق وأشباهها ، وقد وجد حيض معتاد يوما ، قال عطاء : رأيت من النساء من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر .

وقال أحمد : حدثني يحيى بن آدم قال : سمعت شريكا يقول : عندنا امرأة تحيض كل شهر خمسة عشر يوما حيضا مستقيما ، وقال ابن المنذر : قال الأوزاعي عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشيا ، يرون أنه حيض تدع له الصلاة ، وقال الشافعي : رأيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوما لا تزيد عليه . وأثبت لي عن نساء أنهم لم يزلن يحضن أقل من ثلاثة أيام ، وذكر اسحاق بن راهويه عن بكر بن عبد الله المزني أنه قال : تحيض امرأة أي يومين .

وقال اسحاق : قالت امرأة من أهلنا معروفة : لم أفطر منذ عشرين سنة في شهر رمضان إلا يومين ، وقولهن يجب الرجوع إليه ، لقوله تعالى ٢ : ٢٢٨ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) فلو لا أن قولهن مقبول ما حرم عليهن الكتمان ، وجرى ذلك مجرى قوله (٢ : ٢٨٣ ولا تكتموا الشهادة) ولم يوجد حيض أقل من ذلك عادة مستمرة في عصر من الأعصار ، فلا يكون حيضا بحال ، وحديث واثلة يرويه محمد بن أحمد الشامي ، وهو ضعيف ، عن حماد بن المنهال ، وهو مجهول .

وحديث أنس يرويه الجلود بن أيوب وهو ضعيف ، قال ابن عينة : هو محدث لا أصل له ، وقال أحمد في حديث أنس : ليس هو شيئا ، هذا من قبل الجلود بن أيوب ، قيل : إن محمد بن اسحاق رواه ، وقال : ما أراه سمعه إلا من الحسن بن دينار وضعفه جداً ، قال : وقال يزيد بن زريع . ذاك أبو حنيفة ، لم يحتاج إلا بالجلد بن أيوب ، وحديث الجلود قد روى عن علي (رض) ما يعارضه فإنه قال : ما زاد على خمسة عشر استحاضة : وأقل الحيض يوم وليلة .

فصل

وأقل الطاهر بين الحيضتين . ثلاثة عشر يوما ، لأن كلام أحد لا يختلف أن العدة تصح أن تنقضي في شهر واحد إذا قامت به البينة ، وقال اسحاق ، توقيت هؤلاء بالخمسة عشر باطل .

قال أبو بكر . أقل الطهر مبنى على أكثر الحيض ، فإن قلنا . أكثره خمسة عشر يوما ، فأقل الظهر خمسة عشر ، وإن قلنا . أكثره سبعة عشر ، فأقل الطهر ثلاثة عشر ، وهذا كأنه بناء على أن شهر المرأة لا يزيد على ثلاثين يوما ، يجتمع لها فيه حيض وطهر ، وأما إذا زاد شهرها على ذلك تصور أن يكون حيضها سبعة عشر وطهرها خمسة عشر وأكثر ؛ وقال مالك والثوري والشافعي وأبو حنيفة أقل الطهر خمسة عشر ، وذكر أبو ثور . أن ذلك لا يختلفون فيه .

ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه ، أن امرأة جاءت به وقد ألمقها زوجها ، فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض طهرت عند كل قرء وصلت ، فقال علي لشرح . قل فيها ؛ فقال شرح . إن جاءت بيته من بطانة أهلها بمن يرضى دينه وأمانته فشهدت بذلك ، وإلا فهي كاذبة ، فقال علي . قالون ، وهذا بالرومية ، ومعناه . جيد ، وهذا لا يقوله إلا توقيفا ؛ ولأنه قول صحابي انتشر ولم نعلم خلافاه رواه الإمام أحمد بإسناده ، ولا يحجى إلا على قولنا ، أقله ثلاثة عشر .

وأقل الحيض يوم وليلة ، وهذا في الطهر بين الحيضتين ، فأما الطهر في أثناء الحيضة فلا توقيت فيه ، فإن ابن عباس قال . أما ما رأت الدم البحراني فإنها لا تصلي وإذا رأت الطهر ساعة فلتغتسل ، وروى أن الطهر إذا كان أقل من يوم لا يلتفت إليه ، لقول عائشة . لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ، ولأن الدم يجري مرة وينقطع أخرى ، فلا يثبت الطهر بمجرد انقطاعه ، كما لو انقطع أقل من ساعة .

مسألة ، قال (فمن) أطبق بها الدم فكانت ممن تميز فتعلم إقباله بأنه أسود تخين منتن وإدباره رقيق أحمر ، تركت الصلاة في إقباله ، فإذا أدبر اغتسلت ، وتوضأت لكل صلاة وصلت .

قوله . أطبق بها الدم . يعني امتد وتجاوز أكثر الحيض ، فهذه مستحاضة قد اختلفت حيضها باستحاضتها . فتحتاج إلى معرفة الحيض من الاستحاضة لترتب على كل واحد منهما حكمه . ولا تخلو من أربعة أحوال . مميزة لا عادة لها ، ومعتادة لا تتميز لها ، ومن لها عادة وتميز ، ومن لا عادة لها ولا تتميز .

أما المميّزة فهي التي ذكرها الخرق في هذه المسألة ، وهي التي لدمها إقبال وإدبار بعضه أسود ثخين منتن وبعضه أحمر مشرق أو أصفر أو لا رائحة له . ويكون الدم الاسود الثخين لا يزيد على أكثر الحيض ولا ينقص عن أقله ، لحكم هذه أن حيضها زمان الدم الاسود الثخين أو المنتن ، فإن انقطع فهي مستحاضة تغتسل للحيض وتتوضأ بعد ذلك لكل صلاة وتصلّي

وذكر أحمد المستحاضة فقال لها سنن ، وذكر المعتادة ثم قال وسنة أخرى إذا جاءت فزعمت أنها تستحاض فلا تطهر ، قيل لها أنت الآن ليس لك أيام معلومة فتجلسيها ولكن انظري الى إقبال الدم وإدباره فإذا أقبلت الحيضة . وإقبالها أن ترى دماً أسود يعرف فإذا تغير دمها وكان الى الصفرة والرقّة فذلك دم استحاضة فاغتسلي وصلي . وبهذا قال مالك والشافعي

وقال أبو حنيفة لا اعتبار بالتمييز إنما الاعتبار بالعادة خاصة . لما روت أم سلمة : أن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لتنظر عدة الايام والليالي التي كانت تحيضن قبل أن يصبها الذي أصابها . فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلك فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم لتصل ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو أحد الأحاديث الثلاثة التي قال الإمام أحمد ان الحيض يدور عليها

ولنا ما روت عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي ، متفق عليه ، وللنسائي وأبي داود : إذا كان دم الحيض فانه دم أسود يعرف فأمسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي فانما هو عرق ،

وقال ابن عباس : أما ما رأت الدم البحراني فانها تدع الصلاة ، وقال : انها والله لن ترى الدم الذي هو الدم بعد أيام محيضها إلا كغسالة ماء اللحم ، وحديث أم سلمة إنما يدل على اعتبار العادة ولا نزاع فيه ، وحديث فاطمة هو أحد الثلاثة التي يدور عليها الحيض

فصل

ظاهر كلام الخرقى أن الميزة إذا عرفت التمييز جلسته من غير اعتبار تكرار وهو ظاهر كلام أحمد فيما رويناه عنه ، وكذلك قال ابن عقيل ، لأن معنى التمييز أن يتميز أحد الدمين عن الآخر في الصفة وهذا يوجد بأول مرة . وبهذا قال الشافعى . وقال القاضى وأبو الحسن الآمدى : إنما تجلس الميزة من التمييز ما تكرر مرتين أو ثلاثاً ، بناء على الروايتين فيما ثبت به العادة

ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم : إذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة ، فإذا أدبرت فاغسل عنك الدم وصلى ، أمرها بترك الصلاة إذا أقبلت الحيضة من غير اعتبار أمر آخر ثم مده الى حين إدباره ، ولأن التمييز اشارة بمجردده ، فلم يحتاج إلى ضم غيره اليه كالعادة ، وعند القاضى : إنما تجلس من التمييز ما وافق العادة . لأنه يعتبر التكرار ، ومتى تكرر صار عادة

(فصل) فإن لم يكن الاسود مختلفاً ، مثل أن ترى فى كل شهر ثلاثة أسود ، ثم يصير أحمر ويعبر أكثر الحيض ، فالاسود وحده حيض ، ولو لم يعبر أكثر الحيض كان جميع الدم حيضاً لأنه دم أمكن أن يكون حيضاً فكان حيضاً كما لو كان كله أحمر ، وإن كان مختلفاً مثل أن ترى فى الشهر الاول خمسة أسود ، وفى الثانى أربعة وفى الثالث ثلاثة ، أو فى الاول خمسة وفى الثانى ستة وفى الثالث سبعة ، أو فى الاول خمسة وفى الثانى أربعة وفى الثالث ستة ؛ أو غير ذلك من الاختلاف فعلى قولنا الاسود حيض فى كل حال ، وعلى قول القاضى الاسود حيض فيما وافق العادة فقط ، وهو ثلاث فى الاولى وخمس فى الثانية وأربع فى الثالثة ، وما زاد عليه ان تكرر فهو حيض وإن لم يتكرر فليس بحيض . وعلى قوله لا تجلس منه فى الشهر الاول والثانى الا اليقين الذى تجلسه من لا تمييز لها ، فإن كانت مبتدأة لم تجلس الا يوماً وإيلة ، وهل تجلس الذى يتكرر فى الشهر الثالث أو الرابع ؟ يتبنى على الروايتين فيما ثبت به العادة ، ويكون حكمها حكم المبتدأة التى ترى دماً لا يعبر أكثر الحيض ، الأحمر ههنا كالطهر هناك ، والاسود كالدّم هناك ، فإن كانت ناسيه وكان الاسود فى أثناء الشهر ، وقلنا انها تجلس من أول الشهر

جلست ههنا من أول الشهر ما تجلسه الناسية وان كان أحمر ، ولا تنتقل الى الاسود حتى يتكرر ، فإذا تكرر انتقلت اليه وعلينا أنه حيض ، فتقضي ما صامته من الفرض فيه .

(فصل) فإذا رأت أسود بين أحمرين أو أحمر بين أسودين وانقطع لدون أكثر الحيض فالجميع حيض اذا تكرر ؛ لأن الاحمر أشبه بالحيض من الطهر ؛ وان عبر أكثر الحيض ، وكان الاسود بمفرده يصلح أن يكون حيضا فهو حيض والاحمر كله استحاضة ، لأن الاحمر الاول أشبه بالاحمر الثاني الذي حكمنا بأنه استحاضة وتلفق الاسود الى الاسود فيكون حيضا ، ولا فرق بين كون الاسود قليلا أو كثيرا اذا كان بانضمامه الى بقية الاسود يبلغ أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ولا يكون بين طرفيهما زمن يزيد على أكثر الحيض ، وكذلك لا فرق بين كون الاحمر قليلا أو كثيرا اذا كان زمنه يصلح أن يكون طهرا ، فاما ان كان زمنه لا يصلح أن يكون طهرا ، مثل الشيء اليسير أو ما دون اليوم على احدى الروايتين ، فإنه يلحق بالدمين الذي هو بينهما ؛ لأنه لو كان الدم منقطعا لم يحكم بكونه طهرا ، فإذا كان الدم جاريا كان أولى ، فلو رأت يوما أسودا ثم رأت الثاني دما أحمر ثم رأت الثالث أسودا ثم صار أحمر وعبر ، لفقت الاسود الى الاسود فصار حيضها يومين وباقي الدم استحاضة ، وان رأت نصف يوم أسود ثم صار أحمر ثم رأت الثاني كذلك ثم رأت الثالث كله أسودا ثم صار أحمر وعبر فإن قلنا ان الطهر يكون أقل من يوم لفقت الاسود الى الاسود وكان حيضها يومين ؛ وان قلنا لا يكون أقل من يوم ، فحيضها الايام الثلاثة الاول والباقي استحاضة ؛ وان رأت نصف يوم أسود ثم صار أحمر وعبر الى العاشر ثم رآته كله أسودا ثم صار أحمر وعبر فالاسود حيض كله ونصف اليوم الاول ، ولو رأت بين الاسود وبين الاحمر نقاء يوما أو أكثر لم يتغير الحكم الذي ذكرناه ، لأن الاحمر محكوم بأنه استحاضة مع اتصاله بالاسود فمع انفصاله عنه أولى

فصل

إذا رأت في شهر خمسة اسود ثم صار احمر واتصل وفي الثاني كذلك

ثم صار الثالث كله أحمر ثم رأت في الرابع مثل الاول ثم رأت في الخامس خمسة أحمر ثم صار اسود واتصل ، فحيضها الاسود من الاول والثاني والرابع . وأما الثالث والخامس فلا تميز لها فيها ، لأن حكم الاسود في الخامس سقط لعبوره . فإن قلنا العادة تثبت بمرتين جلست ذلك من الاشهر الثلاثة ، وهي الثالث والرابع والخامس . وإن قلنا لا تثبت الا بثلاثة جلست ذلك من الخامس لأنها قد رأت ذلك في ثلاثة أشهر . وقيل لا تثبت لها عادة وتجلس ما تجلسه من الخامس من الدم الاسود لأنه أشبه بدم الحيض .

(فصل) إذا رأت في كل شهر خمسة عشر يوماً أسود وخمسة عشر أحمر فالاسود كله حيض ، لأنه يصلح ان يكون حيضاً وقد رأت فيه أماراة الحيض فيثبت كونه حيضاً .

« مسألة ، قال (فإن لم يكن دمها منفصلاً وكانت لها أيام من الشهر تعرفها أمسكت عن الصلاة فيها واغتسلت اذا جاوزتها) »

هذا القسم الثاني وهي من لها عادة ولا تميز لها لكون دمها غير منفصل ، أي على صفة لا تختلف ولا يتميز بعضه من بعض ، على ما ذكرنا في الممیزة ، وكذلك إن كان منفصلاً إلا ان الدم الذي يصلح للحيض دون أقل الحيض أو فوق أكثره فهذه لا تميز لها ، فإذا كانت لها عادة قبل أن تستحاض جلست أيام عاداتها واغتسلت عند انقضائها ثم تتوضأ بعد ذلك لوقت كل صلاة وتصلی ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي .

وقال مالك لا اعتبار بالعادة إنما الاعتبار بالتمييز فإن لم تكن مميزة استطهرت بعد زمان عاداتها بثلاثة أيام إن لم تجاوز خمسة عشر يوماً ، وهي بعد ذلك مستحاضة . واحتج بحديث فاطمة الذي ذكرناه

ولنا حديث أم سلمة . وقد روى في حديث فاطمة أن النبي (ص) قال لها « دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي ، متفق عليه . وفي لفظ قال « فإذا أقبلت الحيضه فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك

الدم وصلى ، متفق عليه . وروى أم حبيبة ، أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الدم فقال لها : امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي ، رواه مسلم . وروى عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي (ص) قال في المستحاضه ، تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصوم وتصل وتوضأ عند كل صلاة ، أخرجه أبو داود والترمذي ولا حجة له في الحديث على ترك العادة في حق من لا تميز لها ^(١)

(فصل) ولا يختلف المذهب ان العادة لا تثبت بمرة . وظاهر مذهب الشافعي أنها تثبت بمرة . وقال بعضهم تثبت بمرتين لأن المرة الاولى التي استفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ردها الى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضه ولأن ذلك أقرب اليها فوجب ردها اليه

ولنا أن العادة مأخوذة من المعاودة ولا تحصل المعاودة بمرة واحدة . والحديث حجة لنا لأنه قال : لتنظر عدة الليالي والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ، و « كان » يخبر بها عن دوام الفعل وتكراره ولا يحصل ذلك بمرة ولا يقال لمن فعل شيئاً مرة كان يفعل . وفي الحديث الآخر : تدع الصلاة أيام أقرائها ، والاقراء جمع وأقله ثلاثة . وسائر الاحاديث الدالة على العادة تدل على هذا . ولا نفهم من اسم العادة فعل مرة بحال . واختلفت الرواية هل تثبت بمرتين أو ثلاث ؟ فعنه أنها تثبت بمرتين لأنها مأخوذة من المعاودة وقد عاودتها في المرة الثانية . وعنه لا تثبت الا بثلاث لظاهر الاحاديث ولأن العادة لا تطلق الا على ما أكثر وأقله ثلاثة . ولأن أكثر ما يعتبر له التكرار اعتبر ثلاثاً كأيام الحيات في المصرة

(فصل) وتثبت العادة بالتمييز فإذا رأت دمأ أسود خمسة أيام في ثلاثة أشهر أو شهرين على الرواية الاخرى ثم صار احمر واتصل ثم صار في سائر الاشهر دمأ مبهماً كانت عاداتها زمن الدم الاسود

(١) هذا الحديث ضعيف لا يحتج به لضعف راويه عن عدى وللإختلاف في توثيق عدى نفسه ولجهالة جده — ر

فصل

والعادة على ضربين ، متفقة ومختلفة ، فالمتفقة أن تكون أياماً متساوية كأربعة في كل شهر ، فإذا استحيضت جلست الأربعة فقط ، وأما المختلفة فإن كانت على ترتيب ، مثل أن كانت ترى في شهر ثلاثة وفي الثاني أربعة وفي الثالث خمسة ، ثم تعود إلى ثلاثة ثم إلى أربعة على ما كانت ، فهذه إذا استحيضت في شهر ، فعرفت نوبته عملت عليه ، ثم على الذي بعده : ثم على الذي بعده على العادة ، وإن نسيت نوبته ، حيضناها اليقين وهو ثلاثة أيام ، ثم تغتسل وتصلى بقية الشهر . وإن أيقنت أنه غير الأول وشكت ، هل هو الثاني أو الثالث ؟ جلست أربعة لأنها اليقين ، ثم تجلس من الشهرين الآخرين ثلاثة ثلاثة ثم تجلس في الرابع أربعة ثم تعود إلى الثلاثة كذلك أبداً ، ويجزئها غسل واحد عند انقضاء المدة التي جلستها ، كالناسية إذا جلست أقل الحيض لأن ما زاد على اليقين مشكوك فيه فلا نوجب عليها الغسل بالشك ويحتمل وجوب الغسل عليها أيضاً عند مضى أكثر عاداتها لأن يقين الحيض ثابت ، وحصول الطهارة بالغسل مشكوك فيه ، فلا تزول عن اليقين بالشك ، ولأن هذه متيقنة وجوب الغسل عليها في أحد الأيام الثلاثة في اليوم الخامس ، وقد اشتبه عليها ، وصحة صلاتها تقف على الغسل ، فيجب عليها لتخرج عن العدة يقين ، كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينا ، وهذا الوجه أصح لما ذكرنا : وتفارق الناسية فإنها لا تعلم لها حيضاً زائداً على ما جلسته ، وهذه تتيقن لها حيضاً زائداً على ما جلسته تقف صحة صلاتها على غسلها منه فوجب ذلك ، فعلى هذا يلزمها غسل ثان عقب اليوم الخامس في كل شهر ، وإن جلست في رمضان ثلاثة أيام قضت خمسة أيام لأن الصوم كان في ذمتها ولا نعلم أن اليومين اللذين صامتهما أسقطا الفرض من ذمتها فيبقى على الأصل : ويحتمل أن يلزمها في كل شهر ثلاثة أغسال : غسل عقب اليوم الثالث وغسل عقب الرابع ، وغسل عقب الخامس لأن عليها عقب الرابع غسلاً في أحد الأشهر : وكل شهر يحتمل أن يكون هو الشهر الذي يجب الغسل فيه بعد الرابع ، فيلزمها ذلك كما قلنا في الخامس .

وان كان الاختلاف على غير ترتيب . مثل أن تحيض من شهر ثلاثة . ومن الثاني خمسة . ومن الثالث أربعة . وأشبه ذلك فان كان هذا يمكن ضبطه ويعتادها على وجه لا يختلف فالحكم فيه كالذي قبله وان كان غير مضبوط جاست الاقل من كل شهر . وهي الثلاثة ان لم يكن لها أقل منها واغتسلت عقيبها . وذكر ابن عقيل في هذا الفصل : أن قياس المذهب أن فيه رواية ثانية وهي اجلاسها أكثر عادتيا في كل شهر كالناسية للعدد تجلس أكثر الحيض وهذا لا يصح . اذ فيه أمرها بترك الصلاة واسقاطها عنها مع يقين وجوبها عليها فاننا متى أمرناها بترك الصلاة خمسة أيام في كل شهر ونحن نعلم وجوبها عليها في يومين منها في شهر . وفي يوم في شهر آخر فقد أمرناها بترك الصلاة الواجبة يقينا فلا يحل ذلك ولا تسقط الصلاة الواجبة بالاشتباه كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وفارقت الناسية فاننا لا نعلم عليها صلاة واجبة يقينا . والاصل بقاء الحيض وسقوط الصلاة فتبقى عليه .

فصل

ولا تكون المرأة معتادة حتى تعرف شهرها ووقت حيضها وطهرها . وشهر المرأة : عبارة عن المدة التي لها فيها حيض وطهر وأقل ذلك أربعة عشر يوما تحيض يوما وتطهر ثلاثة عشر . وان قلنا : أقل الطهر خمسة عشر يوما . فأقصر ما يكون الشهر ستة عشر يوما وأكثره لا حد له لكون أكثر الطهر لا حد له . والغالب أنه الشهر المعروف بين الناس فاذا عرفت أن شهرها ثلاثون يوما وأن حيضها منه خمسة أيام وطهرها خمسة وعشرون وعرفت أوله فهي معتادة وان عرفت أيام حيضها وأيام طهرها فقد عرفت شهرها وان عرفت أيام حيضها ولم تعرف أيام طهرها أو أيام طهرها ولم تعرف أيام حيضها فليست معتادة لكنها متى جهلت شهرها رددناها الى الغالب فحيضناها من كل شهر حيضه . كما رددناها في عدد أيام الحيض الى ست أو الى سبع لكونه الغالب .

(فصل) القسم الثالث من أقسام المستحاضة : من لها عادة وتميز وهي من كانت لها عادة فاستحيضت ، ودماها متميز بعضه أسود وبعضه أحمر فان كان الاسود

في زمن العادة فقد اتفقت العادة والتمييز في الدلالة ، فيعمل بهما ، وإن كان أكثر من العادة أو أقل ويصلح أن يكون حيضا فيه روايتان
 احدهما : يقدم اتمييز فيعمل به وتدع العادة ، وهو ظاهر كلام المحرقى ، لقوله « فكانت بمن تميز تركت الصلاة في اقباله ، ولم يفرق بين معتادة وغيرها . واشترط في ردها إلى العادة أن لا يكون دمها متصلا ، وهو ظاهر مذهب الشافعى لأن صفة الدم أمانة قائمة به ، والعادة زمان منقضى ، ولأنه خارج يوجب الغسل ، فرجع إلى صفته عند الاشتباه كالمنى ، وظاهر كلام أحمد : اعتبار العادة وهو قول أكثر الأصحاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم « رد أم حبيبة - والمرأة التي استفتت لها أم سلة إلى العادة ، ولم يفرق ولم يستفصل بين كونها مميزة أو غيرها ، وحديث فاطمة قد روى فيه : ردها إلى العادة وفي لفظ آخر : ردها إلى اتمييز فتعارضت روايتان وبقيت الأحاديث الباقية خالية عن معارض ، فيجب العمل بها ، على أن حديث فاطمة قضية عين وحكاية حال ، يحتمل أنها أخبرته أنها لا عادة لها ، أو علم ذلك من غيرها أو قرينة حالها ، وحديث عدى بن ثابت عام في كل مستحاضة ، فيكون أولى . ولأن العادة أقوى لكونها لا تبطل دلالاتها ، والاول إذا زاد على أكثر الحيض بطلت دلالاته ، فما لا تبطل دلالاته أقوى وأولى .

فصل

ومن كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فاستحيضت وصارت ترى ثلاثة أيام دما أسود في أول كل شهر فمن قدم العادة قال : تجلس خمسة في كل شهر كما كانت تجلس قبل الاستحاضة ، ومن قدم اتمييز جعل حيضها الثلاثة التي ترى الدم الأسود فيها ، إلا أنها لا تترك الصلاة في الشهر الأول فيما زاد على الثلاثة لأننا لا نعلم أنها مستحاضة إلا بتجاوز الدم أكثر الحيض ، ولا نعلم ذلك في الشهر الأول ، فإذا عبر الدم أكثر الحيض في الشهر الأول علينا أنه استحاضة ، فلا تجلس في الثاني ما زاد على الدم الأسود فإن رأت في كل شهر عشرة دما أسود ثم صار أحمر واتصل : فمن قال : إنها لا تلتفت إلى ما زاد على العادة حتى تتكرر ، لم يحيضها في الشهرين الأولين أو الثلاثة إلا خمسة قدر عاداتها ومن قال : إنها إذا زادت على للعادة جلسته بأول مرة أجلبها في الشهر الأول خمسة عشر يوما ثم تغتسل

وتصل في الثالث تجلس أيام العادة ، وهي الخمسة الأولى من الشهر عند من يقدم العادة على التمييز ، ومن قدم التمييز ولم يعتبر فيه التكرار أجلسها العشرة كلها ، فإذا تكررت ثلاثة أشهر على هذا الوصف ، فقال القاضي تجلس العشرة في الشهر الرابع على الرويتين جميعاً لأن الزيادة على العادة تثبت بتكرار الاسود ويحتمل أن لا تجلس زيادة على عاداتها على قول من يقدم العادة على التمييز لأننا لو جعلنا الزائد على العادة من التمييز حيضاً بتكرره ، لجعلنا الناقص عنها استحاضة بتكرره فكانت لا تجلس فيها إذا رأت ثلاثة أسود ثم صار أحمر أكثر من الثلاثة والأمـر بخلاف ذلك .

(فصل) فإن كان حيضها خمساً من أول شهر فاستحيضت ، فصارت ترى خمسة أسود ثم يصير أحمر ويتصل ، فالأسود حيض بلا خلاف ، لموافقة زمن العادة والتمييز ، وإن رأت مكان الاسود أحمر ثم صار اسود وعبر سقط حكم الاسود لعبوره أكثر الحيض وكان حيضها الأحمر لموافقة زمن العادة ، وإن رأت مكان العادة أحمر ثم خمسة أسود ثم صار أحمر واتصل ، فمن قدم العادة حيضها أيام العادة ، وإذا تكرر الاسود ، فقال القاضي : يصير حيضاً ، وأما من يقدم التمييز فإنه يجعل الاسود وحده حيضاً .

« مسألة ، قال (فإن كانت لها أيام أنسيتها ، فإنها تقعد سناً أو سبعا في كل شهر) هذه من القسم الرابع من أقسام المستحاضة : وهي من لا عادة لها ولا تمييز وهذا القسم نوعان (أحدهما) الناسية . ولها ثلاثة أحوال : أحدها : أن تكون ناسية لوقتها وعددها ، وهذه يسميها الفقهاء المتحيرة . والثانية : أن تنسى عددها وتذكر وقتها . والثالثة : أن تذكر عددها وتنسى وقتها .

فالناسية لها : هي التي ذكر الخرقى حكمها ، وأنها تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة يكون ذلك حيضها ، ثم تغتسل وهي فيها بعد ذلك مستحاضة تصوم وتصل وتطوف ، وعن أحمد : أنها تجلس أقل الحيض ، ثم إن كانت تعرف شهرها وهو مخالف للشهر المعروف ، جلست ذلك من شهرها ، وإن لم تعرف شهرها

جلست من الشهر المعروف لأنه الغالب ، وقال الشافعي في الناسية لها : لا حيض لها يقين وجميع زمنها مشكوك فيه ، تغتسل لكل صلاة وتصل وتصوم ولا يأتيها زوجها وله قول آخر : إنها تجلس اليقين ، وقال بعض أصحابه . الأول أصح لأن هذه لها أيام معروفة ، ولا يمكن ردها الى غيرها ، لجميع زمانها مشكوك فيه ، وقد روت عائشة : أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرها أن تغتسل لكل صلاة ، متفق عليه (١) .

ولنا ما روت حممة بنت جحش قالت : كنت أستحاض حيضة كبيرة شديدة ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم أستفتيه : فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش فقلت : يا رسول الله ، اني أستحاض حيضة كبيرة شديدة ، فما تأمرني فيها ؟ قد منعتني الصيام والصلاة ، قال أنعت لك الكر سفف ، فانه يذهب الدم ، قلت : هو أكثر من ذلك انما أئج ثجاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : سأمرك أمرين ، أيها صنعت أجراً عنك ، فان قويت عليها فأنت اعلم ، فقال لها : انما هي ركضة من الشيطان ، فتحيضي ستة أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي فاذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصي أربعة وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها وصومي ، فان ذلك يجزئك ، وكذلك فافعلي كما يحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن فان قويت أن تؤخرى الظهر وتعجلي العصر ، ثم تغتسلين حتى تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين وتغتسلين للصبح فافعلي وصومي ان قويت على ذلك ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وهو أعجب الأمرين اليّ ، رواه أبو داود والترمذي وقال ، هذا حديث حسن صحيح قال ، وسألت محمداً عنه فقال ، هو حديث حسن ، وحكى ذلك عن أحمد أيضاً وهو بظاهره يثبت الحكم في حق الناسية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) هذا غلط ، فليس في الصحيحين أنه قال : لكل صلاة ، بل ورد ذلك في روايات ضعيفة ، وفي مسلم : أنها كانت تغتسل لكل صلاة ، وحقق النووي في شرحه وغيره : ان ذلك كان تطوعاً منها ونقله الشافعي .

لم يستفصلها : هل هي مبتدأة أو ناسية ؟ ولو اترق الحال لاستفصل وسأل ، احتمال أن تكون ناسية أكثر ، فإن حنته امرأة كبيرة ، كذلك قال أحمد ، ولم يسألها النبي صلى الله عليه وسلم عن تمييزها : لأنه قد جرى من كلامها من تكثير الدم وصفته ما أغنى عن السؤال عنه ، ولم يسألها : هل لها عادة فيردها إليها ؟ لاستغنائه عن ذلك لعله إياه ، إذ كان مشتهراً ، وقد أمر به أختها أم حبيبة ، فلم يبق إلا أن تكون ناسية ، ولأن لها حيضاً لا تعلم قدره ، فيرد إلى غالب عادات النساء كالمبتدأة ، ولأنها لا عادة لها ولا تمييز ، فأشبهت المبتدأة .

وقولهم : لها أيام معروفة ، قلنا . قد زالت المعرفة ، فصار وجودها كالعدم وأما أمره أم حبيبة بالغسل لكل صلاة ، فإنما هو نذير ، كأمره لحنة في هذا الخبر ، فإن أم حبيبة كانت معتادة ردها إلى عاداتها ، وهي التي استفتت لها أم سلمة على أن حديث أم حبيبة إنما روى عن الزهري ، وأنكره الليث بن سعد ، فقال : لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة أن تغتسل لكل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي .

فصل في

قوله « ستاً أو سبعاً ، الظاهر : أنه ردها إلى اجتهادها ورأيها فيما يغلب على ظنها أنه أقرب إلى عاداتها أو عادة نساها ، أو ما يكون أشبه بكونه حيضاً ، ذكره القاضى فى بعض المواضع ، وذكر فى موضع آخر : أنه خيرها بين ست وسبع ، لا على طريق الاجتهاد ، كما خير واطىء الحائض بين التكفير بدینار أو نصف دينار ، بدلیل أن حرف « أو » للتخير ، والأول ان شاء الله أصح ، لأننا لو جعلناها مخيرة أفضى الى تخييرها فى اليوم السابع بين أن تكون الصلاة عليها واجبة وبين كونها محرمة ، وإس لها فى ذلك خيرة بحال ، أما التكفير ، ففعل اختيارى يمكن التخير فيه بين اخراج دينار أو نصف دينار . والواجب نصف دينار فى الحالين ، لأن الواجب لا يتخير بين فعله وتركه .

وقولهم : ان « أو » للتخير . قلنا : وقد يكون للاجتهاد ، كقول الله تعالى

(٤٧ : ٤) فإما منّا بعد وإما فداء) وه إمام، كـ، أو، في وضعها، وليس للإمام في الأسرى إلا فعل ما يؤديه إليه اجتهاده أنه الاصلاح .

(فصل) ولا تخلو الناسية من أن تكون جاهلة بشهرها أو عالمة به، فإن كانت جاهلة بشهرها رددناها الى الشهر الهلالي، فحيضناها في كل شهر حيضة، لحديث حنة ولأنه الغالب فترد إليه كردها إلى الست والسبع، وإن كانت عالمة بشهرها حيضناها في كل شهر من شهورها حيضة، لأن ذلك عادتيا، فترد إليها كما ترد المعتادة الى عادتيا في عدد الايام، الا أنها متى كان شهرها أقل من عشرين يوما لم نحيضها منه أكثر من الفاضل عن ثلاثة عشر يوما أو خمسة عشر يوما، لأنها لو حاضت أكثر من ذلك لنقص طهرها عن أقل الطهر، ولا سبيل إليه

وهل تجلس أيام حيضها من أول كل شهر، أو بالتحري والاجتهاد؟ فيه وجهان أحدهما . تجلسه من أول كل شهر إذا كان يحتمل، لأن النبي ص قال لحنة . تحيض ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله، ثم اغتسلي وصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثة وعشرين ليلة وأيامها، فقدم حيضها على الطهر، ثم أمرها بالصلاة والصوم في بقيته، ولأن المبتدأة تجلس من أول الشهر، مع أنه لا عادة لها، فكذلك الناسية، ولأن دم الحيض دم جيلة، والاستحاضة عارضة، فإذا رأت الدم وجب تغليب دم الحيض .

والوجه الثاني : أنها تجلس أيامها من الشهر بالتحري والاجتهاد، وهذا قول أبي بكر وابن أبي موسى، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ردها إلى اجتهادها في القدر بقوله « ستا أو سبعا، فكذلك في الزمان، ولأن للتحري مدخلا في الحيض بدليل أن الميزة ترجع الى صفة الدم، فكذلك في زمنه، فإن تساوى عندها الزمان كله، ولم يغلب على ظنها شيء تعين اجلاسها من أول الشهر لعدم الدليل فيما سواه .

القسم الثاني : الناسية لعددتها دون وقتها، كالتى تعلم أن حيضها في العشر الأول من الشهر، ولا تعلم عدده، فهي في قدر ما تجلسه كالمتحيرة، تجلس ستا أو سبعا في أصح الروايتين، الا أنها تجلسها من العشر دون غيرها، وهل تجلسها من أول العشر، أو بالتحري؟ على وجهين، وان قالت : أعلم أنني كنت أول

الشهر حائضاً ولا أعلم آخره . أو أنى كنت آخر الشهر حائضاً ولا أعلم أوله . أو لا أعلم هل كان ذلك أول حيضى أو آخره ؟ حيضناها اليوم الذى علمته وأتمت بقية حيضها مما بعده فى الصورة الاولى وما قبله فى الثانية . وبالتحرى فى الثالثة . أو مما يلى أول الشهر على اختلاف الوجهين .

القسم الثالث : الناسية لوقتها دون عددها . وهذه تتنوع نوعين .
أحدهما : أن لا تعلم لها وقتاً أصلاً . مثل أن تعلم أن حيضها خمسة أيام فإنها تجلس خمسة من كل شهر . أما من أوله أو بالتحرى . على اختلاف الوجهين والثانى . أن تعلم لها وقتاً . مثل أن تعلم أنها كانت تحيض أياماً معلومة من العشر الاول من كل شهر فإنها تجلس عدد أيامها من ذلك الوقت دون غيره ، ثم لا يخلو عدد أيامها ، أما أن يكون زائداً على نصف ذلك الوقت أو لا يزيد ، فإن كان زائداً على نصفه ، مثل أن تعلم أن حيضها ستة أيام من العشر الاول من كل شهر اضعفنا الزائد فجعلناه حيضاً يقين ، وتجلس بقية أيامها بالتحرى فى احد الوجهين ، وفى الآخر من اول العشر ، فى هذه المسألة : الزائد يوم وهو السادس فنضعفه ، ويكون الخامس والسادس حيضاً يقين ، لأننا متى عددنا لها ستة أيام من أى موضع كان من العشر . دخل فيه الخامس والسادس . يبقى لها أربعة أيام ، فإن اجلسناها من الاول كان حيضها من اول العشر الى آخر السادس منها يوماً من حيض يقين . والأربعة حيض مشكوك فيه ، والأربعة الباقية طهر مشكوك فيه .

وان اجلسناها بالتحرى فأدأها اجتهادها الى أنها من اول الشهر ففى كالتى ذكرنا . وان جلست الأربعة من آخر الشهر كانت حيضاً مشكوكاً فيه والأربعة الاولى طهر مشكوك فيه . وان قالت حيضى سبعة أيام من العشر الاول . فقد زادت يومين على نصف الوقت فنضعفهما فيصير لها أربعة أيام حيضاً يقين ، وهى من اول الرابع الى آخر السابع ويبقى لها ثلاثة أيام تجلسها من اول العشر أو بالتحرى فيكون ذلك حيضاً مشكوكاً فيه ويبقى لها ثلاثة طهر مشكوكاً فيه وسائر الشهر طهر وحكم الحيض المشكوك فيه : حكم الحيض المتيقن فى ترك العبادات ، وان كان حيضها نصف الوقت فما دون فلا يس لها حيض يقين ؛ لأنها متى كانت تحيض خمسة أيام

احتمل أن تكون الخمسة الأولى وأن تكون الثانية ، وأن تكون بعضها من الأولى وباقها من الثانية ، فتجلس خمسة بالتحري ، أو من أول العشر على اختلاف الوجهين .

فصل (ولا يعتبر التكرار في الناسية . لأنها عرفت استحاضتها في الشهر الأول ، فلا معنى للتكرار .

(فصل)

وإذا ذكرت الناسية عادت بها بعد جلوسها في غير رجعت الى عادتها ، لأن تركها لعارض النسيان ، فإذا زال العارض عادت الى الأصل ، وإن تبين أنها كانت تركت الصلاة في غير عادتها لزمها إعادتها ، ويلزمها قضاء ما صامته من الفرض في عادتها ، فلو كانت عادتها ثلاثة من آخر العشر الأول ، فجلست السبعة التي قبلها مدة ثم ذكرت ، لزمها قضاء ما تركت من الصلاة والصيام المفروض في السبعة وقضاء ما صامت من الفرض في الثلاثة ، لأنها صامتة في زمن حيضها .

مسألة ، قال (والمبتدأ بها الدم نخطأ ، فتجلس يوماً وليلة ، وتغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصل ، فإن انقطع دمها في خمسة عشر يوماً اغتسلت عند انقطاعه ، وتفعل مثل ذلك ثانية وثالثة ، فإن كان بمعنى واحد عملت عليه ، وأعادت الصوم ، إن كانت صامتة في هذه الثلاث مرار لفرض)

هذا النوع الثاني من القسم الرابع ، وهي من لا عادة لها ولا تميز ، وهي التي بدأ بها الحيض ولم تكن حاضت قبله ، والمشهور عن أحمد فيها : أنها تجلس إذا رأت الدم : وهي ممن يمكن أن تحيض ، وهي التي لها تسع سنين فصاعداً ، فترك الصوم والصلاة ، فإن زاد الدم على يوم وليلة اغتسلت عقب اليوم والليلة وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصل وتصوم ، فإن انقطع الدم لأكثر الحيض فما دون اغتسلت غسلًا ثانيًا عند انقطاعه ، وصنعت مثل ذلك في الشهر الثاني والثالث ، فإن كانت أيام الدم في الأشهر الثلاثة متساوية صار ذلك عادة ، وعلينا أنها كانت حيضاً ، فيجب عليها قضاء ما صامت من الفرض ، لأنها تبينا أنها صامتة في زمن

الحيض . قال القاضي : المذهب عندى فى هذا رواية واحدة . قال وأصحابنا يجعلون فى قدر ما تجلسه المبتدأة فى الشهر الأول أربع روايات ، إحداهن أنها تجلس أقل الحيض والثانية غالبه والثالثة أكثره والرابعة عادة نساها . قال وليس ههنا موضع الروايات ، وإنما موضع ذلك إذا اتصل الدم وحصلت مستحاضه فى الشهر الرابع . وقد نقل عن أحمد ما يدل على صحة قول الأصحاب ، فروى صالح قال : قال أبى : أول ما يبدأ الدم بالمرأة تقعد ستة أيام أو سبعة أيام وهو أكثر ما تجلسه النساء على حديث حمه ، فظاهر هذا أنها تجلس ذلك فى أول حيضها

وقوله أكثر ما تجلسه النساء ، يعنى ان الغالب من النساء هكذا يحضن . وروى حرب عنه قال : سألت أبا عبد الله قلت : امرأة أول ما حاضت استمر بها الدم ، كم يوماً تجلس ؟ قال إن كان مثلها من النساء من يحضن ، فإن شامت جلست سناً أو سبعة حتى يتبين لها حيض ووقت ، وإن أرادت الاحتياط جلست يوماً واحداً أول مرة حتى يتبين وقتها — وقال فى موضع آخر : قالوا هذا وقالوا هذا فأياها أخذت فهو جائز

وروى الحلال بإسناده عن عطاء فى البكر تستحاض ولا تعلم لها قرماً قال : لتنظر قرء أمها أو اختها أو عمتها أو خالتها فلترك الصلاة عدة تلك الأيام وتغتسل وتصلى . قال حنبل . قال أبو عبد الله : هذا حسن واستحسنه جداً ، وهذا يدل على أنه أخذ به . وهذا قول عطاء والثورى والأوزاعى ، وروى عن أحمد أنها تجلس أكثر الحيض ، إلا أن المشهور فى الرواية عنه مثل ما ذكر الخرقى

وقال أبو حنيفة والشافعى ومالك : تجلس جميع الأيام التى ترى الدم فيها إلى أكثر الحيض ، فإن انقطع لأكثره فما دون فالجميع حيض ، لأننا حكمنا بأن ابتداء الدم حيض مع جواز أن يكون استحاضه فكذلك أثناؤه ، ولأننا حكمنا بكونه حيضاً فلا تنقض ما حكمنا به بالتجويز كما فى المعتادة ، ولأن دم الحيض دم جبهه والاستحاضه دم عارض لمرض عرض وعرق انقطع ؛ والأصل فيها الصحة والسلامه ، وإن دمها دم الجبله دون العلة

ولنا ان فى اجلاسها أكثر من أقل الحيض حكماً يראה ذمتها من عبادة واجبة

عليها فلم يحكم به أول مرة : كالمعتدة لا يحكم ببراءة ذمتها من العدة بأول حيضه ، ولا يلزم اليوم واليلة لأنها اليقين ، فلو لم يجلسها ذلك أدى الى ان لا يجلسها أصلاً ولأنها ممن لا عادة لها ولا تمييز فلم تجلس أكثر الحيض كالناسيه

(فصل)

والمخصوص في المبتدأة اعتبار التكرار ثلاثاً ، فعلى هذا لا تنتقل عن اليقين في الشهر الثالث ، وقد نص في المعتادة ترى الدم زيادة على عاداتها على جلوسها الزائد بمرتين في إحدى الروايتين عنه ، فكذا ههنا وقد مضى توحيها
وعلى الروايات كلها : اذا انقطع الدم لاكثر الحيض فما دون وكان في الأشهر الثلاثة على قدر واحد انتقلت اليه وعملت عليه وصار ذلك عادة لها وأعاد ما صامته من الفرض فيه لأننا تبينا أنها صامته في حيضها

(فصل) وان انقطع في الأشهر الثلاثة مختلفاً : ففي شهر انقطع على سبع وفي شهر على ست وفي شهر على خمس نظرت الى أقل ذلك وهو الخمس فجعلته حيضاً وما زاد عليه لا يكون حيضاً حتى يأتى عليه التكرار ، نص عليه أحمد : وإن جاء في الشهر الرابع ستاً أو أكثر صارت الستة حيضاً لتكرارها ثلاثاً ، وكذلك الحكم في السابع اذا تكرر ثلاثاً ؛ ومن قال بإجلاسها ستاً أو سبعاً فإنها تجلس ذلك من غير تكرار ولا تجلس ما زاد عليه حتى يتكرر ، ولذلك من أجلسها عادة نساءها فإنه يجلسها ما وافق عاداتهن من غير تكرار

(فصل) ومتى أجلسناها يوماً ويلة أو ستاً أو سبعاً أو عادة نساءها فرأت الدم أكثر من ذلك لم يحل لزوجها وطؤها فيه حتى ينقطع أو يتجاوز أكثر الحيض لأنه يحتمل أن يكون حيضاً احتمالاً ظاهراً ، وإنما أمرناها بالصوم فيه والصلاة احتياطاً لبراءة ذمتها فيجب ترك وطئها احتياطاً أيضاً ، وان اتفـاع الدم واغتسلت حل وطؤها ، وهل يكره على روايتين

إحداهما لا يكره لأنها رأت النقاء الخالص ، أشبهت غير المبتدأة
والثانية يكره لأننا لا نأمن معاودة الدم فكره وطؤها ، كالنفساء اذا انقطع دمها لأقل من أربعين يوماً فإن عاودها الدم في زمن العادة لم يطأها ، نص عليه ،

لأنه زمن صادف زمن الحيض فلم يجر الوطء فيه كما لو لم ينقطع . وعنه لا بأس بوطئها . قال الخلال : الأحوط في قوله على ما اتفقوا عليه دون الأنفس الثلاثة أنه لا يطؤها .

« مسألة ، قال (فإن استمر بها الدم ولم يتميز قعدت في كل شهر ستاً أو سبعة لأن الغالب من النساء هكذا يحضن) »

قوله « استمر بها الدم » يعنى زاد على أكثر الحيض . وقوله « لم يتميز » يعنى لم يكن دمها منفصلاً على الوجه الذى ذكرناه ، فهذه حكمها أن تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة ، وقد ذكر الخرقى علته ، وهى أن الغالب من النساء هكذا يحضن والظاهر أن حيض هذه كحيض غالب النساء فيجب ردها إليه كردها في الوقت الى حيضة في كل شهر . وهذا أحد قولى الشافعى . وعن أحمد أنها تجلس يوماً وليلة من كل شهر . وهذا القول الثانى للشافعى ، لأن ذلك اليقين وما زاد عليه مشكوك فيه فلا تزول عن اليقين بالشك . وعنه رواية ثالثة أنها تجلس أكثر الحيض ، وهو مذهب أبى حنيفة لأنه زمان الحيض فإذا رأت الدم فيه جلسته كالمعتادة . وعنه أنها تجلس عادة نساءها . وهو قول عطاء والثورى والأوزاعى ، لأن الغالب أنها تشبهن في عاداتهن ، والأول أولى لحديث حمزة ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم ردها إلى ست أو سبع ولم يردها إلى اليقين ولا إلى عادة نساءها ولا إلى أكثر الحيض ، ولأن هذه ترد إلى غالب عادات النساء في وقتها لكونها تجلس في كل شهر مرة ، فكذلك في عدد أيامها ، وبهذا يبطل ما ذكرناه لليقين ولعادة نساءها .

(فصل) وهل ترد إلى ذلك إذا استمر بها الدم في الشهر الرابع أو الثانى ؟ المنصوص أنها لا ترد إلى ست أو سبع إلا في الشهر الرابع ، لأننا لم نجعلها أكثر من ذلك إذا لم تكن مستحاضة ، فأولى أن تفعل ذلك إذا كانت مستحاضة .

قال القاضى : ويحتمل أن تنتقل إليها في الشهر الثانى بغير تكرار ، لأننا قد علمنا استحاضتها فلا معنى للتكرار في حقها .

(فصل) وإن كانت التى استمر بها الدم مميزة على ما ذكرناه فيما مضى جلست

بالتمييز فيما بعد الأشهر الثلاثة وتجلس في الثلاثة اليقين يوماً وليلة ، إلا أن نقول :
 العادة تثبت بمرتين ، فإنها تعود إلى التمييز في الشهر الثالث ويعمل به . وقال ابن
 عقيل : وعن أحمد أنها ترد إلى التمييز في الشهر الثاني ولا يعتبر التكرار . فإنه قال
 إذا بدأ بها الحيض ولم ينقطع عنها الدم ، ولم تعرف أيامها فعدت إقبال الدم إذا
 أقبل سواده وغلظه وريحه ، فإذا أدبر وصفا وذهب ريحه صلت وصامت ، وذلك
 لأنها مستحاضة مميزة ، فترد إلى تمييزها كما في الشهر الرابع ، ولا يعتبر التكرار في
 التمييز بعد أن تعلم كونها مستحاضة على ما نصرناه .

وقال القاضي : لا تجلس منه إلا ما تكرر ، فعلى هذا إذا رأت في كل شهر
 خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم أحمر واتصل ، جلست زمان الأسود ، فكان
 حيضها والباقي استحاضة

وهل تجلس زمان الأسود في الشهر الثاني أو الثالث أو الرابع ؟ يخرج ذلك
 على الروايات الثلاث

ولو رأت عشرة أحمر ثم خمسة أسود ثم أحمر واتصل فالحكم فيها كالتى قبلها ،
 فإن اتصل الأسود وعبر أكثر الحيض فليس لها تمييز ونحيضها من الأسود لأنه
 أشبه بدم الحيض ، ولو رأت أقل من يوم دماً أسود فلا تمييز لها ، لأن الأسود
 لا يصلح أن يكون حيضاً لقلته عن أقل الحيض ، وإن رأت في الشهر الأول أحمر
 كله ، وفي الثاني والثالث والرابع خمسة أسود ثم أحمر واتصل وفي الخامس كله
 أحمر ، فإنها تجلس في الأشهر الثلاثة اليقين وفي الرابع أيام الدم الأسود ، وفي
 الخامس تجلس خمسة أيضاً لأنها قد صارت معتادة

وقال القاضي لا تجلس من الرابع إلا اليقين ، إلا أن نقول بثبوت العادة
 بمرتين ، وهذا فيه نظر ، فإن أكثر ما يقدر فيها أنها لا عادة لها ولا تمييز ، ولو
 كانت كذلك لجلست ستاً أو سبعا في أصح الروايات ، فكذا ههنا ، ومن لم يعتبر
 التكرار في التمييز فهذه مميزة

ومن قال أن الميزة تجلس بالتمييز في الشهر الثاني قال أنها تجلس الدم الأسود
 في الشهر الثالث ، لأنها لا تعلم أنها مميزة قبله ، ولو رأت في شهر خمسة أسود ؛
 ثم صار أحمر واتصل وفي الثاني كذلك وفي الثالث كله أحمر ، والرابع رأت خمسة

أحمر ثم صار أسود واتصل ، جلست اليقين من الأشهر الثلاثة والرابع لا تميز لها فيه ، فتصير فيه إلى ستة أيام أو سبعة في أشهر الروايات ، إلا أن تقول العادة تثبت بمرتتين ، فتجلس من الثالث والرابع خمسة خمسة

وقال القاضي لا تجلس في الأشهر الأربعة إلا اليقين وهذا بعيد لما ذكرناه ، ولو كانت رأت في الرابع خمسة أسود والباقي كله أحمر صار عادة بذلك

« مسألة ، قال (والصفرة والكدره في أيام الحيض من الحيض)

يعنى إذا رأت في أيام عادتھا صفرة أو كدره فهو حيض ، وإن رآته بعد أيام حيضها لم يعتد به . نص عليه أحمد . وبه قال يحيى الأنصارى وربيعة ومالك والثورى والأوزاعى وعبد الرحمن بن مهدي والشافعى وإسحاق . وقال أبو يوسف وأبو ثور : لا يكون حيضا إلا أن يتقدمه دم أسود ، لأن أم عطية — وكانت بايعت النبي صلى الله عليه وسلم — قالت : كنا لا نعتد بالصفرة والكدره بعد الغسل شيئا ، رواه أبو داود وقال : بعد الطهر ،

ولنا قوله تعالى (٢ ، ٢٢٢ ويسألونك عن المحيض ؟ قل هو أذى) وهذا يتناول الصفرة والكدره . وروى الأثرم بإسناده عن عائشة رضى الله عنها ، أنها كانت تبعث إليها النساء بالدثرة من الكدرسف فيها الصفرة والكدره فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء — تريد بذلك الطهر من الحيضة) وحديث أم عطية إنما تناول ما بعد الطهر والاعتسال ، ونحن نقول به ، وقد قالت عائشة « ما كنا نعد الكدره والصفرة حيضا ، مع قولها المتقدم الذى ذكرناه

(فصل)

وحكم الصفرة والكدره حكم الدم العبيط فى انها فى أيام الحيض حيض وتجلس منها المبتدأة كما تجلس من غيرها ، وإن رأتها فيما بعد العادة فهو كما لو رأت غيرها على ما سيأتى ذكره إن شاء الله

وإن طهرت ثم رأت كدره أو صفرة لم يلتفت إليها لحبر أم عطية وعائشه :

وقد روى النجاد بإسناده عن محمد بن اسحاق عن فاطمة عن أسماء قالت : كنا في حجرها مع بنات بنتها ، فكانت إحداها تطهر ثم تصلي ثم تنكس بالصفرة اليسيرة فتسألها فتقول : اعتزلن الصلاة حتى لا ترين إلا البياض خالصا ، والأول أولى لما ذكرنا ، وقول عائشة وأم عطية أولى من قول أسماء . وقال القاضي معنى هذا أنها لا تلتفت إليه قبل التكرار ، وقول أسماء فيما إذا تكررت ، فجمع بين الاخبار والله أعلم .

« مسألة ، قال (ويستمتع من الحائض بما دون الفرج :

وجملته ان الاستمتاع من الحائض فيما فوق السرة ودون الركبة جائز بالنص والاجماع ، والوطء في الفرج محرم بهما واختلاف في الاستمتاع بما بينهما ، فذهب أحمد رحمه الله الى إباحته . وروى ذلك عن عكرمة وعطاء والشعبي والثوري وإسحاق ، ونحوه قال الحكم ، فانه قال لا بأس ان تضع على فرجها ثوباً ما لم يدخله وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يباح ، لما روى عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني فأتزر فيباشرني وأنا حائض ، رواه البخاري وعن عمر قال : سألت رسول الله (ص) عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال فوق الإزار ،

ولنا قول الله تعالى (٢ - ٢٢٧ فاعتزلوا النساء في الحيض) والمحيض اسم لمكان الحيض ، كالمقبيل والميت ، فتخصيصه موضع الدم بالاعتزال دليل على إباحته فيما عداه .

فان قيل بل المحيض الحيض . مصدر حاضت المرأة حيضا ومحيضاً : بدليل قوله تعالى في أول الآية (ويسألونك عن المحيض ؟ قل هو أذى) والأذى هو الحيض المستول عنه : وقال تعالى (٦٥ - ٤) واللاتي ينسن من المحيض)

قلنا اللفظ يحتمل المعنيين وإرادة مكان الدم أرجح بدليل أمرين أحدهما انه لو أراد الحيض لكان أمراً باعتزال النساء في مدة الحيض بالكلي والإجماع بخلافه .

والثاني . أن سبب نزول الآية ، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة اعتزلوها ، فلم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت ، فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية ، فقال النبي (ص) : اصنعوا كل شيء غير النكاح ، رواه مسلم في صحيحه ، وهذا تفسير لمعاد الله تعالى ، ولا تتحقق مخالفة اليهود بحملها على إرادة الحيض ، لأنه يكون موافقاً لهم ، ومن السنة قوله عليه السلام : اصنعوا كل شيء غير النكاح .

وروى عنه عليه السلام أنه قال : اجتنب منها شعار الدم ، ولأنه منع الوطء لأجل الأذى ، فاختص مكانه كالدبر ، وما روه عن عائشة دليل على حل ما فوق الأزار لا على تحريم غيره ، وقد يترك النبي صلى الله عليه وسلم بعض المباح تقذراً كتركه أكل الضب والأرنب ، وقد روى عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : أن النبي (ص) كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً^١ ، ثم ما ذكرناه منطوق ، وهو أولى من المفهوم .

(فصل)

فإن وطئ الحائض في الفرج أثم ، ويستغفر الله تعالى ، وفي الكفارة روايتان أحدهما : يجب عليه كفارة ، لما روى أبو داود والنسائي بإسنادهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في الذي يأتي امرأته وهي حائض : يتصدق بدينار أو بنصف دينار .

والثانية : لا كفارة عليه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم ، لقول النبي (ص) : من أتى كاهناً فصدقه بما قال ، أو أتى امرأته في دبرها ، أو أتى حائضاً فقد كفر بما أنزل على محمد (ص) ، رواه ابن ماجه ولم يذكر كفارة ، ولأنه وطئ نهى عنه لأجل الأذى فأشبهه الوطء في الدبر ، وللشافعي قولان كالروايتين وحديث الكفارة مداره على عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وقد قيل لأحمد : في نفسك منه شيء ؟ قال نعم ، لأنه من حديث فلان ، أظنه

(١) رواه أبو داود وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : أسنده قوى ، كتبه أبو طاهر

قال عبد الحميد، وقال : لو صح ذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كنا نرى عليه الكفارة، وقال في موضع : إيس به بأس، قد روى الناس عنه، فاختلف الرواية في الكفارة مبنية على اختلاف قول أحمد في الحديث، وقد روى عن أحمد أنه قال : إن كانت له مقدرة تصدق بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو عبد الله بن حامد : كفارة وطء الحائض تسقط بالعجز عنها أو عن بعضها ككفارة الوطء في رمضان .

فصل

وفي قدر الكفارة روايتان :

إحداهما : أنها دينار، أو نصف دينار، على سبيل التخيير، أيهما أخرج أجزأه، روى ذلك عن ابن عباس .
والثانية : أن الدم إن كان أحمر ففي دينار، وإن كان أصفر فنصف دينار، وهو قول إسحاق : وقال النخعي : إن كان في فور الدم فدينار، وإن كان في آخره فنصف دينار، لما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن كان دماً أحمر فدينار، وإن كان دماً أصفر فنصف دينار، رواه الترمذي، والاول أصح . قال أبو داود . الرواية الصحيحة : يتصدق بدينار أو بنصف دينار، ولأنه حكم تعلق بالحيض، فلم يفرق بين أوله وآخره، كسائر أحكامه .

فإن قيل . فكيف تخير بين شيء ونصفه ؟

قلنا : كما تخير المسافر بين قصر الصلاة وإتمامها، فأيهما فعل كان واجباً كذا همنا (فصل) وإن وطئ بعد طهرها وقبل غسلها فلا كفارة عليه، وقال قتادة والأوزاعي : عليه نصف دينار، ولو وطئ في حال جريان الدم لزمه دينار، لأنه حكم تعلق بالوطء في الحيض، فثبت قبل الغسل كالتحريم .
ولنا أن وجوب الكفارة بالشرع، وإنما ورد بها الخبر في الحائض، وغيرها لا يساويها، لأن الأذى المانع من وطئها قد زال بانقطاع الدم : وما ذكره يبطل بما لو حلف لا يوطئ حائضاً، فإن الكفارة تجب بالوطء في الحيض ولا تجب في غيره .

(فصل)

وهل تجب الكفارة على الجاهل والناسي ؟ على وجهين :
أحدهما : تجب ، لعموم الخبر ، ولأنها كفارة تجب بالوطء : أشبهت كفارة
الوطء في الصوم والإحرام .

والثاني : لا تجب ، لقوله عليه السلام « عني لامتي عن الخطأ والنسيان ،
ولأنها تجب لمحو المأثم : فلا تجب مع النسيان ككفارة اليمين ، فعلى هذا لو وطئ
طاهراً فحاضت في أثناء وطئه لا كفارة عليه ، وعلى الرواية الأولى : عليه كفارة
وهو قول ابن حامد : قال . ولو وطئ الصبي لزمته الكفارة ، لعموم الخبر ،
وقياساً على كفارة الإحرام ، ويحتمل أن لا يلزمه كفارة ، لأن أحكام التكليف
لا تثبت في حقه ، وهذا من فروعها فلا تثبت .

(فصل) وهل تلزم المرأة كفارة ؟ المنصوص : أن عليها الكفارة ، قال أحمد
في المرأة غرت زوجها : أن عليه الكفارة وعليها ، وذلك لأنه وطئ يوجب
الكفارة فأوجبها على المرأة المطاوعة ، ككفارة الوطء في الإحرام ، وقال القاضي
في وجوبها على المرأة وجهان : أحدهما لا يجب لأن الشرع لم يرد بإيجابها عليها
وإنما يتلقى الوجوب من الشرع ، وإن كانت مكرهة أو غير عالة فلا كفارة عليها
لقوله عليه السلام « عني لامتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

(فصل) والنفساء كالحائض في هذا لأنها تساويها في سائر أحكامها ، ويجزى
نصف دينار من أي ذهب كان إذا كان صافياً من الغش ، ويستوى تبره ومضروبه
لوقوع الإسم عليه : وهل يجوز إخراج قيمته ؟ فيه وجهان :
أحدهما : يجوز ، لأن المقصود يحصل بإخراج هذا القدر من المال على أي
صفة كان من المال ، فجاز بأي مال كان كإخراج الجزية .

والثاني : لا يجوز . لأنه كفارة فاختص ببعض أنواع المال كسائر الكفارات
فعلى هذا الوجه ، هل يجوز إخراج الدراهم مكان الدينار ؟ فيه وجهان بناء على
إخراجها عنه في الزكاة ، والصحيح . جوازه لما ذكرنا ، ولأنه حق يجزى فيه
أحد الثمين فأجزأ فيه الآخر ، كسائر الحقوق .

ومصرف هذه الكفارة إلى مصرف سائر الكفارات لكونها كفارة ، ولأن
المساكين مصرف حقوق الله تعالى وهذا منها .

« مسألة ، قال (فإن انقطع دمها فلا توطأ حتى تغتسل) .

وجملته : أن وطء الحائض قبل الغسل حرام ، وإن انقطع دمها في قول
أكثر أهل العلم ، قال ابن المنذر : هذا كالإجماع منهم ، وقال أحمد بن محمد المروزي
لا أعلم في هذا خلافاً ، وقال أبو حنيفة : إن انقطع الدم لا كثر الحيض حل
وطؤها ، وإن انقطع لدون ذلك لم يبح حتى تغتسل ، أو تقيم أو يمضي عليها
وقت صلاة لأن وجوب الغسل لا يمنع من الوطء بالجنابة .

ولنا قول الله تعالى (٢ : ٢٢٢) ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن
فأتوهن من حيث أمركم الله ؛ يعنى إذا اغتسلن ، هكذا فسرهُ ابن عباس ، ولأن
الله تعالى قال في الآية (ويحب المتطهرين) فأثنى عليهم ، فبدل على أنه فعل منهم
أثنى عليهم به ، وفعلهم هو الاغتسال دون انقطاع الدم ، فشرط لإباحة الوطء
شرطين : انقطاع الدم ، والاغتسال ، فلا يباح إلا بهما : كقوله تعالى (٤ : ٦)
وابتلوا البتامة حتى إذا بلغوا النكاح ، فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم
لما اشترط دفع المال إليهم بلوغ النكاح والرشد لم يبح إلا بهما ، كذا ههنا ،
ولأنها ممنوعة من الصلاة لحدث الحيض ، فلم يبح وطؤها كما لو انقطع لأقل الحيض
وما ذكروه من المعنى منقوض بما إذا انقطع لأقل الحيض ، ولأن حدث
الحيض أكد من حدث الجنابة ، فلا يصح قياسه عليه .

« مسألة ، قال (ولا توطأ مستحاضة إلا أن يخاف على نفسه)

اختلف عن أحمد في وطء المستحاضة ، فروى : ليس له وطؤها إلا أن يخاف
على نفسه الوقوع في محذور ، وهو مذهب ابن سيرين والشعبي والنخعي والحاكم
لم يروى الخلال بإسناده عن عائشة « أنها قالت . المستحاضة لا يغشاها زوجها ،
ولأن بها أذى ، فيحرم وطؤها كالحائض ، فإن الله تعالى منع وطء الحائض معللاً
بالأذى بقوله (قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض) أمر باعتزالهن عقيب
الأذى المذكوراً بفاء التعقيب ، ولأن الحكم إذا ذكر مع وصف يقتضيه ويصلح له

علل به ، كقوله تعالى (٣٨ ، ٥) والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) والاذن يصلح أن يكون علة ، فيعلل به ، وهو موجود في المستحاضة ، فيثبت التحريم في حقها .

فروى عن أحمد إباحة وطئها مطلقاً من غير شرط ، وهو قول أكثر الفقهاء لما روى أبو داود عن عكرمة عن حمته بنت جحش « أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها ، وقال « كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها ، ولأن حمته كانت تحت طلحة ، وأم حبيبة تحت عبد الرحمن بن عوف ، وقد سألنا رسول الله (ص) عن أحكام المستحاضة ، فلو كان حراماً بينه لهما .

وإن خاف على نفسه الوقوع في محذور إن ترك الوطء أبيع على الروايتين لأن حكمها أخذ من حكم الحائض ، ولو وطئها من غير خوف فلا كفارة عليه لأن الوجوب من الشرع ، ولم يرد بإيجابها في حقها ، ولا هي في معنى الحائض لما بينهما من الاختلاف .

وإذا انقطع دمها أبيع وطئها من غير غسل ، لأن الغسل ليس بواجب عليها أشبه سلس البول .

« مسألة ، قال (والمبتلى بسلس البول وكثرة المذي ، فلا ينقطع كالمستحاضة يتوضأ لكل صلاة ، بعد أن يغسل فرجه) .

وجملته : أن المستحاضة ومن به سلس البول أو المذي أو الجريح الذي لا يرقأ دمه وأشباههم ممن يستمر منه الحدث ولا يمكنه حفظ طهارته . عليه الوضوء لكل صلاة بعد غسل محل الحدث ، وشدّه والتحرز من خروج الحدث بما يمكنه فالمستحاضة تغسل المحل ثم تحشوه بقطن أو ما أشبهه ليرد الدم لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحنة حين شكت إليه كثرة الدم « أنعت لك الكرّ سيفاً فإنه يذهب الدم ، فإن لم يرد الدم بالقطن استشفرت بخرقه مثقوقة الطرفين تشدها على جنبها ووسطها على الفرج ، وهو المذكور في حديث أم سبله « لتستشفر بثوب ، وقال لحنة « تلجمي ، لما قالت « انه أكثر من ذلك ، فاذا فعلت ذلك ثم خرج الدم فإن كان لرخاوة الشد فعليه إعادة الشد والطهارة ، وإن كان لغلبة

الخارج وقوته وكونه لا يمكن شدة أكثر من ذلك لم تبطل الطهارة : لأنه لا يمكن التحرز منه ، فتصلى ولو قطر الدم قالت عائشة : اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلى ، رواه البخارى . وفى حديث « صلى وإن قطر الدم على الحصير ، وكذلك من به سلس البول أو كثرة المذى يعصب رأس ذكره بخرقه ويحترس حسب ما يمكنه ويفعل ما ذكر .

وكذلك من به جرح يفور منه الدم أو به ريح أو نحو ذلك من الأحداث ممن لا يمكنه قطعه عن نفسه ؛ فإن كان مما لا يمكن عصبه مثل من به جرح لا يمكن شدة ، أو بأسور أو ناصور لا يتمكن من عصبه صلى على حسب حاله ، كما روى عن عمر رضى الله عنه « أنه حين طعن صلى وجرحه يشعب دما ،

(فصل) ويلزم كل واحد من هؤلاء الوضوء لوقت كل صلاة ، إلا أن لا يخرج منه شيء ، وبهذا قال الشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى . وقال مالك : لا يجب الوضوء على المستحاضة . وروى ذلك عن عكرمة وربيعة ، واستحب مالك لمن به سلس البول أن يتوضأ لكل صلاة إلا أن يؤذيه البرد ، فإن آذاه قال : فأرجو أن لا يكون عليه ضيق فى ترك الوضوء .

واحتجوا بأن فى حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبى حبيش « فاغتسلى وصلى ، ولم يأمرها بالوضوء ؛ ولأنه ليس بمنصوص على الوضوء منه ولا فى معنى المنصوص ، لأن المنصوص عليه الخارج المعتاد ، وليس هذا بمعتاد

ولنا ما روى عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم فى المستحاضة « تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصوم وتصلى وتتوضأ عند كل صلاة ، رواه أبو داود والترمذى .

وعن عائشة قالت « جاءت فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت خبرها — ثم قال « اغتسلى ثم توضئ لكل صلاة وصلى ، رواه أبو داود والترمذى ، وقال حديث حسن صحيح ، ولأنه خارج من السبيل فنقض الوضوء كالمذى .

إذا ثبت هذا فإن طهارة هؤلاء مقيدة بالوقت لقوله «توضأ عند كل صلاة» وقوله «ثم توضئ لكل صلاة» ولأنها طهارة عند وضوءه ففتقيدت بالوقت كالتييمم .

فصل

فإن توضأ أحد هؤلاء قبل الوقت وخرج منه شيء بطلت طهارته ، لأن دخوله يخرج به الوقت الذي توضأ فيه ؛ وخروج الوقت مبطل لهذه الطهارة كما قررناه . ولأن الحدث مبطل للطهارة ، وإنما عني عنه لعدم إمكان التحرز عنه مع الحاجة إلى الطهارة ، وإن توضأ بعد الوقت صح وارتفع حدثه ولم يؤثر فيه ما يتجدد من الحدث الذي لا يمكن التحرز منه ، فإن دخل في الصلاة عقيب طهارته أو آخرها لا أمر يتعلق بمصلحة الصلاة ، كلبس الثياب وانتظار الجماعة ، أو لم يعلم أنه خرج منه شيء جاز ، وإن آخرها لغير ذلك ففيه وجهان :

أحدهما الجواز لأنها طهارة أريدت للصلاة بعد دخول وقتها فأشبهت التيمم ولأنها طهارة ضرورة فتقيدت بالوقت كالتييمم

والثاني لا يجوز لأنه إنما أيسح له الصلاة بهذه الطهارة مع قيام الحدث للحاجة والضرورة ، ولا ضرورة هنا .

وان خرج الوقت بعد أن خرج منها شيء ، أو أحدث حدثاً سوى هذا الخارج بطلت الطهارة . قال أحمد في رواية أحمد بن القاسم : إنما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة فتصلي بذلك الوضوء النافلة والصلاة الفائتة حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى فتوضأ أيضاً ، وهذا يقتضي إلحاقها بالتييمم في أنها باقية بقاء الوقت يجوز لها أن تتطوع بها وتقضى بها الفوائت ، وتجمع بين الصلاتين ما لم تحدث حدثاً آخر ، أو يخرج الوقت

(فصل) ويجوز للمستحاضة الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر حمزة بنت جحش بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، وأمر به سهلة بنت سهيل ، وغير المستحاضة من أهل الاعذار مقيس عليها وملحق بها .

(فصل) إذا توضأت المستحاضة ثم انقطع دمها ، فإن تبين أنه انقطع لبرئها باتصال الانقطاع تبين أن وضوءها بطل بانقطاعه ، لأن الحدث الخارج مبطل للطهارة عني للعذر ، فإذا زال العذر زالت الضرورة وظهر حكم الحدث ، وإن عاد الدم فظاهر كلام أحمد أنه لا عبرة بهذا الانقطاع . قال أحمد بن القاسم : سألت أبا عبد الله فقلت : إن هؤلاء يتكلمون بكلام كثير ويؤقتون بوقت يقولون : إذا توضأت للصلاة وقد انقطع الدم ثم سال بعد ذلك قبل أن تدخل في الصلاة تعيد الوضوء ، ويقولون إذا كان الدم سائلا فتوضأت ثم انقطع الدم قولا آخر ؟ قال لست أنظر في انقطاعه حين توضأت سال أم لم يسأل ، إنما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة ، فتصلي بذلك الوضوء النافلة والفائتة حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالوضوء لكل صلاة ، من غير تفصيل فالتفصيل يخالف مقتضى الخبر ، ولأن اعتبار هذا يشق والعادة في المستحاضة وأصحاب هذه الأعذار أن الخارج يجري وينقطع ، واعتبار مقدار الانقطاع فيما يمكن فعل العبادة فيه يشق ، ولا يجاب الوضوء به حرج لم يرد الشرع به ، ولا سأل عنه النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة التي استفتته فيدل ذلك ظاهراً على عدم اعتباره مع قول الله تعالى (٢٢ - ٧٨ وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة هذا التفصيل

وقال القاضي وابن عقيل : إن تطهرت المستحاضة حال جريان دمها ثم انقطع قبل دخولها في الصلاة ولم يكن لها عادة بانقطاعه لم يكن لها الدخول في الصلاة حتى تتوضأ ، لأنها طهارة عني عن الحدث فيها لمكان الضرورة ، فإذا انقطع الدم زالت الضرورة فظهر حكم الحدث كالمتيمم إذا وجد الماء ، فإن دخلت في الصلاة فاتصل الانقطاع زمناً يمكن الوضوء والصلاة فيه فهي باطلة ، لأننا تبيننا بطلان طهارتها بانقطاعه . وإن عاد قبل ذلك فطهارتها صحيحة لأننا تبيننا عدم الطهر المبطل للطهارة فأشبه ما لو ظن أنه أحدث ثم تبين أنه لم يحدث ، وفي صحة الصلاة وجهان :

أحدهما يصح لأننا تبيننا صحة طهارتها لبقاء استحاضتها
والثاني لا يصح لأنها صلت بطهارة لم يكن لها أن تصلي بها ولم تصح ، كما لو تبين
الحدث وشك في الطهارة فصلى ثم تبين أنه كان متطهراً

وإن عاودها الدم قبل دخولها في الصلاة لمدة تتسع للطهارة والصلاة بطلت الطهارة وإن كانت لا تتسع لم تبطل ، لأننا تبينا عدم الطهر المبطل للطهارة ، فأشبه ما لو ظن أنه أحدث فتبين أنه لم يحدث ، وإن كان انقطاعه في الصلاة ففي بطلان الصلاة به وجهان مبنيان على المتيمم يرى الماء في الصلاة ، ذكر ذلك ابن حامد وإن عاود الدم فالحكم فيه على ما مضى في انقطاعه في غير الصلاة

وإن توضأت في زمن انقطاعه ثم عاودها الدم قبل الصلاة أو فيها أو كانت مدة انقطاعه تتسع للطهارة والصلاة — بطلت طهارتها بعود الدم ، لأنها بهذا الانقطاع صارت في حكم الطاهرات ، فصار عود الدم كسبق الحدث ، وإن كان انقطاعاً لا يتسع لذلك لم يؤثر عوده لأنها مستحاضة ولا حكم لهذا الانقطاع . وهذا مذهب الشافعي ، وقد ذكرنا من كلام أحمد ما يدل على أنه لا عبرة بهذا الانقطاع ، بل متى كانت مستحاضة أو بها عذر من هذه الأعذار فتحرزت وتطهرت فطهارتها صحيحة وصلاتها بها ماضية ما لم يزل عذرها وتبرأ من مرضها أو يخرج وقت الصلاة أو تحدث حدثاً سوى حدثها

(فصل)

فإن كانت لها عادة بانقطاع الدم زمناً لا يتسع للطهارة والصلاة فتوضأت ، ثم انقطع دمها ، لم يحكم بطلان طهارتها ولا صلاتها إن كانت فيها ، لأن هذا الانقطاع لا يفيد المقصود ، وإن اتصل الانقطاع وبرأت ، وكان قد جرى منها دم بعد الوضوء بطلت طهارتها والصلاة ، لأننا تبينا أنها صارت في حكم الطاهرات بذلك الانقطاع ، وإن اتصل زمناً يتسع للطهارة والصلاة فالحكم فيها كالحكم في التي لم يجر لها عادة بانقطاعه على ما ذكر فيه ، وإن كانت لها عادة بانقطاعه زمناً يتسع للطهارة والصلاة لم تصل حال جريان الدم وتنتظر إمساكه إلا أن تخشى خروج الوقت فتتوضأ وتصل .

فإن شرعت في الصلاة في آخر الوقت بهذه الطهارة فأمسك الدم عنها بطلت طهارتها لأنها أمكنتها الصلاة بطهارة غير ضرورية ، فلم تصح صلاتها بغيرها

كغير المستحاضة ، فإن كان زمن إمساكه يختلف ، فتارة يتسع وتارة لا يتسع ، فهي كالتى قبلها ، إلا أن تعلم أن انقطاعه في هذا الوقت لا يتسع ، ويحتمل أنها إذا شرعت في الصلاة ثم انقطع الدم لا تبطل صلاتها ، لأنها شرعت فيها بطهارة يقينية ، وانقطاع الدم يحتمل أن يكون متسعا فتبطل ويحتمل أن يكون ضيقا فلا تبطل ؛ ولا يزول اليقين بالشك ، فإن اتصل الانقطاع تبينا أنه كان مبطلا فبطلت الطهارة والصلاة به .

« مسألة ، قال (وأكثر النفاس أربعون يوما) »

هذا قول أكثر أهل العلم . قال أبو عيسى الترمذى : أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصل . وقال أبو عبيد : وعلى هذا جماعة الناس وروى هذا عن عمر وابن عباس وعثمان بن أبي العاص وعائذ بن عمرو وأنس وأم سلبية رضي الله عنهم : وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي . وقال مالك والشافعى : أكثره ستون يوما . وحكى ابن عقيل عن أحمد رواية مثل قولهما . لأنه روى عن الاوزاعى أنه قال : عندنا امرأة ترى النفاس شهرين . وروى مثل ذلك عن عطاء أنه وجدته ، والمرجع في ذلك الى الوجود .

قال الشافعى : غالبه أربعون يوما

ولنا ما روى أبو سهل كثير بن زياد عن عُمَيْسَةَ الْاَزْدِيَّةِ عَنْ أُمِّ سَلْبَةَ قَالَتْ : « كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ ، وَهُوَ ثِقَةٌ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : أَتَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ . وَرَوَى الْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ عَنْ مَسْعُودٍ عَنْ أُمِّ سَلْبَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا سَأَلَتْهُ : كَيْفَ تَجْلِسُ الْمَرْأَةُ إِذَا وَلَدَتْ ؟ قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ ، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَلَاحِظْ قَوْلَ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مَخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ فَكَانَ أَجْمَاعًا ، وَقَدْ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَجْمَاعًا ، وَنَحْوَهُ حَكَى أَبُو عُبَيْدٍ ، وَمَا حَكَوهُ

عن الأوزاعي يحتمل أن الزيادة كانت حيضا أو استحاضة ، كما لو زاد دمها عن الستين أو كما لو زاد دم الحائض على خمسة عشر يوما .

(فصل) فإن زاد دم النفساء على أربعين يوما فصادف عادة الحيض فهو حيض وإن لم يصادف عادة فهو استحاضة ، قال أحمد . إذا استمر بها الدم ، فإن كان في أيام حيضها الذي تقعده أمسكت عن الصلاة ولم يأتها زوجها ، وإن لم يكن لها أيام كانت بمنزلة المستحاضة ، يأتها زوجها وتتروأ لكل صلاة وتصوم وتصلى إن أدركها رمضان ، ولا تقضى ، وهذا يدل على مثل ما قلنا .

« مسألة ، قال (وليس لأقله حد أى وقت رأت الطهر اغتسلت ، وهى ظاهر ولا يقربها زوجها فى الفرج حتى تتم الأربعين استحبابا)

وبهذا قال الثورى والشافعى ، وقال مالك والأوزاعى وأبو عبيد ، إذا لم تر دما تغتسل وتصلى ، وقال محمد بن الحسن وأبو ثور : أقله ساعة ؛ وقال أبو عبيد أقله خمسة وعشرون يوما .

ولنا أنه لم يرد فى الشرع تحديده ، فيرجع فيه الى الوجود ، وقد وجد قليلا وكثيرا ، وقد روى « أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تر دما فسميت ذات الجفوف » قال أبو داود : ذا كرت أبا عبد الله حديث جرير « كانت امرأة تسمى الطاهر تضع أول النهار وتطهر آخره ، فجعل يعجب منه وقال على رضى الله عنه « لا يحل للنفساء إذا رأت الطهر إلا أن تصلى ، ولأن اليسير دم وجد عقيب سببه ، وهو الولادة ، فيكون نفاسا كالكثير ؛ وقد روى عن أحمد : أنها إذا رأت النقاء لدون اليوم لا تثبت لها أحكام الطاهرات ، قال يعقوب : سألت أبا عبد الله عن المرأة إذا ضربها المخاض ، فتكون أيامها عشرأ فترى النقاء قبل ذلك فتغتسل ثم ترى الدم من يومها ؟ قال . هذا أقل من يوم ليس عليها شيء ، فعلى هذا لا تثبت لها أحكام الطاهرات حتى ترى الطهر يوما كاملا ووجه ذلك . أن الدم يجرى تارة وينقطع أخرى ، فلا يخرج عن حكم النفاس بمجرد انقطاعه ، لأن ذلك يفضى إلى أن لا تسقط الصلاة عنها فى نفاسها ، إذ ما من وقت صلاة إلا يوجد فيه طهر يجب عليها الصلاة به ، وهذا يخالف

النص والإجماع ؛ وإذا لم يعتبر مجرد انقطاع الدم فلا بد من ضابط للانقطاع المعدود طهراً ، واليوم يصلح أن يكون ضابطاً لذلك ؛ فتعلق الحكم به .

(فصل - وإن ولدت ولم ترد ما في طاهر لا نفاس لها ، لأن النفاس هو الدم ولم يوجد ، وفي وجوب الغسل عليها وجهان .

أحدهما : لا يجب ، لأن الوجوب من الشرع ، وإنما ورد الشرع بإيجابه على النفساء ، وليست هذه نفساء ولا في معناها ، لأن النفساء قد خرج منها دم يقتضى خروجه وجوب الغسل ، ولم يوجد ذلك فيمن لم يخرج منها .

والثاني : يجب . لأن الولادة مظنة للنفاس فتعلق الإيجاب بها كتعلقه بالتقاء الحثانين ، وإن لم يوجد الإنزال .

فصل

وإذا طهرت لدون الأربعين اغتسلت وصلت وصامت ويستحب أن لا يقربها زوجها قبل الأربعين ، قال أحمد : ما يعجبني أن يأتيا زوجها ، على حديث عثمان بن أبي العاص ، أنها أتته قبل الأربعين فقال : لا تقريني ، ولأنه لا يأمن عود الدم في زمن الوطء فيكون واطئاً في نفاس ، وهذا على سبيل الاستحباب فإنا حكمنا لها بأحكام الطاهرات ، ولهذا يلزمها أن تغتسل وتصل وتصوم ، وإن غاد دمه في مدة الأربعين ففيه روايتان .

أحدهما أنه من نفاسها تدع له الصوم والصلاة . نقل عنه أحمد بن القاسم أنه قال : وإن عاودها الدم قبل الأربعين أمسكت عن الصلاة والصوم ، فإن طهرت أيضاً اغتسلت وصلت وصامت ، وهذا قول عطاء والشعبي لأنه دم في زمن النفاس فكان نفاساً كالاول ، وكما لو اتصل .

والثانية : أنه مشكوك فيه تصوم وتصل ثم تقضى الصوم احتياطاً ، وهذه الرواية المشهورة عنه نقلها الأثرم وغيره ولا يأتيا زوجها ، وإنما ألزمها فعل العبادات في هذا الدم لأن سببها متيقن وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه ، فلا يزول اليقين بالشك ، وأمرها بالقضاء احتياطاً ، لأن وجوب الصلاة والصوم متيقن وسقوط الصوم بفعله في هذا الدم مشكوك فيه ، فلا يزول بالشك والفرق

بين هذا الدم وبين الزائد على الست والسبع في حق النساء سبعة حيث لا يجب قضاء ما صامته فيه ، مع الشك أن الغالب مع عادات النساء ست أو سبع ، وما زاد عليه نادر بخلاف النفاس ، ولأن الحيض يتكرر ، فيشق إيجاب القضاء فيه والنفاس بخلافه ، وكذلك الدم الزائد عن العادة في الحيض .

وقال مالك : إن رأت الدم بعد يومين أو ثلاثة فهو نفاس وإن تباعد ما بينهما فهو حيض ، ولأصحاب الشافعي وجهان فيما إذا رأت الدم يوماً وليلة بعد طهر خمسة عشر يوماً .

(أحدهما) يكون حيضاً (والثاني) يكون نفاساً ، وقال القاضي : إن رأت الدم أقل من يوم وليلة بعد طهر خمسة عشر يوماً ، فهو دم فساد تصلي وتصوم ولا تقضى ، وهذا قول أبي ثور ، وإن كان الدم الثاني يوماً وليلة ، فالحكم فيه كما قلناه من أنها تصوم وتصلي وتقضى الصوم .

ولنا أنه دم صادف زمن النفاس ، فكان نفاساً كما لو استمر ، ولا فرق بين قليله وكثيره لما ذكرناه من جعله حيضاً ، فإنما خالف في العبارة ، فإن حكم الحيض والنفاس واحد ، وأما ما صامته في زمن الطهر فلا إعادة عليها فيه .

فصل

إذا رأت المرأة الدم بعد وضع شيء يتبين فيه خلق الإنسان فهو نفاس ، نص عليه ، وإن رآته بعد إلقاء نطفة أو علقه فليس بنفاس ، وإن كان الملقى بضعة لم يتبين فيها شيء من خلق الإنسان فقيها وجهان .

أحدهما هو نفاس ، لأنه بدء خلق آدمي ، فكان نفاساً كما لو تبين فيها خلق آدمي والثاني : ليس بنفاس لأنه لم يتبين فيها خلق آدمي ، فأشبهت النطفة .

(فصل) إذا ولدت المرأة توأمين فذكر أصحابنا عن أحمد روايتين فيها .

إحداهما : أن النفاس من الأول كله وأوله وآخره ، قالوا : وهي الصحيحة وهذا قول مالك وأبي حنيفة ، فعلى هذا متى انقضت مدة النفاس من حين وضعت الأول لم يكن ما بعده نفاساً ، لأن ما بعد ولادة الأول دم بعد الولادة ، فكان نفاساً كالمنفرد وآخره منه ، لأن أوله منه فكان آخره منه كالمنفرد .

واختلف أصحابنا في الرواية الثانية ، فقال الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب في رموس المسائل : هي أن أوله من الأول وآخره من الثاني ؛ وهذا قول القاضي في كتاب الروايتين ، لأن الثاني ولد فلا تنتهي مدة النفاس قبل انتهاء منه كالمنفرد فعلى هذا تزيد مدة النفاس على الأربعين في حق من ولدت توأمين وقال القاضي أبو الحسين في مسائله وأبو الخطاب في الهداية : الرواية الثانية أنه من الثاني فقط ، وهذا قول زفر ؛ لأن مدة النفاس مدة تتعلق بالولادة ، فكان ابتداؤها وانتهاءها من الثاني كمدة العدة ، فعلى هذا ما تراه من الدم قبل ولادة الثاني لا يكون نفاساً ، ولا أصحاب الشافعي ثلاثة أوجه كالأقوال الثلاثة وذكر القاضي أنه منهما رواية واحدة ، وإنما الخلاف في الدم الذي بين الولادتين ، هل هو نفاس أو لا ؟ وهذا ظاهره إنكار لرواية من روى أن آخر النفاس من الأول .

فصل

وحكم النساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها ، لا نعلم في هذا خلافاً ، وكذلك تحريم وطئها وحل مباشرتها والاستمتاع بما دون الفرج منها والخلاف في الكفارة بوطئها وذلك لأن دم النفاس هو دم الحيض إنما امتنع خروجه مدة الحمل لكونه ينصرف إلى غذاء الحمل ؛ فإذا وضع الحمل وانقطع العرق الذي كان يجري الدم خرج من الفرج ، فيثبت حكمه كما لو خرج من الحائض . ويفارق النفاس الحيض ؛ في أن العدة لا تحصل به ، لأنها تنقضي بوضع الحمل قبله ولا يدل على البلوغ لحصوله بالحمل قبله .

« مسألة ، قال (ومن كانت لها أيام فزادت على ما كانت تعرف ، لم تلتفت إلى الزيادة إلا أن تراه ثلاث مرات ، فتعلم حينئذ أن حيضها قد انتقل ، فتصير إليه فترك الأول ، وإن كانت صامتة في هذه الثلاث مرار ، أعادته إذا كان صوماً واجباً ، وإذا رأت الدم قبل أيامها التي كانت تعرف ، فلا تلتفت إليه حتى يعاودها ثلاث مرات)

وجملة ذلك : أن المرأة إذا كانت لها عادة مستقرة في الحيض فرأت الدم في

غير عاداتها لم تعد بما خرج من العادة حيضا حتى يتكرر ثلاثا في احدى الروايتين
أو مرتين في الاخرى ، نقل حنبل عن أحمد في امرأة لها أيام معلومة ، فتقدمت
الحیضة قبل أيامها ، لم تلتفت اليها تصوم وتصلی ، فإن عاودها في الثانية مثل ذلك
فإنه دم حیض منتقل ، ونقل الفضل بن زياد ، لا تنتقل اليه الا في الثالثة ، فلتمسك
عن الصلاة والصوم ، وفي لفظ له قال : سألت أبا عبد الله عن المرأة أيام أقرائها
معلومة : فربما زاد في الاشهر الكثيرة على أيام أقرائها ، أتمسك عن الصلاة أو
تصلی ؟ قال : بل تصلی ، ولا تلتفت الى ما زاد على أقرائها ، الا أن يكون دم
حیض تنتقل اليه أو نحو هذا ، قلت : أتصلی الى أن يصيبها ثلاث مرار ثم تدع
الصلاة بعد ثلاث ؟ قال نعم بعد ثلاث .

ففي هذه الرواية تصريح بأنها لا تعد الزيادة من حیضها الا في المرة الرابعة ؛
وأنها تصلی وتصوم في المرات الثلاث ، وفي روايته الاولى يحتمل أنها تحتسبه من
حیضها في المرة الثالثة ، لقوله : لا تنتقل اليه الا في الثالثة ، ويحتمل أنه أراد بعد
الثالثة ، وفي رواية حنبل احتمالان :

أحدهما : أنها تنتقل اليه في المرة الثانية ، وتحتسبه من حیضها .

والثاني : أنها لا تنتقل اليه الا في الثالثة ، وأكثر الروايات عنه : اعتبار
التكرار ثلاثا فيما خرج عن العادة ، سواء رأت الدم قبل عاداتها أو بعدها مع بقاء
العادة أو انقطاع الدم فيها أو في بعضها ، فإنها لا تجلس في غير أيامها حتى تتكرر
مرتين أو ثلاثا ، فإذا تكررت علمنا أنه حیض منتقل ؛ فتصير اليه ، أي تترك الصلاة
والصوم فيه وتصير عادته لها وتترك الاول ، أي العادة الاولى ، لأنها قد انتقلت
عنها وصارت العادة أكثر منها أو غيرها ، ثم يجب عليها قضاء ما صامته من الفرض
في هذه المرات الثلاث التي أمرناها بالصيام فيها ، لأننا تبينا أنها صامته في حیض
والصوم في الحیض غير صحيح ، فأما الصلاة فليس عليها قضاؤها ؛ لأن الحائض
لا تقضى الصلاة . قال أبو عبد الله : ولا يعجبني أن يأتيها زوجها في الايام التي
تصلی فيها ، لأننا لا نأمن كونها حیضا ، وإنما تصلی وتصوم احتياطا للعبادة ، وترك
الوطء احتياطا أيضا ، فيجب كما تجب الصلاة ، وان تجاوزت الزيادة أكثر الحیض
فهي استحاضة ، ولا تجلس غير أيام العادة بكل حال .

ومثال ذلك امرأة عادت لها ثلاثة أيام في أول كل شهر ، فرأت خمسة في أول الشهر أو رأت يومين من آخر الشهر الذي قبله والثلاثة المعتادة أو طهرت الثلاثة ورأت ثلاثة بعده أو أكثر منها أو أقل قبلها أو بعدها أو طهرت اليوم الأول ورأت ثلاثة بعده أو أكثر منها أو طهرت يومين ورأت يومين بعدها أو أكثر منها أو رأت الدم يومين في آخر الشهر ويوماً في أوله وما أشبه ذلك ، فإنها لا تجلس في جميع هذه الصور ما عدا الأول من الشهر حتى تتكرر لقول النبي (ص) « اجلسي قدر ما كانت تحبسك حيضتك » ، ولأن لها عادة فردت إليها كالمستحاضة وقال أبو حنيفة : ما رآته قبل العادة ليس بحيض حتى يتكرر مرتين ، وما تراه بعدها فهو حيض

وقال الشافعي : جميعه حيض ما لم تتجاوز أكثر الحيض ، وهذا أقوى عندي لأن عائشة رضي الله عنها « كان يبعث إليها النساء بالدرجة فيها الصفرة والكدرة ، فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء » ، ومعناه لا تعجلن بالغسل حتى ينقطع الدم وتذهب الصفرة والكدرة ولا يبقى شيء يخرج من المحل بحيث إذا دخلت فيه قطنة خرجت بيضاء ، ولو لم تعد الزيادة حيضاً للزمها الغسل عند انقضاء العادة وإن كان الدم جارياً ، ولأن الشارع علق على الحيض أحكاماً ولم يحده ، فلم أنه رد الناس فيه إلى عرفهم ، والعرف بين النساء أن المرأة متى رأت دمًا يصلح أن يكون حيضاً اعتقدته حيضاً ، ولو كان عرفهن اعتبار العادة على الوجه المذكور لنقل . ولم يحز التواطؤ على كتمانها مع دعاء الحاجة إليه ، ولذلك لما « كان بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم معه في الخيلة فجاءها الدم فانسلت من الخيلة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم مالك ؟ أنفست ؟ قالت نعم ، فأمرها أن تأتزر ، ولم يسألها النبي صلى الله عليه وسلم هل وافق العادة أو جاء قبلها ؟ ولا هي ذكرت ذلك ولا سألت عنه ، وإنما استدلت على الحيضة بخروج الدم ، فأقرها عليه النبي (ص) . وكذلك حين حاضت عائشة في عمرتها في حجة الوداع إنما علمت الحيضة برؤية الدم لا غير ، ولم تذكر عادة ولا ذكرها لها النبي صلى الله عليه وسلم . والظاهر أنه لم يأت في العادة ، لأن عائشة استكرهته واشتد عليها وبكت حين رآته وقالت « وددت أني لم أكن حججت العام » ، ولو كانت تعلم لها عادة تعلم بجيئه فيها

وقد جاء فيها ما أنكرته ولا صعب عليها ، ولو كانت العادة معتبرة على الوجه المذكور في المذهب لبيته النبي صلى الله عليه وسلم لأمته ، ولما وسعه تأخير بيانه ؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقته ، وأزواجه وغيرهن من النساء يحتجن الى بيان ذلك في كل وقت ، فلم يكن ليغفل بيانه ، وما جاء عنه عليه السلام ذكر العادة ولا بيانها الا في حق المستحاضة لا غير ، وأما امرأة طاهر ترى الدم في وقت يمكن أن يكون حيضا ثم ينقطع عنها فلم يذكر في حقها عادة أصلا ، ولأننا لو اعتبرنا التكرار فيما خرج عن العادة أدى الى خلو نساء عن الحيض بالكلية مع رؤيتهن الدم في زمن الحيض وصلاحيته أن يكون حيضا ، بيانه أن المرأة اذا رأت الدم في غير أيام عاداتها وطهرت أيام عاداتها لم تمسك عن الصلاة ثلاثة أشهر ، فإذا انتقلت في الشهر الرابع الى أيام أخر لم تحيض أيضا ثلاثة أشهر ، وكذلك أبدا ، فيفضي الى اخلائها من الحيض بالكلية ، ولا سبيل الى هذا

فعلى هذا القول تجلس ما تراه من الدم قبل عاداتها وبعدها ما لم يزد على أكثر الحيض ، فإن زاد على أكثره علمنا أنه استحاضة فرددناها الى عاداتها ، ويلزمها قضاء ما تركته من الصلاة والصيام فيما زاد على عاداتها ، لأننا تبينا أنه ليس بحيض ، وإنما هو استحاضة

فصل

فإن كانت لها عادة فرأت الدم أكثر منها وجاوز أكثر الحيض فهي مستحاضة وحيضها منه قدر العادة لا غير ، ولا تجلس بعد ذلك من الشهور المستقبلية الا قدر العادة ، ولا أعلم في هذا خلافا عند من اعتبر العادة فأما ان كانت عاداتها ثلاثة من كل شهر ، فرأت في شهر خمسة أيام ثم استحيضت في الشهر الآخر فإنها لا تجلس عما بعده من الشهور الا ثلاثة ثلاثة . وبهذا قال أبو حنيفة

وقال الشافعي : تجلس خمسة من كل شهر ، وهذا مبني على أن العادة لا تثبت بمرة ؛ فإن رأت خمسة في شهرين فهل تنتقل عاداتها الى خمسة؟ يخرج على الروايتين فيما تثبت به العادة ، وإن رأت الخمسة في ثلاثة أشهر ثم استحيضت انتقلت اليها وجلست من كل شهر خمسة بغير خلاف بينهم

« مسألة ، قال (ومن كانت لها أيام فرأت الطهر قبل ذلك فهي طاهر تغتسل وتصل ، فإن عاودها الدم لم تلتفت إليه حتى تجيء أيامها) »

الكلام في هذه المسألة في فصلين (أحدهما في الطهر بين الدمين (والثاني) في حكم الدم العائد بعده

أما الأول فإن المرأة متى رأت الطهر فهي طاهر تغتسل وتلزمها الصلاة والصيام سواء رآته في العادة أو بعد انقضائها ، ولم يفرق أصحابنا بين قليل الطهر وكثيره . لقول ابن عباس « أما ما رأت الطهر ساعة فلتغتسل ، ويتوجه أن انقطاع الدم متى نقص عن اليوم فليس بطهر ، بناء على الرواية التي حكيناها في النفاس أنها لا تلتفت إلى ما دون اليوم ، وهو الصحيح أن شاء الله ، لأن الدم يجري مرة وينقطع أخرى ، وفي إيجاب الغسل على من تطهر ساعة بعد ساعة خرج ينتفي بقوله (٢٢ ، ٧٨ وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولأننا لو جعلنا انقطاع الدم ساعة طهراً ولا تلتفت إلى ما بعده من الدم أفضى إلى أن لا يستقر لها حيض ، فعلى هذا لا يكون انقطاع الدم أقل من يوم طهراً إلا أن ترى ما يدل عليه ، مثل أن يكون انقطاعه في آخر عاداتها أو ترى القصة البيضاء ، وهو شيء يتبع الحيض أبيض يسمى « الترية » روى ذلك عن إمامنا

وروى عنه أن القصة البيضاء هي القطنة التي تحشوها المرأة إذا خرجت بيضاء كما دخلت لا تغير عليها فهي القصة البيضاء . حكى ذلك عن الزهري . وروى عن إمامنا أيضاً . وقال أبو حنيفة : ليس النقاء بين الدمين طهراً ، بل لو صامت فيه فرضاً لم يصح ولزمها فضاؤه ولا يجب عليها فيه صلاة ولا يأتيها زوجها ، فيكون الدمان وما بينهما حيضاً . وهو أحد قول الشافعي ، لأن الدم يسيل تارة وينقطع أخرى ، ولأنه لو لم يكن من الحيض لم يحتسب من مدته

ولنا قول الله تعالى (٢ ، ١٩٦ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى) وصف الحيض بكونه أذى ، فإذا ذهب الأذى وجب أن يزول الحيض . وقال ابن عباس « أما ما رأت الدم البحراني فإنها لا تصلح وإذا رأت الطهر ساعة فلتغتسل » وقالت

عائشة ، لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ، ولأنها صامت وهي طاهر فلم يلزمها القضاء ؛ كما لو لم يعد الدم .

فأما قولهم إن الدم يجري تارة وينقطع أخرى ، قلنا لا عبرة بالانقطاع اليسير وإنما إذا وجد انقطاع كبير يمكن فيه الصلاة والصيام وتتأدى العبادة فيه ، وجبت عليها لعدم المانع من وجوبها

الفصل الثاني : إذا عاودها الدم فلا يخلو إما أن يعاودها في العادة أو بعدها ، فإن عاودها في العادة ففيه روايتان :

(إحداهما) أنه من حيضها لأنه صادف زمن العادة : فأشبه ما لو لم ينقطع . وهذا مذهب الثوري وأصحاب الرأي والشافعي

(والثانية) ليس بحيض ؛ وهو ظاهر كلام الخرقى واختيار ابن أبي موسى ومذهب عطاء ، لأنه عاد بعد طهر صحيح ، فأشبه ما لو عاد بعد العادة .

وعلى هذه الرواية يكون حكمه حكم ما لو عاد بعد العادة ، على ما سذكروه فيما بعد إن شاء الله ، وقد روى عن أحمد رحمه الله : إذا كانت أيامها عشرأ فقعدت خمسأ ثم رأت الطهر فإنها تصلي ، فإذا كان اليوم التاسع أو الثامن فرأت الدم صلت وصامت وتقضى الصوم ، وهذا على سبيل الاحتياط لوجود التردد في هذا الدم ، فأشبه دم النفساء العائد في مدة النفاس ؛ فإن رأت في العادة وتجاوز العاده لم يخل من أن يعبر أكثر الحيض أو لا يعبر ، فإن عبر أكثر الحيض فليس بحيض ، لأن بعضه ليس بحيض فيكون كله استحاضة لأنه متصل به فكان أقرب إليه ، فالحاقه بالاستحاضة أقرب من الحاقه بالحيض لانفصاله عنه ، وإن انقطع لأكثره فما دون ، فمن قال إن ما لم يعبر العادة ليس بحيض فهذا أولى أن لا يكون حيضا . ومن قال هو حيض ، ففي هذا على قوله ثلاثة أوجه :

(أحدها) أن جميعه حيض ، بناء على الوجه الذي ذكرنا في أن الزائد على العادة حيض ما لم يعبر أكثر الحيض (والثاني) أن ما وافق العاده حيض لموافقة العاده وما زاد عليها فليس بحيض لخروجه عنها

(والثالث) أن الجميع ليس بحيض لاختلاطه بما ليس بحيض ، فإن تكرر فهو حيض على الروايتين جميعا

فأما ان عاد بعد العادة لم يخل من حالين :

(أحدهما) أن لا يمكن كونه حيضا (والثاني) أن يمكن ذلك ، فان لم يمكن كونه حيضا لعبوره أكثر الحيض ، وأنه ليس بينه وبين الدم أقل الطهر ، فهذا استحاضة كله ، سواء تكرر أو لم يتكرر ، لأنه لا يمكن جعل جميعه حيضا فكان جميعه استحاضة ، لأن الحاق بعضه ببعض أولى من الحاقه بغيره

والثاني أن يمكن جعله حيضا ، وذلك يتصور في حالين (أحدهما) أن يكون بضمه الى الدم الأول لا يكون بين طرفيها أكثر من خمسة عشر يوما ، فاذا تكرر جعلناهما حيضة واحدة ، ويلفق أحدهما الى الآخر ، ويكون الطهر الذي بينهما طهراً في خلال الحيض

والصورة الثانية أن يكون بينهما أقل الطهر ، اما ثلاثة عشر يوما أو خمسة عشر يوما ، ويكون كل واحد من الدمين يصلح أن يكون حيضا بمفرده بأن يكون يوما وليلة فصاعداً ، فهذا اذا تكرر كان الدمان حيضتين ، وان نقص أحدهما عن أقل الحيض فهو دم فساد اذا لم يمكن ضمه الى ما بعده

ومثال ذلك : ما لو كانت عاداتها عشرة من أول الشهر فرأت خمسة منها دما وطهرت خمسة ثم رأت خمسة دما وتكرر ذلك ، فالخمس الأولى والثانية حيضة واحدة تلفق الدم الثاني الى الأول ، وان رأت الثاني ستة أو سبعة لم يمكن أن يكون حيضا ، لأن بين طرفيها أكثر من خمسة عشر يوما ، وليس بينهما أقل الطهر ، وان رأت يوما دما وثلاثة عشر طهراً ، ثم رأت يوما دما وتكرر هذا كانا حيضتين وصار شهرها أربعة عشر يوما ، وكذلك ان رأت يومين دما وثلاثة عشر طهراً ثم رأت يومين دما وثلاثة عشر طهراً ، ثم رأت يومين دما وتكرر شهرها خمسة عشر يوما ، وان كان الطهر بينهما أحد عشر يوما فما دون وتكرر فيها حيضة واحدة ، لأنه ليس بين طرفيها أكثر من خمسة عشر يوما ولا بينهما أقل الطهر ، وان كان بينهما اثنا عشر يوما طهراً لم يمكن كونهما جميعا حيضا ، لأنه لا يمكن كونهما حيضة واحدة لزيادتهما بما بينهما من الطهر على أكثر الحيض ولا يمكن جعلهما حيضتين ، لأنه ليس بينهما أقل الطهر فيكون حيضها منهما ما وافق العادة والآخر استحاضة

وعلى هذا كل ما يتفرع من المسائل الا أنها لا تلتفت الى ما رآته بعد الطهر فيما خرج عن العادة حتى يتكرر مرتين أو ثلاثاً ، فإن تكرّر وأمكن جعله حيضاً فهو حيض ، والا فلا ، وكل موضع رأت الدم ولم تترك العبادة فيه ، ثم تبين أنه كان حيضاً فعليها قضاء الصوم المفروض فيه ، وكل موضع عدته حيضاً وتركت فيه العبادة ، ثم تبين أنه طهر فعليها قضاء ما تركته من الواجبات فيه .

(فصل) واختلاف أصحابنا في مراد الخرقى رحمه الله بقوله : فإن عاودها الدم فلا تلتفت اليه ، فقال أبو الحسن النعماني والقاضي وابن عقيل : أراد اذا عاودها بعد العادة وعبر أكثر الحيض ، بدليل أنه منعها أن تلتفت اليه مطلقاً ، ولو أراد غير ذلك لقال . حتى يتكرر ، قال القاضي : ويحتمل أنه أراد اذا عاودها بعد العادة ولم يعبر ، فإنها لا تلتفت اليه قبل التكرار ، وقال أبو حفص العكبري : أراد معاودة الدم في كل حال سواء كان في العادة أو بعدها ، لأن لفظه مطلق يتناول بإطلاقه الزمان كله ؛ وهذا أظهر ان شاء الله .

وما ذكرناه من الترجيح معارض بمثله . وهو أن قولهم يحتاج الى اضمحار عبور أكثر الحيض . وليس هذا أولى من اضمحار التكرار في تساويان . ويسلم الترجيح الذي ذكرناه .

فصل في التفريق

ومعناه ضم الدم الى الدم اللذين بينهما طهر وقد ذكرنا أن الطهر في أثناء الحيضة طهر صحيح . فإذا رأت يوماً طهراً ويوماً دماً ولم يجاوز أكثر الحيض . فإنها تضم الدم الى الدم . فيكون حيضاً وما بينهما من النقاء طهر على ما قررناه ، ولا فرق بين أن يكون زمن الدم أكثر من زمن الطهر . أو مثله أو أقل منه . مثل أن ترى يومين دماً ويوماً طهراً أو يومين طهراً ويوماً دماً أو أقل أو أكثر . فان جميع الدم حيض اذا تكرّر ولم يجاوز لمدة أكثر الحيض . فان كان الدم أقل من يوم مثل أن ترى نصف يوم دماً ونصفه طهراً أو ساعة وساعة . فقال أصحابنا : هو كالأيام يضم الدم الى الدم . فيكون حيضاً . وما بينهما طهر اذا بلغ المجتمع منه أقل الحيض فان لم يبلغ ذلك فهو دم فساد . وفيه وجه آخر : لا يكون الدم حيضاً

الا أن يتقدمه حيض صحيح متصل . وهذا كله مذهب الشافعى . وله قول فى النقاء بين الدمين أنه حيض . وقد ذكرناه وذكرنا أيضا وجها لنا فى أن النقاء متى كان أقل من يوم لم يكن طهراً .

فعلى هذا متى نقص النقاء عن يوم كان الدم وما بينه حيضاً كله . فإن جاوز الدم أكثر الحيض . بأن يكون بين طرفيه أكثر من خمسة عشر يوماً . مثل أن يرى يوماً وما يوماً طهراً إلى ثمانية عشر يوماً . فهى مستحاضة . لا تخلو من أن تكون معتادة أو مميزة أو لا عادة لها ولا تمييز . أو يوجد فى حقها الأمران . فإن كانت معتادة مثل أن يكون حيضها خمسة أيام فى أول كل شهر . فهذه تجلس أول يوم ترى الدم فيه فى العادة وتغتسل عند انقطاعه . وما بعد ذلك مبنى على الروايتين فى الطهر فى أثناء الحيضة . هل يمنع ما بعده أن يكون حيضاً أو لا ؟ فإن قلنا : يمنع . فحيضها اليوم الأول خاصة . وما بعده استحاضة . وإن قلنا لا يمنع فحيضها اليوم الأول والثالث والخامس . فيحصل لها من عاداتها ثلاثة أيام والباقى استحاضة وفى وجه آخر . أنه يلفق لها الخمسة من أيام الدم جميعها . فتجلس السابع والتاسع . والصحيح الأول . لأن هذين اليومين ليسا من عاداتها . فلا تجلسهما كغير الملققة . وإن كانت مميزة جلست زمان الدم الأسود من الأيام ، فكان حيضها وباقيه استحاضة ، وإن كانت مبتدأة جلست اليقين فى ثلاثة أشهر من أول دم ، تراه أو فى شهرين ثم تنتقل بعد ذلك إلى ستة أيام أو سبعة ، وهل يلفق لها السبعة من خمسة عشر يوماً ، أو تجلس أربعة أيام من سبعة أيام ؟ على وجهين كما قلنا فبمن عاداتها سبعة أيام .

فإذا قلنا : تجلس زمان الدم من سبعة ، جلست الأول والثالث والخامس والسابع . وإن أجلسناها ستة أيام سقط السابع . وإن قلنا . تلفق لها ، زادت التاسع والحادى عشر إن قلنا : تجلس ستة ، وإن جلست سبعة زادت الثالث عشر وهكذا الحكم فى الناسية ، وهذا أحد قولى الشافعى ، إلا أنه لا يلفق لها عدد أيامها فى أحد الوجهين .

وقال القاضى فى المعتادة : كما ذكرنا ، وفى غيرها : ما عبر الخمسة عشر استحاضة ، وأيام الدم من الخمسة عشر حيض كلها إذا تكررت ، فإن كان يوماً وما فلها ثمانية

أيام حيض وسبعة طهر ، وإن كانت أنصافاً فلها سبعة أيام ونصف حيض ومثلها طهر ، وهذا قول ابن بنت الشافعي ، لأن الطهر في اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وما بعده ، فإنها فيما بعده في حكم الطاهرات تأمرها بالصلاة والصيام .

ولنا أن الطهر لو ميز بعد الخامس عشر لميز قبله كتميز اللون ، والحكم فيما إذا كان أنصافاً أو مختلفاً يوماً دماً وأياماً طهراً ، أو يوماً طهراً وأياماً دماً كالحكم في الأيام الصحاح المتساوية ، إلا أنه إذا كان الجزء الذي ترى الدم فيه أولاً أقل من أقل الحيض ، ففيه وجه : أنه لا يكون حيضاً حتى يسبقه دم متصل يصلح أن يكون حيضاً .

وإن قلنا : الطهر يمنع ما بعده من كونه حيضاً قبل التكرار ، وجاء في العادة فإنها تضم إلى الأول ما تكمل به أقل الحيض ، فإذا كانت ترى الدم يوماً ويوماً ضمت الثالث إلى الأول ، فكان حيضاً في المرة الأولى والثانية ، ثم تنتقل إلى ما تكرر في المرة الثالثة أو الرابعة على اختلاف الوجهين ، وإذا رأت أقل من أقل الحيض ثم طهرت ثلاثة عشر يوماً ثم رأت دماً مثل ذلك .

وقلنا : أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً ، فهو دم فساد ، لأنه لا يصلح أن يكون حيضة واحدة لفصل أقل الطهر بينهما ، ولا حيضتين لنقصان كل واحد منهما عن أقل الحيض ، وإن قلنا أقل الطهر خمسة عشر ، ضمنا الأول إلى الثاني ، فكان حيضة واحدة إذا بالغ بمجموعها أقل الحيض ، وإن كان كل واحد من الدمين يبلغ أقل الحيض ، فهما حيضتان إن قلنا أقل الطهر ثلاثة عشر .

وإن قلنا أقله خمسة عشر ، ضمنا الثاني إلى الأول فكانا حيضاً واحداً إذا لم يكن بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوماً ، فإن كان بين طرفيهما خمسة عشر يوماً لم يكن جعلهما جميعاً حيضاً فيجعل أحدهما حيضاً والآخر استحاضة وعلى هذا فقس

« مسألة » قال (والحامل لا تحيض إلا أن تراه قبل ولادتها يومين ، أو ثلاثة ، فيكون دم نفاس)

مذهب أبي عبد الله رحمه الله ، أن الحامل لا تحيض ، وما تراه من الدم فهو

دم فساد، وهو قول جمهور التابعين، منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وجابر ابن زيد وعكرمة ومحمد بن المنكدر والشعبي ومكحول وحامد والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وابن المنذر وأبو عبيد وأبو ثور، وروى عن عائشة رضي الله عنها، والصحيح عنها أنها إذا رأت الدم لا تصلي .

وقال مالك والشافعي والليث : ما تراه من الدم حيض إذا أمكن، وروى ذلك عن الزهري وقتادة وإسحاق، لأنه دم صادف عادة، فكان حيضا كغير الحامل . ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تستبرأ بحبضة، فجعل وجود الحيض علما على برائة الرحم، فدل ذلك على أنه لا يجتمع معه .

واحتج إمامنا بحديث سالم عن أبيه : أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً، فجعل الحمل علما على عدم الحيض، كما جعل الطهر علما عليه، ولأنه زمن لا يعتادها الحيض فيه غالباً فلم يكن ما تراه فيه حيضاً كالآيسة : قال أحمد : إنما يعرف النساء الحمل بانقطاع الدم، وقول عائشة يحمل على الحبل التي قاربت الوضع، جمعا بين قوايها، فإن الحامل إذا رأت الدم قريباً من ولادتها فهو نفاس تدع له الصلاة كذلك قال إسحاق .

وقال الحسن : إذا رأت الدم على الولد أمسكت عن الصلاة، وقال يعقوب ابن بختان : سألت أحمد عن المرأة إذا ضربها المخاض قبل الولادة يوم أو يومين تعيد الصلاة؟ قال لا، وقال إبراهيم النخعي : إذا ضربها المخاض فرأت الدم قال هو حيض، وهذا قول أهل المدينة والشافعي، وقال عطاء : تصلي ولا تعده حيضاً ولا نفاساً .

ولنا أنه دم خرج بسبب الولادة، فكان نفاساً كالحارج بعده، وإنما يعلم خروجه بسبب الولادة إذا كان قريباً منها، ويعلم ذلك برؤية أماراتها من المخاض ونحوه في وقته، فأما أن رأت الدم من غير علامة على قرب الوضع لم تترك له العبادة، لأن الظاهر أنه دم فساد، فإن تبين كونه قريباً من الوضع كوضعه بعده يوم أو يومين أعادت الصوم المفروض أن صامته فيه، وإن رآته عند علامة

على الوضع تركت العبادة ، فإن تبين بعده عنها أعادت ما تركته من العبادات الواجبة ، لأنها تركتها من غير حيض ولا نفاس .

« مسألة ، قال (وإذا رأت الدم ولها خمسون سنة ، فلا تدع الصوم ، ولا الصلاة ، وتقضى الصوم احتياطاً ، فإن رآته بعد الستين ، فقد زال الاشكال ، وتيقن أنه ليس بحيض فتصوم وتصل ، ولا تقضى) »

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في هذه المسألة ، فالذي نقل الحرقى ههنا : أنها لا تياس من الحيض يقينا الى ستين سنة ، وما تراه فيما بين الخمسين والستين مشكوك فيه ، لا تترك له الصلاة ولا الصوم ، لأن وجوبهما متيقن فلا يسقط بالشك ، وتقضى الصوم المفروض احتياطاً ، لأن وجوبه كان متيقناً ، وما صامته في زمن الدم مشكوك في صحته ، فلا يسقط به ما تيقن وجوبه ، وروى عنه ما يدل على أنها بعد الخمسين لا تحيض وكذلك قال اسحاق بن راهويه : ولا يكون حيضاً بعد الخمسين ، ويكون حكماً فيما تراه من الدم حكم المستحاضة . لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « إذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض ، وروى عنها أنها قالت « لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد الخمسين » .

وروى عنه : ان نساء الأعاجم يثن من المحيض في خمسين ، ونساء بني هاشم وغيرهم من العرب الى ستين سنة ، وهو قول اهل المدينة ، لما روى الزبير بن بكار في كتاب النسب عن بعضهم انه قال : لا تلد لخمسين سنة الا العربية ، ولا تلد لستين الا قرشية ، وقال : ان هنداً بنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة ولدت موسى بن عبد الله بن حسين بن حسن بن علي بن ابي طالب ولها ستون سنة .

وقال احمد : في امرأة من العرب رأت الدم بعد الخمسين : ان عاودها مرتين أو ثلاثاً فهو حيض ، وذلك لأن المرجع في هذا الى الوجود ، وقد وجد حيض من نساء ثقات أخبرن به عن أنفسهن بعد الخمسين ، فوجب اعتقاد كونه حيضاً كما قبل الخمسين ؛ ولأن الكلام فيما اذا وجد من المرأة دم في زمن عاداتها على وجه كانت تراه قبل ذلك فالوجود ههنا دليل الحيض ، كما كان قبل الخمسين دليلاً ،

فوجب جعله حيضاً ، وأما إيجاب الصلاة والصوم فيه فللاحتياط لوقوع الخلاف فيه والصحيح أنه لا فرق بين نساء العرب وغيرهن ، لأنهن لا يختلفن في سائر أحكام الحيض فكذلك في هذا ، وما ذكر عن عائشة لا حجة فيه لأن وجود الحيض أمر حقيقى المرجع فيه الى الوجود والوجود لا علم لها به . ثم قد وجد بخلاف ما قالته ، فإن موسى بن عبد الله بن حسن قد ولدته أمه بعد الخمسين ، ووجد الحيض فيما بعد الخمسين على وجهه فلا يمكن إنكاره

فإن قيل هذا الدم ليس بحيض مع كونه على صفته وفي وقته وعادته (١) بغير نص فهذا تحكم لا يقبل ، فأما بعد الستين فقد زال الاشكال وتيقن أنه ليس بحيض لأنه لم يرجس ، وقد علم أن للمرأة حالاً تنتهى فيه الى الياس لقول الله تعالى (٦٥ : ٤) واللاتى ينسن من الحيض من نسانكم قال أحمد : فى المرأة الكبيرة ترى الدم لا يكون حيضاً هو بمنزلة الجرح وإن اغتسلت فحسن . وقال عطاء : هى بمنزلة المستحاضة . ومعنى القولين واحد ، وذلك لأن هذا الدم إذا لم يكن حيضاً فهو دم فساد وحكمها حكم المستحاضة ، ومن به سلس البول على ما مر حكمها

(فصل) وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين : لأن الصغيرة لا تحيض بدليل قول الله تعالى (٦٥ : ٤) واللاتى لم يحضن) ولأن المرجع فيه الى الوجود ولم يوجد من النساء من يحضن عادة فيما دون هذا السن ، ولأن دم الحيض إنما خلقه الله لحكمة تربية الحمل به ، فمن لا تصلح للحمل لا توجد فيها حكمته فينتفى لا تنفاه حكمته كالمنى فإنهما متقاربان فى المعنى ، فإن أحدهما يخلق منه الولد والآخر يريه ويغذيه ، وكل واحد منهما لا يوجد من صغير ، ووجوده علم على البلوغ ، وأقل سن تبلغ له الجارية تسع سنين ، فكان ذلك أقل سن تحيض له ، وقد روى عن عائشة أنها قالت : إذا بلغت الجارية تسع سنين فهى امرأة ، وروى ذلك مرفوعاً الى النبي (ص) والمراد به : حكمها حكم المرأة . وهذا قول الشافعى ، وقد حكى عنه أنه قال : رأيت جدة بنت إحدى وعشرين سنة ، وهذا يدل على أنها حملت لدون عشر سنين وحملت ابنتها لمثل ذلك

فعلى هذا إذا رأت بنت تسع سنين دماً تركت الصلاة لأنها رأتها فى زمن يصلح

(١) جواب : فإن قيل ، غير موجود ولذلك تجد الكلام مضطرباً ، فليحرر

للحيض ، فإن اتصل يوما وليلة فهو حيض يثبت به بلوغها ، وتثبت فيه أحكام الحيض كلها ، وإن انقطع لدون ذلك فهو دم فساد لا يثبت به شيء مما ذكرنا ، وإن رأت الدم لدون تسع سنين فهو دم فساد على كل حال ، لأنه لا يجوز أن يكون حيضا . وقدرى الميهوني عن أحمد بن بنت عشر رأت الدم قال : ليس بحيض ، فعلى هذا ليس التسع ولا العشر زمنا للحيض . قال القاضي فيجب على هذا أن يقال أول زمن يصح فيه وجود الحيض ثنتا عشرة سنة لأنه الزمان الذي يصح فيه بلوغ الغلام ، والأول أصح

« مسألة ، قال (والمستحاضة ان اغتسلت لكل صلاة فهو أشد ما قيل فيها .
وان توفت لكل صلاة أجزأها)

اختلاف أهل العلم في المستحاضة ؛ فقال بعضهم يجب عليها الغسل لكل صلاة روى ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وابن الزبير ، وهو أحد قولي الشافعي في المتحيرة ، لأن عائشة روت « أن أم حبيبة استحضت فسألت النبي (ص) فأمرها أن تغتسل لكل صلاة متفق عليه . وروى أبو داود « أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله (ص) وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل عند كل صلاة ،

وقال بعضهم : تغتسل كل يوم غسلا ، وروى ذلك عن عائشة وابن عمر وأنس وسعيد وابن المسيب ، فإنهم قالوا تغتسل من طهر إلى طهر . قال مالك : انى أحسب حديث ابن المسيب إنما هو من طهر إلى طهر ، ولكن الوهم دخل فيه ، يعنى أن الطاء غير المعجمة أبدلت بالظاء المعجمة

وقال بعضهم تجمع بين كل صلاتي جمع بغسل واحد وتغتسل للصبح على ما في حديث حنة وقد ذكرناه ، وكذلك أمر به سبلة بنت سهيل ، وبه قال عطاء والنخعي وأكثر أهل العلم على أن الغسل عند انقضاء الحيض ، ثم عليها الوضوء لكل صلاة ويجزئها ذلك ؛ ويروى هذا عن عروة ، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال عكرمة وربيعة ومالك : إنما عليها الغسل عند انقضاء حيضها وليس عليها للاستحاضة وضوء ، لأن ظاهر حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في

حديث فاطمة بنت أبي حبيش الغسل فقط ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ، فاغتسل و صلى ، ولم يذكر الوضوء لكل صلاة

ولنا أن النبي (ص) قال لفاطمة : إنما ذلك عرق وليست بالحیضة ، فإذا أقبلت فدعى الصلاة ، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم و صلى وتوضئي لكل صلاة ، وقال الترمذی . هذا حديث حسن صحيح وهذه زيادة يجب قبولها ، وفي حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي (ص) في المستحاضة : تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصل وتوضأ عند كل صلاة ، ولأنه دم خارج من الفرج فأوجب الوضوء كدم الحيض ، وهذا يدل على أن الغسل المأمور به في سائر الأحاديث مستحب غير واجب ، والغسل لكل صلاة أفضل لما فيه من الخروج من الخلاف والأخذ بالثقة والاحتياط وهو أشد ما قيل ، ثم يليه في الفضل والمشقة الجمع بين كل صلاتين بغسل واحد والاعتسال للصبح ، ولذلك قال النبي (ص) فيه : وهو أعجب الأمرين إليّ ، ثم يليه الغسل كل يوم مرة بعد الغسل عند انقضاء الحيض ، ثم توضأ لكل صلاة وهو أقل الأمور ويجزأ ، والله أعلم

(فصل) وحكم طهارة المستحاضة حكم التيمم في أنها إذا توضأت في وقت الصلاة صلت بها الفريضة ثم قضت الفوائت وطوعت حتى يخرج الوقت ، نص على هذا أحمد ، وعلى قياس ذلك لما الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد ، وقال الشافعي لا تجمع بين فرضين بطهارة واحدة ، فلا تقضى به فوائت ولا تجمع بين صلاتين ؛ كقوله في التيمم ، ويحتمله قول الحنفی لقوله : لكل صلاة ، وحجتهم قول النبي (ص) : « توضئي لكل صلاة »

ولنا أنه قد روى في بعض ألفاظ حديث فاطمة : « توضئي لوقت كل صلاة » ، ولأنه وضوء يبيح النفل فيبيح الفرض كوضوء غير المستحاضة ، وحديثهم محمول على الوقت ، كقول النبي (ص) : « أينما أدركتك الصلاة فصل » ، أي وقتها ، وحديث حمزة ظاهر في الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد ، لأنه لم يأمرها بالوضوء بينهما ، وهو مما يخفى ويحتاج إلى بيانه ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه .

(فصل) روى عن أحمد رحمه الله أنه قال : لا بأس أن تشرب المرأة دواء

يقطع عنها الحيض إذا كان دواء معروفا .

كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة الدعاء . قال تعالى ٩ : ١٠٣ وصلّ عليهم إن صلاتك سكن لهم (أي ادع لهم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا دُعي أحدكم فليجب ، فإن كان مفطراً فليطعم وإن كان صائماً فليصلّ ، وقال الشاعر :

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً يارب جنب أبي الأوصاب والوجع
عليك مثل الذي صليت ، فاعتمضي نوما ، فإن لجنب المرء مضطجعا
وهي في الشرع عبارة عن الأفعال المعلومة ، فإذا ورد في الشرع أمر بصلاة أو حكم معلق عليها انصرف بظاهره إلى الصلاة الشرعية ، وهي واجبة بالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (٩٨ : ٥ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) وأما السنة فما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ؛ وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، متفق عليه ، مع أي وأخبار كثيرة ، نذكر بعضها في غير هذا الموضع إن شاء الله تعالى . وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على وجوب خمس صلوات في اليوم والليلة .

فصل

والصلوات المكتوبات خمس في اليوم والليلة ، ولا خلاف بين المسلمين في وجوبها ، ولا يجب غيرها إلا لعارض من نذر أو غيره . هذا قول أكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة : الوتر واجب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الله قد زادكم صلاة وهي الوتر ، وهذا يقتضي وجوبه . وقال عليه السلام : الوتر حق ، رواه ابن ماجه .

ولنا ما روى ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فرض الله على أمي خمسين صلاة - فذكر الحديث إلى أن قال - فرجعت إلى ربي فقال : هي خمس وهي خمسون ما يبدل القول لدى ، متفق عليه .

وعن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 خمس صلوات اقترضهن الله على عباده فمن جاء بهن لم ينقص من شئنا استخفافا
 بهن فإن الله جاعل له يوم القيامة عهداً أن يدخله الجنة ، ومن جاء بهن وقد نقص
 منهن شيئاً لم يكن له عند الله عهد ، ان شاء عذبه وان شاء غفر له ،

وروى عن طلحة بن عبيد الله ، أن أعرابياً أتى الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال : يا رسول الله : ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ قال خمس صلوات : قال
 فهل غيرها ؟ قال لا إلا أن تطوع شيئاً ، فقال الرجل والذي بعثك بالحق لا أزيد
 عليها ولا أنقص منها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفلح الرجل ان
 صدق ، متفق عليه . وزيادة الصلاة يجوز أن تكون في السنن فلا يتعين كونها
 فرضاً ، ولأنها صلاة تصلى على الراحة من غير ضرورة ، فكانت نافلة
 كالسنن الرواتب .

باب المواقيت

أجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقتة بمواقيت معلومة محدودة ، وقد
 ورد في ذلك أحاديث صحاح جياذ ، نذكر أكثرها في مواضعها ان شاء الله تعالى .

مسألة ، قال أبو القاسم رحمه الله ﴿ وإذا زالت الشمس وجبت
 صلاة الظهر ﴾

بدأ الحرقى بذكر صلاة الظهر ، لأن جبريل بدأ بها حين أم النبي صلى الله عليه
 وسلم في حديث ابن عباس وجابر ، وبدأ بها صلى الله عليه وسلم حين علم الصحابة
 مواقيت الصلاة في حديث بريدة وغيره ، وبدأ بها الصحابة حين سئلوا عن الاوقات
 في حديث أبي بَرزة وجابر وغيرهما ، تسمى الاولى والمهجير والمظهر ، وقال أبو بَرزة
 « كان رسول الله (ص) يصلي الهجيرة التي يدعونها الاولى - حين تدحض الشمس ،
 متفق عليه ، يعني حين تزول الشمس .

وأجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر : إذا زالت الشمس ، قاله ابن المنذر

وابن عبد البر ، وقد تظاهرت الاخبار بذلك ، فمنها : ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمشي جبريل عند البيت مرتين ، فصلى بي الظهر في الأولى منهما ، حين كان النوى مثل الشراك ، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس ، وأفطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم ، وصلى في المرة الثانية الظهر : حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقت الأولى ، ثم صلى العشاء الأخيرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إلى جبريل وقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى ، وقال : هذا حديث حسن ، وروى جابر نحوه ، ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالأمس » ، وقال البخارى : أصح حديث في المواقيت حديث جابر .

وروى بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلا سأله عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين اليومين فلما زالت الشمس أمر بالافاذن ، ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية لم يخاطها صفرة ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر ، فلما كان اليوم الثانى : أمره فأبرد في الظهر — فأنعم أن يبرد بها — وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذى كان ، وصلى المغرب حين غاب الشفق ، وصلى العشاء حين غاب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأسفر بها : ثم قال . أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا يا رسول الله ، فقال : وقت صلاتكم بين ما رأيتم ، رواه مسلم وغيره .

وروى أبو داود عن أبي موسى نحوه ، إلا أنه قال : بدأ فأقام الفجر حين انشق الفجر ، فصلى حين كان الرجل لا يعرف وجه صاحبه — أو أن الرجل لا يعرف من إلى جنبه — فلما كان الغد صلى الفجر وانصرف ، فقلنا . طلعت الشمس ، وفي الباب أحاديث كثيرة .

فصل

ومعنى زوال الشمس : ميلها عن كبد السماء ، ويعرف ذلك بطول ظل الشخص بعد تناهى قصره ، فمن أراد معرفة ذلك فليقدر ظل الشمس ؛ ثم يصبر قليلا ثم يقدره ثانيا ، فإن كان دون الاول فلم تزل ، وإن زاد ولم ينقص فقد زالت وأما معرفة ذلك بالأقدام ، فتختلف باختلاف الشهور والبلدان ، فكلما طال النهار قصر الظل ، وإذا قصر طال الظل : فكل يوم يزيد أو ينقص ، فنذكر ذلك في وسط كل شهر ، على ما حكى أبو العباس السنجي رحمه الله تقريبا .

قال : إن الشمس تزول في نصف (حزيران) على قدم وثلث ، وهو أقل ما تزول عليه الشمس ، وفي نصف (تموز) ونصف أيار على قدم ونصف وثلث وفي نصف (آب ونيسان) على ثلاثة أقدام ، وفي نصف (آذار وأيلول) على أربعة أقدام ونصف ، وهو وقت استواء الليل والنهار : وفي نصف (تشرين الاول وشباط) على ستة أقدام ونصف ، وفي نصف (تشرين الثاني وكانون الثاني) على تسعة أقدام ، وفي نصف (كانون الاول) على عشرة أقدام وسدس وهذا أنهى ما تزول عليه الشمس ^(١) :

فهذا ما تزول عليه الشمس في أقاليم العراق والشام وما ساءتهما من البلدان ، فإذا أردت معرفة ذلك فقف على مستو من الأرض . وعلم الموضع الذى انتهى إليه ظلك . ثم ضع قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى . وألصق عقبك بإبهامك فما بلغت مساحة هذا القدر بعد انتهاء النقص فهو الوقت الذى زالت عليه الشمس ووجبت به صلاة الظهر .

(فصل) وتجب صلاة الظهر بزوال الشمس . وكذلك جميع الصلوات تجب بدخول وقتها في حق من هو من أهل الوجوب . فأما أهل الأعذار كالحائض والمجنون والصبي والكافر . فتجب في حقه بأول جزء أدركه من وقتها بعد زوال عذره . وبهذا قال الشافعي رحمه الله

(١) ما بين الأقراس أسماء الشهور في البلاد الشاميه . (ذكريا)

وقال أبو حنيفة رحمه الله . يجب تأخير وقتها إذا بقي منه مالا يتسع لاكثر منها ، لأنه في أول الوقت يتخير بين فعلها وتركها فلم تكن واجبه كالنافلة . ولنا أنه مأمور بها في أول الوقت بقوله تعالى (١٧ : ٧٨ أقم الصلاة لدلوك الشمس) والأمر يقتضى الوجوب على الفور ، ولأن دخول الوقت سبب للوجوب ، فيترتب عليه حكمه حين وجوده ، ولأنها يشترط لها نية الفريضة ؛ ولو لم تجب لصحت بدون نية الواجب كالنافلة ، وتفارق النافلة ، فإنها لا يشترط لها ذلك ، ويجوز تركها غير عازم على فعلها ، وهذه إنما يجوز تأخيرها مع العزم على فعلها ، كما تؤخر صلاة المغرب ليلة مزدلفة عن وقتها ، وكما تؤخر سائر الصلوات عن وقتها إذا كان مشغلا بتحصيل شرطها .

(فصل)

ويستقر وجوبها بما وجبت به ؛ فلو أدرك جزءاً من أول وقتها ثم جن ، أو حاضت المرأة ، لزمهما القضاء إذا أمكنهما ، وقال الشافعى وإسحاق : لا يستقر إلا بمضى زمن يمكن فعلها فيه ، ولا يجب القضاء بما دون ذلك ؛ واختاره أبو عبد الله بن بطة لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكنه أن يصلى فيه . فلم يجب القضاء ، كما لو طرأ العذر قبل ذلك الوقت . ولنا أنها صلاة وجبت عليه ، فوجب قضاؤها إذا فاتته ، كالتى أمكن أداؤها وفارقت التى طرأ العذر قبل دخول وقتها فإنها لم تجب ، وقياس الواجب على غيره غير صحيح .

« مسألة ، قال (وإذا صار ظل كل شيء مثله فهو آخر وقتها)

يعنى أن النية إذا زاد على ما زالت عليه الشمس قدر ظل طول الشخص ، فذلك آخر وقت الظهر ، قال الاثرم : قيل لأبي عبد الله : وأى شيء آخر وقت الظهر ؟ قال أن يصير الظل مثله ، قيل له : فمتى يكون الظل مثله ؟ قال إذا زالت الشمس فكان الظل بعد الزوال مثله فهو ذاك .

ومعرفة ذلك : أن يضبط ما زالت عليه الشمس ثم ينظر الزيادة عليه ، فإن كانت قد بلغت قدر الشخص ، فقد انتهى وقت الظهر ، ومثل شخص الإنسان

سنة أقدام ونصف مقدمه ، أو يزيد قليلا ، فإذا أردت اعتبار الزيادة بقدمك مسحتها على ما ذكرناه في الزوال ، ثم أسقطت منه القدر الذي زالت عليه الشمس فإذا بلغ الباقي ستة أقدام ونصف فقد بلغ المثل ، فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر ، وبهذا قال مالك والثوري والشافعي والأوزاعي ونحوه قال أبو يوسف ومحمد وأبو ثور وداود .

وقال عطاء : لا تفريط للظهر حتى تدخل الشمس صفرة ، وقال طاوس : وقت الظهر والعصر إلى الليل ، وحكى عن مالك : وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ووقت الأداء إلى أن يبقى من غروب الشمس قدر ما يؤدي فيه العصر ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في الحضر .

وقال أبو حنيفة : وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجيراً ، فقال : من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود ، ثم قال من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فعملت النصارى ، ثم قال : من يعمل لي من العصر إلى غروب الشمس على قيراطين ؟ فأتهم هم ، فغضب اليهود والنصارى ، وقالوا : ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاء ؟ قال : هل نقصتكم من حقكم ؟ قالوا لا ؟ قال : فذلك فضلي أوتيه من أشاء ، أخرجه البخاري ، وهذا يدل على أن من الظهر إلى العصر أكثر من العصر إلى المغرب .

ولنا : أن جبريل عليه السلام صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم الظهر حين كان النية مثل الشراك في اليوم الأول ، وفي اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم قال : الوقت ما بين هذين .

وحديث مالك محمول على العذر بمطر أو مرض ، وما احتج به أبو حنيفة لا حجة فيه ؛ لأنه قال : إلى صلاة العصر ، وفعلها يكون بعد دخول الوقت وتكامل الشروط ، على أن أحاديثنا قصد بها بيان الوقت ، وخبرهم قصد به ضرب المثل ، فالأخذ بأحاديثنا أولى ، قال ابن عبد البر : خالف أبو حنيفة في قوله هذا الآثار والناس ، وخالفه أصحابه .

« مسألة ، قال (وإذا زاد شيئاً وجبت العصر)

وجملته . أن وقت العصر من حين الزيادة على المثل أدنى زيادة متصل بوقت الظهر ، لا فصل بينهما : وغير الخرقى قال . إذا صار ظل الشيء مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر ، وهو قريب مما قال الخرقى ، وبهذا قال الشافعى وقال أبو حنيفة : إذا زاد على المثليين ، لما تقدم من الحديث : ولقوله تعالى (١١ : ١١٤) وأقم الصلاة طرفى النهار) ولو كان على ما ذكرتموه لكان وسط النهار وحكى عن ربيعة . أن وقت الظهر والعصر إذا زالت الشمس . .

وقال إسحاق . آخر وقت الظهر أول وقت العصر يشتركان فى قدر الصلاة ، فلو أن رجلين يصليان معاً أحدهما يصلى الظهر والآخر العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، كان كل واحد منهما مصلياً لها فى وقتها ، وحكى ذلك عن ابن المبارك لقول النبى (ص) فى حديث ابن عباس « صلى بى الظهر لوقت العصر بالأمس » . ولنا ما تقدم فى حديث جبريل عليه السلام ، وقوله تعالى (وأقم الصلاة طرفى النهار) لا يتنى ما قلنا : فإن الطرف ما تراخى عن الوسط ، وهو موجود فى مسئلتنا : وقول النبى صلى الله عليه وسلم « لوقت العصر بالامس » أراد مقاربة الوقت : يعنى أن ابتداء صلاته اليوم العصر متصل بوقت انتهاء صلاة الظهر فى اليوم الثانى : أو مقارب له ، لانه قصد به بيان المواقيت ، وإنما تبين أول الوقت بابتداء فعل الصلاة ، وتبين آخره بالفراع منها ، وقد بينه قول النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث عبد الله بن عمرو « وقت الظهر : ما لم يحضر وقت العصر » رواه مسلم وأبو داود .

وفى حديث رواه أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن للصلاة أولاً وآخرأ ، وأن أول وقت الظهر حين تزول الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر » أخرجه الترمذى .

« مسألة ، قال (وإذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار)

اختلفت الرواية عن أحمد رضى الله عنه فى آخر وقت الاختيار ، فروى : حين يصير ظل كل شيء مثليه ، وهو قول مالك والثورى والشافعى ، لقوله فى

حديث ابن عباس وجابر ، الوقت ما بين هذين ، وروى عن أحمد رحمه الله : ان آخره ما لم تصفر الشمس ، وهي أصبح عنه ، حكاه عنه جماعة ، منهم الأثرم قال : سمعته يسأل عن آخر وقت العصر ؟ فقال هو تغير الشمس ، قيل ولا تقول بالمثل والمثلين ؟ قال لا ، هذا عندى أكثر ، وهذا قول أبي ثور وأبي يوسف ومحمد ، ونحوه عن الأزواعى ، لحديث عبد الله بن عمر ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وقت العصر ما لم تصفر الشمس ، رواه مسلم . وفي حديث أبي هريرة عن النبي (ص) : « وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس » ، وفي حديث بريدة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العصر في اليوم الثانى والشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة » ، قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها : وفي هذا دليل على أن مراعاة المثلين عندهم استحباب ، ولعلمهما متقاربان يوجد أحدهما قريباً من الآخر

(فصل)

ولا يجوز تأخير العصر عن وقت الاختيار لغير عذر ، لما تقدم من الاخبار وروى مسلم وأبو داود بإسنادهما عن أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : « تلك صلاة المنافقين : تلك صلاة المنافقين ، تلك صلاة المنافقين : يجلس أحدهم حتى اذا اصفرت الشمس فكانت بين قرنى شيطان - أو على قرنى شيطان - قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً ، ولو أبيع تأخيرها لما ذمه عليه وجعله علامة النفاق .

« مسألة ، قال (ومن أدرك منها ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها مع الضرورة)

وجملة ذلك أن من أخر الصلاة ثم أدرك منها ركعة قبل غروب الشمس فهو مدرك لها ومؤد لها في وقتها ، سواء أخرها لعذر أو لغير عذر ، إلا أنه انما يباح تأخيرها لعذر وضرورة ، كحائض تطهر أو كافر يسلم أو صبي يبلغ أو مجنون يفيق أو نائم يستيقظ ، أو مريض يبرأ ، وهذا معنى قوله « مع الضرورة » ، فأما ادراكها بإدراك ركعة منها فيستوى فيه المعذور وغيره . وكذلك سائر الصلوات

يدركها بإدراك ركعة منها في وقتها ، لقول النبي (ص) « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » متفق عليه ، وفي رواية « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » متفق عليه ، ولا أعلم في هذا خلافاً (فصل / وهل يدرك الصلاة بإدراك ما دون ركعة ؟ فيه روايتان :

أحدهما . لا يدركها بأقل من ذلك ، وهو ظاهر كلام الخرقى ، ومذهب مالك لظاهر الخبر الذي روينا ، فإن تخصيصه الإدراك بركعة يدل على أن الإدراك لا يحصل بأقل منها ، ولأنه إدراك للصلاة فلا يحصل بأقل من ركعة كإدراك الجمعة والثانية يدركها بإدراك جزء منها ؛ أى جزء كان . قال القاضى : ظاهر كلام أحمد أنه يكون مدركا لها بإدراكه . وقال أبو الخطاب : من أدرك من الصلاة مقدار تكبيرة الإحرام قبل أن يخرج الوقت فقد أدركها . وهذا مذهب أبي حنيفة وللشافعى قولان كالْمذهبين ، ولأن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أدرك سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته ، متفق عليه وللنسائى « فقد أدركها ، ولأن الإدراك إذا تعلق به حكم في الصلاة استوى فيه الركعة وما دونها : كإدراك الجماعة وإدراك المسافر صلاة المقيم . ولفظ الحديث الاول يدل بمفهومه والمنطوق أولى منه ، والقياس يبطل بإدراك ركعة دون تشهدها

فصل

وصلاة العصر هي الصلاة الوسطى في قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، منهم على بن أبى طالب وأبو هريرة وأبو أيوب وأبو سعيد وعبيدة السلماني والحسن والضحاك وأبو حنيفة وأصحابه ، وروى عن زيد بن ثابت وعائشة « أنها صلاة الظهر » وبه قال عبد الله بن شداد ؛ لما روى عن زيد بن ثابت قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالهاجرة ، ولم يكن يصلى صلاة أشد على أصحاب رسول الله (ص) منها فتزلت (٢ : ٢٣٨) حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (رواه أبو داود

وروت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قرأ (حافظوا على الصلوات

والصلاة الوسطى - صلاة العصر (١) رواه أبو داود والترمذي وقال حديث صحيح
وقال طاوس وعطاء وعكرمة ومجاهد والشافعي : هي الصبح ، لقول الله تعالى
(والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) والقنوت طول القيام ، وهو مختص بالصبح
ولأنها من أثقل الصلاة على المناقذين ؛ ولهذا اختصت بالوصية وبالمحافظة عليها ،
وقال الله تعالى (٥٠ : ٣٩) وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب)
يعنى صلاة الفجر والعصر .

وروى جرير بن عبد الله قال : كنا جلوساً عند رسول الله (ص) إذ نظر إلى
القمر ليلة البدر فقال . أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في
رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ،
متفق عليه . وللبخاري : فافعلوا ، ثم قرأ جرير (٢٠ : ١٣٠) وسبح بحمد ربك
قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) وقال النبي (ص) : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ، ثم يعرج الذين باتوا
فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم : كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون تركناهم وهم يصلون ،
وأتيناهم وهم يصلون ، وقال النبي (ص) : من صلى البردين دخل الجنة ، يريد هاتين
الصلاتين ، وقال : لو يعلمون ما في صلاة العتمة والصبح لآتوها ولو حبواً ،
متفق على هذه الأحاديث

وقيل هي المغرب ، لأن الأولى هي الظهر فتكون المغرب الثالثة ، والثالثة
من كل خمس هي الوسطى ، ولأنها وسطى في عدد الركعات ووسطى في الاوقات
لأن عدد ركعاتها ثلاث ، فهي وسطى بين الرابع والاثنين ، ووقتها في آخر النهار
وأول الليل وخصت من بين الصلاة بأنها وتر ، والله وتر يحب الوتر ، وبأنها تصلى
في أول وقتها في جميع الاعمار والاعصار ويكره تأخيرها عنه . وكذلك صلاها
جبريل بالنبي (ص) في اليومين لوقت واحد . ولذلك ذهب بعض الأئمة الى أنها
ليس لها إلا وقت واحد لذلك . وقال النبي (ص) : لا تزال أمتي أو قال هذه الأمة
بخير أو قال على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى أن تشتبك النجوم ، رواه أبو داود

(١) التحقيق أن مثل هذه الزيادة تفسير ، وليست قرآناً

وقيل هي العشاء ، لما روى ابن عمر قال : « مكثنا ليلة تنتظر رسول الله (ص) لصلاة العشاء الآخرة ، فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده وقال : انكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ، ولولا ان اشدق على أمتي لصليت بهم هذه الساعة » وقال : « ان أثقل الصلاة على المنافقين صلاة الغداة والعشاء الآخرة ، ولو يعلمون ما فيها لأتوهما ولو حبوا » متفق عليها

ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه قال ، قال رسول الله (ص) يوم الاحزاب : « شغلونا عن صلاة الوسطى ، صلاة العصر ، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً » متفق عليه ، وعن ابن مسعود قال ، قال رسول الله (ص) « صلاة الوسطى صلاة العصر » وعن سمره مثله ، قال الترمذي في كل واحد منها : هذا حديث حسن صحيح . وهذا نص لا يجوز التعرّيج معه على شيء يخالفه ، ولأن النبي (ص) قال : « الذي يفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » متفق عليه ، وقال : « من فاتته صلاة العصر حبط عمله » رواه البخاري وابن ماجه . وقال : « ان هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها ، فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ، ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد » يعني النجم ، رواه البخاري ، وما ذكر في صلاة الصبح فقد شاركته صلاة العصر في أكثره ، ورواية عائشة « وصلاة العصر ، قالوا زائدة ، كالواو في قوله تعالى (٦ - ٧٥ وليكون من الموقنين) وفي قوله (٢٣ - ٤٠ وخاتم النبيين) وقوله (٢ - ٢٣٨ وقوموا لله قانتين) فالقنوت قيل هو الطاعة ، أي قوموا لله مطيعين . وقيل القنوت السكوت . قال زيد بن أرقم : « كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » ثم ما روينا نص صريح ، فكيف يترك بمثل هذا الوهم أو يعارض به ؟

« مسألة ، قال (واذا غابت الشمس وجبت المغرب ولا يستحب تأخيرها الى أن يغيب الشفق)

أما دخول وقت المغرب بغروب الشمس فإجماع أهل العلم لا نعلم بينهم خلافاً فيه ولا أحاديث دالة عليه وآخره مغيب الشفق ؛ وبهذا قال الثوري واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وبعض أصحاب الشافعي . ٢٢ - ١ المغنى

وقال مالك والأوزاعي والشافعي : ليس لها إلا وقت واحد : عند مغيب الشمس ، لأن جبريل عليه السلام صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليومين لوقت واحد في بيان مواعيت الصلاة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن يشتبك النجم ، ولأن المسلمين مجمعون على فعلها في وقت واحد في أول الوقت ، وعن طاوس . لا تفوت المغرب والعشاء حتى الفجر ، ونحوه عن عطاء لما ذكرناه في الظهر والعصر .

ولنا : حديث بريدة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب في اليوم الثاني حين غاب الشفق ، وفي لفظ رواه الترمذي : فأخر المغرب إلى أن يغيب الشفق ، وروى أبو موسى : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر المغرب في اليوم الثاني حتى كان عند سقوط الشفق ، رواه مسلم وأبو داود ، وفي حديث عبدالله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وقت المغرب ما لم يغيب الشفق ، رواه مسلم : وفي حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن للصلاة أولاً وآخرأ ، وإن أول وقت المغرب : حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الاق ، رواه الترمذي : وهذه نصوص صحيحة ، لا يجوز مخالفتها بشيء محتمل ولائها إحدى الصلوات ، فكان لها وقت متسع كسائر الصلوات . ولائها إحدى صلاتي جمع . فكان وقتها متصلاً بوقت التي تجمع اليها كالظهر والعصر . ولأن ما قبل مغيب الشفق وقت لاستدامتها . فكان وقتاً لا بدائها كأول وقتها .

وأحاديثهم محمولة على الاستحباب والاختيار وكرهية التأخير ، ولذلك قال الحرقى : ولا يستحب تأخيرها ، فإن الأحاديث فيها تأكيد لفعلها في أول وقتها وأقل أحوالها : تأكيد الاستحباب ، وإن قدر أن الأحاديث متعارضة وجب حمل أحاديثهم على أنها منسوخة . لائها في أول فرض الصلاة بمكة . وأحاديثنا بالمدينة متأخرة . فتكون ناسخة لما قبلها مما يخالفها . والله أعلم .

مسألة ، قال (فإذا غاب الشفق . وهو الحمرة في السفر . وفي الحضر البياض لأن في الحضر قد تنزل الحمرة فتوارى بها الجدران . فيظن أنها قد غابت فإذا غاب البياض فقد تيقن . ووجب عشاء الآخرة إلى ثلث الليل)

لا خلاف في دخول وقت العشاء بغيوبة الشفق ، وإنما اختلفوا في الشفق ما هو ؟ فذهب إمامنا : أن الشفق الذي يخرج به وقت المغرب ويدخل به وقت العشاء هو الحمرة ، وهذا قول ابن عمر وابن عباس وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والزهرى ومالك والثورى وابن أبى ليلى والشافعى وإسحاق وصاحبى أبى حنيفة وعن أنس وأبى هريرة : الشفق البياض ، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ؛ وبه قال الأوزاعى وأبو حنيفة وابن المنذر ، لأن النعمان بن بشير قال : أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها اسقوط القمر لثالثة ، رواه أبو داود ، وروى عن ابن مسعود قال : رأيت رسول الله (ص) يصل هذه الصلاة حين يسود الأفق .

ولنا ما روت عائشة رضى الله عنها قالت : أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء ، حتى ناداه عمر بالصلاة : نام النساء والصبيان ، فخرج رسول الله (ص) فقال : ما ينتظرها أحد غيركم ، قال : ولا يصل يومئذ إلا بالمدينة وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق الأول الى ثلث الليل ، رواه البخارى ، والشفق الأول : هو الحمرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم : وقت المغرب : ما لم يسقط فور الشفق ، رواه أبو داود . وروى ثور الشفق . وفور الشفق فورانه وسطوعه ، وثوره : ثوران حمرة ، وإنما يتناول هذا الحمرة ، وآخر وقت المغرب : أول وقت العشاء وروى عن ابن عمر عن النبي (ص) أنه قال الشفق : الحمرة ، فإذا غاب الشفق وجبت العشاء ، رواه اندرا قطنى .

وما رووه لاحجة لهم فيه فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الصلاة عن أول الوقت قليلا ، وهو الأفضل والأولى ، ولهذا روى عنه (ص) أنه قال لبلال : اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يشرع الآكل من أكله ، والمتوضىء من وضوئه ، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته .

إذا ثبت هذا : فإنه إن كان في مكان يظهر له الأفق ويبين له مغيب الشفق ، فمضى ذهب الحمرة وغابت ، دخل وقت العشاء ، وإن كان في مكان يستتر عنه الأفق بالجدران والجبال ، استظهر حتى يغيب البياض ، ليستدل بغيوبته على مغيب الحمرة فيعتبر غيبة البياض ، لدلالته على مغيب الحمرة لا لنفسه .

« مسألة ، قال ﴿ فإذا ذهب ثلث الليل ذهب الاختيار ، ووقت الضرورة مبقى إلى أن يطلع الفجر الثاني ، وهو البياض الذى يرى من قبل المشرق ، فينتشر ، ولا ظلة بعده ﴾

اختلفت الرواية فى آخر وقت الاختيار ، فروى عن أحمد . أنه ثلث الليل نص عليه أحمد فى رواية الجماعة ، وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأبى هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك ، لأن فى حديث جبريل « أنه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم فى المرة الثانية ثلث الليل ، وقال : الوقت ما بين هذين ، وفى حديث بريدة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها فى اليوم الثانى ثلث الليل ، وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل ، وفى حديثها الآخر « وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق الأول إلى ثلث الليل ، ولأن ثلث الليل يجمع الروايات ، والزيادة تعارضت الاخبار فيها فكان ثلث الليل أولى .

الرواية الثانية : أن آخره . نصف الليل ، وهو قول الثورى وابن المبارك وأبى ثور وأصحاب الرأى ، وأحد قولى الشافعى ، لما روى عن أنس بن مالك قال أخر رسول الله (ص) صلاة العشاء إلى نصف الليل ، رواه البخارى ، وعن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله (ص) « لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لامرت بهذه الصلاة أن تؤخر إلى شطر الليل ، رواه أبو داود والنسائى :

وفى حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت العشاء إلى نصف الليل ، رواه أبو داود — والاولى إن شاء الله تعالى — أن لا يؤخرها عن ثلث الليل ، وإن أخرها إلى نصف الليل جاز ، وما بعد النصف وقت ضرورة الحكم فيه حكم وقت الضرورة فى صلاة العصر ، على ما مضى شرحه وبيانه ، ثم لا يزال الوقت ممتداً حتى يطلع الفجر الثانى » .

(فصل) وتسمى هذه الصلاة : العشاء ، ولا يستحب تسميتها العتمة ، وكان ابن عمر إذا سمع رجلاً يقول « العتمة » ، صاح وغضب ، وقال « إنما هو العشاء » .

(١) باى دليل ؟ والاحاديث السابقة حددت آخر وقت العشاء بنصف الليل .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فإنها العشاء ، وإنهم يعتمون بالإبل » (١) ، وعن أبي هريرة مثله ، رواهما ابن ماجه وإن سماها العتمة جاز ، فقد روى أبو داود بإسناده عن معاذ أنه قال : « أبقينا - يعنى انتظرنا رسول الله (ص) - في صلاة العتمة ، ولأن هذا نسبة لها الى الوقت الذى تجب فيه ، فأشبهت صلاة الصبح والظهر وسائر الصلوات .

« مسألة ، قال وإذا طلع الفجر الثانى وجبت صلاة الصبح والوقت مبقى إلى ما قبل أن تطلع الشمس ، ومن أدرك منها ركعة قبل أن تطلع فقد أدركها وهذا مع الضرورة) .

وجملته : أن وقت الصبح يدخل بطلوع الفجر الثانى إجماعاً ؛ وقد دلت عليه أخبار الواقيت ، وهو البياض المستطير المنتشر فى الأفق ؛ ويسمى الفجر الصادق لأنه صدقك عن الصبح وبينه لك ، والصبح ما جمع بياضا وحمرة ومنه سمي الرجل الذى فى لونه بياض وحمرة : أصبح ، فأما الفجر الأول : فهو البياض المستدق صعداً من غير اعتراض ، فلا يتعلق به حكم ويسمى الفجر الكاذب ، ثم لا يزال وقت الاختيار إلى أن يسفر النهار ، لما تقدم فى حديث جبريل وبريدة وما بعد ذلك وقت عند وضرورة ، حتى تطلع الشمس ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث عبدالله بن عمر : « ووقت الفجر : ما لم تطلع الشمس ، ومن أدرك منها ركعة قبل أن تطلع الشمس كان مدركا لها ، وفى ادراكها بما دون ذلك اختلاف قد ذكرناه ، وقال أصحاب الراى فيمن طلعت الشمس وقد صلى ركعة : تفسد صلاته ، لأنه صار فى وقت نهى عن الصلاة فيه ؛ وهذا لا يصح ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، متفق عليه .

وفى رواية : « من أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته ، متفق عليه ، ولأنه أدرك ركعة من الصلاة فى وقتها ، فكان مدركا لها فى وقتها كبقية الصلوات ؛ وإنما نهى عن النافلة ، فأما الفرائض فتصل فى كل وقت بدليل أن قبل طلوع الشمس وقت نهى ايضاً ، ولا يمنع من فعل الفجر فيه .

(١) رواه احمد والنسائى ومسلم وابن ماجه .

فصل

إذا شك في دخول الوقت ، لم يصل حتى يتيقن دخوله ، أو يغلب على ظنه ذلك ؛ مثل من هو ذو صنعة جرت عادته بعمل شيء مقدر إلى وقت الصلاة ، أو قارئ جرت عادته بقراءة جزء فقرأه ، وأشبه هذا ، فتي فعل ذلك وغلب على ظنه دخول الوقت أبيض له الصلاة ، ويستحب تأخيرها قليلا احتياطا لتزداد غلبة ظنه ، إلا أن يخشى خروج الوقت ، أو تكون صلاة العصر في وقت الغيم ، فإنه يستحب التبكير بها لما روى بريدة قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة فقال : **بكمروا** بصلاة العصر في الغيم ، فإنه من فاته صلاة العصر حبط عمله ، رواه البخاري وابن ماجه ، ومعناه — والله أعلم — : التبكير بها إذا دخل وقت فعلها ليقين أو غلبة ظن ، وذلك لأن وقتها المختار في زمن الشتاء يضيق فيخشى خروجه .

(فصل) ومن أخبره ثقة عن علم عمل به ، لأنه خبر ديني ، فقبل فيه قول الواحد كالرواية ، وإن أخبره عن اجتهاده لم يقلده واجتهد لنفسه ، حتى يغلب على ظنه لأنه يقدر على الصلاة باجتهاد نفسه ، فلم يصل باجتهاد غيره ، كحالة اشتباه القبلة ، والبصير والأعمى والمطامور القادر على التوصل إلى الاستدلال سواء لاستوائهم في إمكان التقدير بمرور الزمان كما بينا ، فتي صلى في هذه المواضع فبان أنه وافق الوقت أو بعده أجزاء ، لأنه أدى ما فرض عليه وخطب بأدائه ، وإن بان أنه صلى قبل الوقت لم يجزه ، لأن المخاطبة بالصلاة وسبب الوجوب وجد بعد فعله ، فلم يسقط حكمه بما وجد قبله ، وإن صلى من غير دليل مع الشك لم تجزه صلاته سواء أصاب أو أخطأ ، لأنه صلى مع الشك في شرط الصلاة من غير دليل فلم يصح كما لو اشتهت عليه القبلة فصل من غير اجتهاد .

(فصل) وإذا سمع الأذان من ثقة عالم بالوقت فله تقليده ، لأن الظاهر أنه لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت ، فجري مجرى خبره ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : المؤذن مؤتمن ، رواه أبو داود ، ولولا أنه يقلد ويرجع إليه ما كان مؤتمنا وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين

صلاتهم وصيامهم ، رواه ابن ماجه ، ولأن الأذان مشروع للإعلام بالوقت ، فلو لم يحز تقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الأذان من أجلها ، ولم يزل الناس يجتمعون في مساجدهم وجوامعهم في أوقات الصلاة ، فإذا سمعوا الأذان قاموا إلى الصلاة وبنوا على أذان المؤذن من غير اجتهاد في الوقت ولا مشاهدة ما يعرفونه من غير نكير ، فكان إجماعاً .

« مسألة ، قال (والصلاة في أول الوقت أفضل ، إلا عشاء الآخرة ، وفي شدة الحر الظهر)

وجملته أن الأوقات ثلاثة أضرب : وقت فضيلة وجواز وضرورة .
فأما وقت الجواز والضرورة فقد ذكرناهما . وأما وقت الفضيلة فهذا الذي ذكره الحرقى . قال أحمد : أول الوقت أعجب إلى إلا في صلاتين ، صلاة العشاء ، وصلاة الظهر يرد بها في الحر . رواه الأثرم ، وهكذا كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم . قال سيار بن سلامة « دخلت أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي ، فسأله أبي : كيف كان رسول الله (ص) يصلي المكتوبة ؟ قال : كان يصلي الهجير - التي يدعونها الأولى - حين تدحض الشمس ، ويصلي العصر ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، ونسيت ما قال في المغرب ، وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعونها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ، وكان ينقل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جلسه ، ويقرأ بالسنتين إلى المائة ، وقال جابر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقية والمغرب اذا وجبت والعشاء أحياناً وأحياناً ، اذا رآهم اجتمعوا عجل ، واذا رآهم قد أبطأوا أخر ، والصبح كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها بغلس ، متفق عليهما

وقد روى الآموى في المغازى حديثاً أسنده إلى عبد الرحمن بن غنم قال : حدثنا معاذ بن جبل قال « لما بعثنى رسول الله ، ص ؛ إلى اليمن قال : أظهر كبير الاسلام وصغيره ، وليكن من أكبرها الصلاة ، فإنها رأس الاسلام بعد الإقرار بالدين ، اذا كان الشتاء فصل صلاة الفجر في أول الفجر ، ثم أطل القراءة على

قدر ما تطيق ، ولا تعلم وتكره اليهم أمر الله ثم عجل الصلاة الاولى بعد أن تميل الشمس وصل العصر والمغرب في الشتاء والصيف على ميقات واحد : العصر والشمس يضاء مرتفعة والمغرب حين تغيب الشمس وتوارى بالحجاب ، وصل العشاء فاعتم بها فإن الليل طويل ، فإذا كان الصيف فأسفر بالصبح فإن الليل قصير وإن الناس ينامون فأمهلهم حتى يدركوها ، وصل الظهر بعد أن ينقص الظل وتحرك الريح فإن الناس يقلون فأمهلهم حتى يدركوها ، وصل العتمة فلا نعم بها ولا تصلها حتى يغيب الشفق ،

وروى أيضا في كتابه عن عمر أنه قال : « والصلاة لها وقت شرطه الله لا تصح الصلاة إلا به ، وقت صلاة الفجر حين يزائل الرجل أهله ويحرم على الصائم الطعام والشراب ، فأعطوها نصيبها من القراءة . ووقت صلاة الظهر إذا كان القيظ واشتد الحر حين يكون ظلك مثلك ، وذلك حين يهجر المهجر وذلك لئلا يرقد عن الصلاة فإذا كان في الشتاء فحين تزيع عن الفلك حتى تكون على حاجبك الأيمن ، والعصر والشمس يضاء نقية قبل أن تصفر ، والمغرب حين يفطر الصائم والعشاء حين يغسق الليل وتذهب حمرة الأفق إلى أن يذهب ثلث الليل الأول ، من نام عنها بعد ذلك فلا أرقده الله عنه . هذه مواقيت الصلاة (٤ - ١٠٣) ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا »

فصل

ولا نعلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر والغيم خلافا . قال الترمذى : وهو الذى اختاره أهل العلم من أصحاب رسول الله (ص) ومن بعدهم . وذلك لما ثبت من حديث أبى برزة وجابر وغيرهما عن النبى (ص) . « وقالت عائشة رضى الله عنها : ما رأيت أشد تعجيلا للظهر من رسول الله (ص) » ولا من أبى بكر ولا من عمر ، قال الترمذى هذا حديث حسن . وعن ابن عمر قلل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الوقت الأول من الصلاة رضوان الله ، والوقت الأخير عفو الله تعالى » قال الترمذى : هذا حديث غريب

وأما في شدة الحر فكلام الحرقى يقتضى استحباب الإبراد بها على كل حال . وهو ظاهر كلام أحمد . قال الأثرم : وعلى هذا مذهب أبى عبد الله سواء يستحب

تعجيلها في الشتاء والإبراد بها في الحر ، وهو قول إسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر لظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ، رواه الجماعة عن أبي هريرة . وهذا عام وقال القاضي : إنما يستحب الإبراد بثلاثة شروط : شدة الحر وأن يكون في البلدان الحارة ومساجد الجماعات ، فأما من صلاها في بيته أو في مسجد بفناء بيته فالأفضل تعجيلها . وهذا مذهب الشافعي ، لأن التأخير إنما يستحب لينكسر الحر ويتسع في الحيطان ويكثر السعي إلى الجماعات ، ومن لا يصلي في جماعة لا حاجة به إلى التأخير .

وقال القاضي في الجامع : لا فرق بين البلدان الحارة وغيرها ، ولا بين كون المسجد ينتابه الناس أو لا ، فإن أحمد رحمه الله كان يؤخرها في مسجده ولم يكن بهذه الصفة ، والأخذ بظاهر الخبر أولى ومعنى الإبراد بها تأخيرها حتى ينكسر الحر ويتسع في الحيطان ، وفي حديث أبي ذر أن النبي (ص) قال : أبرد حتى رأينا فيء التلول ، وهذا إنما يكون مع كثرة تأخيرها ولا يؤخرها إلى آخر وقتها ، بل يصليها في وقت إذا فرغ يكون بينه وبين آخر الوقت فضل . وقد روى ابن مسعود قال : كان قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصيف ثلاثة أقدام ، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى تسعة أقدام ، رواه أبو داود والنسائي

فأما الجمعة فيسن تعجيلها في كل وقت بعد الزوال من غير إبراد ، لأن سلة ابن الأكوع قال : كنا نجمع مع رسول الله (ص) إذا زالت الشمس ، متفق عليه ، ولم يبلغنا أنه أخرها ، بل كان يعجلها حتى قال سهل بن سعد : ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة ، أخرجه البخاري ، ولأن السنة التبكير بالسعي إليها ويجتمع الناس لها ؛ فلو أخرها لتأذى الناس بتأخير الجمعة

(فصل) ذكر القاضي أنه يستحب تأخير الظهر والمغرب في الغيم وتعجيل العصر والعشاء فيه . قال ونص عليه أحمد رحمه الله في رواية الجماعة ، منهم المروذي فقال : يؤخر الظهر في يوم الغيم ويعجل العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء . وعلل القاضي ذلك بأنه وقت يخاف منه العوارض والموانع من المطر والريح والبرد

فتلحق المشقة في الخروج لكل صلاة ، وفي تأخير الصلاة الاولى من صلاتي الجمع وتعجيل الثانية دفع لهذه المشقة ، لكونه يخرج اليهما خروجاً واحداً فيحصل به الفرق كما يحصل بجمع الصلاتين في وقت احدهما . وهذا قال أبو حنيفة والاوزاعي وروى عن عمر رضى الله عنه مثل ذلك في الظهر والعصر ، وعن ابن مسعود يعجل الظهر والعصر ويؤخر المغرب . وقال الحسن يؤخر الظهر ، وظاهر كلام الخرقى أنه يستحب تعجيل الظهر في غير الحر والمغرب في كل حال ، وهو مذهب الشافعى قال : متى غلب على ظنه دخول الوقت باجتهاده استحب له التعجيل ، ويحتمل أن أحد رحمه الله إنما أراد بتأخير الظهر والمغرب ليتيقن دخول وقتها ولا يصلى مع الشك . وقد نقل أبو طالب كلاماً يدل على هذا . قال : يوم الغيم يؤخر الظهر حتى لا يشك أنها قد حانت ويعجل العصر ، والمغرب يؤخرها حتى يعلم أنه سواد الليل ويعجل العشاء .

فصل

وأما العصر فتعجيلها مستحب بكل حال ، وروى ذلك عن عمر وابن مسعود وعائشة وأنس وابن المبارك وأهل المدينة والاوزاعي والشافعى واسحاق . وروى عن أبي قلابة وابن شبرمة أنها قالا إنما سميت العصر لتعصر — يعنيان أن تأخيرها أفضل — وقال أصحاب الراى : الأفضل فعلها في آخر وقتها المختار لما روى نافع ابن خديج « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يأمر بتأخير العصر ، وعن علي بن شيبان قتال « قدمنا على رسول الله (ص) فكان يؤخر العصر ما دامت بيضاء نقية ، رواه أبو داود ولأبنا آخر صلاتي جمع ، فاستحب تأخيرها كصلاة العشاء . ولنا ما ذكرناه من حديث أبي برزة ، وقاتل رافع بن خديج « كنا نصلى مع رسول الله (ص) صلاة العصر ثم ينحر الجزور ، فيقسم عشرة أجزاء ، ثم يطبخ فيؤكل لحماً نضيجاً قبل مغيب الشمس ، متفق عليه . وعن أبي أمامة قال « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك ، فوجدناه يصلى العصر ، فقلنا يا أبا عمارة ما هذه الصلاة التى صليت ؟ قال العصر . وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى كنا نصليها معه ، رواه البخارى ومسلم .

وعن أبي المليح قال : كنا مع أبي بريدة في غزوة في يوم ذي غيم ، فقال بكروا لصلاة العصر فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من فاتته صلاة العصر حبط عمله ، رواه البخاري . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الوقت الأول من الصلاة رضوان الله ، والوقت الآخر عفو الله ، يرويه عبد الله بن عمر العمري .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب

وأما حديث رافع الذي احتجوا به فلا يصح ، قاله الترمذي . وقال الدارقطني يرويه عبد الواحد بن نافع وليس بالقوي ، ولا يصح عن رافع ولا عن غيره من الصحابة ، والصحيح عنهم : تعجيل صلاة العصر والتبكير بها

فصل

وأما المغرب فلا خلاف في استحباب تقديمها في غير حال العذر ، وهو قول أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، قاله الترمذي ، وقد ذكرنا في حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلّيها إذا وجبت ، وقال رافع بن خديج : كنا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فينصرف أحدنا وأنه ليصر موافق نبله ، متفق عليه ، وعن أنس مثله رواه أبو داود ، وعن سلمة بن الأكوع قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلّي المغرب ساعة تغرب الشمس إذا غاب حاجبها ، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وهذا لفظ أبي داود ، وفعل جبريل لها في اليومين في وقت واحد دليل على تأكيد استحباب تقديمها

(فصل) وأما صلاة العشاء فيستحب تأخيرها إلى آخر وقتها إن لم يشق وهو اختيار أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ، قاله الترمذي ، وحكى عن الشافعي أن الأفضل تقديمها لقول النبي صلى الله عليه وسلم : الوقت الأول رضوان الله ، والوقت الآخر عفو الله ، وروى القاسم بن غنام عن بعض أمهاته عن أم فروة قالت : سمعت رسول الله (ص) يقول : إن أحب الأعمال إلى الله عز وجل الصلاة لأول وقتها ، ولأن النبي (ص) لم يكن يؤخرها وإنما أخرها ليلة واحدة ، ولا يفعل إلا الأفضل

ولنا قول أبي هريرة : أن النبي (ص) كان يستحب أن يؤخر من العشاء التي

يدعونها العتمة ، وقول النبی (ص) ، لولا أن أشق على أمتی لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، وهو حديث حسن صحيح ، وأحاديثهم ضعيفة .
أما خبر ، الوقت الأول رضوان الله ، فيرويه عبد الله بن عمر العمرى وهو ضعيف ، وحديث أم فروة ، رواه مجاهيل ، قال أحمد رحمه الله : لا أعلم شيئاً ثبت في أوقات الصلاة ، أولها كذا ، وأوسطها كذا ، وآخرها كذا ؛ يعنى مغفرة ورضوانا ، وقال . ليس ذا ثباتاً ، ولو ثبت فالأخذ بأحاديثنا الخاصة أولى من الأخذ بالعموم مع صحة أخبارنا وضعف أخبارهم .

فصل

وإنما يستحب تأخيرها للنفرد والجماعة راضين بالتأخير ، فأما مع المشقة على المأمومين أو بعضهم فلا يستحب ، بل يكره ، نص عليه أحمد رحمه الله ، قال الأثرم قلت لأبي عبد الله ، كم قدر تأخير العشاء ؟ فقال : قدر ما يؤخرها بعد أن لا يشق على المأمومين ؛ وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخير العشاء والأمر بتأخيرها كراهية المشقة على أمته ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من شق على أمتي شق الله عليه ، وإنما نقل التأخير عنه مرة أو مرتين ، ولعله كان لشغل أو إتيان آخر الوقت .

وأما في سائر أوقاته فإنه كان يصلّيها على ما رواه جابر أحياناً وأحياناً ، إذا رآهم قد اجتمعوا عجل ؛ وإذا رآهم قد ابطؤا أخر ، وعلى ما رواه النعمان بن بشير ، أنه كان يصلّي العشاء لسقوط القمر لثالثة ، فيستحب للإمام الاقتداء بالنبي (ص) في إحدى هاتين الحالتين ، ولا يؤخرها تأخيراً يشق على المأمومين ؛ فإن النبي (ص) كان يأمر بالتخفيف وفقاً بالمأمومين ، وقال : إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطاعتها ، فأسمع بكاء الصبي ، فأخففها كراهية أن أشق على أمه ، متفق عليه

(فصل) وأما صلاة الصبح : فالتغليس بها أفضل ، وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق ، وروى عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وأبي موسى وابن الزبير وعمر ابن عبد العزيز ما يدل على ذلك ؛ قال ابن عبد البر : صح عن رسول الله (ص) وعن أبي بكر وعمر وعثمان ، أنهم كانوا يغلسون ومحال أن يتركوا الأفضل ،

ويأتوا الدون ، وهم النهاية في إتيان الفضائل ، وروى عن أحمد رحمه الله ، أن الاعتبار بحال المأمومين ، فإن أسفروا فالأفضل الإسفار ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في العشاء ، كما ذكر جابر فكذلك في الفجر ، وقال الثوري وأصحاب الرأي : الأفضل الاسفار : لما روى رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أسفروا بالفجر ، فإنه أعظم للأجر » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

ولنا ما تقدم من حديث جابر وأبي برزة ، وقول عائشة رضي الله عنها « كان رسول الله (ص) يصلي الصبح ، فتتصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس » متفق عليه ، وعن أبي مسعود الانصاري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غلس بالصبح ثم أسفر مرة ، ثم لم يعد إلى الإسفار حتى قبضه الله » رواه أبو داود . قال الخطابي : وهو صحيح الإسناد ، وقالت عائشة رضي الله عنها « ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله » وهذا حديث غريب وليس إسناده بمتصل .

فأما الإسفار المذكور في حديثهم : فالمراد به تأخيرها حتى يتبين طلوع الفجر وينكشف يقينا ، من قولهم : أسفرت المرأة إذا كشفت وجهها .

فصل

ولا يَأْتُم بتعجيل الصلاة التي يستحب تأخيرها ، ولا بتأخير ما يستحب تعجيله إذا أخره عازما على فعله ، ما لم يخرج الوقت أو يضيق عن فعل العبادة جميعها ، لأن جبريل صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في أول الوقت وآخره ، وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أول الوقت وآخره وقالوا « الوقت ما بين هذين » ولأن الوجوب موسع فهو كالتكفير يجب موسعا بين الاعيان ، فإن أخر غير عازم على الفعل أثم بذلك التأخير المقترن بالعزم ، فإن أخرها بحيث لم يبق من الوقت ما يتسع لجميع الصلاة أثم أيضا ، لأن الركعة الأخيرة من جملة الصلاة فلا يجوز تأخيرها عن الوقت كالأولى .

(فصل فإن أخر الصلاة عن أول وقتها بنية فعلها فمات قبل فعلها لم يكن عاصيا لأنه فعل ما يجوز له فعله ، والموت ليس من فعله ، فلا يَأْتُم به .

(فصل)

ومن صلى قبل الوقت لم تجز صلاته في قول أكثر أهل العلم ، سواء فعله عمداً أو خطأ ، كل الصلاة أو بعضها ، وبه قال الزهري والشافعي وأصحاب الرأي ، وروى عن ابن عمر وأبي موسى : أنهما أعادا الفجر ، لأنهما صلياها قبل الوقت ، وروى عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال يجزئه ونحوه قال الحسن والشعبي ، وعن مالك كقولنا : وعنه فيمن صلى العشاء قبل مغيب الشفق جاهلاً أو ناساً : يعيد ما كان في الوقت : فإن ذهب الوقت قبل عليه أو ذكر ، فلا شيء عليه .

ولنا أن الخطاب بالصلاة يتوجه إلى المكلف عند دخول وقتها : وما وجد بعد ذلك ما يزيله ويبرئ الذمة منه فيبقى بحاله .

« مسألة ، قال : وإذا تطهرت الحائض وأسلم الكافر وبلغ الصبي قبل أن تغرب الشمس صلوا الظهر فإلّا ، وإن بلغ الصبي وأسلم الكافر وطهرت الحائض قبل أن يطلع الفجر صلوا المغرب وعشاء الآخرة »

وروى هذا القول في الحائض تطهر عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وطاوس ومجاهد والنخعي والزهري وربيعة ومالك والليث والشافعي وإسحاق وأبي ثور : قال الإمام أحمد : عامة التابعين يقولون بهذا القول ، إلا الحسن وحده قال : لا تجب إلا الصلاة التي طهرت في وقتها وحدها ، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي ، لأن وقت الأولى خرج في حال عذرها ، فلم تجب كما لو لم يدرك من وقت الثانية شيئاً .

وحكى عن مالك : أنه إذا أدرك قدر خمس ركعات من وقت الثانية وجبت الأولى ، لأن قدر الركعة الأولى من الخمس وقت للصلاة الأولى في حال العذر فوجب إدراكه ، كما لو أدرك ذلك من وقتها المختار بخلاف ما لو أدرك دون ذلك ولنا ما روى الأثرم وابن المنذر وغيرهما بإسنادهم عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس أنهما قالوا في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر بركعة ، تصلي المغرب والعشاء ، فإذا طهرت قبل أن تغرب الشمس : صلت الظهر والعصر جميعاً

ولأن وقت الثانية وقت الأولى حال العذر ، فإذا أدركه المعذور لزمه فرضا ، كما يلزمه فرض الثانية .

(فصل : والقدر الذى يتعلق به الوجوب : قدر تكبيرة الإحرام ، وقال الشافعى : قدر ركعه ، لأن ذلك هو الذى روى عن عبد الرحمن وابن عباس ، ولأنه إدراك تعلق به إدراك الصلاة ، فلم يكن بأقل من ركعة كإدراك الجمعة ، وقال مالك : خمس ركعات .

ولنا أن ما دون الركعة تجب به الثانية ، فوجب به الأولى كالركعة والخمس عند مالك ، ولأنه إدراك فاستوى فيه القليل والكثير ، كإدراك المسافر صلاة المقيم ، فأما الجمعة فإنما اعتبرت الركعة بكاملها ، لكون الجماعة شرطا فيها فاعتبر إدراك ركعة كيلا يفوته شرطها في معظمها ، بخلاف مسألتنا .

فصل

وإن أدرك المكاف من وقت الأولى من صلاتي الجمع قدراً نجب به ثم جن أو كانت امرأة فحاضت ، أو نفست ، ثم زال العذر بعد وقتها ، لم تجب الثانية فى إحدى الروايتين ، ولا يجب قضاؤها ، وهذا اختيار ابن حامد ، والآخرى يجب ويلزم قضاؤها ، لأنها إحدى صلاتي الجمع ، فوجب بإدراك جزء من وقت الأخرى كالأولى .

ووجه الأولى : أنه لم يدرك جزءاً من وقتها ولا وقت تبعها ، فلم تجب . كما لو لم يدرك من وقت الأولى شيئاً ، وفارق مدرك وقت الثانية ، فإنه أدرك وقت تبع الأولى ، فإن الأولى تفعل فى وقت الثانية متبوعة مقصودة يجب تقديمها ، والبداية بها بخلاف الثانية مع الأولى . ولأن من لا يجوز الجمع إلا فى وقت الثانية ليس وقت الأولى عنده وقتاً للثانية بحال ، فلا يكون مدركاً لشيء من وقتها ، ووقت الثانية وقت لها جميعاً ، لجواز فعل الأولى فى وقت الثانية ومن جوز الجمع فى وقت الأولى ، فإنه يجوز تقديم الثانية رخصة تحتاج إلى نية التقديم ، وترك التفريق ، ومتى أخر الأولى إلى الثانية كانت مفعولة واجبة لا يجوز تركها ، ولا يجب نية جمعها ، ولا يشترط ترك التفريق بينهما ، فلا يصح

قياس الثانية على الاولى ، والاصل أن لا تجب صلاة إلا بإدراك وقتها .
(فصل) وهذه المسألة تدل على أن الصلاة لا تجب على صبي ولا كافر ولا حائض ، إذ لو كانت الصلاة واجبة عليهم لم يكن لتخصيص القضاء بهذه الحال معنى ، وهذا الصحيح في المذهب .

فأما الحائض فقد ذكرنا حكمها في بابها ، وأما الكافر : فإن كان أصليا لم يلزمه قضاء ما تركه من العبادات في حال كفره بغير خلاف نعليه ، وقد قال الله تعالى (٨ : ٣٨) قتل الذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأسلم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم خلق كثير وبعده فلم يؤمر أحد منهم بقضاء ، ولأن في إيجاب القضاء عليه تنغيراً عن الاسلام فعنى عنه ، واختلف أهل العلم في خطابه بفروع الاسلام في حال كفره ، مع إجماعهم على أنه لا يلزمه قضاؤها بعد إسلامه حكى عن أحمد في هذا روايتان .

فأما المرتد . فذكر أبو إسحاق بن شاقلا عن أحمد في وجوب القضاء عليه روايتين إحداهما : لا يلزمه ، وهو ظاهر كلام المحرق في هذه المسألة ، فعلى هذا لا يلزمه قضاء ما ترك في حال كفره ، ولا في حال إسلامه قبل رده ، ولو كان قد حج لزمه استئنافه ، لأن عمله قد حبط بكفره ، بدليل قوله ٣٩ : ٦٥ إن أشركت ليعبطن عملك) فصار كالكافر الأصلي في جميع أحكامه .

والثانية : يلزمه قضاء ما ترك من العبادات في حال رده وإسلامه قبل رده ولا يجب عليه إعادة الحج ، لأن العمل إنما يحبط بالاشراك مع الموت لقوله تعالى (٢ : ٢١٧) ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة) فشرط الأمرين لحبوط العمل ، وهذا مذهب الشافعي ، ولأن المرتد أقر بوجوب العبادات عليه ، واعتقد ذلك وقدر على التسبب إلى أدائها فلزمه ذلك ، كالمحدث ، ولو حاضرت المرأة المرتدة لم يلزمها قضاء الصلاة في زمن حيضها ، لأن الصلاة غير واجبة عليها في تلك الحال .

وذكر القاضي رواية ثالثة : أنه لا قضاء عليه لما ترك في حال رده ، لأنه تركه في حال لم يكن مخاطباً بها لكفره وعليه قضاء ما ترك في إسلامه قبل الردة ولأنه كان واجبا عليه ومخاطباً به قبل الردة فيبقى الوجوب عليه بحاله ، قال :

وهذا المذهب وهو قول أبي عبد الله بن حامد : وعلى هذا لا يلزمه استئناف الحج إن كان قد حج ، لأن ذمته برئت منه بفعله قبل الردة ، فلا يشتغل به بعد ذلك كالصلاة التي صلاحها في إسلامه ، ولأن الردة لو أسقطت حجه وأبطلته لأبطلت سائر عباداته المفعولة قبل ردته .

فصل

فأما الصبي العاقل فلأنه تجب عليه في أصح الروايتين ، وعنه أنها تجب على من بلغ عشرين ، وسند ذكر ذلك إن شاء الله تعالى ، فعلى قولنا أنها لا تجب عليه متى صلى في الوقت ثم بلغ فيه بعد فراغه منها وفي أثنائها ، فعليه إعادتها ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي يجوزته ولا يلزمه إعادتها في الموضعين ، لأنه أدى وظيفة الوقت فلم يلزمه إعادتها كالبالغ

ولنا أنه صلى قبل وجوبها فلم تجزه عما وجد سبب وجوبها عليه كما لو صلى قبل الوقت ، ولأنه صلى نافذة فلم تجزه عن الواجب ، كما لو نوى نفلاً ، ولأنه بلغ في وقت العبادة وبعد فعلها فلزمته إعادتها ، كالحج ووظيفة الوقت في حق البالغ ظهراً واجبة ولم يأت بها

(فصل) والمجنون غير مكلف ولا يلزمه قضاء ما ترك في حال جنونه إلا أن يفيق في وقت الصلاة ، فيصير كالصبي يبلغ ولا نعلم في ذلك خلافاً ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل » أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن ، ولأن مدته تطول غالباً فوجوب القضاء عليه يشق فعفى عنه .

« مسألة ، قال (والمعنى عليه يقضى جميع الصلوات التي كانت في حال إغمائه)

وجملة ذلك أن المعنى عليه حكمه حكم النائم لا يسقط عنه قضاء شيء من الواجبات التي يجب قضاؤها على النائم كالصلاة والصيام . وقال مالك والشافعي

لا يلزمه قضاء الصلاة إلا أن يفيق في جزء من وقتها ، لأن عائشة ، سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يغشى عليه فيترك الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس من ذلك قضاء إلا أن يغشى عليه فيفيق في وقتها فيصلها ، وقال أبو حنيفة : إن أغشى عليه خمس صلوات قضاها ، وإن زادت سقط فرض القضاء في الكل : لأن ذلك يدخل في التكرار فأسقط القضاء كالجنون .

ولنا ما روى ، أن عماراً غشى عليه أياماً لا يصلي ثم استفاق بعد ثلاث فقال هل صليت ؟ فقبل ما صليت منذ ثلاث ، فقال أعطوني وضوءاً فتوضأ ثم صلى تلك الليلة ، وروى أبو مجلز ، أن سمرة بن جندب قال . المغشى عليه يترك الصلاة أو فيترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثلاً ، قال : قال عمران زعم ، ولكن ليصلين جميعاً ، وروى الأثرم هذين الحديثين في سننه . وهذا فعل الصحابة . وقولهم ولا يعرف لهم مخالفاً ، فكان اجماعاً ، ولأن الاغماء لا يسقط فرض الصيام ، ولا يؤثر في استحقاق الولاية على المغشى عليه فأشبه النوم

فأما حديثهم فباطل يرويه الحاكم بن سعد ، وقد نهى أحمد رحمه الله عن حديثه وضعفه ابن المبارك . وقال البخاري تركوه ، وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف أيضاً ، ولا يصح قياسه على المجنون ، لأن المجنون تتناول مدته غالباً ، وقد رفع القلم عنه ولا يلزمه صيام ولا شيء من أحكام التكليف وثبت الولاية عليه ، ولا يجوز على الأنبياء عليهم السلام ، والاغماء بخلافه ومالا يؤثر في إسقاط الخمس لا يؤثر في إسقاط الزائد عليها كالنوم

فصل

ومن شرب دواء فزال عقله به نظر ، فإن كان زوالاً لا يدوم كثيراً فهو كالاغماء : وإن كان يتناول فهو كالجنون

وأما السكر ومن شرب محرماً يزيل عقله وقتاً دون وقت فلا يؤثر في إسقاط التكليف وعليه قضاء ما فاتته في حال زوال عقله ، لا تعلم فيه خلافاً ، ولأنه إذا وجب عليه القضاء بالنوم المباح فبالسكر المحرم أولى

فصل

وما فيه السعوم من الادوية ان كان الغالب من شربه واستعماله الهلاك به أو الجنون لم يبيح شربه ، وان كان الغالب منه السلامة ويرجى منه المنفعة ، فالأولى اباحة شربه ، لدفع ما هو أخطر منه كغيره من الادوية ، ويحتمل أن لا يباح لأنه يعرض نفسه للهلاك ، فلم يبيح كما لو لم يرد به التداوى ، والاول أصح لأن كثيراً من الادوية يخاف منه ، وقد أبيع لدفع ما هو أضر منه ، فإذا قلنا يحرم شربه فهو كالمحرّمات من الخمر ونحوه ، وان قلنا يباح فهو كسائر الادوية المباحة ، والله أعلم

باب الأذان

الأذان : اعلام بوقت الصلاة ، والأصل في الأذان الاعلام . قال الله عز وجل (٩ - ٣ وأذان من الله ورسوله) أى اعلام و (٢١ - ١٠٩ أذنتكم على سواء) أعلنتكم ، فاستوينا في العلم ، وقال الحارث بن حنظلة :

أذنتنا بينها أسماء ربّ ثاوٍ عَمِلْ منه الثواء
أى أعلتنا

والأذان الشرعى : هو اللفظ المعلوم المشروع في أوقات الصلوات للإعلام بوقتها ، وفيه فضل كثير وأجر عظيم ، بدليل ما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه » ،

وقال أبو سعيد الخدرى : « اذا كنت فى غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجهما البخارى ، وعن معاوية قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » ، أخرجه مسلم

وعن ابن عمر قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة على كتمان المسك — أراه قال يوم القيامة — يغطهم الاولون والآخرىون : رجل نادى بالصلوات الخمس فى كل يوم وليلة ورجل يؤم قوماً وهم به راضون ، وعبد أدى

حق الله وحق مواليه ، أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن غريب
(فصل) واختلفت الرواية هل الأذان أفضل من الإمامة أو لا ؟ فروى أن
الإمامة أفضل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم تولاهما بنفسه وكذلك خلفاؤه ،
ولم يتولوا الأذان ، ولا يختارون إلا الأفضل ، ولأن الإمامة يختار لها من هو
أكمل حالا وأفضل ، واعتبار فضيلته دليل فضيلة منزلته

والثانية الأذان أفضل ، وهو مذهب الشافعى ، لما رويانا من الاخبار فى فضيلته
ولما روى أبو هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإمام ضامن والمؤذن
مؤمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين ، أخرجه أبو داود والنسائى ، والإمامة
أعلى من الضمان والمغفرة أعلى من الإرشاد ، ولم يتوله النبي صلى الله عليه وسلم ولا
خلفاؤه اضيق وقتهم عنه ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : لولا الخلافة لأذنت ،
وهذا اختيار القاضى وابن أبى موسى وجماعة من أصحابنا ، والله أعلم

فصل

والأصل فى الأذان ما روى محمد بن اسحاق قال ، حدثنى محمد بن ابراهيم بن
الحارث التيمى عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبيد ربه قال ، حدثنى أبى عبد الله
ابن زيد قال : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به
لجمع الناس للصلاة طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً فى يده ، فقلت يا عبد الله
أتبيع الناقوس ؟ فقال وما تصنع به ؟ قلت ندعو به الى الصلاة : قال أفلا أدلك
على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له بلى ، فقال تقول الله أكبر الله أكبر ، الله
أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله الا الله ، أشهد أن لا إله الا الله ، أشهد أن محمداً
رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الصلاة ، حى
على الفلاح ، حى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله الا الله . قال ثم
استأخر عني غير بعيد ، ثم قال تقول اذا أقيمت الصلاة الله أكبر الله أكبر ، أشهد
أن لا إله الا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح
قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله ، فلما أصبحت
أتيت رسول الله (ص) فأخبرته بما رأيت ، فقال انها رؤيا حق ان شاء الله ، فقم
مع بلال فأتق عليه بما رأيت فليؤذن به ، فإنه أندى صوتاً منك فقامت مع بلال ،

فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به ، فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو فى بيته فخرج يجر رداءه ، فقال يا رسول الله ، والذى بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذى رأى ، فقال رسول الله (ص) فله الحمد ، رواه الاثرم وابو داود ، وذكر الترمذى آخره بهذا الاسناد ، وقال هو حديث حسن صحيح ، وأجمعت الامة على ان الأذان مشروع للصلوات الخمس

مسألة ، قال ابو القاسم (ويذهب ابو عبد الله رحمه الله الى اذان بلال
رضي الله عنه ، وهو الله اكبر الله اكبر ، الله اكبر الله اكبر ، أشهد ان لا اله
الا الله ، أشهد ان لا اله الا الله ، أشهد ان محمداً رسول الله ، أشهد ان محمداً
رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله)

وجملة ذلك أن اختيار أحمد رحمه الله من الأذان أذان بلال رضي الله عنه ، وهو كما وصف الخرقى ، وجاء في خبر عبد الله بن زيد ، وهو خمس عشرة كلمة لا ترجيع فيه . وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق ، وقال مالك والشافعي ومن تبعهما من أهل الحجاز : الأذان المسنون أذان أبي مخنف ، وهو مثل ما وصفنا ، إلا أنه يسن الترجيع ، وهو أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين ، يخفض بذلك صوته ، ثم يعيدهما رافعاً بهما صوته ، إلا أن مالكا قال : التكبير في أوله مرتان حسب ، فيكون الأذان عنده سبع عشرة كلمة ، وعند الشافعي تسع عشرة كلمة .

واحتجوا بما روى أبو مخذورة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لقنه الأذان وألقاه عليه ، فقال له تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بالشهادة ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم ذكر سائر الأذان ، وهو حديث متفق عليه ، واحتج مالك بأن ابن محيريز قال : كان الأذان الذي يؤذن به أبو مخذورة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، متفق عليه

ولنا حديث عبد الله بن زيد والآنخذ به أولى لأن بلالا كان يؤذن به مع رسول الله صلى الله عليه وسلم دائماً سفرأ وحضرأ ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على أذانه بعد أذان أبي مخذورة ، قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل : إلى أى الأذان يذهب؟ قال إلى أذان بلال رواه محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد ثم وصفه قبل لأبي عبد الله : أليس حديث أبي مخذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لأن حديث أبي مخذورة بعد فتح مكة ؟ فقال : أليس قد رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فأقر بلالا على أذان عبد الله بن زيد؟ وهذا من الاختلاف المباح ، فإن رجعت فلا بأس نص عليه أحمد ، وكذلك قال إسحاق فإن الأمرين كلاهما قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن النبي (ص) إنما أمر أبا مخذورة بذكر الشهادتين سرأ ليحصل له الإخلاص بهما فإن الإخلاص في الأسرار بهما أبلغ من قولهما إعلاناً للاعلام وخص أبا مخذورة بذلك ، لأنه لم يكن مقرأ بها حينئذ فإن في الخبر أنه كان مستهزئاً يحكى أذان مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم صوته ، فدعاه فأمره بالأذان ، قال : ولا شيء عندي أبغض من النبي صلى الله عليه وسلم ولا عما يأمرني به ، فقصد النبي صلى الله عليه وسلم نطقه بالشهادتين سرأ ليسلم بذلك ، ولا يوجد هذا في غيره ، ودليل هذا الاحتمال : كون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر به بلالا ولا غيره ممن كان مسلماً ثابت الإسلام ، والله أعلم .

مسألة ، قال (والإقامة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله)

وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة : الإقامة مثل الأذان ، ويزيد الإقامة مرتين ، لحديث عبد الله بن زيد ، أن الذي عليه الأذان أمهل هنية ثم قام فقال مثلها ، رواه أبو داود ، وروى ابن محيرز عن أبي مخذورة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه الإقامة سبع عشرة كلمة ، قال الترمذي : هذا حديث صحيح . وقال مالك : الإقامة عشر كلمات ، تقول : قد قامت الصلاة مرة واحدة ،

لما روى أنس قال : أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، متفق عليه .
ولنا ما روى عبد الله بن عمر أنه قال : إنما كان الأذان على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة إلا أنه يقول : قد قامت
الصلاة قد قامت الصلاة ، أخرجه النسائي ، وفي حديث عبد الله بن زيد أنه وصف
الإقامة كما ذكرنا رواه الإمام أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد
ابن اسحاق بالإسناد الذي ذكرناه .

وما احتجوا به من قوله : فقام فقال مثلها ، فقد قال الترمذي الصحيح مثل
ما روينا ، وقال ابن خزيمة : الصحيح ما رواه محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه
ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال - وجعلها وترأ - إلا أنه قال : قد قامت
الصلاة قد قامت الصلاة ، وهذه زيادة يان يجب الأخذ بها ، وتقديم العمل بهذه
الرواية المشروحة .

وأما خبر أبي مخذورة في ثنية الإقامة فإن ثبت كان الأخذ بخبر عبد الله بن زيد
أولى ، لأنه أذان بلال ، وقد بينا وجوب تقديمه في الأذان ، وكذا في الإقامة ،
وخبر أبي مخذورة متروك بالاجماع في الترجيع في الإقامة ، ولذلك عملنا نحن وأبو حنيفة
بخبره في الأذان ، وأخذ بأذانه مالك والشافعي ، وهما يريان أفراد الإقامة .

مسألة ، فقال (ويترسل في الأذان ويحذر الاقتامة)

الترسل : التمهل والتأني من قولهم : جاء فلان على رسله ، والحدّر : ضد
ذلك ، وهو الاسراع ، وقطع التطويل ، وهذا من آداب الأذان ومستحباته لقول
النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أذنت فترسل ، وإذا أقيمت فاحذر ، رواه أبو داود
والترمذي ، وقال هو حديث غريب وروى أبو عبيد بإسناده عن عمر رضي الله عنه
: أنه قال لمؤذن بيت المقدس إذا أذنت فترسل وإذا أقيمت فاحزم ، قال الأصمعي
وأصل الحزم - بالحاء المهملة - في المشي إنما هو الاسراع ، وأن يكون مع هذا كأنه
يهوى يديه إلى خلفه ولأن هذا معنى يحصل به الفرق بين الأذان والإقامة فاستحب
كالأفراد ولأن الأذان اعلام الغائبين ، والتثنية فيه أبلغ في الاعلام والإقامة
اعلام الحاضرين فلا حاجة إلى التثنية فيها .

❦ فصل ❦

ذكر أبو عبد الله بن بطة . أنه حال ترسله ودرجه لا يصل الكلام بعضه ببعض معربا ، بل جزما وحكاه عن ابن الأنباري عن أهل اللغة ، قال : وروى عن إبراهيم النخعي قال : شيثان مجزومان كانوا لا يعربونها الأذان والاقامة . قال : وهذه إشارة إلى جماعتهم .

« مسألة ، قال (ويقول في أذان الصبح : الصلاة خير من النوم مرتين)

وجملته : أنه يسن أن يقول في أذان الصبح « الصلاة خير من النوم » مرتين بعد قوله « حي على الفلاح » ، ويسمى الثويب وبذلك قال ابن عمر والحسن البصري وابن سيرين والزهرى ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور والشافعي في الصحيح عنه ، وقال أبو حنيفة : الثويب بين الأذان والاقامة في الفجر ، أن يقول : حي على الصلاة - مرتين ، حي على الفلاح - مرتين .

ولنا ما روى النسائي بإسناده عن أبي مخذرة قال « قلت : يا رسول الله ، علني سنة الأذان - فذكره إلى أن قال بعد قوله حي على الفلاح - فإن كان في صلاة الصبح ، قلت : الصلاة خير من النوم - مرتين : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، :

وما ذكره ، فقال إسحاق : هذا شيء أحدثه الناس ، وقال أبو عيسى : هذا الثويب الذي كرهه أهل العلم وهو الذي خرج منه ابن عمر من المسجد لما سمعه . (فصل) ويكره الثويب في غير الفجر ، سواء ثوب في الأذان أو بعده لما روى عن بلال أنه قال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أثوب في الفجر ونهاني أن أثوب في العشاء » رواه ابن ماجه ، و « دخل ابن عمر مسجداً يصلي فيه فسمع رجلاً يثوب في أذان الظهر فخرج فقبل له : أين ؟ فقال : أخرجتني البدعة ، ولأن صلاة الفجر وقت ينام فيه عامة الناس ويقومون إلى الصلاة عن نوم ، فاختصت بالثويب لاختصاصها بالحاجة إليه .

(فصل) ولا يجوز الخروج من المسجد بعد الأذان إلا لعذر ، قال الترمذي : وعلى هذا العمل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم : أن لا يخرج

أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر ، قال أبو الشعثاء ، كنا قعوداً مع أبي هريرة في المسجد فأذن المؤذن فقام رجل من المسجد يمشي ، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد ، فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، وعن عثمان ابن عفان رضي الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج ، لم يخرج لحاجة ، وهو لا يريد الرجعة فهو منافق ، رواه ابن ماجه ، فأما الخروج لعذر فباح ، بدليل أن ابن عمر خرج من أجل الثوب في غير حينه ، وكذلك من نوى الرجعة لحديث عثمان رضي الله عنه .

«مسألة ، قال (ومن أذن لغير الفجر قبل دخول الوقت أعاد اذا دخل الوقت)

الكلام في هذه المسألة في فصلين .

أحدهما ، في أن الأذان قبل الوقت في غير الفجر لا يجزئ ، وهذا لا نعلم فيه خلافاً ، قال ابن المنذر ، أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يؤذن للصلوات بعد دخول وقتها إلا الفجر ، ولأن الأذان شرع للاعلام بالوقت ، فلا يشرع قبل الوقت ، لئلا يذهب مقصوده .

الفصل الثاني ، أنه يشرع الأذان للفجر قبل وقتها وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي وإسحاق ومنه الثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لما روى ابن عمر ، أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي ، ألا إن العبد نام ، ألا إن العبد نام ، وعن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا - ومد يديه عرضاً ، رواهما أبو داود .

وقال طائفة من أهل الحديث ، إذا كان له مؤذنان يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر والآخر بعده فلا بأس ؛ لأن الأذان قبل الفجر يفوت المقصود من الاعلام بالوقت فلم يجز كبقية الصلوات إلا أن يكون له مؤذنان يحصل اعلام الوقت بأحدهما ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، متفق عليه ، وهذا يدل على دوام ذلك منه ، والنبي صلى الله عليه وسلم أقره عليه ولم ينه عنه ؛ فثبت جوابه ، وروى زياد بن الحارث الصدائي قال : لما كان أول أذان الصبح أمرني النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت ، فجعلت أقول ، أقيم أقيم يا رسول الله ؛ فجعل ينظر إلى ناحية الشرق ، ويقول لا حتى إذا طلع الفجر نزل ، فبرز ؛ ثم انصرف إلى وقد تلاحق أصحابه ، فتوضأ ، فأراد بلال أن يقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم . ان أبا صداء قد أذن ومن أذن فهو يقيم ، قال فأقيمت ، رواه أبو داود والترمذي ، وهذا قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان قبل طلوع الفجر ، وهو حجة على من قال : انما يجوز اذا كان له مؤذنان فان زياداً أذن وحده .

وحديث ابن عمر الذي احتجوا به قال أبو داود : لم يروه الا حماد بن سلمة ورواه حماد بن زيد والبراءوردى بخالفاه ، وقالوا : مؤذن لعمر وهذا أصح ، وقال علي بن المديني : أخطأ فيه ، يعني حماداً ؛ وقال الترمذي : هو غير محفوظ . وحديثهم الآخر : قال ابن عبد البر : لا يقوم به ولا بمثله حجة ، لضعفه وانقطاعه .

وانما اختص الفجر بذلك لانه وقت النوم لينتبه الناس ، ويتأهبوا للخروج الى الصلاة ، وليس ذلك في غيرها ، وقد روينا في حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان بلالا يؤذن بليل لينتبه نائمكم ويرجع قائمكم ، رواه أبو داود ، ولا ينبغي أن يتقدم ذلك على الوقت كثيراً ، اذ كان المعنى فيه ما ذكرناه فيفوت المقصود منه ، وقد روى : أن بلالا كان بين أذانه وأذان ابن أم مكتوم أن ينزل هذا ويصعد هذا .

ويستحب أيضاً أن لا يؤذن قبل الفجر ، الا أن يكون معه مؤذن آخر يؤذن اذا أصبح ، كفعل بلال وابن أم مكتوم ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه اذا لم يكن كذلك لم يحصل الإعلام بالوقت المقصود بالأذان ، فاذا كانا مؤذنين حصل الإعلام بالوقت بالثاني وبقربه بالمؤذن الأول .

(فصل) وينبغي لمن يؤذن قبل الوقت أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ليعلم الناس ذلك من عادته فيعرفوا الوقت بأذانه ، ولا يؤذن في الوقت تارة

وقبله أخرى ، فيلتبس على الناس ، ويعتروا بأذانه ، فربما صلى بعض من سمعه الصبح بناء على أذانه قبل وقتها ، وربما امتنع المتسحر من سحوره والمتنفل من صلاته بناء على أذانه ، ومن علم حاله لا يستفيد بأذانه فائدة ، لتردده بين الاحتمالين ولا يقدم الأذان كثيراً تارة ويؤخره أخرى ، فلا يعلم الوقت بأذانه فتقل فائدته

(فصل)

قال بعض أصحابنا : ويجوز الأذان للفجر بعد نصف الليل ، وهذا مذهب الشافعي ، لأن بذلك يخرج وقت العشاء المختار ، ويدخل وقت الدفع من مزدلفة ووقت رمي الجرة ، وطواف الزيارة ؛ وقد روى الأثرم عن جابر قال : كان مؤذن مسجد دمشق يؤذن لصلاة الصبح في السحر بقدر ما يسير الراكب ستة أميال . فلا ينكر ذلك مكحول ولا يقول فيه شيئاً .

(فصل) ويكره الأذان قبل الفجر في شهر رمضان ، نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، لئلا يغتر الناس به فيتركوا سحورهم ، ويحتمل أن لا يكره في حق من عرف عادته بالأذان في الليل ، لأن بلالا كان يفعل ذلك بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، وقال عليه السلام : لا يمنعكم من سحورك أذان بلال ، فإنه يؤذن بليل لينبه نائمكم ويرجع قائمكم .

(فصل) ويستحب أن يؤذن في أول الوقت ليعلم الناس ، فيأخذوا أهبتهم للصلاة ؛ وروى جابر بن سمرة قال : كان بلال لا يؤخر الأذان عن الوقت ، وربما أخر الإقامة شيئاً ، رواه ابن ماجه وفي رواية قال : كان بلال يؤذن إذا مالت الشمس لا يؤخر ثم لا يقيم ، حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام حين يراه ، رواه أحمد في المسند .

ويستحب أن يفصل بين الأذان والإقامة بقدر الوضوء وصلاة ركعتين يتهيؤون فيها ، وفي المغرب يفصل بجملة خفيفة ، وحكى عن أبي حنيفة والشافعي أنه لا يسن في المغرب .

ولنا ما روى الإمام أحمد في مسنده بإسناده عن أبي بن كعب قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بلال ، اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً يفرغ
الآكل من طعامه في مهل : ويقضى حاجته في مهل ، وعن جابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ
الآكل من أكله ، والشارب من شربه : والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته ، رواه
أبو داود والترمذي .

وروى تمام في فوائده بإسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال « جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة في المغرب سنة ، قال اسحاق بن
منصور : رأيت أحمد خرج عند المغرب ، فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن
في الإقامة فجلس ، وروى الحلال بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن النبي
صلى الله عليه وسلم جاء وبلال في الإقامة فقعد .

وقال أحمد : يقعد الرجل مقدار ركعتين إذا أذن المغرب ، قيل من أين ؟ قال
من حديث أنس وغيره « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أذن المؤذن
ابتدروا السوارى وصلوا ركعتين ، ولأن الأذان مشروع للاعلام فيسن الانتظار
ليدرك الناس الصلاة ويتميؤوا لها دليله سائر الصلوات .

«مسأله» قال (ولا يستحب أبو عبد الله أن يؤذن إلا طاهراً، فإن أذن جنباً أعاد)
المستحب للمؤذن أن يكون متطهراً من الحدث الأصغر والجنابة جميعاً ،
لما روى أبو هريرة أن النبي (ص) قال « لا يؤذن إلا متوضئ » ، رواه الترمذي
وروى موقوفاً على أبي هريرة ، وهو أصح من المرفوع : فإن أذن محدثاً جاز ،
لأنه لا يزيد على قراءة القرآن ، والطهارة غير مشروطة له ، وإن أذن جنباً فعلى
روایتين (أحدهما) لا يعتد به ، وهو قول اسحاق (والأخرى) يعتد به ، قال
أبو الحسن الأمدى . هو المنصوص عن أحمد ، وقول أكثر أهل العلم ، لأنه
أحد الحديثين ، فلم يمنع صحته كالآخر .

ووجه الأولى . ما روى عن وائل بن حجر : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « حق وسنة أن لا يؤذن أحد الا وهو طاهر ، ولأنه ذكر مشروع للصلاة
فأشبه القرآن والخطبة .

فصل

ولا يصح الإذان إلا من مسلم عاقل ذكر : فأما الكافر والمجنون فلا يصح منهما ، لأنهما ليسا من أهل العبادات . ولا يعتد بأذان المرأة ، لأنها ليست ممن يشرع له الإذان ، فأشبهت المجنون ، ولا الخنثى لأنه لا يعلم كونه رجلاً ، وهذا كله مذهب الشافعي ، ولا نعلم فيه خلافاً ، وهل يشترط العدالة والبلوغ للاعتداد به ؟ على روايتين في الصبي ووجهين في الفاسق .

إحداهما : يشترط ذلك ، ولا يعتد بأذان صبي ولا فاسق ؛ لأنه مشروع الإعلام ولا يحصل الإعلم بقلوبهما ، لأنهما ممن لا يقبل خبره ، ولا روايته ، ولأنه قد روى « ليؤذن لكم خياركم » .

والثانية : يعتد بأذانه ؛ وهو قول عطاء والشعبي وابن أبي ليلى والشافعي ، وروى ابن المنذر بإسناده عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال « كان عمومي يأمروني أن أؤذن لهم وأنا غلام ، ولم أحتمل ، وأنس بن مالك شاهد لم ينكر ذلك ، وهذا مما يظهر ولا يخفى ولم ينكر ، فيكون إجماعاً ، ولأنه ذكر تصح صلاته ، فاعتد بأذانه ، كالعدل البالغ ؛ ولا خلاف في الاعتداد بأذان من هو مستور الحال ، وإنما الخلاف فيمن هو ظاهر الفسق .

ويستحب أن يكون المؤذن عدلاً أميناً بالغاً ، لأنه مؤتمن يرجع إليه في الصلاة والصيام ، فلا يؤمن أن يغرم بأذانه إذا لم يكن كذلك ، ولأنه يؤذن على موضع عال فلا يؤمن منه النظر إلى العورات .

وفي الإذان الملحن وجهان :

أحدهما : يصح لأن المقصود يحصل منه فهو كغير الملحن .

والآخر : لا يصح ، لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس قال « كان للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب ، فقال رسول الله (ص) . ان الإذان سهل سمح فإن كان أذانك سهلاً سمحاً والا فلا تؤذن » .

(فصل) ويستحب أن يكون المؤذن بصيراً ، لأن الأعمى لا يعرف الوقت ؛ فربما غلط ، فإن أذن الأعمى صح أذانه ، فإن ابن أم مكتوم كان يؤذن للنبي (ص)

قال ابن عمرو : كان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت ،
رواه البخارى .

ويستحب أن يكون معه بصير يعرفه الوقت ، أو يؤذن بعد مؤذن بصير ، كما
كان ابن أم مكتوم يؤذن بعد أذان بلال .

ويستحب أن يكون عالماً بالآوقات ليتحررها فيؤذن في أولها ، وإذا لم يكن
عالماً فربما غلط وأخطأ ، فإن أذن الجاهل صح أذانه ، فإنه إذا صح أذان الأعمى
فالجاهل أولى .

ويستحب أن يكون صيئاً يسمع الناس ، واختار النبي صلى الله عليه وسلم
أبا مخنف للآذان لكونه صيئاً ، وفي حديث عبد الله بن زيد أن النبي (ص)
قال له : ألقه على بلال ، فإنه أندى صوتاً منك ، .
ويستحب أن يكون حسن الصوت لانه أرق لسامعه .

(فصل)

ولا يجوز أخذ الأجرة على الآذان في ظاهر المذهب ، وكرهه القاسم بن
عبد الرحمن والأوزاعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ، لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لعثمان بن أبي العاص : واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً ، رواه
أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال : حديث حسن ، ولانه قرينة لفاعله ، لا يصح
الا من مسلم ، فلم يستأجره عليه كالإمامة .

وحكى عن أحمد رواية أخرى : أنه يجوز أخذ الأجرة عليه ، ورخص فيه
مالك وبعض الشافعية ، لانه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه فجاز أخذ الأجرة
عليه كسائر الاعمال ، ولا نعلم خلافاً في جواز أخذ الرزق عليه ، وهذا قول
الأوزاعي والشافعى ، لان بالمسلمين حاجة إليه ، وقد لا يوجد متطوع به ، وإذا
لم يدفع الرزق فيه يعطل ، ويرزقه الإمام من النية ، لانه المعد للمصالح ، فهو
كأرزاق القضاة والغزاة ، وان وجد متطوع به لم يرزق غيره ، لعدم الحاجة إليه
(فصل) وينبغى أن يتولى الإقامة من تولى الآذان ، وبهذا قال الشافعى ، وقال
أبو حنيفة ومالك : لا فرق بينه وبين غيره ، لما روى أبو داود في حديث عبد الله

ابن زيد ، أنه رأى الاذان في المنام فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال .
ألقه على بلال فالتقه عليه ، فأذن بلال ، فقال عبد الله ، أنا رأيته وأنا كنت أريده
قال أقم أنت ولأنه يحصل المقصود منه ، فأشبه ما لو تولاهما معاً .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زياد بن الحارث الصدائي ، أن
أخا صداء أذن ومن أذن فهو يقيم ، ولأنهما فعلا من الذكر يتقدمان الصلاة ،
فيسن أن يتولاهما واحد كالخطبتين : وما ذكروه يدل على الجواز ، وهذا
على الاستحباب فإن سبق المؤذن بالاذان فأراد المؤذن أن يقيم فقال أحمد لو أعاد
الاذان كما صنع أبو مخذرة كما روى عبد العزيز بن ربيع قال ، رأيت رجلاً أذن
قبل أبي مخذرة قال ، فجاء أبو مخذرة فأذن ثم أقام ، أخرجه الأثرم فإن أقام من
غير إعادة فلا بأس وبذلك قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي
لما ذكروه من حديث عبد الله بن زيد .

(فصل) ويستحب أن يقيم في موضع اذنه ، قال أحمد أحب إلى أن يقيم في مكانه
ولم يبلغني فيه شيء إلا حديث بلال ، لا تسبقني بآمين ، يعني لو كان يقيم
في موضع صلاته لما خاف أن يسبقه بالتأمين . لأن النبي صلى الله عليه وسلم
إنما كان يكبر بعد فراغه من الإقامة ، ولأن الإقامة شرعت للاعلام ، فشرعت
في موضعه ، ليكون ابلغ في الاعلام ، وقد دل على هذا حديث عبد الله بن عمر
قال ، كنا إذا سمعنا الإقامة توضع أذاننا ثم خرجنا إلى الصلاة ، إلا أن يؤذن في المنارة
أو مكان بعيد من المسجد فيقيم في غير موضعه ، لئلا يفوته بعض الصلاة .

(فصل) ولا يقيم حتى يأذن له الإمام ، فإن بلالاً كان يستأذن النبي صلى الله
عليه وسلم وفي حديث زياد بن الحارث الصدائي أنه قال ، فجعلت أقول للنبي
صلى الله عليه وسلم اقيم اقيم ؟ وروى أبو حفص بإسناده عن علي قال ، المؤذن
أملك بالاذان والإمام أملك بالإقامة .

«مسألة» قال . ومن صلى بلا اذان ولا إقامة ، كرهنا له ذلك ، ولا يعيد
يكره ترك الاذان للصلوات الخمس ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كانت
صلواته بأذان وإقامة ، والأئمة بعده وأمر به ، قال مالك بن الحويرث «أثبت النبي

صلى الله عليه وسلم أنا ورجل نودعه فقال : اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحكما وليؤمكما أكبركما ، متفق عليه . وظاهر كلام الخرق أن الأذان سنة مؤكدة وليس بواجب لأنه جعل تركه مكروهاً . وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، لأنه دعاء الى الصلاة فأشبه قوله ، الصلاة جامعة ،

وقال أبو بكر بن عبد العزيز : هو من فروض الكفايات . وهذا قول أكثر أصحابنا . وقول بعض أصحاب مالك . وقال عطاء ومجاهد والاوزاعي : هو فرض لأن النبي (ص) أمر به مالكا وصاحبه وداوم عليه هو وخلفاؤه وأصحابه ، والأمر يقتضى الوجوب ، ومداومته على فعله دليل على وجوبه ، ولأنه من شعار الاسلام الظاهرة فكان فرضاً كالجهاد

فعلى قول أصحابنا : إذا قام به من تحصل به الكفاية سقط عن الباقي ، لأن بلا لا كان يؤذن للنبي (ص) فيكتفى به ، وإن صلى مصل بغير أذان ولا إقامة ، فالصلاة صحيحة على القولين ، لما روى عن علقمة والاسود أنها قالا : دخلنا على عبد الله صلى بنا بلا أذان ولا إقامة ، رواه الأثرم ، ولا أعلم أحداً خالف في ذلك الا عطاء . قال ومن نسي الإقامة يعيد ، والاوزاعي قال مرة يعيد مادام في الوقت فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه ، وهذا شذوذ ، والصحيح قول الجمهور لما ذكرنا ولأن الإقامة أحد الأذنين فلم تفسد الصلاة بتركها كالآخر

فصل

ومن أوجب الأذان من أصحابنا فإنما أوجبه على أهل المصر ، كذلك قال القاضى لا يجب على أهل غير المصر من المسافرين . وقال مالك إنما يجب النداء في مساجد الجماعة التى يجمع فيها للصلاة ، وذلك لأن الأذان إنما شرع فى الأصل للإعلام بالوقت ليجتمع الناس الى الصلاة ويدركوا الجماعة ، ويكفى فى المصر أذان واحد اذا كان بحيث يسمعون

وقال ابن عقيل : يكفى أذان واحد فى المحلة ويجتزئ بوقيتهم بالإقامة ؛ وقال أحمد فى الذى يصل فى بيته : يجزئه أذان المصر ، وهو قول الاسود وأبى مجلز ومجاهد والشعبى والنخعي وعكرمة وأصحاب الراى . وقال ميمون بن مهران

والأوزاعي ومالك : تكفيه الإقامة . وقال الحسن وابن سيرين : إن شاء أقام ،
 ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي عليه الصلاة ، إذا أردت الصلاة
 فأحسن الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، ولم يأمره بالأذان . وفي لفظ رواه
 النسائي ، فأقم ثم كبر ، وحديث ابن مسعود : والأفضل لكل مصل أن يؤذن
 ويقيم ، إلا أنه إن كان يصلي قضاء أو في غير وقت الأذان لم
 يجهر به ، وإن كان في الوقت في بادية أو نحوها استحب له الجهر بالأذان ، لقول
 أبي سعيد : إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ،
 فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة .
 قال أبو سعيد : سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغير إذا طلع الفجر ، وكان
 إذا سمع أذاناً أمسك والا أغار ، فسمع رجلاً يقول الله أكبر الله أكبر ، فقال
 رسول الله (ص) على الفطرة ، فقال أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا
 الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . خرجت من النار؛ فظنوا فإذا صاحب
 معز ، أخرجه مسلم

(فصل) ومن فاتته صلوات استحب له أن يؤذن للأولى ثم يقيم لكل صلاة إقامة
 وإن لم يؤذن فلا بأس . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل يقضى
 صلاة : كيف يصنع في الأذان ؟ فذكر حديث هشيم عن أبي الزبير عن نافع بن
 جبير عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه : أن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم
 عن أربع صلوات يوم الخندق ، حتى ذهب من الليل ما شاء الله . قال فأمر بلالا
 فأذن وأقام وصلى الظهر ، ثم أمره فأقام فصلى العصر ؛ ثم أمره فأقام فصلى المغرب
 ثم أمره فأقام فصلى العشاء ،

قال أبو عبد الله وهشام الدستوائي لم يقل كما قال هشيم جعلها إقامة إقامة ؛
 قلت فكأنك تختار حديث هشيم ، قال نعم هو زيادة ، أى شيء يضره ؟ وهذا في
 الجماعة ، فإن كان يقضى وحده كان استحباب ذلك أدنى في حقه ، لأن الأذان
 والإقامة للإعلام ولا حاجة إلى الإعلام ههنا ، وقد روى عن أحمد في رجل فاتته

صلوات فقضاها : ليؤذن ويقيم مرة واحدة ، يصلها كلها ، فسهل في ذلك ورآه حسنا ، وقال الشافعي نحو ذلك ، وله قولان آخران :

أحدهما : أنه يقيم ولا يؤذن ، وهذا قول مالك : لما روى أبو سعيد قال : « حبسنا يوم الخندق عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل قال فدعا رسول الله (ص) بلالا ، فأمره فأقام الظهر فصلاها ، ثم أمره فأقام العصر فصلاها ، ولأن الأذان للإعلام بالوقت وقد فات .

والقول الثاني : أن رجي اجتماع الناس اذن والا فلا ، لأن الأذان مشروع للإعلام ، فلا يشرع الا مع الحاجة ، وقال أبو حنيفة . يؤذن لكل صلاة ويقيم لأن ما سن للصلاة في أدائها سن في قضائها كسائر المسنونات .

ولنا حديث ابن مسعود رواه الأثرم والنسائي وغيرهما ، وهو متضمن للزيادة والزيادة من الثقة مقبولة ، وعن أبي قتادة « أنهم كانوا مع النبي (ص) ، فناموا حتى طلعت الشمس ، فقال النبي (ص) يا بلال قم فأذن الناس بالصلاة ، متفق عليه ورواه عمران بن حصين أيضا ، قال « فأمر بلالا فأذن فصلينا ركعتين ثم أمره فأقام فصلينا ، متفق عليه .

ولنا على أبي حنيفة حديث ابن مسعود وأبي سعيد ، ولأن الثانية من الفوائت صلاة ، وقد أذن لما قبلها ، فأشبهت الثانية من المجموعتين : وقياسهم منتقض بهذا .

فصل

فإن جمع بين صلاتين في وقت أولاهما استحب أن يؤذن للأولى ويقيم ، ثم يقيم للثانية ، وإن جمع بينهما في وقت الثانية فهما كالغائبتين ، لا يتأكد الأذان لهما ، لأن الأولى منهما تصلى في غير وقتها ، والثانية مسبقة بصلاة قبلها ، وإن جمع بينهما بإقامة واحدة فلا بأس ، وقال أبو حنيفة في المجموعتين . لا يقيم للثانية ، لأن ابن عمر روى « أنه صلى مع رسول الله (ص) المغرب والعشاء بمزدلفة بإقامة واحدة ، صحيح ، وقال مالك . يؤذن للأولى والثانية ، ويقيم ، لأن الثانية منهما صلاة يشرع لها الأذان وهي مفعولة في وقتها ، فيؤذن لها كالأولى .

ولنا على الجمع في وقت الأولى ، ما روى جابر « أن النبي (ص) جمع بين الظهر

والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بزلفة بأذان وإقامتين، رواه مسلم، ولأن الأولى منهما في وقتها؛ فيشرع لها الأذان كما لو لم يجمعها
وأما إذا كان الجمع في وقت الثانية، فقد روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة، رواه البخاري، وإن جمع بينهما بإقامة فلا بأس، لحديث آخر، ولأن الأولى مفعولة في غير وقتها فأشبهت الفاتة، والثانية منهما مسبوقة بصلاة، فلا يشرع لها الأذان كالثانية من الفوائت، وما ذهب إليه مالك يخالف الخبر الصحيح، وقد رواه في موطنه وذهب إلى ما سواه. اهـ

فصل

ويشرع الأذان في السفر للراعي وأشباهه في قول أكثر أهل العلم، وكان ابن عمر يقيم لكل صلاة إقامة إلا الصبح فإنه يؤذن لها ويقيم، وكان يقول: إنما الأذان على الأمير والإقامة على الذي يجمع الناس، وعنه أنه كان لا يقيم في أرض تقام فيها الصلاة. وعن علي أنه قال: إن شاء أذن وأقام، وإن شاء أقام، وبه قال عروة والثوري، وقال الحسن وابن سيرين تجزئه الإقامة، وقال إبراهيم في المسافرين: إذا كانوا رفاقاً أذنوا وأقاموا، وإذا كان وحده أقام للصلاة ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤذن له في الحضر والسفر، وقد ذكرنا ذلك في حديث أبي قتادة وعمران وزبيد بن الحارث، وأمر به مالك بن الحويرث وصاحبه، وما نقل عن السلف في هذا فالظاهر أنهم أرادوا الواحد وحده، وقد بينه إبراهيم النخعي في كلامه، والأذان مع ذلك أفضل لما ذكرنا من حديث أبي سعيد وحديث أنس، وروى عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: «يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشظية للجبل، يؤذن للصلاة ويصلي، فيقول الله عز وجل: انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني، قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة»، رواه النسائي وقال سليمان الفارسي: إذا كان الرجل بأرض ق^١ فأقام الصلاة صلى خلفه ملكان

(١) بالكسر والتشديد: هي الأرض القفر الخالية

فإن أذن وأقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطراه^(١) يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه ، وكذلك قال سعيد بن المسيب ، إلا أنه قال صلى خلفه من الملائكة أمثال الجبال .

(فصل) ومن دخل مسجداً قد صلى فيه ، فإن شاء أذن وأقام ، نص عليه أحمد لما روى الأثرم وسعيد بن منصور عن أنس ، أنه دخل مسجداً قد صلوا فيه ، فأمر رجلاً فأذن وأقام ، فصلى بهم في جماعة ، وإن شاء صلى من غير أذان ولا إقامة ، فإن عروة قال إذا أتيت إلى مسجد قد صلى فيه ناس أذنوا وأقاموا ، فإن أذانهم وإقامتهم تجزئ عن جاء بعدهم ، وهذا قول الحسن والشعبي والنخعي إلا أن الحسن قال : كان أحب إليهم أن يقيم ، وإذا أذن فالمستحب أن يخفى ذلك ولا يجر به ، ليغر الناس بالأذان في غير محله .

فصل

وإس على النساء أذان ولا إقامة ، وكذلك قال ابن عمر وأنس وسعيد ابن المسيب والحسن وابن سيرين والنخعي والثوري ومالك وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافاً ، وهل يسن لمن ذلك ؟ فقد روى عن أحمد قال إن فعلن فلا بأس ، وإن لم يفعلن فجائز ، وقال القاضي : هل يستحب لها الإقامة ؟ على روايتين ، وعن جابر : أنها تقيم وبه قال عطاء ومجاهد والأوزاعي ، وقال الشافعي إن أذن وأقم فلا بأس . وعن عائشة ، أنها كانت تؤذن وتقيم ، وبه قال إسحاق وقد روى عن أم ورقة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لها أن يؤذن لها ويقام وتقوم نساء أهل دارها ، وقيل : أن هذا الحديث يرويه الوليد بن جميع وهو ضعيف ، وروى النجاد بإسناده عن أسماء بنت بريد قالت . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس على النساء أذان ولا إقامة ، ولأن الأذان في الأصل للاعلام ولا يشرع لها ذلك ، والأذان يشرع له رفع الصوت ولا يشرع لها رفع الصوت ، ومن لا يشرع في حقه الأذان لا يشرع في حقه الإقامة كغير المصلي ولكن أدرك بعض الجماعة .

(١) بضم القاف : مثني قطر ، أي طرفاه وجانباه .

« مسألة ، قال (ويجعل أصابعه مضمومة على أذنيه)

المشهور عن أحمد : أنه يجعل أصبعيه في أذنيه وعليه العمل عند أهل العلم ، يستحبون أن يجعل المؤذن أصبعيه في أذنيه ، قال الترمذي : لما روى أبو جحيفة « أن بلالا أذن ووضع أصبعيه في أذنيه ، متفق عليه ، وعن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يجعل أصبعيه في أذنيه قال : انه أرفع لصوتك ، وروى أبو طالب عن أحمد أنه قال : احب الى ان يجعل يديه على أذنيه على حديث أبي مخذولة وضم أصابعه الأربع ووضعها على أذنيه ، وحكى أبو حفص عن ابن بطة قال : سألت أبا القاسم الحنظلي عن صفة ذلك ؟ فأرانيه يديه جميعاً فضم أصابعه على راحتيه ، ووضعها على أذنيه ، واحتج لذلك القاضي بما روى أبو حفص بإسناده عن ابن عمر « انه كان اذا بعث مؤذناً يقول له : اضم أصابعك مع كفك واجعلها مضمومة على أذنيك ، وبما روى الامام أحمد عن أبي مخذولة « انه كان يضم أصابعه ، والأول اصح لصحة الحديث وشهرته وعمل أهل العلم به : وأيهما فعل لحسن ، وان ترك الكل فلا بأس .

(فصل) ويستحب رفع الصوت بالاذان ، ليكون ابلغ في اعلامه واعظم لثوابه كما ذكر في خبر أبي سعيد ، ولا يجهد نفسه في رفع صوته زيادة على طاقته لئلا يضر بنفسه وينقطع صوته ، فإن اذن لعامة الناس جهر بجميع الاذان ، ولا يجهر ببعض ، ويخافت ببعض لئلا يفوت مقصود الاذان وهو الاعلام وان اذن لنفسه او لجماعة خاصة حاضرين ، جاز ان يخافت ويجهر ، وان يخافت ببعض ويجهر ببعض ، الا ان يكون في وقت الاذان فلا يجهر بشيء منه لئلا يغر الناس بأذانه .

فصل

وينبغي ان يؤذن قائماً ، قال ابن المنذر : اجمع كل من احفظ عنه من أهل العلم ان السنة أن يؤذن قائماً وفي حديث أبي قتادة الذي رواه : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال « قم فأذن ، وكان مؤذناً رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذنون قياماً ، وان كان له عذر فلا بأس ان يؤذن قاعداً ، قال الحسن العبدى : رأيت

أبا زيد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت رجله أصيبت في سبيل الله يؤذن قاعداً رواه الأثرم ، فإن أذن قاعداً لغير عنبر فقد كرهه أهل العلم ويصح فإنه ليس بآكد من الخطبة وتصح من القاعد ، قال الأثرم . وسمعت أبا عبد الله يسأل عن الاذان على الراحلة ؟ فسهل فيه وقال : أمر الاذان عندي سهل وروى عن ابن عمر ، أنه كان يؤذن على الراحلة ثم ينزل فيقيم ، وإذا أويح التنفل على الراحلة قالواذان أولى .

(فصل) ويستحب أن يؤذن على شيء مرتفع ليكون أبلغ لتأدية صوته ، وقد روى أبو داود عن عروة بن الزبير عن امرأة من بنى النجار قالت : كان يتي من أطول بيت حول المسجد وكان بلال يؤذن عليه الفجر ، فيأتي بسحر فيجلس على البيت ينظر إلى الفجر ، فإذا رآه تمطى ، ثم قال : اللهم إني أستعينك وأستعديك على قریش : أن يقيموا دينك ، قالت : ثم يؤذن ، وفي حديث بدء الاذان فقال رجل من الانصار يا رسول الله رأيت رجلاً ، كأن عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فأذن : ثم قعد قعدة ثم قام فقال مثلها إلا أنه يقول : قد قامت الصلاة .

فصل

ولا يستحب أن يتكلم في أثناء الاذان وكرهه طائفة من أهل العلم ، قال الاوزاعي : لم نعلم أحداً يقتدى به فعل ذلك ، ورخص فيه الحسن وعطاء وقتادة وسليمان بن صرد فإن تكلم بكلام يسير جاز وإن طال الكلام بطل لانه يقطع الموالاة المشروطة في الاذان فلا يعلم أنه أذان وكذلك لو سكت سكوتاً طويلاً أو نام نوماً طويلاً أو أغشى عليه أو أصابه جنون يقطع الموالاة ، بطل أذانه ، وإن كان الكلام يسيراً محرماً كالسب ونحوه ، فقال بعض أصحابنا فيه وجهان : أحدهما : لا يقطعه لانه لا يخل بالمقصود فأشبهه المباح .

والثاني : يقطعه لانه محرم فيه .

وأما الإقامة فلا ينبغي أن يتكلم فيها لأنها يستحب حذرهما ، وأن لا يفرق بينهما . قال أبو داود : قلت لأحمد : الرجل يتكلم في أذانه ؟ فقال : نعم فقلت له : يتكلم في الإقامة ؟ فقال لا .

(فصل) وايس للرجل ان يبنى على اذان غيره ، لانه عبادة بدنية ، فلا يصح من شخصين كالصلاة ، والردة تبطل الاذان إن وجدت في اثنائه ، وان وجدت بعده فقال القاضي : قياس قوله في الطهارة : ان تبطل ايضاً والصحيح انها لا تبطل لانها وجدت بعد فراغه وانقضاء حكمه ، بحيث لا يطله شيء من مبطلاته فأشبهه سائر العبادات إذا وجدت بعد فراغه منها بخلاف الطهارة فإنها تبطل بمبطلاتها فالاذان اشبه بالصلاة في هذا الحكم منه بالطهارة والله تعالى اعلم .

(فصل) ولا يصح الاذان إلا مرتباً لان المقصود منه يختل بعدم الترتيب وهو الاعلام . فإنه إذا لم يكن مرتباً لم يعلم انه اذان ولانه شرع في الاصل مرتباً وعليه النبي صلى الله عليه وسلم ابا محذورة مرتباً .

« مسألة ، قال (ويدبر وجهه على يمينه اذا قال : حي على الصلاة ، وعلى يساره اذا قال حي على الفلاح ولا يزيل قدميه)

المستحب ان يؤذن مستقبل القبلة لا نعلم فيه خلافاً إبان مؤذني النبي كانوا يؤذنون مستقبل القبلة ويستحب ان يدبر وجهه على يمينه اذا قال « حي على الصلاة ، وعلى يساره اذا قال « حي على الفلاح ، ولا يزيل قدميه عن القبلة في التفاته لما روى ابو جحيفة قال « رأيت بلالا يؤذن « أتتبع » فاه هنا وهنا واصبعاه في اذنيه ، متفق عليه ، وفي لفظ قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبة حمراء من ادم فخرج بلال فأذن فلما بلغ حي على الصلاة حي الفلاح التفت يميناً وشمالاً ولم يستدر ، رواه ابو داود وظاهر كلام الخرق انه لا يستدير ؛ سواء كان على الارض او فوق المنارة وهو قول الشافعي ، وذكر اصحابنا عن احمد فيمن اذن في المنارة روايتين :

احدهما ، لا يدور للخبر ولانه يستدبر القبلة فكره كما لو كان على وجه الارض والثانية ، يدور في مجالها لانه لا يحصل الاعلام بدونه وتحصيل المقصود بالاخلال بأدب اولى من العكس ، ولو اخل باستقبال القبلة او مشى في اذانه لم يبطل فان الخطبة أكد من الاذان ولا تبطل بهذا : وسئل احمد عن الرجل

يؤذن وهو يمشى ؟ فقال نعم ، امر الاذان عندى سهل وسئل عن المؤذن يمشى وهو يقيم قال يعجبني ان يفرغ ثم يمشى ، وقال فى رواية حرب ، وفى المسافر احب الى ان يؤذن ووجهه الى القبلة وأرجو ان يجرى .

مسألة ، قال (ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول)

لا أعلم خلافا بين اهل العلم فى استحباب ذلك والاصل فيه ما روى ابو سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن ، متفق عليه ورواه جماعة عن النبي (ص) منهم ابو هريرة وعمر بن العاص وابنه وام حبيبة وقال غير الخرقى من اصحابنا يستحب ان يقول عند الحيلة لا حول ولا قوة الا بالله ، نص عليه احمد ، لما روى الاثرم باسناده عن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه كان اذا سمع الاذان قال مثل ما يقول المؤذن ، فاذا بلغ حى على الصلاة قال ، لا حول ولا قوة الا بالله ، وروى حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده ان رسول الله (ص) قال : اذا قال المؤذن ، الله اكبر ، الله اكبر ، فقال احكم ، الله اكبر الله اكبر ، ثم قال ، اشهد ان لا اله الا الله ، قال اشهد ان لا اله الا الله ، ثم قال اشهد ان محمداً رسول الله ؛ قال ، اشهد ان محمداً رسول الله ، ثم قال حى على الصلاة ، قال ، لا حول ولا قوة الا بالله ، ثم قال ، حى على الفلاح ، قال ، لا حول ولا قوة الا بالله ، ثم قال ، الله اكبر ، قال ، الله اكبر الله اكبر ، ثم قال ، لا اله الا الله ، قال ، لا اله الا الله . من قلبه دخل الجنة ، رواه مسلم وابو داود ، قال ابو بكر الاثرم ، هذا من الاحاديث الجياد ، يعنى هذا الحديث وهذا اخصر من حديث ابي سعيد فيقدم عليه او يجمع بينهما .

(فصل ويستحب ان يقول فى الاقامة مثل ما يقول ، ويقول عند كلة الاقامة ، اقامها الله وادامها لما روى ابو داود باسناده عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ان بلالا اخذ فى الاقامة ، فلما ان قال ، قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم ، اقامها الله وادامها . وقال فى سائر الاقامة كنحو حديث عمر فى الاذان .

(فصل)

وروى سعد بن أبي وقاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
« من قال حين يسمع النداء : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن
محمداً رسول الله ، رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم
رسولاً ، غفر له ذنبه » ، رواه مسلم .

وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال حين يسمع النداء
اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه
مقاماً محموداً الذي وعدته — حلت له شفاعتي يوم القيامة » ، رواه البخاري ، وعن
أم سلمة قالت « علني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقول عند أذان المغرب : اللهم
هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي » ، رواه أبو داود ،
وروى أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يرد الدعاء بين الأذان
والإقامة » ، رواه أبو داود أيضاً .

(فصل) وإذا سمع الأذان وهو في قراءة قطعها ، ليقول مثل ما يقول : لأنه
يفوت والقراءة لا تفوت وإن سمعه في الصلاة لم يقل مثل قوله ، لنلا يشتغل عن
الصلاة بما ليس منها ، وقد روى « إن في الصلاة لشغلا » ، وإن قاله ماعدا الحيلة
لم تبطل الصلاة ، لأنه ذكر ، وإن قال الدعاء إلى الصلاة فيها بطلت ، لأنه
خطاب آدمي .

(فصل) روى عن أحمد : أنه كان إذا أذن فقال كلمة من الأذان قال مثلها سرّاً
فظاهر هذا أنه رأى ذلك مستحجاً ، ليكون ما يظهره أذاناً ودعاء إلى الصلاة ، وما
يسره ذكراً لله تعالى ، فيكون بمنزلة من سمع الأذان .

(فصل) قال الأثرم : وسمعت أبا عبد الله يسأل عن الرجل يقوم حين يسمع
المؤذن مبادراً يركع ؟ فقال : يستحب أن يكون ركوعه بعد ما يفرغ المؤذن
أو يقرب من الفراغ ، لأنه يقال : إن الشيطان ينفر حين يسمع الأذان ،
فلا ينبغي أن يبادر بالقيام ، وإن دخل المسجد فسمع المؤذن استحب له انتظاره
ليفرغ ، ويقول مثل ما يقول جمعا بين الفضيلتين ، وإن لم يقل كقوله وافتتح
الصلاة ، فلا بأس نص عليه أحمد .

فصل

ولا يستحب الزيادة على مؤذنين ، لان الذي حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم ، إلا أن تدعو الحاجة إلى الزيادة عليهما فيجوز ، فقد روى عن عثمان رضى الله عنه : أنه كان له أربعة مؤذنين ، وإن دعت الحاجة إلى أكثر منه كان مشروعا ، وإذا كان أكثر من واحد وكان الواحد يسمع الناس ، فالمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد ، لأن مؤذنى النبي (ص) كان أحدهما يؤذن بعد الآخر ، وإن كان الاعلام لا يحصل بواحد أذنوا على حسب ما يحتاج اليه ؛ أما أن يؤذن كل واحد فى منارة أو ناحية أو دفعة واحدة فى موضع واحد ، قال أحمد . ان أذن عدة فى منارة فلا بأس ، وإن خافوا من تأذين واحد بعد الآخر فوات أول الوقت أذنوا جميعا دفعة واحدة .

(فصل) ولا يؤذن قبل المؤذن الراتب ، إلا أن يتخلف ويخاف فوات وقت التأذين ، فيؤذن غيره ؛ كما روى عن زياد بن الحارث الصدائى ، أنه اذن للنبي (ص) حين غاب بلال ، وقد ذكرنا حديثه ، وأذن رجل حين غاب أبو مخذورة قلبه ، فأما مع حضرته فلا يسبق بالأذان ، فإن مؤذنى النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن غيرهم يسبقهم بالأذان .

(فصل) وإذا تشاح نفسان فى الاذان قدم أحدهما فى الحُصَالِ المعتبرة فى التأذين ، فيقدم من كان أعلى صوتا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد ، ألقه على بلال ، فإنه أندى صوتا منك ، وقدم أبا مخذورة لصوته ، وكذلك يقدم من كان أبلغ فى معرفة الوقت وأشد محافظة عليه ، ومن يرتضيه الجيران ، لأنهم أعلم بمن يبلغهم صوته ومن هو أعف عن النظر فإن تساويا من جميع الجهات أقرع بينهما ، لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ، لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، متفق عليه ، ولما تشاح الناس فى الاذان يوم القادسية أقرع بينهم سعد .

(فصل) ويكره اللحن فى الاذان ، فإنه ربما غير المعنى ، فإن من قال : أشهد أن محمداً رسول الله ونصب لام رسول أخرجه عن كونه خبراً ، ولا يمد لفظة

« أكبر ، لانه يجعل فيها ألفا ، فيصير جمع كبير ، وهو الطبل ولا تسقط الهاء من اسم الله تعالى واسم الصلاة ، ولا الحاء من الفلاح ، لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله (ص) « لا يؤذن لكم من يدغم الهاء قلنا : وكيف يقول ؟ قال يقول أشهد أن لا إله إلا الله » أشهد أن محمداً رسول الله ، أخرجه الدارقطني في الافراد ، فأما إن كان الـثـغـ لا تتفاحش جاز أذانه ، فقد روى أن بلالا كان يقول أسهد - يجعل الشين سينا ، وإن سلم من ذلك كان أكمل وأحسن .

فصل

وإذا أذن في الوقت كره له أن يخرج من المسجد ، إلا أن يكون لحاجة ثم يعود ، لانه ربما احتيج الى إقامة الصلاة فلا يوجد ، وإن أذن قبل الوقت للفجر ، فلا بأس بذهابه ، لانه لا يحتاج الى حضوره : قال أحمد في الرجل يؤذن في الليل وهو على غير وضوء ، فيدخل المنزل ويدع المسجد ؟ أرجو أن يكون موسعاً عليه ، ولكن إذا أذن وهو متوضئ في وقت الصلاة ، فلا أرى له أن يخرج من المسجد حتى يصلي الا أن تكون له الحاجة .

(فصل) فإن أذن المؤذن في بيته وكان قريباً من المسجد فلا بأس وإن كان بعيداً فلا ، لأن القريب أذانه من عند المسجد فيأتيه السامعون للأذان ، والبعيد ربما سمعه من لا يعرف المسجد فيقترب به ويقصده ، فيضيع عن المسجد ، وقد روى في الذي يؤذن في بيته وبين المسجد طريق يسمع الناس : أرجو أن لا يكون به بأس ، وقال في رواية إبراهيم الحربي فيمن يؤذن في بيته على سطح : معاذ الله ما سمعنا ان احداً يفعل هذا ، فالاول : المراد به القريب ، ولهذا كان بلال يؤذن على سطح امرأة من قریش ؛ لما كان قريباً من المسجد عالياً ، والثاني : محمول على البعيد لما ذكرناه .

(فصل) إذا أذن المؤذن وأقام لم يستحب لسائر الناس أن يؤذن كل انسان منهم في نفسه ويقيم بعد فراغ المؤذن ، ولكن يقول مثل ما يقول المؤذن ، لأن السنة انما وردت بهذا . والله اعلم .

(١) إذا كان هذا حكاية قول من يدغم الهاء أي يخفيها في اللام ، فيجب ان يكتب لفظ الجلالة بدون هاء مكذا (اللا) وهو الظاهر .

باب استقبال القبلة

استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا في الحالتين اللتين ذكرهما الخرقى رحمه الله ، والأصل في ذلك قول الله تعالى (٢ - ١٤٤) وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) يعني نحوه ، كما أنشدوا :

ألا من مبلغ عنا رسولاً وما تغني الرسالة شطر عمرو

أى نحو عمرو ، وتقول العرب : هؤلاء القوم يشاطروننا إذا كانت بيوتهم تقابل بيوتهم . وقال على رضى الله عنه : شطره قبله . وروى عن البراء قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم إنه وجه إلى الكعبة ، فرجل وكان يصلى مع النبي (ص) على قوم من الأنصار فقال : إن رسول الله (ص) قد وجه إلى الكعبة فأنحرفوا إلى الكعبة ، أخرجہ النسائي

« مسألة ، قال أبو القاسم) إذا اشتد الخوف وهو مطلوب ابتداء الصلاة إلى القبلة وصلى إلى غيرها راجلاً وراكباً يومئذ إيماءً على قدر الطاقة ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه)

وجملة ذلك أنه إذا اشتد الخوف بحيث لا يتمكن من الصلاة إلى القبلة أو احتاج إلى المشي أو عجز عن بعض أركان الصلاة ، أما لهرب مباح من عدو أو سيل أو سبع أو حريق أو نحو ذلك مما لا يمكنه التخلص منه إلا بالهرب أو المسابقة أو التحام الحرب والحاجة إلى الكر والفر والطعن والضرب والمطاردة ، فله أن يصلى على حسب حاله راجلاً وراكباً إلى القبلة إن أمكن ، أو إلى غيرها إن لم يمكن ، وإذا عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما وينحى إلى السجود أكثر من الركوع على قدر طاقته ، وإن عجز عن الإيماء سقط ، وإن عجز عن القيام أو القعود أو غيرهما سقط ، وإن احتاج إلى الطعن والضرب والكر والفر فعل ذلك ، ولا يؤخر الصلاة عن وقتها لقول الله تعالى (٢ - ٢٢٩) فإن خفتهم فرجالاً أو ركباناً) وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا

رجالا قيساماً على أقدامهم أو ركباناً مستقبل القبلة وغير مستقبلها ، قال نافع : لا أرى ابن عمر حدثه الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا أمكن افتتاح الصلاة الى القبلة فهل يجب ذلك ؟ قال أبو بكر فيه روايتان : احدهما لا يجب لأنه جزء من أجزاء الصلاة فلم يجب الاستقبال فيه كبقية أجزائها . قال وبه أقول .

والثانية يجب لما روى أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كان في السفر فأراد أن يصلي على راحلته استقبل القبلة ثم كبر ثم صلى حيث توجهت به ، رواه الدارقطني ، ولأنه أمكنه ابتداء الصلاة مستقبلاً فلم يجز بدونه كما لو أمكنه ذلك في ركعة كاملة ، وتام شرح هذه الصلاة ذكره في باب صلاة الخوف ان شاء الله

• مسألة ، قال (وسواء كان مطلوباً أو طالباً يخشى فوات العدو ، وعن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى : انه ان كان طالباً فلا يجزئه أن يصلي الا صلاة آمن)

اختلفت الرواية عن أبي عبد الله رحمه الله في طالب العدو الذي يخاف فواته فروى أنه يصلي على حسب إ حاله كالمطلوب سواء . روى ذلك عن شرحبيل بن حسنة ، وهو قول الأوزاعي . وعن أحمد أنه لا يصلي الا صلاة آمن ؛ وهو قول أكثر أهل العلم ، لأن الله تعالى قال (فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً) فشرط الخوف وهذا غير خائف . ولأنه آمن فلزمته صلاة الأمن كما لو لم يخش فواتهم ، وهذا الخلاف فيمن يأمن رجوعهم عليه ان تشاغل بالصلاة ويأمن على أصحابه . فأما الخائف من ذلك فحكمه حكم المطلوب

ولنا ما روى أبو داود في سننه بإسناده عن عبد الله بن أنيس قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عرفة أو عرفات قال اذهب فاقتله ، فرأيتني وحضرت صلاة العصر ، فقلت اني لأخاف ان يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة ، فانطلقت أمشي وأنا أصلي أومئ ايماء نحوه فلما دنوت منه قال لي : من أنت ؟ قلت : رجل من العرب ، بلغني أنك تجمع لهذا الرجل ،

فجئت لك ، قال إني لعل ذلك ، فشيت معه ساعة حتى اذا أمكنني علوته بسيفي حتى ردد ، وظاهر حاله أنه أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو كان قد علم جواز ذلك من قبله ، فإنه لا يظن به أنه يفعل مثل ذلك مخطئاً ، وهو رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لا يخبره به ولا يسأله عن حكمه

وروى الأوزاعي عن سابق البريدي عن كتاب الحسن . ان الطالب ينزل فيصلي بالأرض ، فقال الأوزاعي : وجدنا الأمر على غير ذلك . قال شرحبيل ابن حسنة : لا تصلوا الصبح الا على ظهر ، فنزل الاشر فصلي على الأرض فمر به شرحبيل ، فقال مخالف مخالف الله به ، قال فخرج الاشر في الفتنة . وكان الأوزاعي يأخذ بهذا في طلب العدو ، ولأنها إحدى حالتى الحرب ، أشبه حالة الحرب ، والآية لا دلالة فيها على محل النزاع ، لأن مدلولها إباحة القصر ، وقد أباح القصر حالة الأمن بغير خلاف : وهو أيضا غير محل النزاع ثم ، وان دلت على محل النزاع فقد أبيحت صلاة الخوف من غير خوف فتنة الكفار للخوف من سبع أو سيل أو حريق لوجود معنى المنطوق فيها ، وهذا في معناه ، لأن فوات الكفار ضرر عظيم ، فأبيحت صلاة الخوف عند فوته كالحالة الأخرى

مسألة ، قال (وله أن يتطوع في السفر على الراحة على ما وصفنا من صلاة الخوف)

لا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة التطوع على الراحة في السفر الطويل . قال الترمذى : هذا عند عامة أهل العلم ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سفراً يقصر فيه الصلاة ان يتطوع على دابته حيثما توجهت يومئذ بالركوع والسجود ، يجعل السجود أخفض من الركوع ، وأما السفر القصير وهو ما لا يباح فيه القصر ، فإنه تباح فيه الصلاة على الراحة عند أماننا واليث والحسن ابن حى والأوزاعي والشافعى وأصحاب الرأى . وقال مالك لا يباح الا في سفر طويل ، لأنه رخصة سفر فاختص بالطويل كالقصر

ولنا قول الله تعالى (٢ - ١١٥) والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله

قال ابن عمر : نزلت هذه الآية في التطوع خاصة ، حيث توجه بك بعيرك ، وهذا مطلق يتناول باطلاقه محل النزاع .

وعن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على بعيره ، وفي رواية ، كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه ، وكان ابن عمر يفعلها ، متفق عليهما ، والبخاري ، إلا الفرائض ، ولمسلم وأبو داود ، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة ، ولم يفرق بين قصر السفر وطويله ، ولأن إباحة الصلاة على الراحلة تخفيف في التطوع ، كيلا يؤدي إلى قطعها وتقليلها ، وهذا يستوى فيه الطويل والقصر ، والقصر والفطر يراعى فيه المشقة ، وإنما توجد غالباً في الطويل ، قال القاضي : الأحكام التي يستوى فيها الطويل من السفر والقصر ثلاثة : التيمم ، وأكل الميتة في المخصمة ، والتطوع على الراحلة ، وبقيّة الرخص تختص الطويل — الفطر ، والجمع ، والمسح ثلاثاً .

(فصل) وحكم الصلاة على الراحلة : حكم الصلاة في الخوف في أنه يومئذ بالركوع والسجود ، ويجعل السجود أخفض من الركوع : قال جابر ، بعثني رسول الله (ص) في حاجة ، فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق ، والسجود أخفض من الركوع ، رواه أبو داود ، ويجوز أن يصلي على البعير والحمار وغيرهما قال ابن عمر ، رأيت رسول الله (ص) يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر ، رواه أبو داود والنسائي ، لكن إن صلى على حيوان نجس فلا بد أن يكون بينهما سترة ظاهرة .

(فصل) فإن كان على الراحلة في مكان واسع كالمفرد في العمارة ^(١) يدور فيها كيف شاء ، ويتمكن من الصلاة إلى القبلة والركوع والسجود ، فعليه استقبال القبلة في صلاته ، ويسجد على ما هو عليه إن أمكنه ذلك ، لأنه كرا كب السفينة ، وإن قدر على الاستقبال دون الركوع والسجود استقبال القبلة وأوماً بهما ، نص عليه ، وقال أبو الحسن الأمدى : يحتمل أن لا يلزمه شيء من ذلك كغيره ، لأن الرخصة العامة تعم ما وجدت فيه المشقة وغيره ، كالقصر والجمع ، وإن عجز عن ذلك سقط بغير خلاف ، وإن كان يعجز عن استقبال القبلة في ابتداء صلاته ، كرا كب

(١) العمارة : نوع من السفن الكبيرة .

راحة لا تطيعه أو كان في قطار^(١) فلايس عليه استقبال القبلة في شيء من الصلاة وإن أمكنه افتتاحها إلى القبلة ، كراكب راحة منفردة تطيعه ، فهل يلزمه افتتاحها إلى القبلة ؟ يخرج فيه روايتان .

إحداهما : يلزمه لما روى أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر ، فأراد أن يتطوع ، استقبل بناقته القبلة ، فكبر ثم صلى حيث كان وجهة ركابه ، رواه الإمام أحمد في مسنده وأبو داود ولأنه أمكنه استقبال القبلة في ابتداء الصلاة فلزمه ذلك كالصلاة كلها .

والثانية : لا يلزمه لأنه جزء من أجزاء الصلاة ، أشبه سائر أجزائها ولأن ذلك لا يخلو من مشقة فسقط ، وخبر النبي صلى الله عليه وسلم يحمل على الفضيلة والندب (فصل) وقبلة هذا المصلي : حيث كانت وجهته فإن عدل عنها نظرت فإن كان عدوله إلى جهة الكعبة جاز لأنها الأصل ، وإنما جاز تركها للعذر فإذا عدل إليها أتى بالأصل ، كما لو ركع فسجد في مكان الإيماء ، وإن عدل إلى غيرها عمد أفسدت صلاته ، لأنه ترك قبلته عمداً . وإن فعل ذلك مغلوباً أو نائماً أو ظاناً أنه أنها جهة سفره ، فهو على صلاته ويرجع إلى جهة سفره عند زوال عنده لأنه مغلوب على ذلك فأشبهه العاجز عن الاستقبال فإن تمادى به ذلك بعد زوال عنده فسدت صلاته لأنه ترك الاستقبال عمداً ولا فرق بين جميع التطوعات في هذا فيستوى فيه النوافل المطلقة والسنن الرواتب والمعيّنة والوتر وسجود التلاوة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر على بعيره ، و كان يسبح على بعيره إلا الفرائض ، متفق عليها .

(فصل) فأما الماشي في السفر ، فظاهر كلام الحرقى : أنه لا تباح له الصلاة في حال مشيه لقوله « ولا يصلي في غير هاتين الحالتين فرضاً ولا نافلة إلا متوجهاً إلى الكعبة » وهو إحدى الروايتين عن أحمد فإنه قال : ما أعلم أحداً قال في الماشي يصلي إلا عطاء ولا يعجبنى أن يصلي الماشي وهذا مذهب أبي حنيفة .

(١) المراد بالقطار : جماعة الابل التي تربط بعضها ببعض ومثلها في الحكم ما سمي باسمها ، وهو قطار مركبات السكك الحديدية :

والرواية الثانية : له أن يصلي ماشياً نقلها مثنى بن جامع ، وذكرها القاضي وغيره ، وعليه أن يستقبل القبلة لافتح الصلاة ثم ينحرف إلى جهة سيره ، ويقرأ وهو ماش ، ويركع ثم يسجد على الأرض ، وهذا مذهب عطاء والشافعي وقال الأمدى : يوصى بالركوع والسجود كالراكب لأنها حالة أبيض فيها ترك الاستقبال فلم يجب عليه الركوع والسجود كالراكب ، وعلى قول القاضي : الركوع والسجود ممكن من غير انقطاعه عن جهة سيره فله كالأواقف .

واحتجوا بأن الصلاة أبيض للراكب لئلا ينقطع عن القافلة في السفر وهذا المعنى موجود في الماشي ، ولأنه إحدى حالتى سير المسافر فأبيض الصلاة فيها كالأخرى .

ولنا أنه لم ينقل ، ولا هو في معنى المنقول لأنه يحتاج إلى عمل كثير ومشى متتابع يقطع الصلاة ويقتضى بطلانها ، وهذا غير موجود في الراكب فلم يصح إلحاقه به ولأن قوله تعالى (٢ : ١٢٩) وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) عام ترك في موضع الاجتماع بشروط غير موجودة هنا فيبقى وجوب الاستقبال فيما عداه على مقتضى العموم .

فصل

وإذا دخل المصلي بلدأ ناويا للإقامة فيه لم يصل بعد دخوله إلا صلاة المقيم . وإن دخله مجتازاً به غير ناو للإقامة فيه ولا نازل به أو نازلاً به ثم يرتحل من غير نية إقامة مدة يلزمه بها إتمام الصلاة — استدأ الصلاة ما دام سائراً فإذا نزل فيه صلى إلى القبلة ، وبني على ما مضى من صلاته ، كقولنا في الخائف إذا أمن في أثناء صلاته ولو ابتدأها وهو نازل إلى القبلة ثم أراد الركوب أتم صلاته ثم ركب وقيل : يركب في الصلاة ويتمها إلى جهة سيره كالآمن إذا خاف في أثناء صلاته ، والفرق بينهما : أن حالة الخوف حالة ضرورة أبيض فيها ما يحتاج إليه من العمل وهذه رخصة ورد الشرع بها من غير ضرورة إليها فلا يباح فيها غير ما نقل فيها ولم يرد بإباحة الركوب الذي يحتاج فيه إلى عمل وتوجه إلى غير جهة القبلة ولا جهة سيره فيبقى على الأصل والله أعلم .

« مسألة ، قال (ولا يصلي في غير هاتين الحالتين فرضاً ولا نافلة الا متوجها الى الكعبة فإن كان يعاينها بالصواب وان كان غائبا عنها فبالاجتهاد بالصواب الى جهتها)

قد ذكرنا أن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة ولا فرق بين الفريضة والنافلة لأنه شرط للصلاة ، فاستوى فيه الفرض والنفل كالطهارة والستارة ولأن قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) عام فيهما جميعا ، ثم ان كان معاينا للكعبة ففرضه الصلاة الى عينها لا نعلم فيه خلافا ، قال ابن عقيل : ان خرج بعضه عن مسامحة الكعبة لم تصح صلاته ، وقال بعض أصحابنا : الناس في استقبالها على أربعة أضرب :

منهم من يلزمه اليقين ، وهو من كان معاينا للكعبة أو كان بمكة من أهلها أو ناشئا بها من وراء حائل محدث كالحيطان ففرضه التوجه الى عين الكعبة يقينا وهكذا ان كان بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه متيقن صحة قبلته فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ ، وقد روى أسامة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل القبلة وقال : هذه القبلة .

الثاني : من فرضه الخبر ، وهو من كان بمكة غائبا عن الكعبة من غير أهلها ، ووجد مخبرا يخبره عن يقين أو مشاهدة ، مثل أن يكون من وراء حائل ، وعلى الحائل من يخبره ، أو كان غريبا نزل بمكة ، فأخبره أهل الدار ، وكذلك لو كان في مصر أو قرية ففرضه : التوجه الى محاريبهم وقبلتهم المنصوبة لان هذه القبل ينصبها أهل الخبرة والمعرفة ، فجرى ذلك مجرى الخبر ، فأغنى عن الاجتهاد ، وان أخبره مخبر من أهل المعرفة بالقبلة ، اما من أهل البلد أو من غيره صار الى خبره وليس له الاجتهاد ، كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد .

الثالث : من فرضه الاجتهاد وهو من عدم هاتين الحالتين ، وهو عالم بالادلة الرابع : من فرضه التقليد وهو الاعمى ومن لا اجتهاد له وعدم الحالين ففرضه تقليد المجتهدين ، والواجب على هذين وسائر من بعد من مكة طلب جهة الكعبة دون اصابة العين قال أحمد : ما بين المشرق والمغرب قبلة فإن انحراف عن القبلة

قليلا لم يعد ، ولكن يتحرى الوسط وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحد
قوله كقولنا والآخر : الفرض إصابة العين لقول الله تعالى (وحيثما كنتم فولوا
وجوهكم شطره) ولأنه يجب عليه التوجه إلى الكعبة فلزمه التوجه إلى عينها كالمعائن
ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « ما بين المشرق والمغرب قبله ، رواه
الترمذي ، وقال حديث حسن صحيح ، وظاهره أن جميع ما بينهما قبله ولأنه لو كان
الفرض إصابة العين لما صحت صلاة أهل الصف الطويل على خط مستو ،
ولا صلاة اثنين متباعدين يستقبلان قبلته واحدة ، فإنه لا يجوز أن يتوجه إلى الكعبة
مع طول الصف إلا بقدرها .

فإن قيل : مع البعد يتسع المحاذي ، قلنا : إنما يتسع مع تقوس الصف ، أما مع
استوائه فلا — وشطر البيت : نحوه وقبله .

فصل

فأما محاريب الكفار فلا يجوز أن يستدل بها لأن قولهم لا يستدل به
فمحاريبهم أولى إلا أن يعلم قبلتهم كالنصارى يعلم أن قبلتهم المشرق فإذا رأى
محاريبهم في كنائسهم علم أنها مستقبله المشرق ، وإن وجد محرابا لا يعلم هل هو
للمسلمين أو لغيرهم اجتهد ولم يلتفت إليه لأن الاستدلال إنما يجوز بمحاريب المسلمين
ولا يعلم وجود ذلك ولو رأى على المحراب آثار الإسلام لم يصل إليه ، لاحتمال
أن يكون الباني له مشركا مستهزئا بغيره المسلمين إلا أن يكون ذلك مما لا يتطرق
إليه الاحتمال ويحصل له العلم أنه من محاريب المسلمين ، فيستقبله .

فصل

ولو صلى على جبل عال يخرج عن مسامحة الكعبة صحت صلاته ، وكذلك
لو صلى في مكان ينزل عن مسامحتها ، لأن الواجب استقبالها وما يسامتها من فوقها
وتحتها بدليل ما لو زالت الكعبة والعباد بالله صحت الصلاة إلى موضع جدارها .
(فصل) والمجتهد في القبلة هو العالم بأدلتها وإن كان جاهلا بأحكام الشرع ،
فإن كل من علم أدلة شيء كان من المجتهدين فيه وإن جهل غيره ولأنه يتمكن من
استقبالها بدليله فكان مجتهدا فيها كالفقيه ولو جهل الفقيه أدلتها أو كان أعمى

فهو مقلد وان علم غيرها وأوثق أدلتها : النجوم ، قال الله تعالى (١٦ :
 ١٦ وبالنجم هم يهتدون) وقال تعالى ٦ : ٩٧ وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا
 بها فى ظلمات البر والبحر) وآكدها القطب الشمالى ، وهو نجم خفى حوله أنجم
 دائرة كفراشة الرحى ، فى أحد طرفيها الفرقدان ، وفى الآخر الجدى ، وبين ذلك
 أنجم صفار منقوشة كمنقوش الفراشة ، ثلاثة من فوق وثلاثة من أسفل ، تدور
 هذه الفراشة حول القطب دوران فراشة الرحى حول سفودها فى كل يوم وليلة
 دورة ، فى الليل نصفها وفى النهار نصفها فيكون الجدى عند طلوع الشمس فى مكان
 الفرقدين عند غروبها ، ويمكن الاستدلال بها على ساعات الليل وأوقاته والازمنة
 لمن عرفها وعلم كيفية دورانها ، وحولها بنات نعش مما يلي الفرقدين تدور حولها ،
 والقطب لا يبرح مكانه فى جميع الأزمان ولا يتغير كما لا يتغير سفود الرحى
 بدورانها ، وقيل : انه يتغير تغيراً يسيراً لا يتبين ولا يؤثر وهو نجم خفى يراه
 حديد النظر اذا لم يكن القمر طالعا فإذا قوى نور القمر خفى ، فإذا استدبرته
 فى الارض الشامية كنت مستقبلا الكعبة ،

وقيل : انه ينحرف فى دمشق وماقاربها الى المشرق قليلا وكلما قرب الى المغرب
 كان انحرافه أكثر وان كان بجمران وما يقاربها اعتدل ، وجعل القطب خلف ظهره
 معتدلا من غير انحراف .

وقيل أعدل القبل : قبله حران ، وان كان بالعراق جعل القطب حذو ظهر
 أذنه انبنى على علوها ، فيكون مستقبلا باب الكعبة الى المقام ، ومتى استدبر
 الفرقدين أو الجدى فى حال علو أحدهما ونزول الآخر على الاعتدال كان ذلك
 كاستدبار القطب ، وان استدبره فى غير هذه الحال كان مستقبلا للجهة فإذا
 استدبر الشرق منها كان منحرفا الى الغرب قليلا ، واذا استدبر الغربى كان منحرفا
 الى الشرق ، وان استدبر بنات نعش كان مستقبلا للجهة أيضا ، الا أن
 انحرافه أكثر .

(فصل) ومنازل الشمس والقمر وهى ثمانية وعشرون منزلا ، وهى :
 السرطان والبطين والثريا والدبران والمهقة والمهنة والذراع والنثرة والطرف

والجبهة والزبرة والصرفة والعواء والسماء والغفر والزبانا والا كليل والقلب والشولة والنعايم والبلدة وسعد الذابح وسعد بلع وسعد السعود وسعد الاخية والفرع المقدم والفرع المؤخر وبطن الحوت ، منها أربعة عشر شامية تطلع من وسط المشرق أو مائلة عنه إلى الشمال قليلا ، أولها : السرطان وآخرها السماء ، ومنها أربعة عشر يمانية تطلع من المشرق أو ما يليه إلى التيامن ، أولها الغفر ، وآخرها بطن الحوت ، ولكل نجم من الشامية رقيب من اليمانية اذا طلع أحدهما غاب رقيه . وينزل القمر كل ليلة بمنزلة منها قريباً منه ثم ينتقل في الليلة الثانية إلى المنزل الذي يليه ، قال الله تعالى ٣٦ : ٣٩ والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم) والشمس تنزل بكل منزل منها ثلاثة عشر يوماً ، فيكون عودها إلى المنزل الذي نزلت به عند تمام حول كامل من أحوال السنة الشمسية ، وهذه المنازل يكون منها فيما بين غروب الشمس وطلوعها أربعة عشر منزلاً ، ومن طلوعها إلى غروبها مثل ذلك ، ووقت الفجر منها منزلان ، ووقت المغرب منزل : وهو نصف سدس سواد الليل ، وسواد الليل اثنا عشر منزلاً ، وكلها تطلع من المشرق وتغرب في المغرب ، إلا أن أوائل الشامية وأواخر اليمانية تطلع من وسط المشرق بحيث اذا طلع جعل الطالع منها محاذياً لكشفه الأيسر كان مستقبلاً للكعبة .

وكذلك آخر الشامية ، وأول اليمانية يكون مقارباً لذلك ، والمتوسط من الشامية وهو الذراع وما يليه من جانبيه يميل مطلعاه إلى ناحية الشمال ، والمتوسط من اليمانية نحو العقرب والنعايم والبلدة والسعود تميل مطالعها إلى اليمين ، فاليماني منها يجعله من أمام كتفه اليسرى والشامي يجعله خلف كتفه اليمين قريباً منها والغارب منها يجعله عند كتفه اليمين ، كذلك ، وإن عرف المتوسط منها بأن يرى بينه وبين أفق السماء سبعة من ههنا وسبعة من ههنا استقبله ، ولكل نجم من هذه المنازل نجوم تقاربه وتسير بسيره من عن يمينه وشماله يكثر عددها حكماً حكماً . ويستدل بها عليه وعلى ما تدل عليه ، كالنسر والشعريين ، والنظم المقارن للهقعة والسماء الرامح والفكة وغيرها ، وكلها تطلع من المشرق وتغرب في المغرب ،

وسهيل نجم كبير مضيء يطلع من نحو مهب الجنوب ثم يسير حتى يصير في قبة المصلى : ثم يتجاوزها ثم يغرب قريباً من مهب الدبور ، والناقة أنجم على صورة الناقة تطلع في المجرة من مهب الصبا : ثم تغيب في مهب الشمال .
(فصل : والشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب : وتختلف مطالعها ومغاربها على حسب اختلاف منازلها ، وتكون في الشتاء في حال توسطها في قبة المصلى ، وفي الصيف محاذية لقبته .

فصل

والقمر يبدو أول ليلة من الشهر هلالاً في المغرب عن يمين المصلى ^(١) ثم يتأخر كل ليلة نحو المشرق منزلاً حتى يكون ليلة السابع وقت المغرب في قبة المصلى أو مائلاً عنها قليلاً ، ثم يطلع ليلة الرابع عشر من المشرق قبل غروب الشمس بداراً تاماً ، وليلة إحدى وعشرين يكون في قبة المصلى أو قريباً منها وقت الفجر ، وليلة ثمان وعشرين يبدو عند الفجر كالهلال من المشرق وتختلف مطالعها باختلاف منازلها .

(فصل) والرياح كثيرة يستدل منها بأربع تهب من زوايا السماء ، الجنوب تهب من الزاوية التي بين القبلة والمشرق مستقبلة بطن كتف المصلى الايسر مما يلي وجهه الى يمينه ، والشمال مقابلتها تهب من الزاوية التي بين المغرب والشمال ، مارة الى مهب الجنوب ، والدبور تهب من الزاوية التي بين المغرب واليمين مستقبلة شطر وجه المصلى الايمن مارة الى الزاوية المقابلة لها ، والصبا مقابلتها تهب من ظهر المصلى وربما هبت الرياح بين الحيطان والجبال فتدور ، فلا اعتبار بها .
وبين كل ريحين ريح تسمى النكباء لتكبتها طريق الرياح المعروفة ، وتعرف الرياح بصفاتهما وخصائصهما ، فهذا أصح ما يستدل به على القبلة .

وذكر أصحابنا الاستدلال بالمياه ، وقالوا : الانهار الكبار تجري عن يمين المصلى الى يسرته على انحراف قليل ، وذلك مثل دجلة والفرات والنهروان :

(١) أى بالنسبة الى بلاد الشام وطن المؤلف . ويعتبر مثل في كل اطلاقاته المائلة لما هنا .

ولا اعتبار بالأنهار المحدثه ، لأنها تحدث بحسب الحاجات إلى الجهات المختلفة ؛ ولا بالسواقي والأنهار الصغار ، لأنها لا ضابط لها ، ولا بنهرين يجريان من يسرة المصلى إلى يمينه ، أحدهما : العاصي بالشام ، والثاني سيحون بالمشرق ، وهذا الذي ذكروه لا ينضبط بضابط ، فإن كثيراً من أنهار الشام تجري على غير السميت الذي ذكروه ، فالأردن يجري نحو القبلة ، وكثير منها يجري نحو البحر حيث كان منها حتى يصب فيه ؛ وإن اقتصت الدلالة بما ذكروه فليس شيء منها في الشام سوى العاصي ، والفرات حد الشام من ناحية المشرق .

فمن علم هذه الأدلة فهو مجتهد ^(١) ، وقد يستدل أهل كل بلدة بأدلة تختص ببلدتهم من جبالها وأنهارها ، وغير ذلك مثل من يعلم أن جبلاً بعينه يكون في قبلتهم أو على أيمانهم وغير ذلك من الجهات ، وكذلك إن علم مجرى نهر بعينه . فمن كان من أهل الاجتهاد إذا خفيت عليه القبلة في السفر ولم يجد مخبراً ؛ ففرضه الصلاة إلى جهة يؤديه اجتهاده إليها ، فإن خفيت عليه الأدلة لغيم أو ظلمة تحرى فصلي ، والصلاة صحيحة لما تذكره من الأحاديث ، ولأنه بذل وسعه في معرفة الحق مع علمه بأدلته ، فأشبه الحاكم والعالم إذا خفيت عليه النصوص .

فصل

وإذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم أراد صلاة أخرى ، لزمه إعادة الاجتهاد كالحاكم إذا اجتهد في حادثة ثم حدث مثلها ، لزمه إعادة الاجتهاد ، وهذا مذهب الشافعي ، فإن تغير اجتهاده عمل بالثاني ولم يعد ماصلي بالأول ، كما لو تغير اجتهاد الحاكم عمل بالثاني في الحادثة الثانية ولم ينقض حكمه الأول ، وهذا لا نعلم فيه خلافاً ، فإن تغير اجتهاده في الصلاة استدرك إلى الجهة الثانية وبني على ما مضى من صلاته ، نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، وقال ابن أبي موسى والآمدی : لا ينتقل ويمضي على اجتهاده الأول لئلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد .

ولنا أنه مجتهد أداه اجتهاده إلى جهة ، فلم يجز له الصلاة إلى غيرها ، كما لو أراد صلاة أخرى ، ولأنه أداه اجتهاده إلى غير هذه الجهة ، فلم يجز له الصلاة إليها ،

كسائر محال الوفاق ، وليس هذا نقضا للاجتهاد ، وإنما يعمل به في المستقبل كما في الصلاة الأخرى ، وإنما يكون نقضا للاجتهاد أن لو ألزمناه إعادة ما مضى من صلاته ولم نعتد له به ، فإن لم يبق اجتهاده وظنه الى الجهة الاولى ولم يؤده اجتهاده الى الجهة الأخرى . فإنه يبنى على ما مضى من صلاته . لأنه لم يظهر له جهة أخرى يتوجه اليها . فإن بان له يقين الخطأ في الصلاة بمشاهدة أو خبر عن يقين استدار الى جهة الصواب وبني . كأهل قباء لما أخبروا بتحويل القبلة استداروا اليها وبنوا وإن شك في اجتهاده لم يزل عن جهته . لأن الاجتهاد ظاهر . فلا يزول عنه بالشك وإن بان له الخطأ ولم يعرف جهة القبلة ، كرجل كان يصلي الى جهة ، فرأى بعض منازل القمر في قبلته ، ولم يدرك أهو في المشرق أو المغرب ؟ واحتاج الى الاجتهاد بطلت صلاته ، لأنه لا يمكنه استدامتها الى غير القبلة وليست له جهة يتوجه اليها ، فبطلت لتعذر اتمامها .

« مسألة ، قال (وإذا اختلف اجتهاد رجلين ، لم يتبع أحدهما صاحبه) »
وجملته : أن المجتهدين اذا اختلفا ، ففرض كل واحد منهما الصلاة الى الجهة التي يؤديه اجتهاده اليها أنها القبلة لا يسعه تركها ولا تقليد صاحبه ، سواء كان أعلم منه أو لم يكن ، كالعالمين يختلفان في الحادثة ، ولو أن أحدهما اجتهد فأراد الآخر تقليده من غير اجتهاد لم يجوز له ذلك ، ولا يسعه الصلاة حتى يجتهد سواء اتسع الوقت أو كان ضيقا يخشى خروج وقت الصلاة كالحاكم لا يسوغ له الحكم في حادثة بتقليد غيره

وقال القاضي : ظاهر كلام أحمد في المجتهد الذي يضيق الوقت عن اجتهاده : أن له تقليد غيره ، وأشار الى قول أحمد فيمن هو في مدينة ، فتحرى نصلي لغير القبلة في بيت بعيد لأن عليه أن يسأل قال : فقد جعل فرض المحبوس السؤال ، وهذا غير صحيح ، وكلام أحمد إنما دل على أنه ليس لمن في المصر الاجتهاد ، لأنه يمكنه التوصل الى القبلة بطريق الخبر والاستدلال بالمحاريب بخلاف المسافر ، وليس فيه دليل على أنه يجوز له تقليد المجتهدين في محل الاجتهاد عند ضيق الوقت ألا ترى أن أبا عبد الله لم يفرق بين ضيق الوقت وسعته ، مع اتفاقنا على أنه

لا يجوز له التقليد مع سعة الوقت ، ولأن الاجتهاد في حقه شرط لصحة الصلاة ، فلم يسقط لضيق الوقت مع إمكانه كسائر الشروط ^(١)

(فصل)

وإذا اختلف اجتهد رجلين فصلى كل واحد منهما الى جهة فليس لأحدهما الائتتام بصاحبه . وهذا مذهب الشافعى ، لأن كل واحد يعتقد خطأ صاحبه ، فلم يجوز أن يأتى به ، كما لو خرجت من أحدهما ريح واعتقد كل واحد منهما أنها من صاحبه ، فإن لكل واحد منهما أن يصلى وليس له أن يأتى بصاحبه . وقياس المذهب جواز ذلك ، وهو مذهب أبى ثور لأن كل واحد منهما يعتقد صحة صلاة الآخر ؛ فإن فرضه التوجه الى ما توجه اليه ؛ فلم يمنع اقتدائه به اختلاف جهته ، كالمصلين حول الكعبة مستديرين حولها ، وكالمصلين حال شدة الخوف .

وقد نص أحمد على صحة الصلاة خلف المصلى فى جلود الثعالب إذا كان يتأول قوله صلى الله عليه وسلم : « أيما أهاب دبغ فقد طهر » مع كون أحمد لا يرى طهارتها وفارق ما إذا اعتقد كل واحد منهما حدث صاحبه لأنه يعتقد بطلان صلاته ، بحيث لو بان له يقينا حدث نفسه لزمته إعادة الصلاة ، وههنا صلاته صحيحة ظاهر أوباطنا بحيث لو بان له يقين الخطأ لم يلزمه الإعادة فافترقا ، فأما أن كان أحدهما يميل يمينا ويميل الآخر شمالا مع اتفاقهما فى الجهة ، فلا يختلف المذهب فى أن لأحدهما الائتتام بصاحبه ، لأن الواجب استقبال الجهة وقد اتفقا فيها .

« مسألة » قال (ويتبع الأعمى أوثقهما فى نفسه)

يعنى إذا اختلف مجتهدان فى القبلة ومعهما أعمى قلد أوثقهما فى نفسه ، وهو

(١) هذه المسألة من فروع أصل منع التقايد للقادر على الاجتهاد ولو فى بعض المسائل ، كتقليد أبى عبد الله فى المسئلة بعدم التفرقة بين ضيق الوقت وسعته ، ولكن بعض دلائل القبلة يقينى كالقطب الشمالى وبيت الأبره ، فالأخذ بقول من عرف القبلة بهما ليس تقليداً لمجتهد عرفها بالظن ؛ بل أخذ بخبر عالم كأخبار من يحمل الآلة المعروفة بالساعة عن وقت الصلاة والصوم . وكتبه محمد رشيد رضا

أعلمها عنده وأصدقهما قولاً وأشدّها تحريماً ، لأن الصواب إليه أقرب ، وكذلك الحكم في البصير الذي لا يعلم الأدلة ، ولا يقدر على تعلمها قبل خروج الوقت ، فرضه أيضاً التقليد ويقلد أو ثقهما في نفسه ، فإن قلد المفضول فظاهر قول الخرق أنه لا تصح صلاته ، لأنه ترك ما يغلب على ظنه أن الصواب فيه ، فلم يسغ له ذلك كالمجتهد إذا ترك جهة اجتهاده والأولى صحتهما ، وهو مذهب الشافعي ، لأنه أخذ بدليل له الأخذ به لو انفرد ، فكذلك إذا كان معه غيره ، كما لو استويا ولا عبرة بظنه ؛ فإنه لو غلب على ظنه أن المفضول مصيب لم يمنع ذلك من تقليد الأفضل ، فأما إن استويا عنده فله تقليد من شاء منهما ، كالعامي مع العلماء في بقية الأحكام .

١ فصل ، والمقلد من لا يمكنه الصلاة باجتهاد نفسه ، إما لعدم بصره وإما لعدم بصيرته ، وهو العامي الذي لا يمكنه التعلم والصلاة باجتهاده قبل خروج وقت الصلاة ، فأما من يمكنه فإنه يلزمه التعلم ، فإن صلى قبل ذلك لم تصح صلاته لأنه قدر على الصلاة باجتهاده ، فلم يصح بالتقليد كالمجتهد ، ولا يلزم على هذا العامي ، حيث لا يلزمه تعلم الفقه لوجهين :

أحدهما أن الفقه ليس بشرط في صحة الصلاة

والثاني أن مدته تطول ، فهو كالذي لا يقدر على تعلم الأدلة في مسألتنا ، وإن أخر هذا التعلم والصلاة إلى حال يضيق وقتها عن التعلم والاجتهاد ، أو عن أحدهما صحت صلاته بالتقليد ، كالذي يقدر على تعلم الفاتحة ، فيضيق الوقت عن تعلمها .

(فصل) فإن كان المجتهد به رمد أو عارض يمنعه رؤية الأدلة فهو كالاعمى في جواز التقليد لأنه عاجز عن الاجتهاد . وكذلك لو كان محبوساً في مكان لا يرى فيه الأدلة ولا يجد مخبراً إلا مجتهداً آخر في مكان يرى العلامات فيه فله تقليده ؛ لأنه كالاعمى .

(فصل ، وإذا شرع في الصلاة بتقليد مجتهد فقال له قائل : قد أخطأت القبلة . وإنما القبلة هكذا ، وكان يخبر عن يقين مثل من يقول : قد رأيت الشمس أو الكواكب وتيقنت أنك مخطئ . فإنه يرجع إلى قوله ويستدير إلى الجهة التي أخبره أنها جهة الكعبة ، لأنه لو أخبر بذلك المجتهد الذي قلده الاعمى لزمه قبول خبره فالاعمى أولى ، وإن أخبره عن اجتهاده أو لم يبين له عن أي شيء أخبره ولم يكن

في نفسه أوثق من الاول مضى على ما هو عليه ، لأنه شرع في الصلاة بدليل يقينا فلا يزول عنه بالشك ، وان كان الثاني أوثق في نفسه من الاول ، وقلنا لا يتعين عليه تقليد الافضل فكذلك ، وان قلنا عليه تقليده خاصة رجع الى قوله ، كالبصير اذا تغير اجتهاده في أثناء صلاته .

(فصل) ولو شرع مجتهد في الصلاة باجتهاده فعصى فيها بنى على ما مضى من صلاته ، لأنه انما يمكنه البناء على اجتهاد غيره فاجتهاده أولى ، فإن استدار عن تلك الجهة بطلت صلاته ، وان أخبره مخبر بخطئه عن يقين رجع اليه ، وان أخبره عن اجتهاد لم يرجع اليه لما ذكرنا ، وان شرع فيها وهو أعمى فأبصر في أثناءها فشاهد ما يستدل به على صواب نفسه ، مثل أن يرى الشمس في قبلته في صلاة الظهر ونحو ذلك مضى عليه ، لأن الاجتهادين قد اتفقا ، وان بان له خطؤه استدار الى الجهة التي أداه اليها وبنى على ما مضى من صلاته ، فإن لم يبين له صوابه ولا خطؤه بطلت صلاته واجتهد ، لأن فرضه الاجتهاد فلم يجر له أداء فرضه بالتقليد ، كما لو كان بصيرا في ابتدائها ، وان كان مقلدا مضى في صلاته ، لأنه ليس في وسعه الا الدليل الذي بدأ به فيها .

« مسألة ، قال (واذا صلى بالاجتهاد الى جهة ، ثم علم أنه قد أخطأ القبلة . لم يكن عليه إعادة) »

وجملته أن المجتهد اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ، ثم بان له انه صلى الى غير جهة الكعبة يقينا لم يلزمه الإعادة ، وكذلك المقلد الذي صلى بتقليده ، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قولي . وقال في الآخر يلزمه : الإعادة لأنه بان له الخطأ في شرط من شروط الصلاة فلزمته الإعادة ، كما لو بان له أنه صلى قبل الوقت أو بغير طهارة أو ستارة

ولنا ما روى عامر بن ربيعة عن أبيه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل حياله ؛ فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل (فأيما تولوا فثم وجه الله) ، رواه ابن ماجه والترمذي . وقال حديث حسن ، الا أنه من حديث أشعث السمان وفيه ضعف

وعن عطاء عن جابر قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير ؛ فأصابنا غيم فتحيرنا فاختلفنا في القبلة ، فصلى كل رجل منا على حدة ، وجعل أحدنا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمرنا بالإعادة وقال : قد أجزأتكم صلاتكم ، رواه الدارقطني ، وقال رواه محمد بن سالم عن عطاء . ويروى أيضا عن محمد بن عبد الله العمري عن عطاء وكلاهما ضعيف . وقال العقيلي : لا يروى متن هذا الحديث من وجه يثبت .

وروى مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت (٢ - ١٤٤) قد نرى قلب وجهك في السماء فلتولينك قبله ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام) فمر رجل يبنى سلة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة ، فتأدى ألا ان القبلة قد حولت ، فقالوا كلهم نحو القبلة ، ومثل هذا لا يختفى على النبي (ص) ولا يترك إنكاره إلا وهو جائز ، وقد كان ما مضى من صلاتهم بعد تحويل القبلة إلى الكعبة وهو صحيح ، ولأنه أتى بما أمر بخرج عن العهدة كالمصيب ولأنه صلى إلى غير الكعبة للعذر فلم تجب عليه الإعادة ، كالحائض الذي يصلي إلى غيرها ولأنه شرط عجز عنه فأشبهه سائر الشروط

وأما المصلي قبل الوقت فإنه لم يؤمر بالصلاة وإنما أمر بعد دخول الوقت ، ولم يأت بما أمر ، بخلاف مسألتنا فإنه مأمور بالصلاة بغير شك ، ولم يؤمر إلا بهذه الصلاة . وسائر الشروط إذا عجز عنها سقطت كذا ههنا . وأما إذا ظن وجودها فأخطأ فليست في محل الاجتهاد . فنظيره إذا اجتهد في مسألتنا في الحضر فأخطأ

فصل

لا فرق بين أن تكون الأدلة ظاهرة مكشوفة واشتبهت عليه أو مستورة بغير أو شيء يسترها عنه بدليل الأحاديث التي رويناه ، فإن الأدلة استترت عنهم بالغم فلم يعيدوا ، ولأنه أتى بما أمر به في الحالين وعجز عن استقبال القبلة في الموضعين ، فاستويا في عدم الإعادة .

(فصل) وان بان له يقين الخطأ وهو في الصلاة استدراك إلى جهة الكعبة وبني على ما مضى من الصلاة ، لأن ما مضى منها كان صحيحا فجاز البناء عليه ، كما لو لم

بين له الخطأ ، وإن كانوا جماعة قد أداموا اجتهادهم إلى جهة فقدموا أحدهم ، ثم بان لهم الخطأ في حال واحدة ، استداروا إلى الجهة التي بان لهم الصواب فيها ، كبنى سلة لما بان لهم تحول الكعبة ، وإن بان للإمام وحده أو للآمومين دونه أو لبعضهم استدار من بان له الصواب وحده ، وينوى بعضهم مفارقة بعض إلا على الوجه الذي قلنا : إن لبعضهم أن يقتدى بمن خالفه في الاجتهاد : وإن كان فيهم مقلد تبع من قلده وانحرف بانحرافه ، وإن قلد الجميع لم ينحرف إلا بانحراف الجميع ، لأنه شرع بدليل يقين فلا ينحرف بالشك إلا من يلزمه تقليد أو ثقهم ، فإنه ينحرف بانحرافه .

« مسألة ، قال (وإذا صلى البصير في حضر وأخطأ أو الأعمى بلا دليل أعاد)

أما البصير إذا صلى إلى غير الكعبة في الحضر ثم بان له الخطأ فعليه الإعادة ، سواء إذا صلى بدليل أو غيره ، لأن الحضر ليس بمحل الاجتهاد ، لأن من فيه يقدر على المحاريب والقبل المنصوبة : ويجد من يخبره عن يقين غالباً فلا يكون له الاجتهاد ، كالفادر على النص في سائر الأحكام ، فإن صلى من غير دليل فأخطأ لزمته الإعادة لتفريطه ، وإن أخبره مخبر فأخطأ فقد غره ، وتبين أن خبره ليس بدليل ، فإن كان محبوساً لا يجد من يخبره ، فقال أبو الحسن اتيمى هو كالمسافر يتحرى في محبسه ويصلى من غير إعادة لأنه عاجز عن الاستدلال بالخبر والمحاريب فهو كالمسافر .

وأما الأعمى فإن كان في حضر فهو كالبصير لأنه يقدر على الاستدلال بالخبر والمحاريب ، فإن الأعمى إذا لمس المحراب وعلم أنه محراب وأنه متوجه إليه فهو كالبصير . وكذلك إذا علم أن باب المسجد إلى الشمال أو غيرها من الجهات جاز له الاستدلال به ، ومتى أخطأ فعليه الإعادة ، وحكم المقلد حكم الأعمى في هذا وإن كان الأعمى أو المقلد مسافراً ولم يجد من يخبره ولا مجتهداً يقلده فظاهر كلام الحرقى أنه بعيد ، سواء أصاب أو أخطأ لأنه صلى من غير دليل فلزمته الإعادة ، وإن أصاب كان كالمجتهد إذا صلى من غير اجتهاد

وقال أبو بكر : يصلى على حسب حاله ، وفي الإعادة روايتان ، سواء أصاب

أو خطأ . إحداهما يعيد لما ذكرنا ، والثانية لا إعادة عليه لأنه أتى بما أمر فأشبه المجتهد ولأنه عاجز عن غير ما أتى به فسقط عنه كسائر العاجزين عن الاستقبال ولأنه عادم للدليل فأشبه المجتهد في الغيم والحبس وقال ابن حامد : إن خطأ أعاد وأن أصاب فعلى وجهين ، وحكم المقلد لعدم بصيرته كعادم بصره ، فأما إن وجد من يقلده أو من يخبره فلم يستخبره ولم يقلد أو خالف المخبر والمجتهد فصلى فصلاته باطلة بكل حال . وكذلك المجتهد إذا صلى من غير اجتهاد فأصاب أو أداه اجتهاده إلى جهة فصلى إلى غيرها فإن صلاته باطلة بكل حال ، سواء أخطأ أو أصاب ، لأنه لم يأت بما أمر به ، فأشبه من ترك التوجه إلى الكعبة مع علمه بها .

مسئلة ، قال (ولا يتبع دلالة مشرك بحال ، وذلك لأن الكافر لا يقبل خبره ولا روايته ولا شهادته ، لأنه ليس بموضع أمانة)

ولذلك قال عمر رضى الله عنه : لا تأمنوهم بعد إذ خونهم الله تعالى ، ولا يقبل خبر الفاسق لقلة دينه وتطرق التهمة إليه ، ولأنه أيضا لا تقبل روايته ولا شهادته ولا يقبل خبر الصبي لذلك ، ولأنه لا يلحقه مأثم بكذبه ، فتحرزه من الكذب غير موثوق به .

وقال أتمى : يقبل خبر الصبي المميز ، وإذا لم يعرف حال المخبر ، فإن شك في إسلامه وكفره لم يقبل خبره ، كما لو وجد محارب لا يعلم هل هو للمسلمين أو أهل الذمة ؟ وإن لم يعلم عدالته وفسقه قبل خبره لأن حال المسلم يبنى على العدالة ما لم يظهر خلافها ، ويقبل خبر سائر الناس من المسلمين البالغين العقلاء ، سواء كانوا رجالا أو نساء ، ولأنه خبر من أخبار الدين ، فأشبه الرواية ويقبل من الواحد كذلك والله أعلم

آدب المشى الى الصلاة

يستحب للرجل إذا أقبل إلى الصلاة : أن يقبل بخوف ووجل وخشوع وخضوع وعليه السكينة والوقار وإن سمع الإقامة لم يسع إليها لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سمعت الإقامة فامشوا وعليكم السكينة^(١) والوقار ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا ، وعن أبي قتادة قال : « بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ سمع جلبة رجال فلما صلى قال : ما شأنكم ؟ قالوا : استعجلنا إلى الصلاة ، قال فلا تفعلوا إذا أتيتم إلى الصلاة فعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا ، متفق عليهما ، وفي رواية : « فاقضوا ، قال الإمام أحمد : ولا بأس إذا طمع أن يدرك التكبيرة الأولى : أن يسرع شيئاً ، ما لم يكن عجلة تقبح ، جاء الحديث عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنهم كانوا يعجلون شيئاً إذا خافوا فوات التكبيرة الأولى ، .

ويستحب أن يقارب بين خطوه لتكثر حسناته فإن كل خطوة يكتب له بها حسنة ، وقد روى عبد بن حميد في مسنده بإسناده عن زيد بن ثابت قال : « أقيمت الصلاة ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى وأنا معه فقارب في الخطأ ثم قال : أتدرى لم فعلت هذا ؟ لتكثر خطانا في طلب الصلاة ، .

ويكره أن يشبك بين أصابعه لما روى عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يديه فإنه في صلاة ، رواه أبو داود .

(فصل) ويستحب أن يقول ما روى ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصلاة وهو يقول : اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي لساني نوراً ، واجعل في سمعي نوراً ، واجعل في بصرى نوراً ، واجعل من خلفى نوراً ؛ ومن أمامى نوراً ، واجعل من فوقى نوراً ، ومن تحتى نوراً وأعطنى نوراً ، أخرجه مسلم . وروى الإمام أحمد في المسند وابن ماجه في السنن بإسنادهما عن أبي سعيد قال :

(١) ولبعض رواة البخارى « بالسكينة ، في الحديثين كليهما - ر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من خرج من بيته إلى الصلاة ، فقال : اللهم إني أسألك بحق السائلين^(١) عليك ، وأسألك بحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة ، وخرجت اتقاء سنطك وابتغاء مرضاتك فأسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت — أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك^(٢) ويقول « بسم الله (٢٦ : ٧٨) الذي خلقني فهو يهدينى — الى قوله — الا من أتى الله بقلب سليم ، .

(فصل)

فإذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى وقال : ما رواه مسلم عن أبي حميد أو أبي أسيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا دخل أحدكم المسجد فليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك واذا خرج فليقل : اللهم انى أسألك من فضلك ، وعن فاطمة بنت رسول الله (ص) قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال : رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، واذا خرج صلى على محمد وقال ، رب اغفر لي ، وافتح لي أبواب فضلك ، رواه الترمذى . ولا يجلس حتى يركع ركعتين لما روى أبو قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، متفق عليه ثم يجلس مستقبل القبلة ويشغل بذكر الله تعالى أو قراءة القرآن أو يسكت ولا يخوض فى حديث الدنيا ولا يشبك أصابعه لما روى أبو سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا كان أحدكم فى المسجد فلا يشبكن فإن التشبىك من الشيطان وان أحدكم لا يزال فى صلاة ما كان فى المسجد حتى يخرج منه ، رواه أحمد فى المسند .

(١) المراد بحق السائلين ما وعد الله تعالى من اجابتهم بمثل قوله (ادعوني استجب لكم) فلايس توسلا بأشخاصهم كما يتوسمه بعض أدعياء العلم على أن هذا حديث ضعيف جداً ، كما حققه شيخ الاسلام ابن تيمية .
(٢) قال فى مجمع الزوائد : هذا الحديث مسلسل بالضعفاء .

(فصل)

وإذا أقيمت الصلاة لم يشتغل عنها بناقلة : سواء خشي فوات الركعة الأولى أو لم يخش وبهذا قال أبو هريرة وابن عمر وعروة وابن سيرين وسعيد ابن جبير والشافعي وإسحاق وأبو ثور ، وروى عن ابن مسعود : أنه دخل والإمام في صلاة الصبح ، فركع ركعتي الفجر ، وهذا مذهب الحسن ومكحول ومجاهد وحماد ابن أبي سليمان ، وقال مالك : ان لم يخف فوات الركعة ركعها خارج المسجد وقال الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وأبو حنيفة : يركعها إلا أن يخاف فوات الركعة الأخيرة .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، رواه مسلم . ولأن ما يفوته مع الإمام أفضل مما يأتي به فلم يشتغل به ، كما لو خاف فوات الركعة ، قال ابن عبد البر في هذه المسألة ، الحجة عند التنازع ، السنة فمن أدلى بها فقد فليج ومن استعملها فقد نجا ، قال ، وقد روت عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت الصلاة فرأى ناسا يصلون ، فقال أصلاتان معاً ؟ ، وروى نحو ذلك أنس وعبد الله بن سرجس وابن بؤينة وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواهن كلهن ابن عبد البر في كتاب التمهيد قال ، وكل هذا انكار منه لهذا الفعل ، فأما ان أقيمت الصلاة وهو في النافلة ، ولم يخش فوات الجماعة أتمها ولم يقطعها لقول الله تعالى (٧) ، ولا تبطلوا أعمالكم وان خشي فوات الجماعة فعلى روايتين ، أحدهما ، يتمها لذلك ، والثانية ، يقطعها لأن ما يدركه من الجماعة أعظم أجراً وأكثر ثواباً مما يفوته بقطع النافلة ، لأن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الرجل وحده سبعا وعشرين درجة .

(فصل)

قبل لأحد ، قبل التكبير يقول شيئاً ؟ قال لا ، يعني ليس قبله دعاء مسنون اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ، ولأن الدعاء يكون بعد العبادة لقول الله تعالى (فإذا فرغت فانصب ، وإلى ربك فارغب) . المعنى ٢٦ - ١

باب صفة الصلاة

روى محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة فقال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : فأعرض قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه ، حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل فلا يصوب رأسه ولا يقنعه ثم يرفع رأسه ، ويقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه معتدلاً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يهوى إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه ، ويثنى رجله اليسرى فيقعد عليها ، ويفتح أصابع رجله إذا سجد ويسجد ، ثم يقول : الله أكبر ويرفع ويثنى رجله اليسرى فيقعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ، ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك ، ثم إذا قام من الركعة كبر فرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يفعل ذلك في بقية صلاته ، حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخر رجله اليسرى ، وقعد متوركاً على شقه الأيسر ، قالوا ، صدقت هكذا كان يصلي صلى الله عليه وسلم ، رواه مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، وفي لفظ رواه البخاري قال : فإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى قائماً حتى يعود كل فقار مكانه ، وإذا سجد سجد غير مفترش ولا قابضهما ، واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة ، فإذا جلس في الركعتين جلس على اليسرى ونصب الأخرى فإذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخر رجله اليسرى وجلس متوركاً على شقه الأيسر وقعد على مقعدته .

(فصل) ويستحب أن يقوم إلى الصلاة عند قول المؤذن ، قد قامت الصلاة ، وبهذا قال مالك ، قال ابن المنذر ، على هذا أهل الحرمين ، وقال الشافعي ، يقوم إذا فرغ المؤذن من الإقامة ، وكان عمر بن عبدالعزيز ومحمد بن كعب وسالم وأبو قلابة والزهري وعطاء يقومون في أول بدوة من الإقامة ، وقال أبو حنيفة ، يقوم إذا

قال . حى على الصلاة ، فاذا قال : قد قامت الصلاة ، كبر . وكان أصحاب عبد الله يكبرون اذا قال المؤذن ، قد قامت الصلاة ، وبه قال سويد بن غفلة والنخعي ، واحتجوا بقول بلال : لا تسبقنى بآمين ، فدل على أنه يكبر قبل فراغه .

ولا يستحب عندنا أن يكبر الا بعد فراغه من الإقامة ، وهو قول الحسن ويحيى بن وثاب واسحاق وأبو يوسف والشافعي ، وعليه جل الأئمة في الأمصار ، وإنما قلنا ، انه يقوم عند قوله ، قد قامت الصلاة ، لأن هذا خبر بمعنى الأمر ، ومقصوده الاعلام ليقوموا ، فيستحب المبادرة الى القيام امثالاً للأمر ، وتحصيلاً للمقصود ، ولا يكبر حتى يفرغ المؤذن لان النبي صلى الله عليه وسلم : إنما كان يكبر بعد فراغه ، دل على ذلك ما روى عنه ، أنه كان يعدل الصفوف بعد اقامة الصلاة ويقول في الإقامة مثل قول المؤذن فروى أنس قال : أقيمت الصلاة ، فأقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه ، فقال ، أقيموا صفوفكم وتراصوا فأتى أراكم من وراء ظهري ، رواه البخاري وعنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة قال هكذا وهكذا عن يمينه وشماله : استووا وتعادلوا ، وفيما رواه أبو داود عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن بلالا أخذ في الإقامة ، فلما أن قال ، قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم ، أقامها الله وأدامها ، وقال في سائر الإقامة كنحو حديث عمر في الاذان .

فأما حديثهم ، فان بلالا كان يقيم في موضع أذانه والا فليس بين لفظ الإقامة والفراغ منها ما يفوت بلالا آمين ، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

اذا ثبت هذا فانما يقوم المأمومون اذا كان الامام في المسجد أو قريباً منه ، وان لم يكن في مقامه ، قال أحمد في رواية الاثرم ، اذهب الى حديث أبي هريرة : « خرج علينا رسول الله (ص) وقد أقننا الصفوف ، اسناد جيد ، الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة ، وقال في رواية أبي داود . سمعت أحمد يقول ، ينبغي أن تقام الصفوف قبل أن يدخل الإمام ، فلا يحتاج أن يقف ، وعن أبي هريرة قال : كانت الصلاة تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم

النبي صلى الله عليه وسلم مقامه ، رواه مسلم ، فإن أقيمت والإمام في غير المسجد ولم يعلوا قربه لم يقوموا ؛ لما روى أبو قتادة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، » متفق عليه ، والبخاري « قد خرجت ، وخرج علي رضي الله عنه والناس ينتظرونه قياما للصلاة فقال « مالي أراكم سامدين ؟ »

فصل

ويستحب للامام تسوية الصفوف يلتفت عن يمينه ، فيقول : استووا بحمك الله ، وعن يساره كذلك ، لما ذكرنا من الحديث ، وعن محمد بن مسلم قال « صليت إلى جنب أنس بن مالك يوما فقال : هل تدري لم صنع هذا العود ؟ قلت : لا والله : فقال : لأن رسول الله (ص) كان إذا قام إلى الصلاة أخذه يمينه فقال : اعتدلوا وسووا صفوفكم ، ثم أخذه يساره : وقال . اعتدلوا وسووا صفوفكم ، وعنه قال : قال رسول الله (ص) « سووا صفوفكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة ، متفق عليه .

« مسألة ، قال أبو القاسم (إذا قام إلى الصلاة فقال الله أكبر)

وجملته : أن الصلاة لا تتعقد إلا بقول : الله أكبر ، عند إمامنا ومالك ، وكان ابن مسعود وطاوس وأيوب ومالك والثوري والشافعي يقولون : افتتاح الصلاة التكبير ، وعلى هذا عوام أهل العلم في القديم والحديث ، إلا أن الشافعي قال : تتعقد بقوله ، الله الأكبر ، لأن الألف واللام لم تغيره عن بنيته ومعناه ، وإنما أفادت التعريف .

وقال أبو حنيفة : تتعقد بكل اسم لله تعالى على وجه التعظيم ، كقوله ، الله عظيم ؛ أو كبير أو جليل ، وسبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ونحوه ، قال الحاكم ، لأنه ذكر لله تعالى على وجه التعظيم ، أشبه قوله الله أكبر ، واعتبر ذلك بالخطبة حيث لم يتعين لفظها .

(١) هذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم وغيره « حتى تروني قد خرجت ، فليُنظر قوله بعده والبخاري « قد خرجت » .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تحريمها التكبير » رواه أبو داود ، وقال للبيهقي في صلواته « إذا قمت إلى الصلاة فكبر » متفق عليه ، وفي حديث رفاعه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه : ثم يستقبل القبلة ، فيقول الله أكبر » وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بقوله « الله أكبر » ، لم ينقل عنه عدول عن ذلك حتى فارق الدنيا ؛ وهذا يدل على أنه لا يجوز العدول عنه ، وما قاله أبو حنيفة يخالف دلالة الأخبار فلا يصار إليه ، ثم يبطل بقوله : اللهم اغفر لي ، ولا يصح القياس على الخطبة ، لأنه لم يرد عن النبي (ص) فيها لفظ بعينه في جميع خطبه ولا أمر به ، ولا يمنع من الكلام فيها والتلفظ بما شاء من الكلام المباح ، والصلاة بخلافه ، وما قاله الشافعي عدول عن المنصوص فأشبهه ما لو قال ، الله العظيم .

وقولهم لم تغير بنيته ولا معناه ، لا يصح ، لأنه نقله عن التكبير إلى التعريف وكان متضمنا لإضمار أو تقدير ، فزال ، فإن قوله « الله أكبر » ، التقدير ، من كل شيء ، ولم يرد في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا في المتعارف في كلام الفصحاء إلا هكذا ، فأطلق لفظ التكبير ينصرف إليها دون غيرها . كما أن إطلاق لفظ التسمية ينصرف إلى قول « بسم الله » دون غيره ، وهذا يدل على أن غيرها ليس مثلاً لها (١) .

فصل

والتكبير ركن في الصلاة ، لا تنعقد الصلاة إلا به ، سواء تركه عمداً أو سهواً وهذا قول ربيعة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر وقال سعيد بن المسيب والحسن والزهري وقتادة والحكم والأوزاعي : من نسي تكبيرة الافتتاح ، أجزأته تكبيرة الركوع .

(١) يزداد على هذا ، أن العبادات المحضة توقيفية لا يثبت شيء منها بالقياس والعلل ، ولا سيما الصلاة ، والشارع لم يلتزم في الخطبة ألفاظاً ، لأنها للوعظ الذي يختلف باختلاف الأحوال ، وأما الصلاة فقد قال فيها « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري ، وهو عمدة الفقهاء كلهم وكتبه محمد رشيد رضا .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « تحريمها التكبير ، يدل على أنه لا يدخل في الصلاة بدونه .

(فصل) ولا يصح التكبير الا مرتباً ، فإن نكسه لم يصح ، لأنه لا يكون تكبيراً ويجب على المصلي أن يسمعه نفسه اماماً أو غيره ، الا أن يكون به عارض من طرش أو ما يمنعه السماع ، فيأتي به بحيث لو كان سميعاً أو لا عارض به سمعه لأنه ذكر محله اللسان ، ولا يكون كلاماً بدون الصوت ، والصوت ما يتأتى سماعه وأقرب السامعين اليه نفسه ، فمتى لم يسمعه لم يعلم أنه أتى بالقول ، ولا فرق بين الرجل والمرأة فيما ذكرناه .

فصل

ويستحب للامام أن يجهر بالتكبير ، بحيث يسمع المأمومون ليكبروا . فانهم لا يجوز لهم التكبير الا بعد تكبيره ، فإن لم يمكنه سماعهم جهر بعض المأمومين ليسمعهم ، أو ليسمع من لا يسمع الإمام ، لما روى جابر قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر خلفه ، فإذا كبر رسول الله (ص) كبر أبو بكر ليسمعنا ، متفق عليه

(فصل) ويبين التكبير ، ولا يمد في غير موضع المد ؛ فإن فعل بحيث تغير المعنى ، مثل أن يمد الهمزة الأولى ، فيقول ، الله ، فيجعلها استفهاماً ، أو يمد أكبر ، فيزيد ألفاً ، فيصير جمع كبر - وهو الطبل - لم يحز ، لأن المعنى يتغير به وإن قال : الله أكبر وأعظم وأجل ونحوه ، لم يستحب ، نص عليه ، وانعقدت الصلاة بالتكبير الأولى .

(فصل) ولا يحزئه التكبير بغير العربية مع قدرته عليها ، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة يحزئه ، لقول الله تعالى (٨٧ ، ١٥) وذكر اسم ربه (فصل) وهذا قد ذكر اسم ربه .

ولنا ما تقدم من النصوص ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعدل عنها ، وهذا يخص ما ذكروا ، فإن لم يحسن العربية لزمه تعلم التكبير بها فإن خشي فوات الوقت كبر بلغته ؛ ذكره القاضى في المجرد وهو مذهب الشافعي ، وقال القاضى في الجامع لا يكبر بغير العربية ، ويكون حكمه حكم الآخرس ، كمن عجز عن القراءة بالعربية

لا يعبر عنها بغيرها ، والأول أصح ، لأن التكبير ذكر الله ، وذكر الله تعالى يحصل بكل لسان ، وأما القرآن فإنه عربي فإذا عبر عنه بغير العربية لم يكن قرآناً والذكر لا يخرج بذلك عن كونه ذكراً .

(فصل) فإن كان أخرس أو عاجزاً عن التكبير بكل لسان سقط عنه ، وقال القاضى . عليه تحريك لسانه ، لأن الصحيح يلزمه النطق بتحريك لسانه ، فإذا عجز عن أحدهما لزمه الآخر ، ولا يصح هذا ، لأنه قول عجز عنه ، فلم يلزمه تحريك لسانه في موضعه كالقراءة ، وإنما لزمه تحريك لسانه بالتكبير مع القدرة عليه ضرورة بوقف التكبير عليها ، فإذا سقط التكبير سقط ما هو من ضرورته كمن سقط عنه القيام سقط عنه النهوض إليه ، وإن قدر عليه ولأن تحريك اللسان من غير نطق عبث لم يرد الشرع به ، فلا يجوز في الصلاة كالعبث بسائر جوارحه

فصل

وعليه أن يأتى بالتكبير قائماً ، فإن انحنى الى الركوع بحيث يصير راعياً قبل إنهاء التكبير ، لم تنعقد صلاته ، إلا أن تكون نافلة لسقوط القيام فيها ، ويحتمل أن لا تنعقد أيضاً ، لأن صفة الركوع غير صفة القعود ، ولم يأت بالتكبير قائماً ولا قاعداً ، ولو كان ممن تصح صلاته قاعداً كان عليه الاتيان بالتكبير قبل وجود الركوع منه ؛ وقال القاضى : إن كبر في الفريضة في حال انحنائه إلى الركوع انعقدت نفلاً ، لأنها امتنع وقوعها فرضاً ، وأمكن جعلها نفلاً ، فأشبهه من أحرم بفريضة ، فبان أنه لم يدخل وقتها .

(فصل) ولا يكبر المأموم حتى يفرغ إمامه من التكبير ، وقال أبو حنيفة : يكبر معه كما يركع معه .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، متفق عليه ، والركوع مثل ذلك ، فإنه إنما يركع بعده ، إلا أنه لا تفسد صلاته بالركوع معه ، لأنه قد دخل في الصلاة ، وههنا بخلافه فإن كبر قبل إمامه لم ينعقد تكبيره ، وعليه استئناف التكبير بعد تكبير الإمام .

(فصل)

والتكبير من الصلاة ، وقال أصحاب أبي حنيفة : ليس هو منها ، بدليل إضافته إليها بقوله « تحريمها التكبير ، ولا يضاف الشيء إلى نفسه .
ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة « إنما هي التسبيح والتكبير وقرأة القرآن ، رواه مسلم وأبو داود ، وما ذكره غلط فان أجزاء الشيء تضاف إليه ، كيد الإنسان ورأسه وأطرافه .

« مسألة ، قال (وينوى بها المكتوبة يعنى بالتكبير ، ولا نعلم خلافا بين الأمة في وجوب النية للصلاة ، وأن الصلاة لا تنعقد إلا بها)
والأصل فيه قول الله تعالى (٩٨ : هـ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) .

والإخلاص : عمل القلب ، وهو النية وإرادة الله وحده دون غيره ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لأمرى ما نوى ، ومعنى النية القصد ومحلها القلب ، وإن لفظ بما نواه كان تأكيذاً ^(١) . فان كانت الصلاة مكتوبة لزمته نية الصلاة بعينها : ظهراً ، أو عصرأ ، أو غيرهما ، فيحتاج إلى نية شيتين الفعل والتعيين :

واختلف أصحابنا في نية الفرضية ، فقال بعضهم : لا يحتاج إليها ، لأن التعيين يغنى عنها ، لكون الظهر مثلاً لا يكون إلا فرضاً من المكلف ؛ وقال ابن حامد : لا بد من نية الفرضية ، لأن المعينة قد تكون نقلاً ، كظهر الصبي والمعدة ، فيفتقر إلى ثلاثة أشياء : الفعل ، والتعيين ، والفرضية ، ويحتمل هذا كلام الحرق لقوله « ينوى بها المكتوبة ، أى الواجبة المعينة ، والآلف واللام هنا للعهود ، أى أنها المكتوبة الحاضرة :

وقال القاضى : ظاهر كلام الحرق : أنه لا يفتقر إلى التعيين ، لأنه إذا توى

(١) قال العلامة ابن القيم رحمه الله : كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال « الله أكبر ، ولم يقل شيئاً قبلها ولا تلفظ بالنية البتة .

المفروضة انصرفت النية الى الحاضرة ، والصحيح أنه لا بد من التعيين ، والالاف واللام هنا للمعهود كما ذكرنا ، والحضور لا يكفي عن النية ، بدليل أنه لم يغن عن نية المكتوبة ، وقد يكون عليه صلوات فلا تتعين إحداهن بدون التعيين فاما الفائتة فان عينها بقلبه أنها ظهر اليوم لم يحتج إلى نية القضاء ولا الاداء ، بل لو نواها أداء فبان أن وقتها قد خرج وقعت قضاء من غير نية ، ولو ظن أن الوقت قد خرج فنواها قضاء فبان أنها في وقتها وقعت أداء من غير نية ، كالاسير اذا تحرى وصام شهراً يريد به شهر رمضان فوافقه أو ما بعده أجزاءه ، وان ظن أن عليه ظهراً فائتة فقضاها في وقت ظهر اليوم ثم تبين أنه لا قضاء عليه فهل يجزئه عن ظهر اليوم ؟ يحتمل وجهين ؟

أحدهما يجزئه ، لأن الصلاة معينة ، وانما أخطأ في نية الوقت فلم يؤثر ، كما اذا اعتقد أن الوقت قد خرج فبان أنه لم يخرج ، أو كما لو نوى ظهر أمس وعليه ظهر يوم قبله .

والثاني لا يجزئه ، لأنه لم ينو عين الصلاة ، فأشبه ما لو نوى قضاء عصر لم يجزه عن الظهر ، ولو نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائتة لم يجزه عنها ، ويتخرج فيها كالتى قبلها .

فأما ان كانت عليه فوائت فنوى صلاة غير معينة لم يجزه عن واحدة منها لعدم التعيين ، ولو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها لزمه خمس صلوات ليعلم أنه أدى الفائتة ، ولو نسي صلاة لا يدرى أظهر هي أم عصر لزمه صلاتان فان صلى واحدة ينوى أنها الفائتة لم يجزه لعدم التعيين .

فصل

فأما النافلة فتقسم الى معينة ، كصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح والوتر والسنن الرواتب فيفتقر الى التعيين أيضاً وإلى مطلقة ، كصلاة الليل ، فيجزئه نية الصلاة لا غير لعدم التعيين فيها .

(فصل) واذا دخل في الصلاة بنية مترددة بين اتمامها وقطعها لم تصح ، لأن النية عزم جازم ومع التردد لا يحصل الجزم ، وان تلبس بها بنية صحيحة ثم نوى قطعها

والخروج منها بطلت ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة لا تبطل بذلك لأنها عبادة صح دخوله فيها فلم تفسد بنية الخروج منها كالحج ولنا أنه قطع حكم النية قبل إتمام صلاته ففسدت ، كما لو سلم ينوي الخروج منها ، ولأن النية شرط في جميع الصلاة ، وقد قطعها بما حدث ، ففسدت لذهاب شرطها وفارقت الحج ، فإنه لا يخرج منه بمحظوراته ولا بمفسداته ، بخلاف الصلاة فأما ان تردد في قطعها فقال ابن حامد : لا تبطل ، لأنه دخل فيها بنية متيقنة فلا تزول بالشك والتردد كسائر العبادات . وقال القاضي : يحتمل أن تبطل ، وهو مذهب الشافعي ؛ لأن استدامة النية شرط ومع التردد لا يكون مستديماً لها فاشبه ما لو نوى قطعها .

(فصل) والواجب استصحاب حكم النية دون حقيقتها ، بمعنى أنه لا ينوي قطعها ولو ذهل عنها وعزبت عنه في أثناء الصلاة لم يؤثر ذلك في صحتها ، لأن التحرز من هذا غير ممكن ، ولأن النية لا تعتبر حقيقتها في أثناء العبادة ، بدليل الصوم وغيره . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أقيمت الصلاة أذبر الشيطان وله حصاص ، فإذا قضى الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول . اذكر كذا ، اذكر كذا ، حتى يظل أحدمكم أن يدرى كم صلى ، متفق عليه ، ورواه مالك في الموطأ .

وروى عن عمر رضي الله عنه : أنه صلى صلاة فلم يقرأ فيها ، فقبل له : إنك لم تقرأ ، فقال إني جهزت جيشاً للمسلمين حتى بلغت به وادي القرى ،

فصل

فإن شك في أثناء الصلاة هل نوى أو لا؟ أو شك في تكبيرة الإحرام استأنفها لأن الأصل عدم ما شك فيه ، فإن ذكر أنه كان قد نوى أو كبر قبل قطعها أو أخذ في عمل فله البناء لأنه لم يوجد مبطل لها ، وإن عمل فيها عملاً مع الشك ، فقال القاضي تبطل ، وهذا مذهب الشافعي ، لأن هذا العمل عرى عن النية وحكمها فإن استصحاب حكمها مع الشك لا يوجد . وقال ابن حامد : لا تبطل ويبنى أيضاً لأن الشك لا يزيل حكم النية ، بدليل ما لو لم يحدث عملاً فإنه يبنى ، ولو زال حكم

النية لبطلت الصلاة كما لو نوى قطعها ، وان شك هل نوى فرضاً أو نفلاً أتتها نفلاً إلا أن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملاً ، وان ذكر ذلك بعد أحداث عمل ، خرج فيه الوجهان المذكوران في التي قبلها ، فان شك هل أحرم بظهر أو عصر ؟ فحكمه حكم ما لو شك في النية ، لان التعيين شرط وقد زال بالشك ، ويحتمل أن يتمها نفلاً كما لو أحرم بفرض فبان أنه قبل وقته

(فصل ' واذا أحرم بفريضة ثم نوى نقلها إلى فريضة أخرى بطلت الاولى لانه قطع نيتها ، ولم تصح الثانية لانه لم ينوها من أولها ، فان نقلها الى نفل لغير غرض فقال القاضي : لا يصح رواية واحدة لما ذكرناه . وقال في الجامع : يخرج على روايتين . وقال أبو الخطاب : يكره ويصح لان النفل يدخل في نية الفرض . بدليل ما لو أحرم بفرض فبان أنه لم يدخل وقته . وصحة نقلها اذا كان لغرض . وللشافعي قولان كالوجهين ، فأما ان نقلها لغرض صحيح : مثل من أحرم بها منفرداً لحضرت جماعة فجعلها نفلاً ليصلي فرضه في جماعة ، فقال أبو الخطاب : تصح من غير كراهة . وقال القاضي : فيه روايتان

إحداهما لا يصح لانه لم ينو النفل من أولها والثانية يصح لانه لفائدة وهي تأدية فرضه في الجماعة مضاعفة للثواب ، بخلاف من نقلها لغير غرض ، فإنه أبطل عمله لغير سبب ولا فائدة

« مسألة ، قال (وان تقدمت النية قبل التكبير وبعد دخول الوقت ما لم يفسخها أجزاءه)

قال أصحابنا . يجوز تقديم النية على التكبير بالزمن اليسير وان طال الفصل أو فسخ نيته بذلك لم يحزه ، وحمل القاضي كلام الخرقى على هذا وفسره به . وهذا مذهب أبي حنيفة . وقال الشافعي وابن المنذر : يشترط مقارنة النية للتكبير لقوله تعالى (٩٨ - ٥ وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فقوله « مخلصين » حال لهم في وقت العبادة . فإن الحال وصف هيئة الفاعل وقت الفعل والاخلاص هو النية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « انما الاعمال بالنيات » ولان النية شرط فلم يحز أن تخلو العبادة عنها كسائر شروطها

ولنا أنها عبادة لحاز تقديم نيتها عليها كالصوم ، وتقديم النية على الفعل لا يخرجها عن كونه منوياً ، ولا يخرج الفاعل عن كونه مخلصاً ، بدليل الصوم والزكاة إذا دفعها الى وكيله وكسائر الافعال في أثناء العبادة

« مسألة ، قال (ويرفع يديه الى فروع أذنيه أو الى حذو منكبيه)

لا نعلم خلافاً في استحباب رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ، وقال ابن المنذر لا يختلف أهل العلم في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة وقد ذكرنا حديث أبي حميد . وروى ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فتحت الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، واذا أراد ان يركع وبعدما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين ، متفق عليه ، وهو بخير في رفعها الى فروع أذنيه أو حذو منكبيه . ومعناه ان يبلغ بأطراف أصابعه ذلك الموضع ، وانما خير لأن كلا الأمرين مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالرفع الى حذو المنكبين في حديث أبي حميد وابن عمرو رواه علي وأبو هريرة ، وهو قول الشافعي وإسحاق ، والرفع الى حذو الاذنين رواه وائل بن حجر ومالك ابن الحويرث رواه مسلم . وقال به ناس من أهل العلم ، وميل أحمد الى الاول أكثر . قال الاثرم : قلت لأبي عبد الله : الى أين يبلغ بالرفع ؟ قال : أما أنا فأذهب الى المنكبين لحديث ابن عمر . ومن ذهب الى أن يرفع يديه الى حذو أذنيه فحسن ، وذلك لأن رواية الاول أكثر وأقرب الى النبي صلى الله عليه وسلم وجوز الآخر لأن صحة روايته تدل على أنه كان يفعل هذا مرة وهذا مرة

فصل

ويستحب أن يمد أصابعه وقت الرفع ويضم بعضها الى بعض ، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً ، وقال الشافعي : السنة أن يفرق أصابعه ، لما روى عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينشر أصابعه للتكبير ،

ولنا ما ذكرناه وحديثهم ، قال الترمذي هذا خطأ والصحيح ما روينا ، ثم لو صح كان معناه مد أصابعه . قال أحمد : أهل العربية قالوا : هذا الضم — وضم

أصابعه — وهذا النشر — ومد أصابعه — وهذا التفريق — وفرق أصابعه ،
ولأن النشر لا يقتضى التفريق كنشر الثوب ، ولهذا يستعمل فى الشيء الواحد
ولا تفريق فيه .

(فصل) ويبتدىء رفع يديه مع ابتداء التكبير ويكون انتهاءه مع انقضاء تكبيره .
ولا يسبق أحدهما صاحبه ، فإذا انقضى التكبير حط يديه ، فإن نسي رفع اليدين
حتى فرغ من التكبير لم يرفعهما ، لأنه سنة فات محلها ، وإن ذكره فى أثناء
التكبير رفع لأن محله باق ، فإن لم يمكنه رفع يديه الى المنكبين رفعهما قدر
ما يمكنه ، وإن أمكنه رفع أحدهما دون الأخرى رفعها ، لقول النبى صلى الله
عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وإن لم يمكنه رفعهما إلا
بالزيادة على المسنون رفعهما ، لأنه يأتى بالسنة وزيادة مغلوب عليها ، وقول
الشافعى كقولنا فى هذا الفصل جميعه

(فصل) وإن كانت يده فى ثوبه رفعهما بحيث يمكن ، لما روى وائل بن حجر
قال « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فى الشتاء فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم فى
ثيابهم فى الصلاة ،

وفى رواية قال « ثم جئت فى زمان فيه برد شديد ، فرأيت الناس عليهم جل
الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب ، رواهما أبو داود . وفى رواية « فرأيتهم
يرفعون أيديهم الى صدورهم ،

(فصل) والإمام والمأموم والمنفرد فى هذا سواء ، وكذلك الفريضة والنافلة
لأن الأخبار لا تفريق فيها ، فأما المرأة فذكر القاضى فيها روايتين عن أحمد
أحدهما ترفع ، لما روى الخلال بإسناده عن أم الدرداء وحفصة بنت سيرين
« أنهما كانتا ترفعان أيديهما ، وهو قول طاوس ، ولأن من شرع
فى حقه التكبير شرع فى حقه الرفع كالرجل ؛ فعلى هذا ترفع قليلا ، قال أحمد :
رفع دون الرفع .

والثانية لا يشرع ؛ لأنه فى معنى التجافى ولا يشرع ذلك لها ، بل تجمع نفسها
فى الركوع والسجود وبها ترسلها .

« مسألة ، قال (ثم يضع يده اليمنى على كوعه اليسرى)

أما وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة فمن سنتها في قول كثير من أهل العلم يروى ذلك عن علي وأبي هريرة والنخعي وأبي مجلز وسعيد بن جبير والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وحكاه ابن المنذر عن مالك وظاهر مذهبه الذي عليه أصحابه : إرسال اليدين وروى ذلك عن ابن الزبير والحسن .

ولنا ما روى قبيصة بن هُلب عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله يمينه » رواه الترمذي وقال : حديث حسن وعليه العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم ، وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، قال أبو حازم : لا أعلمه إلا ينمى ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه البخاري ، وعن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو واضع شماله على يمينه فأخذ يمينه فوضعها على شماله » رواه أبو داود ورواهما الأثرم ، وفي المسند عن غطيف قال « ما نسيت من الأشياء فلم أنس أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة » .

ويستحب أن يضعها على كوعه وما يقاربه لما روى وائل بن حجر أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وقال في وصفه « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » .

« مسألة ، قال (ويجعلها تحت سرتة)

اختلفت الرواية في موضع وضعها ، فروى عن أحمد : أنه يضعها تحت سرتة ، وروى ذلك عن علي وأبي هريرة وأبي مجلز والنخعي والثوري وإسحاق لما روى عن علي أنه قال « من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة » رواه الإمام أحمد وأبو داود ، وهذا ينصرف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأنه قول من ذكرنا من الصحابة ، وعن أحمد : أنه يضعها فوق السرة . وهو قول سعيد بن جبير والشافعي ، لما روى وائل بن حجر قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره إحداها على الأخرى »

وعنه أنه مخير في ذلك ، لأن الجميع مروى والأمر في ذلك واسع .

«مسألة ، قال (ويقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك)

وجملته : أن الاستفتاح من سنن الصلاة في قول أكثر أهل العلم ، وكان مالك لا يراه ، بل يكبر ويقرأ لما روى أنس قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، متفق عليه .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بما سنذكره ، وعمل به الصحابة رضي الله عنهم ، وكان عمر يستفتح به في صلاته يجهر به لسمعه الناس وعبد الله ابن مسعود ، وحديث أنس أراد به القراءة كما جاء في حديث أبي هريرة أن الله تعالى قال : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، وفسر ذلك بالفاتحة ، وهذا مثل قول عائشة «كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين ، ويتعين حمله على هذا ، لأنه قد ثبت عن الذين روى عنهم أنس الاستفتاح بما ذكرناه :

إذا ثبت هذا فإن أحد ذهب إلى الاستفتاح بهذا الذي ذكره الخرقى وقال : لو أن رجلاً استفتح ببعض ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاستفتاح كان حسناً ، أو قال جائزاً ، وكذا قول أكثر أهل العلم ، منهم عمر بن الخطاب وابن مسعود والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، قال الترمذي : وعليه العمل عند أهل العلم من التابعين وغيرهم ، وذهب الشافعي وابن المنذر إلى الاستفتاح بما قد روى عن علي قال «كان رسول الله (ص) إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا أول المسلمين ، أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعاً ، لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، أنا بك

واليك ، تباركت ربنا وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك ، رواه مسلم وأبو داود والنسائي . وروى أبو هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكت إسكاته - حسبته قال : هنية - بين التكبير والقراءة ، فقلت : يا رسول الله أرأيت إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال ، أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد ، متفق عليه .

ولنا ما روت عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي ، وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه النسائي والترمذي ورواه أنس ، واسناد حديثه كلهم ثقات رواه الدارقطني وعمل به السلف ، فكان عمر رضي الله عنه يستفتح به بين يدي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فروى الأسود « أنه صلى خلف عمر فسمعه كبر فقال : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك ، فلذلك اختاره أحمد ، وجوز الاستفتاح بغيره ، لكونه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه قال في حديث علي : بعضهم يقول « في صلاة الليل ، ولأن العمل به متروك ، فإننا لا نعلم أحداً يستفتح به كاه وإنما يستفتحون بأوله .

(فصل)

قال أحمد : ولا يجهر الامام بالافتتاح ، وعليه عامة أهل العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر به وإنما جهر به عمر ليعلم الناس ، وإذا نسي الاستفتاح أو تركه عمداً حتى شرع في الاستعاذة لم يعد اليه ، لأنه سنة فات محلها وكذلك ان نسي التعوذ حتى شرع في القراءة لم يعد اليه لذلك .

« مسألة ، قال (ثم يستعيز)

وجملة ذلك : ان الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة سنة ، وبذلك قال الحسن وابن سيرين وعطاء والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مالك . لا يستعيز لحديث أنس .

ولنا قول الله تعالى (١٦ : ٩٨) فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وعن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه ، قال الترمذي : هذا أشهر حديث في الباب ، وقال ابن المنذر : جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول قبل القراءة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وحديث أنس قد مضى جوابه .

وصفة الاستعاذة : أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، لقول الله تعالى (فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وعن أحمد أنه يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، لخبر أبي سعيد ولقول الله تعالى (٤١ : ٣٦) فاستعذ بالله أنه هو السميع العليم) وهذا متضمن للزيادة ، ونقل حنبل عنه أنه يزيد بعد ذلك ، إن الله هو السميع العليم ، وهذا كله واسع وكيفما استعاذ فهو حسن . ويسر الاستعاذة ولا يجر بها لا أعلم فيه خلافاً .

« مسألة ، قال (ثم يقرأ الحمد لله رب العالمين)

وجملة ذلك : أن قراءة الفاتحة واجبة في الصلاة ، وركن من أركانها ، لا تصح إلا بها في المشهور عن أحمد ، نقله عنه الجماعة ، وهو قول مالك والثوري والشافعي وروى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاص وخوات بن جبير أنهم قالوا : لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، وروى عن أحمد رواية أخرى : أنها لا تتعين ، وتجزي قراءة آية من القرآن من أي موضع كان ، وهذا قول أبي حنيفة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم للسيء في صلاته : ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، وقول الله تعالى (فاقروا ما تيسر من القرآن) وقوله (٧٣ ، ٢٠) فاقروا ما تيسر منه ولأن الفاتحة وسائر القرآن سواء في سائر الأحكام ، فكذا في الصلاة .

ولنا ما روى عبادة بن الصامت عن النبي (ص) أنه قال : لا صلاة لمن

لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، متفق عليه ، ولأن القراءة ركن في الصلاة ، فكانت معينة كالركوع والسجود .

وأما خبرهم فقد روى الشافعي بإسناده عن رفاعه بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي : ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله أن تقرأ ، ثم نحمله على الفاتحة وما تيسر معها مما زاد عليها ، ويحتمل أنه لم يكن يحسن الفاتحة أما الآية فتحتمل أنه أريد الفاتحة وما تيسر معها ، ويحتمل أنها نزلت قبل نزول الفاتحة لأنها نزلت بمكة والنبي (ص) مأمور بقيام الليل ، فنسخه الله تعالى عنه بها والمعنى الذي ذكرناه أجمعنا على خلافه فإن من ترك الفاتحة كان مسيئاً بخلاف بقية السور .

« مسألة ، قال (ويتدثها بيسم الله الرحمن الرحيم) »

وجملة ذلك : أن قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » مشروعة في الصلاة في أول الفاتحة ، وأول كل سورة في قول أكثر أهل العلم ، وقال مالك والأوزاعي : لا يقرؤها في أول الفاتحة ، لحديث أنس .

وعن ابن عبد الله بن المغفل قال « سمعني أبي وأنا أقول ، بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال ، أي بني محدث ؟ إياك والحدث ، قال ولم أر واحداً من أصحاب رسول الله (ص) كان أبغض إليه الحدث في الإسلام - يعني منه - فإني صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها ، فلا تقلها إذا صليت فقل . الحمد لله رب العالمين ، أخرجه الترمذي ، وقال حديث حسن »^(١) .

ولنا ما روى عن نعيم المجر أنه قال « صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم القرآن ، وقال ، والذي نفسي بيده إنني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه النسائي ، وروى ابن المنذر « أن رسول الله (ص) قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، وعن أم سلية « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية والحمد لله رب العالمين ، اثنين

(١) عاب كثير من المحدثين تحسين الترمذي له وقد كتب الشيخ أحمد شاكر رحمه الله بحثاً طويلاً في إثبات البسملة نشرناه في رسالة « صحة أصول مذهب أهل المدينة ، لابن تيمية ، وتطلب من مطبعة الإمام (١٠ قروش) .

فأما حديث أنس فقد سبق جوابه ، ثم نحمله على أن الذي كان يسمع منهم الحمد لله رب العالمين ، وقد جاء مصرحاً به ، روى شعبة وشيبان عن قتادة قال : سمعت أنس بن مالك قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحداً منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، وفي لفظ : وكلمهم يخفى بسم الله الرحمن الرحيم ، وفي لفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وأباً بكر وعمر ، رواه ابن شاهين ، وحديث ابن عبد الله بن المغفل محمول على هذا أيضاً جمعا بين الأخبار (١) .

ولأن « بسم الله الرحمن الرحيم » يستفتح بها سائر السور ، فاستفتاح الفاتحة بها أولى ، لأنها أول القرآن وفاتحته ، وقد سلم مالك هذا ، فإنه قال في قيام رمضان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة ، ويستفتح بها بقية السور (٢) .

(١) وقد أعلوه بجهالة ابن عبد الله بن مغفل وصرح الخطيب بأن الحديث ضعيف (٢) فيه أن قراءتها في أول الفاتحة أولى لأن إجماع الصحابة وسائر الأمة بالتبع لهم على كتابتها في أول الفاتحة يدل على أنها منها أو فاتحة مستقلة لها والأول هو المتبادر وأما ما عداها فيحتمل ما قيل من أنها للفصل بين السور وهذه الحجة - أي كتابة المصحف - قطعية . ومثلها روايات القراء السبعة المتواترة ، وكل منها ترجح بكل ما ينافيها من أحاديث الآحاد الظنية ، ولو لم تكن متعارضة وقابلة للتأويل ، فكيف وهي كذلك ؟ ولأجله اختلف فيها السلف والخلف .

فالحق الصريح مع الفائلين بأن البسملة آية من الفاتحة : وأن قراءتها واجبة ، فإنه لا يوجد في ديننا ولا في شيء مما تناقله البشر خلفاً عن سلف أصح من نقل هذا القرآن بالكتابة ، ثم بحفظ الألوف له ، ولا سيما فاتحته في عصر التنزيل ، ثم حفظ كل من دخل في الإسلام لها جيلاً بعد جيل .

وأظهر ما قيل في الأحاديث النافية لقراءة بسملتها في الصلاة : أن المراد عدم الجهر بها أو عدم سماع الراوى ، وأكثر الناس لا يسمعون أول قراءة الإمام لاشتغالهم بالتكبير ونحو الافتتاح ، ثم إن هذا النفي معارض بإثبات قراءتها وسماع المأمومين لها ، ومنهم أنس - رشيد .

« مسألة ، قال (ولا يجهر بها)

يعنى « بسم الله الرحمن الرحيم » ، ولا تختلف الرواية عن أحد : أن الجهر بها غير مسنون ، قال الترمذى : وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وذكره ابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وعمار ، وبه يقول الحكم وحماد ، والأوزاعي والثوري وابن المبارك وأصحاب الرأي ، ويروى عن عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير — الجهر بها وهو مذهب الشافعى ، لحديث أبى هريرة « أنه قرأها فى الصلاة ، وقد صح أنه قال « ما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعناكم ، وما أخفى علينا أخفيناها عليكم » متفق عليه ، وعن أنس « أنه صلى وجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، وقال : أقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولما تقدم من حديث أم سلة وغيره ، ولأنها آية من الفاتحة فيجهر بها الإمام فى صلاة الجهر كسائر آياتها .

ولنا حديث أنس وعبد الله بن المغفل . وعن عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ، متفق عليه . وروى أبو هريرة قال : سمعت رسول الله (ص) يقول « قال الله تعالى : قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ، ولعبدى ما سأل ، فإذا قال العبد (الحمد لله رب العالمين) قال الله : حمدنى عبدى ، وذكر الخبر ، أخرجه مسلم . وهذا يدل على أنه لم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم ولم يجهر بها ^(١) .

وحديث أبى هريرة الذى احتجوا به ليس فيه : أنه جهر بها ، ولا يمتنع أن يسمع منه حال الاسرار ، كما سمع الاستفتاح والاستعاذة من النبي صلى الله عليه وسلم مع اسراره بهما ، وقد روى أبو قتادة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعهم الآية أحيانا فى صلاة الظهر ، متفق عليه .

(١) هذا الاستدلال ممنوع لما تقدم لأن البسملة لله تعالى وحده فإن القارىء يعنى به أنه يقرأ أو يصلى باسم الله : على أن هذا منه بدأ وإليه يعود وله يتلى ويصلى (قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين) . رشيد

وحديث أم سلمة ليس فيه . أنه جهر بها ، وسائر أخبار الجهر ضعيفة ، فإن روايتها هم رواية الاخفاء وإسناد الاخفاء صحيح ثابت بغير خلاف فيه ، فدل على ضعف رواية الجهر ، وقد بلغنا أن الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث (١) .

فصل

واختلفت الرواية عن أحمد : هل هي آية من الفاتحة يجب قراءتها في الصلاة أو لا ؟ فعنه أنها من الفاتحة ، وذهب إليه أبو عبدالله بن بطة وأبو حفص . وهو قول ابن المبارك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد ، قال ابن المبارك : من ترك « بسم الله الرحمن الرحيم » فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية ، وكذلك قال الشافعي هي آية من كل سورة ، لحديث أم سلمة : وروى أبو هريرة أن النبي (ص) قال « إذا قرأتم الحمد لله رب العالمين فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم ، فإنها أم الكتاب وأنها السبع المثاني ، وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها ، ولأن الصحابة رضی الله عنهم أثبتوها في المصاحف بخطها ؛ ولم يثبتوا بين الدفتين سوى القرآن ، وروى عن أحمد : أنها ليست من الفاتحة ، ولا آية من غيرها ولا يجب قراءتها في الصلاة ، وهي المنصورة عند أصحابه ؛ وقول أبي حنيفة ومالك والأوزاعي وعبد الله ابن معبد الرماني .

(١) لعل الصواب ما قاله المحقق ابن القيم في الهدى النبوي من أنه (ص) كان يسربها تارة ويجهر أخرى ، ونقل الحافظ في شرح البخاري عن القرطبي معنى ما رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن سعيد بن جبير قال « كان رسول الله (ص) يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، وكان المشركون يهزؤون بمكاه وتصديده ، ويقولون : محمد يذكر إله اليمامة - وكان مسيلمة الكذاب يسمى رحمن - فأنزل الله (١٧ : ١١٠ ولا تجهر بصلاتك) فتسمع المشركين فيهزؤا بك (ولا تخافت بها) عن أصحابك ، فلا تسمعهم ، رواه ابن جبير عن ابن عباس ، ذكره النيسابوري في التيسير قال : وهذا جمع حسن ، إن صح أن هذا كان السبب في ترك الجهر ، وقد قال في مجمع الزوائد : رجاله موثقون . وكتبه محمد رشيد رضا .

واختلف عن أحمد فيها : ف قيل عنه ، هي آية مفردة كانت تنزل بين كل سورتين ، فصلا بين السور ، وعنه : إنما هي بعض آية من سورة النمل : كذلك قال عبد الله بن معبد والأوزاعي ، ما أنزل الله بسم الله الرحمن الرحيم إلا في سورة (٢٧ . ٣٠) إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم .

والدليل على أنها ليست من الفاتحة : ما روى أبو هريرة قال : سمعت النبي (ص) يقول : قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين ، ولعبدى ما سأل فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله تعالى : حمدني عبدى ، فإذا قال : الرحمن الرحيم ، قال الله : أثني على عبدى ، فإذا قال : مالك يوم الدين : قال الله : مجدني عبدى ، فإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين ، قال الله : هذا بيني وبين عبدى ولعبدى ما سأل ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال : هذا لعبدى ولعبدى ما سأل ، أخرجه مسلم ، فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم آية لعداها وبدأ بها ، ولم يتحقق التنصيف لأن آيات الشاء تكون أربعا ونصفا ، وآيات الدعاء اثنتين ونصفا ، وعلى ما ذكرنا يتحقق التنصيف . فإن قيل : فقد روى عبد الله بن زياد بن سمعان : يقول عبدى إذا افتتح الصلاة : بسم الله الرحمن الرحيم ، فيذكرني عبدى .

قلنا . ابن سمعان متروك الحديث ، لا يحتج به ، قاله الدارقطني ، واتفاق الرواة على خلاف روايته أولى بالصواب .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : سورة هي ثلاثون آية شفعت لقرائها : ألا وهي تبارك الذى بيده الملك ، وهي ثلاثون آية سوى بسم الله الرحمن الرحيم ، وأجمع الناس على أن سورة الكوثر ثلاث آيات بدون بسم الله الرحمن الرحيم ، ولو كانت منها لكانت أربعا (١) ولأن مواضع الآى تجري مجرى الآى

(١) قد أجيب عن هذا وما قبله ، بأن عد آيات السور لا يذكر فيه البسملة لأنها مشتركة بين الجميع ، ويؤيده ما رواه أحمد ومسلم والنسائي عن أنس من أن النبي (ص) لما أخبرهم بنزول سورة الكوثر قرأها مع البسملة .

أنفسها في أنها لا تثبت إلا بالتواتر ، ولم يتقل في ذلك تواتر (١) .
 فأما قول أم سلة فمن رأيها ، ولا ينكر الاختلاف في ذلك .
 على أننا نقول : هي آية مفردة للفصل بين السور ، وحديث أبي هريرة موقوف
 عليه ، فإنه من رواية أبي بكر الحنفي عن عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال
 قال : قال أبو بكر راجعت فيه نوحاً ، فوققه ، وهذا يدل على أن رفعه كان وهماً
 من عبد الحميد ، وأما إثباتها بين السور في المصحف فالفصل بينها ولذلك أفردت
 سطرأ على حديثها (٢) .

فصل

يلزمه أن يأتي بقراءة الفاتحة مرتبة مشددة غير ملحون فيها لحنا يحيل المعنى
 فإن ترك ترتيبها أو شدة منها أو لحن لحنا يحيل المعنى ، مثل أن يكسر كاف وإياك ،
 أو يضم تاء ، أنعمت ، أو يفتح ألف الوصل في « اهدنا » لم يعتد بقراءته ، إلا أن
 يكون عاجزاً عن غير هذا ؛ ذكر القاضى نحو هذا في المجرد وهو مذهب الشافعى
 وقال القاضى في الجامع : لا تبطل بترك شدة ، لأنها غير ثابتة في خط المصحف
 هي صفة للحرف ، ويسمى تاركها قارئاً ، والصحيح الأول . لأن الحرف المشدد
 أقيم مقام حرفين بدليل أن شدة راء « الرحمن » أقيمت مقام اللام ، وشدة ذال
 « الذين » أقيمت مقام اللام أيضاً ، فإذا أدخل بها أدخل بالحرف وما يقوم مقامه
 وغير المعنى إلا أن يريد أنه أظهر المدغم ، مثل من يقول « الرحمن » مظهراً للام
 فهذا تصح صلاته ، لأنه إنما ترك الإدغام ، وهو معدود لحنا لا يغير المعنى ، قال

(١) هذا غلط وقع فيه كثيرون ، فقد اتفق عليها القراء السبعة ، وقراءتهم
 متواترة ، ورسم المصحف دليل على التواتر ، كما قال العضد ، بل هو
 أقوى من الرواية القولية .

(٢) مسألة الفصل لا ترد على سورة الفاتحة ، كما تقدم لنا ، ورد هذا رأى
 أيضاً بسورة براءة « التوبة » فلم يفصل بينها وبين الأنفال بالبسملة ، وذكروا أن
 سبب نزولها معها : أنها نزلت بالسيف والعقوبة ، لا بالرحمة ، وإفرادها بسطر
 لا يدل على شيء . وكتبه محمد رشيد رضا .

ولا يختلف المذهب أنه إذا لينها ولم يحققها على الكمال أنه لا يعيد الصلاة ، لأن ذلك لا يحيل المعنى ، ويختلف باختلاف الناس ، ولعله إنما أراد في الجامع هذا المعنى فيكون قوله متفقاً ، ولا يستحب المبالغة في التشديد بحيث يزيد على قدر حرف ساكن ، لأنها في كل موضع أقيمت مقام حرف ساكن ، فإذا زادها على ذلك زادها عما أقيمت مقامه فيكون مكروهاً ، وفي « بسم الله الرحمن الرحيم » ثلاث شدات ، وفيها عداها إحدى عشرة تشديدة بغير اختلاف

فصل

وأقل ما يجزىء فيها قراءة مسموعة يسمعا نفسه ، أو يكون بحيث يسمعا لو كان سمعاً كما قلنا في التكبير ، فإن ما دون ذلك ليس بقراءة ، والمستحب أن يأتي بها مرتلة معربة يقف فيها عند كل آية ، ويمكن حروف المد واللين ما لم يخرج به ذلك إلى التخطيط ، لقول الله تعالى (٧٣ - ٤) ورتل القرآن ترتيلاً

وروى عن أم سلية « أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : كان يقطع قراءته آية آية : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » رواه الإمام أحمد في مسنده . وعن أنس قال « كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مداً ، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ، ومد بالرحمن ، ومد بالرحيم ، أخرجه البخاري ، فإن انتهى ذلك إلى التخطيط والتلحين كان مكروهاً ، لأنه ربما جعل الحركات حروفاً .

قال أحمد : يعجبنى من قراءة القرآن السهولة ؛ وقال قوله « زينوا القرآن بأصواتكم » قال يحسنه بصوته من غير تكلف ، وقد روى في خبر آخر « أحسن الناس قراءة من إذا سمعت قراءته رأيت أنه يخشى الله » وروى « أن هذا القرآن نزل بحزن فاقراه بحزن »

(فصل) فإن قطع قراءة الفاتحة بذكر من دعاء أو قراءة أو سكوت يسير أو فرغ الإمام من الفاتحة في أثناء قراءة المأموم قال « آمين » ، ولا تنقطع قراءته لقول أحمد : إذا مرت به آية رحمة مأل ، وإذا مرت به آية عذاب استعاذ ، وإن كثر ذلك استأنف قراءتها ، إلا أن يكون السكوت مأموراً به كالمأموم يشرع في قراءة الفاتحة ، ثم يسمع قراءة الإمام فينصت له ؛ فإذا سكنت الإمام أتم قراءتها وأجزأه

أوما إليه أحمد ، وكذلك ان كان السكوت نسياناً أو نوماً أو لانتقاله الى غيرها غلطاً لم يبطل ، فمتى ذكر أتى بما بقى منها ، فإن تبادى فيما هو فيه بعد ذكره أبطلها ولزمه استئنافها كما لو ابتداء بذلك ، فإن نوى قطع قراءتها من غير أن يقطعها لم تنقطع لأن فعله مخالف لنيته ، والاعتبار بالفعل لا بالنية ، وكذا ان سكت مع النية سكوتاً يسيراً ، لما ذكرناه من أنه لا عبرة بالنية فوجودها كعدمها . وذكر القاضى فى الجامع : انه متى سكت مع النية أبطلها ، ومتى عدل الى قراءة غير الفاتحة عمداً أو دعاء غير مأمور به بطلت قراءته ، ولم يفرق بين قليل أو كثير ؛ وان قدم آية منها فى غير موضعها عمداً أبطلها ، وان كان غلطاً رجع الى موضع الغلط فأتمها والاولى ان شاء الله ما ذكرناه ، لان المعتبر فى القراءة وجودها لا نيتها ، فمتى قرأها متواصلة تواصلاً قريباً صححت كما لو كان ذلك عن غلط

فصل

ويجب قراءة الفاتحة فى كل ركعة فى الصحيح من المذهب ، وهذا مذهب مالك والاوزاعى والشافعى ، وعن احمد أنها لا تجب الا فى ركعتين من الصلاة ، ونحوه عن النخعى والثورى وابى حنيفة ، لما روى عن على رضى الله عنه انه قال « اقرأ فى الاولين وسبح فى الاخرين » ، ولان القراءة لو وجبت فى بقية الركعات لسن الجهر بها فى بعض الصلوات كالاولين ، وعن الحسن أنه ان قرأ فى ركعة واحدة اجزأه لقول الله تعالى (٧٣ - ٢٠) فاقرأوا ما تيسر من القرآن) وعن مالك انه ان قرأ فى ثلاث اجزأه ؛ لانها معظم الصلاة

ولنا ما روى ابو قتادة « ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الاولين بأم الكتاب وسورتين ، ويطول الاولى ويقصر فى الثانية ، ويسمع الآية أحياناً ؛ وفى الركعتين الاخرين بأم الكتاب ، متفق عليه ، وقال « صلوا كما رأيتمونى أصلى » متفق عليه

وعن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ فى كل ركعة بفاتحة الكتاب » ، وعنه وعن عبادة قال « أمرنا رسول الله (ص) أن نقرأ بفاتحة الكتاب فى كل ركعة » رواها اسماعيل بن سعيد الشالنجى ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم علم المسىء فى صلاته كيف يصلى الركعة الاولى ، ثم قال

« وافعل ذلك في صلاتك كلها ، فيتناول الأمر بالقراءة . وعن جابر قال « من صلى ركعة فلم يقرأ فيها فلم يصل » إلا خلف الإمام ، رواه مالك في الموطأ ، وحديث علي يرويه الحارث الأعور . قال الشعبي : كان كذاباً ثم هو من قول علي ، وقد خالفه عمر وجابر ، والاسرار لا ينفي الوجوب ، بدليل الأولين من الظهر والعصر

(فصل) ولا تجزئه القراءة بغير العربية ، ولا إبدال لفظها بلفظ عربي ، سواء أحسن قراءتها بالعربية أو لم يحسن . وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة يجوز ذلك . وقال بعض أصحابه : إنما يجوز لمن لم يحسن العربية ، واحتج بقوله تعالى (٦ - ١٩) وأوحى إلى هذا القرآن لأتذكركم به ومن بلغ) ولا ينذر كل قوم إلا بلسانهم^١

(١) نقل الحنفية عن أبي حنيفة : أنه رجع عن هذا القول ، ولم يعمل به أحد من مقلديه ولا من غيرهم ، فاستمر الإجماع العملي على قراءة جميع المسلمين القرآن في الصلاة وغيرها بالعربية ، كأذكارها وسائر الأذكار والأدعية المأثورة على كثرة الأعاجم ، حتى قام بعض المرتدين من أعاجم هذا العصر يدعون إلى ترجمة القرآن وغيره من الأذكار والتعبد بالترجمة ، وإنما مرادهم التوصل بذلك إلى تسهيل الردة على قومهم ، ونبذ القرآن المنزل من عند الله وراء ظهورهم ، وهو إنما نزل باللسان العربي كما هو مصرح به في الآيات المتعددة ، وإنما كان تبليغه والدعوة إلى الإسلام به والانذار به كما أنزله الله تعالى ، لم يترجمه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أذن بترجمته ، ولم يفعل ذلك الصحابة ولا خلفاء المسلمين وملوكهم ، ولو كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتبه إلى قيصر وكسرى والمقوقس بلغاتهم لصح التعليل الذي علل به ذلك القول الشاذ الذي قيل : إن أبا حنيفة قاله وعلمه به . وأصرح ما يراه من الآيات قوله تعالى (٢٦ - ١٩٣ - ١٩٤) نزل به الروح الأمين . على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين) وقد بين الإمام الشافعي في رسالته الشهيرة في الأصول : أن الله تعالى فرض على جميع الأمم تعلم اللسان العربي بالتبع لمخاطبتهم بالقرآن والتعبد به ، ولم ينكر ذلك عليه أحد من علماء الإسلام ، لأنه أمر مجمع عليه وإن أهمله الأعاجم بعد ضعف الدين والعلم — رشيد

ولنا قول الله تعالى (٢٩ - ٢٨ قرآنا عربيا) وقوله تعالى (٢٦ - ١٩٥ بلسان عربي مبين) ولأن القرآن معجزة : لفظه ومعناه ، فإذا غير خرج عن نظمه فلم يكن قرآنا ولا مثله ، وإنما يكون تفسيرا له ، ولو كان تفسيره مثله لما عجزوا عنه لما تحداهم بالأتیان بسورة مثله ، أما الانذار فإنه اذا فسرهم لهم كان الانذار بالمفسر دون التفسير .

(فصل)

فإن لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم ، فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته ، فإن لم يقدر أو خشي فوات الوقت وعرف من الفأخة آية كررها سبعا ، قال القاضي : لا يجزئه غير ذلك ، لأن الآية منها أقرب إليها من غيرها . وكذلك ان أحسن منها أكثر من ذلك كرره بقدره ، ويحتمل أن يأتي ببقية الآية من غيرها ، لأن هذه الآية يسقط فرضها بقراءتها فيعدل عن تكرارها إلى غيرها ، كمن وجد بعض الماء فإنه يغسل به ويعدل إلى التيمم . وذكر القاضي هذا الاحتمال في الجامع ، ولأصحاب الشافعي وجهان كما ذكرنا ، فأما ان عرف بعض آية لم يلزمه تكرارها وعدل إلى غيرها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي لا يحسن القرآن أن يقول الحمد لله وغيرها ، وهي بعض آية لم يأمره بتكرارها ، وإن لم يحسن شيئا وكان يحفظ غيرها من القرآن ، قرأ منه بقدرها إن قدر ، لا يجزئه غيره ، لما روى أبو داود عن رفاعه بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا قمت الى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقرأ به ، والا فاحمد الله وهله وكبره ، ولأنه من جنسها فكان أولى ، ويجب أن يقرأ بعدد آياتها ، وهل يعتبر أن يكون بعدد حروفها ؟ فيه وجهان :

أحدهما لا يعتبر ، لأن الآيات هي المعتبرة ، بدليل أنه لا يكفي عدد الحروف دونها ، فأشبهه من فاته صوم يوم طويل ، فلا يعتبر أن يكون القضاء في يوم على قدر ساعات الأداء .

والثاني يلزمه ذلك ، لأن الحرف مقصود بدليل تقرير الحسنات به ، ويخالف الصرم ، اذ لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات الا بشقة ، فإن لم يحسن الا آية

كررها سبعا ، فإن لم يحسن شيئا من القرآن ولا أمكنه التعلم قبل خروج الوقت ،
لزمه أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة
إلا بالله ، لما روى أبو داود قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :
إني لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن ، فعلمني ما يجزيني منه ؛ فقال
قل : سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله ، قال : هذا الله . فمالى ؟ قال : تقول : اللهم اغفر لي وارحمني وارزقني واهدني
وعاقني ، ولا يلزمه الزيادة على الخمس الأول . لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر
عليها وإنما زاده عليها حين طلب الزيادة ، وذكر بعض أصحاب الشافعي : أنه يزيد
على هذه الخمس كلمتين حتى تكون مقام سبع آيات ، ولا يصح لأن النبي صلى الله
عليه وسلم عليه ذلك جواباً لقوله : علمني ما يجزيني ، والسؤال كالمعتاد في الجواب ،
فكانه قال : يجزئك هذا ، وتفرق القراءة من غير الفاتحة ، لأنه بدل من غير
الجنس ، فأشبهه التيمم ، فإن لم يحسن هذه الكلمات كلها قال ما يحسن منها ، وينبغي
أن يلزمه تكرار ما يحسن منها بقدرها كن يحسن بعض الفاتحة ، ويحتمل أن يجزئه
التحميد والتهليل والتكبير لقول النبي صلى الله عليه وسلم : فإن كان معك قرآن
فاقرأ به ، وإلا فاحمد الله وهله وكبره ، رواه أبو داود .

« مسألة ، قال (فإذا قال ولا الضالين قال : آمين)

وجملته . أن التامين عند فراغ الفاتحة سنة للإمام والمأموم ، وروى ذلك
عن ابن عمر وابن الزبير ، وبه قال الثوري وعطاء والشافعي ويحيى بن يحيى
وإسحاق وأبو خيثمة وابن أبي شيبة وسليمان بن داود وأصحاب الرأي ، وقال
أصحاب مالك : لا يحسن التامين للإمام ، لما روى مالك عن سمى عن
أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا قال الإمام
(غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة
غفر له ، وهذا دليل على أنه لا يقولها .

ولنا ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أمن
الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ، متفق عليه ، وروى وأهل

ابن حجر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قال : ولا الضالين ، قال : آمين ، ورفع بها صوته ، رواه أبو داود ورواه الترمذى وقال : ومد بها صوته ، وقال : هو حديث حسن ، وقد قال بلال للنبي صلى الله عليه وسلم : لا تسبقنى بآمين .

وحدثهم لا حجة لهم فيه ، وإنما قصد به تعريفهم موضع تأمينهم ، وهو عقب قول الإمام : ولا الضالين ، لأنه موضع تأمين الإمام ليكون تأمين الإمام والمؤمنين في وقت واحد موافقاً لتأمين الملائكة ، وقد جاء هذا مصرحاً به كما قلنا ، وهو ما روى الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قال الإمام : ولا الضالين ، فقولوا ، آمين ، فإن الملائكة تقول : آمين ، والإمام يقول آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم في اللفظ الآخر : إذا أمن الإمام ، يعنى إذا شرع في التأمين .

(فصل) ويسن أن يجهر به الإمام والمأموم فيما يجهر فيه بالقراءة وإخفاؤها فيما يخفى فيه ، وقال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين عنه ، يسن إخفاؤها لأنه دعاء فاستحب إخفاؤه كالشهاد .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : آمين ورفع بها صوته ، ولأن النبي (ص) أمر بالتأمين عند تأمين الإمام ، فلو لم يجهر به لم يعلق عليه ، كحالة الإخفاء ، وما ذكره يبطل بآخر الفاتحة ، فإنه دعاء ويجهر به ، ودعاء التشهد تابع له فيتبعه في الإخفاء ، وهذا تابع للقراءة فيتبعها في الجهر .

(فصل) فإن نسي الإمام التأمين أمن المأموم ورفع صوته ليذكر الإمام ، فيأتى به لأنه سنة قولية إذا تركها الإمام أتى بها المأموم كالأستعاذة ، وإن أخفاها الإمام جهر بها المأموم ، لما ذكرناه ، وإن ترك التأمين نسياناً أو عمداً حتى شرع في قراءة السورة لم يأت به ، لأنه سنة فات محلها .

(فصل في : آمين ، لغتان ، قصر الألف ومدهامع التخفيف فيها ، قال الشاعر :

تباعد منى فطـحل اذ دعوته آمين ، فزاد الله ما يتنا بعدا

وأنشدوا في الممدود :

يا رب لا تسلبنى حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال ، آمينا

ومعنى « آمين » اللهم استجب لى ، قاله الحسن ، وقيل ، هو اسم من أسماء الله عز وجل ، ولا يجوز التشديد فيها لأنه يحيل معناها فيجعله بمعنى قاصدين كما قال الله تعالى (٥ ، ٣) ولا آمين البيت الحرام .

فصل

يستحب ان يسكت الامام عقيب قراءة الفاتحة سكتة يستريح فيها ، ويقرأ فيها من خلفه الفاتحة كيلا ينازعوه فيها ، وهذا مذهب الأوزاعي والشافعى وإسحاق ، وكرهه مالك وأصحاب الرأى .

ولنا ما روى ابو داود وابن ماجه ان سفرة حدث ، انه حفظ عن رسول الله (ص) سكتتين : سكتة اذا كبر ، وسكتة اذا فرغ من قراءة (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فأنكر عليه عمران فكتبنا فى ذلك الى أبى بن كعب ، فكان فى كتابه اليهما ، ان سمرة قد حفظ ، قال ابوسيلة بن عبد الرحمن ، للإمام سكتتان ، فإغتصموا فيهما القراءة بفاتحة الكتاب اذا دخل فى الصلاة واذا قال ولا الضالين ، وقال عروة ابن الزبير ، اما انا فأغتم من الامام اثنتين اذا قال (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فأقرأ عندها وحين يختم السورة فأقرأ قبل أن يركع ، وهذا يدل على اشتهار ذلك فيما بينهم ، رواه الأثرم .

« مسألة ، قال (ثم يقرأ سورة فى ابتدائها بسم الله الرحمن الرحيم

لا نعلم بين اهل العلم خلافا فى انه يسن قراءة سورة مع الفاتحة فى الركعتين الاوليين من كل صلاة ، ويجهر بها فيما يجهر فيه بالفاتحة ، ويسر فيما يسر بها فيه والأصل فى هذا ، فعل النبى صلى الله عليه وسلم فإن ابا قتادة روى « أن النبى (ص) كان يقرأ فى الركعتين الاوليين من الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطول فى الاولى ويقصر فى الثانية يسمع الآية احيانا وكان يقرأ فى الركعتين الاوليين من العصر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول فى الاولى ويقصر فى الثانية ، وكان يطول فى الاولى من صلاة الصبح ويقصر فى الثانية ، وفى رواية « فى الظهر كان يقرأ فى الركعتين الاخيرين بأمر الكتاب ، متفق عليه ، وروى أبو برزة ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الصبح من الستين الى المائة ، وقد اشتهرت

قراءة النبي (ص) للسورة مع الفاتحة في صلاة الجهر ، ونقل نقلاً متواتراً وأمر به معاذاً فقال : اقرأ بالشمس وضحاها ، وبسبح اسم ربك الأعلى ، والليل اذا يغشى ، متفق عليه .

ويسن أن يفتح السورة بقراءة : بسم الله الرحمن الرحيم ، ووافق مالك على هذا فإنه قال في قيام رمضان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة ويستفتح بها في بقية السور ، ويسر بها في السورة كما يسر بها في أول الفاتحة والخلاف هنا كالخلاف نتم ، وقد سبق القول فيه .

فصل

ويقرأ بها في مصحف عثمان ، ونقل عن أحمد : أنه كان يختار قراءة نافع من طريق اسماعيل بن جعفر ، قال ، فإن لم يكن فقراءة عاصم من طريق أبي بكر ابن عياش ، وأثنى على قراءة أبي عمرو بن العلاء ولم يكره قراءة أحد من العشر ، إلا قراءة حمزة والكسائي ، لما فيها من الكسر والإدغام والتكلف ، وزيادة المد وروى عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نزل القرآن بالتفخيم وعن ابن عباس قال : أنزل القرآن بالتفخيم والتثقيب نحو الجمعة وأشباه ذلك ، ونقل عنه التسهيل في ذلك وإن قراءتهما جائزة قال الأثرم ، قلت لأبي عبد الله ، إمام كان يصلي بقراءة حمزة أصلي خلفه ؟ قال ، لا يبلغ به هذا كله ، ولكنها لا تعجبنى قراءة حمزة .

(فصل) فأما ما يخرج عن مصحف عثمان : كقراءة ابن مسعود وغيرها ، فلا ينبغي أن يقرأ بها في الصلاة لأن القرآن ثبت بطريق التواتر ، وهذه لم يثبت التواتر بها ، فلا يثبت كونها قرآناً ؛ فإن قرأ بشيء منها بما صححت به الرواية واتصل اسنادها فقيه روايتان .

أحدهما ، لا تصح صلاته لذلك .

والثانية ، تصح لأن الصحابة كانوا يصلون بقراءتهم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وبعده ، وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وقد أمر النبي (ص) عمر وهشام بن حكيم حين اختلفا في قراءة القرآن فقال : اقرءوا

كما علمتم ، وكان الصحابة رضى الله عنهم قبل جمع عثمان المصحف يقرءون بقراآت لم يثبتها في المصحف ، ويصلون بها لا يرى أحد منهم تحريم ذلك ولا بطلان صلاتهم به .

(فصل)

ولا تكره قراءة أواخر السور وأوسطها في إحدى الروايتين ، نقلها عن أحمد جماعة ، لأن أبا سعيد قال : « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ، وعن أبي هريرة قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم . اخرج فتاد في المدينة أنه لا صلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب ، أخرجها أبو داود ، وهذا يدل على أنه لا يتعين الزيادة .

وروى عن ابن مسعود أنه كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران وآخر الفرقان . رواه الحلال بإسناده . وعن إبراهيم النخعي قال : « كان أصحابنا يقرأون في الفريضة من السورة بعضها ثم يركع ثم يقوم فيقرأ في سورة أخرى ، وقول أبي هريرة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح من الستين الى المائة ، دليل على أنه لم يكن يقتصر على قراءة سورة

والرواية الثانية يكره ذلك ، نقل المروذي عن أحمد أنه كان يكره ان يقرأ في صلاة الفرض بآخر سورة ، وقال سورة أعجب الى ، فقال المروذي . كان لأبي عبد الله قراءة يصلي به ، فكان يقرأ في الثانية من الفجر بآخر السورة ، فلما أكثر قال أبو عبد الله تقدم أنت فصل ، فقلت له هذا يصلي بك منذ كم ؟ قال دعنا منه ، يجيء بآخر السور وكرهه ، ولعل أحمد إنما أحب اتباع النبي (ص) فيما نقل عنه وكره المداومة على خلاف ذلك ، والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم قراءة السورة او بعض سورة من أولها ، فأعجبه موافقة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعجبه مخالفته . ونقل عنه في الرجل يقرأ من اوسط السور وآخرها فقال اما آخر السور فأرجو واما اوسطها فلا . ولعله ذهب في آخر السورة الى ما روى فيه عن عبد الله واصحابه ولم ينقل مثل ذلك في اوسطها . وقد نقل عنه الأثرم قال قلت لأبي عبد الله : الرجل يقرأ آخر السورة في الركعة ؟ فقال أليس قد روى في هذا رخصة عن عبد الرحمن بن زيد وغيره ؟ وأما قراءة بعض السورة من أولها

فلا خلاف في أنه غير مكروه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ من سورة المؤمنين إلى ذكر موسى وهرون ثم أخذته سعة فركع، وقرأ سورة الأعراف في صلاة المغرب فرقها مرتين، رواه النسائي.

(فصل) ولا بأس بالجمع بين السور في صلاة النافلة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة سورة البقرة وآل عمران والنساء، وقال ابن مسعود: لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما - فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في ركعة، متفق عليه، وكان عثمان رضي الله عنه يختم القرآن في ركعة^(١) وروى ذلك عن جماعة من التابعين.

وأما الفريضة فالمستحب أن يقتصر على سورة مع الفاتحة من غير زيادة عليها لأن النبي (ص) هكذا كان يصلي أكثر صلاته، وأمر معاذاً أن يقرأ في صلاته كذلك، وإن جمع بين سورتين في ركعة ففيه روايتان إحداهما: يكره لذلك، والثانية: لا يكره، لأن حديث عبد الله بن مسعود مطلق في الصلاة، فيحتمل أنه أراد الفرض، وقد روى الخلال بإسناده عن ابن عمر أنه كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين في ركعة، وإن قرأ في ركعة سورة ثم أعادها في الثانية فلا بأس، لما روى أبو داود بإسناده عن رجل من جهينة أنه سمع النبي (ص) يقرأ في صلاة الصبح إذا زلزلت في الركعتين كلتيهما.

(فصل) والمستحب أن يقرأ في الركعة الثانية بسورة بعد السورة التي قرأها في الركعة الأولى في النظم، لأن ذلك هو المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روى عن ابن مسعود أنه سئل عن يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: ذلك منكوس القلب، وفسره أبو عبيدة. بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعدها أخرى، هي قبلها في النظم، فإن قرأ بخلاف ذلك، فلا بأس به.

قال أحمد: لما سئل عن هذه المسئلة: لا بأس به، أليس يعلم الصبي على هذا؟ وقال في رواية منها: أعجب إلى أن يقرأ من البقرة إلى أسفل، وقد روى أن

(١) هذا غير معقول وخلاف سنة الرسول (ز)

الأخف قرأ بالكهف في الأولى ، وفي الثانية يوسف ، وذكر أنه صلى مع عمر
الصبح بهما . استشهد به البخاري

(فصل) إذا فرغ من القراءة قال أحد رحه الله : يثبت قائماً ، ويسكت حتى
يرجع إليه نفسه قبل أن يركع ، ولا يصل قراءته بتكبير الركوع : جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، أنه كان له سكتان : سكتة عند افتتاح الصلاة ، وسكتة إذا
فرغ من القراءة ، وهذا هو حديث سمرة ، كذلك رواه أبو داود وغيره .

« مسألة ، قال (فإذا فرغ كبر للركوع) »

أما الركوع : فواجب بالنص والإجماع قال الله تعالى (٢٢ : ٧٧ يا أيها الذين
آمَنوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا) وأجمعت الأمة على وجوبه في الصلاة على القادر عليه
وأكثر أهل العلم يرون أن يتبدى الركوع بالتكبير وأن يكبر في كل خفض
ورفع ، منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وأبو هريرة وقيس بن عباد ومالك
والأوزاعي وابن جابر والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعوام العلماء من
الامصار ، وروى عن عمر بن عبد العزيز وسالم والقاسم وسعيد بن جبير : أنهم
كانوا لا يعمون التكبير ، ولعلمهم يحتجون بأن النبي (ص) لم يعلمه المسىء في صلاته
ولو كان منها لعلمه إياه ، ولم تبلغهم السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ولنا ما روى أبو هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى
الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول . سمع الله لمن حمده ، حين
يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول ، وهو قائم : ربنا ولك الحمد ، ثم يكبر حين
يهوى ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه
ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد
الجلوس ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر
فكبروا ، متفق عليهما ، وكان أبو هريرة يكبر في كل خفض ورفع ، ويقول
أنا أشبهكم صلاة برسول الله (ص) رواه البخاري .

وعن ابن مسعود قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض
ورفع وقيام وقعود ، وأبو بكر وعمر ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ،

وقد قال النبي (ص) « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ولأنه شروع في ركن ، فشرع فيه التكبير ، كحالة ابتداء الصلاة ، ولأنه انتقال من ركن إلى ركن فشرع فيه ذكر يعلم به المأموم انتقاله ليقبض به ، كحالة الرفع من الركوع .

فصل

ويسن الجهر به للإمام لئسمع المأموم ، فيقتدى به في حال الجهر والاسرار جميعاً ، كقولنا في تكبيرة الاحرام ، فإن لم يجهر الإمام بحيث يسمع الجميع استحب لبعض المأمومين رفع صوته ، لئسمعهم كفعل أبي بكر رضي الله عنه حين صلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم في مرضه قاعداً وأبو بكر إلى جنبه يقتدى به ، والناس يقتدون بأبي بكر .

« مسألة ، قال (ويرفع يديه كرفعه الأول)

يعني يرفعهما إلى حذو منكبيه أو إلى فروع أذنيه كفعله عند تكبيرة الاحرام ويكون ابتداء رفعه عند ابتداء تكبيره ، واتفاهوه عند اتفائه ، وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وجابر وأبو هريرة وابن الزبير وأنس والحسن وعطاء وطاوس ومجاهد وسالم وسعيد بن جبير وغيرهم من التابعين ، وهو مذهب ابن المبارك والشافعي وإسحاق ومالك في إحدى الروايتين عنه ، وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يرفع يديه إلا في الافتتاح ، وهو قول إبراهيم النخعي ، لما روى عن عبد الله ابن مسعود أنه قال « ألا أصلي لكم صلاة رسول الله (ص) ، فصلي فلم يرفع يديه إلا في أول مرة ، قال الترمذي : حديث ابن مسعود حسن .

وروى يزيد بن زياد عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود ، قالوا : والعمل بهذين الحديثين أولى ، لان ابن مسعود كان فقيها ملازماً لرسول الله (ص) ، عالماً بأحواله وباطن أمره وظاهره ، فتقدم روايته على رواية من لم يكن حاله كحاله ، قال إبراهيم النخعي لرجل روى حديث وائل بن حجر : لعل وائلا لم يصل مع النبي (ص) إلا تلك الصلاة ، فترى أن ترك رواية عبد الله الذي لعله لم يفته مع النبي (ص) صلاة ، وناخذ برواية هذا ، أو كما قال .

ولنا ما روى الزهري عن سالم عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ؛ وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، ولا يفعل ذلك في السجود ، قال البخاري قال علي بن المديني - وكان أعلم أهل زمانه - : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهذا الحديث ، وحديث أبي حميد الذي ذكرنا في أول الباب ، وقد رواه في عشرة من الصحابة منهم أبو قتادة ، فصدقوه وقالوا : هكذا كان يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه سوى هذين عمر وعلي ووائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأنس وأبو هريرة وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة وأبو موسى وجابر ابن عمير الليثي ، فصار كالمترائر الذي لا يتطرق إليه شك مع كثرة روايته : وصحة سنده ، وعمل به الصحابة والتابعون ، وأنكروا على من لم يعمل به .

قال الحسن : رأيت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم إذا كبروا وإذا ركعوا وإذا رفعوا رؤوسهم كأنها المراوح ، قال أحمد : وقد سئل عن الرفع : إى لعمرى . ومن يشك في هذا ؟ كان ابن عمر إذا رأى من لا يرفع حصبه وأمره أن يرفع .

فأما حديثهم فضعيفان ؛ فأما حديث ابن مسعود ، فقال ابن المبارك : لم يثبت وحديث البراء ، قال ابن عيينة : حدثنا يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى ، ولم يقل : ثم لا يعود فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به فيقول لا يعود فظننت أنهم لقنوه ، وقال الحميدى وغيره : يزيد بن أبي زياد ساء حفظه في آخر عمره وغلط .

ثم لو صحا كان الترجيح لأحاديثنا أولى لخسة أوجه :

أحدها : لأنها أصح اسناداً ، وأعدل رواية ، فالحق الى قولهم أقرب .
الثاني : أنها أكثر رواية : فظن الصدق في قولهم أقوى ، والغلط منهم أبعد .
الثالث : أنهم مثبتون . والمثبت يخبر عن شيء شاهده ورواه ؛ فقوله يجب تقديمه لزيادة عليه ، والنافي لم ير شيئاً ، فلا يؤخذ بقوله ، ولذلك قدمنا قول الجارح على المعدل .

الرابع : أنهم فصلوا في روايتهم ، ونصوا على الرفع في الحالتين المختلف فيها والمخالف لهم عدم بروايته المختلف فيه وغيره ، فيجب تقديم أحاديثنا لنصها

وخصوصها على أحاديثهم العامة التي لا نص فيها كما يقدم الخاص على العام ،
والنص على الظاهر المحتمل .

الخامس : أن أحاديثنا عمل بها السلف من الصحابة والتابعين ، فبدل
ذلك على قوتها .

وقولهم : ان ابن مسعود امام ، قلنا : لا تذكر فضله ، لكن بحيث يقدم على
أمير المؤمنين عمر وعلى وسائر من معهم ؟ كلا . ولا يساوى واحدا منهم ، فكيف
يرجح على جميعهم ؟ مع أن ابن مسعود قد ترك قوله في الصلاة في أشياء ، منها :
انه كان يطبق في الركوع يضع يديه بين ركبتيه ، فلم يؤخذ بفعله ، واخذ برواية
غيره في وضع اليدين على الركبتين ، وتركت قراءته واخذ بقراءة زيد بن ثابت ،
وكان لا يرى التيمم للجنب ، فترك ذلك برواية من هو اقل من رواية احاديثنا
وادنى منهم فضلا : فهنا اولى .

« مسألة ، قال (ثم يضع يديه على ركبتيه : ويفرج اصابعه ، ويمد ظهره ،
ولا يرفع رأسه : ولا يخفضه) »

وجملته : أنه يستحب للراكع أن يضع يديه على ركبتيه ، ثبت ذلك عن
رسول الله (ص) ، وفعله عمر وعلى وسعد وابن عمر وجماعة من التابعين ، وبه
يقول الثوري ومالك والشافعي واسحاق واصحاب الرأي ، وذهب قوم من السلف إلى
التطبيق ، وهو ان يجعل المصلي إحدى كفيه على الأخرى ثم يجعلهما بين ركبتيه
إذا ركع ، وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ، قال مصعب بن سعد « ركعت
فجعلت يدي بين ركبتي ، فنهاني أبي ، وقال : انا كنا نفعل هذا فنهينا عنه ، وأمرنا
ان نضع ايدينا على الركب » متفق عليه .

وذكر ابو حميد في صفة صلاة رسول الله (ص) « رأيت أنه إذا ركع امكن
يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره ، يعني عصره حتى يعتدل ، ولا يبقى محدودبا ، وفي
لفظ « ثم اعتدل فلم يصب ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه » وقالت عائشة
رضي الله عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع لم يرفع رأسه ولم
يصبه ، ولكن بين ذلك » متفق عليه .

قال أحمد : ينبغي له إذا ركع أن يلقم راحتيه ركبتيه ويفرق بين أصابعه ويعتمد على ضبعيه وساعديه ، ويسوى ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه ، وقد جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره ما تحرك ، وذلك لاستواء ظهره . والواجب من ذلك الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه يديه ، لأنه لا يخرج عن حد القيام إلى الركوع إلا به ، ولا يلزمه وضعهما ، وإنما ذلك مستحب فإن كانتا عليتين لا يمكنه وضعهما انحنى ولم يضعهما ، وإن كانت احدهما عليه وضع الأخرى

فصل

ويستحب أن يجافي عضديه عن جنبيه ، فإن أبا حميد ذكره أن النبي (ص) وضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ، ووتر يديه فنحاهما عن جنبيه ، حديث صحيح .

(فصل) ويجب أن يطمئن في ركوعه ، ومعناه أن يمكث إذا بلغ حد الركوع قليلاً ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : الطمأنينة غير واجبة ، لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) ولم يذكر الطمأنينة ، والأمر بالشئ يقتضي حصول الاجزاء به ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم للشيء في صلاته : ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، متفق عليه . وروى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته ، قيل وكيف يسرق من صلاته ؟ قال لا يتم ركوعها ولا سجودها ، وقال : لا تجزأ صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها في الركوع والسجود ، رواه البخاري ، والآية حجة لنا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فسر الركوع بفعله وقوله ، فالمراد بالركوع ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) وإذا رفع رأسه وشك هل ركع أو لا ، أو هل أتى بقدر الاجزاء أو لا ؟ لم يعتد به وعليه أن يعود فيركع حتى يطمئن راكعاً ، لأن الأصل عدم ما شك فيه إلا أن يكون ذلك وسواساً فلا يلتفت إليه ، وهكذا الحكم في سائر الأركان

« مسألة » قال (ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ، وهو أدنى الكمال ، وإن قال مرة أجزاء)

وجملة ذلك انه يشرع ان يقول في ركوعه « سبحان ربى العظيم » وبه قال الشافعى واصحاب الرأى . وقال مالك « ليس عندنا فى الركوع والسجود شيء محدود » وقد سمعت ان التسبيح فى الركوع والسجود

ولنا ما روى عقبه بن عامر قال « لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوها فى ركوعكم » وعن ابن مسعود ان النبي (ص) قال « اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم ، وذلك أدناه ، أخرجها ابو داود وابن ماجه . وروى حذيفة انه سمع رسول الله (ص) يقول اذا ركع « سبحان ربى العظيم » ثلاث مرات « رواه الاثرم ورواه ابو داود ولم يقل « ثلاث مرات » ويجزى تسبيحة واحدة ، لأن النبي (ص) أمر بالتسبيح فى حديث عقبه ولم يذكر عدداً ، فدل على انه لا يجزى أدناه ، وادنى الكمال ثلاث لقول النبي (ص) فى حديث ابن مسعود « وذلك أدناه » قال احمد فى رسالته جاء الحديث عن الحسن البصرى انه قال « التسبيح التام سبع والوسط خمس وأدناه ثلاث » وقال القاضى الكامل فى التسبيح ان كان منفرداً مالا يخرج به الى السهو ، وفى حق الامام مالا يشق على المأمومين ، ويحتمل ان يكون الكمال عشر تسبيحات لأن أنساً روى « ان النبي (ص) كان يصلى كصلاة عمر بن عبد العزيز ، فحزروا ذلك بعشر تسبيحات »

وقال بعض أصحابنا : الكمال ان يسبح مثل قيامه ، لأن النبي (ص) قد روى عنه البراء قال « قد رمقت محمداً صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته ما بين السجدين ، فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء » متفق عليه الا ان البخارى قال « ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء »

(فصل) وان قال سبحان ربى العظيم وبحمده فلا بأس ، فان احمد بن نصر روى عن احمد انه سئل عن تسبيح الركوع والسجود ، سبحان ربى العظيم اعجب اليك او سبحان ربى العظيم وبحمده؟ فقال قد جاء هذا وجاء هذا وما ادفع منه شيئاً وقال أيضا ان قال « وبحمده » فى الركوع والسجود أرجو ان لا يكون به بأس .

وذلك لأن حذيفة روى في بعض طرق حديثه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه : سبحان ربّي العظيم وبحمده ، وفي سجوده : سبحان ربّي الأعلى وبحمده ، وهذه زيادة يتعين الأخذ بها . وروى عن أحمد أنه قال : أما أنا فلا أقول وبحمده ، وحكى ذلك ابن المنذر عن الشافعي وأصحاب الرأي ، ووجه ذلك أن الرواية بدون هذه الزيادة أشهر وأكثر . وهذه الزيادة قال أبو داود نخاف أن لا تكون محفوظة ، وقيل هذه الزيادة من رواية ابن أبي ليلى . ويحتمل أن أحمد تركها لضعف ابن أبي ليلى عنده

فصل

والمشهور عن أحمد أن تكبير الخفض والرفع وتسبيح الركوع والسجود وقول : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وقول : رب اغفر لي ، بين السجدةين . والتشهد الأول واجب ، وهو قول إسحاق وداود . وعن أحمد أنه غير واجب ، وهو قول أكثر الفقهاء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعمله المسئ في صلاته ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولأنه لو كان واجباً لم يسقط بالسهو كالأركان .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به وأمره للوجوب وفعله وقال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وقد روى أبو داود عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ - إلى قوله - ثم يكبر ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائماً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن ساجداً ، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً ثم يقول الله أكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه فيكبر ، فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته ، وهذا نص في وجوب التكبير ولأن مواضع هذه الأذكار أركان الصلاة فكان فيها ذكر واجب كالقيام وأما حديث المسئ في صلاته فقد ذكر في الحديث الذي روينا تعليمه ذلك ، وهي زيادة يجب قبولها ، على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعمله كل الواجبات : بدليل أنه لم يعمله التشهد ولا السلام ، ويحتمل أنه اقتصر على تعليمه ما رآه أساء فيه ولا يلزم من التساوي في الوجوب التساوي في الأحكام ، بدليل واجبات الحج .

(فصل) وإذا كان إماماً لم يستحب له التطويل ولا الزيادة في التسبيح ، قال القاضي : لا يستحب له التطويل ولا الزيادة على ثلاث كيلاً يشق على المأمومين وهذا إذا لم يرضوا بالتطويل ، فإن كانت الجماعة يسيرة ورضوا بذلك استحب له التسبيح الكامل على ما ذكرناه ، وكذلك إن كان وحده

(فصل) ويكره أن يقرأ في الركوع والسجود : لما روى عن علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وقال صلى الله عليه وسلم « إني نهيت أن أقرأ راکعاً وساجداً ، فأما الركوع فعظموا الرب فيه وأما السجود فاجتهدوا في اندعاء قنن » أن يستجاب لكم ، رواه أبو داود ، وقوله « قنن » معناه جدير وحرى

(فصل)

ومن أدرك الإمام في الركوع فقد أدرك الركعة ، لقول النبي صلى (ص) « من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » رواه أبو داود ، ولأنه لم يفته من الأركان إلا القيام ، وهو يأتي به مع تكبيرة الإحرام ثم يدرك مع الإمام بقية الركعة ، وهذا إذا أدرك الإمام في طمأنينة الركوع أو انتهى إلى قدر الإجزاء من الركوع قبل أن يزول الإمام عن قدر الإجزاء ، فهذا يعتد له بالركعة ويكون مدرکاً لها ، فأما إن كان المأموم يركع والإمام يرفع لم يجزه وعليه أن يأتي بالتكبيرة منتصباً ، فإن أتى بها بعد أن انتهى في الانحناء إلى قدر الركوع أو ببعضها لم يجزه لأنه أتى بها في غير محلها إلا في النافلة ، ولأنه يفوته القيام وهو من أركان الصلاة ، ثم يأتي بتكبيرة أخرى للركوع في حال انحطاطه إليه ، فالأولى ركن لا تسقط بحال ، والثانية تكبيرة الركوع ، والمنصوص عن أحمد أنها تسقط هنا ويجزئه تكبيرة واحدة ، نقلها أبو داود وصالح ، وروى ذلك عن زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وميمون بن مهران والنخعي والحكم والثوري والشافعي ومالك وأصحاب الرأي وعن عمر بن عبد العزيز عليه تكبيرتان ، وهو قول حماد بن أبي سليمان ، والظاهر أنها أراد أن الأولى له أن يكبر تكبيرتين فلا يكون قولها مخالفاً لقول الجماعة ، فإن عمر بن عبد العزيز قد نقل عنه أنه كان ممن لا يتم التكبير ، ولأنه قد نقلت تكبيرة واحدة عن زيد ابن ثابت وابن عمر ، ولم يعرف لهما في الصحابة مخالف ، فيكون ذلك إجماعاً

ولأنه اجتمع واجبان من جنس في محل واحد ، وأحدهما ركن فسقط به الآخر ، كما لو طاف الحاج طواف الزيارة عند خروجه من مكة أجزأه عن طواف الوداع وقال القاضي : إن نوى بالتكبير الإحرام وحده أجزأه ، وإن نوى به الإحرام والركوع ، فظاهر كلام أحمد : أنه لا يجزئه لأنه شرك بين الواجب وغيره في النية فأشبهه ما لو عطس عند رفع رأسه من الركوع فقال : ربنا ولك الحمد ينويهما ، وقال : نص أحمد في هذا : أنه لا يجزئه وهذا القول يخالف نصوص أحمد فلا يعول عليه ، وقد قال في رواية ابنه صالح فيمن جاء والإمام راكع كبر تكبيرة واحدة ، قبل له : ينوي بها الافتتاح ؟ قال : نوى ، أو لم ينو أليس قد جاء وهو يريد الصلاة ؟ ولأن نية الركوع لا تنافي نية الافتتاح ، ولهذا حكمنا بدخوله في الصلاة بهذه النية فلم تؤثر نية الركوع في فسادها ، ولأنه واجب يجزى عنه وعن غيره إذا نواه فلم يمنع صحة نية الواجبين ، كما لو نوى بطواف الزيارة له وللوداع : ولا يجوز ترك نص الإمام ومخالفته بقياس ما نصه في موضع آخر كما لا يترك نص كتاب الله تعالى ورسوله بقياس ، والمستحب تكبيرة ، نص عليه أحمد ، قال أبو داود : قلت لأحمد : يكبر مرتين أحب إليك ؟ قال : إن كبر تكبيرتين ليس فيه اختلاف .

(فصل)

وإن أدرك الإمام في ركن غير الركوع لم يكبر الا تكبيرة الافتتاح ، وينحط بغير تكبير لأنه لا يعتد له به ، وقد فاتته محل التكبير وإن أدركه في السجود أو التشهد الأول كبر في حال قيامه مع الإمام الى الثالثة لأنه مأموم له فيتابعه في التكبير ، كمن أدرك معه الركعة من أولها ، وإن سلم الإمام ، قام الى القضاء بتكبير ، وبهذا قال مالك والثوري وإسحاق ، وقال الشافعي : يقوم بغير تكبير ، لأنه قد كبر في ابتداء الركعة ، ولا امام له يتابعه في التكبير . ولنا أنه قام في الصلاة الى ركن معتد له به ، فيكبر كالقائم من التشهد الأول ، وكما لو قام مع الإمام ، ولا يسلم أنه كبر في ابتداء الركعة فإن ما كبر فيه لم يكن من الركعة ، اذ ليس في أول الركعة سجود ولا تشهد ، وإنما ابتداء الركعة قيامه فينبغي أن يكبر فيه .

(فصل)

ويستحب لمن أدرك الامام في حال متابعته فيه ، وان لم يعتد له به ، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا جئتم الى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ، ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » ، رواه أبو داود ، وروى الترمذى عن معاذ قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا أتى أحدكم والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام » ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : « اذا جاء الرجل والامام ساجد فليسجد ، ولا تجزئه تلك الركعة » ، قال بعضهم : لعله أن لا يرفع رأسه من السجدة حتى يغفر له .

« مسألة » ، قال (ثم يقول : سمع الله لمن حمده ويرفع يديه كرفعه الاول)
وجملة ذلك : أنه اذا فرغ من الركوع رفع رأسه واعتدل قائما حتى يرجع كل عضو الى موضعه : ويطمئن ويبتدىء الرفع قائلا سمع الله لمن حمده ، ويكون انتماءؤه عند انتماء رفعه ، ويرفع يديه لما روينا من الاخبار ، وفي موضع الرفع روايتان .
احدهما : بعد اعتداله قائما ، قال أحمد بن الحسين : رأيت أبا عبد الله اذا رفع رأسه من الركوع لا يرفع يديه حتى يستتم قائما ، ووجهه أن في بعض ألفاظ حديث ابن عمر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه ، واذا ركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، ولأنه رفع ، فلا يشرع في غير حالة القيام ، كرفع الركوع والاحرام .

والثانية : يبتدئه حين يبتدىء رفع رأسه ، لأن أبا حميد قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه ، وفي حديث ابن عمر المتفق عليه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه » ، واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، ويقول : سمع الله لمن حمده ، وظاهره : أنه رفع يديه حين أخذ في رفع رأسه كقوله : « اذا كبر أى أخذ في التكبير » ، ولأنه حين الانتقال ، فشرع الرفع منه كحال الركوع ولأنه محل رفع المأموم فكان محلا لرفع الامام كالركوع ولا تختلف الرواية في أن المأموم يبتدىء الرفع عند رفع رأسه لأنه ليس في حقه ذكر

بعد الاعتدال ، والرفع انما جعل هيئة للذكر ، بخلاف الامام ، ثم ينتصب قائما ويعتدل ، قال أبو حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واذا رفع رأسه استوى قائما حتى يعود كل فقار الى مكانه ، متفق عليه ، وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان اذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائما ، رواه مسلم ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم للمسيء في صلاته ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، متفق عليه .

(فصل) وهذا الرفع والاعتدال عنه واجب ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب مالك : لا يجب لأن الله تعالى لم يأمر به ، وانما أمر بالركوع والسجود والقيام ؛ فلا يجب غيره ، ولأنه لو كان واجبا لتضمن ذكرا واجبا كالقيام الاول .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسيء في صلاته وداوم على فعله . فيدخل في عموم قوله ، صلوا كما رأيتموني أصلي ، . وقولهم ، لم يأمر الله به ، قلنا ، قد أمر بالقيام وهذا قيام ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم يجب امثاله وقد أمر به ، وقولهم ، لا يتضمن ذكرا واجبا - ممنوع ، ثم هو باطل بالركوع والسجود فإنهما ركنان ولا ذكر فيهما واجب على قولهم . (فصل) ويسن الجهر بالتسميع للإمام كما يسن الجهر بالتكبير ، لأنه ذكر مشروع عند الانتقال من ركن فيشرع الجهر به للإمام كالتكبير .

”مسألة ، قال (ثم يقول ، ربنا ولك الحمد . ملء السموات وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد)“

وجملته ، انه يشرع قول ، ربنا ولك الحمد ، في حق كل مصل في المشهور عن احمد ، وهذا قول اكثر اهل العلم ، منهم ابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وبه قال الشعبي وابن سيرين وأبو بردة والشافعي واسحاق وابن المنذر ، وعن أحمد رواية أخرى ، لا يقوله المنفرد فإنه قال في رواية اسحاق في الرجل يصلي وحده فإذا قال ، سمع الله لمن حمده ، قال ، ربنا ولك الحمد ، ؟ فقال : انما هذا للإمام جمعها ، وليس هذا لأحد سوى الامام . ووجهه ، أن الخبر لم يرد

به في حقه فلم يشرع له كقول « سمع الله لمن حمده » في حق المأموم .
وقال مالك وأبو حنيفة : لا يشرع قول هذا في حق الإمام ولا المنفرد
لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال الإمام : سمع الله
لمن حمده ، فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ،
متفق عليه .

ولنا أن أبا هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سمع الله
لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول ، وهو قائم : ربنا ولك الحمد ،
وعن أبي سعيد وابن أبي أوفى « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه قال :
سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء
بعد ، متفق عليه ، ولأنه حال من أحوال الصلاة فيشرح فيه ذكر كالركوع والسجود .
وما ذكره لا حجة لهم فيه فإنه إن ترك ذكره في حديثهم فقد ذكره
في أحاديثنا ورواه أبو هريرة قد صرح بذكره في روايته الأخرى ، فحديثهم
لو انفرد لم يكن فيه حجة فكيف تترك به الأحاديث الصحيحة الصريحة ؟

والصحيح : أن المنفرد يقول كما يقول الإمام لأن النبي (ص) روى عنه أنه
قال لبريدة « يا بريدة ، إذا رفعت رأسك من الركوع فقل ، سمع الله لمن حمده ،
ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، رواه
الدارقطني ، وهذا عام في جميع أحواله ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يقول ذلك ، رواه أبو هريرة وأبو سعيد وابن أبي أوفى وعلي بن أبي طالب وغيرهم
وكلها أحاديث صحاح ، ولم تفرق الرواية بين كونه إماماً ومنفرداً ولأن ما شرع
من القراءة والذكر في حق الإمام شرع في حق المنفرد كسائر الأذكار :

(فصل) والسنة أن يقول « ربنا ولك الحمد ، بواو ، نص عليه أحمد في رواية
الأثرم ، قال ، سمعت أبا عبد الله يثبت أمر الواو ، وقال « روى فيه الزهري ثلاثة
أحاديث « عن أنس ، وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وعن سالم عن أبيه ،
وفي حديث علي الطويل ، وهذا قول مالك .

ونقل ابن منصور عن أحمد إذا رفع رأسه من الركوع قال ، اللهم ربنا لك
الحمد ، فإنه لا يجعل فيها الواو ، ومن قال « ربنا ، قال « ولك الحمد ، وذلك

لأن النبي صلى الله عليه وسلم نقل عنه أنه قال «ربنا ولك الحمد» كما نقل الامام ،
وفي حديث ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «سمع الله لمن حمده ، اللهم
ربنا لك الحمد» وكذلك في حديث بريدة فاستحب الاقتداء به في القولين ، وقال
الشافعي ، السنة أن يقول ، ربنا لك الحمد ، لان الواو للعطف وليس هنا
شيء يعطف عليه .

ولنا أن السنة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولأن إثبات الواو أكثر
حروفا ، ويتضمن الحمد مقدراً ومظهر آفان التقدير ، ربنا حمدناك ولك الحمد .
فإن الواو لما كانت للعطف ولا شيء هنا تعطف عليه ظاهراً ، دلت على أن في الكلام
مقدراً كقوله «سبحانك اللهم وبحمدك ، أي وبحمدك سبحانك وكيفما قال جاز ،
وكان حسناً لأن كلا قد وردت السنة به .

«مسألة ، قال (فإن كان مأموماً لم يزد على قول ، ربنا ولك الحمد

لا أعلم في المذهب خلافاً أنه لا يشرع للمأموم قول «سمع الله لمن حمده»
وهذا قول ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة والشعبي ومالك وأصحاب الرأي ،
وقال ابن سيرين وأبو بردة وأبو يوسف ومحمد والشافعي وإسحاق يقول ذلك
كالامام لحديث بريدة ولأنه ذكر شرع للامام فيشرع للمأموم كسائر الاذكار .
ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «إذا قال الامام سمع الله لمن حمده ، فقولوا ،
ربنا ولك الحمد» وهذا يقتضي ان يكون قولهم «ربنا ولك الحمد» عقيب قوله
«سمع الله لمن حمده» ، بغير فصل لان الفاء للتعقيب ، وهذا ظاهر يجب تقديمه
على القياس ، وعلى حديث بريدة لان هذا صحيح مختص بالمأموم ، وحديث بريدة
في إسناده جابر الجعفي وهو عام ، وتقديم الصحيح الخاص أولى ، فأما قول
«ملء السماء» وما بعده فظاهر المذهب ، أنه لا يسن للمأموم ، نص عليه احمد
في رواية أبي داود وغيره ، وهو قول أكثر الاصحاب لان النبي صلى الله عليه وسلم
اقتصر على امرهم بقول «ربنا ولك الحمد» فدل على انه لا يشرع في حقهم
سواه ، ونقل الاثر عن احمد كلاماً يدل على انه مسنون ، قال : وليس يسقط

خلف الإمام عنه غير سمع الله لمن حمده ، وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب الشافعي ، لأنه ذكر مشروع في الصلاة ، أشبه سائر الأذكار :

(فصل) وموضع قول «ربنا ولك الحمد» في حق الإمام والمنفرد بعد الاعتدال من الركوع . لأنه في حال رفعه يشرع في حقه قول «سمع الله لمن حمده» فأما المأموم ففي حال رفعه ، لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم «إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد» يقتضي تعقيب قول الإمام قول المأموم والمأموم يأخذ في الرفع عقب قول الإمام : سمع الله لمن حمده ، فيكون قوله : ربنا ولك الحمد حينئذ ، والله أعلم

(فصل)

إذا زاد على قول «ملء السماء وملء الأرض» وملء ما شئت من شيء بعد ، فقد نقل أبو الحارث عن أحمد : أنه إن شاء قال : أهل الثناء والمجد ، قال أبو عبد الله : وأنا أقول ذلك ، فظاهر هذا أنه يستحب ذلك وهو اختيار أبي حفص وهو الصحيح ، لأن أبا سعيد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول «ربنا ولك الحمد» ملء السماء وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، رواه أبو داود والأثرم .

وعن ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم زاد «اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد» اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، رواه مسلم ؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يطيل القيام بين الركوع والسجود ، قال أنس «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال : سمع الله لمن حمده ، قام حتى نقول : قد أوهم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول : قد أوهم ، رواه مسلم ، وليست حالة سكوت ، فيعلم أنه عليه السلام قد كان يزيد على هذه الكلمات ، لكونها لا تستغرق هذا القيام كله .

وروى عن أحمد أنه قيل له : أفلا يزيد على هذا فيقول : أهل الثناء والمجد يقال : قد روى ذلك ، وأما أنا فأقول هذا — إلى «ما شئت من شيء» بعد ،

فظاهر هذا أنه لا يستحب ذلك في الفريضة اتباعاً لأكثر الأحاديث الصحيحة
(فصل إذا قال مكان سمع الله لمن حمده : من حمد الله سمع له ، لم يجزى .
وقال أصحاب الشافعي . يجزئه ، لأنه أتى باللفظ والمعنى .

ولنا أنه عكس اللفظ المشروع ، فلم يجزى . كما لو قال في التكبير : الاكبر الله
ولانسلم أنه أتى بالمعنى فإن قوله سمع الله لمن حمده صيغة خبر تصلح دعاء ، واللفظ
الآخر صيغة شرط وجزاء ، لا تصلح لذلك فهما متغايران .

فصل

إذا رفع رأسه من الركوع فعطس ، فقال ربنا ولك الحمد ينوى
بذلك لما عطس والرفع ، فروى عن أحمد . أنه لا يجزئه ، لأنه لم يخلصه للرفع
من الركوع ، والصحيح . أن هذا يجزئه ، لأن هذا ذكر لا تعتبر له النية ، وقد
أتى به فاجزأ ، كما لو قاله جاهلاً وقلبه غير حاضر ، وقول أحمد يحمل على
الاستحباب ، لا على نفي الإجزاء حقيقة .

(فصل) إذا أتى بقدر الاجزاء من الركوع فاعترضته علة منعتة القيام سقط
عنه الرفع لتعذره ، ويسجد عن الركوع ، فإن زالت العلة قبل سجوده فعليه القيام
لإمكانه ، فإن زالت بعد سجوده إلى الأرض سقط القيام ، لأن السجود قد صح
وأجزأ ، فسقط ما قبله ، فإن قام من سجوده عالماً بتحريم ذلك بطلت صلاته ،
وإن فعله جهلاً أو نسياناً لم تبطل ، ويعود إلى جلسة الفصل ، ويسجد للسهو .

(فصل) وإن أراد الركوع فوقع إلى الأرض : فإنه يقوم فيركع ، وكذلك
إن ركع وسقط قبل طمأنينته لزمته إعادة الركوع ، لأنه لم يأت بما يسقط فرضه
وإن ركع فاطمأن ثم سقط ، فإنه يقوم منتصباً ؛ ولا يحتاج إلى إعادة الركوع ،
لأن فرضه قد سقط ، والاعتدال عنه قد سقط بقيامه .

(فصل) إذا ركع ثم رفع رأسه ، فذكر أنه لم يسبح في ركوعه لم يعد إلى
الركوع ، سواء ذكره قبل اعتداله قائماً أو بعده ، لأن التسبيح قد سقط برفعه
والركوع قد وقع صحيحاً مجزئاً ، فلو عاد إليه زاد ركوعاً في الصلاة غير مشروع ،
فإن فعله عمداً أبطل الصلاة ، كما لو زاده لغير عذر ، وإن فعله جاهلاً أو ناسياً لم

تُبطل الصلاة ، كما لو ظن أنه لم يركع ، ويسجد للسهو ، فإن أدرك المأموم الإمام في هذا الركوع لم يدرك الركعة لأنه ليس بمشروع في حقه ، ولأنه لم يدرك ركوع الركعة ، فأشبه ما لو لم يدركه راكعاً .

« مسألة ، قال (ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه)

أما السجود فواجب بالنصر والاجماع ، لما ذكرنا في الركوع ، والطمأنينة فيه ركن ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء في صلاته « ثم أسجد حتى تطمئن ساجداً ، والخلاف فيه كالخلاف في طمأنينة الركوع ، وينحط إلى السجود مكبراً ، لما ذكرنا من الأخبار ، ولأن الهوى إلى السجود ركن فلا يخلو من ذكر ، كسائر الأركان ، ويكون ابتداء تكبيره مع ابتداء انحطاطه ، وانتهائه مع انتهائه ، والكلام في التكبير ووجوبه قد مضى .

ولا يستحب رفع يديه فيه في المشهور من المذهب ، ونقل عنه الميموني أنه يرفع يديه ، وسئل عن رفع اليدين في الصلاة ؟ فقال : في كل خفض ورفع ، وقال فيه عن ابن عمر وأبي حميد أحاديث صحاح ، والصحيح الأول ؛ لأن ابن عمر قال « ولا يفعل ذلك في السجود » في حديثه الصحيح ، ولما وصف أبو حميد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر رفع اليدين في السجود ، والأحاديث العامة مفسرة بالأحاديث المفصلة التي رويها ، فلا يبقى فيها اختلاف .

« مسألة ، قال (ويكون أول ما يقع منه على الأرض : ركبته ، ثم يده ، ثم جبهته ، وأنفه) .

هذا المستحب في مشهور المذهب ، وقد روى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، وبه قال مسلم بن يسار النخعي وأبو حنيفة والثوري والشافعي ، وعن أحمد رواية أخرى : أنه يضع يديه قبل ركبته ، وإليه ذهب مالك ، لما روى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركبته ولا يبرك بروك البعير ، رواه النسائي .

ولنا ما روى وائل بن حجر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

سجد وضع ركبتيه قبل يديه ؛ وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ، قال الخطابي : هذا أصح من حديث أبي هريرة ، وروى عن أبي سعيد قال : كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين ، وهذا يدل على نسخ ما تقدمه ، وقد روى الأثرم حديث أبي هريرة : إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ؛ ولا يرك بركه الفحل .

فصل

والسجود على جميع هذه الأعضاء واجب إلا الألف ، فإن فيه خلافاً سنذكره إن شاء الله ، وبهذا قال طاووس والشافعي في أحد قوليه وإسحاق ، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي في القول الآخر : لا يجب ، والسجود على الجبهة ، لقول النبي (ص) : سجد وجهي ، وهذا يدل على أن السجود على الوجه ، ولأن الساجد على الوجه يسمى ساجداً ، ووضع غيره على الأرض لا يسمى به ساجداً والامر بالسجود ينصرف إلى ما يسمى به ساجداً دون غيره ، ولأنه لو وجب السجود على هذه الأعضاء لوجب كشفها كالجبهة ، وذكر الامدني هذا رواية عن أحمد ، قال القاضي في الجامع : هو ظاهر كلام أحمد . فانه قد نص في المريض يرفع شيئاً يسجد عليه : أنه يجزئه ، ومعلوم أنه قد أخل بالسجود على يديه .

ولنا ما روى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت بالسجود على سبعة أعظم : اليدين والركبتين والقدمين والجبهة ، متفق عليه ، وروى عن ابن عمر رفعه : إن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه ، فإذا وضع أحدكم وجهه فليضع يديه ، وإذا رفعه فليرفعهما ، رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي وسجود الوجه لا ينفي سجود ماعداه ، وسقوط الكشف لا يمنع وجوب السجود فإننا نقول كذلك في الجبهة على رواية ، وعلى الرواية الاخرى . فإن الجبهة هي الاصل ، وهي مكشوفة عادة ، بخلاف غيرها ، فإن أخل بالسجود بعضو من هذه الاعضاء ، لم تصح صلاته عند من أوجبها ، وإن عجز عن السجود على بعض هذه الاعضاء سجد على بقيتها ، وقرب العضو المريض من الأرض غاية ما يمكنه ، ولم يجب عليه أن يرفع إليه شيئاً ، لأن السجود هو الهبوط ، ولا يحصل ذلك

يرفع المسجود عليه ، وإن سقط السجود على الجهة لعارض من مرض أو غيره سقط عنه السجود على غيره ، لأنه الأصل وغيره تبع له ، فإذا سقط الأصل سقط التبع ، ولهذا قال أحمد في المريض ، يرفع إلى جبهته شيئاً يسجد عليه : أنه يجزئه .

(فصل) في الألف روايتان

أحدهما : يجب السجود عليه ، وهذا قول سعيد بن جبير وإسحاق وأبي خيثمة وابن أبي شبة ، لما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : الجهة — وأشار بيده إلى أنفه — واليدين والركبتين وأطراف القدمين » ، متفق عليه ، وإشارته إلى أنفه تدل على أنه أراد ، وفي لفظ رواه النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجهة والألف واليدين والركبتين والقدمين » .

وروى عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما تصيب الجهة » ، رواه الأثرم والامام أحمد ، ورواه أبو بكر بن عبد العزيز والدارقطني في الأفراد متصلاً عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحيح أنه مرسل .

والرواية الثانية : لا يجب السجود عليه ، وهو قول عطاء وطاوس وعكرمة والحسن وابن سيرين والشافعي وأبي ثور وصاحبي أبي حنيفة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ، ولم يذكر الألف فيها ، وروى أن جابراً قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر » ، رواه تمام في فوائده وغيره ، وإذا سجد بأعلى الجهة لم يسجد على الألف وروى عن أبي حنيفة أنه إن سجد على أنفه دون جبهته أجزأه .

قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول ، ولعله ذهب إلى أن الجهة والألف عضو واحد . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الجهة أشار إلى أنفه والعضو الواحد يجزئه السجود على بعضه . وهذا قول يخالف الحديث الصحيح والاجماع الذي قبله . فلا يصح .

(فصل)

ولا تجب مباشرة المصلي بشيء من هذه الأعضاء . قال القاضي : إذا سجد على كور العمامة أو كفه أو ذيله ، فالصلاة صحيحة رواية واحدة . وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة ، ومن رخص في السجود على الثوب في الحر والبرد عطاء وطاوس والنخعي والشعبي والأوزاعي ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي . ورخص في السجود على كور العمامة الحسن ومكحول وعبد الرحمن بن يزيد ، وسجد شريح على برنسه . وقال أبو الخطاب . لا يجب مباشرة المصلي بشيء من أعضاء السجود إلا الجبهة ، فإنها على روايتين

وقد روى الأثرم قال : سألت أبا عبد الله عن السجود على كور العمامة ؟ فقال لا يسجد على كورها ولكن يحسر العمامة . وهذا يحتمل المنع . وهو مذهب الشافعي لما روى عن خباب قال « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، رواه مسلم ، ولأنه سجد على ما هو حامل له أشبه ما إذا سجد على يديه

ولنا ما روى أنس قال « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود ، رواه البخاري ومسلم . وعن ثابت ابن الصامت « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بني عبد الأشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقبه برد الحصى ، وفي رواية « فرأيتته واضعاً يديه على قرنيه إذا سجد ، رواه ابن ماجه

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه سجد على كور العمامة ، وهو ضعيف وقال الحسن : كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويده في كفه ، ولأنه عضو من أعضاء السجود فجاز السجود على حائله كالقدمين

فأما حديث خباب فالظاهر أنهم طلبوا منه تأخير الصلاة أو تسقيف المسجد أو نحو ذلك مما يزيل عنهم ضرر الرمضاء في جباههم وأكفهم ، وأما الرخصة في السجود على كور العمامة ، فالظاهر أنهم لم يطلبوه لأن ذلك إنما طلبه الفقراء ، ولم يكن لهم عمامة ولا أكمام طوال يتقون بها الرمضاء ، فكيف يطلبون منه الرخصة فيها ؟ ولو احتمل ذلك لكنه لا يتعين ، فلم يحمل عليه دون غيره . ولذلك لم يعملوا

به في الألف كـ . قال أبو إسحاق . المنصوص عن الشافعي أنه لا يجب كشفهما . قال وقد قيل فيه قول آخر إنه يجب ، وإن سجد على يديه لم يصح رواية واحدة . لأنه سجد على عضو من أعضاء السجود ، فالسجود يؤدي إلى تداخل محل السجود بخلاف مسألتنا . وقال القاضي في الجامع : لم أجد عن أحمد نصا في هذه المسألة ، ويجب أن تكون مبنية على السجود على غير الجبهة ، هل هو واجب ؟ على روايتين إن قلنا لا يجب جاز ، كما لو سجد على العمامة . وإن قلنا يجب لم يجز ، لثلا يتداخل محل السجود بعضه في بعض

والمستحب مباشرة المصلي بالجبهة واليدين ليخرج من الخلاف ويأخذ بالعزيمة قال أحمد : لا يعجبني إلا في الحر والبرد . وكذلك قال إسحاق ، وكان ابن عمر يكره السجود على كور العمامة ، وكان عبادة بن الصامت يحسر عمامته إذا قام إلى الصلاة . وقال النخعي : أسجد على جبينى أحب إلى

« مسألة ، قال (ويكون في سجوده معتدلا) »

قال الترمذي : أهل العلم يختارون الاعتدال في السجود . وروى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفرش ذراعيه اقتراش الكلب » وقال هو حديث حسن صحيح . وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . رواه أبو داود ، وفي لفظ عن أنس عن النبي (ص) أنه قال « اعتدلوا في السجود ولا يسجد أحدكم وهو باسط ذراعيه كالكلب » وهذا هو الاقتراش المنهى عنه في الحديث ، وهو أن يضع ذراعيه على الأرض كما تفعل السباع . وقد كرهه أهل العلم . وفي حديث أبي حميد « وإذا سجد سجد غير مفترش ولا قابضهما »

« مسألة ، قال (ويجافى عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن فخذه ، وفخذه عن ساقه ، ويكون على أطراف أصابعه) »

وجملته أن من السنة أن يجافى عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن فخذه إذا سجد لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في سجوده ، قال أبو عبد الله في رسالته : جاء عن النبي (ص) « أنه كان إذا سجد لو مرت بهيمة لنفدت » وذلك

لشدة مبالغته في رفع مرفقيه وعضديه ، ورواه أيضا أبو داود في حديث أبي حميد
 « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه ، ولأبي داود
 « ثم سجد فأمكن أنفه وجبهته ونحى يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه ،
 وقال أبو اسحاق الشعي : وصف لنا البراء السجود فوضع يديه بالأرض ورفع
 عجيزته وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل . وقال كان النبي (ص)
 إذا سجد جخ . والجخ الخاوى ، رواهما أبو داود والنسائي

ويستحب أن يكون على أطراف أصابع رجله ويثنيهما إلى القبلة ، قال أحمد
 ويفتح أصابع رجله ليكون أصابعهما إلى القبلة ، ويسجد على صدور قدميه لقول
 النبي (ص) أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، ذكر منها أطراف القدمين ، وفي
 لفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف
 رجله القبلة . من رواية البخاري ، ومن رواية الترمذي وفتح أصابع رجله .
 وهذا معناه . ومن رواية أبي داود سجد فانتصب على كفيه وركبتيه وصدور
 قدميه وهو ساجد

فصل

ويستحب أن يضع راحتيه على الأرض مبسوطتين مضمومتين الأصابع بعضها
 إلى بعض مستقبلا بهما القبلة ويضعهما حذو منكبيه ، ذكره القاضي وهو مذهب
 الشافعي ، لقول أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع كفيه حذو منكبيه ،
 وروى الاثرم قال ، رأيت أبا عبد الله سجد ويداه بحذاء أذنيه : وروى ذلك عن
 ابن عمر وسعيد بن جبير ، لما روى وائل بن حجر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سجد فجعل كفيه بحذاء أذنيه . رواه الاثرم وأبو داود ولفظه (ثم سجد ووضع
 وجهه بين كفيه) والجميع حسن

(فصل) والكمال في السجود على الأرض أن يضع جميع بطن كفيه وأصابعه
 على الأرض ويرفع مرفقيه ، فإن اقتصر على بعض باطنها أجزأه ، قال أحمد ، أن
 وضع من اليدين بقدر الجبهة أجزأه ، وإن جعل ظهور كفيه إلى الأرض وسجد
 عليهما أو سجد على أطراف أصابع يده ، فظاهر الخبر أنه يجزئه ، لأنه أمر

بالسجود على اليدين وقد سجد عليهما . وكذلك لو سجد على ظهور قدميه ، فإنه قد سجد على القدمين ، ولا يخلو من إصابة بعض أطراف قدميه الأرض ، فيكون ساجداً على أطراف قدميه ، وإمكانه يكون تاركاً للأفضل الأحسن ، لما ذكرنا من الأحاديث في ذلك

فصل

ويستحب أن يفرق بين ركبتيه ورجليه ، لما روى أبو حميد قال : وإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه ،
(فصل) وإذا أراد السجود فسقط على وجهه فاستجهته الأرض أجزاءه ذلك ؛ وإن لم ينو إلا أن يقطع نية السجود فلا يجزئه ، وإن انقلب على جنبه ثم انقلب فاستجهته الأرض لم يجزه ذلك ؛ إلا أن ينو السجود ، والفرق بين المسألتين أن هنا خرج عن سنن الصلاة وهياتها ؛ ثم كان انقلابه الثاني عائداً إلى الصلاة فافتقر إلى تجديد النية ، وفي التي قبلها : هو على هيئة الصلاة وسبقتها باستدامة النية .

« مسألة » قال (ثم يقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً ، وإن قال مرة أجزاءه)

الحكم في هذا التسبيح كالحكم في تسبيح الركوع على ما شرحناه ؛ والأصل فيه حديث عقبة بن عامر قال : لما نزل (٨٧ - ١) سبح اسم ربك الأعلى قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « اجعلوها في سجودكم » وفي حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا سجد أحدكم فليقل : سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً . وذلك أدناه »

وعن حذيفة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال : سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات ، رواه ابن ماجه وأبو داود ولم يقل « ثلاث مرات » والحكم في عدده وتطويل السجود على ما ذكرنا في الركوع

(فصل) وإن زاد دعاءً مأثوراً أو ذكراً ، مثل ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله (ص) يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك

اللهم وبحمدك ، اللهم اغفر لي ، يتأول القرآن ، متفق عليه . وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا معاذ اذا وضعت وجهك ساجداً فقل اللهم أعني على شكرك وحسن عبادتك ،

وقال علي رضي الله عنه ، أحب الكلام الى الله أن يقول العبد وهو ساجد : رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي ، رواهما سعيد في سننه . وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله ، دقه وجله وأوله وآخره وسره وعلايته ، رواه مسلم - فحسن ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ، وقد قال ، وأما السجود فأكثر ما فيه من الدعاء ، فقم أن يستجاب لكم ، حديث صحيح . وقال القاضي لا تستحب الزيادة على سبحان ربّي الأعلى في الفرض وفي التطوع روايتان ، لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه سوى الأمر بالتسبيح ، وقد ذكرنا هذه الاخبار الصحيحة وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع ، والأمر بالتسبيح لا ينفى الأمر بغيره ، كما أن أمره بالتشهد في الصلاة لم ينف كونه الدعاء مشروعاً ، ولو ساغ كون الأمر بالشئ نافياً لغيره لكان الأمر بالدعاء نافياً للتسبيح لصحة الأمر به ، وفعل النبي (ص) له فيه .

مسألة ، قال (ثم يرفع رأسه مكبراً)

يعني اذا قضى سجوده رفع رأسه مكبراً وجلس واعتدل ، ويكون ابتداء تكبيره مع ابتداء رفعه ، وانتهائه مع انتهائه ، وهذا الرفع والاعتدال عنه واجب ، وبهذا قال الشافعي . وقال مالك وأبو حنيفة ليس بواجب ، بل يكفي عند أبي حنيفة أن يرفع رأسه مثل حد السيف ، لأن هذه جلسة فصل بين متشاكين ، فلم تكن واجبة ، كجلسة التشهد الأول

ولنا قول النبي (ص) للبي في صلاته ، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ، متفق عليه ، ولأن النبي (ص) كان يفعله ولم ينقل أنه أخل به . قالت عائشة . وكانت — تعني النبي (ص) — اذا رفع من السجدة لم يسجد ، حتى يستوي قاعداً ، متفق عليه ، ولأنه رفع واجب ، فكان الاعتدال منه واجبا ، كالرفع من السجدة الأخيرة ، ولا يسلم لهم أن جلسة التشهد غير واجبة

« مسألة ، قال (فإذا جلس واعتدل يكون جلوسه على رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى)

السنة : أن يجلس بين السجدين مفترشا ، وهو أن يثنى رجله اليسرى ، فيبسطها ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته ، ويجعل بطون أصابعه على الأرض معتمداً عليها ، لتكون أطراف أصابعها إلى القبلة ، قال أبو حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثم ثنى رجله اليسرى وقعد عليها ، ثم اعتدل حتى رجع كل عظم في موضعه ، ثم هوى ساجداً ، وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي روته عائشة : « وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، متفق عليه .

ويستحب أن يفتح أصابع رجله اليمنى فيستقبل بها القبلة ، ومعناه . أن يثنىها نحو القبلة ، قال الأثرم : تفقدت أبا عبد الله فرأيت يفتح أصابع رجله اليمنى ، فيستقبل بها القبلة ، وروى يأسناده عن عبد الرحمن بن يزيد قال : « كنا نعلم إذا جلسنا في الصلاة أن يفرش الرجل منا قدمه اليسرى وينصب قدمه اليمنى على صدر قدمه ، فإن كانت إبهام أحدهما لتثنى فيدخل يده حتى يعدلها ، وعن ابن عمر قال : « من سنة الصلاة : أن ينصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة ، رواه النسائي وقال نافع : « كان ابن عمر إذا صلى استقبل القبلة بكل شيء ، حتى بنعليه ، رواه الأثرم . (فصل) ويكره الإقعاء ، وهو أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه ، بهذا وصفه أحمد ، قال أبو عبيد : هذا قول أهل الحديث ، والإقعاء عند العرب : جلوس الرجل على أليتيه ناصبا نخديه ، مثل إقعاء الكلب والسبع ، ولا أعلم أحداً قال باستحباب الإقعاء على هذه الصفة .

فأما الأول فكرهه على وأبو هريرة وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وعليه العمل عند أكثر أهل العلم ، وفعله ابن عمر ، وقال : « لا تقتدوا بي فإني قد كبرت ، وقد نقل مهنا عن أحمد أنه قال : لا أفعله ، ولا أعيب من فعله ، وقال : العبادلة كانوا يفعلونه ، وقال طاوس : رأيت العبادلة يفعلونه : ابن عمر ، وابن عباس وابن الزبير ، وعن ابن عباس أنه قال : « من السنة أن تمس أليتك

قدميك ، وقال طاوس ، قلنا لابن عباس في الاقعاء على القدمين في السجود ؟ فقال : هي السنة ، قال قلنا أنا انراه جفاء بالرجل ؟ فقال : هي سنة نبيك ، رواه مسلم وأبو داود .

ولنا ما روى الحارث عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تقنع بين السجدين » وعن انس قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقنع كما يقنع الكلب » رواهما ابن ماجه ، وفي صفة جلوس رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي حميد « ثم ثنى رجله اليسرى وقعد عليها » وفي حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهى عن عقبة الشيطان » وهذه الأحاديث أكثر وأصح فتكون أولى .

وأما ابن عمر فإنه كان يفعل ذلك لكبره ويقول . لا تقتدوا بي .

« مسألة » قال (ويقول : رب اغفر لي رب اغفر لي)

المستحب عند أبي عبد الله . أن يقول بين السجدين « رب اغفر لي ، رب اغفر لي » يكرر ذلك مراراً ، والواجب منه : مرة ، وأدنى الكمال : ثلاث والكمال فيه مثل الكمال في تسبيح الركوع والسجود على ما مضى من اختلاف الروايتين ، واختلاف أهل العلم مثل ما ذكرنا في تسبيح الركوع والسجود .

والأصل في هذا ما روى حذيفة - أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان يقول بين السجدين ، رب اغفر لي رب اغفر لي - احتج به أحمد ، رواه النسائي وابن ماجه ، وروى عن ابن عباس أنه قال - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدين ، اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني - رواه أبو داود وابن ماجه ، إلا أنه قال - في صلاة الليل -

وإن قال رب اغفر لنا أو اللهم اغفر لنا مكان رب اغفر لي جاز .

« مسألة » قال (ثم يكبر ويخبر ساجداً)

وجملته ، أنه إذا فرغ من الجلسة بين السجدين سجد سجدة أخرى على صفة الأولى ، سواء ، وهي واجبة إجماعاً ، وكان النبي (ص) يسجد سجدين لم يختلف عنه في ذلك .

فصل

والمستحب ؛ أن يكون شروع المأموم في أفعال الصلاة ، من الرفع والوضع ، بعد فراغ الإمام منه ، ويكره فعله معه في قول أكثر أهل العلم واستحب مالك أن تكون أفعاله مع أفعال الإمام .

ولنا ما روى البراء قال - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال ، سمع الله لمن حمده ، لم نزل قياما حتى نراه قد وضع جبهته في الأرض ، ثم تتبعه - متفق عليه ، والبخاري - لم يحسن - أحد منا ظهره حتى يقع رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا ، ثم نقع سجودا بعده - وعن أبي موسى قال - إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا ، فبين أننا سنتنا ، وعلينا صلاتنا فقال ، إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ، وليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا - إلى قوله - فإذا ركع فاركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ، فقال رسول الله (ص) فتلك بتلك - رواه مسلم ، وفي لفظ - فهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت - وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال ، سمع الله لمن حمده ، فقولوا ، ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون - متفق عليه .

وقوله - فإذا ركع فاركعوا - يقتضي أن يكون ركوعهم بعد ركوعه ، لأنه عقبه به بفاء التعقيب ، فيكون بعده كقولك ، جاء زيد فعمر ، أي جاء بعده وإن وافق إمامه في أفعال الصلاة فركع وسجد معه أساء وصحت صلاته .

(فصل ولا يجوز أن يسبق إمامه ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم - لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ، ولا بالقيام ، ولا بالانصراف - رواه مسلم عن أبي هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله صورته صورة حمار ؟ - متفق عليه .

ولما روينا من الأخبار في الفصل الذي قبله ، ولأنه تابع له فلا ينبغي أن يسبقه ، كما في تكبيرة الإحرام ، فإن سبق إمامه فعله ان يرفع ليأتي بذلك مؤ-

يأمامه ، وقد روى عن عمر أنه قال : إذا رفع أحدكم رأسه والإمام ساجد فلا يسجد ، وإذا رفع الإمام برأسه فليمكث قدر ما رفع ، فإن لم يفعل حتى لحقه الإمام سهواً أو جهلاً فلا شيء عليه لأن هذا سبق يسير وإن سبق الإمام عمداً عالماً بتحريمه فقال أحمد في رسالته : ليس لمن سبق الإمام صلاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار ، ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ، ولم يخش عليه العقاب وعن ابن مسعود : أنه نظر إلى من سبق الإمام ، فقال : لا وحدك صليت ولا يأمامك اقتديت ، وعن ابن عمر نحوه من ذلك قال : وأمره بالاعادة ، لأنه لم يأت بالركن مؤتماً بإمامه ، فأشبهه ما لو سبقه بتكبيرة الاحرام أو السلام ، وقال ابن حامد : في ذلك وجهان ، قال القاضي : عندي : أنه تصح صلاته لأنه اجتمع معه في الركن ، فصحت صلاته ، كما لو رفع معه ابتداء .

فصل

فإن ركع ورفع قبل ركوع إمامه ، فقال أبو الخطاب : إن فعله عمداً فهل تبطل صلاته ؟ على وجهين لأنه سبقه بركن واحد فأشبهه ما لو ركع قبله حسب وإن فعله سهواً فصلاته صحيحة ، وهل يعتد بتلك الركعة ؟ فيه روايتان ، فأما إن سبقه بركنين فركع قبله ، فلما أراد أن يركع ورفع ، فلما أراد أن يرفع سجد عمداً بطلت صلاته لأنه لم يقتد بإمامه في أكثر الركعة وإن فعله سهواً لم تبطل صلاته ، لأنه معذور ولم يعتد بتلك الركعة لعدم اقتدائه بإمامه فيها .

(فصل) فإن سبق الإمام المأموم بركن كامل : مثل أن ركع ورفع قبل ركوع المأموم لعذر من نعاس أو زحام أو عجلة الإمام فإنه يفعل ما سبق به ، ويدرك إمامه ولا شيء عليه نص عليه أحمد ، قال المروزي : قلت لأبي عبد الله : الإمام إذا سجد فرفع رأسه قبل أن أسجد ؟ قال ، إن كانت سجدة واحدة فاتبعه إذا رفع رأسه وهذا لا أعلم فيه خلافاً وإن سبقه بركعة كاملة أو أكثر فإنه يتابع إمامه ويقضى ما سبقه الإمام به ، قال أحمد ، في رجل نعس خلف الإمام حتى صلى ركعتين ؟ قال : كأنه أدرك ركعتين فإذا سلم الإمام صلى ركعتين وإن سبقه بأكثر من ركن وأقل

من ركعة ، ثم زال عنده بالمنصوص عن أحمد ، أنه يتبع امامه ولا يعتد بتلك الركعة فإنه قال في رجل ركع امامه وسجد وهو قائم لا يشعر ولم يركع حتى سجد الامام ؟ فقال ، يسجد معه ويأتي بركعة مكانها ، وقال المروزي ، قلت لأبي عبد الله الامام اذا سجد ورفع رأسه قبل أن اسجد ؟ قال ، ان كانت سجدة واحدة فاتبعه اذا رفع رأسه وان كان سجدة فلان يعتد بتلك الركعة ، وظاهر هذا ، أنه متى سبقه بركنين بطلت تلك الركعة وان سبقه بأقل من ذلك فعله وأدرك امامه ، وقال أصحابنا ، فيمن زحم عن السجود يوم الجمعة ، ينتظر زوال الزحام ثم يسجد ويتبع الامام ، ما لم يخف فوات الركوع في الثانية مع الامام وهذا يقتضي أنه يفعل ما فاتته وان كان أكثر من ركن واحد وهذا قول الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله بأصحابه في صلاته عسفان ، حين أقامهم خلفه صفين « فسجد بالصف الاول ، والصف الثاني قائم حتى قام النبي (ص) الى الثانية فسجد الصف الثاني ثم تبعه ، وكان ذلك جائزا للعذر فهذا مثله ، وقال مالك ، ان أدركهم المسبوق في أول سجودهم سجد معهم واعتد بها وان علم أنه لا يقدر على الركوع وأدركهم في السجود حتى يستووا قياما فليتابعهم فيما بقي من صلاتهم ، ثم يقضى ركعة ثم يسجد للسهو ، ونحوه قال الاوزاعي ولم يجعل عليه سجدة في السهو .

والاولى في هذا - والله أعلم - ما كان على قياس فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف فإن ما لا نص فيه يرد الى أقرب الاشياء به من المنصوص عليه وان فعل ذلك لغير عذر بطلت صلاته لأنه ترك الائتمام بإمامه عمدا والله أعلم .

« مسألة ، قال (ثم يرفع رأسه مكبرا ، ويقوم على صدور قدميه معتمدا على ركبتيه)

وجملته : انه اذا قضى سجدة الثانية نهض للقيام مكبرا ، والقيام ركن ، والتكبير واجب في إحدى الروايتين :

واختلفت الرواية عن أحمد ، هل يجلس للاستراحة ؟ فروى عنه : لا يجلس وهو اختيار الخرقى ، وروى ذلك عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس ،

وبه يقول مالك والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال أحمد : أكثر الأحاديث على هذا ، وذكر عن عمر وعلي وعبد الله : وقال النعمان بن أبي عياش : أدركت غير واحد من أصحاب النبي (ص) يفعل ذلك ، أي لا يجلس ، قال الترمذي : وعليه العمل عند أهل العلم ، وقال أبو الزناد : تلك السنة .

والرواية الثانية : أنه يجلس ، اختارها الخلال : وهو أحد قولي الشافعي ، قال الخلال : رجع أبو عبد الله إلى هذا ، يعني ترك قوله بترك الجلوس : لما روى مالك بن الحويرث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض ، متفق عليه ، وذكره أيضاً أبو حميد في صفة صلاة رسول الله (ص) وهو حديث حسن صحيح ، فيتعين العمل به والمصير إليه .
وقيل : إن كان المصلي ضعيفاً جلس للاستراحة لحاجته إلى الجلوس ، وإن كان قوياً لم يجلس لغناه عنه : وحمل جلوس النبي (ص) على أنه كان في آخر عمره عند كبره وضعفه ؛ وهذا فيه جمع بين الأخبار ، وتوسط بين القولين .

فإذا قلنا : يجلس فيحتمل أنه يجلس مفترشاً على صفة الجلوس بين السجدين وهو مذهب الشافعي ، لقول أبي حميد في صفة صلاة رسول الله (ص) : ثم ثنى رجله وقعد واعتدل حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض ، وهذا صريح في كيفية جلسة الاستراحة ، فيتعين المصير إليه .

وقال الخلال : روى عن أحمد من لا أحصيه كثرة أنه يجلس على أليتيه ، قال القاضي : يجلس على قدميه وأليتيه ، مفضياً بهما إلى الأرض : لأنه لو جلس مفترشاً لم يأمن السهو ؛ فيشك هل جلس عن السجدة الأولى أو الثانية ؟ وبهذا يأمن ذلك ؛ وقال أبو الحسن الاعمدي : لا يختلف أصحابنا أنه لا يلصق أليتيه بالأرض في جلسة الاستراحة ، بل يجلس معلقاً عن الأرض .

وعلى كلتا الروایتين : ينهض إلى القيام على صدور قدميه معتمداً على ركبتيه ولا يعتمد على يديه ، قال القاضي : لا يختلف قوله : أنه لا يعتمد على الأرض ، سواء قلنا : يجلس للاستراحة أو لا يجلس ، وقال مالك والشافعي : السنة أن يعتمد على يديه في النهوض ، لأن مالك بن الحويرث قال في صفة صلاة رسول الله

صلى الله عليه وسلم أنه « لما رفع رأسه من السجدة الثانية استوى قاعداً ثم اعتمد على الارض ، رواه النسائي ، ولان ذلك أعون للصلى .

ولنا ما روى وائل بن حجر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ، رواه النسائي والاثرم ، وفي لفظ « وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه ، وعن ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة ، رواهما أبو داود .

وقال علي رضي الله عنه « ان من السنة في الصلاة المكتوبة ، اذا نهض الرجل في الركعتين الاولين : أن لا يعتمد يديه على الارض ، الا أن يكون شيخا كبيرا لا يستطيع ، رواه الاثرم ، وقال أحمد : بذلك جاء الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أبي هريرة « أن النبي ص كان في الصلاة ينهض على صدور قدميه ، رواه الترمذي وقال : يرويه خالد بن الياس ، قال أحمد : ترك الناس حديثه ، ولانه أشق ، فكان أفضل ، كالتجاني والاقراش .

وحديث مالك بن عمار على أنه كان من النبي صلى الله عليه وسلم لمشقة القيام عليه لضعفه وكبره : فإنه قال عليه السلام « انى قد بدئت ، فلا تسبقونى بالركوع ولا بالسجود » .

« مسألة ، قال (الا أن يشق ذلك عليه ، فيعتمد بالارض)

يعنى اذا شق عليه النهوض على الصفة التى ذكرناها ، فلا بأس باعتماده على الارض بيديه ، لا نعلم أحداً خالف فى هذا ، وقد دل عليه حديث مالك بن الحويرث ، وقول علي رضي الله عنه « الا أن يكون شيخا كبيرا ، ومشقة ذلك تكون لكبر أو ضعف أو مرض أو سمن ونحوه .

(فصل) يستحب أن يكون ابتداء تكبيره مع ابتداء رفع رأسه من السجود وانهائه عند اعتداله قائما ، ليكون مستوعبا بالتكبير جميع الركن المشروع فيه ، وعلى هذا بقية التكبيرات ، الا من جلس جلسة الاستراحة ، فانه ينتهى تكبيره عند انتهاء جلوسه ، ثم ينهض للقيام بغير تكبير . وقال أبو الخطاب : ينهض مكبرا

وليس بصحيح ، فإنه يفضى إلى أن يوالى بين تكبيرتين في ركن واحد لم يرد الشرع بجمعها فيه .

« مسألة ، قال (ويفعل في الثانية مثل ما فعل في الأولى) »

يعنى يصنع في الركعة الثانية من الصلاة مثل ما صنع في الركعة الأولى على ما وصف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصف الركعة الأولى للمسيء في صلاته ثم قال « افعل ذلك في صلاتك كلها ، وهذا لا خلاف فيه نعلمه ، إلا أن الثانية تنقص النية وتكبيره الاحرام والاستفتاح ، لأن ذلك يراد لافتتاح الصلاة .

وقد روى مسلم عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ولم يسكت ، وهذا يدل على أنه لم يكن يستفتح ولا يستعيد ولا نعلم في ترك هذه الأمور الثلاثة خلافاً فيما عدا الركعة الثالثة .

فأما الاستعادة فاختلفت الرواية عن أحد فيها في كل ركعة ؛ فعنه أنها تختص بالركعة الأولى ؛ وهو قول عطاء والحسن والنخعي والثوري ، لحديث أبي هريرة هذا ، ولأن الصلاة جملة واحدة ، فالقراءة فيها كلها كالقراءة الواحدة ، ولذلك اعتبرنا الترتيب في القراءة في الركعتين ، فأشبه ما لو سجد للتلاوة في أثناء قراءته فإذا أتى بالاستعادة في أولها كفى ذلك بالاستفتاح .

فعلى هذه الرواية : إذا ترك الاستعادة في الأولى لنياس أو غيره أتى بها في الثانية ، والاستفتاح بخلاف ذلك ، نص عليه ، لأن الاستفتاح لافتتاح الصلاة ، فإذا فات في أولها فات محله ، والاستعادة للقراءة ، وهو يستفتحها في الثانية ، وإن شرع في القراءة قبل الاستعادة لم يأت بها في تلك الركعة ؛ لأنها سنة فات محلها .

والرواية الثانية : يستعيد في كل ركعة ، وهو قول ابن سيرين والشافعي لقوله تعالى (١٦ : ٩٨) فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) فيقتضى ذلك تكرير الاستعادة عند تكرير القراءة ، لأنها مشروعة للقراءة ، فتكرر بتكررها ، كما لو كانت في صلاتين .

(فصل ل) المسبوق إذا أدرك الامام فيما بعد الركعة الأولى لم يستفتح ، وأما

الاستعاذة، فإن قلنا : تختص بالركعة الاولى ، لم يستعذ ، لان ما يدركه المأموم مع الامام آخر صلاته ، فإذا قام للقضاء استفتح واستعاذ ، نص على هذا أحمد ، وإن قلنا . يستعذ في كل ركعة ، استعاذ ، لان الاستعاذة في أول قراءة كل ركعة فإذا أراد المأموم القراءة استعاذ لقول الله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم .

« مسألة ، قال (فإذا جلس فيها للتشهد يكون كجلوسه بين السجدين)

وجملته : أنه إذا صلى ركعتين جلس للتشهد ؛ وهذا الجلوس والتشهد فيه مشروعان بلا خلاف ، وقد نقله الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً ، والامة تفعله في صلاتها ، فإن كانت الصلاة مغرباً أو رباعية ، فهما واجبان فيها على احدي الروايتين ، وهو مذهب الليث وإسحاق ، والآخرى : ليسا بواجبين . وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي : لأنهما يسقطان بالسهو فأشبهها السنن .

ولنا أن النبي (ص) فعله وداوم على فعله ، وأمر به في حديث ابن عباس فقال « قولوا : التحيات لله ، وسجد للسهو حين نسيه ، وقد قال « صلوا كما رأيتموني أصلي ، وإنما سقط بالسهو الى بدل ، فأشبهه جبرانات الحج تجبر بالدم ، بخلاف السنن ، ولأنه أحد التشهدين ، فكان واجباً كالآخر .

وصفة الجلوس لهذا التشهد : كصفة الجلوس بين السجدين ، يكون مفترشاً كما وصفنا ، وسواء كان آخر صلاته أو لم يكن ؛ وبهذا قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال مالك : يكون متوركا على كل حال ، لما روى ابن مسعود « أن النبي (ص) كان يجلس في وسط الصلاة وآخرها متوركا ، وقال الشافعي : إن كان متوسطاً كقولنا ؛ وإن كان آخر صلاته كقول مالك .

ولنا حديث أبي حميد « أن النبي (ص) جلس — يعني للتشهد — فاقترش رجله اليسرى وأقبل بصدره اليمنى على قبلته ، وقال ائبل بن حجر قلت (لا نظرن الى صلاة رسول الله (ص) ، فلما جلس — يعني للتشهد — اقترش رجله اليسرى

٣٠ — ١ الملقى

ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى (وهذا حديثان صحيحان حسان يتعين الأخذ بهما وتقديمهما على حديث ابن مسعود لصحتها وكثرة رواتهما ، فان أبا حميد ذكر حديثه في عشرة من الصحابة فصدقوه ، وهما متأخران عن ابن مسعود ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد بين أبو حميد في حديثه الفرق بين التشهدين ، فتكون زيادة والاخذ بالزيادة واجب .

« مسألة ، قال (ثم يسط كف اليد اليسرى على فخذه اليسرى ، ويده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويخلق الإبهام مع الوسطى ، ويشير بالسبابة)

وجملته : أنه يستحب للصلي إذا جلس للتشهد وضع اليد اليسرى على فخذه اليسرى مبسوطة مضمومة الأصابع مستقبلاً بجميع أطراف أصابعها القبلة ، ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، يقبض منها الخنصر والبنصر ، ويخلق الإبهام مع الوسطى ، ويشير بالسبابة ، وهي الأصبع التي تلي الإبهام ، لما روى وائل بن حجر (أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ، ثم عقد من أصابعه الخنصر والتي تليها ، وخلق حلقة بأصبعه الوسطى والإبهام ؛ ورفع السبابة مشيراً بها) .

قال أبو الحسن الامدى . وقد روى عن أبي عبد الله . أنه يجمع أصابعه الثلاث ويعقد الإبهام ، كعقد الخمسين . لما روى ابن عمر (أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين ؛ وأشار بالسبابة) رواه مسلم ، وقال الامدى . وروى أنه يسط الخنصر والبنصر ليكون مستقبلاً بهما القبلة . والاول أولى . اقتداء بالنبي (ص) .

ويشير بالسبابة يرفعها عند ذكر الله تعالى في تشهده . لما رويناه . ولا يحركها لما روى عبد الله بن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير بأصبعه ولا يحركها) رواه أبو داود ، وفي لفظ (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بأصبعه) .

« مسألة ، قال ﴿ ويتشهد فيقول : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله الا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وهو التشهد الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضى الله عنه ﴾ .

هذا التشهد هو المختار عند إمامنا ، وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين . قاله الترمذى ، وبه يقول الثورى وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأى وكثير من أهل المشرق

وقال مالك : أفضل التشهد تشهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الصلوات لله ، وسائرته كتشهد ابن مسعود ، لأن عمر قاله على المنبر بحضور من الصحابة وغيرهم فلم ينكروه فكان اجماعاً

وقال الشافعى : أفضل التشهد ما روى ابن عباس قال « كان رسول الله (ص) يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فيقول : قولوا التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، أخرجه مسلم والترمذى وقال حديث حسن صحيح ، الا أن فى رواية مسلم « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ولنا ما روى عبد الله بن مسعود قال « علمنى رسول الله ، ص التشهد - كفى بين كفيه - كما يعلمنى السورة من القرآن ، التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وفى لفظ ، اذا قعد أحدكم فى الصلاة فليقل التحيات لله - وفيه - فإنكم اذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح فى السماء وفى الأرض - وفيه - فليتخير من المسألة ما شاء ، متفق عليه قال الترمذى حديث ابن مسعود قد روى من غير وجه . وهو أصح حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد . وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم معه ابن عمر وجابر وأبو موسى وعائشة ، وعليه أكثر أهل العلم ، فتعين الاخذ به وتقديمه .

فأما حديث عمر فلم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما هو من قوله ، وأكثر

أهل العلم على خلافه فكيف يكون إجماعاً ؟ على أنه ليس الخلاف في إجزائه في الصلاة ، إنما الخلاف في الأولى والأحسن ، والأحسن : تشهد النبي صلى الله عليه وسلم الذي عليه أصحابه وأخذوا به .

وأما حديث ابن عباس فانفرد به ، واختلف عنه في بعض ألفاظه ، ففي رواية مسلم أنه قال : « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ، كرواية ابن مسعود ، ثم رواية ابن مسعود أصح اسناداً وأكثر رواية ، وقد اتفق على روايته جماعة من الصحابة فيكون أولى ، ثم هو متضمن للزيادة ، وفيه العطف بواو العطف ، وهو أشهر في كلام العرب ، وفيه السلام بالآلف واللام ، وهما للاستغراق ، وقال عبدالرحمن ابن الأسود عن أبيه قال : حدثنا عبد الله بن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه التشهد في الصلاة ، قال : وكنا نتحفظه عن عبد الله كما نتحفظ حروف القرآن الواو والآلف ، وهذا يدل على ضبطه ، فكان أولى .

(فصل)

وبأى تشهد تشهد مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز ، نص عليه أحمد ، فقال : تشهد عبد الله أعجب إليّ ، وإن تشهد بغيره فهو جائز لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عليه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجميع ، كالقراءات المختلفة التي اشتمل عليها المصحف ، قال القاضي : وهذا يدل على أنه إذا أسقط لفظة هي ساقطة في بعض الشهادات المروية صح تشهده ، فعلى هذا يجوز أن يقال : أقل ما يجزىء من التشهد : التحيات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أو أن محمداً رسول الله ، وقد قال أحمد في رواية أبي داود : إذا قال « وأن محمداً عبده ورسوله » ولم يذكر « وأشهد » أرجو أن يجزئه ، وقال ابن حامد ، رأيت بعض أصحابنا يقول ، لو ترك واو أو حرفاً أعاد الصلاة ، لقول الأسود : فكنا نتحفظه عن عبد الله كما نتحفظ حروف القرآن .

والأول : أصح لما ذكرنا ، وقول الأسود يدل على أن الأولى والأحسن الإتيان بلفظه وحروفه ، وهو الذي ذكرنا أنه المختار ، على أن عبد الله كان

يرخص في إبدال لفظات من القرآن بالتشهد أولى ، فقد روى عنه ، أن إنسانا كان يقرأ عليه (٤٤ ، ٤٢) إن شجرة الزقوم طعام الأثيم) فيقول طعام اليتيم ، فقال له عبد الله ، قل طعام الفاجر ، فأما ما اجتمعت عليه الشهادات كلها فيتعين الإتيان به ، وهذا مذهب الشافعي .

(فصل ' ولا تستحب الزيادة على هذا التشهد ولا تطويله ، وبهذا قال النخعي والثوري وإسحاق ، وعن الشعبي ، أنه لم ير بأساً أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وكذلك قال الشافعي ، وعن عمر ، أنه كان إذا تشهد قال ، بسم الله خير الأسماء ، وعن ابن عمر ، أنه كان يسمى في أوله ، وقال ، زدت فيه ، وحده لا شريك له ، وأباح الدعاء فيه بما بدا له ، وقال أيوب ويحيى بن سعيد وهشام بقول عمر في التسمية ، وقد روى جابر قال - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا التشهد كما يعلنا السورة من القرآن ، بسم الله ، التحيات لله ، وذكر التشهد كتشهد ابن مسعود - أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار - رواه النسائي وابن ماجه ، وقال مالك ، ذلك واسع ، وسمع ابن عباس رجلا يقول - بسم الله - فأنهر ، وبه قال مالك وأهل المدينة وابن المنذر والشافعي ، وهو الصحيح لما روى ابن مسعود - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين الأوليين ، كأنه على الرضف حتى يقوم - رواه أبو داود ، والرضف ، هي الحجارة المحماة ؛ يعني لما يخففه . وهذا يدل على أنه لم يطوله . ولم يزد على التشهد شيئا ، وروى عن مسروق قال : كنا إذا جلسنا مع أبي بكر كأنه على الرضف حتى يقوم - رواه الامام أحمد ، وقال حنبل ، رأيت أبا عبد الله يصلي ، فإذا جلس في الجلسة بعد الركعتين أخف الجلوس . ثم يقوم كأنه على الرضف وإنما قصد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه ، ولأن الصحيح من الشهادات ليس فيه تسمية ولا شيء من هذه الزيادات . فيقتصر عليها . ولم تصح التسمية عند أصحاب الحديث . ولا غيرها مما وقع الخلاف فيه . وإن فعله جاز لأنه ذكر .

(فصل) وإذا أدرك بعض الصلاة مع الامام فجلس الامام في آخر صلاته . لم يزد المأموم على التشهد الاول . بل يكرره نص عليه أحمد فيمن أدرك مع الامام ركعة قال . يكرر التشهد ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يدعو

بشيء مما يدعى به في التشهد الأخير لأن ذلك إنما يكون في التشهد الذي يسلم عقيبهِ وليس هذا كذلك^(١) .

« مسألة » قال (ثم ينهض مكبراً كنهوضه من السجود)

يعنى إذا فرغ من التشهد الأول نهض قائماً على صدور قدميه معتمداً على ركبتيه على ما ذكرناه في نهوضه من السجود في الركعة الأولى ولا يقدم إحدى رجليه عند النهوض كذلك قال ابن عباس وكرهه إسحاق ، وروى عن ابن عباس : أن ذلك يقطع الصلاة ، ورخص فيه مجاهد وإسحاق للشيخ .
ولنا أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كرهه ابن عباس ويمكن الشيخ أن يعتمد على يديه ، فيستغنى عنه ولا تبطل الصلاة به لأنه ليس بعمل كثير ولا وجد فيه ما يقتضى البطلان .

فصل

ثم يصلى الثالثة والرابعة كالثانية ، إلا أنه لا يقرأ فيها شيئاً بعد الفاتحة ، ولا يجهر فيهما في صلاة الجهر ، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

« مسألة » قال (فإذا جلس للتشهد الأخير تورك ، فنصب رجله اليمنى ، وجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ، ويجعل أليتيه على الأرض)

السنة عند إمامنا رحمه الله : التورك في التشهد الثانى وإليه ذهب مالك والشافعى ، وقال الثورى وأصحاب الرأى : يجلس مفترشاً كجلوسه فى الأول ، لما ذكرنا من حديث وائل بن حجر وأبى حميد فى صفة جلوس النبى (ص) .
ولنا قول أبى حميد « حتى إذا كانت الركعة التى يقضى فيها صلاته : أخر رجله اليسرى وجلس متوركاً على شقه الأيسر ، وهذا بيان الفرق بين التشهدين ، وزيادة يجب الأخذ بها والمصير إليها ، والذي احتجوا به : فى التشهد الأول ولا نزاع بيننا فيه ، وأبو حميد راوى حديثهم بين فى حديثه : أن افتراشه كان فى التشهد الأول ، وأنه تورك فى الثانى ، فيجب المصير إلى قوله وبيانه .

(١) وهل على هذا دليل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من فعل أو قول أحد من الصحابة ؟ والصلاة على النبى من أفضل الأذكار ، وكتبه أبوطاهر

فأما صفة التورك ؛ فقال الخرقي ؛ ينصب رجله اليمنى ، ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ، ويجعل أليتيه على الأرض ، وذكر القاضى مثل ذلك لما روى عن عبد الله بن الزبير قال ؛ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد فى الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه وساقه ، وفرش قدمه اليمنى ، رواه مسلم وأبو داود ، وفى بعض ألفاظ حديث أبى حميد قال ؛ جلس النبى صلى الله عليه وسلم على أليتيه وجعل بطن قدمه عند مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ، وروى الأثرم فى صفته قال ، رأيت أبا عبد الله يتورك فى الرابعة فى التشهد ، فيدخل رجله اليسرى يخرجها من تحت ساقه الايمن ، ولا يقعد على شئ منها ، وينصب اليمنى ويفتح أصابعه ، وينحى عجزه كله ، ويستقبل بأصابعه اليمنى القبلة وركبته اليمنى على الأرض ملزقة وهكذا ذكر أبو الخطاب وأصحاب الشافعى ، وأن أبا حميد قال فى صفة صلاة النبى صلى الله عليه وسلم - فإذا كان فى الرابعة أفضى بوركه اليسرى الى الأرض وأخرج قدمه من ناحية واحدة - رواه أبو داود ، وأيهما فعل فحسن .

(فصل وهذا التشهد والجلوس لهما أركان الصلاة ومن قال بوجوبه ، عمر وابنه وأبو مسعود البدرى والحسن والشافعى ، ولم يوجبها مالك ولا أبو حنيفة ، إلا أن أبا حنيفة أوجب الجلوس قبل التشهد ، وتعلقا بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يجعله الاعرابي فدل على أنه غير واجب .

ولنا أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر به فقال - قولوا ، التحيات لله - وأمره يقتضى الوجوب وفعله وداوم عليه ، وقد روى عن ابن مسعود انه قال - كنا نقول - قبل ان يفرض علينا التشهد - السلام على الله قبل عباده . السلام على جبريل السلام على ميكائيل ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ، لا تقولوا السلام على الله ولكن قولوا التحيات لله - الى آخره - وهذا يدل على انه فرض بعد ان لم يكن مفروضا ، وحديث الاعرابي يحتمل انه كان قبل ان يفرض التشهد ويحتمل انه ترك تعليمه لأنه لم يره اساء فى تركه .

- مسألة - قال ' ولا يتورك الا فى صلاة فيها تشهدان ، فى الاخير منهما) وجهلته ، ان جميع جلسات الصلاة لا يتورك فيها الا فى تشهد ثان ، وقال

الشافعي : يسن التورك في كل تشهد يسلم فيه ، وان لم يكن ثانيا ، كتشهد الصبح والجمعة وصلاة التطوع لأنه تشهد يسن تطويله ، فسن فيه التورك كالثاني .

ولنا حديث وائل بن حجر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جلس للتحديث اقترش رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى ، ولم يفرق بين ما يسلم فيه وما لا يسلم ، وقالت عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ركعتين النحية ، وكان يقترش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، رواه مسلم ، وهذان يقضيان على كل تشهد بالاقتراش ، إلا ما خرج منه ، لحديث أبي حميد في التشهد الثاني ، فيبقى فيما عداه على قضية الأصل ، ولأن هذا ليس بتشهد ثان ، فلا يتورك فيه كالأول ، وهذا لأن التشهد الثاني إنما تورك فيه للفرق بين التشهدين ، وما ليس فيه إلا تشهد واحد لا اشتباه فيه فلا حاجة إلى الفرق وما ذكروه من المعنى إن صح فيضم إليه هذا المعنى الذي ذكرناه ، ونعلل الحكم بهما والحكم إذا علل بعلمتين لم يحز تعديه لتعدى أحدهما دون الآخر ، والله أعلم .

(فصل)

قيل لأبي عبد الله : فما تقول في تشهد سجود السهو ؟ فقال ، يتورك فيه أيضاً ، هو من بقية الصلاة ، يعنى إذا كان من السجود في صلاة رباعية لأن تشهدا يتورك فيه ، وهذا تابع له ، وقال القاضي ، يتورك في كل تشهد لسجود السهو بعد السلام ، سواء كانت الصلاة رباعية أو ركعتين لأنه تشهد ثان في الصلاة ، ويحتاج إلى الفرق بينه وبين تشهد صلب الصلاة ، وقال الأثرم ، قلت لأبي عبد الله ، الرجل يحى فيدرك مع الإمام ركعة فيجلس الإمام في الرابعة ، أيتورك معه الرجل الذي جاء في هذه الجلسة ؟ فقال . ان شاء تورك ، قلت . فإذا قام يقضى ، يجلس في الرابعة هو ، فينبغى له أن يتورك ؟ فقال . نعم . يتورك هذا لأنها هي الرابعة له . نعم يتورك . ويطيل الجلوس في التشهد الأخير . قال القاضي . قوله . ان شاء تورك ، على سبيل الجواز لأنه مسنون ، وقد صرح في رواية منها فيمن أدرك من صلاة الظهر ركعتين . لا يتورك إلا في الأخيرتين ويحتمل أن يكون هذان روايتين .

« مسألة ، قال (ويتشهد بالتشهد الاول ويصلي على النبي (ص) فيقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد) »

وجملته أنه اذا جلس في آخر صلاته فإنه يتشهد بالتشهد الذي ذكرناه ثم يصلي على النبي (ص) كما ذكر الخرقى وهى واجبة في صحيح المذهب ، وهو قول الشافعى واسحاق . وعن أحمد أنها غير واجبة . قال المروذى : قيل لأبى عبد الله ان ابن راهويه يقول : لو أن رجلا ترك الصلاة على النبي (ص) في التشهد بطلت صلاته قال ما أجترىء أن أقول هذا . وقال في موضع هذا شذوذ . وهذا يدل على أنه لم يوجبها ، وهذا قول مالك والثورى وأصحاب الرأى وأكثر أهل العلم

قال ابن المنذر : هو قول جل أهل العلم إلا الشافعى . وكان إسحاق يقول لا يجزئه إذا ترك ذلك عامداً . قال ابن المنذر وبالقول الاول أقول ، لأننى لأجد الدلالة موجودة في إيجاب الإعادة عليه ، واحتجوا بحديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه التشهد ، ثم قال : إذا قلت هذا — أو قضيت هذا — فقد تمت صلاتك ، وفى لفظ « وقد قضيت صلاتك ، فإن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد ، رواه أبو داود »

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ، رواه مسلم . أمرنا بالاستعاذة عقب التشهد من غير فصل ، ولأن الصحابة كانوا يقولون فى التشهد قولاً ، فنقلهم عنه النبي (ص) الى التشهد وحده ، فدل على أنه لا يجب غيره ، ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد بإيجابه

وظاهر مذهب أحمد وجوبه ، فإن أبا زرعة الدمشقى نقل عن أحمد انه قال : كنت أتهيب ذلك ثم تبينت فإذا الصلاة واجبة ، فظاهر هذا أنه رجع عن قوله الاول الى هذا ، لما روى كعب بن عُجرة قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا فقلنا يا رسول الله ، قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلى عليك ؟ قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ، متفق عليه وروى الاثرم عن فضالة بن عبيد « سمع النبي (ص) رجلاً يدعو فى صلاته لم يمجّد

ربه ، ولم يصل على النبي (ص) فقال النبي (ص) عجل هذا ، ثم دعاه النبي (ص) فقال : اذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه والثناء عليه ثم ليصل على النبي (ص) ثم ليدع بعد بما شاء ، ولأن الصلاة عبادة شروفا فيها ذكر الله تعالى بالشهادة ، فشرط ذكر النبي (ص) كالآذان . فأما حديث ابن مسعود فقال الدارقطني : الزيادة فيه من كلام ابن مسعود

(فصل) وصفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر الحرقى لما رويناه من حديث كعب بن عجرة ، وقد رواه النسائي كذلك ، الا أنه قال : كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم - وكما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم ، وفي رواية : كما صليت على ابراهيم انك حميد مجيد ، وكما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد ، قال الترمذى هو حديث حسن صحيح . وفي رواية ابن مسعود : كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، رواه مسلم ، وعن أبي حميد أن رسول الله (ص) قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم ، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته . كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد ، رواه البخارى

والأولى أن يأتى بالصلاة على النبي (ص) على الصفة التى ذكر الحرقى ، لأن ذلك حديث كعب بن عجرة ، وهو أصح حديث روى فيها ، وعلى أى صفة أتى بالصلاة عليه مما ورد فى الأخبار جاز ، كقولنا فى التشهد ، وظاهره أنه اذا أخل بلفظ ساقط فى بعض الأخبار جاز ، لأنه لو كان واجبا لما أغفله النبي (ص) قال القاضى أبو يعلى : ظاهر كلام احمد أن الصلاة واجبة على النبي (ص) حسب لقوله فى خبر أبي زرعة : الصلاة على النبي (ص) أمر ، من تركها أعاد الصلاة ، ولم يذكر الصلاة على آله ، وهذا مذهب الشافعى . ولهم فى وجوب الصلاة على آله وجهان .

وقال بعض أصحابنا : تجب الصلاة على الوجه الذى فى خبر كعب ، لأنه أمر به والامر يقتضى الوجوب والاول أولى ، والنبي (ص) انما أمرهم بهذا حين سألوه تعليمهم ولم يبتدئهم به

(فصل) آل النبي صلى الله عليه وسلم أتباعه على دينه ، كما قال الله تعالى

(٤٠ ، ٦ ، أدخلوا آل فرعون) يعنى أتباعه من أهل دينه ، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل من آل محمد ؟ فقال كل تقى . أخرجه تمام فى فوائده ، وقيل آل له أهله ، الهاء منقلبة عن الهمزة ، كما يقال أرقت الماء وهرقته ، فلو قال وعلى أهل محمد مكان آل محمد أجزاءه عند القاضى وقال معناهما واحد ، ولذلك لو صغر قيل أهيل ، قال ومعناهما جميعاً أهل دينه . وقال ابن حامد وأبو حفص لا يجزىء لما فيه من مخالفة لفظ الأثر وتغيير المعنى ، فإن الأهل إنما يعبر به عن القرابة ، والآل يعبر به عن الاتباع فى الدين

فصل

وأما تفسير التحيات ، فروى عن ابن عباس قال : التحية العظيمة والصلوات الصلوات الخس ، والطيبات الأعمال الصالحة . وقال أبو عمرو : التحيات الملك وأنشد :
ولكل ما نال الفتى قد نلتها إلا التحية

وقال بعض أهل اللغة التحية البقاء ، واستشهد بهذا البيت . وقال ابن الأنبارى التحيات السلام والصلوات الرحمة والطيبات من الكلام

(فصل) والسنة إخفاء التشهد ، لأن النبي (ص) لم يكن يجهر به ، إذ لو جهر به لنقل كما نقلت القراءة ، وقال عبد الله بن مسعود « من السنة إخفاء التشهد ، رواه أبو داود ، ولأنه ذكر غير القراءة لا ينتقل به من ركن إلى ركن فاستحب إخفاؤه كالسبح ، ولا نعلم فى هذا خلافاً

(فصل) ولا يجوز لمن قدر على العربية التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها ، لما ذكرنا فى التكبير ، فإن عجز عن العربية تشهد بلسانه ^(١) . كقولنا فى التكبير ، ويجىء على قول القاضى أن لا يتشهد ، وحكمه حكم الآخر ومن قدر على تعلم التشهد والصلاة على النبي (ص) لزمه ذلك ، لأنه من فروض الأعيان فلهذا كالقراءة ، فإن صلى قبل تعلمه مع إمكانه لم تصح صلاته ، وإن خاف

(١) أى باللغة التى يحسنها — زكريا

فوات الوقت أو عجز عن تعلمه أتى بما يمكنه منه وأجزأه للضرورة، وإن لم يحسن شيئاً بالكلية سقط كله .

(فصل) والسنة ترتيب التشهد وتقديمه على الصلاة على النبي صلى الله عليه فإن لم يفعل وأتى به منكساً من غير تغيير شيء من معانيه ولا إخلال بشيء من الواجب فيه ففيه وجهان :

أحدهما يجزئه ، ذكره القاضى ، وهو مذهب الشافعى ، لأن المقصود المعنى وقد حصل ، فصح كما لو رتبته

والثانى لا يصح ، لأنه أخل بالترتيب فى ذكر ورد الشرع به مرتباً ، فلم يصح كالأذان .

« مسألة ، قال (ويستحب أن يتعوذ من أربع فيقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ، أعوذ بالله من عذاب القبر ، أعوذ بالله من فتنه المسيح الدجال ، أعوذ بالله من فتنه المحيا والممات)

وذلك لما روى أبو هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنه المحيا والممات ومن فتنه المسيح الدجال ، متفق عليه . ولمسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ من أربع ، وذكره .

« مسألة ، قال « وإن دعا فى تشهده بما ذكر فى الاخبار فلا بأس .

وجملته ان الدعاء فى الصلاة بما وردت به الاخبار جائز ، قال الاثرم : قلت لأبى عبد الله ان هؤلاء يقولون : لا يدعو فى المكتوبة الا بما فى القرآن ، فنفض يده كالمنغضب ؛ وقال من يقف على هذا ؟ وقد تواترت الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قالوا ؟ قلت لأبى عبد الله اذا جلس فى الرابعة يدعو بعد التشهد بما شاء ؟ قال بما شاء ؟ لا أدرى ولكن يدعو بما يعرف وبما جاء فقالت على حديث عمرو بن سعد قال : سمعت عبد الله يقول « اذا جلس أحدكم فى صلاته - وذكر التشهد - ثم ليقل اللهم انى أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم انى أسألك من

خير ما سألك عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبادك الصالحون
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، ربنا اغفر لنا ذنوبنا
وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ، ولا تخزنا
يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد ، رواه الأثرم

وعن عبد الله قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا
السورة من القرآن ، قال وعلمنا ان نقول : اللهم أصلح ذات بيننا واهدنا سبيل
السلام وأخرجنا من الظلمات الى النور ، واصرف عنا الفواحش ما ظهر منها وما
بطن ، وبارك لنا في أبصارنا وأسماعنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا ، وتب علينا انك
أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين عليك بها قابليها ، وآتمها
علينا ، رواه أبو داود

وعن أبي بكر الصديق أنه قال لرسول الله (ص) علمني دعاء أدعوه به في صلاتي
قال : قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت ، فاغفر لي
مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم ، متفق عليه . وعن أبي هريرة
قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل « ما تقول في الصلاة ؟ قال أتشهد
ثم أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار ، أما والله ما أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ
فقال حولها ندندن ، رواه أبو داود

وفي حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم التشهد - فقال في آخره -
أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار ،

وقول الخرقى « بما ذكروا في الاخبار ، يعنى أخبار النبي عليه الصلاة والسلام
وأصحابه والسلف رحمة الله عليهم ، فإن أحمد ذهب الى حديث ابن مسعود في الدعاء
وهو موقوف عليه ، وقال يدعوه بما جاء وبما يعرف ، ولم يقيده بما جاء عن النبي
عليه السلام ، وقال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول في سجوده . اللهم كما
صنعت وجهي عن السجود لغيرك فصن وجهي عن المسألة لغيرك ، وقال : كان
عبد الرحمن يقوله في سجوده ، وقال سمعت الثوري يقوله في سجوده

(فصل) ولا يجوز أن يدعوا في صلاته بما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها بما
يشبه كلام الأدميين وأمانتهم ، مثل اللهم ارزقني جارية حسناء وداراً قوراء وطعاماً

طيباً وبستاناً أنيقاً . وقال الشافعي يدعو بما أحب ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في التشهد : ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه ، متفق عليه ، ولمسلم : ثم ليتخير بعد من المسألة ما شاء أو ما أحب ، وفي حديث أبي هريرة : إذا تشهد أحدكم فليتعوذ من أربع ثم يدعو لنفسه ما بدا له ،

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم : ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أخرجه مسلم ، وهذا من كلام الأدميين ، ولأنه كلام آدمي يخاطب بمثله ، أشبه تشميت العاطس ورد السلام : والخبر محمول على أنه يتخير من الدعاء المأثور وما أشبهه

(فصل)

فأما الدعاء بما يتقرب به إلى الله عز وجل بما ليس بمأثور ولا يقصد به ملاذ الدنيا ، فظاهر كلام الحرقى وجماعة من أصحابنا أنه لا يجوز ، ويحتمله كلام أحمد لقوله : ولكن يدعو بما جاء وبما يعرف . وحكى عنه ابن المنذر أنه قال : لا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائجه من حوائج دنياه وآخرته ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله لظواهر الأحاديث ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثم ليتخير من الدعاء ، وقوله ثم يدعو لنفسه بما بدا له ، وقوله ثم يدعو بعد بما شاء .

وروى عن أنس قال : جاءت أم سليم إلى النبي (ص) فقالت يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي ، فقال أحمدى الله عشرأ وسبحي الله عشرأ ثم سلى ما شئت ، يقول نعم نعم نعم ، رواه الأثرم ، ولأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يدعون في صلاتهم بما لم يتعلموه ، فلم ينكر عليهم النبي عليه السلام ، ولهذا لما قال النبي عليه السلام للرجل : ما تقول في صلاتك ؟ قال أتشهد ثم أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار ، فصوبه النبي عليه السلام في دعائه ذلك من غير أن يكون عليه إياه ، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم : أما السجود فأكثروا فيه من الدعاء ، لم يعين لهم ما يدعون به ، فدل على أنه أباح لهم كل الدعاء إلا ما خرج منه بالدليل في الفصل الذي قبل هذا

وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا قرأت (٥٢ ، ٤٧) فمن الله علينا ووقانا عذاب السموم) قالت : من علينا ووقانا عذاب السموم . وعن

جبير بن نفير أنه سمع أبا الدرداء وهو يقول في آخر صلاته : وقد فرغ من التشهد : أعوذ بالله من النفاق ، ولأنه دعاء يتقرب به الى الله تعالى ، فأشبهه الدعاء المأثور .

(فصل) وهل يجوز أن يدعو لإنسان بعينه في صلاته ؟ على روايتين إحداهما يجوز . قال الميموني سمعت أبا عبد الله يقول لابن الشافعي : أنا أدعو لقوم منذ سنين في صلاتي أبوك أحدم . وقد روى ذلك عن علي وأبي الدرداء ، واختاره ابن المنذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم في قنوته اللهم أنج الوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين ، ولأنه دعاء لبعض المؤمنين ، فأشبهه ما لو قال رب اغفر لي ولوالدي والآخرى لا يجوز ، وكرهه عطاء والنخعي أشبهه بكلام الأدميين ، ولأنه دعاء لمعين ، فلم يجز كآشمت العاطس وقد دل على المنع من آشمت العاطس حديث معاوية بن الحكم السلمي

فصل

ويستحب للصلي نافلة إذا مرت به آية رحمة ان يسألها ، أو آية عذاب أن يستعيذ منها ، لما روى حذيفة أنه صلى مع النبي عليه السلام فكان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ، وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى ، وما مر بآية رحمة الا وقف عندها وسأل ، ولا بآية عذاب الا وقف عندها فتعوذ ، رواه ابو داود . وعن عوف بن مالك قال دقت مع رسول الله ﷺ ليلة فقام فقرأ سورة البقرة لا يمر بآية رحمة الا وقف فسأل ؛ ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتعوذ ، قال ثم ركع بقدر قيامه ، يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ؛ رواه ابو داود ؛ ولا يستحب ذلك في الفريضة لانه لم ينقل عن النبي عليه السلام في فريضة مع كثرة من وصف قراءته فيها

فصل : ويستحب للإمام أن يرتل القراءة والتسبيح والتشهد بقدر ما يرى أن من خلفه ممن يثقل لسانه قد أتى عليه ، وأن يتمكن في ركوعه وسجوده قدر ما يرى أن الكبير والصغير والثقل قد أتى عليه ، فإن خالف وأتى بقدر ما عليه كره

وأجزأه ولا يستحب له التطويل كثيراً فيشق على من خلفه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : من أمَّ الناس فليخفف ، وأما المنفرد فله الإطالة في ذلك كله ما لم يخرج به الى حال يخاف السهو فتكره الزيادة عليه ، فقد روى عن عمار : انه صلى صلاة أوجز فيها ، فقبل له في ذلك فقال . أنا أبادر الوسواس ،

ويستحب للإمام اذا عرض في الصلاة عارض لبعض المأمومين يقتضي خروجه أن يخفف ، فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز كراهية أن أشق على أمه ، رواه أبو داود .

« مسألة ، قال (ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله ، وعن يساره كذلك) »

وجملته انه اذا فرغ من صلاته وأراد الخروج منها ، سلم عن يمينه وعن يساره وهذا التسليم واجب لا يقوم غيره مقامه . وبهذا قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يتعين السلام للخروج من الصلاة ، بل إذا خرج بما ينافي الصلاة من عمل أو حدث أو غير ذلك جاز ، إلا أن السلام مسنون ، وليس بواجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المصنف في صلاته ، ولو وجب لأمره به ، لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولأن إحدى التسليمتين غير واجبة فكذلك الأخرى .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم من صلاته ، ويدعى ذلك ولا يخل به ، وقد قال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، ولأن الحدث ينافي الصلاة ، فلا يجب فيها ، وحديث الاعرابي أجبتنا عنه فيما مضى

(فصل)

ويشرع أن يسلم تسليمتين عن يمينه ويساره . روى ذلك عن أبي بكر الصديق وعلى وعمار وابن مسعود رضي الله عنهم ، وبه قال نافع بن عبد الحارث وعلقمة وأبو عبد الرحمن السلمي وعطاء والشعبي والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر

وأصحاب الرأي . وقال ابن عمر وأنس وسليمة بن الأكوع وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي . يسلم تسليمة واحدة ، وقال عمار ابن أبي عمار : كان مسجد الأنصار يسلمون فيه تسليمتين ، وكان مسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة ، ولما روت عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، وعن سلمة بن الأكوع قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فسلم تسليمة واحدة ، رواهما ابن ماجه ، ولأن التسليمة الأولى قد خرج بها من الصلاة ، فلم يشرع ما بعدها كالثانية

ولنا ما روى ابن مسعود قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسلم حتى يرى بياض خده عن يمينه ويساره ، وعن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله ، رواهما مسلم . وفي لفظ لحديث ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله ، وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله ، قال الترمذي : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح

وحديث عائشة يرويه زهير بن محمد . وقال البخاري يروى مناكير ، وقال أبو حاتم الرازي هذا حديث منكر ، وسأل الأثرم أحمد عن هذا الحديث فقال . كان يقول هشام : كان يسلم تسليمة يسمعون ، قيل له انهم يختلفون فيه عن هشام ، بعضهم يقول تسليما وبعضهم يقول تسليمة . قال هذا أجود ، فقد بين أحمد أن معنى الحديث يرجع إلى أنه يسمعون التسليمة الواحدة ، ومن روى تسليما فلا حجة لهم فيه فإنه يقع على الواحدة والثنتين ، على أن أحاديثنا تتضمن زيادة على أحاديثهم والزيادة من الثقة مقبولة ، ويجوز أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين لبيان الجائز والمسنون ، ولأن الصلاة عبادة ذات إحرام وإحلال ، فجاز أن يكون لها تحللان كالحج

(فصل)

والواجب تسليمة واحدة والثانية سنة . قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة ، وقال القاضي

في رواية أخرى إن الثانية واجبة . وقال هي أصح لحديث جابر بن سمرة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها ويدأوم عليها ، ولأنها عبادة لها تحللان فكانا واجبين كتحتلي الحج ، ولأنها إحدى التسليمتين فكانت واجبة كالأولى ، والصحيح ما ذكرناه ، وليس نص أحمد بصريح بوجوب التسليمتين ، إنما قال : التسليمتان أصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حديث ابن مسعود وغيره أذهب إليه ، ويجوز أن يذهب إليه في المشروعية والاستحباب دون الإيجاب ، كما ذهب إلى ذلك غيره : وقد دل عليه قوله في رواية منها : أعجب إلى التسليمتان ، ولأن عائشة وسلمة بن الأكوع وسهل بن سعد قد رويوا أن النبي (ص) كان يسلم تسليمة واحدة ، وكان المهاجرون يسلمون تسليمة واحدة : ففيما ذكرناه جمع بين الأخبار وأقوال الصحابة رضي الله عنهم في أن يكون المشروع والمسنون تسليمتين والواجب واحدة

وقد دل على صحة هذا : الإجماع الذي حكاه ابن المنذر فلا يعدل عنه ، وفعل النبي (ص) يحمل على المشروعية والسنة ، فإن أكثر أفعال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة مسنونة غير واجبة ، فلا يمتنع حمل فعله لهذه التسليمة على السنة عند قيام الدليل عليها والله أعلم ، ولأن التسليمة الواحدة يخرج بها من الصلاة ، فلم يجب عليه شيء آخر فيها ، ولأن هذه صلاة فتجزئه فيها تسليمة واحدة ، ولأن هذه واحدة كصلاة الجنازة والنافلة ؛

وأما قوله في حديث جابر : إنما يكفي أحدكم ، فإنه يعني في إصابة السنة ، بدليل أنه قال : أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله ، وكل هذا غير واجب .

وهذا الخلاف الذي ذكرناه في الصلاة المفروضة

أما صلاة الجنازة والنافلة وسجود التلاوة فلا خلاف في أنه يخرج منها بتسليمة واحدة ، قال القاضي هذا رواية واحدة ، نص عليه أحمد في صلاة الجنازة وسجود التلاوة ، لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلموا في صلاة الجنازة إلا تسليمة واحدة ، والله أعلم

(فصل)

والسنة أن يقول . السلام عليكم ورحمة الله لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم كذلك في رواية ابن مسعود وجابر بن سمرة وغيرهما ، وقد روى وائل بن حجر قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وعن شماله . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، رواه أبو داود ، وإن قال ذلك فحسن وأول أحسن لأن روايته أكثر وطرقه أصح .

فإن قال : السلام عليكم ولم يزد فظاهر كلام أحمد : أنه يجزئه نص عليه أحمد في صلاة الجنازة ، وهو مذهب الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تحليلها التسليم ، والتحليل : يحصل بهذا القول ، وقد روى عن سعد قال : كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وشماله حتى أرى يياض خده : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، رواه أبو داود ، وروى عبد الله بن زيد نحوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن علي رضي الله عنه : أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره : السلام عليكم السلام عليكم ، رواهما سعيد ، ولأن ذكر الرحمة تكرر للشاء ، فلم يجب كقوله : وبركاته ، وقال ابن عقيل : الأصح أنه لا يجزئه لأن الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : السلام عليكم ورحمة الله ، ولأنه سلام في الصلاة ورد مقرونا بالرحمة ، فلم يجز بدونها كالسليم على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد .

(فصل) فإن نكس السلام فقال : عليكم السلام ، لم يجزه : قال القاضي : فيه وجه آخر ، أنه يجزئ . وهو قول الشافعي لأن المقصود يحصل وليس هو بقرآن يعتبر فيه النظم .

ولنا أن النبي (ص) قاله مرتباً ، وأمر به كذلك قال لأبي تيممة : لا تقل عليك السلام ، فإن عليك السلام ، تحية الموتى ، رواه أحمد في المسند ولأنه ذكر يوثق به في أحد طرفي الصلاة فلم يجز منكساً كالتكبير .

(فصل) فإن قال ، سلام عليكم بالتوين ، فهل يجزئه ؟ فيه وجهان أحدهما : يجزئه ، وهو مذهب الشافعي ، لأن التوين قام مقام الالف واللام

ولأن أكثر ما ورد في القرآن من السلام بغير ألف ولام ، كقوله تعالى ١٢ :
 ٢٦ سلام عليكم بما صبرتم) وقوله ١٦ : ٢٢ يقولون سلام عليكم وقوله (٢٩ :
 ٧٣ وقال لهم خزنة سلام عليكم) و"ناأجزنا التشهد بتشهد ابن عباس وأبي موسى ،
 وفيهما د سلام عليك ، بغير ألف ولام ، والتسليمتان واحد .
 والآخر : لا يجرىء لانه يغير صيغته ويخل بالالف واللام المقتضية للاستغراق
 فلا يقوم التنوين مقامها ، كما في التكبير ، قال أبو الحسن الأمدى ، لا فرق بين
 التنوين وعدمه لان حذف التنوين لا يخل بالمعنى ، بدليل ما لو وقف عليه .

فصل

ويسن أن يلتفت عن يمينه في التسليمة الاولى ، وعن يساره في الثانية ،
 كما جاءت السنة قال ابن مسعود « رأيت رس - ول الله صلى الله عليه وسلم يسلم
 حتى يرى بياض خده عن يمينه وعن يساره ، ويكون التفاته في الثانية أوفى ، لما روى
 يحيى بن محمد بن صاعد بإسناده عن عمار عن النبي (ص) « أنه كان يسلم عن يمينه ،
 حتى يرى بياض خده الايمن ، وإذا سلم عن يساره يرى بياض خده الايمن واليسر ،
 ورواه أبو بكر بإسناده عن ابن مسعود ، وقال عبد الله بن أحمد ، قال أبي ، ثبت
 عندنا من غير وجه عن النبي (ص) « كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى
 بياض خديه ، قال ابن عقيل ، يتندى بقوله ، السلام عليكم إلى القبلة ، ثم يلتفت
 قائلا ، ورحمة الله عن يمينه ويساره لقول عائشة « كان النبي (ص) يسلم تلقاء
 وجهه ، معناه ابتداء السلام . ورحمة الله يكون في حال التفاته

(فصل وقد روى عن أحمد رحمه الله ، أنه يجهر بالتسليمة الاولى ، وتكون
 الثانية أخفى من الاولى يعنى بذلك في حق الامام ، قال صالح بن علي ، سئل أحمد
 أى التسليمتين أرفع ؟ قال ، الاولى وفي لفظ قال ، قال أبو عبد الله ، التسليمة
 الاولى أرفع من الاخرى . قال القاضي أبو الحسين . واختار هذه الرواية أبو بكر
 الخلال وأبو حفص العكبري ، وحمل أحمد حديث عائشة ، أنه كان يسلم تسليمة
 واحدة ، على أنه كان يجهر بواحدة ، فتسمع منه .

والمعنى في ذلك ، ان الجهر في غير القراءة إنما شرع للإعلام بالانتقال من ركن

إلى ركن ، وقد حصل العلم بالجهر بالتسليمة الأولى ، فلا يشرع الجهر بغيرها ، وكان ابن حامد يخفى الأولى ويجهر بالثانية ، لثلا يسبقه المأمومون بالسلام .

(فصل) وقد روى أبو داود والترمذى بإسنادهما عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : حذف السلام سنة ، قال ابن المبارك . معناه : أن لا يمدده مدا ، قال أحمد : هذا حديث حسن صحيح ، وهذا الذى يستجبه أهل العلم . قال إبراهيم النخعى : التكبير جزم ، والسلام جزم ، وقد روى أن معنى هذا الحديث : إخفاء التسليمة الثانية ، والصحيح الأول لأن الحذف إسقاط بعض الشيء ، والجزم قطع له فيتفق معناهما ، والإخفاء بخلافه ويختص ببعض السلام دون جملته ، قال أحمد ابن أثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : حذف السلام سنة . هو أن لا يطول به صوت ، وطول أبو عبد الله صوته .

(فصل) وينوى بسلامه الخروج من الصلاة ، فإن لم ينو ، فقال ابن حامد : تبطل صلاته ، وهو ظاهر نص الشافعى لأنه نطق فى أحد طرفى الصلاة ، فاعتبرت له النية كالتكبير ، والمنصوص عن أحمد رحمه الله ، أنه لا تبطل صلاته وهو الصحيح لأن نية الصلاة قد شملت جميع الصلاة ، والسلام من جملتها ولأنه لو وجبت النية فى السلام لوجب تعيينها كتكبيرة الإحرام ولأنها عبادة ، فلم تجب النية للخروج منها كسائر العبادات ، وقياس الطرف الآخر على الطرف الأول غير صحيح ، فإن النية اعتبرت فى الطرف الأول ، لينسحب حكمها على بقية الأجزاء بخلاف الآخر ، ولذلك أفرق الطرفان فى سائر العبادات ، قال بعض أصحابنا ، ينوى بالتسليمتين معاً الخروج من الصلاة ، فإن نوى مع ذلك الرد على الملكين وعلى من خلفه إن كان إماماً ، أو على الإمام ومن معه إن كان مأموماً فلا بأس ، نص عليه أحمد ، فقال ، يسلم فى الصلاة وينوى فى سلامه الرد على الإمام ، لما روى مسلم عن جابر بن سمرة قال : كنا إذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنا إذا سلمنا السلام عليكم السلام عليكم^(١) ، فنظر إلينا رسول الله (ص)

(١) لفق ما ذكره من روايتين ، ولم يذكر محل الشاهد من هذه ولا تلك ، وهو أنهم كانوا يشيرون بأيديهم .

فقال ، ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يؤم يده ، وفي لفظ : إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله ، وروى أبو داود قال : أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام وأن يسلم بعضنا على بعض ، وهذا يدل على أنه يسن أن ينوى بسلامه على من معه من المصلين وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وقال أبو حفص بن المسلم : من أصحابنا : ينوى بالاولى الخروج من الصلاة ، وينوى بالثانية السلام على الحفظة والمأمومين ، إن كان إماماً ، والرد على الإمام والحفظة إن كان مأموماً ، وقال ابن حامد ، إن نوى ذلك في السلام مع نية الخروج من الصلاة ، فهل تبطل صلاته ؟ على وجهين والصحيح ما ذكرناه فإن أحمد رحمه الله قال في رواية يعقوب ، يسلم للصلاة ، وينوى في سلامه الرد على الإمام ، رواها أبو بكر الخلال في كتابه ، وقال في رواية إسحاق بن هاني ، إذا نوى بتسليمه الرد على الحفظة أجزاءه . وقال أيضاً . ينوى بسلامه الخروج من الصلاة . قيل له . فإن نوى المملكين من خلفه . قال . لا بأس . والخروج من الصلاة نختار . وقد ذكرنا من الحديث ما يدل على مشروعية ذلك . والله أعلم .

(فصل) ويستحب ذكر الله والدعاء عقيب سلامه . ويستحب من ذلك ما ورد به الأثر مثل ما روى المغيرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت . ولا معطي لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، متفق عليه . وقال ثوبان : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً وقال . اللهم أنت السلام ومنك السلام . تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، قال الأوزاعي . يقول . أستغفر الله أستغفر الله ، رواه مسلم وقال أبو هريرة : جاء الفقراء إلى رسول الله (ص) فقالوا . ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم . يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم فضل أموالهم يحجون بها ويعتمرون ويتصدقون . فقال . ألا أحدثكم بحديث إن أخذتم به أدركتم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم إلا من عمل مثله ؟ تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة

ثلاثاً وثلاثين ، فاختلفنا بيننا ، فقال بعضنا : نسبح ثلاثاً وثلاثين ومحمد ثلاثاً وثلاثين ، ونكبر أربعاً وثلاثين فرجعت إليه فقال : يقول : سبحان الله والحمد لله والله أكبر ، حتى يكون منهن كلن ثلاث وثلاثون ، قال في رواية أبي داود : يقول هكذا ولا يقطعه : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فإن عدل إلى غيره جاز ، لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره ، رواه البخاري ، وروى مسلم والنسائي عن عبد الله بن الزبير : أنه حدث على المنبر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة والفضل والثناء الحسن الجميل ، لا إله إلا الله ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهم في دبر الصلاة ، وعن سعد : أنه كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات ، ويقول : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بها دبر كل صلاة : اللهم اني أعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا وعذاب القبر ، من الصحاح ، قال ابن عباس : ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله (ص) فقال ابن عباس : كنت أعلم اذا انصرفوا بذلك اذا سمعته ، رواه البخاري ومسلم .

(فصل)

اذا كان مع الامام رجال ونساء فالمستحب أن يثبت هو والرجال بقدر ما يرى أنهم قد انصرفوا ويقمن هن عقيب تسليمه ، قالت أم سلمة : ان النساء في عهد رسول الله (ص) كن اذا سلم من المكتوبة قن ، وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صلى من الرجال ماشاء الله ، فاذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الرجال . قال الزهري - فترى والله أعلم ، لكي يبعد من ينصرف من النساء ، رواه البخاري ولأن الاختلال بذلك من أحدهما يفضي الى اختلاط الرجال بالنساء ، فإن لم يكن معه نساء فلا يستحب له اطالة الجلوس ، لما روت عائشة : رضي الله عنها قالت : كان رسول الله (ص) اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك

السلام ، تباركت ياذا الجلال والاكرام ، رواه ابن ماجه ^(١) وعن البراء قال رمقت رسول الله (ص) ، فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين ، فجلسته بين التسليم للإنصراف قريبا من السواء ، فإن لم يقم فالمستحب أن ينحرف عن قبلته ، ولا يلبث مستقبل القبلة لأنه ربما أفضى به الى الشك ، هل فرغ من صلاته أو لا ؟ وقد روى البخارى بإسناده عن سمرة قال : كان رسول الله (ص) اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه .

وعن يزيد بن الأسود قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر فلما سلم انحرف ، وعن علي أنه صلى بقوم العصر ، ثم أسند ظهره إلى القبلة فاستقبل القوم ، وقال سعيد بن المسيب . لأن يجلس الرجل على رخصة خير له من أن يجلس مستقبل القبلة حين يسلم ولا ينحرف ، وقال ابراهيم : اذا سلم الامام ثم استقبل القبلة فاحصوه .

قال الاثرم . رأيت أبا عبد الله اذا سلم يلتفت ويتركع ، وقال أبو داود : ورأيت أنه اذا كان اماما فسلم انحرف عن يمينه ، وروى مسلم وأبو داود في السنن عن جابر بن سمرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر يركع في مجلسه حتى تطلع الشمس حسناء ، ولفظ مسلم : مصلاه .

وسئل أحمد عن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم : كان لا يجلس بعد التسليم الا قدر ما يقول . اللهم أنت السلام ، يعنى في مقعده حتى ينحرف ، قال لا أدري ، وروى الاثرم هذه الاحاديث التى ذكرناها .

ويستحب للمأمومين أن لا يثبوا قبل الامام لثلاثين سجدة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : انى امامكم ، فلا تبادرونى بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف ، رواه مسلم والنسائى ولفظ مسلم : فلا تسبقونى ، فإن خالف الامام السنة فى اطالة الجلوس مستقبل القبلة أو انحرف ، فلا بأس أن يقوم المأموم ويدعه .

(فصل) وينصرف حيث شاء عن يمين وشمال ، لقول ابن مسعود : لا يجعل

(١) بل قال فى المنتقى رواه أحمد ومسلم والترمذى وابن ماجه .

أحدكم للشيطان حظاً من صلاته يرى حقاً عليه ألا ينصرف إلا عن يمينه ، لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما ينصرف عن شماله ، رواه مسلم ، وعن قبيصة بن هلب عن أبيه ، أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان ينصرف عن شقيقه ، رواهما أبو داود وابن ماجه .

(فصل) قال أحمد : لا يتطوع الامام في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة ، كذا قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، قال أحمد : ومن صلى وراء الامام فلا بأس أن يتطوع مكانه ، فعل ذلك ابن عمر ، وبهذا قال اسحاق ، وروى أبو بكر حديث علي بإسناده ، وبإسناده عن المغيرة بن شعبة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يتطوع الامام في مقامه الذي يصلي فيه بالناس » .

« مسألة » قال (والرجل والمرأة في ذلك سواء ، إلا أن المرأة تجمع نفسها في الركوع والسجود وتجلس متربعة ، أو تسدل رجلها فتجعلها في جانب يمينها) الأصل . أن يثبت في حق المرأة من أحكام الصلاة ما ثبت للرجال . لأن الخطاب يشملها ؛ غير أنها خالفته في ترك التجافي ، لأنها عورة ، فاستحب لها جمع نفسها ، ليكون أستر لها ، فانه لا يؤمن أن يبدو منها شيء حال التجافي ، وذلك في الافتراش ، قال أحمد : والسدل أعجب الى ، واختاره الخلال ، قال علي (رض) . اذا صلت المرأة فلتحتفز ولتضم نخذيها ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يأمر النساء أن يتربعن في الصلاة .

« مسألة » قال (والمأموم اذا سمع قراءة الامام فلا يقرأ بالحمد ، ولا بغيرها ، لقول الله تعالى (٧ : ٢٠٤) واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) ولما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي (ص) قال « مالى أنازع القرآن ؟ » قال . فانتهى الناس ان يقرأوا فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم)

وجملة ذلك : ان المأموم اذا كان يسمع قراءة الامام ؛ لم تجب عليه القراءة ، ولا تستحب عند امامنا والزهري والثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك واسحاق واحد قول الشافعى ، ونحوه عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وجماعة من السلف ، والقول الآخر

للشافعي : يقرأ فيما جهر فيه الإمام ، ونحوه عن الميث والأوزاعي وابن عون ومكحول وأبي ثور ، لعموم قوله عليه السلام « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » متفق عليه ، وعن عبادة بن الصامت قال « كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر ، فقرأ . فثقلت عليه القراءة ، فلما فرغ قال : لعلمكم تقرءون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم يا رسول الله ، قال : لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » رواه الأثرم وأبو داود .

وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ، فهي خداج : غير تمام ، قال فقلت : يا أبا هريرة ، إني أكون أحياناً وراء الإمام ؟ قال : فغمز ذراعاً ، وقال : اقرأ بها في نفسك يا فارسي » رواه مسلم وأبو داود ، ولأنه ركن في الصلاة فلم يسقط عن المأموم كالركوع ، ولأن من لزمه القيام لزمته القراءة مع القدرة ، كالإمام والمنفرد .

ولنا قول الله تعالى ٧ : ٢٠٤ وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال أحمد : فالناس على أن هذا في الصلاة ، وعن سعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم ومحمد بن كعب والزهرى : أنها نزلت في شأن الصلاة ، وقال زيد بن أسلم وأبو العالية : كانوا يقرأون خلف الإمام فنزلت (وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) .

وقال أحمد في رواية أبي داود : أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة ، ولأنه عام فيتناول بعمومه الصلاة ، وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنصتوا » رواه مسلم ، والحديث الذي رواه الخرقى رواه مالك عن ابن شهاب عن زاذبية الليثي عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة فقال : هل قرأ معي أحد منكم ؟ فقال رجل : نعم يا رسول الله ، قال مالي أنزع القرآن - فأنتهى الناس »^(١) عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه من الصلوات حين سمعوا من رسول الله (ص) ، أخرجه مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي

(١) قوله فأنتهى الناس الخ من كلام ابن شهاب الزهري قاله الحافظ بن حجر

وقال حديث حسن ، ورواه الدارقطني بلفظ آخر ، قال « صلى رسول الله (ص) صلاة فلما قضاها قال : هل قرأ أحد منكم بشيء من القرآن ؟ فقال رجل من القرم أنا يا رسول الله فقال : فاني أقول . مالي أنازع القرآن ؟ إذا أسررت بقراءتي فاقروا وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرأن معي أحد . »

وأيضاً فإنه اجماع ، قال أحمد : ما سمعنا أحداً من أهل الاسلام يقول : ان الإمام اذا جهر بالقراءة لا تجزىء صلاة من خلفه اذا لم يقرأ ، وقال : هذا النبي (ص) وأصحابه والتابعون ، وهذا مالك في أهل الحجاز ؛ وهذا الثوري في أهل العراق ، وهذا الأوزاعي في أهل الشام ، وهذا الليث في أهل مصر ، ما قالوا لرجل صلى وقرأ امامه ولم يقرأ هو : صلاته باطلة ، ولأنها قراءة لا تجب على المسبوق : فلم تجب على غيره كالسورة .

فأما حديث عبادة الصحيح فهو محمول على غير المأموم ، وكذلك حديث أبي هريرة ، وقد جاء مصرحاً به ، رواه الحلال بإسناده عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ، الا أن تكون وراء الإمام ، وقد روى أيضاً موقوفاً عن جابر . »

وقول أبي هريرة « اقرأ بها في نفسك » من كلامه ، وقد خالفه جابر وابن الزبير وغيرهما ، ثم يحتمل أنه أراد : اقرأ بها في سككات الامام ؛ أو في حال اسرارته ، فإنه يروى أن النبي (ص) قال « اذا قرأ الامام فانصتوا » .

والحديث الاخر وحديث عبادة الاخر ، فلم يروه غير ابن اسحاق ، كذلك قاله الامام احمد ، وقد رواه ابو داود عن مكحول عن نافع بن محمود بن الربيع الانصاري ، وهو ادنى حالا من ابن اسحاق ؛ فإنه غير معروف من اهل الحديث وقياسهم يبطل بالمسبوق .

(فصل قال ابو داود : قيل لاحمد رحمه الله : فإنه — يعني المأموم — قرأ بفاتحة الكتاب ثم سمع قراءة الامام ؟ قال : يقطع اذا سمع قراءة الامام ، وينصت للقراءة ، وانما قال ذلك اتباعاً لقول الله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) ولقول النبي (ص) « واذا قرأ فانصتوا » .

فصل

وهل يستفتح المأموم ويستعيد؟ ينظر ان كان في حقه قراءة مسنونة ، وهو في الصلوات التي يسر فيها الإمام ، أو التي له فيها سككات يمكن فيها القراءة ، استفتح المأموم واستعاذ ، وان لم يسكت أصلاً ، فلا يستفتح ولا يستعيد ، وإن سككت قدراً يتسع للافتتاح فحسب ، استفتح ولم يستعد ، قال ابن منصور : قلت لأحمد : سئل سفيان أيستعيد الانسان خلف الامام ؟ قال : إنما يستعيد من يقرأ قال أحمد : صدق ، وقال أحمد أيضاً : ان كان ممن يقرأ خلف الامام قال تعالى (١٦ : ٩٨) فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وذكر بعض أصحابنا : أن فيه رواية أخرى : أنه يستفتح ويستعيد في حال جهر الامام لأن سماعه لقراءة الامام قام مقام قراءته ، بخلاف الاستفتاح والاستعاذة والصحيح ما ذكرناه .

« مسألة ، قال (الاستحباب : أن يقرأ في سككات الامام ، وفيما لا يجهر فيه) هذا قول أكثر أهل العلم ، كان ابن مسعود وابن عمر وهشام بن عامر يقرءون وراء الامام فيما أسر به ، وقال ابن الزبير ، اذا جهر فلا تقرأ ، واذا خافت فاقرا ، وروى معنى ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن والقاسم بن محمد ونافع بن جبير والحكم والزهرى . وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن : للامام سككتان فاغتنموا فيهما القراءة بفاتحة الكتاب اذا دخل في الصلاة ، واذا قال . ولا الضالين ، وقال عروة بن الزبير أما أنا فاغتنم من الامام اثنتين : اذا قال (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فأقرأ عندها ، وحين يختم السورة فأقرأ قبل ان يركع ، وقال الثوري وابن عيينة وابو حنيفة : لا يقرأ المأموم بحال ، لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه . ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « فإذا أسررت بقراءتي فاقراءوا » رواه الترمذى والدارقطنى ، ولأن عموم الاخبار يقتضى القراءة في حق كل مصل ، فخصناها بما ذكرناه من الادلة ، وهى مختصة بحالة الجهر ، وفيما عداه يبقى على العموم ، وتخصيص حالة الجهر بامتناع الناس من القراءة فيها يدل على أنهم كانوا

يقرءون في غيرها . قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الإمام يقرأ وهو لا يسمع :
 يقرأ ، قيل له أليس قد قال الله تعالى : وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
 فقال هذا إلى أى شيء يستمع ؟ — ويسن له قراءة السورة مع الفاتحة في مواضعها
 «مسألة» قال (فإن لم يفعل فصلاته تامة لأن من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة)
 وجملة ذلك أن القراءة غير واجبة على المأموم فيما جهر به الإمام ، ولا فيما أسرَّ
 به ، نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، وبذلك قال الزهري والثوري وابن عيينة
 ومالك وأبو حنيفة وإسحاق . وقال الشافعي وداود يجب لعموم قوله عليه السلام
 « لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب » غير أنه خص في حال الجهر بالامر
 بالانصات : ففيما عداه يبقى على العموم

ولنا ما روى الإمام أحمد عن وكيع عن سفيان عن موسى بن أبي عائشة عن
 عبد الله بن شداد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان له إمام فإن
 قراءة الامام له قراءة »^(١) . ورواه الخلال بإسناده عن شعبة عن موسى مطولا .

(١) قال شيخ الاسلام ابن تيمية : للعلماء في هذه المسألة نزاع واضطراب ،
 مع عموم الحاجة اليها ، وأصول الأقوال ثلاثة ؟ طرفان ووسط ، فأحد الطرفين
 أنه لا يقرأ خلف الامام بحال ، والثاني يقرأ بكل حال ، والوسط — وهو قول
 أكثر السلف — انه إذا سمع القراءة أنصت ولم يقرأ ، فإن استماعه للإمام خير من
 قراءته ، وإذا لم يسمع قراءته قرأ لنفسه ، فإن قراءته حينئذ خير من سكوته ،
 فالاستماع لقراءة الامام خير من القراءة ، والقراءة خير من السكوت . هذا قول
 الجمهور ، كمالك وأحمد وجمهور أصحابها وطائفة من أصحاب الشافعي وابن حنيفة ،
 وهو القول القديم للشافعي ، وقول محمد بن الحسن - الى أن قال - وفي ذلك
 الحديث المشهور « من كان له امام فقراءة الامام له قراءة » وقد روى مرسلا
 ومسنداً ، لكن أكثر الأئمة الثقات روه مرسلا عن عبد الله بن شداد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وأسنده بعضهم ، ورواه ابن ماجه مسنداً ، وهذا المرسل قد
 عضده ظاهر القرآن والسنة وقال به جماهير اهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم
 انتهى من الفتاوى .

وأخبرناه أبو الفتح بن البطي في حديث ابن البحتري بإسناده عن منصور عن موسى عن عبد الله بن شداد قال : كان رجل يقرأ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل رجل يومئ إليه ان لا يقرأ : فأبى الا ان يقرأ ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له الرجل : مالك تقرأ خلف الامام ؟ فقال مالك تنهاني ان أقرأ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان لك إمام يقرأ فإن قراءته لك قراءة ، وقد ذكرنا حديث جابر والا وراء الامام ، روى الحلال والدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يكفيك قراءة الامام ، خافت أو جهر ، ولأن القراءة لو كانت واجبة عليه لم تسقط كبقية أركانها

فصل

إذا قرأ بعض الفاتحة في سكتة الامام ، ثم قرأ الامام فأنصت له : ثم قرأ بقية الفاتحة في السكتة الثانية ، فظاهر كلام أحمد ان ذلك حسن ولا تنقطع القراءة بسكوته ، لأنه سكوت مأمور به فلا يكون مبطلا لقراءته ، ولأنه لو ابطالها لم يستفد فائدة ، فإنه لا يقرأ في الثانية زيادة على ما قرأه في الاولى

فصل : فإن لم يسمعه لبعده قرأ : نص عليه . قال الاثرم : قيل لأبي عبد الله رحمه الله : فيوم الجمعة ؟ قال : إذا لم يسمع قراءة الامام ونغمته قرأ ، فإذا سمع فلينصت ، قيل له فالاطروش ، قال لا أدري ، فيحتمل ان يشرع في حقه القراءة لأنه لا يسمع فلا يجب عليه الانصات كالبعيد ، ويحتمل ان لا يقرأ كيلا يخلط على الامام ، فإن سمع هممته ولم يفهم ، فقال في رواية الجماعة لا يقرأ ، ونقل عنه انه يقرأ إذا سمع الحرف بعد الحرف

« مسألة ، قال : ويسر القراءة في الظهر والعصر ، ويجهر بها في الاولين من المغرب والعشاء وفي الصبح كلها »

الجهر في مواضع الجهر ، والاسرار في مواضع الاسرار لا خلاف في استحبابه والاصل فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك بنقل الخلف عن السلف ، فإن جهر في موضع الاسرار أو أسر في موضع الجهر ترك السنة وصحت صلاته الا انه ان نسي فجهر في موضع الاسرار ثم ذكر في أثناء القراءة بنى على قراءته

وإن أسر في موضع الجهر فقيه روايتان . إحداهما يمضي في قراءته ، والثانية يعود في قراءته على طريق الاختيار لا على طريق الوجوب ، إنما لم يعد إذا جهر لأنه أتى بزيادة ، وإن خافت في موضع الجهر أعاد ، لأنه أخل بصفة مستحبة في القراءة يمكنه أن يأتي بها ، وفوت على المأمومين سماع القراءة

فصل

وهذا الجهر مشروع للإمام ، ولا يشرع للمأموم بغير اختلاف ، وذلك لأن المأموم مأمور بالإنصات للإمام والاستماع له ، بل قد منع من القراءة لأجل ذلك وأما المنفرد فظاهر كلام أحمد أنه يخير . وكذلك من فاتته بعض الصلاة فقام ليقضيه قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : رجل فاتته ركعة مع الإمام من المغرب أو العشاء فقام ليقضى أيجهر أو يخافت ؟ قال إن شاء جهر وإن شاء خافت ، ثم قال إنما الجهر للجماعة . وكذلك قال طاوس فيمن فاتته بعض الصلاة ، وهو قول الأوزاعي ، ولا فرق بين القضاء والأداء . وقال الشافعي : يسن للمنفرد الجهر لأنه غير مأمور بالإنصات إلى أحد فأشبهه الإمام

ولنا أنه لا يتحمل القراءة عن غيره فأشبهه المأموم في سكتات الإمام ، ويفارق الإمام ، فإنه يقصد اسماع المأمومين ويتحمل القراءة عنهم ، وإلى هذا أشار أحمد في قوله إنما الجهر للجماعة

(فصل) فأما أن قضى الصلاة في جماعة ، فإن كانت صلاة نهار فقضاها بليل أسر لأنها صلاة نهار فسن فيها الأسرار ، كما لو قضاها بنهار ، ولا أعلم في هذا خلافاً فإن كانت الفاتئة صلاة جهر فقضاها في ليل جهر في ظاهر كلام أحمد ، وإن قضاها في نهار فقال أحمد إن شاء لم يجهر فيحتمل الأسرار ؛ وهو مذهب الأوزاعي والشافعي لأن صلاة النهار عجماء

وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في صلاة النهار فارجموه بالبر » ، رواه أبو حفص بإسناده . وهذه قد صارت صلاة نهار ولأنها صلاة مفعولة بالنهار فأشبهه الأداء فيه ، ويحتمل أن يجهر فيها ليكون القضاء على وفق الأداء ؛ وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر ، ولا فرق عند هؤلاء بين المنفرد والإمام

« مسألة ، قال ﴿ ويقرأ في الصبح بطوال المفصل ، وفي الظهر في الركعة الأولى بنحو الثلاثين آية ، وفي الثانية بأيسر من ذلك ، وفي العصر على النصف من ذلك ، وفي المغرب بسور آخر المفصل ، وفي العشاء الآخرة بوالشمس وضحاها وما أشبهها ﴾

وجملة ذلك أن قراءة السورة بعد الفاتحة مسنون ، ويستحب أن يكون على الصفة التي بين الخرقى ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعا لسنة ، ففي حديث أبي برزة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الغداة بالستين إلى المائة ، متفق عليه . وعن جابر بن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ونحوها : فكانت صلاته بعد إلى التخفيف ، وقال قطبة بن مالك . سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر « والنخل باسقات » رواهما مسلم . وروى النسائي أنه قرأ فيها الروم

وروى ابن ماجه عن عبد الله بن السائب قال « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح بالمؤمنين ، فلما أتى على ذكر عيسى أصابته شرقة فركع ، وروى أبو داود وابن ماجه عن عمرو بن حريث قال « كأنى أسمع صوت النبي (ص) يقرأ في صلاة الغداة (فلا أقسم بالحنس الجوار)

فأما صلاة الظهر فروى مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي سعيد - يعنى الحدرى - رضى الله عنه قال ، اجتمع ثلاثون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا تعالوا حتى نقيس قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لم يجهر فيه من الصلاة ، فما اختلف منهم رجلان ، فقاوسوا قراءته في الركعة الأولى من الظهر بقدر ثلاثين آية وفي الركعة الأخرى قدر النصف من ذلك ، وقاسوا ذلك في العصر على قدر النصف من الركعتين الآخرين من الظهر ، هذا لفظ ابن ماجه ولفظ أبي داود « حزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ثلاثين آية قدر (ألم ، تنزيل) السجدة وحزرنا قيامه في الآخرين على النصف من ذلك ، وحزرنا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الآخرين من الظهر . وحزرنا قيامه في الآخرين من العصر على النصف من ذلك ، ولفظ مسلم كذلك ، ولم يقل قدر

(ألم ، تنزيل) وقال «والآخرتين من العصر على قدر ذلك» وعن جابر بن سمرة قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك» وفي حديث «كان يقرأ في الظهر بسبح اسم ربك الأعلى» وفي الصبح أطول من ذلك» أخرجهما مسلم : وروى أبو داود عن جابر ابن سمرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر والسماء ذات البروج والسماء والطارق» وشبهها ، فأما المغرب والعشاء فروى ابن ماجه عن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد»

وعن البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في العشاء بالتين والزيتون في السفر . متفق عليه . وروى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أفتان أنت يا معاذ؟ يكفيك أن تقرأ بالشمس وضحاها، والضحى والليل إذا سجى : وسبح اسم ربك الأعلى» وكتب عمر إلى أبي موسى «ان اقرأ في الصبح بطوال المفصل ، واقرأ في الظهر بأواسط المفصل ، واقرأ في المغرب بقصار المفصل» رواه أبو حفص بإسناده .

«مسألة» قال «ومهما قرأ به بعد أم الكتاب في ذلك كله أجزاءه»

قد ذكرنا ان قراءة السورة غير واجبة بالتقدير أولى ان لا يجب ، والأمر في هذا واسع . قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه انهم قرؤوا بأقل من ذلك وأكثر ، فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ في المغرب بالمرسلات وقرأ فيها بالتين والزيتون» وعن جابر بن مطعم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور ، متفق عليه ، وقرأ فيها بأعراف ، رواه زيد بن ثابت وأخرجه أبو داود : وعن رجل من جهينه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت في الركعتين كليهما . فلا أدري أنسى رسول الله (ص) أم قرأ ذلك عمداً ، رواه أبو داود ، وعنه «انه قرأ في الصبح بالمعوذتين»

وكان عليه السلام يطيل تارة ويقصر أخرى بحسب الاحوال ، وقد روينا انه قال عليه السلام «إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد ان أطيلها ، فأسمع بكاء الصبي فأخفف مخافة ان أشق على أمه»

(فصل)

ويستحب أن يطيل الركعة الأولى من كل صلاة ليلحقه القاصد للصلاة ، وقال الشافعي : يكون الأوليان متساويين لحديث أبي سعيد ، حزرنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين الأوليين من الظهر قدر الثلاثين آية ، ولأن الآخرين يتساويان فكذلك الأوليان ووافقنا أبو حنيفة في الصبح ووافق الشافعي في بقية الصلوات .

ولنا ما روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطول في الأولى ويقصر في الثانية ويسمع الآية أحياناً ، وكان يقرأ في العصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطول في الأولى ويقصر في الثانية ، وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية ، متفق عليه . وروى أبو داود هذا الحديث وفيه قال : فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى ، وعن عبد الله ابن أبي أوفى : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم ، وحديث أبي سعيد قد رواه ابن ماجه : وفي الركعة الأخرى قدر النصف من ذلك ، وهذا أولى لأنه يوافق الأحاديث الصحيحة ، ثم لو قدرنا التعارض كان تقديم حديث أبي قتادة أولى لأنه أصح ويتضمن زيادة ، وهي ضبط التفريق بين الركعتين ، قال أحمد رحمه الله ، في الإمام يطول في الثانية ، يعني أكثر من الأولى : يقال له في هذا ويعلم ، وقال أيضاً في الإمام يقصر في الأولى ويطول في الآخرة : لا ينبغي هذا ، يقال له ويؤمر .

(فصل : قال في رواية أبي طالب وإسحاق بن إبراهيم : لا بأس بالسورة في ركعتين وذلك لما روى زيد بن ثابت : أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب في الركعتين بالاعراف ، وروى الخلال بإسناده عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم البقرة في الركعتين ، وإسناده عن الزهري قال : أخبرني أنس قال : صلى بنا أبو بكر رضي الله عنه صلاة الفجر ، فافتتح سورة البقرة فقرأ بها في ركعتين ، فلما سلم قام إليه عمر ، فقال : ما كدت تفرغ حتى تطلع الشمس ،

قال . لو طلعت لألفتا غير غافلين ، وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بسورة المؤمنين فلما أتى على ذكر عيسى أخذته شرقة فركع .

ولا بأس أيضاً بقراءة بعض السورة في الركعة ، لما رويناه من الأحاديث . وهي تتضمن ذلك ، وقد نص عليه أحمد ، واحتج بما رواه بإسناده عن ابن أبيزى قال « صليت خلف عمر فقراً سورة يوسف حتى إذا بلغ (وابتضت عيناه من الحزن وقع عليه البكاء فركع ، ثم قرأ سورة النجم فسجد فيها ، ثم قام فقراً إذا زلزلت) ولأنه إذا جاز أن يقتصر على قراءة آية من السورة فهي بعض السورة .

(فصل)

وسئل أحمد عن الرجل يقرأ في الركعة بسورة ثم يقوم فيقرأ بها في الركعة الأخرى ؟ فقال : وما بأس بذلك ؟ وقد روى النجاد بإسناده عن أبي الحويرث « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب فقراً بأم الكتاب وقرأ معها إذا زلزلت ثم قام فقراً في الثانية بأم القرآن . وقرأ إذا زلزلت أيضاً ، ورواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رويناه من حديث البخاري « أن رجلاً كان يقرأ في كل ركعة (قل هو الله أحد) فرفع إلى النبي « ص ، فأقره عليه .

(فصل) قال حرب : قلت لأحمد ، فالرجل يقرأ على التأليف ، اليوم سورة وغداً التي تليها ونحوه ؟ قال ، ليس في هذا شيء إلا أنه روى عن عثمان أنه فعل ذلك في المفصل وحده ، وقد روى عن أنس قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقرءون القرآن من أوله إلى آخره في الفرائض ، إلا أن أحمد قال : هذا حديث منكر ، وقال مهنا ، سألت أحمد عن الرجل يقرأ في الصلاة حيث ينتهي جزؤه ؟ قال ، لا بأس به في الفرائض .

(فصل) قال أحمد ، لا بأس أن يصلي بالناس القيام وهو ينظر في المصحف ، قيل له في الفريضة ؟ قال ، لا ، لم أسمع فيه شيئاً ، وقال القاضي ، يكره في الفرض ولا بأس به في التطوع إذا لم يحفظ فإن كان حافظاً كره أيضاً ، قال ، وقد سئل أحمد عن الإمامة في المصحف في رمضان ؟ فقال ، إذا اضطروا إلى ذلك ، نقله

على بن سعيد وصالح وابن منصور ، وحكى عن ابن حامد : أن النفل والفرض في الجواز سواء ، وقال أبو حنيفة : تبطل الصلاة به إذا لم يكن حافظاً لأنه عمل طويل ، وقد روى أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف بإسناده عن ابن عباس قال : نهانا أمير المؤمنين أن تؤم الناس في المصاحف وأن يؤمنا إلا محتلم ، وروى عن ابن المسيب والحسن ومجاهد وإبراهيم وسليمان بن حنظلة والربيع كراهة ذلك ، وعن سعيد والحسن قالا : تردد ما معك من القرآن ، ولا تقرأ في المصحف .

والدليل على جوازه ما روى أبو بكر الأثرم وابن أبي داود بإسنادهما عن عائشة : أنها كانت يؤمها عبد لها في المصحف ، وسئل الزهري ، عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف ؟ فقال ، كان خيارنا يقرءون في المصاحف ، وروى ذلك عن عطاء ويحيى الأنصاري ، وعن الحسن ومحمد في التطوع ، ولأن ما جاز قراءته ظاهراً جاز نظيراً كالحافظ .

ولا نسلم أن ذلك يحتاج إلى عمل طويل وإن كان كثيراً فهو متصل ، واختصت الكراهة بمن يحفظ لأنه يشتغل بذلك عن الخشوع في الصلاة والنظر إلى موضع السجود لغير حاجة ، وكره في الفرض على الإطلاق لأن العادة أنه لا يحتاج إلى ذلك فيها ، وأبيحت في غير هذين الموضعين لموضع الحاجة إلى سماع القرآن والقيام به ، والله أعلم .

« مسألة ، قال (ولا يزيد على قراءة أم الكتاب في الآخرين من الظهر والعصر وعشاء الآخرة والركعة الأخيرة من المغرب)

وجملة ذلك ، أنه لا تسن زيادة القراءة على أم الكتاب في الركعتين غير الأولين » .

(١) لكن حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه أحمد ومسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين ، قدر قراءة خمس عشرة آية أو قال ، نصف ذلك ، وفي العصر ، في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية ، وفي الآخرين على النصف من ذلك ، يدل هذا الحديث الصحيح على أنه لا يكره قراءة سورة مع الفاتحة في الآخرين إن لم نقل ، أنه مستحب ، وكتبه أبو طاهر .

وقال ابن سيرين : لا أعلمهم يختلفون أنه يقرأ في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ، وروى ذلك عن ابن مسعود وأبي الدرداء وجابر وأبي هريرة وعائشة ، رواه إسماعيل بن سعيد الشالنجي عنهم بإسناده ، إلا حديث جابر فرواه أحمد ، وهو قول مالك وأبي حنيفة ، واختلف قول الشافعي ، فمرة قال كذلك ، ومرة قال : يقرأ بسورة مع الفاتحة في كل ركعة ، وروى ذلك عن ابن عمر ، لما روى الصنابحي قال « صليت خلف أبي بكر الصديق المغرب فدنوت منه حتى إن ثيابي تكاد تمس ثيابه ، فقرأ في الركعة الأخيرة بأم الكتاب وهذه الآية (ربنا لا تزغ قلوبنا) .

ولنا حديث أبي قتادة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولىين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بأم الكتاب ويسمعنا الآية ، وكتب عمر إلى شريح « أن اقرأ في الركعتين الأولىين بأم الكتاب وسورة وفي الآخرين بأم الكتاب ، وما فعله الصديق رحمه الله إنما قصد به الدعاء لا القراءة ليكون موافقا لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبقية أصحابه ، ولو قدر أنه قصد بذلك القراءة فليس بموجب ترك حديث النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ، ثم قد ذكرنا مذهب عمر وغيره من الصحابة بخلاف هذا .

فأما أن دعا انسان في الركعة الأخيرة بآية من القرآن مثل ما فعل الصديق ، فقد روى عن أحمد : أنه سئل عن ذلك ؟ فقال : إن شاء قاله ، ولا ندرى أكان ذلك قراءة من أبي بكر أو دعاء ؟ فهذا يدل على أنه لا بأس بذلك لأنه دعاء في الصلاة فلم يكرهه كالدعاء في التشهد .

« مسألة ، قال (ومن كان من الرجال وعليه ما يستر ما بين سرته وركبته أجزاء ذلك »

وجملة ذلك أن ستر العورة عن النظر بما لا يصف البشرة واجب ، وشرط لصحة الصلاة ، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال بعض أصحاب مالك : سترها واجب وليس بشرط لصحة الصلاة ، وقال بعضهم : هي شرط مع الذكر دون السهو .

احتجوا على أنها ليست شرطا . بأن وجوبها لا يختص بالصلاة ، فلم يكن شرطا كاجتناب الصلاة في الذار المنصوبة .

ولنا ما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن ، وقال سلية بن الاكوع : قلت يا رسول الله ، انى أكون في الصيف ، فأصلي في القميص الواحد ؟ قال : نعم وأزرره ولو بشوكة ، حديث حسن .

وما ذكروه ينتقض بالايمان والطهارة فإنها تجب لمس المصحف ، والمسألة ممنوعة ، قال ابن عبد البر : احتج من قال الستر من فرائض الصلاة : بالاجماع على افساد من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا ، قال : وهذا أجمعوا عليه كلهم .

إذا ثبت هذا فالكلام في حد العورة ، والصالح في المذهب : أنها من الرجل ما بين السرة والركبة ، نصر عليه أحد في رواية جماعة وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وفيه رواية أخرى : أنها الفرجان ، قال منها سألت أحمد ، ما العورة ؟ قال ، الفرج والدبر : وهذا قول ابن أبي ذئب وداود ، لما روى أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر - حسر الازار عن فخذه ، حتى انى لا أنظر الى بياض فخذي النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه البخاري ، وقال حديث أنس أسند ، وحديث جرهد أحوط : وروت عائشة قالت : كان رسول الله (ص) في بيته كاشفا عن فخذه فاستأذن أبو بكر : فأذن له وهو على ذلك ، ثم استأذن عمر فأذن له وهو على ذلك ، وهذا يدل على أنه ليس بعورة ولأنه ليس بمخرج للحدث فلم يكن عورة كالساق .

ووجه الرواية الاولى ، ما روى الخلال بإسناده والإمام أحمد في مسنده ، عن جرهد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه قد كشف ، عن فخذه ، فقال غط فخذك فإن الفخذ من العورة ، وروى الدارقطني أن رسول الله (ص) قال لعلي رضي الله عنه : لا تكشف فخذك ، ولا تنظر فخذي ولا مبيت ، وهذا صريح في الدلالة فكان أولى ، وروى أبو بكر بإسناده عن أبي أيوب الانصاري قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم « أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة »، وروى الدارقطني بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله (ص) « إذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيده فلا ينظر إلى شيء من عورته ، فإن ما تحت السرة إلى الركبة عورة ، وفي لفظ « ما بين سرتة وركبته من عورته » ، وهذا نص ، والحر والعبد في هذا سواء ، لتناول النص لهما جميعاً .

(فصل) وليست سرتة وركبته من عورته ، نص عليه أحمد في مواضع ، وهذا قال به مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة : الركبة من العورة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الركبة من العورة » .

ولنا ما تقدم من حديث أبي أيوب وعمرو بن شعيب ، ولأن الركبة حد ، فلم تكن من العورة كالسرة .

وحديثهم يرويه أبو الجيوب ، لا يثبت أهل النقل ، وقد قبل أبو هريرة سره الحسن ، ولو كانت عورة لم يفعل ذلك .

فصل

والواجب الستر بما يستر لون البشرة ، فإن كان خفيفاً يبين لون الجلد من ورائه فيعلم بياضه أو حمرة ، لم تجز الصلاة فيه ، لأن الستر لا يحصل بذلك ، وإن كان يستر لونها ويصف الخلقة ، جازت الصلاة ، لأن هذا لا يمكن التحرز منه ، وإن كان النائر ضيقاً .

(فصل) فإن انكشف من العورة سير لم تبطل صلاته ، نص عليه أحمد ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : تبطل ، لأنه حكم تعلق بالعورة ، فاستوى قليله وكثيره ، كالنظرة .

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن أيوب عن عمرو بن سلمة قال « انطلق أبي وافداً إلى رسول الله (ص) في نفر من قومه ، فعلمهم الصلاة وقال : يؤمكم أقرؤكم ، فكنت أقرأهم فقدموني ، فكنت أؤمهم وعلى بردة لي صفراء صغيرة ، وكنت إذا سجدت انكشفت عني ، فقالت امرأة من النساء ، واروا عنا عورة قارئكم ، فاشترؤا لي قبصاً عمانياً ، فما فرحت بشيء بعد الإسلام فرحى به » ، ورواه أبو داود والنسائي أيضاً عن عاصم الأحول عن عمرو بن سلمة ، قال

« فكنت أؤمهم في بردة موصولة فيها فتق ، فكنت إذا سجدت فيها خرجت استى ، وهذا ينتشر ولم ينكر ، ولا بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكره ، ولأن ما صحت الصلاة مع كثيره حال العذر فرق بين قليله وكثيره في غير حال العذر كالمشى ، ولأن الاحتراز من اليسير يشق ، فعفى عنه كيسير الدم .
إذا ثبت هذا فإن حد الكثير ما فحش في النظر ، ولا فرق في ذلك بين الفرجين وغيرهما ، واليسير مالا يفحش ، والمرجع في ذلك إلى العادة ، وقال أبو حنيفة : إن انكشف من المغلظة قدر الدرهم أو من المخففة أقل من ربعها لم تبطل ، وإن كان أكثر بطلت .

ولنا أن هذا شيء لم يرد الشرع بتقديره ، فرجع فيه إلى العرف كالكثير من العمل في الصلاة ، والتفرق والاحتراز ، والتقدير بالتحكم من غير دليل لا يسوغ

فصل

فان انكشفت عورته عن غير عمد فسترها في الحال من غير تطاول الزمان لم تبطل ، لأنه يسير من الزمان ، أشبه اليسير في القدر ، وقال التيمي في كتابه : ان بدت عورته وقتا واستترت وقتا ، فلا إعادة عليه ، لحديث عمرو بن سلبة ، ولم يشترط اليسير ، ولا بد من اشتراطه ، لأن الكثير يفحش انكشاف العورة فيه ، ويمكن التحرز منه ، فلم يعف عنه كالكثير من القدر .

« مسألة ، قال (إذا كان على عاتقه شيء من اللباس)

وجملة ذلك : أنه يجب أن يضع المصل على عاتقه شيئاً من اللباس إن كان قادراً على ذلك ، وهو قول ابن المنذر ، وحكى عن أبي جعفر : أن الصلاة لا تجزى من لم يخمر منكبيه ، وقال أكثر الفقهاء : لا يجب ذلك ، ولا يشترط لصحة الصلاة ، وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، لأنهما ليسا بعورة ، فأشبهها بقية البدن .

ولنا ما روى أبو هريرة عن النبي (ص) أنه قال : لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم ، وهذا نهى يقتضى التحريم ، ويقدم على القياس ، وروى أبو داود

عن بريدة قال : نهى رسول الله (ص) أن يصلي في الخاف ولا يتوشح به ،
ويشترط ذلك لصحة الصلاة في ظاهر المذهب .

قال القاضي : وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه ليس بشرط ، وأخذه من
رواية مثنى عن أحمد فيمن صلى وعليه سراويل وثوبه على إحدى عاتقيه والأخرى
مكشوفة . يكره ، قيل له : يؤمر أن يعيد ؟ فلم ير عليه إعادة ، وهذا يحتمل أنه
لم ير عليه الإعادة لستره بعض المنكبين ، فاجتزى بستر إحدى العاتقين عن ستر
الآخر ، لامتناله للفظ الخبر .

ووجه اشتراط ذلك : أنه منى عن الصلاة مع كشف المنكبين : والنهى
يقضى فساد المنى عنه ، ولأنها سترة واجبة في الصلاة ، فالإخلال بها يفسدها
كسترة العورة .

فصل

ولا يجب ستر المنكبين جميعهما ، بل يجزىء ستر بعضهما ، ويجزىء سترهما
بثوب خفيف يصف لون البشرة ، لأن وجوب سترهما بالحديث ، ولفظه
« لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » وهذا يقع على ما يعم
المنكبين وما لا يعمهما ، وقد ذكرنا نص أحمد فيمن صلى وإحدى منكبيه مكشوفة
فلم يوجب عليه الإعادة ، فإن طرح على كتفه جبلا أو نحوه فظاهر كلام الخرقى
أنه لا يجزئه لقوله : شيئا من اللباس ، وهذا لا يسمى لباسا ، وهو قول القاضي
وقال بعض أصحابنا : يجزئه ، لأن هذا شيء ، فيكون الحديث متناولا له .

وقد روى عن جابر « أنه صلى في ثوب واحد متوشحا به كأنى أنظر إليه كان
على عاتقه ذنب فأرة » وعنه قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
لم يجد أحدهم ثوبا ألقى على عاتقه عقلا وصلى » والصحيح : أنه لا يجزئه ، لأن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا صلى أحدكم في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه
على عاتقه » من الصحاح ، ورواه أبو داود ، ولأن الأمر بوضعه على العاتقين
للستر ، ولا يحصل ذلك بوضع خيط ولا يسمى سترة ، وما روى عن جابر لا يعلم
صحته ، وما روى عن الصحابة ، إن صح عنهم فلعدم ما سواه ، والله أعلم .

فصل

ولم يفرق الحرقى بين الفرض والنفل ، لان الحديث عام فى كل مصل ، ولان ما اشترط للفرض اشترط للنفل كالطهارة ، ونص أحمد أنه يجزئه فى التطوع ، فإنه قال فى رواية حنبل : يجزئه أن يأتز بالثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء فى التطوع ، لأن النافلة مبناها على التخفيف ، ولذلك يسامع فيها بهذا المقدار ، واستدل أبو بكر على ذلك بقول النبي (ص) : إذا كان الثوب ضيقا فاشدده على حقوك ، قال هذا فى التطوع ، وحديث أبي هريرة فى الفرض .

مسألة ، قال (ومن كان عليه ثوب واحد بعضه على عاتقه أجزاء ذلك) وجملته ذلك : أن الكلام فى اللباس فى أربعة فصول ، الفصل الأول : فيما يجزى ، والثانى : فى الفضيلة ، والثالث : فيما يكره ، والرابع : فيما يحرم . أما الأول : فإنه يجزى ثوب واحد يستر عورته وبعضه أو غيره على عاتقه لما روى عمرو بن سلمة : أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى ثوب واحد فى بيت أم سلمة قد ألح طرفيه على عاتقه ، متفق عليه . وعن جابر أن النبي (ص) قال : إذا كان الثوب واسعا فالتحف به ، وإذا كان ضيقا فانتز به ، رواه البخارى وغيره ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة فى ثوب واحد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ، أو لعلكم ثوبان ؟ ، رواه مسلم ومالك فى موطنه ، وصلى جابر فى قبص ليس عليه رداء ، فلما انصرف قال ، انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى قبص ، رواه أبو داود .

الفصل الثانى فى الفضيلة . وهو أن يصلى فى ثوبين أو أكثر ، فإنه إذا أبلغ فى الستر يروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : إذا أوسع الله فأوسعوا ، جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل فى ازار وبرد : أو فى ازار وقبص : فى ازار وقباء فى سراويل ورداء ، فى سراويل وقبص ، فى سراويل وقباء ، فى ثبان وقبص (١) ،

(١) رواه البخارى ، والثبان : البنطلون القصير ، الذى يلبسه شباب الكشافة

وروى أبو داود عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال قال عمر
 « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما فإن لم يكن إلا ثوب واحد فليتزرب به ،
 ولا يشتمل اشتمال اليهود ، قال أنتمي . الثوب الواحد يجزىء والثوبان أحسن .
 والأربع أكمل : قميص وسراويل وعمامة وازار ، وروى ابن عبد البر عن عمر
 « أنه رأى نافعاً يصلي في ثوب واحد ، قال . ألم تكس ثوبين ؟ قلت : بلى ، قال :
 فلو أرسلت في الدار ، أكنت تذهب في ثوب واحد ؟ قلت لا ، قال : فالله أحق
 أن يزين له أو الناس ؟ قلت : بل الله ، وقال القاضي : ذلك في الإمام أكد منه
 في غيره لأنه بين يدي المأمومين ، وتعلق صلاتهم بصلاته ، فإن لم يكن إلا ثوب
 واحد فالقميص ، لأنه أعم في الستر ، فإنه يستر جميع الجسد إلا الرأس والرجلين ،
 ثم الرداء لأنه يليه في الستر ثم المئزر ثم السراويل ولا يجزىء من ذلك كله
 إلا ما ستر العورة عن غيره وعن نفسه ، فلو صلى في قميص واسع الجيب بحيث
 لو ركع أو سجد رأى عورته أو كانت بحيث يراها ، لم تصح صلاته ، ودل على ذلك
 حديث سلمة بن الأكوع « أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم ، أصلي في القميص
 الواحد ؟ قال ، نعم ، وأزرره ولو بشوكة ، قال الأثرم ، سئل أحمد عن الرجل
 يصلي في القميص الواحد غير مزور عليه ؟ قال ، ينبغي أن يزره ، قيل له ، فإن
 كانت لحيته تغطيه ولم يكن متسع الجيب ؟ قال ، إن كان يسيراً فحائز .

فعلى هذا متى ظهرت عورته له أو لغيره فسدت صلاته فإن لم تظهر لكون
 جيب القميص ضيقاً أو شد وسطه ، تزر أو حبل فوق الثوب أو كان ذا لحية
 تسد الجيب فتمنع الرؤية ، أو شد إزاره ، أو ألقى على جيبه رداء أو خرقة ،
 فاستترت عورته به ، أجزأه ذلك وهذا مذهب الشافعي .

الفصل الثالث فيما يكره ، يكره اشتمال الصماء ، لما روى البخاري عن
 أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن لبستين ، اشتمال
 الصماء ، وأن يحني الرجل بثوب ليس بين فرجه وبين السماء شيء ، واختلف
 في تفسير اشتمال الصماء ، فقال بعض أصحابنا ، هو أن يضطبع بالثوب ليس عليه
 غيره ، ومعنى الاضطجاع ، أن يضع وسط الرداء تحت عاتقه الأيمن وطرفه على منكبه

الأيسر ، ويبقى منكبه الأيمن مكشوفاً ، وروى حنبل عن أحمد في اشتغال الصماء ، أن يضطجع الرجل بالثوب ولا إزار عليه فيبدو شقه وعورته ، أما إن كان عليه إزار فتلك لبسة المحرم ، فلو كان لا يجزئه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى أبو بكر ياسناده عن ابن مسعود قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس الرجل ثوباً واحداً يأخذ بجوانبه على منكبه : فيدعى تلك الصماء ، وقال بعض أصحاب الشافعي ، هو أن يلتحف بالثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره ، وقال أبو عبيد ، اشتغال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه يحلل به جسده كله ، ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يده كأنه يذهب به إلى أنه لعله يصيبه شيء يريد الاحتباس منه ، فلا يقدر عليه .

وتفسير الفقهاء ، أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه ، فيبدو منه فرجه ، والفقهاء أعلم بالتأويل ، فعلى هذا التفسير يكون النهي للتحريم ، وتفسد الصلاة معه .

ويكره السدل . وهو أن يلقى طرف الرداء من الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى ، ولا يضم الطرفين بيديه . وكره السدل ابن مسعود والنخعي والثوري والشافعي ومجاهد وعطاء . وعن جابر وابن عمر الرخصة فيه . وعن مكحول والزهري وعبيد الله بن الحسن بن الحسين ، أنهم فعلوه ، وعن الحسن وابن سيرين . أنهما كانا يسدلان فوق قميصهما . قال ابن المنذر لا أعلم فيه حديثاً ثبت . وقد روى عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه ، رواه أبو داود من طريق عطاء . ثم روى عن ابن جريج أنه قال . أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلاً .

ويكره أسبال القمص والأزر والسراويلات على وجه الخيلاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه ، متفق عليه . وروى أبو داود عن ابن مسعود قال . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره في حل ولا حرام .

ويكره أن يغطي الرجل وجهه أو فمه . لما ذكرنا من حديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يغطي الرجل فاه .

وهل يكره التلثم على الالف ؟ على روايتين ، إحداهما ، يكره لأن ابن عمر كرهه ، والاخرى ، لا يكره لأن تخصيص الفم بالي عن تغطيته تدل على إباحة تغطية غيره .

وتكره الصلاة في الثوب المزعفر للرجل ، وكذلك المعصفر لأن البخاري ومسلم رويا ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى الرجال عن الزعفر ، وروى مسلم عن علي رضي الله عنه قال : نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن لباس المعصفر ، وقال عبد الله بن عمرو : رأى النبي صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين فقال ، لن هذا من ثياب الكفار فلا تلبسهما ، وروى أبو بكر ياسناده عن عمران ابن الحصين أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصفر . فاما شد الوسط في الصلاة فإن كان بمنطقة أو مئزر أو ثوب أو شدة قباء ، فلا يكره رواية واحدة ، قال أبو طالب ، سألت أحمد عن الرجل يصلي وعليه قميص ياتزر بالمنديل ، قال ، نعم ، قد نقل ذلك ابن عمر ، وإن كان بخيط أو حبل مع سرته وفوقها فهل يكره . على روايتين .

إحداهما ، يكره ، لما فيه من التشبه بأهل الكتاب ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التشبه بهم وقال : لا تشتملوا اشتمال اليهود ، رواه أبو داود . والرواية الاخرى ، قال لا بأس ، أليس قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يصلي أحدكم الا وهو محتزم ، وقال ابن سعيد ، سألت أحمد عن حديث النبي (ص) : لا يصلي أحدكم الا وهو محتزم ، قال ، كأنه من شد الوسط ؛ وروى الحلال باسناده عن الشعبي قال ، كان يقال : شد حقوك في الصلاة ولو بعقال ، وعن يزيد بن الاصم مثله .

وأما الصلاة في الثوب الاحمر ، فقال أصحابنا : يكره للرجال لبسه والصلاة فيه ، وقد اشترى عمر ثوباً فرأى فيه خيطاً أحمر فرده ، وقد روى أبو جحيفة قال : خرج النبي (ص) في حلة حمراء ثم ركزت له عنزة فتقدم وصلى الظهر ، وقال البراء : ما رأيت من ذي لمة في حلة حمراء أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متفق عليهما . وروى أبو داود عن هلال بن عامر قال : رأيت رسول الله (ص) يخطب على بغلة وعليه برد أحمر . وعلى امامه يعبر عنه .

ووجه كراهة ذلك . ما روى أبو داود بإسناده عن عبد الله بن عمرو قال : « دخل على النبي صلى الله عليه وسلم رجل عليه بردان أحمران فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ، وإسناده عن رافع بن خديج قال : « خرجنا مع رسول الله (ص) في سفر ، فرأى رسول الله (ص) على رواحلتنا أكسية فيها خيوط عمن أحمر ، فقال رسول الله (ص) ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم ؟ فقمنا سراعا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نفر بعض إبلنا ، فأخذنا الا أكسية فزعناتها عنها ، والأحاديث الأول أثبت وأبين في الحكم ، فإن ترك النبي صلى الله عليه وسلم لرد السلام عليه يحتمل أن يكون لمعنى غير الحمرة ، ويحتمل أنها كانت معصرة وهو مكروه ، وحديث رافع يرويه عنه رجل مجهول ، ولأن الحمرة لون فهي كسائر الألوان .

(فصل)

وقد روى أبو داود عن أبي دمنة قال : « انطلقت مع أبي نحو النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت عليه بردين أخضرين ، وإسناده عن قتادة قال : قلنا لانس : « أي اللباس كان أحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : الخبرة ، متفق عليه وإسناده عن ابن عميرة أنه قيل له : « لم تصبغ بالصفرة ؟ فقال : اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ، ولم يكن - يعني - أحب إليه منها ، وقد كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته ، وإسناده عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البسوا من ثيابكم البيضاء فانها من خير ثيابكم ، وكفوا فيها موتاكم ، .

الفصل الرابع : فيما يحرم لبسه والصلاة فيه : وهو قسمان : قسم تحريمه عام في الرجال والنساء ، وقسم يختص تحريمه بالرجال .

القسم الاول : ما يعم تحريمه ، وهو نوعان ، أحدهما : النجس لا تصح الصلاة فيه ولا عليه ، لأن الطهارة من النجاسة شرط وقد فانت ، والثاني : المغصوب ، وهل تصح الصلاة فيه ؟ على روايتين ، أحدهما : لا تصح ، والثانية : تصح ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، لأن التحريم لا يختص الصلاة ، ولا النهي يعود إليها

فلم يمنع الصحة ، كما لو غسل ثوبه من النجاسة بماء مغصوب ، وكما لو صلى وعليه عمامة مغصوبة .

ووجه الرواية الأولى : أنه استعمل في شرط العبادة ما يحرم عليه استعماله ، فلم تصح ، كما لو صلى في ثوب نجس ، ولأن الصلاة قربة وطاعة ، وهو منهي عنها على هذا الوجه ، فكيف يتقرب بما هو عاص به ، أو يؤثر بما هو منهي عنه ؟ وأما إذا صلى في عمامة مغصوبة أو في يده خاتم من ذهب ، فإن الصلاة تصح ، لأن النهي لا يعود إلى شرط الصلاة ، إذ العمامة ليست شرطاً فيها ، وإن صلى في دار مغصوبة فالخلاف فيها كالحلاف في الثوب المغصوب ، إلا أن أحمد قال في الجمعة : يصلي في المواضع الغصب ، لأنها تختص بموضع معين ، فالمنع من الصلاة فيه إذا كان غصباً يفضى إلى تعطيلها ، فلذلك أجاز فعلها فيه ، كما أجاز صلاة الجمعة خلف الخوارج وأهل البدع والفجور ، كيلا يفضى إلى تعطيلها .

القسم الثاني : ما يختص بتحريمه بالرجال دون النساء ، وهو الحرير والمنسوج بالذهب والمموه به ، فهو حرام لبسه واقتراشه في الصلاة وغيرها ، لما روى أبو موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لأنثاهم » أخرجه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن صحيح ، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تلبسوا الحرير ، فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ، متفق عليه ولا نعلم في تحريم لبس ذلك على الرجال اختلافاً ، إلا لعارض أو عذر .

قال ابن عبد البر : هذا إجماع ، فإن صلى فيه ، فالحكم فيه كالصلاة في الثوب الغصب ، على ما بيناه من الخلاف والروايتين ، والافتراض كاللبس في التجريم ، لما روى البخاري عن حذيفة قال : « نهانا النبي (ص) أن نشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وأن نلبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه » .

(فصل) يباح العلم الحرير إذا كان أربع أصابع فما دون ، لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع » ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن صحيح

وفي التنبيه : يباح وان كان مذهبا : وكذلك القول في الرقاع ولبنة الجيب ، وسجف الفراء وغيرها ، لأنه داخل فيما تناوله الحديث .

فان لبس الحرير للقمل أو لحكة أو لمرض ينفعه لبس الحرير جاز في إحدى الروايتين ، لأن أنسا روى : أن عبد الرحمن بن عوف والزيير بن العوام شكيا القمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فرخص لهما في قميص الحرير في غداة لهما ، وفي رواية : شكيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرخص لهما في قميص الحرير ورأيت عليهما ، متفق عليهما ، وما ثبت في حق صحابي ثبت في حق غيره مالم يقيم دليل على التخصيص ، وغير القمل الذي ينتفع فيه بلبس الحرير في معناه ، فيقاس عليه .

والرواية الأخرى : لا يباح لبسه للرض . لاحتمال أن تكون الرخصة خاصة لهما ، وهو قول مالك ،

والأول : أصح ان شاء الله تعالى ، والتخصيص على خلاف الأصل .
فأما لبسه للحرب فان كان به حاجة إليه ، كأن كان بطانة لبيضة أو درع ونحوه أبيع ، قال بعض أصحابنا : يجوز مثل ذلك من الذهب كدرع موه بالذهب وهو لا يستغنى عن لبسه وهو محتاج إليه ، وان لم يكن به حاجة إليه فعلى وجهين أحدهما يباح ، لأن المنع من لبسه للخيلاء وكسر قلوب الفقراء . والخيلاء في وقت الحرب غير مذموم .

والثاني : يحرم . لعدم الخبر ، وظاهر كلام أحمد رحمه الله إباحته مطلقا ، وهو قول عطاء : قال الأثرم . سمعت أبا عبد الله يسأل عن لبس الحرير في الحرب فقال : أرجو أن لا يكون به بأس ، وروى الأثرم بإسناده عن عروة : أنه كان له بلق من ديباج بطائته سندس محشو قزا ، كان يلبسه في الحرب .

(فصل) فأما المنسوج من الحرير وغيره ، كشوب منسوج من قطن وإبريسم أو قطن وكتان ، فالحكم للاغلب منهما ، لأن الأول مستهلك فيه ، فهو كالبيضة من الفضة والعلم من الحرير ، وقد روى عن ابن عباس قال : إنما نهى النبي (ص) عن الثوب المصمت من الحرير ، وأما العلم وسدى الثوب فلايس به بأس ، رواه الأثرم بإسناده وأبو داود .

قال ابن عبد البر : مذهب ابن عباس وجماعة من أهل العلم أن المحرم الحرير الصافي الذي لا يخالطه غيره ، فإن كان الأقل الحرير فهو مباح ، وإن كان القطن فهو محرم ، فإن استويا ففي تحريمه وإباحته وجهان . وهذا مذهب الشافعي . قال ابن عقيل : أشبه التحريم لأن النصف كثير ، فأما الجباب المحشوة من ابريسم ، فقال القاضي لا يحرم ، وهو مذهب الشافعي لعدم الخيلاء فيه ، ويحتمل التحريم ، لعموم الخبر ، وهكذا الفرش المحشوة بالحرير

(فصل)

فأما الثياب التي عليها تصاوير الحيوانات ، فقال ابن عقيل يكره لبسها وإيس ؛ محرم ، وقال أبو الخطاب هو محرم ، لأن أبا طلحة قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كاب ولا صورة ، متفق عليه . وحجة من لم يره محرماً أن زيد بن خالد رواه عن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في آخره : إلا رقماً في ثوب ، متفق عليه

(فصل) ويكره الصليب في ثوب ، لأن عمران بن حطان روى عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك في بيته شيئاً فيه صليب إلا قصبه ، رواه أبو داود

(فصل) قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن لبس الخنز ؛ فلم يره بأساً وروى الأثرم بإسناده عن عمران بن حصين وأنس بن مالك والحسن بن علي وأبي هريرة وقيس ومحمد بن الحنفية وغيلان بن جرير وسليمان بن عوف أنهم لبسوا مظارف الخنز ، وإسناده عن قتادة أن أنس بن مالك وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وأبا هريرة وابن عباس وأبا قتادة كانوا يلبسون الخنز . وإسناده عن عبد الرحمن بن عوف والحسين بن علي وعبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة والقاسم ابن محمد : أنهم لبسوا جباب الخنز . وإسناده عن أنس بن مالك وشريح : أنهم لبسوا برانس الخنز ، وإسناده عن عمار بن أبي عمار قال : أتت مروان مطارف من خنز فكساها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكسا أبا هريرة مطرفاً

من خز أغبر فكان يلبسه إثنان بسعته ، وهذا اشتهر فلم يظهر بخلافه فكان إجماعاً ، وروى أبو بكر يأسناده عن أحمد بن عبد الرحمن الرازي حدثنا أبي قال أخبرني أبي عبد الله بن سعيد عن أبيه سعيد قال : رأيت رجلاً يتجاري على بغلة بيضاء عليه عمامة خز سوداء ، فقال كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى مالك في موطئه : أن عائشة كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت تلبسه ،

(فصل)

وهل يجوز لولي الصبي أن يلبسه الحرير ؟ فيه وجهان أشبههما بالصواب تحريمه لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : حرم لباس الحرير على ذكور أمتي وأهل لأنثاهم ، وروى أبو داود يأسناده عن جابر قال : كنا نزرعه عن الغلمان وتركه على الجوارى ، وقدم حذيفة من سفر وعلى صبياته قمص من حرير فزقها على الصبيان وتركها على الجوارى ، أخرجه الأثرم . وروى أيضاً عن عبد الرحمن بن يزيد قال : كنت رابع أربعة أو خامس خمسة مع عبد الله ، فجاء ابن له صغير عليه قمص من حرير ، فدعاه فقال له : من كساك هذا ؟ قال أمي ، فأخذه عبد الله فشقه ،

والوجه الآخر ذكره أصحابنا أنه يباح لأنهم غير مكلفين ، فلا يتعلق التحريم بلبسهم ، كما لو ألبسه دابة ، ولأنه محل الزينة فهم كالنساء والأول أصح لظاهر الحديث وفعل الصحابة ، ويتعلق التحريم بتمكينهم من المحرمات كتمكينهم من شرب الخمر وأكل الربا وغيرهما ، وكونهم محل الزينة مع تحريم الاستمتاع بهم يقتضي التحريم لا الإباحة ، بخلاف النساء والله أعلم

« مسألة ، قال (ومن لم يقدر على ستر العورة صلى جالساً يومئذ) »

وجملة ذلك أن العادم للستر الأولى له أن يصلي قاعداً . روى ذلك عن ابن عمر ، وقال به عطاء وعكرمة وقتادة والاوزاعي وأصحاب الرأي ويومئذ بالركوع والسجود . وهذا مذهب أبي حنيفة ، وقال مجاهد ومالك والشافعي وابن المنذر يصلي قائماً بركوع وسجود ، لقوله صلى الله عليه وسلم : صل قائماً فإن لم تستطع

لجالساً، رواه البخارى، ولأنه مستطيع للقيام من غير ضرر، فلم يحز تركه له كالقادر على الستر.

ولنا ما روى الخلال بإسناده عن ابن عمر في قوم انكسرت مراكبهم فخرجوا عراة قال: يصلون جلوساً، يومثون إيماءاً برءوسهم، ولم ينقل خلافه، ولأن الستر أكد من القيام بدليل أمرين

أحدهما أنه لا يسقط مع القدرة بحال، والقيام يسقط في النافلة والثاني أن القيام يختص الصلاة، والستر يجب فيها وفي غيرها فإذا لم يكن بد من ترك أحدهما فترك أخفهما أولى من ترك آكدهما، ولأنه إذا استتر أتى ببدل عن القيام والركوع والسجود، والستر لا يدل له، والحديث محمول على حالة لا تتضمن ترك السترة

فإن قيل فالستر لا يحصل إنما يحصل بعضه، فلا يفي بترك القيام قلنا، إذا قلنا العورة الفرجان فقد حصل الستر، وإن قلنا العورة ما بين السرة والركبة فقد حصل ستر آكدها وجوباً في الستر وأخفشها في النظر، فكان ستره أولى.

وإذا ثبت هذا فليس على من صلى في هذه الحال إعادة، لأنه شرط من شرائط الصلاة عجز عنه فسقط، كما لو عجز عن استقبال القبلة فصلى إلى غيرها، وإن صلى العريان قائماً صحت صلاته في ظاهر كلام أحمد رحمه الله، وهو قول أصحاب الرأي وقال ابن جريج: يتخيرون بين الصلاة قياماً وقعوداً. وقد روى عن أبي عبد الله رحمه الله ما يدل على أنهم يصلون قياماً وقعوداً، فإنه قد قال في العراة: يقوم إمامهم في وسطهم. وروى عنه الأثرم: إن توارى بعضهم ببعض فصلاوا قياماً فهذا لا بأس به، قيل له فيومثون أو يسجدون؟ قال سبحانه الله، السجود لا بد منه. فهذا يدل على أنه لا يؤمى بالسجود في حال، وأن الأفضل في الخلوة القيام، إلا أن الخلال قال: هذا توهم من الأثرم، قال ومعنى قول أحمد: يقوم وسطهم، أى يكون وسطهم، لم يرد به حقيقة القيام

وعلى كل حال فينبغي لمن صلى عرياناً أن يضم بعضه إلى بعض ويستر ما أمكن ستره. قيل لأبي عبد الله يتربعون أو يتضامون؟ قال: لا بل يتضامون.

وإذا قلنا يسجدون بالأرض ، فإنهم يتضامون أيضا . وعن أحمد أنه يتربع موضع القيام، والأول أولى .

(فصل) إذا وجد العريان جلدًا طاهرًا أو ورقًا يمكنه خصفه عليه أو حشيشًا يمكنه أن يربطه عليه فيستر به لزمه ذلك ، لأنه قادر على ستر عورته بطاهر فلزمه ، كما لو قدر على سترها بثوب ، وقد ستر النبي صلى الله عليه وسلم رجلى مصعب بن عمير بالأذخر لما لم يجد سترة ، فإن وجد طينًا يطل به جسده فظاهر كلام أحمد أنه لا يلزمه ذلك ، وذلك لأنه يحف ويتناثر عند الركوع والسجود . ولأن فيه مشقة شديدة ولم تجر به العادة ، واختار ابن عقيل أنه يلزمه ذلك ، فما تناثر سقط حكمه ويستتر بما بقي ، وهو قول بعض الشافعية ، والأولى أنه لا يلزمه ذلك لأن عليه فيه مشقة ويلحقه به ضرر ولا يحصل له كمال السترة ، فإن وجد ماء لم يلزمه النزول فيه ، وإن كان كدرًا ، لأن اللبأ سكاكًا ولا يتمكن فيه من السجود . وكذلك لو وجد حفرة لم يلزمه النزول فيها ، لأنها لا تلصق بجلده فهي كالجدار ، وإن وجد سترة تضر بجسمه كبارية القصب ونحوها عما يدخل في جسمه لم يلزمه الاستئثار بها ، لما فيه من الضرر والمنع من إكمال الركوع والسجود .

(فصل)

وإذا بذل له سترة لزمه قبولها إذا كانت عارية ، لأنه قادر على ستر العورة بمالا منه فيه ، وإن ذهب له لم يلزمه قبوله لأن عليه فيه منه ، وإن وجد من يبيعه ثوبًا بثلث مثله أو يوجره بأجرة مثله أو زيادة يتغابن الناس بمثلها وقدر على ذلك العوض لزمه قبوله ، وإن كانت كثيرة لا يتغابن الناس بمثلها لم يلزمه كما قلنا في شراء الماء للوضوء .

(فصل) فإن لم يجد الا ثوبًا نجسًا قال أحمد يصلي فيه ولا يصلي عريانا ، وهو قول مالك والمزني . وقال الشافعي وأبو ثور يصلي عريانا ولا يعيد ، لأنها سترة نجسة فلم تجز له الصلاة فيها كما لو قدر على غيرها ، وقال أبو حنيفة : إن كان جميعه نجسًا

فهو مخير في الفعلين لأنه لا بد من ترك واجب في كلا الفعلين .
ولنا أن السترة أكد من إزالة النجاسة على ما قررناه في الصلاة جالسا . فكان
أولى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : غط خذك ، وهذا عام ، ولأن
السترة متفق على اشتراطها والطهارة من النجاسة مختلف فيها ، فكان المتفق عليه أولى .
وما ذكره الشافعي معارض بمثله ، وهو أنه قدر على ستر عورته ، فلزمه كما لو وجد
ثوبا طاهرا إذا انفرد أنه يصلي فيه ، فالمنصوص عن أحمد : أنه لا يعيد لأن الطهارة
من النجاسة شرطا وقد فاتت ، وقد نص فيمن صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج
منه : أنه لا يعيد ، فكذا ههنا وهو مذهب مالك والأوزاعي ، وهو الصحيح لأنه
شرط للصلاة عجز عنه ، فسقط كالسترة والاستقبال بل أولى ، فإن السترة أكد ،
بدليل تقديمها على هذا الشرط ، ثم قد صحت الصلاة وأجزأت عند عدمها فههنا
أولى ، فإن لم يجد إلا ثوب حرير صلى فيه ولا يعيد ، وإن لم يجد إلا ثوبا مغسوبا
صلى عريانا لما في ذلك من حق الأدمى فأشبه ما لو لم يجد ماء يتوضأ به إلا أن
يغصبه فإنه يتيمم كذا ههنا ، والله أعلم .

فصل

فإن لم يجد إلا ما يستر عورته أو منكبيه ستر عورته ، لقول النبي صلى الله
عليه وسلم : إذا كان الثوب واسعا فالتحف به وإن كان ضيقا فاتزر به ، وهذا
الثوب ضيق ، وفي المسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عمر قال
: لا يشتمل أحدكم اشتمال اليهود ليتوشح ، من كان له ثوبان فليأتزر وليرتد ،
ومن لم يكن له ثوبان فليأتزر ثم ليصل ، ولأن السترة للعورة واجب متفق على وجوبه
متأكد ، وستر المنكبين فيه من الخلاف والتخفيف ما فيه ، فلا يجوز تقديمه ،
وقد روى عن أحمد في الرجل يكون عليه الثوب اللطيف لا يبلغ أن يعقده :
يرى أن يتزر به ويصلي ، قال : لا أرى ذلك مجزئا عنه وإن كان الثوب لطيفا
صلى قاعداً وعقد من ورائه ، وظاهر هذا : أنه قدم ستر المنكبين على القيام وستر
ما عدا الفرجين ، ولأنه ذهب إلى أن الحديث في ستر المنكبين أصح منه في ستر
الفرجين ، وأن القيام له بدل وستر المنكبين لا بدل له .

والصحيح ما ذكرناه أولا لما قدمنا من تأكيد ستر العورة والقيام وما رويانا من الحديث ، وهو صريح في هذه المسألة وفيه قصة رواها أبو داود عن جابر قال : « سرت مع رسول الله (ص) وعلى بردة ذهبت أخالفة بين طرفيها ، فلم تبلغ لي وكانت لها دنائب ، فنكستها ثم خالفت بين طرفيها ، ثم تواقصت عليها حتى لا تسقط ، ثم جثت حتى قمت عن يسار رسول الله (ص) فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، فجاء ابن صخر حتى قام عن يساره فأخذنا بيديه جميعا حتى أقامنا خلفه ، قال : وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقني وأنا لا أشعر ، ثم فطنت به فأشار إلي أن اتزربها ، فلما فرغ رسول الله (ص) قال : يا جابر ، قلت ، لبيك يا رسول الله ، قال اذا كان واسعا فخالف بين طرفيه ، وان كان ضيقا فاشدده على حقوك . »

(فصل) فإن لم يجد الا ما يستر بعض العورة ستر الفرجين لأنها أحش وسترهما أكد فإن كان لا يكفي الا أحدهما ستر أيهما شاء ، واختلف في أولاهما بالستر فقبل اندير لأنه أحش ، لا سيما في الركوع والسجود ، وقبل ، القبل لأنه مستقبل به القبلة ، وليس له ما يستره والدبر مستور بالاليتين .

« مسألة ، قال (فان صلى جماعة عراة كان الإمام معهم في الصف وسطا يومثون ايماء ويكون سجودهم أخفض من ركوعهم)

وجملة ذلك ، أن الجماعة مشروعة للعراة : وبه قال قتادة . وقال مالك والأوزاعي وأصحاب الرأي . يصلون فرادى ويتباعد بعضهم من بعض . وان كانوا في ظلة صلوا جماعة ويتقدمهم امامهم . وقال الشافعي في القديم كقولهم . وقال في موضع آخر . الجماعة والانفراد سواء لأن في الجماعة الاخلال بسنة الموقف وفي الانفراد الاخلال بفضيلة الجماعة فيستويان . ووافقنا على مشروعية الجماعة في النساء العراة وفي الرجال اذا كان معهم مكثس يصلح ان يؤمهم .

ولنا انه يمكنهم الجماعة من غير ضرر . فلزمهم كالمستترين . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الرجل في الجميع تفضل على صلاته وحده بسبع وعشرين درجة » عام في كل مصل ولا تستقط الجماعة انعز سببها في المرقمة . كما لو كانوا في مكان

ضيق لا يمكن أن يتقدمهم إمامهم ، وإذا شرعت الجماعة لعرافة النساء مع أن الستر في حقهن أكد والجماعة في حقهن أخف فالرجال أولى وأحرى ، وغض البصر يحصل بكونهم صفّاً واحداً يستر بعضهم بعضاً .

إذا ثبت هذا فإنهم يصلون صفّاً واحداً ويكون إمامهم في وسطهم ليكون أستر لهم وأغض لأبصارهم عنه ، وكذلك سن لإمامة النساء القيام وسطهن في كل حال لأنهن عورات ، فإن كان مع الرجال نساء عراة تنحين عنهم لئلا يرى بعضهم بعضاً ويصلين جماعة أيضاً كالرجال ، إلا أن الجماعة في حقهن أدنى منها في حق الرجال ، كما لو كانوا غير عراة ، فإن كان الجميع في مجلس أو في مكان ضيق صلى الرجال واستدبرهم النساء ثم صلى النساء واستدبرهن الرجال لئلا يرى بعضهم عورات بعض ، فإن كان الرجال لا يسعهم صف واحد والنساء وقفوا صفواً وغضوا أبصارهم عن أيديهم لأنه موضع ضرورة .

مسألة ، قال (وقد روى عن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى : أنهم يسجدون بالأرض)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في العراة إذا صلوا قعوداً ، فروى أنهم يومنون بالركوع والسجود ، لأن القيام سقط عنهم لحفظ عوراتهم ، وظهورها بالسجود أكثر وأخش فوجب أن يسقط ، وروى أنهم يسجدون بالأرض لأن السجود أكد من القيام لكونه مقصوداً في نفسه ولا يسقط فيما يسقط فيه القيام وهو صلاة النافلة فلماذا لم يسقط .

فصل

فإن كان مع العراة واحد له ثوب لزمته الصلاة فيه لأنه قادر على السترة فإن أعاره وصلى عرياناً لم تصح صلاته ، لتركه الواجب عليه ، ويستحب أن يعيره بعد صلاته فيه لغيره ليصلي فيه ، لقول الله تعالى (٥ : ٨) وتعاونوا على البر والتقوى) ولا يجب عليه ذلك بخلاف ما لو كان معه طعام فاضل عن حاجته ووجد من به ضرورة لزمه إعطاؤه إياه لأنها حال ضرورة ، فإذا بذله لهم صلى فيه واحد بعد واحد ولم تجز لهم الصلاة عراة لأنهم قادرون على الستر ، إلا أن يخافوا

ضيق الوقت فيصل في فيه واحد والباقون عراة ، وقال الشافعي . لا يصلي أحد عرياناً .
وينتظر الثوب وإن خرج الوقت ولا يصح ، فإن الوقت آكد من القيام ؛ بدليل
ما لو كانوا في سفينة أو في موضع ضيق لا يمكن جميعهم الصلاة فيه قياماً صلى
واحد بعد واحد ، إلا أن يخافوا فوات الوقت فيصلون قعوداً ، نص الشافعي
على هذا والقيام آكد من السترة عنده وعلى رواية لنا فأولى أن يكون الوقت
مقدماً على السترة ، فإن امتنع صاحب الثوب من إعارتهم أو ضاق الوقت عن أكثر
من صلاة فالمستحب أن يؤمهم صاحب الثوب ويقف بين أيديهم ، فإن كان أمياً
وهم قراء صلى الباقيون جماعة على ما أسلفنا ، قال القاضي . يصلي هو منفرداً ، وإذا
أراد صاحب الثوب إعارته ثوبه ومعهم نساء استحب أن يبدأ بهن لأنهن آكد
في السترة ، وإذا صلين فيه أخذه ، فإذا تضايق الوقت وفيهم قارئ فالمستحب أن
يبدأ به ليكون إمامهم ، وإن أعاره لغير القارئ صار حكمه كحكم صاحب الثوب
فإن استتروا ولم يكن الثوب لواحد منهم أقرع بينهم ، فمن خرجت له
القرعة فهو أحق ، وإن لم يستتروا فالأولى به من تستحب البداية بإعارته
على ما ذكرنا .

« مسألة ، قال (ومن كان في ماء وطن أو ماء)

وجملة ذلك : أنه إذا كان في الطين والمطر ولم يمكنه السجود على الأرض
إلا بالتلوث بالطين والبلل بالماء فله الصلاة على دابته ، يومئ بالركوع والسجود
وإن كان راجلاً أو ماءً بالسجود أيضاً ولم يلزمه السجود على الأرض ، قال
الترمذي : روى عن أنس بن مالك « أنه صلى على دابته في ماء وطن ، والعمل
على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، وفعله جابر بن زيد ، وأمر به
طاوس وعمارة بن غزية قال ابن عقيل : وقد روى عن أحمد أنه يسجد على متن
الماء ، والأول أولى لما روى يعلى بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه انتهى
إلى مضيق ومعه أصحابه والسماء من فوقهم والبلية من أسفل منهم فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على راحلته وأصحابه على ظهور دوابهم ، يومنون إيماءً يجعلون
السجود أخفض من الركوع ، رواه الأثرم والترمذي وقال : تفرد به عن عمر

ابن الرماح البلخي ، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم ، قال القاضي أبو يعلى . سألت أبا عبد الله الدامغانى فقال . مذهب أبي حنيفة أن يصلى على الراحلة فى المطر والمرضى ، وقال أصحاب الشافعى : لا يجوز أن يصلى الفرض على الراحلة لأجل المطر والمرضى ، وعن مالك كالمذهبيين ، واحتج من منع ذلك بحديث أبى سعيد الخدرى : فأبصرت عينى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين ، وهذا حديث صحيح .

ولنا ما روينا من الحديث وفعل أنس ، قال أحمد رحمه الله : قد صلى أنس وهو متوجه إلى سراييط فى يوم مطر المكتوبة على الدابة ، ورواه الأثرم بإسناده : ولم ينقل عن غيره خلافة فىكون إجماعاً ولأن المطر عند بيع الجمع فآثر فى أفعال الصلاة كالسفر يؤثر فى القصر ، وأما حديث أبى سعيد فيحتمل أن الطين كان سيراً لا يؤثر فى تلويث الثياب .

فصل

فأما الصلاة على الراحلة لأجل المرضى ففيه روايتان .

إحداها : يجوز ، اختارها أبو بكر لأن المشقة بالنزول فى المرضى أشد منها بالنزول فى المطر ، فإذا أثر المطر فى إباحة الصلاة على الراحلة فالمرضى أولى .

والثانية : لا يجوز ذلك ، واحتج لها أحمد بأن ابن عمر : كان يُنزل مرضاه ، ولأنه قادر على الصلاة أو على السجود ، فلم يحز تركه كغير المريض ، والفرق بينه وبين المطر : أن النزول فى المطر يبل ثيابه ويلوثها ولا يتمكن من الصلاة بالمشقة ، ونزول المريض يؤثر فى حصوله على الأرض ، وهو أسكن له وأمكن من كونه على الظهر ، وقد اختلفت جهة المشقة ، فالمشقة على المريض فى نفس جهة النزول لا فى الصلاة على الأرض ، والمشقة على الممطر فى الصلاة على الأرض لا فى النزول ، ومع هذا الاختلاف لا يصح إلحاق فإن خاف المريض من النزول ضرراً غير محتمل كالانقطاع عن الرفقة أو العجز عن الركوب أو زيادة المرض ونحو هذا ، صلى على الراحلة كما ذكرنا فى صلاة الخوف .

فصل

ومتى صلى على الراحلة لمرض أو مطر ، فليس له ترك الاستقبال ، وهو ظاهر كلام المحرقى حيث قال : ولا يصلى في غير هاتين الحالتين فرضا ولا نافلة إلا متوجها إلى الكعبة : ولأن قوله تعالى ٢ : ١٤٤ وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (عام : خرج منه حال الخوف في صلاة الفرض محافظة على بقاء النفس فبقيا عداه يبقى الاستقبال لعموم الآية .

« مسألة ، قال ﴿ وإذا انكشف من المرأة الحرة شيء سوى وجهها أعادت الصلاة ﴾

لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة ، وأنه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها ، وفي الكفين روايتان : واختلف أهل العلم : فأجمع أكثرهم على أن لها أن تصلى مكشوفة الوجه ، وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تخمر رأسها إذا صلت ، وعلى أنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها الاعادة .

وقال أبو حنيفة : القدمان ليس من العورة ، لأنهما يظهران غالبا فهما كالوجه وإن انكشف من المرأة أقل من ربع شعرها أو ربع نخدها أو ربع بطنها لم تبطل صلاتها : وقال مالك والاوزاعي والشافعى : جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها وماسوى ذلك يجب ستره في الصلاة : لأن ابن عباس قال في قوله تعالى (٢٤ : ٣١ ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها) قال « الوجه والكفين » ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب » ، ولو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما ، ولأن الحاجة تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء ، والكفين للأخذ والاعطاء ، وقال بعض أصحابنا : المرأة كلها عورة لأنه قد روى في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « المرأة عورة » ، رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، لكن رخص لها في كشف وجهها وكفيها لما في تغطيته من المشقة ، وأبيح النظر إليه لأجل الخطبة لأنه يجمع المحاسن ، وهذا قول أبي بكر ابن الحارث بن هشام ، قال المرأة كلها عورة حتى ظفرها ، والدليل على وجوب

تغطية القدمين ما روت أم سلية قالت : قلت : يا رسول الله أتصلي المرأة في درع وخمار إيس عليها إزار ؟ قال : نعم إذا كان سابغاً يغطي ظهور قدميها ، رواه أبو داود وقال : وقفه جماعة على أم سلية ورفعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وروى ابن عمر أن رسول الله (ص) قال : لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء فقالت أم سلية : فكيف يصنع النساء بذيولهن ؟ قال : يرخين شبراً ، فقالت : إذا تنكشف أقدامهن ؟ قال : فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه ، رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وهذا يدل على وجوب تغطية القدمين ، ولأنه محل لا يجب كشفه في الإحرام فلم يجوز كشفه في الصلاة كالساقين .

وما ذكروه من تقدير البطلان بزيادة على ربع العضو فتحكم لا دليل عليه ، والتقدير لا يصار إليه بمجرد الرأي ، وقد ثبت وجوب تغطية الرأس بقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار ، أخرجه الترمذي ، وقال : حديث حسن وبالإجماع على ما قدمناه ، فأما الكفان فقد ذكرنا فيهما روايتين ، أحدهما : لا يجب سترهما لما ذكرنا ، والثانية : يجب ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : المرأة عورة ، وهذا عام الا ما خصه الدليل ، وقول ابن عباس : الوجه والكفان ، قد روى أبو حفص عن عبد الله بن مسعود خلفه قال : ٢٤ ، ٣١ ولا يبدن زينة الا ما ظهر منها) قال : الثياب ، ولا يجب كشف الكفين في الإحرام ، انما يحرم أن تلبس فيهما شيئاً مصنوعاً على قدرهما ، كما يحرم على الرجل لبس السراويل والذي يستر به عورته .

فصل

والمستحب أن تصلي المرأة في درع — قال : الدرع يشبه القميص لكنه سابغ يغطي قدميها — وخمار يغطي رأسها وعنقها . وجلباب تلتحف به من فوق الدرع ، روى ذلك عن عمر وابنه وعائشة وعبيدة السلماني وعطاء وهو قول الشافعي ، قال : قد اتفق عامةهم على الدرع والخمار ، وما زاد فهو خير وأستر ولأنه إذا كان عليها جلباب ، فإنها تجافيه راحة وساجدة ، لتلا تصفها ثيابها فتبين عجيزتها ومواضع عوراتها .

(فصل)

ويجزئها من اللباس ما سترها الستر الواجب على ما بينا بحديث أم سلمة و أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار قال : إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها ، وقد روى عن ميمونة وأم سلمة ، أنهما كانتا تصليان في درع وخمار ليس عليهما إزار ، رواه مالك في الموطأ ؛ وقال أحمد : قد اتفق عامةهم على الدرع والخمار ، ولأنها سترت ما يجب عليها ستره ، فأجزأتها صلاتها كالرجل .

(فصل) فإن انكشف من المرأة شيء يسير من غير الوجه والكفين ، فلا أعلم فيها قولاً صحيحاً صريحاً ، وظاهر قول الخرقي : إذا انكشف من المرأة شيء سوى وجهها وكفيها أعادت - يقتضي بطلان الصلاة بانكشاف اليسير ، لأنه شيء يمكن حل ذلك على الكثير . لما قررناه في عورة الرجل أنه يعني فيها عن اليسير ، فكذا هنا ؛ ولأنه يشق التحرز من اليسير فعني عنه قياساً على يسير عورة الرجل (فصل) ويكره أن تنتقب المرأة وهي تصلي ، لأنه يخل بمباشرة المصلي بجهتها وأنفها ، ويجرى مجرى تغطية الفم للرجل : وقد نهى النبي (ص) عنه ، قال ابن عبد البر : وقد أجمعوا على أن على المرأة أن تكشف وجهها في الصلاة والاحرام (فصل) قال وصلاة الأئمة مكشوفة الرأس جائزة ، لا نعلم أحداً خالف في هذا إلا الحسن : فإنه من بين أهل العلم أوجب عليها الخمار إذا تزوجت أو اتخذها الرجل لنفسه ، واستحب لها عطاء أن تتقنع إذا صلت .

ولنا أن عمر رضي الله عنه ، ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة ، وقال : اكشني رأسك ولا تشبهي بالحرائر ، وهذا يدل على أن هذا كان مشهوراً بين الصحابة لا ينكر ، حتى أنكر عمر مخالفته ، وقال أبو قلابة : إن عمر بن الخطاب كان لا يدع أمة تقنع في خلافته ، وقال : إنما القناع للحرائر .

(فصل) لم يذكر الخرقي رحمه الله عنه سوى كشف الرأس ، وهو المنصوص عن أحمد رحمه الله في رواية عبد الله ، فقال : وإن صلت الأئمة مكشوفة الرأس

فلا بأس ؛ واختلف أصحابنا فيما عدا ذلك فقال ابن حامد : عورتها كعورة الرجل وقد لوح إليه رحمه الله .

وقال القاضي في المجرد : ان انكشف منها في الصلاة ما بين السرة والركبة فالصلاة باطلة ، وان انكشف ما عدا ذلك فالصلاة صحيحة ، وقال في الجامع : عورة الامة ما عدا الرأس واليدين إلى المرفقين والرجلين إلى الركبتين ، واحتج عليه بقول أحمد . لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد الشراء من فوق الثوب ويكشف الذراعين والساقين ، ولأن هذا يظهر عادة عند الخدمة ، والتقلب للشراء فلم يكن عورة ؛ وما سواه لا يظهر عادة ، ولا تدعو الحاجة إلى كشفه ، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، والأظهر عنهم مثل قول ابن حامد . لما روى عن أبي موسى أنه قال على المنبر : ألا لا أعرف أحداً أراد أن يشتري جارية فينظر إلى ما فوق الركبة أو دون السرة لا يفعل ذلك أحد الا عاقبته .

وقد ذكرنا حديث الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا زوج أحدكم عبده أمة أو أجيريه فلا ينظر إلى شيء من عورته ، فإن ما تحت السرة إلى ركبته من العورة ، يريد الامة ، فإن الأجير والعبد لا ينظر إلى ذلك منه مزوجاً وغير مزوج ولأن من لم يكن رأسه عورة لم يكن صدره عورة كالرجل .

فصل

والمكاتبة والمديرة والمعلق عتقها بصفة : كالامة القن فيما ذكرناه ، لأنهن إماء يجوز بيعهن وعتقهن ، وأما المعلق بعضها فيحتمل وجهين أحدهما : هي كالحرية احتياطاً للعبادة . والثاني : كالامة ، لعدم الحرية الكاملة ولذلك ضمنت بالقيمة .

(فصل) والخنثى المشكل كالرجل ، لأن ستر ما زاد على عورة الرجل محتمل ، فلا نوجب عليه حكماً بامر محتمل متردد ، وعلى قولنا : العورة الفرجان اللذان في قبله ، لأن أحدهما فرج حقيقى وإيس يمكنه تغطيته يقيناً إلا بتغطيةٍ ما ، فوجب عليه ذلك كما يجب ستر ما قرب من الفرجين ضرورة سترهما .

(فصل) إذا تلبست الامة بالصلاة مكشوفة الرأس فعتقت في أثناءها فهي

كالعريان يجد السترة في صلاته إن أمكنها أو أمكنه السترة من غير زمن طويل ولا عمل كثير ، ستر وبنى على ما مضى من الصلاة كأهل قباء لما علموا بتحويل القبلة استدأروا اليها وبنوا ، وإن لم يكن الستر إلا بعمل كثير أو زمن طويل بطلت الصلاة ، إذ لا يمكن المضي فيها لتكون السترة شرطاً مع القدرة ووجدت القدرة ولا يمكن العمل في الصلاة كثيراً ، لأنه ينافيها ، فيبطئها ، والمرجع في اليسير والكثير إلى العرف من غير تقدير بالخطوة والخطوتين ، وذكر القاضي فيمن وجدت من يناولها السترة فانتظرت احتمالين .

أحدهما : تبطل صلاتها : والثاني : لا تبطل : لأن الجميع انتظار واحد ، والاول أولى ، لأن الفصل طال عليها وهي بادية العورة بعد القدرة على الستر ، فلم تصح صلاتها ، كما لو لم تكن منتظرة ، فإن لم تعلم بالعتق حتى أتمت صلاتها لم تصح ، لأنها صلت عارية جهلاً بجوب الستر ، فلم تصح كما لو علت العتق وجهات الحكم ، وإن عتقت ولم تجد ما تستر به صحت صلاتها ، لأنها لا تزيد على الحرية الأصلية العاجزة عن الاستتار :

« مسألة ، قال (ويستحب لام الولد أن تغطي رأسها في الصلاة)

وجملة ذلك : أن أم الولد كالأمة في صلاتها وسترتها ، صرح بها الحرقى في عتق أمهات الأولاد فقال : وإن علت مكشوفة الرأس كره لها ذلك وأجزأها : وعن لم يوجب عليها تغطية رأسها النخعي ومالك والشافعي وأبو ثور ، وقد نقل الأثر عن أحمد . أنه سأل كيف تصلى أم الولد ؟ قال . تغطي شعرها وقدمها ، لأنها لا تباع ، وهي تصلى كما تصلى الحرة ، فهذا يحتمل أن يكون على الاستحباب فيكون كما ذكر الحرقى ، ويحتمل أن يجري على ظاهره في الوجوب ، لأنها لا تباع ولا ينقل الملك فيها ، فأشبهت الحرة : وقد انعقد سبب حريتها بحيث لا يمكن إبطاله ، فغلب فيها حكم الحرية في العبادة .

والأول أولى ، لأنها أمة حكمها حكم الاماء ، إلا في أنها لا ينقل الملك فيها فهي كالموقوفة ، وانعقاد السبب للحرية لا يوجب الستر كالكتابة والتدبير ؛ ولكنه يستحب لها الستر ، ويكره لها كشف الرأس لما فيها من الشبه بالحرائر .

«مسألة، قال ومن ذكر أن عليه صلاة وهو في أخرى، أتىها وقضى المذكورة، وأعاد التي كان فيها إذا كان الوقت مبقى»

وجملة ذلك أن الترتيب واجب في قضاء الفوائت، نص عليه في مواضع، قال في رواية أبي داود فيمن ترك صلاة سنة، يصليها ويعيد كل صلاة صلاها وهو ذاكر لما ترك من الصلاة، وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه ما يدل على وجوب الترتيب، ونحوه عن النخعي والزهري وربيعة ويحيى الأنصاري ومالك والليث وأبي حنيفة وإسحاق. وقال الشافعي لا يجب

ولنا ما روى «أن النبي صلى الله عليه وسلم فاته يوم الخندق أربع صلوات فقضاهن مرتبات»، وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وروى الإمام أحمد بإسناده عن أبي جمعة حبيب بن سباع، وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن النبي صلى الله عليه وسلم عام الأحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال: هل علم أحد منكم أني صليت العصر؟ فقالوا يا رسول الله ما علمتها، فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلي العصر، ثم أعاد المغرب، وهذا يدل على وجوب الترتيب

وروى أبو حفص بإسناده عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي، ثم ليعد الصلاة التي صلاها مع الإمام»، وروى موقوفاً عن ابن عمر، ولأنهما صلاتان مؤقتتان، فوجب الترتيب فيهما كالمجموعتين.

إذا ثبت هذا فإنه يجب الترتيب فيها وإن كثرت، وقد نص عليه أحمد. وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجب الترتيب في أكثر من صلاة يوم وليلة، ولأن اعتبارها فيما زاد على ذلك يشق ويفضي إلى الدخول في التكرار: فسقط كالترتيب في قضاء صيام رمضان

ولنا أنها صلوات واجبات تفعل في وقت يتسع لها، فوجب فيها الترتيب كالخمس وأفضاؤه إلى التكرار لا يمنع وجوب الترتيب، كترتيب الركوع على السجود، وهذا الترتيب شرط في الصلاة، فلو أخل به لم تصح صلاته، بدليل

ما ذكرنا من حديث أبي جمعة وحديث ابن عمر ، ولأنه ترتيب واجب في الصلاة فكان شرطاً لصحتها ، كترتيب المجموعتين .

إذا ثبت هذا عدنا الى مسألة الكتاب ، وهي إذا أحرم بالحاضرة ثم ذكر في أثناءها أن عليه فاتة ، والوقت متسع فإنه يتمها ويقضى الفاتة ثم يعيد الصلاة التي كان فيها ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً . هذا ظاهر كلام الخرقى وأبو بكر ، وهو قول ابن عمر ومالك والليث واسحاق في المأموم ، وهو الذي نقله الجماعة عن أحمد في المأموم ، ونقل عنه جماعة في المنفرد أنه يقطع الصلاة ويقضى الفاتة ، وهو قول النخعي والزهري وربيعة ويحيى الانصاري في المنفرد وغيره . وروى حرب عن أحمد في الإمام ينصرف ويستأنف المأمومون ، قال أبو بكر : لا ينقلها غير حرب ، وقد نقل عنه في المأموم أنه يقطع وفي المنفرد أنه يتم الصلاة ، وكذلك حكم الامام يجب ان يكون مثله ، فيكون في الجميع أداء روايتان ، احدهما يقطعها والاخرى يتمها ، وقال طاوس والحسن والشافعي وأبو ثور : يتم صلاته ويقضى الفاتة لا غير .

ولنا على وجوب الاعادة حديث ابن عمر وحديث أبي جمعة ، ولأنه ترتيب واجب فوجب اشتراطه لصحة الصلاة كترتيب المجموعتين

ولنا على أنه يتم الصلاة قوله تعالى ٤٧ ، ٨ ولا تبطلوا أعمالكم) وحديث ابن عمر وحديث أبي جمعة أيضاً قال : يتعين حمله على أنه ذكرها وهو في الصلاة فإنه لو نسيها حتى يفرغ من الصلاة لم يجب قضاؤها ، ولأنها صلاة ذكر فيها فاتة فلم تفسد ، كما لو كان مأموماً ، فان ظاهر المذهب أنه يمضي فيها ، قال أبو بكر لا يختلف كلام احمد — اذا كان وراء الامام — انه يمضي مع الامام ويعيدهما جميعاً ، واختلاف قوله اذا كان وحده ، قال والذي أقول انه يمضي لأنه يشنع ان يقطع ما دخل فيه قبل أن يتمه ، فان مضى الامام في صلاته بعد ذكره انبت صلاة المأمومين على اتمام المفترض بالمتفل ، والاولى ان ذلك يصح لما سنده فيما بعد ان شاء الله تعالى

واذا قلنا يمضي في صلاته ، فليس ذلك بواجب ، فان الصلاة تصير نقلاً فلا يلزم اتمامه ، قال منها : قلت لا احمد اني كنت في صلاة العتمة فذكرت أني

لم أكن صليت المغرب فصليت العتمة ، ثم أعدت المغرب والعتمة ؟ قال أصبت ، فقلت أليس كان ينبغي أن أخرج حين ذكرتها ؟ قال بلى ، قلت فكيف أصبت ؟ قال كل جائز .

(فصل)

وقول الخرقى « ومن ذكر صلاة وهو في أخرى ، يدل على أنه متى صلى ناسياً للفائتة أن صلاته صحيحة ، وقد نص أحمد على هذا في رواية الجماعة قال : متى ذكر الفائتة وقد سلم أجزأته ويقضى الفائتة . وقال مالك يجب الترتيب مع النسيان ، ولعل من يذهب إلى ذلك يحتج بحديث أبي جمعة وبالقياس على المجموعتين ولنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم « عفى لآمتى عن الخطأ والنسيان ، ولأن المنسية ليست عليها أمانة ، فجاز أن يؤثر فيها النسيان كالصيام وأما حديث أبي جمعة فإنه من رواية ابن أبي شيبة وفيه ضعف : ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها وهو في الصلاة ، وأما المجموعتان فإنما لم يعذر بالنسيان لأن عليهما أمانة وهو اجتماع الجماعة بخلاف مسألتنا ، ولا فرق بين أن لا يكون قد سبق منه ذكر الفائتة أو لم يسبق منه لها ذكر ، نص عليه أحمد لعموم ما ذكرناه من الدليل والله أعلم

« مسألة ، قال (ومن خشى خروج الوقت اعتقد وهو فيها أن لا يعيدها وقد أجزأته)

يعنى إذا خشى فوات الوقت قبل قضاء الفائتة وإعادة التي هو فيها سقط عنه الترتيب حينئذ ويتم صلاته ويقضى الفائتة فحسب ، وقوله « اعتقد أن لا يعيدها ، يعنى لا يغير نيته عن الفرضية ولا يعتقد أنه يعيدها ، هذا هو الصحيح من المذهب وهكذا لو لم يكن دخل فيها لكن لم يبق من وقتها قدر ما يصليهما جميعاً فيه فإنه يسقط الترتيب ويقدم الحاضرة ، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن والأوزاعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي

وعن أحمد رواية أخرى أن الترتيب واجب مع سعة الوقت وضيقه ،

اختارها الخلال ، وهو مذهب عطاء والزهرى والميث ومالك ، ولا فرق بين أن تكون الحاضرة جمعة أو غيرها .

قال أبو حفص : هذه الرواية تخالف ما نقله الجماعة ، فيما أن يكون غلطاً في النقل وإما أن يكون قولاً قديماً لأبي عبد الله . وقال القاضي : وعندى أن المسألة رواية واحدة أن الترتيب يسقط ، لأنه قال في رواية منها في رجل نسي صلاة وهو في المسجد يوم الجمعة عند حضور الجمعة : يبدأ بالجمعة : هذه يخاف فوتها ، فقبل له كنت أحفظ عنك أنه إذا صلى وهو ذاكر لصلاة فاتت أنه يعيد هذه وهذه ؟ فقال كنت أقول هذا ، فظاهر هذا أنه رجع عن قوله الأول

وفي رواية ثالثة : إن كان وقت الحاضرة يتسع لقضاء الفوائت وجب الترتيب وإن كان لا يتسع سقط الترتيب في أول وقتها ، نقل ابن منصور فيمن يقضى صلوات فوائت فتحضر صلاة ، أيؤخرها إلى آخر الوقت فإذا صلاها يعيدها ؟ فقال لا ، بل يصلها في الجماعة إذا حضرت إذا كان لا يطمع أن يقضى الفوائت كلها إلى آخر وقت هذه الصلاة التي حضرت ، فإن طمع في ذلك قضى الفوائت ، ما لم يخش فوت هذه الصلاة ، ولا قضاء عليه إذا صلى مرة ، وهذه الرواية اختيار أبي حفص العكبري ، وعلل القاضي هذه الرواية بأن الوقت لا يتسع لقضاء ما في الذمة وفعل الحاضرة فسقط الترتيب ، وإن كان يمكنه القضاء والشروع في أداء الحاضرة كذا هنا ، ويمكن أن تحمل هذه الرواية على أنه قدم الجماعة على الترتيب مشروطاً لضيق الوقت عن قضاء الفوائت جميعها

وقد ذكر بعض أصحابنا أن في تقديم الجماعة على الترتيب روايتين ، ولعله أشار إلى هذه الرواية ، فأما من ذهب إلى تقديم الترتيب بكل حال ، فحجته قول النبي صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ذكرها » وهذا عام في حال ضيق الوقت وسعته ، ولأنه ترتيب مستحق مع سعة الوقت فيستحق مع ضيقه كترتيب الركوع والسجود والطهارة

ولنا أنها صلاة ضاق وقتها عن أكثر منها ، فلم يحز له تأخيرها كما لو لم يكن عليه فاتة ، ولأن الحاضرة أكد من الفائتة ، بدليل أنه يقتل بتركها ويكفر على رواية ، ولا يحل له تأخيرها عن وقتها ؛ والفائتة بخلاف ذلك ، وقد ثبت أن

النبي صلى الله عليه وسلم لما نام عن صلاة الفجر أخرها شيئاً وأمرهم فاقنأوا رواحلم ولأنه ركن من أركان الاسلام مؤقت ، فلم يجوز تقديم فائته على حاضرة يخاف فواتها كالصيام ، وقوله عليه السلام « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ذكرها ، مخصوص بما إذا ذكر فرائت ، فإنه لا يلزمه في الحال إلا الأولى فتقيس عليه ما إذا اجتمعت حاضرة يخاف فوتها وفائته لتأكد الحاضرة بما بيناه .

فإن قيل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن عليه صلاة ، قلنا هذا الحديث لا أصل له . قال ابراهيم الحربي : قيل لأحمد حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن عليه صلاة ، فقال لا أعرف هذا اللفظ : قال ابراهيم ولا سمعت بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلى هذه الرواية يبدأ فيقضى الفوائت على الترتيب حتى إذا خاف فوت الحاضرة صلاها ثم عاد الى قضاء الفوائت نص أحمد على هذا ، فإن حضرت جماعة في صلاة الحاضرة ، فقال أحمد في رواية أبي داود فيمن عليه صلوات فائته فأدركته الظهر ولم يفرغ من الصلوات ، يصلي مع الإمام الظهر ويحسبها من الفوائت ، ويصلي الظهر في آخر الوقت ، فإن كان عليه عصر وأقيمت صلاة الظهر ، فقد ذكر بعض أصحابنا فيمن عليه فائته وخشى فوات الجماعة روايتين

إحداهما يسقط الترتيب لأنه اجتمع واجبان : الترتيب والجماعة ولا بد من تفويت أحدهما فكان مخيراً فيهما

والثانية لا يسقط الترتيب لأنه أكد من الجماعة بدليل اشتراطه لصحة الصلاة بخلاف الجماعة ، وهذا ظاهر المذهب ، فإن أراد أن يصلي العصر الفائتة خلف من يؤدي الظهر ابتنى ذلك على جواز اتمام من يصلي العصر خلف من يصلي الظهر ، وفيه روايتان سند كرهما ان شاء الله تعالى . قال أحمد فيمن ترك صلاة سنين يعيدها ، فإذا جاء وقت صلاة مكتوبة صلاها ويعملها من الفوائت التي يعيدها ويصلي الظهر في آخر الوقت ، وقال : ولا يصلي مكتوبة إلا في آخر وقتها حتى يقضى التي عليه من الصلوات

فصل

إذا ترك ظهراً وعصراً من يومين لا يدري أيهما أولاً ، ففي ذلك روايتان .

نقل الأثرم أنه يعمل على أكثر ذلك في نفسه ثم يقضى ، يعني أنه يتحرى أيهما نسي أولاً فيقضيهما ثم يقضى الأخرى ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد ، لأن الترتيب مما تبيح الضرورة تركه ، بدليل ما اذا تضايق الوقت أو نسي الفاتنة فيدخله التحرى كالقبلة .

والرواية الثانية أنه يصلي الظهر ثم العصر بغير تحر ، نقلها معنا ؛ لأن التحرى فيما فيه أمانة ، وهذا لا أمانة فيه ، فرجع فيه الى ترتيب الشرع ، ويحتمل أن يلزمه صلاة الظهر ثم العصر ، ثم الظهر أو العصر ، ثم الظهر ثم العصر ، لأنه أمكنه أداء فرضه يتيقن فلزمه كما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها ، وقد نقل أبو داود عن أحمد في رجل فرط في صلاة يوم العصر ويوم الظهر صلوات لا يعرفها قال يعيد حتى لا يكون في قلبه شيء ، وظاهر هذا أنه يقضى حتى يتيقن براءة ذمته وهذا مذهب أبي حنيفة .

(فصل) ولا يعذر في ترك الترتيب بالجهل بوجوبه ، وقال زفر يعذر بذلك ، ولنا أنه ترتيب واجب في الصلاة فلم يسقط بالجهل كالترتيب في المجموعتين ، ولأن الجهل بأحكام الشرع مع التمكن من العلم لا يسقط أحكامها ، كالجهل بتحريم الأكل في الصوم .

(فصل) إذا كثرت الفوائت عليه يتشاغل بالقضاء ما لم يلحقه مشقة في بدنه أو ماله ، أما بدنه فأن يضعف أو يخاف المرض ؛ وأما في المال فأن ينقطع عن التصرف في ماله بحيث ينقطع عن معاشه أو يستضر بذلك ، وقد نص أحمد على معنى هذا ، فإن لم يعلم قدر ما عليه فإنه يعيد حتى يتيقن براءة ذمته ؛ قال أحمد في رواية صالح في الرجل يضيع الصلاة ، يعيد حتى لا يشك أنه قد جاء بما قد ضيع ، فإن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها أعاد صلاة يوم وليلة ، نص عليه ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وذلك لأن التعيين شرط في صحة الصلاة المكتوبة . ولا يتوصل الى ذلك هنا الا بإعادة الصلوات الخمس فلزمه

فصل

إذا نام في منزل في السفر فاستيقظ بعد خروج وقت الصلاة ، فالمستحب له أن ينتقل عن ذلك المنزل فيصل في غيره ، نص عليه أحمد ، لما روى أبو هريرة قال

« عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته ، فإن هذا منزل حضر فيه الشيطان ، قال : ففعلنا ، ثم دعا بالماء فتوضأ ، ثم سجد سجدتين^{١)} ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة ، وروى نحوه : أبو قتادة وعمران بن حصين متفق عليها .

ويستحب أن يقضى ركعتي الفجر قبل الفريضة ، لما تقدم من الحديث ، فإن أراد التطوع بصلاة أخرى كره له ذلك ، وكذلك حكم الصوم لا يتطوع به وعليه فريضة فإن فعل صح تطوعه بدليل حديث ابن عمر في الذي ينسى فريضة فلا يذكرها إلا وراء الإمام فإنه يتممها فحكم له بصحتها .

فأما السنن الرواتب : فلا يكره قضاؤها قبل الفرائض كما ذكرنا في ركعتي الفجر .
(فصل) فإن أخر الصلاة لنوم أو غيره حتى خاف خروج الوقت إن تشاغل بركعتي الفجر فإنه يبدأ بالفرض ويؤخر الركعتين ، نص عليه أحمد في رواية جماعة منهم أبو الحارث نقل عنه أنه إذا أتبه قبل طلوع الشمس وخاف أن تطلع الشمس بدأ بالفريضة فإنه إذا قدمت الحاضرة على الفائتة مع الإخلال بالترتيب الواجب مراعاة لوقت الحاضرة فتقديمها على السنة أولى ، وهكذا إن استيقظ لا يدرى أطلعت الشمس أو لا بدأ بالفريضة أيضا نص عليه أحمد لأن الأصل بقاء الوقت ، وإمكان الإتيان بالفريضة فيه .

(فصل) ويستحب قضاء الفوائت في جماعة فإن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فاتته أربع صلوات فقضاهن في جماعة ، وحديث أبي قتادة وغيره حين قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق عن صلاة الفجر هو وأصحابه فصلى بهم جماعة ، ولا يلزمه القضاء أكثر من مرة عند استيقاظه أو ذكره لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه قضى غير مرة ، وقال عليه السلام « من نام عن صلاة أو نسيها فلا يصلها إذا ذكرها » لم يزد على ذلك ، وقد روى عمران بن حصين قال « عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرس بنا من السحر ، فما استيقظنا

إلا بحرّ الشمس ، قال : فقام القوم دهشين مسرعين لما فاتهم من صلاتهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اركبوا فركبنا ، فسرنا حتى طلعت الشمس ، ثم نزل ونزلنا ، وقضى القوم من حوائجهم ، وتوصّؤوا فأمر بلال فأذن وصلى ركعتي الفجر وصلينا ثم أمره فأقام فصلى بنا ، فقلنا : يا رسول الله ، ألا نصلي هذه الصلاة لوقتها ؟ قال : لا ، لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم ، رواه الأثرم واحتج به أحمد .

فصل

ومن أسلم في دار الحرب فترك صلوات أو صياما لا يعلم وجوبه لزمه قضاؤه وبذلك قال الشافعي ، وعند أبي حنيفة لا يلزمه .

ولنا أنها عبادة تجب مع العلم بها فلزمته مع الجمل كما في دار الإسلام^(١) .

« مسألة ، قال (ويؤدب الغلام على الطهارة والصلاة إذا تمت له عشر سنين)

معنى التأديب : الضرب والوعيد والتعنيف ، قال القاضي : يجب على ولي الصبي أن يعلمه الطهارة والصلاة إذا بلغ سبع سنين ويأمره بها ، ويلزمه أن يؤدبه عليها إذا بلغ عشر سنين .

والأصل في ذلك : قول النبي صلى الله عليه وسلم « علموا الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر » رواه الأثرم وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ رواية الترمذي ولفظ حديث غيره « مروا الصبي بالصلاة لسبع سنين ، واضربوه عليها لعشر » وفرقوا بينهم في المضاجع ، وهذا التأديب المشروع في حق الصبي لتربيته على الصلاة كي يألفها ويعتادها ، ولا يتركها عند البلوغ وليست واجبة عليه في ظاهر المذهب ، ومن أصحابنا من قال : يجب عليه لهذا الحديث فان العقوبة لا تشرع إلا لترك واجب ولأن أحمد قد نقل عنه في ابن أربع عشرة : إذا ترك الصلاة يعيد ، ولعل أحمد رحمه الله أمر بذلك على طريق الاحتياط ، فان الحديث قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاث

(١) ليتهم وجدوا لنا دليلا على ذلك من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما هذه الأقيسة ففي القلب منها أشياء .

عن الصبي حتى يبلغ ، ولأنه صبي فلم يجب عليه كالصغير ، وهذا التأديب للتمرين والتعويد كالضرب على تعلم الخط والقرآن والصناعة وأشباهها ولا خلاف في أنها تصح من الصبي العاقل ، ولا فرق بين الذكر والأنثى فيما ذكرناه .

(فصل) ويعتبر لصلاة الصبي من الشروط ما يعتبر في صلاة البالغ ، إلا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » يدل على صحة صلاة غير الحائض بغير خمار .

« مسألة ، قال وسجود القرآن أربع عشرة سجدة)

المشهور في المذهب : أن عزائم سجود القرآن أربع عشرة سجدة ، وهو قول أبي حنيفة في إحدى الروايتين والشافعي في أحد القولين ، ومن روى عنه أن في المفصل ثلاث سجديات : أبو بكر وعلي وابن مسعود وعمار وأبو هريرة وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وجماعة من التابعين ، وبه قال الثوري والشافعي وأبو حنيفة وإسحاق ، وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى : أنها خمس عشرة سجدة منها سجدة ص ، وروى ذلك عن عتبة بن عامر ، وهو قول إسحاق ، لما روى ابن ماجه وأبو داود عن عمرو بن العاص « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة ، منها ثلاث في المفصل ، وفي سورة الحج سجدتان » وقال مالك في رواية الشافعي في قول : عزائم السجود إحدى عشرة ، قال ابن عبد البر : هذا قول ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وابن جبير والحسن وعكرمة ومجاهد وعطاء وطاوس ومالك وطائفة من أهل المدينة لأن أبا الدرداء قال « قد سجدت مع النبي (ص) إحدى عشرة ليس فيها من المفصل شيء » رواه ابن ماجه وروى ابن عباس « أن النبي (ص) لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة » رواه أبو داود .

ولنا ما روى أبو رافع قال « صليت خلف أبي هريرة العتمة فقرأ (إذا السماء انشقت) فسجد ، فقلت : ما هذه السجدة ؟ قال : سجدت بها خلف أبي القاسم (ص) فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه » رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والاثرم ، وروى مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال « سجدنا مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم في (إذا السماء انشقت ؛ و (اقرأ باسم ربك)
وروى عبد الله ابن مسعود ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم فسجد
بها وما بقي أحد من القوم الا سجد ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود ، وأبو هريرة
انما أسلم بالمدينة ، وهو أولى من حديث ابن عباس لأنه اثبات ثم ان ترك السجود
يدل على أنه ليس بواجب ، والسجود يدل على أنه مستنون ولا تعارض بينهما .
وحديث أبي الدرداء قال أبو داود : اسناده واه ، ثم لا دلالة فيه ، اذ يجوز أن
يكون سجود غير المفصل احدى عشرة فيكون مع سجديات المفصل أربع عشرة .
(فصل) فعلى الرواية الأولى : ليست (ص) من عزائم السجود ، وهو قول علقمة
والشافعي ، وروى ذلك عن ابن عباس وابن مسعود ، والرواية الثانية ، هي من
العزائم ، وهو قول الحسن ومالك والثوري واسحاق وأصحاب الرأي ، لحديث
عمر بن العاص ، وروى عن عمر وابنه وعثمان ، أنهم كانوا يسجدون فيها ،
وروى أبو داود بإسناده عن ابن عباس ، أن النبي (ص) سجد فيها ، وحديث
أبي الدرداء يدل على أنه سجد فيها .

ولنا ما روى أبو داود عن أبي سعيد قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو على المنبر (ص) فلما بلغ السجدة نزل فسجد ، وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر
قرأها فلما بلغ السجدة تشزن الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛
انما هي توبة نبي ولكني رأيتكم تشزتم للسجود ، فنزل فسجد وسجدوا (١) ، وروى
النسائي عن ابن عباس ، أن النبي (ص) سجد في ص وقال ؛ سجدها داود توبة ،
ونحن نسجدها شكراً ، وروى أبو داود عن ابن عباس قال ؛ ليس ص من عزائم
السجود ، والحديث الذي ذكرناه للرواية الأخرى يدل على أن النبي صلى الله
عليه وسلم سجد فيها ، فيكون سجوده للشكر كما بينه في حديث ابن عباس .

(١) ورواه البيهقي وفيه ؛ تهباً ، مكان ؛ تشزن ، ثم قال ؛ هذا حديث حسن
صحيح ، اه . و ؛ تشزن ، بفتح الشين المعجمة والزاي المشددة ثم نون قال الخطابي ؛
معناه ؛ استوفزوا وتأهبوا له ، وأصله من الشزن ، وهو القلق يقال ؛ بات على
شزن إذا بات يتقلب من جنب الى جنب .

« مسألة ، قال (في الحج منها : سجدتان)

وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، ومن كان يسجد في الحج سجدتين : عمر وعلي وعبد الله بن عمر وأبو الدرداء وأبو موسى وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية وزرّ ، وقال ابن عباس « فضلت سورة الحج بسجدتين ، وقال الحسن وسعيد بن جبير وجابر بن زيد والنخعي ومالك وأبو حنيفة : ليست الأخيرة سجدة لأنه جمع فيها بين الركوع والسجود فقال (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا) فلم تكن سجدة كقوله (٣ : ٤٣) يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) .

ولنا حديث عمرو بن العاص الذي ذكرناه ، وروى أبو داود والثرم عن عقبة بن عامر قال : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج سجدتان ؟ قال : نعم ، من لم يسجدهما فلا يقرأهما .

وأيضاً فإنه قول من سمينا من الصحابة ، لم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فيكون إجماعاً ، وقد قال أبو إسحاق : أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين ، وقال ابن عمر « لو كنت تاركا إحداهما تركت الأولى ، وذلك لأن الأولى اخبار ، والثانية أمر واتباع الأمر أولى ، وذكر الركوع لا يقتضى ترك السجود ، كما ذكر البكاء في قوله (١٩ ، ٥٨) خروا سجداً وبكياً وقوله (١٧ ، ١٠٩) ، ويخرون للأذقان يكون ويزيدهم خشوعاً) .

(فصل) ومواضع السجود : آخر الاعراف (٧ ، ٢٠٦) وله يسجدون) وفي الرعد (١٣ ، ١٥) وظلالهم بالغدو والآصال) وفي النحل (١٦ ، ٥٠) ويفعلون ما يؤمرون) وفي بني إسرائيل (١٧ ، ١٠٩) ويزيدهم خشوعاً) وفي مريم (١٩ ، ٥٨) خروا سجداً وبكياً : وفي الحج (٢٢ ، ١٨) ان الله يفعل ما يشاء) وقوله (٢٢ ، ٧٧) وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) وفي الفرقان (٢٥ ، ٧٢) لم يخروا عليها صما وعميانا) وفي النمل (١٧ ، ٢٦) رب العرش العظيم) وفي الم تنزيل (٣٢ ، ١٥) وهم لا يستكبرون) وفي حم السجدة (٤١ ، ٣٨) وهم لا يسأمون) وآخر النجم (٥٢ ، ٦٢) فاسجدوا لله واعبدوا) وفي الانشقاق (٨٤ ، ٢١) واذا قرأ ، عليهم القرآن لا يسجدون) وآخر (٩٦ ، ١٩)

اقرأ باسم ربك (وقال مالك : السجود في حم عند ٤١ : ٢٧ إن كنتم إياه تعبدون) لأن الأمر بالسجود هناك فيها .

ولنا : أن تمام الكلام في الثانية ، فكان السجود بعدها ، كما في سورة النحل عند قوله (ويفعلون ما يؤمرون) وذكر السجود في التي قبلها كذا هنا .

« مسألة ، قال (ولا يسجد الا وهو طاهر)

وجملة ذلك : أنه يشترط للسجود ما يشترط لصلاة النافلة من الطهارتين من الحدث والنجس وستر العورة واستقبال القبلة والنية : ولا نعلم فيه خلافاً^(١) الا ما روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه في الحائض تسمع السجدة تسمى برأسها ، وبه قال سعيد بن المسيب ، قال ويقول : اللهم لك سجدت ، وعن الشعبي فيمن سمع السجدة على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، فيدخل في عمومها السجود ، ولأنه صلاة فيشترط له ذلك ، كذات الركوع .

(فصل)

إذا سمع السجدة غير متطهر لم يلزمه الوضوء ولا التيمم ؛ وقال النخعي : يتيمم ويسجد ، وعنه يتوضأ ويسجد ، وبه قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي . ولنا أنها تتعلق بسبب فإذا لم يسجد ، كما لو قرأ سجدة في الصلاة فلم يسجد فإنه لا يسجد بعدها .

« مسألة ، قال ويكبر إذا سجد .

وجملة ذلك . أنه إذا سجد للتلاوة فعليه التكبير للسجود والرفع منه ، سواء كان في صلاة أو في غيرها ، وبه قال ابن سيرين والحسن وأبو قلابة والنخعي ومسلم بن يسار وأبو عبد الرحمن السلي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ؛ وقال مالك : إذا كان في صلاة ، واختلف عنه إذا كان في غير صلاة .

(١) اشتراط الطهارة وغيرها في سجود التلاوة ليس عليه دليل من كتاب ولا من سنة ، وقياسه على الصلاة قياس مع الفارق الكبير .

ولنا ما روى ابن عمر قال « كان رسول الله ص) يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه » قال عبد الرزاق : كان الثوري يعجبه هذا الحديث ، قال أبو داود : يعجبه لأنه **كبر** ، ولأنه سجود منفرد ، فشرع له التكبير في ابتدائه ، والرفع منه كسجود السهو بعد السلام ، وقد صح عن النبي ص) أنه كبر فيه للسجود والرفع ، ولم يذكر الخرقى التكبير للرفع ، وقد ذكره غيره من أصحابنا وهو القياس ، كما ذكرنا ، ولا يشرع في ابتداء السجود أكثر من تكبيرة ، قال : يكبر الافتتاح واحدة ، والسجود أخرى .
ولنا : حديث ابن عمر ، وظاهره أن يكبر واحدة ، وقياسه على سجود السهو بعد السلام .

فصل

ويرفع يديه مع تكبيرة السجود ان سجد في غير صلاة ، وهو قول الشافعي لأنها تكبيرة افتتاح ، وان كان السجود في الصلاة ، فنص أحمد : أنه يرفع يديه لأنه يسن له الرفع لو كان منفرداً فكذلك مع غيره .
قال القاضي : وقياس المذهب : لا يرفع لأن محل الرفع في ثلاثة مواضع ليس هذا منها ، ولأن في حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يفعله في السجود » ، يعني رفع يديه ، وهو حديث متفق عليه ، واحتج أحمد بما روى وائل ابن حجر قال « قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يكبر إذا خفض ، ويرفع يديه في التكبير » قال أحمد هذا يدخل في هذا كله ، وهو قول مسلم بن يسار ومحمد بن سيرين .

(فصل) ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة ، قال أحمد : أما أنا فأقول : سبحان ربى الأعلى ، وقد روت عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجود القرآن بالليل : سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وروى الترمذى وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى رأيتنى الليلة أصلى خلف شجرة فقرأت السجدة

فسجدت فسجدت الشجرة لسجودي ، فسمعتها وهي تقول : اللهم اكسب لي بها عندك أجرا ، وضع عني بها وزرا ، واجعلها لي عندك ذخرا ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود ، فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم سجدة ثم سجد ، فقال ابن عباس فسمعتة يقول مثل ما أخبره الرجل عن قول الشجرة ، قال الترمذي : وهذا حديث غريب ، ومهما قال من ذلك فحسن .

« مسألة ، قال (ويسلم إذا رفع)

اختلفت الرواية عن أحمد في التسليم في سجود التلاوة ، فرأى أنه واجب وبه قال أبو قلابة وأبو عبد الرحمن ، وروى أنه غير واجب ، قال ابن المنذر . قال أحمد : أما التسليم فلا أدري ما هو ؟ قال النخعي والحسن وسعيد بن جبير ويحيى بن وثاب : ليس فيه تسليم ، وروى ذلك عن أبي حنيفة ، واختلف قول الشافعي فيه .

ووجه الرواية التي اختارها الخرقى . قول النبي صلى الله عليه وسلم « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، ولأنها صلاة ذات احرام فافتقرت الى سلام ، كسائر الصلوات ولا تفتقر إلى تشهد ، نص عليه أحمد في رواية الأثرم ، لأنه لم ينقل ، ولأنه لا ركوع فيه فلم يكن له تشهد كصلاة الجنازة ، ويجزئه تسليمة واحدة ، نص عليه أحمد في رواية حرب وعبد الله ، قال : يسلم تسليمة واحدة ، قال القاضي يجزئه رواية واحدة ، قال إسحاق : يسلم عن يمينه فقط : السلام عليكم ، وقال في المجرّد عن أبي بكر . إن فيه رواية أخرى لا يجزئه إلا اثنتان .

« مسألة ، قال ولا يسجد في الأوقات التي لا يجوز أن يصلي فيها تطوعا)

قال الأثرم . سمعت أبا عبد الله يسأل عن قرأ سجود القرآن بعد الفجر وبعد العصر أيسجد ؟ قال لا . وبهذا قال أبو ثور ، وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد ابن المسيب وإسحاق ، وكره مالك قراءة السجدة وقت النهي ، وعن أحمد رواية أخرى . أنه يسجد : وبه قال الشافعي ، وروى ذلك عن الحسن والشعبي وسالم والقاسم وعطاء وعكرمة ، ورخص فيه أصحاب الرأي قبل تغير الشمس .

ولنا عموم قوله عليه السلام « لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس » ،

ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وروى أبو داود عن أبي تيمعة الهجيمي قال : كنت أقص بعد صلاة الصبح فأسجد قهاني ابن عمر ، فلم أنه ثلاث مرات ، ثم عاد فقال : اني صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم يسجدوا حتى تطلع الشمس ، وروى الأثرم عن عبد الله بن مقسم ، أن قاصا كان يقرأ السجدة بعد العصر فيسجد ، قهاه ابن عمر ، وقال : أنهم لا يعقلون .

« مسألة ، قال (ومن سجد فحسن ، ومن ترك فلا شيء عليه)

وجملة ذلك . أن سجود التلاوة سنة مؤكدة ، وليس بواجب عند امامنا ومالك والأوزاعي والليث والشافعي ، وهو مذهب عمر وابنه عبد الله ، وأوجه أبو حنيفة وأصحابه ، لقول الله عز وجل (٨٤ ، ٢٠ : ٢١) فما لهم لا يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) ولا يذم الا على ترك واجب ، ولأنه سجود يفعل في الصلاة فكان واجبا كسجود الصلاة .

ولنا ما روى زيد بن ثابت قال : قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد منا أحد ، متفق عليه ، ولأنه اجماع الصحابة ، وروى البخاري والأثرم عن عمر : أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل ، فسجد وسجد الناس ، حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها ، حتى اذا جاءت السجدة قال يا أيها الناس انما نمر بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا اثم عليه ؛ ولم يسجد عمر ، وفي لفظ : ان الله لم يفرض علينا السجود الا أن نشاء ، وفي رواية الأثرم فقال : على رسلكم ان الله لم يكتبها علينا الا أن نشاء ، فقرأها ولم يسجد ومنعهم أن يسجدوا ، وهذا بحضرة الجمع الكثير فلم ينكره أحد ولا نقل خلافه ، فأما الآية فإنه ذمهم لترك السجود غير معتقدين فضله ، ولا مشروعيته ، وقياسهم ينتقض بسجود السهو فإنه عندهم غير واجب .

(فصل) ويسن السجود للتالي والمستمع ، لا نعلم في هذا خلافا ، وقد دلت عليه الاحاديث التي روينها ، وقد روى البخاري ومسلم وأبو داود عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه ، حتى لا يجد أحدا مكانا لموضع جبهته ، فأما السامع غير القاصد

للسماع فلا يستحب له ، وروى ذلك عن عثمان وابن عباس وعمران ، وبه قال مالك . وقال أصحاب الرأي عليه السجود . وروى نحو ذلك عن ابن عمر والنخعي وسعيد بن جبيرة ونافع وإسحاق لأنه سماع للسجدة فكان عليه السجود كالمستمع ، وقال الشافعي : لاؤكد عليه السجود وإن سجد فحسن

ولنا ما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه مر بقاص فقرأ القاص سجدة ليسجد عثمان معه فلم يسجد ، وقال إنما السجدة على من استمع ، وقال ابن مسعود وعمران ما جلسنا لها ، وقال سلمان ما عدونا لها ، ونحوه عن ابن عباس ، ولا يخالف لهم في عصرهم نعله الا قول ابن عمر إنما السجدة على من سمعها ، فيحتمل أنه أراد من سمع عن قصد فيحمل عليه كلامه جمعاً بين أقوالهم ، ولا يصح قياس السماع على المستمع لاقتراحها في الأجر

فصل

ويشترط لسجود المستمع أن يكون التالي ممن يصلح أن يكون له إماماً ، فإن كان صبياً أو امرأة فلا يسجد السماع رواية واحدة ، إلا أن يكون ممن يصح له أن يأتى به ، ومن قال لا يسجد اذا سمع المرأة قتادة ومالك والشافعي وإسحاق . وقال النخعي هي إمامك

وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى الى نفر من أصحابه ، فقرأ رجل منهم سجدة ، ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني كنت إمامنا ولو سجدت سجدنا ، رواه الشافعي في مسنده والجوزجاني في المترجم عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، واذا لم يسجد التالي لم يسجد المستمع ، وقال الشافعي يسجد

ولنا الحديث الذي روينا ، ولأنه إمام له فلم يسجد بدون إمامه ، كما لو كانا في صلاة ، وإن قرأ الأُمى سجدة فعلى القارئ المستمع السجود معه ، لأن القراءة ليست بركن في السجود ، فإن كان التالي في صلاة والمستمع في غير صلاة سجد معه ، وإن كان المستمع في صلاة أخرى لم يسجد معه إن كانت فرضاً ، رواية واحدة ، وإن كانت نفلاً فعلى روايتين ، الصحيح أنه لا يسجد ولا ينبغي له أن

يستمع بل يشتغل بصلاته ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن في الصلاة لشغلا ، متفق عليه ، ولا يسجد اذا فرغ من الصلاة . وقال أبو حنيفة يسجد عند فراغه ، وليس بصحيح ، فإنه لو ترك السجود لتلاوته في الصلاة لم يسجد اذا فرغ ، فلأن لا يسجد بحكم سماعه أولى ، وهكذا الحكم ان كان التالى في غير صلاة والمستمع في الصلاة .

(فصل) ولا يقوم الركوع مقام السجود . وقال أبو حنيفة . يقوم مقامه استحباباً لقوله تعالى (٣٨ ، ٣٩) وخراً راعياً وأتاب (٣٨ ، ٣٩) ولا يسجد اذا فرغ من الصلاة . كسجود الصلاة ، والآية المراد بها السجود لأنه قال (وخراً) ولا يقال ثلث ركعات ، وإنما روى عن داود عليه السلام السجود لا الركوع ، إلا أنه عبر عنه بالركوع ، على أن سجدة (ص) ليست من عزائم السجود .

(فصل) وان قرأ السجدة في الصلاة في آخر السورة ، فإن شاء ركع وان شاء سجد ثم قام فركع : نص عليه . قال ابن مسعود : ان شئت ركعت وان شئت سجدت ، وبه قال الربيع بن خيثم وإسحاق وأصحاب الرأي ، ونحوه عن علقمة وعمر بن شرحبيل ومسروق ، قال مسروق : قال عبد الله : اذا قرأ أحدكم سورة آخرها سجدة فليركع ان شاء وان شاء فليسجد ، فإن الركعة مع السجدة ، وان سجد فليقرأ اذا قام سورة ثم ليركع ، وروى عن عمر رضى الله عنه : أنه قرأ بالنجم فسجد فيها : ثم قام فقرأ سورة أخرى ،

فصل

واذا كان على الراحلة في السفر جاز أن يوميء بالسجود حيث كان وجهه ، كصلاة النافلة ، فعل ذلك على وسعيد بن زيد وابن عمر وابن الزبير والنخعي وعطاء ؛ وقال به مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وقد روى أبو داود عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ عام الفتح سجدة ، فسجد الناس كلهم منهم الراكب والساجد في الأرض ، حتى ان الراكب ليسجد على يده ، ولأنها لا تزيد على صلاة التطوع ، وهي تفعل على الراحلة ، وان كان ماشياً سجد على

الأرض ، وبه قال أبو العالية وأبو زرعة وابن عمر وابن جرير وأصحاب الرأي ،
لما ذكرنا من الحديث والقياس ، وقال الأسود بن يزيد وعطاء ومجاهد : يومئذ .
وفعله علقمة وأبو عبد الرحمن ، وعلى ما حكاه أبو الحسن الأمدى في صلاة
الماشي في التطوع : أنه يومئذ فيها ولا يلزمه السجود بالأرض ، يكون ههنا مثله .

فصل

يكره اختصار السجود ، وهو أن ينتزع الآيات التي فيها السجود فيقرأها
ويسجد فيها ، وكرهه الشعبي والنخعي والحسن وإسحاق ، ورخص فيه النعمان
وصاحبه محمد وأبو ثور .

ولنا أنه ليس بروى عن السلف فعله ، بل كراهته ، ولا نظير له يقاس عليه .
(فصل) قال بعض أصحابنا : يكره للإمام قراءة السجدة في صلاة لا يجهر
فيها ، وإن قرأ لم يسجد ، وهو قول أبي حنيفة ، ولم يكرهه الشافعي لأن ابن عمر
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه سجد في الظهر ثم قام فركع ، فرأى أصحابه
أنه قرأ سورة السجدة ، رواه أبو داود . واحتج أصحابنا بأن فيه إبهاماً على المأموم
واتباع النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، وإذا سجد الإمام سجد المأموم .
وقال بعض أصحابنا : هو مخير بين اتباعه وتركه والاولى اتباعه ، لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا سجد فاسجدوا ،
ولأنه لو كان بعيداً لا يسمع أو أطروشا في صلاة الجهر ، لسجد بسجود
إمامه كذا ههنا .

(فصل) ويستحب سجود الشكر عند تجدد النعم واندفاع النقم ، وبه قال
الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر . وقال النخعي ومالك وأبو حنيفة :
يكره . لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان في أيامه الفتوح ، واستسقى فسقى ، ولم
ينقل أنه سجد ، ولو كان مستحباً لم يخل به

ولنا ما روى ابن المنذر بإسناده عن أبي بكرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا أتاه أمر يسر به خر ساجداً ، ورواه أبو داود ولفظه قال « كان إذا أتاه
أمر يسره به أو بشر به — خر ساجداً شكراً لله ، وقال الترمذي : هذا
حديث حسن غريب .

وسجد الصديق حين فتح الياقة وعلى حين وجد ذا الشدّة (١). وروى عن جماعة من الصحابة ثبت ظهوره وانتشاره فبطل ما قالوه ، وتركه تارة لا يدل على أنه ليس بمستحب ، فإن المستحب يفعل تارة ويترك أخرى ويشترط لسجود الشكر ما يشترط لسجود التلاوة والله أعلم (فصل) ولا يسجد للشكر وهو في الصلاة ، لأن سبب السجدة ليس منها ، فإن فعل بطلت صلاته ، إلا أن يكون ناسياً أو جاهلاً بتحريم ذلك ، فأما سجدة - ص - إذا سجدها في الصلاة وقلنا ليست من العزائم فيحتمل أن تبطل بها الصلاة ، لأنها سجدة شكر ويحتمل أن لا تبطل ، لأن سببها من الصلاة وتعلق بالتلاوة فهي كسجود التلاوة والله أعلم

« مسألة ، قال (وإذا حضرت الصلاة والعشاء بدأ بالعشاء)

وجملة ذلك أنه إذا حضر العشاء في وقت الصلاة فالمستحب أن يبدأ بالعشاء قبل الصلاة ليكون أفرغ لقلبه وأحضر لباله ، ولا يستحب أن يعجل عن عشاءه أو غدائه ، فإن أنساً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تعجلوا عن عشاءكم ، وقالت عائشة : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان ، رواهما مسلم وغيره ، ولا فرق بين أن يحضر صلاة الجماعة ويخاف فونها في الجماعة أو لا يخاف ذلك ، فإن في بعض ألفاظ حديث أنس « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قرب عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يعجلن حتى يفرغ منه ، رواهما مسلم .

وقوله « وأقيمت الصلاة ، يعني الجماعة ، ونعشى ابن عمر وهو يسمع قراءة الإمام . قال أصحابنا : إنما يقدم العشاء على الجماعة إذا كانت نفسه تنوق إلى الطعام كثيراً ، ونحوه قال الشافعي . وقال مالك : يبدؤون بالصلاة إلا أن يكون طعاماً

(١) أي حين وجده في الخواارج لأن النبي (ص) أخبر به ووصفه ١ - ٣٥

خفيفاً . وقال بظاهر الحديث عمر وابنه واسحاق وابن المنذر ، وقال ابن عباس : لا تقوم الى الصلاة وفي أنفسنا شيء . قال ابن عبد البر : أجمعوا على انه لو صلى بحضرة الطعام فأكمل صلاته أن صلاته تجزئه ، كذلك اذا صلى حاقناً ، وقال الشافعي وأبو حنيفة والعنبري : يكره ان يصلي وهو حاقن ، وصلاته جائزة مع ذلك ان لم يترك شيئاً من فروضها . وقال مالك : أحب ان يعيد اذا شغله ذلك . قال الطحاوي : لا يختلفون انه لو شغل قلبه بشيء من الدنيا انه لا يستحب له الإعادة كذلك اذا شغله البول

« مسئله ، قال (واذا حضرت الصلاة وهو يحتاج الى الخلاء بدأ بالخلاء)
يعني اذا كان حاقناً كرهت له الصلاة حتى يقضى حاجته ، سواء خاف فوت الجماعة أو لم يخف ، لما ذكرنا من حديث عائشة . وروى ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يحل لامرئ ان ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن ، ولا يقوم الى الصلاة وهو حاقن ، قال الترمذي : هذا حديث حسن .
والمعنى في ذلك أن يقوم الى الصلاة وبه ما يشغله عن خشوعها وحضور قلبه فيها ، فإن خالف وفعل صحت صلاته في هذه المسئلة وفي التي قبلها . وقال ابن أبي موسى : ان كان به من مدافعة الأخبثين ما يزججه ويشغله عن الصلاة أعاد في الظاهر من قوله ، لظاهر الحديثين اللذين رويناها ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ، وقال ابن عبد البر في حديث ثوبان . لا تقوم به حجة عند أهل العلم بالحديث .
فهذان من الأعذار التي يعذر بها في ترك الجماعة والجمعة لعموم اللفظ ، فإن قوله « وأقيمت الصلاة ، عام في كل صلاة ، وقوله « لا صلاة ، عام أيضا

(فصل) ويعذر في تركهما المريض في قول عامة أهل العلم ، قال ابن المنذر : لا أعلم خلافا بين أهل العلم ان للمريض ان يتخلف عن الجماعات من أجل المرض وقد روى ابن عباس ان النبي (ص) قال « من سمع النداء فلم يمنع من اتباعه عذر ، قالوا وما العذر يا رسول الله ؟ قال خوف أو مرض ، لم تقبل منه الصلاة التي صلى ، رواه أبو داود ، وقد كان بلال يؤذن بالصلاة ثم يأتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مريض فيقول « مروا أبا بكر فليصل بالناس ،

(فصل) ويعذر في تركها الخائف لقول النبي صلى الله عليه وسلم « العذر خوف أو مرض ، والخوف ثلاثة أنواع ، خوف على النفس ، وخوف على المال ، وخوف على الأهل .

فالأول : أن يخاف على نفسه سلطاناً يأخذه ، أو عدواً أو لصاً أو سباعاً أو دابة أو سيلاً أو نحو ذلك مما يؤذيه في نفسه وفي معنى ذلك . أن يخاف غريباً له يلازمه ، ولا شيء معه يوفيه فإن حبسه بدين هو معسر به ظلم له فإن كان قادراً على أداء الدين لم يكن عنراً له ، وكذلك إن وجب عليه حد لله تعالى أو حد قذف يخاف أن يؤخذ به لم يكن عنراً له لأنه يجب إيفاؤه ، وهكذا إن تأخر عليه قصاص لم يكن له عنر في التخلف من أجله ، وقال القاضي . إن كان يرجو الصلح على مال فله التخلف حتى يصالح بخلاف الحدود فإنه لا تدخلها المصالحة ولا العفو ، وحد القذف إن رجي العفو عنه فليس بعذر في التخلف لأنه يرجو إسقاطه بغير بدل .

ويعذر في تركها بالمطر الذي ييل الثياب ، والوحل الذي يتأذى به في نفسه وثيابه ، قال عبد الله بن الحارث : قال عبد الله بن عباس لمؤذنه في يوم مطير « إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله ، فلا تقل حتى على الصلاة ، وقل صلوا في بيوتكم قال : فكان الناس استنكروا ذلك ، قال ابن عباس ، أتعجبون من ذلك ؟ قد فعل ذلك من هو خير مني إن الجمعة عزمة ، وإني كرهت أن أخرجكم فتمشوا في الطين والدحض ، متفق عليه .

ويعذر في ترك الجماعة بالريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة ، وقد روى ابن ماجه عن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي مناديه في الليلة المطيرة أو الليلة الباردة ، صلوا في رحالكم ، وإسناده صحيح ، ورواه أبو داود ونحوه واتفق عليه البخاري ومسلم ، إلا أن فيه « في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر ، وروى أبو المالح « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديدية

يوم الجمعة ، وأصابهم مطر لم يبل أسفل نعالهم ، فأمرهم أن يصلوا في رحالهم ،
رواه أبو داود .

ويعذر أيضا من يريد سفراً ويخاف فوت الرفقة .

النوع الثاني ، الخوف على ماله بخروجه عما ذكرناه من السلطان والصوص
وأشباههما ، أو يخاف أن يسرق منزله أو يحرق أو شيء منه ، أو يكون له خبز
في تنور ، أو طبيخ على نار ، يخاف حريقه باشتغاله عنه أو يكون له غريم ان ترك
ملازمته ذهب بماله ، أو يكون له بضاعة أو وديعة عند رجل ان لم يدركه ذهب
فهذا وأشباهه عذر في التخلف عن الجمعة والجماعات .

النوع الثالث ، الخوف على ولده وأهله أن يضيعوا أو يكون ولده ضائعا
فيرجو وجوده في تلك الحال ، أو يكون له قريب يخاف ان تشاغل بهما مات ،
فلم يشهده ، قال ابن المنذر ، ثبت أن ابن عمر « استصرخ على سعيد بن زيد
بعد ارتفاع الضحى فأتاه بالعقيق وترك الجمعة ، وهذا مذهب عطاء والحسن
والأوزاعي والشافعي .

(فصل) ويعذر في تركهما من يخاف عليه الناس حتى يفوتاه ، فيصل
وحده وينصرف .

(تم الجزء الأول بعون الله تعالى)

المعنى

أوسع مظاهر في الفقه الاسلامي مع الترجيح بين الاقوال بالدليل

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

المتوفى سنة ٦٢٠ هـ

على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرق

بتصحيح الدكتور

محمد خليل هرايز

المدرس بكلية أصول الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما يبطل الصلاة إذا تركه عامداً أو سهواً

روى أبو هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد ، فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصل ، فانك لم تصل ، فرجع فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصل ، فانك لم تصل . - ثلاثاً - فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره ، فعلمني . قال : إذا قلت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ، متفق عليه ، زاد مسلم » إذا قلت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر .

« مسألة ، قال » ومن ترك تكبيرة الإحرام أو قراءة الفاتحة ، وهو إمام أو منفرد ، أو الركوع ، أو الاعتدال بعد الركوع ، أو السجود ، أو الاعتدال بعد السجود ، أو النشهد الأخير ، أو السلام : بطلت صلاته ، عامداً كان أو سهواً »
وجملة ذلك : أن المشروع في الصلاة ينقسم قسمين : واجب ومسنون فالواجب نوعان :

أحدهما : لا يسقط في العمد ولا في السهو ، وهو الذي ذكر الخرقى (١) في هذه المسألة ، وهو عشرة أشياء : تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة للإمام ، والمنفرد ، والقيام ، والركوع حتى يطمئن ، والاعتدال عنه حتى يطمئن ، والسجود حتى يطمئن ، والاعتدال عنه بين السجدين حتى يطمئن ، والتشهد في آخر الصلاة ، والجلوس له ، والسلام ، وترتيب الصلاة على ما ذكرناه .

فهذه تسمى أركاناً للصلاة لا تسقط في عمد ولا سهو ، وفي وجوب بعض ذلك اختلاف ذكرناه فيما مضى ، وقد دل على وجوبها حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « لم تصل ، وأمره بإعادة

(١) وهو صاحب المتن الذي يشرحه صاحب المغنى .

الصلاة . فلما سأله أن يعمله عليه هذه الأفعال . فدل على أنه لا يكون مصلياً بدونها ، ودل الحديث على أنها لا تسقط بالسهو . فانها لو سقطت بالسهو لسقطت عن الأعرابي لكونه جاهلاً بها ، والجاهل كالناسي .

فأما بطلان الصلاة بتركها ففيه تفصيل ، وذلك أنه لا يخلو إما أن يتركها عمداً أو سهواً . فان تركها عمداً بطلت الصلاة في الحال ، وإن ترك شيئاً منها سهواً ثم ذكره في الصلاة أتى به ، على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله ، وإن لم يذكره حتى فرغ من الصلاة . فان طال الفصل ابتداء الصلاة ، وإن لم يطل بني عليها . نص أحمد على هذا في رواية جماعة ، وبهذا قال الشافعي ونحوه قال مالك ، ويرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة والعرف .

واختلف أصحاب الشافعي فقال بعضهم كقولنا ، وقال بعضهم : الفصل الطويل قدر ركعة ، وهو المنصوص عن الشافعي ، وقال بعضهم : قدر الصلاة التي نسي فيها ، والذي قلنا أصح : لأنه لا حـد له في الشرع فيرجع إلى العرف فيه ، ولا يجوز التقدير بالتحكم .

وقال جماعة من أصحابنا : متى ترك ركناً فلم يدركه حتى سلم بطلت صلاته . قال النخعي والحسن : من نسي سجدة من صلاة ثم ذكرها في الصلاة بسجدها متى ذكرها . فاذا قضى صلاته بسجدتي السهو ، وعن مكحول ومحمد بن أسلم الطوسي في المصلي ينسى سجدة أو ركعة . يصلها متى ما ذكرها ويسجد بسجدة السهو ، وعن الأوزاعي ، في رجل نسي سجدة من صلاة الظهر فذكرها في صلاة العصر : يمضي في صلاته ، فاذا فرغ بسجدها .

ولنا : على أن الصلاة لا تبطل مع قرب الفصل : أنه لو ترك ركعة أو أكثر فذكر قبل أن يطول الفصل أتى بما ترك ولم تبطل صلاته إجماعاً ، وقد دل عليه حديث ذي اليمين (١) . فاذا ترك ركناً واحداً فأولى أن لا تبطل الصلاة . فانه لا يزيد على ترك ركعة .

والدليل على أن الصلاة تبطل بتناول الفصل : أنه أخل بالموالاة . فلم تصح صلاته كما لو ذكر في يوم ثان .

(١) سيأتي إن شاء الله في باب سجود السهو صفحة ١٢

فصل ويلزمه أن يأتي بركعة إلا أن يكون المنسى النشهد والسلام . فانه يأتي به ويسلم ثم يسجد للسهو . وقال الشافعي : يأتي بالركن وما بعده لا غير . ويأتي الكلام على هذا في باب سجود السهو (١) . قال أحمد رحمه الله في رواية الأثرم ، فيمن نسي سجدة من الركعة الرابعة ثم سلم وتكلم : إذا كان الكلام الذي تكلم به من شأن الصلاة قضى ركعة ، لا يعتد بالركعة الأخيرة : لأنها لا تتم إلا بسجديها . فلما لم يسجد مع الركعة بسجديها وأخذ في عمل بعد السجدة الواحدة قضى ركعة ثم تشهد وسلم وسجد بسجدة السهو ، وإن تكلم بشيء من غير شأن الصلاة ابتداء الصلاة . قال أبو عبد الله : وبهذا كان يقول مالك زعموا ، ولعل أحمد رحمه الله ذهب إلى حديث ذي اليمين ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم وسأل أبا بكر وعمر : أحق ما يقول ذو اليمين ؟ ، ثم بنى على ما مضى من صلاته ، وفي الجملة : الحكم في ترك ركن من ركعة كالحكم في ترك الركعة بكاملها ، والله أعلم .

(فصل) وتختص تكبيرة الإحرام من بين الأركان بأن الصلاة لا تنعقد بتركها . لقول النبي صلى الله عليه وسلم : تحريمها التكبير ، ولا يدخل في الصلاة بدونها ، ويختص القيام بسقوطه في النوافل : لأنه يطول فيشق . فسقط في النافلة مبالغة في تكثيرها كما سقط التوجه فيها في السفر على الراحة مبالغة في تكثيرها ، وتختص القراءة بسقوطها عن المأموم : لأن قراءة إمامه له قراءة ويختص السلام بأنه إذا تركه أتى به خاصة .

« مسألة » قال ﴿ ومن ترك شيئاً من التكبير غير تكبيرة الإحرام أو التسبيح في الركوع أو السجود ، أو قول سمع الله لمن حمده ، أو قول ربنا ولك الحمد ، أو رب اغفر لي ، أو التشهد الأول ، أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير عامداً . بطلت صلاته ، ومن ترك شيئاً منه ساهياً أتى بسجدة السهو ﴾ .

هذا النوع الثاني من الواجبات ، وهي ثمانية ، وفي وجوبها روايتان . إحداهما : أنها واجبة ، وهو قول إسحاق ، والأخرى : ليست واجبة ،

وهو قول أكثر أهل العلم ، إلا أن الشافعي أوجب منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وضمه إلى الأركان ، وعن أحمد رواية أخرى كذلك .

وقد ذكرنا الدلائل على وجوبها فيما مضى ، وذكرنا حديث يحيى بن خلاد عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنه لا تتم الصلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ ، ويضع الوضوء - يعني مواضعه - ثم يكبر ويحمد الله ويشئ عليه ، ويقرأ بما شاء من القرآن ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حتى يستوى قائماً ، ثم يقول الله أكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع رأسه حتى يستوى قاعداً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه فيكبر . فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته ، وفي رواية : « لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك ، رواه أبو داود وحكم هذه الواجبات ، إذا قلنا بوجوبها : إنه إن تركها عمداً بطلت صلاته ، وإن تركها سهواً وجب عليه السجود للسهو .

والأصل فيه : حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الثالثة وترك التشهد الأول ، فسبحوا به فلم يرجع ، حتى إذا جلس للتسليم سجد سجدتين وهو جالس ، ولولا أن التشهد سقط بالسهو لرجع إليه ، ولولا أنه واجب لما سجد جبراً لنيانته وغير التشهد من الواجبات مقيس عليه ومشبه به ، ولا يمتنع أن يكون للعبادة واجبات يتخير إذا تركها ، وأركان لا تصح العبادة بدونها . كالخج في واجباته وأركانه .

(فصل : وضم بعض أصحابنا إلى ذلك نية الخروج من الصلاة والتسليم الثانية ، وقد دللنا على أنها ليستا بواجبتين ، وهو اختيار الخرقى ، لكونه لم يذكرهما في عدد الواجبات ، ويختص « ربنا ولك الحمد ، بالمأموم والمنفرد ، وفي المنفرد رواية أخرى . أنه لا يجب عليه ، ويختص « سمع الله لمن حمده ، بالإمام والمنفرد .

القسم الثاني من المشروع في الصلاة : المسنون ، وهو ما عدا ما ذكرناه ، وهو إثنان وثلاثون : رفع اليدين عند الإحرام ، وعند الركوع والرفع منه ، ووضع اليمنى على اليسرى ، وحطها تحت السرة ، والنظر إلى موضع سجوده ، والاستفتاح ،

والتعوذ، وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وقول آمين، وقراءة السورة بعد الفاتحة، والجهر والإسرار في موضعهما، ووضع اليدين على الركبتين في الركوع، ومد الظهر والانحناء في الركوع والسجود، وما زاد على التسيحة الواحدة فيهما، وعلى المرة في سؤال المغفرة وقول «ملء السماء»، بعد التحميد، والبداية بوضع الركبتين قبل اليدين في السجود ورفعهما في القيام، والتفريق بين ركبتيه في السجود، ووضع يديه حذو منكبيه أو حذو أذنيه، وفتح أصابع رجليه فيه، وفي الجلوس، والاقتراش في التشهد الأول والجلوس بين السجدين، والتورك في الثاني، ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة محلقة والإشارة بالسبابة، ووضع اليد الأخرى على الفخذ الأخرى مبسوطة والالتفات على اليمين والشمال في التسليمتين، والسجود على أنفه، وجلسة الاستراحة، والتسليمة الثانية، ونية الخروج من الصلاة في سلامه على إحدى الروايتين فيهن.

وحكم هذه السنن جميعها: أن الصلاة لا تبطل بتركها عمداً ولا سهواً، وفي السجود لها عند السهو عنها تفصيل. نذكره في موضعه إن شاء الله.

فصل ويشترط للصلاة ستة أشياء: الطهارة من الحدث والنجاسة، والسترة، والموضع، واستقبال القبلة، ودخول الوقت، والنية. فتنى أخل بشيء من هذه الشروط لم تنعقد صلاته، وتختص النية بأنها لا تصح الصلاة مع عدمها بحال، لا في حق معذور ولا غيره، ويختص الوقت ببعض الصلوات، وكل ما اعتبر له وقت فلا يصح قبل وقته إلا الثانية من المجموعتين تفعل في وقت الأولى حال العذر إذا جمع بينهما، وبقية الشروط تسقط بالعذر، على تفصيل ذكر في مواضعه فيما مضى.

(**فصل** يستحب للصلي أن يجعل نظره إلى موضع سجوده قال أحمد في رواية حنبل: الخشوع في الصلاة: أن يجعل نظره إلى موضع سجوده، وروى ذلك عن مسلمة بن يسار وقتادة، وحكى عن شريك أنه قال: ينظر في حال قيامه إلى موضع سجوده، وفي ركوعه إلى قدميه، وفي حال سجوده إلى أنفه، وفي حال التشهد إلى حجره، وقد روى أبو طالب العشاري في الأفراد قال قلت: يا رسول الله، أين أجعل بصرى في الصلاة؟ قال: موضع سجودك قال: قلت يا رسول الله،

إن ذلك لشديد ، إن ذلك لا أستطيع ؟ قال : ففى المكتوبة إذا ، ويستحب أن يفرج بين قدميه ويرأوح بينهما ، يعتمد على هذه مرة ، وعلى هذه مرة ، ولا يكثر ذلك ، لما روى الأثرم عن أبي عبيدة قال : رأى عبد الله رجلاً يصلى صافاً بين قدميه . فقال : لو رأوح هذا بين قدميه كان أفضل ، ورواه النسائي ولفظه : فقال أخطأ السنة ، لو رأوح بينهما كان أعجب إلى ، قال الأثرم : رأيت أبا عبد الله يفرج بين قدميه ، ورأيت يراوح بينهما . وروى نحو هذا عن ابن ميمون والحسن . ويحتمل أن يكون هذا عند طول القيام كما قال عطاء ، قال : إني لأحب أن يقل فيه التحريك ، وأن يعتدل قائماً على قدميه ، إلا أن يكون إنساناً كبيراً لا يستطيع ذلك ، وأما التطوع فإنه يطول على الإنسان فلا بد من التوكؤ على هذه مرة وعلى هذه مرة .

(فصل) يكره أن يترك شيئاً من سنن الصلاة ، ويكره أن يلتفت فى الصلاة لغير حاجة لما روت عائشة رضى الله عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات فى الصلاة ؟ فقال : هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد ، من الصحاح ، رواه سعيد بن منصور . وفى المسند عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو فى صلاته ، ما لم يلتفت . فإذا التفت انصرف عنه ، رواهما أبو داود . ولأنه يشغل عن الصلاة . فكان تركه أولى . فإن كان لحاجة لم يكره . لما روى أبو داود عن سهل بن الحنظلية قال : ثوب بالصلاة . لجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو يلتفت إلى الشعب ، قال أبو داود : أرسل فارساً إلى الشعب يحرس . وروى النسائي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتفت يميناً وشمالاً ، ولا يلوى عنقه خلف ظهره ، ولا تبطل الصلاة بالالتفات إلا أن يستدير بحملته عن القبلة أو يستدير القبلة . لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، وبهذا قال أبو ثور . قال ابن عبد البر : وجهور الفقهاء على أن الالتفات لا يفسد الصلاة إذا كان يسيراً .

ويكره رفع البصر . لما روى البخارى أن أنسا قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال أتوام يرفعون أبصارهم إلى السماء فى صلاتهم ؟ فاشتد قوله فى ذلك ، حتى قال : لينتهن ، أو لتخطفن أبصارهم .

ويكره أن ينظر إلى ما يليه أو ينظر في كتاب . لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيصة لها أعلام ، فقال : شغلتنى أعلام هذه ، إذهبوا بها إلى أبي جهم بن حذيفة ، واثبوني بأنبجانيته ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة ، أميطي عنا قرامك (١) هذا . فانه لا يزال تصاويره تعرض لى في صلاتي ، رواه البخاري .

ويكره أن يصلي ويده على خاصرته . لما روى أبو هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مختصراً ، رواه البخاري ومسلم . وعن زياد ابن صبيح الحنفي قال : صليت إلى جنب ابن عمر ، فوضعت يدي على خاصرتي . فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه ، رواهما أبو داود .

ويكره أن يصلي وهو معقوص أو مكتوف ، لما روى مسلم عن ابن عباس : أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه ، فقام فجعل يحمله ، فلما انصرف أقبل على ابن عباس ، فقال : مالك ورأسى ؟ فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنما مثل هذا الذي يصلي وهو مكتوف . ويكره أن يكف شعره وثيابه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ، ولا أكف شعرا ولا ثوبا (٢) متفق عليه .

ويكره التشبك في الصلاة ، لما روى ابن ماجه عن كعب بن عجرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ، ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه ، وقال ابن عمر في الذي يصلي وهو مشبك يديه : تلك صلاة المغضوب عليهم .

ويكره فرقة الأصابع ، لما روى ابن ماجه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة . ويكره أن يعتمد على يده في الجلوس في الصلاة ، لما روى عن ابن عمر قال

(١) القرام الستر الرقيق .

(٢) يحتمل أن يكون بمعنى المنع . أى لا أمنعهما من الاسترسال حال السجود

ليقعا على الأرض ، ويحتمل أن يكون بمعنى الجمع أى لا يجمعهما ويضمهما .

«نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده». ويكره مسح الحصى ، لما روى أحمد في المسند عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه ، فلا يمسح الحصى ، وعن معية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسح الحصى في الصلاة : إن كنت فاعلا فمرة واحدة ، رواه مسلم ، ورواهما ابن ماجه وأبو داود. ويكره العبث كله وما يشغل عن الصلاة ويذهب بخشوعها ، وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يعث في الصلاة ، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه .

ولا نعلم بين أهل العلم في كراهة هذا كله اختلافا ، ومن كرهه الشافعي ونقل كراهة بعضه عن ابن عباس وعائشة ومجاهد والنخعي وأبي مجلز ومالك والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي .

ويكره أن يلمس أحدى قدميه بالأخرى في حال قيامه ، لما روى الأثرم عن عينة بن عبد الرحمن قال : كنت مع أبي في المسجد ، فرأى رجلا يصلي قد صف بين قدميه وألزم إحداهما بالأخرى ، فقال أبي : لقد أدركت في هذا المسجد ثمانية عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما رأيت أحدا منهم فعل هذا قط ، وكان ابن عمر لا يفرج بين قدميه ولا يمس إحداهما بالأخرى ، ولكن بين ذلك ، لا يقارب ولا يباعد .

ويكره أن يغمض عينيه في الصلاة ، نص عليه أحمد ، وقال : هو فعل اليهود ، وكذلك قال سفيان ، وروى ذلك عن مجاهد والثوري والأوزاعي ، وعن الحسن : جوازه من غير كراهة ، وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه» رواه الطبراني في معجمه وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، وقال : هذا حديث منكر ، ويكره أن يسكن الرجل مسح جبهته في الصلاة ، لما روى ابن المنذر عن ابن مسعود قال : «من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جبهته قبل أن يفرغ من الصلاة» وروى أيضاً مرفوعا ، وكرهه الأوزاعي ، وقال سعيد بن جبير : هو من الجفاء ، وروى الأثرم عن ابن عباس قال : لا تمسح جبهتك ، ولا تنفخ ، ولا تحرك

الحصى ، ورخص فيه مالك وأصحاب الرأي .

وكره أحمد التروح في الصلاة إلا من الغم الشديد ، وبذلك قال إسحاق ، وكرهه عطاء وأبو عبد الرحمن ومسلم بن يسار ومالك ، ورخص فيه ابن سيرين ومجاهد والحسن وعائشة بنت سعد

وكرهه النخيل في الصلاة ، لما روى النجاد بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قام أحدكم في صلاته فليسكن أطرافه ، ولا يتميل مثل اليهود ، ولا تبطل الصلاة بجميع ذلك إلا ما كان منها فعلا ، كالعبث وفرقة الأصابع إذا كثرت متواليًا ، فإنه يبطل الصلاة

(فصل) ولا بأس بعد الآي في الصلاة ، وتوقف أحمد عن عد التسبيح ، قال أبو بكر : لا بأس به ؛ لأنه في معنى عد الآي ، وهو قول ابن أبي مليكة وطاوس وابن سيرين والشعبي والمغيرة بن حكيم وإسحاق ، وكرهه أبو حنيفة والشافعي ، لأنه يشغل عن خشوع الصلاة للمأمور به

ولنا : أنه إجماع ، رواه الأثرم بإسناده عن يحيى بن وثاب وطاوس والحسن ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والمغيرة بن حكيم ومجاهد وسعيد بن جبير ، ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف مع أن الظاهر أن ذلك ينتشر ولا يخفى ، فيكون إجماعا ، وإنما توقف أحمد عن عد التسبيح لأن المنقول عن ذكرناهم عد الآي ، قال أحمد : أما عد الآي فقد سمعنا ، وأما عد التسبيح فما سمعنا ، وكان الحسن لا يرى بعد الآي في الصلاة بأسا ، وكره أن يحسب في الصلاة شيئا سواه ولا بأس بالإشارة في الصلاة باليد والعين ؛ لأن معمرأ روى عن الزهري عن أنس وعن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة ، رواه الدبري عن عبد الرزاق عن معمر .

ولا بأس بقتل الحية والعقرب ، وبه قال الحسن والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وكرهه النخعي ، ولا معنى لقوله . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الأسودين في الصلاة ، الحية والعقرب ، رواه أبو داود ، ورأى ابن عمر ريشة حسبها عقربا فضربها بنعله . فأما القمل فقال القاضي : الأولى التغافل عنه ، فإن قتلها فلا بأس ؛ لأن أنسا كان يقتل القمل والبراغيث في الصلاة ، وكان

الحسن يقتل القمل ، وقال الأوزاعي : تركه أحب إلى ، وكان عمر يقتل القمل في الصلاة ، رواه سعيد .

وإذا تشاب في الصلاة استحب أن يكظم ما استطاع . فإن لم يقدر استحب له أن يضع يده على فيه ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تشاب أحدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع ، فإن الشيطان يدخل ، من الصحاح ، وفي رواية قال : إذا تشاب أحدكم فليضع يده على فيه ، فإن الشيطان يدخل ، رواه سعيد في سننه . قال الترمذي : هو حديث حسن .

وإذا بدره البصاق وهو في المسجد يبصق في ثوبه ، ويحك بعضه ببعض ، وإن كان في غير المسجد يبصق عن يساره أو تحت قدمه .

ولنا : ما روى مسلم عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى تخامة في قبة المسجد ، فأقبل على الناس فقال : ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنجس أمامه . أوجب أن يستقبل فيتنجس في وجهه ؟ فإذا تنجس أحدكم فليتنجس عن يساره أو تحت قدمه ، فإن لم يجد فليقل هكذا ، ووصف القاسم ، فتقل في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البصاق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها ، رواه مسلم أيضاً .

ولا بأس بالعمل اليسير في الصلاة للحاجة . لما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والباب عليه مغلق فجئت فاستفتحت فشئ ، ففتح لي ، ثم رجع إلى مصلاه ، وعن جابر رضي الله عنه أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني بحاجة ، فأدركته ، وهو يصلي فسلمت عليه فأشار إلي . فلما فرغ دعائي فقال : إنك سلمت على آنفأ وأنا أصلي ، ولا تبطل الصلاة بجميع ذلك إلا أن يتوالى ويكثر ، كالذي قبله ، والله أعلم .

باب سجدتي السهو

قال الإمام أحمد : يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أشياء : سلم من اثنتين فسجد ، سلم من ثلاث فسجد ، وفي الزيادة والنقصان ، وقام من اثنتين ولم يتشهد ، وقال الخطابي : المعتمد عند أهل العلم هذه الأحاديث الخمسة ، يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بكينة .

« مسألة ، قال أبو القاسم ﴿ ومن سلم وقد بقى عليه شيء من صلاته أتى بما بقى عليه من صلاته ، وسلم ثم سجد سجدة السهو ، ثم تشهد وسلم ، كما روى أبو هريرة وعمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه فعل ذلك ﴾ وجملة ذلك : أن من سلم قبل إتمام الصلاة ساهياً ثم علم قبل طول الفصل ونقض وضوءه ، فعليه أن يأتي بما بقى ، ثم يتشهد ويسلم ، ثم يسجد سجدة وسجدتين ويتشهد ويسلم ، وإن لم يذكر حتى قام فعليه أن يجلس لينهض إلى الإتيان بما بقى عن جلوس ، فإن هذا القيام واجب للصلاة ولم يأت به قاصداً لها ، فكان عليه الإتيان به مع القصد ، ولا نعلم في جواز إتمام الصلاة في حق من نسي الركعة فما زاد اختلافاً

والأصل في ذلك : ما روى ابن سيرين عن أبي هريرة قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي - قال ابن سيرين : سماها أبو هريرة ولكن أنا نسيت - فصلى ركعتين ثم سلم ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد . فوضع يده عليها كأنه غضبان ، فشبك أصابعه ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ، وخرجت السرعان من المسجد ، فقاؤا : أقصرت الصلاة ، وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهاباه أن يكلماه ، وفي القوم رجل في يديه طول ، يقال له : ذو اليمين . فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال : لم أنس ولم تقصر ، فقال : أكما يقول ذو اليمين ؟ قاؤا : نعم قال فتقدم ، فصلى ما ترك من صلاته ، ثم سلم ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ، ثم كبر ، وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر - قال : فربما سألوه : ثم سلم ؟ قال : نبئت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم ، متفق عليه ، ورواه أبو داود وزاد قال : « قلت فالتشهد ؟ قال : لم أسمع في التشهد ، وأحب إلى أن يتشهد ، وروى مسلم بإسناده عن أبي المهبلي عن عمران بن الحصين قال : « سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر ، ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بسيط اليمين ، فقال : أقصرت الصلاة يا رسول الله ؟ فخرج مغضباً فصلى الركعة التي كان ترك ، ثم سلم ، ثم سجد سجدة السهو ، ثم سلم ، وروى ابن عمر وابن عباس وذو اليمين مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنهم .

(فصل) فان طال الفصل أو انتقض وضوءه استأنف الصلاة ، وكذلك قال الشافعي : إن ذكر قريباً مثل فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي الـيدين ، ونحوه . قال مالك : وقال يحيى الأنصارى والليث والأوزاعي : يبنى ما لم ينقض وضوءه

ولنا : أنها صلاة واحدة ، فلم يحز بناء بعضها على بعض مع طول الفصل ، كما لو انتقض وضوءه ، ويرجع في طول الفصل إلى العادة من غير تقدير مدة ، وهو مذهب الشافعي في أحد أوجوه ، وعنه يعتبر قدر ركعة ، وقال بعضهم : يعتبر بقدر معنى الصلاة التي نسي فيها ، والصحيح : لاحدله : لأنه لم يرد الشرع بتحديدده ، فيرجع فيه إلى العادة والمقاربة لمثل حال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي الـيدين

(فصل) فان لم يذكر حتى شرع في صلاة أخرى ، نظرت ، فان كان ما عمل في الثانية قليلاً ولم يطل الفصل ، عاد إلى الأولى فأتىها ، وإن طال بطلت الأولى وهذا مذهب الشافعي ، وقال الشيخ أبو الفرج في المبهج : يجعل ما شرع فيه من الصلاة الثانية تماماً للأولى ، فيبنى إحداها على الأخرى ، ويكون وجود السلام كعدمه : لأنه سهو معذور فيه ، وسواء كان ما شرع فيه نفلاً أو فرضاً ، وقال الحسن وحماد ابن أبي سليمان ، فمن سلم قبل إتمام المكتوبة وشرع في تطوع : يبطل المكتوبة ، قال مالك : أحب إلى أن يبتدئها ونص عليه أحمد : فقال في رواية أبي الحارث : إذا صلى ركعتين من المغرب وسلم ثم دخل في التطوع : إنه بمنزلة الكلام ، يستأنف الصلاة

ولنا : أنه عمل عملاً من جنس الصلاة سهواً ، فلم تبطل ، كما لو زاد خامسة ، وأما بناء الثانية على الأولى فلا يصح : لأنه قد خرج من الأولى ولم ينوها بعد ذلك ، ونية غيرها لا تجزئ عن نيتها كماله الإبتداء

مسئلة ، قال (ومن كان إماماً فشك ، فلم يدركم صلى ؟ تحرى ، فبنى على أكثر وهمه ، ثم سجد بعد السلام ، كما روى عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم)

قوله « على أكثر وهمه » أي ما يغلب على ظنه أنه صلاه ، وهذا في الإمام

خاصة ، وروى عن أحمد رحمه الله رواية أخرى : أنه يبنى على اليقين ويسجد قبل السلام ، كما انفرد سواء ، اختارها أبو بكر ، وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وشريح والشعبي وعطاء وسعيد بن جبير ، وهو قول سالم ابن عبد الله وربيعة ومالك وعبد العزيز بن أبي سلمة والثوري والشافعي وإسحاق والأوزاعي . لما روى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ، أثلاثا أم أربعا ؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم . فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى تمام الأربع كانتا ترغيبا للشيطان ، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه وعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أزيد أو نقص ؟ فان كان شك في الواحدة والاثنين فليجعلها واحدة ، حتى يكون الوهم في الزيادة ، ثم ليسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم ثم يسلم ، رواه الأثرم وابن ماجه : ولأن الأصل عدم الإتيان بما شك فيه فلزمه الإتيان به ، كما وشك هل صلى أولا ؟ وذكر ابن أبي موسى في الإرشاد عن أحمد رواية أخرى في المنفرد . أنه يبنى على غالب ظنه كالإمام ، وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله في رواية من قال : بين التحري واليقين فرق . أما حديث عبد الرحمن بن عوف فيقول : إذا لم يدر ثلاثا ؟ أو اثنتين : جعلها اثنتين ، قال : فهذا عمل على اليقين فبنى عليه والذي يتحرى يكون قد صلى ثلاثا فدخل قلبه شك أنه إنما صلى اثنتين إلا أن يكون أكثر ما في نفسه أنه قد صلى ثلاثا وقد دخل قلبه شك : فهذا يتحرى أصوب ذلك ، ويسجد بعد السلام ، قال : فينبغيهما فرق ، فظاهر هذا : أنه إنما يبنى على اليقين إذا لم يكن له ظن ، ومتى كان له غالب ظن عمل عليه لا فرق بين الإمام والمنفرد ، روى ذلك عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ، وبنحوه قال النخعي وقاله أصحاب الرأي ، إن تكرر ذلك عليه ، وإن كان أول ما أصابه ، أعاد الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : لا غرار في الصلاة ،

ووجه هذه الرواية : ما روى عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب ، فليتم عليه ثم ليسجد

سجدتين ، متفق عليه ، وللبخاري « بعد التسليم ، وفي لفظ » فلا ينظر أخرى ذلك للصواب ، وفي لفظ » فلا يتحرأقرب ذلك للصواب ، وفي لفظ » فلا يتحرأ الذي يرى أنه الصواب ، رواها كلها مسلم ، وفي لفظ رواه أبو داود قال « إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع ، وأكثر ظنك على أربع ، تشهدت ثم سجدت سجدتين وأنت جالس ،

فعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد على من استوى عنده الأمران . فلم يكن له ظن ، وحديث ابن مسعود على من له رأي وظن يعمل بظنه ، جمعاً بين الحديثين وعملاً بهما . فيكون أولى : ولأن الظن دليل في الشرع . فوجب اتباعه كما لو اشتبهت عليه القبلة

واختار الخرقى التفريق بين الإمام والمنفرد . فجعل الإمام يبنى على الظن والمنفرد يبنى على اليقين ، وهو الظاهر في المذهب : نقله عن أحمد الأثرم وغيره والأشهر من أحمد : البناء على اليقين في حق المنفرد : لأن الإمام له من يذنبه ويذكره إذا أخطأ الصواب ، فلا يعمل بالأظهر عنده ، فإن أصاب أقره المأمومون فبتأكد عنده صواب نفسه ، وإن أخطأ سبحوا به . فرجع إليهم ، فجعل له الصواب على كلتا الحالتين ، وليس كذلك المنفرد ، إذ ليس له من يذكره فيبنى على اليقين ، ليحصل له إتمام صلاته ولا يكون مغروراً بها ، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم « لا غرار في الصلاة » ، وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد وعبد الرحمن بن عوف على المنفرد . وحديث ابن مسعود على الإمام ، جمعاً بين الأخبار وتوفيقاً بينها . فإن استوى الأمران عند الإمام يبنى على اليقين أيضاً ، وعلى الرواية الثانية يحمل حديث أبي سعيد وعبد الرحمن على من لا ظن له ، وحديث ابن مسعود على من له ظن .

فأما قول أصحاب الرأي فيخالف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقدروى أبوهريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن أحدكم إذا قام فصلى جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى ؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس ، متفق عليه : ولأنه شك في الصلاة فلم يبطلها ، كما لو تكرر ذلك منه ، وقوله صلى الله عليه وسلم « لا غرار » ، يعني لا ينقص

من صلاته ، ويحتمل أنه أراد لا يخرج منها وهو في شك من تمامها ، ومن بنى على اليقين لم يبق في شك من تمامها ، وكذلك من بنى على غالب ظنه فوافق المأمومون أوردوا عليه غلطه فلا شك عنده .

فصل : ومتى استوى عنده الأمران بنى على اليقين . إماما كان أو منفرداً ، وأتى بما بقي من صلاته وسجد للسجود قبل السلام : لأن الأصل البناء على اليقين ، وإنما جاز تركه في حق الإمام لمعارضته الظن الغالب . فإذا لم يوجد وجب الرجوع إلى الأصل .

(فصل) وإذا سها الإمام فأتى بفعل في غير موضعه لزم المأمومين تنبيهه . فان كانوا رجالا سجدوا به ، وإن كانوا نساء صفقن بيطون أكفهن على ظهور الأخرى وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك : التسبيح للرجال والنساء ، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : من نابه شيء في صلاته فلا يقل . سبحان الله ، متفق عليه . وحكى عن أبي حنيفة أن تنبيه الأدمى بالتسبيح أو القرآن أو الإشارة يبطل الصلاة : لأن ذلك خطاب آدمي ، وقد روى أبو غطفان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أشار يده في الصلاة إشارة تفقه أو تفهم فقد قطع الصلاة .

ولنا : ما روى أبو هريرة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ، وعن سهل بن سعد قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا نابكم في صلاتكم شيء فلا تسبح الرجال ولا تصفق النساء ، متفق عليهما ، وروى عبد الله بن عمر قال : قلت لبلال . كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد عليهم ، حين كانوا يسلمون عليه في الصلاة ؟ قال . كان يشير بيده ، وعن صهيب قال : مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه ، فرد علي إشارة ، وقال . لا أعلم إلا أنه قال . إشارة بأصبعه ، قال الترمذي . كلا الحديثين صحيح ، وقد ذكرنا حديث أنس : أن النبي (ص) كان يشير في الصلاة ، فأما حديث مالك ففي حق الرجال . فان حديثنا يفسره لأن فيه تفصيلاً وزيادة بان يتعين الأخذ بها .

وأما حديث أبي حنيفة فضيف ، يرويه أبو غطفان وهو مجهول . فلا يعارض به الأحاديث الصحيحة .

فصل (إذا سبج به اثنان يثق بقولهما لزمه قبوله والرجوع إليه سواء غلب على ظنه صوابهما أو خلافه ، وقال الشافعي . ان غلب على ظنه خطأهما لم يعمل بقولهما : لأن من شك في فعل نفسه لم يعمل بقول غيره ، كالحاكم إذا نسي حكماً حكم به ، فشهد به شاهدان وهو لا يذكره .

ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم رجع إلى قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في حديث ذي اليمين لما سألهما : أحق ما يقول ذو اليمين ؟ ، فقالا . نعم ، مع أنه كان شاكاً بدليل أنه أنكر ما قاله ذو اليمين وسألهما عن صحة قوله ، وهذا دليل على شكه : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتسبيح اذكروا الإمام ويعمل بقولهم ، وروى ابن مسعود . أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فزاد أو نقص - إلى قوله - إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني ، يعني بالتسبيح ، كما روى عنه في الحديث الآخر ، وكذا نقول في الحاكم . انه يرجع إلى قول الشاهدين ، وان كان الإمام على يقين من صوابه وخطأ المأمومين لم يجوز له متابعتهم ، وقال أبو الخطاب . يلزمه الرجوع إلى قولهم ، كالحاكم يحكم بالشاهدين ويترك يقين نفسه ، وليس بصحيح . فانه يعلم خطأهم فلا يتبعهم في الخطأ ، وكذا نقول في الشاهدين . متى علم الحاكم كذبهما لم يجوز له الحكم بقولهما : لأنه يعلم أنهما شاهدا زور ، فلا يحل له الحكم بقول الزور ، وإنما اعتبرت العدالة في الشهادة ليلبس على الظن صدق الشهود ، وردت شهادة غيرهم : لأنه لا يعلم صدقهم ، فمع يقين العلم بالكذب أولى أن لا يقبل .

وإذا ثبت هذا فانه إذا سبج به المأموم فلم يرجع في موضع يلزمه الرجوع بطلت صلاته . نص عليه أحمد ، وليس للمأمومين اتباعه . فان اتبعوه لم يخل من أن يكونوا عالمين بتحريم ذلك أو جاهلين به . فان كانوا عالمين بطلت صلاتهم . لأنهم تركوا الواجب عمداً ، وقال القاضي . في هذا ثلاث روايات .

إحداها . أنه لا يجوز لهم متابعتة ، ولا يلزمهم انتظاره ، إن كان نسيانه في زيادة يأتي بها ، وان فارقوه وسلموا صحت صلاتهم ، وهذا اختيار الخلال .

والثانية : يتابعونه في القيام استحساناً .

والثالثة : لا يتابعونه ولا يسلمون قبله ، لكن ينتظرونه ليسلم بهم ، وهو اختيار ابن حامد ، والأول أولى : لأن الإمام مخطئ في ترك متابعتهم ، فلا يجوز اتباعه على الخطأ .

الحال الثاني . ان تابعوه جهلاً بتحريم ذلك . فان صلاتهم صحيحة : لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تابعوه في التسليم في حديث ذي الـدين ، وفي الخامسة في حديث ابن مسعود فلم تبطل صلاتهم ، وروى الاثرم باسناده عن الزبير أنه صلى صلاة العصر ، فلما سلم قال له رجل من القوم . يا أبا عبد الله إناك صليت ركعتين ثلاثاً ، قال . أكذلك ؟ قالوا . نعم ، فرجع فصلى ركعة ثم سجد سجدتين ، وعن ابراهيم قال صلى بنا علقمة الظهر خمساً ، فلما سلم قال القوم . يا أبا شبل قد صليت خمساً قال . كلا ، ما فعلت ، قالوا . بلى ، قال . وكنت في ناحية القوم وأنا غلام ، فقلت . بلى قد صليت خمساً ، قال لى . يا أعور وأنت تقول ذلك أيضاً ؟ قلت . نعم ، فسجد سجدتين فلم يأمرؤا من وراءهم بالإعادة ، فدل على أن صلاتهم لم تبطل بمتابعتهم ، ومتى عمل الإمام بغالب ظنه فسمح به المأمومون فرجع اليهم ، فان سجوده قبل السلام لما فعله من الزيادة في الصلاة سهواً . فل الاثرم . سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل جلس في الركعة الأولى من الفجر فسبحوا به فقام . متى يسجد للسهو ؟ فقال . قبل السلام .

(فصل فان سبح بالإمام واحد لم يرجع الى قوله ، الا أن يغلب على ظنه صدقه فيعمل بغالب ظنه لا بتسديحه : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل قول ذي الـدين وحده ، فان سبح فساق لم يرجع الى قولهم : لأن قولهم غير مقبول في أحكام الشرع .

وان افرق المأمومون طائفتين ، وافقه قوم وءالفه آخرون . سقط قولهم لتعارضهم ، كالبيتين اذا تعارضتا ، ومتى لم يرجع ، وكان المأموم على يقين من خطأ الإمام ، لم يتابعه في أفعال الصلاة ، وإيس هذا منها ، وينبغي أن ينتظره هنا لأن صلاة الإمام صحيحة لم تفسد بزيادة ، فينتظره كما ينتظر الإمام المأمومين في صلاة الخوف .

(مسألة) قال (وما عدا هذا من السهو فسجوده قبل السلام ، مثل المنفرد إذا شك في صلاته ، فلم يدرك صلى ؟ فبنى على اليقين ، أو قام في موضع جلوس أو جلوس في موضع قيام ، أو جهر في موضع تخافت ، أو خافت في موضع جهر ، أو صلى خساً ، أو ما عدا ذلك من السهو . فكل ذلك يسجد له قبل السلام) .
وجملة ذلك أن السجود كله عند أحمد . قبل السلام ، إلا في الموضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام ، وهما إذا سلم من نقص في صلاته ، أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه ، وما عداهما يسجد له قبل السلام . نص على هذا في رواية الأثرم . قال . أنا أقول . كل سهو جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يسجد فيه بعد السلام ، وسائر السهو يسجد فيه قبل السلام ، هو أصح في المعنى ، وذلك أنه من شأن الصلاة ، فيقضيه قبل أن يسلم ، ثم قال . يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة مواضع بعد السلام ، وفي غيرها قبل السلام . قلت . اشرح الثلاثة المواضع التي بعد السلام . قال . سلم من ركعتين ، فسجد بعد السلام . هذا حديث ذى اليدين وسلم من ثلاث فسجد بعد السلام ، هذا حديث عمران بن حصين ، وحديث بن مسعود في موضع التحرى يسجد بعد السلام . قال القاضي . لا يختلف قول أحمد في هذين الموضعين . أنه يسجد لهما بعد السلام ، واختلف فيمن سها فصلى خساً هل يسجد قبل السلام أو بعده ؟ على روايتين ، وما عدا هذه المواضع يسجد لها قبل السلام رواية واحدة ، وبهذا قال سليمان بن داود وأبو خزيمة وابن المنذر ، وحكى أبو الخطاب عن أحمد روايتين أخريين .

إحداهما . أن السجود كله قبل السلام . روى ذلك عن أبي هريرة ومكحول والزهرى ويحيى الأنصارى وربيعه والليث والأوزاعي ، وهو مذهب الشافعى . لحديث ابن بجة وأبي سعيد ، وقال الزهرى . كان آخر الأمرين السجود قبل السلام : ولأنه تمام الصلاة وجبر لنقصها . فكان قبل سلامها كسائر أفعالها . والثانية . أن ما كان من نقص يسجد له قبل السلام . لحديث ابن بجة ، وما كان من زيادة يسجد له بعد السلام . لحديث ذى اليدين وحديث ابن مسعود حين صلى النبي صلى الله عليه وسلم خساً ، وهذا مذهب مالك وأبي ثور .

وروى عن ابن مسعود أنه قال : كل شيء شككت فيه من صلاتك من نقصان من ركوع أو سجود أو غير ذلك ، فاستقبل أكثر ظنه ، واجعل سجدة السهو من هذا النحو قبل التسليم ، فأما غير ذلك من السهو فاجعله بعد التسليم ، رواه سعيد .

وقال أصحاب الرأي . سجود السهو كله بعد السلام ، وله فعلهما قبل السلام ، يروى نحو ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعمار وابن عباس وابن الزبير وأنس والحسن والنخعي وابن أبي ليلى . لحديث ذى الدين وحديث ابن مسعود في التحري ، وروى ثوبان قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لكل سهو سجدتان بعد التسليم ، رواه سعيد ، وعن عبد الله بن جعفر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم ، رواهما أبو داود .

ولنا . أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم السجود قبل السلام وبعده في أحاديث صحيحة متفق عليها . ففما ذكرناه عمل بالأحاديث كلها ، وجمع بينها من غير ترك شيء منها ، وذلك واجب مهما أمكن . فان خبر النبي (ص) حجة يجب المصير إليه والعمل به ، ولا يترك إلا لمعارض مثله أو أقوى منه ، وليس في سجوده بعد السلام أو قبله في صورة ما ينفي سجوده في صورة أخرى في غير ذلك الموضع ، وذكر نسخ حديث ذى الدين لا وجه له . فان راويه أباهريرة وعمران ابن حصين هجرتهما متأخرة ، وقول الزهري (مرسل) لا يقتضى نسخاً ، فانه لا يجوز أن يكون آخر الأمرين سجوده قبل السلام ، لوقوع السهو في آخر الأمر فيما سجوده قبل السلام ، وحديث ثوبان راويه اسماعيل بن عياش ، وفي روايته عن أهل الحجاز ضعف ، وحديث ابن جعفر فيه ابن أبي ليلى ، وهو ضعيف ، وقال الأثرم . لا يثبت واحد منهما .

(فصل) في تفصيل المسائل التي ذكرها الخرق في هذه المسألة .

قوله : « مثل المنفرد اذا شك في صلاته . فلم يدركم صلى ؟ فبنى على اليقين ، قد ذكرنا أن ظاهر المذهب . أن المنفرد يبنى على اليقين ، ومعناه . أنه ينظر بما يقن أنه صلاه من الركعات ، فيتم عليه ويلغى ما شك فيه . كما قال النبي (ص)

في حديث عبد الرحمن بن عوف ، إذا شك أحدكم في الثنتين والواحدة فليجعلها واحدة ، وإذا شك في الثنتين والثلاث ، فليجعلهما اثنتين ، وإذا شك في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً ثم ليتم ما بقي من صلاته حتى يكون الرهم في الزيادة ، ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم ، رواه ابن ماجه هكذا ، وسواء غلب على ظنه خلاف ذلك أم لم يغلب على ظنه ، إلا أن يكون هذا الرهم مثل الوسواس . فقد قال ابن أبي موسى . إذا كثرت السهو حتى يصير مثل الوسواس لها عنه ، وذكرنا أن في المنفرد رواية أخرى . أنه يبنى على ما يغلب على ظنه ، والصحيح في المذهب . ما ذكر الخرق رحمه الله ، والحكم في الإمام إذا بنى على اليقين . أنه يسجد قبل السلام كالمنفرد ، وإذا تحرى المنفرد على الرواية الأخرى سجد بعد السلام .

فصل : قوله : أوقام في موضع جلوس أو جلس في موضع قيام .

أكثر أهل العلم يرون أن هذا يسجد له ، ومن قال ذلك . ابن مسعود وقتادة والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وكان علقمة والأسود يقعدان في الشيء يقام فيه ويقومان في الشيء يقعد فيه ، فلا يسجدان . ولنا . قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين ، وقال : إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين ، رواهما مسلم عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : لكل سهو سجدتان بعد السلام ، رواه أبو داود ؛ ولأنه سهو فسجد له كغيره . مع ما ذكره في تفصيل المسائل .

فأما القيام في موضع الجلوس ففي ثلاث صور . إحداها . أن يترك التشهد الأول ويقوم ، وفيه ثلاث مسائل .

الأولى . ذكره قبل اعتداله قائماً . فيلزمه الرجوع إلى التشهد ، ومن قال يجلس . علقمة والضحاك وقتادة والأوزاعي والشافعي وابن المنذر ، وقال مالك . إن فارقت إلتاه الأرض مضى ، وقال حسان بن عطية . إذا تجافت ركبتاه عن الأرض مضى .

ولنا : ما روى المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قام أحدكم في الركعتين فلم يستم قائماً فليجلس ، فإذا استم قائماً فلا يجلس ويسجد

سجدني السهو ، رواه أبو داود وابن ماجه : ولأنه أدخل بواجب ذكره قبل الشروع في ركن مقصود . فزومه الإتيان به كما لو لم تفارق إلتناه الأرض .

المسألة الثانية : ذكره بعد اعتداله قائماً ، وقبل شروعه في القراءة . فالأولى له : أن لا يجلس ، وإن جلس جاز . نص عليه . قال النخعي : يرجع ما لم يستفتح القراءة ، وقال حماد بن أبي سليمان : إن ذكر ساعة يقوم جلس .

ولنا : حديث المغيرة ، وما نذكره فيما بعد : ولأنه ذكره بعد الشروع في ركن . فلم يلزمه الرجوع ، كما لو ذكره بعد الشروع في القراءة ، ويحتمل أنه لا يجوز له الرجوع . لحديث المغيرة : ولأنه شرع في ركن فلم يجوز له الرجوع ، كما لو شرع في القراءة .

المسألة الثالثة : ذكره بعد الشروع في القراءة . فلا يجوز له الرجوع ، ويمضي في صلاته في قول أكثر أهل العلم ، ومن روى عنه أنه لا يرجع : عمر وسعد ابن أبي وقاص وابن مسعود والمغيرة بن شعبة ، والنعمان بن بشير وابن الزبير والضحاك بن قيس وعقبة بن عامر ، وهو قول أكثر الفقهاء ، وقال الحسن : يرجع ما لم يركع ، ولين بصحيح ، لحديث المغيرة ، وروى أبو بكر الأجرى بإسناده عن معاوية : أنه صلى بهم فقام في الركعتين ، وعليه الجلوس . فصبح به ، فأبى أن يجلس حتى إذا جلس يسلم سجد سجدتين وهو جالس ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا ، : ولأنه شرع في ركن مقصود فلم يجوز له الرجوع كما لو شرع في الركوع .

إذا ثبت هذا : فإنه يسجد قبل السلام في جميع هذه المسائل . لحديث معاوية ، ولما روى عبد الله بن مالك بن بحينة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين ، ولم يجلس ، فقام الناس معه . فلما قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ، متفق عليه .

(فصل إذا علم المأمومون بتركه التشهد الأول قبل قيامهم وبعد قيام إمامهم تابعوه في القيام ولم يجلسوا للتشهد : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سها عن التشهد الأول وقام ، قام الناس معه ، وفعله جماعة من الصحابة ممن صلى بالناس

نهضوا في الثاوية عن الجلوس ، فسبحوا بهم ، فلم يلتفتوا إلى من سبح بهم ، وبعضهم أوما إليهم بالقيام فقاموا . قانوا : وما احتج به أحد من فعل الصحابة : أنهم كانوا يقومون معه . قال : حدثنا يزيد بن هارون . أخبرنا المسعودي عن هلال ابن علاثة قال : « صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس ، فسبح به من خلفه فأشار إليهم أن قوموا ، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدة وسجدتين وسلم ثم قال : هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وحدثنا وكيع قال : أخبرنا عمران بن حدير عن ميمون بن عاصم الليثي قال : « أومى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في القعدة فسبحوا به ، فقال : سبحان الله هكذا - أى قوموا ، وروى بإسناده مثل ذلك عن سعد ، ورواه الآجری عن ابن مسعود وعن عقة ابن عامر ، وقال : « إني سمعتكم تقولون سبحان الله لكيما أجلس ، فليست تلك السنة ، إنما السنة التي صنعت ، وقد ذكرنا حديث ابن بجمينة .

فأما إن سبحوا به قبل قيامه ولم يرجع . تشهدوا لأنفسهم ولم يتبعوه في تركه لأنه ترك واجباً تعين فعله عليه . فلم يكن لهم متابعتة في تركه ، ولو رجع إلى التشهد بعد شروعه في القراءة لم يكن لهم متابعتة في ذلك لأنه أخطأ . فأما الإمام فتنى فعل ذلك علماً بتحريمه بطلت صلاته ؛ لأنه زاد في الصلاة من جنسها عمداً أو ترك واجباً عمداً ، وإن كان جاهلاً بالتحريم أو ناسياً لم تبطل لأنه زاد في الصلاة سهواً ، ومتى علم بتحريم ذلك وهو في التشهد نهض ولم يتم الجلوس .

ولو ذكر الإمام التشهد قبل انتصابه وبعد قيام المأمرين وشروعهم في القراءة فرجع لزمهم الرجوع ؛ لأن الإمام رجع إلى واجب فزهم متابعتة ، ولا اعتبار بقيامهم قبله .

(فصل) وإن نسي التشهد دون الجلوس له . فحكمه في الرجوع إليه حكم ما نسيه مع الجلوس ؛ لأن التشهد هو المقصود .

فأما إن نسي شيئاً من الأذكار الواجبة . تسبيح الركوع والسجود ، وقول . رب اغفر لي بين السجدة ، وقول . ربنا ولك الحمد . فإنه لا يرجع إليه بعد الخروج من محله ؛ لأن محل الذكر ركن قد وقع مجزئاً صحيحاً . فلو رجع إليه

لكان زيادة في الصلاة وتكراراً لركن . ثم يأتي بالذكر في ركوع أو سجود زائد غير مشروع بخلاف التشهد ، ولكنه يمتنع ويسجد للسهو وتركه : قياساً على ترك التشهد .

الصورة الثانية . قام من السجدة الأولى ولم يجلس للفصل بين السجدين . فهذا قد ترك ركعتين . جلسة الفصل ، والسجدة الثانية . فلا يخلو من حالين . أحدهما . أن يذكر قبل الشروع في القراءة فيلزمه الرجوع ، وهذا قول مالك والشافعي ، ولا أعلم فيه مخالفاً ، فإذا رجع فإنه يجلس جلسة الفصل ثم يسجد السجدة الثانية ، ثم يقوم إلى الركعة الأخرى ، وقال بعض أصحاب الشافعي . لا يحتاج إلى الجلوس لأن الفصل قد حصل بالقيام وليس بصحيح : لأن الجلسة واجبة ، ولا ينوب عنها القيام كما لو تعدد ذلك . فأما إن كان جلس للفصل ثم قام ولم يسجد فإنه يسجد ولا يلزمه الجلوس ، وقيل . يلزمه لياتي بالسجدة عن جلوس ولا يصح : لأنه أتى بالجلسة فلم تبطل بسهو بعدها كالسجدة الأولى ، وبصير كأنه سجد عقيب الجلوس . فإن كان يظن أنه سجد سجدتين وجلس جلسة الاستراحة لم يحزه عن جلسة الفصل : لأنها هيئة فلا تنوب عن الواجب ، كما لو ترك سجدة من ركعة ثم سجد للتلاوة ، وهكذا الحكم في ترك ركن غير السجود مثل الركوع أو الاعتدال عنه : فإنه يرجع إليه متى ذكره قبل الشروع في قراءة الركعة الأخرى ، فيأتي به ثم بما بعده : لأن ما أتى به بعده غير معتد به لفوات الترتيب .

الحال الثاني . ترك ركناً إما سجدة أو ركوعاً ساهياً ، ثم ذكره بعد الشروع في قراءة الركعة التي تليها . بطلت الركعة التي ترك الركن منها ، وصارت التي شرع في قراءتها مكانها . نص على هذا أحمد في رواية الجماعة ، قال الأثرم . سألت أبا عبد الله عن رجل صلى ركعة ثم قام ليصلي أخرى ، فذكر أنه إنما سجد للركعة الأولى سجدة واحدة ؟ فقال . إن كان أول ما قام قبل أن يحدث عمله للأخرى فإنه ينحط ويسجد ويعتد بها ، وإن كان أحدث عمله للأخرى ألغى الأولى وجعل هذه الأولى . قلت . يستفتح أو يجزىء الاستفتاح الأول ؟ قال . لا يستفتح ويجزئه الأول . قالت . فمسي سجدتين من ركعتين ؟ قال . لا يعتد بتينك الركعتين ، والاستفتاح ثابت ، وهذا قول إسحاق ، وقال الشافعي . إذا ذكر الركن المتروك

قبل السجود في الثانية فانه يعود إلى السجدة الأولى ، وإن ذكره بعد سجوده في الثانية وقعا عن الأولى : لأن الركعة الأولى قد صح فعلها ، وما فعله في الثانية سهواً لا يبطل الأولى ، كما لو ذكر قبل القراءة ، وقد ذكر أحمد هذا القول عن الشافعي وقربه ، وقال . هو أشبه ، يعني من قول أصحاب أبي حنيفة . إلا أنه اختار القول الذي حكاه عنه الأثرم ، وقال مالك . إن ترك سجدة فذكرها قبل رفع رأسه من ركوع الثانية ألغى الأولى ، وقال الحسن والنخعي والأوزاعي . من نسي سجدة ثم ذكرها سجدها في الصلاة متى ذكرها ، وقال الأوزاعي . يرجع إلى حيث كان من الصلاة وقت ذكرها فيمنى فيها ، وقال أصحاب الرأي ، فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ثم ذكرها في التشهد . سجد في الحال أربع سجعات وتمت صلاته .

ولنا : أن المرحوم في الجمعة إذا زال الزحام والإمام راعى في الثانية فانه يتبعه ويسجد معه ، ويكون السجود من الثانية دون الأولى ، كذا ههنا .

(فصل فان مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه المضى علماً بتحريم ذلك فسدت صلاته ؛ لأنه ترك واجباً في الصلاة عمداً ، وإن فعل ذلك معتقداً جوازه لم تبطل ؛ لأنه تركه من غير تعمد . أشبه ما لو مضى قبل ذكر المتروك ، لكن إذا مضى في موضع يلزمه الرجوع فسدت الركعة التي ترك ركنها ، كما لو لم يذكره إلا بعد شروعه في قراءة غيرها فلم يعد إلى الصحة بحال .

الصورة الثالثة . قام عن التشهد الأخير إلى زائد فانه يرجع إليه متى ما ذكره لأنه قام إلى زيادة غير معتد له بها . فإلزمه الرجوع كما لو ذكر قبل السجود . ويأتى تفصيل هذه الصورة فيما إذا صلى خمساً .

وفي هذه الصور الثلاث . يلزمه السجود قبل السلام .

(فصل قوله « أو جلس في موضع قيام » .

فهذا يتصور بأن يجلس عقيب الأولى أو الثالثة يظن أنه موضع التشهد أو جلسة الفصل . فمتى ما ذكر قام ، وإن لم يذكر حتى قام أتم صلاته وسجد للسهو لأنه زاد في الصلاة من جنسها ما لو فعله عمداً أبطلها فلزمه السجود إذا كان سهواً كزيادة ركعة .

الفصل ، والزيادات على ضربين . زيادة أفعال ، وزيادة أقوال . فزيادات الأفعال قسمان .

أحدهما . زيادة من جنس الصلاة ، مثل أن يقوم في موضع جلوس ، أو يجلس في موضع قيام ، أو يزيد ركعة أو ركناً . فهذا تبطل الصلاة بعمده ، ويسجد لسهو قليل كان أو كثيراً . لقول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدة ، رواه مسلم .

والثاني . من غير جنس الصلاة كالمشي والحك والتروح . فهذا تبطل الصلاة بكثيره ، ويعفى عن يسيره ، ولا يسجد له ، ولا فرق بين عمده وسهوه .
الضرب الثاني . زيادات الأقوال ، وهي قسمان أيضاً .

أحدهما . ما يبطل عمده الصلاة ، كالسلام وكلام الأدميين . فإذا أتى به سهواً فسلم في غير موضعه بسجد على ما ذكرناه في حديث ذي اليمين ، وإن تكلم في الصلاة سهواً ، فهل تبطل الصلاة به أو يسجد للسهو ؟ على روايتين .

القسم الثاني . ما لا يبطل عمده الصلاة ، وهو نوعان .
أحدهما . أن يأتي بذكر مشروع في الصلاة في غير محله ، كالقراءة في الركوع والسجود ، والنشهد في القيام ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهد الأول ، وقراءة السورة في الآخرين من الرباعية أو الأخيرة من المغرب ، وما أشبه ذلك إذا فعله سهواً ، فهل يشرع له سجود السهو ؟ على روايتين .

إحدهما . لا يشرع له سجود ؛ لأن الصلاة لا تبطل بعمده فلم يشرع السجود لسهو ، كترك سنن الأفعال .

والثانية . يشرع له السجود . لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا نسي أحدكم فليسجد سجدة وهو جالس ، رواه مسلم . فإذا قلنا . يشرع له السجود . فذاك مستحب غير واجب ؛ لأنه جبر لغير واجب ، فلم يكن واجباً كجبر سائر السنن . قال أحمد . إنما السهو الذي يجب فيه السجود . ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولأن الأصل عدم وجود السجود .

النوع الثاني . أن يأتي فيها بذكر أو دعاء لم يرد الشرع به فيها . كقوله : آمين رب العالمين ، وقوله في التكبير . الله أكبر كبيراً ، ونحو ذلك . فهذا لا يشرع له

السجود لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه سمع رجلاً يقول في الصلاة : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، فلم يأمره بالسجود ، (فصل) وإذا جلس للتشهد في غير موضعه قدر جلسة الاستراحة ، فقال القاضي : يلزمه السجود ، سواء قلنا : جلسة الاستراحة مسنونة أو لم نقل ذلك ؛ لأنه لم يردّها بجلوسه ، إنما أراد غيرها وكان سهواً ، ويحتمل أن لا يلزمه ؛ لأنه فعل لو تعمده لم تبطل به صلاته ، فلا يسجد لسهوه كالعمل اليسير من غير جنس الصلاة .

(فصل) قوله : أو جهر في موضع تخافت أو خافت في موضع جهر ، . . . وجلة ذلك : أن للجهر والاختفات في موضعهما من سنن الصلاة لا تبطل الصلاة بتركه عمداً ، وإن تركه سهواً ، فهل يشرع له السجود من أجله ؟ فيه عن أحمد روايتان .

إحداهما : لا يشرع . قال الحسن وعطاء وسالم ومجاهد والقاسم والشعبي والحاكم : لا سهو عليه ، وجهر أنس في الظهر والعصر ولم يسجد ، وكذلك علقمة والأسود ، وهذا مذهب الأوزاعي والشافعي : لأنه سنة فلا يشرع السجود لتركه ، كرفع اليدين .

والثانية : يشرع ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة في الإمام لقول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا نسي أحداً منكم فليسجد سجدتين ، ولأنه أدخل بسنة قولية . فشرع السجود لها ، كترك القنوت .

وما ذكروه يبطل بالقنوت وبالشهادتين الأول . فانه عند الشافعي سنة ويسجد تاركه . فإذا قلنا بهذا كان السجود مستحباً غير واجب ، نص عليه أحمد . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل سها فجهر فيما يخافت فيه ، فهل عليه سجدتا السهو ؟ قال : أما عليه فلا أقول عليه ، ولكن إن شاء سجد ، وذكر أبو عبد الله الحديث عن عمر أو غيره ، أنه كان يسمع منه نغمة في صلاة الظهر ، قال : وأنس جهر فلم يسجد ، وقال : إنما السهو الذي يجب فيه السجود ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال صالح : قال أبي : إن سجد فلا بأس ، وإن لم يسجد فليس عليه ، ولأنه جبر لما ليس بواجب فلم يكن واجباً كسائر السنن .

(فصل) قوله « أو صلى خمساً » ، يعنى فى صلاة رباعية . فانه متى قام إلى الخامسة فى الرباعية أو إلى الرابعة فى المغرب أو إلى الثالثة فى الصبح . لزمه الرجوع من ما ذكر . فيجلس . فان كان قد تشهد عقيب الركعة التى تمت بها صلاته سجد للسهو ثم سلم ، وإن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو وسلم ، وإن لم يكن تشهد تشهد وسجد للسهو ثم سلم ، فان لم يذكر حتى فرغ من الصلاة سجد سجدين عقيب ذكره وتشهد ، وصلاته صحيحة ، وبهذا قال علقمة والحسن وعطاء والزهرى والنخعي ومالك والايث والشافعى وإسحاق وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : إن ذكر قبل أن يسجد جلس للتشهد ، وإن ذكر بعد السجود وكان جلس عقيب الرابعة قدر التشهد صحت صلاته ، ويضيف إلى الزيادة أخرى لتكون نافلة . فان لم يكن جلس فى الرابعة بطل فرضه وصارت صلاته نافلة ، ولزمه إعادة الصلاة ، ونحوه قال حماد بن أبى سليمان ، وقال قتادة والأوزاعى فيمن صلى المغرب أربعاً : يضيف إليها أخرى فتكون الركعتان تطوعاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى سعيد فيمن سجد سجدين « فان كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدة نافلة » ، رواه أبو داود وابن ماجه ، وفى رواية « فان كان صلى خمساً شفعن له صلاته » ، رواه مسلم .

ولنا : ما روى عبد الله بن مسعود قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خمساً ، فلما انقضى توشوش القوم بينهم فقال : ما شأنكم ؟ قالوا يا رسول الله : هل زيد فى الصلاة ؟ قال : لا . قاروا : فانك قد صليت خمساً . فانقضى ثم سجد سجدين ثم سلم ، ثم قال : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فاذا نسى أحدكم فليسجد سجدين ، وفى رواية قال « إنما أنا بشر مثلكم ، أذكر كما تذكرون ، وأنسى كما تنسون . ثم سجد سجدين السهو » ، وفى رواية فقال « فاذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدين » ، رواها كلها مسلم ، والظاهر . أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس عقيب الرابعة لأنه لم ينقل ؛ ولأنه قام إلى الخامسة معتقداً أنه قام عن ثالثة ولم تبطل صلاته بهذا ، ولم يضاف إلى الخامسة أخرى ، وحديث أبى سعيد حجة عليهم أيضاً . فانه جعل الزائدة نافلة من غير أن يفصل بينها وبين التى قبلها بجلوس ، وجعل السجدين يشفعانها ولم ينم إليها ركعة أخرى ، وهذا كله خلاف

لما قالوه . فقد خالفوا الخبرين جميعاً ، وقولنا يوافق الخبرين جميعاً ، والحمد لله رب العالمين .

• مسألة ، قال (فان نسي أن عليه سجود سهو وسلم . كبر وسجد بحدق السهو وتشهد وسلم ما كان في المسجد ، وان تكلم : لأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام والكلام) .

الكلام في هذه المسألة في ثلاثة فصول .

الفصل الأول

أنه إذا نسي سجود السهو ثم ذكره قبل طول الفصل في المسجد . فانه يسجد سواء تكلم أو لم يتكلم ، وبهذا قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور ، وكان الحسن وابن سيرين يقولان : إذا صرف وجهه عن القبلة لم يبن ولم يسجد ، وقال أبو حنيفة : إن تكلم بعد الصلاة سقط عنه سجود السهو : ولأنه أتى بما ينافيها . فأشبهه ما لو أحدث

ولنا : ما روى ابن مسعود ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام والكلام ، رواه مسلم ، وأيضاً الحديث الذي ذكرناه في المسألة التي قبل هذه . فانه عليه الصلاة والسلام ، تكلم وتكلم المأمومون ، ثم سجد وسجدوا معه ، وهذا حجة على الحسن وابن سيرين . لقوله ، فلما انقفل توشوش القوم بينهم ثم سجد بعد انصرافه عن القبلة ، ولأنه إذا جاز إتمام ركعتين من الصلاة بعد الكلام والانصراف كما في حديث ذي اليمين فالسجود أولى

الفصل الثاني

أنه لا يسجد بعد طول المدة ، واختلف في ضبط المدة التي يسجد فيها : ففي قول الخرقى يسجد ما كان في المسجد وإن خرج لم يسجد ، نص عليه أحمد ، وهو قول الحكم وابن شبرمة ، وقال القاضي : يرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة وهذا قول الشافعي : لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجع إلى المسجد بعد خروجه منه في حديث عمران بن حصين ، فالسجود أولى ، وحكى ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى : أنه يسجد وإن خرج وتباعد ، وهو قول ثان للشافعي : لأنه جبران يأتي به بعد طول الزمان كجبران الحج ، وهذا قول مالك إن كان لزيادة

وإن كان لنقص أتى به ما لم يطل الفصل : لأنه لتكميل الصلاة
ولنا : أنه لتكميل الصلاة ، فلا يأتي به بعد طول الفصل كركن من أركانها
وكما لو كان من نقص ، وإنما ضبطناه بالمسجد : لأنه محل الصلاة وموضعها ،
فاعتبرت فيه المدة كخيار المجلس

الفصل الثالث

أنه متى سجد للسهو فإنه يكبر للسجود والرفع منه ، سواء كان قبل السلام
أو بعده ، فإن كان قبل السلام سلم عقبه ، وإن كان بعده تشهد وسلم ، سواء كان
محله بعد السلام أو كان قبل السلام فنسيه إلى ما بعده ، وبهذا قال ابن مسعود
والنخعي وقتادة والحكم وحماد والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي
في التشهد والسلام ، وقال أنس والحسن وعطاء : ليس فيهما تشهد ولا تسليم ،
وقال ابن سيرين وابن المنذر : فيهما تسليم بغير تشهد ، قال ابن المنذر التسليم فيهما
ثابت من غير وجه ، وفي ثبوت التشهد نظر ، وعن عطاء : إن شاء تشهد وسلم
وإن شاء لم يفعل

ولنا : على التكبير : قول ابن بجة : « فلما قرئ الصلاة سجد سجدتين كبر في كل
سجدة وهو جالس قبل أن يسلم وسجدهما الناس معه ، وهو حديث صحيح » ، وقول
أبي هريرة : « ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر » ، ولأن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل رفع وخفض ، وأما التسليم فقد ذكره
عمران بن حصين في حديثه الذي رواه مسلم قال فيه « سجد سجدتين السهو ثم سلم » ،
وفي حديث ابن مسعود « ثم سجد سجدتين ثم سلم » ، وأما التشهد فقد روى أبو داود
في حديث عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسجد
سجدتين ثم تشهد ثم سلم » ، قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب : ولأنه بسجود
يسلم له ، فكان معه تشهد كسجود صلب الصلاة ، ويحتمل أن لا يجب التشهد :
لأن ظاهر الحديثين الأولين : أنه سلم من غير تشهد ، وهما أصح من هذه الرواية
ولأنه بسجود مفرد فلم يجب له تشهد كسجود التلاوة

(فصل) وإذا نسي سجود السهو حتى طال الفصل ، لم تبطل الصلاة ، وبذلك
قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وعن أحمد : أنه إن خرج من المسجد أعاد الصلاة

وهو قول الحكم وابن شبرمة ، وقول مالك وأبي ثور في السجود الذي قبل السلام
وإنا : أنه جابر للعبادة بعدها ، فلم تبطل بتركه كجبرانات الحج ، ولأنه مشروع
للصلاة خارج منها فلم تفسد بتركه كالأذان

(فصل) ويقول في سجوده ما يقول في سجود صلب الصلاة : ولأنه سجود
مشروع في الصلاة ، أشبه سجود صلب الصلاة

(فصل) وإن نسي السجود حتى شرع في صلاة أخرى سجد بعد فراغه منها في
ظاهر كلام الخرقى لأنه في المسجد وعلى قول غيره : إن طال الفصل لم يسجد
ولا سجد

(فصل) وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة واجب ، وعن أحمد : غير
واجب ، ولعل مبناها على أن الواجبات التي شرع السجود لجبرها غير واجبة ،
فيكون جبرها غير واجب ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي لقول النبي صلى الله
عليه وسلم : كانت الركعة والسجدتان نافلة له ،

ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به في حديث ابن مسعود وأبي سعيد
وفعله ، وقال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وقوله : نافلة ، يعني أن له ثواباً فيه كما
أنه سمي الركعة أيضاً نافلة ، وهي واجبة على السامع بلا خلاف ، فأما السجود لما
لا يبطل عمده الصلاة فغير واجب ، قال أحمد : إنما يجب السجود فيما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم يعني وما كان في معناه ففقيس على زيادة خامسة سائر
زيادات الأفعال من جنس الصلاة ، وعلى ترك التشهد : ترك غيره من الواجبات ،
وعلى التسليم من نقصان : زيادات الأقوال المبطلّة عمداً

(فصل) فإن ترك الواجب عمداً ، فإن كان قبل السلام بطلت صلاته :
لأنه أخل بواجب في الصلاة عمداً ، وإن ترك الواجب بعد السلام لم تبطل
صلاته : لأنه جبر للعبادة خارج منها ، فلم تبطل بتركه كجبرانات الحج ، وسواء
كان محله بعد السلام أو قبله فتسبه فصار بعد السلام

وقد نقل عن أحمد ما يدل على بطلان الصلاة ، ونقل عنه التوقف ، فنقل عنه
الأثرم فيمن نسي سجود السهو ، فقال : إن كان في سهو خفيف فأرجو أن
لا يكون عليه ، قلت : فإن كان فيما سها فيه النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال :

هاه ، ولم يجب ، فبلغني عنه أنه يستحب أن يعيد ، فإن كان هذا في السهو في العمد الأولى
 « مسألة ، قال ﴿ وإن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ، وذكر وهو في
 التشهد ، سجد سجدة . تصح له ركعة ، ويأتي بثلاث ركعات ، ويسجد للسهو في
 إحدى الروايتين عن أبي عبد الله رحمه الله ، والرواية الأخرى قال : كان هذا
 يلعب ، يبتدىء الصلاة من أولها ﴾ .

هذه المسألة مبنية على من ترك ركناً من ركعة ، فلم يذكره إلا في التي بعدها
 وقد ذكرنا أنه إذا لم يذكره حتى شرع في قراءة التي بعدها بطلت ، فلما شرع في
 قراءة الثانية هنا قبل ذكر سجدة الأولى بطلت الأولى ، ولما شرع في قراءة
 الثالثة قبل ذكر سجدة الثانية بطلت الثانية ، وكذلك الثالثة تبطل بالشروع في
 قراءة الرابعة فلم يبق إلا الرابعة ، ولم يسجد فيها إلا سجدة فيسجد الثانية - ين
 ذكر ويتم له ركعة ، ويأتي بثلاث ركعات ، وهذا قول مالك والليث : لأن كل
 ركعة بطلت بشروعه في الثانية قبل إتمام الأولى ، وفيه رواية أخرى عن أحمد :
 أن صلاته تبطل ويبتدئها : لأن هذا يؤدي إلى أن يكون متلاعبا بصلاته ثم
 يحتاج إلى إلغاء عمل كثير في الصلاة . فان بين التحريم والركعة المعتد بها ثلاث
 ركعات لاغية ، وهذا قول إسحاق وأبي بكر الأجرى ، وقال الشافعي : يصح له
 ركعتان . لأنه لما قام إلى الثانية سهواً قبل إتمام الأولى كان عمله فيها لاغياً ، فلما
 سجد فيها انضمت سجدها إلى سجدة الأولى فكملة له ركعة ، وهكذا الثالثة
 والرابعة يحصل له منها ركعة ، وحكى أبو عبد الله هذا القول عن الشافعي ، ثم
 قال : هو أشبه بما يقول هؤلاء - يعني أصحاب الرأي - قال الأثرم : فقلت
 له : فانه إذا فعل لا يستقيم . لأنه إنما نوى بهذه السجدة عن الثانية لا عن الأولى .
 قال : فكذلك أقول أنه يحتاج أن يسجد لكل ركعة سجدتين ، ويحتمل أن
 يكون هذا القول المحكي عن الشافعي هو الصحيح ، وأن يكون مذهباً لأحمد .
 لأنه قد حسنه ، وإنما اعتذر عن المصير إليه ، لكونه إنما نوى بالسجدة الثانية عن
 الركعة الثانية ، وهذا لا يمنع جعلها عن الأولى كما لو سجد في الركعة الأولى بحسب
 أنه في الثانية أو سجد في الثانية بحسب أنه في الأولى ، والله أعلم .

وقال الثوري وأصحاب الرأي : يسجد في الحال أربع سجودات ، وقال الحسن ابن صالح فيمن نسي من كل ركعة سجدة : يسجد في الحال ثمانى سجودات ، وهذا فاسد لأن ترتيب الصلاة شرط فيها . فلا يسقط بالنسيان ، كما لو قدم السجود على الركوع ناسياً ، وإن لم يذكر حتى سلم ابتداء الصلاة . فانه لم يبق له غير ركعة تنقص سجدة . فاذا سلم بطلت أيضاً . نص أحمد على بطلانها في رواية الأثرم ، فيئذ يستأنف الصلاة .

(فصل : وإذا ترك ركناً ثم ذكره ولم يعلم موضعه بنى الأمر على أسوأ الأحوال مثل أن يترك سجدة لا يعلم أمن الركعة الرابعة أم من الركعة التي قبلها ؟ جعلها من التي قبلها : لأنه يلزمه حينئذ ركعة كاملة ولو حسبها من الركعة الرابعة أجزأته سجدة واحدة . فان ترك سجدين لا يعلم أمن الركعتين أم من ركعة جعلهما من ركعتين يلزمه ركعتان ، وإن علم أنه ترك ركناً من ركعة هو فيها لا يعلم أركوع هو أم سجود ؟ جعله ركوعاً ، يلزمه الإتيان به وبما بعده ، وعلى قياس هذا : يأتي بما يتيقن به إتمام الصلاة لئلا يخرج منها وهو شك فيها . فيكون مغرراً بها ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا غرار في صلاة ولا تسليم ، رواه أبو داود . قال الأثرم ، سألت أبا عبد الله عن تفسير هذا الحديث : قال . أما أنا فأرى أن لا يخرج منها إلا على يقين لا يخرج منها على غرر حتى يتيقن أنها قد نمت ، ولو ترك سجدة من الأولى فذكرها في التشهد أتى بركعة وأجزأته ، وقد روى الأثرم بإسناده عن الحسن بن رجل صلى العصر أو غيرها فتسى أن يركع في الثانية حتى ذكر ذلك في الرابعة ، قال : يمتنى في صلاته ويتمها أربع ركعات ولا يحتسب بالتى لم يركع فيها ثم يسجد للوهم .

(فصل : وإن شك في ترك ركن من أركان الصلاة ، وهو فيها هل أخل به أو لا ؟ فحكمه حكم من لم يأت به إماماً كان أو منفرداً : لأن الأصل عدمه ، وإن شك في زيادة توجب السجود فلا سجود عليه ؛ لأن الأصل عدمها فلا يجب السجود بالشك فيها ، وإن شك في ترك واجب يوجب تركه سجود السهو فقال ابن حامد : لا سجود عليه ؛ لأنه شك في سببه فلم يلزمه بالشك كما لو شك في الزيادة ، وقال القاضي : يحتمل أن يلزمه السجود ؛ لأن الأصل عدمه ، ولو شك في عدد

الركعات أو في ركن في الصلاة لم يسجد ، لأن السجود لزيادة أو نقص أو احتمال ذلك ولم يوجد .

(فصل) إذا سها سهوين أو أكثر من جنس كفاء سجدة واحدة للجميع . لا نعلم أحداً خالف فيه وإن كان السهو من جنسين ، فكذلك حكاه ابن المنذر قولاً واحداً ، وهو قول أكثر أهل العلم منهم النخعي والثوري ومالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي .

وذكر أبو بكر فيه وجهين . أحدهما : ما ذكرنا ، والثاني : يسجد سجودين وقال الأوزاعي وابن أبي حازم وعبد العزيز بن أبي سلمة : إذا كان عليه سجودان أحدهما قبل السلام والآخر بعده سجدهما في محلها . لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لكل سهو سجدة واحدة ، رواه أبو داود وابن ماجه ، وهذان سهوان ، فكل واحد منهما سجدة واحدة ، ولأن كل سهو يقتضي سجوداً ، وإنما تداخل في الجنس الواحد لاتفاقهما وهذان مختلفان .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا نسي أحدكم فلا يسجد سجدة واحدة ، وهذا يتناول السهو في موضعين : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سها فسلم وتسلم بعد صلاته فسجد لها سجوداً واحداً ، ولأن السجود آخر إلى آخر الصلاة ليجتمع السهو كاه وإلا فعله عقيب سببه ، ولأنه شريع للجبر فجبر نقص الصلاة ، وإن كثرت بدليل السهو مرات من جنس واحد ، وإذا انجبرت لم يحتج إلى جابر آخر فنقول : سهوان فأجزأ عنهما سجود واحد كما لو كانا من جنس (١) ، وقوله : لكل سهو سجدة واحدة ، في إسناده مقال ، ثم إن المراد به لكل سهو في صلاة والسهو ، وإن كثرت فهو داخل في لفظ السهو ، لأنه اسم جنس فيكون التقدير لكل صلاة فيها سهو سجدة واحدة ، ولذلك قال : لكل سهو سجدة واحدة ، بعد السلام هكذا في رواية أبي داود ، ولا يلزمه بعد السلام سجودان .

إذا ثبت هذا فإن معنى الجنسين أن يكون أحدهما قبل السلام والآخر بعده ، لأن محلها مختلفان ، وكذلك سببها وأحكامها ، وقال بعض أصحابنا : الجنسان أن يكون أحدهما من نقص والآخر من زيادة ، والأولى ما قلناه إن شاء الله تعالى ،

(١) لعل أصله من جنس واحد وهذه الجملة ساقطة من نسخة دار الكتب .

فعلی هذا إذا اجتمعَا شد لهما قبل السلام ، لأنة أسبق وأشد ؛ ولأن الذی قبل السلام قد وجب ترجوب سببه ولم يوجد قبله ما يمنع وجوبه ، ولا يقوم مقامه . فزومه الإتيان به كما لو لم يكن عليه سهو آخر ، وإذا جمد له سقط الثاني لاغناء الأول عنه وقيامه مقامه .

« فصل ، ولو أحرم منفرداً فصلی ركعة ثم نوى متابعة الإمام ، وقلنا : بجواز ذلك فسها فيما انفرد فيه وسها إمامه فيما تابعه فيه . فان صلاته تنتهي قبل صلاة إمامه ، فعلى قولنا هما من جنس واحد إن كان محلها واحداً ، وعلى قول من فسر الجنسین بالزيادة والنقص : يحتمل كونهما من جنسین وهكذا لو صلى من الرباعية ركعة ودخل مع مسافر فنوى متابعته ، فلما سلم إمامه قام ليتم ما عليه . فقد حصل مأموماً في وسط صلاته منفرداً في طرفها ، فاذا سها في الوسط والطرفين جميعاً . فعلى قولنا : إن كان محل سجودهما واحداً فهي جنس واحد ، وإن اختلف محل السجود فهي جنسین . وقال بعض أصحابنا : هي جنسان هل يجزئه لها سجدة واحدة أو أربع سجرات . على وجهين ولأصحاب الشافعي فيها وجهان كهذين ، ووجه ثالث أنه يحتاج أن يسجد ست سجرات لكل سهو سجدة واحدة .

« مسألة ، قال (وليس على المأموم سجود سهو إلا أن يسهو إمامه فيسجد معه) .

وجملته : أن المأموم إذا سها دون إمامه فلا سجود عليه في قول عامة أهل العلم وخكى عن مكحول أنه قام عن قعود إمامه فسجد .

ولنا : أن معاوية بن الحكم « تكلم خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمره بسجود » وروى الثارقي في سننه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على من خلف الإمام سهو » . فان سها إمامه فعليه وعلى من خلفه ، ولأن المأموم تابع للإمام وحكمه حكمه إذا سها ، وكذلك إذا لم يسه وإذا سها الإمام ، فعلى المأموم متابعته في السجود سواء سها معه أو انفرد الإمام بالسهو ، وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك ، وذكر إجماع : أنه إجماع أهل العلم سواء كان السجود قبل السلام أو بعده ، لقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا سجد فسجدوا ، ولحديث ابن عمر الذي روينا .

وإذا كان المأموم مسبقاً ففسها الإمام فيما لم يدركه فيه ، فعليه متابعتة في السجود سواء كان قبل السلام أو بعده . روى هذا عن عطاء والحسن والنخعي والشعبي وأبي ثور وأصحاب الرأي ، وقال ابن سيرين وإسحاق : يقضى ثم يسجد ، وقال مالك والأوزاعي والليث والشافعي في السجود قبل السلام كقولنا . وبه روى ابن سيرين ، وروى ذلك عن أحمد ذكره أبو بكر في زاد المسافر ، لأنه فعل خارج من الصلاة ، فلم يتبع الإمام فيه كصلاة أخرى .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم « فإذا سجد فسجدوا » وقوله في حديث ابن عمر « فإن سها إمامه فعليه وعلى من خلفه » ولأن السجود من تمام الصلاة فيتابعه فيه كالذي قبل السلام وكغير المسبوق ، وفارق صلاة أخرى ، فإنه غير مؤتم به فيها ، إذا ثبت هذا فتنقض في إعادة السجود روايتان .

إحداهما : يعيده ، لأنه قد لزمه حكم السهو ، وما فعله من السجود مع الإمام كان متابعاً له . فلا يسقط به ما لزمه كالشهاد الأخير .

والثانية : لا يلزمه السجود ، لأن سجود إمامه قد كملت به الصلاة في حقه وحصل به الجبران . فلم يحتاج إلى سجود ثانٍ كالمأموم إذا سها وحده ، وللشافعي قولان كالروايتين . فإن نسي الإمام السجود سجد المسبوق في آخر صلاته رواية واحدة ، لأنه لم يوجد من الإمام ما يكمل به صلاة المأموم ، وإذا سها المأموم فيما تفرد فيه بالقضاء سجد رواية واحدة ، لأنه قد صار منفرداً . فلم يتحمل عنه الإمام وهكذا لم يسلم مع إمامه قام فأتى صلاته ، ثم سجد بعد السلام كالمنفرد سواء . (فصل) فأما غير المسبوق إذا سها إمامه فلم يسجد ، فهل يسجد المأموم ؟ فيه روايتان .

إحداهما : يسجد ، وهو قول ابن سيرين والحكم وحماد وقتادة ومالك والليث والشافعي وأبي ثور . قال ابن عقيل : وهي أصح ، لأن صلاة المأموم نقصت بسهو الإمام ولم تنجبر بسجوده . فيلزم المأموم جبرها .

والثانية : لا يسجد ، روى ذلك عن عطاء والحسن والنخعي والقاسم وحماد

ابن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي . لأن المأموم إنما يسجد تبعاً . فإذا لم يسجد الإمام لم يوجد المقتضى لسجود المأموم ، وهذا إذا تركه الإمام لعذر ، فإن تركه قبل السلام عمداً ، وكان الإمام ممن لا يرى أن السجود واجب فهو كتركه سهواً ، وإن كان يعتقد وجوبه بطلت صلاته ، وهل تبطل صلاة المأموم ؟ فيه وجهان .

أحدهما : تبطل . لأنه ترك واجباً في الصلاة عمداً . فبطلت صلاة المأموم كترك التشهد الأول .

والثاني : لا تبطل . لأنه لم يبق من الصلاة إلا السلام .

(فصل) إذا قام المأموم لقضاء ما فاتته فسجد إمامه بعد السلام . فحكمه حكم القائم عن التشهد الأول . إن سجد إمامه قبل انتصابه قائماً لزمه الرجوع ، وإن انتصب قائماً ولم يشرع في القراءة لم يرجع ، وإن رجع جاز وإن شرع في القراءة لم يكن له الرجوع نص عليه أحمد . قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : رجل أدرك بعض الصلاة . فلما قام ليقتضي إذا على الإمام سجود سهو ؟ فقال : إن كان عمل في قيامه وأبتدأ في القراءة مضى ثم سجد . قلت : فإن لم يستتم قائماً ؟ قال : يرجع ما لم يعمل . قيل له : قد استتم قائماً ؟ فقال : إذا استتم قائماً وأخذ في عمل القضاء سجد بعد ما يقضى وذلك لأنه قام عن واجب إلى ركن . أشبه القيام عن التشهد الأول ، وذكر ابن عقيل أن فيه روايات ثلاث ، وهذا أولى وهو منصوص عليه بما قد روينا .

(فصل) وليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود لذلك في قول أكثر أهل العلم ، ويروى عن ابن عمر وابن الزبير وأبي سعيد وعطاء وطاوس ومجاهد وإسحاق فيمن أدرك وترأ من صلاة إمامه : سجد للسهو . لأنه يجلس للتشهد في غير موضع التشهد .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم « وما فاتكم فأتوا » وفي رواية « فاقضوا » ولم يأمر بسجود ، ولا نقل ذلك ، وقد فات النبي صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة مع عبد الرحمن بن عوف فقضاها ولم يكن لذلك سجود والحديث متفق عليه ، وقد جلس في غير موضع تشهده . ولأن السجود يشرع للسهو هنا ، ولأن متابعة

الامام واجبة فلم يسجد لفعلها كسائر الاجابات .
 (فصل) ولا يشرع السجود لشيء فعله أو تركه عامداً ، وبهذا قال أبو حنيفة ،
 وقال الشافعي : يسجد لترك التشهد والقنوت عمداً . لأن ما تعلق الجبر بسهو
 تعلق بعمره بجبرانات الحج .

ولنا : أن السجود يضاف إلى السهو فيدل على اختصاصه به ، والشرع إنما ورد
 به في السهو فقال « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين » ، ولا يلزم من انجبار السهو به
 انجبار العمد ، لأنه معذور في السهو غير معذور في العمد وما ذكره يبطل بزيادة
 ركن أو ركعة أو قيام في موضع جلوس أو جلوس في موضع قيام ، ولا يشرع
 لحديث النفس ، لأن الشرع لم يرد به فيه ، ولأن هذا لا يمكن التحرز منه ولا تكاد
 صلاة تخلو منه ولأنه معفو عنه .

(فصل) وحكم النافلة حكم الفرض في سجود السهو في قول عامة أهل العلم .
 لا نعلم فيه مخالفاً إلا أن ابن سيرين . قال : لا يشرع في النافلة ، وهذا يخالف عموم
 قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين » ، وقال « إذا نسي
 أحدكم فزاد أو نقص فليسجد سجدتين » ، ولم يفرق . ولأنها صلاة ذات ركوع
 وسجود فيسجد لسهوها كالفريضة ، ولو قام في صلاة الليل فحكه حكم القيام إلى
 ثالثة في الفجر نص عليه أحمد ، وقال مالك : يتمها أربعاً ويسجد للسهو ليلاً كان
 أو نهاراً ، وقال الشافعي بالعراق كقوله ، وقال الأوزاعي في صلاة النهار كقوله
 وفي صلاة الليل إن ذكر قبل ركعته في الثالثة جلس وسجد للسهو ، وإن ذكر
 بعد ركوعه أتمها أربعاً .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى » ، ولأنها صلاة شرعت
 ركعتين فكان حكمها ما ذكرنا في صلاة الفجر . فأما صلاة النهار فيتمها أربعاً .

فصل . ولا يشرع السجود للسهو في صلاة جنازة ، لأنها لا سجود في صلبها
 ففي جبرها أولى ولا في سجود تلاوة . لأنه لو شرع لكان الجبر زائداً على الأصل
 ولا في سجود سهو . نص عليه أحمد ، وقال إسحاق : هو إجماع . لأن ذلك يفضي
 إلى التسلسل ، ولو سها بعد سجود السهو لم يسجد لذلك . والله تعالى أعلم .
 « مسألة » قال (ومن تكلم عامداً أو سهواً بطلت صلاته) .

أما الكلام عمدًا ، وهو أن يتكلم عالما أنه في الصلاة مع علمه بتحريم ذلك لغير مصلحة الصلاة ولا لأمر يوجب الكلام فتبطل الصلاة إجماعاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامداً وهو يريد صلاح صلاته أن صلاته فاسدة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، رواه مسلم وعن زيد ابن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم أحدهنا صاحبه وهو إلى جنبه ، حتى نزلت (٢ : ٢٣٨ وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ، متفق عليه ، ولمسلم : ونهينا عن الكلام ، وعن ابن مسعود قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا ، فقلنا يا رسول الله كنا نسلم في الصلاة فترد علينا ؟ قال : إن في الصلاة لشغلا ، متفق عليه وراوها أبو داود ولفظه في حديث ابن مسعود : فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة . قال : إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة .

فأما الكلام غير ذلك فيقسم خمسة أقسام :

أحدها : أن يتكلم جاهلا بتحريم الكلام في الصلاة . قال القاضي في الجامع : لا أعرف عن أحمد نصاً في ذلك ، ويحتمل أن لا تبطل صلاته ، لأن الكلام كان مباحاً في الصلاة بدليل حديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ولا يثبت حكم النسخ في حق من لم يعلمه ، بدال أن أهل قباء لم يثبت في حقهم حكم نسخ القبلة قبل علمهم فبنوا على صلاتهم ، بخلاف الناس . فان الحكم قد ثبت في حقه ، وبخلاف الأكل في الصوم جاهلا بتحريمه . فانه لم يكن مباحاً ، وقد دل على صحة هذا : حديث معاوية بن الحكم السلمي قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم . فقلت : واثكل أمياه ، ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أنفائهم ، فلما رأيتهم يصمتوني ، لكنني سكنت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني هو وأمي ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه . فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ، ثم قال : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي

التسبيح والتكبير وقراءة القرآن - أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يأمره بالإعادة فدل على صحتها ، وهذا مذهب الشافعي ، والأولى أن يخرج هذا على الروایتين في كلام الناسي : لأنه معذور مثله .

القسم الثاني : أن يتكلم ناسياً وذلك نوعان .
أحدهما : أن ينسى أنه في صلاة فقيه روايتان .

إحداهما : لا تبطل الصلاة ، وهو قول مالك والشافعي : لأن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في حديث ذي اليمين ، ولم يأمر معاوية بن الحكم بالإعادة إذ تكلم جاهلاً ، وما عذر فيه بالجهل عذر فيه بالنسيان .

والثانية : تفسد صلاته ، وهو قول النخعي وقتادة وحماد بن أبي سليمان وأصحاب الرأي . لعموم أحاديث المنع من الكلام : ولأنه ليس من جنس ما هو مشروع في الصلاة فلم يسأح فيه بالنسيان ، كالعمل الكثير من غير جنس الصلاة . النوع الثاني : أن يظن أن صلاته تمت ، فيتكلم . فهذا إن كان سلاماً لم تبطل الصلاة رواية واحدة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فعلوه وبنوا على صلاتهم ؛ ولأن جنسه مشروع في الصلاة . فأشبه الزيادة فيها من جنسها ، وإن لم يكن سلاماً . فالمنصوص عن أحمد في رواية جماعة من أصحابه : أنه إذا تكلم بشيء مما تكمل به الصلاة أو شيء من شأن الصلاة ، مثل كلام النبي صلى الله عليه وسلم ذا اليمين لم تفسد صلاته وإن تكلم بشيء من غير أمر الصلاة . كقوله : يا غلام اسقني ماء . فصلاته باطلة وقال في رواية يوسف بن موسى : من تكلم ناسياً في صلاته يظن أن صلاته قد تمت ، إن كان كلامه فيما تتم به الصلاة بني على صلاته ، كما كلم النبي صلى الله عليه وسلم ذا اليمين ، وإذا قال : يا غلام اسقني ماء أو شبهها . أعاد ، ومن تكلم بعد أن سلم وأتم صلاته : الزبير وابنائه عبد الله وعروة ، وصوبه ابن عباس ، ولا نعلم عن غيرهم في عصرهم خلافة .

وفيه رواية ثانية : أن الصلاة تفسد بكل حال . قال في رواية حرب : أما من تكلم اليوم أعاد الصلاة ، وهذه الرواية اختيار الحلال ، وقال : على هذا استقرت الروايات عن أبي عبد الله بعد توقفه ، وهذا مذهب أصحاب الرأي . لعموم الأخبار في منع الكلام .

وفيه رواية ثالثة : أن الصلاة لا تفسد بالكلام في تلك الحال بحال ، سواء كان من شأن الصلاة أو لم يكن ، إماماً كان أو مأموماً ، وهذا مذهب مالك والشافعي ، لأنه نوع من النسيان . فأشبهه المتكلم جاهلاً ، ولذلك تكلم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وبنوا على صلاتهم .

وفيه رواية رابعة : وهو أن المتكلم إن كان إماماً تكلم لمصلحة الصلاة لم تفسد صلاته ، وإن تكلم غيره فسدت صلاته ، ويأتي الكلام على الفرق بينهما فيما بعد إن شاء الله تعالى .

القسم الثالث : أن يتكلم مغلوباً على الكلام وهو ثلاثة أنواع .
أحدها : أن تخرج الحروف من فيه بغير اختياره ، مثل أن يتثأب فيقول هاه ، أو يتنفس فيقول : آه . أو يسعل فينطق في السعلة بحرفين ، وما أشبه هذا أو يغلط في القراءة فيعدل إلى كلمة من غير القرآن أو يجيئه البكاء ، فيبكي ولا يقدر على رده . فهذا لا تفسد صلاته . نص عليه أحمد في الرجل يكون في الصلاة فيجيئه البكاء فيبكي . فقال : إذا كان لا يقدر على رده ، يعني لا تفسد صلاته ، وقال : قد كان عمر يبكي حتى يسمع له نحيب ، وقال مهنا : صليت إلى جنب أحمد فتثأب خمس مرات ، وسمعت لتثأبه هاه هاه ، وهذا لأن الكلام ههنا لا ينسب إليه ، ولا يتعلق به حكم من أحكام الكلام ، وقال القاضي فيمن تثأب فقال آه آه : تفسد صلاته ، وهذا محمول على من فعل ذلك غير مغلوب عليه . لما ذكرنا من فعل أحمد خلافه .

النوع الثاني : أن ينام فيتكلم فقد توقف أحمد عن الجواب فيه ، وينبغي أن لا تبطل صلاته : لأن القلم مرفوع عنه ، ولا حكم لكلامه . فانه لو طلق أو أقر أو أعتق لم يلزمه حكم ذلك (١) .

النوع الثالث : أن يكره على الكلام . فيحتمل أن يخرج على كلام الناس ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينها في العفو بقوله صلى الله عليه وسلم : عفى لأمي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وقال القاضي : هذا أولى بالعفو ، وصحة الصلاة ، لأن الفعل غير منسوب إليه ، ولهذا لو أكره على إتلاف مال لم يضمه ،

(١) وأولى : أنه لا صلاة له ، وهذا قياس منهم غريب ، وكتبه أبو طاهر .

وإن أتلفه ناسياً ضمنه ، والصحيح إن شاء الله : أن هذا تفسد صلاته ، لأنه أتى بما يفسد الصلاة عمداً . فأشبهه ما أكرهه على صلاة الفجر أربعاً أو على أن يركع في كل ركعة ركوعين ، ولا يصح قياسه على الناسي لوجهين .

أحدهما : أن النسيان يكثر ولا يمكن التحرز منه بخلاف الإكراه .
والثاني : أنه لو نسي فزاد في الصلاة أو نسي في كل ركعة سجدة لم تفسد صلاته ، ولم يثبت مثل هذا في الإكراه .

القسم الرابع : أن يتكلم بكلام واجب ، مثل أن يخشى على صبي أو ضرير الوقوع في هلكة ، أو يرى حية ونحوها تقصد غافلاً أو نائماً أو يرى ناراً يخاف أن تشتعل في شيء ونحو هذا ، ولا يمكن التنبيه بالتسبيح . فقال أصحابنا : تبطل الصلاة بهذا ، وهو قول بعض أصحاب الشافعي لما ذكرنا في كلام المكروه ، ويحتمل أن لا تبطل الصلاة به ، وهو ظاهر قول أحمد رحمه الله . فانه قال في قصة ذي اليمين : إنما كلم القوم النبي صلى الله عليه وسلم حين كلمهم ، لأنه كان عليهم أن يجيبوه . فعلم صحة صلاتهم بوجوب الإجابة عليهم ، وهذا متحقق ههنا ، وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، والصحيح عند أصحابه : أن الصلاة لا تبطل بالكلام في جميع هذه الأقسام ، ووجه صحة الصلاة ههنا : أنه تكلم بكلام واجب عليه . أشبه كلام المجيب للنبي صلى الله عليه وسلم .

القسم الخامس : أن يتكلم لإصلاح الصلاة ، وتذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(فصل : وكل كلام حكمنا بأنه لا يفسد الصلاة قائماً هو في اليسير منه . فان كثر وطال أفسد الصلاة ، وهذا منصوص الشافعي ، وقال القاضي في المجرد : كلام الناسي إذا طال يعيد رواية واحدة ، وقال في الجامع : لا فرق بين القليل والكثير في ظاهر كلام أحمد ، لأن ما عني عنه بالنسيان استوى قليله وكثيره كالآكل في الصيام ، وهذا قول بعض الشافعية .

ولنا : أن دلالة أحاديث المنع من الكلام عامة تركت في اليسير بما ورد فيه من الأخبار . فتبقى فيما عداه على مقتضى العموم ، ولا يصح قياس الكثير على اليسير . لأنه لا يمكن التحرز منه وقد عني عنه في العمل من غير جزئ الصلاة بخلاف الكثير

« مسألة ، قال (إلا الامام خاصة . فانه إذا تكلم لمصلحة الصلاة لم تبطل صلاته .

وجملته : أن من سلم عن نقص من صلاته يظن أنها قد تمت ثم تكلم ففيه ثلاث روايات .

إحداهن : أن الصلاة لا تفسد إذا كان الكلام في شأن الصلاة ، مثل الكلام في بيان الصلاة ، مثل كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في حديث ذي اليمين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه تكلموا ثم بنوا على صلاتهم ولنا في رسول الله أسوة حسنة .

والرواية الثانية : تفسد صلاتهم ، وهو قول الخلال وصاحبه ومذهب أصحاب الرأي . لعموم أحاديث النهي .

والثالثة : أن صلاة الامام لا تفسد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إماما فتكلم وبني على صلاته ، وصلاة المأمومين الذين تكلموا تفسد . فانه لا يصح اقتداؤهم بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، لأنهما تكلما بحسين للنبي صلى الله عليه وسلم ، وإجابته واجبة عليهما ، ولا يذى اليمين ، لأنه تكلم سائلا عن نقص الصلاة في وقت يمكن ذلك فيها ، وليس بموجود في زماننا ، وهذه الرواية اختيار الخرقى ، واختص هذا بالكلام في شأن الصلاة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما تكلموا في شأنها . فاختصت إباحة الكلام بورود النص ، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك دون غيره ، فيمتنع قياس غيره عليه .

فأما من تكلم في صاب الصلاة من غير سلام ولا ظن التمام . فان صلاته تفسد إماما كان أو غيره لمصلحة الصلاة أو غيرها ، وذكر القاضى في ذلك الروايات الثلاث ، ويحتمله كلام الخرقى لعموم لفظه ، وهو مذهب الأوزاعى . فانه قال : لو أن رجلا قال للإمام وقد جهر بالقراءة في العصر : إنها العصر لم تفسد صلاته ، ولأن الإمام قد تطرفه حال يحتاج إلى الكلام فيها ، وهو ما أوتى القراء في ركعة قد ذكرها في الثانية فقد فسدت عليه ركعة . فيحتاج أن يبدلها بركعة هي في ظن المأمومين خامسة ليس لهم موافقته فيها ، ولا سبيل إلى إعلامهم بغير الكلام وقد شك في صلاته فيحتاج إلى السؤال . فلذلك أبيع له الكلام ، ولم أعلم عن

النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن الإمام نصاً في الكلام في غير الحال التي سلم فيها معتقداً تمام الصلاة ، ثم تكلم بعد السلام ، وقياس الكلام في صلب الصلاة عالماً بها على هذه الحالة ممتنع ، لأن هذه حال نسيان غير ممكن التحرز من الكلام فيها ، وهي أيضاً حال يتطرق الجهل إلى صاحبها بتحريم الكلام فيها فلا يصح قياس ما يفارقها في هذين الأمرين عليها ، ولا نص فيها ، وإذا عدم النص والقياس والإجماع امتنع ثبوت الحكم ، لأن إثباته يكون ابتداء حكم بغير دليل ولا سبيل إليه .

فصل والكلام المبطل : ما انتظم حرفين . هذا قول أصحابنا وأصحاب الشافعي ، لأن بالحرفين تكون كلمة كقوله : أب وأخ ودم ، وكذلك الأفعال والحروف . ولا تنتظم كلمة من أقل من حرفين ولو قال : لا - فسدت صلاته ، لأنها حرفان لام وألف ، وإن ضحك فبان حرفان . فسدت صلاته ، وكذلك إن قهقه ولم يكن حرفان ، وبهذا قال جابر بن عبد الله وعطاء ومجاهد والحسن وقتادة والنخعي والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه مخالفاً . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة وأكثر أهل العلم على أن التبسم لا يفسدها ، وقد روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « القهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء » . رواه الدارقطني في سننه .

فصل فأما النفخ في الصلاة فإن انتظم حرفين أفسد صلاته ، لأنه كلام ، وإلا فلا يفسدها ، وقد قال أحمد : النفخ عندي بمنزلة الكلام ، وقال أيضاً : قد فسدت صلاته . لحديث ابن عباس : « من نفخ في الصلاة فقد تكلم » ، وروى عن أبي هريرة أيضاً وسعيد بن جبير . وقال ابن المنذر : لا يثبت عن ابن عباس ، ولا أبي هريرة رضي الله عنهما ، وروى عن أحمد أنه قال : أكرهه ، ولا أقول يقطع الصلاة ، ليس هو كلاماً ، وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وابن سيرين والنخعي ويحيى بن أبي كثير وإسحاق قال القاضي : الموضع الذي قال أحمد : يقطع الصلاة إذا انتظم حرفين ، لأنه جعله كلاماً ، ولا يكون كلاماً بأقل من حرفين ، والموضع الذي قال : لا يقطع الصلاة . إذا لم ينتظم منه حرفان ، وقال أبو حنيفة : إن سمع فهو بمنزلة الكلام وإلا فلا يضر .

والصحيح : أنه لا يقطع الصلاة ما لم ينتظم منه حرفان . لما روى عبد الله ابن عمر قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث إلى أن قال - ثم نفخ في سجوده فقال : أف ، أف ، . رواه أبو داود .
وأما قول أبي حنيفة فإن أراد ما لا يسمعه الإنسان من نفسه فليس ذلك بنفخ ، وإن أراد ما لا يسمعه غيره فلا يصح ، لأن ما أبطل الصلاة اظهاره أبطلها إسراره ، وما لا فلا كالكلام .

(فصل) فأما النحنحة . فقال أصحابنا : إن بان منها حرفان بطلت الصلاة بها كالنفخ ونقل المروزي قال : كنت آتي أبا عبد الله فيتنحنح في صلاته لا أعلم أنه يصلي ، وقال مهنا : رأيت أبا عبد الله يتنحنح في الصلاة . قال أصحابنا : هذا محمول على أنه لم ينتظم حرفين ، وظاهر حال أحمد أنه لم يعتبر ذلك ، لأن النحنحة لا تسمى كلاما ، وتدعو الحاجة إليها في الصلاة ، وقد روى عن علي رضي الله عنه قال : « كانت لي ساعة في السحر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فان كان في صلاة تنحنح ، فكان ذلك إذني ، وإن لم يكن في صلاة أذن لي ، (١) رواه الخلال بإسناده ، واختلفت الرواية عن أحمد في كراهة تنبيه المصلي بالنحنحة في صلاته . فقال في موضع : لا تنحنح في الصلاة . قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا نابكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال ، ولتصفق النساء ، » وروى عنه المروزي أنه كان يتنحنح . ليعلمه أنه في صلاة ، وحديث علي يدل عليه ، وهو خاص فيقدم على العام .

(فصل) فأما البكاء والتأوه والأتين الذي ينتظم منه حرفان ، فما كان مغلوبا عليه لم يؤثر على ما ذكرنا من قبل ، وما كان من غير غلبة ، فإن كان لغير خوف الله أفسد الصلاة ، وإن كان من خشية الله . فقال أبو عبد الله بن بطة في الرجل يتأوه في الصلاة : إن تأوه من النار فلا بأس ، وقال أبو الخطاب : إذا تأوه أو أن أوبكى لخوف الله لم تبطل صلاته . قال القاضي : التأوه ذكر ، مدح الله تعالى به

(١) ورواه الإمام أحمد في المسند وابن ماجه والنسائي بمعناه ورواه البيهقي ، وتسكم عن إسناده ، وذكر أن في بعض رواياته نظر ، وانظر المنتقى رقم (١٠٦٦) وكتبه أبو طاهر .

ابراهيم عليه الصلاة والسلام فقال : (١١ : ٧٥ إن ابراهيم لاواه حلیم) والذکر لا یفسد الصلاة ، ومدح الباکیں بقوله تعالى : (١٩ : ٥٨ خروا سجداً وبکیاً) وقال (١٧ : ١٠٩) ويخرون للأذقان یسکون) ، وروی عن مطرف بن عبد الله ابن الشخیر عن أبيه أنه قال رأیت رسول الله صلى الله علیه وسلم یصلی ولصدره أزیز كأزیز الرجل من البکاء ، رواه الخلال (١) ، وقال عبد الله بن شداد سمعت نسیج عمر وأنا فی آخر الصفوف ، ، ولم أر عن أحمد فی التأوه شیئاً ، ولا فی الآنین ، والآشبه بأصولنا : أنه متى فعله مختاراً أفسد صلاته . فانه قال فی رواية مهنا فی البکاء الذی لا یفسد الصلاة : إنه ما کان عن غلبة : ولأن الحكم لا یثبت إلا بنص أو قیاس أو إجماع ، والنصوص العامة تمنع من الکلام کله ، ولم یرد فی التأوه والآنین ما یخصهما ویخرجهما من العموم (٢) والمدح علی التأوه لا یوجب تخصیصه کتشمیت العاطس ورد السلام والکلمة الطیبة التی هی صدقة .

(فصل إذا أتى بذكر مشروع یقصد به تنبیہ غیره فذلك ثلاثة أنواع .

الأول : مشروع فی الصلاة ، مثل أن یسهو إمامه فیسبح به لیدکره ، أو یترک إمامه ذکرراً فیرفع المأموم صوته لیدکره ، أو یستأذن علیه إنسان فی الصلاة أو یکلمه أو ینوبه شیء ، فیسبح لیکلم أنه فی صلاة ، أو یخشی علی إنسان الوقوع فی شیء ، فیسبح به لیوقظه ، أو یخشی أن یتلف شیئاً ، فیسبح به لیرکه . فهذا لا یؤثر فی الصلاة فی قول أكثر أهل العلم . منهم الأوزاعی والشافعی وإسحاق وأبو ثور ، وحکی عن أبي حنيفة أن من أفهم غیر إمامه بالتسبیح فسدت صلاته ، لأنه خطاب آدمی فیدخل فی عموم أحادیث النهی عن الکلام .

(١) ورواه أحمد وأبو داود والنسائی ، وهذا لفظه ، وعند أبي داود (كأزیز الرحی) ، وقال المنذرى . وأخرجه الترمذی ، والرجل . القدر ، وأزیزه . صوت شدة غلیانه وانظر المنتقى (١٠٧٠) وكتبه أبو طاهر .

(٢) قیاس الآنین والتأوه والبکاء علی الکلام . تأباه اللغة ویأباه العرف العام ، وسنة رسول الله صلى الله علیه وسلم أولى ما اتبع ، وهذه الفروق لیست من شأن المصلی الخاشع القانت ، وینبغی أن یكون الکلام فی صلاة المؤمن الخاشع المفلح ، وكتبه أبو طاهر .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : من نابه شيء في الصلاة فلا يقل سبحان الله ، فانه لا يسمعه أحد يقول سبحان الله إلا التفت ، وفي لفظ : إذا نابكم أمر فليسبح الرجال ولتصفق النساء ، متفق عليه ، وهو عام في كل أمر ينوب المصلي ، وفي المسند عن علي : كنت إذا استأذنت على النبي صلى الله عليه وسلم إن كان في صلاة سبّح ، وإن كان في غير صلاة أذن ، ولأنه نبه بالتسبيح أشبه ما لو نبه الإمام ، ولو كان تنبيه غير الإمام كلاماً مبطلاً لكان تنبيه الإمام كذلك .

(فصل وفي معنى هذا النوع . إذا فتح على الإمام إذا أرنج عليه أو رد عليه إذا غلط . فلا بأس به في الفرض والنفل ، روى ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء والحسن وابن سيرين وابن معقل ونافع بن جبير ابن مطعم وأبو أسماء الرحبي وأبو عبد الرحمن السلمي ، وكرهه ابن مسعود وشريح والشعبي والثوري ، وقال أبو حنيفة : تبطل الصلاة به . لما روى الحارث عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يفتح على الإمام ، .

ولنا : ما روى ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقراً فيها قلبس عليه فلما انصرف قال لا بُدَّ : أصليت معنا ؟ قال : نعم قال : فامنعك ؟ ، رواه أبو داود قال الخطابي : وإسناده جيد ، وعن ابن عباس قال : تردد رسول الله صلى الله عليه وسلم في القراءة في صلاة الصبح فلم يفتحوا عليه ، فإنا قنينا الصلاة نضر في وجوه القوم فقال : أما شهد الصلاة معكم أبي بن كعب ؟ قالوا : لا ، فرأى القوم أنه إنما تفقده ليفتح عليه . رواه الأثرم ، وروى مسور ابن يزيد المالكي قال : : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة فترك آية من القرآن . فقيل : يا رسول الله آية كذا وكذا تركتها . قال : : فإنا ذكرتها ؟ ، . رواه أبو داود والأثرم ، ولأنه تنبيه لإمامه عما هو مشروع في الصلاة ، فأشبه التسبيح ، وحديث علي يرويه الحارث وقال الشعبي : كان كذاباً ، وقد قال عن نفسه : إذا استطعمك الإمام فأطعمه ، يعني إذا تعابا فأردد عليه . رواه الأثرم ، وقال الحسن : إن أهل الكوفة يقولون : لا تفتح على الإمام ، وما بأس به ؟ أليس يقول سبحان الله ؟ وقال أبو داود : لم يسمع أبو اسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها .

(فصل) وإذا ارتج على الامام في الفاتحة لزم من ورائه الفتح عليه ، كما ارى
 نسي بحمد لزمهم تنبيهه بالتسبيح ، فان عجز عن إتمام الفاتحة فله أن يستخلف من
 يصلي بهم لأنه عند . فجاز أن يستخلف من أجله كما لو سبقه الحدث ، وكذلك لو
 عجز في أثناء الصلاة عن ركن يمنع الإتمام كالركوع أو السجود . فانه يستخلف
 من يتم بهم الصلاة كمن سبقه الحدث ، بل هذا أولى بالاستخلاف ؛ لأن من سبقه
 الحدث قد بطلت صلاته ، وهذا صلاته صحيحة ، ويسقط عنه ما عجز عنه ،
 وتصح صلاته : لأن القراءة ركن عجز عنه في أثناء الصلاة . فسقط كالقيام . فاما
 المأموم فان كان أمياً عاجزاً عن قراءة الفاتحة صحت صلاته أيضاً ، وإن كان قارئاً
 نوى مفارقتها وأتم وحده ، ولا يصح له إتمام الصلاة خلفه ؛ لأن هذا قد صار حكمه
 حكم الأمل .

والصحيح : أنه إذا لم يقدر على قراءة الفاتحة أن صلاته تفسد ؛ لأنه قادر
 على الصلاة بقراءتها فلم تصح صلاته بدون ذلك . لعموم قوله عليه الصلاة والسلام
 « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، ولا يصح قياس هذا على الأمل ؛ لأن الأمل
 لو قدر على فعلها قبل خروج الوقت لم تصح صلاته بدونها ، وهذا يمكنه أن يخرج
 فيسأل عما وقف عليه ويصلي ، ولا قياس على أركان الأفعال ، لأن خروجه عن
 الصلاة لا يزيل عجزه عنها ، ولا يأمن عود مثل ذلك لعجز بخلاف هذا .

النوع الثاني : ما لا يتعلق بتنبيه آدمي إلا أنه لسبب من غير الصلاة ، مثل أن
 يعطس فيحمد الله ، أو تلسعه عقرب فيقول بسم الله ، أو يسمع أو يرى ما يغمه
 فيقول (إنا لله وإنا إليه راجعون) أو يرى عجباً فيقول : سبحان الله — فهذا
 لا يستحب في الصلاة ولا يبطلها . نص عليه أحمد في رواية الجماعة فيمن عطس :
 فحمد الله لم تبطل صلاته ، وقال في رواية مهنا ، فيمن قيل له وهو يصلي : ولد لك
 غلام . فقال : الحمد لله ، أو قيل له : احترق دكانك ، قال : لا إله إلا الله ، أو ذهب
 كيسك ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقد مضت صلاته ، وأر قيل له : مات
 أبوك : فقال : (إنا لله وإنا إليه راجعون) فلا يعيد صلاته ، وذكر حديث على
 حين أجاب الخارجي ، وهذا قول الشافعي وأبي يوسف ، وقال أبو حنيفة : تفسد
 صلاته ؛ لأنه كلام آدمي ، وقد روى عن أحمد مثل هذا . فانه قال فيمن قيل له

ولد لك غلام . فقال : الحمد لله رب العالمين ، أو ذكر مصيبة ، فقال (إنا لله وإنا إليه راجعون) ، قال : يعيد الصلاة ، وقال القاضي : هذا محمول على من قصد خطاب آدمي .

وإنا : ما روى عامر بن ربيعة قال : عطس شاب من الأنصار خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فقال : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه حتى يرضى ربنا وبعد ما يرضى من أمر الدنيا والآخرة ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من القائل هذه الكلمة ؟ فانه لم يقل بأساً ما تهاوت دون العرش ، رواه أبو داود (١) ، وعن علي رضي الله عنه أنه قال له رجل من الخوارج وهو في صلاة الغداة فإداده (لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) قال فأنصت له حتى فهم ثم أجابه وهو في الصلاة (فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون) احتج به أحمد ، ورواه أبو بكر النجاد بإسناده : ولأن ما لا يبطل الصلاة ابتداء لا يبطلها إذا أتى به عقيب سبب ، كالتسبيح لتذبه إمامه قال الخلال : اتفق الجميع عن أبي عبد الله . على أنه - يعني العاطس - لا يرفع صوته بالحمد ، وأن يرفع فلا بأس ، بدليل حديث الأنصاري ، وقال أحمد في الإمام يقول : لا إله إلا الله ، فيقول من خلفه : لا إله إلا الله ، يرفعون بها أصواتهم قال : يقولون ، ولكن يخفون ذلك في أنفسهم ، وإنما لم يكره أحمد ذلك كما كره القراءة خلف الإمام لأنه يسير لا يمنع الانصات . فجري مجرى التأمين ، قيل لأحمد . فإن رفعوا أصواتهم بهذا ؟ قال : أكرهه ، قيل : فينهاهم الإمام ؟ قال لا ينهاهم ، قال القاضي : إنما لم ينههم : لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الجهر بمثل ذلك في صلاة الإخفاء . فانه كان يسمعهم الآية أحياناً .

(١) ورواه النسائي عن ابن رافع قال : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطست - الحديث ، وفيه - كما يجب ربنا ويرضى - وفيه : والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضع وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها ، وأخرجه الترمذي وقال : وفي الباب عن أنس ووائل بن حجر وعامر بن ربيعة وقال الحافظ في الفتح (٢ : ١٩٤) أفاد بشر بن عمرو الزهراني في روايته عن رقاعة بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب ، وكتبه أبو طاهر .

(فصل) قبل لأحمد رحمه الله : إذا قرأ (٧٥ : ٤٠) أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ؟ هل يقول : (سبحان ربّي الأعلى) قال : إن شاء قاله فيما بينه وبين نفسه ولا يجهر به في المكتوبة وغيرها ، وقد روى عن علي رضي الله عنه ، أنه قرأ في الصلاة (سبح اسم ربك الأعلى) فقال سبحان ربّي الأعلى ، وعن ابن عباس ، أنه قرأ في الصلاة (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ؟) فقال . سبحانك وبلى ، وعن موسى بن أبي عائشة قال : كان رجل يصلي فوق بيته فكان إذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ؟) قال : سبحانك قبل فسأره عن ذلك ؟ فقال : سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود ، ولأنه ذكر ورد الشرع به . فجاز التسبيح في موضعه .

النوع الثالث : أن يقرأ القرآن يقصد به تنبيه آدمي مثل أن يقول (ادخلوها بسلام) يريد الأذن ، أو يقول لرجل اسمه يحيى (١٩ : ١٢) يا يحيى خذ الكتاب بقوة) أو (١١ : ٢٢) يانوح قد جادلنا فأكثر جدالنا) فقد روى عن أحمد : أن صلاته تبطل بذلك ، وهو مذهب أبي حنيفة ، لأنه خطاب آدمي . فأشبهه ما لو كلفه ، وروى عنه ما يدل على أنها لا تبطل ، لأنه قال فيمن قيل له مات أبوك فقال : (إنا لله وإنا إليه راجعون) . لا يعيد الصلاة ، واحتج بحديث علي بن قال للخارجي (فاصبر إن وعد الله حق) ، وروى نحو هذا عن ابن مسعود وابن أبي ليلى وروى أبو بكر الخلال بإسناده عن عطاء بن السائب قال : استأذنا علي عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وهو يصلي . فقال : (١٢ : ٩٩) ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين) فقلنا : كيف صنعت ؟ فقال استأذنا علي عبد الله بن مسعود وهو يصلي فقال : (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين) ، ولأنه قرأ القرآن فلم تفسد صلاته ، كما لو لم يقصد به التنبيه ، وقال القاضي : إن قصد التلاوة دون التنبيه لم تفسد صلاته ، وإن قصد التنبيه دون التلاوة فسدت صلاته ، لأنه خاطب آدمياً ، وإن قصدتهما جميعاً ففيه وجهان .

(أحدهما) : لا تفسد صلاته وهو مذهب الشافعي . لما ذكرنا من الآثار والمعنى .

(والثاني) : تفسد صلاته ، لأنه خاطب آدمياً . أشبه ما لو لم يقصد التلاوة .

فأما إن أتى بما لا يتميز به القرآن من غيره كقوله لرجل اسمه إبراهيم يا إبراهيم أو لعيسى يا عيسى ونحو ذلك فسدت صلاته : لأن هذا كلام الناس ولم يتميز عن كلامهم بما يتميز به القرآن . فأشبهه ما لو جمع بين كلمات متفرقة في القرآن فقال يا إبراهيم خذ الكتاب الكبير .

(فصل) يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة : لأن ذلك يشغله عن صلاته ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن في الصلاة لشغلا ، وقد سئل أحمد عن رجل جالس بين يدي المصلي يقرأ فإذا أخطأ فتح عليه المصلي . فقال : كيف يفتح إذا أخطأ هذا ؟ ويتعجب من هذه المسألة . فان فعل لم تبطل صلاته لأنه قرآن وإنما قصد قراءته دون خطاب الآدمي بغيره ، ولا بأس أن يفتح على المصلي من ليس معه في الصلاة ، وقد روى النجاد بأسناده قال : كنت قاعداً بمكة فإذا رجل عند المقام يصلي وإذا رجل قاعد خلفه يلقيه . فإذا هو عثمان رضي الله عنه .

(فصل) إذا سلم على المصلي لم يكن له رد السلام بالكلام ، فان فعل بطلت صلاته ، روى نحو ذلك عن أبي ذر وعطاء والنخعي ، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور ، وكان سعيد بن المسيب والحسن وقتادة لا يرون به بأساً ، وروى عن أبي هريرة أنه أمر بذلك ، وقال إسحاق : إن فعله متأولاً جازت صلاته ولنا : ما روى جابر قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة . فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه إلى غير القبلة ، فسلمت عليه فلم يرد علي فلما انصرف قال : أما إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي ، وقول ابن مسعود : قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا ؟ قال : إن في الصلاة لشغلا ، رواهما مسلم ولأنه كلام آدمي . فأشبهه تسميت العاطس — إذا ثبت هذا فإنه يرد السلام بالإشارة ، وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور ، وعن ابن عباس أنه سلم عليه موسى بن جميل وهو يصلي فقبض ابن عباس على ذراعه فكان ذلك رداً من ابن عباس عليه ، وإن رد عليه بعد فراغه من الصلاة فحسن ، روى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي وداود . لما روى عن ابن مسعود قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه

فلم يرد على السلام ، فأخذني ما قدم وما حدث فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : ان الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، فرد على السلام ، وقد روى صهيب قال : مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلبت عليه وكلمته فرد إشارة ، قال بعض الرواة ، ولا أعلمه إلا قال إشارة بأصبعه ، وعن ابن عمر قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء ، فصلى فيه قال : فجاءته الأنصار فسلموا عليه وهو يصلي ، قال فقلت لبلال : كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي ؟ قال يعقوب : هكذا ، وبسط يعنى كيفه وجعل بطنه أسفل وظهره إلى فوق ، قال الترمذي : كلا الحديثين صحيح رواهما أبو داود والأثرم وقد ذكرنا ذلك فيما مضى .

(فصل) وإذا دخل قوم على قوم وهم يصلون . فستل أحمد عن الرجل يدخل على القوم وهم يصلون أيسلم عليهم ؟ قال نعم ، وروى ابن المنذر عن أحمد أنه سلم على مصل ، فعل ذلك ابن عمر وكرهه عطاء وأبو مجلز والشعبي وإسحاق ؛ لأنه ربما غلط المصلي فرد عليه السلام ، وقد روى مالك في موطئه : أن ابن عمر سلم على رجل وهو يصلي فرد عليه السلام فرجع إليه ابن عمر فتناه عن ذلك ، ومن ذهب إلى تجويزه احتج بقول الله تعالى (٢٤ : ٦١) فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم) أى على أهل دينكم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم حين سلم أصحابه عليه رد عليهم إشارة ولم ينكر ذلك عليهم .

(فصل) إذا أكل أو شرب في الفريضة عامداً بطلت صلاته رواية واحدة ، ولا نعلم فيه خلافاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المصلي ممنوع من الأكل والشرب ، وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من أكل أو شرب في صلاة الفرض عامداً أن عليه الإعادة ، وأن ذلك يفسد الصوم الذي لا يفسد بالأفعال . فالصلاة أولى . فإن فعل ذلك في التطوع أبطله في الصحيح من المذهب وهو قول أكثر الفقهاء : لأن ما أبطل الفرض أبطل التطوع كسائر مبطلاته ، وعن أحمد رواية أخرى : أنه لا يبطلها ، ويروى عن ابن الزبير وسعيد بن جبير : أنهما شربا في التطوع ، وعن طاوس : أنه لا بأس به ، وكذلك قال إسحاق :

لأنه عمل يسير . فأشبهه غير الأكل ، فأما إن كثرت فلا خلاف في أنه يفسدها ؛ لأن غير الأكل من الأعمال يفسد إذا كثرت ، فالأكل والشرب أولى ، وإن أكل أو شرب في فريضة أو تطوع ناسياً لم يفسد ، وبهذا قال عطاء والشافعي ، وقال الأوزاعي : تفسد صلاته ؛ لأنه فعل مبطل من غير جنس الصلاة . فاستوى عمده وسهوه كالعمل الكثير .

ولنا : عموم قوله صلى الله عليه وسلم « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان ، ولأنه يسوى بين قليله وكثيره حال العمد ، ويعني عنه في الصلاة كالعمل من جنسها ، ويشرع لذلك سجود السهو ، وهذا قول الشافعي ، فإن ما يبطل عمده الصلاة إذا عني عنه لأجل السهو شرع له السجود ، كالزيادة من جنس الصلاة ، ومتى كثرت ذلك أبطل الصلاة بغير خلاف : لأن الأفعال المغفورة عن يسيرها إذا كثرت أبطلت . فهذا أولى .

(فصل) إذا ترك في فيه ما يدوب كالسكر ، فذاب منه شيء فابتلعه . أفسد صلاته ؛ لأنه أكل ، وإن بقي بين أسنانه أوفى فيه من بقايا الطعام يسير يجرى به الريق فابتلعه . لم تفسد صلاته ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه ، وإن ترك في فيه لقمة ولم يبتلعها كره : لأنه يشغله عن خشوع الصلاة والذكر والقراءة فيها ، ولا يبطلها لأنه عمل يسير . فأشبهه ما لو أمسك شيئاً في يده ، والله أعلم .

باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك

« مسألة ، قال (وإذا لم تكن ثيابه طاهرة وموضع صلاته طاهراً أعاد) . وجملة ذلك : أن الطهارة من النجاسة في بدن المصلي وثوبه شرط لصحة الصلاة في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس وسعيد بن المسيب وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : ليس على ثوب جنابة ونحوه عن أبي مجلز وسعيد بن جبير والنخعي ، وقال الحارث العكلي وابن أبي ليلى : ليس في ثوب إعادة ، ورأى طاوس دماً كثيراً في ثوبه وهو في الصلاة فلم يباليه ، وسئل سعيد بن جبير عن الرجل يرى في ثوبه الأذى وقد صلى ؟ فقال : اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب .

ولنا : قول الله تعالى (٧٤ : ٤) وثيابك فطهر (١) قال ابن سيرين : هو الغسل بالماء ، وعن أسماء ابنة أبي بكر الصديق رضى الله عنه قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يكون في الثوب ؟ قال : اقرصيه وصلى فيه ، وفي لفظ قالت : سمعت امرأة تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تصنع إحداها بشوبها إذا رأت الطهر ، أتصلى فيه ؟ قال : تنظر فيه . فان رأت فيه دمًا فلتقرصه بشيء من ماء وتنضح ما لم تر ، ولتصل فيه ، رواه أبو داود ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إنهما يعذبان وما يعذبان في كثير . أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله ، متفق عليه .

وفي رواية : لا يستنزه من بوله ، ولأنها إحدى الطهارتين . فكانت شرطاً للصلاة كالطهارة من الحدث (٢) .

(فصل) وطهارة موضع الصلاة شرط أيضاً ، وهو الموضع الذي تقع عليه أعضاؤه وتلاقيه ثيابه التي عليه ، فلو كان على رأسه طرف عمامة وطرفها الآخر يسقط على نجاسة : لم تصح صلاته ، وذكر ابن عقيل احتمالاً فيما تقع عليه ثيابه خاصة أنه لا يشترط طهارته ، لأنه يباشرها بما هو منفصل عن ذاته . أشبهه ما لو صلى إلى جانبه إنسان نجس الثوب فالتصق ثوبه به ، والأول المذهب ، لأن سترته تابعة له . فهي كأعضاء بجوده . فأما إذا كان ثوبه يمس شيئاً نجساً كشوب

(١) الآية من أول ما نزل بمكة ولم يكن حينئذ شروط صلاة ، وإنما يراد منها طهارة النفس وتزكيتها ، وذلك معروف من كلام العرب . ذكر ابن جرير عن ابن عباس : وثيابك فطهر : لا تلبسها على غدره ولا على فجرة ومعصية . ثم تمثل بقول غيلان بن سلمة الثقفي :

واني بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غدره أتقنع
وكتبه أبو طاهر

(٢) التحقيق — كما في نيل الأوطار — ان الآية والأحاديث التي ذكرها ليس فيها ما يدل على الشرطية ، ولا يصح قياس طهارة الثوب على الوضوء ، سواء كان اشتراط الوضوء تعبدية أو كان لمعنى فيه ، وحسبك الفرق بين بدنك وثوبك ولكننا ألزمنا احتياطاً ، ولأنها أكمل .

وكتبه محمد رشيد

من يصلي إلى جانبه ، أو حائط لا يستند إليه ، فقال ابن عقيل : لا تفسد صلاته بذلك لأنه ليس بمحل لبدنه ولا سترته ، ويحتمل أن يفسد : لأن سترته ملاقية لتجاسة أشبه ما لو وقعت عليها ، وإن كانت النجاسة محاذية لجسمه في حال سجوده بحيث لا يلتصق بها شيء من بدنه ولا أعضائه لم يمنع صحة صلاته : لأنه لم يباشر النجاسة : فأشبه ما لو خرجت عن محاذاته .

(فصل) وإذا صلى ثم رأى عليه نجاسة في بدنه أو ثيابه . لا يعلم ، هل كانت عليه في الصلاة أو لا ، فصلاته صحيحة : لأن الأصل عدمها في الصلاة ، وإن علم أنها كانت في الصلاة ، لكن جهلها حتى فرغ من الصلاة ففيه روايتان .

إحداهما : لا تفسد صلاته . هذا قول ابن عمر وعطاء وسعيد بن المسيب وسالم ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري وإسحاق وابن المنذر . والثانية : يعيد . وهو قول أبي قلابة والشافعي ، لأنها طهارة مشترطة للصلاة فلم تسقط بجهلها كطهارة الحدث ، وقال ربيعة ومالك : يعيد ما كان في الوقت ولا يعيد بعده .

وجه الرواية الأولى : ما روى أبو سعيد قال : « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذ خاع نعليه فوضعهما عن يساره ، فخلع الناس نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ما حملكم على إلقاء نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا . قال : إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً ، رواه أبو داود ، ولو كانت الطهارة شرطاً مع عدم العلم بها لزمه استئناف الصلاة ، وتفارق طهارة الحدث ، لأنها أكد ، لأنها لا يعنى عن يسرها وتخص البدن ، وإن كان قد علم بالنجاسة ثم نسيها وصلى . فقال القاضي : حكى أصحابنا في المسألتين روايتين ، وذكر هو في مسألة النسيان : أن الصلاة باطلة : لأنه منسرب إلى التفريط بخلاف الجاهل بها . قال الأمدى : يعيد إذا كان قد توانى . رواية واحدة والصحيح . التسرية بينهما : لأن ما عذر فيه بالجهل عذر فيه بالنسيان ، بل النسيان أولى لورود النص بالعذر فيه بقول النبي صلى الله عليه وسلم « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان » .

وإن علم بالنجاسة في أثناء الصلاة فإن قلنا : لا يعذر بالجهل والنسيان . فصلاته

باطلة . ويزومه استئنافاً ، وإن قلنا : يعذر . فصلاته صحيحة . ثم إن أمكنه طرح النجاسة من غير زمن طويل ولا عمل كثير ألقاها وبني ، كما خلع النبي صلى الله عليه وسلم نعليه حين أخبره جبريل بالقدر فيهما ، وإن احتاج إلى أحد هذين بطلت صلاته : لأنه يفرضي إلى أحد أمرين ، إما استصحاب النجاسة مع العلم بها زمنًا طويلاً أو يعمل في الصلاة عملاً كثيراً . فتبطل به الصلاة . فصار كالعريان يجد السترة بعيدة منه .

(فصل) وإذا سقطت عليه نجاسة ثم زالت عنه أو أزالها في الحال لم تبطل صلاته : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم بالنجاسة في نعليه خلعهما وأتم صلاته ، ولأن النجاسة يعني عن يسيرها فعني عن يسير زمنها ، ككشف العورة ، وهذا مذهب الشافعي .

(فصل) وإذا صلى على منديل طرفه نجس أو كان تحت قدمه حبل مشدود في نجاسة وما يصلي عليه طاهر . فصلاته صحيحة سواء تحرك النجس بتحركته أو لم يتحرك : لأنه ليس بحامل للنجاسة ولا بمصل عليها ، وإنما اتصل مصلاه بها . أشبه ما لو صلى على أرض طاهرة متصلة بأرض نجسة ، وقال بعض أصحابنا : إذا كان النجس يتحرك بتحركه لم تصح صلاته ، والمعول على ما ذكرنا ، فأما إن كان الحبل أو المنديل متعلقاً به بحيث ينجز معه إذا مشى لم تصح صلاته ، لأنه مستتبع لها ، فهو كإمائها ولو كان في يده أو وسطه حبل مشدود في نجاسة أو حيوان نجس أو سفينة صغيرة فيها نجاسة تنجر معه إذا مشى لم تصح صلاته : لأنه مستتبع لها فهو كإمائها ، وإن كانت السفينة كبيرة لا يمكن جرها ، أو الحيوان كبيراً لا يقدر على جره إذا استعصى عليه ، لم تفسد صلاته : لأنه ليس بمستتبع لها . قال القاضي : هذا إذا كان الشد في موضع طاهر ، فإن كان مشدوداً في موضع نجس فسدت صلاته : لأنه حامل لما هو ملاق للنجاسة ، والأولى : أن صلاته لا تفسد : لأنه لا يقدر على استتباع ما هو ملاق للنجاسة . فأشبه ما لو أمسك سفينة عظيمة فيها نجاسة أو غصنا من شجرة عليها نجاسة .

(فصل) وإذا حمل في الصلاة حيواناً طاهراً أو صديقاً لم تبطل صلاته : لأن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى وهو حامل أمارة ابنة أبي العاص » . متفق عليه ،

وركب الحسن والحسين على ظهره وهو ساجد ؛ ولأن ما في الحيوان من النجاسة في معدته ، فهي كالنجاسة في معدة المصلي ، ولو حمل قارورة فيها نجاسة مسدودة لم تصح صلاته ، وقال بعض أصحاب الشافعي : لا تفسد صلاته ؛ لأن النجاسة لا تخرج منها فهي كالحيوان ، وليس بصحيح ؛ لأنه حامل لنجاسة غير معفو عنها في غير معدتها . فأشبه ما لو حملها في كفه .

« مسألة ، قال (وكذا) إن صلى في المقبرة أو الحش أو الحمام أو في أعطان الإبل أعاد » اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الصلاة في هذه المواضع . فروى أن الصلاة لا تصح فيها بحال ، ومن روى عنه : أنه كره الصلاة في المقبرة على وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي وابن المنذر ، ومن رأى أن يصلي في مرابط الغنم ولا يصلي في مبارك الإبل : ابن عمر وجابر بن سمرة والحسن ومالك وإسحاق وأبو ثور ، وعن أحمد رواية أخرى : أن الصلاة في هذه صحيحة ما لم تكن نجسة ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي . لقوله عليه السلام « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وفي لفظ « فحيثما أدركتك الصلاة فصل فإنه مسجد ، وفي لفظ « أينما أدركتك الصلاة فصل فإنه مسجد » متفق عليها ، ولأنه موضع طاهر فصحت الصلاة فيه كالصحراء .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم « الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة » رواه أبو داود ، وهذا خاص مقدم على عموم ما رَوَوْه ، وعن جابر بن سمرة « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصلي في مرابض الغنم ؟ قال : نعم . قال : أنصلي في مبارك الإبل ؟ قال : لا ، رواه مسلم ، وعن البراء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تصلوا في مبارك الإبل فإنها من الشياطين » . رواه أبو داود ، وعن أسيد بن حضير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلوا في مرابض الغنم ، ولا تصلوا في مبارك الإبل » رواه الإمام أحمد في مسنده والنهي يقتضي التحريم ، وهذا خاص يقدم على عموم ما رَوَوْه ، وروى هذا الحديث عن ابن عمر وأبي هريرة وعبد الله ابن مغفل ، رواه الأثرم .

فأما الحش : فإن الحكم يثبت فيه بالتنبيه ، لأنه إذا منع من الصلاة في هذه المواضع لكرهاً منظران : النجاسة فالحش موهب النجاسة ومتمسك لها . فهو أولى بالمنع

فيه ، وقال بعض أصحابنا : إن كان المصلي عالما بالنهي في هذه المواضع لم تصح صلاته فيها : لأنه عاص بصلاته فيها ، والمعصية لا تكون قرينة ولا طاعة ، وإن لم يكن عالما فهل تصح صلاته ؟ على روايتين .

إحداهما : لا تصح ، لأنه صلى فيما لا تصح الصلاة فيه مع العلم . فلا تصح مع الجهل كالصلاة في محل نجس .

والثانية : تصح ، لأنه معذور .

فصل ١ وذكر بعض أصحابنا مع هذه المواضع المذنب ، والمجزرة ، ومحجة الطريق ، وظهر بيت الله الحرام ، والموضع المنصوب . لما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة : ظهر بيت الله ، والمقبرة ، والمزبلة ، والمجزرة ، والحمام ، وعطن الإبل ، ومحجة الطريق . رواه ابن ماجه ، وعن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى في سبع مواطن — وذكرها — وقال ، وقارعة الطريق ، ومعاطن الإبل ، وفوق الكعبة ، وقال : الحكم في هذه المواضع السبعة كالحكم في الأربعة سواء ، ولأن هذه المراضع مظنة النجاسات فعلق الحكم عليها دون حقيقتها ، كما ثبت حكم نقض الطهارة بالنوم ووجوب الغسل بالتقاء الختانين .

فصل ٢ قال القاضى : المنع من هذه المراضع تعبدى لا لعلة معقولة ، فعلى هذا يتناول النهى كل ما وقع عليه الإسم ، فلا فرق في المقبرة بين القديمة والحديثة وما تقلبت أتربتها أو لم تتقلب لتناول الاسم لها ، فإن كان في الموضع قبر أو قبران لم يمنع من الصلاة فيها ، لأنها لا يتناولها اسم المقبرة ، وإن نقات القبور منها جازت الصلاة فيها ، لأن مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت فيه قبور المشركين فنبتت ، متفق عليه ، ولا فرق في الحمام بين مكان الغسل وصب الماء وبين بيت المسلخ الذى ينزع فيه الثياب والأتون وكل ما يغلق عليه باب الحمام ، لتناول الإسم له ، وأما المعاطن فقال أحمد : هى التى تقيم فيها الإبل وتأوى إليها ، وقيل : هى المواضع التى تناخ فيها إذا وردت ، والأول أجود ، لأنه جعلها مقابلة لمراح الغنم والحش : المكان الذى يتخذ للغائط والبول فيمنع من الصلاة فيها هو داخل بابه ولا أعلم فى منع الصلاة فيه إلا أنه قد منع من ذكر الله تعالى فيه والكلام ، فمنع

الصلاة فيه أولى ، لأنه إذا منع الصلاة في هذه المواضع لكونها مظان للنجاسات فهذا أولى ، فإنه يئ لها ويحتمل أن المنع في هذه المواضع فاعل بأنها مظان للنجاسات فإن المقبرة تنبش ويظهر التراب الذي فيه عديد الموتى ودمائهم ولحومهم ، ونعما إن الإبل يبال فيها . فإن البعير المبارك كالجدار يمكن أن يستتر به ويبول . كما روى عن ابن عمر ، أنه أناخ بعيره مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليه ، ولا يتحقق هذا في حيوان سواها ، لأنه في حال ربهضه لا يستتر وفي حال قيامه لا يثبت ولا يستتر والحمام مريضع الأوساخ والبول فترى عن الصلاة فيها لذلك وتعلق الحكم بها وإن كانت ظاهرة ، لأن المظنة تتعلق بالحكم بها وإن خفيت الحكمة فيها ، ومتى أمكن تعليل الحكم تعين تعليله ، وكان أولى من قهر التعبد ومرارة التحكم ، بدل على صحة هذا : تعدية الحكم إلى الحش المسكوت عنه بالثبته من وجود معنى المنطوق فيه وإلا لم يكن ذلك تنبيها . فعلى هذا يمكن قصر الحكم على ما هو مظنة منها . فلا يثبت حكم المنع في موضع المسلخ من الحمام ، ولا في وسطه لعدم المظنة فيه وكذلك ما أشبهه ، والله أعلم .

(فصل) وزاد أصحابنا المجزرة والمزبلة ومحجة الطريق وظهر السكبة لأنها في خبر عمر وابنه وقالوا : لا يجوز فيها الصلاة ، ولم يذكرها الخرقى ، فيحتمل أنه جواز الصلاة فيها ، وهو قول أكثر أهل العلم : لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : جعلت لي الأرض مسجداً ، وهو صحيح متفق عليه ، واستثنى منه : المقبرة والحمام ومعاطن الإبل ، بأحاديث صحيحة خاصة . فقيا عدا ذلك يبقى على العموم وحديث عمر وابنه يرويهما العمري وزيد بن جبير ، وقد سلككم فيهما من قبل حفظهما . فلا يترك الحديث الصحيح بحديثهما ، وهذا أصح ، وأكثر أصحابنا فيما علمت عملوا بخبر عمر وابنه في المنع من الصلاة في المواضع السبعة .

ومعنى محجة الطريق : الجادة المسلوكة التي تسلكها السابلة ، وقارة الطريق : يعني التي تقرعها الأقدام ، فاعلة بمعنى مفعولة ، مثل الأسواق والمشارع والجادة للسفر ، ولا بأس بالصلاة فيما علا منها يمنة ويسرة ولم يكتر قرع الأقدام فيه ، وكذلك لا بأس بالصلاة في الطريق التي يقل سالكوها كطريق الأبيات البسيرة ، والمجزرة : الموضع الذي ينبج التصابون فيه البهائم وشبههم معروف بذلك معداً ،

والمزبلة : الموضع الذى يجمع فيه الزبل ، ولا فرق في هذه المواضع بين ما كان منها طاهراً ونجساً ، ولا بين كون الطريق فيها سالكا أو لم يكن ، ولا في المعاطن بين أن يكون فيها إبل في الوقت أو لم يكن ، وأما المواضع التى تبيت فيها الإبل في مسيرها أو تناخ فيها لعلفها ووردها فلا يمنع الصلاة فيها . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن موضع فيه أبعاد الإبل يصلى فيه . فرخص فيه : ثم قال : إذا لم يكن من معاطن الإبل التى نهى عن الصلاة فيها التى تأوى إليها الإبل .

(فصل ويكره أن يصلى إلى هذه المواضع . فإن فعل صحت صلاته . نص عليه أحمد في رواية أبي طالب ، وقد سئل عن الصلاة إلى المقبرة والحمام والحش ؟ قال : لا ينبغي أن يكون في القبلة قبر ، ولا حش ، ولا حمام ، فإن كان يجزئه ، وقال أبو بكر : يتوجه في الإعادة قولان : أحدهما : يعيد لموضع النهى وبه أقول ، والثاني : يصح ؟ لأنه لم يصل في شيء من المواضع المنهى عنها ، وقال أبو عبد الله ابن حامد : إن صلى إلى المقبرة والحش . فحكمه حكم المصلى فيهما إذا لم يكن بينه وبينهما حائل . لما روى أبو مرثد الغنوى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجلسوا إليها ، متفق عليه ، وقال الأثرم : ذكر أحمد حديث أبي مرثد ثم قال : إسناده جيد ، وقال أنس : رأيتني عمر وأنا أعلو إلى قبر فجعل يشير إلى : القبر القبر ، قال القاضي : وفي هذا تنبيه على نظائره من المواضع التى نهى عن الصلاة فيها ، والصحيح : أنه لا بأس بالصلاة إلى شيء من هذه المواضع إلا المقبرة : لأن قوله صلى الله عليه وسلم جعلت الأرض مسجداً ، يتناول الموضع الذى يصلى فيه من هي في قبلته وقباس ذلك ، على الصلاة إلى المقبرة لا يصح : لأن النهى إن كان تعبداً غير معقول المعنى امتنع تعديته ودخول القياس فيه ، وإن كان لمعنى مختص بها وهو اتخاذ القبور مسجداً والتشبه بمن يعظمها ويصلى إليها فلا يتعداها الحكم لعدم وجود المعنى في غيرها ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك ، وقال : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا متفق عليهما ، فعلى هذا لا تصح الصلاة إلى القبور للنهي عنها ، ويصح إلى غيرها لبقائها في عموم الإباحة

وامتناع قياسها على ما ورد النهى فيه ، والله أعلم .

(فصل) وإن صلى على سطح الحش أو الحمام أو عطن الابل أو غيرها . فذكر القاضي أن حكمه حكم المصلي فيها : لأن الهواء تابع للقرار فيثبت فيه حكمه ، وإن كان لا يدخل داراً فدخل سطحها حنث ، ولو خرج المعتكف إلى سطح المسجد كان له ذلك ؛ لأن حكمه حكم المسجد ، والمصحح إن شاء الله : قصر النهى على ما تناوله ، وأنه لا يعدى إلى غيره : لأن الحكم إن كان تعدياً فالقياس فيه ممتنع ، وإن علل فأنما يعطل بكونه للنجاسة ، ولا يتخيل هذا في سطحها . فأما إن بنى على طريق سابطاً أو أخرج عليه خروجاً ، فعلى قول القاضي : حكمه حكم الطريق لما ذكره فيما تقدم ، وعلى قولنا : إن كان السابط مباحاً له مثل أن يكون في درب غير نافذ بأذن أهله أو مستحقاً له أو حدث الطريق بعده فلا بأس بالصلاة عليه وإن كان على طريق نافذ فليس ذلك له . فيكون المصلي فيه كما المصلي في الموضع المغصوب على ما سنذكره إن شاء الله تعالى ، وإن كان السابط على نهر تجري فيه السمن فهو كالسابط على الطريق في القولين جميعاً ، وهذا مما يدل على ما ذكرناه لأنه إن كانت العلة كونه تابعاً للقرار لجازت الصلاة ههنا لكون القرار غير ممنوع من الصلاة فيه بدليل ما لو صلى عليه في سفينة أو لو جمداؤه فصلى عليه صح ولأنه إن كانت العلة ما ذكره لصحت الصلاة على ما حاذى ميمنة الطريق وميسرتها وما لا تفرعه الاقدام منها ، وهذا فيما إذا كان السطح جارياً على موضع النهى . فإن كان المسجد سابقاً وجعل تحته طريق أو عطن أو غيرهما من مواضع النهى ، أو كان في غير مقبرة فحدثت المقبرة حوله لم تمتنع الصلاة فيه بغير خلاف لأنه لم ينبع ما حدث بعده والله أعلم .

(فصل) وإن بنى مسجداً في المقبرة بين القبور فحكمه حكمها : لأنه لا يخرج بذلك عن أن يكون في المقبرة ، وقد روى قتادة : أن أنساً مر على مقبرة وهم يبنون فيها مسجداً فقال أنس : كان يكره أن يبنى مسجد في وسط القبور .

(فصل) ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها ، وجوزها الشافعي وأبو حنيفة لأنه مسجد ولأنه محل لصلاة النفل فكان محلاً للفرض كخارجها . ولنا : قول الله (٢ : ١٥٠) وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) والمصلي فيها

أو على ظهرها غير مستقبل لجهتها ، والنافلة مبنها على التخفيف والمساهمة بدليل صلاتها قاعداً وإلى غير القبلة في السفر على الراحة .

(فصل) وتصح النافلة في الكعبة وعلى ظهرها . لا نعلم فيه خلافاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في البيت ركعتين ، إلا أنه إن صلى تلقاء الباب أو على ظهرها وكان بين يديه شيء من بناء الكعبة متصل بها صحت صلاته ، فإن لم يكن بين يديه شيء شاخص أو كان بين يديه آجر معبى غير مبنى أو خشب غير مسمور فيها ، فقال أصحابنا : لا تصح صلاته ، لأنه غير مستقبل لشيء منها ، وإن كان الخشب مسموراً أو الآجر مبنياً صحت صلاته ، لأن ذلك تابع لها ، والأولى : أنه لا يشترط كون شيء منها بين يديه ، لأن الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها بدليل ما لو انهدمت الكعبة صحت الصلاة إلى موضعها ، ولو صلى على جبل عال يخرج عن مسامتتها صحت صلاته إلى هوائها كذا ههنا .

(فصل وفي الصلاة في الموضع المغصوب روايتان :

إحداهما : لا تصح ، وهو أحد قولي الشافعي .

والثانية : تصح ، وهو قول أبي حنيفة ومالك ، والقول الثاني للشافعي : لأن النهي لا يعود إلى الصلاة فلم يمنع صحتها ، كما لو صلى وهو يرى غريقاً ، يمكنه إنقاذه فلم ينقذه ، أو حريقاً يقدر على إطفائه فلم يطفئه ، أو مظل غريمه الذي يمكن إيفاؤه وصلى .

ولنا : أن الصلاة عبادة أتى بها على الوجه المنهى عنه : فلم تصح كصلاة الحائض وصومها ، وذلك لأن النهي يقتضي تحريم الفعل واجتنابه والتأثم بفعله ، فكيف يكون مطيعاً بما هو عاص به ، ممثلاً بما هو محرم عليه ؟ متقرباً بما يبعد به ؟ فإن حركاته وسكناته من القيام والركوع والسجود أفعال اختيارية ، هو عاص بها منهي عنها ، فأما من رأى الحريق فليس بمنهي عن الصلاة ، إنما هو مأمور بإطفاء الحريق وإنقاذ الغريق وبالصلاة إلا أن أحدهما أكد من الآخر ، أما في مسألةنا فإن أفعال الصلاة في نفسها منهي عنها .

إذا ثبت هذا . فلا فرق بين غصبه لرقبة الأرض بأخذها أو دعواه ملكيتها وبين غصبه منافعها بأن يدعى إيجارها ظالماً أو يضع يده عليها ليسكنها مدة

أويخرج روشناً أو سابطاً في موضع لا يحل له أو يغصب راحلة ويصلي عليها ،
أو سفينة ويصلي فيها أو لوحاً فيجعله في سفينة ويصلي عليه ، كل ذلك حكمة في
الصلاة حكم الدار على ما بيناه .

(فصل) قال أحمد رحمه الله : تصلي الجمعة في موضع الغصب . يعني لو كان
الجامع أو موضع منه مغصوباً صحت الصلاة فيه ؛ لأن الجمعة تختص ببقعة ، فإذا
صلاها الإمام في الموضع المغصوب فامتنع الناس من الصلاة فيه فاتتهم الجمعة ،
وإن امتنع بعضهم فاتته الجمعة ، ولذلك أبيحت خلف الخوارج والمبتدعة ، وكذلك
تصح في الطريق ورحاب المسجد لدعاء الحاجة إلى فعلها في هذه المواضع ، وكذلك
في الأعياد والجنائز .

(فصل) قال أحمد رحمه الله : أكره الصلاة في أرض الخسف ، وذلك لأنها
موضع مسخوط عليه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه يوم مروا بالحجر
« لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم (١) » مثل ما أصابهم ،
متفق عليه .

(فصل) ولا بأس بالصلاة في الكنيسة النظيفة ، رخص فيها الحسن وعمر
ابن عبد العزيز والشعبي والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ، وروى أيضاً عن عمر
وأبي موسى ، وكره ابن عباس ومالك الكنائس من أجل الضرر .
ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وفيها عور ثم هي داخلة
في قوله عليه السلام « فأينما أدركتكم الصلاة فعمل فإنه مسجد » .

(فصل) وإذا كانت الأرض نجسة وطينها بظاهر أو بسط عليها شيئاً طاهراً
صحت الصلاة مع الكراهة في ظاهر كلام أحمد رحمه الله ، وهو قول طاوس ومالك
والأوزاعي والشافعي وإسحاق ، وذكر أصحابنا في المسألة روايتين : إحداهما :
لا تصح ؛ لأنها مدفن النجاسة . أشبهت المقبرة .

ولنا : أن الطهارة إنما تشترط في بدن المصلي وثوبه وموضع صلاته ، وقد
وجد ذلك كله ، ولا نسلم العلة في الأصل . فإنه لو صلى بين القبور لم تصح صلاته
وإن لم يكن مدفناً للنجاسة ، وقد قيل : إن الحكم غير معال فلا يقاس عليه .

(١) أي خشية أن يصيبكم أو لئلا يصيبكم الخ .

فصل

ويكره تطيين المسجد بطين نجس أو تطبيقه بطوابق نجسة أو بناؤه بطين نجس أو آجر نجس فإن فعل وباشر المصلي أرضه النجسة يبدنه أو ثيابه لم تصح صلاته ، وأما الآجر المعجون بالنجاسة : فهو نجس لأن النار لا تطهره فإن غسل طهر ظاهره لأن النار أكلت أجزاء النجاسة الظاهرة وبقى أثرها فتطهر بالغسل كالأرض النجسة وبقى باطنها نجساً لأن الماء لم يصل إليه فإن صلى عليه بعد الغسل فهو كما لو صلى على بساط طاهر مفروش على أرض نجسة ، وكذلك الحكم في البساط الذي باطنه نجس وظاهره طاهر ، ومتى انكسر من الآجر النجس قطعة فظهر بعض باطنه فهو نجس لا تصح الصلاة عليه .

(فصل ولا بأس بالصلاة على الحصير والبسط من الصوف والشعر والوبر والثياب من القطن والكتان وسائر الطاهرات وصلى عمر على عبقرى ، وابن عباس على طائفة ، وزيد بن ثابت وجابر على حصير ، وعلى وابن عباس وابن مسعود وأنس على المنسوج وهو قول عوام أهل العلم إلا ما روى عن جابر : أنه كره الصلاة على كل شيء من الحيوان ، واستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض ونحوه قال مالك ، إلا أنه قال في بساط الصوف والشعر : إذا كان سجوده على الأرض لم أر بالقيام عليه بأساً ، والصحيح : أنه لا بأس بالصلاة على شيء من ذلك ، وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حصير في بيت عتيان بن مالك وأنس متفق عليهما ، وروى عنه المغيرة بن شعبة « أنه كان يصلي على الحصير والفرو المذبوغة ، وفيما رواه ابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ملتفا بكساء ، يضع يده عليه إذا سجد ، ولأن ما لم تكره الصلاة فيه لم تكره الصلاة عليه كالكتان والخصوص .

وتصح الصلاة على ظهر الحيوان ، إذا أمكنه استيفاء الأركان عليه ، والنافلة في السفر ، وإن كان الحيوان نجساً أو عليه بساط طاهر صحت الصلاة عليه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار ، وفعله أنس ، وتصح الصلاة على العجلة ، وهي خشب على بكرات إذا أمكنه ذلك ، لأنها محل تستقر عليه أعضاؤه فهي كغيرها .

« مسألة ، قال (وإن صلى وفي ثوبه نجاسة ، وإن قلت ، أعاد)

قد ذكرنا أن الطهارة من النجاسة شرط لصحة الصلاة ، ولا فرق بين كثيرها وقليلها ، إلا فيما تذكره بعد إن شاء الله تعالى ، وعن قال لا يعنى عن يسير البول مثل رؤس الأبر : مالك والشافعى وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : يعنى عن يسير جميع النجاسات لأنه يتحرى فيها بالمسح فى محل الاستنجاء ، ولو لم يعف عنها لم يكف فيها المسح كالكثير ، ولأنه يشق التحرز منه فعنى عنه كالدّم .

ولنا عموم قوله تعالى (وثيابك فطهر) وقول النبى صلى الله عليه وسلم « تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » ولأنها نجاسة لا تشق إزالتها ، فوجب إزالتها كالكثير ، وأما الدّم فإنه يشق التحرز منه فإن الإنسان لا يكاد يخلو من بثرة أو حكة أو دمل ويخرج من أنفه وفيه وغيرهما ، فيشق التحرز من يسيره أكثر من كثيره ولهذا فرق فى الوضوء بين قليله وكثيره .

« مسألة ، قال (إلا أن يكون ذلك دما أو قيحا يسيرا مما لا يفحش فى القلب)

أكثر أهل العلم يرون العفو عن يسير الدّم والقيح ، وعن روى عنه : ابن عباس وأبو هريرة وجابر وابن أبى أوفى وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وطاوس ومجاهد وعروة ومحمد بن كنانة والنخعى وقتادة والأوزاعى والشافعى فى أحد قوليه وأصحاب الرأى ، وكان ابن عمر ينصرف من قليله وكثيره ، وقال الحسن : كثيره وقليله سواء ، ونحوه عن سليمان التيمى لأنه نجاسة فأشبه البول .

ولنا ما روى عن عائشة قالت « قد كان يكون لإحدانا الدرع فيه تحيض وفيه تصيبها الجنابة ثم ترى فيه قطارة من دم فتقصعه بريقها » وفى لفظ « ما كان لإحدانا إلا ثوب فيه تحيض فإن أصابه شيء من دمها بلته بريقها ثم قصعته بظفرها » رواه أبو داود ، وهذا يدل على العفو عنه لأن الريق لا يطهر به ويتنجس به ظفرها ، وهو اخبار عن دوام الفعل ومثل هذا لا يخفى على النبى صلى الله عليه وسلم ولا يصدر إلا عن أمره ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولا يخالف لهم فى عصرهم فيكون اجماعا ، وما حكى عن ابن عمر فقد روى عنه خلافة فروى الاثرم باسناده عن نافع

« أن ابن عمر كان يسجد فيخرج يديه فيضعهما بالأرض وهما يقطران دما من شقاق كان في يديه ، وعصر بثرة فخرج ما شئ من دم وقيح فمسحه بيده وصلى ولم يتوضأ ، وانصرافه منه في بعض الحالات لا ينافي ما روينا عنه فقد يتورع الإنسان عن بعض ما يرى جوازه ولأنه يشق التحرز منه فعنى عنه كأثر الاستنجاء .

(فصل) وظاهر مذهب أحمد : أن اليسير : ما لا يفحش في القلب وهو قول ابن عباس قال « إلا إذا كان فاحشاً أعاد ، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ، وروى عن أحمد . أنه سئل عن الكثير ؟ فقال شبر في شبر . وفي موضع قال : قدر الكف فاحش ، وظاهر مذهبه : أنه ما فحش في قلب من عليه الدم ، وقال ابن عباس « ما فحش في قلبك ، قال الحلال . والذي استقر عليه قوله في الفاحش . أنه على قدر ما يستفحشه كل إنسان في نفسه ، وقال ابن عقيل ، إنما يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس ، وقال قتادة في موضع الدرهم فاحش ، ونحوه عن النخعي وسعيد بن جبير وحماد بن أبي سليمان والاوزاعي وأصحاب الرأي لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم ، .

ولنا أنه لا حد له في الشرع فرجع فيه إلى العرف كالفرق والاحراز ، وما رووه لا يصح فإن الحافظ أبا الفضل المقدسي قال ، هو موضوع ولأنه إنما يدل على محل النزاع بدليل خطابه ، وأصحاب الرأي لا يرونه حجة .

(فصل) والقيح والصدید وما تولد من الدم بمنزلة ، إلا أن أحمد قال . هو أسهل من الدم ، وروى عن ابن عمر والحسن أنهما لم يرياه كالدم ، وقال أبو مجلز في الصدید ، إنما ذكر الله الدم المسفوح ، وقال أمي بن ربيعة رأيت طاوساً كأن أزاره نطع من قروح كانت برجليه ، وقال اسماعيل السراج ، رأيت حاشية أزار مجاهد قد ثبتت من الصدید والدم من قروح كانت بساقه ، وقال إبراهيم في الذي يكون به الحبون^١ ، يصلى ولا يغسله فإذا برى غسله ، وقال عروة ومحمد ابن كنانة مثل ذلك فعلى هذا يعنى منه عن أكثر مما يعنى عن مثله من الدم لأنه لا يفحش منه إلا أكثر من الدم ولأن هذا لا نص فيه وإنما ثبتت النجاسة فيه لأنه مستحيل من الدم إلى حال مستقرة .

(١) الحبون ، الدما مل المقيحة واحدها حبن بكسر الحاء .

فصل

ولا فرق بين كون الدم مجتمعاً أو متفرقاً ، بحيث إذا جمع بلغ هذا القدر ، ولو كانت النجاسة في شيء صفيق قد نفذت من الجانبين فاتصل ظاهره بباطنه ، فهو نجاسة واحدة ، وإن لم يتصلا ، بل كان بينهما شيء لم يصبه الدم ، فهما نجاستان إذا بلغا لو جمعا قدراً لا يعنى عنه لم يعف عنهما ، كما لو كانا في جانبي الثوب .

(فصل) ويعنى عن يسير دم الحيض ، لما ذكرنا من حديث عائشة رضى الله عنها ، وعن سائر دماء الحيوانات الطاهرة ، فأما دم الكلب والخنزير فلا يعنى عن يسيره : لأن رطوباته الطاهرة من غيره لا يعنى عن شيء منها قدمه أولى ، ولأنه أصاب جسم الكلب فلم يعف عنه كالماء إذا أصابه وهكذا كل دم أصاب نجاسة غير معفو عنها لم يعف عن شيء منه لذلك .

(فصل) ودم مالا نفس له سائلة كالبق والبراغيث والذباب ونحوه فيه روايتان أحدهما : أنه طاهر وعن رخص في دم البراغيث عطاء وطاوس والحسن والشعبي والحاكم وحيب بن أبي ثابت وحماد والشافعي وإسحاق ، ولأنه لو كان نجساً لنجس الماء اليسير إذا مات فيه ، فانه إذا مكث في الماء لا يسلم من خروج فضلة منه فيه ؛ ولأنه ليس بدم مسفوح ؛ وإنما حرم الله الدم المسفوح .

والرواية الثانية : عن أحمد قال في دم البراغيث : إذا كثر أنى لأفزع منه ، وقال النخعي : اغسل ما استطعت ، وقال مالك في دم البراغيث : إذا كثر وانتشر فإنى أرى أن يغسل ، والأول أظهر ، وقول أحمد : أنى لأفزع منه . ليس بصريح في نجاسته ، وإنما هو دليل على توقفه فيه ، وليس المنسوب الى البراغيث دم ، إنما هو بولها في الظاهر ، وبول هذه الحشرات ليس بنجس والله أعلم .

وقال أبو الخطاب : دم السمك طاهر ، لأن إباحته لا تقف على سفحه ولو كان نجساً لوقفت الإباحة على أراقته بالذبح ، كحيوان البر ، ولأنه إذا ترك استحال فصار ماء ، وقال أبو ثور : هو نجس ، لأنه دم مسفوح ، فيدخل في عموم قول تعالى (أو دما مسفوحا) .

(فصل) واختلفت الرواية في العفو عن يسير القيء ، فروى عن أحمد أنه قال

هو عندى بمنزلة الدم ، وذلك لانه خارج من الإنسان نجس من غير السبيل ، فأشبهه الدم . وروى عنه فى المذى أنه قال . يغسل ما أصاب الثوب منه ، الا أن يكون يسيراً ، وروى الحلال بإسناده قال . سئل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ، وأبو سلة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن المذى يخرج ، فكلمهم قال انه بمنزلة القرحة فما علت منه فاعسله ، وما غلبك منه فدعه ؛ ولانه يخرج من الشباب كثيراً ، فيشق التحرز منه ، فعنى عن يسيره كالدّم ، وكذلك المنى اذا قلنا بنجاسته ، وروى عنه فى الودى مثل ذلك ، الا أن الظاهر عنه أن حكمه حكم البول لانه من مخرجه ، وروى عن أحمد أيضاً أنه يعنى عن ريق البغل والحمار وعرقهما ، اذا كان يسيراً ؛ وهو الظاهر عن أحمد .

قال الحلال : وعليه مذهب أبى عبد الله ، لانه يشق التحرز منه ، قال أحمد : من يسلم من هذا بمن يركب الحمير ؟ الا أنى أرجو أن يكون ما خف منه أسهل ، قال القاضى : وكذلك ما كان فى معناه من سباع البهائم ، سوى الكلب والخنزير وكذلك الحكم فى أبوالها وأروائها وبول الخفاش ، قال الشعبي والحاكم وحماد وحبيب بن أبى ثابت : لا بأس ببول الخفافيش ، وكذلك الخشاف ، لانه يشق التحرز منه ، فإنه فى المساجد يكثر فلو لم يعف عن يسيره لم يقر فى المساجد ، وكذلك بول ما يؤكل لحمه ان قلنا بنجاسته ، لانه يشق التحرز منه لكثرتة ، وعن أحمد : لا يعنى عن يسير شيء من ذلك ، لأن الأصل أن لا يعنى عن شيء من النجاسة ، خوفاً فى الدم وما تولد منه ، فيبقى فيما عداه على الأصل .

(فصل)

وقد عنى عن النجاسات المغلظة لاجل محلها فى ثلاثة مواضع : أحدها . محل الاستنجاء . فعنى فيه عن أثر الاستجمار بعد الانقاء واستيفاء العدد بغير خلاف نعليه . واختلاف أصحابنا فى طهارته . فذهب أبو عبد الله بن حامد وأبو حفص بن المسلمة الى طهارته . وهو ظاهر كلام أحمد . فإنه قال فى المستجمر يعرق فى سراويله : لا بأس به ، ولو كان نجساً لنجسه ، ووجه ذلك : قول النبى صلى الله عليه وسلم فى الروث والرمة ، انهما لا يطهران ، مفهومه : ان غيرهما يطهر ولانه معنى يزيل حكم النجاسة فيزيلها كالماء .

وقال أصحابنا المتأخرون : لا يطهر المحل ، بل هو نجس ، فلو قعد المستجمر في ماء يسير نجسه ، ولو عرق كان عرقه نجسا ، لان المسح لا يزيل أجزاء النجاسة كلها ، فالباقي منها نجس ، لانه عين النجاسة ، فأشبهه ما لو وجد في المحل وحده الثاني : أسفل الخنث والحذاء ، إذا أصابته نجاسة فذلكها بالأرض حتى زالت عين النجاسة ، ففيه ثلاث روايات .

أحدها : يحزىء ذلك بالأرض وتباح الصلاة فيه ، وهو قول الاوزاعي وإسحاق ، لما روى أبو داود بإسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا وطئ أحدكم الأرض فطهورهما التراب ، وفي لفظ : إذا وطئ أحدكم الأرض فبعليه فإن التراب له طهور ، وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك .

وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر ، فإن رأى في نعله قدراً أو أذى : فليمسحه ، وليصل فيها ، وعن ابن مسعود قال : كنا لا نتوضأ من موطئ ، رواهما أبو داود ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون في نعالهم ، قال أبو مسلمة سعيد بن يزيد : سألت أنس بن مالك : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل في نعله ؟ قال نعم ، متفق عليه . والظاهر أن النعل لا تخلو من نجاسة تصيبها ، فلو لم يحزىء ذلكها لم تصح الصلاة فيها .

والثانية : يجب غسله كسائر النجاسات ، فإن ذلك لا يزيل جميع أجزاء النجاسة . والثالثة يجب غسله من البول والعذرة دون غيرهما ، لتغلظ نجاستهما وفحشهما والاول أولى ، لأن اتباع الاثر واجب .

فان قيل : فقول النبي صلى الله عليه وسلم في نعله : أن فيهما قدراً ، يدل على أنه لم يحز ذلكهما ولم يزل القدر منهما .

قلنا : لا دلالة في هذا ، لانه لم ينقل أنه ذلكهما ، والظاهر : أنه لم يدل ذلكهما لانه لم يعلم بالقدر فيهما حتى أخبره جبريل عليه السلام .

إذا ثبت هذا فان ذلكهما يطهرهما في قول ابن حامد ، لظاهر الاخبار ، وقال غيره : يعفى عنه مع بقاء نجاسته ، كقولهم في أثر الاستنجاء ، وقال القاضي

انما يجزىء ذلكهما بعد جفاف نجاستهما لأنه لا يبقى لها أثر وإن دلكتها قبل جفافهما لم يجزه ذلك، لأن رطوبة النجاسة باقية فلا يعنى عنها، وظاهر الاخبار لا يفرق بين رطب وجاف، ولأنه محل اجتزىء فيه بالمسح فجاز في حال رطوبة المسوح كمحل الاستنجاء ولأن رطوبة المحل معفو عنها إذا جفت قبل ذلك، فيعنى عنها إذا جفت به كالاستنجاء. الثالث: إذا جبر عظمه بعظم نجس فجبر لم يلزمه قلعه إذا خاف الضرر، وأجزأته صلاته، لأنها نجاسة باطنة يتضرر بإزالتها، فأشبهت دماء العروق، وقيل يلزمه قلعه مالم يخف التلف.

وان سقط سن من أسنانه فأعادها بحرارتها فثبتت فهي طاهرة، لأنها بعضه، والآدمي بجملته طاهر حيا وميتا، وكذلك بعضه، وقال القاضي: هي نجسة، حكمها حكم سائر العظام النجسة، لأن ما أبين من حي فهو ميت، فانما حكم بطهارة الجملة لحرمتها وحرمتها أكد من حرمة البعض، فلا يلزم من الحكم بطهارتها الحكم بطهارة ما دونها.

(فصل)

وإذا كان على الاجسام الصقيلة كالسيف والمرآة نجاسة فعنى عن يسيرها كالدم ونحوه عفى عن أثر كثيرها بالمسح، لأن الباقي بعد المسح يسير، وإن كثر محله عفى عنه كيسير غيره.

مسألة، قال (وإذا خفى موضع النجاسة من الثوب استظهر، حتى يتيقن أن الغسل قد أتى على النجاسة)

وجملته: أن النجاسة إذا خفيت في بدن أو ثوب وأراد الصلاة فيه، لم يجز له ذلك حتى يتيقن زوالها ولا يتيقن ذلك حتى يغسل كل محل يحتمل أن تكون النجاسة أصابته، فإذا لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله، وإن علمها في إحدى جهتيه غسل تلك الجهة كلها؛ وإن رآها في بدنه أو ثوب هو لابسها غسل كل ما يدركه بصره من ذلك، وبهذا قال النخعي والشافعي ومالك وابن المنذر، وقال عطاء والحكم وحامد: إذا خفيت النجاسة في الثوب نضحته كله، وقال ابن شبرمة يتحرى مكان النجاسة فيغسله، وأعلمهم يحتجون بحديث سهل بن حنيف في المذي

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قلت يا رسول الله فكيف بما أصاب ثوبي منه؟ قال يجزئك أن تأخذ كفا من ماء ، فتضع به حيث ترى أنه أصاب منه ، فأمره بالتحري والنضح .

ولنا أنه متيقن للبانع من الصلاة ، فلم تبع له الصلاة إلا بتيقن زواله ، كمن يتيقن الحدث وشك في الطهارة ، والنضح لا يزيل النجاسة ، وحديث سهل في المذي دون غيره ، فلا يعدى ؛ لأن أحكام النجاسة تختلف . وقوله : حيث ترى أنه أصاب منه ، محمول على من ظن أنه أصاب ناحية من ثوبه من غير تيقن فيجزئه نضح المكان أو غسله .

فصل

وان خفيت النجاسة في فضاء واسع صلى حيث شاء ، ولا يجب غسل جميعه ، لأن ذلك يشق فلو منع من الصلاة أفضى الى أن لا يجد موضعاً يصلي فيه ، فأما ان كان موضعاً صغيراً كبيت ونحوه فإنه يغسله كله ، لأنه لا يشق غسله ، فأشبه الثوب . مسألة ، قال (وما خرج من الإنسان أو البهيمة التي لا يؤكل لحما من بول أو غيره فهو نجس)

يعنى ما خرج من السبيلين ، كالبول والغائط والمذي والودي والدم وغيره ، فهذا لا نعلم في نجاسته خلافاً : إلا أشياء يسيرة ، نذكرها ان شاء الله تعالى .

أما بول الأدمى : فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي مر به وهو يعذب في قبره : أنه كان لا يستبرىء من بوله ، متفق عليه وروى في خبر : ان عامة عذاب القبر من البول .

وأما الودي : فهو ماء أبيض يخرج عقيب البول خائر ، فحكمه حكم البول سواء لأنه خارج من مخرج البول وجار مجراه .

وأما المذي : فهو ماء لزج رقيق يخرج عقيب الشهوة على طرف الذكر ، وظاهر المذهب : أنه نجس ، قال هارون الجمال : سمعت أبا عبد الله يذهب في المذي الى أنه يغسل ما أصاب الثوب منه ، إلا أن يكون يسيراً ، وقد ذكرنا الاختلاف في العفو عن يسيره فيما مضى .

وروى عن أحمد رحمه الله : أنه بمنزلة المني ، قال في رواية محمد بن الحكم . أنه سأل أبا عبد الله عن المذي أشد أو المني ؟ قال : هما سواء ليسا من مخرج البول ، إنما هما من الصلب والتراتيب كما قال ابن عباس : هو عندى بمنزلة البصاق والمخاط ، وذكر ابن عقيل نحو هذا وعلم بأن المذي جزء من المني لأن سببها جميعا الشهوة ولأنه خارج تحلله الشهوة أشبه المني ، فظاهر المذهب : أنه نجس لأنه خارج من السبيل ليس بدءاً لخلق آدمي ، فأشبه البول ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذكر منه والامر يقتضى الوجوب .

ثم اختلف عن أحمد : هل يجزىء فيه النضح أو يجب غسله ؟ قال في رواية محمد بن الحكم : المذي يرش عليه الماء أذهب إلى حديث سهل بن حنيف ، ليس يدفعه شيء ، وإن كان حديثاً واحداً ، وقال الأثرم : قلت لأبي عبد الله . حديث سهل بن حنيف في المذي ما تقول فيه ؟ قال : الذي يرويه ابن إسحاق ؟ قلت : نعم ، قال لا أعلم شيئاً يخالفه وهو ما روى سهل بن حنيف قال : كنت ألقى من المذي شدة وعناء ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يجزئك منه الوضوء ، قلت ، فكيف بما أصاب ثوبي منه ؟ قال . يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتنضح به حيث ترى أنه أصاب منه ، قال الترمذي ، هذا حديث صحيح ، وروى عنه وجوب غسله ، قال محمد بن داود ، سألت أبا عبد الله عن المذي يصيب الثوب كيف العمل فيه ؟ قال الغسل ليس في القلب منه شيء ، وقال حديث محمد بن إسحاق ربما تهيبته ، قال ابن المنذر ، ومن أمر بغسل المذي عمر وابن عباس وهو مذهب الشافعي وإسحاق وأبي ثور وكثير من أهل العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذكر منه في حديث المقداد ولأنه نجاسة فوجب غسلها كسائر النجاسات ولحديث سهل بن حنيف ، قال أحمد ، حديث محمد بن إسحاق لا أعرفه عن غيره ، ولا أحكم لمحمد بن إسحاق ، وربما تهيبته وهذا ظاهر كلام الخرق واختيار الخلال .

(فصل) وفي رطوبة فرج المرأة احتمالان .

أحدهما ، أنه نجس لأنه في الفرج لا يخلق منه الولد أشبه المذي .

والثاني ، طهارته لأن عائشة كانت تفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهو من جماع فإنه ما احتلم نبي قط ، وهو يلاقى رطوبة الفرج ولائنا لو حكنا
بنجاسة فرج المرأة لحكنا بنجاسة منيها لأنه يخرج من فرجها فيتنجس برطوبته ،
وقال القاضي ، ما أصاب منه في حال الجماع فهو نجس لأنه لا يسلم من المذي
وهو نجس ، ولا يصح التعليل فإن الشهوة إذا اشتدت خرج المني دون المذي
كحال الاحتلام .

فصل

وبول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر ، وهذا مفهوم كلام الخرقى وهو قول عطاء
والنخعي والثوري ومالك ، قال مالك ، لا يرى أهل العلم أبوال ما أكل لحمه وشرب
لبنه نجسا ، ورخص في أبوال الغنم الزهري ويحيى الانصارى ، وقال ابن المنذر ،
أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إباحة الصلاة في مرايض الغنم إلا الشافعي
فإنه اشترط أن تكون سليمة من أبعادها وأبوالها ، ورخص في ذرق الطائر
أبو جعفة والحكم وحماد وأبو حنيفة ، وعن أحمد ، أن ذلك نجس وهو قول
الشافعي وأبي ثور ونحوه عن الحسن لأنه داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
« تنزهوا من البول ، ولأنه رجيع فكان نجسا كرجيع آدمي .
ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر العرنيين أن يشربوا من أبوال الإبل ،
والنجس لا يباح شربه ولو أبيع للضرورة لأمرهم بغسل أثره إذا أرادوا الصلاة
« وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في مرايض الغنم ، متفق عليه ، وقال « صلوا
في مرايض الغنم ، متفق عليه ، وهو اجماع كما ذكر ابن المنذر ، وصلى أبو موسى
في موضع فيه أبعاد الغنم ، فقبل له ، لو تقدمت إلى ههنا ؟ فقال ، هذا وذاك واحد .
ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما يصلون عليه من الاوطئة والمصليات
وانما كانوا يصلون على الأرض ، ومرايض الغنم لا تخلو من أبعادها وأبوالها ،
فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم ولأنه متحلل معتاد من حيوان يؤكل
لحمه ، فكان طائرا كاللبن ، وذرق الطائر عند من سلبه ولأنه لو كان نجسا
لتنجست الحبوب التي تدوسها البقر فإنها لا تسلم من أبوالها فيتنجس بعضها
ويختلط النجس بالطاهر فيصير حكم الجميع حكم النجس .

١ فصل (فأما الخارج من غير السبيلين فالحيوانات فيه أربعة أقسام .

أحدها ، الأذى فالخارج منه نوعان ، طاهر ، وهو ريقه ودمعه وعرقه ومخاطه ونخامته فإنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الحديبية أنه « ما تنخم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه » ، رواه البخارى ، ولولا طهارتها لم يفعلوا ذلك وفي حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل على الناس فقال ، ما بال أحدكم يقوم يستقبل ربه فيتنخم أمامه ؟ أيجب أن يستقبل فيتنخم في وجهه ؟ فإذا تنخم أحدكم فليتنخم عن يساره أو تحت قدمه فان لم يجد فليقل هكذا - ووصف القاسم فتقل في ثوبه ثم مسح بعضه ببعض ، رواه مسلم ، ولو كانت نجسة لما أمر بمسحها في ثوبه وهو في الصلاة ولا تحت قدمه ولا فرق بين ما يخرج من الرأس والبلغم الخارج من الصدر ، ذكره القاضى . وهو مذهب أبى حنيفة ، وقال أبو الخطاب ، البلغم نجس لأنه طعام استحال في المعدة أشبه القيء .

ولنا أنه داخل في عموم الخبرين ولأنه أحد نوعى النخامة أشبه الآخر ولأنه لو كان نجسا نجس به الفم ونقض الوضوء ، ولم يبلغنا عن الصحابة رضى الله عنهم مع عموم البلوى به شيء من ذلك .

وقولهم : إنه طعام مستحيل في المعدة غير مسلم إنما هو منعقد من الأبخرة فهو كالنازل من الرأس وكالمخاط ولأنه يشق التحرز منه أشبه المخاط .

النوع الثانى : نجس ، وهو الدم وما تولد منه من القيح والصديد وما يخرج من المعدة من القيء والقلس فهذا نجس وقد تقدم بيان حكمه .

القسم الثانى ، ما أكل لحمه فالخارج منه ثلاثة أنواع .

أحدها ، نجس وهو الدم وما تولد منه .

الثانى ، طاهر وهو الريق والدمع والعرق واللبن فهذا لا نعلم فيه خلافا .

الثالث ، القيء ونحوه فحكمه حكم بوله لأنه طعام مستحيل ، فأشبه الروث ، وقد دللنا على طهارة بوله فهذا أولى وكذلك منيه .

القسم الثالث ، ما لا يؤكل لحمه ويمكن التحرز منه وهو نوعان .

أحدهما : الكلب والخنزير ، فهما نجسان بجميع أجزائهما وفضلتهما
وما يفصل عنهما .

الثاني : ما عداهما من سباع البهائم وجوارح الطير والبغل والحمار ، فعن أحد
رحمه الله : أنها نجسة بجميع أجزائها وفضلاتها إلا أنه يعني عن يسير نجاستها وعنه
ما يدل على طهارتها ، فحكمها حكم الآدمي على ما فصل .
القسم الرابع : ما لا يمكن التحرز منه وهو نوعان .

أحدهما : ما ينجس بالموت ، وهو السنور وما دونه في الخلقة ، فحكمه حكم
الآدمي ، ما حكمنا بنجاسته من الآدمي ، فهو منه نجس ، وما حكمنا بطهارته من
الآدمي فهو منه طاهر ، إلا منبه فإنه نجس لأن مني الآدمي بدء خلق آدمي فشراف
بتطهيره وهذا معلوم ههنا .

النوع الثاني : ما لا نفس له سائلة فهو طاهر بجميع أجزائه وفضلاته .

« مسألة ، قال (إلا بول الغلام الذي لم يأكل الطعام فإنه يرش الماء عليه)

هذا استثناء منقطع إذ ليس معنى الكلام طهارة بول الغلام إنما أراد أن بول
الغلام الذي لم يطعم الطعام يجزى فيه الرش ، وهو أن ينضح عليه الماء حتى يغمره ،
ولا يحتاج إلى رش وعصر ، وبول الجارية يغسل وإن لم تطعم ، وهذا قول على
رضي الله عنه ، وبه قال عطاء والحسن والشافعي وإسحاق ، وقال القاضي ، رأيت
لأبي إسحاق بن شاقلا كلاما يدل على طهارة بول الغلام لأنه لو كان نجسا لوجب
غسله ، وقال الثوري وأبو حنيفة ، يغسل بول الغلام كما يغسل بول الجارية لأنه
بول نجس فوجب غسله كسائر الإبول النجسة ولأنه حكم يتعلق بالنجاسة فاستوى
فيه الذكر والانثى كسائر أحكامهما .

ولنا ما روت أم قيس بنت محصن « أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه رسول الله (ص) في حجره ، فبال على ثوبه
فدعا بماء فوضحه ولم يغسله ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت « أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فأتبعه بوله ، ولم يغسله ،
متفق عليهما .

وعن لبابة بنت الحارث قالت : كان الحسين بن علي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه ، فقلت ، ألبس ثوبا آخر واعطني إزارك حتى أغسله ، فقال ، إنما يغسل من بول الاثني وينضح من بول الغلام الذكر ، رواه أبو داود ، وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل ، قال قتادة : هذا ما لم يطعما الطعام فإذا طعما غسل بولهما ، رواه الإمام أحمد في مسنده ، وهذه نصوص صحيحة عن النبي (ص) واتباعها أولى ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أصح من قول من خالفه .

(فصل)

قال أحمد ، الصبي إذا طعم الطعام وأرادہ واشتبهه غسل بوله وليس إذا طعم لأنه قد يلحق الغسل ساعة يولد والنبي صلى الله عليه وسلم حنك بالتمر ، ولكن إذا كان يأكل ويريد الأكل فعلى هذا ما يسقاه الصبي أو يلحقه للتداوى لا بعد طعاما يوجب الغسل ، وما يطعمه لغذائه وهو يريدہ ويشتهي هو الموجب لغسل بوله ، والله أعلم .

مسألة ، قال (والمنى طاهر ، وعن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى ، أنه كالدم)

اختلفت الرواية عن أحمد في المنى ، فالمشهور أنه طاهر ، وعنه أنه كالدم ، أى إنه نجس ، ويعنى عن يسيره ، وعنه أنه لا يعنى عن يسيره ويجزىء فرك يابس على كل حال والرواية الاولى ، هي المشهور في المذهب وهي قول سعد ابن أبي وقاص وابن عمر ، وقال ابن عباس : امسحه عنك يا ذخرة أو خرقة ، ولا تغسله إن شئت ، وقال ابن المسيب ، إذا صلى فيه لم يعد وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر ، وقال مالك غسل الاحتلام أمر واجب ، وعلى هذا مذهب الاوزاعي والثوري ، وقال أصحاب الرأي ، هو نجس ويجزىء فرك يابس لما روت عائشة : أنها كانت تغسل المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ، ثم أرى فيه بقعة أو بقعا ، وهو حديث صحيح ، قال صالح قال أبي ، غسل المنى من الثوب أحوط وأثبت في الرواية وقد جاء الفرك أيضا عن عائشة

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المني يصيب الثوب ، إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فامسكه ، وهذا أمر يقتضي الوجوب ، ولأنه خارج معتاد من السبيل : أشبه البول ،

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصل في فيه ، متفق عليه ، وقال ابن عباس : امسحه عنك باذخرة أو بخرقه ولا تغسله : إنما هو كالإبراق والمخاط ، ورواه الدارقطني مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأنه لا يجب غسله إذا جف فلم يكن نجساً كالمخاط ولأنه بدء خلق آدمي فكان طاهراً كالطين ، ويفاق البول من حيث أنه بدء خلق آدمي .

(فصل) فإن خفي موضع المني فرك الثوب كله إن قلنا بنجاسته ، وإن قلنا بطهارته استحب فركه ، وإن صلى فيه من غير فرك أجزاءه ، وهذا مذهب الشافعي وغيره ممن قال بالطهارة : وقال ابن عباس : ينضح الثوب كله ، وبه قال النخعي وحماد ، ونحوه عن عائشة وعطاء ، وقال ابن عمر وأبو هريرة والحسن : يغسل الثوب كله ، ولنا أن فركه يجرى إذا علم مكانه فكذلك إذا خفي ، وأما النضح فلا يفيد ، فإنه لا يطهره إذا علم مكانه ، فكذلك إذا خفي ، وأما إذا قلنا بالطهارة فلا يجب شيء من ذلك لكن يستحب كحال العلم به .

(فصل)

قال أحمد رحمه الله : إنما يفرك من الرجل ، أما من المرأة فلا يفرك ، لأن الذي للرجل ثخين والذي للمرأة رقيق ، والمعنى في هذا . أن الفرك يراد للتخفيف والرقيق لا يبقى له جسم بعد جفافه يزول بالفرك ، فلا يفيد فيه شيئاً : فعلى هذا إن قلنا : بنجاسته ، فلا بد من غسله رطباً كان أو يابساً كالبول وإن قلنا : بطهارته ، استحب غسله ، كما يستحب فرك من الرجل ، وأما الطهارة والنجاسة فلا يفرقان فيه ، لأن كل واحد منهما مني ، وهو بدء لخلق آدمي خارج من السبيل (فصل) فأما العلقه ، فقال ابن عقيل : فيها روايتان كالمني ، لأنها بدء خلق آدمي ، والصحيح نجاستها ، لأنها دم ، ولم يرد من الشرع فيها طهارة ، وقياسها على المني تمتع ، لكونها دماً خارجاً من الفرج ، فأشبهت دم الحيض .

«فصل، ومن أمني وعلى فرجه نجاسة نجس منه لإصابته النجاسة، ولم يعف عن سيره لذلك، وذكر القاضي في المني من الجماع: أنه نجس، لأنه لا يسلم من المني وقد ذكرنا فساد هذا، فإن مني النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان من جماع، وهو الذي وردت الأخبار بفركه، والطهارة لغيره إنما أخذت من طهارته، والله أعلم

«مسألة، قال (والبول على الأرض يطهرها دلو من ماء)»

وجملة ذلك: أن الأرض إذا تنجست بنجاسة مائعة كالبول والخمر^(١) وغيرها فطهورها أن يغمرها بالماء، بحيث يذهب لون النجاسة ويريحها، فما انفصل عنها غير متغير بها فهو طاهر، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا تطهر الأرض حتى ينفصل الماء، فيكون المنفصل نجسا لأن النجاسة انتقلت إليه، فكان نجسا كما لو وردت عليه.

ولنا ما روى أنس قال: «جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد، فزجره الناس فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم، فلما قضى بوله أمر بذيوب من ماء فأهريق عليه، وفي لفظ فدعاه فقال: «ان المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول والقذر، وإنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن» — أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم — وأمر رجلا فجاء بدلو من ماء فثبته عليه، متفق عليه؛ ولولا أن المنفصل طاهر لكان قد أمر بزيادة تنجيسه، لأنه كان في موضع فصار في مواضع وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم تطهير المسجد.

فإن قيل: فقد روي عن ابن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خذوا ما بال عليه من التراب وأهريقوا على مكانه ماء»، وروى أبو بكر بن عياش عن سمعان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فأمر به فحفر، قلنا: ليست هذه الزيادة في خبر متصل، قاله الخطابي: وحديث ابن مغفل مرسل، قال أبو داود: ابن مغفل لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث سمعان منكر، قاله الإمام وقال: ما أعرف سمعان، ولأن البلة الباقية في المحل بعد غسله طاهرة، وهي بعض المنفصل، فكذلك المنفصل، وقولهم: إن النجاسة

(١) الخمر غير نجس، وحرمتها شيء آخر لا توجب نجاستها كورق اللعب

انتقلت إليه ، قلنا : بعد طهارتها ، لا ن الماء لو لم يطهرها لنجس بها حال ملاقاته لها ، ولو نجس بها لما طهر المحل ، ولكن الباقي منه في المحل نجسا ، قال القاضي انما يحكم بطهارة المنفصل اذا نشفت النجاسة وذهبت أجزاؤها ولم يبق الا أثرها فإن كانت أجزاؤها باقية - اهر المحل ونجس المنفصل .

وهذا الشرط الذي ذكره لم أره عن أحمد ولا يقتضيه كلام الخرقى ، ولا يصح لائمه ان أراد ببقاء أجزائها بقاء رطوبتها ، فهو خلاف الخبر ، فإن قوله : قلنا قضى بوله أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه يدل على أنه صب عليه عقيب فراغه منه ، وان أراد بقاء البول متنعقا ، فلا فرق بينه وبين الرطوبة ، فإن قليل البول وكثيره في التنجيس سواء : والرطوبة أجزاء تنجس كما ينجس المتنعق فلا فرق إذا .

(فصل)

وان أصاب الأرض ماء المطر أو السيول فغمرها وجرى عليها ، فهو كما لو صب عليها ، لان تطهير النجاسة لا تعتبر فيه نية ولا فعل فاستوى ماصبه الأدمى وما جرى بغير صبه ، قال أحمد رحمه الله في البول يكون في الأرض فتمطر عليه السماء : اذا أصابه من المطر بقدر ما يكون ذتوباً كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصب على البول فقد طهر .

وقال المروذى : سئل أبو عبد الله عن ماء المطر يختلط بالبول ؟ فقال . ماء المطر عندي لا يختلط شيئاً الا طهره الا العذرة ، فانها تقطع ، وسئل عن ماء المطر يصيب الثوب ، فلم ير به بأساً الا أن يكون يبل فيه بعد المطر . وقال : كل ما ينزل من السماء الى الأرض ، فهو نظيف داسته الدواب أو لم تدسه ، وقال في الميزاب : اذا كان في الموضع النظيف . فلا بأس بما قطر عليك من المطر إذا لم تعلم أنه قذر : قيل له فاسأل عنه ؟ قال : لا تسأل وما دعاك الى أن تسأل وهو ماء المطر ؟ اذا لم يكن موضع مخرج أو موضع قذر فلا تغسله .

واحتج في طهارة طين المطر بحديث الاعرابي الذي بال في المسجد ، قال إسحاق ابن منصور ، وقال إسحاق بن راهويه كما قال أحمد ، واحتج بأن أصحاب النبي (ص)

والتابعين كانوا يخوضون المطر في الطرقات فلا يغسلون أرجلهم لما غلب الماء القذر ، ومن روى عنه أنه خاض طين المطر وصلى ولم يغسل رجله عمر وعلى رضي الله عنهما .

وقال ابن مسعود : كنا لا نتوضأ من موطىء ، ونحوه عن ابن عباس ، وقال ذلك سعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعبد الله بن مغفل بن مقرن والحسن وأصحاب الرأي وعوام أهل العلم ، لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك .

(فصل)

ولا تطهر الأرض حتى يذهب لون النجاسة ورائحتها ، لأن بقاءهما دليل على بقاء النجاسة ، فإن كانت مما لا يزول لونها إلا بمشقة سقط عنه إزالتها كالثوب ، وكذلك الحكم في الرائحة .

(فصل) إذا كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالرميم والروث والدم إذا جف فاختلفت بأجزاء الأرض لم تطهر بالغسل ، لأن عينها لا تنقلب ، ولا تطهر إلا بإزالة أجزاء المكان بحيث يتيقن زوال أجزاء النجاسة ، ولو بادر البول وهو رطب فقلع التراب الذي عليه أثره ، فالباقي طاهر ، لأن النجس كان رطباً وقد زال ، وإن جف فأزال ما وجد عليه الاثر لم يطهر ، لأن الاثر إنما يبين على ظاهر الأرض ، لكن إن قلع ما يتيقن به زوال ما أصابه البول فالباقي طاهر .

(فصل) ولا تطهر الأرض النجسة بشمس ولا ريح ولا جفاف ، وهذا قول أبي ثور وابن المنذر والشافعي في أحد قولي ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : تطهر إذا ذهب أثر النجاسة ، وقال أبو قلابة : جفوف الأرض طهورها ، لأن ابن عمر روى : أن الكلاب كانت تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ، أخرجه أبو داود .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : «أهريقوا على بوله سجلاً من ماء ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولأنه محل نجس فلم يطهر بغير الغسل كالثياب ، وأما حديث ابن عمر فرواه البخاري ، وليس فيه ذكر البول ، ويحتمل أنه أراد أنها كانت تبول ثم تقبل وتدبر في المسجد ، فيكون إقبالها وإدبارها فيه بعد بولها .

(فصل ولا تطهر النجاسة بالاستحالة : فلو أحرق السرجين النجس فصار رماداً أو وقع كلب في ملاحه فصار ملحاً لم تطهر^(١) لأنها نجاسة لم تحصل بالاستحالة ، فلم تطهر بها كالدّم إذا صار قيحاً أو صديداً ، وخرج عليه الخمر فإنه نجس بالاستحالة فجاز أن يطهر بها .

(فصل) والمنفصل من غسالة النجاسة ينقسم الى ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يفصل متغيراً بها فهو نجس اجماعاً ، لأنه متغير بالنجاسة ، فكان نجساً كما لو وردت عليه .

الثاني : أن يفصل غير متغير قبل طهارة المحل ، فهو نجس أيضاً ، لأنه ماء يسير لاقى نجاسة لم يطهرها ، فكان نجساً كالمتغير وكالباقى في المحل ، فإن الباقى في المحل نجس ، وهو جزء من الماء الذي غسلت به النجاسة ، ولأنه كان في المحل نجساً وعصره لا يجعله طاهراً .

الثالث : أن يفصل غير متغير من الغسلة التي طهرت المحل ، ففيه وجهان أصحهما : أنه طاهر ، وهو قول الشافعي ، لأنه جزء من المتصل والمتصل طاهر ، فكذلك المنفصل ، ولأنه ماء أزال حكم النجاسة ولم يتغير بها ، فكان طاهراً كالمنفصل من الأرض .

والثاني : هو نجس : وهو قول أبي حنيفة لأنه ماء يسير لاقى نجاسة فنجس بها كما لو وردت عليه ، وإذا حكمنا بطهارته ، فهل يكون طهوراً ؟ على وجهين : أحدهما : يكون طهوراً ، لأن الأصل طهوريته ، ولأن الحادث فيه لم ينجسه ولم يغيره فلم تزل طهوريته كما لو غسل به ثوباً طاهراً ؛ والثاني : أنه غير مطهر ، لأنه أزال مانعاً من الصلاة ، أشبه ما رفع به الحدث .

(فصل إذا جمع الماء الذي أزيلت به النجاسة قبل طهارة المحل وبعده في إناء واحد ، وكان دون القلتين ، فالجميع نجس تغير أو لم يتغير ؛ وقال بعض أصحاب الشافعي : هو طاهر : لأنه ماء أزيلت به النجاسة ولم يتغير بها ، فأشبهه ماء الغسلة التي طهرت المحل .

(١) حقق الامام ابن تيمية أن استحالة النجاسة تذهب بنجسها فتصير طاهرة

ولنا أنه اجتمع الماء النجس والطاهر وهو يسير ، فكان نجسا كما لو اجتمع مع ماء غير الذي غسل به المحل .

« مسألة ، قال (وإذا نسي صلى بهم جنبا أعاد وحده)

وجملته أن الإمام إذا صلى بالجماعة محدثا أو جنبا غير عالم بمحدثه فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة فصلاتهم صحيحة ، وصلاة الامام باطلة ، روى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر رضى الله عنهم ، وبه قال الحسن وسعيد بن جبير ومالك والاوزاعي والشافعي وسليمان بن حرب وأبو ثور ، وعن علي أنه يعيد ويعيدون ، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه لأنه صلى بهم محدثا أشبه ما لو علم .

ولنا إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، روى أن عمر رضى الله عنه صلى بالناس الصبح ثم خرج الى الجرف فأهراق الماء فوجد في ثوبه احتلاما ، فأعاد ولم يعيدوا ، وعن محمد بن عمرو بن المصطلق الخزاعي أن عثمان صلى بالناس صلاة الفجر فلما أصبح وارتفع النهار فإذا هو بأثر الجنابة ، فقال : كبرت والله كبرت والله ، فأعاد الصلاة ولم يأمرهم أن يعيدوا ، وعن علي أنه قال : اذا صلى الجنب بالقوم فآتم بهم الصلاة أمره أن يغتسل ويعيد ولا آمرهم أن يعيدوا ، وعن ابن عمر : أنه صلى بهم الغداة ثم ذكر أنه صلى بغير وضوء فأعاد ولم يعيدوا ، رواه كاه الأثرم ، وهذا في محل الشهرة لم ينقل خلافه فكان اجماعا ولم يثبت ما نقل عن علي في خلافه ، وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صلى الجنب بالقوم أعاد صلاته وتمت للقوم صلاتهم » أخرجه أبو سليمان محمد ابن الحسن الحراني في جزء ، ولأن الحدث مما يخفى ولا سبيل للمأموم الى معرفته من الامام فكان معذورا في الاقتداء به ، ويفارق ما اذا كان على الامام حدث نفسه لأنه يكون مستهزئا بالصلاة ، فاعلاما لا يحل ، وكذلك ان علم المأموم فإنه لا عذر له في الاقتداء به وقياس المعذور على غيره لا يصح والحكم في النجاسة كالحكم في الحدث سواء لأنها احدى الطهارتين فأشبهت الأخرى ولانها في معناها في خفائها على الامام والمأموم بل حكم النجاسة أخف ، وخفاؤها أكثر الا أن

في النجاسة رواية أخرى أن صلاة الامام تصح أيضا اذا نسيها .
 (فصل) اذا علم بحدث نفسه في الصلاة أو علم المأمومون لزهم استئناف الصلاة ، نص عليه ، قال الاثرم : سألت أبا عبد الله عن رجل صلى بقوم وهو غير طاهر بعض الصلاة فذكر ؟ قال : يعجبني أن يبتدئوا الصلاة ، قلت له : يقول لهم استأنفوا الصلاة ؟ قال ، لا . ولكن ينصرف ويتكلم ، ويبتدئون هم الصلاة ، وقال ابن عقيل ، فيه عن أحمد رحمه الله رواية أخرى ، اذا علم المأمومون أنهم يبنون على صلاتهم ، وقال الشافعي ، يبنون على صلاتهم سواء علم بذلك أو علم المأمومون ، لأن ما مضى من صلاتهم صحيح فكان لهم البناء عليه ، كما لو قام الى خامسة فسبحوا به فلم يرجع .

ولنا أنه ائتم بمن صلاته فاسدة مع العلم منهما أو من أحدهما أشبه ما لو ائتم بامرأة ، وانما خولف هذا فيما اذا استمر الجهل منهما للإجماع ولأن وجوب الاعادة على المأمومين حال استمرار الجهل يشق لفرقهم بخلاف ما اذا علموا في الصلاة وان علم بعض المأمومين دون بعض ، فالمنصوص أن صلاة الجميع تفسد والاولى أن يختص البطلان بمن علم دون من جهل لأنه معنى مبطل يختص به فاخص بالبطلان كحدث نفسه .

فصل

اذا اختلف غير ذلك من الشروط في حق الامام كالستارة واستقبال القبلة لم يعف عنه في حق المأموم لأن ذلك لا يخفى غالبا بخلاف الحدث والنجاسة ، وكذا ان فسدت صلاته اترك ركن فسدت صلاتهم ، نص عليه أحمد فيمن ترك القراءة يعيد ويعيدون ، وكذلك فيمن ترك تكبيرة الاحرام .

(فصل) وان فسدت لفعل يبطل الصلاة فإن كان عن عمد أفسد صلاة الجميع ، وان كان عن غير عمد لم تفسد صلاة المأمومين ، نص عليه أحمد في الضحك أنه يبطل صلاة الامام ولا تفسد صلاة المأمومين وعن أحمد فيمن سبقه الحدث روايتان . احدهما ، أن صلاة المأمومين تفسد لانه أمر أفسد صلاة الامام فأفسد صلاة المأمومين كترك الشرط ، وقد ثبت هذا الحكم في الشرط بما روى عن عمر

رضي الله عنه : أنه صلى بالناس المغرب فلم يسمعوا له قراءة ، فلما قضى صلاته قالوا يا أمير المؤمنين كأنك خفضت من صوتك قال : وما سمعتم ؟ قالوا : ما سمعنا لك قراءة قال : فما قرأت في نفسي ، شغلتنى غير جهزتها إلى الشام ثم قال لا صلاة إلا بقراءة ثم أقام فأعاد وأعاد الناس ، والصحيح الأول لأن عمر رضي الله عنه لما طعن وهو في الصلاة أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه فأتهم بهم الصلاة ولو فسدت صلاتهم للزمهم استئنافها ، ولا يصح القياس على ترك الشرط لأن الشرط أكد بدليل أنه لا يعنى عنه بنسيان بخلاف المبطل .

فصل

إذا سبق الإمام الحدث فله أن يستخلف من يتم بهم الصلاة روى ذلك عن عمر وعلى وعلقمة وعطاء والحسن والنخعي والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وحكى عن أحمد رواية أخرى أن صلاة المأمومين تبطل لأن أحمد قال : كنت أذهب إلى جواز الاستخلاف وجبت عنه .

وقال أبو بكر : تبطل صلاتهم رواية واحدة لأنه فقد شرط صحة الصلاة في حق الإمام فبطلت صلاة المأموم كما لو تعدد الحدث .

ولنا أن عمر رضي الله عنه لما طعن أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه فأتهم بهم الصلاة وكان ذلك بحضور من الصحابة وغيرهم ولم ينكره منكر فكان إجماعاً ، وقد احتج أحمد بقول عمر وعلى وقولهما عنده حجة فلا معدل عنه وقول أحمد جبت عنه إنما يدل على التوقف وتوقفه مرة لا يبطل ما انعقد الإجماع عليه وإذا ثبت هذا فإن للإمام أن يستخلف من يتم بهم الصلاة كما فعل عمر رضي الله عنه وإن لم يستخلف فقدم المأمومون منهم رجلاً فأتهم بهم جاز وإن صلوا وحداناً جاز ، قال الزهري في إمام يتوبه الدم أو رعف أو يجد مذياً ينصرف وليقل أتموا صلاتكم ، وقال الشافعي في آخر قوله الاختيار أن يصلي القوم فرادى إذا كان ذلك ولعل توقف أحمد إنما كان في الاستخلاف لا في صحة صلاة المأمومين فإنه قد نص على أن صلاة المأمومين لا تفسد بضحك الإمام فهذا أولى وإن قدمت كل طائفة من المأمومين لهم إماماً يصلي بهم فقياس المذهب جوازه وهو مذهب الشافعي ، وقال أصحاب الرأي : تفسد صلاتهم كلهم .

ولنا أن لهم أن يصلوا وحدانا فكان لهم أن يقدموا رجالا كحالة ابتداء الصلاة وإن قدم بعضهم رجلا وصلى الباكون وحدانا جاز .

(فصل) فأما الذي سبقه الحدث فتبطل صلاته ويلزمه استئنافها ، قال أحمد : يعجبني أن يتوضأ ويستقبل ، هذا قول الحسن وعطاء والنخعي ومكحول ، وعن أحمد أنه يتوضأ ويبنى ، روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس لما روى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قام أو رعى في صلاته فليصرف فليتوضأ وليبن على ما مضى من صلاته » ، وعنه رواية ثالثة أن كان الحدث من السيلين ابتداء وإن كان من غيرهما بنى لأن حكم نجاسة السيل أغلظ والاثرا إنما ورد بالبناء في الخارج من غير السيل فلا يلحق به ما ليس في معناه ، والصحيح الأول لما روى علي بن طلق قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فسا أحدكم في صلاته فليصرف فليتوضأ وليعد صلاته » ، رواه أبو داود والاثرم ، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائما يصلي بهم فأنصرف ثم جاء ورأسه يقطر فقال : « انى قمت بكم ثم ذكرت أنى كنت حنبا ولم أغسل فأنصرفت فاغتسلت فمن أصابه منكم مثل الذى أصابني أو أصابه في بطنه رز فليصرف فليغتسل أو ليتوضأ وليستقبل صلاته » ، رواه الاثرم ولأنه فقد شرط الصلاة في أثنائها على وجه لا يعود الا بعد زمن طويل وعمل كثير ففسدت صلاته كما لو تنجس نجاسة يحتاج في ازالتها الى مثل ذلك أو انكشفت عورته ولم يجد السترة الا بعيدة منه أو تعمد الحدث أو انقضت مدة المسح وحديثهم ضعيف .

(فصل) قال أصحابنا يجوز أن يستخلف من سبق ببعض الصلاة ولمن جاء بعد حدث الامام فيبنى على ما مضى من صلاة الامام من قراءة أو ركعة أو سجدة ويقضى بعد فراغ صلاة المأمومين وحكى هذا القول عن عمر وعلى وأكثر من وافقهما في الاستخلاف ، وفيه رواية أخرى أنه مخير بين أن يبنى أو يبتدىء قال مالك ويصلى لنفسه صلاة تامة فإذا فرغوا من صلاتهم قعدوا وانتظروه حتى يتم ويسلم معهم لأن اتباع المأمومين للامام أولى من اتباعه لهم فإن الإمام إنما جعل ليؤتم به وعلى كلتا الروايتين إذا فرغ المأمومون قبل فراغ امامهم وقام لقضاء ما فاتهم فإنهم

يجلسون وينتظرونه حتى يتم ويسلم بهم لأن الامام ينتظر المأمومين في صلاة الخوف فانتظارهم له أولى وان سلوا ولم ينتظروه جاز ، وقال ابن عقيل يستخلف من يسلم بهم والأولى انتظاره وان سلوا لم يحتاجوا الى خليفة فإنه لم يبق من الصلاة الا السلام ، فلا حاجة الى الاستخلاف فيه ويقوى عندي : أنه لا يصح الاستخلاف في هذه الصورة لأنه ان بنى جلس في غير موضع جلوسه وصار تابعا للمأمومين ، وان ابتدأ جلس المأمومون في غير موضع جلوسهم ولم يرد الشرع بهذا وانما ثبت الاستخلاف في موضع الاجماع حيث لم يحتج الى شيء من هذا فلا يلحق به ما ليس في معناه والله أعلم .

(فصل) واذا استخلف من لا يدرى كم صلى ؟ احتمل أن يبنى على اليقين فإن وافق الحق والا سبحوا به ، فرجع اليهم ، ويسجد للسهو ، وقال النخعي ، ينظر ما يصنع من خلفه ، وقال الشافعي ، يتصنع فإن سبحوا به جلس ، وعلم أنها الرابعة ، وقال الاوزاعي ، يصلي بهم ركعة لأنه تيقن بقاء ركعة ثم يتأخر ويقدم رجلا يصلي بهم ما بقي من صلاتهم فإذا سلم قام الرجل فآتم صلاته ، وقال مالك : يصلي لنفسه صلاة تامة فإن فرغوا من صلاتهم قعدوا وانتظروه ، والاقوال الثلاثة الاولى متقاربة .

ولنا على أنه لا يستخلف ؛ أنه ان شك في عدد الركعات فلم يجز له الاستخلاف لذلك . كغير المستخلف .

ولنا على أنه يبنى على اليقين ، أنه شك من لا ظن له فوجب البناء على اليقين كسائر المصلين .

(فصل) ومن أجاز الاستخلاف فقد أجاز نقل الجماعة الى جماعة أخرى للعذر ويشهد لذلك ، أن النبي (ص) جاء وأبو بكر في الصلاة فتأخر أبو بكر ، وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فآتم بهم الصلاة ، وفعل هذا مرة أخرى . جاء حتى جلس الى جانب أبي بكر عن يساره ، وأبو بكر عن يمينه قائم ، يآتم بالنبي صلى الله عليه وسلم ويآتم الناس بأبي بكر ، وكلا الحديثين صحيح متفق عليهما ، وهذا يقوى جواز الاستخلاف والانتقال من جماعة الى جماعة أخرى حال العذر .

فيخرج من هذا : أنه لو أدرك اثنان بعض الصلاة مع الإمام ، فلما سلم الإمام اتم أحدهما بصاحبه ، ونوى الآخر امامته : أن ذلك يصح ، لأنه في معنى الاستخلاف ، ومن لم يجز الاستخلاف لم يجز ذلك .
ولو تخلف امام الحي من الصلاة لغيبة ، أو مرض ، أو عذر وصلى غيره وحضر امام الحي في أثناء الصلاة ، فتأخر الامام وتقدم امام الحي ، فبنى على صلاة خليفته ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ففى ذلك وجهان :
أحدهما : يجوز ، لأن النبي (ص) فعله ، فيجوز لغيره أن يفعل مثل فعله .
والثانى : لا يجوز ، لاحتمال أن يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لعدم مساواة غيره له فى الفضل .

فصل

إذا وجد المبطل فى المأموم دون الإمام مثل أن يكون المأموم محدثا أو نجساً ولم يعلم بذلك الا بعد فراغه من الصلاة ، أو سبقه الحدث فى أثناء الصلاة : أو ضحك أو تكلم أو ترك ركنا ، أو غير ذلك من المبطلات ، ولم يكن مع الإمام من تنعقد به الصلاة سواه ، فقياس المذهب : أن حكمه كحكم الإمام معه على ما فصلناه ، لان ارتباط صلاة الامام بالمأموم كارتباط صلاة المأموم بالإمام ، فما فسد ثم فسد ههنا ، وما صح ثم صح ههنا
(فصل) قال أحمد رحمه الله فى رجلين أم أحدهما صاحبه فشم كل واحد منهما ريحاً ، أو سمع صوتاً يعتقد أنه من صاحبه ، وكل يقول : ليس منى : يتوضآن ويصليان ، انما فسدت صلاتهما ، لأن كل واحد منهما يعتقد فساد صلاة صاحبه وأنه صار فذاً ، وهذا على الرواية التى تقول بفساد صلاة كل واحد من الإمام والمأموم بفساد صلاة صاحبه لكونه صار فذاً .

وعلى الرواية المنصوصة : ينوى كل واحد منهما الانفراد ، ويتم صلاته ، ويحتمل أنه إنما قضى بفساد صلاتهما إذا أتما الصلاة على ما كان عليه من غير فسخ النية ، فإن المأموم يعتقد أنه مؤتم بمحدث ، والامام يعتقد أنه يؤم محدثاً ، وأما الوضوء فلعل أحمد رحمه الله إنما أراد بقوله « يتوضآن » لتصح صلاتهما جماعة .

إذ ليس لأحدهما أن يأتى بصاحبه أو يؤمّه مع اعتقاد حدثه ، ولعله أمر بذلك احتياطاً ، أما إذا صليا منفردين فإنه لا يجب الوضوء على واحد منهما . لأن يقين الطهارة موجود في كل واحد منهما ، والحدث مشكوك فيه ، فلا يزول اليقين بالشك (فصل) ونقل عن أحد في إمام صلى بقوم فشهد اثنان عن يمينه أنه أحدث ، وأنكر الإمام وبقية المأمومين : يعيد ويعيدون ، وهذا لأن شهادتهما إثبات يقدم على النفي لاحتمال عليهما به مع خفائه عنه وعن بقية المأمومين . وقوله « يعيدون » لأن المأمومين متى علم بعضهم بحديث إمامهم لزمت الجميع الاعداد على المنصوص ، ويحتمل أن تختص الاعداد من علم دون غيره على ما تقدم ، والله أعلم .

باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها

روى ابن عباس قال « شهد عندى رجال مرضيون — وأرضاهم عندى عمر رضى الله عنه — أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح ، حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر ، حتى تغرب الشمس ، وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » متفق عليهما ، وفى لفظ « بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر » رواه مسلم ، وعن أبي هريرة مثل حديث عمر ، إلا أنه قال « وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز ، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب » رواهما مسلم ، وعن عتبة بن عامر قال « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن أو أن نقبر فيها موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل ، وحين تتضيف الشمس للغروب حتى تغرب » وعن عمرو بن عبسة قال : قلت يا رسول الله أخبرنى عن الصلاة ، قال : صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع

الشمس حتى ترتفع فانها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صل فإن الصلاة محضرة مشهودة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة فإن حينئذ تسجر جهنم فإذا أقبل اليبس فصل فإن الصلاة مشهودة محضرة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، رواه عن مسلم .

« مسألة ، قال أبو القاسم (ويقضى الفوائت من الصلوات الفرض »

وجملته : أنه يجوز قضاء النرائض الفائتة في جميع أوقات النهي وغيرها ، روى نحو ذلك عن علي رضي الله عنه وغير واحد من الصحابة ، وبه قال أبو العالية والنخعي والشعبي والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقال أصحاب الرأي : لا تقضى الفوائت في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر : إلا عصر يومه يصلها قبل غروب الشمس ، لعدم النهي وهو متناول للفرائض وغيرها ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس أخرها حتى أبيضت الشمس ، متفق عليه ، ولأنها صلاة ، فلم تجز في هذه الأوقات كالنوافل .

وقد روى عن أبي بكر رضي الله عنه ، أنه نام في دالية ، فاستيقظ عند غروب الشمس فانتظر حتى غابت الشمس ثم صلى ، وعن كعب - أحسبه ابن عجرة - أنه نام حتى طلع قرن الشمس فأجلسه ، فلما أن تعالت الشمس قال له : صل الآن .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ، من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، متفق عليه ؛ وفي حديث أبي قتادة ، إنما التفريط في اليقظة على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى ، فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها ، متفق عليه ، وخبر النهي بخصوص بالقضاء في الوقتين الآخرين وبعصر يومه ، فنقيس محل النزاع على المخصوص ، وقياسهم منقوض بذلك أيضا ، وحديث أبي قتادة يدل على جواز التأخير لا على تحريم الفعل .

(فصل) ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح أتمها ، وقال أصحاب الرأي تفسد ، لأنها صارت في وقت النهي .

ولنا ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغيب الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته ، متفق عليه ، وهذا نص في المسألة يقدم على عموم غيره .

(فصل) ويجوز فعل الصلاة المندورة في وقت النهي ، سواء كان النذر مطلقاً أو مؤقتاً ، وقال أبو حنيفة . لا يجوز ويتخرج لنا مثله بناء على صوم الواجب في أيام التشريق . ولنا أنها صلاة واجبة ، فأشبهت الفرائض من الفرائض وصلاة الجنازة ، وقد وافقنا فيه فيما بعد صلاة العصر وصلاة الصبح .

« مسألة ، قال (ويركع للطواف)

يعنى في أوقات النهي ، وعن طاف بعد الصبح والعصر وصلى ركعتين : ابن عمر وابن الزبير وعطاء وطاوس ، وفعله ابن عباس والحسن والحسين ومجاهد والقاسم بن محمد ، وفعله عروة بعد الصبح ، وهذا مذهب عطاء والشافعى وأبي ثور وأنكرت طائفة ذلك ، منهم أبو حنيفة ومالك ، واحتجوا بعموم أحاديث النهي ولنا ما روى جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى في أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، رواه الأثرم والترمذى ، وقال : حديث صحيح ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولأن ركعتي الطواف تابعة له ، فإذا أبيع المتبوع ينبغى أن يباح التبعية ، وحديثهم مخصص بالفرائض ، وحديثنا لا تخصيص فيه ، فيكون أولى .

« مسألة ، قال (ويصلى على الجنازة)

أما الصلاة على الجنازة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تميل للغروب ، فلا خلاف فيه ، قال ابن المنذر : إجماع المسلمين في الصلاة على الجنازة بعد العصر والصبح ، وأما الصلاة عليها في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر فلا يجوز ، ذكرها القاضى وغيره ، قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس ؟ قال : أما حين تطلع فما يعجبني ، ثم ذكر حديث عقبة بن عامر ، وقد روى عن جابر وابن عمر نحو هذا القول

وذكره مالك في الموطأ عن ابن عمر ، وقال الخطابي : هذا قول أكثر أهل العلم
وقال أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى ، ان الصلاة على الجنازة تجوز في جميع
أوقات النهي وهذا مذهب الشافعي ، لأنها صلاة تباح بعد الصبح والعصر ، فأبيحت
في سائر الاوقات كالفرائض .

ولنا قول عقبة بن عامر ، ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا ، وذكره مقرونا بالدفن دليل على
إرادة صلاة الجنازة ، ولأنها صلاة من غير الصلوات الخمس ، فلم يجز فعلها في
هذه الاوقات الثلاثة كالزواقل المطلقة ، وإنما أبيحت بعد الصبح والعصر لأن
مدتهما تطول ، فالانتظار يخاف منه عليها وهذه مدتها تقصر ، وأما الفرائض
فلا يقاس عليها لأنها آكد ، ولا يصح قياس هذه الاوقات الثلاثة على الوقتين
الآخرين ، لان النهي فيها آكد وزمنها أقصر ، فلا يخاف على الميت فيها ، ولأنه
نهى عن الدفن فيها والصلاة المقرونة بالدفن تناول صلاة الجنازة وتمنعها القرينة
من الخروج بالتخصيص بخلاف الوقتين الآخرين ، والله أعلم .

« مسألة ، قال ، ويصلي إذا كان في المسجد وأقيمت الصلاة وقد كان صلاها

وحملته : أن من صلى فرضه ثم أدرك تلك الصلاة في جماعة استحبه له
اعادتها ، أي صلاة كانت ، بشرط أن تقام وهو في المسجد ، أو يدخل المسجد
وهم يصلون ؛ وهذا قول الحسن والشافعي وأبي ثور ، فإن أقيمت صلاة الفجر
أو العصر وهو خارج المسجد لم يستحب له الدخول واشترط القاضي لجواز
الاعادة في وقت النهي : أن يكون مع امام الحي ، ولم يفرق الخرق بين إمام الحي
وغيره ولا بين المصلي جماعة وفردى ، وكلام أحمد يدل على ذلك أيضاً ، قال
الاثرم سألت أبا عبد الله عن من صلى في جماعة ثم دخل المسجد وهم يصلون أيصلي معهم
قال نعم ، وذكر حديث أبي هريرة « أما هذا فقد عصي أبا القاسم ، إنما هي نافلة
فلا يدخل فإن دخل صلى ، وإن كان قد صلى في جماعة ؛ قيل لا أبي عبد الله :
والمغرب ؟ قال : نعم ، إلا أنه في المغرب يشفع .

وقال مالك : إن كان صلى وحده أعاد المغرب ، وإن كان صلى في جماعة لم يعدها . لأن الحديث الدال على الإعادة قال فيه «صلينا في رحالنا» وقال أبو حنيفة لا تعاد الفجر ولا العصر ولا المغرب ، لأنها نافلة فلا يجوز فعلها في وقت النهي لعموم الحديث فيه ولا تعاد المغرب لأن التطوع لا يكون بوتر

وعن ابن عمر والنخعي تعاد الصلوات كلها إلا الصبح والمغرب ، وقال أبو موسى وأبو مجلز ومالك والثوري والأوزاعي تعاد كلها إلا المغرب لثلاث تطوع بوتر . وقال الحاكم : إلا الصبح وحدها

ولنا ما روى جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال «شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجته فصليت معه صلاة الفجر في مسجد الخيف وأنا غلام شاب ، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه ، فقال عليّ بهما فأتى بهما ترعد فرائصهما ، فقال ما منعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالنا ، قال لا تفعل ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكم نافلة ، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح والاثرم وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجن عن أبيه « أنه كان جالسا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن للصلاة ، فقام رسول الله (ص) فصلي ثم رجع ومحجن في مجلسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما منعك أن تصلي مع الناس ، ألسنت برجل مسلم ؟ فقال بلى يا رسول الله ، ولكني قد صليت في أهلي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت ،

وعن أبي ذر قال « إن خليلي - يعني النبي (ص) - أوصاني أن أصلي الصلاة لوقتها ، فإذا أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة ، رواه مسلم . وفي رواية « فإن أدركتها معهم فصل ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي ، رواه النسائي ، وهذه الأحاديث بعمومها تدل على محل النزاع ، وحديث يزيد بن الأسود صريح في إعادة الفجر والعصر مثلها ، والأحاديث بإطلاقها تدل على الإعادة ، سواء كان مع امام الحي أو غيره ، وسواء صلى وحده أو في جماعة . وقد روى أنس قال « صلى بنا أبو موسى الغداة في المربد فأنتهينا إلى المسجد الجامع ، فأقيمت الصلاة فصلينا مع

المغيرة بن شعبة ، وعن صلة عن حذيفة ، أنه أعاد الظهر والعصر والمغرب وكان قد صلاه في جماعة ، رواهما الاثرم

(فصل / اذا أعاد المغرب شفعا برابعة ، نص عليه أحمد ، وبه قال الاسود بن يزيد والزهرى والشافعى واسحاق : ورواه قتادة عن سعيد بن المسيب . وروى صلة عن حذيفة ، أنه لما أعاد المغرب قال . ذهبت أقوم في الثالثة فأجلسنى ، وهذا يحتمل أنه أمره بالاقصر على ركعتين لتكون شفعا ، ويحتمل أنه أمره بالصلة مثل صلاة الامام .

ولنا أن هذه الصلاة نافلة ولا يشرع التنفل بوتر غير الوتر فكان زيادة ركعة أولى من نقصانها لتلا يفارق امامه قبل اتمام صلاته

(فصل) ان أقيمت الصلاة وهو خارج من المسجد ، فإن كان في وقت نهى لم يستحب له الدخول ، وان كان في غير وقت نهى استحب له الدخول في الصلاة معهم ، وان دخل وصلى معهم فلا بأس ، لما ذكرنا من خبر أبى موسى ولا يستحب لما روى مجاهد قال : خرجت مع ابن عمر من دار عبد الله بن خالد بن أسيد حتى اذا نظر الى باب المسجد اذا الناس في الصلاة ، فلم يزل واقفا حتى صلى الناس وقال انى صليت في البيت ، رواه الامام أحمد في المسند

(فصل) اذا أعاد الصلاة فالأولى فرضه ، روى ذلك عن على رضى الله عنه ، وبه قال الثورى وأبو حنيفة واسحاق والشافعى في الجديد . وعن سعيد بن المسيب وعطاء والشعبى التى صلى معهم المكتوبة ، لما روى في حديث يزيد بن الاسود أن النبى (ص) قال : اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس فصلّ معهم ، وان كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة ،

ولنا قوله في الحديث الصحيح : تكن لكما نافله ، وقوله في حديث أبى ذر : فإنها لك نافلة ، ولأن الأولى قد وقعت فريضة وأسقطت الفرض ، بدليل أنها لا تجب ثانيا ، واذا برئت الذمة بالأولى استحال كون الثانية فريضة وجعل الأولى نافلة ، قال حماد قال ابراهيم : اذا نوى الرجل صلاة وكتبها الملائكة فمن يستطيع أن يحولها ؟ فما صلى بعدها فهو تطوع ، وحديثهم لا تصرّح فيه فيجب أن يحمل

معناه على ما في الأحاديث الباقية سواء ، فعلى هذا لا ينوي الثانية فرضاً لكن ينويها ظهراً معادة وإن نواها نافلة صح

(فصل) ولا تجب الاعادة . قال القاضي : لا تجب رواية واحدة ، وقال بعض أصحابنا فيها رواية أخرى أنها تجب مع إمام الحنفي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصل صلاة في يوم مرتين ، رواه أبو داود ومعناه واجبتان والله أعلم ، والامر للاستحباب ، فعلى هذا ان قصد الاعادة فلم يدرك الا ركعتين ، فقال الأمدى يجوز أن يسلم معهم لأنها نافلة ويستحب أن يتمها لأنه قصدتها أربعاً ، ونص أحمد رحمه الله على أنه يتمها أربعاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم « وما فاتكم فأتوا » ،

« مسألة » قال : في كل وقت نهى عن الصلاة فيه ، وهو بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس (

اختلف أهل العلم في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، فذهب أحمد رحمه الله الى أنها من بعد الفجر حتى ترتفع الشمس قدر رمح ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ، وحال قيام الشمس حتى تزول : وعدّها أصحابه خمسة أوقات : من الفجر الى طلوع الشمس وقت ، ومن طلوعها الى ارتفاعها وقت ، وحال قيامها وقت ، ومن العصر الى شروق الشمس في الغروب وقت ، والى تكامل الغروب وقت . والصحيح أن الوقت الخامس من حين تنضيف الشمس للغروب الى أن تغرب ، لأن عقبة بن عامر قال « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن وإن تقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل ، وحين تنضيف الشمس للغروب حتى تغرب » فجعل هذه ثلاثة أوقات ، وقد ثبت لنا وقتان آخران بحديث عمر وابن سعيد فيكون الجميع خمسة : ومن جعل الخامس وقت الغروب فلأن النبي صلى الله عليه وسلم خصه بالنهاي في حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز ، واذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب » وفي حديث « ولا تتحروا بصلاتكم طالوخ الشمس ولا غروبها » ،

وعلى كل حال فهذه الأوقات المذكورة منهي عن الصلاة فيها ، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي .

وقال ابن المنذر : إنما المنهي عنه الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بدليل تخصيصها بالنهاي في حديثه وحديث ابن عمر ، وقوله : لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة ، رواه أبو داود ، وقالت عائشة : وهم عمر ، إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها ،

ولنا ما ذكرنا من الأحاديث في أول الباب وهي صحيحة صريحة والتخصيص في بعض الأحاديث لا يعارض العموم المرافق له ، بل يدل على تأكيد الحكم فيما خصه . وقول عائشة في رد خبر عمر غير مقبول فإنه مثبت لروايته عن النبي (ص) وهي تقول برأيها ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم أصبح من قولها ، ثم هي قد روت ذلك أيضا ، فروى ذلك عن مولى عائشة أنها حدثته : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهى عنه ، رواه أبو داود ، فكيف يقبل ردها لما قد أقرت بصحته ، وقد رواه أبو سعيد وعمرو بن عبسة وأبو هريرة وابن عمر والصنابحي وأم سلية كنحو رواية عمر ، فلا يترك هذا بمجرد رأي مختلف متناقض

(فصل) والنهي عن الصلاة بعد العصر متعلق بفعل الصلاة ، فمن لم يصل أباح له التنفل ، وإن صلى غيره ، ومن صلى العصر فليس له التنفل وإن لم يصل أحد سواه ، لا نعلم في هذا خلافاً عند من يمنع الصلاة بعد العصر

فأما النهي بعد الفجر فيتعلق بطلوع الفجر ، وهذا قال سعيد بن المسيب والعلاء ابن زياد وحيد بن عبد الرحمن وأصحاب الرأي ، وقال النخعي : كانوا يكرهون ذلك ، يعني التطوع بعد طلوع الفجر ، ورويت كراهيته عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو ، وعن أحمد رواية أخرى أن النهي متعلق بفعل الصلاة أيضا كالعصر ، وروى نحو ذلك عن الحسن والشافعي ، لما روى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، رواه مسلم . وروى أبو داود حديث

عمر بهذا اللفظ ، وفي حديث عمرو بن عبسة قال « صل صلاة الصبح ثم اقصر عن الصلاة ، كذا رواه مسلم ، وفي رواية أبي داود قال « قلت يا رسول الله أى الليل أسمع ؟ قال جوف الليل الآخر ، فصل ما شئت فإن الصلاة مكتوبة مشهودة حتى تصلى الصبح ، ثم اقصر حتى تطلع الشمس وترتفع قدر رمح أو رمحين ، ولأن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في العصر علق على الصلاة دون وقتها ، فذلك الفجر ، ولأنه وقت نهى بعد صلاة فيتعلق بفعلها كبعد العصر ، والمشهور في المذهب الأول لما روى يسار مولى بن عمر قال « رأيت ابن عمر وأنا أصلي بعد طلوع الفجر فقال يا يسار إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فقال « ليلغ شاهدكم غائبكم لا تصلوا بعد الفجر إلا سجدة » رواه أبو داود ، وفي لفظ « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا سجدة » رواه الدارقطني ، وفي لفظ « إلا ركعتي الفجر » وقال هو غريب ، زواه قدامة بن موسى ، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم ؛ وقال هذا ما أجمع عليه أهل العلم

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتا الفجر » وهذا يبين مراد النبي صلى الله عليه وسلم من اللفظ المجمل ولا يعارضه تخصيص ما بعد الصلاة بالنهي ؛ فإن ذلك دليل خطاب وهذا منطوق فيكون أولى ، وحديث عمرو بن عبسة قد اختلفت ألفاظ الرواة فيه ، وهو في سنن ابن ماجه حتى يطلع الفجر

« مسألة ، قال (ولا يتبدى في هذه الأوقات صلاة تطوع بها)

لا أعلم خلافاً في المذهب أنه لا يجوز أن يتبدى صلاة تطوع غير ذات سبب وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي . وقال ابن المنذر : رخصت طائفة في الصلاة بعد العصر . رونا ذلك عن علي والزبير وابنه وتميم الداري والنعمان بن بشير وأبي أيوب الأنصاري وعائشة ، وفعله الاسود بن يزيد وعمر وابن ميمون ومسروق وشريح وعبد الله بن أبي الهذيل وأبو بردة وعبد الرحمن بن الاسود . وابن اليلباني والاحنف بن قيس . وحكى عن أحمد أنه قال : لا نفعله ولا نعيب

فاعله ، وذلك لقول عائشة رضي الله عنها « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد العصر عندي قط ، وقولها « وهم عمر ، إنما نهى رسول الله (ص) أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها ، رواهما مسلم ، وقول علي عن النبي (ص) « لا صلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة »

ولنا الأحاديث المذكورة في أول الباب وهي صحيحة صريحة ، وروى أبو بصرة قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر بالمحصر فقال « إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها ، فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد ، رواه مسلم . وهذا خاص في محل النزاع . وأما حديث عائشة فقد روى عنها ذكروان مولاهما أنها حدثته « أن رسول الله (ص) كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ، رواه أبو داود ، وروى أبو سلية أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله (ص) يصليهما بعد العصر ؟ فقالت كان يصليهما قبل العصر ، ثم إنه شغل عنها أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتها ، وكان إذا صلى صلاة أثبتها ،

وعن أم سلية قالت « سمعت رسول الله (ص) ينهى عنها ثم رأيت يصليها ؛ وقال يا بنت أبي أمية انه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ، رواهما مسلم . وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعله لسبب وهو قضاء ما فاته من السنة ، وأنه نهى عن الصلاة بعد العصر ، كما رواه غيرهما ، وحديث عائشة يدل على اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ونهيه غيره ، وهذا حجة على من خالف ذلك ، فإن النزاع إنما هو في غير النبي (ص) ؛ وقد ثبت ذلك من غير معارض له

(فصل) فأما التطوع لسبب غير ما ذكره الحرقى ؛ فالمخصوص عن أحمد رحمه الله في الوتر أنه يفعله قبل صلاة الفجر . قال الاثرم . سمعت أبا عبد الله يسأل : أيوتر الرجل بعدما يطلع الفجر ؟ قال نعم . وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وحذيفة وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وفضالة بن عبيد وعائشة وعبد الله بن عامر بن ربيعة وعمر بن شرحبيل ، وقال أيوب السخيتاني وحميد الطويل : إن أكثر وترنا بعد طلوع الفجر ، وبه قال مالك والثوري

والاوزاعي والشافعي ، وروى عن علي رضي الله عنه ، أنه خرج بعد طلوع الفجر فقال : لنعم ساعة الوتر هذه ، وروى عن عاصم قال : جاء ناس الى أبي موسى : فسألوه عن رجل لم يوتر حتى أذن المؤذن؟ قال لا وتر له ، فأتوا علياً فسألوه فقال : أغرق في الزرع ، الوتر ما بينه وبين الصلاة ، وأنكر ذلك عطاء والنخعي وسعيد ابن جبير ، وهو قول أبي موسى على ما حكينا ، واحتجوا بعموم النهي .

ولنا ما روى أبو بصرة الغفاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء الى صلاة الصبح . الوتر الوتر ، رواه الاثرم ، واحتج به أحمد ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، وأحاديث النهي الصحيحة ليست صريحة في النهي قبل صلاة الفجر على ما قدمناه ، إنما فيه حديث ابن عمر وهو غريب ، وقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله (ص) : من نام عن الوتر أو نسيه فليصله اذا أصبح أو ذكر ، رواه ابن ماجه ، وهذا صريح في محل الزاع . إذا ثبت هذا : فإنه لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح لهذا الخبر ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فإذا خشي أحدكم الصبح فليصل ركعة توتر له ما قد صلى ، متفق عليه ، وهكذا قال مالك ، وقال : من فاتته صلاة الليل فله أن يصلي بعد الصبح قبل أن يصلي الصبح ، وحكاه ابن أبي موسى في الارشاد مذهباً لأحمد ، قياساً على الوتر ، ولأن هذا الوقت لم يثبت النهي فيه صريحاً ، فكان حكمه خفيفاً .

(فصل)

فأما قضاء سنة الفجر بعدها فجائز ، إلا أن أحد اختار أن يقضيها من الضحى وقال : ان صلاهما بعد الفجر أجزاء ، وأما أنا فأختار ذلك ، وقال عطاء وابن جريج والشافعي : يقضيها بعدها ، لما روى عن قيس بن فهد قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الفجر ، فقال : ما هاتان الركعتان يا قيس ؟ قلت : يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي الفجر ، فهما هاتان ، رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي ، وسكوت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز ، ولأن النبي (ص) قضى سنة الظهر بعد العصر ،

وهذه في معناها ، ولائها صلاة ذات سبب ، فأشبهت ركعتي الطواف ، وقال أصحاب الرأي : لا يجوز لعموم النهي ، ولما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس » رواه الترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن عاصم ، قال ابن الجوزي رحمه الله . وهو ثقة ، أخرج عنه البخاري ، وكان ابن عمر يقضيهما من الضحى وحديث قيس مرسل ، قاله أحمد والترمذي لائمه يرويه محمد بن إبراهيم عن قيس ولم يسمع منه ، وروى من طريق يحيى بن سعيد عن جده ، وهو مرسل أيضاً ، ورواه الترمذي قال « قلت يا رسول الله ، إنى لم أكن ركعت ركعتي الفجر ؟ قال : فلا ، إذا ، وهذا يحتمل النهي ؛ وإذا كان الأمر هكذا كان تأخيرها إلى وقت الضحى أحسن لنخرج من الخلاف ، ولا نخالف عموم الحديث ، وإن فعلها فهو جائز ، لأن هذا الخبر لا يقصر عن الدلالة على الجواز ، والله أعلم .

(فصل) وأما قضاء السنن الراجعة بعد العصر ، فالصحيح جوازه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، فانه قضى الركعتين اللتين بعد الظهر بعد العصر في حديث أم سلمة ، وقضى الركعتين اللتين قبل العصر بعدها في حديث عائشة ، والاقتداء بما فعله النبي (ص) متعين ؛ ولأن النهي بعد العصر خفيف ، لما روى في خلافه من الرخصة وما وقع من الخلاف فيه ، وقول عائشة « إنه كان ينهى عنها ، معناه والله أعلم ، نهى عنها لغير هذا السبب ، أو أنه كان يفعلها على الدوام وينهى عن ذلك ، وهذا مذهب الشافعي ، ومنعه أصحاب الرأي لعموم النهي ، وما ذكرناه خاص ، فالأخذ به أولى ، إلا أن الصحيح في الركعتين قبل العصر أنها لا تقضى لما روت عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما ، فقلت له : أتقضيها إذا فاتتا ؟ قال : لا ، رواه ابن النجار في الجزء الخامس من حديثه .

فصل

فأما قضاء السنن في سائر أوقات النهي وفعل غيرها من الصلوات التي لها سبب ، كتحية المسجد وصلاة الكسوف وسجود التلاوة ، فالمشهور في المذهب أنه لا يجوز . ذكره الحرق في سجود التلاوة وصلاة الكسوف . وقال القاضي في ذلك روايتان . أصحهما أنه لا يجوز . وهو قول أصحاب الرأي لعموم النهي .

والثانية : يجوز وهو قول الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » متفق عليه ، وقال في الكسوف : « فإذا رأيتموهما فصلوا » وهذا خاص في هذه الصلاة ، فيقدم على النهي العام في الصلاة كلها ولأنها صلاة ذات سبب فأشبهت ما ثبت جوازه .

ولنا أن النهي للتحريم والأمر للندب ، وترك المحرم أولى من فعل المندوب وقولهم . إن الأمر خاص في الصلاة ، قلنا : ولكنه عام في الوقت والنهي خاص فيه فيقدم ولا يصح القياس على القضاء بعد العصر لأن حكم النهي فيه أخف لما ذكرنا ، ولا على قضاء الوتر بعد طلوع الفجر لذلك ولأنه وقت له بدليل حديث أبي بصرة ، ولا على صلاة الجنائز لأنها فرض كفاية ، ويخاف على الميت ، ولا على ركعتي الطواف لأنها تابعتان لما لا يمنع منه النهي مع أننا قد ذكرنا أن الصحيح أنه لا يصلي على الجنائز في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر ، وكذلك لا ينبغي أن يركع للطواف فيها ولا يعيد فيها جماعة وإذا منعت هذه الصلوات التأكيد فيها غيرها أولى بالمنع والله أعلم .

(فصل)

ولا فرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع في أوقات النهي ، وقال الشافعي : لا يمنع فيها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار » وعن أبي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يصلين أحد بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر إلى أن تغرب الشمس إلا بمكة » — يقول : قال ذلك ثلاثاً ، رواه الدارقطني .

ولنا عموم النهي وأنه معنى يمنع الصلاة فاستوت فيه مكة وغيرها كالحبض ، وحديثهم أراد به ركعتي الطواف فيختص بهما ، وحديث أبي ذر ضعيف يرويه عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، قاله يحيى بن معين .

(فصل) ولا فرق في وقت الزوال بين الجمعة وغيرها ، ولا بين الشتاء والصيف كان عمر بن الخطاب ينهى عنه ، وقال ابن مسعود : « كنا تنهى عن ذلك » يعني يوم الجمعة وقال سعيد المقبري : أدركت الناس وهم يتقون ذلك وعن عمرو بن سعيد بن العاص

عن أبيه قال : كنت أبقى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا زالت الشمس قاموا فصلوا أربعاً ، ورخص فيه الحسن وطاوس والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز والشافعي وإسحاق في يوم الجمعة لما روى أبو سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، وعن أبي قتادة مثله رواه أبو داود ، ولأن الناس ينتظرون الجمعة في هذا الوقت وليس عليهم قطع النوافل .

وقال مالك . أكرهه إذا علت انتصاف النهار ، وإذا كنت في موضع لا أعليه ولا أستطيع أن أنظر فإني أراه واسعا ، وأباحه فيها عطاء في الشتاء دون الصيف لأن شدة الحر من فيح جهنم وذلك الوقت حين تسجر جهنم .

ولنا عموم الأحاديث في النهي ، وذكر لا أحمد الرخصة في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ؟ قال : فيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه : حديث عمرو بن عبسة وحديث عقبة بن عامر وحديث الصنابحي ، رواه الأثرم عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها ، ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها ، فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقها ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات ، ولأنه وقت نهى فاستوى فيه يوم الجمعة وغيره كسائر الاوقات ، وحديثهم ضعيف في إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وهو مرسل لأن أبا الخليل يرويه عن أبي قتادة ولم يسمع منه .

وقولهم : انهم ينتظرون الجمعة ، قلنا : إذا علم وقت النهي فليس له أن يصلي فإن شك فله أن يصلي حتى يعلم لأن الأصل الإباحة فلا تزول بالشك والله أعلم .

« مسألة ، قال (وصلاة التطوع مثني مثني)

يعنى يسلم من كل ركعتين ، والتطوع قسمان : تطوع ليل وتطوع نهار ، فأما تطوع الليل فلا يجوز الا مثني مثني ، هذا قول أكثر أهل العلم ، وبه قال أبو يوسف ومحمد .

وقال أبو حنيفة : إن شئت ركعتين وإن شئت أربعاً وإن شئت ستاً وإن شئت ثمانياً .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى ، متفق عليه ، وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مفتاح الصلاة الطهور ، وبين كل ركعتين تسليمة » رواه الاثرم .

« مسألة ، قال (وإن تطوع بأربع في النهار فلا بأس)

الافضل في تطوع النهار : أن يكون مثنى مثنى ، لما روى علي بن عبد الله البارقى عن ابن عمر عن النبي (ص) أنه قال « صلاة الليل مثنى مثنى » رواه أبو داود والاثرم ، ولأنه أبعد عن السهو وأشبه بصلاة الليل ، وتطوعات النبي صلى الله عليه وسلم فإن الصحيح في تطوعاته ركعتان ، وذهب الحسن وسعيد بن جبير ومالك والشافعي وحماد بن أبي سليمان الى أن تطوع الليل والنهار مثنى مثنى لذلك . والصحيح أنه ان تطوع في النهار بأربع فلا بأس ، فعل ذلك ابن عمر ، وكان اسحاق يقول : صلاة النهار أختار أربعاً وان صلى ركعتين جاز ، ويشبهه قول الاوزاعي وأصحاب الرأي لما روى عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أربع قبل الظهر لا يسلم فيهن تفتح لهن أبواب السماء » رواه أبو داود ولأن مفهوم قول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى » أن صلاة النهار رباعية .

ولنا على أن الافضل مثنى ، ما تقدم ، وحديث أبي أيوب يرويه عبيد الله ابن معتب وهو ضعيف ومفهوم الحديث المتفق عليه يدل على جواز الأربع لا على تفضيلها ، وأما حديث البارقى فإنه تفرد بزيادة لفظة « النهار » من بين سائر الرواة ، وقد رواه عن ابن عمر نحو من خمسة عشر نفساً ، لم يقل ذلك أحد سواه ، وكان ابن عمر يصلي أربعاً فبدل ذلك على ضعف روايته ، أو على أن المراد بذلك الفضيلة مع جواز غيره والله أعلم .

(فصل) قال بعض أصحابنا ، ولا يزداد في الليل على اثنتين ، ولا في النهار على أربع ، ولا يصح التطوع بركعة ولا بثلاث ، وهذا ظاهر كلام الخرقى ، وقال القاضى ، لو صلى ستاً في ليل أو نهار كره وصح ، وقال أبو الخطاب ، في صحة التطوع بركعة روايتان .

أحدهما ، يجوز لما روى سعيد قال ، حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه قال
« دخل عمر المسجد فصلى ركعة ، ثم خرج فتبعه رجل ، فقال . يا أمير المؤمنين .
إنما صليت ركعة ، قال . هو تطوع فمن شاء زاد ، ومن شاء نقص ، » .

ولنا أن هذا خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى
مثنى ، ولأنه لم يرد الشرع بمثله ، والأحكام إنما تتلقى من الشارع إما من نصه
أو معنى نصه وليس هنا شيء من ذلك .

(فصل) والتطوعات قسمان . أحدهما . ما تسن له الجماعة وهو صلاة
الكسوف والاستسقاء والتراويح ونذكرها إن شاء الله في مواضعها .

والثاني : ما يفعل على الانفراد ، وهي قسمان : سنة معينة ونافلة مطلقة ، فأما
المعينة فتتنوع أنواعا .

منها : السنن الرواتب مع الفرائض ، وهي عشر ركعات - ركعتان قبل الظهر ،
وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل
الفجر . وقال أبو الخطاب : وأربع قبل العصر لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً » رواه أبو داود ،
وقال الشافعي ، قبل الظهر أربع لما روى عبد الله بن شقيق ، قال « سألت عائشة
عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : كان يصلي في بيته قبل الظهر
أربعاً ثم يخرج فيصلّي بالناس ثم يدخل فيصلّي ركعتين ، وكان يصلي بالناس المغرب
ثم يدخل فيصلّي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل بيتي فيصلّي ركعتين ،
رواه مسلم .

ولنا ما روى ابن عمر قال « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ،
ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد
العشاء في بيته ، وركعتين قبل الصبح ، كانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله
عليه وسلم فيها ، حدثتني حفصة : أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين ،
متفق عليه ، ولمسلم « بعد الجمعة سجدة » ولم يذكر ركعتين قبل الصبح ، وروى الترمذي
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، وقال : هو حديث صحيح

وقوله « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ، ترغيب فيها ولم يجعلها من السنن الرواتب ، بدليل أن ابن عمر راويه ولم يحفظها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث عائشة قد اختلف فيه فروى عنها مثل رواية ابن عمر .

(فصل) وآكد هذه الركعات ركعتا الفجر ، قالت عائشة رضي الله عنها « إن رسول الله (ص) لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على ركعتي الفجر ، متفق عليه ، وفي لفظ « ما رأيت رسول الله (ص) في شيء من النوافل أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر ، أخرجه مسلم وقال « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها ، وفي لفظ « أحب إلى من الدنيا وما فيها ، رواه مسلم ، وعن أبي هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوهما ولو طردتكم الحيل ، رواه أبو داود .

ويستحب تخفيفها فإن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى إنى لأقول ، هل قرأ فيهما بأم الكتاب ؟ ، متفق عليه ويستحب أن يقرأ فيهما (قل يا أيها الكافرون — و — قل هو الله أحد) لما روى أبو هريرة « أن رسول الله (ص) قرأ في ركعتي الفجر (قل يا أيها الكافرون — و — قل هو الله أحد) رواه مسلم ، وقال ابن عمر « رمقت النبي (ص) شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر (قل يا أيها الكافرون — و — قل هو الله أحد) قال الترمذي ، هذا حديث حسن ، وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتي الفجر (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا) الآية التي في البقرة ، وفي الآخرة منهما (آمنا بالله واشهد أنا مسلمون) رواه مسلم .

فصل

ويستحب أن يضطجع بعد ركعتي الفجر على جنبه الأيمن ، وكان أبو موسى ورافع ابن خديج وأنس بن مالك يفعلونه ، وأنكره ابن مسعود ، وكان القاسم وسالم ونافع لا يفعلونه ، واختلف فيه عن ابن عمر ، وروى عن أحمد ، أنه ليس بسنة ، لأن ابن مسعود أنكره .

ولنا ما روى أبو هريرة قال ، قال رسول الله (ص) « إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع ، قال الترمذي هذا حديث حسن ، ورواه البزار في مسنده

وقال « على شقه الأيمن ، وعن عائشة قالت « كان النبي (ص) إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن ، متفق عليه ، وهذا لفظ رواية البخاري ، واتباع النبي (ص) في قوله وفعله أولى من اتباع من خالفه كائنا من كان .

(فصل) ويقرأ في الركعتين بعد المغرب قل يا أيها الكافرون (و) قل هو الله أحد (لما روى ابن مسعود قال « ما أحصى ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الفجر (بقل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) أخرجه الترمذي وابن ماجه .

ويستحب فعل السنن في البيت ، لما ذكرنا من حديث ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتي الفجر والمغرب والعشاء في بيته ، وقال أبو داود : ما رأيت أحدا ركعهما يعني ركعتي الفجر في المسجد قط ، إنما كان يخرج فيقعد في المسجد حتى تقام الصلاة .

وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله سئل عن الركعتين بعد الظهر أين يصليان ؟ قال في المسجد ، ثم قال : أما الركعتان قبل الفجر ففي بيته وبعد المغرب في بيته ، ثم قال : ليس ههنا شيء أكد من الركعتين بعد المغرب ؛ وذكر حديث ابن اسحاق « صلوا هاتين الركعتين في بيوتكم ، قيل لأحمد : فإن كان منزل الرجل بعيداً ؟ قال : لا أدري ، وذلك لما روى سعد بن إسحاق عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم في مسجد بني عبد الأشهل ، فصلى المغرب فرآهم يتطوعون بعدها فقال : هذه صلاة البيوت ، رواه أبو داود وعن رافع بن خديج قال « أتانا النبي صلى الله عليه وسلم في بني عبد الأشهل ؛ فصلى بنا المغرب في مسجدنا ثم قال : اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم ، رواه ابن ماجه والأثرم ولفظه قال « صلوا هاتين الركعتين في بيوتكم » .

(فصل) كل سنة قبل الصلاة ، فوقتها من دخول وقتها الى فعل الصلاة ، وكل سنة بعدها ، فوقتها من فعل الصلاة الى خروج وقتها ، فإن فات شيء من وقت هذه السنن ، فقال أحمد : لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى شيئاً من التطوع الا ركعتي الفجر والركعتين بعد العصر ، وقال ابن حامد : تقضى جميع السنن الرواتب في جميع الأوقات إلا أوقات النهي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى

بعضها وقسنا الباقي عليه ، وقال القاضي وبعض أصحابنا : لا يقضى الا ركعتا الفجر تقضى الى وقت الضحى وركعتا الظهر : فإن أحمد قال : ما عرف وترأ بعد الفجر وركعتا الفجر تقضى الى وقت الضحى ، قال مالك : تقضى ركعتا الفجر الى وقت الزوال ، ولا تقضى بعد ذلك ، وقال النخعي وسعيد بن جبير والحسن : اذا طلعت الشمس فلا وتر ، وقال بعضهم : من صلى الغداة فلا وتر عليه ، والأول أصح لما ذكرنا ، وقال أحمد رحمه الله : أحب أن يكون له شيء من النوافل يحافظ عليه إذا فات قضي .

النوع الثاني : تطوعات مع السنن الرواتب يستحب أن يصلى قبل الظهر أربعاً وأربعاً بعدها ، لما روت أم حبيبة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ، رواه أبو داود والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح غريب ، وروى أبو أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء ، وقد ذكرناه وعلى أربع قبل العصر ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً ، رواه أبو داود .

وعن علي رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأربعاً قبل الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها ، وأربعاً قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالسلام على الملائكة المقربين والنبیین ومن تبعهم من المسلمين ، رواه ابن ماجه ، وعلى أربع بعد سنة المغرب ، لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم يئنه بسوء عدلن له بعبادة اثنى عشرة سنة ، رواه الترمذى ، وقال : لا نعرفه الا من حديث عمر بن ابى خثعم ، وضعفه البخارى جداً ، وعلى أربع بعد العشاء ، لما روى عن شريح بن هانئ عن عائشة قال : سألتها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ما صلى رسول الله (ص) العشاء قط الا صلى أربع ركعات ، او ست ركعات ، رواه أبو داود .

(فصل) واختلف فى أربع ركعات ، منها ركعتان قبل المغرب بعد الأذان فظاهر كلام أحمد انهما جائزتان وإستا سنة ، قال الاثرم : قلت لابي عبد الله

الركعتان قبل المغرب ؟ قال : ما فعلته قط إلا مرة ، حين سمعت الحديث ، وقال فيهما أحاديث جواد ، أو قال : صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ، إلا أنه قال : لمن شاء ، فمن شاء صلى ؛ وقال : هذا شيء ينكره الناس وضحك كالمتعجب وقال : هذا عندهم عظيم .

والدليل على جوازهما . ما روى أنس قال : كنا نصلي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب — قال المختار ابن قفل — فقلت له : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما ؟ قال : كان يرانا نصليهما ، فلم يأمرنا ولم ينهنا ، متفق عليه .

وقال أنس : كنا بالمدينة إذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السوارى ، فركعوا ركعتين ، حتى أن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة صليت من كثرة من يصليهما ، رواه مسلم ، وعن عبد الله بن المغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بين كل أذانين صلاة — قالها ثلاثاً — ثم قال في الثالثة : لمن شاء ، أخرجهما مسلم ، وقال عقبه : كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن عبد الله بن المزني قال : قال رسول الله (ص) : صلوا قبل المغرب ركعتين ، قال ثم قال : صلوا قبل المغرب ركعتين ، قال ثم قال : صلوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء ، خشية أن يتخذها الناس سنة ، متفق عليه .

ومنها : الركعتان بعد الوتر ، فظاهر كلام أحمد . أنه لا يستحب فعلهما ، وإن فعلهما إنسان جاز قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن الركعتين بعد الوتر قيل له : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه . فما ترى فيهما ؟ فقال : أرجو أن فعله إنسان لا يضيق عليه ، ولكن يكون وهو جالس ، كما جاء الحديث قلت تفعله أنت ؟ قال لا ما أفعله ، وعدهما أبو الحسن الأمدى من السنن الراقبة والصحيح أنهما ليستا بسنة ، لأن أكثر من وصف تهجد النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكرهما من ذلك حديث ابن عباس وزيد بن خالد وعائشة فيما رواه عنها عروة وعبد الله بن شقيق والقاسم ، واختلف فيه عن أبي سلية وأكثر الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم على تركها .

ووجه الجواز . ما روى سعد بن هشام عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يصلي من الليل تسع ركعات ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم ، وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة ، وقال أبو سلبية : سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ، يصلي ثمان ركعات ، ثم يوتر ، ثم يصلي ركعتين وهو جالس ، فإذا أراد أن يركع قام فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح ، رواهما مسلم ، وروى ذلك أبو أمامة أيضاً وأوصى بهما خالد بن معدان وكثير بن مرة الحضرمي وفعلهما الحسن . فهذا وجه جوازهما .

النوع الثالث . صلوات معينة سوى ذلك .

منها . صلاة الضحى ، وهي مستحبة ، لما روى أبو هريرة قال : أوصاني خليلي بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أرقد ، متفق عليه ، وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : أوصاني حبيبي بثلاث لن ادعن ما عشت . بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، وأن لا انام حتى اوتر ، وروى أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن المنكر صدقة ، ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى ، رواهما مسلم ، فأقلها ركعتان لهذا الخبر واكثرها ثمان في قول اصحابنا ؛ لما روت أم هانئ : ان النبي (ص) دخل بيتها يوم فتح مكة وصلى ثمان ركعات ، فلم أر صلاة قط اخف منها ؛ غير انه يتم الركوع والسجود ، متفق عليه .

ووقتها . إذا علت الشمس واشتد حرها ، لقول النبي (ص) : صلاة الأوابين

حين ترمض الفصال ، رواه مسلم .

قال بعض اصحابنا . لا تستحب المداومة عليها ، لأن النبي (ص) لم يداوم عليها ، قالت عائشة : ما رأيت النبي (ص) يصلي الضحى قط ، متفق عليه ، وعن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة : اكان رسول الله (ص) يصلي الضحى قالت . لا ، إلا ان يجيء من مغيبه ، رواه مسلم ، وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى : ما حدثني أحد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى إلا أم هانئ .

فإنها حدثت أن النبي (ص) دخل بيتها يوم فتح مكة فصلى ثمانى ركعات ما رأيته قط صلى صلاة أخف منها غير أنه كان يتم الركوع والسجود ، متفق عليه ولأن في المداومة عليها تشبيها بالفرائض . وقال أبو الخطاب ، تستحب المداومة عليها لأن النبي (ص) أوصى بها أصحابه وقال : من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر ، قال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث النهاس بن قهم ، ولأن أحب العمل إلى الله ما داوم عليه صاحبه .

(فصل : فأما صلاة التسبيح فإن أحمد قال : ما تعجبنى قيل له لم ؟ قال : ليس فيها شيء يصح ونقض يده كالمسكر ، وقد روى عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب : يا عماء ألا أعطيك ألا أمنحك ألا أحبك ألا أفعل بك ؟ عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره وقديمه وحديثه وخطاه وعمده وصغيره وكبيره وسره وعلايته عشر خصال أن تصلى أربع ركعات تقرأ فى كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ، فإذا فرغت من القرآن قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ، ثم تر كع وتقولها وأنت راكع عشراً ، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشراً ، ثم تهوى ساجداً فتقولها وأنت ساجد عشراً ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً ، ثم تسجد فتقولها عشراً ، ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً ، فذلك خمس وسبعون فى كل ركعة تفعل ذلك فى الأربع ركعات إن استطعت أن تصلها فى كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل فى كل جمعة مرة فإن لم تفعل فى كل شهر مرة فإن لم تفعل فى كل سنة مرة فإن لم تفعل فى عمرك مرة ، رواه أبو داود والترمذى ولم يثبت أحمد الحديث المروى فيها ولم يرها مستحبة ، وإن فعلها إنسان فلا بأس فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها^١ .

(١) ولكن اشترط المحققون له ثلاث شروط (١) أن لا يكون شديد الضعف (٢) وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لتلا ينسب إلى النبي (ص) ما لم يقله (٣) أن يكون مندرجات أصل عام فيخرج ما يخرع بحيث لا يكون له أصل قال الحافظ ابن حجر : والأول متفق عليه ونقل الثاوى والثالث عن العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد والضعيف عند أحمد كالحسن عند غيره فلا يدخل فيه شديد الضعف ، وكتبه محمد رشيد .

فصل

في صلاة الاستخارة عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها ، كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله - فاقدره لي ويسره لي ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ، ثم رضني به - ويسمى حاجته ، أخرجه البخاري .

(فصل في صلاة الحاجة) عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له إلى الله حاجة أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ، ثم ليصلي ركعتين وليثن على الله تعالى ، وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل أثم ، لا تدع لي ذنباً إلا غفرته ، ولا هما إلا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين ، رواه الترمذي وقال حديث غريب .

(فصل في صلاة التوبة) عن علي رضي الله عنه قال : حدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر ثم يصلي ركعتين ثم يستغفر الله تعالى الا غفر له ، ثم قرأ (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله) إلى آخرها رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب .

(فصل)

ويسن لمن دخل المسجد أن لا يجلس حتى يصلي ركعتين قبل جلوسه ، لما روى أبو قتادة قال : قال رسول الله (ص) « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، متفق عليه ، فإذا جلس قبل الصلاة سن له أن يقوم فيصلي لما روى جابر ، قال « جاء سليك الغطفاني ورسول الله (ص) يخطب فقال : يا سليك قم فاركع ركعتين وتجاوز فبيما ، رواه مسلم .

ويستحب أن يتطوع بمثل تطوع النبي (ص) ، فإن عليا رضي الله عنه قال « كان رسول الله (ص) إذا صلى الفجر تمهل حتى إذا كانت الشمس من ههنا - يعني من قبل المشرق - مقدارها من صلاة الظهر من العصر من ههنا - يعني من قبل المغرب - قام فصلى ركعتين ، ثم تمهل حتى إذا كانت الشمس من ههنا - يعني من قبل المشرق - مقدارها من صلاة الظهر من ههنا قام فصلى أربعاً وأربعاً قبل الظهر إذا زالت الشمس ، وركعتين بعدها وأربعاً قبل العصر : يفصل بين كل ركعتين بالسلام على الملائكة المقربين والنبیین ومن تبعهم من المسلمين ، فتلك ست عشرة ركعة تطوع رسول الله (ص) بالنهار وقل من يداوم عليها .

(فصل) فأما النوافل المطلقة فتشرع في الليل كله ، وفي النهار فيما سوى أوقات النهي وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار ، قال أحمد : ليس بعد المكتوبة عندي أفضل من قيام الليل ، والنبي (ص) قد أمر بذلك قال الله تعالى (١٧ : ٧٩) ومن الليل فتهجد به نافلة لك) وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله (ص) « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وكان قيام الليل مفروضاً بدليل قوله تعالى (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً نصفه) ثم نسخ بقوله ٧٣ : ٢٠ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل الآية .

(فصل) وأفضل التهجد جوف الليل الآخر ، لما روى عمرو بن عبسة قال « قلت يا رسول الله أي الليل أسمع ؟ قال : جوف الليل الآخر ، فصل ما شئت ، رواه أبو داود ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أفضل الصلاة صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه ، وينام سدسه . »

وفي حديث ابن عباس في صفة تهجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نلم حتى انتصف الليل ، أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل ، ثم استيقظ - فوصف تهجده حتى قال - ثم أوتر ، ثم اضطجع حتى جاء المؤذن ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ص ينام أول الليل ، ويحيي آخره ، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ، ثم نام ، فإذا كان عند النداء الأول وثب فأفاض عليه الماء وإن لم يكن له حاجة توضأ ، وقالت : ما ألتى عندي رسول الله (ص) من السحر الأعلى في بيتي إلا نائمًا (١) ، متفق عليهن .

وفي رواية أبي داود : فما يحيي السحر حتى يفرغ من وتره ، ولأن آخر الليل ينزل فيه الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا ، لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ ، متفق عليه .

قال أبو عبد الله : إذا أغنى - يعني بعد التهجد - فإنه لا يبين عليه أثر السهر وإذا لم يغف يبين عليه ، وقال مسروق : سألت عائشة : أي حين كان يصلي رسول الله (ص) ؟ قالت : كان إذا سمع الصارخ قام فصلى ، متفق عليه .

(فصل) ويقول عند انتباهه : ما رواه عبادة عن النبي (ص) أنه قال : من تعار من الليل ، فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا استجيب له ؛ فإن توضأ وصلى قبلت صلاته ، رواه البخاري .

وعن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد قال : اللهم لك الحمد ؛ أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن ؛ ولك الحمد أنت الحق ؛ ووعدك الحق ، وقولك الحق ،

(١) ألتى بالفاء وجد ؛ أي ما وجده السحر عندي ، تريد ما جاء عليه السحر

ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، والنبىون حق ، ومحمد صلى الله عليه وسلم حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لى ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت ولا حول ولا قوة الا بك ، متفق عليه ، وفى مسلم : أنت رب السموات والأرض ، وفيه : أنت الهى لا اله الا انت ، وعن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاته : اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل ، فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنى لما اختلف فيه من الحق يا ذنك ، انك تهدى من تشاء الى صراط مستقيم ، أخرجه مسلم ، وعن عائشة قالت : كان - تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم - اذا قام كبر عشراً ، وحمد عشراً ، وسبح عشراً ، وهلل عشراً ، واستغفر عشراً ، وقال : اللهم اغفر لى واهدنى وارزقنى وعافنى - ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة ، رواه أبو داود .

(فصل) ويستحب أن يتسوك لما روى حذيفة قال : كان النبى (ص) اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك ، متفق عليه ، وعن ابن عباس : أنه رقد عند رسول الله (ص) فاستيقظ فتسوك وتوضأ ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كنا نعد له - تعنى رسول الله (ص) - سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه فيتسوك ويتوضأ ويصلى تسع ركعات ، أخرجهما مسلم .

(فصل) ويستحب أن يفتح تهجده بركتين خفيفتين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبى (ص) قال - اذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركتين خفيفتين - وعن زيد بن خالد أنه قال - لأرمقن صلاة رسول الله (ص) الليلة ، فصلى ركعتين خفيفتين ، ثم ركعتين طويلتين طويلتين ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم أوتر وذلك ثلاث عشرة ركعة - وقال ابن عباس - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة - أخرجهما مسلم .

وقد اختلف في عدد ركعات تهجد النبي صلى الله عليه وسلم، ففي هذين الحديثين أنه ثلاث عشرة ركعة . وقالت عائشة « ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثا ، وفي لفظ - قالت - كانت صلاته في شهر رمضان وغيره بالليل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر ، وفي لفظ - منها الوتر وركعتا الفجر ، وفي لفظ - كان يصلي ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر ، وفي لفظ - كان يصلي فيما بين صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ، متفق عليهن ، ولعلمنا لم تعد الركعتين الخفيفتين اللتين ذكرهما غيرها ، ويحتمل أنه صلى في ليلة ثلاث عشرة وفي ليلة إحدى عشرة .

فصل (ويستحب أن يقرأ المتجد جزءاً من القرآن في تهجده ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وهو مخير بين الجهر بالقراءة والإسرار بها ، إلا أنه إن كان الجهر أنشط له في القراءة أو كان بحضرته من يستمع قراءته أو ينتفع بها فالجهر أفضل ، وإن كان قريباً منه من يتجد أو من يستضر برفع صوته فالإسرار أولى ، وإن لم يكن لا هذا ولا هذا فليفعل ما شاء)

قال عبد الله بن أبي قيس « سألت عائشة : كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : كل ذلك كان يفعل ، ربما أسر وربما جهر ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وقال أبو هريرة « كانت قراءة رسول الله (ص) يرفع طوراً ويخفض طوراً ، وقال ابن عباس « كانت قراءة رسول الله (ص) على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت ، رواهما أبو داود .

وعن أبي قتادة أن رسول الله (ص) خرج فإذا هو بأبي بكر يصلي يخفض من صوته ، ومر بعمر وهو يصلي رافعا صوته ، قال فلما اجتمعنا عند النبي (ص) قال يا أبا بكر مررت بك وأنت تصلي تخفض صوتك ؟ قال إني أسمع من ناجيت يارسول الله ، قال فارفع قليلا . وقال لعمر : مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك قال فقال : يارسول الله أوقف الوسنان ، وأطرد الشيطان ، قال اخفض من صوتك شيئا ، رواه أبو داود .

وقال أبو سعيد « اعتكف رسول الله (ص) في المسجد فسمعهم يهرون

بالقراءة فكشف السر وقال : ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذون بعضكم بعضاً ؛
ولا يرفع بعضهم على بعض في القراءة - أو قال - في الصلاة ، أخرجه أبو داود ،
(فصل) ومن كان له تهجد فقاته استحب له قضاؤه بين صلاة الفجر والظهر ،
لقول رسول الله (ص) : من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة
الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل ،

وعن عائشة قالت : كان رسول الله (ص) إذا عمل عملاً أثبتته ، وكان إذا
نام من الليل أو مرض صلى من النهار ثلث عشرة ركعة . قالت وما رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح ، وما صام شهراً متتابعاً إلا رمضان ،
أخرجهما مسلم .

(فصل) ويستحب التنفل بين المغرب والعشاء ، لما روى عن أنس بن مالك
في هذه الآية (٢٢ - ١٦) تنجاني جنوبهم عن المضاجع) الآية . قال : كانوا يتنفلون
ما بين المغرب والعشاء يصلون ، رواه أبو داود ، وعن عائشة رضي الله عنها عن
رسول الله (ص) قال : من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في
الجنة . قال أبو عيسى هذا حديث غريب

(فصل) وما ورد عن النبي (ص) تخفيفه أو تطويله فالأفضل اتباعه فيه ،
فإنه عليه السلام لا يفعل إلا الأفضل ، وقد ذكرنا بعض ما كان النبي (ص)
يخففه ويطول به ، وما عدا ذلك فاختلفت الرواية فيه

فروى أن الأفضل كثرة الركوع والسجود ، لقول ابن مسعود : إني لأعلم
النظائر التي كان رسول الله (ص) يقرن بينهما سورتين في كل ركعة عشرون
سورة من المفصل ، رواه مسلم . وقال النبي (ص) : ما من عبد سجد سجدة إلا
كتب الله له بها حسنة ومحا عنه بها سيئة ورفع له بها درجة .

والثانية التطويل أفضل ، لقول رسول الله (ص) : أفضل الصلاة طول
القنوت ، رواه مسلم ؛ ولأن النبي (ص) كان أكثر صلواته التهجد ، وكان يطيله
على ما قد مر ذكره ، ولا يدوام إلا على الأفضل

والثالثة هما سواء لتعارض الاخبار في ذلك والله أعلم

(فصل) والتطوع في البيت أفضل لقول رسول الله (ص) عليكم بالصلاة في

بيوتكم ، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة ، رواه مسلم ، وعن زيد ابن ثابت أن النبي (ص) قال : صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا إلا المكتوبة . رواه أبو داود ، وقال : إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته ، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً . رواه مسلم ؛ ولأن الصلاة في البيت أقرب إلى الإخلاص ، وأبعد من الرياء ، وهو من عمل السر وفعله في المسجد علانية والسر أفضل .

(فصل) ويستحب أن يكون للانسان تطوعات يداوم عليها ، فإذا فاتت يقضيها قال أبو داود سمعت أحمد رحمه الله يقول : يعجبني أن يكون للرجل ركعات من الليل والنهار معلومة ، فإذا نشط طوّها ، وإذا لم ينشط خففها ؛ وقالت عائشة : سئل رسول الله (ص) أى الأعمال أفضل ؟ قال أدومه وإن قل . وفى لفظ قال : أحب الأعمال إلى الله الذى يداوم عليه صاحبه وإن قل ، متفق عليه ، وقالت : كان النبي (ص) إذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها ، وقالت : كان عمله ديمة وكان إذا عمل عملاً أثبتته . رواه مسلم .

وقال عبد الله بن عمرو : قال لى رسول الله (ص) : لا تكن مثل فلان ، كان يقوم الليل فترك قيام الليل . متفق عليه .

(فصل) يجوز التطوع جماعة وفرادى ، لأن النبي (ص) فعل الأمرين كليهما ، وكان أكثر تطوعه منفرداً ، وصلى بحذيفة مرة ، وبابن عباس مرة وبأنس وأمه واليتم مرة ، وأم أصحابه في بيت عتيان مرة ، وأمهم في ليالى رمضان ثلاثاً ، وسندكر أكثر هذه الاخبار فى مواضعها ان شاء الله تعالى ، وهى كلها صحاح جياذ

« مسألة ، قال (ويباح أن يتطوع جالساً)

لا نعلم خلافاً فى إباحة التطوع جالساً ، وأنه فى القيام أفضل ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم . متفق عليه ؛ وفى لفظ مسلم : صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة . وقالت عائشة : ان النبي (ص) لم يمت حتى كان كثير من صلاته وهو جالس . وروى نحو ذلك عن حفصة وعبد الله بن عمرو وجابر بن سمرة ، أخرجهم مسلم ، ولأن

كثيراً من الناس يشق عليه طول القيام ، فلو وجب في التطوع لترك أكثره فسامح الشارع في ترك القيام فيه ترغيباً في تكثيره ، كما سامح في فعله على الراحة في السفر ، وسامح في نية صوم التطوع من النهار .

« مسألة ، قال (ويكون في حال القيام متربعا ويثنى رجليه في الركوع والسجود) وجملته أنه يستحب للتطوع جالسا أن يكون في حال القيام متربعا ، روى ذلك عن ابن عمر وأنس وابن سيرين ومجاهد وسعيد بن جبير ومالك والثوري والشافعي وإسحاق ، وعن أبي حنيفة كقولنا ، وعنه يجلس كيف شاء ، وروى عن ابن المسيب وعروة وابن عمر يجلس كيف شاء لأن القيام سقط فسقطت هيئته ، وروى عن ابن المسيب وعروة وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وعطاء الخراساني : أنهم كانوا يحبون في التطوع ، واختلف فيه عن عطاء والنخعي .

ولنا أن القيام يخالف القعود فينبغي أن يخالف هيئته في بدله هيئة غيره كخالفه القيام غيره وهو مع هذا أبعد من السهو والاشتباه وليس إذا سقط القيام لمشتته يلزم سقوط ما لا مشقة فيه كمن سقط عنه الركوع والسجود لا يلزم سقوط الأيما بهما .

وهذا الذي ذكرنا من صفة الجلوس مستحب غير واجب إذ لم يرد بإيجابه دليل فأما قوله « ويثنى رجليه في الركوع والسجود » فقد روى عن أنس ، قال أحمد : يروى عن أنس « أنه صلى متربعا ، فلما ركع ثنى رجليه » وهذا قول الثوري وحكي ابن المنذر عن أحمد وإسحاق أنه لا يثنى رجليه إلا في السجود خاصة ، ويكون في الركوع على هيئة القيام ، وذكره أبو الخطاب ، وهو قول أبو يوسف ومحمد وهو أقيس لأن هيئة الراكع في رجليه هيئة القائم ، فينبغي أن يكون على هيئته ، وهذا أصح في النظر إلا أن أحمد ذهب إلى فعل أنس وأخذ به .

(فصل) وهو مخير في الركوع والسجود ان شاء من قيام وان شاء من قعود لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين ، قالت عائشة « لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى اذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع ، متفق عليه .

وعنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً ، وليلاً طويلاً قاعداً ، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم ، وإذا قرأ وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد ، رواه مسلم ، قال الترمذى : كلاً الحديثين صحيح ، قال وقال أحمد وإسحاق والعمل على كلا الحديثين .

« مسألة ، قال (والمريض إذا كان القيام يزيد في مرضه صلى قاعداً)

أجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام له أن يصلي جالساً ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب ، رواه البخارى وأبو داود والنسائى وزاد « فإن لم تستطع فستلقياً ، (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وروى أنس قال - سقط رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرس فخدش ، أوجحش شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوده ، فحضرت الصلاة فصلى قاعداً وصلينا خلفه قعوداً - متفق عليه ، وإن أمكنه القيام الا أنه يخشى زيادة مرضه به أو تباطؤ برئه أو يشق عليه مشقة شديدة فله أن يصلي قاعداً ونحو هذا قال مالك وإسحاق ، وقال ميمون بن مهران : إذا لم يستطع أن يقوم لدنياه فليصل جالساً ، وحكى عن أحمد نحو ذلك .

ولنا قول الله تعالى (٢٢ : ٧٨ ما جعل عليكم فى الدين من حرج) وتكليف القيام فى هذه الحال حرج ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالساً لما جحش شقه الأيمن والظاهر أنه لم يكن يعجز عن القيام بالكيفية ، لكن لما شق عليه القيام سقط عنه ، فكذلك تسقط عن غيره وإذا صلى قاعداً فإنه يكون جلوسه على صفة جلوس المتطوع جالساً على ما ذكرنا .

(فصل) وان قدر على القيام بأن يتكىء على عصى أو يستند الى حائط أو يعتمد على أحد جانبيه لزمه لأنه قادر على القيام من غير ضرر فليزمه كما لو قدر بغير هذه الأشياء .

(فصل) وان قدر على القيام الا أنه يكون على هيئة الراكع كالأحجب ، أو من هو فى بيت قصير السقف لا يمكنه الخروج منه أو فى سفينة أو خائف لا يأمن أن يعلم به إذا رفع رأسه فإنه ان كان ذلك لحجب أو كبر لزمه قيام مثله ،

وإن كان لغير ذلك احتمال أن يلزمه القيام قياساً على الأحط ، واحتمل أن لا يلزمه فإن أحد رحمه الله قال في الذي في السفينة لا يقدر على أن يستتم قائماً لقصر سماء السفينة : يصل قاعداً إلا أن يكون شيئاً يسيراً فيقاس عليه سائر ما في معناه لقول النبي صلى الله عليه وسلم « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً ، وهذا لم يستطع القيام .

(فصل) ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع أو السجود لم يسقط عنه القيام ويصل قائماً فيوميء بالركوع ثم يجلس فيوميء بالسجود ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يسقط القيام لأنها صلاة لا ركوع فيها ولا سجود فسقط فيها القيام كصلاة النافلة على الراحة .

ولنا قول الله تعالى (وقوموا لله قانتين) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « صل قائماً ، ولأن القيام ركن قدر عليه فلزمه الإتيان به كالقراءة والعجز عن غيره لا يقتضي سقوطه ، كما لو عجز عن القراءة . وقياسهم فاسد لوجوه أحدها : أن الصلاة على الراحة لا يسقط فيها الركوع .
والثاني : أن النافلة لا يجب فيها القيام ، فما سقط على الراحة لسقوط الركوع والسجود ، والثالث : أنه منقوض بصلاة الجنازة .

١ فصل وإن قدر المريض على الصلاة وحده قائماً ولا يقدر على ذلك مع الإمام لتطويله يحتمل أن يلزمه القيام ويصل وحده لأن القيام أكد لكونه ركناً في الصلاة لا تتم إلا به ، والجماعة تصح الصلاة بدونها واحتمل أنه مخير بين الأمرين لأننا أبجنا له ترك القيام المقدور عليه مع إمام الحى العاجز عن القيام مراعاة للجماعة فهنا أولى ولأن العجز يتضاعف بالجماعة أكثر من تضاعفه بالقيام بدليل « أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، و « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده سبعا وعشرين درجة ، وهذا أحسن وهو مذهب الشافعي .

« مسألة ، قال (فإن لم يطق جالساً قائماً)

يعنى مضطجاً سماء قائماً لأنه في هيئة النائم ، وقد جاء مثل هذه التسمية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، وصلاة النائم

على النصف من صلاة القاعد ، رواه البخارى هكذا ، فمن عجز عن الصلاة قاعدا فإنه يصلى على جنبه مستقبل القبلة بوجهه وهذا قول مالك والشافعى وابن المنذر وقال سعيد بن المسيب والحارث العكلى وأبو ثور وأصحاب الرأى يصلى مستلقياً ووجهه ورجلاه إلى القبلة ليكون إيماءه إليها فإنه اذا صلى على جنبه كان وجهه فى الإيماء الى غير القبلة .

ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم « فإن لم يستطع فعلى جنب » ولم يقل : فإن لم يستطع فمستلقياً ولأنه يستقبل القبلة اذا كان على جنبه ولا يستقبلها اذا كان على ظهره وانما يستقبل السماء ولذلك يوضع الميت فى قبره على جنبه قصد التوجيه الى القبلة .

وقولهم : ان وجهه فى الإيماء يكون الى غير القبلة .

قلنا استقبال القبلة من الصحيح لا يكون فى حال الركوع بوجهه ولا فى حال السجود ، انما يكون الى الأرض فلا يعتبر فى المريض أن يستقبل القبلة فيها أيضا .

اذا ثبت هذا فالمستحب أن يصلى على جنبه الأيمن فإن صلى على الأيسر جاز لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يعينجنباً بعينه ولأنه يستقبل القبلة على أى الجنبين كان فإن صلى على ظهره مع امكان الصلاة على جنبه فظاهر كلام أحمد أنه يصح لأنه نوع استقبال ولهذا يوجه الميت عند الموت كذلك ، والدليل يقتضى أن لا يصح لأنه خالف أمر النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله - فعلى جنب - ولأنه نقله الى الاستلقاء عند عجزه عن الصلاة على جنبه فيدل على أنه لا يجوز ذلك مع امكان الصلاة على جنبه ولأنه ترك الاستقبال مع امكانه ، وان عجز عن الصلاة على جنبه صلى مستلقياً للخبر ولأنه عجز عن الصلاة على جنبه فسقط كالقيام والقعود .

(فصل)

اذا كان بعينه مرض ، فقال ثقات من العلماء بالطب : ان صليت مستلقياً أمكن مداواتك . فقال القاضى : قياس المذهب جواز ذلك وهو قول جابر ابن زيد والثورى وأبى حنيفة وكرهه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو وائل ،

وقال مالك والاوزاعي لا يجوز لما روى عن ابن عباس - أنه لما كف بصره أتاه رجل فقال : لو صبرت على سبعة أيام لم تصل الا مستلقيا داويت عينك ، ورجوت أن تبرأ فأرسل في ذلك الى عائشة وأبي هريرة وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل قال له : ان مت في هذه الايام ما الذي تصنع بالصلاة ؟ فترك معالجه عينه .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا لما جحش شقه والظاهر أنه لم يكن يعجز عن القيام لكن كانت عليه مشقة فيه أو خوف ضرر وأيهما قدر فهو حجة على الجواز وهنا ولأننا أبجنا له ترك الوضوء اذا لم يجد الماء الا بزيادة على ثمن المثل حفظا لجزء من ماله وترك الصوم لأجل المرض والرمد ودلت الاخبار على جواز ترك القيام لأجل الصلاة على الراحلة خوفاً من ضرر الطين في ثيابه وبدنه وجاز ترك الجمعة والجماعة صيانة لنفسه وثيابه من البلل والتلوث بالطين ، وجاز ترك القيام اتباعا لإمام الحى اذا صلى جالسا ، والصلاة على جنبه ومستلقيا في حال الخوف من العدو ، ولا ينقص الضرر بفوات البصر عن الضرر في هذه الاحوال ، فأما خبر ابن عباس - ان صح - فيحتمل أن المخبر لم يخبر عن يقين وإنما قال : أرجو ، أو أنه لم يقبل خبره لكونه واحداً أو مجهول الحال بخلاف مسألتنا .

فصل : وان عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما كما يومى بهما في حالة الخوف ويجعل السجود أخفض من الركوع وان عجز عن السجود وحده ركع وأوما بالسجود ، وان لم يمكنه أن يحني ظهره حتى رقبته ، وان تقوس ظهره فصار كأنه واقع فمضى أراد الركوع زاد في انحناؤه قليلا ويقرب وجهه الى الارض في السجود أكثر ما يمكنه ، وان قدر على السجود على صدغه لم يفعل لأنه ليس من أعضاء السجود ، وان وضع بين يديه وسادة أو شيئا عاليا أو سجد على ربهة أو حجر جاز اذا لم يمكنه تنكيس وجهه أكثر من ذلك ، وحكى ابن المنذر عن أحمد أنه قال : اختار السجود على المرفقة ، وقال ، هو أحب الى من الإيماء ، وكذلك قال اسحاق وجوزة الشافعى وأصحاب الرأى ورخص فيه ابن عباس وسجدت أم سلمة على المرفقة وكره ابن مسعود السجود على عود وقال يومى ايماء .

ووجه الجواز : أنه أتى بما يمكنه من الانحطاط فأجزأه كما لو أوما ، فأما إن رفع إلى وجهه شيئاً فسجد عليه فقال بعض أصحابنا : لا يجزئه ، وروى عن ابن مسعود وابن عمر وجابر وأنس أنهم قالوا : يومئذ لا يرفع إلى وجهه شيئاً ، وهو قول عطاء ومالك والثوري ، وروى الأثرم عن أحمد أنه قال : أي ذلك فعل فلا بأس ، يومئذ أو يرفع المرفقة فيسجد عليها ، قيل له : المروحة ؟ قال : لا ، أما المروحة فلا ، وعن أحمد أنه قال : الإيماء أحب إلى ، وإن رفع إلى وجهه شيئاً فسجد عليه أجزأه : وهو قول أبي ثور ، ولا بد من أن يكون بحيث لا يمكنه الانحطاط أكثر منه ، ووجه ذلك : أنه أتى بما أمكنه من وضع رأسه ، فأجزأه كما لو أوما ، ووجه الأول أنه سجد على ما هو حامل له ، فلم يجزه كما لو سجد على يديه

فصل

وإن لم يقدر على الإيماء برأسه أوماً بطرفه ونوى بقلبه ، ولا تسقط الصلاة عنه ما دام عقله ثابتاً ، وحكى عن أبي حنيفة أن الصلاة تسقط عنه ، وذكر القاضي : أن هذا ظاهر كلام أحمد في رواية محمد بن يزيد ، لما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قيل له في مرضه : الصلاة ، قال : قد كفاني إنما العمل في الصحة (١) ولأن الصلاة أفعال عجز عنها بالكلية فسقطت عنه لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) .

ولنا ما ذكرناه من حديث عمران ، وأنه مسلم بالغ عاقل ، فلزمته الصلاة كالقادر على الإيماء برأسه ولأنه قادر على الإيماء أشبه الأصل .

(فصل) إذا صلى جالساً فسجد سجدة وأوماً بالثانية مع إمكان السجود جاهلاً بتحريم ذلك وفعل مثل ذلك في الثانية ، ثم علم قبل سلامه سجد سجدة تتم له الركعة الثانية ، وأتى بركعة كما لو ترك السجود نسياناً ، وذكر القاضي : أنه تتم له الركعة الأولى بسجدة الثانية ، وهذا مذهب الشافعي ، وليس هذا مقتضى مذهبنا فإنه متى شرع في قراءة الثانية قبل إتمام الأولى ، بطلت الأولى ، وصارت الثانية أولاه ، وقد مضى هذا في سجود السهو .

(١) عجبا : روى هذا عن أبي سعيد ، ولكن من أخرجه ؟ وما سنده ؟

فصل

ومتى قدر المريض في أثناء الصلاة على ما كان عاجزاً عنه من قيام أو قعود أو ركوع أو سجود أو إيماء ، انتقل إليه ؛ وبني على ماضى من صلاته ، وهكذا لو كان قادراً ، فعجز في أثناء الصلاة أتم صلاته على حسب حاله ، لأن ما مضى من الصلاة كان صحيحاً ، فيبني عليه كما لو لم يتغير حاله .

« مسألة ، قال (والوتر ركعة) .

نص على هذا أحمد رحمه الله ، وقال : إنا نذهب في الوتر الى ركعة ، وعن روى عنه ذلك عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبو موسى ومعاوية وعائشة رضي الله عنهم ، وفعل ذلك معاذ القاري ، ومعه رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكر ذلك منهم أحد ، وقال ابن عمر « الوتر ركعة كان ذلك وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، وبهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور ، وقال هؤلاء : يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بركعة ، وقد روى عن ابن عمر وابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوتر ركعة من آخر الليل » وقالت عائشة « كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة » وفي لفظ « كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » أخرجهن مسلم .

(فصل) قوله « الوتر ركعة » ، يحتمل أنه أراد جميع الوتر ركعة ، وما يصلي قبله ليس من الوتر ، كما قال الإمام أحمد : إنا نذهب في الوتر إلى ركعة ، ولكن يكون قبلها صلاة عشر ركعات ثم يوتر ويسلم ، ويحتمل أنه أراد أقل الوتر ركعة ، فإن أحمد قال : إنا نذهب في الوتر إلى ركعة ، وأن أوتر بثلاث أو أكثر فلا بأس ، وعن روى عنه أنه أوتر بثلاث : عمر وعلي وأبي وأنس وابن مسعود وابن عباس وأبو أمامة وعمر بن عبد العزيز ؛ وبه قال أصحاب الرأي ، قال أبو الخطاب : أقل الوتر ركعة ، وأكثره : إحدى عشرة ركعة ، وأدنى الكمال : ثلاث ركعات .

وقال الثوري وإسحاق : الوتر ثلاث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة ،
وقال أبو مرسى : ثلاث أحب إلى من واحدة ، وخمس أحب إلى من ثلاث ،
وسبع أحب إلى من خمس ، وتسع أحب إلى من سبع .

وقال ابن عباس : إنما هي واحدة أو خمس أو سبع أو أكثر من ذلك يوتر
بما شاء ، وقد روى أبو أيوب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوتر
حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث
فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل ، أخرجه أبو داود .

وروت عائشة : أن النبي (ص) كان يوتر بتسع ، وروت : أنه كان يوتر بسبع ،
وروت أنه كان يوتر بخمس ، رواه عن مسلم ، وعن عبد الله بن قيس قال : قلت
لعائشة : بكم كان رسول الله (ص) يوتر؟ قالت كان يوتر بأربع وثلاث ، وست
وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ولا بأكثر
من ثلاث عشرة ، رواه أبو داود .

« مسألة ، قال (يقنت فيها)

يعنى أن القنوت مسنون في الوتر في الركعة الواحدة في جميع السنة ، هذا
المنصوص عند أصحابنا ، وهذا قول ابن مسعود وإبراهيم وإسحاق وأصحاب
الرأى ، وروى ذلك عن الحسن ، وعن أحمد رواية أخرى : أنه لا يقنت إلا في
النصف الأخير من رمضان .

وروى ذلك عن علي وأبي : وبه قال ابن سيرين وسعيد بن أبي الحسن والزهري
ويحيى بن ثابت ومالك والشافعي ، واختاره أبو بكر الأثرم ، لما روى عن الحسن
: أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب ، فكان يصلي لهم عشرين ليلة ، ولا يقنت
إلا في النصف الثاني ، رواه أبو داود : وهذا كالإجماع .

وقال قتادة : يقنت في السنة كلها إلا في النصف الأول من رمضان لهذا الخبر
وعن ابن عمر : أنه لا يقنت إلا في النصف الأخير من رمضان ، وعنه لا يقنت
في صلاة بحال ، والرواية الأولى : هي المختارة عند أكثر الأصحاب ، وقد قال
أحمد في رواية المروزي : كنت أذهب إلى أنه في النصف من شهر رمضان ،

ثم أتى قنت هو دعاء وخير ، ووجهه ما روى عن أبي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع .

وعن علي رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره : اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، وكان للدوام ، وفعل أبي يدل على أنه رآه ، ولا ينكر اختلاف الصحابة في هذا ، ولأنه وتر ؛ فيشرع فيه القنوت كالنصف الآخر ، ولأنه ذكر يشرع في الوتر فيشرع في جميع السنة كسائر الأذكار .

فصل

ويقنت بعد الركوع ، نص عليه أحمد ، وروى نحو ذلك عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وأبي قلابة وأبي المتوكل وأيوب السخيتاني ، وبه قال الشافعي وروى عن أحمد أنه قال : أنا أذهب إلى أنه بعد الركوع ، فإن قنت قبله ، فلا بأس ، ونحو هذا قال أيوب السخيتاني ، لما روى حميد قال سئل أنس عن القنوت في صلاة الصبح فقال : كنا نقنت قبل الركوع وبعده ، رواه ابن ماجه ، وقال مالك وأبو حنيفة : يقنت قبل الركوع ، وروى ذلك عن أبي وابن مسعود وأبي موسى والبراء وابن عباس وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وعبد الرحمن ابن أبي ليلى وحميد الطويل : لأن في حديث أبي ويقنت قبل الركوع ، وعن ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع ، رواه مسلم .

قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن هذه المسألة ؟ فقال : اقنت بعد الركوع ، وذكر حديث الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابن هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وغير واحد قنت بعد الركوع ، وحديث ابن مسعود يرويه أبان بن أبي عياش وهو متروك الحديث ، وحديث أبي قد تكلم فيه أيضاً ، وقيل ذكر القنوت فيه غير صحيح ، والله اعلم .

(فصل) ويستحب أن يقول في قنوت الوتر : ما روى الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقرهن في الوتر

اللهم اهدني فيمن هديت ، وعاقني فيمن عاقبت ، وتولاني فيمن توليت ، وبارك لي فيما اعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، أخرجه أبو داود والترمذي وقال . هذا حديث حسن ، ولا نعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت شيئا أحسن من هذا ، ويقول : ما روى علي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في وتره ، وقد ذكرناه .

وعن عمر رضي الله عنه ، أنه قنت في صلاة الفجر فقال : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستهديك ، ونستغفرك وتؤمن بك ، ونتوكل عليك وثنتي عليك الخير كله ولا نكفرك ، بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ؛ إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ، وهاتان سورتان في مصحف أبي بن كعب .

وروى أبو عبيد ياستاده عن عروة أنه قال ، قرأت في مصحف أبي بن كعب هاتين السورتين ، اللهم إنا نستعينك - اللهم إياك نعبد ، وقال ابن سيرين : كتبهما أبي في مصحفه يعني إلى قوله ، بالكفار ملحق .

قال ابن قتيبة ، نحفد ، نبادر ، وأصل الحفد : مداركة الخطو والاسراع ، والجذ ، بكسر الجيم أن الحق لا اللعب ، ملحق ، بكسر الحاء لاحق ، هكذا يروى هذا الحرف ، يقال : لحقت القوم وألحقهم بمعنى واحد ، ومن فتح الحاء أراد أن الله يلحقه إياه ، وهو معنى صحيح ، غير أن الرواية هي الأولى ، وقال الخلال : سألت ثعلبا عن ملحق وملحق ؟ فقال : العرب تقولها معاً .

(فصل) إذا أخذ الإمام في القنوت أمن من خلفه لا نعلم فيه خلافا ، وقاله إسحاق ، وقال القاضي . وإن دعوا معه فلا بأس ، وقيل لأحمد . إذا لم اسمع قنوت الإمام ادعوا ؟ قال . نعم ، فيرفع يديه في حال القنوت ، قال الأثرم ، كان أبو عبد الله يرفع يديه في القنوت إلى صدره ، واحتج بأن ابن مسعود رفع يديه في القنوت إلى صدره ، وروى ذلك عن عمر وابن عباس ، وبه قال إسحاق وأصحاب الرأي ؛ وأنكره مالك والأوزاعي ويزيد بن أبي مريم .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا دعوت الله فادع يبطون كفبك ولا تدع بظهورهما ، فإذا فرغت فامسح بهما وجهك ، رواه أبو داود وابن ماجه ، ولأنه فعل من سمينا من الصحابة ، وإذا فرغ من القنوت فهل يمسح وجهه يسده ؟ فيه روايتان . إحداهما لا يفعل ، لأنه روى عن أحمد أنه قال : لم أسمع فيه بشيء ، ولأنه دعاء في الصلاة فلم يستحب مسح وجهه فيه كسائر دعائها

الثانية يستحب للخبر الذي روينا . وروى السائب بن يزيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا رفع يديه ومسح وجهه يديه . ولأنه دعاء يرفع يديه فيه فيمسح بهما وجهه ، كما لو كان خارجا عن الصلاة وفارق سائر الدعاء ، فإنه لا يرفع يديه فيه .

(فصل) ولا يسن القنوت في الصبح ولا غيرها من الصلوات سوى الوتر ، وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة . وروى عن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبي الدرداء . وقال مالك وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والشافعي : يسن القنوت في صلاة الصبح في جميع الزمان . لأن أنسأ قال : ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، رواه الامام أحمد في المسند ، وكان عمر يقنت في الصبح بمحضر من الصحابة وغيرهم .

ولنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركه ، رواه مسلم ، وروى أبو هريرة وأبو مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . وعن أبي مالك قال : قلت لأبي : يا أبت ، إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى هنا بالكوفة نحواً من خمس سنين ، أكانوا يقنتون ؟ قال أي بني محدث ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم

وقال إبراهيم النخعي أول من قنت في صلاة الغداة على ، وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعو على أعدائه . وروى سعيد في سننه عن هشيم عن عروة الهمداني عن الشعبي قال : لما قنت على في صلاة الصبح أنكر ذلك الناس ، فقال علي : إنما استنصرنا على عدونا هذا .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت

في صلاة الفجر إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم ، رواه سعيد ، وحديث أنس
يحتمل أنه أراد طول القيام ، فإنه يسمى قنوتاً ، وقنوت عمر يحتمل أنه كان في
أوقات النوازل ، فإن أكثر الروايات عنه أنه لم يكن يقنت ، روى ذلك عنه
جماعة ، فدل على أن قنوته كان في وقت نازلة

(فصل) فإن نزل بالمسلمين نازلة فللإمام أن يقنت في صلاة الصبح ، نص عليه
أحمد . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله سئل عن القنوت في الفجر فقال : إذا نزل
بالمسلمين نازلة قنت الامام وأمن من خلفه ، ثم قال : مثل ما نزل بالمسلمين من هذا
الكافر — يعني بابك — قال أبو داود : سمعت أحمد يسأل عن القنوت في الفجر؟
فقال لو قنت أياماً معلومة ثم يترك كما فعل النبي (ص) أوقنت على الحرمة أو قنت
على الدوام ، والحرمة هم أصحاب بابك (١) وبهذا قال أبو حنيفة والثوري ، وذلك لما
ذكرنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب
ثم تركه . وإن علياً قنت وقال : إنما استنصرنا على عدونا هذا ، ولا يقنت آحاد
الناس . ويقول في قنوته نحراً بما قال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

وروى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول في القنوت « اللهم اغفر للمؤمنين
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وانصرهم على
عدوك وعدوهم . اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاثلون
أوليائك ، اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل بهم بأسك الذي لا يرد
عن القوم المجرمين ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ، ولا يقنت في غير
الصبح من الفرائض .

(١) بابك الحرمي - نسبة الى خرم ، بضم الخاء المعجمة وتشديد الراء المهملة
مفتوحة ، رستاق أردبيل - وقد ظهر بابك في الجبال بناحية أذربيجان ، وكان يبيع
كل المحرمات ، واتبعه على كفره كثير ، فقتلوا كثيراً من المسلمين وهتكوا كثيراً
من الحرمات ، فجهز لهم خلفاء بني العباسي جيوشاً كثيفة وبقيت العساكر الإسلامية
تحاربهم نحواً من عشرين سنة ، الى أن أخذ بابك وأخوه اسحاق بن ابراهيم وصلبا
في أيام المعتصم العباسي

قال عبد الله عن أبيه : كل شيء ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت إنما هو في الفجر ، ولا يقنت في الصلاة إلا في الوتر والغداة إذا كان مستنصراً يدعو للمسلمين . وقال أبو الخطاب : يقنت في الفجر والمغرب لأنهما صلاتا جهر في طرفي النهار . وقيل يقنت في صلاة الجهر كلها قياساً على الفجر ، ولا يصح هذا لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه القنوت في غير الفجر والوتر .

« مسألة ، قال (مفصلة عما قبلها)

الذي يختاره أبو عبد الله أن يفصل ركعة الوتر عما قبلها ، وقال إن أوتر بثلاث لم يسلم فيهن لم يضيق عليه عندى . وقال يعجبني أن يسلم في الركعتين : ومن كان يسلم بين الركعتين والركعة ابن عمر حتى يأمر ببعض حاجته ، وهو مذهب معاذ القارىء ومالك والشافعى وإسحاق . وقال أبو حنيفة لا يفصل بسلام ، وقال الأوزاعى إن فصل فحسن وإن لم يفصل فحسن ، وحجة من لم يفصل قول عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وقولها « كان يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى ثلاثاً » ، فظاهر هذا أنه كان يصلى الثلاث بالتسليم واحد ، وروى أيضاً « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن » ، رواه مسلم

ولنا ما روت عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة » ، رواه مسلم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » ، متفق عليه . وقيل لابن عمر « ما مثنى مثنى ؟ قال يسلم في كل ركعتين » ، وقال عليه السلام « الوتر ركعة من آخر الليل » ، رواه مسلم وعن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوتر ، فقال رسول الله (ص) أفصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم ، رواه الأثرم بإسناده . وهذا نص

فأما حديث عائشة الذي احتجوا به فليس فيه تصريح بأنها بتسليم واحد ؛
وقد قالت في الحديث الآخر : يسلم بين كل ركعتين ، فأما إذا أوتر بخمس
فيأتي الكلام فيه .

إذا ثبت هذا فإنه إذا صلى خلف امام يصلي الثلاث بتسليم واحد تابعه لثلاث
يخالف امامه . وبه قال مالك ، وقد قال أحمد في رواية أبي داود فيمن يوتر فيسلم
من الثنتين فيكرهونه ، يعني أهل المسجد ، قال فلو صار الى ما يريدون ؛ يعني أن
ذلك سهل لا تضر موافقته اياهم فيه .

(فصل) يجوز أن يوتر بإحدى عشرة ركعة ، وبسبع وبخمس وبثلاث
وبواحدة ، لما ذكرنا من الأخبار ؛ فإن أوتر بإحدى عشرة سلم من كل ركعتين ،
وان أوتر بثلاث سلم من الثنتين وأوتر بواحدة ، وان أوتر بخمس لم يجلس الا
في آخرهن ، وان أوتر بسبع جلس عقيب السادسة فتشهد ولم يسلم ، ثم يجلس
بعد السابعة فيتشهد ويسلم ، وان أوتر بتسع لم يجلس الا عقيب الثامنة فيتشهد ،
ثم يقوم فيأتي بالتاسعة ويسلم ، ونحو هذا قال اسحاق ، وقال القاضي في السبع
لا يجلس الا في آخرهن أيضا كالحمس ؛ فأما الاحدى عشرة والثلاث فقد ذكرناهما
وأما الخمس فقد روى عن زيد بن ثابت أنه كان يوتر بخمس لا ينصرف الا
في آخرها ، وروى عروة عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها الا
في آخرها ، متفق عليه

وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثم أوتر بخمس لم يجلس
بينهن ، وفي لفظ : فتوضأ ثم صل سبعا أو خمسا أوتر بهن لم يسلم الا في آخرهن ،
رواه أبو داود . وقال صالح مولى التوأمة : أدركت الناس قبل الحرة^(١) يقومون

(١) أصل الحرة الحجارة السوداء ، وحول المدينة أربع حرات ، ويقصد منها
موقعة أهل الشام بأهل المدينة سنة ستين من الهجرة ، وفيها استباح أهل الشام
المدينة ثلاثة أيام قتلا ونهباً ، لأنهم أبوا مبايعة يزيد بن معاوية على الخلافة .

ياحدى وأربعين ركعة ، ويوترون بخمس يسلمون بين كل اثنتين ويوترون بواحدة
ويصلون الخمس جميعاً ، رواه الأثرم

وأما التسع والسبع فروى زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام قال : قلت ، يعنى
لعائشة يا أم المؤمنين أنبتينى عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت :
كنا نعد له سواكه وطهوره ، فيعته الله ما شاء أن يعته ، فيتسوك ويتوضأ ويصلى
سبع ركعات لا يجلس فيها إلا فى الثامنة ، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم ينهض
ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّى التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويدعوه ثم يسلم تسليماً
يسمعنا ، ثم يصلى ركعتين بعدما يسلم وهو قاعد ، فتلك إحدى عشرة ركعة يا بنى
فلما أسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم أوتر بسبع وصنع فى الركعتين
مثل صنعه فى الأول ، قال فانطلقت الى ابن عباس فحدثته بحديثها ، فقال صدقت ،
رواه مسلم وأبو داود ، وفى حديث أبى داود فقال ابن عباس هذا هو الحديث .
وفيه أوتر بسبع لم يجلس الا فى السادسة والسابعة ؛ ولم يسلم الا فى السابعة . وفيه
من طريق أخرى ويسلم بتسليمة شديدة ، يكاد يوقظ أهل البيت من شدة تسليمه
وهذا صريح فى أن السبع يجلس فيها عقب السادسة ، ولعل القاضى يحتج بحديث
ابن عباس صلى سبعا أو خمسا أوتر بهن لم يسلم إلا فى آخرهن .

وعن أم سلمة قالت : كان رسول الله (ص) يوتر بسبع أو خمس لا يفصل
بينهن بتسليم ولا كلام . رواه ابن ماجه وكلا الحديثين فيه شك فى السبع ، وليس
فى واحد منهما انه لا يجلس عقب السادسة . وحديث عائشة فيه تصريح بذلك
وهو ثابت ، فيتعين تقديمه .

(فصل) الوتر غير واجب ، وبهذا قال مالك والشافعى ، وقال أبو بكر هو
واجب ، وبه قال أبو حنيفة ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا خفت
الصبح فأوتر بواحدة ، وأمر به فى أحاديث كثيرة ، والأمر يقتضى الوجوب .
وروى أبو أيوب قال ، قال رسول الله (ص) « الوتر حق ، فمن أحب أن يوتر
بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة
فليفعل ، رواه أبو داود وابن ماجه . وعن بريدة قال : سمعت رسول الله (ص)
يقول « الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا ؛ الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا ،

الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ، رواه أحمد في المسند من غير تكرار ، وعن
 أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله من المسند أيضا ، وعن
 خارجة بن حذافة قال « خرج علينا رسول الله (ص) ذات غداة فقال « ان الله قد
 أمدم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر ، فجعلها لكم فيما بين العشاء الى
 طلوع الفجر ، رواه أحمد وأبو داود . وعن أبي بصرة قال سمعت رسول الله (ص)
 يقول « ان الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء الى صلاة الصبح ، الوتر الوتر ،
 رواه الأثرم واحتج به أحمد

ولنا ما روى عبد الله بن محيرز « أن رجلا من بني كنانة يدعى المخدجى سمع
 رجلا بالشام يدعى أبا محمد يقول ان الوتر واجب ، قال فرحت الى عبادة بن
 الصامت فأخبرته ، فقال عبادة كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد ، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا
 استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له
 عند الله عهد ، ان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة ، رواه أبو داود وأحمد . وعن
 علي رضي الله عنه « ان الوتر ليس بحتم ولا كصلواتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أوتر ثم قال يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر ،
 رواه أحمد في المسند ، وقد ثبت أن الأعرابي لما سأل النبي (ص) ما فرض الله على
 في اليوم والليلة ؟ قال خمس صلوات ، قال هل على غيرهن ، قال لا ، الا أن
 تطوع ، فقال الأعرابي والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن ، فقال
 أفلح الرجل ان صدق ، ولأنه يجوز فعله على الراحة من غير ضرورة فلم يكن
 واجبا كالسنن . وقد روى ابن عمر « أن النبي (ص) كان يوتر على بعيره ، متفق
 عليه ، وقال « كان رسول الله (ص) يسبح على الراحة قبل أى وجه توجه ويوتر
 عليها ، غير انه لا يصلى عليها المكتوبة ، رواه مسلم وغيره

وأحاديثهم قد تكلم فيها ، ثم ان المراد بها تأكيد وفضيلته ؛ وانه سنة مؤكدة
 وذلك حق ، وزيادة الصلاة يجوز ان تكون سنة ، والتوعد على تركه المبالغة في
 تأكيد ، كقوله « من أكل هاتين الشجرتين فلا يقربن مسجدا ،
 (فصل وهو سنة مؤكدة ، قال أحمد من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء ، ولا ينبغي

ان تقبل له شهادة، و اراد المبالغة في تأكيده لما قد ورد فيه من الأحاديث في الأمر به والحث عليه ، فخرج كلامه مخرج كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإلا فقد صرح في رواية حنبل ، يقال : الوتر ليس بمنزلة الفرض ، فلو أن رجلا صلى الفريضة وحدها جاز له وهما سنة مؤكدة . الركعتان قبل الفجر والوتر فإن شاء قضى الوتر وإن شاء لم يقضه وليس هما بمنزلة المكتوبة .

واختلف أصحابنا في الوتر وركعتي الفجر فقال القاضي : ركعتا الفجر أكد من الوتر لاختصاصهما بعدد لا يزيد ولا ينقص فأشبهها المكتوبة ، وقال غيره : الوتر أكد وهو أصح لأنه مختلف في وجوبه وفيه من الأخبار ما لم يأت مثله في ركعتي الفجر لكن ركعتا الفجر تليه في التأكيد والله أعلم .

فصل

ووقته ما بين العشاء وطلوع الفجر الثاني فلو أوتر قبل العشاء لم يصح وتره ، وقال الثوري وأبو حنيفة : إن صلاة قبل العشاء ناسيا لم يعده : وخالفه صاحباه ، فقالا : يعيد ، وكذلك قال مالك والشافعي ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوتر جعله الله لكم ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر » وفيه حديث أبي بصرة « إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح » وفي المسند عن معاذ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « زادني ربي صلاة وهي الوتر ، ووقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » ولأنه صلاة قبل وقته فأشبهه ما لو صلى نهاراً ، وإن آخر الوتر حتى يطلع الصبح فات وقته وصلاة قضاء ، وروى عن ابن مسعود أنه قال « الوتر ما بين الصلاتين » وعن علي رضي الله عنه نحوه ، لحديث أبي بصرة والصحيح : أن وقته إلى طلوع الفجر ، لحديث معاذ ، والحديث الآخر وقول النبي صلى الله عليه وسلم « فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة فأوترت له ما قد صلى » وقال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا . متفق عليه ، وقال « أوتروا قبل أن تصبحوا » وقال « الوتر ركعة من آخر الليل » وقال « من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله » أخرجهن مسلم .

(فصل) والأفضل فعله في آخر الليل لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله » ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر

آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل ، وهذا صريح وقال صلى الله عليه وسلم « الوتر ركعة من آخر الليل » ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر آخر الليل ، وقالت عائشة « من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاتمى وتره إلى السحر ، ومن كان له تهجد جعل الوتر بعد تهجده لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ، وقال « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » مع ما ذكرنا من الأخبار فإن خاف أن لا يقوم من آخر الليل استحسب أن يوتر أوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى أبا هريرة وأبا ذر وأبا الدرداء بالوتر قبل النوم ، وقال « من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر من أوله » وهذه الأحاديث كلها صحاح رواها مسلم وغيره ، وروى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر - متى توتر ؟ قال : أوتر من أول الليل ، وقال لعمر : متى توتر ؟ قال : آخر الليل ، فقال لأبي بكر : أخذ هذا بالحزم وقال لعمر : وأخذ هذا بالقوة - وأى وقت أوتر من الليل بعد العشاء أجزاءه ، لا نعلم فيه خلافا ، وقد دلت الأخبار عليه .

فصل

ومن أوتر من الليل ثم قام للتهجد ، فالمستحب أن يصلي مشى مشى ، ولا ينقض وتره ، روى ذلك عن أبي بكر الصديق وعمار وسعد بن أبي وقاص وعائذ بن عمرو وابن عباس وأبي هريرة وعائشة ، وكان علقمة لا يرى نقض الوتر ، وبه قال طاوس وأبو مجلز ، وبه قال النخعي ومالك والأوزاعي وأبو ثور ، وقيل لأحمد : ولا ترى نقض الوتر ؟ فقال لا ، ثم قال : وإن ذهب إليه رجل فأرجو لأنه قد فعله جماعة ، ومروى عن علي وأسماء وأبي هريرة وعمر وعثمان وسعد وابن عمر وابن عباس وابن مسعود ، وهو قول إسحاق .

ومعناه أنه إذا قام للتهجد يصلي ركعة تشفع الوتر الأول ثم يصلي مشى مشى ثم يوتر في آخر التهجد ، ولعلمهم ذهبوا إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم - اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا - .

ولنا ما روى قيس بن طلق قال - زارنا طلق بن علي في يوم من رمضان ، فأمسى عندنا وأفطار ثم قام بنا تلك الليلة ثم انحدر إلى المسجد فصلى بأصحابه حتى إذا

بقي الوتر قدم رجلا ، فقال : أوتر بأصحابك فإنى سمعت رسول الله (ص) يقول - لا وتران فى ليلة - رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن ، وروى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال - أما أنا فإنى أنام على فراشى فإن استيقظت صليت شفعا حتى الصباح - رواه الاثرم ، وكان سعيد بن المسيب يفعله .

(فصل) فإن صلى مع الإمام وأحب متابعتة فى الوتر وأحب أن يوتر آخر الليل فإنه إذا سلم الإمام لم يسلم معه وقام فصلى ركعة أخرى يشفع بها صلاته مع الإمام ، نص عليه ، وقال : إن شاء أقام على وتر وشفع إذا قام وإن شاء صلى متى ، قال : ويشفع مع الإمام بركعة أحب إلى ، وسئل أحمد عن أوتر يصلى بعدها متى متى ؟ قال : نعم ، ولكن يكون الوتر بعد ضجعة .

فصل

ويستحب أن يقرأ فى ركعات الوتر الثلاث فى الاولى بسبح ، وفى الثانية (قل يا أيها الكافرون) وفى الثالثة (قل هو الله أحد) وبه قال الثورى وإسحاق وأصحاب الرأى ، وقال الشافعى يقرأ فى الثالثة قل هو الله أحد) والمعوذتين . وهو قول مالك فى الوتر ، وقال فى الشفع لم يبلغنى فيه شيء معلوم ، وقد روى عن أحمد : أنه سئل يقرأ بالمعوذتين فى الوتر ؟ قال : ولم لا يقرأ ؟ وذلك لما روت عائشة - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الركعة الاولى بسبح اسم ربك الاعلى وفى الثانية (قل يا أيها الكافرون) وفى الثالثة (قل هو الله أحد) والمعوذتين - رواه ابن ماجه .

ولنا ما روى أبى بن كعب قال - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر (بسبح اسم ربك الاعلى) و (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) رواه أبو داود وابن ماجه ، وعن ابن عباس مثله رواه ابن ماجه ، وحديث عائشة فى هذا لا يثبت فإنه يرويه يحيى بن أيوب وهو ضعيف ، وقد أنكر أحمد ويحيى ابن معين زيادة المعوذتين .

(فصل) قال أحمد رحمه الله : الاحاديث التى جاءت - أن النبى (ص) أوتر بركعة - كان قبلها صلاة متقدمة قبل له : أوتر فى السفر بواحدة ؟ قال : يصلى قبلها ركعتين ، قبل له يكون بين الركعة وبين المثني ساعة ؟ قال ، يعجبنى أن يكون

بعده ومعه ، ثم احتج فقال : صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر
بركعة ، فقيل له : رجل تنفل بعد العشاء الآخرة ثم تعشي ثم أراد أن يوتر ؟ قال :
نعم ، وسئل عن صلى من الليل ثم نام ولم يوتر ؟ قال يعجبنى أن يركع ركعتين
ثم يسلم ثم يوتر بواحدة ، وسئل عن رجل أصبح ولم يوتر ؟ قال : لا يوتر بركعة
إلا أن يخاف طلوع الشمس ، قيل يوتر بثلاث ؟ قال : نعم يصلي الركعتين إلا أن
يخاف طلوع الشمس ، قيل له : فإذا لحق مع الإمام ركعة الوتر ؟ قال : ان كان الإمام
يفصل بينهما بسلام أجزأته الركعة ، وإن كان الإمام لا يسلم في الثنتين تبعه ويقضى
مثل ما صلى فإذا فرغ قام يقضى ولا يقنت ، وقيل لأبي عبد الله : رجل ابتداء يصلي
تطوعا ثم بدا له فجعل تلك الركعة وترأ ؟ فقال : لا ، كيف يكون هذا ؟ قد قلب
نيتي ، قيل له أيتدىء الوتر ؟ قال : نعم ، وقال أبو عبد الله : إذا قنت قبل الركوع
كبر ثم أخذ في القنوت ، وقد روى عن عمر رضى الله عنه : أنه كان إذا فرغ
من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر حين يركع ، وروى ذلك عن علي وابن مسعود
والبراء وهو قول الثوري ، ولا نعلم فيه خلافا .

(فصل) يستحب أن يقول بعد وتره : سبحان الملك القدوس ثلاثا ، ويمد
صوته بها في الثالثة ، لما روى أبي بن كعب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا سلم من الوتر قال : سبحان الملك القدوس ، هكذا رواه أبو داود ، وروى
عبد الرحمن بن أبيزى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر (بسبح اسم
ربك الأعلى) و (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) وإذا أراد أن
ينصرف من الوتر قال : سبحان الملك القدوس ثلاث مرات ثم يرفع صوته بها
في الثالثة ، أخرجه الإمام أحمد في المسند .

« مسألة » قال (وقيام شهر رمضان عشرون ركعة ، يعني صلاة التراويح)

وهي سنة مؤكدة ، وأول من سنّها رسول الله (ص) قال أبو هريرة : كان
رسول (ص) يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة ، فيقول : من
قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ، وقالت عائشة : صلى النبي صلى الله
عليه وسلم في المسجد ذات ليلة ، فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة وكثر الناس

ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله ﷺ ، فلما أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا أني خشيت أن تفترض عليكم . قال وذلك في رمضان ، رواهما مسلم ، وعن أبي ذر قال : صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان فلم يقم بنا شيئاً من الشهر حتى بقى سبع ، فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ، فلما كانت السادسة لم يقم بنا ، فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل ، فقلت : يا رسول الله ، لو نفلتنا قيام هذه الليلة ؟ قال فقال : ان الرجل اذا صلى مع الامام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة ، قال : فلما كانت الرابعة لم يقم ، فلما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه والناس ، فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح ، قال قلت : وما الفلاح ؟ قال : السحور ثم لم يقم بنا بقية الشهر ، رواه أبو داود والاثرم وابن ماجه ، وعن أبي هريرة قال : خرج رسول الله ﷺ (ص) فإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد ، فقال ما هؤلاء ؟ قيل هؤلاء ناس ليس معهم قرآن ، وأبي ابن كعب يصلي بهم وهم يصلون بصلاته ، فقال النبي ﷺ ، أصابوا ونعم ما صنعوا ، رواه أبو داود ، وقال رواه مسلم بن خالد وهو ضعيف ، ونسبت التراويح الى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لأنه جمع الناس على أبي بن كعب ، فكان يصلها بهم فروى عبد الرحمن بن عبد القاري قال - خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصل الرجل لنفسه ، ويصل الرجل فيصلي بصلاته الرهط ، فقال عمر ، اني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل ، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، قال ، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، فقال ، نعمت البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله ، أخرجه البخاري .

فصل

والمختار عند أبي عبد الله رحمه الله فيها ، عشرون ركعة ، وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة والشافعي ، وقال مالك ، ستة وثلاثون ، وزعم أنه الأمر القديم ، وتعلق بفعل أهل المدينة فإن صالحاً مولى التوأمة قال : أدركت الناس يقومون بإحدى وأربعين ركعة يوترون منها بخمس .

ولنا أن عمر رضي الله عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب كان يصلي لهم

عشرين ركعة ، وقد روى الحسن ، أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ، ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني ، فإذا كانت العشر الأواخر تخلف أبي فصلى في بيته ، فكانوا يقولون : أبق أبي ، رواه أبو داود ورواه السائب بن يزيد ، وروى عنه من طرق ، وروى مالك عن يزيد بن رومان قال : كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان بثلاث وعشرين ركعة ، وعن علي أنه أمر رجلا يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة ، وهذا كالإجماع ، فأما ما رواه صالح فإن صالحا ضعيف ، ثم لا ندرى من الناس الذين أخبر عنهم ؟ فلعلة قد أدرك جماعة من الناس يفعلون ذلك ، وليس ذلك بحجة ، ثم لو ثبت أن أهل المدينة كلهم فعلوه لكان ما فعله عمر وأجمع عليه الصحابة في عصره أولى بالاتباع ، قال بعض أهل العلم : إنما فعل هذا أهل المدينة لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة ، فإن أهل مكة يطوفون سبعا بين كل ترويحتين ، فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات ، وما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى وأحق أن يتبع ^(١) .

(فصل) والمختار عند أبي عبد الله : فعلها في الجماعة ، قال في رواية يوسف بن موسى الجماعة في التراويح أفضل ، وإن كان رجل يقتدى به فصلاها في بيته خفت أن يقتدى الناس به ، وقد جاء عن النبي (ص) : « اقتدوا بالخلفاء ، وقد جاء عن عمر أنه كان يصلي في الجماعة ^(٢) » ، وبهذا قال المزني وابن عبد الحكم وجماعة من (١) قد حقق الإمام محمد بن نصر المروزي ما يدعيه ابن قدامة وغيره من إجماع الصحابة على عشرين ، فإنه روى عنهم روايات كثيرة ، والمتواتر عن رسول الله (ص) أنه ما كان يزيد في رمضان وغيره عن إحدى عشرة ركعة : فكيف يجمع الصحابة على خلاف فعل رسول الله (ص) ؟ وأولى ما يتبع لمن أراد أن يلتزم عددا — فعل رسول الله (ص) ، ومن جعلها نافلة حسب نشاطه فإنه يصلي مرة عشرأ ومرة عشرين ومرة ثلاثين وستة وثلاثين وأربعين وأكثر من ذلك وكل ورد عن السلف والله أعلم . وكتبه أبو طاهر

(٢) الثابت في رواية عبد الرحمن بن عبد القاري : أن الذي كان يصلي بالناس أبي ، وأن عمر كان يصلي في بيته ، ولو صلى مع الجماعة لكان هو الامام بلا شك

أصحاب أبي حنيفة ، قال أحمد : كان جابر وعلى وعبد الله يصلونها في جماعة ، قال الطحاوي : كل من اختار التفرد ينبغي أن يكون ذلك على أن لا يقطع معه القيام في المساجد ، فأما التفرد الذي يقطع معه القيام في المساجد فلا ، ويروي نحو هذا عن الليث بن سعد .

وقال مالك والشافعي : قيام رمضان لمن قوى في البيت أحب إلينا : لما روى زيد بن ثابت قال : احتجر رسول الله صلى الله عليه وسلم حجيرة بخصفة أو حصير فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فتبع إليه رجال وجاؤا يصلون بصلاته قال ، ثم جاؤا ليلة فحضرنا وأبطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ، فلم يخرج إليهم ، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب ، فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضبا ، فقال : ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم ، فعليكم بالصلاة في بيوتكم ، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة ، رواه مسلم ولنا إجماع الصحابة على ذلك ، وجمع النبي (ص) أصحابه وأهله في حديث أبي ذر ، وقوله : « إن القوم إذا صلوا مع الإمام حتى ينصرف كتب لهم قيام تلك الليلة » وهذا خاص في قيام رمضان فيقدم على عموم ما احتجوا به ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لهم معلل بخشية فرضه عليهم ، ولهذا ترك النبي صلى الله عليه وسلم القيام بهم معللا بذلك أيضا ، أو خشية أن يتخذة الناس فرضا ، وقد أمن هذا أن يفعل بعده .

فإن قيل ، فعل لم يقم مع الصحابة : قلنا قد روى عن أبي عبد الرحمن السلمي أن عليا رضي الله عنه قام بهم في رمضان ، وعن إسماعيل بن زياد قال ، مر علي على المساجد وفيها القناديل في شهر رمضان ، فقال ، نور الله على عمر قبره كما نور علينا مساجدنا ، رواهما الأثرم .

(فصل) قال أحمد رحمه الله ، يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخف على الناس ولا يشق عليهم ولا سيما في الليالي القصار ، والأمر على ما يحتمله الناس ، وقال القاضي لا يستحب النقصان عن ختمة في الشهر ، ليسمع الناس جميع القرآن ، ولا يزيد على ختمة كراهية المشقة على من خلفه ، والتقدير بحال الناس أولى ، فإنه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل ويختارونه كان أفضل ، كما روى أبو ذر قال

قنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح ، يعنى السحور ، وقد كان السلف يطيلون الصلاة حتى قال بعضهم : كانوا إذا انصرفوا يستعجلون خدمهم بالطعام مخافة طلوع الفجر ، وكان القارىء يقرأ بالمائتين (فصل) قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : يعجبني أن يصلى مع الإمام ويوتر معه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الرجل إذا قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له بقية ليلته ، قال : وكان أحمد يقوم مع الناس ويوتر معهم . قال الأثرم : وأخبرني الذي كان يؤمه في شهر رمضان أنه كان يصلى معهم التراويح كلها والوتر : قال : وينتظرنى بعد ذلك حتى أقوم ثم يقوم ، كأنه يذهب إلى حديث أبي ذر ، إذا قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له بقية ليلته ، قال أبو داود : وسئل أحمد عن قوم صلوا في رمضان خمس تراويح لم يتروحوا بينها قال ، لا بأس : قال . وسئل عن أدرك من ترويحة ركعتين يصلى إليهما ركعتين ؟ فلم ير ذلك ، وقال . هي تطوع ، وقيل لأحمد . تؤخر القيام ؟ يعنى في التراويح إلى آخر الليل ؟ قال لا ، سنة المسلمين أحب إلى .

فصل

وكره أبو عبد الله التطوع بين التراويح ، وقال : فيه عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عادة وأبو الدرداء وعقبة بن عامر ، فذكر لأبي عبد الله فيه رخصة عن بعض الصحابة ؟ فقال ، هذا باطل ، إنما فيه عن الحسن وسعيد بن جبير ، وقال أحمد ، يتطوع بعد المكتوبة ولا يتطوع بين التراويح وروى الأثرم عن أبي الدرداء أنه أبصر قوما يصلون بين التراويح ، فقال : ماهذه الصلاة ؟ أتصلى وإمامك بين يديك ؟ ليس منا من رغب عنا ، وقال : من قلة فقه الرجل أن يرى في المسجد وليس في صلاة .

(فصل) فأما التعقيب : وهو أن يصلى بعد التراويح نافلة أخرى جماعة أو يصلى التراويح في جماعة أخرى ، فعن أحمد . أنه لا بأس به ، لأن أنس بن مالك ، قال : ما يرجعون إلا لخير يرجونه ، أو لشر يحذرونه ، وكان لا يرى به بأساً ، ونقل محمد بن الحكم عنه الكراهة ، إلا أنه قول قديم ، والعمل على ما رواه الجماعة .

وقال أبو بكر : الصلاة الى نصف الليل أو الى آخره لم تذكره رواية واحدة وإنما الخلاف فيما إذا رجعوا قبل النوم ، والصحيح أنه لا يكره ، لأنه خير وطاعة فلم يكره ، كما لو أخره الى آخر الليل .

(فصل في ختم القرآن) قال الفضل بن زياد : سألت أبا عبد الله فقلت : اختتم القرآن ، اجعله في الوتر أو في التراويح قال : اجعله في التراويح حتى يكون لنا دعاء بين اثنين ؛ قلت : كيف أصنع ؟ قال : اذا فرغت من آخر القرآن فارفع يدك قبل أن تركع وادع بنا ونحن في الصلاة وأطل القيام ، قلت بهم أَدْعُو؟ قال ، بما شئت ، قال ففعلت بما أمرني ، وهو خلعتي يدعو قائماً ويرفع يديه .

قال حنبل : سمعت أحمد يقول في ختم القرآن إذا فرغت من قراءة (قل أعوذ برب الناس) فارفع يدك في اندعاء قبل الركوع ، قلت إلى أي شيء تذهب في هذا قال . رأيت أهل مكة يفعلونه ، وكان سفيان بن عيينة يفعلهم معهم بمكة ، قال العباس بن عبد العظيم ، وكذلك أدركنا الناس بالبصرة وبمكة ، ويروى أهل المدينة في هذا شيئاً وذكر عن عثمان بن عفان .

(فصل)

واختلف أصحابنا في قيام ليلة الشك ، فحكى عن القاضي أنه قال ، جرت هذه المسألة في وقت شيخنا أبي عبد الله فصرى ، وصلاها القاضي أبو يعلى أيضاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله فرض عليكم صيامه ، وسننت لكم قيامه ، فجعل القيام مع الصيام ، وذهب أبو حفص العكبري الى ترك القيام ، وقال المعول في الصيام على حديث ابن عمر ، وفعل الصحابة والتابعين ، ولم ينقل عنهم ، قيام تلك الليلة . واختاره التميميون لأن الأصل بقاء شعبان وإنما صرنا الى الصوم احتياطاً للواجب والصلاة غير واجبة فتبقى على الأصل .

(فصل) قال أبو طالب . سألت أحمد اذا قرأ (قل أعوذ برب الناس) يقرأ من البقرة شيئاً ؟ قال لا ؛ فلم يستحب أن يصل ختمته بقراءة شيء ، ولعله لم يثبت فيه عنده أثر صحيح يصير اليه ، قال أبو داود ، وذكرت لأحمد قول ابن المبارك اذا كان الشتاء فاختتم القرآن في أول الليل ، واذا كان الصيف فاختتمه في أول النهار

فكانه أعجبه ذلك ، لما روى عن طلحة بن مصرف قال ، أدركت أهل الخير من صدر هذه الأمة يستحبون الختم في أول الليل وفي أول النهار ، يقولون اذا ختم في أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح ، واذا ختم في أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي ، وقال بعض أهل العلم ، يستحب أن يجعل ختمة النهار في ركعتي الفجر أو بعدهما ، وختمة الليل في ركعتي المغرب أو بعدهما يستقبل بختمه أول الليل وأول النهار .

(فصل) ويستحب أن يجمع أهله عند ختم القرآن وغيرهم لحضور الدعاء ، قال أحمد ، كان انس اذا ختم القرآن جمع أهله وولده ، وروى ذلك عن مسعود وغيره ، ورواه ابن شاهين مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستحسن ابو بكر التكبير عند آخر كل سورة من الضحى الى آخر القرآن ، لأنه روى عن ابي بن كعب انه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بذلك ، رواه القاضي في الجامع بإسناده

فصل

وسئل ابو عبد الله عن الامام في شهر رمضان يدع الآيات من السورة ترى لمن خلفه ان يقرأها ، قال . نعم ينبغي ان يفعل ، قد كانوا بمكة يوكلون رجلا يكتب ما ترك الامام من الحروف وغيرها ، فاذا كان ليلة الختمة اعاده ، وانما استحب ذلك لتتم الختمة ويكمل الثواب .

(فصل) ولا بأس بقراءة القرآن في الطريق والانسان مضطجع ، قال اسحاق ابن ابراهيم خرجت مع ابي عبد الله الى الجامع فسمعت يقرأ سورة الكهف ، وعن ابراهيم التيمي قال كنت اقرأ على ابي موسى وهو يمشي في الطريق ، فاذا قرأت السجدة قلت له اتسجد في الطريق . قال نعم ، وعن عائشة انها قالت « اني لا اقرأ القرآن وانا مضطجعة على سريري » رواه الفريابي في فضائل القرآن عن عائشة (فصل) يستحب ان يقرأ القرآن في كل سبعة ايام ليكون له ختمة في كل اسبوع ، قال عبد الله بن احمد ، كان ابي يختم القرآن في النهار في كل سبعة يقرأ في كل يوم سبعا لا يتركه نظرا .

وقال حنبل : كان أبو عبد الله يختم من الجمعة الى الجمعة ، وذلك لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو : اقرأ القرآن في سبع ولا تزيدن على ذلك ، رواه أبو داود

وعن أوس بن حذيفة قال ، قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أبطأت عنا الليلة ، قال انه طرأ على حزبي من القرآن فكرهت ان اخرج حتى أتمه ، قال أوس : سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تحزبون القرآن؟ قالوا ثلاث وخمس وسبع وتسع واحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل وحده ، رواه أبو داود ، ويكره ان يؤخر ختمة القرآن أكثر من اربعين يوماً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأله عبد الله بن عمرو : في كم تختم القرآن؟ قال في اربعين يوماً ، ثم قال في شهر ، ثم قال في عشرين ، ثم قال في خمس عشرة ، ثم قال في عشر ، ثم قال في سبع ، لم ينزل من سبع ، اخرجه أبو داود

وقال احمد : أكثر ما سمعت ان يختم القرآن في اربعين ، ولأن تأخيره أكثر من ذلك يفضي الى نسيان القرآن والتهاون به ، فكان ما ذكرنا اولى ، وهذا اذا لم يكن له عذر ، فأما مع العذر فواسع له

(فصل) وان قرأه في ثلاث فحسن ، لما روى عن عبد الله بن عمرو قال ، قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان بي قوة ، قال اقرأه في ثلاث ، رواه أبو داود ، فإن قرأه في أقل من ثلاث ، فقد روى عن أبي عبد الله انه قال : اكره ان يقرأه في أقل من ثلاث ، وذلك لما روى عبد الله بن عمرو قال ، قال رسول الله (ص) لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث . رواه أبو داود^١

وروى عن أحمد ان ذلك غير مقدر وهو على حسب ما يجد من النشاط والقوة لأن عثمان كان يختمه في ليلة . وروى ذلك عن جماعة من السلف ، والترتيل أفضل من قراءة الكثير مع العجلة ، لأن الله تعالى قال (ورتل القرآن ترتيلاً) . وعن عائشة أنها قالت : ولا أعلم نبي الله قرأ القرآن كله في ليلة ، رواه مسلم . وعنها قالت : كان رسول الله (ص) لا يختم القرآن في أقل من ثلاث ، رواه أبو عبيد في

فضائل القرآن ، وقال ابن مسعود : من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهداه كهد الشعر وثر كثر الدقل ،

(فصل) كره أبو عبد الله القراءة بالألحان وقال هي بدعة ، وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر في أشراط الساعة أن يتخذ القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأقرئهم ولا أفضلهم إلا ليغنيهم غناء ، ولأن القرآن معجز في لفظه ونظمه والألحان تغيره ، وكلام أحمد في هذا محمول على الإفراط في ذلك بحيث يجعل الحركات حروفاً ويبد في غير موضعه ، فأما تحسين القراءة والترجييع فغير مكروه ، فإن عبد الله بن المغفل قال : سمعت رسول الله (ص) يوم فتح مكة يقرأ سورة الفتح ، قال فقرأ ابن المغفل ورجع في قراءته ، وفي لفظه قال : قرأ النبي (ص) عام الفتح في مسير له سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته ، قال معاوية بن قرة : لولا إني أخاف أن تجتمع على الناس لحكيت لكم قراءته ، رواها مسلم ، وفي بعض الألفاظ فقال : أ أ أ ،

وروى أبو هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أذن الله لشيء كإذنه لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجهر به ، يعني استمع ^(١) - وقال النبي (ص) : زينوا القرآن بأصواتكم ^(٢) وقال النبي - ص - : ليس منا من لم يتغن بالقرآن ، وقد اختلف السلف في معنى قوله يتغنّى بالقرآن ، فقال ابن عيينة وأبو عبيد وجماة غيرهما معناه يستغنّى بالقرآن . قال أبو عبيد : وكيف يجوز أن يحمل على أن من لم يغن بالقرآن ليس من النبي - ص - وقالت طائفة منهم : معناه يحسن قراءته ويرنم به ويرفع صوته به ، كما قال أبو موسى للنبي - ص - لو علمت أنك تسمع قراءتي لحبرت لك تحبيراً ؛ وقال الشافعي يرفع صوته به ، وقال أبو عبد الله حزنه فيقرؤه بحزن مثل صوت أبي موسى

١ - هذا تفسير لكلمة «أذن» ، وهي في الأصل مشتقة من الأذن وهي جارحة السمع والمراد به الرضا والقبول ، والحديث متفق عليه

٢ - رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وابن حبان والحاكم عن البراء ، زاد الحاكم فيه : فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً ، ١٠ - ٢ المغني

وعلى كل حال فقد ثبت أن تحسين الصوت بالقرآن وتطريبه مستحب غير مكروه ما لم يخرج ذلك الى تغيير لفظه وزيادة حروفه ، فقد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت للنبي - ص - أستمع قراءة رجل في المسجد لم أسمع قراءة أحسن من قراءته ، فقام النبي - ص - فاستمع قراءته ثم قال : هذا سالم مولى أبي حذيفة ، الحمد لله الذى جعل فى أمتى مثل هذا ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي موسى : اننى مررت بك البارحة وأنت تقرأ فقد أوتيت مزامراً من مزامير آل داود ، فقال أبو موسى : لو أعلم أنك تستمع لحبته لك تحبيرا ، مع ما ذكرنا من الأخبار والله أعلم

باب الإمامة

الجماعة واجبة للصلوات الخمس ، روى نحو ذلك عن ابن مسعود وأبي موسى ، وبه قال عطاء والأوزاعي وأبو ثور ، ولم يوجبها مالك والثورى وأبو حنيفة والشافعى ، لقول النبي - ص - : تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة ، متفق عليه ، ولأن النبي - ص - لم ينكر على الذين قالوا صلينا فى رحالنا ، ولو كانت واجبة لانكر عليها ، ولأنها لو كانت واجبة فى الصلاة لكانت شرطا لها كالجمعة

ولنا قول الله تعالى : ٤ - ١٠١ واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة ، الآية ؛ ولو لم تكن واجبة لرخص فيها حالة الخوف ولم يحز الإخلال بواجبات الصلاة من أجلها ، وروى أبو هريرة أن رسول الله - ص - قال : والذى نفسى بيده لقد هممت أن آمر بحطب ليجتطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ؛ ثم آمر رجلا فيؤم الناس ، ثم أخالف الى رجال لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم ، متفق عليه وفيه ما يدل على أنه أراد الجماعة ، لأنه لو أراد الجمعة لما هم بالتخلف عنها ، وعن أبي هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال ، يا رسول الله ليس لى قائد يقودنى الى المسجد ، فسأله أن يرخص له أن يصلى فى بيته ، فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال ، تسمع النداء بالصلاة ؟ قال نعم ، قال فأجب ، رواه مسلم

وإذا لم يرخص للأعمى الذى لم يجد قائداً فغيره أولى . وعن ابن عباس رضى الله
عنه ما قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سمع المنادى فلم يمنع من اتباعه
عذر — قالوا وما العذر ؟ قال خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة التى صلى ،
أخرجه أبو داود .

وروى أبو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم قال
« ما من ثلاثة فى قرية أو بلد لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان
فعليك بالجماعة فإن الذئب يأكل القاصية ، أخرجه أبو داود ، وحديثهم يدل على
ان الجماعة غير مشترطة ، ولا نزاع بيننا فيه ، ولا يلزم من الوجوب الاشتراط ،
كواجبات الحج والإحداذ فى العدة

فصل

وليست الجماعة شرطاً لصحة الصلاة ، نص عليه احمد ، وخرج ابن عقيل وجهها
فى اشتراطها قياساً على سائر واجبات الصلاة ، وهذا ايسر بصحيح دليل الحديثين
الذين احتجوا بهما ، والإجماع ، فإننا لا نعلم قائلاً بوجوب الإعادة على من صلى
وحده ، إلا انه روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود وابو موسى انهم
قالوا : من سمع النداء من غير عذر ^(١) فلا صلاة له

(فصل) وتنعقد الجماعة بإثنين فصاعداً لانعلم فيه خلافاً ، وقد روى أبو موسى
ان النبي (ص) قال « الإثنان فما فوقهما جماعة ، رواه ابن ماجه : وقال النبي (ص)
لمالك بن الحويرث وصاحبه « اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحداً وليؤمكما أكبركما ،
وأمّ النبي (ص) حذيفة مرة وابن مسعود مرة وابن عباس مرة

ولو أم الرجل عبده أو زوجته أدرك فضيلة الجماعة ، وان أم صبياً جاز فى
التطوع ، لأن النبي (ص) أم فيه ابن عباس وهو صبي ؛ وان أمه فى الفرض فقال
احمد لا تنعقد به الجماعة ، لأنه لا يصلح ان يكون إماماً لنقص حاله ، فأشبهه من
لا تصح صلاته . وقال ابو الحسن الأمدى : فيه رواية اخرى انه يصح ان يكون
إماماً لأنه متفعل ، فجاز ان يكون مأموراً بالمفترض كالبالغ ، ولذلك قال النبي

صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي فاتته الجماعة ، من يتصدق على هذا فيصلي معه ،
(فصل) ويجوز فعلها في البيت والصحراء ، وقيل فيه رواية أخرى ان حضور
المسجد واجب اذا كان قريبا منه ، لأنه يروى عن النبي (ص) انه قال : لا صلاة
لجار المسجد الا في المسجد ،^(١)

ولنا قول النبي (ص) : أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : جعلت لي الارض
طيبة وطهورا ومسجدا ، فأما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان ، متفق عليه .
وقالت عائشة : صلى النبي - ص - في بيته وهو شاك^(٢) فصلى جالسا وصلى وراءه
قوم قياما ، فأشار اليهم ان اجلسوا ، رواه البخاري ، وقال النبي - ص - لرجلين
: اذا صليتما في رحالكما ثم أدركتما الجماعة فصليا معهم تكن لكما نافلة ،

وقوله : لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد لا نعرفه الا من قول علي بنه ،
كذلك رواه سعيد في سننه ، والظاهر انه انما أراد الجماعة ؛ وعبر بالمسجد عن
الجماعة لأنه محلها ؛ ومعناه لا صلاة لجار المسجد الا مع الجماعة . وقيل أراد به
الكمال والفضيلة ، فإن الأخبار الصحيحة دالة على أن الصلاة في غير المسجد
صحيحة جائزة .

(فصل) وفعل الصلاة فيما كثر فيه الجمع من المساجد أفضل لقول النبي (ص)
: صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من
صلاته مع الرجل ؛ وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى ، رواه احمد في
المسند ، فإن تساويا في الجماعة ففعلها في المسجد العتيق أفضل لأن العبادة فيه أكثر .
وان كان في جواره أو غير جواره مسجد لا تنعقد الجماعة فيه الا بحضوره
ففعلها فيه أولى ، لأنه يعمره بإقامة الجماعة فيه ويحصلها لمن يصلي فيه ، وان كانت
تقام فيه وكان في قصده غيره كسر قلب امامه أو جماعته فخير قلوبهم أولى ، وان لم
يكن كذلك فهل الأفضل قصد الأبعد أو الأقرب ، فيه روايتان
احدهما قصد الأبعد لتكثر خطاه في طلب الثواب فتكثر حسناته

١ - رواه الدارقطني عن جابر وابي هريرة بسند ضعيف

٢ - شاك بحذف الياء : أي مريض

والثانية الأقرب لأن له جواراً فكان أحق بصلاته كما أن الجار أحق بـدية جاره ومعروفه من البعيد .

وإن كان البلد ثغراً فالأفضل اجتماع الناس في مسجد واحد ليكون أعلى للكلمة وأوقع للهيبة ، وإذا جاءهم خبر عن عدوهم سمعه جميعهم ، وإن أرادوا التشاور في أمر حضر جميعهم ، وإن جاء عين الكفار وآهم فأخبر بكثرتهم ، قال الأوزاعي : لو كان الأمر إلى لسمرت أبواب المساجد التي في الثغر أو نحو هذا ليجتمع الناس في مسجد واحد .

(فصل)

ولا يكره إعادة الجماعة في المسجد ومعناه : أنه إذا صلى إمام الحى ، وحضر جماعة أخرى استحبابهم أن يصلوا جماعة ، وهو قول ابن مسعود وعطاء والحسن والنخعي وقتادة وإسحاق ، وقال سالم وأبو قلابة وأيوب وابن عون والليث والبتى والثوري ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي والشافعي : لا تعاد الجماعة في مسجد له إمام راتب في غير ممر الناس .

فمن فاتته الجماعة : صلى منفرداً لئلا يفضى إلى اختلاف القلوب والعداوة والتهاون في الصلاة مع الإمام ولأنه مسجد له إمام راتب ، فكره فيه إعادة الجماعة ، كمسجد النبي صلى الله عليه وسلم

ولنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة - وفي رواية - بسبع وعشرين درجة » ، وروى أبو سعيد قال « جاء رجل وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيكم يتجر على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه ، قال الترمذى هذا حديث حسن ورواه الأثرم وأبو داود فقال « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه » ، وروى الأثرم بإسناده عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد « قال : فلما صليا قال : وهذان جماعة ، ولأنه قادر على الجماعة فاستحب له فعلها كما لو كان المسجد في ممر الناس .

(فصل) فأما إعادة الجماعة في المسجد الحرام ، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمسجد الأقصى ، فقد روى عن أحمد : كراهة إعادة الجماعة فيها ،

وذكره أصحابنا لئلا يتوانى الناس في حضور الجماعة مع الامام الراتب فيها إذا أمكنتهم الصلاة في الجماعة مع غيره ، وظاهر خبر أبي سعيد وأبي أمامة : أن ذلك لا يكره لأن الظاهر أن هذا كان في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعنى يقتضيه أيضاً فإن فضيلة الجماعة تحصل فيها كحصولها في غيرها .

« مسألة ، قال (ويؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى)

لا خلاف في التقديم بالقراءة والفقه على غيرهما ، واختلف في أيهما يقدم على صاحبه ؟ فذهب أحمد رحمه الله . تقديم القارئ ، وبهذا قال ابن سيرين والثوري وأصحاب الرأي ، وقال عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور : يؤمهم أفقهم إذا كان يقرأ ما يكفي في الصلاة لأنه قد ينوبه في الصلاة ما لا يدرى ما يفعل فيه إلا بالفقه فيكون أولى كالامامة الكبرى والحكم .

ولنا ما روى أوس بن ضمعج عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنة » ، أو قال « سلماً » ، وروى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا اجتمع ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالامامة أقرؤهم » رواهما مسلم ، وعن ابن عمر قال « لما قدم المهاجرون الأولون العصابة — موضع بقباء — كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً ، رواه البخاري وأبو داود ، وكان فيهم عمر ابن الخطاب وأبو سلمة بن عبد الأسد ، وفي حديث عمر بن سلمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليؤمكم أكثركم قرآناً ، ولأن القراءة ركن في الصلاة فكان القادر عليها أولى كالقادر على القيام مع العاجز عنه .

فإن قيل إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم القارئ لأن أصحابه كان أقرؤهم أفقهم فإنهم كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا معه أحكامه ، قال ابن مسعود . كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها ، قلنا : اللفظ عام فيجب الأخذ بعمومه دون خصوص السبب ، ولا يخص ما لم يعم دليل على تخصيصه على أن في الحديث ما يبطل هذا التأويل فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فإن

(١) أي اسلاماً .

استووا فأعلمهم بالسنة ، ففاضل بينهم في العلم بالسنة مع تساويهم في القراءة ، ولو قدم القارئ لزيادة علم لما نقلهم عند التساوي فيه الى الأعلم بالسنة ولو كان العلم بالفقه على قدر القراءة للزم من التساوي في القراءة التساوي فيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقرؤكم : أبي ، وأقضاكم ، علي ، وأعلمكم بالحلال والحرام : معاذ بن جبل ، وأفرضكم ، زيد بن ثابت ، فقد فضل بالفقه من هو مفضل بالقراءة وفضل بالقراءة من هو مفضل بالقضاء والفرائض وعلم الحلال والحرام . قيل لأبي عبد الله ، حديث النبي (ص) « مروا أبا بكر يصلي بالناس ، أهو خلاف حديث أبي مسعود ؟ قال ، لا ، إنما قوله لأبي بكر - عندي - « يصلي بالناس ، للخلافة يعنى أن الخليفة أحق بالامامة وإن كان غيره أقرأ منه ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر بالصلاة يدل على أنه أراد استخلافه .

(فصل)

ويرجح أحد القارئين على الآخر بكثرة القرآن لقول النبي صلى الله عليه وسلم لبؤمكم أكثركم قرآنا ، وإن تساويا في قدر ما يحفظ كل واحد منهما وكان أحدهما أجود قراءة وأعرابا فهو أولى لأنه أقرأ فيدخل في عموم قوله « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » .

وإن كان أحدهما أكثر حفظا والآخر أقل لحناً وأجود قراءة ، فهو أولى لأنه أعظم اجراً في قراءته لقوله (ص) « من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنة ، ومن قرأه ولحن فيه فله بكل حرف حسنة ، رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

« مسألة ، قال (فان استووا فافقههم)

وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم - فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة - ولأن الفقه يحتاج إليه في الصلاة للإتيان بواجباتها وسننها وجبرها إن عرض ما يحوج إليه فيها فان اجتمع فقيهان قارئان وأحدهما أقرأ والآخر أفقه قدم الأقرأ ، نص عليه للخبر ، وقال ابن عقيل ، الأفقه أولى لتمييزه بما لا يستغنى عنه في الصلاة وهذا يخالف عموم الخبر فلا يعول عليه .

وإن اجتمع فقهاء أحدهما أعلم بأحكام الصلاة ، والآخر أعرف بما سواها
فالأعلم بأحكام الصلاة أولى ، لأن عليه يؤثر في تكميل الصلاة بخلاف الآخر .

« مسألة ، قال فإن استووا فأسنهم »

يعنى : أكبرهم سنأ يقدم عند استوائهم في القراءة والفقهاء وظاهر قول أحمد .
أنه يقدم أقدمها هجرة ثم أسنهما لأنه ذهب إلى حديث أبي مسعود ، وهو مرتب
هكذا ، قال الخطابي : وعلى هذا الترتيب توجد أكثر أقاويل العلماء ، ومعنى تقدم
الهجرة أن يكون أحدهما أسبق هجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام لأن الهجرة
قربة وطاعة ، فيقدم السابق إليها لسبقه إلى الطاعة .

فإذا استويا فيها إما لهجرتهم معاً ، أو عدمها منهما ، فأسنهم لقول النبي صلى الله
عليه وسلم لمالك بن الحويرث وصاحبه « ليؤمكما أكبركما » متفق عليه . ولأن الأسن
أحق بالتوقير والتقديم وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن سهل
لما تكلم في أخيه « كبر كبر » أى دع الأكبر يتكلم ، وقال أبو عبد الله بن حامد :
أحقهم بعد القراءة والفقهاء أشرفهم ثم أقدمهم هجرة ثم أسنهم .

والصحيح الأخذ بما دل عليه حديث النبي صلى الله عليه وسلم في تقديم السابق
بالهجرة ، ثم الأسن لتصريحه بالدلالة ، ولا دلالة في حديث مالك بن الحويرث
على تقديم الأسن لأنه لم يثبت في حقهما هجرة ولا تفاضلها في شرف ، ويرجح
بتقديم الإسلام كالترجيح بتقديم الهجرة فإن في بعض ألفاظ حديث أبي مسعود
« فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلباً » ولأن الإسلام أشرف من الهجرة
فإذا قدم بتقدمها فتقدمه أولى .

فإذا استووا في هذا كله قدم أشرفهم أى أعلاهم نسباً ، وأفضلهم في نفسه
وأعلاهم قدراً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « قدموا قريشاً ولا تقدموها »^(١)
(فصل) فإن استووا في هذه الخصال قدم ألقاهم وأورعهم لأنه أشرف في الدين
وأفضل وأقرب إلى الإجابة وقد جاء « إذا أم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه

لم يزالوا في سفال ، ذكره الامام احمد في رسالته ويحمل تقديم هذا على الاشرف لان شرف الدين خير من شرف الدنيا وقد قال الله تعالى (٤٩ : ١٣) ان اكرمكم عند الله اتقاكم .

فاذا استووا في هذا كله اقرع بينهم ، نص عليه احمد رحمه الله ، وذلك لان سعد بن ابى وقاص اقرع بينهم في الاذان فالامامة اولى ، ولانهم تساوا في الاستحقاق ، وتعذر الجمع فأقرع بينهم كسائر الحقوق .
وان كان احدهما يقوم بعمارة المسجد وتعاهده فهو احق به ، وكذلك ان رضى الجيران احدهما دون الآخر قدم بذلك .

ولا يقدم بحسن الوجه لانه لا مدخل له في الامامة ولا اثر له فيها ، وهذا كله تقديم استحباب لا تقديم اشتراط ، ولا ايجاب لا نعلم فيه خلافا فلو قدم المفضل كان ذلك جائزاً لان الامر بعد هذا امر ادب واستحباب .

مسألة ، قال (ومن صلى خلف من يعلن بدعة او يسكر اعاد)

الاعلان : الاظهار وهو ضد الاسرار وظاهر هذا ان من اثم بمن يظهر بدعته ويتكلم بها ويدعو اليها او يناظر عليها فعليه الاعادة ، ومن لم يظهر بدعته فلا اعادة على المؤتم به وان كان معتقداً لها ، قال الاثرم : قلت لابي عبد الله : الرافضة الذين يتكلمون بما تعرف^(١) ، فقال نعم امره ان يعيد ، قيل لابي عبد الله ، وهكذا اهل البدع كلهم ، قال . لا ، ان منهم من يسكت ، ومنهم من يقف ، ولا يتكلم . وقال ، لا تصل خلف احد من اهل الاهواء اذا كان داعية الى هواه ، وقال ، لا تصل خلف المرجى^(٢) اذا كان داعية وتخصيصه الداعية ومن يتكلم بالاعادة دون من يقف ولا يتكلم يدل على ما قلناه ، وقال القاضي ، المعلن بالبدعة من يعتقدها بدليل ، وغير المعلن من يعتقدها تقليداً .

(١) الرافضة فرقة من الفرق الاسلامية سمو ابذلك لان زيد بن علي بن الحسين امتنع من لعن ابى بكر وعمر فرفضوا رأيه وجعلوا الخلافة بعد الرسول (ص) لعل .
(٢) المرجئه يقولون لا يضر مع الايمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة والايمان هو المعرفة فقط دون العمل .

ولنا ان حقيقة الاعلان هو الاظهار وهو ضد الاخفاء والاسرار ، قال الله تعالى (٦٤ ، ٤) ويعلم ما تسرون وما تعلنون (وقال تعالى مخبراً عن ابراهيم (١٤ ، ٨) ربنا انك تعلم ما نخفي وما نعلن ولأن المظهر لبدعته لا عذر للمصلي خلفه لظهور حاله ، والمخفي لها من يصلي خلفه معذور ، وهذا له أثر في صحة الصلاة ولهذا لم نجب الاعادة خلف المحدث والنجس إذا لم يعلم حالها لاختفاء ذلك منهما ، ووجبت على المصلي خلف الكافر والأي لظهور حالها غالباً ، وقد روى عن أحمد انه لا يصلي خلف مبتدع بحال ، قال في رواية أبي الحارث : لا يصلي خلف مرجيء ولا رافضي ، ولا فاسق إلا أن يخافهم فيصلّي ثم يعيد ، وقال أبو داود : قال أحمد متى ما صليت خلف من يقول القرآن مخلوق فأعد ، قلت : وتعرفه ، قال : نعم ، وعن مالك . أنه لا يصلي خلف أهل البدع .

فصل من هذا : أن من صلى خلف مبتدع معلن يبدعته ، فعليه الاعادة ، ومن لم يعلنها ففي الاعادة خلفه روايتان ، وأباح الحسن وأبو جعفر والشافعي : الصلاة خلف أهل البدع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوا خلف من قال لا إله إلا الله ، رواه الدارقطني ، ولأنه رجل صلاته صحيحة فصح الاتهام به كغيره ، وقال نافع ، كان ابن عمر يصلي مع الخشبية والخوارج زمن ابن الزبير : وهم يقتلون ، فقبل له ، أتصلي مع هؤلاء ، ومع هؤلاء ، وبعضهم يقتل بعضاً ؟ فقال ، من قال حي على الصلاة أحبته ، ومن قال حي على الفلاح أحبته : ومن قال حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله ، قلت لا ، رواه سعيد .

وقال ابن المنذر ، وبعض الشافعية ، من تكفره يبدعته كالذي يكذب الله أو رسوله يبدعته لا يصلي خلفه ، ومن لا تكفره تصح الصلاة خلفه .

ولنا ما روى جابر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول لا تؤمن امرأة رجلاً ، ولا فاجر مؤمناً ، إلا أن يقهره بسلطان ، أو يخاف سوطه أو سيفه ، رواه ابن ماجه ، وهذا أخص من حديثهم فتعين تقديمه وحديثهم نقول به في الجمع والأعياد وتعاد ، وهو مطلق فالعمل به في موضع يحصل الوفاء بدلائلهم ، وقياسهم منقوض بالخشي والأي ، ويروى عن حبيب بن عمر الانصاري عن أبيه قال ، سألت وائلة بن الاسقع قلت ، أصلي خلف القدرى ؟ قال ، لا تصل

خلفه ثم قال : أما أنا لو صليت خلفه لأعدت صلاتي ، رواه الأثرم . وأما قول الخرقى : أو يسكر ، فإنه يعنى من يشرب ما يسكره من أى شراب كان ، فإنه لا يصلى خلفه لفسقه .

وإنما خصه بالذكر فيما يرى من سائر الفساق لنص أحمد عليه ، قال أبو داود سألت أحمد وقيل له ، إذا كان الامام يسكر : قال : لا تصل خلفه البتة وسأله رجل قال : صليت خلف رجل ، ثم علمت أنه يسكر أعيد ، قال : نعم أعد ، قال أيتها صلاتي ، قال . التي صليت وحدك ، وسأله رجل ، قال رأيت رجلا سكران أصلى خلفه ، قال لا ، قال فأصلى وحدي ، قال أين أنت : في البادية ، المساجد كثيرة ، قال أنا في خانوتي ، قال تخطاه الى غيره من المساجد .

فأما من يشرب من النبيذ المختلف فيه مالا يسكره معتقدا حله ، فلا بأس بالصلاة خلفه ، نص عليه أحمد ، فقال . يصلى خلف من يشرب المسكر على التأويل ونحن نروى عنهم الحديث ، ولا نصلى خلف من يسكر ، وكلام الخرقى بمفهومه يدل على ذلك لتخصيصه من سكر بالاعادة خلفه .

وفي معنى شارب ما يسكر كل فاسق فلا يصلى خلفه ، نص عليه أحمد : فقال لا تصل خلف فاجر ولا فاسق : وقال أبو داود ، سمعت أحمد رحمه الله سئل عن امام قال أصلى بكم رمضان بكذا وكذا درهما ، قال أسأل الله العافية ، من يصلى خلف هذا ، وروى عنه أنه قال ، لا تصلوا خلف من لا يؤدي الزكاة ، ولا تصل خلف من يشارط ^(١) ولا بأس أن يدفعوا اليه من غير شرط .

وهذه النصوص تدل على أنه لا يصلى خلف فاسق : وعنه رواية أخرى أن الصلاة جائزة ذكرها أصحابنا ، وهذا مذهب الشافعي ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « صلوا خلف من قال لا إله إلا الله » وكان ابن عمر يصلى خلف الحجاج ، والحسين والحسن ، وغيرهما من الصحابة كانوا يصلون مع مروان والذين كانوا في ولاية زياد وابنه كانوا يصلون معهما ، وصلوا وراء الوليد بن عقبة ، وقد شرب الخمر وصلى الصبح أربعاً ، وقال أزيدكم نصار هذا إجماعاً ، وروى عن أبي ذر قال ، قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف أنت إذا كانت عليك

أمرأه يؤخرون الصلاة عن وقتها ، قال قلت فما تأمرني قال : صل الصلاة لوقتها : فإن أدركتها معهم فصل ، فإنها لك نافله ، رواه مسلم ، وفي لفظ : فإن صليت لوقتها كانت نافله ، والا كنت قد أحرزت صلاتك ، وفي لفظ : فإن أدركت الصلاة معهم فصل ، ولا تقل اني قد صليت : فلا أصلي ، وفي لفظ : فإنها زيادة خير ، وهذا فعل يقتضى فسقهم ، وقد أمره بالصلاة معهم ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة ، ^(١) عام فيتناول محل النزاع ، ولأنه رجل تصح صلاته لنفسه فصح الاتهام به كالعدل .

ووجه الأولى : قوله عليه السلام : لا يؤمن فاجر مؤمناً الا أن يقهره بسلطانه أو سيفه ، ولأن الامامة تتضمن حمل القرامة ، ولا يؤمن تركه لها ، ولا يؤمن ترك بعض شرائطها كالطهارة ، وليس تتم أماراة ولا غلبة ظن يؤمنان ذلك والحديث أجابا عنه ، وفعل الصحابة محمول على أنهم خافوا الضرر بترك الصلاة معهم ، فقد روينا عن عطاء وسعيد بن جبير أنهما كانا في المسجد والحججاج يخطب فصليا بالإيماء ، وإنما فعلا ذلك لخوفهما على أنفسهما إن صليا على وجه يعلم بهما ورويناه عن قسامة بن زهير ، قال لما كان من شأن فلان ما كان ، قال له أبو بكر : تنح عن مصلانا ، فإننا لا نصلي خلفك ، وحديث أبي ذر : يدل على صحتها نافلة : والنزاع في الفرض .

فصل

فأما الجمع والأعياد فإنها تصلى خلف كل بر وفاجر ، وقد كان أحمد يشهدها مع المعتزلة ، وكذلك العلماء الذين في عصره ، وقد روينا : أن رجلا جاء محمد بن النضر ، فقال له إن لي جيراناً من أهل الأهواء لا يشهدون الجمعة قال حسبك ، ما تقول فيمن رد على أبي بكر وعمر؟ قال رجل سوء ؛ قال : فإن رد على النبي صلى الله عليه وسلم : قال يكفر ، قال فإن رد على العلي الأعلى ، ثم غشى عليه ثم أفاق فقال ردوا عليه والذي لا إله الا هو فإنه قال (٦٢ ، ٩) يا أيها الذين آمنوا إذا

(١) رواه أحمد والبخارى وابن ماجه بهذا اللفظ عن أبي سعيد .

نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا الى ذكر الله ، وهو يعلم أن بنى العباس سيلونها ، ولأن هذه الصلاة من شعائر الاسلام الظاهرة ، وتليها الأئمة دون غيرهم فتركها خلفهم يفضى إلى تركها بالكلية .

إذا ثبت هذا : فإنها تعاد خلف من يعاد خلفه غيرها ، قال أحمد : أما الجمعة فينبغي شهودها ، فإن كان الذى يصلى منهم أعاد ، وروى عنه أنه قال : من أعادها فهو مبتدع وهذا يدل بعمومه على أنها لا تعاد خلف فاسق ولا مبتدع ، لأنها صلاة أمر بها ، فلم تجب اعادتها كسائر الصلوات .

(فصل)

فإن كان المباشر لها عدلا ، والمؤولى له غير مرضى الحال لبدعته أو فسقه ، لم يعدها ، نص عليه ، وقيل له أنهم يقولون إذا كان الذى وضعه يقول بقولهم فسدت الصلاة ، قال لست أقول بهذا ، ولأن صلاته إنما ترتبط بصلاة امامه ، فلا يضر وجود معنى فى غيره ، كالحديث أو كونه أميا ، وعنه تعاد والصحيح الأول .
(فصل) وان لم يعلم فسق امامه ، ولا بدعته حتى صلى معه ، فإنه يعيد نص عليه وقال ابن عقيل : لا اعادة عليه ، لأن ذلك مما يخفى فأشبه المحدث والنجس ، والصحيح أن هذا ينظر فيه فإن كان ممن يخفى بدعته وفسوقه ، صحت الصلاة خلفه لما ذكرنا فى أول المسألة ، وان كان ممن يظهر ذلك وجبت الاعادة خلفه على الرواية التى تقول بوجوب اعادتها خلف المبتدع ، لأنه معى يمنع الائتنام فاستوى فيه العلم وعدمه . كما لو كان أميا ، والحديث والنجاسة يشترط خفاؤهما على الامام والمأموم معا ، ولا يخفى على الفاسق فسق نفسه . ولأن الاعادة إنما تجب خلف من يعلن بدعته ، وليس ذلك فى مظنة الخفاء بخلاف الحدث والنجاسة .

(فصل) وان لم يعلم حاله ولم يظهر منه ما يمنع الائتنام به ، فصلاة المأموم صحيحة ، نص عليه أحمد ، لأن الأصل فى المسلمين السلامة ولو صلى خلف من يشك فى اسلامه فصلاته صحيحة ، لأن الظاهر أنه لا يتقدم للامامة الا مسلم^(١) .

(١) ليتأمل هذا بعض المنتطعين الذين يمتنعون من الصلاة خلف من يسيئون الظن فى دينه .

فصل

فأما المخالفون في الفروع كأصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فالصلاة خلفهم صحيحة غير مكروهة ، نص عليه أحمد ، لأن الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم لم يزل بعضهم يأتهم ببعض مع اختلافهم في الفروع فكان ذلك اجماعاً .

ولأن المخالف أما أن يكون مصيباً في اجتهاده فله أجران : أجر لاجتهاده ، وأجر لاصابته ، أو مخطئاً فله أجر على اجتهاده ، ولا اثم عليه في الخطأ ، لأنه محطوط عنه . فإن علم أنه يترك ركناً أو شرطاً يعتقد المأموم دون الامام ، فظاهر كلام احمد صحة الائتمام به .

قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل صلى بقوم وعليه جلود الثعالب فقال ان كان يلبسه وهو يتأول ، أيما اهاب دبغ فقد طهر ، فيصل خلفه ، قيل له أقترأه أنت جائزاً ؟ قال لا ، نحن لا نراه جائزاً ، ولكن اذا كان هو يتأول فلا بأس أن يصلي خلفه ، ثم قال أبو عبد الله : لو أن رجلاً لم ير الوضوء من الدم لم يصل خلفه ، ثم قال : نحن نرى الوضوء من الدم فلا نصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك ومن سهل في الدم ، أي يلى : ورأيت لبعض أصحاب الشافعي مسألة مفردة في الرد على من أنكر هذا ، واستدل بأن الصحابة كان يصلي بعضهم خلف بعض مع الاختلاف : ولأن كل مجتهد مصيب أو كالمصيب في حط المأثم عنه وحصول الثواب وصحة الصلاة لنفسه فجاز الائتمام به ، كما لو لم يترك شيئاً وذكر القاضي فيه رواية أخرى : أنه لا يصح ائتمامه به ، لأنه يرتكب ما يعتقد المأموم مفسداً للصلاة فلم يصح ائتمامه به كما لو خالفه في القبلة حال الاجتهاد فيها .

(فصل) وان فعل شيئاً من المختلف فيه يعتقد تحريمه ، فإن كان يترك ما يعتقد شرطاً للصلاة أو واجباً فيها فصلاته فاسدة وصلاة من يأتهم به ، وان كان المأموم يخالفه في اعتقاد ذلك لأنه ترك واجباً في الصلاة ففسدت صلاته وصلاة من ائتم به كالمجمع عليه ، وان كان يفعل ما يعتقد تحريمه في غير الصلاة كالمزوج بغير ولي ممن يرى فساداً ، وشارب يسير النبيذ ممن يعتقد تحريمه ، فهذا إن دام على ذلك ، فهو فاسق حكمه حكم سائر الفساق ، فإن لم يدم عليه ، فلا بأس

بالصلاة خلفه لأنه من الصغار ، ومتى كان الفاعل كذلك عاميا قلد من يعتقد جوازه ، فلا شيء عليه لأن فرض العامي سؤال العلماء وتقليدهم لقول الله تعالى (١٦ : ٤٣) فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون .

(فصل)

ولا تصح الصلاة خلف مجنون لأن صلاته لنفسه باطلة وإن كان مجنونا تارة ، ويفيق أخرى فصلى وراءه حال إفاقته صحت صلاته ويكره الالتئام به لئلا يكون قد احتلم حال جنونه ولم يعلم ، ولئلا يعرض الصلاة للابطال في أثنائها لوجود الجنون فيها ، والصلاة صحيحة لأن الأصل السلامة فلا تفسد بالاحتمال .

(فصل) وإذا أقيمت الصلاة والإنسان في المسجد والإمام ممن لا يصلح للامامة فإن شاء صلى خلفه وأعاد وإن نوى الصلاة وحده ووافق الإمام في الركوع والسجود والقيام والقعود فصلاته صحيحة لأنه أتى بأفعال الصلاة وشروطها على الكمال فلا تفسد بموافقته غيره في الأفعال كما لو لم يقصد الموافقة ، وروى عن أحمد أنه يعيد ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : الرجل يكون في المسجد فتقام الصلاة ويكون الرجل الذي يصلي بهم لا يرى الصلاة خلفه ، ويكره الخروج من المسجد بعد النداء لقول النبي صلى الله عليه وسلم كيف يصنع ؟ قال : إن خرج كان في ذلك شنة . ولكن يصلي معه ويعيد وإن شاء أن يصلي بصلاته ويكون يصلي لنفسه ثم يكبر لنفسه ويركع لنفسه ويسجد لنفسه ، ولا يبالي أن يكون سجوده مع سجوده وتكبيره مع تكبيره . قلت فإن فعل هذا نفسه أيعيد ، قال : نعم ، قلت : فكيف يعيد وقد جاء : أن الصلاة هي الأولى . وحديث النبي صلى الله عليه وسلم « اجعلوا صلاتكم معهم سبحة » قال : إنما ذاك إذا صلى وحده فنوى الفرض ، أما إذا صلى معه وهو ينوي أن لا يعتد بها فليس هذا مثل هذا ، فقد نص على الإعادة ، ولكن تعليله إفسادها بكونه نوى أن لا يعتد بها يدل على صحتها واجزائها إذا نوى الاعتداد بها وهو الصحيح لما ذكرنا أولا وكذلك لو كان الذين لا يرضون الصلاة خلفه جماعة فأمهم أحدهم ووافقوا الإمام في الركوع والسجود كان جائزا والله أعلم .

« مسألة ، قال (وإمامة العبد والاعمى جائزة)

هذا قول أكثر أهل العلم ، وروى عن عائشة رضى الله عنها أن غلاما لها كان يؤمها ، وصلى ابن مسعود وحذيفة وأبو ذر وراء أبي سعيد مولى أبي أسيد ، وهو عبد ، ومن أجاز ذلك الحسن والشعبي والنخعي والحكم والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وكره أبو مجلز إمامة العبد ، وقال مالك ، لا يؤمهم الا أن يكون قارئاً وهم أميون .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى ، وقال أبو ذر ، ان خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وان كان عبداً مجدع الاطراف وأن أصلي الصلاة لوقتها فان أدركت القوم وقد صلوا كنت أحرزت صلاتك والا كانت لك نافلة ، رواه مسلم ، ولانه اجماع الصحابة فعلت عائشة ذلك ، وروى أن أبا سعيد مولى أبي أسيد قال ، تزوجت وأنا عبد فدعوت نقرأ من أصحاب رسول الله (ص) فأجابوني فكان فيهم أبو ذر وابن مسعود وحذيفة فحضرت الصلاة وهم في بيتي فتقدم أبو ذر ليصلي بهم فقالوا له ، وراءك ، فالتفت الى ابن مسعود فقال أكذلك يا أبا عبد الرحمن ، قال ، نعم ، فقدموني ، وأنا عبد ، فصليت بهم ، رواه صالح في مسائله باسناده ، وهذه قصة مثلها ينتشر ولم ينكر ولا عرف مخالف لها فكان ذلك اجماعاً ولأن الرق حق ثبت عليه فلم يمنع صحة امامته كالدين ، ولأنه من أهل الاذان للرجال يأتي بالصلاة على الكمال ، فكان له أن يؤمهم كالحر وأما الاعمى فلا نعلم في صحة امامته خلافاً الا ما حكى عن أنس أنه قال ، ما حاجتهم اليه ، وعن ابن عباس أنه قال ، كيف يؤمهم وهم يعدلونني الى القبلة والصحيح عن ابن عباس ، أنه كان يؤم وهو أعمى وعثمان بن مالك وقتادة وجابر وقال أنس « ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى ، رواه أبو داود ، وعن الشعبي أنه قال « غزا النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة غزوة كل ذلك يقدم ابن أم مكتوم يصلي بالناس ، رواه أبو بكر ، ولان العمى فقد حاسة لا يخل بشيء من أفعال الصلاة ولا بشروطها فأشبهه فقد الشم . اذا ثبت هذا فالحر أولى من العبد لأنه أكمل منه وأشرف ويصلي الجمعة

والعبد اماماً بخلاف العبد ، وقال أبو الخطاب ، والبصير أولى من الاعمى لانه يستقبل القبلة بعلمه ، ويتوقى النجاسات ببصره ، وقال القاضي ، هما سواء لأن الاعمى أخشع لانه لا يشتغل في الصلاة بالنظر الى ما يليه فيكون ذلك في مقابلة فضلة البصير عليه فيساويان والاول أصح لان البصير لو أغمض عينه كان مكروهاً ولو كان ذلك فضيلة لكان مستحباً لانه يحصل بتغميضه ما يحصله الاعمى ولان البصير اذا غمض بصره مع امكان النظر كان له الاجر فيه لانه يترك المكروه مع امكانه اختياراً ، والاعمى يتركه اضطراراً ، فكان أدنى حالاً وأقل فضيلة .

فصل

ولا تصح امامة الاخرس بمثله ولا غيره لانه يترك ركناً وهو القراءة تركاً مأيوساً من زواله فلم تصح امامته كالعاجز عن الركوع والسجود .

(فصل) وتصح امامة الاصم لانه لا يخل بشيء من أفعال الصلاة ولا شروطها فأشبهه الاعمى فان كان أصم أعمى صحت امامته لذلك ، وقال بعض أصحابنا ، لا تصح امامته لانه اذا سها لا يمكن تنبيهه بتسبيح ولا اشارة ، والاولى صحتها فانه لا يمنع من صحة الصلاة احتمال عارض لا يتيقن وجوده كالمجنون حال افاقته .

(فصل) فأما أقطع اليدين فقال أحمد رحمه الله ، لم أسمع فيه شيئاً ، وذكر الأمدى فيه روايتين .

أحدهما ، تصح امامته ، اختارها القاضي لانه عجز لا يخل بركن في الصلاة فلم يمنع صحة امامته كأقطع أحد الرجلين والاتف .

والثانية ، لا تصح ، اختارها أبو بكر لانه يخل بالسجود على بعض اعضاء السجود أشبه العاجز عن السجود على جبهته ، وحكم أقطع اليد الواحدة كالحكم في قطعها جميعاً ، وأما أقطع الرجلين فلا يصح الائتمام به لانه مأیوس من قيامه فلم تصح امامته كالزمن وان كان مقطوع إحدى الرجلين ويمكنه القيام صحت امامته ، ويتخرج على قول أبي بكر ان لا تصح امامته لإخلاله بالسجود على عضو

والأول أصح ، لأنه يسجد على الباقي من رحله أو حائلها

« مسألة ، قال (وإن أمّ أمي أمياً وقارنا أعاد القارىء وحده)

الأمي : من لا يحسن الفاتحة أو بعضها أو يخل بحرف منها وإن كان يحسن غيرها فلا يجوز لمن يحسنها أن يأتى به ويصح مثله أن يأتى به ، ولذلك خص الحرقى القارىء بالإعادة فيما إذا أم أمياً وقارنا ، وقال القاضى : هذه المسألة محمولة على أن القارىء مع جماعة أميين حتى إذا فسدت صلاة القارىء بقى خلف الإمام اثنان فصاعداً ، فإن كان معه أمي واحد وكانا خلف الإمام أعادا جميعاً لأن الأمي صار فذاً .

والظاهر أن الحرقى إنما قصد بيان من تفسد صلاته بالائتمام بالأمي ، وهذا يخص القارىء دون الأمي ، ويجوز أن تصح صلاة الأمي لكونه عن يمين الإمام أو كونها جميعاً عن يمينه أو معهم أمي آخر ، وإن فسدت صلاته لكونه فذاً فما فسدت لائتمامه بمثله إنما فسدت لمعنى آخر ، وبهذا قال مالك والشافعى فى الجديد وقيل عنه : يصح أن يأتى القارىء بالأمي فى صلاة الإسرار دون صلاة الجهر ، وقيل عنه يجوز أن يأتى به فى الحالين لأنه عجز عن ركن فجاز للقادر عليه الائتمام به كالقاعد بالقائم ، وقال أبو حنيفة : تفسد صلاة الإمام أيضاً لأنه لما أحرم معه القارىء لزمته القراءة عنه لكون الإمام يحتمل القراءة عن المأموم فعجز عنها ففسدت صلاته .

ولنا على الأول أنه ائتم بعاجز عن ركن سوى القيام يقدر عليه المأموم فلم تصح كالمؤتم بالعاجز عن الركوع والسجود ولأن الإمام يتحمل القراءة عن المأموم وهذا عاجز عن التحمل للقراءة الواجبة على المأموم فلم يصح له الائتمام به لئلا يفضى إلى أن يصلى بغير قراءة وقياسهم يبطل بالآخرس والعاجز عن الركوع والسجود والقيام ولا مدخل للتحمل فيه بخلاف القراءة .

ولنا على صحة صلاة الإمام أنه أم من لا يصح له الائتمام به فلم تبطل صلاته كما لو أمت امرأة رجلاً ونساء ، وقولهم . إنه يلزم القراءة عن القارىء لا يصح لأن الله تعالى قال ٢ : ٢٨٦ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ومن لا يجب

عليه القراءة عن نفسه فعن غيره أولى ، وإن أم الأمي قارئاً وإحداً لم تصح صلاة واحد منهما لأن الأمي نوى الإمامة وقد صار قذاً^(١) .

(فصل) وإن صلى القارئ خلفه — من لا يعلم حاله في صلاة الاسرار صححت صلاته لأن الظاهر أنه لا يتقدم الا من يحسن القراءة ولم يتخرم الظاهر فإنه أسر في موضع الاسرار وإن كان يسر في صلاة الجهر فقيه وجهان .

أحدهما : لا تصح صلاة القارئ ذكره القاضي لأن الظاهر أنه لو أحسن القراءة لجهر .

والثاني : تصح لأن الظاهر أنه لا يؤم الناس الا من يحسن القراءة وأسراره يحتمل أن يكون نسياناً أو لجهله أو لأنه لا يحسن أكثر من الفاتحة ، فلا تبطل الصلاة بالاحتمال فإن قال : قد قرأت في الاسرار صححت الصلاة على الوجهين لأن الظاهر صدقه .

ويستحب الاعادة احترازاً من أن يكون كاذباً ، ولو أسر في صلاة الاسرار ثم قال : ما كنت قرأت الفاتحة لزمه ومن وراءه الاعادة ، وقد روى عن عمر رضى الله عنه : أنه صلى بهم المغرب فلما سلم قال : أما سمعتموني قرأت ؟ قالوا : لا ، قال : فما قرأت في نفسي ، فأعاد بهم الصلاة .

فصل

ومن ترك حرفاً من حروف الفاتحة لعجزه عنه أو أبدله بغيره كالإلغ الذي يجعل الراء غينا ، والارت الذي يدغم حرفاً في حرف أو يلحن لحناً يحيل المعنى كالذى يكسر الكاف من اياك ، أو يضم التاء من أنعمت ، ولا يقدر على اصلاحه فهو كالأمي لا يصح أن يأتى به قارئ ، ويجوز لكل واحد منهم أن يؤم مثله لانهما أمان فجاز لأحدهما الاتتمام بالآخر كالذين لا يحسنان شيئاً وإن كان يقدر على اصلاح شيء من ذلك فلم يفعل لم تصح صلاته ولا صلاة من يأتى به .

(فصل) إذا كان رجلاً لا يحسن واحد منهما الفاتحة وأحدهما يحسن سبع آيات من

(١) القول بطلان الصلاة بنية الإمامة غريب جداً وأبعد في القياس .

غيرها ، والآخر لا يحسن شيئاً من ذلك فيها أحيان لكل واحد منهما الائتمام بالآخر ، والمستحب أن لا يؤم الذي يحسن الآيات لأنه أقرأ ، وعلى هذا كل من لا يحسن الفاتحة ، يجوز أن يؤم من لا يحسنها ، سواء استويا في الجمل أو كانا متفاوتين فيه .

(فصل) تكره إمامة اللحن الذي لا يحيل المعنى نص عليه أحمد ، وتصح صلاته بمن لا يلحن لأنه أتى بفرض القراءة ، فإن أحال المعنى في غير الفاتحة لم يمنع صحة الصلاة : ولا الائتمام به إلا أن يتعمده ، فتبطل صلاتهما .

فصل

ومن لا ينصح ببعض الحروف كالضاد والقاف ، فقال القاضي : تكره امامته وتصح أعجمياً كان أو عربياً ، وقيل فيمن قرأ ولا الضالين بالظاء : لا تصح صلاته لأنه يحيل المعنى ^(١) يقال ظل يفعل كذا إذا فعله نهراً فخكه حكم الألتغ وتكره إمامة انتمام وهو من يكرر التاء ، والفأفأ وهو من يكرر الفاء ، وتصح الصلاة خلفهما لأنهما يأتیان بالحروف على الكمال ، ويزيدان زيادة هما مغلوبان عليهما فعني عنها ، ويكره تقديمهما لهذه الزيادة .

« مسألة ، قال (وان صلى خلف مشرك أو امرأة أو خنثى مشكل أعاد الصلاة) »

وجملته : أن الكافر لا تصح الصلاة خلفه بحال سواء علم بكفره بعد فراغه من الصلاة أو قبل ذلك وعلى من صلى وراءه الإعادة ، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور والمزني : لا إعادة على من صلى خلفه ، وهو لا يعلم لأنه ائتم بمن لا يعلم حاله فأشبهه ما لو ائتم بمحدث .

ولنا أنه ائتم بمن ليس من أهل الصلاة فلم تصح صلاته كما لو ائتم بمجنون ، وأما المحدث فيشترط أن لا يعلم حدث نفسه والكافر يعلم حال نفسه ، وأما المرأة فلا يصح أن ياتم بها الرجل بحال في فرض ولا نافلة في قول عامة الفقهاء .

(١) قال ابن كثير في تفسير (ولا الضالين) والصحيح من مذاهب العلماء أنه يغتفر الإخلال بتحرير ما بين الضاد والظاء لقرب مخرجيهما إلخ .

وقال أبو ثور : لا إعادة على من صلى خلفها وهو قياس قول المزني ، وقال بعض أصحابنا : يجوز أن تؤم الرجال في التراويح وتكون وراهم لما روى عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث ، أن رسول الله (ص) جعل لها مؤذنا يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها ، رواه أبو داود ، وهذا عام في الرجال والنساء .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تؤمّن امرأة رجلا ، ولأنها لا تؤذن للرجال فلم يجز أن تؤمهم كالمجنون ، وحديث أم ورقة إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها ، كذلك رواه الدارقطني وهذه زيادة يجب قبولها ولو لم يذكر ذلك لتعين حمل الخبر عليه ، لأنه أذن لها أن تؤم في الفرائض بدليل : أنه جعل لها مؤذنا والاذان إنما يشرع في الفرائض ولا خلاف في أنها لا تؤمهم في الفرائض ولأن تخصيص ذلك بالتراويح واشتراط تأخرها تحكم يخالف الأصول بغير دليل فلا يجوز المصير إليه ، ولو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة لكان خاصا بها بدليل أنه لا يشرع لغيرها من النساء أذان ولا إقامة فتختص بالإمامة لاختصاصها بالاذان والإقامة وأما الخثي : فلا يجوز أن يؤم رجلا لأنه يحتمل أن يكون امرأة ولا يؤم خثي مثله ، لأنه يجوز أن يكون الامام امرأة والمأموم رجلا ، ولا يجوز أن تؤم امرأة لاحتمال أن يكون رجلا ، قال القاضي : رأيت لأبي حفص البرمكي أن الخثي لا تصح صلاته في جماعة ، لأنه ان قام مع الرجال احتمل أن يكون امرأة ؛ وان قام مع النساء أو وحده أو ائتم بامرأة احتمل ان يكون رجلا ، وان ام الرجال احتمل ان يكون امرأة ، وان أم النساء فقام وسطهن احتمل انه رجل وان قام بين أيديهن احتمل انه امرأة ويحتمل ان تصح صلاته في هذه الصورة وفي صورة أخرى وهو ان يقوم في صف الرجال مأموما فان المرأة اذا قامت في صف الرجال لم تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها .

(فصل) يكره ان يؤم الرجل نساء اجانب لا رجل معهن ، لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يخلو الرجل بالمرأة الاجنبية ، : ولا بأس ان يؤم ذوات محارمه ، وان يؤم النساء مع الرجال ، فان النساء كن يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، وقد أم النبي (ص) نساء ، وقد أم النبي صلى الله عليه وسلم أنسا وأمه في بيتهم .

فصل

وإذا صلى خلف من شك في إسلامه أو كونه خنثى ؛ فصلاته صحيحة مالم يكن كفره ؛ وكونه خنثى مشكلا ، لأن الظاهر من المصلين الإسلام ، سيما إذا كان إماماً ؛ والظاهر السلامة من كونه خنثى ، سيما من يؤم الرجال ، فإن تبين بعد الصلاة أنه كان كافراً أو خنثى مشكلا فعليه الإعادة على ما بينا ؛ وإن كان الإمام من يسلم تارة ويرتد أخرى لم يصل خلفه حتى يعلم على أي دين هو ، فإن صلى خلفه وهو لم يعلم ما هو عليه نظرنا ، فإن كان قد علم قبل الصلاة إسلامه ، وشك في رده فهو مسلم ، وإن علم رده وشك في إسلامه لم تصح صلاته فإن كان علم إسلامه فصلى خلفه فقال بعد الصلاة : ما كنت أسلمت أو ارتددت ، لم تبطل الصلاة ، لأن صلاته كانت صحيحة حكماً فلا يقبل قول هذا في إبطالها لأنه ممن لا يقبل قوله . وإن صلى خلف من علم رده ، فقال بعد الصلاة : قد كنت أسلمت قبل قوله : لأنه ممن يقبل قوله .

(فصل) قال أصحابنا يحكم بإسلامه بالصلاة سواء كان في دار الحرب أو في دار الإسلام وسواء صلى جماعة أو فرادى فإن أقام بعد ذلك على الإسلام فلا كلام وإن لم يقيم عليه فهو مرتد يجري عليه أحكام المرتدين ، وإن مات قبل ظهور ما ينافي الإسلام فهو مسلم يرثه ورثته المسلمون دون الكافرين .

وقال أبو حنيفة : إن صلى جماعة أو منفرداً في المسجد كقولنا : وإن صلى فرادى في غير المسجد ، لم يحكم بإسلامه ؛ وقال بعض الشافعية : لا يحكم بإسلامه بحال ، لأن الصلاة من فروع الإسلام فلم يصير مسلماً بفعلها ، كالحج والصيام ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها ، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها .

وقال بعضهم : إن صلى في دار الإسلام فليس بمسلم لأنه قد يقصد الاستتار بالصلاة وإخفاء دينه ، وإن صلى في دار الحرب فهو مسلم ، لأنه لا تهمة في حقه .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم نهيت عن قتل المصلين وقال : بيننا وبينهم

الصلاة ، فجعل الصلاة حداً بين الإسلام والكفر ، فمن صلى فقد دخل في حد الإسلام ، وقال في المملوك : فاذا صلى فهو أخوك ، ولأنها عبادة تختص بالمسلمين فالإتيان بها إسلام كالشهادتين ، وأما الحج : فإن الكفار كانوا يفعلونه ، والصيام إمساك عن المفطرات ، وقد يفعله من ليس بصائم .

(فصل) فأما صلاته في نفسه : فأمر بينه وبين الله تعالى ، فإن علم أنه كان قد أسلم ثم توضأ وصلى بنية صحيحة ، فصلاته صحيحة ، وإن لم يكن كذلك ، فعليه الإعادة ، لأن الوضوء لا يصح من كافر ؛ وإذا لم يسلم قبل الصلاة ، كان حال شروعه فيها غير مسلم ، ولا متطهر ، فلم يصح منه .

« مسألة » قال (وان صلت امرأة بالنساء قامت معهن في الصف وسطاً)
اختلفت الرواية : هل يستحب أن تصلي المرأة بالنساء جماعة ؟ فروى أن ذلك مستحب ، ومن روى عنه أن المرأة تؤم النساء : عائشة وأم سلبية وعطاء والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور .

وروى عن أحمد رحمه الله : أن ذلك غير مستحب ، وكرهه أصحاب الرأي وإن فعلت أجزأهن ، وقال الشعبي والنخعي وقتادة : لهن ذلك في التطوع دون المكتوبة ، وقال الحسن وسليمان بن يسار : لا تؤم في فريضة ، ولا نافلة ؛ وقال مالك : لا ينبغي للمرأة أن تؤم أحداً لأنه يكره لها الإذان وهو دعاء إلى الجماعة فكره لها ما يراد الإذان له .

ولنا حديث أم ورقة ولأنهن من أهل الفرض ، فأشبهن الرجال ، وإنما كره لهن الإذان لما فيه من رفع الصوت ولسن من أهله .

إذا ثبت هذا : فإنها إذا صلت بهن قامت في وسطهن ، لا نعلم فيه خلافاً بين من رأى لها أن تؤمن ، ولأن المرأة يستحب لها التستر ، ولذلك لا يستحب لها التجافي ، وكونها في وسط الصف أستر لها لأنها تستتر بهن من جانبيها فاستحب لها ذلك كالعريان ، فإن صلت بين أيديهن احتمل أن يصح لأنه موقف في الجملة ولهذا كان موقفاً للرجل ، واحتمل أن لا يصح لأنها خالفت موقفها أشبه ما لو خالف الرجل موقفه .

(فصل) وتجهر في صلاة الجهر، وان كان ثم رجال لا تجهر إلا أن يكونوا من محارمها فلا بأس .

(فصل) ويباح لمن حضور الجماعة مع الرجال ، لأن النساء كن يصلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت عائشة : كان النساء يصلين مع رسول الله (ص) ، ثم ينصرفن متلفعات بمروطهن ، ما يعرفن من الغلس ، متفق عليه ، وقال النبي (ص) : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن ثقلات ، يعني غير متطيبات ، رواه أبو داود ، وصلاتها في بيتها خير لها وأفضل ، لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتهن خير لهن ، رواه أبو داود ، وقال (ص) : صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها ، أفضل من صلاتها في بيتها ، رواه أبو داود .

فصل

إذا أمت المرأة امرأة واحدة : قامت المرأة عن يمينها كالمأموم مع الرجال وان صلت خلف رجل قامت خلفه لقول النبي (ص) : أخروهن من حيث أخرهن الله ، وان كان معهما رجل قام عن يمين الامام والمرأة خلفهما ، كما روى أنس : أن رسول الله (ص) صلى به وبأمه أو خالته ، فأقامني عن يمينه ، وأقام المرأة خلفنا ، رواه مسلم ، وان كان مع الامام رجل وصبي وامرأة ، وكانوا في تطوع قاما خلف الامام والمرأة خلفهما ، كما روى أنس : أن رسول الله (ص) صلى بهم ، قال : فصففت أنا واليتيم وراءه ، والمرأة خلفنا ، فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم انصرف ، متفق عليه .

وان كان فرضا جعل الرجل عن يمينه والغلام عن يساره ، كما فعل عبد الله بن مسعود بعلقمة والأسود ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك ، رواه أبو داود ، وان وقفنا جميعا عن يمينه فلا بأس ، وان وقفنا وراءه ، فروى الأثرم : أن أحمد توقف في هذه المسألة ، وقال : ما أدري ، فذكر له حديث أنس فقال : ذاك في التطوع .

واختلف أصحابنا فيه ، فقال بعضهم : لا يصح ، لأن الصبي لا يصلح إماماً للرجال في الفرض فلم يضافهم كالمرأة .

وقال ابن عقيل يصح ، لأنه يصح أن يضاف الرجل في النفل فصح في الفرض كالمتنفل يقف مع المفترض ، ولا يشترط في صحة مصافته صحة إمامته بدليل الفاسق والعبد والمسافر في الجمعة والمفترض مع المتنفل ، ويفارق المرأة لأنه يصح أن يضاف الرجال في التطوع ويؤمهم فيه في رواية بخلاف المرأة . وقال الحسن في ثلاثة أحدهم امرأة : يقومون متواترين بعضهم خلف بعض

ولنا حديث أنس وهو قول أكثر أهل العلم لا نعلم أحداً خالف فيه إلا الحسن واتباع السنة أولى ، وقول الحسن يفضي الى وقوف الرجل وحده فذاً ، ويرده حديث وابصة وعلى بن شيان .

وإن اجتمع رجال وصبيان وخنثى ونساء ، تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فصف الرجال ثم صف خلفهم الغلمان ، رواه أبو داود

(فصل) وإن وقفت المرأة في صف الرجال كره ولم تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها ، وهذا مذهب الشافعي . وقال أبو بكر: تبطل صلاة من يليها ومن خلفها دونها ، وهذا قول أبي حنيفة لأنه منهي عن الوقوف إلى جانبها ، أشبه ما لو وقف بين يدي الإمام .

ولنا أنها لو وقفت في غير صلاة لم تبطل صلاته ، فكذلك في الصلاة ، وقد ثبت أن عائشة كانت تعترض بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم نائمة وهو يصلي . وقولهم إنه منهي . قلنا هي المنهية عن الوقوف مع الرجال ولم تفسد صلاتها فصلاة من يليها أولى .

مسألة ، قال (وصاحب البيت أحق بالإمامة إلا أن يكون بعضهم ذا سلطان)

وجملته أن الجماعة إذا أقيمت في بيت فصاحبه أولى بالإمامة من غيره ، وإن كان فيهم من هو أقرأ منه وأفقه إذا كان ممن يمكنه إمامتهم ، وتصح صلاتهم ورااه فعل ذلك ابن مسعود وأبو ذر وحذيفة وقد ذكرنا حديثهم ، وبه قال عطاء والشافعي ولا نعلم فيه خلافاً ، والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم « ولا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه ولا يجلس على تكريمته الا بإذنه » رواه مسلم

وغيره . وروى مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم : من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم ، رواه ابو داود ، وان كان في البيت ذو سلطان فهو أحق من صاحب البيت ، لأن ولايته على البيت وعلى صاحبه وغيره ، وقد أم النبي (ص) عتيان بن مالك وأنسا في بيوتهما

(فصل) وامام المسجد الراتب أولى من غيره ، لأنه في معنى صاحب البيت والسلطان ، وقد روى عن ابن عمر انه أنى أرضا له وعندها مسجد يصلى فيه مولى لابن عمر فصلى معهم ، فسألوه ان يصلى بهم فأبى وقال : صاحب المسجد أحق ، ولأنه داخل في قوله : من زار قوما فلا يؤمهم ،

(فصل) واذا أذن المستحق من هؤلاء لرجل في الامامة جاز وصار بمنزلة من اذن في استحقاق التقدم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم الا ياذنه ، ولأن الامامة حق له فله نقلها الى من شاء . قال احمد : قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكريمته في بيته الا ياذنه ، ارجو ان يكون الاذن في الكل ولم ير بأسا اذا أذن له ان يصلى

(فصل) وان دخل السلطان بلدا له فيه خليفة فهو أحق من خليفته ، لأن ولايته على خليفته وغيره ، ولو اجتمع العبد وسيده في بيت العبد فالسيد أولى ، لأنه المالك على الحقيقة وولايته على العبد وان لم يكن سيده معهم فالعبد أولى ، لأنه صاحب البيت ، ولذلك لما اجتمع ابن مسعود وحذيفة وابو ذر في بيت ابي سعيد مولى ابي اسيد ، وهو عبد تقدم ابو ذر ليصلى بهم ، فقالوا له وراءك فالتفت الى اصحابه فقال كذلك ؟ قالوا نعم ، فتأخر وقدموا ابا سعيد فصلى بهم . وان اجتمع المؤجر والمستأجر في الدار المؤجرة فالمستأجر أولى ، لأنه أحق بالسكنى والمنفعة .

(فصل) والمقيم أولى من المسافر ، لأنه اذا كان اماما حصلت له الصلاة كلها في جماعة ، وان أمه المسافر احتاج الى اتمام الصلاة منفردا ، وان اتم بالمسافر جاز ويتم الصلاة بعد سلام امامه ، فإن اتم المسافر الصلاة جازت صلاتهم ، وحكى عن احمد في صلاة المقيمين رواية اخرى انها لا تجوز لأن الزيادة نقل أم بهم فترضين

والصحيح الأول ، لأن المسافر إذا نوى إتمام الصلاة أو لم ينو القصر لزمه الإتمام
فيصير الجميع فرضاً

«مسألة» قال ويأتى بالامام من فى أعلى المسجد وغير المسجد إذا اتصلت الصفوف

وجملته أنه يجوز أن يكون المأموم مساوياً للإمام وأعلى منه كالذى على سطح
المسجد أو على دكة عالية أو رف فيه ، روى عن أبى هريرة أنه صلى بصلاة الامام
على سطح المسجد ، وفعله سالم وبه قال الشافعى وأصحاب الرأى ، وقال مالك يعيد
الجمعة إذا صلى فوق سطح المسجد بصلاة الامام

ولنا أنهما فى المسجد ولم يعل الامام ، فصح ان يأتى به كالمساويين ، ولا يعتبر
اتصال الصفوف إذا كانا جميعاً فى المسجد . قال الآمدى : لا خلاف فى المذهب
أنه إذا كان فى أقصى المسجد وليس بينه وبين الامام ما يمنع الاستطراق والمشاهدة
انه يصح اقتداؤه به وإن لم تتصل الصفوف ، وهذا مذهب الشافعى ، وذلك لأن
المسجد بنى للجماعة فكل من حصل فيه فقد حصل فى محل الجماعة ، وإن كان المأموم
فى غير المسجد أو كانا جميعاً فى غير مسجد صح أن يأتى به ، سواء كان مساوياً
للإمام أو أعلى منه ، كثيراً كان العلو أو قليلاً ، بشرط كون الصفوف متصلة
ويشاهد من وراء الامام ، وسواء كان المأموم فى رحبة الجامع أو دار أو على سطح
والامام على سطح آخر ، أو كانا فى صحراء أو فى سفينتين ، وهذا مذهب الشافعى
إلا انه يشترط أن لا يكون بينهما ما يمنع الاستطراق فى أحد القولين

ولنا أن هذا لا تأثير له فى المنع من الاقتداء بالامام ولم يرد فيه نهى ولا هو
فى معنى ذلك فلم يمنع صحة الائتمام به كالفصل اليسير ، إذا ثبت هذا فإن معنى اتصال
الصفوف أن لا يكون بينهما بعد لم تجر العادة به ، ولا يمنع إمكان الاقتداء ، وحكى
عن الشافعى أنه حد الاتصال بما دون ثلاث مائة ذراع ، والتحديدات بابها التوقيف
والمرجع فيها الى النصوص والاجماع ، ولا نعلم فى هذا نصاً نرجع إليه ولا
اجماعاً نعتمد عليه ، فوجب الرجوع فيه الى العرف كالفرق والاحراز والله أعلم
(فصل) فإن كان بين الامام والمأموم حائل يمنع رؤية الامام أو من وراءه ،

فقال ابن حامد فيه روايتان : إحداهما لا يصح الائتنام به ، اختاره القاضي ، لأن عائشة قالت لنساء كنَّ يصلين في حجرتها : لا تصلين بصلاة الامام فإنكن دونه في حجاب ، ولأنه لا يمكنه الاقتداء به في الغالب

والثانية يصح ، قال احمد في رجل يصلي خارج المسجد يوم الجمعة وأبواب المسجد مغلقة : أرجو أن لا يكون به بأس ، وسئل عن رجل يصلي يوم الجمعة وبينه وبين الامام سترة ، قال اذا لم يقدر على غير ذلك^(١) . وقال في المنبر : اذا قطع الصف لا يضر ، ولأنه أمكنه الاقتداء بالامام فيصح اقتداؤه به من غير مشاهدة كالأعمى ، ولأن المشاهدة تراد للعلم بحال الامام ، والعلم يحصل بسماع التكبير فجري مجرى الرؤية ، ولا فرق بين ان يكون المأموم في المسجد أو في غيره ، واختار القاضي انه يصح اذا كانا في المسجد ولا يصح في غيره ، لأن المسجد محل الجماعة وفي مظنة القرب ؛ ولا يصح في غيره لعدم هذا المعنى ، ولخبر عائشة ولنا أن المعنى المجوز أو المانع قد استويا فيه فوجب استوائهما في الحكم ولا بد لمن لا يشاهد أن يسمع التكبير ليتمكن الاقتداء ، فإن لم يسمع لم يصح ائتمامه به بحال ، لأنه لا يمكنه الاقتداء به

(فصل) وكل موضع اعتبرنا المشاهدة فإنه يكفيه مشاهدة من وراء الامام ، سواء شاهده من باب أمامه أو عن يمينه أو عن يساره أو شاهده طرف الصف الذي ورائه ، فإن ذلك يمكنه الاقتداء به ، وإن كانت المشاهدة تحصل في بعض أحوال الصلاة فالظاهر صحة الصلاة لما روى عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وجدار الحجرة قصير ، فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقام أناس يصلون بصلاته وأصبحوا يتحدثون بذلك ، فقام الليلة الثانية فقام معه أناس يصلون بصلاته ، رواه البخاري ، والظاهر أنهم إنما كانوا يرونه في حال قيامه

(فصل) واذا كان بينهما طريق أو نهر تجري فيه السفن ، أو كانا في سفينتين مفترقتين فقيه وجهان . أحدهما لا يصح أن ياتم به ؛ وهو اختيار أصحابنا ومذهب

أبي حنيفة ، لأن الطريق ليست محلاً للصلاة فأشبه ما يمنع الاتصال والثاني : يصح وهو الصحيح عندي ، ومذهب مالك والشافعي ، لأنه لا نص في منع ذلك ، ولا إجماع ولا هو في معنى ذلك لأنه لا يمنع الاقتداء فإن المؤثر في ذلك ما يمنع الرؤية أو سماع الصوت ، وليس هذا بواحد منهما ، وقولهم : إن بينهما ما ليس بمحل للصلاة فأشبه ما يمنع وإن سلطنا ذلك في الطريق فلا يصح في الزهر فإنه تصح الصلاة عليه في السفينة وإذا كان جامداً ثم كونه ليس بمحل للصلاة إنما يمنع الصلاة فيه ، أما المنع من الاقتداء بالإمام فتحكم محض لا يلزم المصير إليه ولا العمل به ، ولو كانت صلاة جنازة أو جمعة أو عيد لم يؤثر ذلك فيها لأنها تصح في الطريق وقد صلى أنس في موت حميد بن عبد الرحمن بصلاة الإمام وبينهما طريق .

« مسألة ، قال (ولا يكون الإمام أعلى من المأموم) »

المشهور في المذهب : أنه يكره أن يكون الإمام أعلى من المأمومين ، سواء أراد تعليمهم الصلاة أو لم يرد وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وروى عن أحمد ما يدل على أنه لا يكره فإن علي بن المديني قال : سألت أحمد عن حديث سهل بن سعد ، وقال : إنما أردت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أعلى من الناس فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث ، وقال الشافعي : أختار للإمام الذي يعلم من خلفه أن يصلي على الشيء المرتفع فيراه من خلفه فيقتدون به ، لما روى سهل بن سعد قال : « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام عليه - يعني المنبر - فكبر وكبر الناس وراءه ثم ركع وهو على المنبر ثم رفع فزال القهقري حتى سجد في أصل المنبر ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته ثم أقبل على الناس فقال : أيها الناس إنما فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي ، متفق عليه .

ولنا ما روى أن عمار بن ياسر كان بالمدائن فأقيمت الصلاة ، فتقدم عمار فقام على دكان والناس أسفل منه فتقدم حذيفة فأخذ بيده فأتبعه عمار حتى أنزله حذيفة فلما فرغ من صلاته . قال له حذيفة : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أم الرجل القوم فلا يقومون في مكان أرفع من مقامهم » ؟ قال عمار فلذلك أتبعتك حين أخذت علي يدي .

وعن همام : أن حذيفة أم الناس بالمدائن على دكان فأخذ أبو مسعود بقميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال : ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك ؟ قال : بلى فذكرت حين مددتني ، رواهما أبو داود ، وعن ابن مسعود : أن رجلاً تقدم يؤم بقوم على مكان فقام على دكان فنهاه ابن مسعود ، وقال للامام : استو مع أصحابك ولأنه يحتاج أن يقتدى بإمامه فينظر ركوعه وسجوده ، فإذا كان أعلى منه ، احتاج أن يرفع بصره إليه لإشاهده ، وذلك منهي عنه في الصلاة ، فأما حديث سهل فالظاهر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على الدرجة السفلى لئلا يحتاج إلى عمل كبير في الصعود والنزول فيكون ارتفاعاً يسيراً فلا بأس به جمعاً بين الاخبار ويحتمل أن يختص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه فعل شيئاً ونهى عنه فيكون فعله له ونهيه لغيره ، ولذلك لا يستحب مثله لغير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن النبي لم يتم الصلاة على المنبر فإن سجوده وجلوسه إنما كان على الأرض بخلاف ما اختلفنا فيه .

فصل

ولا بأس بالعلو اليسير لحديث سهل ولأن النهي معطل بما يفضى إليه من رفع البصر في الصلاة ، وهذا يخص الكثير فعلى هذا يكون اليسير مثل درجة المنبر ونحوها لما ذكرنا في حديث سهل ، والله أعلم .

(فصل) فإن صلى الامام في مكان أعلى من المأمومين ، فقال ابن حامد : لا تصح صلاتهم ، وهو قول الاوزاعي لأن النهي يقتضى فساد المنهى عنه ، وقال القاضى لا تبطل وهو قول أصحاب الرأى لأن عماراً أتم صلاته ، ولو كانت فاسدة لاستأنفها ولأن النهي معطل بما يفضى إليه من رفع البصر في الصلاة ، وذلك لا يفسدها فسيبه أولى .

(فصل) وإن كان مع الامام من هو مساو له أو أعلى منه ، ومن هو أسفل منه ، اختلفت الكراهة بمن هو أسفل منه لأن المعنى وجد فيهم دون غيرهم ، ويحتمل أن يتناول النهي الامام لكونه منبهاً عن القيام في مكان أعلى من مقامهم فعلى هذا الاحتمال تبطل صلاة الجميع عند من أبطل الصلاة بارتكاب النهي :

« مسألة ، قال : ومن صلى خلف الصف وحده أو قام بجانب الإمام عن يساره أعاد الصلاة)

وجملته أن من صلى وحده ركعة كاملة لم تصح صلاته ، وهذا قول النخعي والحكم والحسن بن صالح وإسحاق وابن المنذر ، وأجازوه الحسن ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي لأن أبا بكره ركع دون الصف فلم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة ولأنه موقف للمرأة فكان موقفا للرجل كما لو كان مع جماعة . ولنا ما روى وابصة بن معبد « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف - وحده ، فأمره أن يعيد ، رواه أبو داود وغيره ، وقال أحمد حديث وابصة حسن ، وقال ابن المنذر : ثبت الحديث أحمد وإسحاق ، وفي لفظ : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل صلى وراء الصفوف وحده ، قال « يعيد ، رواه تمام في الفوائد ، وعن علي بن شبان « أنه صلى بهم نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فأنصرف ورجل فرد خلف الصف - فوقف - نبي الله (ص) حتى أنصرف الرجل فقال النبي (ص) : استقبل صلاتك ولا صلاة لفرد خلف الصف - رواه الأثرم . وقال : قلت لأبي عبد الله : حديث ملازم ابن عمرو - يعني هذا الحديث - في هذا أيضا حسن ، قال : نعم ، ولأنه خالف الموقف فلم تصح صلاته كما لو وقف أمام الإمام ، فأما حديث أبي بكره فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاه فقال « لا تعد ، والنهي يقتضي الفساد وعذره فيما فعله لجهله بتحريمه ، وللجهل تأثير في العفو ، ولا يلزم من كونه موقفا للمرأة كونه موقفا للرجل بدليل اختلافهما في كراهية الوقوف واستحبابه .

وأما إذا وقف عن يسار الإمام فان كان عن يمين الإمام أحد صحت صلاته لأن ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود فلما فرغوا قال « هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ، رواه أبو داود ، ولأن وسط الصف موقف للإمام في حق النساء والعراة ، وإن لم يكن عن يمينه أحد فصلاة من وقف عن يساره فاسدة سواء كان واحدا أو جماعة وأكثر أهل العلم يرون للمأموم الواحد أن يقف عن يمين الإمام وأنه إن وقف عن يساره خالف السنة ، وحكي عن سعيد بن المسيب :

أنه كان إذا لم يكن معه إلا مأموم واحد جعله عن يساره ، وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي : إن وقف عن يسار الامام صحت صلاته لأن ابن عباس لما أحرم عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم أداره عن يمينه ، ولم تبطل تحريمته ، ولو لم يكن موقفا لاستأنف التحريمه كأمام الامام ، ولأنه موقف فيما إذا كان عن الجانب الآخر فكان موقفا وإن لم يكن آخر كاليمين ولأنه أحد جانبي الامام فأشبهه اليمين .

ولنا أن ابن عباس قال : قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ، فجئت فقفمت فوقفت عن يساره فأخذ بذواتي فأدارني عن يمينه ، متفق عليه . وروى جابر قال : قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فجئت فوقفت عن يساره فأدارني عن يمينه ، رواه أبو داود ، وقولهم انه لم يأمره بابتداء التحريمه ، قلنا : لأن ما فعله قبل الركوع لا يؤثر ، فإن الامام يحرم قبل المأمومين ولا يضر انفراده بما قبل احرامهم ، وكذلك المأمومون يحرم أحدهم قبل الباقيين فلا يضر ولا يلزم من العفو عن ذلك العفو عن ركعة كاملة : وقولهم : انه موقف اذا كان عن يمين الامام آخر ، قلنا : كونه موقفا في صورة لا يلزم منه كونه موقفا في أخرى كما خلف الصف ، فانه موقف لاثنين ولا يكون موقفا لواحد فان منعوا هذا أثبتناه بالنص .

فصل

فان وقف عن يسار امامه وخلف الامام صف ، احتمال أن تصح صلاته لان النبي (ص) جلس عن يسار أبي بكر ، وقد روى أن أبا بكر كان الامام ولان مع الامام من تنعقد صلاته به ، فصح الوقوف عن يساره كما لو كان معه عن يمينه آخر ، واحتمل أن لا تصح لأنه ليس بموقف اذا لم يكن صف فلم يكن موقفاً مع الصف كامام الامام ، وفارق ما اذا كان عن يمينه آخر لانه معه في الصف فكان صفا واحداً كما لو كان وقف معه خلف الصف .

(فصل) السنة أن يقف المأمومون خلف الامام فان وقفوا قدامه لم تصح ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك وإسحاق : تصح لان ذلك لا يمنع الاقتداء به فأشبهه من خلفه .

ولنا قوله عليه السلام : إنما جعل الامام ليؤتم به ، ولأنه يحتاج في الاقتداء الى الالتفات الى ورائه ولأن ذلك لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا هو في معنى المنقول فلم يصح كما لو صلى في بيته بصلاة الامام ويفارق من خلف الامام فانه لا يحتاج في الاقتداء الى الالتفات الى ورائه .

فصل

واذا كان المأموم واحداً ذكراً ، فالسنة أن يقف عن يمين الامام رجلاً كان أو غلاماً ، لحديث ابن عباس وأنس ، وروى جابر بن عبد الله قال : سرت مع رسول الله (ص) في غزوة فقام يصلي فتوضأت ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله (ص) فاخذ يدي فادارني حتى أقامني عن يمينه فجاء جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذنا يديه جميعاً حتى أقامنا خلفه ، رواه مسلم وأبو داود ، فان كانوا ثلاثة تقدم الامام ووقف المأمومان خلفه ، وهذا قول عمر وعلي وجابر ابن زيد والحسن وعطاء والشافعي وأصحاب الرأي ، وكان ابن مسعود يرى أن يقفوا جميعاً صفاً .

ولنا أن النبي (ص) أخرج جباراً وجابراً ، فجعلهما خلفه ، ولما صلى بأنس واليتم جعلهما خلفه ، وحديث ابن مسعود يدل على جواز ذلك ، وحديث جابر وجبار يدل على الفضل لأنه جعلهما خلفه ، ولا ينقلهما الا الى الاكل فان كان أحد المأمومين صبياً ، وكانت الصلاة تطوعاً جعلهما خلفه لحبر أنس ، وان كانت فرضاً جعل الرجل عن يمينه والغلام عن يساره كما جاء في حديث ابن مسعود ، وان جعلهما جميعاً عن يمينه جاز وان وقفهما خلفه فقال بعض أصحابنا لا تصح لانه لا يؤمه فلم يضافه كالمراة ، ويحتمل أن تصح لانه بمنزلة المتفل ، والمتفل يصح أن يضاف المفترض كذا هاهنا .

(فصل) وان أم امرأة وقفت خلفه لان النبي (ص) قال : أخرهن من حيث أخرهن الله ، ولان أم أنس وقفت خلفهما وحدها فان كان معهما رجل وقف عن يمينه ، ووقفت المراة خلفهما وان كان معهن رجلان وقفا خلفه ، ووقفت المراة خلفهما وان كان أحدهما غلاماً في تطوع وقف الرجل والغلام ورائه ،

والمرأة خلفها لحديث أنس ، وإن كانت فريضة فقد ذكرنا ذلك ، وتقف المرأة خلفها ، وإن وقفت معهم في الصف — في هذه المواضع ، صح ولم تبطل صلاتها ولا صلاتهم على ما ذكرنا فيما تقدم ، وإن وقف الرجل الواحد والمرأة خلف الإمام ، فقال ابن حامد : لا تصح لأنها لا تؤمه فلا تكون معه صفاً . وقال ابن عقيل تصح على أصح الوجهين ، لأنه وقف — معه مفترض صلاته صحيحة ، فأشبهه ما لو وقف معه الرجل ، وليس من الشرط أن يكون ممن تصح إمامته بدليل القارئ مع الأئمة والفاسق والمتفل مع المفترض

(فصل) إذا كان المأموم واحداً فكبر عن يسار الإمام أداره الإمام عن يمينه ولم تبطل تحريمته ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بإبن عباس وجابر ، وإن كبر قذاً خلف الإمام ثم تقدم عن يمينه أو جاء آخر فوقف معه ، أو تقدم إلى صف بين يديه ، أو كانا اثنين فكبر أحدهما وتوسوس الآخر ثم كبر قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ، أو كبر واحد عن يمينه فأحس بآخر فتأخر معه قبل أن يحرم الثاني ، ثم أحرم معه أو أحرم عن يساره فجاء آخر فوقف عن يمينه قبل رفع الإمام رأسه من الركوع سجدت صلاتهم ، وقد نص أحمد في رواية الأثرم في الرجلين يقومان خلف الإمام ليس خلفه غيرهما ، فإن كبر أحدهما قبل صاحبه خاف أن يدخل في الصلاة خلف الصف ، فقال ليس هذا من ذلك ، ذاك في الصلاة بكاملها أو صلى ركعة كاملة وما أشبه هذا ، فأما هذا فأرجو أن لا يكون به بأس ، ولو أحرم رجل خلف الصف ، ثم خرج من الصف رجل فوقف معه صح لما ذكرنا .

(فصل) وإن كبر المأموم عن يمين الإمام ، ثم جاء آخر فكبر عن يساره ، أخرجها الإمام إلى ورائه ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بجابر وجبار ، ولا يتقدم الإمام إلا أن يكون وراءه ضيق ؛ وإن تقدم جاز ؛ وإن كبر الثاني مع الأول عن اليمين وخرجا جاز ، وإن دخل الثالث وهما في التشهد كبر وجلس عن يمين صاحبه أو عن يساره ولا يتأخران في التشهد ، فإن في ذلك مشقة .

(فصل) فإن أحرم اثنان وراء الإمام فخرج أحدهما لعذر أو لغير عذر دخل الآخر في الصف أو نبه رجلاً فخرج معه أو دخل فوقف عن يمين الإمام ،

فإن لم يمكنه شيء من ذلك نوى الانفراد وأتم منفرداً لأنه عذر حدث له فأشبهه
ما لو سبق إمامه الحدث

(فصل / إذا دخل المأموم فوجد في الصف فرجة دخل فيها ، فإن لم يجد
وقف عن يمين الامام ولا يستحب ان يجذب رجلا فيقوم معه ، فان لم يمكنه ذلك
نبه رجلا فخرج فوقف معه ، وبهذا قال عطاء والنخعي قالا : يجذب رجلا فيقوم
معه ؛ وكره ذلك مالك والاوزاعي ، واستقبحه احمد وإسحاق . قال ابن عقيل :
جوز أصحابنا جذب رجل يقوم معه صفا ، واختار هو ان لا يفعل لما فيه من
التصرف فيه بغير إذنه ، والصحيح جواز ذلك لان الحالة داعية اليه فجاز كالسجود
على ظهره أو قدمه حال الزحام ، وليس هذا تصرفا فيه إنما هو تنبيه له ليخرج معه
فجرى مجرى مسألته ان يصلي معه . وقد روى عن النبي (ص) أنه قال : لينوا في
أيدي اخوانكم ، يريد ذلك فان امتنع من الخروج معه لم يكرهه وصلى وحده .

(فصل)

قال احمد : يصلي الامام برجل قائم وقاعد ويتقدمها . وقال اذا أم برجلين
أحدهما غير طاهر اتم الطاهر معه ، وهذا يحتمل انه اراد اذا علم المحدث بحدته
فخرج اتم الآخر ان كان عن يمين الامام ، وان لم يكن عن يمينه صار عن يمينه كما
ذكرنا ، فأما ان كان خلفه وعلم المحدث فأتى الصلاة لم تصح ، وان لم يعلم المحدث
بحدته حتى تمت الصلاة صحت ، لأنه لو كان اماما صح الائتمام به ، فلأن
تصح مصافته أولى .

(فصل) ومن وقف معه كافر أو من لا تصح صلاته غير من ذكرنا لم
تصح مصافته لأن وجوده وعدمه واحد ، وان وقف معه فاسق أو متفل صار
صفا لأنها رجليان صلاتها صحيحة ، وكذلك لو وقف قارىء مع أمي أو من به
سلس البول مع صحيح ، أو متيمم مع متوضيء كانا صفا لما ذكرنا . فان وقف
معه خنثى مشكل لم يكن صفا معه الا من أجاز وقوف المرأة مع الرجل ، لأنه
يحتمل ان يكون امرأة .

(فصل) ولو كان مع الامام خنثى مشكل وحده فالصحيح ان يقفه عن يمينه لأنه ان
كان رجلا فقد وقف في موقفه ؛ وان كان امرأة لم تبطل صلاتها بوقوفها مع

الإمام كما لا تبطل بوقوفها مع الرجال ، ولا يجوز أن يقف وحده ، لأنه يحتمل أن يكون رجلاً ، فإن كان معهما رجل وقف الرجل عن يمين الإمام والخنثى عن يساره ، أو عن يمين الرجل ، ولا يقف خلفه لأنه يحتمل أن يكون امرأة إلا عند من أجاز مصافحة المرأة ، فإن كان معهم رجل آخر وقف الثلاثة خلفه صفاً لما ذكرنا فإن كان مع الخنثى خنثى آخر ، فقال أصحابنا يقف الخنثيان صفاً خلف الرجلين لأنه يحتمل أن يكونا امرأتين ويحتمل أن يقفا مع الرجلين ، لأنه يحتمل أن يكون أحدهما وحده رجلاً فلا تصح صلاته ، وإن كان معهم نساء وقفن خلف الخنثائي ، قال أبو الخطاب : إذا اجتمع رجال وصبيان وخنثائي ونساء تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثائي ثم النساء

وروى أبو مالك الأشعري عن أبيه أنه قال : ألا أحدثكم بصلاة النبي (ص) قال أقام الصلاة فصفه — الرجال وصف خلفهم الغلمان ثم صلى بهم ، ثم قال هكذا صلاته — قال عبد الأعلى : لا أحسبه إلا قال صلاة أمتي ، رواه أبو داود

(فصل) السنة أن يتقدم في الصف الأول أولوا الفضل والسن ، ويلى الإمام أكملهم وأفضلهم . قال أحمد : يلى الإمام الشيوخ وأهل القرآن وتؤخر الصبيان والغلمان ولا يلون الإمام ، لما روى أبو مسعود الأنصاري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليلنى منكم أولوا الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، رواه مسلم

وعن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه ، وقال أبو سعيد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخراً فقال : تقدموا فأتوا بي وليأتكم بكم من بعدكم ، ولا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل ، رواه مسلم وأبو داود ، وروى أحمد في مسنده عن قيس بن عباد قال : أتيت المدينة للقاء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فاقبمت الصلاة وخرج عمر مع أصحاب رسول الله (ص) فقممت في الصف الأول فجاء رجل فنظر في وجوه القوم فعرفهم غيرى ، ففتحاني وقام في مكاني فذا عقلت صلاتي ، فلما صلى قال : أي بني لا يسؤك الله : فإنى لم آتاك الذى أتيت بجهالة ،

ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا: كونوا في الصف الذي يليني : وإن نظرت في وجوه القوم فعرفتكم غيرك ، وكان الرجل أبي بن كعب (فصل) وخير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها ، لقول رسول الله (ص) «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» رواه مسلم وأبو داود . وعن أبي بن كعب قال : قال رسول الله (ص) : «الصف الأول على مثل صف الملائكة ولو تعلمون فضيلته لا بتدرتموه» رواه أحمد في المسند ، وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أتوا الصف المقدم فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر» وعن عائشة قالت ، قال رسول الله (ص) : «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف» رواهما أبو داود

(فصل) ويستحب أن يقف الإمام في مقابلة وسط الصف ، لقول النبي (ص) «وسطوا الإمام وسدوا الخلل» رواه أبو داود ، ويكره أن يدخل في طاق القبلة إلا أن يكون المسجد ضيقاً ، وكرهه ابن مسعود وعلقمة والحسن وإبراهيم وفعله سعيد بن جبير وأبو عبد الرحمن السلمي وقيس بن أبي حازم

ولنا أنه يستتر به عن بعض المؤمنين فكره ، كما لو جعل بينه وبينهم حجاباً . (فصل) ولا يكره الإمام أن يقف بين السراي ويكره للمؤمنين لأنها تقطع صفوفهم ، وكرهه ابن مسعود والنخعي ، وروى حذيفة وابن عباس ورخص فيه ابن سيرين ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر ، لأنه لا دليل على المنع منه . ولنا ما روى عن معاوية بن قررة عن أبيه قال : «كنا نتهى أن نصف بين السواري على عهد رسول الله (ص) ونطرد عنها طرداً» رواه ابن ماجه ، ولأنها تقطع الصف ، فإن كان الصف صغيراً قدر ما بين الساريتين لم يكره لأنه لا ينقطع بها .

«مسئلة» قال (وإذا صلى إمام الحى جالساً صلى من وراءه جلوساً)

المستحب للإمام إذا مرض وعجز عن القيام أن يستخلف ، لأن الناس اختلفوا في صحة إمامته فيخرج من الخلاف ، ولأن صلاة القائم أكمل فيستحب أن يكون الإمام كامل الصلاة .

فإن قيل : قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً بأصحابه ، ولم يستخلف ، قلنا : صلى قاعداً ليسين الجواز ، واستخلف مرة أخرى ، ولأن صلاة النبي (ص) قاعداً أفضل من صلاة غيره قائماً ، فإن صلى بهم قاعداً جاز ويصلون من وراءه جلوساً فعل ذلك أربعة من الصحابة : أسيد بن حضير وجابر وقيس بن فهد وأبو هريرة وبه قال الأوزاعي وحماد بن زيد وإسحاق وابن المنذر ، وقال مالك في إحدى روايته : لا تصح صلاة القادر على القيام خلف القاعد ، وهو قول محمد بن الحسن لأن الشعبي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يؤمن أحد بعدى جالسا ، أخرجه الدارقطني ، ولأن القيام ركن فلا يصح اتهام القادر عليه بالعاجز عنه كسائر الأركان .

وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، يصلون خلفه قياماً ، لما روت عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم وجد في نفسه خفة ، فخرج بين رجلين : فأجلساه إلى جنب أبي بكر ، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ، والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد ، متفق عليه وهذا آخر الأمرين من رسول الله (ص) ، ولأنه ركن قدر عليه فلم يجوز له تركه كسائر الأركان .

ولنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوساً أجمعون ، متفق عليه .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته ، وهو شاك ، فصلي جالسا ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم ، أن اجلسوا ، فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوساً أجمعون ، وروى أنس نحوه أخرجهما البخاري ومسلم ، وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، أخرجه مسلم ، ورواه أسيد بن حضير ، وعمل به ، قال ابن عبد البر : روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق متواترة ، من حديث أنس وجابر وأبي هريرة وابن عمر وعائشة ، كلها

بأسانيد صحاح ، ولأنها حالة قعود الإمام فكان على المأمومين متابعتة كحال التشهد
فأما حديث الشعبي : فمرسل ، يرويه جابر الجعفي ، وهو متروك ، وقد فعله
أربعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، فأما حديث الآخرين ، فقال
أحمد ليس في هذا حجة ، لأن أبا بكر كان ابتداء الصلاة ، فإذا ابتداء الصلاة قائما
صلوا قياما فأشار أحمد الى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بحمل الاول على من
ابتداء الصلاة جالسا ، والثاني على ما إذا ابتداء الصلاة قائما ، ثم اعتل جالس ،
ومتى أمكن الجمع بين الحديثين وجب ولم يحمل على النسخ ، ثم يحتمل أن أبا بكر
كان الامام ، قال ابن المنذر في بعض الاخبار : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
بالناس ، وفي بعضها أن أبا بكر كان الامام ، وقالت عائشة « صلى النبي (ص)
خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعداً » .

وقال أنس « صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر قاعداً
في ثوب متوشحاً به » ، قال الترمذي : كلا الحديثين حسن صحيح ، ولا يعرف
للنبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر صلاة إلا في هذا الحديث .

وروى مالك عن ربيعة الحديث قال : وكان أبو بكر الامام ، وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي بصلاة أبي بكر وقال « ما مات نبي حتى يؤمه رجل من
أمته » قال مالك : العمل عندنا على حديث ربيعة هذا وهو أحب الي ، فإن قيل :
لو كان أبو بكر الامام لكان عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلنا .
يحتمل أنه فعل ذلك لأن وراءه صفا .

فصل

فإن صلوا وراءه قياما ففيه وجهان :

أحدهما . لا تصح صلاتهم أو ما إليه أحمد ، فإنه قال : ان صلى الامام جالسا
والذين خلفه قياما لم يقتدوا بالامام ، إنما اتباعهم له إذا صلى جالسا صلوا جلوسا
وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالجلوس ونهاهم عن القيام ، فقال في
حديث جابر « إذا صلى الامام قاعدا فصلوا قعودا ، وإذا صلى قائما فصلوا قياما
ولا تقوموا والامام جالس كما يفعل أهل فارس بعظمتها » فقعدنا والامر يقتضي

الوجوب ، والنهي يقتضى فساد المنهى عنه ، ولأنه ترك اتباع امامه مع قدرته عليه أشبه تارك القيام فى حال قيام امامه .

والثانى : تصح ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لما صلى وراءه قوم قياماً لم يأمرهم بالإعادة فعلى هذا يحمل الأمر على الاستحباب ، ولأنه يتكافى القيام فى موضع يجوز له القعود أشبه المريض إذا تكافى القيام ، ويحتمل أن تصح صلاة الجاهل بوجوب العقود دون العالم بذلك كقولنا فى الذى ركع دون الصف ، فأما من وجب عليه القيام فقعد فإن صلاته لا تصح ، لأنه ترك ركناً يقدر على الاتيان به .

(فصل)

ولا يؤم القاعد من يقدر على القيام إلا بشرطين : أحدهما : أن يكون إمام الحى ، نص عليه أحمد فقال : ذلك لإمام الحى لأنه لا حاجة بهم إلى تقديم عاجز عن القيام إذا لم يكن الإمام الراتب فلا يتحمل إسقاط ركن فى الصلاة لغير حاجة ، والنبى صلى الله عليه وسلم حيث فعل ذلك كان هو الإمام الراتب .

الثانى : أن يكون مرضه يرجى زواله لأن اتخاذ الزمن ومن لا يرجى قدره على القيام إماماً راتباً يفضى إلى تركهم القيام على الدوام ولا حاجة إليه ، ولأن الأصل فى هذا فعل النبى صلى الله عليه وسلم ، والنبى (ص) كان يرجى برؤه .

« مسألة ، قال (فإن ابتدأ بهم الصلاة قائماً ثم اعتل فجلس ائتموا خلفه قياماً) .

إنما كان كذلك ، لأن أبا بكر حيث ابتدأ بهم الصلاة قائماً ثم جاء النبى صلى الله عليه وسلم فآتم الصلاة بهم جالساً ائتموا قياماً ولم يجلسوا ، ولأن القيام هو الأصل ، فمن بدأ به فى الصلاة لزمه فى جميعها إذا قدر عليه كالتنازع فى صلاة المقيم يلزمه إتمامها وإن حدث مبيع القصر فى أثناءها .

(فصل) فإن استخلف بعض الأئمة فى زماننا ثم زال عذره فحضر ، فهل يجوز أن يفعل كفعل النبى صلى الله عليه وسلم مع أبى بكر فيه روايتان :

إحداهما : ليس له ذلك قال أحمد في رواية أبي داود : ذلك خاص للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره ، لأن هذا أمر يخالف القياس ، فإن انتقال الامام مأموماً وانتقال المأمومين من امام إلى آخر لا يجوز الا لعذر يحوج اليه ، وليس في تقديم الامام الراجح ما يحوج الى هذا ، أما النبي صلى الله عليه وسلم فكانت له من الفضيلة على غيره وعظم التقدم عليه ما ليس لغيره ، ولهذا قال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله (ص) .

والثانية : يجوز ذلك لغيره ، قال أحمد في رواية أبي الحارث : من فعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر ويقعد الى جنب الامام مبتدئ القراءة من حيث بلغ الامام ، ويصلي للناس قياماً ، وذلك لأن الأصل أن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم كان جائزاً لأئمة مالم يقم دليل على اختصاصه به ، وفيه رواية ثالثة أن ذلك لا يجوز إلا للخليفة دون بقية الأئمة ، قال في رواية المروزي : ليس هذا لأحد إلا للخليفة ، وذلك لأن رتبة الخلافة تفضل رتبة سائر الأئمة فلا يلحق بها غيرها ، وكان ذلك للخليفة لأن خليفة النبي (ص) يقوم مقامه .

فصل

ويجوز للعاجز عن القيام أن يؤم مثله لانه إذا أم القادرين على القيام فمثله أولى ، ولا يشترط في اقتدائهم به أن يكون إماماً راتباً ولا مرجوا زوال مرضه لانه ليس في امامته لهم ترك ركن مقدور عليه بخلاف امامته للقادرين على القيام (فصل) ولا يجوز لتارك ركن من الافعال إمامة أحد كالمضطجع والعاجز عن الركوع والسجود وبهذا قال أبو حنيفة ومالك ، وقال الشافعي : يجوز ، لانه فعل أجازة المرض ، فلم يغير حكم الائتمام كالقاعد بالقيام .

ولنا أنه أخل بركن لا يسقط في النافلة ، فلم يجز للقادر عليه الائتمام به كالقاريء بالامى ، وحكم القيام حق بدليل سقوطه في النافلة ، وعن المقتدين بالعاجز ولان النبي ص أمر المصلين خلف الجالس بالجلوس ، ولا خلاف في أن المصلي خلف المضطجع لا يضطجع ، فأما ان أم مثله فقياس المذهب صحته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في المطر بالاياء والعراة يصلون جماعة بالاياء وكذلك حال المسافة .

(فصل)

ويصح ائتمام المتوضيء بالمتيمم لا أعلم فيه خلافاً لأن عمرو بن العاص صلى بأصحابه متيمماً وبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره ، وأم ابن عباس أصحابه متيمماً ؛ وفيهم عمار بن ياسر في مفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكروه ولأنه متطهر طهارة صحيحة فأشبه المتوضيء ، ولا يصح ائتمام الصحيح بمن به سلس البول ، ولا غير المستحاضة بها لائتمهما يصليان مع خروج الحدث من غير طهارة له بخلاف المتيمم .

فأما من كانت عليه نجاسة فإن كانت على بدنه فتيمم لها جاز للطاهر الائتمام به عند القاضي ؛ لأنه كالمتيمم للحدث ، وعلى قياس قول أبو الخطاب لا يجوز الائتمام به ، لأنه أوجب عليه الاعداء . وإن كانت على ثوبه لم يصح الائتمام به ، لأنه تارك لشرط ولا يجوز ائتمام المتوضيء ولا المتيمم بعادم الماء والتراب ولا اللابس بالعارى ولا القادر على الاستقبال بالعاجز عنه لأنه تارك لشرط يقدر عليه المأموم فأشبه المعافى بمن به سلس البول ويصح ائتمام كل واحد من هؤلاء بمثله لأن العراة يصلون جماعة : وقد سبق هذا .

(فصل) وفي صلاة المفترض خلف المتفل رويان :

إحداهما : لا تصح ، نص عليه أحمد في رواية أبي الحارث وحنبل واختارها أكثر أصحابنا ، وهذا قول الزهري ومالك وأصحاب الرأي ، لقول النبي (ص) « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه » متفق عليه ، ولأن صلاة المأموم لا تنادي بنية الإمام ، أشبه صلاة الجمعة خلف من يصلي الظهر .
والثانية : يجوز ، نقلها إسماعيل بن سعد ، ونقل أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن رجل صلى العصر ، ثم جاء فتنسى ، فتقدم يصلي بقوم تلك الصلاة ثم ذكر لما أن صلى ركعة فمضى في صلاته ؟ قال : لا بأس ، وهذا قول عطاء وطاوس وأبي رجاء والأوزاعي والشافعي وسليمان بن حرب وأبي ثور وابن المنذر وأبي إسحاق الجوزجاني ، وهي أصح لما روى جابر بن عبد الله « أن معاذاً كان يصلي مع رسول الله (ص) ثم يرجع فيصلى بقرمه تلك الصلاة » متفق عليه .

وروى عن النبي (ص) أنه صلى بطائفة من أصحابه في الخوف ركعتين ثم سلم ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين ثم سلم . رواه أبو داود والاثرم ، والثانية منها تقع نافله وقد أم بها مفترضين .

وروى عن أبي خلدة قال : أتينا أبا رجاء لنصلي معه الأولى فوجدناه قد صلى ، فقلنا جئناك لنصلي معك ، فقال قد صلينا ، ولكن لا أخيبكم ، فقام فصلى وصلينا معه ؛ رواه الاثرم ، ولائها صلاتان اتفقتا في الأفعال فجاز اتمام المصلي في أحدهما بالمصلي في الأخرى كالمتنفل خلف المفترض . فأما حديثهم فالمراد به لا تختلفوا عليه في الأفعال ، بدليل قوله « فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » ، ولهذا يصح اتمام المتنفل بالمفترض مع اختلاف نيتهم ، وقياسهم ينتقض بالمسبوق في الجمعة يدرك أقل من ركعة ينوي الظهر خلف من يصلي الجمعة

فصل

ولا يختلف المذهب في صحة صلاة المتنفل وراء المفترض ، ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً ، وقد دل عليه قول النبي ص « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه » والأحاديث التي في إعادة الجماعة ، ولأن صلاة المأموم تتأدى بنية الامام ، بدليل ما لو نوى مكتوبة فإن قبل وقتها

(فصل فإن صلى الظهر خلف من يصلي العصر ، ففيه أيضاً روايتان : نقل اسماعيل بن سعد جوازه ، ونقل غيره المنع منه ، ونقل اسماعيل بن سعد قال : قلت لأحمد . فما ترى أن صلى في رمضان خلف امام يصلي بهم التراويح ؟ قال ويجوز ذلك من المكتوبة . وقال في رواية المروذي : لا يعجبنا أن يصلي مع قوم التراويح ويأتم بها للعتمة ؛ وهذه فرع على اتمام المفترض بالمتنفل ، وقد مضى الكلام فيها . (فصل) فإن كانت إحدى الصلاتين تخالف الأخرى في الأفعال كصلاة الكسوف أو الجمعة خلف من يصلي غيرها ، وصلاة غيرها وراء من يصليهما لم تصح رواية واحدة ، لأنه يفضى الى مخالفة امامه في الأفعال ، وهو منهي عنه .

(فصل) ومن صلى الفجر ثم شك هل طلع الفجر أو لا ؟ أو شك في صلاة

صلاها هل فعلها في وقتها أو قبله ؟ لزمته إعادتها ، وله ان يؤم في الإعادة من لم يصل . وقال أصحابنا يخرج على الروایتين في إمامة المتنفل مفترضا ولنا أن الأصل بقاء الصلاة في ذمته ووجوب فعلها ، فيصح أن يؤم فيها مفترضا ، كما لو شك هل صلى أم لا ؟ ولو قامت المأموم ركعة فصلى الامام خمسا ساهيا ، فقال ابن عقيل لا يعتد للمأموم بالخامسة بأنها سهو وغلط ، وقال القاضي هذه الركعة نافلة له وفرض للمأموم ، فيخرج فيها الروایتان ، وقد سئل احمد عن هذه المسائل فتوقف فيها ، والاولى ان يحتسب له بها ، لأنه لو لم يحتسب له بها لزمه ان يصلي خمسا مع عليه بذلك ، ولأن الخامسة واجبة على الامام عند من يوجب عليه البناء على اليقين وعند استواء الامرين عنده ، ثم إن كانت نفلا فالصحيح صحة الائتمام به . وقوله انه غلط . قلنا لا يخرج الغلط عن أن يكون نفلا مثابا فيه . فلذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : كانت الركعة والسجدة تان نافلة له .

وان صلى بقوم الظهر يظنها العصر . فقال احمد يعيد ويعيدون ، وهذا على الرواية التي منع فيها اتمام المفترض بالمتنفل ، فإن ذكر الامام وهو في الصلاة فأتمها عصرأ كانت له نافلة ، وان قلب نيته الى الظهر بطلت صلاته لما ذكرناه متقدما . وقال ابن حامد : يتمم والفرض باق في ذمته

(فصل)

ولا يصح اتمام البالغ بالصبي في الفرض ، نص عليه أحمد ، وهو قول ابن مسعود وابن عباس ، وبه قال عطاء ومجاهد والشعبي ومالك والثوري والاوزاعي وأبو حنيفة ، وأجازة الحسن والشافعي واسحاق وابن المنذر ، ويخرج لنا مثل ذلك بناء على امامة المتنفل للمفترض ، ووجه ذلك عموم قوله : يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله تعالى ، وهذا داخل في عمومه

وروى عمرو بن سلمة الجرمي : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقومه : يؤمكم أقرؤكم . قال فكنت أؤمهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين ، رواه أبو داود وغيره ؛ ولأنه يؤذن للرجال لحاز ان يؤمهم كالبالغ

ولنا قول ابن مسعود وابن عباس ، ولأن الإمامة حال كمال والصبي ليس من أهل الكمال فلا يؤم الرجال كالمرأة ، ولأنه لا يؤمن من الصبي الاخلال بشرط من شرائط الصلاة أو القراءة حال الاسرار

فأما حديث عمرو بن سلمة الجرمي فقال الخطابي : كان أحمد يضعف — أمر عمرو بن سلمة . وقال مرة دعه ليس بشيء بيّن . وقال ابو داود قيل لأحمد حديث عمرو بن سلمة قال : لا أدري أى شيء هذا ؟ ولعله إنما توقف عنه لأنه لم يتحقق بلوغ الامر الى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان بالبادية في حى من العرب بعيد من المدينة ، وقوى هذا الاحتمال قوله في الحديث : وكنت اذا سجدت خرجت استى ، وهذا غير سائغ

(فصل) فأما امامته في النقل ففيها روايتان ، احدهما لا تصح لما ذكرنا في الفرض ، والثاني تصح لأنه متنفل يؤم متنفلين ، ولأن النافلة يدخلها التخفيف ولذلك تنعقد الجماعة به فيها اذا كان مأموماً

فصل

يكراه أن يؤم قوماً أكثرهم له كارهون ، لما روى أبو أمامة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : العبد الأبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وامام قوم وهم له كارهون ، قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب .

وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله (ص) قال : ثلاثة لا تقبل منهم صلاة من تقدم قوماً هم له كارهون . ورجل يأتي الصلاة دباراً — والدبار ان يأتي بعد ان يفوته الوقت — ورجل اعتبد محرراً ، رواه ابو داود . وقال على لرجل أم قوماً وهم له كارهون : انك لخروط ^(١)

قال احمد رحمه الله : اذا كرهه واحد أو اثنان أو ثلاثة فلا بأس حتى يكراهه أكثر القوم ، وان كان ذا دين وسنة فكرهه القوم لذلك لم تكراه امامتهم . قال منصور : أما انا سألنا أمر الإمامة فقبل لنا : انما عني بهذا الظلمة ، فأما من أقام السنة فإنما الاثم على من كرهه

١ — رجل خروط ، مشهور يركب رأسه

(فصل) ولا تذكره إمامة الأعرابي إذا كان يصلح لها نص عليه ، وهذا قول عطاء والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وكره أبو مجلز إمامته . وقال مالك : لا يؤمهم وإن كان أقرأهم لقول الله تعالى (٩ - ٩٧) الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله)

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى ، ولأنه مكلف من أهل الإمامة أشبه المهاجر ، والمهاجر أولى منه لأنه يقدم على المسبوق بالهجرة ، فمن لا هجرة له أولى . قال أبو الخطاب : والحضري أولى من البدوي لأنه مختلف في إمامته ولأن الغالب جفاؤهم وقلة معرفتهم بحدود الله .

(فصل) ولا تذكره إمامة ولد الزنا إذا سلم دينه . قال عطاء : له أن يؤم إذا كان مرضياً ، وبه قال سليمان بن موسى والحسن والنخعي والزهري وعمرو بن دينار وإسحاق . وقال أصحاب الرأي لا تجزئ الصلاة خلفه ، وكره مالك أن يتخذ اماماً راتباً ، وكره الشافعي إمامته لأن الإمامة موضع فضيلة فكره تقديمه فيها كالعبد ولنا قوله : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، وقالت عائشة : ليس عليه من وزر أبويه شيء ، وقد قال تعالى (١٦٤ ، ٦) ولا تزر وازرة وزر أخرى وقال (١٣ ، ٤٩) ان أكرمكم عند الله أتقاكم) والعبد لا تذكره إمامته وإنما الحر أولى منه ، ثم إن العبد ناقص في أحكامه لا يلي النكاح ولا المال ولا تقبل شهادته في بعض الأشياء بخلاف هذا .

(فصل) ولا تذكره إمامة الجندی والخصي إذا سلم دينهما لما ذكرنا في العبد ولأنه عدل من أهل الإمامة أشبه غيره

(فصل) من شرط صحة الجماعة أن ينوي الإمام والمأموم حالهما فينوي الإمام أنه إمام والمأموم أنه مأموم ، فإن صلى رجلان ينوي كل واحد منهما أنه إمام صاحبه أو مأموم له فصلاتهما فاسدة ، نص عليهما لأنه ائتم بمن ليس بإمام في الصورة الأولى وأم من لم يأت به في الثانية ، ولو رأى رجلين يصليان فنوى الائتمام بالمأموم لم يصح لأنه ائتم بمن لم ينو إمامته ، وإن نوى الائتمام بأحدهما لا بعينه لم يصح حتى يعين الإمام لأن تعيينه شرط ، وإن نوى الائتمام بهما معاً لم يصح ، لأنه نوى الائتمام بمن ليس بإمام ولأنه نوى الائتمام بإثنين ، ولا يجوز الائتمام

بأكثر من واحد، ولو نوى الاتهام بإمامين لم يحز لأنه لا يمكن اتباعهما معا .
 (فصل) ولو أحرم منفرداً ثم جاء آخر فصلى معه فنوى إمامته صح في النفل .
 نص عليه أحمد واحتج بحديث ابن عباس ، وهو أن ابن عباس قال « بت عند خالتي ميمونة ، فقام النبي (ص) متطوعاً من الليل ، فقام إلى القربة فتوضأ فقام فصلى ، فقامت لما رأته صنع ذلك فتوضأت من القربة ثم قمت إلى شقه الأيسر ؛ فأخذ بيدي من وراء ظهره يعدلني كذلك إلى الشق الأيمن ، متفق عليه ، وهذا لفظ رواية مسلم ، فأما في الفريضة فإن كان ينتظر أحداً كإمام المسجد يحرم وحده وينتظر من يأتي فصلى معه فيجوز ذلك أيضاً ، نص عليه أحمد ، لأن النبي (ص) أحرم وحده ثم جاء جابر وجبارة فأحرما معه فصلى بهما ولم ينكر فعلهما ، والظاهر أنها كانت صلاة مفروضة لأنهم كانوا مسافرين وإن لم يكن كذلك ؛ فقد روى عن أحمد أنه لا يصح ، هذا قول الثوري وأصحاب الرأي في الفرض والنفل جميعاً ، لأنه لم ينو الإمامة في ابتداء الصلاة فلم يصح كما لو أتم بأموم ، وروى عن أحمد أنه قال في النفس منها شيء مع أن حديث ابن عباس يقويه ، وهذا مذهب الشافعي وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ، لأنه قد ثبت في النفل بحديث ابن عباس وحديث عائشة « كان رسول الله (ص) يصلي من الليل وجدار الحجرة قصير ، فرأى الناس شخص رسول الله (ص) فقام ناس يصلون بصلاته ، وقد ذكرناه ، والاصل مساواة الفرض للنفل في النية ، وقوى ذلك حديث جابر وجبار في الفرض ، ولأن الحاجة تدعو إلى نقل النية إلى الإمامة فصلى كحالة الاستخلاف ، وبيان الحاجة أن المنفرد إذا جاء قوم فأحرموا ورائه ، فإن قطع الصلاة وأخبر بحاله قبح وكان مرتكباً للنهي بقوله تعالى ٤٧ ، ٢٣ ولا تبطلوا أعمالكم) وإن أتم الصلاة بهم ثم أخبرهم بفساد صلاتهم كان أقبح وأشق ولأن الانفراد أحد حالتى عدم الإمامة في الصلاة فجاز الانتقال منها إلى الإمامة كما لو كان مأموماً ، وقياسهم ينتقض بحالة الاستخلاف .

(فصل) وإن أحرم منفرداً ثم نوى جعل نفسه مأموماً بأن يحضر جماعة فينوى الدخول معهم في صلاتهم ففيه روايتان ، أحدهما هو جائز سواء كان في أول الصلاة أو قد صلى ركعة فأكثر ، لأنه نقل نفسه إلى الجماعة فجاز كما لو نوى الإمامة .

والثانية : لا يجوز . لأنه نقل نفسه إلى جعله مأموماً من غير حاجة فلم يجوز كالامام وفارق نقله الى الامامة لأن الحاجة داعية إليه فعلى هذا يقطع صلاته ويستأنف الصلاة معهم ، قال أحمد في رجل دخل المسجد فصلى ركعتين أو ثلاثاً ينوى الظهر ثم جاء المؤذن فأقام الصلاة سلم من هذه وتصير له تطوعاً ويدخل معهم قيل له : فإن دخل في الصلاة مع القوم واحتسب به . قال لا يجزيه حتى ينوى بها الصلاة مع الامام في ابتداء الفرض .

(فصل)

وان أحرم مأموماً ثم نوى مفارقة الامام وإتمامها منفرداً لعذر جاز لما روى جابر قال : كان معاذ يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء ، ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فصلى معه ، ثم رجع الى قومه فقرأ سورة البقرة فتأخر رجل فصلى وحده ، فقيل له : نافقت يا فلان ، قال : ما نافقت ولكن لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال : أفتان أنت يا معاذ ؟ أفتان أنت يا معاذ ؟ مرتين - اقرأ سورة كذا وسورة كذا - قال - وسورة ذات البروج والليل إذا يغشى ، والسماء والطارق ، وهل أذاك حديث الغاشية ، متفق عليه .

ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل بالاعادة ولا أنكر عليه فعله والأعذار التي يخرج لأجلها مثل المشقة بتطويل الامام ، أو المرض ، أو خشية غلبة النعاس أو شيء يفسد صلاته ، أو خوف فوات مال أو تلفه ، أو فوت رفقته أو من يخرج من الصف لا يجد من يقف معه وأشباه هذا ، وإن فعل ذلك لغير عذر ففيه روايتان :

إحداهما : تفسد صلاته . لأنه ترك متابعة إمامه لغير عذر أشبه ما لو تركها من غير نية المفارقة ، والثانية : تصح ، لأنه لو نوى المنفرد كونه مأموماً لصح في رواية ، فتية الانفراد أولى ، فإن المأموم قد يصير منفرداً بغير نية وهو المسبوق إذا سلم امامه وغيره لا يصير مأموماً بغير نية بحال .

(فصل) وإن أحرم مأموماً ثم صار إماماً أو نقل نفسه إلى الاتمام بإمام آخر

جاز في موضع واحد، وهو إذا سبق الإمام الحدث فاستخلف من يتم بهم الصلاة وقد ذكرنا هذا ولا يصح في غيره إلا أن يدرك اثنان بعض الصلاة مع الإمام، فلما سلم اتم أحدهما بصاحبه في بقية الصلاة فقيه وجهان . وإن نوى كل واحد منهما أنه إمام صاحبه أو مأموم له فسدت صلاتهما لما ذكرناه من قبل، وإن نوى الإمام الائتمام بغيره لم يصح إلا في موضع واحد وهو إذا استخلف الإمام من يصلي، ثم جاء في أثناء الصلاة فتقدم فصار إماما وبني على صلاة خليفته، ففي ذلك ثلاث روايات قد ذكرناها .

«مسألة، قال (ومن أدرك الإمام را كعا فرقع دون الصف، ثم مشى حتى دخل في الصف، وهو لا يعلم بقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر «زادك الله حرصا ولا تعد، قيل له: لا تعد، وقد أجزأته صلاته، فإن عاد بعد النسي لم تجزئه صلاته، ونص أحمد رحمه الله على هذا في رواية أبي طالب)» وجملة ذلك أن من ركع دون الصف ثم دخل فيه لا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يصلي ركعة كاملة، فلا تصح عملاته لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لفرد خاف الصف،

والثاني . أن يدب را كعا حتى يدخل في الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع، أو أن يأتي آخر فيقف معه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع فإن صلاته تصح، لأنه أدرك مع الإمام في الصف ما يدرك به الركعة، ومن رخص في ركوع الرجل دون الصف: زيد بن ثابت، وفعله ابن مسعود وزيد بن وهب وأبو بكر بن عبد الرحمن وعروة وسعيد بن جبير وابن جريح، وجوزة الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي إذا كان قريبا من الصف .

الحال الثالث: إذا رفع رأسه من الركوع، ثم دخل في الصف، أو جاء آخر فوقف معه قبل اتمام الركعة، فهذه الحال التي يحمل عليها قول الخرقى، ونص الإمام أحمد، فمن كان جاهلا بتحريم ذلك صحت عملاته، وإن علم لم تصح، وروى أبو داود عن أحمد: أنه يصح، ولم يفرق «وهذا مذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي، لأن أبا بكر فعل ذلك وفعله من ذكرنا من الصحابة . ١٣ - ٢ المغني

ولنا ما روى « أن أبا بكرة انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد ، رواه البخاري ، ورواه أبو داود ولفظه « أن أبا بكرة جاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف ، ثم مشى إلى الصف ؛ فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف ؟ فقال أبو بكرة : أنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصا ولا تعد ، فلم يأمره بإعادة الصلاة ونهاه عن العود والنهي يقتضي الفساد ، فإن قيل : إنما نهاه عن التهاون والتخلف عن الصلاة ، قلنا : إنما يعود النهي إلى المذكور ، والمذكور الركوع دون الصف ، ولم ينسبه النبي صلى الله عليه وسلم إلى التهاون وإنما نسبته إلى الحرص ، ودعاه بالزيادة فيه فكيف ينهاه عن التهاون ، وهو منسوب إلى ضده ؟ وروى عن أحمد رحمه الله رواية أخرى . أنها لا تصح صلاته عالما كان أو جاهلا لأنه لم يدرك في الصف ما يدرك به الركعة ، أشبه ما لو صلى ركعة كاملة وعلى هذا يحمل حديث أبي بكرة على أنه دخل في الصف قبل رفع النبي (ص) رأسه ، وقد قال أبو هريرة ، لا يركع أحدكم حتى يأخذ مقامه من الصف ولم يفرق القاضي في هذه المسألة بين من رفع رأسه من الركوع ثم دخل وبين من دخل فيه راكعا ، وكذلك كلام أحمد والخرقي ولا تفريق فيه ، والدليل يقتضي التفريق ، فيحمل كلامهم عليه ، وقد ذكره أبو الخطاب نحواً مما ذكرنا .

فصل

وإن فعل هذا لغير عذر ، ولا خشى الفوات ففيه وجهان :
أحدهما يحزیه لأنه لو لم يحز مطلقاً لم يحز حال العذر كالركعة كلها
والثاني : لا يحزیه لأن الأصل أن لا يجوز لكونه يفوته في الصف ما تفوته الركعة بفواته ، وإنما أبيض في المعذور لحديث أبي بكرة ففي غيره يبقى على الأصل .
(فصل) إذا أحس بداخل وهو في الركوع يريد الصلاة معه وكانت الجماعة كثيرة كره انتظاره لأنه يبعد أن يكون فيهم من لا يشق عليه ، وإن كانت الجماعة يسيرة وكان انتظاره يشق عليهم كره أيضاً لأن الذين معه أعظم حرمة من الداخل فلا يشق عليهم لنفعه ، وإن لم يشق لكونه يسيراً فقد قال أحمد : ينتظره ما لم

يشق على من خلفه وهذا مذهب أبي مجلز والشعبي والنخعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وإسحاق وأبي ثور ، وقال الأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة : لا ينتظره لأن انتظاره تشريك في العبادة فلا يشرع كالرياء .

ولنا أن انتظاره ينفع ولا يشق فشرع كتطويل الركعة وتخفيف الصلاة وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم ، وأطال السجود حين ركب الحسن على ظهره وقال : إن ابني هذا ارتحلني فكرهت أن أعجله ، وقال : إني لأسمع بكاء الصبي وأنا في الصلاة فأخففها كراهة أن أشق على أمه ، وقال : من أمّ الناس فليخفف فإن فيهم الكبير والضعيف وذو الحاجة ، وشرع الانتظار في صلاة الخوف لتدركه الطائفة الثانية ولأن منتظر الصلاة في صلاة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم ينتظر الجماعة فقال جابر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء أحيانا ، وأحيانا إذا رآهم قد اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم قد أبطؤا أخر ، وبهذا كله يبطل ما ذكروه من التشريك ، قال القاضي : والانتظار جائز غير مستحب ، وإنما ينتظر من كان ذا حرمة كأهل العلم ونظرائهم من أهل الفضل .

« مسألة ، قال (وسترة الإمام سترة لمن خلفه)

وجملته : أنه يستحب للصلي أن يصلي الى سترة فإن كان في مسجد أو بيت صلي الى الحائط أو سارية وإن كان في فضاء صلي الى شيء شاخص بين يديه أو نصب بين يديه حربة أو عصي أو عرض البعير فيصل الىه أو جعل رحله بين يديه وسئل أحمد : يصلي الرجل الى سترة في الحضر والسفر ؟ قال : نعم مثل أخرة الرجل ولا نعلم في استحباب ذلك خلافا ، والأصل فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان تركز له الحربة فيصل إليها ويعرض البعير فيصل الىه وروى أبو حنيفة : أن النبي صلى الله عليه وسلم ركزت له العنزة فتقدم وصلى الظهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والكلب لا يمنع ، متفق عليه ، وعن طلحة بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبال من مر وراء ذلك ، أخرجه مسلم .

إذا ثبت هذا فإن ستره الإمام ستره لمن خلفه نص على هذا أحمد : وهو قول أكثر أهل العلم كذلك قال ابن المنذر وقال الترمذي قال أهل العلم : ستره الإمام ستره لمن خلفه قال أبو الزناد كل من أدركت من فقهاء المدينة الذين ينتهي إلى قولهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة ابن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار وغيرهم يقولون : ستره الإمام ستره لمن خلفه ، وروى ذلك عن ابن عمر ، وبه قال النخعي والأوزاعي ومالك والشافعي وغيرهم ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى ستره ولم يأمر أصحابه بنصب ستره أخرى ، وفي حديث عن ابن عباس قال : أقبلت راكباً على حمار أتان والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار فررت بين يدي بعض أهل الصف فزلت فأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر على أحد ، متفق عليه ، ومعنى قولهم : ستره الإمام ستره لمن خلفه أنه متى لم يحل بين الإمام وسترته شيء يقطع الصلاة فصلاة المأمومين صحيحة لا يضرها مرور شيء بين أيديهم في بعض الصف ولا فيما بينهم وبين الإمام وإن مر ما يقطع الصلاة بين الإمام وسترته قطع صلاته وصلاتهم ، وقد دل على هذا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال ذهبنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من ثنية إذا خر فحضرت الصلاة يعني إلى جدر فاتخذها قبلة ونحن خلفه فجاءت بهمة تمر بين يديه ، فما زال يدرؤها حتى لصق بطنه بالجدر فررت من ورائه ، رواه أبو داود فلولاً أن سترته ستره لهم لم يكن بين مرورها بين يديه وخلفه فرق .

فصل وقدر الستره في طولها : ذراع أو نحوه ، قال الأثرم : سئل أبو عبد الله عن آخره الرجل ^(١) كم مقدارها ؟ قال ذراع ، كذا قال عطاء ذراع : وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي ، وروى عن أحمد : أنها قدر عظم الذراع ، وهذا قول مالك والشافعي ، والظاهر أن هذا على سبيل التقريب لا التحديد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قدرها بآخره الرجل وآخره الرجل مختلف في الطول والقصر فتارة تكون ذراعاً وتارة تكون أقل منه فما قارب الذراع أجزاء الاستتار به والله أعلم .

(١) هي بالمد مؤخره الذي يتكىء عليه الراكب والذاع : ذراع آدمي .

فأما قدرها في الغلظ والندقة فلا حد له نعلمه فإنه يجوز أن تكون دقيقة كالسهم والحربة وغلظة كالحائط فإن النبي (ص) كان يستتر بالعنزة، وقال أبو سعيد : كنا نستتر بالسهم والحجر في الصلاة، وروى عن سبرة أن النبي (ص) قال : استروا في الصلاة ولو بسم، رواه الأثرم، وقال الأوزاعي يجزيه السهم والسوط قال أحمد : وما كان أعرض فهو أعجب إلى، وذلك لأن قوله : ولو بسم، يدل على أن غيره أولى منه .

فصل

ويستحب للمصلي أن يدنو من سترته لما روى سهل بن أبي خيثمة يبلغ به النبي (ص) أنه قال : إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته، رواه أبو داود، وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله (ص) : إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره وليدن منها، رواه الأثرم، وعن سهل بن سعد قال : كان بين النبي (ص) وبين القبلة ممر الشاة، رواه البخاري، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اركعوا القبلة، رواه الأثرم، وذكر الخطابي في معالم السنن أن مالك بن أنس كان يصلي يوماً متنائياً عن السترة فمر به رجل لا يعرفه فقال : يا أيها المصلي أدن من سترتك، فجعل مالك يتقدم وهو يقرأ (٤ : ١١٣) وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً ولأن قربه من السترة أصون لصلاته وأبعد من أن يمر بينه وبينها شيء يحول بينه وبينها .

إذا ثبت هذا فإنه يجعل بينه وبين سترته ثلاثة أذرع فما دون، قال مهنا : سألت أبا عبد الله عن الرجل يصلي كم ينبغي أن يكون بينه وبين القبلة؟ قال : يدنو من القبلة ما استطاع، ثم قال بعد : إن ابن عمر قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة، فكان بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع، قال الميموني : فقد رأيتك على نحو من أربعة، قال بالسهر : وكان عبد الله بن مغفل يجعل بينه وبين سترته ستة أذرع، قال عطاء : أقل ما يكفيك ثلاثة أذرع، وبه قال الشافعي لخبر ابن عمر عن بلال : أن النبي (ص) صلى في مقدم البيت وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، وكلنا دنا فهو أفضل لما ذكرنا من الأخبار والمعنى .

(فصل)

ولا بأس أن يستتر بغير أوحوان وفعله ابن عمر وأنس ، وحكى عن الشافعى ؛
أنه لا يستتر بدابة .

ولنا ما روى ابن عمر أن النبي (ص) صلى الى بعير ، رواه البخارى ومسلم
وفى لفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض راحلته ويصلى اليها ، قال :
قلت ، فإذا ذهب الركاب ؟ قال ، يعرض الرجل ويصلى الى آخرته فإن استتر
بإنسان فلا بأس فإنه يقوم مقام غيره من السترة ، وقد روى عن حميد بن هلال
قال : رأى عمر بن الخطاب رجلا يصلى ، والناس يمرون بين يديه فولاه ظهره ،
وقال بثوبه هكذا وبسط يديه هكذا وقال ، صل ولا تعجل ، وعن نافع قال : كان
ابن عمر اذا لم يجد سبيلا الى سارية من سواري المسجد ، قال ، ولنى ظهرك ،
رواهما البخارى بإسناده .

(فصل) فإن لم يجد سترة خط خطأ وصلى اليه وقام ذلك مقام السترة نص عليه
أحمد ، وبه قال سعيد بن جبير والافزاعى ، وأنكر مالك الخط والليث بن سعد
وأبو حنيفة ، وقال الشافعى بالخط بالعراق ، وقال بمصر لا يخط المصلى خطأ
الا أن يكون فيه سنة تتبع .

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله (ص) قال : اذا صلى أحدكم فليجعل
تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد فلي نصب عصا فإن لم تكن معه عصا فليخط خطأ ثم
لا يضره من مر أمامه ، رواه أبو داود وسنة النبي صلى الله عليه وسلم
أولى أن تتبع .

(فصل) وصفة الخط مثل الهلال ، قال أبو داود ، سمعت أحمد بن حنبل يقول
غير مرة ، وسئل عن الخط فقال ، هكذا عرضا مثل الهلال ، قال ، وسمعت مسدداً
قال ، قال ابن داود ، الخط بالطول ، وقال فى رواية الأثرم ، قالوا ، طولاً ، وقالوا
عرضاً ، وقال اما انا فأختار هذا ، ودور يصبغه مثل القنطرة ، وكيف ما خطه
أجزأه فقد نقل حنبل أنه قال ، ان شاء معترضا وان شاء طولاً ، وذلك لان
الحديث مطلق فى الخط فكيف ما أتى به فقد أتى بالخط فيجزيه ذلك والله أعلم .

فصل

وإن كان معه عصا فلم يمكنه نصبها ، فقال الأثرم : قلت لأحمد : الرجل يكون معه عصا لم يقدر على غرزها فألقاها بين يديه أيلقيها طولا أم عرضا ؟ قال لا ، بل عرضا ؛ وكذلك قال سعيد بن جبير والأوزاعي ؛ وكرهه النخعي ، ولنا : أن هذا في معنى الخط فيقوم مقامه ، وقد ثبت استحباب الخط بالحديث الذي روينا .

(فصل) وإذا صلى إلى عود أو عمود أو شيء في معناها استحب له أن ينحرف عنه ولا يصمد له صمداً ، لما روى أبو داود عن المقداد بن الأسود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى عود أو إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد له صمداً ، أي لا يستقبله فيجعله وسطاً ومعنى الصمد : القصد .

(فصل) تكره الصلاة إلى المتحدثين لئلا يشتغل بحديثهم ، واختلف في الصلاة إلى النائم فروى أنه يكره ، وروى ذلك عن ابن مسعود وسعيد بن جبير ، وعن أحمد ما يدل على أنه يكره في الفريضة خاصة ولا يكره في التطوع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل وعائشة معترضة بين يديه كاعتراض الجنابة ، متفق عليه ، قال أحمد هذا في التطوع . والفريضة أشد .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة إلى النائم والمتحدث ، رواه أبو داود فخرج التطوع من عموم حديث عائشة بقي الفرض على مقتضى العموم ، وقيل : لا يكره فيهما لأن حديث عائشة صحيح وحديث النهي ضعيف قال الخطابي : وقد قال أحمد : لا فرق بين الفريضة والنافلة إلا في صلاة الراكب وتقديم قياس الخبر الصحيح أولى من الخبر الضعيف .

(فصل) ويكره أن يصلي مستقبلاً وجه إنسان لأن عمر أدب على ذلك ، وفي حديث عائشة : أن النبي (ص) كان يصلي حذاء وسط السرير وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة تكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فأستقبله فأنسل أنسل لا ، متفق عليه ولأنه شبه السجود لذلك الشخص ، ويكره أن يصلي إلى نار .

قال أحمد : إذا كان التور في قبلته لا يصل إليه وكره ابن سيرين ذلك ،
وقال أحمد : في السراج والقنديل يكون في القبلة أكرهه وأكره كل شيء حتى
كانوا يكرهون أن يجعلوا شئنا في القبلة حتى المصحف وإنما كره ذلك لأن النار
تعبد من دون الله فالصلاة إليها تشبه الصلاة لها .

وقال أحمد : لا تصل إلى صورة منصوبة في وجهك ، وذلك لأن الصورة
تعبد من دون الله ، وقد روى عن عائشة قالت : كان لنا ثوب فيه تصاوير فجعلته
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فتهاني - أو قالت كره ذلك ،
رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم بإسناده ولأن التصاوير تشغل المصلى بالنظر إليها
وتذهله عن صلاته .

وقال أحمد : يكره أن يكون في القبلة شيء معلق مصحف أو غيره ولا بأس
أن يكون موضوعا بالأرض ، وقد روى مجاهد قال : لم يكن عبد الله بن عمر يدع
شيئا بينه وبين القبلة إلا نزع لا سيفاً ولا مصحفاً ، رواه الحلال بإسناده : قال
أحمد : ولا يكتب في القبلة شيء وذلك لأنه يشغل قلب المصلى وربما اشتغل بقراءته
عن صلاته ، وكذلك يكره تزويقها وكل ما يشغل المصلى عن صلاته فقد روى أن
النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خبيصة لها أعلام فلما قضى صلاته قال : اذهبوا
بهذه إلى أبي جهم بن حذيفة فإنها ألهمتني أنفاً عن صلاتي وأثتوني بأنبجائيتها ، متفق
عليه ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : أميطي عنا قرامك فإنه
لا يزال تصاويره تعرض لي في صلاتي ^(١) رواه البخاري وإذا كان النبي صلى الله
عليه وسلم مع ما أيده الله تعالى به من العصمة والخشوع شغله ذلك فغيره
من الناس أولى .

(فصل)

ويكره أن يصلي وأمامه امرأة تصلي لقول النبي (ص) : أخروهن من حيث

(١) القرام : ستر كانت علقته على باب بيتها وكان فيه تصاوير فأمرها
صلى الله عليه وسلم فتهكتها واتخذت منه وسادة فكان النبي صلى الله عليه وسلم
ينكئ عليها لأن التصاوير فيها ممتنة لا تشبه المعبودة .

آخرهن الله ، فأما في غير الصلاة فلا يكره لخبر عائشة ، وروى أبو حفص بإسناده عن أم سلمة قالت : « كان فراشي حيال مصلي النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كانت عن يمينه أو يساره لم يكره وإن كانت في صلاة ، وكره أحد أن يصلي وبين يديه كافر وروى ذلك عن إسحاق لأن المشركين نجس .

فصل

ولا بأس أن يصلي بمكة إلى غير ستره ، وروى ذلك عن ابن الزبير وعطاء ومجاهد ، قال الأثرم : قيل لأحمد : الرجل يصلي بمكة ولا يستتر بشيء ؟ فقال : قد روى عن النبي (ص) أنه صلى ثم ليس بينه وبين الطواف ستره .

قال أحمد : لأن مكة ليست كغيرها كان مكة مخصوصة وذلك لما روى كثير ابن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده المطلب ، قال : « رأيت رسول الله (ص) يصلي حيال الحجر والناس يمرون بين يديه ، رواه الحلال بإسناده .

وروى الأثرم بإسناده عن المطلب قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من سبعة جاء حتى يحاذي الركن بينه وبين السقيفة فصلى ركعتيه في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطواف أحد ، .

وقال ابن أبي عمير : رأيت ابن الزبير جاء يصلي والطواف بينه وبين القبلة تمر المرأة بين يديه فينظرها حتى تمر ثم يضع جبهته في موضع قدمها ، رواه حنبل في كتاب المناسك .

وقال المعتمر : قلت لطاوس : الرجل يصلي يعني بمكة فيمر بين يديه الرجل والمرأة ؟ فقال أولا يرى الناس بعضهم بعضا وإذا هو يرى أن لهذا البلد حالا ليس لغيره من البلدان وذلك لأن الناس يكثرون بمكة لأجل قضاء نسكهم ويزدحمون فيها ولذلك سميت (بمكة) لأن الناس يتباكون فيها أي يزدحمون ويدفع بعضهم بعضا فلو منع المصلي من يجتاز بين يديه لضاق على الناس وحكم الحرم كله حكم مكة في هذا بدليل ما روى ابن عباس قال : « أقبلت راكبا على حمار أتان ، والنبي (ص) يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار ، متفق عليه ، ولأن الحرم كله محل المشاعر والمناسك فجرى مجرى مكة في ما ذكرناه .

(فصل) ولو صلى في غير مكة إلى غير سترة لم يكن به بأس ، لما روى ابن عباس قال : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم في فضاء ليس بين يديه شيء » ، رواه البخاري . وروى عن الفضل بن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم في باديتهم فصلى إلى غير سترة ، ولأن السترة ليست شرطاً في الصلاة وإنما هي مستحبة قال أحمد في الرجل يصلي في فضاء ليس بين يديه سترة ولا خط صلاته جائزة . وقال أحب أن يفعل ، فإن لم يفعل يحزبه .

« مسألة ، قال (ومن مر بين يدي المصلي فليرده)

وجملته أنه ليس لأحد أن يمر بين يدي المصلي إذا لم يكن بين يديه سترة ، فإن كانت بين يديه سترة لم يمر أحد بينه وبينها ، لما روى أبو جهم الانصاري قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » ، متفق عليه ، ولمسلم : « لأن يقف أحدهم مائة عام خير له من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي » ، وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم الذي يمر بين يدي المصلي شيطاناً ، وأمر برده ومقاتلته . وروى عن يزيد بن نمر أنه قال : « رأيت رجلاً يتبوك مقعداً فقال : مررت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على حمار وهو يصلي ، فقال اللهم اقطع أثره ، فما مشيت عليها بعد ، رواه أبو داود . وفي لفظ قال : « قطع صلاتنا قطع الله أثره » ،

وإن أراد أحد المرور بين يدي المصلي فله منعه في قول أكثر أهل العلم ، منهم ابن مسعود وابن عمر وسالم ، وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ، ولا أعلم فيه خلافاً . والأصل فيه ما روى أبو سعيد قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا كان أحدكم يصلي إلى شيء يستره من الناس ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » ، متفق عليه ، ورواه أبو داود ولفظ روايته : « إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه وليدراه ما استطاع فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » ، ومعناه أي ليدفعه ، وهذا في أول الأمر لا يزيد على دفعه ، فإن أبي ولج فليقاتله : أي يعنفه في دفعه من المرور فإنما هو

شيطان ، أى فعله فعل شيطان ، أو الشيطان يحمله على ذلك . وقيل معناه أن معه شيطاناً ، وأكثر الروايات عن أبي عبد الله أن المار بين يدي المصلي اذا لم يجر في المرور وأبي الرجوع أن المصلي يشتد عليه في الدفع ويحتهد في رده ما لم يخرج به ذلك الى افساد صلاته بكثرة العمل فيها

وروى عنه أنه قال : يدرأ ما استطاع ، وأكره القتال في الصلاة ، وذلك لما يفضى اليه من الفتنة وفساد الصلاة ، والنبي (ص) انما أمر برده ودفعه حفظاً للصلاة عما ينقصها فيعلم انه لم يرد ما يفسدها ويقطعها بالكلية ، فيحمل لفظ المقاتلة على دفع أبلغ من الدفع الأول ، والله أعلم

وقد روت أم سلمة قالت : كان النبي (ص) يصلي في حجرة أم سلمة فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة فقال بيده فرجع ، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا ، فمضت ، فلما صلى رسول الله (ص) قال : هن أغلب ، رواه ابن ماجه ، وهذا يدل على ان النبي (ص) لم يحتهد في الدفع

فصل

ويستحب أن يرد ما مر بين يديه من كبير وصغير وانسان وبهيمة ، لما روينا من رد النبي صلى الله عليه وسلم عمر وزينب وهما صغيران ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى جدر فاتخذته قبلة ونحن خلفه ، فجاءت بهيمة تمر بين يديه ، فما زال يدرأ بها حتى لصق بطنه بالجدر فمرت من ورائه ،

(فصل) فإن مر بين يديه انسان فعبر لم يستحب رده من حيث جاء ، وهذا قول الشعبي والثوري واسحاق وابن المنذر ، وروى عن ابن مسعود انه يرد من حيث جاء ، وفعله سالم ، لأن النبي (ص) أمر برده فتناول العابر ولنا أن هذا مرور ثان فينبغي أن لا ينسب اليه كالأول ، ولأن المار لو أراد أن يعود من حيث جاء لكان مأموراً بمنعه ، ولم يحل للعابر العود والحديث لم يتناول العابر انما في الخبر : فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، وبعد العبور فليس هذا مريداً للاجتياز

فصل

والمرور بين يدي المصلي ينقص الصلاة ولا يقطعها . قال أحمد . يضع من صلاته ولكن لا يقطعها . وروى عن ابن مسعود ، أن عمر الرجل يضع نصف الصلاة ، وكان عبد الله إذا مر بين يديه رجل التزمه حتى يرده ، رواه البخاري بإسناده . قال القاضي . ينبغي أن يحمل نقص الصلاة على من أمكنه الرد فلم يفعله ، أما إذا رد فلم يمكنه الرد فصلاته تامة ، لأنه لم يوجد منه ما ينقص الصلاة فلا يؤثر فيها ذنب غيره .

(فصل ' ولا بأس بالعمل اليسير في الصلاة للحاجة . قال أحمد : لا بأس أن يحمل الرجل ولده في الصلاة الفريضة لحديث أبي قتادة وحديث عائشة ، أنها استفتحت الباب فمشى النبي (ص) وهو في الصلاة حتى فتح لها ، وأمر النبي (ص) بقتل الأسودين في الصلاة ، فإذا رأى العقرب خطا إليها ، وأخذ النعل وقتلها ورد النعل الى موضعها ، لأن ابن عمر نظر الى ريشة لحسبها عقرباً فضربها بنعله ، وحديث النبي (ص) أنه التحف بإزاره وهو في الصلاة ، فلا بأس أن سقط رداء الرجل أن يرفعه ، فإن انحل إزاره أن يشده ، وإذا عتقت الأمة وهي تصلي اختمرت وبنت على صلاتها ، وقال : من فعل كفعل أبي برزة حين مشى الى الدابة وقد أفلتت منه فصلاته جائزة ، وهذا الآن النبي (ص) هو المشرع ، فما فعله أو أمر به فلا بأس به ،

ومثل هذا ما روى سهل بن سعد ، أن النبي (ص) صلى على منبره ، فإذا أراد أن يسجد نزل عن المنبر فسجد بالارض ثم رجع الى المنبر كذلك حتى قضى صلاته ، وحديث جابر في صلاة الكسوف قال : ثم تأخر وتأخرت الصفوف خلفه حتى اتهمنا الى النساء ، ثم تقدم وتقدم الناس معه حتى قام في مقامه ، متفق عليه .

وعن أبي بكرة قال : كان رسول الله (ص) يصلي بنا ، فكان الحسن بن علي يجي . وهو صغير ، فكان كلما سجد النبي (ص) وثب على ظهره ، ويرفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه رفعا رفيقا حتى يضعه بالارض ، رواه الاثرم . وحديث عمرو بن شعيب أن النبي (ص) لم يزل يداري البهيمة حتى لصق بالجدر ، وحديث أبي سعيد بالامر بدفع المار بين يدي المصلي ومقاتلته إذا أبى الرجوع ، فكل هذا

وأشباهه لا بأس به في الصلاة ولا يبطلها ، ولو فعل هذا لغير حاجة كره ولا يبطلها أيضا ولا يتقدر الجائز من هذا بثلاث ولا بغيرها من العدد ، لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم الظاهر منه زيادته على ثلاث كتأخره حتى تأخر الرجال فاتموا إلى النساء ؛ وفي حمله إمامة ووضعها في كل ركعة . وهذا في الغالب يزيد على ثلاثة أفعال ، وكذلك مشى أبي برزة مع دابته ، ولأن التقدير بابه التوقيف ، وهذا لا توقيف فيه ولكن يرجع في الكثير واليسير إلى العرف فيما يعد كثيرا أو يسيرا وكل ما شابه فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو معدود يسيرا

وان فعل أفعالا متفرقة لو جمعت كانت كثيرة وكل واحد منها بمفرده يسير فهي في حد اليسير بدليل حمل النبي صلى الله عليه وسلم ، لإمامة في كل ركعة ووضعها ، وما كثر وزاد على فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، أبطل الصلاة ، سواء كان لحاجة أو غيرها ، إلا أن يكون لضرورة فيكون حكمه حكم الخائف فلا تبطل صلاته به ، وإن احتاج إلى الفعل الكثير في الصلاة لغير ضرورة قطع الصلاة وفعله

قال أحمد : إذا رأى صبيين يقتتلان يتخوف أن يلقي أحدهما صاحبه في البئر فإنه يذهب إليهما فيخلصهما ويعود في صلاته ، وقال إذا لزم رجل رجلا فدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة ، فلما سجد الإمام خرج الملزوم ، فإن الذي كان يلزم يخرج في طلبه ، يعني ويبتدىء الصلاة . وهكذا لو رأى حريقا يريد إطفاءه أو غريقا يريد إنقاذه خرج إليه وابتدأ الصلاة ، ولو انتهى الحريق إليه أو السيل وهو في الصلاة ففر منه بنى على صلاته ، وأتمها صلاة خائف لما ذكرنا من قبل والله أعلم

« مسألة ، قال (ولا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود البهيم) »

يعني إذا مر بين يديه ، هذا المشهور عن أحمد رحمه الله ؛ نقله الجماعة عنه . قال الأثرم : سئل أبو عبد الله ما يقطع الصلاة ؟ قال لا يقطعها عندي شيء إلا الكلب الأسود البهيم ، وهذا قول عائشة

وحكى عن طاوس وروى عن معاذ ومجاهد أنهما قالوا : الكلب الأسود البهيم شيطان وهو يقطع الصلاة ، ومعنى البهيم الذي ليس في لونه شيء سوى السواد ، وعن أحمد رواية أخرى أنه يقطعها الكلب الأسود والمرأة إذا مرت والحمار .

قال : وحديث عائشة من الناس من قال : ايس بحجة على هذا لأن المار غير اللايث وهو في التطوع وهو أسهل ، والفرض أكد ، وحديث ابن عباس : مررت بين يدي بعض الصف ، ايس بحجة لأن سترة الامام سترة لمن خلفه ، وروى هذا القول عن أنس وعكرمة والحسن وأبي الأحوص ، ووجه هذا القول ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب ، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل .

وعن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره مثل أخرة الرجل فإذا لم يكن بين يديه مثل أخرة الرجل فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود ، قال عبد الله بن الصامت : يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال : يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما سألتني ، فقال : الكلب الأسود شيطان ، رواهما مسلم وأبو داود وغيرهما ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي مر بين يديه على حمار : قطع صلاتنا ، وقد ذكرنا هذا الحديث ، وكان ابن عباس وعطاء يقولان : يقطع الصلاة الكلب والمرأة الحائض ، ورواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود وابن ماجه ، قال أبو داود : رفعه شعبة ، ووقفه سعيد وهشام وهمام على ابن عباس ، وقال عروة والشعبي والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي : لا يقطع الصلاة شيء ، لما روى أبو سعيد قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقطع الصلاة شيء ، رواه أبو داود .

وعن الفضل بن عباس قال : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية فصلي في صحراء ايس بين يديه سترة ، وحمار لنا وكلبة يعبشان بين يديه فما بالي ذلك ، رواه أبو داود وقالت عائشة : كان رسول الله (ص) يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة ، وحديث ابن عباس : أقبلت راكباً على حمار أتان ، والنبي (ص) يصلي ، فررت على بعض الصف ونزلت فأرسلت الاتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر علي أحد ، متفق عليهما .

وحديث زينب بنت أم سلمة حين مرت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صلاته ، وروى : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي لحاءات جاريتان

من بنى عبد المطلب حتى أخذتا بركبتيه ففرع بينهما فما بالى ذلك ، .
ولنا حديث أبي هريرة وأبي ذر ، وحديث أبي سعيد ، لا يقطع الصلاة شيء ،
يرويه مجالد بن سعيد وهو ضعيف فلا يعارض به الحديث الصحيح ثم حديثنا أخص
فيجب تقديمه لصحته وخصوصه ، وحديث الفضل بن عباس في إسناده مقاتل
ثم يحتمل أن الكلب لم يكن أسود ولا بهيما ، ويجوز أن يكونا بعيدين ثم هذه
الاحاديث كلها في المرأة ، والجمار يعارض حديث أبي هريرة وأبي ذر فيها فيبقى الكلب
الاسود خالياً عن معارض ، فيجب القول به لثبوته وخلوه عن معارض .

فصل

ولا يقطع الصلاة شيء سوى ما ذكرنا ، لا من الكلاب ولا من غيرها
لان النبي (ص) خصها بالذكر ، وقيل له : ما بال الكلب الاسود من الكلب
الاحمر من الكلب الاصفر ؟ قال : الكلب الاسود شيطان ، الكلب الاسود إذا
لم يكن بهيما لم يقطع الصلاة لتخصيصه البهيم بالذكر ولقوله عليه السلام : لولا أن
الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها كل أسود بهيم فإنه شيطان ،
فبين أن الشيطان هو الاسود البهيم ، قال ثعلب . البهيم : كل لون لم يخالطه لون
آخر فهو بهيم ، فمتى كان فيه لون آخر فليس بهيم ، وإن كان بين عينيه نكتتان
يخالقان لونه لم يخرج بهذا عن كونه بهيما يتعلق به أحكام الاسود البهيم من قطع
الصلاة وتحريم صيده وإباحة قتله فإنه قد روى في حديث : عليكم بالاسود البهيم
ذى الغرتين فإنه شيطان .

(فصل) ولا فرق في بطلان الصلاة بين الفرض والتطوع لعموم الحديث
في كل صلاة ولأن مبطلات الصلاة يتساوى فيها الفرض والتطوع في غير هذا
فكذلك هذه ، وقد روى عن أحمد كلام يدل على التسهيل في التطوع فالصحيح
التسوية ، وقد قال أحمد : يحتجون في حديث عائشة فإنه في التطوع وما أعلم بين
التطوع والفريضة فرقا إلا أن التطوع يصلى على الدابة .

(فصل) فإن كان الكلب الاسود البهيم واقفا بين يدي المصلي أو نائما ولم يمر
بين يديه فعنه روايتان .

إحداهما : تبطل لأنه بين يديه أشبه المار ، وقد قالت عائشة عدتمونا بالكلاب

والحر ، وذكرت في معارضة ذلك أنها كانت تكون معترضة بين يدي رسول الله (ص) وهو يصلي كاعتراض الجنابة فدل ذلك على التسوية بينها ولأن النبي (ص) قال : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب ، ولم يذكر مروراً . »
والثانية : لا تبطل الصلاة به لأن الوقوف والنوم مخالف لحكم المرور بدليل أن عائشة كانت تنام بين يدي رسول الله (ص) فلا يكرهه ولا ينكره ، وقد قال في المار : « لأن يقف أربعين خيراً من أن يمر بين يديه وكان يصلي إلى البعير ولو مر بين يديه لم يدعه ولهذا منع البهيمة من المرور وكان ابن عمر يقول لنافع ، ولني ظهرك ليستتر به عن يمر بين يديه ، وقعد عمر بين يدي المصلي يستره من المرور ، فدل على أن الوقوف ليس في حكم المرور فلا يقاس عليه ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يقطع الصلاة ، لا بد فيه من إضرار المرور أو غيره فيتعين حمله عليه . »

فصل

ومن صلى إلى سترة فر من ورائها ما يقطع الصلاة لم تنقطع ، وإن مر من ورائها غير ما يقطعها لم يكره لما مر من الأحاديث وإن مر بينه وبينها قطعها إن كان مما يقطعها وإن لم يكن بين يديه سترة فر بين يديه قريباً منه ما يقطعها قطعها وإن كانت مما لا يقطعها كره وإن كان بعيداً لم يتعلق به حكم ولا أعلم أحداً من أهل العلم حد البعيد من ذلك ولا القريب إلا أن عكرمة قال : إذا كان بينك وبين الذي يقطع الصلاة قدقة بحجر لم يقطع الصلاة .

وقد روى عبد بن حميد في مسنده وأبو داود في سنته عن عكرمة عن ابن عباس قال : أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا صلى أحدكم إلى غير سترة فانه يقطع صلاته الكلب والحمار والخنزير والمجوسى واليهودى والمرأة » ويجزى عنه إذا مروا بين يديه قدقة بحجر ، هذا لفظ رواية أبي داود ، وفي مسند عبد بن حميد : « والنصراني والمرأة الحائض ، وهذا الحديث لو ثبت لتعين المصير إليه غير أنه لم يحزم برفعه وفيه ما هو متروك بالاجماع ، وهو ما عدا الثلاثة المذكورة ،

(١) قال أبو داود إن زيادة الخنزير واليهودى والمجوسى في هذه الرواية فيها نكارة .

ولا يمكن تقيد ذلك بموضع السجود فإن قوله صلى الله عليه وسلم إذا لم تكن بين يديه مثل آخره الرجل قطع صلاته الكلب الأسود ، يدل على أن ما هو أبعد من السترة تنقطع صلاته بمرور الكلب فيه ، والسترة تكون أبعد من موضع السجود والصحيح : تحديد ذلك بما إذا مشى إليه ودفع المار بين يديه لا تبطل صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدفع المار بين يديه ، فتقيد لدلالة الإجماع بما يقرب منه بحيث إذا مشى إليه لم تبطل صلاته ، واللفظ في الحديثين واحد ، وقد تعذر حملها على إطلاقها وقد تقيد أحدهما بدلالة الإجماع بتقيد الآخر به والله أعلم .

(فصل إذا صلى إلى سترة مغصوبة فاجتاز وراها كلب أسود فهل تنقطع صلاته ؟ فيه وجهان ذكرهما ابن حامد .

أحدهما : تبطل صلاته لأنه ممنوع من نصبها والصلاة إليها ، فوجودها كعدمها .
والثاني : لا تبطل ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم بقي ذلك مثل آخره الرجل ، وهذا قد وجد ، وأصل الوجهين إذا صلى في ثوب مغصوب هل تصح صلاته ؟ على روايتين .

باب صلاة المسافر

الأصل في قصر الصلاة الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب : فقول الله تعالى (٤ : ١٠٠) وإذا ضربتم في الأرض فلايس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتكم الذين كفروا) قال : يعنى ابن أمية د قلت لعمر بن الخطاب (ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتكم الذين كفروا) وقد أمن الناس ، فقال : عجبت عما عجبت منه ، فسألت رسول الله (ص) فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، أخرجه مسلم .

وأما السنة : فقد تواترت الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر في أسفاره حاجا ومعتمرا وغازيا ، وقال ابن عمر د صحبت رسول الله (ص) حتى قبض ، يعنى في السفر ، وكان لا يزيد على ركعتين ، وأبا بكر حتى قبض وكان لا يزيد على ركعتين وعمر وعثمان كذلك ، وقال ابن مسعود د صليت مع النبي (ص)

ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق ووددت أن لي من أربع ركعتين متقبلتين ، وقال أنس « خرجنا مع رسول الله (ص) إلى مكة ، ففعل ركعتين حتى رجع ، وأقناب مكة عشراً تقصر الصلاة حتى رجع ، متفق عليهن . وأجمع أهل العلم على أن من سافر سافراً تقصر في مثله الصلاة في حج أو عمرة أو جهاد أن له أن يقصر الرباعية فيصليها ركعتين .

« مسألة ، قال (وإذا كانت مسافة سفره ستة عشر فرسخاً ، أو ثمانية وأربعين ميلاً بالهاشمي فله أن يقصر)

قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : في كم تقصر الصلاة ؟ قال في أربعة برد . قيل له ، مسيرة يوم تام ؟ قال ، لا ، أربعة برد ، ستة عشر فرسخاً ، ومسيرة يومين فذهب أبي عبد الله ، أن القصر لا يجوز في أقل من ستة عشر فرسخاً ، والفرسخ ، ثلاثة أميال ، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً ، قال القاضي ، والميل اثنا عشر ألف قدم ، وذلك مسيرة يومين قاصدين ، وقد قدره ابن عباس فقال ، من عسفان إلى مكة ومن الطائف إلى مكة ، ومن جدة إلى مكة ، وذكر صاحب المسالك ، أن من دمشق إلى القطيفة أربعة وعشرين ميلاً ، ومن دمشق إلى الكسوة اثنا عشر ميلاً ، ومن الكسوة إلى حاسم أربعة وعشرين ميلاً ، فعلى هذا تكون مسافة القصر يومين قاصدين ، وهذا قول ابن عباس وابن عمر ، وإليه ذهب مالك والليث والشافعي وإسحاق .

وروى عن ابن عمر ، أنه كان يقصر في مسيرة عشرة فراسخ ، قال ابن المنذر ثبت أن ابن عمر كان يقصر إلى أرض له وهي ثلاثون ميلاً .

وروى نحو ذلك عن ابن عباس فإنه قال ، يقصر في اليوم ، ولا يقصر فيما دونه ، وإليه ذهب الأوزاعي ، وقال عامة العلماء يقولون ، مسيرة يوم تام ، وبه نأخذ ، ويروى عن ابن مسعود أنه يقصر في مسيرة ثلاثة أيام ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « يسمح للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وهذا يقتضي أن كل مسافر له ذلك ولأن الثلاثة متفق عليها ، وليس في أقل من ذلك توقيف ولا اتفاق .

وروى عن جماعة من السلف رحمة الله عليهم ما يدل على جواز القصر في أقل من يوم ، فقال الأوزاعي : كان أنس يقصر فيها بينه وبين خمسة فراسخ ، وكان قبيصة بن ذؤيب وهانئ بن كاثوم وابن محيرز يقصرون فيما بين الرملة وبيت المقدس .

وروى عن علي رضي الله عنه : أنه خرج من قصره بالكوفة حتى أتى النخيلة فصلى بها الظهر والعصر ركعتين ، ثم رجع من يومه فقال : أردت أن أعلمكم سنتكم ، وعن جبير بن نفير قال : خرجت مع شرحبيل بن السمط إلى قرية على رأس سبعة عشر ميلا ، أو ثمانية عشر ميلا ؛ فصلى ركعتين ، فقلت له : فقال : رأيت عمر بن الخطاب يصلي بالخليفة ركعتين ، وقال : إنما فعلت كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ، رواه مسلم .

وروى أن دحية الكلبي خرج من قرية من دمشق مرة إلى قدر ثلاثة أميال في رمضان ، ثم أنه أفطر ؛ وأفطر معه أناس ، وكره آخرون أن يفطروا ، فلما رجع إلى قريته قال : والله لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أني أراه ، إن قوماً رغبوا عن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك للذين صاموا قبل ، رواه أبو داود ؛ وروى سعيد حدثنا هاشم عن أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فرسخا قصر الصلاة ، وقال أنس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين ، شعبة الشاك رواه مسلم وأبو داود ، واحتج أصحابنا بقول ابن عباس وابن عمر قال ابن عباس : يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة برد من عسفان إلى مكة .

قال الخطابي : وهو أصح الروايتين عن ابن عمر ، ولأنها مسافة تجمع مشقة السفر ، من الحل والشد فجاز القصر فيها كمسافة الثلاث ، ولم يحز فيما دونها ، لأنه لم يثبت دليل يوجب القصر فيه ، وقول أنس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال ، أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين ، يحتمل أنه أراد به إذا سافر سफراً طويلاً قصر إذا بلغ ثلاثة أميال ، كما قال في لفظه الآخر : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين ،

قال المصنف : ولا أرى لما صار إليه الأئمة حجة لأن أقوال الصحابة متعارضة مختلفة ، ولا حجة فيها مع الاختلاف .

وقد روى عن ابن عباس وابن عمر ، خلاف ما احتج به أصحابنا ، ثم لو لم يوجد ذلك لم يكن في قولهم حجة مع قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ؛ وإذا لم تثبت أقوالهم امتنع المصير إلى التقدير الذي ذكره لوجهين :

أحدهما : أنه مخالف لسنة النبي صلى الله عليه وسلم التي رويناهما ، ولظاهر القرآن ، لأن ظاهره إباحة القصر لمن ضرب في الأرض ، لقوله تعالى (٤ ، ١٠٠) وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) وقد سقط شرط الخوف بالخبر المذكور عن يعلى بن أمية ، فبقى ظاهر الآية متناولاً كل ضرب الأرض .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « يمسح المسافر ثلاثة أيام ، جاء لبيان أكثر مدة المسح ، فلا يصح الاحتجاج به هاهنا ، وعلى أنه يمكنه قطع المسافة القصيرة في ثلاثة أيام ، وقد سماه النبي (ص) سفراً فقال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم » .

والثاني : أن التقدير بابه التوقيف ، فلا يجوز المصير إليه برأى مجرد ، سيما وليس له أصل يرد إليه ولا نظير يقاس عليه والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه .

فصل

وإذا كان في سفينة في البحر فهو كابر ، إن كانت مسافة سفره تبلغ مسافة القصر أبيع له ، وإلا فلا ، سواء قطعها في زمن طويل أو قصير اعتباراً بالمسافة وإن شك هل السفر مبيح للقصر أو لا ؟ لم يبيح له لأن الأصل وجوب الإتمام فلا يزول بالشك ، وإن قصر لم تصح صلاته ، وإن تبين له بعدها أنه طويل لأنه صلى شاكا في صحة صلاته فأشبهه ما لو صلى شاكا في دخول الوقت .

(فصل) والاعتبار بالنية لا بالفعل فيعتبر أن ينوي مسافة تبيح القصر ، فلو خرج يقصد سفراً بعيداً فقصر الصلاة ثم بدا له فرجع كان ما صلاه ماضياً

صحيحاً ولا يقصر في رجوعه إلا أن تكون مسافة الرجوع مبيحة بنفسها نص
أحمد على هذا ولو خرج طالباً لعبد آبق لا يعلم أين هو أو منتجماً غيثاً أو كلاً متى
وجده أقام أو رجع أو سائحاً في الأرض لا يقصد مكاناً لم يبح له القصر، وإن
سار أياماً، وقال ابن عقيل . يباح له القصر إذا بلغ مسافة مبيحة له لأنه
مسافر سفرًا طويلاً .

ولنا أنه لم يقصد مسافة القصر فلم يبح له كابتداء سفره . ولأنه لم يبح القصر في
ابتدائه فلم يبحه في أثناءه إذا لم يغير نيته كالسفر القصير، وسفر المعصية، ومتى
رجع هذا يقصد بلده أو نوى مسافة القصر فله القصر، لوجود نيته المبيحة، ولو
قصد بلداً بعيداً أو في عزمه أنه متى وجد طلبته دونه رجع أو أقام لم يبح له القصر
لأنه لم يحزم بسفر طويل، وإن كان لا يرجع ولا يقيم بوجوده فله القصر .

(فصل)

ومتى كان لمقصده طريقان يباح القصر في أحدهما دون الآخر فسلك البعيد
ليقصر الصلاة فيه أبيع له، لأنه مسافر سفرًا بعيداً مباحاً فأبيع له القصر، كما لو لم
يجد سواه أو كان الآخر مخوفاً أو شاقاً .

(فصل) وإن خرج الإنسان إلى السفر مكرهاً كالأسير فله القصر إذا كان
سفره بعيداً نص عليه أحمد، وقال الشافعي : لا يقصر لأنه غير ناو للسفر
ولا جازم به فإن نيته أنه متى أفلت رجع .

وأما أنه مسافر سفرًا بعيداً غير محرم فأبيع له القصر كالمرأة مع زوجها
والعبد مع سيده إذا كان عزمهما أنه لو مات أو زال ملكهما رجع وقياسهم
منتقض بهذا . إذا ثبت هذا فإنه يتم إذا صار في حصونهم، نص عليه أيضاً، لأنه
قد انقضى سفره ويحتمل أنه لا يلزمه الإتمام لأن في عزمه أنه متى أفلت رجع
فأشبهه المحبوس ظلماً .

« مسأله ، قال (إذا جاوز يوت قريته)

وجملته : أنه ليس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من يوت قريته ويجعلها
وراء ظهره ، وبهذا قال مالك والشافعي والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور ، وحكى

ذلك عن جماعة من التابعين ، وحكى عن عطاء وسليمان بن موسى أنهما أباحا القصر في البلد لمن نوى السفر ، وعن الحارث بن أبي ربيعة ، أنه أواد سفرأ فصلى بهم في منزله ركعتين ، وفيهم الأسود بن يزيد ، وغير واحد من أصحاب عبد الله ، وروى عبيد بن جبير قال : كنت مع أبي بصرة الغفاري في سفينة من الفسطاط في شهر رمضان ، فدفع ، ثم قرب غذاؤه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ، ثم قال : اقترب . قلت أأست ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة . أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل ، رواه أبو داود .

ولنا قول الله تعالى (٤ : ١٠٠) وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) ولا يكون ضارباً في الأرض حتى يخرج ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يبتدىء القصر إذا خرج من المدينة ، قال أنس ، صليت مع النبي (ص) الظهر بالمدينة أربعاً وبذى الحليفة ركعتين ، متفق عليه ، فأما أبو بصرة فإنه لم يأكل حتى دفع ، وقوله : لم يجاوز البيوت : معناه — والله أعلم — لم يبعد منها بدليل قول عبيد له : أأست ترى البيوت ؟

إذا ثبت هذا : فإنه يجوز له القصر وإن كان قريباً من البيوت ، قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للذي يريد السفر : أن يقصر الصلاة إذا خرج من بيوت القرية التي يخرج منها ، وروى عن مجاهد أنه قال : إذا خرجت مسافراً فلا تقصر الصلاة يومك ذلك إلى الليل ، وإذا رجعت ليلاً فلا تقصر ليلتك حتى تصبح .

ولنا قول الله تعالى (٤ : ١٠٠) وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) وأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان إذا خرج من المدينة لم يزد على ركعتين حتى يرجع إليها ، وحديث أبي بصرة ، وقال عبد الرحمن الهمداني خرجنا مع علي رضي الله عنه فخرجنا إلى صفين فرأيتني صلى ركعتين بين الجسر وقنطرة الكوفة ، وقال البخاري : خرج علي فقصر ، وهو يرى البيوت ، فلما رجع ، قيل له : هذه الكوفة ، قال لا : حتى ندخلها ، ولأنه مسافر فأبيح له القصر كما لو بعد .

(فصل) وإن خرج من البلد وصار بين حيطان بساينته فله القصر ، لأنه

قد ترك البيوت وراء ظهره وان كان حول البلد خراب قد تهدم وصار فضاء
أبيح له القصر فيه لذلك ، وان كانت حيطانه قائمة فكذلك ، قاله الامدى ، وقال
القاضى : لا يباح ، وهو مذهب الشافعى لأن السكنى فيه ممكنة أشبه العامر .
ولنا أنها غير معدة للسكنى أشبهت حيطان البساتين ، وان كان فى وسط البلد
نهر فاجتازه فليس له القصر ، لأنه لم يخرج من البلد ، ولم يفارق البنيان ؛ فأشبه
الرحبة والميدان فى وسط البلد ، وان كان للبلد محال كل محلة منفردة عن الأخرى
كبغداد فمضى خرج من محله أبيح له القصر إذا فارق محله ، وان كان بعضها متصلا
ببعض لم يقصر حتى يفارق جميعها ، ولو كانت قريتان متدانيتين فاتصل بناء احدهما
بالأخرى فهما كالواحدة وان لم يتصل فلكل قرية حكم نفسها .

فصل

واذا كان البدوى فى حلة لم يقصر حتى يفارق حله ، وان كانت حلا ،
فلكل حلة حكم نفسها كالقرى ، وان كان بيته مفردا فحتى يفارق منزله ورحله
ويجعله وراء ظهره كالحضرى .

« مسألة ، قال (اذا كان سفره واجبا أو مباحا) .

وجملته : أن الرخص المختصة بالسفر من القصر والجمع والفطر والمسح ثلاثا
والصلاة على الراحلة تطوعا ، يباح فى السفر الواجب والمندوب والمباح ، كسفر
التجارة ونحوه ، وهذا قول أكثر أهل العلم .

وروى ذلك عن على وابن عباس وابن عمر ، وبه قال الأوزاعى والشافعى
واسحاق وأهل المدينة وأصحاب الرأى ، وعن ابن مسعود : لا يقصر الا فى حج
أو جهاد ، لان الواجب لا يترك الا لواجب ، وعن عطاء كقول الجماعة ، وعنه :
لا يقصر الا فى سبيل من سبل الخير ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر فى
سفر واجب أو مندوب .

ولنا قول الله تعالى (٤ : ١٠٠) واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح
أن تقصروا من الصلاة) وقوله تعالى (٢ : ١٨٤) وان كنتم مرضى أو على سفر
فعدة من أيام أخر) .

وقالت عائشة ، إن الصلاة أول ما فرضت ركعتان ، فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر ، متفق عليه . وعن ابن عباس رضى الله عنه قال ، فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة ، رواه مسلم . وقال عمر رضى الله عنه ، صلاة السفر ركعتان والجمعة ركعتان والعيد ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد خاب من افترى ، رواه سعيد وابن ماجه .

وروى عن ابراهيم أنه قال ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله إني أريد البحرين في تجارة ، فكيف تأمرني في الصلاة ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم صل ركعتين ، رواه سعيد عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم ، وقال صفوان بن عسال ، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا مسافرين سفرأ أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، وهذه النصوص تدل على إباحة الرخص في كل سفر ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يترخص في عوده من سفره ، وهو مباح

فصل

ولا تباح هذه الرخص في سفر المعصية كالإباق وقطع الطريق والتجارة في الخمر والمحرمات ، نص عليه احمد ، وهو مفهوم كلام الحرقى لتخصيصه الواجب والمباح ، وهذا قول الشافعى ، وقال الثورى والاوزاعى وأبو حنيفة : له ذلك احتجاجاً بما ذكرنا من النصوص ولأنه مسافر فأبيح له الترخص كالمطيع ولنا قول الله تعالى (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) أباح الأكل لمن لم يكن عادياً ولا باغياً فلا يباح لباغ ولا عاد . قال ابن عباس : غير باغ على المسلمين مفارق لجماعتهم يخيف السبيل ولا عاد عليهم ، ولأن الترخص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح توصلاً إلى المصلحة ، فلو شرعها هنا لشرع إعانة على المحرم تحصيلاً للفسدة ، والشرع منزّه عن هذا والنصوص وردت في حق الصحابة وكانت أسفارهم مباحة فلا يثبت الحكم فيمن سفره مخالف لسفرهم ، ويتعين حمله على ذلك جمعاً بين النصين ، وقياس المعصية على الطاعة بعيد لتضادهما (فصل) فإن عدم العاصى بسفره الماء فعليه أن يتيمم لأن الصلاة واجبة لا تسقط

والطهارة لها واجبة أيضا فيكون ذلك عزيمة ، وهل تلزمه الإعادة ؟ على وجهين :
 أحدهما لا تلزمه لأن التيمم عزيمة بدليل وجوبه والرخص لا تجب ، والثاني عليه
 الإعادة لأنه حكم يتعلق بالسفر أشبه بقية الرخص والأول أولى لأنه أتى بما أمر
 به من التيمم والصلاة فلم يلزمه أعادتها ويفارق بقية الرخص فإنه يمنع منها ، وهذا
 يجب فعله ، ولأن حكم بقية الرخص المنع من فعلها ، ولا يمكن تعدية هذا الحكم
 إلى التيمم ولا إلى الصلاة لوجوب فعلها ، ووجوب الإعادة ليس بحكم في بقية
 الرخص فكيف يمكن أخذه منها أو تعديته عنها : ويباح له المسح يوما وليلة ،
 لأن ذلك لا يختص السفر فأشبه الاستجمار ، والتيمم وغيرهما من رخص الحضر
 وقيل لا يجوز لأنه رخصة فلم تبع له كرخص السفر والأول أولى ، وهذا ينتقض
 بسائر رخص الحضر .

فصل

إذا كان السفر مباحا فغير نيته إلى المعصية انقطع الترخص لزوال سببه ، ولو
 سافر لمعصية فغير نيته إلى مباح صار سفرأ مباحا ، وأبيح له ما يباح في السفر
 المباح ، وتعتبر مسافة السفر من حين غير النية ، ولو كان سفره مباحا فتوى المعصية
 بسفره ، ثم رجع إلى نية المباح اعتبرت مسافة القصر من حين رجوعه إلى نية المباح
 لأن حكم سفره انقطع بنية المعصية فأشبه ما لو نوى الإقامة ، ثم عاد فتوى السفر
 فأما أن كان السفر مباحا لكنه يعصى فيه لم يمنع ذلك الترخص ، لأن السبب هو
 السفر المباح وقد وجد فثبت حكمه ولم يمنع وجود معصية ، كما أن معصيته في
 الحضر لا تمنع الترخص فيه .

(فمئل) وفي سفر التنزه والتفرج روايتان : أحدهما تبيح الترخص ، وهذا
 ظاهر كلام الحنفي ، لأنه سفر مباح فدخل في عموم النصوص المذكورة وقياسا
 على سفر التجارة ، والثانية لا يترخص فيه . قال أحمد : إذا خرج الرجل إلى بعض
 البلدان تنزهها وتلذذا وليس في طلب حديث ولا حج ولا عمرة ولا تجارة ، فإنه
 لا يقصر الصلاة ، لأنه إنما شرع إعانة على تحصيل المصلحة ولا مصلحة في هذا ،
 والأول أولى .

(فمئل) فإن سافر لزيارة القبور والمشاهد ، فقال ابن عقيل لا يباح له الترخص

لأنه منهي عن السفر إليها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، متفق عليه ، والصحيح إباحته وجواز القصر فيه لأن النبي (ص) كان يأتي قباء راكباً وماشيًا وكان يزور القبور ، وقال « زوروها تذكركم الآخرة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، فيحمل على نفي التفضيل لا على التحريم وليست الفضيلة شرطاً في إباحة القصر فلا يضر انتفاؤها (فصل) والملاح الذي يسير في سفينة وليس له بيت سوى سفينته فيها أهله وتنوره وحاجته لا يباح له الترخص . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن الملاح أيقصر ويفطر في السفينة ؟ قال : أما إذا كانت السفينة بيته فإنه يتم ويصوم قيل له : وكيف تكون بيته ؟ قال : لا يكون له بيت غيرها ، معه فيها أهله وهو فيها مقيم . وهذا قول عطاء . وقال الشافعي يقصر ويفطر لعموم النصوص ، وقول النبي (ص) « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ، رواه أبو داود ولأن كون أهله معه لا يمنع الترخص كالجمال

ولنا أنه غير ظاعن عن منزله فلم يباح له الترخص كالمقيم في المدن ، فأما النصوص فإن المراد بها الظاعن عن منزله وليس هذا كذلك ، وأما الجمال والمكاري فلمهم الترخص وإن سافروا بأهلهم . قال أبو داود : سمعت أحمد يقول في المكاري الذي هو دهره في السفر : لا بد من أن يقدم فيقيم اليوم ، قيل فيقيم اليوم واليومين والثلاثة في تهيئته للسفر . قال هذا يقصر ، وذكر القاضي وأبو الخطاب أنه ليس له القصر كالملاح ، وهذا غير صحيح لأنه مسافر مشفوق عليه فكان له القصر كغيره ، ولا يصح قياسه على الملاح ، فإن الملاح في منزله سافراً وحضراً ومعه مصالحه وتنوره وأهله ، وهذا لا يوجد في غيره ، وإن سافر هذا بأهله كان أشق عليه وأبلغ في استحقاق الترخص ، وقد ذكرنا نص أحمد في الفرق بينهما والنصوص متناولة لهذا بعمومها وليس هو في معنى المخصوص ، فوجب القول بثبوت حكم النص فيه والله أعلم

« مسألة » قال (ومن لم ينو القصر في وقت دخوله إلى الصلاة لم يقصر)

وجملته أن نية القصر شرط في جوازه ، ويعتبر وجودها عند أول الصلاة

كنية الصلاة ، وهذا قول الحرقى واختاره القاضى ، وقال أبو بكر : لا تشترط نيته لأن من خير فى العبادة قبل الدخول فيها خير بعد الدخول فيها كالصوم ، ولأن القصر هو الاصل بدليل خبر عائشة وعمر وابن عباس فلا يحتاج الى نية كالإتمام فى الحضر ، ووجه الاول أن الإتمام هو الاصل على ما سئذ كره فى مسألة « للمسافر أن يقصر وله أن يتم ، وإطلاق النية ينصرف الى الاصل ولا ينصرف عنه الا بتعيين ما يصرفه اليه كما لو نوى الصلاة مطلقاً ولم ينو إماماً ولا مأموماً فإنه ينصرف الى الانفراد اذ هو الاصل ، والتفريع يقع على هذا القول فلو شك فى أثناء صلاته هل نوى القصر فى ابتدائها أو لا لزمه إتمامها احتياطاً ، لأن الاصل عدمها ، فان ذكر بعد ذلك انه كان قد نوى القصر لم يجز له القصر لأنه قد لزمه الإتمام فلم يزل ولو نوى الإتمام أو اتم بمقيم ففسدت الصلاة وأراد أعادتها لزمه الإتمام أيضاً ، لأنها وجبت عليه تامة بتلبسه بها خلف المقيم ونية الإتمام ، وهذا قول الشافعى .

وقال الثورى وأبو حنيفة : اذا فسدت صلاة الامام عاد المسافر الى حاله ولنا أنها وجبت بالشروع فيها تامة فلم يجز له قصرها كما لو لم تفسد

(فصل ومن نوى القصر ثم نوى الإتمام ، أو نوى ما يلزمه به الإتمام من الإقامة أو قلب نيته الى سفر معصية أو نوى الرجوع عن سفره ومسافة رجوعه لا يباح فيه القصر ، ونحو هذا لزمه الإتمام ولزم من خلفه متابعتة ، وبهذا قال الشافعى وقال مالك لا يجوز له الإتمام لأنه نوى عدداً فاذا زاد عليه حصلت الزيادة بغير نية ولنا أن نية صلاة الوقت قد وجدت ، وهى أربع ، وإنما أبيع ترك ركعتين ، رخصة ، فاذا أسقط نية الترخص صحت الصلاة بذيتهما ولزمه الإتمام ؛ ولأن الإتمام الاصل وإنما أبيع تركه بشرط ، فإذا زال الشرط عاد الاصل الى حاله

(فصل) واذا قصر المسافر معتقداً لتحريم القصر لم تصح صلاته ، لانه فعل ما يعتقد تحريمه فلم يقع مجزئاً كمن صلى يعتقد أنه محدث ، ولأن نية التقرب بالصلاة شرط ، وهذا يعتقد أنه عاص فلم تحصل نية التقرب

« مسألة ، قال (والصبح والمغرب لا يقصران وهذا لا خلاف فيه) »

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن لا يقصر فى صلاة المغرب والصبح

وأن القصر إنما هو في الرباعية ولأن الصبح ركعتان فلو قصرت صارت ركعة ،
وليس في الصلاة ركعة إلا الوتر والمغرب وتر النهار فلو قصر منها ركعة لم تبق وترأ
وإن قصرت اثنتان صارت ركعة فيكون إجحافاً بها وإسقاطاً لاكثرها ، وقد
روى على بن عاصم عن داود بن أبي هند عن عامر عن عائشة أم المؤمنين قالت
« افترض الله الصلاة على نبيكم (ص) بمكة ركعتين ركعتين إلا صلاة المغرب ، فلما
هاجر إلى المدينة فأقام بها واتخذها دار هجرة زاد إلى كل ركعتين ركعتين إلا صلاة
الغداة لطول القراءة فيها ، وإلا صلاة الجمعة للخطبة ، وإلا صلاة المغرب فإنها وتر
النهار فافترضها الله على عباده إلا هذه الصلاة فإذا سافر صلى الصلاة التي كان
افترضها الله عليهم » .

« مسألة ، قال (وللسافر أن يتم ويقصر كما له أن يصوم ويفطر)

المشهور عن أحمد : أن المسافر إن شاء صلى ركعتين وإن شاء أتم ، وروى
عنه أنه توقف ، وقال : أنا أحب العافية من هذه المسألة . ومن روى عنه الإتمام
في السفر عثمان وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عمر وعائشة رضي الله
عنهم ، وبه قال الأوزاعي والشافعي ، وهو المشهور عن مالك ، وقال حماد
ابن أبي سليمان : ليس له الإتمام في السفر ، وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأوجب
حماد الإعادة على من أتم ، وقال أصحاب الرأي : إن كان جلس بعد الركعتين قدر
التشهد فصلاته صحيحة والا لم تصح ، وقال عمر بن عبد العزيز : الصلاة في السفر
ركعتان حتم لا يصلح غيرهما .

وروى عن ابن عباس أنه قال : من صلى في السفر أربعاً فهو كمن صلى
في الحضر ركعتين ، واحتجوا بأن صلاة السفر ركعتان بدليل قول عمر وعائشة
وابن عباس على ما ذكرناه ، وروى عن صفوان بن محرز أنه سأل ابن عمر عن الصلاة
في السفر ، فقال : ركعتان ، فمن خالف السنة كفر ولأن الركعتين الآخرين يجوز
تركها إلى غير بدل فلم تجز زيادتهما على الركعتين المفروضتين كما لو زادهما
على صلاة الفجر .

ولنا قول الله تعالى (٤ : ١٠٠) فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم

أن يفتنكم الذين كفروا) وهذا يدل على أن القصر رخصة مخير بين فعله وتركه كسائر الرخص ، وقال يعلى بن أمية : قلت لعمر بن الخطاب (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله (ص) فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، رواه مسلم وهذا يدل على أنه رخصة وليس بعزيمة وأنها مقصورة .

وروى الأسود عن عائشة أنها قالت : خرجت مع رسول الله (ص) في عمرة رمضان فأفطر وصمت وقصر وأتممت ، فقلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي أفطرت وصمت وقصرت وأتممت ، فقال أحسنت ، رواه أبو داود الطيالسي في مسنده وهذا صريح في الحكم ولأنه لو ائتم بمقيم صلى أربعاً وصحت الصلاة والصلاة لا تزيد بالائتمام قال ابن عبد البر . وفي إجماع الجمهور من الفقهاء على أن المسافر إذا دخل في صلاة المقيمين فأدرك منها ركعة أن يلزمه أربع دليل واضح على أن القصر رخصة إذ لو كان فرضه ركعتين لم يلزمه أربع بحال .

وروى بإسناده عن عطاء عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتم في السفر ويقصر وعن أنس قال : كنا - أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - نسافر فيتم بعضنا ويقصر بعضنا ، ويصوم بعضنا ، ويفطر بعضنا فلا يعيب أحد على أحد ، ولأن ذلك إجماع الصحابة رحمة الله عليهم بدليل أن فيهم من كان يتم الصلاة ولم ينكر الباقر عليه بدليل حديث أنس ، وكانت عائشة تتم الصلاة ، رواه مسلم والبخاري وأتمها عثمان وابن مسعود وسعد .

قال عطاء ، كانت عائشة وسعد يوفيان الصلاة في السفر ويصومان ، وروى الأثرم بإسناده عن سعد أنه أقام بمكان شهرين فكان يصلي ركعتين ويصلي أربعاً وعن المسور بن مخرمة قال . أقمنا مع سعد ببعض قرى الشام أربعين ليلة يقصرها سعد ويتمها ، وسأل ابن عباس رجل فقال ، كنت أتم الصلاة في السفر فلم يأمره بالإعادة فأما قول عائشة فرضت الصلاة ركعتين فإنما أرادت أن ابتداء فرضها كان ركعتين ثم أتمت بعد الهجرة فصارت أربعاً وقد صرحنا بذلك حين شرحت ولذلك كانت تتم الصلاة ولو اعتقدت ما أراد هؤلاء لم تتم ، وقول ابن عباس مثل

قولها ، ولا يبعد أن يكون أخذه منها فإنه لم يكن في زمن فرض الصلاة في سن من يعقل الأحكام ويعرف حقائقها ولعله لم يكن موجوداً أو كان فرضها في السنة التي ولد فيها فإنها فرضت بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة بثلاث سنين ، وكان ابن عباس حين مات النبي (ص) ابن ثلاث عشرة سنة ، وفي حديثه ما اتفق على تركه وهو قوله والخوف ركعة ، والظاهر أنه أراد ما أرادت عائشة من ابتداء الفرض فلذلك لم يأمر من أتم بالاعادة .

وقول عمر تمام غير قصر أراد بها تمام في فضلها غير ناقصة الفضيلة ، ولم يرد أنها غير مقصورة الركعات لأنه خلاف ما دلت عليه الآية والاجماع إذ الخلاف إنما هو في القصر والاتمام ، وقد ثبت بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث يعلى بن أمية أنها مقصورة ، ويشبه هذا ما رواه مجاهد قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : إني وصاحب لي كنا في سفر ، وكان صاحبي يقصر وأنا أتم ، فقال له ابن عباس : أنت كنت تقصر وصاحبك يتم ، رواه الأثرم ، أراد أن فعله أفضل من فعلك ، ثم لو ثبت أن أصل الفرض ركعتان لم يمتنع جواز الزيادة عليها كما لو اتم بمقيم ويخالف زيادة ركعتين على صلاة الفجر فإنه لا يجوز زيادتهما بحال .

« مسألة ، قال (والقصر والفطر أعجب إلى أبي عبد الله رحمه الله

أما القصر : فهو أفضل من الاتمام في قول جمهور العلماء ، وقد كره جماعة منهم الاتمام ، قال أحمد : ما يعجبني وقال ابن عباس للذي قال له : كنت أتم الصلاة وصاحبي يقصر : أنت الذي كنت تقصر وصاحبك يتم ، وشدد ابن عمر على من أتم الصلاة : فروى أن رجلاً سأل عن صلاة السفر فقال : ركعتان فمن خالف السنة كفر .

وقال بشر بن حرب « سألت ابن عمر كيف صلاة السفر يا أبا عبد الرحمن ؟ قال أنتم إما تتبعون سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم أخبركم وإما لا تتبعون سنة نبيكم فلا أخبركم ؟ قلنا . نخير ما اتبع سنة نبينا يا أبا عبد الرحمن قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من المدينة لم يزد على ركعتين حتى يرجع إليها ، رواه سعيد قال حدثنا حماد بن زيد عن بشر « ولما بلغ ابن مسعود أن عثمان صلى أربعاً

استرجع ، وقال . صليت مع رسول الله (ص) ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق ووددت أن حظي من أربع ركعتان متبيلتان ، وهذا قول مالك ولا أعلم فيه مخالفاً من الأئمة إلا الشافعي في أحد قوليهِ قال : الاتمام أفضل لأنه أكثر عملاً وعدداً وهو الأصل فكان أفضل كغسل الرجلين .

ولنا أن النبي (ص) كان يداوم على القصر بدليل ما ذكرنا من الأخبار ، وقال ابن عمر « صحبت رسول الله (ص) في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله تعالى ، متفق عليه ، وعن ابن مسعود وعمران بن حصين مثل ذلك ، وروى سعيد بن المسيب عن النبي (ص) أنه قال « خياركم من قصر في السفر وأفطر ، رواه الأثرم مع ما ذكرنا من أقوال الصحابة فيما مضى ولأنه إذا قصر أدى الفرض بالاجماع وإذا أتم اختلف فيه ، وأما الغسل فلا نسلم له أنه أفضل من المسح والفطر ذكره في بابهِ .

(فصل) واختلفت الرواية في الجمع فروى أنه أفضل من التفريق لأنه أكثر تخفيفاً وسهولة فكان أفضل كالقصر ، وعنه التفريق أفضل لأنه خروج من الخلاف فكان أفضل كالقصر ولأنه لم ينقل عن النبي (ص) المداومة عليه ، ولو كان أفضل لادامه كالقصر .

« مسألة ، قال (وإذا دخل وقت الظهر على مسافر وهو يريد أن يرتحل صلاها وارتحل ، فإذا دخل وقت العصر صلاها ، وكذلك المغرب والعشاء الآخرة وإن كان سائراً فأحب أن يؤخر الأولى إلى وقت الثانية فجائز

جملة ذلك : أن الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداها جائز في قول أكثر أهل العلم ، ومن روى عنه ذلك سعيد بن زيد وسعد وأسامة ومعاذ بن جبل وأبو موسى وابن عباس وابن عمر ، وبه قال طاوس ومجاهد وعكرمة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر .

وروى عن سليمان بن أخى زريق بن حكيم قال . قال مر بنا فائلة ربيعة وأبو الزناد ومحمد بن المنكدر وصفوان بن سليم وأشياخ من أهل المدينة قاتيناهم في منزلهم وقد أخذوا في الرحيل فصلوا الظهر والعصر جميعاً حين زالت الشمس ثم أتينا المسجد فإذا زريق بن حكيم يصلي للناس الظهر ، وقال الحسن وابن سيرين

وأصحاب الرأي : لا يجوز الجمع إلا في يوم عرفة بعرفة وليلة مزدلفة بها ، وهذا رواية ابن القاسم عن مالك واختياره ، واحتجوا بأن المواقيت تثبت بالتواتر فلا يجوز تركها بخبر واحد .

ولنا ما روى نافع عن ابن عمر : أنه كان إذا جدَّ به السير جمع بين المغرب والعشاء ، ويقول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جدَّ به السير جمع بينهما ، وعن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما وإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ، متفق عليهما ، ولمسلم عن النبي (ص) : إذا عجل عليه السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حتى يغيب الشفق ، وروى الجمع معاذ بن جبل وابن عباس ، وسند ذكر أحاديثها فيما بعد . وقولهم لا ترك الأخبار المتواترة ، قلنا : لا تركها وإنما نخصصها ونخصيص المتواتر بالخبر الصحيح جائز بالاجماع ، وقد جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد بالاجماع فتخصيص السنة بالسنة أولى ، وهذا ظاهر جداً ، فإن قيل ، معنى الجمع في الأخبار أن يصلى الأولى في آخر وقتها والآخرى في أول وقتها ، قلنا ، هذا فاسد لوجهين ، أحدهما : أنه قد جاء الخبر صريحاً في أنه كان يجمعها في وقت أحدهما على ما سند كره ، ولقول أنس : آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حتى يغيب الشفق ، فيبطل التأويل ، الثاني أن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكرناه لكان أشد ضيقاً وأعظم حرجاً من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن الاتيان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة طرفي الوقتين بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلا قدر فعلها ، ومن تدبر هذا وجده كما وصفنا ، ولو كان الجمع هكذا لجاز الجمع بين العصر والمغرب والعشاء والصبح ، ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك ، والعمل بالخبر على الوجه السابق إلى الفهم منه أولى من هذا التكلف الذى يسان كلام رسول الله (ص) من حمله عليه .

إذا ثبت هذا فمفهوم قول الخرقى ، أن الجمع إنما يجوز إذا كان سائراً في وقت الأولى فيؤخر إلى وقت الثانية ثم يجمع بينهما ، ورواه الأثرم بن أحمد ، وروى نحو هذا القول عن سعد وابن عمر . وعكرمة أخذ بالخبرين اللذين ذكرناهما

وروى عن أحمد جواز تقديم الصلاة الثانية إلى الأولى ، وهذا هو الصحيح وعليه أكثر الأصحاب ، قال القاضي : الأول هو الفضيلة والاستحباب ، وإن أحب أن يجمع بين الصلاتين في وقت الأولى منهما جاز ، نازلاً أو سائراً أو مقيماً في بلد إقامة لا تمنع القصر ، وهذا قول عطاء وجمهور علماء المدينة والشافعي وإسحاق وابن المنذر لما روى معاذ بن جبل قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فكان إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فصليهما جميعاً ، وإذا ارتحل قبل ل زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار ، وإذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلها مع المغرب ، رواه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن .

وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر مثل ذلك ، وقيل : إنه متفق عليه ، وهذا صريح في محل النزاع ، وروى مالك في الموطأ عن أبي الزبير عن أبي الطفيل : أن معاذاً أخبره : « أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء . قال فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً ، .

قال ابن عبد البر : هذا حديث صحيح ثابت الإسناد وقال أهل السير : إن غزوة تبوك كانت في سنة تسع وفي هذا الحديث أوضح الدلائل وأقوى الحجج في الرد على من قال : لا يجمع بين الصلاتين إلا إذا جدَّ به السير لأنه كان يجمع وهو نازل غير سائر ما كثر في خبائه يخرج فصلي الصلاتين جميعاً ، ثم ينصرف إلى خبائه ، وروى هذا الحديث مسلم في صحيحه قال : « فكان يصل الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، والآخذ بهذا الحديث متعين لثبوته وكونه صريحاً في الحكم ولا معارض له ولأن الجمع رخصة من رخص السفر فلم يختص بحالة السير كالقصر والمسح وإمكن الأفضل التأخير ، لأنه أخذ بالاحتياط وخروج من خلاف القائلين بالجمع وعمل بالاحاديث كلها .

(فصل)

ولا يجوز الجمع الا في سفر يبيح القصر ، وقال مالك والشافعي في أحد قوليّه يجوز في السفر القصر ، لأن أهل مكة يجمعون بعرفة ومزدلفة وهو سفر قصير ولنا أنه رخصة تثبت لدفع المشقة في السفر فاختصت بالطويل كالقصير والمسح ثلاثاً ولأنه تأخير للعبادة عن وقتها فأشبهه الفطر ، ولأن دليل الجمع فعل النبي صلى الله عليه وسلم والفعل لا صيغة له ، وإنما هو قضية في عين فلا يثبت حكمها إلا في مثلها ولم ينقل أنه جمع إلا في سفر طويل .

فصل : ويجوز الجمع لأجل المطر بين المغرب والعشاء ، ويروى ذلك عن ابن عمر وفعله أبان بن عثمان في أهل المدينة ، وهو قول الفقهاء السبعة ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق ، وروى عن مروان وعمر بن عبد العزيز : ولم يجوزه أصحاب الرأي .

ولنا أن أبا سلية بن عبد الرحمن ، قال : ان من السنة اذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء رواه الأثرم ، وهذا ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال نافع : ان عبد الله بن عمر كان يجمع اذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء ، وقال هشام بن عروة : رأيت أبان بن عثمان يجمع بين الصلايين في الليلة المطيرة المغرب والعشاء ، فيصليهما معه عروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن عبد الرحمن لا ينكرونها ولا يعرف لهم في عصرهم مخالف فكان اجماعاً . رواه الأثرم

(فصل) فأما الجمع بين الظهر والعصر فغير جائز ، قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله الجمع بين الظهر والعصر في المطر ؟ قال لا : ما سمعت ، وهذا اختيار أبي بكر وابن حامد وقول مالك ، وقال أبو الحسن التميمي : فيه قولان : أحدهما أنه لا بأس به ، وهو قول أبي الخطاب ، ومذهب الشافعي ، لما روى يحيى بن واضح عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في المدينة بين الظهر والعصر في المطر ، ولأنه معنى أباح الجمع فأباحه بين الظهر والعصر كالسفر .

ولنا أن مستند الجمع ما ذكرناه من قول أبي سلبية والإجماع ، ولم يرد إلا في المغرب والعشاء ، وحديثهم غير صحيح فإنه غير مذكور في الصباح والسنن ، وقول أحمد : ما سمعت يدل على أنه ليس بشيء ولا يصح القياس على المغرب والعشاء لما فيهما من المشقة لأجل الظلمة والمضرة ولا القياس على السفر ، لأن مشقته لأجل السير وفوات الرقعة وهو غير موجود هاهنا .

(فصل) والمطر المبيح للجمع هو : ما يبل الثياب ، وتلحق المشقة بالخروج فيه ، وأما الطل والمطر الخفيف الذي لا يبل الثياب فلا يبيح والثلج كالمطر في ذلك ، لأنه في معناه ، وكذلك البرد .

(فصل)

فأما الوحل بمجرد ، فقال القاضي : قال أصحابنا : هو عذر ، لأن المشقة تلحق بذلك في النعال والثياب كما تلحق بالمطر ، وهو قول مالك ، وذكر أبو الخطاب فيه وجهاً ثانياً أنه لا يبيح ، وهو مذهب الشافعي وأبي ثور لأن مشقته دون مشقة المطر ، فإن المطر يبل النعال والثياب والوحد لا يبلها ، فلم يصح قياسه عليه ، والأول أصح لأن الوحد يلوث الثياب والنعال ويتعرض الإنسان للزلق فيتأذى نفسه وثيابه وذلك أعظم من البلل ، وقد ساوى المطر في العذر في ترك الجمعة والجماعة فدل على تساويهما في المشقة المرعية في الحكم .

(فصل) فأما الريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة فقيها وجهان ، أحدهما : يبيح الجمع ، قال الأمدى : وهو أصح ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، لأن ذلك عذر في الجمعة والجماعة بدليل ما روى محمد بن الصباح حدثنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله (ص) ينادى مناديه في الليلة المطيرة أو الليلة الباردة ذات الريح صلوا في رحالكم ، رواه ابن ماجه عن محمد بن الصباح ، والثاني لا يبيحه ، لأن المشقة فيه دون المشقة في المطر فلا يصح قياسه عليه ، ولأن مشقتها من غير جنس مشقة المطر ولا ضابط لذلك يجتمعان فيه فلم يصح إلحاقه به (فصل) هل يجوز الجمع لمنفرد أو من كان طريقه إلى المسجد في ظلال يمنع وصول المطر إليه أو من كان مقامه في المسجد ؟ على وجهين .

أحدهما : الجواز . لأن العذر إذا وجد استوى فيه حال وجود المشقة وعدمها كالسفر ، ولأن الحاجة العامة إذا وجدت أثبتت الحكم في حق من ليست له حاجة كالسلم وإباحة اقتناء الكلب للصيد والماشية في حق من لا يحتاج إليهما ، ولأنه قد روى « أن النبي (ص) جمع في المطر وإيس بين حجرته والمسجد شيء » .
والثاني : المنع . لأن الجمع لأجل المشقة ، فيختص بمن تلحقه المشقة ، دون من لا تلحقه ، كالرخصة في التخلف عن الجمعة والجماعة يختص بمن تلحقه المشقة دون من لا تلحقه كمن في الجامع والقريب منه .

فصل

ويجوز الجمع لأجل المرض ، وهو قول عطاء ومالك ، وقال أصحاب الرأي والشافعي : لا يجوز فإن أخبار التوقيت ثابتة فلا تترك بأمر محتمل .
ولنا ما روى ابن عباس قال « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، من غير خوف ولا مطر ، وفي رواية « من غير خوف ولا سفر ، رواهما مسلم ، وقد أجمعنا على أن الجمع لا يجوز لغير عذر ، ثبت أنه كان لمرض .

وقد روى عن أبي عبد الله أنه قال في حديث ابن عباس : هذا عندي رخصة للمريض والمرضع ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهله بنت سهيل وحنه بنت جحش لما كانتا مستحاضتين بتأخير الظهر وتعجيل العصر ، والجمع بينهما بغسل واحد ، فأباح لهما الجمع لأجل الاستحاضة وأخبار المواقيت مخصوصة بالصورة التي أجمعنا على جواز الجمع فيها فيخص منها محل النزاع بما ذكرنا

(فصل) والمرض المبيح للجمع هو ما يلحقه بتأدية كل صلاة في وقتها مشقة وضعف ، قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : المريض يجمع بين الصلاتين ؟ فقال : إنى لأرجو له ذلك إذا ضعف ، وكان لا يقدر إلا على ذلك ، وكذلك يجوز الجمع للاستحاضة ولمن به سلس البول ومن في معناه لما روينا من الحديث والله أعلم
(فصل) والمريض مخير في التقديم والتأخير كالمسافر : فإن استوى عنده الأمران فالتأخير أولى لما ذكرنا في المسافر ، فأما الجمع للبطل فإنما يجمع في وقت

الأولى ، لأن السلف إنما كانوا يجمعون في وقت الأولى ولأن تأخير الأولى إلى وقت الثانية يفضى إلى لزوم المشقة والخروج في الظلمة أو طول الانتظار في المسجد إلى دخول وقت العشاء ، ولأن العادة اجتماع الناس للمغرب فإذا حبسهم في المسجد ليجمع بين الصلاتين كان أشق من أن يصلى كل صلاة في وقتها ، وربما يزول العذر قبل خروج وقت الأولى فيبطل الجمع ويمتنع ، وإن اختاروا تأخير الجمع جاز ، والمستحب أن يؤخر الأولى عن أول وقتها شيئاً .

قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن الجمع بين الصلاتين في المطر ؟ قال : نعم يجمع بينهما إذا اختلط الظلام قبل أن يغيب الشفق ، كذا صنع ابن عمر ، قال الأثرم : وحدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله عن نافع قال كان أمراؤنا إذا كانت الليلة المطيرة أبطؤوا بالمغرب وعجلوا العشاء قبل أن يغيب الشفق ، فكان ابن عمر يصلى معهم ولا يرى بذلك بأساً ، قال عبيد الله : ورأيت القاسم وسالماً يصليان معهم في مثل تلك الليلة ، قيل لابي عبد الله : فكان سنة الجمع بين الصلاتين في المطر عندك أن يجمع قبل أن يغيب الشفق ، وفي السفر يؤخر حتى يغيب الشفق ؛ قال : نعم .

(فصل)

ولا يجوز الجمع لغير من ذكرنا ، وقال ابن شبرمة : يجوز إذا كانت حاجة أو شيء مالم يتخذ عادة ، لحديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ، فقيل لابن عباس : لِمَ فعل ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته ،

ولنا عموم أخبار التوقيت ، وحديث ابن عباس حملناه على حالة المرض ، ويجوز أن يتناول من عليه مشقة كالمريض والشيخ الضعيف وأشباههما ممن عليه مشقة في ترك الجمع ، ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم في آخر وقتها والثانية في أول وقتها فإن عمرو بن دينار روى هذا الحديث عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، قال عمرو قلت لجابر أبا العشاء : أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال : وأنا أظن ذلك .

فصل

قال : ومن شرط جواز الجمع نية الجمع في أحد الوجهين والآخر لا يشترط ذلك ، وهو قول أبي بكر ، والتفريع على اشتراطه وموضع النية يختلف باختلاف الجمع ، فإن جمع في وقت الأولى فموصعه عند الإحرام بالأولى في أحد الوجهين لأنها نية يفتقر إليها فاعتبرت عند الإحرام كنية القصر ، والثاني موضعها من أول الصلاة الأولى إلى سلامها أي ذلك نوى فيه أجزاءه لأن موضع الجمع حين الفراغ من آخر الأولى إلى الشروع في الثانية ، فإذا لم تتأخر النية عنه أجزاءه ذلك ، وإن جمع في وقت الثانية فموضع النية في وقت الأولى من أوله إلى أن يبقى منه قدر ما يصلحها ، لأنه متى أخرها عن ذلك بغير نية صارت قضاء لا جمعا ؛ ويحتمل أن يكون وقت النية إلى أن يبقى منه قدر ما يدركها به وهو ركعة أو تكبيرة الإحرام على ما قدمنا ، والذي ذكره أصحابنا أولى ، فإن تأخيرها من القدر الذي يضيق عن فعلها حرام .

(فصل) فإن جمع في وقت الأولى اعتبرت المواصلات بينهما ، وهو أن لا يفرق بينهما إلا تفريقا يسيرا ، فإن أطال الفصل بينهما بطل الجمع ، لأن معنى الجمع المتابعة أو المقاربة ، ولم تكن المتابعة فلم يبق إلا المقاربة ، فإن فرق بينهما تفريقا كثيرا بطل الجمع ، سواء فرق بينهما لنوم أو سهو أو شغل أو قصد أو غير ذلك ، لأن الشرط لا يثبت المشروط بدونه ، وإن كان يسيرا لم يمنع لأنه لا يمكن التحرز منه ، والمرجع في السير والكثير إلى العرف والعادة لا حد له سوى ذلك ، وقدره بعض أصحابنا بقدر الإقامة والوضوء ، والصحيح أنه لا حد له ، لأن ما لم يرد الشرع بتقديره لا سبيل إلى تقديره ، والمرجع فيه إلى العرف كالإحراز والقبض . ومتى احتاج إلى الوضوء والتميم فعله إذا لم يطل النصل ؛ وإن تكلم بكلام يسير لم يطل الجمع ، وإن صلى بينهما السنة بطل الجمع ، لأنه فرق بينهما بصلاة فبطل الجمع ، كما لو صلى بينهما غيرها ، وعنه لا يبطل لأنه تفريق يسير أشبه ما لو توضأ وإن جمع في وقت الثانية جاز التفريق ، لأنه متى صلى الأولى فالثانية في وقتها لا تخرج بتأخيرها عن كونها مؤداة .

وفيه وجه آخر : أن المتابعة مشرطة لأن الجمع حقيقته ضم الشيء إلى الشيء .

ولا يحصل مع التفريق ، والاول أصبح لان الاولى بعد وقوعها صحيحة لا تبطل بشئ . يوجد بعدها ، والثانية لا تقع إلا في وقتها .

فصل

ومتى جمع في وقت الاولى اعتبر وجود العذر المبيح حال افتتاح الاولى والفراغ منها وافتتاح الثانية ، فتى زال العذر في أحد هذه الثلاثة لم يبح الجمع ، وإن زال المطر في أثناء الاولى ثم عاد قبل الفراغ منها أو انقطع بعد الإحرام بالثانية جاز الجمع ولم يؤثر انقطاعه ، لأن العذر وجد في وقت النية وهو عند الإحرام بالاولى وفي وقت الجمع وهو آخر الاولى وأول الثانية ، فلم يضر عدمه في غير ذلك .

فأما المسافر إذا نوى الإقامة في أثناء الصلاة الاولى انقطع الجمع والقصر ولزمه الإتمام ، ولو عاد فتوى السفر لم يبح له الترخص حتى يفارق البلد الذي هو فيه ، وإن نوى الإقامة بعد الاحرام بالثانية أو دخلت به السفينة بلده في أثناءها احتمل ان يتمها ويصح قياساً على انقطاع المطر .

قال بعض أصحاب الشافعى : هذا الذى يقتضيه مذهب الشافعى ، ويحتمل أن ينقلب نفلاً ويبطل الجمع ، لأنه أحد رخص السفر فبطل بذلك كالقصر والمسح ، ولأنه زال شرطها في أثناءها أشبه بسائر شروطها ، ويفارق انقطاع المطر من وجهين : أحدهما أنه لا يتحقق انقطاعه لاحتمال عوده في أثناء الصلاة ، والثانى أن يخالفه عذر مبيح وهو الوحل بخلاف مسألتنا ، وكذلك الحكم فى المريض يبرأ ويزول عذره في أثناء الصلاة الثانية ، فأما ان جمع بينهما في وقت الثانية اعتبر بقاء العذر الى حين دخول وقتها ؛ فإن زال في وقت الاولى كالمريض يبرأ والمسافر يقدم والمطر ينقطع لم يبح الجمع لزوال سببه ، وإن استمر الى حين دخول وقت الثانية جمع ، وإن زال العذر لأنهما صارتا واجبتين فى ذمته ولا بد له من فعلهما .

(فصل) وإن أتم الصلاتين فى وقت الاولى ثم زال العذر بعد فراغه منهما قبل دخول وقت الثانية أجزأته ولم تلزمه الثانية فى وقتها ، لأن الصلاة وقعت صحيحة مجزية عن ما فى ذمته وبرئت ذمته منها فلم تشتغل الذمة بها بعد ذلك ، ولأنه أدى فرضه حال العذر فلم يبطل بزواله بعد ذلك كالمتيهم إذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة .

فصل

وإذا جمع في وقت الأولى فله أن يصلي سنة الثانية منهما ويوتر قبل دخول وقت الثانية لأن سنتها تابعة لها فيتبعها في فعلها ووقتها ، والوتر وقته ما بين صلاة العشاء الى صلاة الصبح ، وقد صلى العشاء فدخل وقته

(فصل) وإذا صلى إحدى صلاتي الجمع مع امام وصلى الثانية مع امام آخر ، وصلى معه مأموم في إحدى الصلاتين وصلى معه في الثانية مأموم ثان صح ، وقال ابن عقيل : لا يصح ، لأن كل واحد من الامام والمأموم أحد من يتم به الجمع فلم يجز اختلافه ، وإذا اشترط دوامه كالعذر اشترط دوامه في الصلاتين

ولنا أن لكل صلاة حكم نفسها وهي منفردة بنيتها فلم يشترط اتحاد الامام ولا المأموم كغير المجموعتين . وقوله : ان الامام والمأموم أحد من يتم به الجمع لا يصح ، فإنه يجوز للريض والمسافر الجمع منفرداً وفي المطر في أحد الوجهين . وان قلنا : ان الجمع في المطر لا يصح الا في الجماعة ، فالذي يتم به الجمع الجماعة لا عين الامام والمأموم ، ولم تختل الجماعة ، وعلى ما ذكرناه لو اتم المأموم بإمام لا ينوى الجمع فنواه المأموم فلما سلم الامام صلى المأموم الثانية جاز ، لأننا أبخنا له مفارقة امامه في الصلاة الواحدة لعذر في الصلاتين أولى ، ولأن نيتهم لم تختلف في الصلاة الاولى وإنما نوى أن يفعل فعلاً في غيرها فأشبه ما لو نوى المسافر في الصلاة الاولى اتمام الثانية ، وهكذا لو صلى المسافر بمقيمين فنوى الجمع فلما صلى بهم الاولى قام فصلى الثانية جاز على هذا ، وكذلك لو صلى أحد صلاتي الجمع منفرداً ثم حضرت جماعة يصلون الثانية فأتمهم فيها أو صلى معهم مأموماً جاز . وقول ابن عقيل يقتضي أن لا يجوز شيء من ذلك

« مسألة ، قال (وإذا نسي صلاة حضر فذكرها في السفر ، أو صلاة سفر فذكرها في الحضر ، صلى في الحالين صلاة حضر)

نص أحمد رحمه الله على هاتين المسألتين في رواية أبي داود والاثرم . قال في رواية الاثرم : أما المقيم اذا ذكرها في السفر فذاك بالاجماع يصلي أربعاً ،

وإذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر صلى أربعاً بالاحتياط فإنما وجبت عليه الساعة ، فذهب أبو عبد الله إلى ظاهر الحديث « فليصلها إذا ذكرها ، أما إذا نسي صلاة الحضر فذكرها في السفر فعليه الإتمام إجماعاً ، ذكره الإمام أحمد وابن المنذر لأن الصلاة تعين عليه فعلها أربعاً فلم يجز له النقصان من عددها كما لو سافر ، ولأنه إنما يقضى ما فاتته وقد فاتته أربع ، وأما إن نسي صلاة السفر فذكرها في الحضر ، فقال أحمد عليه الإتمام احتياطاً : وبه قال الأوزاعي وداود والشافعي في أحد قولي . وقال مالك والثوري وأصحاب الرأي : يصلها صلاة سفر لأنه إنما يقضى ما فاتته ولم يفته إلا ركعتان .

وأما أن القصر رخصة من رخص السفر فيبطل بزواله كالمسح ثلاثاً ، ولأنها وجبت عليه في الحضر بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « فليصلها إذا ذكرها » ولأنها عبادة تختلف بالحضر والسفر ، فإذا وجد أحد طرفيها في الحضر غلب فيها حكمه ، كما لو دخلت به السفينة البلد في أثناء الصلاة والمسح ، وقياسهم ينتقض بالجمعة إذا فاتت وبالمتيمم إذا فاتته الصلاة فقضاها عند وجود الماء .

فصل

وان نسيها في سفر وذكرها فيه قضاها مقصورة ، لأنها وجبت في السفر وفعلت فيه ، أشبه ما لو صلاها في وقتها ، وان ذكرها في سفر آخر فكذلك لما ذكرنا ، وسواء ذكرها في الحضر أو لم يذكرها ، ويحتمل أنه ذكرها في الحضر لزمته تامة . لأنه وجب عليه فعلها تامة بذكرها إياها فبقيت في ذمته ، والاول أولى لأن وجوبها وفعلها في السفر فكانت صلاة سفر ، كما لو لم يذكرها في الحضر . وذكر بعض أصحابنا أن من شرط القصر كون الصلاة مؤداة لأنها صلاة مقصورة فاشترط لها الوقت كالجمعة ، وهذا فاسد . فإن هذا اشتراط بالرأى والتحكم لم يرد الشرع به ، والقياس على الجمعة غير صحيح ؛ فإن الجمعة لا تقضى ، ويشترط لها الخطبتان والعدد والاستيطان ، فجاز اشتراط الوقت لها بخلاف صلاة السفر .

(فصل) وإذا سافر بعد دخول وقت الصلاة ، فقال ابن عقيل فيه روايتان :

أحدهما قصرها . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم

أن له قصرها ، وهذا قول مالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، لأنه سافر قبل خروج وقتها ، أشبه ما لو سافر قبل وجوبها .
والثانية ليس له قصرها لأنها وجبت عليه في الحضر ، فلزمه إتمامها ، كما لو سافر بعد خروج وقتها أو بعد إحرامه بها ، وفارق ما قبل الوقت ، لأن الصلاة لم تجب عليه .

« مسألة ، قال (وإذا دخل مع مقيم وهو مسافر أتم)

وجملة ذلك أن المسافر متى أتم بمقيم لزمه الإتمام ، سواء أدرك جميع الصلاة أو ركعة أو أقل . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن المسافر يدخل في تشهد المقيم ؟ قال يصلي أربعاً . وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وجماعة من التابعين ، وبه قال الثوري والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقال إسحاق : للمسافر القصر لأنها صلاة يجوز فعلها ركعتين فلم تزد بالإتمام كالفجر ، وقال طاوس والشعبي وتميم بن حذلم في المسافر يدرك من صلاة المقيم ركعتين يجزيان ، وقال الحسن والنخعي والزهري وقتادة ومالك : إن أدرك ركعة أتم وإن أدرك دونها قصر ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » ، ولأن من أدرك من الجمعة ركعة أتمها جمعة ؛ ومن أدرك أقل من ذلك لا يلزمه فرضها .

ولنا ما روى عن ابن عباس أنه قيل له « ما بال المسافر يصلي ركعتين في حال الانفراد ، وأربعاً إذا أتم بمقيم ؟ فقال تلك السنة » ، رواه أحمد في المسند . وقوله « السنة » ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنه فعل من سمينا من الصحابة ، ولا نعرف لهم في عصرهم مخالفاً . قال نافع « كان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلاها أربعاً ، وإذا صلى وحده صلاها ركعتين » ، رواه مسلم ، ولأن هذه صلاة مردودة من أربع إلى ركعتين فلا يصليها خلف من يصلي الأربع كالجمعة ، وما ذكره إسحاق لا يصح عندنا ، فإنه لا تصح له صلاة الفجر خلف من يصلي الرباعية وإدراك الجمعة يخالف ما نحن فيه ، فإنه لو أدرك ركعة من الجمعة رجع إلى ركعتين ، وهذا بخلافه ؛ ولأن النبي (ص) قال « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه » ،

ومفارقة إمامه اختلاف عليه ، فلم يجوز مع إمكان متابعتة ، وإذا أحرم المسافرون خلف مسافر فأحدث واستخلف مسافراً آخر فلمهم القصر لأنهم لم يأتوا بمقيم وإن استخلف مقيماً لزمهم الإتمام لأنهم اتبعوا بمقيم ، وللإمام الذي أحدث أن يصلي صلاة المسافر لأنه لم يأت بمقيم ولو صلى المسافرون خلف مقيم فأحدث واستخلف مسافراً أو مقيماً لزمهم الإتمام لأنهم اتبعوا بمقيم فإن استخلف مسافراً لم يكن معهم في الصلاة فله أن يصلي صلاة السفر لأنه لم يأت بمقيم .

(فصل)

وإذا أحرم المسافر خلف مقيم أو من يغلب على ظنه أنه مقيم أو من يشك هل هو مقيم أو مسافر ؟ لزم الإتمام وإن قصر امامه لأن الأصل وجوب الصلاة تامة ، فليس له نية قصرها مع الشك في وجوب إتمامها ويلزمه إتمامها باعتبار بالنية ، وهذا مذهب الشافعي ، وإن غلب على ظنه أن الإمام مسافر لرؤية حلية المسافرين عليه وآثار السفر فله أن ينوي القصر فإن قصر امامه قصر معه وإن أتم لزمه متابعتة وإن نوى الإتمام لزمه الإتمام سواء قصر امامه أو أتم اعتباراً بالنية وإن نوى القصر فأحدث امامه قبل علمه بحاله فله القصر لأن الظاهر أن امامه مسافر لوجود دليله ، وقد أبيحت له نية القصر بناء على هذا الظاهر ، ويحتمل أن يلزمه الإتمام احتياطاً .

(فصل إذا صلى المسافر صلاة الخوف بمسافرين ففرقهم فرقتين فأحدث قبل مفارقة الطائفة الأولى ، واستخلف مقيماً لزم الطائفتين الإتمام لوجود الإتمام بمقيم ، وإن كان ذلك بعد مفارقة الأولى أتمت الثانية وحدها لاختصاصها بالإتمام بالمقيم ، وإن كان الإمام مقيماً فاستخلف مسافراً ممن كان معه في الصلاة فعلى الجميع الإتمام لأن المستخلف قد لزمه الإتمام باقتدائه بالمقيم ، فصار كالمقيم ، وإن لم يكن دخل معه في الصلاة ، وكان استخلافه قبل مفارقة الأولى فعليها الإتمام لإتمامها بمقيم . ويقصر الإمام والطائفة الثانية ، وإن استخلف بعد دخول الثانية معه فعل الجميع الإتمام وللمستخلف القصر وحده لأنه لم يأت بمقيم .

« مسألة ، قال (واذا صلى مسافر ومقيم خلف مسافر ، أتم المقيم اذا سلم امامه ،

أجمع أهل العلم على أن المقيم اذا اتم بالمسافر وسلم المسافر من ركعتين أن على المقيم اتمام الصلاة ، وقد روى عن عمران بن حصين قال « شهدت الفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة ، لا يصلى الا ركعتين ، ثم يقول لا أهل البلد : صلوا أربعاً فإننا سفر ، رواه أبو داود ، ولان الصلاة واجبة عليه أربعاً فلم يكن له ترك شيء من ركعاتها كما لو لم ياتم بمسافر .

(فصل) ويستحب للإمام اذا صلى بمقيمين أن يقول لهم عقيب تسليمه ، أتموا فإننا سفر لما ذكرنا من الحديث وثلاثاً يشبهه على الجاهل عدد ركعات الصلاة فيظن أن الرباعية ركعتان ، وقد روى الاثرم عن الزهرى : أن عثمان انما أتم الصلاة لأن الاعراب حجوا فأراد أن يعرفهم أن الصلاة أربع .

(فصل) واذا أم المسافر المقيمين فأتهم بهم الصلاة فصلاتهم تامة صحيحة ، وبهذا قال الشافعى واسحاق ، وقال أبو حنيفة والثورى . تفسد صلاة المقيمين ؛ وتصح صلاة الامام والمسافرين معه وعن أحمد نحو ذلك قال القاضى لان الركعتين الاخرين نقل من الامام فلا يؤم بها مفترضين .

ولنا أن المسافر يلزمه الاتمام بنيته فيكون الجمع واجبا : ولو كانت ثقلاً فإتمام المفترض بالمتنفل جائز على ما مضى .

(فصل) وان أم المسافر مسافرين فنسى فصلها تامة صحت صلاته وصلاتهم ، ولا يلزم لذلك سجود سهو لأنها زيادة لا يبطل الصلاة عمدها فلا يجب السجود لسهوها كزيادات الاقوال مثل القراءة فى السجود والقعود وهل يشرع السجود لها ؟ يخرج على الروايتين فى الزيادات المذكورة واختار ابن عقيل أنه لا يحتاج الى سجود لانه أتى بالاصل فلم يحتج الى جبران ووجه مشروعيته أن هذه زيادة نقصت الفضيلة وأخلت بالسكال فأشبهت القراءة فى غير محلها وقراءة السورة فى الاخرين ، واذا ذكر الامام بعد قيامه الى الثالثة لم يلزمه الاتمام وله أن يجلس ، فإن الموجب للاتمام نيته أو الاتمام بمقيم ولم يوجد واحد منهما وان علم المأموم أن قيامه سهو لم يلزمه متابعتة وسبحوا به لانه سهو فلا يجب اتباعه فيه ،

ولهم مفارقتة إن لم يرجع كما لو قام إلى ثالثة في الفجر ، وإن تابعوه لم تبطل صلاة
الامام فلا تبطل صلاة المأموم بمتابعته فيها كزيادات الاقوال ولا أنهم لو فارقوا
الامام وأتموا صحت صلاتهم فمع موافقته أولى ، وقال القاضي : تفسد صلاتهم
لأنهم زادوا ركعتين عمداً وإن لم يعلموا هل قام سهواً أو عمداً لزمهم متابعتة ،
ولم يكن لهم مفارقتة لأن حكم وجوب المتابعة ثابت فلا يزول بالشك .

« مسألة ، قال وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين
صلاة أتم »

المشهور عن أحمد رحمه الله : أن المدة التي تلزم المسافر الاتمام بنية الإقامة فيها
هي ما كان أكثر من إحدى وعشرين صلاة ، رواه الاثرم والمروذي وغيرهما
وعنه : أنه إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم وإن نوى دونها قصر ، وهذا قول مالك
والشافعي وأبي ثور ، لأن الثلاث حد القلة بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم « يقيم
المهاجر بعد قضاء منسكه ثلاثاً ، ولما أخلى عمر رضي الله عنه أهل الذمة ضرب
لمن قدم منهم تاجراً ثلاثاً ، فدل على أن الثلاث في حكم السفر وما زاد في حكم
الإقامة ، ويروى هذا القول عن عثمان رضي الله عنه وقال الثوري وأصحاب الرأي :
إن أقام خمسة عشر يوماً مع اليوم الذي يخرج فيه أتم ، وإن نوى دون ذلك قصر ،
وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبير والليث بن سعد لما روى عن ابن عمر
وابن عباس ، أنها قالوا إذا قدمت وفي نفسك أن تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة
ولا يعرف لهم مخالف ، وروى عن سعيد بن المسيب مثل هذا القول ، وروى عنه
قتادة قال : إذا أقمت أربعاً فصل أربعاً .

وروى عن علي رضي الله عنه قال : يتم الصلاة الذي يقيم عشراً ، ويقصر
الصلاة الذي يقول : أخرج اليوم أخرج غداً شهراً ، وهذا قول محمد بن علي وابنه
والحسن بن صالح ، وعن ابن عباس قال : إذا قدمت بلدة فلم تدري متى تخرج فأتم
الصلاة ، وإن قلت : أخرج اليوم أخرج غداً فأقمت عشراً فأتم الصلاة ، وعنه
أنه قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم أقام في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين
قال ابن عباس : فنحن إذا أقمنا تسع عشرة نصلي ركعتين ، وإذا زدنا على ذلك أقمنا ،

رواه البخاري ، وقال الحسن : صل ركعتين ركعتين الى أن تقدم مصراً فأتهم الصلاة وصم . وقالت عائشة اذا وضعت الزاد والمزاد فأتهم الصلاة وكان طاوس اذا قدم مكة صلى أربعاً .

ولنا ما روى أنس قال : خرجنا مع رسول الله (ص) الى مكة فصلى ركعتين حتى رجع ، وأقام بمكة عشرة يقصر الصلاة ، متفق عليه ، وذكر أحمد حديث جابر وابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم لصبح رابعة ، فأقام النبي (ص) اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع ، وصلى الفجر بالابطح يوم الثامن ، فكان يقصر الصلاة في هذه الايام ، وقد أجمع على اقامتها : قال فإذا أجمع أن يقيم كما أقام النبي (ص) قصر ، واذا أجمع على أكثر من ذلك أتم ، قال الاثرم : وسمعت أبا عبد الله يذكر حديث أنس في الاجماع على الإقامة للسافر فقال : هو كلام ليس يفقه كل أحد ، وقوله : أقام النبي صلى الله عليه وسلم عشرة يقصر الصلاة ، فقال : قدم النبي (ص) لصبح رابعة وخامسة وسادسة وسابعة - ثم قال - وثامنة يوم التروية وتسعة وعاشرة ، فإنما وجه حديث أنس أنه حسب مقام النبي (ص) بمكة ومنى ، والا فلا وجه له عندي غير هذا ، فهذه أربعة أيام ، وصلاة الصبح بها يوم التروية تمام إحدى وعشرين صلاة يقصر ، فهذا يدل على أن من أقام إحدى وعشرين صلاة يقصر : وهي تزيد على أربعة أيام وهذا صريح في خلاف من حده أربعة أيام ، وقول أصحاب الرأي : لم نعرف لهم مخالفاً في الصحابة : غير صحيح فقد ذكرنا الخلاف فيه عنهم وذكرنا عن ابن عباس نفسه خلاف ما حكوه عنه رواه سعيد في سننه ولم أجد ما حكوه عنه فيه ، وحديث ابن عباس في إقامة تسع عشرة وجهه أن النبي (ص) لم يجمع الإقامة قال أحمد أقام النبي (ص) بمكة ثمان عشرة من الفتح لأنه أراد حينئذ ولم يكن تم اجماع المقام . وهذه اقامته التي رواها ابن عباس والله أعلم .

(فصل) ومن قصد بلداً بعينه فوصله غير عازم على الإقامة به مدة ينقطع فيها حكم سفره فله القصر فيه : قال أحمد فيمن دخل مكة لم يجمع على إقامة تزيد على إقامة النبي صلى الله عليه وسلم بها ، وهو أن يقدم رابع ذى الحجة : فله القصر ، وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان في أسفاره يقصر حتى يرجع ، وحين قدم مكة وأقام بها ما أقام كان يقصر فيها ، وهذا خلاف قول عائشة والحسن ،

ولا فرق بين أن يقصد الرجوع الى بلده كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على ما في حديث أنس وبين أن يريد بلداً آخر كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح على ما في حديث ابن عباس .

فصل

وان مر في طريقه على بلد له فيه أهل أو مال ، فقال أحد في موضع : يتم ، وقال في موضع يتم الا أن يكون ماراً ، وهذا قول ابن عباس ، وقال الزهري : اذا مر بمزرعة له أتم ، وقال مالك : اذا مر بقرية فيها أهله أو ماله أتم اذا أراد أن يقيم بها يوماً وليلة ، وقال الشافعي وابن المنذر : يقصر ما لم يجمع على إقامة أربع لانه مسافر لم يجمع على أربع .

ولنا ما روى عن عثمان انه صلى بمنى أربع ركعات فأنكر الناس عليه ، فقال : يا ايها الناس اني تأملت بمكة منذ قدمت ، واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم ، رواه الامام احمد في المسند : وقال ابن عباس . اذا قدمت على أهل لك أو مال فصل صلاة المقيم ولانه مقيم يلد فيه أهله فأشبه البلد الذي سافر منه .

(فصل) قال احمد : من كان مقيماً بمكة ثم خرج الى الحج وهو يريد ان يرجع الى مكة فلا يقيم بها حتى ينصرف ، فهذا يصلي بعرفة ركعتين لانه حين خرج من مكة انشأ السفر فهو في سفر من حين خرج من مكة ، ولو ان رجلاً كان مقيماً ببغداد فأراد الخروج الى الكوفة فعرضت له حاجة بالنهر وان ثم رجع فمر ببغداد ذاهباً الى الكوفة صلى ركعتين اذا كان يمر ببغداد مجتازاً لا يريد الإقامة بها ، وان كان الذي خرج الى عرفة في نيته الإقامة بمكة اذا رجع فإنه لا يقصر بعرفة ولذلك أهل مكة لا يقصرون^(١) وان صلى رجل مكي يقصر الصلاة بعرفة ركعتين ثم أقام بعد صلاة

(١) هذا مبني على مذهبه بتحديد مسافة سفر القصر ، والذي حققه شيخ الاسلام وغيره من فقهاء الحديث المستقلين انه لا يباح في تحديدها شيء وان ما بين مكة وعرفة سفر وان أهل مكة صلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومنى قصرنا ولم يأمرهم بالاتهام بعد سلامه كما أمرهم بذلك في مكة عام الفتح .

الإمام فأضاف إليها ركعتين آخرين صحت الصلاة لأن المكي يقصر بتأويل فصحت صلاة من يأتى به .

(فصل) وإذا خرج المسافر فذكر حاجة فرجع إليها فله القصر في رجوعه إلا أن يكون نوى أن يقيم إذا رجع مدة تقطع القصر أو يكون أهله أو ماله في البلد الذي رجع إليه لما ذكرنا ، هكذا حكى عن أحمد ، وقوله في الرواية الأخرى : أتم إلا أن يكون ماراً يقتضى أنه إذا قصد أخذ حاجته والرجوع من غير إقامة أنه يقصر ، والشافعى : يرى له القصر مالم ينو في رجوعه الإقامة في البلد أربعاً قال ولو كان أتم أحب الى ، وقال مالك يتم حتى يخرج فاصلاً للثانية ونحوه قول الثورى ولنا أنه قد ثبت له حكم السفر بخروجه ولم يوجد إقامة تقطع حكمه ، فأشبهه مالم أتي قرية غير مخرجه .

« مسألة ، قال (وان قال اليوم أخرج ، غداً أخرج قصرأ وان أقام شهراً) وجملة ذلك : أن من لم يجمع الإقامة مدة تزيد على احدى وعشرين صلاة فله القصر ولو أقام سنين ، مثل أن يقيم لقضاء حاجة يرجوا نجاحها أو لجهاد عدو أو حبس سلطان أو مرض ، وسواء غلب على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة أو كثيرة بعد أن يحتمل انقضاؤها في المدة التي لا تقطع حكم السفر .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم : أن للمسافر أن يقصر مالم يجمع إقامة وان أتى عليه سنون ، وقد روى ابن عباس قال « أقام النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين ، رواه البخارى ، وقال جابر « أقام النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ، رواه الإمام أحمد في مسنده ، وفي حديث عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة ثمانى عشرة لا يصلي الا ركعتين ، رواه أبو داود ، وروى عن عبد الرحمن بن المسور عن أبيه قال « أقمنا مع سعد بعمان أو سليمان فكان يصلي ركعتين ، ويصلي أربعاً ، فذكرنا ذلك له ، فقال : نحن أعلم ، رواه الأثرم .

وروى سعيد بإسناده عن المسور بن مخرمة قال : أقمنا مع سعد ببعض قرى الشام أربعين ليلة يقصرها سعد ، ويتمها ، وقال نافع : أقام ابن عمر بأذريجان

سته أشهر يصح على ركعتين ؛ وقد حال الثلح بينه وبين الدخول ، وعن حفص بن عبد الله : أن أنس بن مالك أقام بالشام سنين يصلي صلاة المسافر ، وقال أنس : أقام أصحاب رسول الله (ص) برامهرمز سبعة أشهر يقصرون الصلاة .
وعن الحسن بن عبد الرحمن بن سمرة قال : أقمت معه سنتين بكابل يقصر الصلاة ولا يجمع ، وقال إبراهيم : كانوا يقيمون بالرى السنة وأكثر من ذلك وبسجستان السنين لا يجمعون ولا يصومون ، وقد ذكرنا عن علي رضي الله عنه أنه قال : ويقصر إذا قال اليوم أخرج غداً أخرج شهراً ، وهذا مثل قول الخرقى ولعل الخرقى رحمه الله إنما قال ذلك اقتداء به ، ولم يرد أن نهاية القصر إلى شهر وإنما أراد أنه لا نهاية للقصر ، والله أعلم .

(فصل)

وان عزم على إقامة طويلة في رستاق يتنقل فيه من قرية إلى قرية لا يجمع على الإقامة بواحدة منها مدة تبطل حكم السفر لم يبطل حكم سفره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام عشرة بكة وعرفة ومنى فكان يقصر في تلك الأيام كلها .
وروى الأثرم بإسناده عن موريق قال سألت ابن عمر قلت : أتى رجل تاجر أتى الأهواز فانتقل في قراها من قرية إلى قرية فأقيم الشهر وأكثر من ذلك قال تنوى الإقامة ، قلت لا : قال : لا أراك إلا مسافراً صل صلاة المسافرين ، ولأنه لم ينو الإقامة في بلد بعينه فأشبه المتنقل في سفره من منزل إلى منزل .

(فصل) وإذا دخل بلداً فقال : ان لقيت فلان أقمت ، وان لم ألقه لم أقم لم يبطل حكم سفره لأنه لم يحزم بالإقامة ، ولأن المبطل لحكم السفر هو العزم على الإقامة ولم يوجد وإنما علقه على شرط وليس ذلك بحرام .

(فصل) ولا بأس بالتطوع نازلاً وسائراً على الراحلة ، لما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه ، وكان ابن عمر يفعل . وروى نحو ذلك جابر وأنس متفق عليهما ، وروى أم هانئ بنت أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة اغتسل في بيتها صلى ثماني ركعات ، متفق عليه .

وعن علي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتطوع في السفر ، رواه سعيد ويصلي ركعتي الفجر والوتر لأن ابن عمر روى ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على بعيره ، ولما قام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس صلى ركعتي الفجر قبلها ، متفق عليهما .

فأما سائر السنن والتطوعات قبل الفرائض وبعدها ، فقال أحمد : أرجو أن لا يكون بالتطوع في السفر بأس ، وروى عن الحسن قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها .

وروى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وجابر وأنس وابن عباس وأبي ذر وجماعة من التابعين كثير ، وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر .

وكان ابن عمر لا يتطوع مع الفريضة قبلها ولا بعدها إلا من جوف الليل ، ونقل ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعلي بن الحسين ، لما روى ، أن ابن عمر رأى قوما يسبحون بعد الصلاة ، فقال : لو كنت مسبحاً لأكملت صلاتي يا ابن أخي صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت أبا بكر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله ، وذكر عمر وعثمان ، وقال (٢١ ، ٢٢) لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (متفق عليه .

ووجه الأول ما روى عن ابن عباس قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الحضر فكنا نصلي قبلها وبعدها وكنا نصلي في السفر قبلها وبعدها ، رواه ابن ماجه .

وعن أبي بصرة الغفاري عن البراء بن عازب ، قال صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سفراً فما رأيته ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر ، رواه أبو داود . وحديث الحسن عن أصحاب رسول الله (ص) قد ذكرناه ، فهذا يدل على أنه لا بأس بفعلها ، وحديث ابن عمر : يدل على أنه لا بأس بتركها ، فيجمع بين الأحاديث والله أعلم .

كتاب صلاة الجمعة

الأصل في فرض الجمعة الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (٦٢ : ٩ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فأمر بالسعي ، ويقتضى الأمر الوجوب ، ولا يجب السعي إلا إلى الواجب ، ونهى عن البيع لئلا يشتغل به عنها ، فلو لم تكن واجبة لما نهى عن البيع من أجلها ، والمراد بالسعي هاهنا : الذهاب إليها لا الإسراع ، فإن السعي في كتاب الله لم يرد به العدو ؛ قال الله تعالى (٨٠ : ٨ وأما من جاءك يسعى) وقال (١٧ : ١٩ وسعى لها سعيها) وقال (٢ : ٢٠٥ سعى في الأرض ليفسد فيها) وقال (٥ : ٣٢ ، ٦٤ ويسعون في الأرض فساداً) وأشبه هذا لم يرد بشيء من العدو ، وقد روى عن عمر أنه كان يقرأها (فامضوا إلى ذكر الله) .

وأما السنة : فقول النبي صلى الله عليه وسلم . « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » ، متفق عليه .

وعن أبي الجعد الضمري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من ترك ثلاث جمع تهاوناً طبع الله على قلبه » ، وقال عليه السلام « الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » ، رواهما أبو داود ، وعن جابر قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : واعلموا أن الله تعالى قد اقترض عليكم الجمعة في مقامى هذا ، في يومى هذا ، في شهرى هذا ، من عامى هذا ، فمن تركها في حياتى أو بعد مماتى ، وله إمام عادل أو جائر ، استخفافاً بها وجحوداً لها ، فلا جمع الله له مثله ولا بارك له في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ألا ولا زكاة له ، ألا ولا حج له ، ألا ولا صوم له ، ولا بر له ، حتى يتوب ، فإن تاب تاب الله عليه » . رواه بن ماجه وأجمع المسلمون على وجوب الجمعة

« مسألة » ، قال (وإذا زالت الشمس يوم الجمعة صعد الإمام على المنبر) المستحب : إقامة الجمعة بعد الزوال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك : قال مسلمة بن الأكوع « كنا نجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع فتبع النبي » ، متفق عليه .

وعن أنس د أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، أخرجه البخاري ، ولأن في ذلك خروجاً من الخلاف ، فإن علماء الأمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت للجمعة ، وإنما الخلاف فيما قبله ، ولا فرق في استحباب إقامتها عقيب الزوال بين شدة الحر ، وبين غيره ، فإن الجمعة يجتمع لها الناس فلو انتظروا الإبراد شق عليهم ، وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها إذا زالت الشمس في الشتاء والصيف على ميقات واحد فيستحب أن يصعد للخطبة على منبر ليسمع الناس ، وكان النبي (ص) يخطب الناس على منبره .

وقال سهل بن سعد د أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فلانة امرأة سماها سهل أن مري غلامك النجار يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس ، متفق عليه .

وقالت أم هشام بنت حارثة بن النعمان د ما أخذت قاف إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقرؤها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس ، وليس ذلك واجباً فلو خطب على الأرض أو على ربة أو وسادة أو على راحلته أو غير ذلك جاز ، فإن النبي (ص) قد كان قبل أن يصنع المنبر يقوم على الأرض اه .

فصل

ويستحب أن يكون المنبر على يمين القبلة ، لأن النبي (ص) هكذا صنع .

د مسألة ، قال (فإذا استقبل الناس سلم عليهم وردوا عليه وجلس)

يستحب للإمام إذا خرج أن يسلم على الناس ثم إذا صعد المنبر فاستقبل الحاضرين سلم عليهم وجلس إلى أن يفرغ المؤذنون من أذانهم ، كان ابن الزبير إذا علا على المنبر سلم ؛ وفعله عمر بن عبد العزيز ، وبه قال الأوزاعي والشافعي وقال مالك وأبو حنيفة ، لا يسلم السلام عقيب الاستقبال ، لأنه قد سلم حال خروجه ، ولنا ما روى جابر قال د كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر سلم ، رواه ابن ماجه .

وعن ابن عمر قال د كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد يوم الجمعة سلم على من عند المنبر جالسا ؛ فإذا صعد المنبر توجه الناس سلم عليهم ،

رواه أبو بكر بإسناده عن الشعبي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس ، فقال السلام عليكم ورحمة الله ؛ ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ، وكان أبو بكر وعمر يفعلانه ، رواه الأثرم ومتى سلم رد عليه الناس ، لأن رد السلام أكد من ابتدائه ، ثم يجلس حتى يفرغ المؤذنون ليستريح . وقد روى ابن عمر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين ، يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذنون ثم يقوم فيخطب ، ثم يجلس فلا يتكلم ثم يقوم فيخطب » ، رواه أبو داود

« مسألة » قال (وأخذ المؤذنون في الأذان ، وهذا الأذان الذي يمنع البيع ويلزم السعي إلا لمن منزله في بعد فعله أن يسعى في الوقت الذي يكون فيه مدركا للجمعة »

أما مشروعية الأذان عقيب صعود الإمام فلا خلاف فيه ، فقد كان يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم . قال السائب بن يزيد : « كان النداء إذا صعد الإمام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، فلما كان عثمان كثر الناس فزاد النداء الثالث على الزوراء ، رواه البخاري . وأما قوله هذا الأذان الذي يمنع البيع ويلزم السعي فلأن الله تعالى أمر بالسعي ونهى عن البيع بعد النداء بقوله سبحانه (٦٢ - ٩ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) والنداء الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو النداء عقيب جلوس الإمام على المنبر فتعلق الحكم به دون غيره ، ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الزوال أو بعده . وحكى القاضي رواية عن أحمد أن البيع يحرم بزوال الشمس وإن لم يجلس الإمام على المنبر ، ولا يصح هذا لأن الله تعالى علّقه على النداء لأعلى الوقت ، ولأن المقصود بهذا إدراك الجمعة وهو يحصل بما ذكرنا دون ما ذكره ، ولو كان تحريم البيع معلقا بالوقت لما اختص بالزوال ، فإن ما قبله وقت أيضا ، فأما من كان منزله بعيدا لا يدرك الجمعة بالسعي وقت النداء فعليه السعي في الوقت الذي يكون به مدركا للجمعة ، لأن الجمعة واجبة ، والسعي قبل النداء من ضرورة إدراكها ومالا يتم الواجب ، إلا به واجب ، كاستقاء الماء من البئر للوضوء

إذا لم يقدر على غيره ، وإمساك جزء من الليل مع النهار في الصوم ونحوهما .

(فصل) وتحريم البيع ووجوب السعى يختص بالمخاطبين بالجمعة ، فأما غيرهم من النساء والصبيان والمسافرين فلا يثبت في حقه ذلك . وذكر ابن أبي موسى في غير المخاطبين روايتين والصحيح ما ذكرنا ، فإن الله تعالى إنما نهى عن البيع من أمره بالسعى ، فغير المخاطب بالسعى لا يتناوله النهى ، ولأن تحريم البيع معلل بما يحصل به من الاشتغال عن الجمعة ، وهذا معدوم في حقهم ، فإن كان المسافر في غير المصر أو كان إنساناً مقيماً بقرية لا جمعة على أهلها لم يحرم البيع قولاً واحداً ولم يكرهه ، وإن كان أحد المتبايعين مخاطباً والآخر غير مخاطب ، حرم في حق المخاطب ، وكره في حق غيره لما فيه من الاعانة على الإثم ، ويحتمل أن يحرم أيضاً لقوله تعالى (٥ - ٢ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)

فصل

ولا يحرم غير البيع من العقود كالأجارة والصلح والنكاح ، وقيل يحرم لأنه عقد معاوضة أشبه البيع .

ولنا أن النهى مختص بالبيع ، وغيره لا يساويه في الشغل عن السعى لقلة وجوده فلا يصح قياسه على البيع .

(فصل) وللسعى إلى الجمعة وقتان ، وقت وجوب ووقت فضيلة ، فأما وقت الوجوب فما ذكرناه ، وأما وقت الفضيلة فمن أول النهار ، فكلما كان أبكر كان أولى وأفضل ، وهذا مذهب الاوزاعي والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يستحب التكبير قبل الزوال ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من راح إلى الجمعة ، والرواح بعد الزوال والغدو قبله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « غدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها ، ويقال تروحت عند انتصاف النهار . قال امرؤ القيس :

تروح من الحى أم تبكر

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من اغتسل

يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ؛ ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ، متفق عليه ، وفي لفظ « إذا كان يوم الجمعة وقف على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول ، فإذا خرج الامام طروا الصحف وجاءوا يستمعون » متفق عليه .

وقال علقمة « خرجت مع عبد الله الى الجمعة فوجدت ثلاثة قد سبقوه ، فقال رابع أربعة وما رابع أربعة يبعد ؛ إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الناس يجلسون من الله عز وجل يوم القيامة على قدر رواحهم الى الجمعة » رواه ابن ماجه . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ، كان له بكل خطوة يخطوها أجر سنة صيامها وقيامها » أخرجه الترمذى وقال حديث حسن رواه ابن ماجه وزاد « ومشى ولم يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يلبس »

قوله « بكر » أى خرج في بكرة النهار وهى أوله « وابتكر » بالغ في التبكير أى جاء في أول البكرة على ما قال امرؤ القيس :

تروح من الحى أم تبكر

وقيل معناه ابتكر العبادة مع بكورة ، وقيل ابتكر الخطبة ، أى حضر الخطبة مأخوذ من باكورة الثمرة وهى أولها ، وغير هذا أجود ، لأن من جاء في بكرة النهار لزم أن يحضر أول الخطبة

وقوله « غسل واغتسل » أى جامع امرأته ثم اغتسل ، ولهذا قال في الحديث الآخر « من اغتسل يوم الجمعة ، غسل الجنابة »

قال أحمد : تفسير قواه « من غسل واغتسل » مشددة يريد يغسل أهله ، وغير واحد من التابعين عبد الرحمن بن الاسود وهلال بن يساف يستحبون أن يغسل الرجل أهله يوم الجمعة ، وإنما هو على أن يطأ ، وإنما استحباب ذلك ليكون أسكن لنفسه وأغض لطرفه في طريقه . وروى ذلك عن وكيع أيضا . وقيل المراد

به غسل رأسه واغتسل في بدنه ، حكى هذا عن ابن المبارك : وقوله « غسل الجنابة » على هذا التفسير أى كغسل الجنابة .

وأما قول مالك فنخالف للآثار ، لأن الجمعة يستحب فعلها عند الزوال ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرها ، ومتى خرج الامام طويت الصحف فلم يكتب من أتى الجمعة بعد ذلك ، فأى فضيلة لهذا ؟ وان آخر بعد ذلك شيئا دخل في النهى والذم ، كما قال النبي (ص) للذى جاء يتخطى الناس « رأيتك أنيت وأذيت » أى أخرت المجيء . وقال عمر لعثمان حين جاء وهو يخطب : أى ساعة هذه ؟ على سبيل الإنكار عليه ، وان آخر أكثر من هذا فاته الجمعة ، فكيف يكون لهؤلاء بدنة أو بقرة أو أفضل وهم من أهل الذم

وقوله « راح الى الجمعة » أى ذهب إليها ، لا يحتمل غير هذا

(فصل) والمستحب أن يمشى ولا يركب في طريقها لقوله « ومشى ولم يركب » وروى عن النبي (ص) « أنه لم يركب في عيد ولا جنازة » والجمعة في معناهما ، وإنما لم يذكرها ، لأن النبي (ص) كان باب حجرته شارعا في المسجد يخرج منه إليه فلا يحتمل الركوب ، ولأن الثواب على الخطوات بدليل ما روينا ، ويستحب أن يكون عليه السكينة والوقار في حال مشيه لقول النبي (ص) « اذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا » ولأن الماشى الى الصلاة في صلاة ، ولا يشبك بين أصابعه ، ويقارب بين خطاه لتكثر حسناته . وقد روينا عن النبي (ص) أنه خرج مع زائد بن ثابت الى الصلاة فقارب بين خطاه ، ثم قال إنما فعلت لتكثر خطانا في طلب الصلاة ،

وروى عن عبد الله بن رواحة « أنه كان يكر الى الجمعة ويخلع نعليه ويمشى حافيا يختصر في مشيه » رواه الأثرم ، ويكثر ذكر الله في طريقه ويغض بصره ويقول ما ذكرناه في باب صفة الصلاة ، ويقول أيضا « اللهم اجعلنى من أوجه من توجه اليك وأقرب من توسل اليك وأفضل من سألك ورغب اليك »

وروينا عن بعض الصحابة أنه مشى الى الجمعة حافيا ؛ ف قيل له في ذلك فقال : انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من أغبرت قدماه في سبيل الله حرمها الله على النار »

(فصل) وتجب الجمعة والسعى إليها سواء كان من يقيمها سنيا أو مبتدعا أو عدلا أو فاسقا نص عليه أحمد ، وروى عن العباس بن عبد العظيم : أنه سأل أبا عبد الله عن الصلاة خلفهم - يعنى المعتزلة - يوم الجمعة قال : أما الجمعة فينبغى شهودها فإن كان الذى يصلى منهم أعاد ، وإن كان لا يدرى أنه منهم فلا يعيد . قلت : فإن كان يقال : أنه قد قال بقولهم ، قال : حتى يستيقن ، ولا أعلم فى هذا بين أهل العلم خلافا والأصل فى هذا عموم قول الله تعالى (٦٢ : ٩) إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : فمن تركها فى حياتى أو بعدى وله امام عادل أو جائر استخفافا بها أو جحودا بها فلا جمع الله له شمله ، واجماع الصحابة رضى الله عنهم ، فإن عبد الله ابن عمر وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يشهدونها مع الحجاج ونظرائه ، ولم يسمع من أحد منهم التخلف عنها ، وقال عبد الله بن أبي الهذيل : تذاكرنا الجمعة أيام المختار فأجمع رأيهم على أن يأتوه ، فإنما عليه كذبه ، ولأن الجمعة من أعلام الدين الظاهرة ، ويتولاها الأئمة ومن ولوه فتركها خلف من هذه صفته يؤدى الى سقوطها .

وجاء رجل الى محمد بن النضر الحارثى فقال : ان لى جيرانا من أهل الأهواء فكنت أعيبهم وأتنقصهم لحماؤنى فقالوا : ما تخرج تذكرنا ؟ قال : وأى شيء يقولون ؟ قال : أول ما أقول لك : انهم لا يرون الجمعة ، قال : حسبك ما قولك فيمن رد على أبي بكر وعمر رحمهما الله ؟ قال : قلت رجل سوء ، قال : فما قولك فيمن رد على النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : قلت كافر ، فكث ساعه ثم قال ، ما قولك فيمن رد على العلى الأعلى ؟ ثم غشى عليه فكث ساعة ثم قال : ردوا عليه والله ، قال الله تعالى (٦٢ ، ٩) يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) قالها والله وهو يعلم أن بنى العباس سيلونها .

إذا ثبت هذا فإنها لا تعاد خلف من يعاد خلفه بقية الصلوات ، وحكى عن أبي عبد الله رواية أخرى أنها تعاد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ، والظاهر من حال الصحابة رحمة الله عليهم أنهم لم يكونوا يعيدونها فإنه لم ينقل عنهم ذلك .

« مسألة ، قال (فإذا فرغوا من الأذان خطبهم قائماً)

وجملة ذلك ، أن الخطبة شرط في الجمعة لا تصح بدونها ، كذلك قال عطاء والنخعي وقتادة والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الحسن قال ، تجزئهم جميعهم خطب الإمام أو لم يخطب لأنها صلاة عيد فلم تشترط لها الخطبة كصلاة الأضحية .

ولنا قول الله تعالى (٦٢ ، ٩ فاسعوا الى ذكر الله) والذكر هو الخطبة ، ولأن النبي (ص) ما ترك الخطبة للجمعة في حال ، وقد قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وعن عمر رضي الله عنه أنه قال ، قصرت الصلاة لاجل الخطبة ، وقول عائشة نحو من هذا ، وقال سعيد بن جبير ، كانت الجمعة أربعاً فجعلت الخطبة مكان الركعتين ، وقوله ، خطبهم قائماً ، يحتمل أنه أراد اشتراط القيام في الخطبة وأنه متى خطب قاعداً لغير عذر لم تصح ، ويحتمله كلام أحمد رحمه الله ، قال الأثرم ، سمعت أبا عبد الله يسأل عن الخطبة قاعداً أو يقعد في إحدى الخطبتين فلم يعجبه ، وقال قال الله تعالى (٦٢ ، ١١ وتركوك قائماً) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً ، فقال له الهيثم بن خارجة ، كان عمر بن عبد العزيز يجلس في خطبته فظهر منه انكار ، وهذا مذهب الشافعي ، وقال القاضي ، يجزيه الخطبة قاعداً ، وقد نص عليه أحمد ، وهو مذهب أبي حنيفة لأنه ذكر ليس من شروطه الاستقبال فلم يجب له القيام كالأذان ، ووجه الأول ما روى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس » متفق عليه ، وقال جابر بن سمرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً فمن نباك أنه يخطب جالسا فقد كذب ، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، فأما أن قعد لعذر من مرض أو عجز عن القيام فلا بأس فإن الصلاة تصح من القاعد العاجز عن القيام ، فالخطبة أولى ويستحب أن يشرع في الخطبة عند فراغ المؤذن من أذانه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك .

(فصل) ويستحب أن يستقبل الناس الخطيب إذا خطب قال الأثرم ، قلت

لأبي عبد الله ، يكون الامام متباعدا فإذا أردت ان أنحرف اليه حولت وجهي عن القبلة ، فقال ، نعم تنحرف اليه وعن كان يستقبل الامام ابن عمر وأنس ، وهو قول شريح وعطاء ومالك والثوري والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابن جابر ويزيد بن أبي مریم والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، قال ابن المنذر ، هذا كالأجماع ، وروى عن الحسن أنه استقبل القبلة ولم ينحرف الى الامام ، وعن سعيد بن المسيب أنه كان لا يستقبل هشام بن اسماعيل اذا خطب فوكل به هشام شرطيا يعطفه اليه ، والاول أولى لما روى عدى بن ثابت عن أبيه عن جده قال : كان النبي (ص) اذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم ، رواه ابن ماجه ، وعن مطيع بن يحيى المدني عن أبيه عن جده قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام على المنبر أقبلنا بوجوهنا اليه ، أخرجه الأثرم ، ولان ذلك أبلغ في سماعهم فاستحب كاستقبال الامام اياهم .

« مسألة ، قال (فحمد الله وأثنى عليه ، وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وجلس وقام ، فأتى ايضا بالحمد لله والثناء عليه ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرأ ووعظ وان اراد ان يدعو لإنسان دعا)

وجملته انه يشترط للجمعة خطبتان ، وهذا مذهب الشافعي ، وقال مالك والاوزاعي واسحق وابو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي ، يحزیه خطبة واحدة وقد روى عن احمد ما يدل عليه فإنه قال ، لا تكون الخطبة الا كما خطب النبي (ص) او خطبة تامة ، ووجه الاول ان النبي (ص) كان يخطب خطبتين كما روينا في حديث ابن عمر وجابر بن سمرة ، وقد قال « صلوا كما رأيتموني اصلي ، ولان الخطبتين اقيمتا مقام الركعتين فكل خطبة مكان ركعة فالاخلال بإحدهما كالاخلال بإحدى الركعتين ، ويشترط لكل واحدة منها حمد الله تعالى ، والصلاة على رسوله (ص) ، لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل امر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو ابتر ، واذا وجب ذكر الله تعالى ، وجب ذكر النبي (ص) لما روى في تفسير قوله تعالى (٩٤ ، ١) ألم نشرح لك صدرك ورفعنا لك ذكرك) قال ، لا أذكر الا ذكرت معي ولأنه موضع وجب فيه ذكر الله تعالى ،

والثناء عليه ، فوجب فيه الصلاة على النبي ص ، كالإذان والتشهد ، ويحتمل أن لا تجب الصلاة على النبي (ص) لأن النبي (ص) لم يذكر في خطبه ذلك ، فأما القراءة فقال القاضي : يحتمل أن يشترط لكل واحدة من الخطبتين ، وهو ظاهر كلام الخرقى لأن الخطبتين أقيمتا مقام ركعتين ، فكانت القراءة شرطاً فيها كالركعتين ، ويحتمل أن تشترط في إحداها ، لما روى الشعبي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس ، فقال : السلام عليكم ، ويحمد الله ويثنى عليه ، ويقرأ سورة ، ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم ينزل وكان أبو بكر وعمر يفعلانه ، رواه الأثرم ، فظاهر هذا ، أنه إنما قرأ في الخطبة الأولى ووعظ في الخطبة الثانية . وظاهر كلام الخرقى ، أن الموعظة إنما تكون في الخطبة الثانية لهذا الخبر ، وقال القاضي : تجب في الخطبتين لأنها بيان المقصود من الخطبة فلم يحز الإخلال بها ، وقال أبو حنيفة ، لو أتى بتسبيحة واحدة أجزأ لأن الله تعالى قال (٦٢ ، ٩ فاسعوا إلى ذكر الله ولم يعين ذكر آفا جزأ ما يقع عليه اسم الذكر ، ويقع اسم الخطبة على دون ما ذكرتموه بدليل ، أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال علمني عملاً أدخل به الجنة ، فقال : لن أقصر في الخطبة لقد أعرضت في المسألة ، وعن مالك روايتان كالْمذهبين .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر الذكر بفعله فيجب الرجوع إلى تفسيره ، قال جابر بن سمرة : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصداً ، وخطبته قصداً ، يقرأ آيات من القرآن ، ويذكر الناس ، وقال جابر : كان رسول الله (ص) يخطب الناس ، يحمد الله ويثنى عليه بما هو أهله ثم يقول ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ، وقال ابن عمر : كان رسول الله (ص) يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم ، فأما التسبيح والتهليل فلا يسمى خطبة ، والمراد بالذكر ، الخطبة ، وما روه مجاز ، فإن السؤال لا يسمى خطبة ، ولذلك لو ألقى مسألة على الحاضرين لم يكف ذلك اتفاقاً ، قال أصحابنا ، ولا يكفي في القراءة أقل من آية لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتصر على أقل من ذلك ولأن الحكم لا يتعلق بما دونها بدليل منع الجنب من قراءتها دون ما هو أقل من

ذلك ، وظاهر كلام أحمد ، أنه لا يشترط ذلك لأنه قال ، القراءة في الخطبة على المنبر ليس فيها شيء مؤقت ، ما شاء قرأ ، وقال : ان خطب بهم وهو جنب ثم اغتسل وصلى بهم فإنه يجزيه ، والجنب ممنوع من قراءة آية ، والخرقي قال : قرأ شيئاً من القرآن ولم يعين المقروء ، ويحتمل أن لا يجب شيء سوى حمد الله والموعظة لأن ذلك يسمى خطبة ويحصل به المقصود فأجزأ ، وما عداه ليس على اشتراطه دليل ولا يجب أن يخطب على صفة خطبة النبي (ص) بالاتفاق لأنه قد روى أنه كان يقرأ آيات ولا يجب قراءة آيات ، ولكن يستحب أن يقرأ آيات كذلك ، ولما روت أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت : ما أخذت (ق والقرآن المجيد) إلا من في رسول الله (ص) يخطب بها في كل جمعة ، وعن أخت لعمره كانت أكبر منها مثل هذا رواهما مسلم وفي حديث الشعبي (أن النبي ص) كان يقرأ سورة .

(فصل) يستحب أن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة لان النبي (ص) كان يفعل ذلك ، كما روينا في حديث ابن عمر وجابر بن سمرة ، وليست واجبة في قول أكثر أهل العلم ، وقال الشافعي : هي واجبة لان النبي (ص) كان يجلسها .

ولنا أنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع فلم تكن واجبة كالاولى ، وقد سرد الخطبة جماعة منهم ، المغيرة بن شعبة وأبي بن كعب ، قاله أحمد : وروى عن أبي اسحاق قال ، رأيت علياً يخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ ، وجلوس النبي (ص) كان للاستراحة فلم تكن واجبة كالاولى ولكن يستحب فإن خطب جالسا لعذر فصل بين الخطبتين بسكتة ، وكذلك ان خطب قائماً فلم يجلس ، قال ابن عبد البر ، ذهب مالك والعراقيون وسائر فقهاء الامصار الا الشافعي ، أن الجلوس بين الخطبتين لا شيء على من تركه .

(فصل) والسنة أن يخطب متطهراً ، قال أبو الخطاب ، وعنه أن ذلك من شرائطها وللشافعي قولان كالروايتين ، وقد قال أحمد فيمن خطب وهو جنب ثم اغتسل وصلى بهم يجزيه ، وهذا انما يكون اذا خطب في غير المسجد ، أو خطب في المسجد غير عالم بحال نفسه ثم علم بعد ذلك ، والاشبه بأصول المذهب اشتراط الطهارة من الجنابة فإن أصحابنا قالوا ، يشترط قراءة آية فصاعداً ،

وليس ذلك للجنب، ولأن الحرقى اشترط للأذان الطهارة من الجنابة فالخطبة أولى فأما الطهارة الصغرى : فلا يشترط . لأنه ذكر يتقدم الصلاة فلم تكن الطهارة فيه شرطاً كالأذان ، لكن يستحب أن يكون متطهراً من الحدث والنجس لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقيب الخطبة لا يفصل بينهما بطهارة ، فيدل على أنه كان متطهراً والاقتداء به ان لم يكن واجبا فهو سنة ، ولأننا استحبتنا ذلك للأذان فالخطبة أولى ، ولأنه لو لم يكن متطهراً احتاج الى الطهارة بين الصلاة والخطبة . فيفصل بينهما ، وربما طول على الحاضرين .

فصل

والسنة : أن يتولى الصلاة من يتولى الخطبة . لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولاهما بنفسه ، وكذلك خلفاؤه من بعده ، وان خطب رجل ، وصلى آخر لعذر جاز ، نص عليه أحمد . ولو خطب أمير فعزل وولى غيره ، وصلى بهم ، فصلاتهم تامة نص عليه ، لأنه اذا جاز الاستخلاف في الصلاة الواحدة للعذر ، ففي الخطبة مع الصلاة أولى .

وان لم يكن عذر ، فقال أحمد رحمه الله : لا يعجبني من غير عذر فيحتمل المنع لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولاهما ، وقد قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » ولأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين ، ويحتمل الجواز لأن الخطبة منفصلة عن الصلاة فأشبهتا صلاتين ، وهل يشترط أن يكون المصلي ممن حضر الخطبة ؟ فيه روايتان . إحداهما : يشترط ذلك ، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي وأبي ثور لأنه إمام في الجمعة فاشترط حضوره الخطبة كما لو لم يستخلف ، والثانية : لا يشترط وهو قول الاوزاعي والشافعي لأنه ممن تنعقد به الجمعة فجاز أن يؤم فيها كما لو حضر الخطبة .

وقد روى عن أحمد رحمه الله أنه لا يجوز الاستخلاف لعذر ولا غيره قال في رواية حنبل في الإمام إذا أحدث بعد ما خطب فقدم رجلا يصلى بهم لم يصلى بهم الا أربعا إلا أن يعيد الخطبة ثم يصلى بهم ركعتين ، وذلك لأن هذا لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من خلفائه ، والأول المذهب .

(فصل)

ومن سنن الخطبة أن يقصد الخطيب تلقاء وجهه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولأنه أبلغ في سماع الناس وأعدل بينهم فإنه لو التفت إلى أحد جانبيه لأعرض عن الجانب الآخر ولو خالف هذا واستدبر الناس واستقبل القبلة صحت الخطبة لحصول المقصود بدونه فأشبه ما لو أذن غير مستقبل القبلة ، ويستحب أن يرفع صوته لسمع الناس .

قال جابر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحمرت عيناه ، وعلا صوته واشتد غضبه ، حتى كأنه منذر جيش يقول . صبحكم ومساكم ، ويقول : أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدى هدى محمد (ص) ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة . »

ويستحب تقصير الخطبة لما روى عمار قال « إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة . »

وقال جابر بن سمرة « كنت أصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً ، روى هذه الأحاديث كلها مسلم ، وعن جابر بن سمرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطيل الموعظة يوم الجمعة إنما هي كلمات يسيرات ، رواه أبو داود . »

ويستحب أن يعتمد على قوس أو سيف أو عصي ، لما روى الحكم بن حزن الخافى قال « وفدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقمنا أياماً شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام متوكئاً على عصي أو قوس فحمد الله وأثنى عليه كلمات طيبات خفيفات مباركات ، رواه أبو داود ولأن ذلك أعون له فإن لم يفعل فيستحب أن يسكن أطرافه . أما أن يضع يمينه على شماله أو يرسلها ساكنتين مع جنبه ويستحب أن يبدأ بالحمد قبل الموعظة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ، ولأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتى ، ثم يثنى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعظ ، فإن عكس ذلك صح لحصول

المقصود منه ، ويستحب أن يكون في خطبته مترسلاً مهيئاً معرباً لا يعجل فيها ولا يبطئها وأن يكون متخشعاً متعظاً بما يعظ الناس به ، لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : عرض على قوم تقرض شفاهم بمقاريض من نار فقيل لي : هؤلاء خطباء من أمتك يقولون ما لا يفعلون .

(فصل) سئل أحمد عن قراءة سورة الحج على المنبر أيجزئه ؟ قال لا ، لم يزل الناس يخطبون بالثناء على الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : لا تكون الخطبة الا كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم أو خطبة تامة ولأن هذا لا يسمى خطبة ولا يجمع شروطها ، وإن قرأ آيات فيها حمد الله تعالى والموعظة وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم صح لاجتماع الشروط .

فصل

وإن قرأ السجدة في أثناء الخطبة فإن شاء نزل فسجد ، وإن أمكن السجود على المنبر سجد عليه ، وإن ترك السجود فلا حرج ، فعله عمر وترك ، وبهذا قال الشافعي ، وترك عثمان وأبو موسى وعمار والنعمان بن بشير وعقبة بن عامر ، وبه قال أصحاب الرأي ، لأن السجود عندهم واجب ، وقال مالك : لا ينزل لأنه صلاة تطوع فلا يشتغل بها في أثناء الخطبة كهصلاة ركعتين :

ولنا فعل عمر وتركه وفعل من سمينا من الصحابة رحمة الله عليهم ، ولأنه سنة وجد سببها لا يطول الفصل بها فاستحب فعلها كحمد الله تعالى إذا عطس وتشميت العاطس ، ولا يجب ذلك لما قدمنا من أن سجود التلاوة غير واجب ويفارق صلاة ركعتين لأن سببها لم يوجد ويطول الفصل بها .

(فصل) والمواالة شرط في صحة الخطبة ، فإن فصل بعضها من بعض بكلام طويل أو سكوت طويل أو شيء غير ذلك يقطع المواالة استأنفها ، والمرجع في طول الفصل وقصره الى العادة ، وكذلك يشترط المواالة بين الخطبة والصلاة ، وإن احتاج الى الطهارة تطهر وبني على خطبته ما لم يطل الفصل .

(فصل) ويستحب أن يدعو للمؤمنين والمؤمنات ولنفسه والحاضرين ، وإن دعا لسلطان المسلمين بالصلاح فحسن ، وقد روى ضبة بن محسن : أن أبا موسى

كان اذا خطب فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ يدعو لعمر وأبي بكر ؛ وأنكر عليه ضبة البداية بعمر قبل الدعاء لأبي بكر ورفع ذلك إلى عمر فقال لضبة : أنت أوثق منه وأرشد .

وقال القاضي : لا يستحب ذلك لأن عطاء قال : هو محدث ؛ وقد ذكرنا فعل الصحابة له ، وهو مقدم على قول عطاء ، ولأن سلطان المسلمين إذا صلح كان فيه صلاح لهم ففي الدعاء له دعاء لهم وذلك مستحب غير مكروه .

« مسألة ، قال (وينزل فيصلى بهم الجمعة ركعتين يقرأ في كل ركعة الحمد لله وسورة)

وجملة ذلك : أن صلاة الجمعة ركعتان عقيب الخطبة يقرأ في كل ركعة الحمد لله وسورة ويجهر بالقراءة فيهما لا خلاف في ذلك كله .

قال ابن المنذر : أجمع المسلمون على أن صلاة الجمعة ركعتان ، وجاء الحديث عن عمر أنه قال « صلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ، رواه الإمام أحمد وابن ماجه .

ويستحب أن يقرأ في الأولى بسورة الجمعة ، والثانية بسورة المنافقين وهذا مذهب الشافعي وأبي ثور ، لما روى عن عبيد الله بن أبي رافع قال « صلى بنا أبو هريرة الجمعة فقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى ، وفي الركعة الآخرة إذا جاءك المنافقون ، فلما قضى أبو هريرة الصلاة أدركته فقلت . يا أبا هريرة أنك قرأت سورتين كان علي يقرأ بهما بالكوفة ، قال : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما في الجمعة ، أخرجه مسلم ، وان قرأ في الثانية بالغاشية فحسن فإن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير « ماذا كان يقرؤه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة ؟ فقال : كان يقرأ (هل أتاك حديث الغاشية) أخرجه مسلم وان قرأ في الأولى بسبح ، وفي الثانية بالغاشية فحسن فإن النعمان بن بشير قال « كان رسول الله (ص) يقرأ في العيدين ، وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية ، فإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد قرأ بهما أيضاً في الصلاتين ، أخرجه مسلم .

وروى سمرة بن جندب ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة بسبع اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية معاً ، رواه أبو داود والنسائي .

وقال مالك : أما الذي جاء به الحديث هل أتاك حديث الغاشية مع سورة الجمعة والذي أدركت عليه الناس بسبع اسم ربك الأعلى ، وحكى عن أبي بكر عبد العزيز : أنه كان يستحب أن يقرأ في الثانيه سبع ولعله صار الى ما حكاه مالك أنه أدرك الناس عليه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن ، ومهما قرأ فهو جائز حسن إلا أن الاقتداء برسول الله (ص) أحسن ، ولأن سورة الجمعة تليق بالجمعة لما فيها من ذكرها والامر بها والحث عليها .

« مسألة ، قال (ومن أدرك مع الامام منها ركعة بسجديها أضاف إليها أخرى وكانت له جمعة) »

أكثر أهل العلم يرون ان من ادرك ركعة من الجمعة مع الامام فهو مدرك لها يضيف إليها أخرى ويجزيه ، وهذا قول ابن مسعود وابن عمر وأنس وسعيد ابن المسيب والحسن وعلقمه والأسود وعروة والزهرى والنخعي ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي ، وقال عطاء وطاوس ومجاهد ومكحول : من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً لأن الخطبة شرط للجمعة فلا تكون جمعة في حق من لم يوجد في حقه شرطها .

ولنا ما روى الزهرى عن أبي سله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة ، رواه الأثرم ، ورواه ابن ماجه ولفظه « فليصل إليها أخرى » وعن أبي هريرة عن النبي (ص) « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » متفق عليه ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولا يخاف لهم في عصرهم .

« مسألة ، قال (ومن أدرك معه أقل من ذلك بنى عليها ظهراً إذا كان قد دخل بنية الظهر) »

أما من أدرك أقل من ركعة فإنه لا يكون مدركاً للجمعة ويصلي ظهراً أربعاً

وهو قول جميع من ذكرنا في المسألة قبل هذه . وقال الحكم وحماد وأبو حنيفة :
يكون مدركاً للجمعة بأى قدر أدرك من الصلاة مع الامام ، لأن من لزمه أن يبنى
على صلاة الامام إذا أدرك ركعة لزمه إذا أدرك أقل منها كالمسافر يدرك المقيم ،
ولأنه أدرك جزءاً من الصلاة فكان مدركاً لها كالظهر

ولنا قوله عليه السلام « من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة ،
فمفهومه أنه إذا أدرك أقل من ذلك لم يكن مدركاً لها ، ولأنه قول من سمينا من
الصحابة والتابعين ، ولا يخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعاً ، وقد روى بشر بن
معاذ الزيات عن الزهرى عن أبى سلبة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « من
أدرك يوم الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى ، ومن أدرك دونها صلاها أربعاً ،
ولأنه لم يدرك ركعة فلم تصح له الجمعة ، كالامام إذا انقضوا قبل أن يسجد .
وأما المسافر فإدراكه إدراك إلزام وهذا إدراك إسقاط للعدد فافترقا . وكذلك يتم
المسافر خلف المقيم ولا يقصر المقيم خلف المسافر ، وأما الظهر فليس من شرطها
الجماعة بخلاف مسألتنا .

فصل

فأما قوله بسجديها فيحتمل أنه للتأكيد ، كقوله تعالى (٦ - ٣٨ ولا طائر
يطير بجناحيه ويحتمل أنه للاحتراز من الذى أدرك الركوع ثم فاتته السجدة ثان
أو إحداهما حتى سلم الامام لزحام أو نسيان أو نوم أو غفلة ، وقد اختلفت الرواية
عن أحمد فيمن أحرم مع الامام ثم زحم فلم يقدر على الركوع والسجود حتى سلم
الامام فروى الاثرم والميمونى وغيرهما أنه يكون مدركاً للجمعة يصلى ركعتين ،
اختارها الخلال ، وهذا قول الحسن والأوزاعى وأصحاب الراى لأنه أحرم
بالصلاة مع الامام فى أول ركعة أشبه ما لو ركع وسجد معه ، ونقل صالح وابن
منصور وغيرهما أنه يستقبل الصلاة أربعاً ، وهو ظاهر قول الخرقى وابن أبى موسى
واختيار أبى بكر وقول قتادة وأيوب السخيتانى ويونس بن عبيد والشافعى وأبى ثور
وابن المنذر لأنه لم يدرك ركعة كاملة فلم يكن مدركاً للجمعة كالتى قبلها

(فصل) ومتى قدر المرحوم على السجود على ظهر إنسان أو قدمه لزمه ذلك
وأجزأه ؛ قال أحمد فى رواية أحمد بن هاشم : يسجد على ظهر الرجل والقدم ، ويمكن

الجبهة واللائف في العيدين والجمعة ، وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر ؛ وقال عطاء والزهرى ومالك لا يفعل . قال مالك وتبطل الصلاة إن فعل لقول النبي (ص) « ومكن جبهتك من الأرض » ،

ولنا ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « إذا اشتد الزحام فلا يسجد على ظهر أخيه » ، رواه سعيد في سننه ، وهذا قاله بمحض من الصحابة وغيرهم في يوم جمعة ، ولم يظهر له مخالف فكان إجماعاً ، ولأنه أتى بما يمكنه حال العجز فصح كالمرضى يسجد على المرفقة ، والخبر لم يتناول العاجز ، لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، ولا يأمر العاجز عن الشيء بفعله

(فصل) وإذا زحم في إحدى الركعتين لم يخل من أن يزحم في الأولى أو في الثانية ، فإن زحم في الأولى ولم يتمكن من السجود على ظهر ولا قدم انتظر حتى يزول الزحام ثم يسجد ويتبع إمامه ، مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف بعسفان سجد معه صف وبقى صف لم يسجد معه ، فلما قام إلى الثانية سجدوا ، وجاز ذلك للحاجة ؛ كذا ها هنا ، فإذا قضى ما عليه وأدرك الإمام في القيام أو في الركوع أتبعه فيه وصحت له الركعة ، وكذا إذا تعذر عليه السجود مع إمامه لمرض أو نوم أو نسيان لأنه معذور في ذلك فأشبه المرحوم ، فإن خاف أنه إن تشاغل بالسجود فاته الركوع مع الإمام في الثانية لزمه متابعتة وتصير الثانية أولاه ، وهذا قول مالك .

وقال أبو حنيفة : يشتغل بقضاء السجود لأنه قد ركع مع الإمام فيجب عليه السجود بعده ، كما لو زال الزحام والإمام قائم ، وللشافعي كالْمذهبين ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا ، فإن قيل فقد قال « فإذا سجد فاسجدوا » قلنا قد سقط الأمر بالمتابعة في السجود عن هذا لعذره ، وبقى الأمر بالمتابعة في الركوع متوجهاً لمكانه ولأنه خائف فوات الركوع فلزمه متابعة إمامه فيه كالمسبوق ، فأما إذا كان الإمام قائماً فليس هذا اختلافاً كثيراً ، وقد فعل النبي (ص) مثله بعسفان

إذا تقرر هذا فإنه إن اشتغل بالسجود معتقداً تحريمه لم تصح صلاته ، لأنه ترك واجبا عمداً وفعل مالا يجوز له فعله ، وإن اعتقد جواز ذلك فسجد لم يعتد

بسجوده لأنه سجد في موضع الركوع جهلاً فأشبهه الساهي ، ثم إن أدرك الإمام في الركوع ركع معه وصحت له الثانية دون الأولى وتصير الثانية أولاه ، فإن فاتته الركوع سجد معه فإن سجد السجدين معه ، فقال القاضي يتم بهما الركعة الأولى . وهذا مذهب الشافعي ، وقياس المذهب أنه متى قام إلى الثانية وشرع في ركوعها أو شيء من أفعالها المقصودة أن الركعة الأولى تبطل على ما ذكر في سجود السهو ، ولكن إن لم يقم ولكن سجد السجدين من غير قيام تمت ركعته .

وقال أبو الخطاب : إذا سجد معتقداً جواز ذلك اعتد له به وتصح له الركعة كما لو سجد وإمامه قائم ، ثم إن أدرك الإمام في ركوع الثانية صحت له الركعتان . وإن أدرك بعد رفع رأسه من ركوعه فينبغي أن يركع ويتبعه لأن هذا سبق يسير ويحتمل أن تفوته الثانية بفوات الركوع ، وإن أدركه في التشهد تابعه وقضى ركعة بعد سلامه كالمسبوق

وقال أبو الخطاب : ويسجد للسهو ولا وجه للسجود ها هنا ، لأن المأموم لا سجود عليه لسهو ، ولأن هذا فعله عمداً ، ولا يشرع السجود للعمد وإن زحم عن سجدة واحدة ، أو عن الاعتدال بين السجدين أو بين الركوع والسجود أو عن جميع ذلك فالحكم فيه كالحكم في الزحام عن السجود ، فأما إن زحم عن السجود في الثانية فزال الزحام قبل سلام الإمام سجد واتبعه وصحت الركعة ، وإن لم يزل حتى سلم ، فلا يخلو من أن يكون أدرك الركعة الأولى أو لم يدركها ، فإن أدركها فقد أدرك الجمعة بإدراكها ويسجد الثانية بعد سلام الإمام ويتشهد ويسلم ؛ وقد تمت جمعته ، وإن لم يكن أدرك الأولى فإنه يسجد بعد سلام إمامه وتصح له الركعة وهل يكون مدركاً للجمعة بذلك ، على روايتين

فصل

وإذا ركع مع الإمام ركعة فلما قام ليقضى الأخرى ذكر أنه لم يسجد مع إمامه إلا سجدة واحدة ، أو شك هل سجد واحدة أو اثنتين؟ فإنه إن لم يكن شرع في قراءة الثانية رجع فسجد للأولى فآتمها وقضى الثانية وتمت جمعته ، نص أحمد على هذا في رواية الأثرم ؛ وإن كان شرع في قراءة الثانية بطلت الأولى وصارت الثانية أولاه ، وعلى كلا الحالتين يتمها جمعة على ما نقله الأثرم . وقياس الرواية الأخرى

في المرحوم أنه يتمها ما ههنا ظهراً لأنه لم يدرك ركعة كاملة ، ولو قضى الركعة الثانية ثم علم أنه ترك سجدة من إحداهما لا يدري من أي الركعتين تركها ، أو شك في تركها فالحكم واحد ويجعلها من الأولى ويأتي بركعة مكانها ، وفي كونه مدركاً للجمعة وجهان : بناء على الروايتين ، فأما إن شك في إدراك الركوع مع الإمام ، مثل إن كبر والإمام راكع فرفع إمامه رأسه فشك هل أدرك المجزى من الركوع مع الإمام أو لا ؟ لم يعتد بتلك الركعة ، ويصلي ظهراً قولاً واحداً ، لأن الأصل أنه ما أتى بها معه .

فصل

وكل من أدرك مع الإمام ما لا يتم به جمعة فإنه في قول الخرقى ينوي ظهراً ، فإن نوى جمعه لم تصح في ظاهر كلامه ، لأنه اشترط للبناء على ما أدرك أن يكون قد دخل بنية الظهر ، ففهموه أنه إذا دخل بنية الجمعة لم يبن عليها ، وكلام أحمد في رواية صالح وابن منصور يحتمل هذا لقوله فيمن أحرم : ثم زحم عن الركوع والسجود حتى سلم إمامه قال : تستقبل ظهراً أربعا ، فيحتمل أنه أراد أنه يستأنف الصلاة ، وذلك لأن الظهر لا تتأدى بنية الجمعة ابتداءً ، وكذلك دواماً كالظهر مع العصر . وقال أبو إسحاق بن شاقلا : ينوي جمعه لئلا يخالف نية إمامه ثم يبنى عليها ظهراً ، وهذا ظاهر قول قتادة وأيوب ويونس والشافعي لأنهم قالوا في الذي أحرم مع الإمام بالجمعة ثم زحم عن السجود حتى سلم الإمام أتمها أربعا فجوزوا له أتمامها ظهراً مع كونه إنما أحرم بالجمعة

وقال الشافعي : من أدرك ركعة فلما سلم الإمام علم أن عليه منها سجدة ، قال يسجد سجدة ويأتي بثلاث ركعات لأنه يجوز أن يأتي بمن يصلي الجمعة ، فجاز أن يبنى صلاته على نيتها كصلاة المقيم مع المسافر وكما ينوي أنه مأموم ، ويتم بعد سلام إمامه منفرداً ، ولا يصح أن ينوي الظهر خلف من يصلي الجمعة في ابتدائها ، وكذلك في أثنائها .

(فصل) وإذا صلى الإمام الجمعة قبل الزوال فأدرك المأموم معه دون الركعة لم يكن له الدخول معه لأنها في حقه ظهر فلا يجوز قبل الزوال كعذر يوم الجمعة فإن

دخل معه كانت نفلا في حقه ولم تجزئه عن الظهر : ولو أدرك منها ركعة ثم زحم عن سجودها ، وقلنا : تصير ظهرا فإنها تنقلب نفلا لثلاث تكون ظهراً قبل وقتها .

فصل

ولو صلى مع الامام ركعة ثم زحم في الثانية ، وأخرج من الصف فصار فذا فتوى الانفراد عن الامام ، فقياس المذهب : أنه يتمها جمعة لأنه مدرك لركعة منها مع الامام ، فيبني عليها جمعة كما لو أدرك الركعة الثانية ، وإن لم ينو الانفراد وأتمها مع الامام ، ففيه روايتان :

احداهما : لا تصح لأنه قد في ركعة كاملة ، أشبه ما لو فعل ذلك عمدا .

والثانية : تصح لأنه قد يعنى في البناء عن تكميل الشروط كما لو خرج الوقت وقد صلوا ركعة ، وكالمسبوق بركعة يقضى ركعة وحده .

« مسألة ، قال (ومتى دخل وقت العصر وقد صلوا ركعة أتموا بركعة أخرى

وأجزأتهم جمعة)

ظاهر كلام الخرقى أنه لا يدرك الجمعة الا بإدراك ركعة في وقتها ، ومتى دخل وقت العصر قبل ركعة لم تكن جمعة ، وقال القاضى : متى دخل وقت العصر بعد إحرامه بها أتمها جمعة ، ونحو هذا قال أبو الخطاب لأنه أحرم بها في وقتها أشبه ما لو أتمها فيه ، والمنصوص عن أحمد : أنه اذا دخل وقت العصر بعد تشهده وقبل سلامه سلم وأجزأته ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد وظاهر هذا أنه متى دخل الوقت قبل ذلك بطلت أو انقلبت ظهرا ، وقال أبو حنيفة : إذا خرج وقت الجمعة قبل فراغه منها بطلت ولا يبني عليها ظهرا لأنهما صلاتان مختلفتان فلا يبني أحدهما على الاخرى كالظهر والعصر ، والظاهر أن مذهب أبي حنيفة في هذا كما ذكرنا عن أحمد لأن السلام عنده ليس من الصلاة ، وقال الشافعى : لا يتمها جمعة ، ويبني عليها ظهراً لأنهما صلاتا وقت واحد فجاز بناء إحداهما على الاخرى كصلاة الحضر والسفر واحتجوا على أنه لا يتمها جمعة بأن ما كان شرطاً في بعضها كان شرطاً في جميعها كالطهارة وسائر الشروط .

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم « من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك

الصلاة ، ولأنه أدرك ركعة من الجمعة فكان مدركا لها كالمسبوق بركعة ، ولأن الوقت شرط يختص الجمعة فاكتفى به في ركعة كالجماعة ، وما ذكره ينتقض بالجماعة فإنه يكتفى بإدراكها في ركعة فعلى هذا ان دخل وقت العصر قبل ركعة فعلى قياس قول الخرقى تفسد ويستأنفها ظهرا ، كقول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي إسحاق بن شاقلا يتمها ظهرا كقول الشافعى وقد ذكرنا وجه القولين .

فصل

إذا أدرك من الوقت ما يمكنه أن يخطب ثم يصلى ركعة فقياس قول الخرقى أن له التلبس بها لانه أدرك من الوقت ما يدركها فيه فإن شك هل أدرك من الوقت ما يدركها به أو لا ؟ صحت لأن الاصل بقاء الوقت وصحتها .

« مسألة ، قال (ومن دخل والامام يخطب لم يجلس حتى يركع ركعتين يوجز فيهما)

وبهذا قال الحسن وابن عينة ومكحول والشافعى وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقال شريح وابن سيرين والنخعى وقتادة والثورى ومالك والليث وأبو حنيفة . يجلس ويكره له أن يركع لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال للذى جاء يتخطى رقاب الناس « اجلس ، فقد آذيت وأنت » رواه ابن ماجه ولان الركوع يشغله عن استماع الخطبة ، فكره كركوع غير الداخل .

ولنا ما روى جابر قال : جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس فقال « وصلت يا فلان ، قال لا قال « قم فاركع ، وفي رواية « فصل ركعتين ، متفق عليه .

ولمسلم قال : ثم قال « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما ، وهذا نص ولانه دخل المسجد في غير وقت النهى عن الصلاة ، فسن له الركوع لقول النبى صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، متفق عليه .

وحديثهم قضية في عين يحتمل أن يكون الموضع يضيق عن الصلاة أو يكون في آخر الخطبة بحيث لو تشاغل بالصلاة فاتته تكبيرة الاحرام ، والظاهر أن النبى صلى الله عليه وسلم انما أمره بالجلوس ليكف أذاه عن الناس لتخطيه إياهم

فإن كان دخوله في آخر الخطبة بحيث إذا تشاغل بالركوع فاته أول الصلاة ، لم يستحب له التشاغل بالركوع .

(فصل) وينقطع التطوع بجلوس الامام على المنبر فلا يصلي أحد غير الداخل يصلي تحية المسجد ويتجاوز فيها لما روى ثعلبة بن أبي مالك أنهم كانوا في زمن عمر ابن الخطاب يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر فإذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا فلم يتكلم أحد ، وهذا يدل على شهرة الأمر بينهم .

فصل

ويجب الانصات من حين يأخذ الامام في الخطبة ، فلا يجوز الكلام لأحد من الحاضرين ونهى عن ذلك عثمان وابن عمر ، وقال ابن مسعود : إذا رأيته يتكلم والامام يخطب فاقرع رأسه بالعصى ، وكره ذلك عامة أهل العلم منهم مالك وأبو حنيفة والأوزاعي ، وعن أحمد رواية أخرى : لا يحرم الكلام ، وكان سعيد ابن جبير والنخعي والشعبي وإبراهيم بن مهاجر وأبو بردة يتكلمون : والحجاج يخطب ، وقال بعضهم . إنا لم نؤمر أن نتصت لهذا ، وللشافعي قولان كالروايتين ، واحتج من أجاز ذلك بما روى أنس قال : « بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال : يا رسول الله هلك الكراع وهلك الشاه ، فادع الله أن يسقينا - وذكر الحديث إلى أن قال - ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائماً فقال : يا رسول الله هلكت الأموال وانقطع النسل فادع الله يرفعها عنا ، متفق عليه ، وروى « أن رجلاً قام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال : يا رسول الله متى الساعة ؟ فأعرض النبي صلى الله عليه وسلم ، وأوماً الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام ، فلما كان في الثالثة قال له النبي صلى الله عليه وسلم « ويحك ماذا أعددت لها ؟ قال : حب الله ورسوله . قال إنك مع من أحببت ، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم كلامهم ولو حرم عليهم لأنكره عليهم . ولنا ما روى أبو هريرة قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قلت

إصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت ، متفق عليه وروى عن أبي بن كعب ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ يوم الجمعة (تبارك) فذكرنا بأيام الله ، وأبو الدرداء أو أبو ذر يغمزني ، فقلت متى أنزلت هذه السورة فإني لم أسمعها إلا الآن ؟ فأشار إليه أن اسكت فلما انصرفوا قال : سألتك متى أنزلت هذه فلم تخبرني ، قال أبي : ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لغوت ، فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر له وأخبره بما قال أبي : فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق أبي ، رواه عبد الله بن أحمد في المسند وابن ماجه ، وروى أبو بكر بن أبي شيبة بإسناده عن أبي هريرة نحوه وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجمار يحمل أسفارا . رواه ابن أبي خيثمة

وما احتجوا به فيحتمل أنه مختص بمن كلم الامام أو كله الامام لانه لا يشتغل بذلك عن سماع خطبته ولذلك سأل النبي صلى الله عليه وسلم هل صلى ؟ فأجابه ، وسأل عمر عثمان حين دخل وهو يخطب فأجابه فتعين حمل اخبارهم على هذا جماعاً بين الاخبار وتوفيقاً بينها ولا يصح قياس غيره عليه لان كلام الامام لا يكون في حال الخطبة خلاف غيره وان قدر التعارض فالأخذ بحديثنا أولى ، لانه قول النبي صلى الله عليه وسلم ونصه ، وذلك سكوته ، والنص أقوى من السكوت .

فصل

ولا فرق بين القريب والبعيد لعموم ما ذكرناه ، وقد روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال ، من كان قريباً يسمع وينصت ، ومن كان بعيداً ينصت فإن للنصت الذي لا يسمع من الحظ ما للسامع ، وقد روى عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يحضر الجمعة ثلاثة نفر ، رجل حضرها يلغو وهو حظه منها ، ورجل حضرها يدعو فهو رجل دعا الله فإن شاء أعطاه وإن شاء منعه ، ورجل حضرها بإنصات وسكون ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحداً فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام ، وذلك أن الله تعالى يقول (٦ ، ١٦٠) من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) رواه أبو داود .

(فصل) وللبعيد أن يذكر الله تعالى ، ويقرأ القرآن ويصلي على النبي ﷺ ، ولا يرفع صوته قال أحمد ، لا بأس أن يصلي على النبي (ص) فيما بينه وبين نفسه ، رخص له في القراءة والذكر عطاء وسعيد بن جبير والنخعي والشافعي ، وليس له أن يرفع صوته ولا يذكر في الفقه ولا يصلي ولا يجلس في حلقة ، وذكر ابن عقيل أن له المذاكرة في الفقه وصلاة النافلة .

ولنا عموم ما روينا ، وأن النبي (ص) نهى عن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، رواه أبو داود ولأنه إذا رفع صوته منع من هو أقرب منه من السماع فيكون مؤذياً له فيكون عليه أثم من آذى المسلمين وصد عن ذكر الله تعالى ، وإذا ذكر الله فيما بينه وبين نفسه من غير أن يسمع أحداً فلا بأس وهل ذلك أفضل أو الانصات . يحتمل وجهين : أحدهما : الانصات أفضل ، لحديث عبد الله ابن عمرو ، وقول عثمان ، والثاني : الذكر أفضل لأنه يحصل له ثوابه من غير ضرر فكان أفضل كما قبل الخطبة .

فصل

ولا يحرم الكلام على الخطيب ولا على من سأل الخطيب لأن النبي صلى الله عليه وسلم « سأل سليكا الداخل وهو يخطب ، أصليت ؟ قال لا ، وعن ابن عمر » أن عمر بينما هو يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فناده عمر أية ساعة هذه ؟ قال : اني شغلت اليوم ، فلم أنقلب الى أهلي حتى سمعت النداء ، فلم أزد على أن توضأت ، قال عمر الوضوء أيضاً ؟ وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل ، متفق عليه ، ولأن تحريم الكلام علمته الاشتغال به عن الانصات الواجب وسماع الخطبة ، ولا يحصل هاهنا وكذلك من كلم الامام لحاجة أو سأل عن مسألة بدليل الخبر الذي تقدم ذكره .

(فصل) وإذا سمع الانسان متكلماً لم ينهه بالكلام لقول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب فقد لغوت » ولكن يشير اليه نص عليه أحمد ، فيضع أصبعه على فيه وعن رأى أن يشير ولا يتكلم زيد بن صوحان

وعبدالرحمن بن أبي ليلى والثوري والأوزاعي وابن المنذر، وكره الإشارة طاوس ولنا أن الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم متى الساعة؟ أو ما الناس إليه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكوت ولأن الإشارة تجوز في الصلاة التي يبطلها الكلام ففي الخطبة أولى .

فصل : فأما الكلام الواجب كتحذير الضرير من البئر أو من يخاف عليه ناراً أو حية أو حريقاً ونحو ذلك فله فعله ، لأن هذا يجوز في نفس الصلاة مع إفسادها فها هنا أولى ، فأما تشميت العاطس ورد السلام ففيه روايتان . قال الأثرم سمعت أبا عبد الله سئل يرد الرجل السلام يوم الجمعة ؟ فقال : نعم ، ويشمت العاطس ؟ فقال : نعم ، والإمام يخطب .

قال أبو عبد الله . قد فعله غير واحد . قال ذلك غير مرة ، ومن رخص في ذلك الحسن والشعبي والنخعي والحكم وقتادة والثوري وإسحاق ، وذلك لأن هذا واجب فوجب الإتيان به في الخطبة كتحذير الضرير ، والرواية الثانية : إن كان لا يسمع : رد السلام وشميت العاطس وإن كان يسمع لم يفعل ، قال أبو طالب : قال أحمد . إذا سمعت الخطبة فاستمع وأنصت ، ولا تقرأ ، ولا تشمت ، وإذا لم تسمع الخطبة فاقراً وشميت ورد السلام .

وقال أبو داود : قلت لأحمد : يرد السلام والإمام يخطب ويشمت العاطس قال : إذا كان ليس يسمع الخطبة فيرد ، وإذا كان يسمع فلا ، لقول الله تعالى (٧ : ٢٠٤ فاستمعوا له وأنصتوا) وقيل لأحمد : الرجل يسمع نغمة الإمام بالخطبة ولا يدرى ما يقول يرد السلام ؟ قال : لا ، إذا سمع شيئاً ، وروى نحو ذلك عن عطاء ، وذلك لأن الانصات واجب فلم يحز الكلام المانع منه من غير ضرورة كالآمر بالانصات بخلاف من لم يسمع .

وقال القاضي : لا يرد ولا يشمت ، وروى نحو ذلك عن ابن عمر ، وهو قول مالك والأوزاعي وأصحاب الرأي . واختلف قول الشافعي فيحتمل أن يكون هذا القول مختصاً بمن يسمع دون من لم يسمع فيكون مثل الرواية الثانية ، ويحتمل أن يكون عاماً في كل حاضر يسمع أو لم يسمع لأن وجوب الانصات شامل لهم فيكون المنع من رد السلام وتشميت العاطس ثابتاً في حقهم كالسامعين

(فصل)

لا يكره الكلام قبل شروعه في الخطبة وبعد فراغه منها وبهذا قال عطاء وطاوس والزهرى وبكر المزنى والنخعى ومالك والشافعى وإسحاق ويعقوب ومحمد ، وروى ذلك عن ابن عمر ، وكرهه الحكم .

وقال أبو حنيفة : اذا خرج الامام حرم الكلام ، قال ابن عبد البر ، ان عمر وابن عباس كانا يكرهان الكلام والصلاة بعد خروج الامام ، ولا يخالف لهما في الصحابة .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ، اذا قلت لصاحبك والامام يخطب أنصت فقد لغوت ، فخصه بوقت الخطبة ، وقال ثعلبة بن أبي مالك ، انهم كانوا في زمن عمر إذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون ، حتى إذا سكنت المؤذنون وقام عمر سكتوا فلم يتكلم أحد ، وهذا يدل على شهرة الامر بينهم ولأن الكلام إنما حرم لاجل الانصات للخطبة فلا وجه لتحريمه مع عدمها وقولهم لا يخالف لهما في الصحابة قد ذكرنا عن عمومهم خلاف هذا القول .

(فصل) فأما الكلام في الجلسة بين الخطبتين فيحتمل أن يكون جائزاً لأن الامام غير خاطب ولا متكلم فأشبهه ما قبلها وبعدها ، وهذا قول الحسن ويحتمل أن يمنع منه وهو قول مالك والشافعى والاوزاعى وإسحاق لأنه سكوت يسير في أثناء الخطبتين أشبه السكوت للتنفس .

(فصل) إذا بلغ الخطيب إلى الدعاء فهل يسوغ الكلام : فيه وجهان : أحدهما الجواز ، لأنه فرغ من الخطبة وشرع في غيرها فأشبهه ما لو نزل ويحتمل أن لا يجوز لأنه تابع للخطبة فيثبت له ما ثبت لها كالتطويل في الموعظة ، ويحتمل أنه ان كان دعاء مشروعاً كاللذان للمؤمنين والمؤمنات وللإمام العادل أنصت له وان كان لغيره لم يلزم الانصات لأنه لا حرمة له .

(فصل) ويكره العبث والامام يخطب لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ومن مس الحصى فقد لغا » رواه مسلم ، قال الترمذى : هذا حديث صحيح ، واللغو : الاثم قال الله تعالى (٢٣ : ٢) والذين هم عن اللغو معرضون) ولأن العبث يمنع

الخشوع والفهم ، ويكره أن يشرب والامام يخطب إن كان ممن يسمع ، وبه قال مالك والأوزاعي ورخص فيه مجاهد وطاوس والشافعي لأنه لا يشغل عن السماع ولنا أنه فعل يشتغل به أشبه مس الحصى ، فأما إن كان لا يسمع فلا يكره نص عليه لأنه لا يستمع فلا يشتغل به .

(فصل) قال أحمد : لا يتصدق على السؤال والامام يخطب ، وذلك لأنهم فعلوا ما لا يجوز ، فلا يعينهم عليه ، قال أحمد : وإن حصبه كان أعجب إلى لأن ابن عمر رأى سائلا يسأل والامام يخطب يوم الجمعة فحصبه ، وقيل لأحمد : فإن تصدق عليه إنسان فناوله والامام يخطب قال : لا يأخذ منه ، قيل : فإن سأل قبل خطبة الامام ثم جلس فأعطاني رجل صدقة أناولها إياه ؟ قال نعم ، هذا لم يسأل والامام يخطب .

(فصل)

ولا بأس بالاحتباء والامام يخطب روى ذلك عن ابن عمر وجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : وإليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء وشریح وعكرمة بن خالد وسالم ونافع ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي .

قال أبو داود : لم يبلغني أن أحداً كرهه إلا عبادة بن نسي لأن سهل بن معاذ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوقة يوم الجمعة والامام يخطب ، رواه أبو داود .

ولنا ما روى يعلى بن شداد بن أوس قال : شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فإذا جل من في المسجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محتبين والامام يخطب ، وفعله ابن عمر وأنس ولم نعرف لهم مخالفا فكان إجماعاً ، والحديث في إسناده مقال قاله ابن المنذر ، والأولى تركه لأن جل الخبر وإن كان ضعيفاً ولائحته يكون متهيئاً للنوم والوقوع وانتقاض الضوء فيكون تركه أولى والله أعلم ، ويحمل النهي في الحديث على الكراهة : ويحمل أحوال الصحابة الذين فعلوا ذلك على أنهم لم يبلغهم الخبر .

« مسألة ، قال (وإذا لم يكن في القرية أربعون رجلاً عقلاء لم تجب عليهم الجمعة) وجملته : أن الجمعة إنما تجب بسبعة شرائط : أحداها . أن تكون في قرية ، والثاني : أن يكونوا أربعين ، والثالث : الذكورية ، والرابع : البلوغ ، والخامس العقل ، والسادس : الاسلام ، والسابع : الاستيطان ، وهذا قول أكثر أهل العلم .

فأما القرية : فيعتبر أن تكون مبنية بما جرت العادة بنائها به من حجر أو طين أو لبن أو قصب أو شجر ونحوه ، فأما أهل الخيام وبيوت الشعر والحركات فلا جمعة عليهم ، ولا تصح منهم لأن ذلك لا ينصب للاستيطان غالباً وكذلك كانت قبائل العرب حول المدينة فلم يقيموا جمعة ، ولا أمرهم بها النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان ذلك لم يخف ولم يترك نقله مع كثرتة وعموم البلوى به لكن إن كانوا مقيمين بموضع يسمعون النداء لزمهم السعي إليها ، كأهل القرية الصغيرة إلى جانب مصر . ذكره القاضى

ويشترط في القرية أيضاً أن تكون مجتمعة البناء بما جرت العادة في القرية الواحدة فإن كانت متفرقة المنازل تفرقاً لم تجز العادة به لم تجب عليهم الجمعة إلا أن يجتمع منها ما يسكنه أربعون فتجب الجمعة بهم ويتبعهم الباقيون ، ولا يشترط اتصال البنيان بعضه ببعض .

وحكى عن الشافعى أنه شرط ، ولا يصح ، لأن القرية المتقاربة البنيان قرية مبنية على ما جرت به عادة القرى فأشبهت المتصلة ، ومتى كانت القرية لا تجب الجمعة على أهلها بأنفسهم وكانوا بحيث يسمعون النداء من مصر أو من قرية تقام فيها الجمعة لزمهم السعي إليها لعموم الآية .

(فصل : فأما الإسلام والعقل والذكورية فلا خلاف في اشتراطها ، لوجوب الجمعة وانعقادها ، لأن الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة المحضه ، والذكورية شرط لوجوب الجمعة وانعقادها ، لأن الجمعة يجتمع لها الرجال ، والمرأة ليست من أهل الحضور في مجامع الرجال ولكنها تصح منها لصحة الجماعة منها ، فإن النساء كن يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم في الجماعه

وأما البلوغ : فهو شرط أيضاً لوجوب الجمعة وانعقادها في الصحيح من المذهب ، وقول أكثر أهل العلم لأنه من شرائط التكليف بدليل قوله عليه السلام : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وذكر بعض أصحابنا في الصبي المميز روايه أخرى أنها واجبه عليه بناء على تكليفه ولا معول عليه .

(فصل)

فأما الأربعون : فالمشهور في المذهب أنه شرط لوجوب الجمعة وصحتها ، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وروى عن أحمد أنها لا تنعقد إلا بخمسين ، لما روى أبو بكر النجاد عن عبد الملك الرقاشي حدثنا رجاء بن سلمه حدثنا عباد بن عباد المهلب عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجب الجمعة على خمسين رجلاً ، ولا نجب على مادون ذلك ، ويأسناده عن الزهري عن أبي سلمه قال : قلت لأبي هريرة : على كم تجب الجمعة من رجل ؟ قال : « لما بلغ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسين جمع بهم رسول الله (ص) » . وعن أحمد أنها تنعقد بثلاثة ، وهو قول الأوزاعي وأبي ثور لأنه يتناول اسم الجمع فانعقدت به الجماعة كالأربعين ، ولأن الله تعالى قال (٦٢ : ٩) إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله (وهذه صيغة الجمع فيدخل فيه الثلاثة .

وقال أبو حنيفة : تنعقد بأربعة لأنه عدد يزيد على أقل الجمع المطلق أشبه الأربعين ، وقال ربيعة : تنعقد باثني عشر رجلاً لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب إلى مصعب بن عمير بالمدينة ، فأمره أن يصلي الجمعة عند الزوال ركعتين وأن يخطب فيهما لجمع مصعب بن عمير في بيت سعد بن خثيمة باثني عشر رجلاً ، وعن جابر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ، فقدمت سويقه فخرج الناس إليها فلم يبق إلا اثنا عشر رجلاً أنا فيهم فأنزل الله تعالى (٦٢ . ١١) وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً) إلى آخر الآية ، رواه مسلم ، وما يشترط للابتداء يشترط للاستدامة .

ولنا ما روى كعب بن مالك قال : أول من جمّع بنا أسعد بن زرارة في هزم
النبيت من حرة بني بياضة في نقيع يقال له نقيع الخضبات . قلت له . كم كنتم يومئذ ؟
قال أربعون ، رواه أبو داود والأثرم

وروى خصيف عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : مضت السنة أن في كل
أربعين فما فوقها جمعة ، رواه الدارقطني وضعفه ابن الجوزي . وقول الصحابي
« مضت السنة » ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما من روى
أنهم كانوا اثني عشر رجلا فلا يصح ، فإن ما رويناه أصبح منه رواه أصحاب السنن
والخبر الآخر يحتمل أنهم عادوا فحضروا القدر الواجب ، ويحتمل أنهم عادوا قبل
طول الفصل ، فأما الثلاثة والأربعة فتحكم بالرأى فيما لا مدخل له فيه ، فإن
التقديرات بابها التوقيف فلا مدخل للرأى فيها ولا معنى لاشتراط كونه جمعا
ولا للزيادة على الجمع إذ لا نص في هذا ولا معنى نص ، ولو كان الجمع كافيا فيه
لا كتفى بالإثنين فإن الجماعة تنعقد بهما .

(فصل)

فأما الاستيطان فهو شرط في قول أكثر أهل العلم ، وهو الإقامة في قرية
على الأوصاف المذكورة ، لا يظعنون عنها صيفا ولا شتاء ، ولا تجب على مسافر
ولا على مقيم في قرية يظعن أهلها عنها في الشتاء دون الصيف أو في بعض السنة ،
فإن خربت القرية أو بعضها وأهلها مقيمون بها عازمون على إصلاحها فحكمها باق
في إقامة الجمعة بها ، وإن عزموا على النقلة عنها لم تجب عليهم لعدم الاستيطان ،
(فصل واختلفت الرواية في شرطين آخرين ، أحدهما الحرية ، وتذكرها في
موضعها إن شاء الله تعالى ، والثاني إذن الامام ، والصحيح أنه ليس بشرط ، وبه
قال مالك والشافعي وأبو ثور ، والثاني هو شرط ، روى ذلك عن الحسن
والأوزاعي وحبيب بن أبي ثابت وأبي حنيفة ، لأنه لا يقيمها إلا الأئمة في كل عصر
فصار ذلك أجماعا .

ولنا أن علياً صلى الجمعة بالناس وعثمان محصور فلم ينكره أحد ، وصوب

ذلك عثمان وأمر بالصلاة معهم ، فروى حميد بن عبد الرحمن عن عبيد الله ابن عدي بن الحيار ، أنه دخل على عثمان وهو محصور ؛ فقال إنه قد نزل بك ما ترى ، وأنت إمام العامة ، وهو يصلي بنا امام فتنة ، وأنا أخرج من الصلاة معه فقال : ان الصلاة من أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسنوا فأحسن معهم ، وإذا أساؤا فاجتنب أساءتهم ، أخرجه البخاري والاثرم ، وهذا لفظ رواية الاثرم وقال أحمد : وقعت الفتنة بالشام تسع سنين فكانوا يجمعون .

وروى مالك في الموطأ عن أبي جعفر القاري أنه رأى صاحب المقصورة في الفتنة حين حضرت الصلاة يخرج يتبع الناس يقول من يصلي بالناس حتى أتى الى عبد الله بن عمر ، فقال له عبد الله بن عمر ؛ تقدم أنت فصل بين يدي الناس ولأنها من فرائض الاعيان فلم يشترط لها اذن الامام كالظهر ولأنها صلاة أشبهت سائر الصلوات ، وما ذكره اجماعا لا يصح فإن الناس يقيمون الجمعيات في القرى من غير استئذان أحد ، ثم لو صح أنه لم يقع الا ذلك لكان اجماعا على جواز ما وقع لا على تحريم غيره كالحج يتولاه الأئمة ، وليس بشرط فيه .

فإن قلنا . هو شرط فلم يأذن الامام فيه لم يجز أن يصلوا الجمعة وصلوا ظهراً وإن أذن في اقامتها ثم مات بطل اذنه بموته فإن صلوا ثم بان أنه قد مات قبل ذلك فهل تجزيهم صلاتهم على روايتين أصحها أنها تجزيهم لأن المسلمين في الامصار النائية عن بلد الامام لا يعيدون ما صلوا من الجمعيات بعد موته ، ولا نعلم أحداً أنكر ذلك عليهم فكان اجماعا ولان وجوب الاعادة يشق لعمومه في أكثر البلدان ، وإن تعذر اذن الامام لفتنة ، فقال القاضي ، ظاهر كلامه صحتها بغير اذن على كلتا الروايتين فعلى هذا يكون الاذن معتبراً مع امكانه ، ويسقط اعتباره بتعذره .

فصل

ولا يشترط للجمعة المصر ، روى نحو ذلك عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والليث ومكحول وعكرمة والشافعي . وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ؛ لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع ، وبه قال الحسن وابن سيرين وابراهيم وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع » .

ولنا ما روى كعب بن مالك أنه قال : أسعد بن زرارة أول من جمع بنا في هزم النبيت من حرة بني يياضة في نقيع يقال له : نقيع الخضبات ، رواه أبو داود ، وقال ابن جريج ، قلت لعطاء : تعنى إذا كان ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قال الخطابي ، حرة بني يياضة على ميل من المدينة ، وعن ابن عباس قال : إن أول جمعة جمعت بعد جمعة المدينة لجمعة جمعت بجوأتى من البحرين من قرى عبد القيس ، رواه البخارى ، وروى أبو هريرة : أنه كتب الى عمر يسأله عن الجمعة بالبحرين وكان عامله عليها فكتب اليه عمر جمعوا حيث كنتم ، رواه الاثرم ، قال أحمد : اسناد جيد ، فأما خبرهم فلم يصح ، قال أحمد . ليس هذا بحديث ، ورواه الاعمش عن أبي سعيد المقبرى ولم يلقه ، قال أحمد . الاعمش لم يسمع من أبي سعيد إنما هو عن علي ، وقول عمر يخالفه .

(فصل) ولا يشترط لصحة الجمعة اقامتها في البنيان ويجوز اقامتها فيها قاربه من الصحراء ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعى : لا تجوز في غير البنيان لانه موضع يجوز لاهل المصر قصر الصلاة فيه فأشبهه البعيد .

ولنا أن مصعب بن عمير جمع بالانصار في هزم النبيت في نقيع الخضبات والنقيع بطن من الارض يستنقع فيه الماء مدة فإذا نضب الماء نبت الكلاء ولانه موضع لصلاة العيد فجازت فيه الجمعة كالجامع ولان الجمعة صلاة عيد فجازت في المصلى كصلاة الأضحية : ولأن الاصل عدم اشتراط ذلك ولا نص في اشتراطه ولا معنى نص فلا يشترط .

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

« مسألة ، قال (وان صلوا أعادوها ظهراً) »

وجملته : أن ما كان شرطاً لوجوب الجمعة ، فهو شرط لانعقادها فتمت صلوا الجمعة مع اختلال بعض شروطها لم يصح ولزمهم أن يصلوا ظهراً ، ولا يعد في الاربعين الذين تنعقد بهم الجمعة من لا تجب عليه ، ولا يعتبر اجتماع الشروط للصحة ، بل تصح من لا تجب عليه تبعاً لمن وجبت عليه ، ولا يعتبر في وجوبها كونه ممن تنعقد به فإنها تجب على من يسمع النداء من غير أهل المصر ولا تنعقد به .

فصل

ويعتبر استدامة الشروط في القدر الواجب من الخطبتين ، وقال أبو حنيفة في رواية عنه ، لا يشترط العدد فيهما لانه ذكر يتقدم الصلاة فلم يشترط له العدد كالآذان .

ولنا أنه ذكر من شرائط الجمعة فكان من شرطه العدد كتكبيره الاحرام ، ويفارق الآذان فإنه ليس بشرط وانما مقصوده الاعلام والاعلام للغائبين ، والخطبة مقصودها التذكير والموعظة ، وذلك انما يكون للحاضرين ، وهي مشتقة من الخطاب ، والخطاب انما يكون للحاضرين ، فعلى هذا ان انقضوا في أثناء الخطبة ثم عادوا فحضروا القدر الواجب أجزاءهم ، والا لم يجزهم الا أن يحضروا القدر الواجب ثم ينقضوا ويعودوا قبل شروعه في الصلاة من غير طول الفصل فإن طال الفصل لزمه إعادة الخطبة ان كان الوقت متسعاً لانهم من أهل وجوب الجمعة والوقت متسع لها لتصح لهم الجمعة ، وان ضاق الوقت صلوا ظهراً والمرجع في طول الفصل وقصره الى العادة .

(فصل) ويعتبر استدامة الشروط في جميع الصلاة فان نقص العدد قبل كمالها فظاهر كلام أحمد : أنه لا يتمها الجمعة ، وهذا أحد قولي الشافعي لانه فقد بعض شرائط الصلاة ، فأشبهه فقد الطهارة ، وقياس قول الخرقى أنهم ان انقضوا بعد ركعة أنه يتمها الجمعة ، وهذا قول مالك ، وقال المزني . هو الاشبه عندي لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من أدرك من الجمعة ركعة أضاف اليها أخرى ، ولأنهم أدركوا ركعة فضحت لهم الجمعة كالمسبوقين بركعة ولان الغدد شرط . يختص الجمعة فلم يفت بفواته في ركعة كما لو دخل وقت العصر وقد صلوا ركعة ، وقال أبو حنيفة . ان انقضوا بعد ماصلي ركعة بسجدة واحدة أنما الجمعة لانهم أدركوا معظم الركعة فأشبهه ما لو أدركوها بسجديتها ، وقال اسحاق : ان بقي معه اثنا عشر رجلاً ، أنما الجمعة لان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انقضوا عنه فلم يبق معه الا اثنا عشر رجلاً فأنما الجمعة ، وقال الشافعي في أحد أقواله : ان بقي معه اثنان أنما الجمعة وهو قول الثوري لانه أقل الجمع ، وحكى عنه أبو ثور . ان بقي معه واحد أنما الجمعة لان الاثنين جماعة .

ولنا أنهم لم يدركوا ركعة كاملة بشروط الجمعة فأشبه ما لو انقضى الجميع قبل الركوع في الأولى ، وقولهم : أدرك معظم الركعة يبطل بمن لم يفته من الركعة إلا السجدتان فإنه أدرك معظمها ، وقول الشافعي : بقي معه من تنعقد به الجماعة لا يصح لأن هذا لا يكفي في الابتداء ؛ فلا يكفي في الدوام .

إذا ثبت هذا فكل موضع قلنا : لا يتمها جمعة ، فقياس قول الخرقي : أنها تبطل ، ويستأنف ظهراً إلا أن يمكنهم فعل الجمعة مرة أخرى فيعيدونها ، قال أبو بكر : لا أعلم خلافاً عن أحمد إن لم يتم العدد في الصلاة والخطبة أنهم يعيدون الصلاة ، وقياس قول أبي إسحاق بن شاقلا : أنهم يتمونها ظهراً ، وهذا قول القاضي ، وقال : قد نص عليها أحمد في الذي زحم عن أفعال الجمعة حتى سلم الإمام يتمها ظهراً ، ووجه القولين قد تقدم .

«مسألة» قال (وإذا كان البلد كبيراً يحتاج إلى جوامع فصلاة الجمعة في جميعها جائزة)

وجملته أن البلد متى كان كبيراً يشق على أهله الاجتماع في مسجد واحد . ويتعذر ذلك لتباعد أقطاره ، أو ضيق مسجده عن أهله كبغداد وأصبهان ونحوهما من الأمصار الكبار جازت إقامة الجماعة فيما يحتاج إليه من جوامعها ، وهذا قول عطاء ، وأجازه أبو يوسف في بغداد دون غيرها لأن الحدود تقام فيها في موضعين والجمعة حيث تقام الحدود ، ومقتضى قوله : أنه لو وجد بلد آخر تقام فيه الحدود في موضعين جازت إقامة الجمعة في موضعين منه لأن الجمعة حيث تقام الحدود ، وهذا قول ابن المبارك .

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا تجوز الجمعة في بلد واحد في أكثر من موضع واحد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجمع إلا في مسجد واحد ، وكذلك الخلفاء بعده ، ولو جاز لم يعطلوا المساجد حتى قال ابن عمر : لا تقام الجمعة إلا في المسجد الأكبر الذي يصلي فيه الإمام .

ولنا أنها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة فجازت فيما يحتاج إليه من المواضع كصلاة العيد ، وقد ثبت أن علياً رضي الله عنه كان يخرج يوم العيد إلى المصلى

ويستخلف على ضفة الناس أبا مسعود البدرى فيصلى بهم ، فأما ترك النبي صلى الله عليه وسلم إقامة جمعتين فلغناهم عن أحدهما ولأن أصحابه كانوا يرون سماع خطبته وشهود جمعته ، وإن بعدت منازلهم لأنه المبلغ عن الله تعالى ، وشارع الأحكام ولما دغبت الحاجة الى ذلك في الأمصار صليت في أماكن ولم ينكر ، فصار اجتماعاً . وقول ابن عمر يعنى أنها لا تقام في المساجد الصغيرة ويترك الكبير ، وأما اعتبار ذلك بإقامة الحدود فلا وجه له ، قال أبو داود سمعت أحمد يقول ، أى حد كان يقام بالمدينة ؟ قدمها مصعب بن عمير وهم محتبئون في دار فجمع بهم وهم أربعون .

فصل

فأما مع عدم الحاجة فلا يجوز في أكثر من واحد ، وإن حصل الغنى باثنين لم تجز الثالثة ، وكذلك ما زاد لا نعلم في هذا مخالفاً إلا أن عطاء قيل له : إن أهل البصرة لا يسعهم المسجد الأكبر ، قال . لكل قوم مسجد يجمعون فيه ويجزى ذلك من التجميع في المسجد الأكبر ، وما عليه الجمهور أولى ، إذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه أنهم جمعوا أكثر من جمعة ، إذ لم تدع الحاجة الى ذلك . ولا يجوز اثبات الأحكام بالتحكم بغير دليل فإن صلوا جمعتين في مصر واحد من غير حاجة ، وأحدهما جمعة الإمام فهي صحيحة تقدمت أو تأخرت ، والآخرى باطلة لأن في الحكم ببطلان جمعة الإمام افتياتاً عليه وتقويتاً له بالجمعة ولمن يصلى معه ويفضى الى أنه متى شاء أربعون أن يقصدوا صلاة أهل البلد أمكنهم ذلك بأن يجتمعوا في موضع ويسبقوا أهل البلد بصلاة الجمعة . وقيل السابقة هي الصحيحة لأنها لم يتقدمها ما يفسدها ، ولا تفسد بعد صحتها بما بعدها ، والاولى أصح لما ذكرنا وإن كانت أحدهما في المسجد الجامع والآخرى في مكان صغير لا يسع المصلين أو لا يمكنهم الصلاة فيه لاختصاص السلطان وجنده به أو غير ذلك ، أو كان أحدهما في قسبة البلد والآخر في أقصى المدينة كان من وجدت فيه هذه المعاني صلاتهم صحيحة دون الأخرى ، وهذا قول مالك فإنه قال : لا أرى الجمعة إلا لأهل القسبة ، وذلك لأن هذه المعاني مزية تقتضى التقديم فقدم بها

كجمعة الإمام ، ويحتمل أن تصح السابقة منها دون الأخرى ، لأن إذن الإمام أكد ، ولذلك اشترط في إحدى الروايتين وإن لم يكن لإحداهما مزية لكونها جميعاً مأذوناً فيها أو غير مأذون في واحدة منها ، وتساوى المكانان في إمكان إقامة الجمعة في كل واحد منهما فالسابقة هي الصحيحة ، لأنها وقعت بشروطها ولم يزاحمها ما يبطلها ولا سبقها ما يغني عنها

والثانية باطلة لكونها واقعة في مصر أقيمت فيه جمعة صحيحة تغني عما سواها ويعتبر السبق بالإحرام لأنه متى أحرم بإحداهما حرم الإحرام بغيرها للغنى عنها ، فإن وقع الإحرام بهما معاً فيها باطلتان معاً ، لأنه لا يمكن صحتهما معاً ، وليست إحداهما بالفساد أولى من الأخرى فبطلتا كالمزوج أختين ، أو إذا زوج الوليان رجلين وإن لم تعلم الأولى منها أو يعلم كيفية وقوعها بطلتا أيضاً ، لأن إحداهما باطلة ولم تعلم بعينها ، وليست إحداهما بالابطال أولى من الأخرى فبطلتا كالمسألتين ثم إن علمنا فساد الجمعتين لوقوعها معاً وجب إعادة الجمعة إن أمكن ذلك لبقاء الوقت ، لأنه مصر ما أقيمت فيه جمعة صحيحة ، والوقت متسع لاقامتها فلزمتهم ، كما لو لم يصلوا شيئاً ، وإن تيقنا صحة إحداهما لا بعينها فليس لهم أن يصلوا الا ظهراً لأنه مصر تيقنا سقوط فرض الجمعة فيه بالأولى منها ، فلم يجوز إقامة الجمعة فيه كما لو علمناها .

وقال القاضي يحتمل أن لهم إقامة جمعة أخرى لأننا حكمنا بفسادهما معاً فكان المصر ماصليت فيه جمعة صحيحة ، والصحيح الأول ، لأن الصحيحة لم تفسد وإنما لم يمكن اثبات حكم الصحة لها بعينها لجهلها ، فيصير هذا كما لو زوج الوليان أحدهما قبل الآخر وجاهل السابق منها ، فإنه لا يثبت حكم الصحة بالنسبة الى واحد بعينه ، وثبت حكم النكاح في حق المرأة بحيث لا يحل لها أن تنكح زوجاً آخر ، فأما إن جهلنا كيفية وقوعها فالأولى أن لا يجوز إقامة الجمعة أيضاً ، لأن الظاهر صحة إحداهما ، لأن وقوعها معاً بحيث لا يسبق إحداهما الأخرى بعيد جداً ، وما كان في غاية الندرة فحكمه حكم المعدوم ؛ ولأننا شككنا في شرط

اقامة الجمعة فلم يجوز اقامتها مع الشك في شرطها ، ويحتمل أن لهم اقامتها ، لأننا لم نتيقن المانع من صحتها ، والاول أولى

فصل

وان أحرم بالجمعة فتبين في أثناء الصلاة أن الجمعة قد أقيمت في المصر بطلت الجمعة ولزمهم استئناف الظهر ، لأننا تبينا أنه أحرم بها في وقت لا يجوز الاحرام بالجمعة فلا تصح ، فأشبهه ما لو تبين أنه أحرم بها بعد دخول وقت العصر .
وقال القاضى يستحب أن يستأنف ظهراً ، وهذا من قوله يدل على أن له اتمامها ظهراً قياساً على المسبوق الذى أدرك دون الركعة ، وكألو أحرم بالجمعة فأنقض العدد قبل اتمامها والفرق ظاهر ، فإن هذا أحرم بها في وقت لا تصح الجمعة فيه : ولا يجوز الاحرام بها ، والاصل الذى قاس عليه بخلاف هذا

(فصل) واذا كانت قرية الى جانب مصر يسمعون النداء منه فأقاموا جمعة فيها لم تبطل جمعة أهل المصر لانهم في غير المصر ، ولأن الجمعة المصر مزية لكونها فيه ، ولو كان مصران متقاربان يسمع أهل كل مصر نداء المصر الآخر ، كأهل مصر والقاهرة^(١) لم تبطل جمعة أحدهما بجمعة الآخر ، وكذلك القريتان المتقاربتان لان لكل قوم منهم حكم أنفسهم ؛ بدليل أن جمعة أحد الفريقين لا يتم عددها بالفريق الآخر ولا تلزمهم الجمعة بكال العدة بالفريق الآخر ؛ وانما يلزمهم السعى اذا لم يكن لهم جمعة فهم كأهل المحلة القريبه من المصر

« مسألة ، قال (ولا جمعه على مسافر ولا عبد ولا امرأة)

وعن أبى عبد الله رحمه الله فى العبد روايتان : احداهما ان الجمعة عليه واجبه والرواية الاخرى ليست عليه بواجبه ، أما المرأة فلا خلاف فى انها لا جمعة عليها قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا جمعة على النساء ولأن المرأة ليست من أهل الحضور فى مجامع الرجال ، ولذلك لا تجب عليها جماعه .

(١) كان اسم مصر يطلق على القسطنطينية وما صار يسمى مصر القديمة ؛ وكانت القاهرة التى بناها الفاطميون منفصلة عنها ثم اتصلت فيها الآن مدينة واحدة .

وأما المسافر فأكثر أهل العلم يرون أنه لا جمعة عليه كذلك ، قاله مالك في أهل المدينة ، والثوري في أهل العراق والشافعي وإسحاق وأبو ثور . وروى ذلك عن عطاء ، وعمر بن عبد العزيز والحسن والشعبي . وحكى عن الزهري والنخعي أنها تجب عليه لأن الجماعة تجب عليه فالجمعة أولى

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر فلا يصلي الجمعة في سفره ، وكان في حجة الوداع بعرفة يوم جمعة فصلى الظهر والعصر جمع بينهما ولم يصلي جمعة ، والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة في سفره . وكذلك غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم . وقد قال إبراهيم : كانوا يقيمون بالرى السنة وأكثر من ذلك ، وبسجستان السنين لا يجتمعون ولا يشرقون

وعن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال : أقمت معه سنين بكابل يقصر الصلاة ولا يجمع . رواهما سعيد ، وأقام أنس بنيسابور سنة أو سنتين فكان لا يجمع ، ذكره ابن المنذر ، وهذا إجماع مع السنة الثابتة فيه فلا يسوغ مخالفته .

فصل

فأما العبد ففيه روايتان : إحداهما لا تجب عليه الجمعة ، وهو قول من سمينا في حق المسافر . والثانية تجب عليه ، ولا يذهب من غير إذن سيده ، نقلها المروزي واختارها أبو بكر ، وبذلك قالت طائفة ؛ إلا أن له تركها إذا منعه السيد ، واحتجوا بقوله تعالى (٦٢ ، ٩ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) ولأن الجماعة تجب عليه والجمعة أكد منها فتكون أولى بالوجوب وحكى عن الحسن وقتادة أنها تجب على العبد الذي يؤدي الضريبة لأن حقه عليه قد تحول إلى المال فأشبهه من عليه الدين

ولنا ما روى طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » رواه أبو داود . وقال : طارق رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، وهو من أصحابه . وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضا أو مسافرا أو امرأة أو صبيا

أو مملوكا ، رواه الدارقطني . وعن تميم الداري قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : الجمعة واجبة الا على خمسة : امرأة أو صبي أو مريض أو مسافر أو عبد ، رواه رجاء بن مروان الغفاري في سننه ، ولأن الجمعة يجب السعي اليها من مكان بعيد فلم تجب عليه كالحج والجهاد : ولأنه مملوك المنفعة محبوس على السيد ، أشبه المحبوس بالدين ، ولأنها لو وجبت عليه لجاز له المضى اليها من غير اذن سيده ولم يكن لسيده منه منها كسائر الفرائض ، والآية مخصوصة بذوى الأعذار وهذا منهم

(فصل)

والمكاتب والمدبر حكمهما في ذلك حكم القن (١) لبقاء الرق فيهما ، وكذلك من بعضه حر فإن حق سيده متعلق به ، وكذلك لا يجب عليه شيء مما يسقط عن العبد (فصل) إذا أجمع المسافر إقامة تمنع القصر ولم يرد استيطان البلد ، كطلب العلم أو الرباط أو التاجر الذي يقيم لبيع متاعه أو يشتري شيء لا ينجز الا في مدة طويلة ، ففيه وجهان : أحدهما تلزمه الجمعة لعموم الآية ، ودلالة الأخبار التي رويناها ، فإن النبي (ص) أوجبها الا على الخمسة الذين استثناهم وليس هذا منهم والثاني لا يجب عليه لأنه ليس بمستوطن والاستيطان من شرط الوجوب ، ولأنه لم ينو الإقامة في هذا البلد على الدوام ، فأشبهه أهل القرية الذين يسكنونها صيفا ويظعنون عنها شتاء ولأنهم كانوا يقيمون السنة والسنتين لا يجمعون ولا يشرقون أي لا يصلون جمعه ولا عيداً . فإن قلنا تجب الجمعة عليه فالظاهر أنها لا تنعقد به لعدم الاستيطان الذي هو من شرط الانعقاد

(فصل) ولا تجب الجمعة على من في طريقه اليها مطر يبل الثياب أو وحل يشق المشي اليها فيه ، وحكى عن مالك أنه كان لا يجعل المطر عذراً في التخلف عنها ولنا ما روى عن ابن عباس أنه أمر مؤذنه في يوم الجمعة في يوم مطير : اذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم ،

(١) المكاتب بفتح التاء هو العبد الذي اتفق معه سيده على ان يؤدي اليه مبلغا من المال فيصير حراً ، فأدى بعضه وبقى بعضه ، والمدبر بتشديد الباء وفتحها هو العبد الذي قال له سيده أنت حر بعد موتى ، والقن هو العبد المملوك الذي لا يزال

في الرق — زكريا

قال : فكان الناس استنكروا ذلك ، فقال : أتعجبون من ذا ؟ فعل ذا من هو خير مني إن الجمعة عزمة ، وإنى كرهت أن أخرجكم إليها فتمشوا في الطين والدحض ، أخرجهم مسلم ، ولأنه عذر في الجماعة فكان عذراً في الجمعة كالمرض ، وتسقط الجمعة بكل عذر يسقط الجماعة ، وقد ذكرنا الأعذار في آخر صفة الصلاة وإنما ذكرنا المطر هاهنا لوقوع الخلاف فيه .

(فصل)

تجب الجمعة على الأعمى ، وقال أبو حنيفة : لا تجب عليه ، ولنا عموم الآية والأخبار وقوله « الجمعة واجبة إلا على أربعة » وما ذكرنا في وجوب الجماعة عليه . مسألة ، قال (وان حضروها أجزأتهم يعني تجزيهم الجمعة عن الظهر ولا نعلم في هذا خلافاً)

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا الجمعة على النساء وأجمعوا على أنهن إذا حضرن فصلين الجمعة أن ذلك يجزى عنهن ، لأن إسقاط الجمعة للتخفيف عنهن فإذا تحملن المشقة وصلين أجزأهن كالمرضى

(فصل) والأفضل للمسافر حضور الجمعة لأنها أكمل ، فأما العبد فإن أذن له سيده في حضورها فهو أفضل لينال فضل الجمعة وثوابها ويخرج من الخلاف ، وإن منعه سيده لم يكن له حضورها إلا أن نقول بوجوبها عليه ، وأما المرأة فإن كانت مسنة فلا بأس بحضورها ، وإن كانت شابة جاز حضورها ، وصلاتها في بيوتها خير لهما كما روى في الخبر « وبيوتهن خير لهن » ، وقال أبو عمرو الشيباني : رأيت ابن مسعود يخرج النساء من الجامع يوم الجمعة يقول : أخرجن إلى بيوتكن خير لكن .

(فصل) ولا تنعقد الجمعة بأحد من هؤلاء ولا يصح أن يكون إماماً فيها ، وقال أبو حنيفة والشافعي : يجوز أن يكون العبد والمسافر إماماً فيها ووافقهم مالك في المسافر ، وحكى عن أبي حنيفة : أن الجمعة تصح بالعبد والمسافرين لأنهم رجال تصح منهم الجمعة . ولنا أنهم من غير أهل فرض الجمعة فلم تنعقد الجمعة بهم ، ولم يجز أن

يؤموا فيها كالنساء والصبيان ، ولأن الجمعة إنما تنعقد بهم بعباً لمن انعقدت به فلو انعقدت بهم أو كانوا آثمه فيها صار التبع متبوعاً ، وعليه يخرج الحر المقيم ، ولأن الجمعة لو انعقدت بهم لانعقدت بهم منفردين كالأحرار المقيمين ، وقياسهم منتقض بالنساء والصبيان .

(فصل)

فأما المريض ومن حبسه العذر من المطر والخوف فإذا تكلف حضورها وجبت عليه وانعقدت به ويصح أن يكون إماماً فيها ، لأن سقوطها عنهم إنما كان لمشقة السعي فإذا تكلفوا وحصلوا في الجامع زالت المشقة فوجبت عليهم كغير أهل الأعذار .

« مسألة ، قال (ومن صلى الظهر يوم الجمعة ممن علمه حضور الجمعة قبل صلاة الإمام أعادها بعد صلاته ظهراً) »

يعنى من وجبت عليه الجمعة إذا صلى الظهر قبل أن يصلى الإمام الجمعة لم يصح ، ويلزمه السعى الى الجمعة ان ظن أنه يدركها ، لأنها المفروضة عليه ، فان أدركها معه صلاها ، وان فاتته فعليه صلاة الظهر ، وان ظن أنه لا يدركها انتظر حتى يتيقن أن الإمام قد صلى ؛ ثم يصلى الظهر ، وهذا قول مالك والثوري والشافعي في الجديد .

وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم : تصح ظهره قبل صلاة الإمام ، لأن الظهر فرض الوقت بدليل سائر الأيام وإنما الجمعة بدل عنها ، وقائمة مقامها ، ولهذا إذا تعذرت الجمعة صلى ظهراً ، فمن صلى الظهر فقد أتى بالأصل فأجزأه كسائر الأيام ، وقال أبو حنيفة : ويلزم السعى الى الجمعة فان سعى بطلت ظهره وان لم يسع أجزاءه .

ولنا أنه صلى ما لم يخاطب به وترك ما خوطب به فلم تصح كما لو صلى العصر مكان الظهر ، ولا نزاع في أنه يخاطب بالجمعة فسقطت عنه الظهر كما لو كان بعيداً وقد دل عليه النص والاجماع ، ولا خلاف في أنه يآثم بتركها وترك السعى إليها ويلزم من ذلك أن لا يخاطب بالظهر لأنه لا يخاطب في الوقت بصلاتين ، ولأنه

يأثم بترك الجمعة وإن صلى الظهر ؛ ولا يأثم بفعل الجمعة وترك الظهر بالإجماع ،
والواجب ما يأثم بتركه دون ما لم يأثم به .

وقولهم : إن الظهر فرض الوقت لا يصح ، لأنها لو كانت الأصل لوجب
عليه فعلها ، وأثم بتركها ولم تجزه صلاة الجمعة مع إمكانها فإن البدل لا يهمل إليه
إلا عند تعذر المبدل بدليل سائر الأبدال مع مبدلاتها ولأن الظهر لو صححت لم تبطل
بالسعي إلى غيرها كسائر الصلوات الصحيحة ، ولأن الصلاة إذا صححت برئت
الذمة منها وأسقطت الفرض عن صلاحها فلا يجوز اشتغالها بها بعد ذلك ، ولأن
الصلاة إذا فرغ منها لم تبطل بشيء من مبدلاتها فكيف تبطل بما ليس من مبدلاتها
ولا ورد الشرع به ؛ فأما إذا فاتته الجمعة فإنه يصير إلى الظهر لأن الجمعة
لا يمكن قضاؤها لأنها لا تصح إلا بشروطها ولا يوجد ذلك في قضائها فتعين المصير
إلى الظهر عند عدمها وهذا حال البدل .

(فصل)

فإن صلى الظهر ثم شك هل صلى قبل صلاة الإمام أو بعدها لزمه إعادتها ،
لأن الأصل بقاء الصلاة في ذمته فلا يبرأ منها إلا بيقين ولأنه صلاحها مع الشك
في شرطها فلم تصح كما لو صلاحها مع الشك في طهارتها ، وإن صلاحها مع صلاة
الإمام لم تصح لأنه صلاحها قبل فراغ الإمام منها أشبه ما لو صلاحها قبله في وقت
يعلم أنه لا يدركها .

(فصل) فأما من لا تجب عليه الجمعة كالمسافر والعبد والمرأة والمريض
وسائر المعذورين ، فله أن يصلي الظهر قبل صلاة الإمام في قول أكثر أهل العلم
وقال أبو بكر عبد العزيز : لا تصح صلاته قبل الإمام ، لأنه لا يتيقن بقاء
العذر فلم تصح صلاته كغير المعذور .

ولنا أنه لم يخاطب بالجمعة فصحت منه الظهر كما لو كان بعيداً من موضع
الجمعة ، وقوله لا يتيقن بقاء العذر . قلنا : أما المرأة فمعلوم بقاء عذرها ، وأما
غيرها فالظاهر بقاء عذره ، والأصل استمراره فأشبهه المتيمم إذا صلى في أول
الوقت والمريض إذا صلى جالساً .

وإذا ثبت هذا فإنه إن صلاها ثم سعى إلى الجمعة لم تبطل ظهره وكانت الجمعة نفلا في حقه سواء زال عذره أو لم يزل ، وقال أبو حنيفة : تبطل ظهره بالسعى إليها كالتى قبلها .

ولنا ما روى أبو العالية قال : سألت عبد الله بن الصامت فقلت . نصلي يوم الجمعة خلف أمراء فيؤخرون الصلاة ؟ فقال : سألت أبا ذر عن ذلك فقال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة ، وفي لفظ : فإذا أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة ، ولأنها صلاة صحيحة أسقطت فرضه وأبرأت ذمته فأشبهت ما لو صلى الظهر منفرداً ثم سعى إلى الجماعة ، والأفضل أن لا يصلوا إلا بعد صلاة الامام ليخرجوا من الخلاف ولأنه يحتمل زوال أعمارهم فيدركون الجمعة .

فصل

ولا يكره لمن فاتته الجمعة أو لم يكن من أهل فرضها أن يصلي الظهر في جماعة إذا أمن أن ينسب إلى مخالفة الامام والرغبة عن الصلاة معه أو أنه يرى الاعادة إذا صلى معه ، فعل ذلك ابن مسعود وأبو ذر والحسن بن عبيد الله وإياس بن معاوية ، وهو قول الأعمش والشافعي واسحاق ، وكرهه الحسن وأبو قلابة ومالك وأبو حنيفة ، لأن زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخل من معذورين فلم ينقل أنهم صلوا جماعة .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخس وعشرين درجة ، وروى عن ابن مسعود أنه فاتته الجمعة فصلى بعلمة والأسود واحتج به أحمد وفعله من ذكرنا من قبل ومطرف وإبراهيم ، قال أبو عبد الله : ما أعجب الناس ينكرون هذا ، فأما زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينقل إلينا أنه اجتمع جماعة معذورون يحتاجون إلى إقامة الجماعة .

إذا ثبت هذا فإنه لا يستحب اعادتها جماعة في مسجد النبي ص ولا في مسجد تكره إعادة الجماعة فيه وتكره أيضاً في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة لأنه يفضى إلى النسبة إلى الرغبة عن الجمعة أو أنه لا يرى الصلاة خلف الامام أو يعيد

الصلاة معه فيه ، وفيه افتيات على الامام وربما أفضى الى فتنه أو لحوق ضرر به وبغيره وانما يصلحها في منزله أو موضع لا تحصل هذه المفسدة بصلاتها فيه

« مسألة ، قال ﴿ ويستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل ويلبس ثوبين نظيفين ويتطيب ﴾

لا خلاف في استحباب ذلك وفيه آثار كثيرة صحيحة ، منها ما روى سليمان الفارسي قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ، أو يمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ، رواه البخاري . وليس ذلك بواجب في قول أكثر أهل العلم .

قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، وهو قول الاوزاعي والثوري ومالك والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وقيل : ان هذا اجماع ، قال ابن عبد البر : أجمع علماء المسلمين قديماً وحديثاً على أن غسل الجمعة ليس بفرض واجب ، وحكى عن أحمد رواية أخرى : أنه واجب ، وروى ذلك عن أبي هريرة وعمر بن سليم وقاويل عمار بن ياسر رجلاً فقال عمار : أنا اذا شرب من لا يغتسل يوم الجمعة ، ووجهه قول النبي صلى الله عليه وسلم « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » .

وقوله عليه السلام « من أتى منكم الجمعة فليغتسل » وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً يغسل رأسه وجسده » متفق عليهن .

ولنا ما روى سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » رواه النسائي والترمذي وقال : حديث حسن .

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ،

ومن مس الحصى فقد لغا ، متفق عليه ، وأيضا فإنه إجماع حيث قال عمر لعثمان :
 أية ساعة هذه ؟ فقال انى شغلت اليوم فلم أنقلب إلى أهلى حتى سمعت النداء فلم أزد
 على الوضوء ، فقال له عمر والوضوء أيضاً — وقد علمت ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يأمر بالغسل ؟ — ولو كان واجبا لرده ، ولم يخف على عثمان وعلى
 من حضر من الصحابة ، وحديثهم محمول على تأكيد النذب ، ولذلك ذكر فى سياقه
 « وسواك وان يس طيبا ، كذلك رواه مسلم ، والسواك ومس الطيب لا يجب
 ولما ذكرنا من الأخبار .

وقالت عائشة « كان الناس مهنة أنفسهم وكانوا يروحون إلى الجمعة بهيئتهم فتظهر
 لهم رائحة ، فقليل لهم » لو اغتسلتم ، رواه مسلم بنحو هذا المعنى .

فصل

وقت الغسل بعد طلوع الفجر فمن اغتسل بعد ذلك أجزأه ، وان اغتسل قبله
 لم يجزئه ، وهذا قول مجاهد والحسن والنخعى والثورى والشافعى وإسحاق .
 وحكى عن الأوزاعى انه يجزيه الغسل قبل الفجر . وعن مالك انه لا يجزيه الغسل
 إلا أن يتعقبه الرواح

ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم « من اغتسل يوم الجمعة ، واليوم من طلوع
 الفجر ، وان اغتسل ثم أحدث أجزأه الغسل وكفاه الوضوء . وهذا قول مجاهد
 والحسن ومالك والأوزاعى والشافعى . واستحب طاوس والزهرى وقتادة ويحيى
 ابن أبى كثير إعادة الغسل

ولنا أنه اغتسل يوم الجمعة فدخل فى عموم الخبر وأشبه من لم يحدث ، والحديث
 إنما يؤثر فى الطهارة الصغرى ولا يؤثر فى المقصود من الغسل ، وهو التظيف
 وإزالة الرائحة ، ولأنه غسل فلا يؤثر الحدث فى إبطاله كغسل الجنابة

(فصل) ويفتقر الغسل الى النية لأنه عبادة محضة فافتقر الى النية كتجديد
 الوضوء ، فإن اغتسل للجمعة والجنابة غسلا واحداً ونواهما أجزأه ، ولا نعلم فيه
 خلافا . وروى ذلك عن ابن عمر ومجاهد ومكحول ومالك والثورى والأوزاعى
 والشافعى وأبى ثور ، وقد ذكرنا أن معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم « من غسل
 واغتسل ، أى جامع واغتسل ، ولأنهما غسلا ان اجتماعاً فأشبهها غسل الحيض

والجنابة وان اغتسل للجنابة ولم ينو غسل الجمعة ففيه وجهان . أحدهما لا يجزيه وروى عن بعض بني أبي قتادة أنه دخل عليه يوم جمعه مغتسلا فقال : للجمعة اغتسلت ؟ فقال لا وإلكن للجنابة . قال فأعد غسل الجمعة ، ووجه ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « وإنما لامرئ ما نوى » ، والثاني يجزيه لأنه مغتسل فيدخل في عموم الحديث ، ولأن المقصود التنظيف وهو حاصل بهذا الغسل ، وقد روى في بعض الحديث « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة »

فصل

ومن لا يأتي الجمعة فلا غسل عليه . قال أحمد : ليس على النساء غسل يوم الجمعة وعلى قياسهن الصبيان والمسافر والمريض : وكان ابن عمر وعلقمه لا يغتسلان في السفر ؛ وكان طلحة يغتسل

وروى عن مجاهد وطاوس ولعلمهم أخذوا بعموم قوله « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » وغيره من الاخبار العامة

ولنا قوله عليه السلام « من أتى الجمعة فليغتسل » ، ولأن المقصود التنظيف وقطع الرائحة حتى لا يتأذى غيره به ، وهذا مختص بمن أتى الجمعة ، والاخبار العامة يراد بها هذا ، ولهذا سماه غسل الجمعة ومن لا يأتيها لا يكون غسله غسل الجمعة ، وإن أتاها أحد ممن لا تجب عليه استحباب له الغسل لعموم الخبر ووجود المني فيه

(فصل) ويستحب أن يلبس ثوبين نظيفين ، لما روى عبد الله بن سلام أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة يقول « ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم جمعة سوى ثوبي مهنته » رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه ، وجاء في حديث « من لبس أحسن ثيابه يوم الجمعة واغتسل » وذكر الحديث ، وأفضلها البياض لقوله عليه السلام « خير ثيابكم البياض » ألبسوها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم ، ويستحب أن يتم ويرتدى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ، والإمام في هذا ونحوه أكد من غيره لأنه المنظور إليه من بين الناس

(فصل) والتطيب مندوب إليه والسواك لقول النبي صلى الله عليه وسلم « غسل الجمعة واجب على كل محتلم وسواك وإن لم يمس طيبا »

وروى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين فمن جاء منكم الى الجمعة فليغتسل وإن كان طيب فليمس منه وعليكم بالسواك ، ويستحب أن يدهن ويتنظف بأخذ الشعر وقطع الرائحة لقوله عليه السلام : لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينته وبين الجمعة الاخرى .

فصل

إذا أتى المسجد كره له أن يتخطى رقاب الناس لقول النبي صلى الله عليه وسلم : فلا يفرق بين اثنين ، وقوله : ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحداً ، وقوله في الذي جاء يتخطى رقاب الناس : اجلس فقد آذيت وأنت .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم ، رواه أبو داود والترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث رشدين ابن سعد وقد ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، فأما الإمام إذا لم يجد طريقاً فلا يكره له التخطى لانه موضع حاجة .

(فصل) فإن رأى فرجة لا يصل اليها الا بالتخطى ففيه روايتان : احداهما : له التخطى قال أحمد : يدخل الرجل ما استطاع ولا يدع بين يديه موضعاً فارغاً فإن جهل فترك بين يديه خالياً فليخط الذي يأتي بعده ويتجاوز به الى الموضع الخالي فإنه لا حرمة لمن ترك بين يديه خالياً وقعد في غيره ، وقال الاوزاعي : يتخطاهم الى السعة ، وقال قتادة ، يتخطاهم الى مصلاه وقال الحسن ، تخطوا رقاب الذين يجلسون على أبواب المساجد فإنه لا حرمة لهم ، وعن أحمد رواية أخرى ، ان كان يتخطى الواحد والاثنين فلا بأس لانه يسير فعني عنه ، وان كثر كرهناه ، وكذلك قال الشافعي الا أن لا يجد السبيل الى مصلاه الا بأن يتخطى فيسعه التخطى ان شاء الله تعالى .

ولعل قول أحمد ومن وافقه في الرواية الاولى فيما اذا تركوا مكاناً واسعاً مثل الذين يصفون في آخر المسجد ويتركون بين أيديهم صفوفاً خالية فهو لا .

لا حرمة لهم ، كما قال الحسن لأنهم خالفوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم ورغبوا عن الفضيلة وخير الصفوف وجلسوا في شرها ولأن تخطيهم مما لا بد منه ، وقوله الثاني في حق من لم يفرطوا وإنما جلسوا في مكانهم لا متلاء ما بين أيديهم لكن فيه سهوة يمكن الجلوس فيه لأزدحامهم ، ومتى كان لم يكن الصلاة إلا بالدخول وتخطيهم جاز لأنه موضع حاجة .

فصل

إذا جلس في مكان ثم بدت له حاجة أو احتاج إلى الوضوء فله الخروج ، قال عقبه « صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة البصر . فسلم ، ثم قام مسرعا فتخطى رقاب الناس إلى حجر بعض نساته ، فقال ، ذكرت شيئا من تبر عندنا فكرهت أن يجلسني فأمرت بقسمته ، رواه البخاري فإذا قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به » وحكمه في التخطي إلى موضعه حكم من رأى بين يديه فرجة .

(فصل) وليس له أن يقيم إنسانا ويجلس في موضعه سواء كان المكان راتبا لشخص يجلس فيه أو موضع حلقة لمن يحدث فيها ، أو حلقة الفقهاء يتذاكرون فيها ، أو لم يكن لما روى ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقيم الرجل - ينشئ أخاه - من مقدمه ويجلس فيه ، متفق عليه ولأن المسجد بيت الله والناس فيه سواء ، قال الله تعالى ٢٢ ، ٢٥ سواء إلا كف فيه والباد) فمن سبق إلى مكان فهو أحق به لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به » رواه أبو داود وكقواعد الأسواق ومشارع المياه والمعادن فإن قدم صاحبها له فجلس في موضع حتى إذا جاء قام النائب وأجلسه جاز لأن النائب يقوم باختياره ، وقد روى أن محمد بن سيرين كان يرسل غلاما له يوم الجمعة فيجلس فيه ، فإذا جاء محمد قام السلام وجلس محمد فيه فإن لم يكن نائباً فقام ليجلس آخر في مكانه فله الجلوس فيه لأنه قام باختيار نفسه فأشبهه النائب ، وأما القائم فإن انتقل إلى مثل مكانه الذي آثر به في القرب وسماع الخطبة فلا بأس ، وإن انتقل إلى مادونه كره له لأنه يؤثر على نفسه في الدين ، ويحتمل أن

لا يكره لأن تقديم أهل الفضل الى ما يلي الإمام مشروع ، ولذلك قال النبي (ص) « ليليني منكم أولوا الأحلام والنهى ، ولو أثر شخصاً بمكانه لم يحز لغيره أن يسبقه إليه لأن الحق للجالس أثر به غيره فقام مقامه في استحقاقه كما لو تحجر مواتاً أو سبق إليه ثم أثر غيره به ، وقال ابن عقيل نحو ذلك . لأن القائم أسقط حقه بالقيام فبقى على الأصل فكان السابق إليه أحق به ، كمن وسع لرجل في طريق فر غيره ، وما قلنا أصح ، ويفارق التوسعة في الطريق لأنها إنما جعلت للبرور فيها ، فمن انتقل من مكان فيها لم يبق له فيها حق يؤثر به ، وليس كذلك المسجد فإنه للإقامة فيه ولا يسقط حق المنتقل من مكانه اذا انتقل لحاجة ، وهذا إنما انتقل مؤثراً لغيره فأشبهه النائب الذي بعثه انسان ليجلس في موضع يحفظه له ، ولو كان الجالس مملوكاً لم يكن لسيده أن يقيمه لعموم الخبر ولأن هذا ليس بمال وهو حق ديني فاستوى هو وسيده فيه كالحقوق الدينية كلها والله أعلم .

فصل

وان فرش مصلى له في مكان ففيه وجهان . أحدهما يجوز رفعه والجلوس في موضعه لانه لا حرمة له ولأن السبق بالأجسام لا بالأوطنة والمصليات ولأن تركه يفضي الى أن صاحبه يتأخر ثم يتخطى رقاب المصلين ورفعه ينفي ذلك ، والثاني ، لا يجوز لأن فيه افتياتاً على صاحبه ربما أفضى الى الخصومة ولانه سبق إليه فكان كتحجر الموات .

(فصل) ويستحب الدنو من الامام لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من غسل واغتسل ، وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ، ودنا من الامام فاستمع ولم يلغ » كان له بكل خطوة عمل سنة ، أجر صيامها وقيامها ، رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ، وهذا لفظه .

وعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أحضروا الذكر وادنوا من الامام فإن الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وإن دخلها ، رواه أبو داود ، ولانه أمكن له من السماع .

(فصل) وتكره الصلاة في المقصورة التي تحمي ، نص عليه أحمد ، وروى عن ابن عمر

أنه كان اذا حضرت الصلاة وهو في المقصورة خرج ، وكرهه الاخنف وابن محيرز
والشعبي واسحاق ، ورخص فيها أنس والحسن والحسين والقاسم وسالم ونافع ،
لانه مكان من الجامع فلم تكره الصلاة فيه كسائر المسجد ، ووجه الاول أنه يمنع
الناس من الصلاة فيه كالمغصوب فكره لذلك ، فأما ان كانت لا تحمى فيحتمل
أن لا تكره الصلاة فيها لعدم شبه الغصب ، ويحتمل أن تكره لانها تقطع الصفوف
فأشبهت ما بين السوارى ، واختلفت الرواية عن أحمد في الصف الاول فقال في موضع
هو الذي يلي المقصورة لان المقصورة تحمى ، قال ما أدرى هل الصف الاول
الذى يقطعه المنبر أو الذى يليه ؟ والصحيح أنه الذى يقطعه المنبر لانه هو
الاول فى الحقيقة ولو كان الاول مادونه أفضى الى خلو ما يلي الامام ولان أصحاب
النبي (ص) كان يليه فضلاؤهم ، ولو كان الصف الاول وراء المنبر لوقفوا فيه .

(فصل) ويستحب لمن نعس يوم الجمعة أن يتحول عن موضعه لما روى
ابن عمر قال ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا نعس أحدكم يوم
الجمعة فى مجلسه فليتحول الى غيره ، رواه أبو مسعود أحمد بن الفرات فى سننه
والامام أحمد فى مسنده ولان تحوله عن مجلسه يصرف عنه النوم .

(فصل) ويستحب أن يكثّر من الصلاة على رسول الله (ص) يوم الجمعة ،
لما روى عن أبي الدرداء قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكثروا الصلاة
على يوم الجمعة فإنه مشهود تشهد الملائكة ، رواه ابن ماجه ، وعن أوس بن أوس
قال ، قال النبي (ص) : أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فيه خلق آدم وفيه قبض وفيه
النفخة وفيه الصعقة ، فأكثرُوا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة على ، قالوا .
يا رسول الله ، وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت - أى بليت - قال : ان الله
عز وجل حرم على الارض أجساد الانبياء عليهم السلام ، رواه أبو داود .

(فصل) ويستحب قراءة الكهف يوم الجمعة لما روى عن علي رضي الله عنه
قال . قال رسول الله (ص) : من قرأ الكهف يوم الجمعة فهو معصوم الى ثمانية
أيام من كل فتنة فإن خرج الدجال عصم منه ، رواه زيدون بن علي فى كتابه بإسناده ،
وعن أبي سعيد الخدرى أنه قال . من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من

النور ما بينه وبين البيت العتيق ، وقال خالد بن معدان : من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة قبل أن يخرج الإمام كانت له كفارة ما بينه وبين الجمعة وبلغ نورها البيت العتيق .

(فصل) يستحب الإكثار من الدعاء يوم الجمعة لعله يوافق ساعة الإجابة لأن النبي (ص) ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه ، وأشار بيده يقللها ، وفي لفظ « وهو قائم يصلي » متفق عليه ؛ واختلف في تلك الساعة فقال عبد الله بن سلام وطاوس : هي آخر ساعة في يوم الجمعة ، وفسر ابن سلام الصلاة بانتظارها ، وروى مرفوعاً عن النبي (ص) ، فروى عن عبد الله بن سلام قال « قلت ورسول الله (ص) جالس إنا لنجد في كتاب الله . في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله فيها شيئاً إلا قضى حاجته . قال عبد الله بن سلام فأشار إلى النبي (ص) : أو بعض ساعه ، فقلت صدقت أو بعض ساعه . قلت أي ساعه هي ؟ قال : هي آخر ساعه من ساعات النهار - قلت : انها ليست ساعة صلاة ، قال بلى - ان العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة فهو في صلاة ، رواه ابن ماجه ، ويكون القيام على هذا بمعنى الملازمة والإقامة كقول الله تعالى (٣ : ٧٦) ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده إليك الا ما دمت عليه قائماً) وعن أنس عن النبي (ص) أنه قال « التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر الى غيوبة الشمس » أخرجه الترمذى ، وقيل : هي ما بين أن يجلس الإمام الى أن يقضى الصلاة ، لما روى أبو موسى قال سمعت رسول الله (ص) قال « هي ما بين أن يجلس الامام الى أن يقضى الصلاة » رواه مسلم ، وعن عمرو بن عوف المزنى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « في الجمعة ساعة من النهار لا يسأل العبد فيها شيئاً الا أعطى سؤله » قيل أي ساعة هي ؟ قال : حين تقام الصلاة الى الانصراف منها ، قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، فعلى هذا التفسير تكون الساعه مختلفة فتكون في حق كل قوم في وقت صلاتهم ، وقيل : هي ما بين الفجر الى طلوع الشمس ، ومن العصر الى غروبها ، وقيل : هي الساعة الثالثة من النهار ، وقال كعب لو قسم الانسان جمعه في جمع أتى على تلك الساعة ، وقيل هي منتقلة في اليوم ،

وقال ابن عمر : ان طلب حاجة في يوم ايسر ؛ وقيل : أخفى الله تعالى هذه الساعه ليجتهد عباده في دعائه في جميع اليوم طلباً لها كما أخفى ليلة القدر في ليالي رمضان وأوليائه في الخلق ليحسن الظن بالصالحين كلهم .

« مسألة ، قال (وان صلوا الجمعة قبل الزوال في الساعه السادسة أجزأتهم) وفي بعض النسخ في الساعه الخامسة ، والصحيح في الساعه السادسة ، فظاهر كلام الخرقى أنه لا يجوز صلاتها فيما قبل السادسة ، وروى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوها قبل الزوال ، وقال القاضي وأصحابه يجوز فعلها في وقت صلاة العيد ، وروى ذلك عبد الله عن أبيه قال : نذهب الى أنها كصلاة العيد ، وقال مجاهد : ما كان للناس عيد الا في أول النهار ، وقال عطاء : كل عيد حين يمتد الضحى الجمعة والاضحى والفطر ، لما روى عن ابن مسعود أنه قال « ما كان عيد الا في أول النهار ولقد كان رسول الله (ص) يصلي بنا الجمعة في ظل الحطيم ، رواه ابن البختري في أماليه بإسناده ؛ وروى عن ابن مسعود ومعاوية أنهما صليا الجمعة ضحى ، وقالوا انما عجّلنا خشية الحر عليكم ، وروى الأثرم حديث ابن مسعود ، ولأنها عيد فجازت في وقت العيد كالفطر والاضحى ، والدليل على أنها عيد قول النبي (ص) « ان هذا يوم جعله الله عيداً للسليين ، وقوله « قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان ، وقال أكثر أهل العلم : وقتها وقت الظهر الا أنه يستحب تعجيلها في أول وقتها لقول سبله بن الاكوع « كنا نجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النبي ، متفق عليه ، قال أنس « كان رسول الله (ص) يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، رواه البخارى ، ولأنهما صلاتا وقت فكان وقتها واحداً كالمقصورة والتامة ، ولأن احداهما بدل عن الاخرى وقائمه مقامها فأشبهه الاصل المذكور ، ولأن آخر وقتها واحد فكان أوله واحداً كصلاة الحضر والسفر .

ولنا على جوازها في السادسة السنه والاجماع ، أما السنه : فما روى جابر بن عبد الله قال « كان رسول الله (ص) يصلي - يعنى الجمعة - ثم نذهب الى جمالنا فنريحها حتى تزول الشمس ، أخرجه مسلم ، وعن سهل بن سعد قال « ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة في عهد رسول الله (ص) ، متفق عليه ، قال ابن قتيبة

لا يسمى غداء ، ولا قائلة بعد الزوال ، وعن سلمة قال : كنا نصلي مع رسول الله (ص) الجمعة ، ثم نتصرف وليس للحيطان فيء ، رواه أبو داود ، وأما الاجماع فروى الامام أحمد عن وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج عن عبد الله ابن سيدان ، قال : شهدت الخطبة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار وشهدها مع عمر بن الخطاب فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد ينتصف النهار ثم صليتها مع عثمان بن عفان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد زال النهار فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال وأحاديثهم تدل على أن النبي (ص) فعلها بعد الزوال في كثير من أوقاته ولا خلاف في جوازه وأنه الأفضل والأولى وأحاديثنا تدل على جواز فعلها قبل الزوال ولا تنافي بينهما ، وأما في أول النهار فالصحيح : أنها لا تجوز لما ذكره أكثر أهل العلم ، ولأن التوقيت لا يثبت إلا بدليل من نص أو ما يقوم مقامه ؛ وما ثبت عن النبي (ص) ولا عن خلفائه أنهم صلوها في أول النهار ، ولأن مقتضى الدليل كون وقتها وقت الظهر ، وإنما جاز تقديمها عليه بما ذكرنا من الدليل ، وهو مختص بالساعة السادسة فلم يجز تقديمها عليها والله أعلم ، ولأنها لو صليت في أول النهار لفاتت أكثر المصلين فإن العادة اجتماعهم لها عند الزوال وإنما يأتيها ضحى آحاد من الناس وعدد يسير كما روى عن ابن مسعود أنه أتى الجمعة فوجد أربعة قد سبقوه ، فقال : رابع أربعة وما رابع أربعة يبعيد .

إذا ثبت هذا : فالأولى أن لا نصلي إلا بعد الزوال ليخرج من الخلاف ، ويفعلها في الوقت الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها فيه في أكثر أوقاته ويعجلها في أول وقتها في الشتاء والصيف ، لأن النبي (ص) كان يعجلها بدليل الاخبار التي رويناها ، ولأن الناس يجتمعون لها في أول وقتها ويكثرون إليها قبل وقتها فلو انتظر البراد بها لشق على الحاضرين وإنما جعل البراد بالظهر في شدة الحر دفعا للشقة التي يحصل أعظم منها بالبراد بالجمعة .

(فصل) وإن اتفق عيد في يوم جمعة سقط حضور الجمعة عن صلي العيد إلا الامام فإنها لا تسقط عنه إلا أن لا يجتمع له من يصلي به الجمعة ، وقيل في وجوبها

على الإمام روايتان ، ومن قال بسقوطها الشعبي والنخعي والأوزاعي ، وقيل هذا مذهب ، عمر وعثمان وعلي وسعيد وابن عمر وابن عباس وابن الزبير ، وقال أكثر الفقهاء تجب الجمعة لعموم الآية والأخبار الدالة على وجوبها ، ولأنهما صلاتان واجبتان فلم تسقط إحداهما بالأخرى كالظهر مع العيد .

ولنا ما روى إياس بن أبي رمله الشامي قال : شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعاً في يوم واحد قال نعم ، قال فكيف صنع ؟ قال : صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال : من شاء أن يصلي فليصل ، رواه أبو داود والإمام أحمد وألفظه : من شاء أن يجتمع فليجمع ، وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اجتماع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وإنا مجمعون ، رواه ابن ماجه .

وعن ابن عمر وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك ، ولأن الجمعة إنما زادت عن الظهر بالخطبة ، وقد حصل سماعها في العيد فأجزأه عن سماعها ثانياً ، ولأن وقتها واحد بما بيناه فسقطت إحداها بالأخرى كالجمعة مع الظهر ، وما احتجوا به بخصوص بما رويناه وقياسهم منقوض بالظهر مع الجمعة ، فأما الإمام فلم تسقط عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : وإنا مجمعون ، ولأنه لو تركها لامتنع فعل الجمعة في حق من تجب عليه ومن يريد لها من سقطت عنه بخلاف غيره من الناس .

فصل

وان قدم الجمعة فصلاها في وقت العيد فقد روى عن أحمد قال : تجزى الأولى منهما فعلي هذا يجزیه عن العيد والظهر ولا يلزمه شيء الى العصر عند من جوز الجمعة في وقت العيد ، وقد روى أبو داود بإسناده عن عطاء قال : اجتمع يوم جمعه ويوم فطر على عهد ابن الزبير فقال : عيدان قد اجتماعاً في يوم واحد فجمعهما وصلاهما ركعتين بكرة ، فلم يزد عليهما حتى صلى العصر ، وروى عن ابن عباس أنه بلغه فعل ابن الزبير فقال : أصاب السنة .

قال الخطابي : وهذا لا يجوز أن يحمل إلا على قول من يذهب إلى تقديم

الجمعة قبل الزوال ، فعلى هذا يكون ابن الزبير قد صلى الجمعة قسقط العيد والظهر ولأن الجمعة اذا سقطت مع تأكدها فالعيد أولى أن يسقط بها ، أما إذا قدم العيد فإنه يحتاج الى أن يصلى الظهر في وقتها إذا لم يصل الجمعة .

« مسألة ، قال (وتجب الجمعة على من بينه وبين الجامع فرسخ)

هذا في حق غير أهل المصر ، أما أهل المصر فيلزمهم كلهم الجمعة بعدوا أو قربوا ، قال أحمد : أما أهل المصر فلا بد لهم من شهودها سمعوا النداء أو لم يسمعوا ، وذلك لأن البلد الواحد بنى للجمعة فلا فرق بين القريب والبعيد ، ولأن المصر لا يكاد يكون أكثر من فرسخ فهو في مظنة القرب فاعتبر ذلك ، وهذا قول أصحاب الرأي ، ونحوه قول الشافعى ، فأما غير أهل المصر فمن كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دون فعليه الجمعة ، وإن كان أبعد فلا جمعة عليه ، وروى نحو هذا عن سعيد بن المسيب وهو قول مالك والليث .

وروى عن عبد الله بن عمرو قال : الجمعة على من سمع النداء : وهذا قول الشافعى وإسحاق لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الجمعة على من سمع النداء » رواه أبو داود ، والأشبه أنه من كلام عبد الله بن عمرو ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأعمى الذى قال : ليس لى قائد يقودنى « أسمع النداء ؟ قال نعم ، قال : فأجب ، ولأن من سمع النداء داخل في عموم قول الله تعالى (٦٢ : ٩ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله » .

وروى عن ابن عمر وأبي هريرة وأنس والحسن ونافع وعكرمة والحكم وعطاء والاوزاعى أنهم قالوا : الجمعة على من آواه الليل الى أهله ، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الجمعة على من آواه الليل الى أهله » وقال أصحاب الرأي : لا جمعة على من كان خارج المصر ، لأن عثمان رضى الله عنه صلى العيد في يوم جمعه ثم قال لا أهل العوالى : من أراد منكم أن ينصرف فلينصرف ، ومن أراد أن يقيم حتى يصلى الجمعة فليقم ، ولائهم خارج المصر فأشبه أهل الحلل . ولنا قول الله تعالى (٦٢ : ٩ إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى

ذكر الله . وهذا يتناول غير أهل المصر إذا سمعوا النداء ، وحديث عبد الله بن عمرو ، ولأن غير أهل المصر يسمعون النداء وهم من أهل الجمعة فلزمهم السعى إليها . وأهل المصر ، وحديث أبي هريرة غير صحيح يرويه عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف . قال أحمد بن الحسن : ذكرت هذا الحديث لأحمد بن حنبل فغضب . وقال : استغفر ربك ، استغفر ربك ، وإنما فعل أحمد هذا لأنه لم ير الحديث شيئاً لحال إسناده . قال ذلك الترمذي

وأما ترخيص عثمان لأهل العوالي فلأنه إذا اجتمع عيدان اجتزى بالعيد وسقطت الجمعة عن حضره على ما قررناه فيما مضى ؛ وأما اعتبار أهل القرى بأهل الحلال فلا يصح لأن أهل الحلال غير مستوطنين ولا هم ساكنون بقرية ولا في موضع جعل للاستيطان ، وأما اعتبار حقيقة النداء فلا يمكن لأنه قد يكون من الناس الأصم وثقيل السمع ، وقد يكون النداء بين يدي المنبر فلا يسمعه إلا من في الجامع ، وقد يكون المؤذن خفي الصوت أو في يوم ذي ريح ويكون المستمع نائماً أو مشغولاً بما يمنع السماع فلا يسمع ، ويسمع من هو أبعد منه فيفضى إلى وجوبها على البعيد دون القريب . وما هذا سبيله ينبغي أن يقدر بمقدار لا يختلف والموضع الذي يسمع منه النداء في الغالب إذا كان المنادى صينياً في موضع عال والريح ساكنة والأصوات هادئة والمستمع سميع غير ساه ولا لاه - فرسخ أو ما قاربه فخذ به والله أعلم

فصل

وأهل القرية لا يخلون من حالين : إما أن يكون بينهم وبين المصر أكثر من فرسخ أو لا ، فإن كان بينهم أكثر من فرسخ لم يجب عليهم السعى إليه وحالهم معتبر بأنفسهم ، فإن كانوا أربعين اجتمعت فيهم شرائط الجمعة فعليهم إقامتها ، وهم مخيرون بين السعى إلى المصر ، وبين إقامتها في قريتهم والأفضل إقامتها لأنه متى سعى بعضهم أخل على الباقيين الجمعة ، وإذا أقاموا حضرها جميعهم وفي إقامتها بموضعهم تكثير جماعات المسلمين ، وإن كانوا ممن لا تجب عليهم الجمعة بأنفسهم فهم مخيرون بين السعى إليها وبين أن يصلوا ظهراً ، والأفضل السعى إليها لينال فضل الساعي إلى الجمعة ويخرج من الخلاف .

والحال الثاني أن يكون بينهم وبين المصر فرسخ فما دون فينظر فيهم ، فإن كانوا أقل من أربعين فعليهم السعي الى الجمعة لما قدمنا ، وإن كانوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم وكان موضع الجمعة القريب منهم قرية أخرى لم يلزمهم السعي إليها وصلوا في مكانهم إذ ليست إحدى القريتين بأولى من الأخرى ، وإن أحبوا السعي إليها جاز ، والأفضل أن يصلوا في مكانهم كما ذكرنا من قبل ؛ فإن سعى بعضهم فنقص عدد الباقيين لزمهم السعي لئلا يؤدي الى ترك الجمعة ممن تجب عليه وإن كان موضع الجمعة القريب مصراً فهم مخيرون أيضاً بين السعي الى المصر وبين إقامة الجمعة في مكانهم كالتى قبلها ، ذكره ابن عقيل

وعن أحمد أن السعي يلزمهم الا أن يكون لهم عذر فيصلون جمعه ، والاول أصح لأن أهل القرية لا تنعقد بهم جمعة أهل المصر فكان لهم إقامة الجمعة في مكانهم كما لو سمعوا النداء من قرية أخرى ، ولأن أهل القرى يقيمون الجمع في بلاد الاسلام وإن كانوا قريباً من المصر من غير تكبير

فصل في

وإذا كان أهل المصر دون الأربعين فجاءهم أهل القرية فأقاموا الجمعة في المصر لم يصح لأن أهل القرية غير مستوطنين في المصر وأهل المصر لا تنعقد بهم الجمعة لقلتهم ، وإن كان أهل القرية ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم لزم أهل المصر السعي اليهم لأنهم ممن بينه وبين موضع الجمعة أقل من فرسخ فلزمهم السعي إليها ، كما يلزم أهل القرية السعي الى المصر إذا أقيمت به وكان أهل القرية دون الأربعين ، وإن كان في كل واحد منها دون الأربعين لم يجز إقامة الجمعة في واحد منها .

(فصل ومن تجب عليه الجمعة لا يجوز له السفر بعد دخول وقتها ، وبه قال الشافعي وإسحاق وابن المنذر . وقال أبو حنيفة يجوز ، وسئل الأوزاعي عن مسافر يسمع أذان الجمعة وقد أسرج دابته ، فقال ليض في سفره ، لأن عمر رضى الله عنه قال : الجمعة لا تحبس عن سفر

ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله (ص) قال : من سافر من دار إقامة يوم الجمعة دعت عليه الملائكة ، لا يصحب في سفره ولا يمان على حاجته ، رواه

الدارقطني في الافراد ، وهذا وعيد لا يلحق بالمباح ، ولأن الجمعة قد وجبت عليه فلم يحز له الاشتغال بما يمنع منها كاللهو والتجارة . وما روى عن عمر فقد روى عن ابنه وعائشة أخبار تدل على كراهية السفر يوم الجمعة فتعارض قوله ثم نحمله على السفر قبل الوقت

فصل (وإن سافر قبل الوقت فذكر أبو الخطاب فيه ثلاث روايات : إحداهما المنع لحديث ابن عمر . والثانية الجواز ، وهو قول الحسن وابن سيرين وأكثر أهل العلم لقول عمر ، ولأن الجمعة لم تجب فلم يحرم السفر كالليل . والثالثة يباح للجهاد دون غيره . وهذا الذي ذكره القاضي لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وجه زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة في جيش مؤتة فتخلف عبدالله فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما خلفك ؟ قال الجمعة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لروحة في سبيل الله - أو قال غدوة - خير من الدنيا وما فيها ، قال فراح منطلقا ، رواه الامام أحمد في المسند ، والاولى الجواز مطلقا لأن ذمته بريئة من الجمعة فلم يمنعه إمكان وجوبها عليه كما قبل يومها ، وذكر أبو الخطاب أن الوقت الذي يمنع السفر ويختلف فيما قبله زوال الشمس ، ولم يفرق القاضي بين ما قبل الزوال وما بعده ، ولعله بنى على أن وقتها وقت العيد ووجه قول أبي الخطاب على أن تقديمها رخصة على خلاف الأصل فلم يتعلق به حكم المنع كتقديم الآخرة من المجموعتين إلى وقت الاولى

فصل

وإن خاف المسافر فوات رفقته جاز له ترك الجمعة ، لأن ذلك من الاعذار المسقط للجمعة والجماعة ، وسواء كان في بلده فأراد إنشاء السفر أو في غيره . (فصل) قال أحمد . ان شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وان شاء صلى أربعاً ، وفي رواية إن شاء ستاً ، وكان ابن مسعود والنخعي وأصحاب الرأي يرون أن يصلي بعدها أربعاً لما روى أبو هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً ، رواه مسلم

وعن علي وأبي موسى وعطاء ومجاهد وحديد بن عبد الرحمن والثوري : أنه يصلي ستاً لما روى عن ابن عمر أنه كان إذا كان بمكة فصلي الجمعة تقدم فصلي

ركعتين ثم تقدم فصلي أربعاً ، وإذا كان في المدينة صلى الجمعة ثم رجع الى بيته فصلي ركعتين ولم يصل في المسجد ، فقيل له فقال . كان رسول الله (ص) يفعل ذلك ، رواه أبو داود

ولنا أن النبي (ص) كان يفعل ذلك كله بدليل ما روى من الاخبار ، وروى عن ابن عمر أن رسول الله (ص) كان يصلي بعد الجمعة ركعتين . متفق عليه ، وفي لفظ لمسلم ، وكان لا يصلي في المسجد حتى ينصرف فيصلي ركعتين في بيته ، وهذا يدل على أنه مهما فعل من ذلك كان حسناً . قال أحمد في رواية عبد الله : ولو صلى مع الامام ثم لم يصل شيئاً حتى صلى العصر كان جائزاً ، قد فعله عمران بن حصين . وقال في رواية أبي داود : يعجبني أن يصلي ، يعني بعد الجمعة

فصل

فأما الصلاة قبل الجمعة فلا أعلم فيه الا ما روى أن النبي (ص) كان يركع من قبل الجمعة أربعاً ، أخرجه ابن ماجه : وروى عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه قال : كنت أبقى^١ أصحاب رسول الله (ص) فإذا زالت الشمس قاموا فصلوا أربعاً . قال أبو بكر : كنا نكون مع حبيب بن أبي ثابت في الجمعة فيقول : أ زالت الشمس بعد ؟ ويلتفت وينظر فإذا زالت الشمس صلى الاربع التي قبل الجمعة ، وعن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود : أنه كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات ، رواه سعيد

(فصل) ويستحب لمن أراد الركوع يوم الجمعة أن يفصل بينها وبينه بكلام أو انتقال من مكانه أو خروج الى منزله لما روى السائب بن يزيد بن أخت النمر قال : صليت مع معاوية الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامى فصليت ، فلما دخل أرسل الى فقال : لا تعد لما فعلت ، اذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج ، فإن رسول الله (ص) أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة حتى نتكلم أو نخرج ، أخرجه مسلم .

١ — أى انتظر ، يقال فيه أبقى مثل أرمى : وأبقى مثل أعطى ، لأن ماضيه يستعمل ثلاثياً أو رباعياً ذكره الجوهري

وعن نافع أن ابن عمر رأى رجلاً يصلي يوم الجمعة ركعتين فدفعه وقال : أتصلي الجمعة أربعاً ؟ وكان عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فصل

قال أحمد : إذا كانوا يقرءون الكتاب يوم الجمعة على الناس بعد الصلاة أعجب إلى أن يسمع إذا كان فتحاً من فتوح المسلمين أو كان فيه شيء من أمور المسلمين فليستمع ، وإن كان شيئاً إنما فيه ذكرهم فلا يستمع . وقال في الذين يصلون في الطرقات : إذا لم يكن بينهم باب مغلق فلا بأس ، وسئل عن رجل يصلي خارجاً من المسجد يوم الجمعة وأبواب المسجد مغلقة . قال أرجو أن لا يكون به بأس . وسئل عن الرجل يصلي يوم الجمعة ويئنه وبين الإمام ستره ؟ قال إذا لم يكن يقدر على غير ذلك ، وقال : إذا دخلوا يوم الجمعة في دار الرحبة فأغلقوا عليهم الباب فلم يقدرُوا أن يخرجوا وكانوا يسمعون التكبير : فإن كان الباب مفتوحاً يرون الناس كان جائزاً ، ويعيدون الصلاة إذا كان مغلقاً ، هؤلاء لم يكونوا مع صلاة الإمام ، وهذا والله أعلم لأنهم إذا كانوا في دار ولم يروا الإمام كانوا متحيزين عن الجماعة ، فإذا اتفق مع ذلك عدم الرؤية لم يصح . وأما إن كانوا في الرحبة أو الطريق فليس بينهم إلا باب مسجد ويسمعون حس الجماعة ولم يفت إلا الرؤية فلم يمنع من الاقتداء .

(فصل) ويستحب أن يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة (ألم . السجدة) و (هل أتى على الإنسان) نص عليه أحمد ، لما روى ابن عباس وأبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة (ألم . تنزيل) و (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) رواهما مسلم .

قال أحمد رحمه الله : ولا أحب أن يداوم عليها لئلا يظن الناس أنها مفضلة بسجدة ، ويحتمل أن يستحب المداومة عليها لأن لفظ الخبر يدل عليها ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عمل عملاً أثبتته ودام عليه وكان عمله ديمة

باب صلاة العيدين

الأصل في صلاة العيد الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (١٠٨ ، ٢ فصل لربك وانحر) المشهور في التفسير أن المراد بذلك صلاة العيد . وأما السنة فثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر أنه كان يصلي صلاة العيدين . قال ابن عباس : شهدت صلاة الفطر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكلهم يصلونها قبل الخطبة ، وعنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد بغير أذان ولا إقامة ، متفق عليها .

وأجمع المسلمون على صلاة العيدين ، وصلاة العيد فرض على الكفاية في ظاهر المذهب إذا قام بها من يكفي سقطت عن الباقي ، وإن اتفق أهل بلد على تركها قاتلهم الإمام ، وبه قال بعض أصحاب الشافعي ، وقال أبو حنيفة : هي واجبة على الأعيان وليست فرضاً لأنها صلاة شرعت لها الخطبة فكانت واجبة على الأعيان وليست فرضاً كالجمعة ، وقال ابن أبي موسى : وقيل إنها سنة مؤكدة غير واجبة وبه قال مالك وأكثر أصحاب الشافعي : لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين ذكر خمس صلوات قال : هل عليّ غيرهن ؟ قال لا إلا أن تطوع ، وقوله عليه السلام : خمس صلوات كتبهن الله على العبد ، الحديث ، ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود لم يشرع لها أذان فلم يجب ابتداء بالشرع ، كصلاة الاستسقاء والكسوف ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : إذا امتنع جميع الناس من فعلها قاتلهم الإمام عليها ، وقال بعضهم لا يقاتلهم

ولنا على أنها لا يجب على الأعيان ، أنها لا يشرع لها الأذان فلم يجب على الأعيان ، كصلاة الجنازة ، ولأن الخبر الذي ذكره مالك ومن وافقه يقتضي نفي وجوب صلاة سوى الخمس ، وإنما خواف بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن صلى معه فيختص بمن كان مثلهم ، ولأنها لو وجبت على الأعيان لوجب خطبتها ووجب استماعها كالجمعة .

ولنا على وجوبها في الجملة أمر الله تعالى بها بقوله (١٠٨ ، ٢ فصل لربك وانحر) والامر يقتضي الوجوب ومداومة النبي صلى الله عليه وسلم على فعلها ، وهذا دليل

الوجوب ولأنها من أعلام الدين الظاهرة فكانت واجبه كالجمعة ولأنها لو لم تجب لم يجب قتال تاركيها كسائر السنن ، يحققه أن القتال عقوبة لا تتوجه إلى تارك مندوب كالقتل والضرب ، فأما حديث الأعرابي فلا حجة لهم فيه لأن الأعراب لا تلزمهم الجمعة لعدم الاستيطان فالعيد أولى ، والحديث الآخر مخصوص بما ذكرناه على أنه إنما صرح بوجوب الخمس وخصها بالذكر لتأكيدها ووجوبها على الأعيان ووجوبها على الدوام وتكررها في كل يوم وليلة وغيرها يجب نادراً ولعارض كصلاة الجنازة والمنذورة والصلاة المختلف فيها فلم يذكرها ، وقياسهم لا يصح لأن كونها ذات ركوع وسجود لا أثر له بدليل أن النوازل كلها فيها ركوع وسجود وهي غير واجبة فيجب حذف هذا الوصف لعدم أثره ثم ينقض قياسهم بصلاة الجنازة ، وينتقض على كل حال بالمنذورة .

مسألة ، قال ﴿ ويظهرون التكبير في ليالي العيدين ، وهو في الفطر أكد لقول الله تعالى (٢ : ١٨٥) ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ﴾

وجملته أنه يستحب للناس اظهار التكبير في ليالي العيدين في مساجدهم ومنازلهم وطرقهم وسافرين كانوا أو مقيمين لظاهر الآية المذكورة قال بعض أهل العلم في تفسيرها : لتكملوا عدة رمضان ، ولتكبروا الله عند إكماله على ما هداكم . ومعنى اظهار التكبير رفع الصوت به واستحب ذلك لما فيه من اظهار شعائر الإسلام وتذكير الغير ، وكان ابن عمر يكبر في فتية بني يسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الاسواق حتى ترنج منى تكبيراً قال أحمد : كان ابن عمر يكبر في العيدين جميعاً ويعجبنا ذلك ، واختص الفطر بمزيد تأكيد لورود النص فيه وليس التكبير واجباً ، وقال داود : هو واجب في الفطر اظاهر الآية .

ولنا أنه تكبير في عيد فأشبهه تكبير الاضحى ولأن الاصل عدم الوجوب ولم يرد من الشرع إيجابه فيبقى على الاصل والآية ليس فيها أمر إنما أخبر الله تعالى عن إرادته فقال (٢ ، ١٨٥) يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) .

فصل

ويستحب أن يكبر في طريق العيد ويجهر بالتكبير قال ابن أبي موسى : يكبر الناس في خروجهم من منازلهم لصلاتي العيدين جهرا حتى يأتي الإمام المصلي ويكبر الناس بتكبير الإمام في خطبته وينصتون فيما سوى ذلك ، قال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، أنه كان إذا خرج من بيته إلى العيد كبر حتى يأتي المصلي ، وروى ذلك عن سعيد بن جبير وعبد الرحمن ابن أبي ليلى واختلف فيه عن إبراهيم .

(فصل قال القاضي : التكبير في الاضحى مطلق ومقيد ، فالمقيد . عقيب الصلوات والمطلق في كل حال في الاسواق وفي كل زمان وأما الفطر فمسنونه مطلق غير مقيد على ظاهر كلام أحمد ، وهو ظاهر كلام الخرقى وقال أبو الخطاب : يكبر من غروب الشمس من ليلة الفطر إلى خروج الإمام إلى الصلاة في إحدى الروايتين ، وهو قول الشافعي ، وفي الأخرى إلى فراغ الإمام من الصلاة .

« مسألة ، قال (فإذا أصبحوا تطهروا)

وجملته أنه يستحب أن يتطهر بالغسل للعيد ، وكان ابن عمر يغتسل يوم الفطر ، وروى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبه قال علقمة وعروة وعطاء والنخعي والشعبي وقتادة وأبو الزناد ومالك والشافعي وابن المنذر ، لما روى ابن عباس والفاكه ابن سعد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والاضحى ، وروى أيضاً أن النبي (ص) قال في الجمعة من الجمع « ان هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم بالسواك » رواه ابن ماجه ، فعلى هذه الأشياء تكون الجمعة عيداً ولأنه يوم يجتمع الناس فيه للصلاة فاستحب الغسل فيه كيوم الجمعة وإن اقتصر على الوضوء أجزاءه لأنه إذا لم يجب الغسل للجمعة مع الأمر به فيها فغيرها أولى .

(فصل) ويستحب أن يتنظف ويلبس أحسن ما يجد ويتطيب ويتسوك كما ذكرنا في الجمعة لما ذكرنا من الحديث ، وقال عبد الله بن عمر « وجد عمر حلة من استبرق في السوق فأخذها فأتى بها النبي (ص) فقال : يا رسول الله اتبع

هذه تتجمل بها في العيدين والوفد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هذه لباس من لا خلاق لهم ، متفق عليه .

وهذا يدل على أن التجمل عندهم في هذه المواضع كان مشهورا وروى ابن الأحرر في العيدين والجمعة بإسناده عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس في العيدين برد حبرة ، وإسناده عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سمعت أهل العلم يستحبون الطيب والزينة في كل عيد والامام بذلك أحق لانه المنظور اليه من بينهم الا أن المعتكف يستحب له الخروج في ثياب اعتكافه ليبقى عليه أثر العبادة والنسك ، وقال أحمد في رواية المروزي : طاوس كان يأمر بزينة الثياب ، وعطاء قال هو يوم التخشع واستحسنها جميعا ، وذكر استحباب خروجه في ثياب اعتكافه في غير هذا الموضع .

فصل

ووقت النسل بعد طلوع الفجر في ظاهر كلام الخرقى لقوله : فإذا أصبحوا تطهروا ، قال القاضي والآمدی : ان اغتسل قبل الفجر لم يصب سنة الاغتسال لانه غسل الصلاة في اليوم فلم يجز قبل الفجر كغسل الجمعة ، وقال ابن عقيل : المنصوص عن أحمد أنه قبل الفجر وبعده لان زمن العيد أضيق من وقت الجمعة فلو وقف على الفجر ربما فات ولان المقصود منه التنظيف وذلك يحصل بالنسل في الليل لقربه من الصلاة والافضل أن يكون بعد الفجر ليخرج من الخلاف ويكون أبلغ في النظافة لقربه من الصلاة وقول الخرقى : تطهروا لم يخص به الغسل بل هو ظاهر في الوضوء وهو غير مختص بما بعد الفجر .

« مسألة ، قال ' وأكلوا ان كان فطرا »

السنة أن يأكل في الفطر قبل الصلاة ولا يأكل في الاضحى حتى يصلى ، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم : علي وابن عباس ومالك والشافعي وغيرهم ، لا نعلم فيه خلافا ، قال أنس : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطار حتى يأكل تمرات ، رواه البخارى ، وفي رواية استشهد بها « وبأكلهن وترا » ،

وروى عن بريدة قال كان النبي (ص) لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي ، رواه الأثرم والترمذي ، ولفظ رواية الأثرم حتى يصحى ، ولأن يوم الفطر يوم حرم فيه الصيام عقيب وجوبه فاستحب تعجيل الفطر لإظهار المبادرة إلى طاعة الله تعالى . وامثال أمره في الفطر على خلاف العادة : والأضحى بخلافه ولأن في الأضحى شرع الأضحية والاكل منها فاستحب أن يكون فطره على شيء منها ، قال أحمد : والأضحى لا يأكل فيه حتى يرجع إذا كان له ذبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من ذبيحته وإذا لم يكن له ذبح لم يبال أن يأكل . (فصل والمستحب أن يفطر على التمر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر عليه ويأكلهن وترأ لقول أنس « يأكلهن وترأ » ولأن الله تعالى وتر يحب الوتر ولأن الصائم يستحب له الفطر كذلك .

« مسألة ، قال (ثم غدوا إلى المصلي مظهرين للتكبير)

السنة أن يصلي العيد في المصلي أمر بذلك على رضى الله عنه ، واستحسنه الأوزاعي وأصحاب الرأي ، وهو قول ابن المنذر ، وحكى عن الشافعى : إن كان مسجد البلد واسعاً فالصلاة فيه أولى لانه خير البقاع وأطهرها ولذلك يصلى أهل مكة في المسجد الحرام .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى المصلي ويدع مسجده ، وكذلك الخلفاء بعده ، ولا يترك النبي صلى الله عليه وسلم الأفضل مع قربه ويتكلف فعل الناقص مع بعده ولا يشرع لأئمة ترك الفضائل ولا تناقد أمرنا باتباع النبي صلى الله عليه وسلم والافتداء به ، ولا يجوز أن يكون المأمور به هو الناقص والمنهى عنه هو الكامل ولم ينقل عن النبي (ص) أنه صلى العيد بمسجده إلا من عند ولان هذا إجماع المسلمين فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون إلى المصلي فيصلون العيد في المصلي مع سعة المسجد وضيقه ، وكان النبي (ص) يصلى في المصلي مع شرف مسجده ، وصلاة النفل في البيت أفضل منها في المسجد مع شرفه ، وروينا عن علي رضى الله عنه « أنه قيل له : قد اجتمع في المسجد ضعفاء الناس وعميانهم فلو صليت بهم في المسجد ؟ فقال : أخالف السنة إذا ، ولكن نخرج إلى المصلي واستخلف من يصلى بهم في المسجد أربعاً ،

(فصل)

ويستحب للإمام إذا خرج أن يخلف من يصلي بضعفة الناس في المسجد كما فعل على رضي الله عنه فروى هزيل بن شرحبيل قال : قيل لعلي رضي الله عنه : لو أمرت رجلا يصلي بضعفة الناس هونا في المسجد الاكبر ؟ قال : ان أمرت رجلا يصلي أمرته أن يصلي لهم أربعا ، رواه سعيد ، وروى أنه استخلف أبا مسعود فصلى بهم في المسجد :

(فصل) وان كان عذر يمنع الخروج من مطر أو خوف أو غيره صلوا في الجامع كما روى أبو هريرة أنه أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد ، رواه أبو داود وابن ماجه .

(فصل) يستحب التبكير الى العيد بعد صلاة الصبح الا الامام فإنه يتأخر الى وقت الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك ، قال أبو سعيد : كان النبي (ص) يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى فاول شيء يبدأ به الصلاة ، رواه مسلم ، ولان الامام ينتظر ولا ينتظر ولو جاء الى المصلى وقعد في مكان مستتر عن الناس فلا بأس ، قال مالك : مضت السنة أن يخرج الامام من منزله قدر ما يبلغ مصلاه وقد حلت الصلاة : فأما غيره فيستحب له التبكير والدنو من الإمام ليحصل له أجر التبكير وانتظار الصلاة والدنو من الامام من غير تخطي رقاب الناس ولا أذى أحد ، قال عطاء بن السائب : كان عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله ابن معقل يصليان الفجر يوم العيد ، وعليهما ثيابهما ثم يتدافعان الى الجبابة ، أحدهما يكبر والآخر يهلل ، وروى عن ابن عمر : أنه كان لا يخرج حتى تخرج الشمس ،

(فصل) ويستحب أن يخرج الى العيد ماشيا وعليه السكينة والوقار ، كما ذكرنا في الجمعة ومن استحب المشي عمر بن عبد العزيز والنخعي والثوري والشافعي وغيرهم ، لما روى أن النبي (ص) لم يركب في عيد ولا جنازة ، وروى ابن عمر : أن النبي (ص) كان يخرج الى العيد ماشيا ويرجع ماشيا ، رواه ابن ماجه ، وقال على رضي الله عنه : من السنة أن يأتي العيد ماشيا ، رواه الترمذي ، وقال حديث حسن ، وان كان له عذر وكان مكانه بعيدا فركب فلا بأس .

قال أحمد رحمه الله . نحن نشئ ومكاننا . قريب ، وإن بعد ذلك عليه فلا بأس أن يركب . قال : حدثنا سعيد حدثنا الوليد بن مسلم عن عبد الله بن العلاء بن زبير ، أنه سمع عمر بن عبد العزيز على المنبر يوم الجمعة يقول : إن الفطر غداً فامشوا إلى مصلاكم فإن ذلك كان يفعل ، ومن كان من أهل القرى فليركب فإذا جاء المدينة فليمش إلى المصلى .

فصل

ويكبر في طريق العيد ويرفع صوته بالتكبير وهو معنى قول الخرقى : مظهرين للتكبير قال أحمد : يكبر جهراً إذا خرج من بيته حتى يأتي المصلى ، روى ذلك عن علي وابن عمر وأبي أمامة وأبي رهم وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان وأبي بكر بن محمد ، وفعله النخعي وسعيد بن جبير وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وبه قال الحكم وحامد ومالك وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر .

وقال أبو حنيفة : يكبر يوم الاضحى ولا يكبر يوم الفطر ، لأن ابن عباس سمع التكبير يوم الفطر فقال : ما شأن الناس ؟ فقل يكبرون ، فقال أجماعين الناس وقال إبراهيم : إنما يفعل ذلك الحواكون .

ولنا أنه فعل من ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم وقولهم : قال نافع . كان ابن عمر يكبر يوم العيد في الاضحى والفطر ويكبر ويرفع صوته ، وقال أبو جميلة رأيت علياً رضي الله عنه خرج يوم العيد فلم يزل يكبر حتى انتهى إلى الجبابة فأما ابن عباس فكان يقول : يكبرون مع الإمام ولا يكبرون وحدهم وهذا خلاف مذهبهم ، وإذا ثبت هذا فإنه يكبر حتى يأتي المصلى ، لما ذكرنا عن علي (رض) وغيره ، قال الأثرم ، قيل لأبي عبد الله في الجهر بالتكبير حتى يأتي المصلى ، أوحى يخرج الإمام ، قال : حتى يأتي المصلى ، وقال القاضي : فيه رواية أخرى حتى يخرج الإمام .

(فصل) ولا بأس بخروج النساء يوم العيد إلى المصلى ، وقال ابن حامد . يستحب ذلك ، وقد روى عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما أنهما قالوا : حق على

كل ذات نطاق أن تخرج الى العيدين ، وكان ابن عمر يخرج من استطاع من أهله في العيدين ، وروت أم عطية قالت : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرجهن في الفطر والاضحى : العواتق وذوات الخدور ، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ، قلت يا رسول الله : إحدانا لا يكون لها جلباب قال : لتلبسها أختها من جلبابها ، متفق عليه ، وهذا لفظ رواية مسلم ، ولفظ رواية البخارى ، قالت : كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى تخرج البكر من خدرها ، وحتى يخرج الحيض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته . »

وعن أم عطية : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع نساء الانصار في بيت فأرسل إلينا عمر بن الخطاب فقام على الباب فسلم فرددنا عليه ، فقال : أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكن ، وأمرنا بالعيدين أن نخرج فيهما الحيض والعق ولا جمعة علينا ونهانا عن اتباع الجنائز ، رواه أبو داود . »

وقال القاضى : ظاهر كلام أحمد أن ذلك جائز غير مستحب وكرهه النخعي ويحى الانصارى وقالوا . لا نعرف خروج المرأة في العيدين عندنا وكرهه سفيان وابن المبارك ورخص أهل رأى للمرأة الكبيرة وكرهوه للشابة لما فى خروجهن من الفتنة وقول عائشة رضى الله عنها : لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع ، وقول عائشة مختص بمن أحدثت دون غيرها ، ولا شك بأن تلك يكره لها الخروج ، وإنما يستحب لمن الخروج غير متطيبات ولا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة ، ويخرجن فى ثياب البذلة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « وليخرجن تفلات ، ولا يخالطن الرجال بل يكن ناحية منهم . »

« مسألة ، قال (فإذا حلت الصلاة تقدم الامام فصلى بهم ركعتين) . »

لا خلاف بين أهل العلم فى أن صلاة العيد مع الامام ركعتان : وفيما تواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه صلى العيد ركعتين ، وفعله الائمة بعده الى عصرنا لم نعلم أحداً فعل غير ذلك ولا خالف فيه ، وقد قال عمر رضى الله عنه :

صلاة العيد ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ، وقد خاب من افترى ، وقوله : حلت الصلاة ، يحتمل معنيين :

أحدهما : أن معناه إذا دخل وقتها والصلاة هاهنا صلاة العيد ، وحلت من الحلول كقولهم : حل الدين إذا جاء أجله ، والثاني . معناه إذا أيسحت الصلاة بمعنى النافلة ومعناه إذا خرج وقت النهى ، وهو إذا ارتفعت الشمس قيد رمح وحلت من الحل وهو الإباحة كقول الله تعالى (٧ : ١٥٦) ويحل لهم الطيبات وهذا المعنى أحسن لأن فيه تفسيراً لوقتها وتعريفاً له بالوقت الذى عرف في مكان آخر وعلى القول الأول ليس فيه بيان لوقتها ، فعلى هذا يكون وقتها من حين ترتفع الشمس قيد رمح الى أن يقوم قائم الظهيرة ، وذلك ما بين وقتى النهى عن صلاة النافلة ، وقال أصحاب الشافعى . أول وقتها إذا طلعت الشمس ، لما روى يزيد بن خمير قال : خرج عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر إبطاء الامام وقال . إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين صلاة التسبيح ، رواه أبو داود وابن ماجه .

وانما ما روى عقبة بن عامر قال . ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن وأن نقبر فيهن موتانا — حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، ولأنه وقت نهى عن الصلاة فيه فلم يكن وقتاً للعيد كقبل طلوع الشمس ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده لم يصلوا حتى ارتفعت الشمس بدليل الاجماع على أن الأفضل فعلها في ذلك الوقت ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل إلا الأفضل والاولى ، ولو كان لها وقت قبل ذلك لكان تقييده بطلوع الشمس تحكماً بغير نص ولا معنى نص ، ولا يجوز التوقيت بالتحكم .

وأما حديث عبد الله بن بسر فإنه أنكر إبطاء الامام عن وقتها المجمع عليه ، فإنه لو حمل على غير هذا لم يكن ذلك إبطاء ولا جاز إنكاره ، ولا يجوز أن يحمل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في وقت النهى لانه مكروه بالاتفاق على أن الأفضل خلافه ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليدأوم على المكروه ولا المفضول ، ولو كان يداوم على الصلاة فيه لوجب أن يكون هو الأفضل والاولى فتعين حمله على ما ذكرنا .

(فصل)

ويسن تقديم الأضحى ليتسع وقت التضحية ، وتأخير الفطر ليتسع وقت إخراج صدقة الفطر وهذا مذهب الشافعى ؛ ولا أعلم فيه خلافا ، وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم ، أن أخر صلاة الفطر وعجل صلاة الأضحى ، ولأن لكل عيد وظيفة ، فوظيفة الفطر إخراج المفطرة ووقتها قبل الصلاة ، ووظيفة الأضحى التضحية ووقتها بعد الصلاة ، وفى تأخير الفطر وتقديم الأضحى توسيع لوظيفة كل منهما .

« مسألة ، قال (بلا أذان ولا إقامة)

ولا نعلم فى هذا خلافا ممن يعتد بخلافه إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن وأقام ؛ وقيل أول من أذن فى العيد ابن زياد ، وهذا دليل على انعقاد الاجماع قبله على أنه لا يسن لها أذان ولا إقامة ، وبه يقول مالك والأوزاعى والشافعى وأصحاب الرأى ، وقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى العيد بلا أذان ولا إقامة ، فروى ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى العيدين بغير أذان ولا إقامة ، وعن جابر مثله متفق عليهما .

وقال جابر بن سمرة ، صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بلا أذان ولا إقامة ، رواه مسلم ؛ وعن عطاء قال ، أخبرنى جابر أن لا أذان يوم الفطر حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج الامام ، ولا إقامة ، ولا نداء ، ولا شىء ، لا نداء يومئذ ولا إقامة ، رواه مسلم ، وقال بعض أصحابنا ينادى لها الصلاة جامعة ، وهو قول الشافعى ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع . »

« مسألة ، قال (ويقرأ فى كل ركعة منها بالحمد لله وسورة ويحمر بالقراءة)

(١) الشافعى لم يقله رأيا بل روى عن الزهرى أنه (ص) كان يأمر المؤذن فى العيدين فيقول « الصلاة جامعة » قال الحافظ بن حجر فى شرح البخارى وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف ورواه البيهقى من طريق الشافعى .

لا نعلم خلافا بين أهل العلم في أنه يشرع قراءة الفاتحة وسورة في كل ركعة من صلاة العيد وأنه يسن الجهر إلا أنه روى عن علي رضي الله عنه أنه كان إذا قرأ في العيدين أسمع من يليه ولم يجهر ذلك الجهر ، وقال ابن المنذر : أكثر أهل العلم يرون الجهر بالقراءة وفي أخبار من أخبر بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أنه كان يجهر ولأنها صلاة عيد فأشبهت الجمعة .

ويستحب أن يقرأ في الأولى بسبح وفي الثانية بالغاشية نص عليه أحمد ، لأن النعمان بن بشير قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة (بسبح اسم ربك الأعلى) و هل أتاك حديث الغاشية (وربما اجتمعا في يوم واحد فقرأ بهما ، رواه مسلم ، وقال الشافعي يقرأ (بقاف) (واقتربت الساعة) لما روى أن عمر سأل أبا واقد الليثي : ماذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الفطر والأضحية ؟ فقال : كان يقرأ (بقاف والقرآن المجيد) و (اقتربت الساعة وانشق القمر) رواه مسلم .

وقال أبو حنيفة : ليس فيه شيء يوقت ، وكان ابن مسعود يقرأ بالفاتحة وسورة من المفصل ومهما قرأ به أجزاءه وكان حسناً إلا أن الأول أحسن ، لأن عمر رضي الله عنه عمل به وكان ذلك مذهبه ولأن في (سبح) الحث على الصلاة وزكاة الفطر على ما قاله سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في تفسير قوله تعالى (٨٧ : ١٤ قد أفلح من تزكى) فاختصت الفضيلة بها كاختصاص الجمعة بسورتها ،

فصل

وتكون القراءة بعد التكبير في الركعتين نص عليه أحمد ، وروى ذلك عن أبي هريرة وفقهاء المدينة السبعة وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي والليث ، وقد روى عن أحمد أنه يوالى بين القراءتين ومعناه أن يكبر في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها ، اختارها أبو بكر ، وروى ذلك عن ابن مسعود وحذيفة وأبي موسى وأبي مسعود البدرى والحسن وابن سيرين والثوري ، وهو قول أصحاب الرأي ، لما روى عن أبي موسى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر تكبيرة على الجنازة ويوالى بين القراءتين ، رواه أبو داود ، وروى

أبو عائشة جليس لأبي هريرة ، أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى وحذيفة كيف كان رسول الله (ص) يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى : كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنازة : فقال حذيفة صدق ،

ولنا ما روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الثانية خمساً قبل القراءة ، رواه الأثرم وابن ماجه والترمذى ، وقال هو حديث حسن ، وهو أحسن حديث في الباب ، وعن عائشة ، أن رسول الله (ص) كان يكبر في العيدين سبعاً وخمسة قبل القراءة ، رواه أحمد في المسند

وعن عبد الله بن عمرو قال : قال النبي (ص) التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة ، والقراءة بعدهما كليهما ، رواه أبو داود والأثرم . ورواه ابن ماجه عن سعد مؤذن النبي (ص) مثل ذلك ، وحديث أبي موسى ضعيف . قاله الخطابي ، وليس في رواية أبي داود أنه والى بين القراءتين ، ثم نحمله على أنه والى بين الفاتحة والسورة ، لأن قراءة الركعتين لا يمكن الموالاة بينهما لما بينهما من الركوع والسجود .

« مسألة ، قال (ويكبر في الأولى سبع تكبيرات منها تكبيرة الافتتاح) » قال أبو عبد الله : يكبر في الأولى سبعاً مع تكبيرة الإحرام ولا يعتد بتكبيرة الركوع لأن بينهما قراءة ، ويكبر في الركعة الثانية خمس تكبيرات ولا يعتد بتكبيرة النهوض ثم يقرأ في الثانية ثم يكبر ويركع . وروى ذلك عن فقهاء المدينة السبعة وعمر بن عبد العزيز والزهري ومالك والمزني

وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن عمر ويحيى الأنصاري ، قالوا يكبر في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً . وبه قال الأوزاعي والشافعي وإسحاق ، إلا أنهم قالوا يكبر سبعاً في الأولى سوى تكبيرة الافتتاح لقول عائشة ، كان رسول الله (ص) يكبر في العيدين اثنتي عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الافتتاح ،

وروى عن ابن عباس وأنس والمغيرة بن شعبة وسعيد بن المسيب والنخعي

« يكبر سبعا سبعا ، وقال أبو حنيفة والثوري في الأولى والثانية ثلاثا ثلاثا ، واحتجوا بحديثي أبي موسى اللذين ذكرناهما .

ولنا أحاديث كثيرة وعبد الله بن عمرو وعائشة التي قدمناها ، قال ابن عبد البر قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة حسان « أنه كبر في العيد سبعا في الأولى وخمسا في الثانية » من حديث عبد الله بن عمرو وابن عمر وجابر وعائشة وأبي واقد وعمر بن عوف المزني ، ولم يرو عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا ، وهو أولى ما عمل به ، وحديث عائشة المعروف عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الفطر والاضحى سبعا وخمسا سوى تكبيرتي الركوع ، رواه أبو داود وابن ماجه ، وحديث أبي موسى ضعيف يرويه أبو عائشة جليس لأبي هريرة وهو غير معروف .

« مسألة ، قال (ويرفع يديه مع كل تكبيرة)

وجملته أنه يستحب أن يرفع يديه في حال تكبيره حسب رفعهما مع تكبيرة الإحرام ، وبه قال عطاء والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ، وقال مالك والثوري لا يرفعهما فيما عدا تكبيرة الإحرام لأنها تكبيرات في أثناء الصلاة فأشبهت تكبيرات السجود .

ولنا ما روى أن النبي (ص) كان يرفع يديه مع التكبير ، قال أحمد : أما أنا فأرى أن هذا الحديث يدخل فيه هذا كله ، وروى عن عمر « أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجنازة وفي العيد ، رواه الاثرم ، ولا يعرف له مخالف في الصحابة ، ولا يشبه هذا تكبير السجود ؛ لأن هذه يقع طرفاها في حال القيام فهي بمنزلة تكبيرة الافتتاح

« مسألة ، قال (ويستفتح في أولها ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي (ص) بين كل تكبيرتين وإن أحب قال : الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، وصلى الله على محمد النبي الأسمى وعليه السلام ، وإن أحب قال غير ذلك ، ويكبر في الثانية خمس تكبيرات سوى التكبيرة التي يقوم بها من السجود ويرفع يديه مع كل تكبيرة)

حذيفة وأبو موسى : صدق أبو عبد الرحمن ، رواه الأثرم في سننه ، ولا بها تكبيرات حال القيام فاستحب أن يتخللها ذكر تكبيرات الجنائز وتفرق التسبيح ؛ لأنه ذكر يخفى ولا يظهر بخلاف التكبير ، وقياسهم منتقض بتكبيرات الجنائز . قال القاضي : يقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لا طويلة ولا قصيرة . وهذا قول الشافعي .

(فصل)

والتكبيرات والذكر بينها سنة وليس بواجب ولا تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً ولا أعلم فيه خلافاً ، فإن نسي التكبير وشرع في القراءة لم يعد إليه ، قاله ابن عقيل ، وهو أحد قولي الشافعي لأنه سنة فلم يعد إليه بعد الشروع في القراءة كالاستفتاح ، وقال القاضي فيها وجه آخر أنه يعود إلى التكبير ، وهو قول مالك وأبي ثور : والقول الثاني للشافعي لأنه ذكره في محله فيأتي به كما قبل الشروع في القراءة ، وهذا لأن محله القيام وقد ذكره فيه ، فعلى هذا يقطع القراءة ويكبر ثم يستأنف القراءة لأنه قطعها متعمداً بذكر طويل ، وإن كان المنسي شيئاً يسيراً احتل أن يبنى لأنه لم يطل الفصل أشبه ما لو قطعها بقول آمين ، واحتمل أن يتبدى لأن محل التكبير قبل القراءة ومحل القراءة بعده فيستأنفها ليأتي بها بعده وإن ذكر التكبير بعد القراءة فأتى به لم يعد القراءة وجهاً واحداً لأنها وقعت موقعها ، وإن لم يذكره حتى ركع سقط وجهاً واحداً لأنه فات المحل ، وكذلك المسبوق إذا أدرك الركوع لم يكبر فيه ، وقال أبو حنيفة : يكبر فيه لأنه بمنزلة القيام بدليل إدراك الركعة به

ولنا أنه ذكر مسنون حال القيام فلم يأت به في الركوع كالاستفتاح وقراءة السورة والقنوت عنده ، وإنما أدرك الركعة بإدراكه ، لأنه أدرك معظمها ولم يفته إلا القيام ، وقد حصل منه ما يجزى في تكبيرة الاحرام ، فأما المسبوق إذا أدرك الإمام بعد تكبيره فقال ابن عقيل : يكبر لأنه أدرك محله ، ويحتمل أن لا يكبر لأنه مأمور بالانصات إلى قراءة الإمام ، ويحتمل أنه إن كان يسمع قراءة الإمام أنصت وإن كان بعيداً كبر

فصل

وإذا شك في عدد التكبيرات بنى على اليقين فإن كبر ثم شك هل نوى الإحرام أو لا ابتداء الصلاة هو ومن خلفه لأن الأصل عدم النية إلا أن يكون وسواساً فلا يلتفت إليه وسائر المسألة قد سبق شرحها .

« مسألة ، قال (فإذا سلم خطب بهم خطبتين يجلس بينهما فإن كان فطرا حضهم على الصدقة وبين لهم ما يخرجون وإن كان أضحى يرغبهم في الاضحية ويبين لهم ما يضحى به) .

وجملته أن خطبتي العيدين بعد الصلاة لا نعلم فيه خلافاً بين المسلمين إلا عن بنى أمية .

وروى عن عثمان وابن الزبير أنها فعلاه ولم يصح ذلك عنهما ولا يعتد بخلاف بنى أمية لأنه مسبوق بالإجماع الذي كان قبلهم ومخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة وقد أنكر عليهم فعلهم وعد بدعة ومخالفاً للسنة فإن ابن عمر قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة ، متفق عليه .

وروى ابن عباس مثله رواه مسلم ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة ، وروى طارق بن شهاب قال : قدم مروان الخطبة قبل الصلاة فقام رجل فقال : خالفت السنة كانت الخطبة بعد الصلاة فقال : ترك ذاك يا أبا فلان فقام أبو سعيد فقال : أما هذا المتكلم فقد قضى ما عليه قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليذكره بيده فمن لم يستطع فليذكره بلسانه فمن لم يستطع فليذكره بقلبه وذلك أضعف الإيمان » رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق ، ورواه مسلم في صحيحه ولفظه « فليغيره » فعلى هذا من خطب قبل الصلاة فهو كمن لم يخطب لأنه خطب في غير محل الخطبة أشبه به ما لو خطب في الجمعة بعد الصلاة .

إذا ثبت هذا فإن صفة الخطبتين كصفة خطبتي الجمعة إلا أنه يستفتح الأولى بتسع تكبيرات متواليات ، والثانية بسبع متواليات ، قال القاضي : وإن أدخل

بينهما تهليلاً أو ذكرًا فحسن ، وقال سعيد حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : يكبر الامام على المنبر يوم العيد قبل أن يخطب تسع تكبيرات ثم يخطب ، وفي الثانية سبع تكبيرات ويستحب أن يكثّر التكبير في أضعاف خطبته .

وروى سعد مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم ، أن النبي (ص) كان يكبر بين أضعاف الخطبة يكثّر التكبير في خطبتي العيدين ، رواه ابن ماجه فإذا كبر في أثناء الخطبة كبر الناس بتكبيره وقد روى عن أبي موسى أنه كان يكبر يوم العيد على المنبر اثنتين وأربعين تكبيرة ويجلس بين الخطبتين لما روى ابن ماجه بإسناده عن جابر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو أضحى فخطب قائماً ثم قعد قعدة ثم قام ، ويجلس عقيب صعوده المنبر : وقيل لا يجلس عقيب صعوده لأن الجلوس في الجمعة للأذان ولا أذان هاهنا فإن كان في الفطر أمرهم بصدقة الفطر وبين لهم وجوبها وثوابها وقدر المخرج وجنسه وعلى من تجب والوقت الذي يخرج فيه وفي الأضحى يذكر الأضحى وفضلها وأنها سنة مؤكدة وما يجزى فيها ووقت ذبحها والعيوب التي تمنع منها وكيفية تفرقتها وما يقوله عند ذبحها لما روى عن أبي سعيد قال : كان رسول الله (ص) يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول ما يبدأ به الصلاة ثم ينصّب فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظّمهم ويوصيهم ويأمرهم ، وإن كان يريد أن يقطع بعثا قطعه أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف ، رواه البخاري وروى مسلم نحوه .

وعن جابر قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة ثم قام متوكئاً على بلال فأمر بتقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس فذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن ، متفق عليه : وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذبح قبل أن يصلي فإنما هو شاة لحم عجله لأهله ليس من النسك في شيء ، ومن ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وقد أصاب سنة المسلمين .

(فصل) والخطبتان سنة لا يجب حضورها ولا استماعها لما روى عبد الله بن السائب

قال شهدت مع رسول الله (ص) العيد فلما قضى الصلاة قال : إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب ، رواه النسائي وابن ماجه ورواه أبو داود وقال : هو مرسل وإنما أخرت عن الصلاة والله أعلم ، لأنها لما كانت غير واجبة جعلت في وقت يتمكن من أراد تركها من تركها بخلاف خطبة الجمعة ، والاستماع لها أفضل ؛ وقد روى عن الحسن وابن سيرين أنهما كرها الكلام يوم العيد والامام يخطب ، وقال إبراهيم : يخطب الامام يوم العيد قدر ما يرجع النساء الى بيوتهن ، وهذا يدل على أنه لا يستحب لمن الجلوس لاستماع الخطبة لئلا يختلطن بالرجال ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم في موعظته للنساء بعد فراغه من خطبته دليل على أنهم لم ينصرفوا قبل فراغه ، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم أحق بالاتباع .

(فصل) ويستحب أن يخطب قائماً لما روى جابر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو أضحى فخطب قائماً ثم قعد ثم قام ، رواه ابن ماجه ، ولأنها خطبة عيد فأشبهت خطبة الجمعة ، وإن خطب قاعداً فلا بأس لأنها غير واجبة فأشبهت صلاة النافلة ، وإن خطب على راحلته فحسن ، قال سعيد : حدثنا هشيم حدثنا حصين حدثنا أبو جميلة قال : رأيت علياً صلى يوم عيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب على دابته ، ورأيت عثمان بن عفان يخطب على راحلته ورأيت المغيرة بن شعبه يخطب على راحلته .

« مسألة ، قال (ولا يتنفل قبل صلاة العيدين ولا بعدها)

وجملته أنه يكره التنفل قبل صلاة العيد وبعدها للامام والمأموم في موضع الصلاة سواء كان في المصلي أو المسجد وهو مذهب ابن عباس وابن عمر ، وروى ذلك عن علي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسليمة بن الأكوع وجابر وابن أبي أوفى وقال به شريح وعبد الله بن منفل والشعبي ومالك والضحاك والقاسم وسالم ومعمّر وابن جريج ومسروق ، وقال الزهري : لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أن أحداً من سلف هذه الأمة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها ، يعنى صلاة العيد ،

وقال : ما صلى قبل العيد بدوى ونهى عنه أبو مسعود البدرى ، وروى أن علياً رضي الله عنه رأى قوماً يصلون قبل العيد فقال ، ما كان هذا يفعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال أحمد ، أهل المدينة لا يتطوعون قبلها ولا بعدها ، وأهل البصرة يتطوعون قبلها وبعدها ، وأهل الكوفة لا يتطوعون قبلها ويتطوعون بعدها ، وهذا قول علقمة والأسود ومجاهد وابن أبي ليلى والنخعي والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك ، لا يتطوع في المصلى قبلها ولا بعدها وله في المسجد روايتان ، إحداهما يتطوع لقول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، وقال الشافعي ، يكره التطوع للإمام دون المأموم لأن الإمام لا يستحب له التشاغل عن الصلاة ولم يكره للمأموم لأنه وقت لم ينه عن الصلاة فيه أشبه ما بعد الزوال .

ولنا ما روى ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما ، متفق عليه وروى ابن عمر نحوه ولأنه إجماع كما ذكرناه عن الزهري وغيره ونهى أصحاب رسول الله (ص) عنه ورووا الحديث وعملوا به ولأنه وقت نهى الإمام عن التنفل فيه وكره للمأموم كسائر أوقات النهي وكما قبل الصلاة عند أبي حنيفة وكما لو كان في المصلى عند مالك قال الأثرم ، قلت لأحمد ، قال سليمان بن حرب إنما ترك النبي (ص) التطوع لأنه كان إماماً ، قال أحمد فالذين رروا هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتطوعوا ثم قال : ابن عمر وابن عباس هما راويه وأخذا به ، يشير والله أعلم إلى أن عمل راوى الحديث به تفسير له وتفسيره يقدم على تفسير غيره ولو كانت الكراهة للإمام كيلا يشتغل عن الصلاة لاختصت بما قبل الصلاة اذ لم يبق بعدها ما يشتغل به ولأنه تنفل في المصلى وقت صلاة العيد فكره كالذي سلموه وقياسهم منتقض بالإمام ، وقد روى عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في صلاة العيد سبعاً وخمساً ويقول ، لا صلاة قبلها ولا بعدها ، حكى ابن عقيل أن الإمام ابن بطه رواه بإسناده .

(فصل) قيل لأحمد فإن كان رجل يصلي صلاة في ذلك الوقت ، قال أخاف

أن يقتدى به بعض من يراه يعنى لا يصلى ، قال ابن عقيل . وكره أحمد أن يتعمد لقضاء صلاة . وقال أخاف أن يقتدوا به .

فصل

وإنما يكره التنفل في موضع الصلاة فأما في غيره فلا بأس به ، وكذلك لو خرج منه ثم عاد اليه بعد الصلاة فلا بأس بالتطوع فيه ، قال عبد الله بن أحمد ، سمعت أبي يقول ، روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها ، ورأيت يصلى بعدها ركعات في البيت وربما صلاها في الطريق يدخل بعض المساجد ، وروى عن أبي سعيد قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئاً فإذا رجع الى منزله صلى ركعتين ، رواه ابن ماجه ، ولأنه إنما ترك الصلاة في موضع الصلاة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولاشتغاله بالصلاة وانتظارها وهذا معدوم في غير موضع الصلاة .

« مسألة ، قال (وإذا غدا من طريق رجع من غيره)

وجملته أن الرجوع في غير الطريق التي غدا منها سنة ، وبهذا قال مالك والشافعى ، والأصل فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله ، قال أبو هريرة « كان رسول الله (ص) إذا خرج يوم العيد في طريق رجع من غيره . قال الترمذى هذا حديث حسن ، وقال بعض أهل العلم : إنما فعل هذا قصداً لسلوك الأبعد في الذهاب ليكثر ثوابه وخطواته الى الصلاة ويعود في الاقرب لأنه أسهل وهو راجع الى منزله ، وقيل كان يجب أن يشهد له الطريقان ، وقيل ، كان يجب المساواة بين أهل الطريقين في التبرك بمروره بهم وسرورهم برؤيته وينتفعون بمسألته ، وقيل ، لتحصل الصدقة من صحبه على أهل الطريقين من الفقراء ، وقيل ، لتبرك الطريقين بوطنه عليهما ، وفي الجملة الاقتداء به سنة لاحتفال بقاء المعنى الذى فعله من أجله ولأنه قد يفعل الشيء لمعنى ويبقى في حق غيره سنة مع زوال المعنى كالرمل والاضطباع في طواف القدوم فعله هو وأصحابه لإظهار الجلد للكفار وبقى سنة بغد زوالهم ، ولهذا روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال . فيم الرمل الآن ولمن نبى منا كبنا وقد نفى الله المشركين ؟ ثم قال - مع ذلك - لا ندع شيئاً فعلناه مع رسول الله (ص) .

« مسألة ، قال (ومن فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات كصلاة التطوع وان أحب فصل بسلام بين كل ركعتين) »

وجملته : أن من فاتته صلاة العيد فلا قضاء عليه لأنها فرض كفاية وقام بها من حصلت الكفاية به ، فإن أحب قضاءها فهو بخير إن شاء صلاحها أربعاً إما بسلام واحد وإما بسلامين ، روى هذا عن ابن مسعود ، وهو قول الثوري ، وذلك لما روى عبد الله بن مسعود أنه قال « من فاتته العيد فليصل أربعاً : ومن فاتته الجمعة فليصل أربعاً ، وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال « ان أمرت رجلاً أن يصلي بضعفه الناس أمرته أن يصلي أربعاً ، رواهما سعيد . »

قال أحمد رحمه الله : يقوى ذلك حديث علي « أنه أمر رجلاً يصلي بضعفه الناس أربعاً ، ولا يخطب ، ولأنه قضاء صلاة عيد فكان أربعاً كصلاة الجمعة ، وان شاء أن يصلي ركعتين كصلاة التطوع ، وهذا قول الأوزاعي لأن ذلك تطوع وان شاء صلاحها على صفة صلاة العيد بتكبير ، نقل ذلك عن أحمد إسماعيل ابن سعد واختاره الجوزجاني ، وهذا قول النخعي ومالك والشافعي وأبي ثور وابن المنذر لما روى عن أنس أنه كان إذا لم يشهد العيد مع الامام بالبصرة جمع أهله ومواليه ثم قام عبد الله بن أبي عتبة مولاه فصلى بهم ركعتين يكبر فيهما ، ولأنه قضاء صلاة فكان على صفتها كسائر الصلوات وهو بخير ان شاء صلاحها وحده وان شاء في جماعة ، قيل لأبي عبد الله : أين يصلي ، قال : ان شاء مضى الى المصلي : وان شاء حيث شاء .

(فصل) وإن أدرك الامام في التشهد جلس معه ، فإذا سلم الامام قام فصلى ركعتين يأتي فيهما بالتكبير لأنه أدرك بعض الصلاة التي ليست مبدلة من أربع فقضاها على صفتها كسائر الصلوات : وان أدركه في الخطبة فإن كان في المسجد صلى تحية المسجد ، لأنها إذا صليت في خطبة الجمعة التي يجب الانصات لها ففي خطبة العيد أولى ، ولا يكون حكمه في ترك التحية حكم من أدرك العيد .

وقال القاضي : يجلس فيستمع الخطبة ولا يصلي لئلا يشتغل بالصلاة عن استماع الخطبة ، وهذا التعليل يبطل بالداخل في خطبة الجمعة ، فإن النبي (ص)

أمر الداخل بالركوع مع أن خطبة الجمعة أكد ، فأما إن لم يكن في المسجد فإنه يجلس فيستمع ، ثم أن أحب قضى صلاة العيد على ما ذكرناه :

(فصل) إذا لم يعلم يوم العيد إلا بعد زوال الشمس خرج من الغد فصلى بهم العيد ، وهذا قول الأوزاعي والثوري وإسحاق وابن المنذر وصوبه الخطابي ، وحكى عن أبي حنيفة أنها لا تقضى ، وقال الشافعي : أن علم بعد غروب الشمس كقولنا ، وأن علم بعد الزوال لم يصل لأنها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة فلا تقضى بعد فوات وقتها كصلاة الجمعة ، وإنما يصلها إذا علم بعد غروب الشمس لأن العيد هو الغد لقول النبي صلى الله عليه وسلم « فطركم يوم تفطرون : وأضحاكم يوم تضحون ، وعرفتكم يوم تعرفون » .

ولنا ما روى أبو عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن ركبا جاؤا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم أن يفطروا : فإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاتهم ، رواه أبو داود وقال الخطابي : سنة رسول الله (ص) أولى ، وحديث أبو عمير صحيح فالمصير إليه واجب ، ولأنها صلاة مؤقتة فلا تسقط بفوات الوقت كسائر الفرائض ، وقياسهم على الجمعة لا يصح لأنها معدول بها عن الظهر بشرائط منها الوقت ، فإذا فات واحد منها رجع إلى الأصل .

فصل

فأما الواحد إذا فاتته حتى تزول الشمس وأحب قضاءها قضاها متى أحب ، وقال ابن عقيل : لا يقضيها إلا من الغد قياسا على المسألة التي قبلها ، وهذا لا يصح لأن ما يفعله تطوع فمتى أحب أتى به وفارق ما إذا لم يعلم الإمام والناس ، لأن الناس تفرقوا يومئذ على أن العيد في الغد فلا يجتمعون إلا من الغد ، ولا كذلك هاهنا فإنه لا يحتاج إلى اجتماع الجماعة ، ولأن صلاة الإمام هي الصلاة الواجبة التي يعتبر لها شروط العيد ومكانه وصفة صلاته فاعتبر لها الوقت وهذا بخلافه .

(فصل) ويشترط الاستيطان لوجوبها لأن النبي (ص) لم يصلها في سفره ولا خلفاؤه ، وكذلك العدد المشترط للجمعة لأنها صلاة عيد فأشبهت الجمعة ،

وفي إذن الإمام روايتان : أحدهما : ليس بشرط ، ولا يشترط شيء من ذلك لصحتها لأنها تصح من الواحد في القضاء ، وقال أبو الخطاب في ذلك كله روايتان وقال القاضي : كلام أحمد يقتضي روايتين : أحدهما : لا يقام العيد إلا حيث تقام الجمعة ، وهذا مذهب أبي حنيفة إلا أنه لا يرى ذلك إلا في مصر لقوله : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ، والثانية : يصلونها المنفرد والمسافر والعبد والنساء على كل حال ، وهذا قول الحسن والشافعي لأنه ليس من شرطها الاستيطان فلم يكن من شرطها الجماعة كالنوافل إلا أن الامام إذا خطب مرة ثم أرادوا أن يصلوا لم يخطبوا وصلوا بغير خطبة كيلا يؤدي الى تفريق الكلمة والتفصيل الذي ذكرناه أولى ما قيل به إن شاء الله تعالى .

« مسألة ، قال (ويبتدىء التكبير يوم عرفة من صلاة الفجر) »

لا خلاف بين العلماء رحمهم الله في أن التكبير مشروع في عيد النحر واختلفوا في مدته فذهب إمامنا رضي الله عنه إلى أنه من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وإليه ذهب الثوري وابن عينة وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والشافعي في بعض أقواله ، وعن ابن مسعود أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى العصر من يوم النحر وإليه ذهب علقمه والنخعي وأبو حنيفة لقوله (٢٢ : ٢٨) ويذكروا اسم الله في أيام معلومات) وهي العشر ، وأجمعنا على أنه لا يكبر قبل يوم عرفة ، فينبغي أن يكبر يوم عرفة ويوم النحر .

وعن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز : أن التكبير من صلاة الظهر يوم النحر إلى الصبح من آخر أيام التشريق ، وبه قال مالك والشافعي في المشهور عنه لأن الناس تبع للحاج والحاج يقطعون التلبية مع أول حصاة ويكبرون مع الرمي ، وإنما يرمون يوم النحر فأول صلاة بعد ذلك الظهر ، وآخر صلاة يصلون بمنى الفجر من اليوم الثالث من أيام التشريق .

ولنا ما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح يوم عرفة وأقبل علينا فقال « الله أكبر الله أكبر » ، وورد التكبير الى العصر من آخر أيام التشريق

أخرجه الدارقطني من طرق ، وفي بعضها « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد ، ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، روى ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رواه سعيد عن عمر وعلى وابن عباس ، وروى بإسناده عن محمد بن سعيد « أن عبد الله كان يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى العصر من يوم النحر ، فأتانا على بعده فكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، قيل لأحمد رحمه الله : بأي حديث تذهب إلى أن التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ؟ قال : الإجماع عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ؛ ولأن الله تعالى قال (٢ : ٢٠٣) واذكروا الله في أيام معدودات) وهي أيام التشريق فتعين الذكر في جميعها ، ولأنها أيام يرمى فيها فكان التكبير فيها كيوم النحر وقوله تعالى (٢٢ : ٢٨) وذكروا اسم الله في أيام معلومات) والمراد به ذكر الله تعالى على الهدايا والأضاحي .

ويستحب التكبير عند رؤية الأنعام في جميع العشر ، وهذا أولى من قولهم وتفسيرهم ، لأنهم لم يعملوا به في كل العشر ولا في أكثره ، وإن صح قولهم فقد أمر الله تعالى بالذكر في أيام معدودات ، وهي أيام التشريق فيعمل به أيضاً وأما المحرمون فإنهم يكبرون من صلاة الظهر يوم النحر لما ذكروه ، لأنهم كانوا مشغولين قبل ذلك بالتلبية ، وغيرهم يبتدئ من يوم عرفة لعدم المانع في حقهم مع وجود المقتضى ، وقولهم : إن الناس تبع لهم في هذا دعوى مجردة ، لا دليل عليها فلا تسمع .

(فصل)

وصفة التكبير : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد ، وهذا قول عمر وعلى وابن مسعود ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق وابن المبارك ، إلا أنه زاد ، على ما هداانا : لقوله (٢٢ : ٢٨) ولتكبروا الله على ما هداكم) .

وقال مالك والشافعي : يقول : الله أكبر الله أكبر ثلاثاً ، لأن جابراً صلى في أيام التشريق : فلما فرغ من صلاته ، قال : الله أكبر ، الله أكبر ،

الله أكبر ، وهذا لا يقوله الا توقيفاً ، ولأن التكبير شعار العيد ، فكان وترأ كتكبير الصلاة والخطبة .

ولنا خبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو نص في كيفية التكبير ، وأنه قول الخليفين الراشدين ، وقول ابن مسعود ، وقول جابر . لا يسمع مع قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقدم على قول أحد من ذكرنا ، فكيف قدموه على قول جميعهم ؟ ولأنه تكبير خارج الصلاة ، فكان شفعاً كتكبير الأذان ، وقولهم : ان جابراً لا يفعله إلا توقيفاً فاسد . لوجوه :

أحدها : أنه قد روى خلاف قوله ، فكيف يترك ما صرح به لاحتمال وجود ضده ؟

الثاني : أنه ان كان قوله توقيفاً ، كان قول من خالفه توقيفاً ، فكيف قدموا الضعيف على ما هو أقوى منه مع امامة من خالفه وفضلهم في العلم عليه وكشرتهم الثالث : أن هذا ليس بمذهب لهم ، فإن قول الصحابي لا يحمل على التوقيف عندهم .

الرابع . أنه إنما يحمل على التوقيف ما خالف الأصول ، وذكر الله تعالى لا يخالف الأصل ، ولا سيما إذا كان وترأ .

« مسألة ، قال (ثم لا يزال يكبر دبر كل صلاة مكتوبة صلاها في جماعة وعن أبي عبد الله رحمه الله أنه يكبر لصلاة الفرض ، وان كان وحده حتى يكبر لصلاة العصر من آخر أيام التشريق ثم يقطع) »

المشروع عند إمامنا رحمه الله التكبير عقيب الفرائض في الجماعات في المشهور عنه ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : أذهب الى فعل ابن عمر أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده ؟ قال أحمد . نعم ، وقال ابن مسعود : إنما التكبير على من صلى في جماعة ، وهذا مذهب الثوري وأبي حنيفة ، وقال مالك : لا يكبر عقيب النوافل ، ويكبر عقيب الفرائض كلها ، وقال الشافعي : يكبر عقيب كل صلاة فريضة كانت أو نافلة ، منفرداً صلاها أو في جماعة . لأنها صلاة مفعولة ، فيكبر عقيبها كالفرض في جماعة .

ولنا قول ابن مسعود وفعل ابن عمر ، ولم يعرف لهما مخالف في الصحابة فكان إجماعاً ، ولأنه ذكر مختص بوقت العيد فاختص بالجماعة ، ولا يلزم من مشروعيته للفرائض مشروعيته للنوافل كالآذان والإقامة ، وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى أنه يكبر للفرض وإن كان منفرداً ، وهو مذهب مالك لأنه ذكر مستحب للمسبوق فاستحب ، للمنفرد كالسلام .

فصل

والمسافرون كالمقيمين فيما ذكرنا ، وكذلك النساء يكبرن في الجماعة ، وفي تكبيرهن في الانفراد روايتان كالرجال . قال ابن منصور : قلت لأحمد قال سفيان لا يكبر النساء أيام التشريق إلا في جماعة ، قال أحسن ، وقال البخاري كان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليسألى التشريق مع الرجال في المسجد ، وينبغي لمن أن يخفضن أصواتهن حتى لا يسمعن الرجال ، وعن أحمد رواية أخرى أنهن لا يكبرن ، لأن التكبير ذكر يشرع فيه رفع الصوت ، فلم يشرع في حقهن كالآذان .

(فصل) والمسبوق ببعض الصلاة يكبر إذا فرغ من قضاء ما فاتته ، نص عليه أحمد ، وهذا قول أكثر أهل العلم . وقال الحسن : يكبر ثم يقضى لأنه ذكر مشروع في آخر الصلاة ويأتي به المسبوق قبل القضاء كالشاهد . وعن مجاهد ومكحول يكبر ثم يقضى ثم يكبر لذلك .

ولنا أنه ذكر شرع بعد السلام فلم يأت به في أثناء الصلاة كالتسليمة الثانية والدعاء بعدها ، وإن كان على المصلي سجود سهو بعد السلام سجده ثم يكبر ، وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، ولا أعلم فيه مخالفاً ، وذلك لأنه سجود مشروع للصلاة فكان التكبير بعده ، وبعد تشهده كسجود صلب الصلاة ، وآخر مدة التكبير العصر من آخر أيام التشريق ، لما ذكرناه في المسألة التي قبلها .

(فصل) وإذا فاتته صلاة من أيام التشريق فقضاها فيها فحكمها حكم المؤداة في التكبير لأنها صلاة في أيام التشريق ، وكذلك أن فاتته من غير أيام التشريق فقضاها فيها كذلك ، وإن فاتته من أيام التشريق فقضاها في غيرها لم يكبر ، لأن التكبير مقيد بالوقت فلم يفعل في غيره كالتلبية

(فصل)

ويكبر مستقبل القبلة ، حكاه أحمد عن إبراهيم ، قال أبو بكر : وعليه العمل وذلك لأنه ذكر مختص بالصلاة أشبه الاذان والاقامة ، ويحتمل أن يكبر كيفما شاء لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقبل عليهم فقال : الله أكبر الله أكبر ، وإن نسي التكبير حتى خرج من المسجد لم يكبر ، وهذا قول أصحاب الرأي لأنه مختص بالصلاة من بعدها فأشبه سجود السهو ، ويحتمل أن يكبر لأنه ذكر فاستحب وإن خرج وبعد كالدعاء والذكر المشروع بعدها ، وإن ذكره في المسجد عاد إلى مكانه فجلس واستقبل القبلة فكبر .

وقال الشافعي يكبر ماشياً ، وهذا أقبس لأن التكبير ذكر مشروع بعد الصلاة فأشبهه سائر الذكر . قال أصحابنا : وإذا أحدث قبل التكبير لم يكبر ؛ عامداً كان أو سهواً ، لأن الحدث يقطع الصلاة عمده وسهوه ، وبالنسبة إلى عقيل فقال : إن تركه حتى تكلم لم يكبر ، والاولى أن شاء الله أن يكبر لأن ذلك ذكر منفرد بعد سلام الإمام فلا تشترط له الطهارة كسائر الذكر ، ولأن اشتراط الطهارة إما بنص أو معناه ولم يوجد ذلك ، وإذا نسي الإمام التكبير كبر المأموم ، وهذا قول الثوري لأنه ذكر يتبع الصلاة أشبه سائر الذكر

(فصل) قال القاضي : ظاهر كلام أحمد أنه يكبر عقب صلاة العيد ، وهو قول أبو بكر لأنها صلاة مفروضة في جماعة فأشبهت الفجر ، وقال أبو الخطاب : لا يسن لأنها ليست من الصلوات الخمس أشبهت النوافل ، والاول أولى لأن هذه الصلاة أخص بالعيد فكانت أحق بتكبيره

(فصل) ويشرع التكبير في غير أدبار الصلوات ، وكان ابن عمر يكبر بمنى في تلك الأيام خلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً ، وكان يكبر في قبته بما يسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيراً .

وكذلك يستحب التكبير في أيام العشر كلها لقول الله تعالى (٢٢ ، ٢٨) ويذكروا الله في أيام معلومات) كما قال (٢ : ٢٠٣) واذكروا الله في أيام معدودات)

والايام المعلومات أيام العشر والمعدودات أيام التشريق . قال البخاري : وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما ، ويستحب الاجتهاد في عمل الخير في أيام العشر من الذكر والصلاة والصيام والصدقة وسائر أعمال البر ، لما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما العمل في أيام أفضل منها في هذه الايام ، قالوا ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال ولا الجهاد ، الا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء ، أخرجه البخاري .

(فصل)

قال أحمد رحمه الله : ولا بأس أن يقول الرجل للرجل يوم العيد : تقبل الله منا ومنك . وقال حرب : سئل أحمد عن قول الناس في العيدين : تقبل الله منا ومنكم ، قال لا بأس به ، يرويه أهل الشام عن أبي أمامة ، قيل ووائله بن الاسقع قال نعم ، قيل فلا تكره أن يقال هذا يوم العيد ، قال لا ، وذكر ابن عقيل في تهنئة العيد أحاديث ، منها أن محمد بن زياد قال : كنت مع أبي أمامة الباهلي وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا رجعوا من العيد يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك .

وقال أحمد : اسناد حديث أبي أمامة اسناد جيد ، وقال علي بن ثابت : سألت مالك بن أنس منذ خمس وثلاثين سنة ، وقال لم يزل يعرف هذا بالمدينة . وروى عن أحمد أنه قال : لا أبتدىء به أحداً ، وان قاله أحد رددته عليه

فصل

قال القاضي ولا بأس بالتعريف عشية عرفة بالأمصار ، وقال الاثرم : سألت أبا عبد الله عن التعريف في الأمصار يجتمعون في المساجد يوم عرفة : قال أرجو أن لا يكون به بأس ، قد فعله غير واحد . وروى الاثرم عن الحسن قال : أول من عرف بالبصرة ابن عباس رحمه الله : وقال أحمد أول من فعله ابن عباس وعمرو ابن حريث . وقال الحسن وبكر بن ثابت ومحمد بن واسع : كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة : قال أحمد لا بأس به انما هو دعاء وذكر لله ، فقيل له تفعله أنت ؟ قال أما أنا فلا ، وروى عن يحيى بن معين انه حضر مع الناس عشية عرفة

كتاب صلاة الخوف

صلاة الخوف ثابتة بالكتاب والسنة ، أما الكتاب فقول الله تعالى (٤ ، ١٠٢) وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة (الآية ، وأما السنة فثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلاة الخوف ، وجمهور العلماء متفقون على أن حكمها باق بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو يوسف إنما كانت تختص بالنبي (ص) لقوله تعالى (وإذا كنت فيهم) وليس بصحيح فإن ما ثبت في حق النبي : (ص) ثبت في حقنا ما لم يقم دليل على اختصاصه به ، فإن الله تعالى أمر باتباعه بقوله (٦ : ١٥٥ فاتبعوه) وسئل عن القبلة للصائم فأجاب بأنني أفعل ذلك ، فقال السائل لست مثلنا ، فغضب وقال : إني لا أرجو أن أكون أخشاكم لله تعالى وأعلمكم بما أتقى ، ولو اختص بفعله لما كان الإخبار بفعله جوابا ولا غضب من قول السائل لست مثلنا ، لأن قوله إذا يكون صوابا ، وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يحتجون بأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرونها معارضة لقوله وناسخه له ، ولذلك لما أخبرت عائشة وأم سلمة بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنبا من غير احتلام ثم يغتسل ويصوم ذلك اليوم ، تركوا به خبر أبي هريرة : من أصبح جنبا فلا صوم له ، ولما ذكروا ذلك لأبي هريرة قال هن أعلم ، إنما حدثني به الفضل بن عباس ورجع عن قوله ، ولو لم يكن فعله حجة لغيره لم يكن معارضا لقوله ، وأيضا فإن الصحابة رضوا الله عنهم أجمعوا على صلاة الخوف ، فروى أن عليا رضي الله عنه صلى صلاة الخوف ليلة الهدير : وصلى أبو موسى الأشعري صلاة الخوف بأصحابه

وروى أن سعيد بن العاص كان أميرا على الجيش بطبرستان فقال : أيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ؟ فقال حذيفة أنا ، فقدمه فصلي بهم ، فأما تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بالخطاب فلا يوجب تخصيصه بالحكم لما ذكرناه ، ولأن الصحابة رضوا الله عنهم أنكروا على مانعي الزكاة قولهم إن الله تعالى خص نبيه بأخذ الزكاة بقوله (٩ ، ١٠٣ خذ من أموالهم صدقة) وقد قال الله تعالى (٦٦ ، ١ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) وهذا لا يختص به

فإن قيل : فالنبي صلى الله عليه وسلم آخر الصلاة يوم الخندق ولم يصل ، قلنا : هذا كان قبل نزول صلاة الخوف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله (ص) ويكون ناسخاً لما قبله ثم إن هذا الاعتراض باطل في نفسه إذ لا خلاف في أن النبي (ص) كان له أن يصلي صلاة الخوف ، وقد أمره الله تعالى بذلك في كتابه فلا يجوز الاحتجاج بما يخالف الكتاب والإجماع ، ويحتمل أن النبي (ص) أخر الصلاة نسياناً فإنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله عن صلاتها فقالوا ما صليتنا ، وروى أن عمر قال ، ما صليت العصر فقال النبي (ص) : « والله ما صليتها ، أو كما جاء ويدل على صحة هذا أنه لم يكن ثم قتال يمنع من الصلاة فدل على ما ذكرناه .

« مسألة ، قال (وصلاة الخوف إذا كان يزاء العدو وهو في سفر صلى بطائفة ركعة وأتمت لأنفسها أخرى بالحمد لله وسورة ثم ذهبت تحرس وجاءت الطائفة الأخرى التي يزاء العدو فصلت معه ركعة وأتمت لأنفسها أخرى بالحمد لله وسورة ويطيل التشهد حتى يتموا التشهد ويسلم بهم)

وجملة ذلك أن الخوف لا يؤثر في عدد الركعات في حق الإمام والمأموم جميعاً فإذا كان في سفر يبيع القصر صلى بهم ركعتين بكل طائفة ركعة وتتم لأنفسها أخرى على الصفة المذكورة ، وإنما يجوز ذلك بشرائط - منها : أن يكون العدو مباح القتال وأن لا يؤمن هجومه ، قال القاضي : ومن شرطها كون العدو في غير جهة القبلة ، ونص أحمد على خلاف ذلك في رواية الأثرم فإنه قال ، قلت له حديث سهل نستعمله مستقبلين القبلة كانوا أو مستدبرين ، قال نعم هو أنك ولأن العدو قد يكون في جهة القبلة على وجه لا يمكن أن يصلي بهم صلاة عسكان لا انتشارهم ، أو استتارهم ، أو الخوف من كين فالمنع من هذه الصلاة يفضي إلى تفويتها ، قال أبو الخطاب ، ومن شرطها أن يكون في المصلين كثرة يمكن تفريقهم طائفتين كل طائفة ثلاثة فأكثر ، وقال القاضي إن كانت كل فرقة أقل من ثلاثة كرهناه لأن أحد ذهب إلى ظاهر فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ووجه قولها ، أن الله تعالى ذكر الطائفة بلفظ الجمع لقوله تعالى (٤ ، ١٠٢) فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم . وأقل لفظ الجمع ثلاثة ، والاولى أن لا يشترط هذا لأن مادون الثلاثة عدد تصح

به الجماعة ، فجاز أن يكونوا طائفة كالثلاثة ، وأما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يشترط في صلاة الخوف أن يكون المصلون مثل أصحاب النبي (ص) في العدد وجهاً واحداً ولذلك اكتفينا بثلاثة ، ولم يكن كذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . ويستحب أن يخفف بهم الصلاة لأن موضوع صلاة الخوف على التخفيف وكذلك الطائفة التي تفارقه تصلي لنفسها تقرأ بسورة خفيفة ولا تفارقه حتى يستقل قائماً لأن النهوض يشتركون فيه جميعاً ، فلا حاجة إلى مفارقتهم إياه قبله ، والمفارقة إنما جازت للعدو : ويقرأ ويتشهد ويطيل في حال الانتظار حتى يدركوه ، وقال الشافعي في أحد قولي ، لا يقرأ حال الانتظار ، بل يؤخر القراءة ليقرأ بالطائفة الثانية ، ليكون قد سوى بين الطائفتين .

ولنا أن الصلاة ليس فيها حال سكوت ، والقيام محل للقراءة فينبغي أن يأتي بها فيه كما في التشهد إذا انتظرهم فإنه يتشهد ولا يسكت كذا هاهنا والتسوية بينهم تحصل بانتظاره إياهم في موضعين والاولى في موضع واحد ، إذا ثبت هذا فقال القاضي : ان قرأ في انتظارهم قرأ بعد ما جاءوا بقدر فاتحة الكتاب وسورة خفيفة وإن لم يقرأ في انتظارهم قرأ إذا جاءوا بالفاتحة وسورة خفيفة ، وهذا على سبيل الاستحباب ، ولو قرأ قبل مجيئهم ثم ركع عند مجيئهم أو قبله فأدركوه راكعاً ركعوا معه ، وصحت لهم الركعة مع ترك السنة ، وإذا جلس للتشهد قاموا فصلوا ركعة أخرى وأطال التشهد بالدعاء والتوسل حتى يدركوه ، ويتشهدوا ثم يسلم بهم وقال مالك ، يتشهدون معه فإذا سلم الإمام قاموا فقصوا ما فاتهم كالمسبوق . وما ذكرناه أولى لقول الله تعالى (٤ : ١٠٣) ولأن طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك) وهذا يدل على أن صلاتهم كلها معه .

وفي حديث سهل : أن النبي صلى الله عليه وسلم قعد حتى صلى الذين خلفه ركعة ثم سلم ، رواه أبو داود ، وروى . أنه سلم بالطائفة الثانية ، ولأن الأولى أدركت معه فضيلة الاحرام فينبغي أن يسلم بالثانية ليسوى بينهم ، وهذا قال مالك والشافعي . إلا فيما ذكرنا من الاختلاف ، وقال أبو حنيفة ، يصلي كما روى ابن عمر قال : صلى النبي (ص) صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة وسجدة ، والطائفة

الآخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو ، وجاء أولئك ثم صلى لهم النبي (ص) ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة ، متفق عليه . وقال أبو حنيفة . يصلي يا حدى الطائفتين ركعة والآخرى مواجهة للعدو ثم تنصرف التي صلت معه الى وجه العدو ، وهي في صلاتها ثم تجيء الطائفة الاخرى فتصلي مع الامام الركعة الثانية ثم يسلم الامام وترجع الطائفة الى وجه العدو ، وهي في الصلاة ثم تأتي الطائفة الاولى الى موضع صلاتها ، فتصلي ركعة منفردة ، ولا تقرأ فيها لانها في حكم الائتتام ثم تنصرف الى وجه العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى الى موضع الصلاة فتصلي الركعة الثانية منفردة وتقرأ فيها لانها قد فارقت الامام بعد فراغه من الصلاة فحكمها حكم المسبوق اذا فارق امامه ، قال ، وهذا أولى لأنكم جوزتم للبأموم فراق امامه قبل فراغه من الصلاة وهي الطائفة الاولى . وللثانية فراقه في الافعال فيكون جالسا وهم قيام يأتون بركعة وهم في امامته :

ولنا ما روى صالح بن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف ، أن طائفة صلت معه ، وطائفة وجاء العدو فصلى بالتى معه ركعة ثم ثبت قائما ، وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو ، وجاءت الطائفة الاخرى فصل بهم الركعة التى بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم ، رواه مسلم :

وروى سهل بن أبي حشمة مثل ذلك والعمل بهذا أولى لانه أشبه بكتاب الله تعالى ، وأحوط للصلاة ، والحرب . أما موافقة الكتاب فان قول الله تعالى (١٠٢ ، ٤) ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك) يقتضى أن جميع صلاتها معه ، وعنده تصلى معه ركعة فقط ، وعندنا جميع صلاتها معه . احدى الركعتين توافقه في أفعاله وقيامه ، والثانية تأتي بها قبل سلامه ثم تسلم معه ، ومن مفهوم قوله (لم يصلوا) أن الطائفة الاولى قد صلت جميع صلاتها ، وعلى قولهم ، لم تصل الا بعضها ، وأما الاحتياط للصلاة فان كل طائفة تأتي بصلاتها متوالية ، بعضها توافق الامام فيها فعلا وبعضها تفارقه وتأتى به وحدها كالمسبوق وعنده تنصرف في الصلاة فإذا أنتمى واما أن تركب ، وهذا عمل كثير وتستدبر القبلة

وهذا ينافي الصلاة ، وتفرق بين الركعتين تفريقاً كثيراً بما ينافيها ثم جعلوا الطائفة الأولى مؤتمّة بالإمام بعد سلامه ، ولا يجوز أن يكون المأموم مأموماً في ركعة يأتي بها بعد سلام إمامه ، وأما الاحتياط للحرب فإنه يتمكن من الضرب والطمع والتحريض ، وإعلام غيره بما يراه مما خفى عليه من أمر العدو وتحذيره وإعلام الذين مع الإمام بما يحدث ولا يمكن هذا على قولهم ولأن مبنى صلاة الخوف على التخفيف لأنهم في موضع الحاجة إليه : وعلى قولهم تطول الصلاة أضعاف ما كانت حال الأمن لأن كل طائفة تحتاج إلى مضي إلى مكان الصلاة ورجوع إلى وجه العدو ، وانتظار لمضي الطائفة الأخرى ورجوعها ، فعلى تقدير أن يكون بين المسكنين نصف ميل تحتاج كل طائفة إلى مشي ميل ، وانتظار للأخرى قدر مشي ميل وهي في الصلاة ثم تحتاج إلى تكليف الرجوع إلى موضع الصلاة لإتمام الصلاة من غير حاجة إليه ، ولا مصلحة تتعلق به ، فلو احتاج الأمن إلى مثل هذه الكلفة في الجماعة لسقطت عنه ، فكيف يكلف الخائف هذا وهو في مظنة التخفيف ، والحاجة إلى الرفق به ، وأما مفارقة الإمام فجازة للعذر ، ولا بد منها على القولين فإنهم جوزوا للطائفة الأولى مفارقة الإمام والذهاب إلى وجه العدو ، وهذا أعظم مما ذكرناه فإنه لا نظير له في الشرع ، ولا يوجد مثله في موضع آخر .

فصل

وإن صلى بهم كذهب أبي حنيفة جاز نصاً عليه أحمد ، ولكن يكون تاركاً الأولى والأحسن ، وبهذا قال ابن جرير وبعض أصحاب الشافعي .
 (فصل) ولا تجب التسوية بين الطائفتين لأنه لم يرد بذلك نص ولا قياس ويجب أن تكون الطائفة التي يزاء العدو ممن تحصل الثقة بكفايتها وحراستها ، ومتى خشي اختلال حالهم واحتيج إلى معونتهم بالطائفة الأخرى فللإمام أن ينهد اليهم بمن معه ويبينوا على ما مضى من صلاتهم .
 (فصل) فإن صلوا الجمعة صلاة الخوف جاز إذا كانت كل طائفة أربعين ، فإن قيل فالعدد شرط في الجمعة كلها ، ومتى ذهبت الطائفة الأولى بقي الإمام منفرداً فتبطل كما لو نقص العدد فالجواب : أن هذا جاز لأجل العذر ولأنه يترقب مجيء

الطائفة الاخرى بخلاف الانقضاء ، ولا يجوز أن يخطب بإحدى الطائفتين ويصلي بالآخرى حتى يصلي معه من حضر الخطبة ، وبهذا قال الشافعي .

(فصل) والطائفة الاولى في حكم الائتمام قبل مفارقة الامام فان سها لحقهم حكم سهوه فيما قبل مفارقتها ، وان سهوا لم يلزمهم حكم سهوهم لانهم مأمومون ، وأما بعد مفارقتها فان سها لم يلزمهم حكم سهوه فان سهوا لحقهم حكم سهوهم لانهم منفردون وأما الطائفة الثانية فيلحقها حكم سهو امامها في جميع صلاته ما أدركت منها وما فاتها كالمسبوق يلحقه حكم سهو امامه فيما لم يدركه ولا يلحقها حكم سهوها في شيء من صلاتها لانها ان فارقتها فعلا لقضاء ما فاتها فهي في حكم المؤتم به لانهم يسلمون بسلامه فاذا فرغت من قضاء ما فاتها سجدت وسجدت معه فان سجد الامام قبل اتمامها سجدت لانها مؤتم به فيلزمها متابعتها ولا تعيد السجود بعد فراغها من التشهد لانها لم تنفرد عن الامام فلا يلزمها من السجود أكثر مما يلزمه بخلاف المسبوق ، وقال القاضي : يبنى هذا على الروايتين في المسبوق اذا سجد مع امامه ثم قضى ما عليه وقد ذكرنا الفرق بينهما .

« مسألة ، قال (وان خاف وهو مقيم صلى بكل طائفة ركعتين وأتمت الطائفة الاولى بالحمد لله في كل ركعة والطائفة الاخرى تتم بالحمد لله وسورة)

وجملة ذلك أن صلاة الخوف جائزة في الحضر اذا احتيج الى ذلك بنزول العدو قريبا من البلد ، وبه قال الاوزاعي والشافعي ، وحكى عن مالك أنها لا تجوز في الحضر لأن الآية انما دلت على صلاة ركعتين وصلاة الحضر أربعاً ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلها في الحضر وخالفه أصحابه فقالوا كقولنا .

ولنا قول الله تعالى (٤ ، ١٠٢) واذا كنت فيهم فأقم لهم الصلاة الآية ، وهذا عام في كل حال وترك النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في الحضر انما كان لغناه عن فعلها في الحضر ، وقولهم : انما دلت الآية على ركعتين ، قلنا وقد يكون في الحضر ركعتان الصبح والجمعة والمغرب ثلاث ، ويجوز فعلها في الخوف في السفر ولانها حالة خوف فجازت فيها صلاة الخوف كالسفر فاذا صلى بهم الرباعية صلاة الخوف

فرقهم فرقتين فصلى بكل طائفة ركعتين ، وهل تفارقه الطائفة الأولى في التشهد الأول أو حين يقوم الى الثالثة على وجهين :

أحدهما : حين قيامه الى الثالثة وهو قول مالك والأوزاعي لأنه يحتاج الى التطويل من أجل الانتظار ، والتشهد يستحب تخفيفه ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد كان كأنه على الرضف حتى يقوم ولأن ثواب القائم أكثر ، ولأنه إذا انتظرهم جالسا فجاءت الطائفة فإنه يقوم قبل إحرامهم فلا يحصل اتباعهم له في القيام .

والثاني : في التشهد لتدرك الطائفة الثانية جميع الركعة الثالثة ، ولأن الانتظار في الجلوس أخف على الامام ؛ ولأنه متى انتظرهم قائما احتاج الى قراءة السورة في الركعة الثالثة وهو خلاف السنه وأيا ما فعل كان جائزا ، وإذا جلس الامام للتشهد الأخير جلست الطائفة معه فتشهدت التشهد الأول وقامت وهو جالس فأتمت صلاتها وتقرأ في كل ركعة بالحمد لله وسورة لان ما تقضيه أول صلاتها ولأنها لم يحصل لها مع الامام قراءة السورة ؛ ويطول الامام التشهد والدعاء حتى تصلى الركعتين ، ثم يتشهد ويسلم بهم .

فأما الطائفة الأولى : فإنما تقرأ في الركعتين بعد مفارقة إمامها الفاتحة وحدها لأنها آخر صلاتها وقد قرأ إمامها بها السورة في الركعتين الأوليين ، وظاهر المذهب أن ما تقضيه الطائفة الثانية أول صلاتها فعلى هذا تستفتح إذا فارقت إمامها وتستعيد وتقرأ الفاتحة وسورة ، وقد روى أنه آخر صلاتها ، ومقتضاه ألا تستفتح ولا تستعيد ولا تقرأ السورة ، وعلى كل حال فينبغي لها أن تخفف ؛ وإن قرأت سورة فلتكن من أخف السور ، أو تقرأ آية أو اثنتين من سورة ، وينبغي للامام أن لا يعجل بالسلام حتى يفرغ أكثرهم من التشهد ، فإن سلم قبل فراغ بعضهم أتم تشهده وسلم .

(فصل) واختلفت الرواية فيما يقضيه المسبوق فروى أنه أول صلاته وما يدركه مع الامام آخرها ، وهذا ظاهر المذهب . كذلك قال ابن عمر ومجاهد وابن سيرين ومالك والثوري .

وحكى عن الشافعى وأبي حنيفة وأبي يوسف والحسن بن حى ، وروى عن أحمد أن ما يقضيه آخر صلاته ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز ومكحول وعطاء والزهرى والأوزاعى وإسحاق والمزنى وأبو ثور ، وهو قول الشافعى .

ورواية عن مالك لقول النبي صلى الله عليه وسلم « وما فاتكم فآتوا » متفق عليه ، ولأنه آخر صلاته حقيقة فكان آخرها حكماً كغير المسبوق ، ولأنه يتشهد فى آخر ما يقضيه ويسلم ، ولو كان أول صلاته لما تشهد وكان يكفيه تشهده مع الامام ، وللرواية الأولى قوله « وما فاتكم فاقضوا » وهو صحيح ، ولأنه يسمى قضاء والقضاء للفائت ، والفائت أول الصلاة .

ومعنى قوله « فآتوا » أى اقصوا لأن القضاء إتمام ولذلك سماه فاتتاً والفائت أول الصلاة ؛ ولأنه يقرأ فيما يقضيه الفاتحة وسورة فكان أول الصلاة كغير المسبوق ، ولا أعلم خلافاً بين الأئمة الأربعة فى قراءة الفاتحة وسورة .

قال ابن عبد البر : كل هؤلاء القائلين بالقولين جميعاً يقولون يقضى ما فاتته بالحمد لله وسورة على حسب ما قرأ إمامه إلا إسحاق والمزنى وداود قالوا : يقرأ بالحمد وحدها ، وعلى قول من قال : أنه يقرأ فى القضاء بالفاتحة وسورة لا تظهر فائدة الخلاف إلا أن يكون فى الاستفتاح والاستعاذة حال مفارقة الامام وفى موضع الجلسة للشهد الأول فى حق من أدرك ركعته من المغرب والرابعة والله أعلم

فصل

واختلفت الرواية فى موضع الجلسة والشهد الأول فى حق من أدرك ركعة من المغرب أو الرابعة إذا قضى ، فروى عن أحمد : أنه إذا قام استفتح فصلى ركعتين متواليتين يقرأ فى كل واحدة بالحمد لله وسورة نص عليه فى رواية حرب وفعل ذلك جندب وذلك لأنهما أول صلاته فلم يتشهد بينهما كغير المسبوق ولأن القضاء على صفة الاداء والاداء لا جلوس فيه ولأنهما ركعتان يقرأ فى كل واحدة منهما بالحمد لله وسورة فلم يجلس بينهما كالمؤداتين .

والرواية الثانية : أنه يقوم فباتى بركعة يقرأ فيها بالحمد لله وسورة ثم يجلس

ثم يقوم فيأتي بأخرى بالحمد لله وسورة في المغرب ، أو بركتين متواليتين في الرابعة يقرأ في أولها بالحمد لله وسورة في الثانية بالحمد وحدها ، نقلها صالح وأبو داود والاثرم ؛ وفعل ذلك مسروق .

وقال عبد الله بن مسعود : كما فعل مسروق يفعل ، وهو قول سعيد بن المسيب فإنه روى عنه أنه قال للزهري : ما صلاة يجلس في كل ركعة منها ، قال سعيد : هي المغرب إذا أدركت منها ركعة ولأن الثالثة آخر صلاته فعلا فيجب أن يجلس قبلها كغير المسبوق .

وقد روى الاثرم بإسناده عن إبراهيم قال : جاء جندب ومسروق إلى المسجد وقد صلوا ركعتين من المغرب فدخلوا في الصنف فقرأ جندب في الركعة التي أدرك مع الإمام ولم يقرأ مسروق ، فلما سلم الإمام قاما في الركعة الثانية فقرأ جندب وقرأ مسروق وجلس مسروق في الركعة الثانية وقام جندب ، وقرأ مسروق في الركعة الثالثة ولم يقرأ جندب ، فلما قضيا الصلاة أتيا عبد الله فسألاه عن ذلك وقصا عليه القصه ، فقال عبد الله : كما فعل مسروق يفعل ، وقال عبد الله . إذا أدركت ركعة من المغرب فأجلس فيهن كلهن ، وأياً ما فعل من ذلك جاز إن شاء الله تعالى ولذلك لم ينكر عبد الله على جندب فعله ولا أمره بإعادة صلاته .

فصل

إذا فرغهم في الرابعة فرقتين فصلى بالاولى ثلاث ركعات وبالثانية ركعة أو بالاولى ركعة والثانية ثلاثاً صحت الصلاة لأنه لم يزد على انتظارين ورد الشرع بمثلها ؛ وبهذا قال الشافعي إلا أنه قال يسجد للسجود ولا حاجه إليه لأن السجود للسجود ولا سهر هاهنا ولو قدر أنه فعله ساهيا لم يحتج إلى سجود لأنه مما لا يبطل عمده الصلاة فلا يسجد لسجوده ، كما لو رفع يديه في غير موضع الرفع وترك رفعهما في موضعه ، فأما إن فرغهم أربع فرق فصلى بكل طائفة ركعة ، أو ثلاث فرق فصلى بإحداهن ركعتين والباقي ركعة صحت صلاة الاولى والثانية لانها اتما بمن صلاته صحيحة ولم يوجد منهما ما يبطل صلاتها وتبطل صلاة الإمام بالانتظار الثالث لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فزاد انتظاراً لم يرد

الشرع به فتبطل صلاته به كما لو فعله من غير خوف ولا فرق بين أن تكون به حاجة إلى ذلك أو لم يكن لأن الرخص إنما يصار فيها إلى ما ورد الشرع به ولا تصح صلاة الثالث والرابع لانتهاهما بمن صلاته باطلة فأشبهه ما لو كانت صلاته باطلة من أولها ، فإن لم يعلى بطلان صلاة الإمام ، فقال ابن حامد لا تبطل صلاتهما لأن ذلك مما يخفى فلم تبطل صلاة المأموم كما لو اتم بمحدث وينبغي على هذا أن يخفى على الإمام والمأموم كما اعتبرنا في صحة صلاة من اتم بمحدث خفاءه على الإمام والمأموم ويحتمل أن لا تصح صلاتهما لأن الإمام والمأموم يعلمان وجود المبطل وإنما خفى عليهما حكمه فلم يمنع ذلك البطلان كما لو علم الإمام والمأموم حدث الإمام ولم يعلمان كونه مبطلا ، وقال بعض أصحاب الشافعي كقول ابن حامد ، وقال بعضهم : تصح صلاة الإمام والمأمومين جميعاً لأن الحاجة تدعو إلى ذلك فأشبهه ما لو فرقهم فرقتين ، وقال بعضهم : المنصوص أن صلاتهم تبطل بالانتظار الأول لأنه زاد على انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادة لم يرد الشرع بها .

ولنا على الأول : أن الرخص إنما تتلق من الشرع ولم يرد الشرع بهذا ، وعلى الثاني : أن طول الانتظار لا عبرة به كما لو أبطأت الثانية فيما إذا فرقهم فرقتين

مسألة ، قال (وان كانت الصلاة مغرباً صلى بالطائفة الأخرى ركعة وأتمت لأنفسها ركعتين تقرأ فيهما بالحمد لله ويصلي بالطائفة الأخرى ركعة وأتمت لأنفسها ركعتين تقرأ فيهما بالحمد لله وسورة)

وبهذا قال مالك والأوزاعي وسفيان والشافعي في أحد قولي ، وقال في آخر . يصلي بالاولى ركعة والثانية ركعتين ، لأنه روى عن علي رضي الله عنه . أنه صلى ليلة الهدير هكذا ، ولأن الأولى أدركت معه فضيلة الاحرام والتقدم فينبغي أن تزيد الثانية في الركعات ليَجبر نقصهم وتساوى الاولى .

ولنا أنه إذا لم يكن بد من التفضيل فالاولى أحق به ولأنه يجبر ما فات الثانية بإدراكها السلام مع الإمام ، ولأنها تصلى جميع صلاتها في حكم الائتمام والاولى تفعل بعض صلاتها في حكم الانفراد وأياً ما فعل فهو جائز على ما قدمنا ، وهل تفارقه الطائفة الاولى في التشييد أو حين يقوم إلى الثالثة ؟ فعلى وجهين وإذا صلى

بالثانية الركعة الثالثة وجلس للتشهد فإن الطائفة تقوم ولا تشهد معه ، ذكره القاضى ، لانه ليس بموضع لتشهدها بخلاف الرباعية ، ويحتمل أن تشهد معه لانها تقضى ركعتين متواليتين على إحدى الروايتين فيفضى الى أن تصلى ثلاث ركعات بتشهد واحد ولا نظير لهذا فى الصلوات فعلى هذا الاحتمال تشهد معه التشهد الاول ثم تقوم كالصلاة الرباعية سواء .

فصل

ويستحب أن يحمل السلاح فى صلاة الخوف لقول الله تعالى (٤ : ١٠٢) وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) ولأنهم لا يأمنون أن يفجأهم عدوهم فيميلون عليهم ، كما قال الله تعالى (٤ : ١٠٢) ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) والمستحب من ذلك : ما يدفع به عن نفسه كالسيف والسكين ، ولا يثقله كالجوشن ، ولا يمنع من إكمال السجود كالمغفر ولا ما يؤذى غيره كالرمح اذا كان متوسطا ، فإن كان فى الحاشية لم يكره ولا يجوز حمل نجس ولا ما يخل بركن من أركان الصلاة الا عند الضرورة مثل أن يخاف وقوع الحجارة أو السهام به فيجوز له حمله للضرورة .

قال أصحابنا : ولا يجب حمل السلاح وهذا قول أبى حنيفة وأكثر أهل العلم وأحد قولى الشافعى ، لانه لو وجب لكان شرطا فى الصلاة كالسترة ولان الامر به للرفق بهم والصيانة لهم فلم يكن للايجاب كما أن النبى صلى الله عليه وسلم لما نهى عن الوصال رفقا بهم لم يكن للتحريم ، ويحتمل أن يكون واجبا ، وبه قال داود والشافعى فى القول الآخر والحجة معهم ، لان ظاهر الامر الوجوب وقد اقترن به ما يدل على ارادة الايجاب به وهو قوله تعالى (٤ : ١٠٢) ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) ونفى الحرج مشروطا بالاذى دليل على لزومه عند عدمه فأما ان كان بهم أذى من مطر أو مرض فلا يجب بغير خلاف بتصريح النص بنفى الحرج فيه .

(فصل) ويجوز أن يصلى صلاة الخوف على كل صفة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أحمد : كل حديث يروى فى أبواب صلاة الخوف فالعمل به

جائز . وقال : ستة أوجه أو سبعة يروى فيها كلها جائز . وقال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : تقول بالاحاديث كلها كل حديث في موضعه أو تختار واحدا منها ؟ قال : أنا أقول من ذهب اليها كلها فحسن . وأما حديث سهل فأننا أختاره ، إذا تقرر هذا فنذكر الوجوه التي بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها ، وقد ذكرنا منها وجهين . أحدهما ما ذكره الخرق وهو حديث سهل ، والثاني حديث ابن عمر وهو الذي ذهب اليه أبو حنيفة ، والثالث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعسفان وهو ما روى أبو عياش الزرقى قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بعسفان وعلى المشركين خالد بن الوليد فصلينا الظهر ؛ فقال المشركون : لقد أصبنا غرة لو حملنا عليهم في الصلاة ، فنزلت آية القصر بين الظهر والعصر ، فلما حضرت العصر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة والمشركون أمامه ، فصف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صف ؛ و صف خلف ذلك الصف صف آخر ، فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعا ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما صلى بهؤلاء السجدين وقاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم ثم تأخر الصف الذي يليه الى مقام الآخرين وتقدم الصف الآخر الى مقام الصف الاول ، ثم ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعا ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم والصف الذي يليه سجد الآخرون ، ثم جلسوا جميعا فسلم عليهم ، فصلاها بعسفان وصلاها يوم بني سليم . رواه أبو داود . وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا المعنى ، أخرجه مسلم

وروى عن حذيفة أنه أمر سعيد بن العاص بطبرستان حين سألهم : أيكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ؟ فقال حذيفة أنا ، وأمره بنحو هذه الصلاة ، قال : وتأمر أصحابك إن هاجهم هيج فقد حل لهم القتال والكلام ، رواه الأثرم بإسناده ، وإن حرس الصف الاول في الاولى والثاني في الثانية ، أو لم يتقدم الثاني الى مقام الاول ، أو حرس بعض الصف وسجد الباقيون جاز ذلك كله لأن المقصود يحصل ، لكن الاولى فعل مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ،

ومن شرط هذه الصلاة أن يكون العدو في جهة القبلة ، لأنه لا يمكن حراستهم في الصلاة إلا كذلك وأن يكونوا بحيث لا يخفى بعضهم على بعض ولا يخاف كمين لهم

{ فصل }

الوجه الرابع : أن يصلى بكل طائفة صلاة منفردة ويسلم بها كما روى أبو بكرة قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خوف الظهر فصف بعضهم خلفه وبعضهم بإزاء العدو فصلى ركعتين ثم سلم ، فانطلق الذين صلوا فوقفوا موقف أصحابهم ثم جاء أولئك فصلوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم ، فكان لرسول الله (ص) أربع ولاصحابه ركعتان ، أخرجه أبو داود والترمذ ، وهذه صفة حسنة قليلة الكلفة لا يحتاج فيها إلى مفارقة الامام ولا إلى تعريف كيفية الصلاة ، وهذا مذهب الحسن وليس فيها أكثر من أن الامام في الثانية متنفل يوم مقرضين :

(فصل) الوجه الخامس : أن يصلى بالطائفة الاولى ركعتين ولا يسلم ، ثم تسلم الطائفة وتنصرف ولا تقضى شيئاً ، وتأتى الطائفة الاخرى فيصلى بها ركعتين ويسلم بها ولا تقضى شيئاً ، وهذا مثل الوجه الذى قبله الا أنه لا يسلم في الركعتين الاوليين ، لما روى جابر قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا بذات الرقاع ، فذكر الحديث : قال فنودى بالصلاة فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين : قال وكانت لرسول الله (ص) أربع ركعات وللقوم ركعتين ركعتين ، متفق عليه

وتأول القاضى هذا على أن النبي (ص) ، صلى بهم كصلاة الحضر : وان كل طائفة قضت ركعتين ، وهذا ظاهر الفساد جداً لأنه يخالف صفة الرواية ، وقول أحمد ويحملة على محمل فاسد

أما الرواية فإنه ذكر أنه صلى بكل طائفة ركعتين ولم يذكر قضاء ، ثم قال في آخرها « وللقوم ركعتين ركعتين »

وأما قول أحمد فإنه قال : ستة أوجه أو سبعة يروى فيها كلها جائز ، وعلى هذا التأويل لا تكون ستة ولا خمسة ، ولأنه قال : كل حديث يروى في أبواب صلاة الخوف فهو جائز ، وهذا يخالف لهذا التأويل ، وأما فساد المحمل فإن الخوف يقتضى تخفيف الصلاة وقصرها ، كما قال الله تعالى (٤) ، ١٠١ فليس عليكم جناح أن

تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا (وعلى هذا التأويل يجعل مكان الركعتين أربعاً ويتم الصلاة المقصورة ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتم صلاة السفر ، فكيف يحملها هنا على أنه أتمها في موضع وجد فيه ما يقتضى التخفيف .

فصل

الوجه السادس : أن يصلى بكل طائفة ركعة ولا تقضى شيئاً ، لما روى ابن عباس قال « صلى رسول الله (ص) بذى قرد صلاة الخوف والمشركون بينه وبين القبلة فصف صفاً خلفه و صفاً موازى العدو ، فصلى بهم ركعة ثم ذهب هؤلاء إلى مصاف هؤلاء ورجع هؤلاء إلى مصاف هؤلاء فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم فكانت لرسول الله (ص) ركعتان وكانت لهم ركعة ركعة ، رواه الأثرم . وعن حذيفة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا شيئاً ، رواه أبو داود . وروى مثله عن زيد بن ثابت وأبي هريرة رواه الأثرم . وكذلك قال أبو داود في السنن ، وهو مذهب ابن عباس وجابر قال : إنما القصر ركعة عند القتال . وقال طاوس ومجاهد والحسن وقتادة والحكم كذا يقولون : ركعة في شدة الخوف يومئذ إيماء ، وقال اسحاق . يجزئك عند الشدة ركعة يومئذ إيماء ، فإن لم يقدر فسجدة واحدة ؛ فإن لم يقدر فتكبيرة لأنها ذكر لله تعالى ، وعن الضحاك أنه قال ركعة ، فإن لم يقدر كبر تكبيرة حيث كان وجهه ، فهذه الصلاة يقتضى عموم كلام أحمد جوازها لأنه ذكر ستة أوجه ، ولا أعلم وجهاً سادساً سواها ، وأصحابنا ينكرون ذلك

قال القاضى : لا تأثير للخوف في عدد الركعات : وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وسائر أهل العلم من علماء الأمصار لا يجيزون ركعة ؛ والذي قال منهم ركعة إنما جعلها عند شدة القتال ، والذين رويوا عنهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم أكثرهم لم ينقصوا عن ركعتين ، وابن عباس لم يكن ممن يحضر النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته ، ولا يعلم ذلك إلا بالرواية عن غيره ، فالأخذ برواية من حضر الصلاة وصلاتها مع النبي صلى الله عليه وسلم أولى

فصل

ومتى صلى بهم صلاة الخوف من غير خوف فصلاته وصلاتهم فاسدة ، لأنها لا تخلو من مفارق إمامه لغير عنده . وتارك متابعة إمامه في ثلاثة أركان أو قاصر للصلاة مع إتمام إمامه ، وكل ذلك يفسد الصلاة الا مفارقة الإمام لغير عنده على اختلاف فيه ، وإذا فسدت صلاتهم فسدت صلاة الإمام لأنه صلى اماماً بمن صلاته فاسدة الا أن يصلى بهم صلاتين كاملتين ، فإنه تصح صلاته وصلاة الطائفة الأولى وصلاة الثانية تبني على اتمام المفترض بالمتنفل وقد نصرنا جوازه .

« مسألة ، قال (وإذا كان الخوف شديداً وهم في حال المسايقة صلوا رجالاً وركبانا الى القبلة والى غيرها يومنون ايماء يبتدئون تكبيرة الإحرام الى القبلة ان قعدوا أو الى غيرها)

أما اذا اشتد الخوف والتحم القتال فلم أن يصلوا كيفما أمكنهم رجالاً وركبانا الى القبلة ان أمكنهم والى غيرها ان لم يمكنهم يومنون بالركوع والسجود على قدر الطاقة ، ويجعلون السجود أخفض من الركوع ويتقدمون ويتأخرون ؛ ويضربون ويطعنون ويكرون ويفرون ولا يؤخرون الصلاة عن وقتها . وهذا قول أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى : لا يصلى مع المسايقة ولا مع المشى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل يوم الخندق وآخر الصلاة ، ولأن ما منع الصلاة في غير شدة الخوف منعها معه كالحدث والصباح . وقال الشافعي : يصلى ولكن ان تابع الطعن أو الضرب أو المشى أو فعل ما يطول بطلت صلاته لأن ذلك من مبطلات الصلاة أشبه الحدث

ولنا قول الله تعالى (٢ ، ٢٢٩ فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) قال ابن عمر : فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم ، وركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها . متفق عليه ؛ وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في غير شدة الخوف فأمرهم بالمشى الى وجاه العدو ، ثم يعودون لقضاء ما بقى من صلاتهم ، وهذا مشى كثير وعمل طريل واستدبار للقبلة ؛ وأجاز ذلك من أجل الخوف الذي ليس بشديد ، فع

الخوف الشديد أولى ، ومن العجب أن أبا حنيفة اختار هذا الوجه دون سائر الوجوه التي لا تشتمل على العمل في أثناء الصلاة ، وسوغه مع الغنى عنه وإمكان الصلاة بدونه ، ثم منعه في حال لا يقدر إلا عليه ، وكان العكس أولى ، سيما مع نص الله تعالى على الرخصة في هذه الحال ، ولأنه مكلف تصح طهارته فلم يجز له إخلاء وقت الصلاة عن فعلها كالمريض ، ويخص الشافعي بأنه عمل أبيح من أجل الخوف فلم تبطل الصلاة به ، كاستدبار القبلة والركوب والإيماء ، ولأنه لا يخلو عند الحاجة إلى العمل الكثير من أجل ثلاثة أمور : إما تأخير الصلاة عن وقتها ، ولا خلاف بيننا في تحريمه ، أو ترك القتال وفيه هلاكه ، وقد قال الله تعالى (٢ ، ١٩٥) ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (وأجمع المسلمون على أنه لا يلزمه هذا ، أو متابعة العمل للتنازع فيه ، وهو جائز بالإجماع ، فتعين فعله وصحة الصلاة معه ثم ما ذكره يبطل المشي الكثير والعدو في الهرب وغيره .

وأما تأخير الصلاة يوم الخندق فروى أبو سعيد أنه كان قبل نزول صلاة الخوف ، ويحتمل أنه شغله المشركون فنتى الصلاة ، فقد نقل ما يدل على ذلك وقد ذكرناه فيما مضى وأكدته أن النبي (ص) وأصحابه لم يكونوا في مسابقة توجب قطع الصلاة ، وأما الصباح والحدث فلا حاجة بهم إليه ويمكنهم التيمم ، ولا يلزم من كون الشيء مبطلا مع عدم العذر أن يبطل معه ، كخروج النجاسة من المستحاضة ومن به سلس البول

وان هرب من العدو هرباً مباحاً أو من سيل أو سبع أو حريق لا يمكنه التخلص منه بدون الهرب فله أن يصلي صلاة شدة الخوف ؛ سواء خاف على نفسه أو ماله أو أهله ، والأسير إذا خافهم على نفسه أن يصلي ، والمختفي في موضع يصلحان فيها أمكنهما ، نص عليه أحمد في الأسير ، ولو كان المختفي قاعداً لا يمكنه القيام أو مضطجعا لا يمكنه القعود ولا الحركة صلى على حسب حاله ، وهذا قول محمد بن الحسن وقال الشافعي يصلي ويعيد ، وليس بصحيح ، لأنه خائف صلى على حسب ما يمكنه فلم تلزمه إعادة كالهارب ، ولا فرق بين الحضر والسفر في هذا ، لأن الميبح خوف الهلاك وقد تساوى فيه ، ومتى أمكن التخلص بدون ذلك ، كالهارب من السيل يصعد إلى ربوة والخائف من العدو يمكنه دخول حصن يأمن فيه صولة العدو

ولحق الضرر فيصل في فيه ثم يخرج لم يكن له أن يصلي صلاة شدة الخوف لأنها إذا
أبيحت للضرورة فاختصت بوجود الضرورة

(فصل) والعاصي بهربه كالذي يهرب من حق توجه عليه ، وقاطع الطريق واللص
والسارق ليس له أن يصلي صلاة الخوف ، لأنها رخصة ثبتت للدفع عن نفسه ،
في محل مباح فلا ثبت بالمعصية كرخص السفر .

(فصل) قال أصحابنا : يجوز أن يصلوا في حال شدة الخوف جماعة ، رجالا
وركبانا ويحتمل أن لا يجوز ذلك ، وهو قول أبي حنيفة ، لأنهم يحتاجون إلى
التقدم والتأخر ، وربما تقدموا الامام ؛ وتعذر عليهم الائتمام ، واحتج أصحابنا
بأنها حالة يجوز فيها الصلاة على الانفراد فجاز فيها صلاة الجماعة كركوب السفينة ،
وبعنى عن تقدم الامام للحاجة إليه كالعفو عن العمل الكثير ولمن نصر الاول
أن يقول العفو عن ذلك لا يثبت الا بنص أو معنى نص ، ولم يوجد واحد منهما
وليس هذا في معنى العمل الكثير ، لأن العمل الكثير لا يختص الامامه ، بل
هو في حال الانفراد كحال الائتمام فلا يؤثر الانفراد في نفيه بخلاف تقدم الامام
(فصل) وإذا صلوا صلاة الخوف ظنا منهم أن ثم عدو أو فبان أنه لا عدو ،
أو بان عدو لكن بينهم وبينه ما يمنع عبوره اليهم فعليهم الاعادة سواء صلوا
صلاة شدة الخوف أو غيرها ، وسواء كان ظنهم مستنداً الى خبر ثقة أو غيره ،
أو رؤية سواد ، أو نحوه ، لأنهم تركوا بعض واجبات الصلاة ظنا منهم سقوطها
فلزمهم الاعادة ، كما لو ترك المتوضئ غسل رجله ومسح على خفيه ظنا منه أن
ذلك يجزى عنه وصلى ثم تبين أن خفه كان مخرقاً ، وكما لو ظن المحدث أنه متطهر
فصلى ، ويحتمل أن لا تلزم الاعادة اذا كان عدوا بينهم وبينه ما يمنع العبور ،
لان السبب للخوف متحقق وإنما خفي المانع .

« مسألة » قال (ومن آمن وهو في الصلاة أتمها صلاة آمن ، وكذلك ان كان
آمناً فاشتد خوفه أتمها صلاة خائف)

وجملته : أنه اذا صلى بعض الصلاة حال شدة الخوف مع الاخلال بشيء من
واجباتها كالاستقبال وغيره ، فأمن في أثناء الصلاة أتمها آتياً بواجباتها ، فإذا
كان راكباً إلى غير القبلة نزل مستقبل القبلة ، وان كان ماشياً ، وقف واستقبل

القبلة وبني على ما مضى ، لان ما مضى كان صحيحا قبل الامن ، فجاز البناء عليه ، كما لو لم يخل بشيء من الواجبات ، وان ترك الاستقبال حال نزوله ، أو أخل بشيء من واجباتها بعد أمنه فسدت صلاته ، وان ابتداء الصلاة آمنا بشروطها وواجباتها ثم حدث شدة خوف أتمها على حسب ما يحتاج اليه مثل أن يكون قائما على الارض مستقبلا فيحتاج أن يركب ويستدير القبلة أتمها على حسب ما يحتاج اليه ، ويضع ويضرب ونحو ذلك ، فإنه يصير اليه ، ويبني على ما مضى من صلاته .

وحكى عن الشافعي : أنه اذا أمن نزل فبني ، واذا خاف فركب ابتداء ، لان الركوب عمل كثير ولا يصح ، لان الركوب قد يكون يسيرا ، فمثله في حق الامن لا يبطل ، ففي حق الخائف أولى كالنزول ، ولأنه عمل أبيض للحاجة ، فلم ينسحب صحة الصلاة كالحرب :

كتاب صلاة الكسوف

الكسوف والخسوف شيء واحد وكلاهما قد وردت به الاخبار ، وجاء القرآن بلفظ الخسوف .

« مسألة ، قال أبو القاسم () واذا خسفت الشمس أو القمر فزع الناس الى الصلاة ان أحبوا جماعة وان أحبوا فرادى () »

صلاة الكسوف ثابتة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما سند كره ولا نعلم بين أهل العلم في مشروعيتها لكسوف الشمس خلافا ، وأكثر أهل العلم على أنها مشروعة لخسوف القمر : فعنه ابن عباس ، وبه قال عطاء والحسن والنخعي والشافعي وإسحاق ، وقال مالك : ليس لكسوف القمر سنة ، وحكى ابن عبد البر عنه ، وعن أبي حنيفة أنهما قالا : يصلي الناس لخسوف القمر وحدانا ركعتين ركعتين ولا يصلون جماعة لان في خروجهم اليها مشقة .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا ، متفق عليه ، فأمر بالصلاة لهما أمرا واحدا . »

وعن ابن عباس أنه صلى بأهل البصرة في خسوف القمر ركعتين وقال : إنما صليت لأنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ، ولأنه أحد الكسوفين فأشبهه كسوف الشمس ويسن فعلها جماعة وفرادى ، وبهذا قال مالك والشافعى ، وحكى عن الثورى أنه قال . إن صلاها الإمام صلوها معه ، وإلا فلا تصلوا .

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام « فإذا رأيتموها فصلوا » ، ولأنها نافلة فجازت في الانفراد كسائر النوافل وإذا ثبت هذا فإن فعلها في الجماعة أفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في جماعة ، والسنة أن يصليها في المسجد لان النبي (ص) فعلها فيه ، قالت عائشة « خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج إلى المسجد فصف الناس وراءه ، رواه البخارى ولان وقت الكسوف يضيق ، فلو خرج إلى المصلى احتمل التجلى قبل فعلها وتشرع في الحضر والسفر بإذن الإمام وغير إذنه ، وقال أبو بكر : هي كصلاة العيد فيها روايتان .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « فإذا رأيتموها فصلوا » ، ولأنها نافلة أشبهت سائر النوافل وتشرع في حق النساء لان عائشة وأسماء : صلتا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخارى ، ويسن أن ينادى لها : الصلاة جامعة لما روى عن عبد الله ابن عمرو قال : لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودى بالصلاة جامعة ، متفق عليه ، ولا يسن لها أذان ولا إقامة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها بغير أذان ولا إقامة ولأنها من غير الصلوات الخمس فأشبهت سائر النوافل .

« مسألة ، قال (يقرأ في الاولى بأم الكتاب وسورة طويلة يجهر بالقراءة ، ثم يركع فيطيل الركوع ثم يرفع فيقرأ ويطيل القيام وهو دون القيام الاول ثم يركع فيطيل الركوع وهو دون الركوع الاول ثم يسجد سجدةين طويلتين فإذا قام فعل مثل ذلك فيكون أربع ركعات وأربع سجعات ثم يتشهد ويسلم)

وجملته أن المستحب في صلاة الكسوف أن يصلى ركعتين يحرم بالاولى ويستفتح ويستعيز ويقرأ الفاتحة وسورة البقرة أو قدرها في الطول ثم يركع فيسبح الله تعالى قدر مائة ثم يرفع فيقول : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم يقرأ

الفاتحة وآل عمران أو قدرها ثم يركع بقدر ثلثي ركوعه الاول ثم يرفع فيسمع ويحمد ثم يسجد فيطيل السجود فيها ثم يقوم الى الركعة الثانية فيقرأ الفاتحة وسورة النساء ثم يركع فيسبح بقدر ثلثي تسبيحه في الثانية ثم يرفع فيقرأ الفاتحة والمائدة ثم يركع فيطيل دون الذي قبله ثم يرفع فيسمع ويحمد ثم يسجد فيطيل فيكون الجميع ركعتين في كل ركعة قيامان وقرأتان وركوعان وسجودان ويحجر بالقراءة ليلاً كان أو نهاراً وليس هذا التقدير في القراءة منقولاً عن أحمد ، لكن قد نقل عنه أن الاولى أطول من الثانية ، وجاء التقدير في حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة ، متفق عليه ، وفي حديث لعائشة حذرت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأت أنه قرأ في الركعة الاولى سورة البقرة ، وفي الثانية : سورة آل عمران ، وبهذا قال مالك والشافعي . الا أنها قالوا لا يطيل السجود ، حكاه عنها ابن المنذر لان ذلك لم ينقل وقالوا : لا يحجر في كسوف الشمس ويحجر في خسوف القمر ووافقهم أبو حنيفة لقول عائشة : حذرت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو جهر بالقراءة لم تحتج الى الظن والتخمين ، وكذلك قال ابن عباس : قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة .

وروى سمرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خسوف الشمس فلم أسمع له صوتاً ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ولانها صلاة نهار فلم يحجر فيها كالظهر ، وقال أبو حنيفة : يصلي ركعتين كصلاة التطوع لما روى النعمان بن بشير قال ، انكسفت الشمس على عهد رسول الله (ص) فخرج فكان يصلي ركعتين ويسلم ويصلي ركعتين ويسلم حتى انجلمت الشمس رواه أحمد عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن النعمان ، وروى قبيصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة .

ولنا أن عبد الله بن عمرو قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكسوف ثم سجد فلم يكذب يرفع ، رواه أبو داود ، وفي حديث عائشة ثم رفع ثم سجد سجوداً طويلاً ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم سجد سجوداً طويلاً وهو دون السجود الاول

رواه البخاري وترك ذكره في حديث لا يمنع مشروعيته إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الجهر فقد روى عن علي رضي الله عنه وفعله عبد الله بن يزيد وبخضرتة البراء بن عازب وزيد بن أرقم ، وبه قال أبو يوسف وإسحاق وابن المنذر وروى عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف وجهر فيها بالقراءة ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ولأنها نافلة شرعت لها الجماعة فكان من سننها الجهر كصلاة الاستسقاء والعيد والترأويح فأما قول عائشة رضي الله عنها : حذرت قراءته ففي إسناده مقال لأنه من رواية ابن إسحاق : ويحتمل أن تكون سمعت صوته ولم تفهم للبعد ، أو قرأ من غير أول القرآن بقدر البقرة ثم حديثنا صحيح صريح فكيف يعارض بمثل هذا وحديث سمرة يجوز أنه لم يسمع لبعده فإن في حديثه دفعت إلى المسجد وهو بازر يعني مختصا بالزحام قاله الخطابي ومن هذا حاله لا يصل مكانا يسمع منه ثم هذا في محتمل لأمر كثيرة فكيف يترك من أجله الحديث الصحيح الصريح ، وقياسهم منتقض بالجمعة والعيد والاستسقاء وقياس هذه الصلاة على هذه الصلوات أولى من قياسها على الظهر لبعدها منها وشبهها بهذه .

وأما الدليل على صفة الصلاة فروت عائشة قالت : خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله (ص) إلى المسجد فقام وكبر وصف الناس وراءه فاقرأ رسول الله (ص) قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعا طويلا ثم رفع رأسه فقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم قام فاقرأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر فركع ركوعا طويلا هو أدنى من الركوع الأول ثم قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجعات وانجلت الشمس قبل أن ينصرف . وعن ابن عباس مثل ذلك : وفيه أنه قام في الأولى قياما طويلا نحواً من سورة البقرة ، متفق عليها ولأنها صلاة يشرع لها الاجتماع مخالفت سائر النوافل كصلاة العيدين والاستسقاء ، فأما أحاديثهم فمتروكة غير معمول بها باتفاقنا ، فإنهم قالوا يصلي ركعتين ، وحديث النعمان فيه أنه يصلي ركعتين ثم ركعتين حتى انجلت الشمس ، وحديث قبيصة فيه أنه يصلي كأحدث صلاة صليتموها ، وأحد

الحديثين يخالف الآخر ثم حديث قبيصة مرسل ثم يحتمل أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركوعين ، ولو قدر التعارض لكان الأخذ بأحاديثنا أولى لصحتها وشهرتها واتفاق الأئمة على صحتها والأخذ بها واشتمالها على الزيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ثم هي نافذة عن العادة ، وقد روى عن عروة أنه قيل له . إن أخاك صلى ركعتين فقال إنه أخطأ السنة .

فصل

ومها قرأ به جاز سواء كانت القراءة طويلة أو قصيرة : وقد روى عن عائشة « أن رسول الله (ص) كان يصلي في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات وأربع سجعات وقرأ في الأولى بالعنكبوت والروم وفي الثانية ياسين ، أخرجه الدارقطني (فصل) ولم يبلغنا عن أحد رجه الله أن لها خطبة وأصحابنا على أنها لا خطبة لها ، وهذا مذهب مالك وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي : يخطب كخطبتي الجمعة لما روت عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس وحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا - ثم قال - يا أمة محمد والله ما أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته ، يا أمة محمد لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ، متفق عليه . ولنا هذا الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلاة والدعاء والتكبير والصدقة ولم يأمرهم بخطبة ولو كانت سنة لأمرهم بها ولأنها صلاة يفعلها المنفرد في بيته فلم يشرع لها خطبة وإنما خطب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة ليعلمهم حكمها وهذا يختص به ، وليس في الخبر ما يدل على أنه خطب كخطبتي الجمعة .

فصل ويستحب ذكر الله تعالى والدعاء والتكبير والاستغفار والصدقة والعق والتقرب إلى الله تعالى بما استطاع لخبر عائشة هذا ، وفي خبر أبي موسى « فافزعوا إلى ذكر الله تعالى ودعائه واستغفاره ، وروى عن أسماء أنها قالت : إن كنا لنؤمر بالعق في الكسوف ولأنه تخويف من الله تعالى فينبغي أن يبادر إلى طاعة الله تعالى ليكشفه عن عباده .

فصل

ومقتضى مذهب أحمد : أنه يجوز أن يصلى صلاة الكسوف على كل صفة رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم كقوله فى صلاة الخوف إلا أن اختياره من ذلك الصلاة على الصفة التى ذكرنا قال أحمد رحمه الله : روى ابن عباس وعائشة فى صلاة الكسوف أربع ركعات وأربع سجعات . وأما على فيقول : ست ركعات وأربع سجعات ، فذهب الى قول ابن عباس وعائشة ، وروى عن ابن عباس : أنه صلى ست ركعات وأربع سجعات ، وكذلك حذيفة ، وهذا قول اسحاق وابن المنذر . وبعض أهل العلم قالوا : تجوز صلاة الكسوف على كل صفة صح أن النبي (ص) فعلها ، وقد روى عن عائشة وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركعات وأربع سجعات ، أخرجه مسلم وروى عنه أنه صلى أربع ركعات وسجعتين فى كل ركعة ، رواه مسلم والدارقطنى بإسناده عن طاوس عن ابن عباس عن النبي قال ابن المنذر : وروينا عن علي وابن عباس أنها صليا هذه الصلاة ، وحكى عن اسحاق أنه قال ، وجه الجمع بين هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يزيد فى الركوع إذا لم ير الشمس قد انجلت فإذا انجلت سجدفن هاهنا صارت زيادة الركعات ولا يجاوز أربع ركعات فى كل ركعة لأنه لم يأتنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ذلك .

(فصل وصلاة الكسوف سنة مؤكدة لأن النبي (ص) فعلها وأمر بها ، ووقتها من حين الكسوف الى حين التجلى فإن فأت لم تقض لانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة حتى تنجلي ، فجعل الانجلاء غاية للصلاة ولأن الصلاة إنما سنت رغبة الى الله فى ردها فإذا حصل ذلك حصل مقصود الصلاة ، وإن انجلت وهو فى الصلاة أتمها وخففها وإن استترت الشمس والقمر بالسحاب وهما منكسفان صلى لأن الاصل بقاء الكسوف ، وإن غابت الشمس كاسفة أو طلعت على القمر وهو خاسف لم يصل لانه قد ذهب وقت الانتفاع بنورهما ، وإن غاب القمر ليلا ، فقال القاضى : يصلى لانه لم يذهب وقت الانتفاع بنوره وضوئه ، ويحتمل أن لا يصلى لأن ما يصلى له قد غاب أشبه

ما لو غابت الشمس وإن فرغ من الصلاة والكسوف قائم لم يزد واشتغل بالذكر والدعاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد على ركعتين .

(فصل) وإذا اجتمع صلاتان كالكسوف مع غيره من الجمعة أو العيد أو صلاة مكتوبة أو الوتر بدأ بأخوفهما فوتاً ، فإن خيف فوتهما بدأ بالصلاة الواجبة ، وإن لم يكن فيهما واجبة كالكسوف والوتر أو التراويح بدأ بأكدهما كالكسوف والوتر بدأ بالكسوف ، لأنه أكد ، ولهذا تسن له الجماعة ولأن الوتر يقضى وصلاة الكسوف لا تقضى فإن اجتمعت التراويح والكسوف فبايهما يبدأ ؟ فيه وجهان هذا قول أصحابنا ، والصحيح عندي : أن الصلوات الواجبة التي تصلى في الجماعة مقدمة على الكسوف بكل حال لأن تقديم الكسوف عليها يفرض إلى المشقة لإلزام الحاضرين بفعلها مع كونها ليست واجبة عليهم وانتظارهم للصلاة الواجبة مع أن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة .

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتخفيف الصلاة الواجبة كيلا يشق على المأمومين فالحاق المشقة بهذه الصلاة الطويلة الشاقة مع أنها غير واجبة أولى ؛ وكذلك الحكم إذا اجتمعت مع التراويح قدمت التراويح لذلك ، وإن اجتمعت مع الوتر في أول وقت الوتر قدمت ، لأن الوتر لا يفوت وإن خيف فوات الوتر قدم لأنه يسير يمكن فعله وإدراك وقت الكسوف وإن لم يبق إلا قدر الوتر فلا حاجة بالتلبس بصلاة الكسوف ، لأنها إنما تقع في وقت النهي ، وإن اجتمع الكسوف وصلاة الجنائز قدمت الجنائز وجهاً واحداً لأن الميت يخاف عليه ، والله أعلم .

(فصل) إذا أدرك المأموم الإمام في الركوع الثاني ؛ احتمل أن تفوته الركعة قال القاضي . لأنه قد فاتته من الركعة ركوع أشبه ما لو فاتته الركوع من غير هذه الصلاة ، ويحتمل أن صلاته تصح ، لأنه يجوز أن يصلى هذه الصلاة بركوع واحد فاجتزأ به في حق المسبوق والله أعلم .

« مسألة ، قال (وإذا كان الكسوف في غير وقت الصلاة جعل مكان الصلاة تسبيحاً ، هذا ظاهر المذهب لأن النافلة لا تفعل في أوقات النهي سواء كان لها سبب أو لم يكن)

روى ذلك عن الحسن وعطاء وعكرمة بن خالد وابن أبي مليكة وعمرو بن شعيب وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومالك وأبي حنيفة خلافا للشافعي ، وقد مضى الكلام في هذا ونص عليه أحمد ، قال الأثرم . سمعت أبا عبد الله يسأل عن الكسوف يكون في غير وقت الصلاة كيف يصنعون ، قال : يذكرون الله ولا يصلون إلا في وقت صلاة . قيل له : وكذلك بعد الفجر . قال : نعم لا يصلون وروى عن قتادة قال : انكسفت الشمس بعد العصر ونحن بمكة فقاموا قياما يدعون فسألت عن ذلك عطاء . قال : هكذا يصنعون . فسألت عن ذلك الزهري قال : هكذا يصنعون .

وروى إسماعيل بن سعيد عن أحمد : أنهم يصلون الكسوف في أوقات النهي قال أبو بكر عبد العزيز : وبالأول أقول وهو أظهر القولين عندي وقد تقدم الكلام في ذلك في بابه .

فصل

قال أصحابنا : يصل للزلزلة كصلاة الكسوف نص عليه وهو مذهب إسحاق وأبي ثور . قال القاضي : ولا يصل للرجفة والريح الشديدة والظلمة ونحوها .

وقال الأمدى : يصل لذلك ، ولرمي الكواكب والصواعق وكثرة المطر وحكاه عن ابن أبي موسى : وقال أصحاب الرأي : الصلاة لسائر الآيات حسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل الكسوف بأنه آية من آيات الله تعالى يخوف بها عباده ، وصلى ابن عباس للزلزلة بالبصرة ، رواه سعيد .

وقال مالك والشافعي : لا يصل لشيء من الآيات سوى الكسوف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل لغيره ، وقد كان في عصره بعض هذه الآيات . وكذلك خلفاؤه ، ووجه الصلاة للزلزلة فعل ابن عباس وغيرها لا يصل له لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل لها ولا أحد من أصحابه والله أعلم .

كتاب صلاة الاستسقاء

صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة ثابتة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه
رضي الله عنهم .

«مسألة ، قال أبو القاسم رحمه الله (وإذا أجديت الأرض واحتبس القطر
خرجوا مع الإمام فكانوا في خروجهم ، كما روى عن النبي (ص) ، أنه كان إذا
خرج للاستسقاء خرج متواضعاً متبذلاً متخشعاً متذللاً متضرعاً)

وجملة ذلك : أن السنة الخروج لصلاة الاستسقاء على هذه الصفة المذكورة
متواضعاً لله تعالى متبذلاً أى في ثياب البذلة ، أى لا يلبس ثياب الزينة ،
ولا يتطيب ، لانه من كمال الزينة ، وهذا يوم تواضع واستكانة ، ويكون متخشعاً
في مشيه وجلوسه في خضوع ؛ متضرعاً لله تعالى متذللاً له راغباً إليه :

قال ابن عباس « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم للاستسقاء متبذلاً
متواضعاً متخشعاً متضرعاً حتى أتى المصلى فلم يخطب كخطبتكم هذه ، ولكن لم يزل
في الدعاء والتضرع والتكبير وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد .

قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . ويستحب التنظيف بالماء واستعمال
السواك وما يقطع الرائحة ، ويستحب الخروج لكافة الناس وخروج من كان
ذا دين وستر وصلاح ، والشيوخ أشد استحباباً لأنه أسرع للإجابة ، فأما النساء
فلا بأس بخروج العجائز ومن لا هيئة لها ، فأما الشواب وذوات الهيئة :
فلا يستحب لهن الخروج ، لان الضرر في خروجهن أكثر من النفع ، ولا يستحب
إخراج البهائم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، وإذا عزم الامام على الخروج
استحب أن يعد الناس يوماً يخرجون فيه ويأمرهم بالتوبة من المعاصي والخروج
من المظالم والصيام والصدقة وترك التشاحن ليكون أقرب لإجابتهم ، فإن المعاصي
سبب الجذب : والطاعة تكون سبباً للبركات ، قال الله تعالى (٩١ : ٩٦) ولو أن
أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ، واكن
كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون .

مسألة ، قال (فيصلي بهم ركعتين)

لا نعلم بين القائلين بصلاة الاستسقاء خلافاً في أنها ركعتان ، واختلفت الرواية في صفتها ، فروى أنه يكبر فيها كتكبير العيد سبعا في الأولى وخمسا في الثانية ، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وداود والشافعي . وحكى عن ابن عباس ، وذلك لقول ابن عباس في حديثه وصلي ركعتين كما كان يصلي في العيد

وروى جعفر بن محمد عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون صلاة الاستسقاء يكبرون فيها سبعا وخمسا ، والرواية الثانية أنه يصلي ركعتين كصلاة التطوع ، وهو مذهب مالك والأوزاعي وأبي ثور وإسحاق ، لأن عبد الله بن زيد قال : استسقى النبي صلى الله عليه وسلم فصلي ركعتين وقلب رداءه ، متفق عليه .

وروى أبو هريرة نحوه ولم يذكر التكبير ، وظاهره أنه لم يكبر ، وهذا ظاهر كلام الحرقى وكيفما فعل كان جائزاً حسناً : وقال أبو حنيفة : لا تسن الصلاة للاستسقاء ولا الخروج لها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى على المنبر يوم الجمعة ولم يصل لها ، واستسقى عمر بالعباس ولم يصل ؛ وليس هذا بشيء ، فإنه قد ثبت بما رواه عبد الله بن زيد وابن عباس وأبو هريرة أنه خرج وصلي ، وماذكروه لا يعارض ما رووه ؛ لأنه يجوز الدعاء بغير صلاة ، وفعل النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكروه لا يمنع فعل ما ذكرناه ، بل قد فعل النبي صلى الله عليه وسلم الأمرين ، قال ابن المنذر : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الاستسقاء وخطب ، وبه قال عوام أهل العلم إلا أبا حنيفة ، وخالفه أبو يوسف ومحمد بن الحسن فوافقا سائر العلماء ، والسنة يستغنى بها عن كل قول ، ويسن أن يجهر بالقراءة ، لما روى عبد الله بن زيد قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه إلى القبلة يدعو وحوّل رداءه ، ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة ، متفق عليه ، وإن قرأ فيهما بسبح اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الغاشية لحسن ، لقول ابن عباس : صلى ركعتين كما كان يصلي في العيد

وروى ابن قتيبة في غريب الحديث بإسناده عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج للاستسقاء فتقدم فصلي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، وكان يقرأ في العيدين والاستسقاء في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الركعة الثانية بفاتحة الكتاب وهل أذاك حديث الغاشية

فصل

ولا يسن لها أذان ولا إقامة لا نعلم فيه خلافاً ، وقد روى أبو هريرة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يستسقي فصلي بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ، ثم خطبنا ودعا الله تعالى وحوّل وجهه نحو القبلة رافعاً يديه وقلب رداءه فجعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين ، رواه الأثرم ، ولأنها صلاة نافله فلم يؤذن لها كسائر النوافل ؛ قال أصحابنا وينادي لها الصلاة جامعة ، كقولهم في صلاة العيد والكسوف

(فصل : وليس لصلاة الاستسقاء وقت معين إلا أنها لا تفعل في وقت النهي بغير خلاف لأن وقتها متسع فلا حاجة إلى فعلها في وقت النهي والأولى فعلها في وقت العيد لما روت عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين بدا حاجب الشمس ، رواه أبو داود ، ولأنها تشبهها في الموضع والصفة ، فكذلك في الوقت ، لأن وقتها لا يفوت بزوال الشمس لأنها ليس لها يوم معين ، فلا يكون لها وقت معين .

وقال ابن عبد البر : الخروج إليها عند زوال الشمس عند جماعة العلماء إلا أبا بكر ابن حزم ، وهذا على سبيل الاختيار لا أنه يتعين فعلها فيه

« مسألة ، قال (ثم يخطب ويستقبل القبلة) »

اختلفت الرواية في الخطبة للاستسقاء وفي وقتها ، والمشهور أن فيها خطبة بعد الصلاة . قال أبو بكر : اتفقوا عن أبي عبد الله أن في صلاة الاستسقاء خطبة وصعوداً على المنبر ، والصحيح أنها بعد الصلاة ، وبهذا قال مالك والشافعي ومحمد ابن الحسن . قال ابن عبد البر . وعليه جماعة الفقهاء : لقول أبي هريرة « صلى ركعتين ثم خطبنا ، ولقول ابن عباس « صنع في الاستسقاء كما صنع في العيدين ،

ولأنها صلاة ذات تكبير فاشبهت صلاة العيد ، والرواية الثانية أنه يخطب قبل الصلاة . روى ذلك عن عمر وابن الزبير وأبان بن عثمان وهشام بن اسماعيل وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وذهب إليه الليث بن سعد وابن المنذر لما روى أنس وعائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب وصلى ، وعن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي (ص) يوم خرج يستسقي فحول ظهره الى الناس واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة ، متفق عليه وروى الأثرم بإسناده عن أبي الأسود قال : أدركت أبان بن عثمان وهشام ابن اسماعيل وعمر بن عبد العزيز وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، كانوا إذا أرادوا أن يستسقوا خرجوا للبراز ، فكانوا يخطبون ثم يدعون الله ويحولون وجوههم الى القبلة حين يدعون ، ثم يحول أحدهم رداءه من الجانب الأيمن على الأيسر وما على الأيسر على الأيمن ، وينزل أحدهم فيقرأ في الركعتين يجهر بهم . الرواية الثالثة هو مخير في الخطبة قبل الصلاة وبعدها لورود الأخبار بكلا الأمرين ودلائلها على كلتا الصفتين ، فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين . والرابعة أنه لا يخطب ، وإنما يدعو ويتضرع لقول ابن عباس لم يخطب كخطبتكم هذه ، لكن لم يزل في الدعاء والتضرع وأياً ما فعل من ذلك فهو جائز ، لأن الخطبة غير واجبة على الروايات كلها ، فإن شاء فعلها وإن شاء تركها ؛ والأولى أن يخطب بعد الصلاة خطبة واحدة لتكون كالعيد ، وليكونوا قد فرغوا من الصلاة إن أجيب دعاؤهم فأغيثوا فلا يحتاجون الى الصلاة في المطر ، وقول ابن عباس لم يخطب كخطبتكم نفي للصفة لا لأصل الخطبة ؛ أي لم يخطب كخطبتكم هذه ، إنما كان جل خطبته الدعاء والتضرع والتكبير .

« مسألة ، قال (ويستقبل القبلة ويحول رداءه فيجعل اليمين يساراً واليسار يمينا ويفعل الناس كذلك) »

وجملته أنه يستحب للخطيب استقبال القبلة في أثناء الخطبة ، لما روى عبد الله ابن زيد ، أن النبي (ص) خرج يستسقي فتوجه الى القبلة يدعو ، رواه البخاري وفي لفظ « فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ،

ويستحب أن يدعو سرّاً حال استقباله فيقول : اللهم أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك ، فقد دعوناك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا ، اللهم فامن علينا بمغفرة ذنوبنا وإجابتنا في سقيانا وسعة أرزاقنا ، ثم يدعو بما شاء من أمر دين ودنيا ، وإنما يستحب الاسرار ليكون أقرب من الاخلاص وأبلغ في الخشوع والخضوع والتضرع وأسرع في الإجابة . قال الله تعالى (٧ ، ٥٥ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية) واستحب الجهر ببعضه ليسمع الناس فيؤمنون على دعائه .

ويستحب أن يحول رداءه في حال استقبال القبلة ، لأن في حديث عبد الله ابن زيد أن النبي (ص) خرج يستسقي فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة . ثم حول رداءه متفق عليه . وهذا لفظ رواه البخاري : وفي لفظ رواه مسلم : فحول رداءه حين استقبال القبلة ، وفي لفظ : وقلب رداءه ، متفق عليه

ويستحب تحويل الرداء للامام والمأموم في قول أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة لا يسن لأنه دعاء فلا يستحب تحويل الرداء فيه كسائر الادعية . وسنة رسول الله (ص) أحق أن تتبع . وحكى عن سعيد بن المسيب وعروة والثوري أن تحويل الرداء مختص بالامام دون المأموم ، وهو قول الليث وأبي يوسف ومحمد ابن الحسن ، لأنه نقل عن النبي (ص) دون أصحابه .

ولنا أن ما فعله النبي (ص) ثبت في حق غيره ما لم يقم على اختصاصه به دليل . كيف وقد عقل المعنى في ذلك وهو التفاؤل بقلب الرداء ليقبّل الله ما بهم من الجذب الى الخصب ، وقد جاء ذلك في بعض الحديث ، وصفة قلب الرداء أن يجعل ما على اليمين على اليسار وما على اليسار على اليمين . روى ذلك عن أبان بن عثمان وعمر بن عبدالعزيز وهشام بن اسماعيل وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومالك ، وكان الشافعي يقول به ، ثم رجع فقال يجعل أعلاه أسفله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى وعليه خميصة سوداء ، فأراد أن يجعل أسفلها أعلاها ، فلما ثقلت عليه جعل العطاف الذي على الأيسر على عاتقه اليمين والذي على اليمين على عاتقه الأيسر . رواه أبو داود

ودليلنا ما روى أبو داود بإسناده عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم حول رداءه وجعل عطاؤه اليمين على عاتقه الأيسر ، وجعل عطافه الأيسر

على عاتقه الآمين ، وفي حديث أبي هريرة نحو ذلك والزيادة التي نقلوها إن ثبتت
فهي ظن الراوى لا يترك لها فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقل تحويل الرداء
جماعة لم ينقل أحد منهم أنه جعل أعلاه أسفله ويبعد أن يكون النبي صلى الله عليه
وسلم ترك ذلك في جميع الأوقات لثقل الرداء .

(فصل) ويستحب رفع الأيدي في دعاء الاستسقاء ، لما روى البخارى عن
أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا
الاستسقاء وأنه يرفع حتى يرى يياض إبطيه . وفي حديث أيضاً لأنس : فرفع
النبي صلى الله عليه وسلم ورفع الناس أيديهم .

« مسألة ، قال (ويدعو ويدعون ويكثرون في دعائهم الاستغفار)

وجملته . أن الامام إذا صعد المنبر جلس وإن شاء لم يجلس لأن الجلوس لم
ينقل ولا هاهنا أذان ليجلس في وقته ثم يخطب خطبة واحدة يفتتحها بالتكبير ،
وبهذا قال عبد الرحمن بن مهدى ، وقال مالك والشافعى : يخطب خطبتين كخطبتى
العبدین لقول ابن عباس صنع النبي صلى الله عليه وسلم كما صنع في العيد ولأنها
أشبهتها في التكبير وفي صفة الصلاة وتشبهها في الخطبتين .

ولنا قول ابن عباس لم يخطب كخبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع
والتكبير . وهذا يدل على أنه ما فصل بين ذلك بسكوت ولا جلوس ولأن كل
من نقل الخطبة لم ينقل خطبتين ولأن المقصود إنما هو دعاء الله تعالى ليغيبهم
ولا أثر لكونها خطبتين في ذلك ، والصحيح من حديث ابن عباس أنه قال : صلى
ركعتين كما كان يصلى في العيد ، ولو كان النقل كما ذكروه فهو محمول على الصلاة
بدليل أول الحديث .

ويستحب أن يستفتح الخطبة بالتكبير كخطبة العيد ويكثر من الاستغفار
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ كثيراً (٧١ : ١٠) استغفروا ربكم
إنه كان غفاراً (وسائر الآيات التي فيها الأمر به فإن الله تعالى وعدهم بإرسال
الغيث إذا استغفروه .

وروى عن عمر رضى الله عنه أنه خرج يستسقى فلم يزد على الاستغفار ،

وقال : لقد استسقيت بمجاديع السماء ، وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى ميمون بن مهران يقول : قد كتبت إلى البلدان أن يخرجوا إلى الاستسقاء إلى موضع كذا وكذا وأمرتهم بالصدقة والصلاة قال الله تعالى (٨٧ ، ١٤) قد أفلح من تذكى وذكر اسم ربه فصلي وأمرتهم أن يقولوا كما قال أبوهم آدم (٧ : ٢٢) ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) ويقولوا كما قال نوح (١١ : ٤٧) والا تغفر لي وترحمي أكن من الخاسرين) ويقولوا كما قال يونس (٢١ : ٨٧) فتادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين) ويقولوا كما قال موسى (٢٨ ، ٢٦) رب انى ظلمت نفسى فاغفر لي ، فغفر له انه هو الغفور الرحيم) ولأن المعاصى سبب انقطاع الغيث والاستغفار والنوبة تمحو المعاصى الممانعة من الغيث فباتى الله به ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بدعائه ، فروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مربباً مربباً مريعاً نافعا غير ضار عاجلاً غير آجل ، رواه أبو داود .

قال الخطابي . مريعاً يروى على وجهين بالياء والباء : فمن رواه بالياء جعله من المراجعة يقال : أمرع المكان اذا أخصب ، ومن رواه مربباً كان معناه منبتاً للربيع وعن عائشة قالت : شكوا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوط المطر فأمر بمنبر فوضع له فى المصلى وواعد الناس يوماً يخرجون فيه ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر فكبر وحمد الله - ثم قال - انكم شكوتهم جذب دياركم واستنخار المطر عن ابان زمانه عنكم وقد أمركم الله أن تدعوه وواعدكم أن يستجيب لكم

ثم قال : الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين / لا إله الا هو يفعل ما يريد ، اللهم أنت الله لا إله الا أنت الغنى ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين ، ثم رفع يديه فلم يزل فى الرفع حتى بدا بياض ابطنيه ثم حول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس فتزل فصلى ركعتين .

وقال عبد الله بن عمرو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استسقى قال

« اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت » رواهما أبو داود وروى ابن قتيبة بإسناده في غريب الحديث عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج للاستسقاء فصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، وكان يقرأ في العيدين والاستسقاء في الركعة الأولى بفتح الكتاب (وسبح اسم ربك الأعلى) وفي الركعة الثانية فاتحة الكتاب (وهل أتاك حديث الغاشية) فلما قضى صلاته استقبل القوم بوجهه وقلب راده ورفع يديه وكبر تكبيرة قبل أن يستبقي ، ثم قال « اللهم اسقنا وأغننا اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً ، وحياً ربيعاً ، وجداً طبقة غداً مغدقاً موقناً ، هنيئاً مريئاً مربعاً مربعاً مرتعاً ، سائلاً مسبلاً مجللاً ، ديماً دروراً ، نافعاً غير ضار عاجلاً غير راث ، اللهم تحي به البلاد ، وتغيث به العباد ، وتجعله بلاغاً للحاضر منا والباد ، اللهم أنزل في أرضنا زيتها ، وأنزل علينا في أرضنا سكنها ، اللهم أنزل علينا من السماء ماءً طهوراً فاحي به بلدة ميتاً وأسقه مما خلقت أنعاماً وأناسي كثيراً . »

قال ابن قتيبة : المغيث : المحي بإذن الله تعالى ، والحيا الذي تحيا به الأرض والمال ، والجدا : المطر العام ، ومنه أخذ جدا العطية ، والجدوى مقصور والطبق الذي يطبق الأرض والغدق والمغدق : الكثير القطر والموتق : المعجب والمريع ذو المراعة والمحصب ، والمربع من قولك : ربت مكان كذا إذا أقت به ، وأربع على نفسك أرفق ، والمرتع : من رعت الإبل إذا أرعت والسابل : من السبل وهو المطر ، يقال : سبل سابل ، كما يقال : مطر ماطر ، والراث : البطيء ، والسكن : القوة ، لأن الأرض تسكن به .

وروى عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال « اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً غداً مجللاً طبقة سحاً دائماً ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين : اللهم إن بالعباد والبلاد من اللأواء والضنك والجهد مالا نشكوه إلا إليك ، اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنزل علينا من بركاتك ، اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري ، واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً فأرسل السماء علينا مدراراً . »

فصل

وهل من شرط هذه الصلاة إذن الإمام ؟ على روايتين : إحداهما . لا يستحب إلا بخروج الإمام أو رجل من قبله ، قال أبو بكر : فإذا خرجوا بغير إذن الإمام دعوا وانصرفوا بلا صلاة ولا خطبة : نص عليه أحمد ، وعنه أنهم يصلون لأنفسهم ويخطب بهم أحدهم ، فعلى هذه الرواية يكون الاستسقاء مشروعاً في حق كل أحد مقيم ومسافر وأهل القرى والأعراب لأنها صلاة نافذة فأشبهت صلاة الكسوف ، ووجه الرواية الأولى ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بها ، وإنما فعلها على صفة فلا يتعدى تلك الصفة وهو أنه صلاها بأصحابه ، وكذلك خلفاؤه ومن بعدهم فلا تشرع إلا في مثل تلك الصفة .

(فصل) ويستحب أن يستسقى بمن ظهر صلاحه ، لأنه أقرب إلى إجابة الدعاء فإن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ابن عمر استسقى عمر عام الرمادة بالعباس فقال : اللهم ان هذا عم نبيك صلى الله عليه وسلم تتوجه إليك به فأسقنا ، فما برحوا حتى سقاهم الله عز وجل .

وروى أن معاوية خرج يستسقى فلما جلس على المنبر قال : أين يزيد بن الأسود الجرشى ؟ فقام يزيد فدعاه معاوية فأجلسه عند رجله ثم قال : اللهم إنا نستشفع إليك بخيرنا وأفضلنا يزيد بن الأسود ، يا يزيد ارفع يديك ، فرفع يديه ودعا الله تعالى ، فثارت في الغرب سحابة مثل الترس وهب لها ريح فسقوا حتى كادوا لا يبلغون منازلهم ، واستسقى به الضحاك مرة أخرى .

« مسألة ، قال (فإن سقوا وإلا عادوا في اليوم الثاني والثالث)

وبهذا قال مالك والشافعي ، وقال إسحاق : لا يخرجون إلا مرة واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج إلا مرة واحدة ، ولكن يجتمعون في مساجدهم فإذا فرغوا من الصلاة ذكروا الله تعالى ودعوا ، ويدعو الإمام يوم الجمعة على المنبر ويؤمن الناس .

ولنا أن هذا أبلغ في الدعاء والتضرع ، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله يحب الملحين في الدعاء ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فلم يخرج

ثانياً لاستغناؤه عن الخروج بإجابته أول مرة والخروج في المرة الأولى أكد بما بعدها لورود السنة به .

(فصل وان تأهبوا للخروج فسقوا قبل خروجهم لم يخرجوا وشكروا الله على نعمته وسألوه المزيد من فضله ، وان خرجوا فسقوا قبل أن يصلوا ضلوا شكر الله تعالى وحمدوه ودعوه ، ويستحب الدعاء عند نزول الغيث ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاث : عند التقاء الجيوش ، وإقامة الصلاة ، ونزول الغيث ، وعن عائشة رضى الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال : صيبا نافعا ، رواه البخاري .

فصل

ويستحب أن يقف في أول المطر ويخرج رحله ، ليصيبه المطر ، لما روى أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل عن منبره حتى رأينا المطر يتحادر عن لحيته ، رواه البخاري ، وعن ابن عباس أنه كان إذا أمطرت السماء قال لغلामه : أخرج رحلي وفرأشي يصبه المطر ، .

ويستحب أن يتوضأ من ماء المطر إذا سال السيل ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان إذا سال السيل يقول : أخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتطهر ، .

(فصل) ويستحب أن يستسقوا عقيب صلواتهم ، ويوم الجمعة يدعو الإمام على المنبر ويؤمن الناس .

قال القاضي : الاستسقاء ثلاثة أضرب ، أكملها الخروج والصلاة على ما وصفنا وبليه استسقاء الامام يوم الجمعة على المنبر ، لما روى : أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله (ص) يخطب ، فاستقبل رسول الله (ص) قائماً ثم قال : يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل ، فادع الله يغثنا ، فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال : اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا ، قال أنس : ولا والله ما يرى في السماء من سحاب ولا قزعة ولا شيء ، ولا يتنا وبين سلع من بيت ولا دار ، فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس ، فلما توسطت السماء ، انشرفت ثم أمطرت ، فلا والله ما رأينا الشمس ستاً ، ثم دخل من ذلك الباب

رجل في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فاستقبله قائما ، وقال يا رسول الله : هلكت المواشي وانقطعت السبل ، فادع الله أن يمسكها عنا ، قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الظراب والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر ، قال : فانقطعت وخرجنا نمشي في الشمس ، متفق عليه .

والثالث أن يدعو الله عقيب صلواتهم وفي خلواتهم .

فصل

وإذا كثر المطر بحيث يضرهم ، أو مياه العيون ، دعوا الله تعالى أن يخففه ويصرف عنهم مضرتهم ، ويجعله في أماكن تنفع ولا تضر ، كدعاء النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل الذي قبل هذا ولأن الضرر بزيادة المطر أحد الضررين فيستحب الدعاء لإزالته كأنقطاعه .

« مسألة ، قال (وإن خرج معهم أهل الذمة لم يمنعوا وأمروا أن يكونوا منفردين عن المسلمين)

وجملته أنه لا يستحب إخراج أهل الذمة لأنهم أعداء الله الذين كفروا به ، وبدلوا نعمته كفرا فهم بعيدون من الإجابة ، وإن أغيث المسلمون فرما قالوا : هذا حصل بدعائنا وإجابتنا وإن خرجوا لم يمنعوا لأنهم يطلبون أرزاقهم من ربهم ، فلا يمنعون من ذلك ، ولا يبعد أن يجيئهم الله تعالى لأنه قد ضمن أرزاقهم في الدنيا كما ضمن أرزاق المؤمنين ، ويؤمروا بالانفراد عن المسلمين لأنه لا يؤمن أن يصيبهم عذاب فيعم من حضرهم فإن قوم عاد استسقوا فأرسل الله عليهم ريحا صرصرا فاهلكتهم .

فإن قيل : فينبغي أن يمنعوا الخروج يوم يخرج المسلمون ، لتلا يظنوا أن ما حصل من السقيا بدعائهم .

قلنا ولا يؤمن أن يتفق نزول الغيث يوم يخرجون وحدهم ، فيكون أعظم لفتنتهم وربما افتتن غيرهم بهم .

باب الحكم فيمن ترك الصلاة

«مسألة ، قال (ومن ترك الصلاة وهو بالغ عاقل جاحداً لها أو غير جاحد دعى إليها في وقت كل صلاة ثلاثة أيام فإن صلى وإلا قتل)

وجملة ذلك أن تارك الصلاة لا يخلو إما أن يكون جاحداً لوجوبها أو غير جاحد فإن كان جاحداً لوجوبها نظر فيه فإن كان جاهلاً به وهو ممن يجمل ذلك كالحديث الإسلام والناشيء بيادية - عُرف وجوبها وعلم ذلك ، ولم يحكم بكفره لأنه معذور فإن لم يكن ممن يجمل ذلك كالناشيء من المسلمين في الأمصار والقرى ، لم يعذر ولم يقبل منه ادعاء الجهل ، وحكم بكفره لأن أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة ، والمسلمون يفعلونها على الدوام ، فلا يخفى وجوبها على من هذا حاله ، ولا يمجدها إلا تكذيباً لله تعالى ولرسوله واجماع الأمة ، وهذا يصير مرتداً عن الإسلام ، حكمه حكم سائر المرتدين في الاستتابة والقتل ، ولا أعلم في هذا خلافاً ، وإن تركها لمرض أو عجز عن أركانها وشروطها قيل له : إن ذلك لا يسقط الصلاة ، وأنه يجب عليه أن يصلي على حسب طاقته ، وإن تركها تهاوناً أو كسلاً دعى إلى فعلها ، وقيل له : إن صليت وإلا قتلناك فإن صلى وإلا وجب قتله ، ولا يقتل حتى يحبس ثلاثاً ، ويضيق عليه فيها ، ويدعى في وقت كل صلاة إلى فعلها ويخوف بالقتل فإن صلى وإلا قتل بالسيف ، وبهذا قال مالك وحماد بن زيد ووكيع والشافعي ، وقال الزهري : يضرب ويسجن ، وبه قال أبو حنيفة قال : ولا يقتل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد احصان ، أو قتل نفس بغير حق ، متفق عليه ، وهذا لم يصدر منه أحد الثلاثة ، فلا يحل دمه ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، متفق عليه ، ولأنه فرع من فروع الدين ، فلا يقتل بتركه كالحج ولأن القتل لو شرع لشرع زجراً عن ترك الصلاة ولا يجوز شرع زاجر لتحقيق المزجور عنه ، والقتل يمنع فعل الصلاة دائماً ، فلا يشرع ، ولأن الأصل تحريم الدم فلا تثبت الإباحة إلا بنص أو معنى نص ، والأصل عدمه .

ولنا قول الله تعالى (٩ - هـ) فاقتلوا المشركين - إلى قوله - فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فأباح قتلهم ، وشرط في تخليته سبيلهم التوبة وهي الاسلام وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، فمضى ترك الصلاة متعمداً لم يأت بشرط تخليته فبقى على وجوب القتل ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه الذمة » وهذا يدل على إباحة قتله ، وقال عليه السلام « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » رواه مسلم ، والكفر مبيح للقتل ، وقال عليه السلام « نهيت عن قتل المصلين » وعن أنس قال : قال أبو بكر : إنما قال رسول الله (ص) « إذا شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة » رواه الدارقطني ، ففهمه أن غير المصلين يباح قتلهم ، ولأنها ركن من أركان الإسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فوجب أن يقتل تاركه كالشهادة ، وحديثهم حجة لنا لأن الخبر الذي روينا يدل على أن تركها كفر ، والحديث الآخر استثنى منه « إلا بحقها » والصلاة من حقها ، ثم أحاديثنا خاصة ، فنخص بها عموم ما ذكره ولا يصح قياسها على الحج لأن الحج مختلف في جواز تأخيرها ولا يجب القتل بفعل مختلف فيه .

وقولهم « إن هذا يفضي إلى ترك الصلاة بالكلية » قلنا الظاهر أن من يعلم أنه يقتل إن ترك الصلاة لا يتركها ، سيما بعد استنابته ثلاثة أيام ، فإن تركها بعد هذا كان ميثوساً من صلاته فلا فائدة في بقائه ولا يكون القتل هو المفوت له ؛ ثم لو فات به احتمال الصلاة لحصل به صلاة ألف إنسان ، وتحصيل ذلك بتفويت احتمال صلاة واحد لا يخالف الأصل

إذا ثبت هذا فظاهر كلام الحرقى أنه يجب قتله بترك صلاة واحدة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأنه تارك للصلاة فلزم قتله كتارك ثلاث ولأن الأخبار تتناول تارك صلاة واحدة ، لكن لا يثبت الوجوب حتى يضيق وقت التي بعدها ، لأن الأولى لا يعلم تركها إلا بفوات وقتها ، فتصير فائتة لا يجب القتل بفواتها ، فإذا ضاق وقتها علم أنه يريد تركها فوجب قتله ، والثانية لا يجب قتله حتى يترك ثلاث صلوات ويضيق وقت الرابعة عن فعلها ، لأنه قد يترك الصلاة والصلواتين لشبهة

فإذا تكرر ذلك ثلاثاً تحقق أنه تاركها رغبة عنها ، ويعتبر أن يضيق وقت الرابعة عن فعلها لما ذكرنا ، وحكى ابن حامد عن أبي إسحاق بن شاقلا أنه إن ترك صلاة لا تجمع الى ما بعدها كصلاة الفجر والعصر وجب قتله ، وإن ترك الاولى من صلاتي الجمع لم يجب قتله ، لأن الوقتين كالوقت الواحد عند بعض العلماء . وهذا قول حسن . واختلفت الرواية هل يقتل لكفره أو حداً؟ فروى أنه يقتل لكفره كالمرتد ، فلا يغسل ولا يكفن ولا يدفن بين المسلمين ولا يرثه أحد ولا يرث أحداً اختارها أبو إسحاق بن شاقلا وابن حامد : وهو مذهب الحسن والشعبي وأيوب السخيتاني والاوزاعي وابن المبارك وحماد بن زيد وإسحاق ومحمد بن الحسن لقول رسول الله (ص) « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » وفي لفظ عن جابر قال . سمعت رسول الله (ص) يقول « ان بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة » وعن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بيننا وبينهم ترك الصلاة » فمن تركها فقد كفر ، رواه ابن مسلم . وقال النبي (ص) « أول ما تفقدون من دينكم الامانة وآخر ما تفقدون الصلاة »

قال أحمد : كل شيء ذهب آخره لم يبق منه شيء . وقال عمر رضي الله عنه « لا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة » وقال علي رضي الله عنه « من لم يصل فهو كافر » وقال ابن مسعود « من لم يصل فلا دين له » وقال عبد الله بن شقيق « لم يكن أصحاب رسول الله (ص) يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة » ولأنها عبادة يدخل بها في الاسلام فيخرج بتركها منه كالشهادة

والرواية الثانية يقتل حداً مع الحكم بإسلامه كالزاني المحصن ، وهذا اختيار أبي عبد الله بن بطة ، وأنكر قول من قال انه يكفر . وذكر أن المذهب على هذا لم يحد في المذهب خلافاً فيه . وهذا قول أكثر الفقهاء ، وقول أبي حنيفة ومالك والشافعي ، وروى عن حذيفة أنه قال « يأتي على الناس زمان لا يبقى معهم من الاسلام الا قول لا اله الا الله » فقيل له وما ينفعهم؟ قال تنجيهم من النار لا أباك ، وعن والان قال « انتهيت الى داري فوجدت شاة مذبوحة ، فقلت من ذبحها؟ قالوا غلامك . قلت والله ان غلامي لا يصلي ؛ فقال النسوة نحن علمناه فسمى ، فرجعت

إلى ابن مسعود فسأله عن ذلك فأمرني بأكلها ، والدليل على هذا قول النبي (ص) :
 « إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله ، وعن أبي ذر
 قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم
 مات على ذلك إلا دخل الجنة ، وعن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول : من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ،
 وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلته ألقاها إلى مريم وروح منه ، وأن الجنة حق
 والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من عمل ،

وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يخرج من النار من قال
 لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، متفق على هذه الأحاديث كلها
 ومثلها كثير . وعن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خمس
 صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة ، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً
 استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند
 الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ، ولو كان كافراً لم يدخله في المشيئة .
 وقال الخلال في جامعه حدثنا يحيى ثنا عبد الوهاب ثنا هشام بن حسان عن عبد الله
 ابن عبد الرحمن عن أبي شملة : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى قباء فاستقبله
 رهط من الأنصار يحملون جنازة على باب ، فقال النبي (ص) : ما هذا ؟ قالوا مملوك
 لآل فلان كان من أمره ، قال أكان يشهد أن لا إله إلا الله ؟ قالوا نعم ، ولكنه
 كان وكان ، فقال أما كان يصلي ؟ فقالوا قد كان يصلي ويدع ، فقال لهم ارجعوا
 به فغسلوه وكفنوه وصلوا عليه وادفنوه ، والذي نفسي بيده لقد كادت الملائكة
 تحول بيني وبينه ،

وروى يأسناده عن عطاء عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله (ص) :
 « صلوا على من قال لا إله إلا الله ، ولأن ذلك إجماع المسلمين ، فإتينا لنعلم في عصر
 من الأعصار أحداً من تارك الصلاة ترك تغسيله والصلاة عليه ودفنه في مقابر
 المسلمين ولا منع ورثته ميراثه ولا منع هو ميراث مورثه ، ولا فرق بين زوجين
 أترك الصلاة من أحدهما لكثرة تارك الصلاة ، ولو كان كافراً ثبتت هذه الأحكام

كلها ولا نعلم بين المسلمين خلافاً في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها ، ولو كان مرتداً لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام
وأما الأحاديث المتقدمة فهي على سبيل التغليظ ، والتشبيه له بالكفار لا على الحقيقة ، كقوله عليه السلام : سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، وقوله : كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق ، وقوله : من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ، وقوله : من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ، قال : ومن قال مطرنا بنوء الكواكب فهو كافر بالله مؤمن بالكواكب ، وقوله : من حلف بغير الله فقد أشرك ، وقوله : شارب الخمر كعابد وثن ، وأشباه هذا مما أريد به التشديد في الوعيد ، وهو أصوب القولين والله أعلم

(فصل)

ومن ترك شرطاً مجعاً عليه أو ركناً كالطهارة والركوع والسجود فهو كتاركها حكمه حكمه ، لأن الصلاة مع ذلك وجودها كعدمها ، وإن ترك مختلفاً فيه كإزالة النجاسة وقراءة الفاتحة والطمأنينة والاعتدال بين الركوع والسجود أو بين السجدين معتقداً جواز ذلك فلا شيء عليه ، وإن تركه معتقداً تحريمه لزمته إعادة الصلاة ، ولا يقتل من أجل ذلك بحال ، لأنه مختلف فيه فأشبه المتزوج بغير ولي ، وسارق مال له فيه شبهة والله أعلم

كتاب الجنائز

يستحب للإنسان ذكر الموت والاستعداد له ، فإنه روى عن النبي (ص) أنه قال : أكثروا من ذكر هادم اللذات فما ذكر في كثير إلا قلله ولا في قليل إلا كثره ، روى البخاري أوله ، وإذا مرض استحب له أن يصبر ، ويكره الأثني لما روى عن طاوس أنه كرهه ، ولا يتمنى الموت لضر نزل به لقول النبي (ص) : لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل وليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي ، ^(١) . وقال الترمذي . هذا حديث حسن صحيح ويحسن ظنه بربه تعالى . قال جابر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى ، رواه مسلم وأبو داود . وقال معتمر عن أبيه إنه قال له عند موته : حدثني بالرخص

(فصل)

يستحب عيادة المريض ، قال البراء : أمرنا رسول الله (ص) باتباع الجنائز وعيادة المريض ، رواه البخاري ومسلم ، وعن علي رضي الله عنه : أن النبي (ص) قال : ما من رجل يعود مريضاً ممسياً إلا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح ، وكان له خريف في الجنة ، ومن أتاه مصباحاً خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي وكان له خريف في الجنة ، قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ؛ وإذا دخل على مريض دعا له ورقاه . قال ثابت لأنس : يا أبا حمزة اشكيت ، قال أنس : أفلا أرقبك برقية رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال بلى قال : اللهم رب الناس ، مذهب الباس ، أشف أنت الشافي شفاء لا يغادر سقماً ، وروى أبو سعيد قال : أتى جبريل النبي (ص) فقال : يا محمد اشكيت ؟ قال نعم قال : بسم الله أرقبك من كل شيء يؤذيك ، من شر كل نفس وعين حاسدة ، الله يشفيك ، وقال أبو زرعة : كلا هذين الحديثين صحيح

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الأجل ؛ فإنه لا يرد من قضاء الله شيئاً وأنه يطيب نفس المريض ، رواه ابن ماجه

(١) : لعله سقط من هنا : متفق عليه

ويرغبه في التوبة والوصية لما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما حق امرئ مسلم يبني ليلتين وله شيء يوصى فيه إلا ووصيته مكتوبة عنده ، متفق عليه . »

(فصل) ويستحب أن يلي المريض أرفق أهله به وأعلمهم بسياسته وأتقاهم لربه تعالى ليدكره الله تعالى والتوبة من المعاصي والخروج من المظالم والوصية ، وإذا رآه منزولا به تعهد بالحق بقطير ماء أو شراب فيه : ويندى شففيه بقطنة ويستقبل به القبلة : لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير المجالس ما استقبل به القبلة ، ويلقنه قول : لا إله إلا الله ، لقول رسول الله (ص) : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله ، رواه مسلم . »

وقال الحسن : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أي الأعمال أفضل ؟ » قال : « أن تموت يوم تموت ولسانك رطب من ذكر الله ، رواه سعيد ، ويكون ذلك في لطف ، ومداراة ولا يكرر عليه ولا يضجره ، إلا أن يتكلم بشيء فيعيد بقلبه لتكون لا إله إلا الله آخر كلامه ، نص على هذا أحمد . »

وروى عن عبد الله بن المبارك : أنه لما حضره الموت جعل رجل يلقيه لا إله إلا الله فأكثر عليه ، فقال له عبد الله : « إذا قلت مرة فأنا على ذلك ما لم أتكلم ، قال الترمذي : إنما أراد عبد الله ما روى عن النبي (ص) أنه قال : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ، رواه أبو داود بإسناده . » وروى سعيد بإسناده عن معاذ بن جبل : أنه لما حضرته الوفاة قال اجلسوني فلما أجلسوه قال : « كلب سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت أخبئها ، ولولا ما حضرني من الموت ما أخبرتكم بها ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من كان آخر قوله عند الموت لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلا هدمت ما كان قبلها من الخطايا والذنوب فلقنوها موتاكم ، فقل يا رسول الله فكيف هي للأحياء ؟ » قال : « هي أهدم وأهدم ، قال أحمد ويقرءون عند الميت إذا حضر ليخفف عنه بالقراءة يقرأ (يس) وأمر بقراءة فاتحة الكتاب . »

وروى سعيد ثنا فرج بن فضالة عن أسد بن وداعة لما حضر غضيف بن حارث الموت حضره إخوانه ، فقال : « هل فيكم من يقرأ سورة (يس) » قال رجل من

القوم نعم قال اقرأ ورتل وانصتوا ، فقرأ ورتل وأسمع القوم ، فلما بلغ (فسبحان الذى بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون) خرجت نفسه ، قال أسد بن وداعة فمن حضره منكم الموت فشد عليه الموت فليقرأ عنده سورة يس) فإنه يخفف عنه الموت .

« مسألة ، قال أبو القاسم » وإذا تيقن الموت وجه إلى القبلة وغمضت عيناه وشد لحياه لثلا يسترخى فكه وجعل على بطنه مرآة أو غيرها لثلا يعلو بطنه »
قوله : إذا تيقن الموت : يحتمل أنه أراد حضور الموت ، لأن التوجيه إلى القبلة يستحب تقديمه على الموت ، واستحبه عطاء والنخعي ومالك ، وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام وإسحاق ، وأنكره سعيد بن المسيب فإنهم لما أردوا أن يحولوه إلى القبلة قال ما لكم ؟ قالوا نحولك إلى القبلة ، قال ألم أكن على القبلة الى يومى هذا ؟ والأول أولى ، لأن حذيفة قال : وجهونى ولأن فعلهم ذلك بسعيد دليل على أنه كان مشهوراً بينهم بفعله المسلمون كلهم بموتاهم ، ولأن خير المجالس ما استقبل به القبلة .

ويحتمل أن الحرقى أراد تيقن وجود الموت ، لأن سائر ما ذكر انما يفعل بعد الموت وهو تغميض الميت ، فإنه يسن عقب الموت ، لما روى عن أم سلمة قالت . دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال « ان الروح اذا قبض تبعه البصر » فضج الناس من أهله فقال « لا تدعو على أنفسكم الا بخير فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون » ثم قال « اللهم اغفر لأبى سلمة ورافع درجته فى المهديين المقربين ، واخلفه فى عقبه فى الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين ، وأفسح له فى قبره ونور له فيه » أخرجه مسلم .

وروى شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حضرتم موتاكم فاغمضوا البصر فإن البصر يتبع الروح وقولوا خيراً فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت » رواه أحمد فى المسند ، وروى أن عمر رضى الله عنه قال لابنه حين حضرته الوفاة أدن منى فإذا رأيت روحى قد بلغت لهاثى فضع كفك اليمنى على جبتهى ، والبسرى تحت ذقنى وأغمضنى ، ويستحب شد لحياه بعصابة عريضة يربطها

من فوق رأسه ، لأن الميت اذا كان مفتوح العينين والفم فلم يغمض حتى يبرد ،
 بقي مفتوحا فيقبح منظره ، ولا يؤمن دخول الهوام فيه والماء في وقت غسله ،
 وقال بكر بن عبد الله المزني ، ويقول الذي يغمضه : بسم الله وعلى وفاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ، ويجعل على بطنه شيء من الحديد كمرآة أو غيرها لئلا ينتفخ
 بطنه ، فان لم يكن شيء من الحديد فطين مبلول ، ويستحب أن يلي ذلك منه أرفق
 الناس به بأرفق ما يقدر عليه .

قال أحمد : تغمض المرأة عينه اذا كانت ذات محرم له . وقال : يكره
 للحائض والجنب تغميضه وأن تقرباه ، وكره ذلك علقمة ، وروى نحوه
 عن الشافعي ، وكره الحسن وابن سيرين وعطاء أن يغسل الحائض والجنب الميت
 وبه قال مالك ، وقال اسحاق وابن المنذر : يغسله الجنب لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم : المؤمن ليس بنجس ، ولا نعلم بينهم اختلافا في صحة تغسيلهما
 وتغميضهما له ، ولكن الأولى أن يكون المتولى لأمره في تغميضه وتغسيله
 طاهرا لأنه أكل وأحسن .

فصل

ويستحب المسارعة الى تجهيزه اذا تيقن موته ، لأنه أصون له واحفظ من
 أن يتغير وتصعب معافاته ، قال أحمد : كرامة الميت تعجيله ، وفيما روى أبو داود
 أن النبي (ص) قال : اني لأرى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ،
 فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهري أهله ، ولا بأس أن ينتظر بها مقدار
 ما يجتمع لها جماعة لما يؤمل من الدعاء له اذا صلى عليه مالم يخف عليه أو يشق على
 الناس ، نص عليه أحمد : وإن اشتبه أمر الميت اعتبر بظهور أمارات الموت من
 استرخاء رجليه ، وانفصال كفيه ، وميل أنفه ، وامتداد جلدة وجهه ، وانخساف
 صدغيه ، وإن مات فجأة كالمصعوق أو خائفا من حرب أو سبع أو تردى من جبل
 انتظر به هذه العلامات حتى يتيقن موته : قال الحسن في المصعوق ينتظر به ثلاثا
 قال أحمد رحمه الله : أنه ربما تغير في الصيف في اليوم والليله ، قيل : فكيف تقول
 قال : يترك بقدر ما يعلم أنه ميت ، قيل له من غدوة الى الليل ، قال : نعم .

(فصل)

ويسارع في قضاء دينه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » ، قال الترمذى هذا حديث حسن ، وإن تعذر إيفاء دينه في الحال استحب لوارثه أو غيره أن يتكفل به عنه ، كما فعل أبو قتادة لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجنائز فلم يصل عليها ، قال أبو قتادة : صل عليها يا رسول الله وعلى دينه ، فصلى عليه . رواه البخارى .

ويستحب المسارعة إلى تفريق وصيته ليحصل له ثوابها بجريانها على الموصى له (فصل) ويستحب خلع ثياب الميت . لئلا يخرج منه شيء يفسد به ويتلوث بها إذا نزعته عنه ، ويسجى بثوب يستر جميعه ، قالت عائشة : سجد رسول الله (ص) بثوب حبرة : متفق عليه : ولا يترك الميت على الأرض ، لأنه أسرع لفساده ولكن على سرير أو لوح ليكون أحفظ له .

« مسألة ، قال (فإذا أخذ في غسله ستر من سرته إلى ركبتيه)

وجملته : أن المستحب تجريد الميت عند غسله ويستر عورته بمنزلة ، هذا ظاهر قول الخرقي ، ورواه الاثرم عن أحمد فقال : يغطي ما بين سرته وركبتيه ، وهذا اختيار أبي الخطاب ، وهو مذهب ابن سيرين ومالك وأبي حنيفة ، وروى المروذى عن أحمد أنه قال : يعجبني أن يغسل الميت وعليه ثوب يدخل يده من تحت الثوب ، قال وكان أبو قلابة إذا غسل ميتا جلله بثوب .

قال القاضى : السنة أن يغسل في قميص رقيق ينزل الماء فيه ، ولا يمنع أن يصل إلى بدنه ويدخل يده في كم القميص فيمرها على بدنه والماء يصب ، فإن كان القميص ضيقا فتق رأس الدخايرص وأدخل يده منه ، وهذا مذهب الشافعى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل في قميصه . وقال سعد : اصنعوا بنى كما صنع برسول الله (ص) . قال أحمد : غسل النبي (ص) في قميصه ، وقد أرادوا خلعه فنودوا أن لا تخلعوه واستروا نبيكم .

ولنا أن تجريده أمكن لتغسله ، وأبلغ في تطهيره ، والحق يتجرد إذا

اغتسل ، فكذا الميت ، ولأنه اذا اغتسل في ثوبه تنجس الثوب بما يخرج ، وقد لا يطهر بصب الماء عليه فيتنجس الميت به .

فأما النبي صلى الله عليه وسلم فذاك خاص له . ألا ترى أنهم قالوا نجرده كما نجرد موتانا ؛ كذاك روت عائشة ، قال ابن عبد البر روى ذلك عنها من وجه صحيح ، فالظاهر أن تجريد الميت فيما عدا العورة كان مشهوراً عندهم ، ولم يكن هذا ليخفى على النبي صلى الله عليه وسلم بل الظاهر أنه كان بأمره ، لأنهم كانوا ينتهون إلى رأيه ، ويصدرون عن أمره في الشرعيات ، واتباع أمره وفعله أولى من اتباع غيره ، ولأن ما يخشى من تنجيس قميصه بما يخرج منه كان مأموناً في حق النبي صلى الله عليه وسلم لأنه طيب حياً وميتاً بخلاف غيره ؛ وإنما قال سعد : الحدوا لي لحداً ، وانصبوا على اللبن نصباً كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو ثبت أنه أراد الغسل فأمر رسول الله (ص) أولى بالاتباع .

وأما ستر ما بين السرة والركبة فلا نعلم فيه خلافاً فإن ذلك عورة ، وستر العورة مأمور به وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعل : لا تنظر إلى فخذ حتى ولا ميت ، قال ابن عبد البر وروى : الناظر من الرجال إلى فروج الرجال كالناظر منهم إلى فروج النساء والمتكشف ملعون .

(فصل)

قال أبو داود : قلت لأحمد الصبي يستر كما يستر الكبير أعني الصبي الميت في الغسل ، قال أي شيء يستر منه ، وليست عورته بعورة ويغسله النساء .

مسألة ، قال (والاستحباب أن لا يغسل تحت السماء ولا يحضره إلا من يعين في أمره ما دام يغسل)

وجملة ذلك : أن المستحب أن يغسل في بيت ، وكان ابن سيرين : يستحب أن يكون البيت الذي يغسل فيه مظلاً ، ذكره أحمد فإن لم يكن جعل بينه وبين السماء ستراً قال ابن المنذر : كان النخعي يحب أن يغسل وبينه وبين السماء سترة ، وروى أبو داود بإسناده : قال أوصى الضحاك أخاه سالماً ، قال : إذا غسلتني فاجعل حولي ستراً واجعل بيني وبين السماء ستراً .

وذكر القاضي أن عائشة قالت: أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته، فجعلنا بينها وبين السقف سترا. قال وإنما استحجب ذلك خشية أن يستقبل السماء بعورته، وإنما كره أن يحضره من لا يعين في أمره، لأنه يكره النظر إلى الميت إلا الحاجة، ويستحب للحاضرين غض أبصارهم عنه إلا من حاجة. وسبب ذلك أنه ربما كان بالميت عيب يكتمه ويكره أن يطلع عليه بعد موته، وربما حدث منه أمر يكره الحي أن يطلع منه على مثله، وربما ظهر فيه شيء هو في الظاهر منكر فيحدث به فيكون فضيحة له، وربما بدت عورته فشاهدها، ولهذا أحيينا أن يكون الغاسل ثقة أمينا صالحا ليستر ما يطلع عليه، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ليغسل موتاكم المأمونون»، رواه ابن ماجه.

وروى عنه عليه السلام أنه قال: «من غسل ميتاً ثم لم يفش عليه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، رواه ابن ماجه أيضاً، وفي المسند عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، وقال: «إليه أقربكم منه إن كان يعلم، فإن كان لا يعلم فمن ترون أن عنده حظاً من ورع وأمانة»، وقال القاضي لوليه أن يدخله كيف شاء، وكلام الخرقى عام في المنع، والعلة تقتضي التعميم والله أعلم.

فصل

وينبغي للغاسل ولمن حضر إذا رأى من الميت شيئاً مما ذكرناه مما يجب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به لما رويناه، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ستر عورة مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة»، وإن رأى حسناً مثل أمارات الخير من وضوء الوجه والتبسم ونحو ذلك استحجب اظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الحث على مثل طريقته والتشبهه بحملى سيرته.

قال ابن عقيل: «وإن كان الميت مغموصاً عليه في الدين والسنة مشهوراً ببدعته فلا بأس بإظهار الشر عليه لتحذر طريقته، وعلى هذا ينبغي أن يكتم ما يرى عليه من أمارات الخير لئلا يغتر مغتر بذلك فيقتدى به في بدعته»

«مسألة» قال (وتلین مفاصله ان سهلت عليه والا تركها)

معنى تلين المفاصل هو أن يرد ذراعيه الى عضديه وعضديه الى جنبيه ، ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وفخذه الى بطنه ، ثم يردهما ليكون ذلك أبقى للينه فيكون ذلك أمكن للغاسل من تكفينه وتمديده وخلع ثيابه وتغسله .

قال أصحابنا : ويستحب ذلك في موضعين : عقيب موته قبل قسوتها ببرودته وإذا أخذ في غسله ، وإن شق ذلك لقسوة الميت أو غيرها تركه لأنه لا يؤمن أن تنكسر أعضاؤه ويصير به ذلك الى المثلة

« مسألة ، قال (ويلف على يده خرقة فينتقى ما به من نجاسة ويعصر بطنه عصراً رفيقاً)

وجملته أنه يستحب أن يغسل الميت على سرير يترك عليه متوجها الى القبلة منحدرأ نحو رجله لينحدر الماء بما يخرج منه ولا يرجع الى جهة رأسه ، ويبدأ الغاسل فيخني الميت حنياً رفيقاً لا يبلغ به قريباً من الجلوس ، لأن في الجلوس أذية له ، ثم يمر يده على بطنه يعصره عصراً رفيقاً ليخرج ما معه من نجاسة لثلاث يخرج بعد ذلك ، ويصب عليه الماء حين يمر يده صبا كثيراً ليخني ما يخرج منه ويذهب به الماء ، ويستحب أن يكون بقربه بجر فيه بخور حتى لا يظهر منه ريح ، وقال أحمد رحمه الله : لا يعصر بطن الميت في المرة الاولى ولكن في الثانية ، وقال في موضع آخر يعصر بطنه في الثالثة يمسح مسحاً رفيقاً مرة واحدة ، وقال أيضاً : عصر بطن الميت في الثانية أمكن ، لأن الميت لا يلين حتى يصيبه الماء ، ويلف الغاسل على يده خرقة خشنة يمسح بها لثلاث يمس عورته ، لأن النظر الى العورة حرام فاللمس أولى ويزيل ما على بدنه من نجاسة ، لأن الحى يبدأ بذلك في اغتساله من الجنابة .

ويستحب أن لا يس بقية بدنه الا بخرقة . قال القاضي : بعد الغاسل خرقتين يغسل بإحدهما السيلين والاخرى سائر بدنه ، فإن كان الميت امرأة حاملاً لم يعصر بطنها لثلاث يؤذى الولد ، وقد جاء في حديث رواه الخلال بإسناده عن أم سليم قالت ، قال رسول الله (ص) « إذا توفيت المرأة فأرادوا غسلها فليبدأ بطنها فليمسح مسحاً رفيقاً ان لم تكن حبلى ، فإن كانت حبلى فلا يحركها ،

« مسألة ، قال (ويوضئه وضوءه للصلاة ، ولا يدخل الماء في فيه ولا في أنفه
فإن كان فيها أذى أزاله بخرقه)

وجملة ذلك أنه إذا أتجاه وأزال عنه النجاسة بدأ بعد ذلك فوضاه وضوء الصلاة
فيغسل كفيه ثم يأخذ خرقه خشنة فيبلها ويجعلها على أصبعه فيمسح أسنانه وأنفه
حتى ينظفها ، ويكون ذلك في رفق ، ثم يغسل وجهه ويتم وضوءه ، لأن الوضوء
يبدأ به في غسل الحى ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء اللاتي غسلن
أبنته « ابدأن بميامنها وهو اضع الوضوء منها ، متفق عليه

وفي حديث أم سليم « فإذا فرغت من غسل سفلتها غسلا نقياً بماء وسدر
فوضئها وضوء الصلاة ثم اغسلها ، ولا يدخل الماء فاه ولا منخريه في قول أكثر
أهل العلم ، كذلك قال سعيد بن جبير والنخعي والثوري وأبو حنيفة ، وقال الشافعي
يمضمضه وينشقه كما يفعل الحى

ولنا أن إدخال الماء فاه وأنفه لا يؤمن معه وصوله الى جوفه فيفضى الى المثلة
به . ولا يؤمن خروجه في أكفانه

« مسألة ، قال (ويصب عليه الماء فيبدأ بميامنه ويقبله على جنبه ليعم الماء
سائر جسمه)

وجملة ذلك أنه إذا وضاه بدأ بغسل رأسه ثم لحيته ، نص عليه أحمد ، فيضرب
السدر فيعسلهما برغوته ويعسل وجهه ، ويعسل اليد اليمنى من المنكب الى
الكفين وصحفة عنقه اليمنى وشق صدره وجنبه ونخذه وساقه يعسل الظاهر من
ذلك وهو مستلق ، ثم يصنع ذلك بالجانب الأيسر ثم يرفعه من جانبه الأيمن ولا
يكبه لوجهه فيعسل الظهر وما هناك من وركه ونخذه وساقه ، ثم يعود فيحرفه على
جنبه الأيمن ويعسل شقه الأيسر كذلك . هكذا ذكره إبراهيم النخعي والقاضي ،
وهو أقرب الى موافقة قوله عليه السلام « ابدأن بميامنها ، وهو أشبه بعسل الحى

« مسألة ، قال « ويكون في كل المياه شيء من السدر ، ويضرب السدر
فيعسل برغوته رأسه ولحيته)

هذا المنصوص عن أحمد . قال صالح قال أبي : الميت يغسل بماء وسدر ثلاث غسلات ، قلت فيبقى عليه ، فقال أى شيء يكون هو أنقى له . وذكر عن عطاء أن ابن جريج قال له . انه يبقى عليه السدر إذا غسل به كل مرة ، فقال عطاء هو طهور .

وفي رواية أبي داود عن أحمد قال ، قلت - يعنى لأحمد - أفلا تصبون ماء قراحا ينظفه ؟ قال ان صبوا فلا بأس ، واحتج أحمد بحديث أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته قال اغسلنها ثلاثاً أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتم بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافورا ، متفق عليه .

وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، اغسلوه بماء وسدر ، متفق عليه . وفي حديث أم سليم ، ثم اغسلوها بعد ذلك ثلاث مرات بماء وسدر ، وذهب كثير من أصحابنا المتأخرين الى أنه لا يترك مع الماء سدرأ يعنيره ، ثم اختلفوا فقال ابن حامد يطرح في كل المياه شيء يسير من السدر لا يعنيره ليجمع بين العمل بالحديث ، ويكون الماء باقيا على طهوريته .

وقال القاضي وأبو الخطاب ، يغسل اول مرة بالسدر ثم يغسل بعد ذلك بالماء القراح ، فيمكن الجميع غسلة واحدة ، ويكون الاعتداد بالآخر دون الأول لأن أحمد رحمه الله شبه غسله بغسل الجنابة ، ولأن السدر ان غير الماء سلبه وصف الطهورية ، وان لم يغيره فلا فائدة في ترك يسير لا يؤثر . وظاهر كلام أحمد الاول ويمكن هذا من قوله دالا على أن تغيير الماء بالسدر لا يخرج عن طهوريته .

قال بعض أصحابنا ، يتخذ العناسل ثلاثة أواني ، آنية كبيرة يجمع فيها الماء الذى يغسل به الميت يكون بالبعد منه ، وإناءين صغيرين يطرح من أحدهما على الميت ، والثالث يعترف به من الكبير فى الصغير الذى يغسل به الميت ليسكون الكبير مصونا ، فإذا فسد الماء الذى فى الصغير وطار فيه من رشاش الماء كان مابقى فى الكبير كافيا ، ويضرب السدر فيغسل برغوته رأسه ولحيته ويبلعه سائر بدنه ، كما يفعل الحى إذا اغتسل

فصل

فإن لم يجد الصدر غسله بما يقوم مقامه ، ويقرب منه كالتطهير ونحوه لأن المقصود يحصل منه ، وإن غسله بذلك مع وجود الصدر جاز لأن الشرع ورد بهذا المعنى معقول وهو التنظيف فيتعدى إلى كل ما وجد فيه المعنى .

« مسألة ، قال (ويستعمل في كل أموره الرفق به)

ويستحب الرفق بالميت في قلبه وعرك أعضائه وعصر بطنه ، وتلين مفاصله وسائر أموره احتراماً له فإنه مشبه بالحى في حرمة ولا يأمن إن عنف به أن يفصل منه عضو فيكون مثله به : وقد قال صلى الله عليه وسلم « كسر عظم الميت ككسر عظم الحى » وقال « إن الله يحب الرفق في الأمر كله » .

« مسألة ، قال (والماء الحار والاشنان والحلال يستعمل إن احتيج إليه)

هذه الثلاثة تستعمل عند الحاجة إليها مثل أن يحتاج إلى الماء الحار لشدة البرد أو الوسخ لا يزول إلا به ، وكذا الاشنان : يستعمل إذا كان على الميت وسخ . قال أحمد : إذا طال ضنى المريض غسل بالاشنان ، يعنى أنه يكثر وسخه فيحتاج إلى الاشنان ليزيله ، والحلال : يحتاج إليه لإخراج شيء ، والمستحب أن يكون من شجرة لينة كالصفصاف ونحوه مما ينقى ولا يجرح ، وإن لف على رأسه قطناً لحسن ، ويتبع ما تحت أظفاره حتى ينقيه فإن لم يحتج إلى شيء من ذلك لم يستحب استعماله ، وبهذا قال الشافعى ، وقال أبو حنيفة : المسخن أولى بكل حال لأنه ينقى ما لا ينقى البارد .

ولنا أن البارد يمسكه والمسخن يرخيه ، ولهذا يطرح الكافور في الماء ليشده ويبرده ، والانقاء يحصل بالصدر إذا لم يكثر وسخه فإن كثر ولم يزل إلا بالحار صار مستحباً .

« مسألة ، قال ويغسل الثالثة : بماء فيه كافور وسدر ، ولا يكون فيه

سدر صحاح) .

الواجب في غسل الميت مرة واحدة لأنه غسل واجب عن غير نجاسة أصابته ، فكان مرة واحدة كغسل الجنابة والحيض ، ويستحب أن يغسل ثلاثاً

كل غسلة بالماء والسدر على ما وصفنا ، ويجعل في الماء كافوراً في الغسلة الثالثة ليشده ويرده ويطيبه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء اللاتي غسلن ابنته « اغسلنها بالسدر وترأ ثلاثاً أو خمسا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ، واجعلن في الغسلة الاخيرة كافوراً ، وفي حديث أم سليم « فإذا كان في آخر غسلة من الثالثة أو غيرها فاجعلي ماء فيه شيء من كافور وشيء من سدر : ثم اجعلي ذلك في جرة جديدة ، ثم أفرغيه عليها ، وابدئي برأسها حتى يبلغ رجليها ، ولا يجعل في الماء سدر صحيح لأنه لا فائدة فيه لان السدر انما أمر به للتنظيف والمعد للتنظيف انما هو المطحون ، ولهذا لا يستعمله المغتسل به من الاحياء الا كذلك ، قال أبو داود : قلت لأحمد : انهم يأتون بسبع ورقات من سدر فيلقونها في الماء في الغسلة الاخيرة فانكر ذلك ولم يعجبه ، واذا فرغ من الغسلة الثالثة لم يمر يده على بطن الميت لئلا يخرج منه شيء ، ويقع في أكفانه ، قال أحمد : ويوضأ الميت مرة واحدة في الغسلة الاولى ، وما سمعنا الا أنه يوضأ أول مرة وهذا والله أعلم ما لم يخرج منه شيء ، ومتى خرج منه شيء أعاد وضوءه لان ذلك ينقض الوضوء من الحي ويوجب ، وان رأى العناسل أن يزيد على ثلاث لكونه لم يتق بها أو غير ذلك غسله خمسا أو سبعا ، ولم يقطع الا على وتر ، قال أحمد : ولا يزداد على سبع ، والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم « اغسلنها ثلاثاً أو خمسا أو سبعا ، لم يزد على ذلك ، وجعل جميع ما أمر به وترأ ، وقال أيضاً : اغسلنها وترأ وان لم يتق بسبع فالاولى غسله حتى يتق ولا يقطع الا على وتر لقوله صلى الله عليه وسلم « اغسلنها ثلاثاً أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ، ولأن الزيادة على الثلاث انما كان للانقاء أو للحاجة اليها ، وكذلك فيما بعد السبع ، ولم يذكر أصحابنا أنه يزيد على سبع .

« مسألة ، قال (فإن خرج منه شيء غسله الى خمس فان زاد فالى سبع)

يعني ان خرجت نجاسة من قبله أو دبره ، وهو على معنائه بعد الثلاث . غسله الى خمس ، فان خرج بعد الخامسة غسله الى سبع ، ويوضئه في الغسلة التي تلي خروج النجاسة ، قال صالح قال أبي : يوضأ الميت مرة واحدة الا أن يخرج منه شيء فيعاد عليه الوضوء ويغسله الى سبع ، وهو قول ابن سيرين .

وإسحاق، واختار أبو الخطاب : أنه يغسل موضع النجاسة ، ويوضأ ولا يجب إعادة غسله ، وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة لأن خروج النجاسة من الحي بعد غسله لا يبطله ، فكذلك الميت ، وعن الشافعي كالمذهبيين .

ولنا أن القصد من غسل الميت أن يكون خاتمة أمره الطهارة الكاملة ، ألا ترى أن الموت جرى مجرى زوال العقل في حق الحي ، وقد أوجب الغسل في حق الميت ، فكذلك هذا ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً إن رأيتهن ذلك بماء وسدر » .

فصل

وإن خرجت منه نجاسة من غير السيلين ، فقال أحمد فيما روى أبو داود : الدم أسهل من الحدث ومعناه : أن الدم الذي يخرج من أنفه أسهل من الحدث في أن لا يعاد له الغسل لأن الحدث ينقض الطهارة بالاتفاق ، ويسوى بين كثيره وقليله ، ويحتمل أنه أراد أن الغسل لا يعاد من يسيره كما لا ينقض الوضوء بخلاف الخارج من السيلين .

« مسألة ، قال (فإن زاد حشاه بالقطن فإن لم يستمسك فبالطين الحر)

وجملة ذلك : أنه إذا خرجت منه نجاسة بعد السبع لم يعد إلى الغسل ، قال أحمد من غسل ميتاً لم يغسله أكثر من سبع لا يجاوزه ، خرج منه شيء أو لم يخرج قيل له : فتوضيه إذا خرج منه شيء بعد السبع قال لا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كذا أمر ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً في حديث أم عطية ولأن زيادة الغسل وتكريره عند كل خارج يرخي ويغضي إلى الحرج ، لكنه يغسل النجاسة ويحشو مخرجها بالقطن ، وقيل : يلجم بالقطن كما تفعل المستحاضة ، ومن به سلس البول ، فإن لم يمسكه ذلك حشى بالطين الحر ، وهو الخالص الصلب الذي له قوة تمسك المحل وقد ذكر أحمد : أنه لا يوضأ ، ويحتمل أنه يوضأ وضوء الصلاة كالجنب إذا أحدث بعد غسله وهذا أحسن .

(فصل) والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما في الغسل ، قال ابن المنذر : هذا

قول من نحفظ عنه من علماء الأمصار ، وقال الحسن وسعيد بن المسيب : ما مات ميت الا جنب ، وقيل عن الحسن : انه يغسل الجنب للجنابة والحائض للحيض ، ثم يغسلان للموت والأول أولى لانهما خرجا من أحكام التكليف ، ولم يبق عليهما عبادة واجبة ، وانما الغسل للميت تعبد ، وليكون في حال خروجه من الدنيا على أكمل حال من النظافة والنضارة ، وهذا يحصل بغسل واحد ولان الغسل الواحد يجزى من وجد في حقه موجبان له كما لو اجتمع الحيض والجنابة .

(فصل) والواجب في غسل الميت ، النية والتسمية في إحدى الروايتين ، وغسله مرة واحدة لانه غسل تعبد عن غير نجاسة أصابته شرط لصحة الصلاة ، فوجب ذلك فيه كغسل الجنابة ، وقد شبه أحمد غسله بغسل الجنابة ، ولما تعذرت النية والتسمية من الميت اعتبرت في العناسل لانه المخاطب بالغسل ، قال عطاء . يجزيه غسلة واحدة ان أنقوه ، وقال أحمد . لا يعجنى أن يغسل واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا ، وهذا على سبيل الكراهة دون الاجزاء لما ذكرناه ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته : اغسلوه بماء وسدر ، ولم يذكر عدداً ، وقال ابن عقيل . يحتمل أن لا تعبد النية لان القصد التنظيف فأشبهه غسل النجاسة ، ولا يصح هذا لانه لو كان كذلك لما وجب غسل متظف ، ولجاز غسله بماء الورد وسائر ما يحصل به التنظيف ، وانما هو غسل تعبد أشبه غسل الجنابة .

مسألة ، قال (وينشفه بثوب ويحمر أكفانه)

وجملته أنه اذا فرغ العناسل من غسل الميت نشفه بثوب ثلاثا يبل أكفانه ، وفي حديث أم سليم . فإذا فرغت منها فألق عليها ثوبا نظيفا ، وذكر القاضي في حديث ابن عباس في غسل النبي صلى الله عليه وسلم قال خففوه بثوب ، ومعنى تجمير أكفانه تبخيرها بالعود ، وهو أن يترك العود على النار في محمر ثم يبخر به الكفن حتى تعبق رائحته ويطيب ، ويكون ذلك بعد أن يرش عليه ماء الورد لتعلق الرائحة به : وقد روى عن جابر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا جمرتم الميت فجمروه ثلاثا ، وأوصى أبو سعيد وابن عمر وابن عباس أن تجمر

أكفانهم بالعود، وقال أبو هريرة . يجر الميت ولان هذا عادة الحى عند غسله وتجديد ثيابه أن يجر بالطيب والعود فكذلك الميت .

« مسألة ، قال (ويكفن في ثلاثة أثواب بيض يدرج فيها ادراجا ويجعل الحنوط فيها بينها)

الافضل عند امامنا رحمه الله ، أن يكفن الرجل في ثلاث لفائف بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ، ولا يزيد عليها ولا ينقص منها ، قال الترمذى ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو مذهب الشافعى ، ويستحب كون الكفن أبيض لان النبى صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض ، ولقول رسول الله (ص) « ألبسوا من ثيابكم البياض فإنه أظهر وأطيب وكفنوا فيه موتاكم » رواه النسائى ، وحكى عن أبى حنيفة . أن المستحب أن يكفن في ازار ورداء وقميص ، لما روى ابن المغفل . أن النبى صلى الله عليه وسلم « كفن في قميصه ولان النبى صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله بن أبى قيصه وكفنه به ، رواه النسائى .

ولنا قول عائشة رضى الله عنها « كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب ، بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة ، متفق عليه وهو أصح حديث روى في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة أقرب الى النبى صلى الله عليه وسلم وأعرف بأحواله ، ولهذا لما ذكر لها قول الناس أن النبى (ص) كفن في برد ، قالت « قد أتى بالبرد ، ولكنهم لم يكفوه فيه فحفظت ما أغفله غيرها وقالت أيضا « أدرج النبى (ص) في حلة يمنية كانت لعبد الله بن أبى بكر ثم نزعته عنه فرفع عبد الله بن أبى بكر الحلة ، وقال . أكفن فيها ثم قال . لم يكفن فيها رسول الله (ص) وأكفن فيها فتصدق بها ، رواه مسلم ولان حال الاحرام أكمل أحوال الحى وهو لا يلبس المخيط وكذلك حالة الموت أشبه بها .

وأما لباس النبى صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبى قيصه . فإنما فعل ذلك تكريما لابنه عبد الله بن عبد الله بن أبى واجابة لسؤاله حين سأله ذلك ليتبرك به أبوه ويندفع عنه العذاب ببركة قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل أنا

فعل ذلك جزاء لعبد الله بن أبي عن كسوته العباس قميصه يوم بدو ، والله أعلم .
 (فصل) والمستحب أن يؤخذ أحسن اللقائف وأوسعها فيبسط أولاً ليكون
 الظاهر للناس حسنها ، فإن هذا عادة الحى يجعل الظاهر أنحر ثيابه ، ويجعل عليها
 حنوطاً ، ثم يبسط الثانية التى تليها فى الحسن والسعة عليها ؛ ويجعل فوقها حنوطاً
 وكافوراً ؛ ثم يبسط فوقهما الثالثة ، ويجعل فوقها حنوطاً وكافوراً ولا يجعل
 على وجه العليا ولا على النعش شيء من الحنوط ، لأن الصديق رضى الله عنه قال :
 لا تجعلوا على أ كفانى حنوطاً ؛ ثم يحمل الميت مستوراً بثوب فيوضع عليها
 مستلقياً ، لأنه أمكن لإدراجه فيها ويجعل ما عند رأسه أكثر مما عند رجله
 ويجعل من الطيب على وجهه ومواضع سجوده ومغابنه ، لأن الحى يتطيب هكذا
 ويجعل بقية الحنوط والكافور فى قطن ، ويجعل منه بين ألبته برفق ويكثر ذلك
 ليرد شيئاً إن خرج منه حين تحريكه ، ويشد فوقه خرقة مشقوقة الطرف كالتيان
 وهو السراويل بلا أكمام ، ويجعل الباقي على مناقذ وجهه فى فيه ومنخريه وعينه
 ثلثاً يحدث منهن حادث .

وكذلك الجراح النافذة ويترك على مواضع السجود منه لأنها أعضاء شريفة
 ثم يثنى طرف اللقافة العليا على شقه الأيمن ، ثم يرد طرفها الآخر على شقه الأيسر
 وإنما استحب ذلك لثلاث أسباب : سقط عنه الطرف الأيمن إذا وضع على يمينه فى القبر ،
 ثم يفعل بالثانية والثالثة كذلك ؛ ثم يجمع ما فضل عند رأسه ورجليه فيرد على وجهه
 ورجليه ، وإن خاف انتشارها عقدها وإذا وضع فى القبر حلها ولم يخرق الكفن
 (فصل) وتكره الزيادة على ثلاثة أثواب فى الكفن لما فيه من إضاعة المال ،
 وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ويحرم ترك شيء مع الميت من ماله لخير حاجة
 لما ذكرنا إلا مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ترك تحته قطيفة فى
 قبره فإن ترك نحو ذلك فلا بأس .

« مسألة ، قال (وإن كفن فى قميص ومثزر ولفافة جعل المثزر مما يلي جلده
 ولم يزر عليه القميص)

التكفين فى القميص والمثزر واللفافة : غير مكروه ، وإنما الأفضل الأول ،

وهذا جائز لا كراهة فيه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله بن أبي قبيصه لما مات ، رواه البخاري ، فيؤزر بالمتزر ويلبس القميص ثم يلف باللفافة بعد ذلك ، وقال أحمد : إن جعلوه قميصا فأحب إلي أن يكون مثل قميص الحى له كان ودخاريص وأزرار ولا يزر عليه القميص .

(فصل) قال أبو داود : قلت لأحمد يتخذ الرجل كفته يصلى فيه أياما أو قلت يحرم فيه : ثم يغسله ويضعه لكفته فرآه حسنا ، قال : يعجبني أن يكون جديدا أو غسिला وكره أن يلبسه حتى يدنسه .

فصل

ويجوز التكفين في ثوبين لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته دابته ، اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ، رواه البخاري ، وكان سويد ابن غفلة يقول : يكفن في ثوبين ؛ وقال الاوزاعي : يجرى ثوبان وأقل ما يجرى ثوب واحد يستر جميعه ، قالت أم عطية ، لما فرغنا يعنى من غسل بنت رسول الله . ص (التي إلينا حقوه فقال : أشعرنها إياه ولم يزد على ذلك ، رواه البخاري ، وقال معنى أشعرنها إياه الففنها فيه .

قال ابن عقيل : العورة المغلظة يسترها ثوب واحد فحسد الميت أولى ، وقال القاضى : لا يجرى أقل من ثلاثة أثواب لمن يقدر عليها ، وروى مثل ذلك عن عائشة واحتج بأنه لو جاز أقل منها لم يجرى التكفين بها في حق من له أيتام احتياطا لهم ، والصحيح الاول وما ذكره القاضى لا يصح فإنه يجوز التكفين بالحسن مع حصول الاجزاء بما دونه .

(فصل) قال أحمد : يكفن الصبي في خرقة ، وإن كفن في ثلاثة فلا بأس وكذلك قال إسحاق ، ونحوه قال سعيد بن المسيب والثوري وأصحاب الرأي وغيرهم ، لا خلاف بينهم في أن ثوبا يجرته وإن كفن في ثلاثة فلا بأس ، لأنه ذكر فأشبهه الرجل .

(فصل) فإن لم يجد الرجل ثوبا يستر جميعه ستر رأسه وجعل على رجليه حثيثا أو ورقا ، كما روى عن خباب : أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد فلم

يوجد له شيء يكفن فيه إلا نمرة فكنا إذا وضعناها على رأسه خرجت رجلاه ،
وإذا وضعناها على رجله خرج رأسه فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نغطي
رأسه ؛ ونجعل على رجله من الأذخر ، رواه البخاري فإن لم يجد إلا ما يستر
العورة سترها لأنها أهم في الستر بدليل حالة الحياة فإن كثرت القتلى وقلت الألفان
كفن الرجلان والثلاثة في الثوب الواحد كما صنع بقتلى أحد .

قال أنس : كثرت قتلى أحد ، وقلت الثياب ، قال : فكفن الرجل والرجلان
والثلاثة في الثوب الواحد ، ثم يدفنون في قبر واحد ، قال الترمذي : حديث أنس
حديث حسن غريب .

« مسألة ، قال (وتجعل الذريرة في مفاصله ويجعل الطيب في مواضع السجود
والمغابن ويفعل به كما يفعل بالعروس)

الذريرة : هي الطيب المسحوق ويستحب أن يجعل في مفاصل الميت ومغابنه
وهي المواضع التي تنشق من الإنسان كطى الركبتين ، وتحت الأبطين ، وأصول
الفخذين ، لأنها مواضع الوسخ ويتبع بإزالة الوسخ والدرن منها من الحى
ويتبع بالطيب من المسك والكافور مواضع السجود ، لأنها أعضاء شريفة ،
وفعل به كما يفعل بالعروس ، لأنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « اصنعوا
بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم » وكان ابن عمر يتبع مغابن الميت ومرافقه بالمسك
قال أحمد : يخلط الكافور بالذريرة ، وقيل له . يذر المسك على الميت أو يطلى به
قال : لا يبالى . قد روى عن ابن عمر أنه ذر عليه .

وروى عنه أنه مسح بالمسك مسحاً ، وابن سيرين : طلائاً إنساناً بالمسك من
قرنه إلى قدمه ، وقال إبراهيم النخعي : يوضع الخنوط على أعظام السجود : الجهة
والراحتين والركبتين وصدور القدمين .

« مسألة ، قال (ولا يجعل في عينيه كافوراً)

إنما كره هذا : لأنه يفسد العضو ويتلفه ، ولا يصنع مثله بالحى ، قال أحمد :
ما سمعنا إلا في المساجد ، وحكى له عن ابن عمر أنه كان يفعل فأنكر أن يكون
ابن عمر فعله وكره ذلك .

« مسألة ، قال (وان خرج منه شيء يسير بعد وضعه في أكفانه لم يعد إلى الغسل وحمل)

لا نعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً ، والوجه في ذلك : أن إعادة الغسل فيها مشقة شديدة ، لأنه يحتاج إلى إخراج غسله وإعادة غسل أكفانه وتجفيفها أو إبدالها ، ثم لا يؤمن مثل هذا في المرة الثانية والثالثة فسقط لذلك ، ولا يحتاج أيضاً إلى إعادة وضوئه ولا غسل موضع النجاسة دفعا لهذه المشقة : ويحمل بحاله ويروى عن الشعبي : أن ابنة له لما لفت في أكفانها ، بدا منها شيء : فقال الشعبي ارفعوا فأما أن كان الخارج كثيراً فاحشا فمفهوم كلام الحرقى هاهنا . أنه يعاد غسله ان كان قبل تمام السبعة ، لأن الكثير يتفاحش ، ويؤمن مثله في المرة الثانية لتحفظهم بالشد والتلجم ونحوه

ورواه إسحاق بن منصور عن أحمد ، قال الخلال وخالفه أصحاب أبي عبد الله كلهم رويوا عنه : لا يعاد إلى الغسل بحال ، قال . والعمل على ما اتفق عليه لما ذكرنا من المشقة فيه ، ويحتمل أن تحمل الروايتان على حالتين ، فالموضع الذي قال لا يعاد غسله إذا كان يسيراً ، ويغنى عن المشيعين ، والموضع الذي أمر بإعادته إذا كان يظهر لهم ويفحش .

« مسألة ، قال (وان أحب أهله أن يروه لم يمنعوا)

وذلك لما روى عن جابر قال : لما قتل أبي جعلت أكشف الثوب عن وجهه وأبكي ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينهان ، وقالت عائشة : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان بن مظعون وهو ميت : حتى رأيت الدموع تسيل وقالت : أقبل أبو بكر فميمم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى ببرد حبرة ، فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله : ثم بكى ، فقال « بآبي أنت يا نبي الله لا يجمع الله عليك موتين ، وهذه أحاديث صحاح .

« مسألة ، قال (والمرأة تكفن في خمسة أثواب ، قميص ، ومثزر ، ولفافة ومقنعة ، وخامسة تشد بها فخذاها)

قال ابن المنذر . أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن تكفن المرأة

في خمسة أثواب ، وإنما استحب ذلك : لأن المرأة تزيد في حال حياتها على الرجل في الستر لزيادة عورتها على عورته ، فكذلك بعد الموت ، ولما كانت تلبس المخيط في اجرامها ، وهو أكمل أحوال الحياة ، استحب الباسها إياه بعد موتها ، والرجل بخلاف ذلك ، فافترقا في اللبس بعد الموت . لافتراقهما فيه في الحياة ، واستويا في الغسل بعد الموت لاستوائتهما فيه في الحياة .

وقد روى أبو داود بإسناده عن ليلي بنت قائف الثقفية قالت ، كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها ، فكان أول ما أعطانا رسول الله (ص) الحقو ؛ ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملحفة ؛ ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر ، قالت : ورسول الله (ص) عند الباب معه كفيها يناولناها ثوبا ثوبا ، إلا أن الحرقى إنما ذكر لفافة واحدة فعلى هذا تشد الخرقة على تخذيها أولا ، ثم توزر بالمتزر ، ثم تلبس القميص ، ثم تخمر بالمقنعة ، ثم تلف بلفافة واحدة ، وقد أشار إليه أحمد فقال . تخمر ويترك قدر ذراع ، يسدل على وجهها ؛ ويسدل على تخذيها الحقو ، وسئل عن الحقو ؟ فقال : هو الإزار ، قيل الخامسة ، قال : خرقة تشد على تخذيها ، قيل له : قميص المرأة ؟ قال : يخيط ، قيل يكف ويزر ؟ قال يكف ولا يزر عليها ، والذي عليه أكثر أصحابنا وغيرهم ، أن الأثواب الخمسة ، إزار ودرع وخمار ولفافتان ، وهو الصحيح ، لحديث ليلي الذي ذكرناه ولما روت أم عطية أن النبي (ص) ناو لها إزاراً ودرعاً وخماراً وثوبين .

فصل

قال المروزي . سألت أبا عبد الله في كم تكفن الجارية إذا لم تبلغ ؟ قال في لفايتين وقيص لا خمار فيه ، وكفن ابن سيرين بنتاً له قد أعصرت في قيص ولفايتين ، وروى في بقير ولفايتين ، قال أحمد . البقير ، القميص الذي ليس له كان ، ولأن غير البالغ لا يلزمها ستر رأسها في الصلاة ، واختلفت الرواية عن أحمد في الحد الذي تصير به في حكم المرأة في الكفن ، فروى عنه إذا بلغت . وهو ظاهر كلامه في رواية المروزي لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة من غاص إلا بخمار » ، مفهوماً أن غيرها لا تحتاج إلى خمار في صلاتها ، فكذلك في

كفنها ، ولان ابن سيرين كفن ابنته ، وقد أعصرت - أنى قاربت المحيض - بغير خمار . وروى عن أحمد أكثر أصحابه : إذا كانت بنت تسع يصنع بها ما يصنع بالمرأة ، واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل بها وهى بنت تسع سنين . وروى عنها أنها قالت : إذا بلغت الجارية تسعاً فهى امرأة .

(فصل)

قال أحمد : لا يعجبني أن تكفن فى شيء من الحرير ، وكره ذلك الحسن وابن المبارك وإسحاق . قال ابن المنذر ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم . وفى جواز تكفين المرأة بالحرير احتمالان أقسمها الجواز ، لأنه من لباسها فى حياتها ، لكن كرهناه لها لأنها خرجت عن كونها محلاً للزينة والشهوة ، وكذلك يكره تكفينها بالمعصر ونحوه لذلك . قال الاوزاعى : لا يكفن الميت فى الثياب المصبغة إلا ما كان من العصب ، يعنى ما صبغ بالعصب ، وهو نبت ينبت باليمن

« مسألة ، قال (ويضفر شعرها ثلاثة قرون ، ويسدل من خلفها)

وجملة ذلك أن شعر الميتة يغسل ، وإن كان معقوصاً نقض ثم غسل ثم ضفر ثلاثة قرون قرنيها وناصيتها ويلقى من خلفها ، وبهذا قال الشافعى وإسحاق وابن المنذر ، وقال الاوزاعى وأصحاب الرأى لا يضفر ولكن يرسل مع خديها من بين يديها من الجانبين ، ثم يرسل عليه الخمار ، لأن ضفره يحتاج إلى تسريحها ، فينقطع شعرها وينتف .

ولنا ما روت أم عطية قالت : ضفرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناه خلفها ، يعنى بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متفق عليه . ولمسلم فضفرنا شعرها ثلاثة قرون قرنيها وناصيتها ، والبخارى : جعلن رأس بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة قرون ، نقضنه ثم غسلنه ثم جعلنه ثلاثة قرون ، وإنما غسلنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليمه

وفى حديث أم سليم عن النبي صلى الله عليه وسلم « وأضفرن شعرها ثلاثة قرون : قصة وقرنين ولا تشبهنها بالرجال ، فأما التسريح فكرهه أحمد وقال : قالت عائشة علام تنصون بميتكم ؟ قال يعنى لا تسرحوا رأسه بالمشط ، ولأن ذلك يقطع

شعره وينتفه ، وقد روى عن أم عطية قالت « مشطناها ثلاثه قرون ، متفق عليه
قال أحمد : إنما ضفرن ، وأنكر المشط ، فكأنه تأول قولها مشطناها ، على أنها
أرادت ضفرناها ، لما ذكرناه والله أعلم

« مسألة ، قال : والمشي بالجنابة الإسراع)

لا خلاف بين الأئمة رحمهم الله في استحباب الإسراع بالجنابة ، وبه ورد
النص وهو قول النبي (ص) « أسرعوا بالجنابة ، فإن تكن سالحة فخير تقدمونها
إليه ، وإن كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم ، متفق عليه . وعن أبي هريرة
قال « كان رسول الله (ص) إذا تبع الجنابة قال : انبسطوا بها ولا تدبوا ديب
اليهود بجنازها ، رواه أحمد في المسند ، واختلفوا في الإسراع المستحب ، فقال
القاضي المستحب إسراع لا يخرج عن المشي المعتاد ، وهو قول الشافعي ، وقال
أصحاب الرأي يخب ويرمل ، لما روى أبو داود عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه
قال . كنا في جنازة عثمان بن أبي العاص فكنا نمشي مشيا خفيفا ، فلحقنا أبو بكر
فرفع سوطه فقال : لقد رأيتنا مع النبي (ص) نرمل رملا

ولنا ما روى أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر عليه بجنابة تمنخر
مخضاً ، فقال عليه السلام « عليكم بالقصد في جنازكم ، من المسند . وعن ابن مسعود
قال « سألنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن المشي بالجنابة ؟ فقال مادون الحجب ،
رواه أبو داود والترمذي ، وقال يرويه أبو ماجد وهو مجهول ، وقول النبي (ص)
« انبسطوا بها ولا تدبوا ديب اليهود ، يدل على أن المراد إسراع يخرج به عن شبه
مشي اليهود بجنازهم ، لأن الإسراف في الإسراع يمحضها ويؤذي حاملها
ومتبعيها ولا يؤمن على الميت ، وقد قال ابن عباس في جنازة ميمونة « لا تزلزوا
وارفقوا فإنها أمكم

(فصل)

واتباع الجنائز سنة ، قال البراء « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع
الجنائز وهو على ثلاثة أضرب
أحدها أن يصلى عليها ثم ينصرف ، قال زيد بن ثابت : إذا صليت فقد قضيت

الذى عليك . وقال أبو داود : رأيت أحمد مالا أحصى صلى على جناز ولم يتبعها إلى القبر ولم يستأذن .

الثانى : أن يتبعها إلى القبر ثم يقف حتى تدفن ، لقول رسول الله (ص) « من شهد الجنازة حتى يصلى فله قيراط » ، ومن شهدها حتى تدفن كان له قيراطان ، قيل وما القيراطان ؟ قال مثل الجبلين العظيمين ، متفق عليه

الثالث : أن يقف بعد الدفن فيستغفر له ويسأل الله له التثبيت ويدعو له بالرحمة ، فإنه روى عن النبي (ص) أنه كان إذا دفن ميتاً وقف وقال « استغفروا له واسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يسأل » ، رواه أبو داود . وقد روى عن ابن عمر أنه كان يقرأ عنده بعد الدفن أول البقرة وخاتمها .

فصل

يستحب لمتابع الجنازة أن يكون متخشعاً متفكراً في مآله ، متعظاً بالموت وبما يصير إليه الميت ، ولا يتحدث بأحاديث الدنيا ولا يضحك . قال سعد بن معاذ : ما تبعت جنازة فحدثت نفسى بغير ما هو مفعول بها ، ورأى بعض السلف رجلاً يضحك في جنازة ، فقال أتضحك وأنت تتبع الجنازة ؟ لا كلمتك أبداً

« مسألة ، قال (والمشى أمامها أفضل)

أكثر أهل العلم يرون الفضيلة للمشى أن يكون أمام الجنازة ، روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر وأبي هريرة والحسن بن علي وابن الزبير وأبي قتادة وأبي أسيد وعبيد بن عمير وشريح والقاسم بن محمد وسالم والزهرى ومالك والشافعى وقال الأوزاعى وأصحاب الرأى : المشى خلفها أفضل ، لما روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الجنازة متبوعة ولا تتبع ليس منها من تقدمها » ، وقال علي رضى الله عنه « فضل المشى خلف الجنازة على المشى قدامها كفضل المكتوبة على التطوع » ، سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولأنها متبوعة فيجب أن تقدم كالإمام في الصلاة ، ولهذا قال في الحديث الصحيح « من تبع جنازة »

ولنا ما روى ابن عمر قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة ، رواه أبو داود والترمذي ، وعن أنس نحوه رواه ابن ماجه قال ابن المنذر : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة ، وعن ابن عمر قال : السنة في الجنازة أن يمشي أمامها ، وقال أبو صالح : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشون أمام الجنازة ، ولأنهم شفعاء له ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه ، رواه مسلم . وقال صلى الله عليه وسلم : ما من أربعين من مؤمن يشفعون لمؤمن إلا شفّعهم الله عز وجل ، رواه ابن ماجه ، ولهذا يقولون في اندعاء له : اللهم إنا جئناك شفعاء له فشفّعنا فيه ، والشفيع يتقدم المشفوع له . وحديث ابن مسعود يرويه أبو ماجد وهو مجهول . قيل ليحيى من أبو ماجد هذا ؟ قال طائر طار .

قال الترمذي سمعت محمد بن اسماعيل يضعف هذا الحديث ، والحديث الآخر لم يذكره أصحاب السنن وقالوا هو ضعيف ، ثم نحمله على من تقدمها الى موضع الصلاة أو الدفن ولم يكن معها ، وقياسهم يبطل بسنة الصبح والظهر . فإنها تابعة لها وتقدمها في الوجود .

فصل

ويكره الركوب في اتباع الجنائز ، قال ثوبان : خرجنا مع النبي (ص) في جنازة فرأى ناساً ركباناً فقال ألا تستحون ؟ إن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب ، رواه الترمذي فإن ركب في جنازة فالسنة أن يكون خلفها ، قال الخطابي في الراكب لا أعلمهم اختلفوا في أنه يكون خلفها لقول النبي (ص) : الراكب يسير خلف الجنازة والماشي يمشي خلفها وأمامها ، وعن يمينها وعن يسارها قريباً منها ، رواه أبو داود ، وروى الترمذي نحوه ولفظه : الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها ، والطفل يصلي عليه ، وقال هذا حديث صحيح ، ولأن سير الراكب أمامها يؤذي المشاة لأنه موضع مشيهم على ما قدمناه .

فأما الركوب في الرجوع منها فلا بأس به ، قال جابر بن سمرة : إن النبي (ص)

اتبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ، وزجع على فرس ، رواه مسلم ، قال الترمذى :
هذا حديث حسن .

(فصل) ويكره رفع الصوت عند الجنازة ، انتهى النبي (ص) : أن تتبع الجنازة بصوت ، قال ابن المنذر . روينا عن قيس بن عباد أنه قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند ثلاث : عند الجنائز وعند الذكر وعند القتال ، وذكر الحسن عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنهم كانوا يستحبون خفض الصوت عند ثلاث - قد ذكر نحوه ، وكره سعيد بن المسيب وسعيد ابن جبير والحسن والنخعي وإمامنا وإسحاق قول القائل خلف الجنازة : استغفروا له ، وقال الأوزاعي : بدعة ، وقال عطاء : محدثة ، وقال سعيد بن المسيب في مرضه : إياي وحاديهم ، هذا الذي يحدو لهم ، يقول : استغفروا له غفر الله لكم ، وقال فضيل بن عمرو : بينا ابن عمر في جنازة إذ سمع قائلا يقول : استغفروا له غفر الله لكم ، فقال ابن عمر : لا غفر الله لك ، رواهما سعيد ، قال أحمد : ولا يقول خلف الجنازة سلم رحمك الله فإنه بدعة ولكن يقول . بسم الله وعلى ملة رسول الله (ص) ويذكر الله إذا تناول السرير .

(فصل) ومس الجنازة بالأيدي والأكمام والمناديل محدث مكروه ، ولا يؤمن معه فساد الميت وقد منع العلماء مس القبر ، فمس الجسد مع خوف الأذى أولى بالمنع .

(فصل)

ويكره اتباع الميت بنار ، قال ابن المنذر . يكره ذلك كل من يحفظ عنه ، روى عن ابن عمر وأبي هريرة وعبد الله بن مغفل ومعاقل بن يسار وأبي سعيد وعائشة وسعيد بن المسيب : أنهم ومنوا أن لا يتبعوا بنار ، وروى ابن ماجه : أن أبا موسى حين حضره الموت قال . لا تتبعوني بجمهر ، قالوا له . أو سمعت فيه شيئا ؟ قال . نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى أبو داود بإسناده عن النبي (ص) أنه قال : لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار ، فإن دفن ليلا فاحتاجوا إلى ضوء فلا بأس به إنما كره المجامر فيها البخور ؛ وفي حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه دخل قبرا ليلا فأسرج له سراج ، قال الترمذى ، هذا حديث حسن .

(فصل ويكره اتباع النساء الجنائز ، لما روى عن أم عطية قالت : نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ، متفق عليه ، وكره ذلك ابن مسعود وابن عمر وأبو أمامة وعائشة ومسروق والحسن والنخعي والأوزاعي وإسحاق . وروى : أن النبي ص / خرج فإذا نسوة جلوس ؛ قال ما يجلسكن ؟ قلن . تنتظر الجنازة ، قال . هل تغسلن ؟ قلن . لا ، قال . هل تحملن ؟ قلن . لا ، قال . هل تدلين فيمن يدلي ؟ قلن . لا ، قال . فارجعن مازورات غير مأجورات ، رواه ابن ماجه وروى : أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي فاطمة فقال : ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ قالت ، يا رسول الله . أتيت أهل هذا البيت فرحمت إليهم ميتهم ، أو عزيتهم به ، قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلعلك بلغت معهم الكدى ؟ قالت . معاذ الله ، وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر ، قال لو بلغت معهم الكدى - فذكر تشديداً ،^١ رواه أبو داود .

(فصل) فإن كان مع الجنازة منكر يراه أو يسمعه فإن قدر على إنكاره وإزالته أزاله وإن لم يقدر على إزالته فقيه وجهان . أحدهما ينكره ويتبعها ، فيسقط فرضه بالإنكار ، ولا يترك حقاً لباطل ، والثاني ، يرجع لأنه يؤدي إلى استماع محذور ورؤيته مع قدرته على ترك ذلك ، وأصل هذا في الغسل فإن فيه روايتين ، فيخرج في اتباعها وجهان .

« مسألة ، قال (والترجيع أن يوضع على الكتف اليمنى إلى الرجل ، ثم الكتف اليسرى إلى الرجل)

الترجيع ، هو الأخذ بجوانب السرير الأربع ، وهو سنة في حمل الجنازة لقول ابن مسعود : إذ اتبع أحدكم جنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربع ثم ليتطوع بعد أو لينذر فانه من السنة ، رواه سعيد في سننه ، وهذا يقتضى سنة النبي (ص) .

وصفة الترجيع المسنون ، أن يبدأ فيضع قائمة السرير اليسرى على كتفه اليمنى من عند رأس الميت ثم يضع القائمة اليسرى من عند الرجل على الكتف اليمنى ثم

(١) فيه مبالغة في حظر خروج النساء إلى الكدى وهى المقابر (رشيد)

ويؤيده قول أم عطية : نهينا عن اتباع الجنائز ، وأما قولها : ولم يعزم علينا أى لم يشدد علينا فهو من فهمها هى لا من نص رسول الله (ص) (ز)

يعود أيضاً الى القائمة اليمنى من عند رأس الميت فيضعها على كتفه اليسرى ثم ينتقل الى اليمنى من عند رجله ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعى ، وعن أحمد رحمه الله أنه يدور عليها فيأخذ بعد يأسرة المؤخرة يامنة المؤخرة ثم المقدمة ، وهو مذهب اسحاق ، وروى عن ابن مسعود وابن عمر وسعيد بن جبير وأيوب ولأنه أخف .
ووجه الأول ، أنه أحد الجانبين فينبغى أن يبدأ فيه بمقدمه كالأول .

فأما الحمل بين العمودين فقال ابن المنذر : روي عن عثمان وسعيد بن مالك وابن عمر وأبي هريرة وابن الزبير . أنهم حملوا بين عمودى السرير ، وقال به الشافعى وأحمد وأبو ثور وابن المنذر وكرهه النخعي والحسن وأبو حنيفة واسحق والصحيح الأول لأن الصحابة رحمة الله عليهم قد فعلوه وفيهم أسوة حسنة ، وقال مالك ، ليس فى حمل الميت توقيت يحمل من حيث شاء ، ونحوه قال الأوزاعى واتباع الصحابة رضى الله عنهم فيما فعلوه وقالوه أحسن وأولى .

فصل

إذا مرت به جنازة لم يستحب له القيام لها ، لقول على رضى الله عنه « قام رسول الله (ص) ثم قعد » رواه مسلم ، وقال اسحاق : معنى قول على يقول ، كان النبي (ص) إذا رأى جنازة قام ثم ترك ذلك بعد ، قال أحمد ، ان قام لم أعبه وان قعد فلا بأس ، وذكر ابن أبي موسى والقاضى أن القيام مستحب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا رأى أحدكم الجنازة فليقم حين يراها حتى تخلفه » رواه مسلم ، وقد ذكرنا « أن آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك القيام لها ، والأخذ بالآخر من أمره أولى ، فقد روى فى حديث « أن يهوديا رأى النبي صلى الله عليه وسلم قام للجنازة : فقال يا محمد ، هكذا نصنع ، فترك النبي صلى الله عليه وسلم القيام لها » .

(فصل) ومن يتبع الجنازة استحب له أن لا يجلس حتى توضع ، ومن رأى أن لا يجلس حتى توضع عن أعناق الرجال ، الحسن بن على وابن عمر وأبو هريرة وابن الزبير والنخعي والشعبي والأوزاعى واسحاق ، ووجه ذلك ما روى مسلم بإسناده عن أبي سعيد قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا اتبعتم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع » ورأى الشافعى أن هذا منسوخ بحديث على ، ولا يصح

لأن قول على يحتمل ما ذكره إسحاق ، والسبب الذي ذكرناه فيه ، وليس في اللفظ عموم فيعم الأمرين جميعاً فلم يجز النسخ بأمر محتمل ولأن قول على « قام رسول الله (ص) ثم قعد ، يدل على ابتداء فعل القيام ، وهما هنا إنما وجدت منه الاستدامة . إذا ثبت هذا فظاهر الروايتين عن أحمد : أنه أريد بالوضع وضعها عن أعناق الرجال ، وهو قول من ذكرنا من قبل .

وقد روى الثوري الحديث « إذا اتبعت الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع بالأرض ، ورواه أبو معاوية « حتى توضع في اللحد ، وحديث سفيان أصح . فأما من تقدم الجنازة فلا بأس أن يجلس قبل أن تنتهي إليه قال الترمذي روى عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي (ص) أنهم كانوا يتقدمون الجنازة فيجلسون قبل أن تنتهي إليهم فإذا جاءت الجنازة لم يقوموا لها لما تقدم .

« مسألة ، قال وأحق الناس بالصلاة عليه : من أوصى له أن يصلي عليه)

هذا مذهب أنس وزيد بن أرقم وأبي برزة وسعيد بن زيد وأم سلمة وابن سيرين ، وقال الثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي ، الولي أحق لأنها ولاية تترتب بترتب العصابات ، فالولي فيها أولى كولاية النكاح .

ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم روى أن أبا بكر أوصى أن يصلي عليه عمر قاله أحمد ، قال وعمر أوصى أن يصلي عليه صهيب ، وأم سلمة أوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد ، وأبو بكر أوصى أن يصلي عليه أبو برزة ، وقال غيره عائشة أوصت أن يصلي عليها أبو هريرة ، وابن مسعود أوصى أن يصلي عليه الزبير ، ويونس بن جبير أوصى أن يصلي عليه أنس بن مالك ، وأبو سريحة أوصى أن يصلي عليه زيد بن أرقم . فجاء عمرو بن حريث وهو أمير الكوفة ليتقدم فيصل عليه ، فقال ابنه . أيها الأمير إن أبي أوصى أن يصلي عليه زيد ابن أرقم ، فقدم زيداً ، فهذه قضايا انتشرت فلم يظهر لها مخالف ، فكان إجماعاً ولأنه حق للميت فإنها شفاعته له ، فتقدم وصيته فيها كتفريق ثلثه ، وولاية النكاح يقدم فيها الوصي أيضاً فهي كسألتنا وإن سلمت فليست حقاً له إنما هي حق للمولى عليه ثم الفرق بينهما أن الأمير يقدم في الصلاة بخلاف ولاية النكاح ولأن

الغرض في الصلاة الدعاء والشفاعة إلى الله عز وجل ، فالميت يختار لذلك من هو أظهر صلاحاً ، وأقرب إجابة في الظاهر بخلاف ولاية النكاح .

(فصل) فإن كان الوصى فاسقاً أو مبتدعاً لم تقبل الوصية لأن الموصى جهل الشرع فرددنا وصيته ، كما لو كان الوصى ذمياً فإن كان الأقرب إليه كذلك لم يقدم وصلي غيره كما يمنع من التقديم في الصلوات الخمس .

« مسألة ، قال (ثم الامير)

أكثر أهل العلم يرون تقديم الامير على الاقارب في الصلاة على الميت ، وقال الشافعي في أحد قولي : يقدم الولي قياساً على تقديمه في النكاح ، يجمع اعتبار ترتيب العصابات ، وهو خلاف قول النبي (ص) « لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ، وحكى أبو حازم قال : شهدت حسيناً حين مات الحسن وهو يدفع في قفا سعيد ابن العاص ويقول « تقدم ، لولا السنة ما قدمتك ، وسعيد أمير المدينة ، وهذا يقتضى سنة النبي (ص) وروى الإمام أحمد بإسناده عن عمار مولى بني هاشم قال : شهدت جنازة أم كلثوم بنت علي وزيد بن عمر ، فصلى عليها سعيد بن العاص ، وكان أمير المدينة ، وخلفه يومئذ ثمانون من أصحاب محمد (ص) فيم ابن عمر والحسن والحسين ، وسمى في موضع آخر زيد بن ثابت وأباهريرة ، وقال علي رضي الله عنه « الإمام أحق من صلى على الجنازة ، وعن ابن مسعود نحو ذلك ، وهذا اشتهر فلم ينكر فكان اجماعاً ولأنها صلاة شرعت فيها الجماعة فكان الإمام أحق بالإمامة فيها كسائر الصلوات ، وقد كان النبي (ص) يصلي على الجنازة مع حضور أقاربها والخلفاء بعده ، ولم ينقل إلينا أنهم استأذنوا أولياء الميت في التقدم عليها .

(فصل) والامير همنا الإمام فإن لم يكن فالامير من قبله فإن لم يكن فالنائب من قبله في الإمامة فإن الحسين قدم سعيد بن العاص وإنما كان أميراً من قبل معاوية فإن لم يكن فالحاكم .

« مسألة ، قال (ثم الاب وان علا ثم الابن وان سفل ثم أقرب العصبه)

الصحيح في المذهب ما ذكره الخرقى في أن أولى الناس بعد الامير :

الآب ، ثم الجد أبو الآب وإن علا ، ثم الإبن ، ثم ابنة وإن نزل ، ثم الأخ الذي هو عصة ثم ابنة ، ثم الأقرب فالأقرب من العصابات ، وقال أبو بكر : إذا اجتمع جد وأخ ففيه قولان ، وحكى عن مالك أن الابن أحق من الآب لأنه أقوى تعصيا منه بدليل الارث ، والأخ أولى من الجد لأنه يدلى بالبنوة والجد يدلى بالآبوة ولنا أنهما استويا في الإدلاء لأن كل واحد منهما يدلى بنفسه والآب أرأف وأشفق ودعاؤه لابنه أقرب إلى الإجابة ، فكان أولى كالقريب مع البعيد إذ كان المقصود الدعاء للبيت والشفاعة له بخلاف الميراث .

فصل

وإن اجتمع زوج المرأة وعصباتها فظاهر كلام الحرقى تقديم العصابات وهو أكثر الروايات عن أحمد ، وقول سعيد بن المسيب والزهرى وبكير بن الأشج ، ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعى ، إلا أن أبا حنيفة يقدم زوج المرأة على ابنها منه ، وروى عن أحمد تقديم الزوج على العصابات لأن أبا بكره صلى على إمرأته ولم يستأذن إخوتها ، وروى ذلك عن ابن عباس والشعبى وعطاء وعمر بن عبد العزيز وإسحاق ، ولأنه أحق بالغسل فكان أحق بالصلاة كحل الوفاق . ولنا أنه يروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال لأهل إمرأته : أنتم أحق بها ، ولأن الزوج قد زالت زوجيته بالموت ، فصار أجنبيا والقربة لم تزل ، فعلى هذه الرواية أن لم يكن لها عصابات فالزوج أولى ، لأن له سببا وشفقة فكان أولى من الأجنبي (فصل) فإن اجتمع أخ من الأبوين وأخ من أب ففى تقديم الأخ من الأبوين أو التسوية وجهان أخذ من الروايتين فى ولاية النكاح ، والحكم فى أولادهما وفى الأعمام وأولادهم كالحكم فيهما سواء ، فإن انقرض العصة من النسب فالولى المنعم ، ثم أقرب عصباته : ثم الرجل من ذوى أرحامه الأقرب فالأقرب ثم الأجانب (فصل) فإن استوى وليان فى درجة واحدة فأولاهما أحقهما بالإمامة فى المكتوبات لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، قال القاضى : ويحتمل أن يقدم له الأسن لأنه أقرب إلى إجابة الدعاء وأعظم عند الله قدراً ، وهذا ظاهر مذهب الشافعى ، والاول أولى وفضيلة السن معارضة

بفضيلة العلم وقد رجحها الشارع في سائر الصلوات مع أنه يقصد فيها اجابة الدعاء والحظ للامومين ، وقد روى عنه عليه السلام أنه قال : « أنتمكم شفاعؤكم ، ولا نسلم أن الاسن الجاهل ، أعظم قدراً من العالم ولا أقرب إجابة ؛ فإن استوروا وتشاحوا أقرع بينهم كما في سائر الصلوات .

(فصل ' ومن قدمه الولي فهو بمنزلة لانها ولاية تثبت له فكانت له الاستنابة فيها ويقدم نائبه فيها على غيره كولاية النكاح .

فصل

والحر البعيد أولى من العبد القريب ، لان العبد لا ولاية له ، ولهذا لا يلي في النكاح ولا المال ، فإن اجتمع صبي وعلوك ونساء فالملوك أولى لأنه تصح إمامته بهما ، فإن لم يكن إلا نساء وصبيان ، فقياس المذهب أنه لا يصح أن يؤم أحد الجنسين الآخر ، ويصلي كل نوع لا تنقسم وامامهم منهم ، ويصلي النساء جماعة امامتهن في وسطهن نص عليه أحمد ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي يصلين منفردات لا يسبق بعضهن بعضا ، وان صلين جماعة جاز .

ولنا أنهم من أهل الجماعة فيصلين جماعة كالرجال ، وما ذكروه من كونهن منفردات لا يسبق بعضهن بعضا تحكم لا يصار اليه الا بنص أو اجماع ، وقد صلى أزواج النبي (ص) على سعد بن أبي وقاص ، رواه مسلم .

(فصل) فإن اجتمع جناز فتشاح أولياؤهم فيمن يتقدم للصلاة عليهم قدم أولاهم بالإمامة في الفرائض ، وقال القاضي : يقدم السابق يعنى من سبق ميته . ولنا أنهم تساوا فاشبهوا الاولياء اذا تساوا في الدرجة مع قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، وان أراد ولي كل ميت أفراد ميته بصلاة جاز .

« مسألة ، قال (والصلاة عليه : يكبر ويقرأ الحمد)

وجملة ذلك : أن سنة التكبير على الجنازة أربع ، لا تسن الزيادة عليها ، ولا يجوز النقص منها فيكبر الاولى ثم يستعيد ويقرأ الحمد ، يبدؤها بيسم الله الرحمن الرحيم ، ولا يسن الاستفتاح .

قال أبو داود : سمعت أحمد يسأل عن الرجل يستفتح الصلاة على الجنازة بسبحانك اللهم وبحمدك ؟ قال : ما سمعت ، قال ابن المنذر : كان الثوري يستحب أن يستفتح في صلاة الجنازة ، ولم نجده في كتب سائر أهل العلم ، وقد روى عن أحمد مثل قول الثوري ، لأن الاستعاذة فيها مشروعة فمن فيها الاستفتاح كسائر الصلوات .

وانما أن صلاة الجنازة شرع فيها التخفيف ولهذا لا يقرأ فيها بعد الفاتحة بشيء وليس فيها ركوع ولا سجود ، والتعود سنة للقراءة مطلقا في الصلاة وغيرها لقول الله تعالى : ١٦ : ٩٨ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) .

إذا ثبت هذا فإن قراءة الفاتحة واجبة في صلاة الجنازة ، وبهذا قال الشافعي وإسحاق ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن لأن ابن مسعود قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت فيها قولا ولا قراءة ، ولأن ما لا ركوع فيه لا قراءة فيه كسجود التلاوة ولنا أن ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقال : إنه من السنة ، أو « من تمام السنة » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وروى ابن ماجه بإسناده عن أم شريك قالت : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب » .

وروى الشافعي في مسنده بإسناده عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الجنازة أربعاً وقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى ، ثم هو داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » ، ولأنها صلاة يجب فيها القيام ، فوجب فيها القراءة كسائر الصلوات ، وإن صح ما روي عن ابن مسعود فائتما قال « لم يوقت » أي لم يقدر ، ولا يدل هذا على نفي أصل القراءة ، وقد روى ابن المنذر عنه : أنه قرأ على جنازة بفاتحة الكتاب ، ثم لا يعارض ما روينا ، لأنه نفي يقدم عليه الإثبات ويفارق سجود التلاوة فإنه لا قيل فيه والقراءة إنما محلها القيام .

(فصل) ويسر القراءة والدعاء في صلاة الجنازة ، لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً

ولا يقرأ بعد أم القرآن شيئاً ، وقد روى عن ابن عباس . أنه جهر بفاتحة الكتاب قال أحمد : إنما جهر ليعلمهم .

« مسألة ، قال : ويكبر الثانية ويصلي على النبي (ص) كما يصلي عليه في التشهد) هكذا وصف أحمد الصلاة على الميت كما ذكر الخرقى ، وهو مذهب الشافعى وروى عن ابن عباس ، أنه صلى على جنازة بمكة فكبر ثم قرأ . وجهر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا لصاحبها ، فأحسن ثم انصرف ، وقال . هكذا ينبغي أن تكون الصلاة على الجنازة ، .

وروى الشافعى في مسنده عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى يقرأ في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ، ثم يسلم سرّاً في نفسه ، وصفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كصفة الصلاة عليه في التشهد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله ، كيف نصلى عليك ؟ عليهم ذلك وإن أتى بها على غير ما ذكر في التشهد فلا بأس ، لأن القصد مطلق الصلاة ، قال القاضى يقول . اللهم صل على ملائكتك المقربين وأنبيائك المرسلين وأهل طاعتك أجمعين من أهل السموات وأهل الأرضين ، إنك على كل شيء قدير ، لأن أحمد قال في رواية عبد الله صلى الله عليه وسلم (ص) ويصلى على الملائكة المقربين .

« مسألة ، قال : ويكبر الثالثة ويدعو لنفسه ولوالديه وللسلمين ويدعو للبيت) وإن أحب أن يقول . اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا : وذكرنا وأتانا إنك تعلم منقلبنا ومثوانا ، إنك على كل شيء قدير ، اللهم من أحبته منا فأحبه على الإسلام ، ومن توفيته فتوفه على الإيمان ، اللهم إنه عبدك ابن أمتك نزل بك وأنت خير منزل به ولا نعلم الا خيراً ، اللهم إن كان محسناً فجاز به بإحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، والواجب أدنى دعاء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء » رواه أبو داود ، وهذا يحصل بأدنى دعاء ،

ولأن المقصود الشفاعة للميت والدعاء له ، فيجب أقل ذلك . ويستحب أن يدعو لنفسه ولوالديه وللمسلمين .

قال أحمد : وليس على الميت دعاء مؤقت ، والذي ذكره الحرقى حسن يجمع ذلك . وقد روى أكثره في الحديث : فمن ذلك ما روى أبو إبراهيم الأشهلي عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على الجنازة قال : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأثانا ، قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

وروى أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث أبي إبراهيم ، وزاد : اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان ، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده . وفي حديث آخر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها للإسلام ، وأنت قبضتها وأنت أعلم بسرها وعلاقتها ، جنتنا شفعا فاعف عنه له ، رواه أبو داود .

وروى مسلم بإسناده عن عوف بن مالك قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه ، وهو يقول : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله وأوسع مدخله . واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته ، وأعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار ، حتى تمنيت أن أكون ذلك الميت .

فصل

زاد أبو الخطاب على ما ذكره الحرقى : اللهم جنتك شفعا له فشفعنا فيه ، وقه فتنة القبر وعذاب النار وأكرم مثواه وأبدله داراً خيراً من داره وجواراً خيراً من جواره ، وافعل بنا ذلك وبجميع المسلمين . وزاد ابن أبي موسى : الحمد لله الذي أمات وأحيا ، الحمد لله الذي يحيى الموتى ، له العظمة والكبرياء ، والملك والقدرة والثناء وهو على كل شيء قدير . اللهم انه عبدك ابن عبدك ابن امتك ، أنت خلقتهم ورزقتهم ، وأنت أمته وأنت تحييه وأنت تعلم سره ، جنتك شفعا له فشفعنا فيه ؛

اللهم إنا نستجير بحبل جوارك له إنك ذو وقاء وذمة ، اللهم وقه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم ، اللهم إن كان محسناً لجازه بإحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ، اللهم قد نزل بك وأنت خير منزل به ، فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه .
اللهم ثبت عند المسألة منطقته ولا تبتله في قبره ، اللهم لا نحر من أجره ولا تفتنا بعده ،

(فصل)

وقوله : لا نعلم إلا خيراً ، إنما يقوله لمن لم يعلم منه شراً لئلا يكون كاذباً ؛ وقد روى القاضي حديثاً عن عبد الله بن الحارث عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم الصلاة على الميت . اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا ، وصغيرنا وكبيرنا وشاهدنا وغائبنا . اللهم ان عبدك وابن عبدك نزل بفنائك فاغفر له وارحمه ولا نعلم إلا خيراً ، فقلت — وأنا أصغر الجماعة — يا رسول الله ، وإن لم أعلم خيراً ؟ قال : لا تقل إلا ما تعلم ، وإنما شرع هذا للخبر ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أثنى عنده على جنازه بخير ، قال : وجبت ، وأثنى على أخرى بشر فقال : وجبت ، ثم قال : إن بعضكم على بعض شهيد ، رواه أبو داود متفق عليه

وفي حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما من عبد مسلم يموت يشهد له اثنان من جيرانه الأدينين بخير إلا قال الله تعالى : قد قبلت شهادة عبادي على ما علموا وغفرت له ما أعلم ، رواه الإمام أحمد في المسند ، وفي لفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما من مسلم يموت فيقوم رجلان من جيرانه الأدينين فيقولان اللهم لا نعلم إلا خيراً — إلا قال الله تعالى : قد قبلت شهادتهما لعبدي وغفرت له ما لا يعلمان ، أخرجه اللالكائي

(فصل وإن كان الميت طفلاً جعل مكان الاستغفار له : اللهم اجعله فرطاً لوالديه وذخراً وسلفاً وأجراً ، اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ، اللهم اجعله في كفالة إبراهيم وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، وأجره برحمتك من عذاب الجحيم ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله ، اللهم اغفر لأسلافنا وأفرأطنا ومن سبقنا بالآيمان ، ونحو ذلك وبأى شيء دعا بما ذكرنا أو نحوه أجزأه وليس فيه شيء مؤقت

« مسألة ، قال (ويكبر الرابعة ويقف قليلا)

ظاهر كلام الخرقى أنه لا يدعو بعد الرابعة شيئا : ونقله عن أحمد جماعة من أصحابه ، وقال لا أعلم فيه شيئا ؛ لأنه لو كان فيه دعاء مشروع لنقل ، وروى عن أحمد أنه يدعو ثم يسلم ، لأنه قيام في صلاة فكان فيه ذكر مشروع كالذى قبل التكبيرة الرابعة ، قال ابن أبي موسى وأبو الخطاب يقول (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ، وقيل يقول : اللهم لا تحرمننا أجره ولا تفتنا بعده ، وهذا الخلاف في استحبابه ولا خلاف في المذهب أنه غير واجب وإن الوقوف بعد التكبير قليلا مشروع

وقد روى الجوزجاني بإسناده عن زيد بن أرقم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر أربعا ثم يقول ما شاء الله ثم ينصرف ، قال الجوزجاني : وكنت أحسب أن هذه الوقفة ليكبر آخر الصفوف فإن الإمام اذا كبر ثم سلم خفت أن يكون تسليمه قبل أن يكبر آخر الصفوف ، فإن كان هكذا فالله عز وجل الموفق له وإن كان غير ذلك فإني أبرأ إلى الله عز وجل من أن اتأول على رسول الله (ص) أمرا لم يرده أو أراد خلافه .

« مسألة ، قال (ويرفع يديه في كل تكبيرة)

أجمع أهل العلم على أن المصلى على الجنائز يرفع يديه في أول تكبيرة يكبرها وكان ابن عمر يرفع يديه في كل تكبيرة ، وبه قال سالم وعمر بن عبد العزيز وعطاء وقيس بن أبي حازم والزهرى وإسحاق وابن المنذر والأوزاعي والشافعى ، وقال مالك والثورى وأبو حنيفة : لا يرفع يديه إلا في الأولى ، لأن كل تكبيرة مقام ركعة ، ولا ترفع الأيدي في جميع الركعات

ولنا ما روى عن ابن عمر قال « كان رسول الله (ص) يرفع يديه في كل تكبيرة » رواه ابن أبي موسى ، وعن ابن عمر وأنس « انهما كانا يفعلان ذلك ، ولأنها تكبيرة حال الاستقرار اشبهت الأولى ؛ وما ذكروه غير مسلم ، فإذا رفع يديه فإنه يحطهما عند انقضاء التكبير ويضع اليمنى على اليسرى ، كما في بقية الصلوات

وفيما روى ابن أبي موسى «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فوضع يمينه على شماله ،

» مسألة ، قال (ويسلم تسليمة واحدة عن يمينه)

السنة أن يسلم على الجنازة تسليمة واحدة ، قال رحمه الله : التسليم على الجنازة تسليمة واحدة عن ستة من أصحاب النبي (ص) وليس فيه اختلاف إلا عن إبراهيم وروى تسليمة واحدة عن علي وابن عمر وابن عباس وجابر وأبي هريرة وأنس بن مالك وابن أبي أوفى ووائل بن الأسقع ، وبه قال سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين وأبو أمامة بن سهل والقاسم بن محمد والحارث وإبراهيم النخعي والثوري وابن عينة وابن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق .

وقال ابن المبارك : من سلم على الجنازة تسليمتين فهو جاهل جاهل . واختار القاضي أن المستحب تسليمتان وتسليمة واحدة تجزى . وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي قياساً على سائر الصلوات

ولنا ما روى عطاء بن السائب «أن النبي (ص) سلم على الجنازة تسليمة ، رواه الجوزجاني بإسناده ، وأنه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان إجماعاً . قال أحمد : ليس فيه اختلاف إلا عن إبراهيم . قال الجوزجاني : هذا عندنا لا اختلاف فيه ، لأن الاختلاف إنما يكون بين الأقران والاشكال ، أما إذا أجمع الناس واتفقت الرواية عن الصحابة والتابعين فشذ عنهم رجل لم يقل لهذا اختلاف ، واختار القاضي في هذه المسألة مخالف لقول إمامه وأصحابه وإجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم

إذا ثبت هذا فإن المستحب أن يسلم تسليمة واحدة عن يمينه ، وإن سلم تلقاء وجهه فلا بأس . قال أحمد : يسلم تسليمة واحدة : وسئل يسلم تلقاء وجهه ؟ قال كل هذا وأكثر ما روى فيه عن يمينه ، قيل خفية ؟ قال نعم ، يعني أن الكل جائز والتسليم عن يمينه أولى لأنه أكثر ما روى ، وهو أشبه بالتسليم في سائر الصلوات . قال أحمد : يقول السلام عليكم ورحمة الله . وروى عنه علي بن سعيد

أنه قال : اذا قال السلام عليكم اجزأه ، وروى الحلال بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، انه صلى على يزيد بن المكف فسلم واحدة عن يمينه السلام عليكم ، (فصل) روى عن مجاهد أنه قال: اذا صليت فلا تبرح مصلاك حتى ترفع ، قال ورأيت عبد الله بن عمر لا يبرح مصلاه اذا صلى على جنازة حتى يراها على أيدي الرجال . قال الاوزاعي . لا تنقض الصفوف حتى ترفع الجنازة

(فصل)

والواجب في صلاة الجنازة النية والتكبيرات والقيام وقراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأدنى دعاء للبيت وتسليمة واحدة ، ويشترط لها شرائط المكتوبة الا الوقت وتسقط بعض واجباتها عن المسبوق على ما سنين ، ولا يجوز ان يصلى على الجنازة وهو راكب لأنه يفوت القيام الواجب ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأبي ثور ولا أعلم فيه خلافا

(فصل) ويستحب ان يصف في الصلاة على الجنازة ثلاثة صفوف ، لما روى عن مالك بن هبيرة - حمصي وكانت له صحبة - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب ، قال فكان مالك بن هبيرة اذا استقل أهل الجنازة جزأهم ثلاثة أجزاء : رواه الحلال بإسناده ، وقال الترمذي هذا حديث حسن .

قال أحمد : أحب اذا كان فيهم قلة ان يجعلهم ثلاثة صفوف ، قالوا فإن كان وراءه أربعة كيف يجعلهم ؟ قال يجعلهم صفين في كل صف رجلين ، وكره ان يكونوا ثلاثة فيكون في صف رجل واحد . وذكر ابن عقيل ان عطاء بن ابي رباح روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكانوا سبعة ، فجعل الصف الاول ثلاثة والثاني اثنين والثالث واحداً ، قال ابن عقيل ويعاها بها ، فيقال اين تجدون فذا انفراده افضل ؟ ولا احسب هذا الحديث صحيحاً ، فإتني لم أره في غير كتاب ابن عقيل ، واحمد قد صار الى خلافه ، وكره ان يكون الواحد صفاً ، ولو علم احمد في هذا حديثاً لم يعده الى غيره ، والصحيح في هذا ان يجعل كل اثنين صفاً .

(فصل) ويستحب تسوية الصف في الصلاة على الجنازة ، نص عليه احمد ، وقيل

لعطاء : أحدّ على الناس أن يصفوا على الجنّاة كما يصفون في الصلاة ؟ قال لا ، قوم يدعون ويستغفرون ، ولم يعجب أحد قول عطاء هذا ، وقال : يسوون صفوفهم ، فإنها صلاة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم دعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعاً ، متفق عليه ، وروى عن أبي المليح أنه صلى على جنازة فالتفت ، فقال : استروا لتحسن شفاعتكم .

فصل

ولا بأس بالصلاة على الميت في المسجد إذا لم يخف تلويثه وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وداود ، وكره ذلك مالك وأبو حنيفة لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ، من المسند . ولنا : ما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد ، وقال سعيد حدثنا مالك عن سالم أبي النضر قال : لما مات سعد بن أبي وقاص قالت عائشة رضي الله عنها مروا به على حتى أدعو له ، فأنكر الناس ذلك ، فقالت : ما أسرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد ، وقال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه قال صلى على أبي بكر في المسجد ، وقال : حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال : صلى على عمر في المسجد وهذا كان بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم فلم ينكر فكان اجماً ولأنها صلاة فلم يمنع منها كسائر الصلوات ، وحديثهم يرويه صالح مولى التوأمة قال ابن عبد البر : من أهل العلم من لا يقبل من حديثه شيئاً لضعفه لأنه اختلط ومنهم من يقبل منه ما رواه عن ابن أبي ذئب خاصة ثم يحمل على من خيف عليه الانفجار وتلويث المسجد .

(فصل) فأما الصلاة على الجنّاة في المقبرة فعن أحمد فيها روايتان ، أحدهما : لا بأس بها لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وهو في المقبرة ، قال ابن المنذر : ذكر نافع أنه صلى على عائشة وأم سلمة وسط قبور البقيع صلى على عائشة أبو هريرة وحضر ذلك ابن عمر ، وفعل ذلك عمر بن عبد العزيز ، والرواية الثانية : يكره ذلك ، وروى ذلك عن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص

وابن عباس ، وبه قال عطاء والنخعي والشافعي واسحاق وابن المنذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ، ولانه ليس بموضع للصلاة غير صلاة الجنائز فكرهت فيه صلاة الجنائز كالحمام .

« مسألة ، قال (ومن فاته شيء من التكبير قضاءه متتابعاً فإن سلم مع الإمام ولم يقض فلا بأس)

وجملة ذلك : أن المسوق بتكبير الصلاة في الجنائز يسن له قضاء ما فاته منها ومن قال يقضى ما فاته سعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والزهري وابن سيرين وقتادة ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي فإن سلم قبل القضاء فلا بأس : هذا قول ابن عمر والحسن وأيوب السخيتاني والاوزاعي ، قالوا : لا يقضى ما فات من تكبير الجنائز ، قال أحمد : اذا لم يقض لم يبال ، العمرى عن نافع عن ابن عمر أنه لا يقضى ، وان كبر متتابعاً فلا بأس ، كذا قال ابراهيم ، وقال أيضا ، يادر بالتكبير قبل أن يرفع ، وقال أبو الخطاب ، ان سلم قبل أن يقضيه فهل تصح صلاته ؟ على روايتين :

احدهما . لا تصح ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي ، لقوله عليه السلام « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا ، وفي لفظ « فاقضوا ، وقياسا على سائر الصلوات .

ولنا قول ابن عمر ولم يعرف له في الصحابة مخالف ، وقد روى عن عائشة أنها قالت « يا رسول الله ، انى أصلى على الجنائز ويخفى على بعض التكبير ؟ قال . ما سمعت فكبرى ، وما فاتك فلا قضاء عليك ، وهذا صريح ولانها تكبيرات متواليات حال القيام فلم يجب قضاء ما فاته منها كتكبيرات العيد ، وحديثهم ورد في الصلوات الخمس بدليل قوله في صدر الحديث « ولا تأتوها وأتم تسعون ، وروى أنه سعى في جنازة سعد حتى سقط رداؤه عن منكبيه ، فعلم أنه لم يرد بالحديث هذه الصلاة ثم الحديث الذى رويناه أخص منه فيجب تقديمه ، والقياس على سائر الصلوات لا يضح لانه لا يقضى فى شيء من الصلوات التكبير المنفرد ثم يبطل بتكبيرات العيد .

إذا ثبت هذا فإنه متى قضى أتى بالتكبير متوالياً لا ذكر معه ، كذلك قال أحمد .
وحكاة عن إبراهيم قال : يبادر بالتكبير متتابعاً ، وإن لم يرفع قضى ما فاتته وإذا
أدرك الإمام في الدعاء على الميت تابعه فيه فإذا سلم الإمام كبر ، وقرأ الفاتحة ،
ثم كبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكبر وسلم ، وقال الشافعي : متى دخل
المسبوق في الصلاة ابتداء الفاتحة ، ثم أتى بالصلاة في الثانية ، ووجه الأول : أن
المسبوق في سائر الصلوات يقرأ فيما يقضيه الفاتحة وسورة على صفة ما فاتته ،
فينبغي أن يأتي هاهنا بالقراءة على صفة ما فاتته ، والله أعلم .

(فصل) قال وإذا أدرك الإمام فيما بين تكبيرتين ، فعن أحمد أنه ينتظر الإمام
حتى يكبر معه ، وبه قال أبو حنيفة والثوري وإسحاق لأن التكبيرات كالركعات
ثم لو فاتته ركعة لم يتشاغل بقضائها ، كذلك إذا فاتته تكبيرة ، والثانية : يكبر
ولا ينتظر ، وهو قول الشافعي لأنه في سائر الصلوات متى أدرك الإمام كبر معه
ولم ينتظر ، وليس هذا اشتغالا بقضاء ما فاتته : وإنما يصلي معه ما أدركه ، فيجزيه
ذلك كالذي يكبر عقيب تكبير الإمام أو يتأخر عن ذلك قليلاً ، وعن مالك
كالروایتين ، قال ابن المنذر : سهل أحمد في القولين جميعاً .

ومتى أدرك الإمام في التكبيرة الأولى فكبر ، وشرع في القراءة ، ثم كبر
الإمام قبل أن يتمها فإنه يكبر ويتابعه ويقطع القراءة كالمسبوق في بقية الصلوات
إذا ركع الإمام قبل إتمام القراءة .

« مسألة ، قال (ويدخل قبره من عند رجله إن كان أسهل عليهم) »

الضمير في قوله « رجله » يعود إلى القبر ، أي من عند موضع الرجلين ،
وذلك أن المستحب أن يوضع رأس الميت عند رجل القبر ، ثم يسلم سلا إلى القبر
وروى ذلك عن ابن عمر وأنس وعبد الله بن يزيد الأنصاري والنخعي والشعبي
والشافعي ، وقال أبو حنيفة : توضع الجنازة على جانب القبر ، مما يلي القبلة ، ثم
يدخل القبر معترضاً لأنه يروى عن علي رضي الله عنه ولأن النخعي قال : حدثني
من رأى أهل المدينة في الزمن الأول يدخلون موتاهم من قبل القبلة وأن السل
شيء أحدثه أهل المدينة .

ولنا ما روى الامام أحمد بإسناده عن عبد الله بن يزيد الأنصاري : أن الحارث أوصى أن يليه عند موته فصلى عليه ثم دخل القبر ، فأدخله من رجل القبر ، وقال : هذا السنة ، وهذا يقتضى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى ابن عمر وابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه سلا ، وما ذكر عن النخعي لا يصح لأن مذهبه بخلافه ولأنه لا يجوز على العدد الكثير أن يغيروا سنة ظاهرة في الدفن إلا بسبب ظاهر ، أو سلطان قاهر ، قال : ولم ينقل من ذلك شيء ، ولو ثبت فسنة النبي صلى الله عليه وسلم مقدمة على فعل أهل المدينة ، وإن كان الأسهل عليهم أخفه من قبل القبلة ، أو من رأس القبر فلا حرج فيه لأن استحباب أخذه من رجل القبر ، إنما كان طلباً للسهولة عليهم والرفق بهم فإن كان الأسهل غيره كان مستحباً ، قال أحمد رحمه الله : كل لا بأس به .

(فصل)

قال أحمد رحمه الله : يعمق القبر الى الصدر . الرجل والمرأة في ذلك سواء . كان الحسن وابن سيرين يستحبان أن يعمق القبر الى الصدر ، وقال سعيد حدثنا اسماعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر . أن عمر بن عبد العزيز لما مات ابنه ، أمرهم أن يحفروا قبره الى السرة ، ولا يعمقوا فإن ما على ظهر الارض أفضل مما سفلى منها ، وذكر أبو الخطاب : أنه يستحب أن يعمق قدر قامته وبسطة ، وهو قول الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اخفروا وأوسعوا وأعمقوا » رواه أبو داود ، ولأن ابن عمر أوصى بذلك في قبره ولأنه أحرى أن لا تناله السباع وأبعد على من ينبشه والمنصوص عن أحمد أن المستحب تعميقه الى الصدر لأن التعميق قدر قامته وبسطة يشق ويخرج عن العادة ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « أعمقوا » ليس فيه بيان لقدرة التعميق ، ولم يصح عن ابن عمر أنه أوصى بذلك في قبره ، ولو صح عند أبي عبد الله لم يعد له الى غيره .

إذا ثبت هذا فإنه يستحب تحسينه وتعميقه وتوسيعه للخبر ، وقد روى زيد ابن أسلم قال « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبر ، فقال : اصنعوا كذا اصنعوا كذا ، ثم قال . ما بي أن يكون يغنى عنه شيئاً ، ولكن الله يحب إذا عمل

العمل أن يحكم ، قال معمر ؛ وبلغني أنه قال « ولكنه أطيب لأنفس أهله ، رواه عبد الرزاق في كتاب الجنائز .

(فصل) والسنة أن يلحد قبر الميت كما صنع بقبر النبي صلى الله عليه وسلم قال سعد بن أبي وقاص « ألحدوا لي لحداً ، وأنصبوا عليّ اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه مسلم ، ومعنى اللحد . أنه إذا بلغ أرض القبر حفر فيه مما يلي القبلة مكانا يوضع الميت فيه ، فإن كانت الأرض رخوة جعل له من الحجارة شبه اللحد ، قال أحمد ولا أحب الشق ، لما روى ابن عباس ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللحد لنا ، والشق لغيرنا ، رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال ؛ هذا حديث غريب ، فإن لم يمكن اللحد شق له في الأرض . ومعنى الشق ؛ أن يحفر في أرض القبر شقا يوضع الميت فيه ويسقفه عليه بشيء ، ويضع الميت في اللحد على جنبه الايمن مستقبل القبلة بوجهه ، ويضع تحت رأسه لبنة ، أو حجراً ، أو شيئا مرتفعاً ، كما يصنع الحى ، وقد روى عن عمر رضى الله عنه قال « إذا جعلتموني في اللحد فأفضوا بخدي الى الأرض ، ويدنى من الحائط لئلا ينكب على وجهه ، ويسند من ورائه تراب لئلا ينقلب ، قال أحمد رحمه الله ؛ ما أحب أن يجعل في القبر مضربة ، ولا مخدة ، وقد جعل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء فإن جعلوا قطيفة فلعة ، فإذا فرغوا نصبوا عليه اللبن نصبا ، ويسد خالله بالطين لئلا يصل اليه التراب وان جعل مكان اللبن قصبا فحسن لان الشعبي قال ، جعل على لحد النبي (ص) طن قصب^(١) فإني رأيت المهاجرين يستحبون ذلك ، قال الخلال ، كان أبو عبد الله يميل الى اللبن ، ويختاره على القصب ثم ترك ذلك ومال الى استحباب القصب على اللبن ، وأما الخشب فكرهه على كل حال ، ورخص فيه عند الضرورة اذا لم يوجد غيره ، وأكثر الروايات عن أبي عبد الله ، استحباب اللبن وتقديمه على القصب لقول سعد « أنصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله (ص) ، وقول سعد أولى من قول الشعبي فإن الشعبي لم ير ولم يحضر ، وأيهما فعله كان حسنا ، قال حنبل ، قلت لأبي عبد الله . فإن لم يكن لبن ؟

(١) الطن من القصب ونحوه الحزمة وجمعه أطنان .

قال ينصب عليه القصب والحشيش ، وما أمكن من ذلك ، ثم يهال عليه التراب .
(فصل) روى عن أحمد أنه حضر جنازة ، فلما ألقى عليها التراب قام إلى القبر
فخشي عليه ثلاث حثيات ، ثم رجع إلى مكانه ، وقال : قد جاء عن علي وصح أنه
حشي على قبر ابن مكفف ، وروى عنه أنه قال . إن فعل فحسن ، وإن لم يفعل فلا بأس

ووجه استحبابه : ما روى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على
جنازة ، ثم أتى قبر الميت من قبل رأسه ، فخشي عليه ثلاثاً ، أخرجته ابن ماجه
وعن عامر بن ربيعة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على عثمان بن مظعون
فكبر عليه أربعاً ، ثم أتى القبر فخشي عليه ثلاث حثيات وهو قائم عند رأسه ،
رواه الدارقطني ، وعن جعفر بن محمد عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حشي على الميت ثلاث حثيات يديه جميعاً ، أخرجته الشافعي في مسنده ، وفعله
علي رضي الله عنه ، وروى عن ابن عباس « أنه لما دفن زيد بن ثابت حشي في قبره
ثلاثاً ، وقال . هكذا يذهب العلم . »

فصل

ويقول حين يضعه في قبره ما روى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا أدخل الميت القبر قال . بسم الله ، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وروى « وعلى سنة رسول الله ص / » .

قال الترمذي . هذا حديث حسن غريب ، وروى ابن ماجه عن سعيد بن
المسيب قال « حضرت ابن عمر في جنازة ، فلما وضعها في اللحد قال . بسم الله ،
وفي سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله ، فلما أخذ في تسوية اللبن على اللحد قال :
اللهم أجرها من الشيطان ، ومن عذاب القبر ، اللهم جافي الأرض عن جنبيها
وصعد روحها ، ولقها منك رصوانا ، قلت : يا ابن عمر أشيئ سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم قلته برأيك ؟ قال . إني إذا لقادر على القول ! بل سمعته عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عن عمر رضي الله عنه « أنه كان إذا سوى
على الميت قال . اللهم أسله إليك الأهل والمال والعشيرة وذنبه عظيم فاغفر له ،
رواه ابن المنذر . »

فصل

إذا مات في سفينة في البحر ، فقال أحمد رحمه الله . ينتظر به إن كانوا يرجون أن يجدوا له موضعا يدفنونه فيه حبسوه يوما أو يومين ما لم يخافوا عليه الفساد ، فإن لم يجدوا غسل وكفن وحنط ويصلى عليه ، ويثقل بشيء ، ويلقى في الماء ، وهذا قول عطاء والحسن ، قال الحسن . يترك في زنبيل ويلقى في البحر ، وقال الشافعي يربط بين لوحين ليحمله البحر إلى الساحل ، فربما وقع إلى قوم يدفنونه ، وإن ألقوه في البحر لم يَأْثَمُوا ، والأول أولى ، لأنه يحصل به الستر المقصود من دفنه ، والقائه بين لوحين تعريض له للتغير والهلك ، وربما بقي على الساحل مهتوكا عريانا وربما وقع إلى قوم من المشركين ، فكان ما ذكرناه أولى .

« مسألة ، قال (والمرأة يخمر قبرها بثوب)

لا نعلم في استحباب هذا بين أهل العلم خلافا ، وقد روى ابن سيرين . أن عمر كان يغطي قبر المرأة ؛ وروى عن علي . أنه مرتّ بقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره الثوب ، فحذبه ، وقال . إنما يصنع هذا بالنساء ، وشهد أنس بن مالك دفن أبي زيد الأنصاري ، فخمر القبر بثوب ، فقال عبد الله بن أنس ، ارفعوا الثوب ، إنما يخمر النساء ، وأنس شاهد على شفيع القبر لا ينكر ، ولأن المرأة عورة ؛ ولا يؤمن أن يبدو منها شيء ، فيراه الحاضرون ، فإن كان الميت رجلا كره ستر قبره ، لما ذكرنا ، وكرهه عبد الله بن يزيد ، ولم يكرهه أصحاب الرأي وأبو ثور والأول أولى . لأن فعل علي رضي الله عنه وأنس يدل على كراهته ، ولأن كشفه أمكن وأبعد من التشبه بالنساء ، مع ما فيه من اتباع أصحاب رسول الله (ص) .

« مسألة ، قال (ويدخلها محرما فإن لم يكن فالنساء فإن لم يكن فالمشايخ^(١))

لا خلاف بين أهل العلم في أن أولى الناس بادخال المرأة قبرها محرما ، وهو من كان يحل له النظر إليها في حياتها ولها السفر معه ، وقد روى الخلال بإسناده عن عمر رضي الله عنه « أنه قام عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين

(١) المراد بالمشايخ : كبار السن إذا كانوا يقدرون على الدفن .

توفيت زينب بنت جحش ، فقال : ألا إني أرسلت إلى النسوة من يدخلها قبرها فأرسلن : من كان يحل له الدخول عليها في حياتها ، فرأيت أن قد صدقن ، ولما توفيت امرأة عمر قال لأهلها : أنتم أحق بها ، ولأن محرمها أولى الناس بولايتها في الحياة فكذلك بعد الموت ، وظاهر كلام أحمد : أن الأقارب يقدمون على الزوج ، قال الخلال : استقامت الرواية عن أبي عبد الله أنه إذا حضر الأولياء والزوج فالأولياء أحب إليه : فإن لم يكن الأولياء ، فالزوج أحق من الغريب لما ذكرنا من خبر عمر ، ولأن الزوج قد زالت زوجيته ؛ وثمها والقرابة باقية .

وقال القاضي : الزوج أحق من الأولياء ، لأن أبا بكر أدخل إمرأته قبرها دون أقاربها ، ولأنه أحق بغسلها منهم ، فكان أولى بإدخالها قبرها كمحل الوفاق وأيهما قدم فالآخر بعده ، فإن لم يكن واحد منهما ، فقد روى عن أحمد أنه قال : أحب إلى أن يدخلها النساء ، لأنه مباح لمن النظر إليها ، وهن أحق بغسلها ، وعلى هذا يقدم الأقرب منهن فالأقرب كما في حق الرجل ، وروى عنه : أن النساء لا يستطعن أن يدخلن القبر ، ولا يدفن ، وهذا أصح وأحسن ، لأن النبي (ص) حين ماتت ابنته أمر أبا طلحة فنزل في قبرها .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيكم لم يقارف الليلة ؟ قال أبو طلحة أنا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فنزل فأدخلها قبرها ، رواه البخاري ، ورأى النبي صلى الله عليه وسلم النساء في جنازة فقال : هل تحملن ؟ قلن لا ، قال : هل تدلين فيمن يدلي ؟ قلن لا ، قال : فارجعن مأزورات غير مأجورات ، رواه ابن ماجه ، وهذا استفهام إنكار ، فدل على أن ذلك غير مشروع لمن بحال ، وكيف يشرع لمن ، وقد نهاهن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنائز ؟ ولأن ذلك لو كان مشروعاً لفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم أو خلفائه ولنقل عن بعض الأئمة ، ولأن الجنازة يحضرها جموع الرجال ، وفي نزول النساء في القبر بين أيديهم هتك لمن مع عجزهن عن الدفن وضعفن عن حمل الميتة وتقليها : فلا يشرع ، لكن إن عدم محرمها استحب ذلك للشايخ ، لأنهم أقل شهوة وأبعد من الفتنة ، وكذلك من يليهم من فضلاء الناس وأهل الدين ، لأن النبي (ص) أمر أبا طلحة فنزل في قبر ابنته دون غيره .

فصل

فأما الرجل فأولى الناس بدفنه أولاً بالصلاة عليه من أقاربه ، لأن القصد طلب الحظ للميت والرفق به ، قال علي رضي الله عنه : إنما يلي الرجل أهله ، ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ، ألحده العباس وعلي وأسامة ، رواه أبو داود : ولا توقيت في عدد من يدخل القبر : نص عليه أحمد ، فعلى هذا يكون عددهم على حسب حال الميت وحاجته وما هو أسهل في أمره .

قال القاصي : يستحب أن يكون وترأ لان النبي (ص) ألحده ثلاثة ، ولعل هذا كان اتفاقاً أو لحاجتهم إليه ، وقد روى أبو داود عن أبي مرحب أن عبد الرحمن بن عوف نزل في قبر النبي (ص) : قال : كآني انظر إليهم أربعة ، وإذا كان المتولى فقيهاً كان حسناً ، لأنه محتاج إلى معرفة ما يصنعه في القبر .

« مسألة ، قال (ولا يشق الكفن في القبر وتحل العقد)

أما شق الكفن فنير جائز ، لأنه ائتلاف مستثنى عنه ولم يرد الشرع به ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه ، رواه مسلم وتخريجه يتلفه ويذهب بحسنه ، وأما حل العقد من عند رأسه ورجليه : فمستحب لأن عقدها كان للخوف من انتشارها ، وقد أمن ذلك بدفنه ، وقد روى : أن النبي (ص) لما أدخل نعيم بن مسعود الأشجعي القبر نزع الاخلة بفيه ، وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب نحو ذلك .

« مسألة ، قال (ولا يدخل القبر آجراً ولا خشباً ولا شيئاً مسته النار)

قد ذكرنا أن اللبن والقصب مستحب ، وكره أحمد الخشب ، وقال إبراهيم النخعي كانوا يستحبون اللبن ويكرهون الخشب :

ولا يستحب الدفن في تابوت ، لأنه لم ينقل عن النبي (ص) ولا أصحابه ؛ وفيه تشبه بأهل الدنيا ، والارض انشف لفضلاته ويكره الأجر . لأنه من بناء المترفين ، وسائر ما مسته النار تفاؤلاً بأن لا تمسه النار .

(فصل) وإذا فرغ من اللحد أهال عليه التراب ويرفع القبر عن الارض قدر شبر ، ليعلم أنه قبر فيوقى ويترحم على صاحبه ، وروى الساجي عن جابر : أن

النبي صلى الله عليه وسلم رفع قبره عن الأرض قدر شبر ، وروى القاسم بن محمد قال : قلت لعائشة يا أمه اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرقة ولا لاطية ، مبطوحة يبطحاء العرصة الحمراء ، رواه أبو داود ، ولا يستحب رفعه بأكثر من ترابه ، نص عليه أحمد ، وروى بإسناده عن عقبة بن عامر أنه قال : لا يجعل في القبر من التراب أكثر مما خرج منه حين حفر ،

وروى الخلال بإسناده عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزاد على القبر على حفرتة ، ولا يستحب رفع القبر الا شيئاً يسيراً لقول النبي (ص) لعل الله يرضى عنه ، لا تدع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرقاً إلا سويته ، رواه مسلم وغيره . والمشرف ما رفع كثيراً ، بدليل قول القاسم في صفة قبر النبي (ص) وصاحبيه ، لا مشرقة ولا لاطية ، ويستحب ان يرش على القبر ماء ليلتزيق ترابه . قال أبو رافع : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم سعداً ورش على قبره ماء ، رواه ابن ماجه . وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رش على قبره ماء ، رواهما الخلال جميعاً

(فصل) ولا بأس بتعليم القبر بحجر أو خشبة . قال أحمد : لا بأس ان يعلم الرجل القبر علامة يعرفه بها ، قد علم النبي (ص) قبر عثمان بن مظعون ، وروى أبو داود بإسناده عن المطلب قال : لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن . أمر النبي (ص) رجلاً أن يأتيه بحجر فلم يستطع حمله ، فقام رسول الله (ص) فحسر عن ذراعيه ثم حملها فوضعها عند رأسه وقال : أعلم بها قبر أخي ، وأدفن اليه من مات من أهله ، ورواه ابن ماجه عن النبي (ص) من رواية أنس (فصل)

وتسليم القبر أفضل من تسطيحه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة والثوري . وقال الشافعي تسطيحه أفضل . قال وبلغنا ان رسول الله (ص) سطح قبر ابنه إبراهيم وعن القاسم قال : رأيت قبر النبي (ص) وأبي بكر وعمر مسطحة ، ولنا ما روى سفيان الثمار أنه قال : رأيت قبر النبي (ص) منما ، رواه البخاري بإسناده . وعن الحسن مثله ، ولأن التسطيح يشبه أبنية أهل الدنيا ،

وهو أشبه بشعار أهل البدع فكان مكروهاً ، وحديثنا أثبت من حديثهم وأصح ، فكان العمل به أولى .

فصل

وسئل أحمد عن الوقوف على القبر بعدما يدفن يدعى للبيت ؟ قال لا بأس به ، قد وقف على والأحنف بن قيس . وروى أبو داود بإسناده عن عثمان قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دفن الرجل وقف عليه وقال : استغفروا لأخيكم وأسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل ، وروى الحلال بإسناده ومسلم والبخاري عن (السري) قال : لما حضرت عمرو بن العاص الوفاة قال : اجلسوا عند قبري قدر ما ينجر جزور ويقسم فإني أستاذكم بكم ،

(فصل) فأما التلقين بعد الدفن فلم أجد فيه عن أحمد شيئاً ، ولا أعلم فيه للأئمة قولاً سوى ما رواه الأثرم ، قال قلت لأبي عبد الله : فهذا الذي يصنعون إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول : يا فلان ابن فلان اذكر ما فارقت عليه شهادة أن لا إله إلا الله ؟ فقال ما رأيت أحداً يفعل هذا إلا أهل الشام حين مات أبو المغيرة جاء إنسان فقال ذاك ، قال وكان أبو المغيرة يروى فيه عن أبي بكر بن أبي مرزوم عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه ، وكان ابن عباس يرويه : ثم قال فيه إنما لا تثبت عذاب القبر . قال القاضي وأبو الخطاب : يستحب ذلك ، وروى فيه عن أبي أمامة الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا مات أحدكم فسوitem عليه التراب فليقف أحدكم عند رأس قبره ثم ليقل : يا فلان ابن فلانة فإنه يسمعه ولا يجب ، ثم ليقل يا فلان ابن فلانة الثانية فيستوى قاعداً ؛ ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فإنه يقول : أرشدنا يرحمك الله ، ولكن لا تسمعون ^(١) فيقول اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأنت رضىت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن إماماً ، فإن منكراً ونكيراً يتأخر كل واحد منهما فيقول : انطلق فما يقعدنا عند هذا وقد لقن حجته ، ويكون ^(٢) الله

(١) وفي التلخيص وغيره : ولكن لا تشعرون

(٢) هذه الجملة لم يذكرها الحافظ في التلخيص ولا الشوكاني في نيل الأوطار

تعالى حجة دونهما ، فقال رجل يا رسول الله فإن لم يعرف اسم أمه ، قال فلينسبه الى حواء ، رواه ابن شاهين في كتاب ذكر الموت بإسناده ^(١)

(فصل)

سئل أحمد عن تطيين القبور فقال : أرجو أن لا يكون به بأس ، ورخص في ذلك الحسن والشافعي ، وروى أحمد بإسناده عن نافع عن ابن عمر انه كان يتعاهد قبر عاصم بن عمر ، قال نافع وتوفي ابن له وهو غائب فقدم فسألنا عنه فدللناه عليه ، فكان يتعاهد القبر ويأمر باصلاحه

وروى عن الحسن عن عبد الله بن مسعود قال ، قال رسول الله (ص) لا يزال الميت يسمع الأذان ما لم يطين قبره ، أو قال ما لم يطوق قبره ،

(فصل) ويكره البناء على القبر وتخصيصه والكتابة عليه ، لما روى مسلم في صحيحه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وان يبنى عليه وان يقعد عليه — زاد الترمذى — وان يكتب عليه ، وقال هذا حديث حسن صحيح ؛ ولأن ذلك من زينة الدنيا فلا حاجة بالميت اليه ، وفي هذا الحديث دليل على الرخصة في طين القبر لتخصيصه التخصيص بالنهى .

ونهى عمر بن عبد العزيز أن يبنى على القبر بأجر فأوصى بذلك ، وأوصى الأسود بن يزيد : أن لا تجعلوا على قبري أجراً . وقال ابراهيم : كانوا يكرهون الأجر في قبورهم ؛ وكره احمد ان يضرب على القبر فسطاط ، وأوصى أبو هريرة حين حضرته الوفاة ان لا يضربوا عليه فسطاطا

(فصل) ويكره الجلوس على القبر والاتكاء عليه والاستناد اليه والمشي عليه والتغوط بين القبور لما تقدم من حديث جابر ، وفي حديث أبي مرثد الغنوى « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ، صحيح ، وذكر لأحمد ان مالكا يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يجلس على القبور — أى للخلاء —

١ — عزاه في التلخيص الى الطبراني ، وقال بعد إيراده : وإسناده صالح وقد قواه الضياء في أحكامه ، وأخرجه عبد العزيز في الشافى ، والراوى عن أبي أمامة سعيد الازدى ببض له ابن أبي حاتم ولكن له شواهد

فقال ليس هذا بشيء ، ولم يعجبه رأى مالك . وروى الخلال بإسناده عن عقبة بن عامر قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن أطا على جرة أو سيف أحب إليّ من أن أطا على قبر مسلم ، ولا أبالي أوسط القبور قضيت حاجتي أو وسط السوق ، رواه ابن ماجه

(فصل)

ولا يجوز اتخاذ السرج على القبور لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لعن الله زوارات القبور والمتخذات عليهن المساجد والسرج ، رواه أبو داود والنسائي ، ولفظه : لعن رسول الله (ص) ، ولو أبيع لم يلعن النبي صلى الله عليه وسلم من فعله ، ولأن فيه تضييعا للمال في غير فائدة وإفراطا في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام ، ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر ، ولأن النبي (ص) قال : لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر مثل ما صنعوا ، متفق عليه وقالت عائشة : إنما لم يبرز قبر رسول الله (ص) لئلا يتخذ مسجداً ، ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها ، وقد روي أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم ومسحها والصلاة عندها .

(فصل) والدفن في مقابر المسلمين أعجب إلى أبي عبد الله من الدفن في البيوت لأنه أقل ضرراً على الأحياء من ورثته وأشبه بمساكن الآخرة وأكثر للدعاء له والترحم عليه ، ولم يزل الصحابة والتابعون ومن بعدهم يقبرون في الصحارى ، فإن قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم قبر في بيته وقبر صاحبه معه ؟ قلنا قالت عائشة : إنما فعل ذلك لئلا يتخذ قبره مسجداً ، رواه البخاري ، ولأن النبي (ص) كان يدفن أصحابه بالبقيع ؛ وفعله أولى من فعل غيره ؛ وإنما أصحابه رأوا تخصيصه بذلك ، ولأنه روى : يدفن الأنبياء حيث يموتون ، وصيانة لهم عن كثرة الطراق وتمييزاً له عن غيره ،

(فصل) ويستحب الدفن في المقبرة التي يكثر فيها الصالحون والشهداء لتناهل بركتهم ، وكذلك في البقاع الشريفة ، وقد روى البخاري ومسلم بإسنادهما

أن موسى عليه السلام لما حضره الموت سأل الله تعالى أن يدنيه إلى الأرض المقدسة رمية بحجر . قال النبي (ص) : لو كنت ثم لأريتكم قبره عند الكثيب الأحمر ،

(فصل) وجمع الأقارب في الدفن حسن لقول النبي (ص) : لما دفن عثمان بن مظعون ، ادفن إليه من مات من أهله ، ولأن ذلك أسهل لزيارتهم وأكثر للترحم عليهم ، ويسر تقديم الأب ثم من يليه في السن . والفضيلة إذا أمكن .

(فصل) ويستحب دفن الشهيد حيث قتل . قال أحمد : أما القتل فعلى حديث جابر أن النبي (ص) قال : ادفنوا القتلى في مصارعهم ، وروى ابن ماجه أن رسول الله (ص) أمر بقتلى أحد أن يردوا إلى مصارعهم ، فأما غيرهم فلا ينقل الميت من بلده إلى بلد آخر إلا لغرض صحيح ، وهذا مذهب الأوزاعي وابن المنذر قال عبد الله بن أبي مليكة : توفي عبد الرحمن بن أبي بكر بالحبشة فحمل إلى مكة فدفن ، فلما قدمت عائشة أتت قبره ثم قالت : والله لو حضرتك ما دفنت إلا حيث مت ولو شهدتك ما زرتك ، ولأن ذلك أخف لمؤنته وأسلم له من التغيير ، فأما أن كان فيه غرض صحيح جاز . وقال أحمد : ما أعلم بنقل الرجل يموت في بلده إلى بلد أخرى بأسا ؛ وسئل الزهري عن ذلك فقال : قد حمل سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد من العقيق إلى المدينة . وقال ابن عيينة : مات ابن عمر هنا فأوصى أن لا يدفن هاهنا وأن يدفن بسرف ^١

(فصل) وإذا تنازع اثنان من الورثة ، فقال أحدهما يدفن في المقبرة المسبلة ، وقال الآخر يدفن في ملكه دفن في المسبلة لأنه لا منة فيه ، وهو أقل ضررا على الوارث ، فإن تشاحا في الكفن قدم قول من قال نكفنه من ملكه ، لأن ضرره على الوارث بلحوق المنه وتكفينه من ماله قليل الضرر ، وسئل أحمد عن الرجل يوصى أن يدفن في داره ، قال يدفن في المقابر مع المسلمين ، فإن دفن في داره أضر بالورثة ، وقال لا بأس أن يشتري الرجل موضع قبره ويوصى أن يدفن فيه ، فعل ذلك عثمان بن عفان وعائشة وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم

١ - هذان موضعان قريبان والنقل إلى مكان بعيد يتغير الميت في أثنائه غير جائز لما تقدم من تحريم تعريضه للتغيير ، ولذلك أنكرت عائشة نقل أخيها من الحبشة

فصل

إذا تنازع اثنان في الدفن في المقبرة المسبلة قدم أسبقهما كما لو تنازعا في مقاعد الأسواق ورحاب المساجد فإن تساويا أقرع بينهما .

(فصل) وإن تيقن أن الميت قد يلى وصار رميا جاز نبش قبره ودفن غيره فيه ، وإن شك في ذلك رجع إلى أهل الخبرة فإن حفر فوجد فيها عظاما دفنها وحفر في مكان آخر ، نص عليه أحمد واستدل بأن كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ، وسئل أحمد عن الميت يخرج من قبره إلى غيره فقال : إذا كان شيء يؤذيه قد حول طلحة وحولت عائشة ، وسئل عن قوم دفنوا في بساتين ومواضع رديئة فقال : قد نبش معاذ امرأته ، وقد كانت كفت في خلقان فكفنها ولم ير أبو عبد الله بأساً أن يحولوا .

« مسألة » قال (ومن فاتته الصلاة عليه صلى على القبر)

وجملة ذلك : أن من فاتته الصلاة على الجنازة ، فله أن يصلي عليها ما لم تدفن فإن دفنت ، فله أن يصلي على القبر إلى شهر ، هذا قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، روى ذلك عن أبي موسى وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم ، وإليه ذهب الأوزاعي والشافعي ، وقال النخعي والثوري ومالك وأبو حنيفة : لا تعاد الصلاة على الميت إلا للولى إذا كان غائبا ولا يصلي على القبر إلا كذلك ، ولو جاز ذلك لكان قبر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي عليه في جميع الأعصار .

وأنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا مات فقال « فدلوني على قبره فأتى قبره فصلى عليه » متفق عليه ، وعن ابن عباس أنه مر مع النبي صلى الله عليه وسلم على قبر منبوذ فأمهم وصلوا خلفه : قال أحمد رحمه الله . ومن شك في الصلاة على القبر؟ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه كلها حسان ولأنه من أهل الصلاة فيسن له الصلاة على القبر كالولى^(١) وقبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي عليه لأنه لا يصلي على القبر بعد شهر .

(١) أى ولى الميت .

فصل

ومن صلى مرة فلا يسن له إعادة الصلاة عليها وإذا صلى على الجنازة مرة لم توضع لأحد يصلي عليها ، قال القاضي : لا يحسن بعد الصلاة عليه ويبادر بدفنه فإن رجي مجيء الولي آخر إلى أن يجيء إلا أن يخاف تغيره ، قال ابن عقيل : لا ينتظر به أحد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في طلحة بن البراء « أَعْجَلُوا بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِحَيْفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تَحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلُهُ » ، فأما من أدرك الجنازة ممن لم يصل فله أن يصلي عليها ، فعل ذلك علي وأنس وسلمان بن ربيعة وأبو حمزة ومعمار بن سمير .

(فصل) ويصلى على القبر وتعاد الصلاة عليه قبل الدفن جماعة وفرادى ، نص عليها أحمد وقال . وما بأس بذلك قد فعله عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي حديث ابن عباس قال « انتهى النبي صلى الله عليه وسلم إلى قبر وطب فصفوا خلفه وكبر أربعاً ، متفق عليه .

(فصل) وتجوز الصلاة على الغائب في بلد آخر بالنية فيستقبل القبلة ، ويصلى عليه كصلاته على حاضر . وسواء كان الميت في جهة القبلة أو لم يكن ، وسواء كان بين البلدين مسافة القصر أو لم يكن ، وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز ، وحكى ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى كقولها لأن من شرط الصلاة على الجنازة حضورها بدليل ما لو كان في البلد لم تجز الصلاة عليها مع غيبتها عنه . ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نعى النجاشي صاحب الحبشة اليوم الذي مات فيه وصلى بهم بالمصلى فكبر عليه أربعاً متفق عليه ، فإن قيل : فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم زويت له الأرض فأرى الجنازة ، قلنا ، هذا لم ينقل ولو كان لأخبر به .

ولنا أن نقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت ما يقتضى اختصاصه ولأن الميت مع البعد لا تجوز الصلاة عليه وإن رُئي ثم لو رآه النبي صلى الله عليه وسلم لا خصت الصلاة به ، وقد صف النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بهم . فإن قيل لم يكن بالحبشة من يصلى عليه ، قلنا ، ليس هذا مذهبكم ، فانكم لا تجيزون الصلاة

على الغريق والأسير ، ومن مات بالبوادي ، وإن كان لم يصل عليه ولأن هذا بعيد لأن النجاشي ملك الحبشة ، وقد أسلم وأظهر إسلامه فيبعد أن يكون لم يوافقه أحد يصلي عليه .

(فصل) فإن كان الميت في أحد جانبي البلد لم يصل عليه من الجانب الآخر ، قال ، وهذا اختيار أبي حنص البرمكي ، لأنه يمكنه الحضور للصلاة عليه أو على قبره وصلى أبو عبد الله بن حامد على ميت مات في أحد جانبي بغداد ، وهو في الجانب الآخر لأنه غائب فجازت الصلاة عليه كالغائب في بلد آخر ، وهذا مختص بما إذا كان معه في هذا الجانب .

(فصل) وتوقت الصلاة على الغائب بشهر كالصلاة على القبر لأنه لا يعلم بقاؤه من غير تلاش أكثر من ذلك ، وقال ابن عقيل ، في أكيل السبع ، والمحترق بالنار يحتمل أن لا يصلي عليه لذهابه بخلاف الضائع والغريق فإنه قد بقي منه ما يصلي عليه ، ويصلي عليه إذا عرف قبل الغسل كالغائب في بلد بعيد لأن الغسل تعذر لما منع أشبه الحى إذا عجز عن الغسل والتيمم صلى على حسب حاله .

« مسألة ، قال (وإن كبر الإمام خمساً كبر بتكبيره)

لا يختلف المذهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ولا أنقص من أربع ، والاولى أربع لا يزداد عليها ، واختلفت الرواية فيما بين ذلك ، فظاهر كلام المحرقي ، أن الامام اذا كبر خمساً تابعه المأموم ولا يتابعه في زيادة عليها ، ورواه الاثرم عن أحمد ، وروى حرب عن أحمد اذا كبر خمساً لا يكبر معه ولا يسلم الا مع الامام ، قال الخلال : وكل من روى عن أبي عبد الله يخالفه ، ومن لم ير متابعة الامام في زيادة على أربع ، الثوري ومالك وأبو حنيفة والشافعي ، واختارها ابن عقيل لأنها زيادة غير مسنونة للامام ، فلا يتابعه المأموم فيها كالقنوت في الركعة الاولى .

ولنا ما روى عن زيد بن أرقم أنه كبر على جنازة خمساً وقال « كان النبي ص) يكبرها » أخرجه مسلم وسعيد بن منصور وغيرهما ، وفي رواية سعيد فسئل عن ذلك فقال ، سنة رسول الله (ص) ، وقال سعيد : ثنا خالد بن عبد الله عن

يحیی الجابری عن عیسی مولى لحذیفة أنه کبر علی جنازة خمساً فقیل له ، فقال ؛
مولای وولى نعمتی صلی علی جنازة وکبر علیها خمساً ، وذكر حذیفة أن النبی
صلی الله علیه وسلم فعل ذلك ، وروی یاسناده ، أن علیاً صلی علی سهل بن حنیف
فکبر علیه خمساً ، وكان أصحاب معاذ یکبرون علی الجنائز خمساً ، وروی الخلال
یاسناده عن عمر بن الخطاب قال : کل ذلك قد کان أربعاً وخمساً ، وأمر الناس
بأربع ، قال أحمد فی إسناده حدیث زید بن أرقم : اسناد جید رواه شعبه عن عمرو
ابن مرة ، عن عبد الرحمن بن أبی لیلی ، عن زید بن أرقم ، ومعلوم أن المصلین
معه كانوا یتابعونه ، وروی الأثرم عن علی رضی الله عنه ، أنه کان یکبر
علی أصحاب رسول الله صلی الله علیه وسلم غیر أهل بدر خمساً ، وعلی سائر الناس
أربعاً ، وهذا أولى مما ذکره .

فأما إن زاد الإمام علی خمس فعن أحمد : أنه یکبر مع الإمام الی سبع .
قال الخلال : ثبت القول عن أبی عبد الله أنه یکبر مع الإمام الی سبع ثم لا یزاد
علی سبع ، ولا یسلم الا مع الإمام ، وهذا قول بکر بن عبد الله المزنی ، وقال
عبد الله بن مسعود : کبر ما کبر امامک ، فإنه لا وقت ولا عدد .
ووجه ذلك . ما روى ، أن النبی صلی الله علیه وسلم کبر علی حمزة سبعاً ،
رواه ابن شاهین ، وکبر علی جنازة أبی قتادة سبعاً ، وعلی سهل بن حنیف
سناً ، وقال : انه بدری ، وروی ، أن عمر رضی الله عنه جمع الناس فاستشارهم ،
فقال بعضهم : کبر النبی صلی الله علیه وسلم سبعاً ، وقال بعضهم خمساً ، وقال بعضهم
أربعاً ، فجمع عمر الناس علی أربع تکبیرات ، وقال : هو أطول الصلاة ، وقال
الحکم ابن عتیبة ؛ أن علیاً رضی الله عنه صلی علی سهل بن حنیف فکبر علیه سناً
وكانوا یکبرون علی أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً .

فإن زاد علی سبع لم یتابعه ، نصر علیه أحمد ، وقال فی رواية أبی داود ؛ أن زاد
علی سبع ینبغی أن یسبح به ، ولا أعلم أحداً قال بالزیادة علی سبع الا عبد الله
ابن مسعود ، فإن علقمة روى أن أصحاب عبد الله قالوا له ، أن أصحاب معاذ یکبرون
علی الجنائز خمساً ، فلو وقت لنا وقتاً . فقال ؛ اذا تقدمکم امامکم فکبروا ما یکبر
فانه لا وقت ولا عدد ، رواه سعید والأثرم ، والصحیح ؛ أنه لا یزاد علی سبع

لانه لم ينقل ذلك من فعل النبي (ص) ولا أحد من الصحابة ، ولكن لا يسلم حتى يسلم امامه ، قال ابن عقيل ، لا يختلف قول أحد اذا كبر الامام زيادة على أربع أنه لا يسلم قبل امامه على الروايات الثلاث ، بل يتبعه ويقف فيسلم معه ، قال الخلال ، العمل في نص قوله ، وما ثبت عنه : أنه يكبر ما كبر الإمام الى سبع ، وان زاد على سبع فلا ، ولا يسلم الا مع الامام ، وهو مذهب الشافعي في أنه لا يسلم قبل امامه ، وقال الثوري وأبو حنيفة ينصرف كما لو قام الامام الى خامسة فارقه ولم ينتظر تسليمه ، قال أبو عبد الله : ما أعجب حال الكوفيين سفيان ينصرف اذا كبر الخامسة ، والنبي (ص) كبر خمسا وفعله زيد بن أرقم وحذيفة ، وقال ابن مسعود ، كبر ما كبر امامك ولان هذه زيادة قول مختلف فيه فلا يسلم قبل امامه اذا اشتغل به ، كما لو صلى خلف من يقنت في صلاة يخالفه الامام في القنوت فيها ويخالف ما قاسوا عليه من وجهين ، أحدهما ، أن الركعة الخامسة لا خلاف فيها ، والثاني ، انها فعل والتكبير الزائدة بخلافها وكل تكبيرة قلنا يتابع الامام فيها فله فعلها وما لا فلا .

(فصل) والأفضل ان لا يزيد على أربع لان فيه خروجاً من الخلاف ، وأكثر أهل العلم يرون التكبير أربعاً ، منهم عمر وابنه وزيد بن ثابت وجابر وابن أبي اوفى والحسن بن علي والبراء بن عازب وأبو هريرة وعقبة بن عامر وابن الحنفية وعطاء والاوزاعي وهو قول مالك وأبي حنيفة والثوري والشافعي لان النبي (ص) كبر على النجاشي أربعاً متفق عليه ، وكبر على قبر بعد ماذن أربعاً ، وجمع عمر الناس على أربع ولان أكثر الفرائض لا تزيد على أربع ولا يجوز النقصان منها . وروى عن ابن عباس أنه كبر على الجنازة ثلاثاً ، ولم يعجب ذلك أبا عبد الله ، وقال : قد كبر انس ثلاثاً ناسياً فأعاد ولانه خلاف ما نقل عن النبي (ص) ولأن الصلاة الرباعية اذا نقص منها ركعة بطلت كذلك هاهنا فان نقص منها تكبيرة عامداً بطلت كما لو ترك ركعة عمداً ، وان تركها سهواً احتمل ان يعيدها كما فعل أنس ، ويحتمل ان يكبرها ما لم يطل الفصل كما لو نسي ركعة ، ولا يشرع لها سجود سهو في الموضعين .

(فصل) قال أحمد رحمه الله ، يكبر على الجنازة فيجيئون بأخرى يكبر الى سبع

ثم يقطع ، ولا يزيد على ذلك حتى ترفع الأربع ، قال أصحابنا : إذا كبر على جنازة ثم جىء بأخرى كبر الثانية عليهما وينويهما فإن جىء بثالثة كبر الثالثة عليهن ونواهن فإن جىء برابعة كبر الرابعة عليهن ، ثم يكمل التكبير عليهن إلى سبع ليحصل للرابعة أربع تكبيرات ، إذ لا يجوز النقصان منهن ؛ ويحصل للأولى سبع وهو أكثر ما ينتهى إليه التكبير ، فإن جىء بخامسة لم ينوها بالتكبير ، وإن نواها لم يجز لأنه دأب بين أن يزيد على سبع أو ينقص في تكبيرها عن أربع وكلاهما لا يجوز ، وهكذا لو جىء بثانية بعد تكبيرة الرابعة لم يجز أن يكبر عليها الخامسة لما بينا ، فإن أراد أهل الجنازة الأولى رفعها قبل سلام الإمام لم يجز ، لأن السلام ركن لا تتم الصلاة إلا به .

إذا تقرر هذا فإنه يقرأ في التكبيرة الخامسة الفاتحة وفي السادسة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو في السابعة ليكمل لجميع الجنائز القراءة والاذكار كما كمل لمن التكبيرات ، وذكر ابن عقيل وجهاً ثانياً قال : ويحتمل أن يكبر ما زاد على الأربع متتابعاً كما قلنا في القضاء للسبوق ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم سبعا ومعلوم أنه لم يرو أنه قرأ قراءتين ، والأول أصح ؛ لأن الثانية وما بعدها جنائز فيعتبر في الصلاة عليهن شروط الصلاة وواجباتها كالأولى .

« مسألة ، قال (والإمام يقوم عند صدر الرجل ووسط المرأة) »

لا يختلف المذهب في أن السنة أن يقوم الإمام في صلاة الجنازة حذاء وسط المرأة ، وعند صدر الرجل أو عند منكبيه ، وإن وقف في غير هذا الموضع خالف سنة الموقف وأجزأه ، وهذا قول إسحاق ونحوه قول الشافعى ، إلا أن بعض أصحابه قال : يقوم عند رأس الرجل ، وهو مذهب أبى يوسف ومحمد ، لما روى عن أنس « أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ، ثم صلى على امرأة فقام حياءً وسط السرير ، فقال له العلاء بن زياد : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجنازة مقامك منها ومن الرجل مقامك منه ؟ قال : نعم ، فلما فرغ قال : احفظوا ، قال الترمذى . هذا حديث حسن ، وقال أبو حنيفة : يقوم عند صدر الرجل والمرأة لانهما سواء ، فإذا وقف عند صدر الرجل فكذا المرأة

وقال مالك : يقف من الرجل عند وسطه . لأنه يروى هذا عن ابن مسعود :
ويقف من المرأة عند منكبها لان الوقوف عند أعاليها أمثل وأسلم .

ولنا ما روى سمرة قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة
ماتت في نفاسها فقام وسطها ، متفق عليه ، وحديث أنس الذي ذكرناه ، والمرأة
تخالف الرجل في الموقف — ، فجاز أن تخالفه هاهنا ، ولان قيامه عند وسط المرأة
ستر لها من الناس ، فكان أولى .

فأما قول من قال : يقف عند رأس الرجل ، فغير مخالف لقول من قال
بالوقوف عند الصدر ، لأنهما متقاربان ، فالواقف عند أحدهما واقف عند
الآخر ، والله اعلم .

(فصل)

فان اجتمع جناز رجال ونساء ، فعن احمد روايتان ، إحداهما : يسوى بين
رءوسهم ، وهذا اختيار القاضي ، وقول إبراهيم واهل مكة ومذهب أبي حنيفة ،
لأنه يروى عن ابن عمر : انه كان يسوى بين رءوسهم ، وروى سعيد باسناده عن
الشعبي : ان ام كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر موفيا جميعاً فأخرجت جنازتهما
فصلى عليهما امير المدينة ، فسوى بين رءوسهما وارجلهما حين صلى عليهما ،
وباسناده عن حبيب بن ابي مالك قال قدم سعيد بن جبير على اهل مكة وهم يسوون
بين الرجل والمرأة اذا صلى عليهما ، فأرادهم على ان يجعلوا رأس المرأة عند
وسط الرجل ، فأبوا عليه .

والرواية الثانية : ان يقف الرجال صفّاً والنساء صفّاً ، ويجعل وسط النساء
عند صدور الرجال ، وهذا اختيار أبي الخطاب ليكون موقف الامام عند صدر
الرجل ووسط المرأة ، وقال سعيد : حدثني خالد بن يزيد بن ابي مالك الدمشقي ،
قال حدثني ابي قال : رأيت وائلة بن الاسقع يصلي على جناز الرجال والنساء اذا
اجتمعت فيصف الرجال صفّاً ، ثم يصف النساء خلف الرجال ، رأس اول امرأة
يضعها عند ركبة آخر الرجال ، ثم يصفهن ، ثم يقوم وسط الرجال ، واذا كانوا
رجالا كلهم صفهم ثم قام وسطهم ، وهذا يشبه مذهب مالك ، وقول سعيد

ابن جبير، وما ذكرناه أولى، لأنه مدلول عليه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا حجة في قول أحد خالف فعله أو قوله، والله أعلم.

«مسألة، قال (ولا يصلى على القبر بعد شهر)»

وبهذا قال أصحاب الشافعى، وقال بعضهم: يصلى عليه أبداً، واختاره ابن عقيل، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد بعد ثمانى سنين، حديث صحيح متفق عليه، وقال بعضهم: يصلى عليه مالم يبل جسده، وقال أبو حنيفة: يصلى عليه الولي إلى ثلاث، ولا يصلى عليه غيره بحال، قال إسحاق: يصلى عليه الغائب إلى شهر، والحاضر إلى ثلاث.

ولنا ما روى سعيد بن المسيب «أن أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب، فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر، أخرجه الترمذى، وقال أحمد أكثر ما سمعنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعد شهر، ولأنها مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها فجازت الصلاة عليه فيها كما قبل الثلاث وكالغائب، وتجويز الصلاة عليه مطلقاً باطل بقبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يصلى عليه الآن اتفاقاً، وكذلك التحديد يلى الميت، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلى ولا يصلى على قبره.

فإن قيل: فالخبر دل على الجواز بعد شهر فكيف منعتموه.

قلنا: تحديده بالشهر يدل على أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت عند رأسه ليكون مقارباً للحد، وتجاوز الصلاة بعد الشهر قريباً منه، لدلالة الخبر عليه، ولا يجوز بعد ذلك لعدم وروده.

«مسألة، قال (وإذا تشاح الورثة في الكفن جعل بثلاثين درهماً فإن كان

موسراً فبخمسين)»

وجملة ذلك: أنه يستحب تحسين كفن الميت، بدليل ما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل فقال «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه».

ويستحب تكفينه في البياض لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «ألبسوا

من ثيابكم البياض ، فإنه أظهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم ، رواه النسائي ، وكفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب سحولية ، وإن تشاح الورثة في كفن جعل كفننه بحسب حاله : إن كان موسراً كان كفننه رفيعاً حسناً ، ويجعل على حسب ما كان يلبس في حال الحياة ، وإن كان دون ذلك فعلى حسب حاله ، وقول الخرقى . جعل بثلاثين درهماً ، وإن كان موسراً فبخمسين ليس هو على سبيل التحديد ، إذ لم يرد به نص ولا فيه إجماع ، والتحديد إنما يكون بأحدهما ، وإنما هو تقريب - فلعله كان يحصل الجيد والمتوسط في وقته بالقدر الذي ذكره وقد روى عن ابن مسعود أنه أوصى أن يكفن بنحو من ثلاثين درهماً .

والمستحب أن يكفن في جديد إلا أن يوصى الميت بغير ذلك فتمثل وصيته كما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال « كفنوني في ثوبي هذين ، فإن الحمى أحوج إلى الجديد من الميت ، وإنما هما للبهنة والتراب ، وذهب ابن عقيل إلى أن التكفين في الخليع أولى لهذا الخبر ، والأول أولى لدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه عليه .

فصل

ويجب كفن الميت ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ولأن سترته واجبة في الحياة فكذلك بعد الموت ويكون ذلك من رأس ماله مقدماً على الدين والوصية والميراث ، لأن حمزة ومصعب بن عمير رضي الله عنهما لم يوجد لكل واحد منهما إلا ثوب فكفن فيه ، ولأن لباس المفلس مقدم على قضاء دينه ، فكذلك كفن الميت ، ولا ينتقل إلى الوارث من مال الميت إلا ما فضل عن حاجته الأصلية وكذلك مؤونة دفنه وتجهيزه وما لا بد للميت منه ، فأما الخنوط والطيب فليس بواجب : ذكره أبو عبد الله بن حامد لأنه لا يجب في الحياة : فكذلك بعد الموت ، وقال القاضي : يحتمل أنه واجب لأنه مما جرت العادة به ، وليس بصحيح ، فإن العادة جرت بتحسين الكفن وليس بواجب .

(فصل) وكفن المرأة ومؤونة دفنها من مالها إن كان لها مال ، وهذا قول

وهذا قول الشعبي وأبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : يجب على الزوج : واختلفوا عن مالك فيه ، واحتجوا بأن كسوتها ونفقتها واجبة عليه فوجب عليه كفنها كسيد العبد والوالد

ولنا أن النفقة والكسوة تجب في النكاح للتمكن من الاستمتاع ، ولهذا تسقط بالنشوز والبيتونة ، وقد انقطع ذلك بالموت ، فأشبه ما لو انقطع بالفرقة في الحياة ولأنها بانت منه بالموت فأشبهت الأجنبية وفارقت المملوك ، فإن نفقته تجب بحق المالك لا بالانقطاع . ولهذا تجب نفقة الأبق وفطرتة ، والوالد أحق بدفنه وتوليه إذا تقرر هذا فإنه إن لم يكن لها مال فعلي من تلزمه نفقتها من الأقارب ، فإن لم يكن ففي بيت المال كمن لا زوج لها .

« مسألة ، قال (والسقط إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر غسل وصلى عليه) »

السقط : الولد تضعه المرأة ميتاً أو لغير تمام ، فأما إن خرج حياً واستهل فإنه يغسل ويصلى عليه بغير خلاف . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته واستهل يصلى عليه ، وإن لم يستهل قال أحمد : إذا أتى له أربعة أشهر غسل وصلى عليه . وهذا قول سعيد بن المسيب وابن سيرين وإسحاق وصلى ابن عمر على ابن لابنته ولد ميتاً .

وقال الحسن وإبراهيم والحكم وحماد ومالك والأوزاعي وأصحاب الرأي : لا يصلى عليه حتى يستهل ، وللشافعي قولان كالْمذهبين ، لما روى عن النبي (ص) أنه قال « الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل » رواه الترمذي . ولأنه لم يثبت له حكم الحياة ولا يرث ولا يورث ، فلا يصلى عليه كمن دون أربعة أشهر .

ولنا ما روى المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والسقط يصلى عليه » رواه أبو داود والترمذي ، وفي لفظ رواية الترمذي « والطفل يصلى عليه » وقال هذا حديث حسن صحيح . وذكره أحمد ، واحتج به وبحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال « ما أحد أحق أن يصلى عليه من الطفل » ولأنه نسمة نفخ فيه الروح فيصلى عليه كالمستهل . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر في حديثه الصادق

المصدق أنه ينفخ فيه الروح لأربعة أشهر ، وحديثهم قال الترمذى : قد اضطرب الناس فيه فرواه بعضهم موقوفا . قال الترمذى : كان هذا أصبح من المرفوع ، وأما الإرث فلأنه لا تعلم حياته حال موت موروثه ، وذلك من شروط الإرث والصلاة من شرطها أن تصادف من كانت فيه حياة ، وقد علم ذلك بما ذكرنا من الحديث ، ولأن الصلاة عليه دعاء له ولوالديه وخير ، فلا يحتاج فيها إلى الاحتياط واليقين لوجود الحياة بخلاف الميراث ، فأما من لم يأت له أربعة أشهر فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ويلف في خرقه ويدفن ، ولا نعلم فيه خلافاً إلا عن ابن سيرين ، فإنه قال يصلى عليه إذا علم أنه نفخ فيه الروح ، وحديث الصادق المصدق يدل على أنه لا ينفخ فيه الروح إلا بعد أربعة أشهر وقبل ذلك فلا يكون نسمة فلا يصلى عليه كالجادات والدم

« مسألة ، قال : فإن لم يتبين أذكر هو أم أنثى سمي اسماً يصلح للذكر والأنثى)

هذا على سبيل الاستحباب لأنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سمو أسقاطكم فإنهم أسلافكم » رواه ابن السماك بإسناده ، قيل إنهم إنما يسمون ايدعوا يوم القيامة بأسمائهم ، فإذا لم يعلم هل السقط ذكر أو أنثى سمي اسماً يصلح لها جميعاً ، كسلبه وقتادة وسعادة وهند وعتبة وهبة الله ونحو ذلك .

« مسألة ، قال (وتغسل المرأة زوجها)

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المرأة تغسل زوجها إذا مات ، قالت عائشة « لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ، ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه » رواه أبو داود ، وأوصى أبو بكر رضى الله عنه أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس - وكانت صائمة - فعزم عليها أن تفطر ، فلما فرغت من غسله ذكرت يمينه فقالت لا أتبعه اليوم حثاً ، فدعت بماء فشربت ، وغسل أبا موسى امرأته أم عبد الله ، وأوصى جابر بن زيد أن تغسله امرأته

قال أحمد : ليس فيه اختلاف بين الناس

« مسألة ، قال (وإن دعت الضرورة إلى أن يغسل الرجل زوجته فلا بأس)

المشهور عن أحمد أن الزوج غسل امرأته ، وهو قول علقمة وعبد الرحمن ابن يزيد بن الأسود وجابر بن زيد وسليمان بن يسار وابن سلبة بن عبد الرحمن وقتادة وحامد ومالك والاوزاعي والشافعي وإسحاق ، وعن أحمد رواية ثانية ليس للزوج غسلها ، وهو قول أبي حنيفة والثوري ، لأن الموت فرقة تبيح اختها وأربعا سواها فحرمت النظر واللمس كالطلاق

ولنا ما روى ابن المنذر « أن عليا رضي الله عنه غسل فاطمة رضي الله عنها ، واشتهر ذلك في الصحابة فلم ينكروه فكان إجماعا ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها « لو مت قبل لغسلتك وكفنتك » رواه ابن ماجه ، والأصل في إضافة الفعل الى الشخص ان يكون للبشارة ، وحمله على الأمر يبطل فائدة التخصيص ، ولأنه أحد الزوجين فأبىح له غسل صاحبه كالآخر ؛ والمعنى فيه ان كل واحد من الزوجين يسهل عليه اطلاع الآخر على عورته دون غيره لما كان بينهما في الحياة ، ويأتى بالغسل على أكمل ما يمكنه ، لما بينهما من المودة والرحمة ، وما قاسوا عليه لا يصح لأنه يمنع الزوجة من النظر وهذا بخلافه ولأنه لا فرق بين الزوجين الا بقاء العدة ولا أثر لها ، بدليل ما لو مات المطلق ثلاثا فإنه لا يجوز لها غسله مع العدة ، ولأن المرأة لو وضعت حملها عقب موته كان لها غسله ولا عدة عليها ، وقول الحرقى : وان دعت الضرورة الى ان يغسل الرجل زوجته فلا بأس - يعنى به انه يكره له غسلها مع وجود من يغسلها سواه لما فيه من الخلاف والشبهة ، ولم يرد انه محرم ، فان غسلها لو كان محرما لم تبحه الضرورة كغسل ذوات محارمه والاجنبيات .

فصل

فان طلق امرأته ثم مات أحدهما في العدة وكان الطلاق رجعيا فحكمها حكم الزوجين قبل الطلاق ، لأنها زوجة تعتد للوفاة وترثه ويرثها ، ويباح له وطؤها ، وان كان بائنا لم يجوز لان اللمس والنظر محرم حال الحياة فبعد الموت أولى ، وان قلنا ان الرجعية محرمة لم يبيح لأحدهما غسل صاحبه لما ذكرناه

(فصل) وحكم أم الولد حكم المرأة فيما ذكرنا . وقال ابن عقيل يحتمل ان لا يجوز

لها غسل سيدها ، لأن عتقها حصل بالموت ، ولم يبق علقه من ميراث ولا غيره .
وهذا قول أبي خنيفة .

ولنا أنها في معنى الزوجة في اللمس والنظر والاستمتاع ، فكذلك في الغسل ،
والميراث ليس من المقتضى بدليل الزوجين إذا كان أحدهما رقيقا ، والاستبراء
ها هنا كالعدة ؛ ولأنها إذا ماتت يلزمه كفنها ودفنها وموئنتها ، بخلاف الزوجه .
فأما غير أم الولد من الاماء فيحتمل أن لا يجوز لها غسل سيدها ، لأن الملك انتقل
فيها إلى غيره ولم يكن بينهما من الاستمتاع ما تصير به في معنى الزوجات ، ولو
مات قبل الدخول بامراته احتمل ان لا يباح لها غسله لذلك والله أعلم

فصل

وإن كانت الزوجة ذمية فليس لها غسل زوجها ، لأن الكافر لا يغسل المسلم
لأن النية واجبة في الغسل والكافر ليس من أهلها ، وليس لزوجها غسلها لأن
المسلم لا يغسل الكافر ولا يتولى دفنه ، ولأنه لا ميراث بينهما ولا موالاة ، وقد
انقطعت الزوجية بالموت ، ويتخرج جواز ذلك بناء على جواز غسل المسلم الكافر
(فصل) وليس لغير من ذكرنا من الرجال غسل أحد من النساء ، ولا أحد
من النساء غسل غير من ذكرنا من الرجال وإن كن ذوات رحم محرم ، وهذا قول
أكثر أهل العلم . وحكى عن أبي قلابة أنه غسل ابنته ، واستعظم أحمد هذا ولم
يمجبه . وقال أليس قد قيل استأذن على أمك ، وذلك لأنها محرمة حال الحياة ،
فلم يجوز غسلها كالأجنبي . وأخته من الرضاع ؛ فإن دعت الضرورة إلى ذلك
بأن لا يوجد من يغسل المرأة من النساء ، فقال منها سألت أحمد عن الرجل يغسل
أخته إذا لم يجد نساء ؟ قال لا . قلت فكيف يصنع ؟ قال يغسلها وعليها ثيابها ،
يصب عليها الماء صبا . قلت لأحمد : وكذلك كل ذات محرم تغسل وعليها ثيابها ؟
قال نعم .

وقال الحسن ومحمد ومالك : لا بأس بغسل ذات محرم عند الضرورة ، فأما
إن مات رجل بين نسوة أجنبيات ، أو امرأة بين رجال أجنبيات ، أو مات خنثى
مشكل فإنه يمم . وهذا قول سعيد بن المسيب والنخعي وحامد ومالك وأصحاب
الرأى وابن المنذر .

وحكى أبو الخطاب رواية ثانية أنه يغسل من فوق القميص ، يصب عليه الماء من فوق القميص صبا ولا يمس ، وهو قول الحسن واسحاق ولنا ما روى تمام الرازى فى فوائده بإسناده عن مكحول عن واثلة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس بينها وبينهم محرم تيمم كما ييمم الرجال ، ولأن الغسل من غير مس لا يحصل به التنظيف ولا إزالة النجاسة . بل ربما كثرت ولا يسلم من النظر فكان العدول الى التيمم أولى ، كما لو عدم الماء .

(فصل)

وللنساء غسل الطفل بعير خلاف . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة تغسل الصبي الصغير ، قال أحمد لهن غسل من له دون سبع سنين . وقال الحسن : إذا كان فطما أو فوqe . وقال الاوزاعى : ابن أربع أو خمس . وقال أصحاب الراى : الذى لم يتكلم ولنا أن من له دون السبع لم تؤمر بأمره بالصلاة ولا عورة له فأشبه ما سلموه فأما من بلغ السبع ولم يبلغ ، فحكى أبو الخطاب فيه روايتين ، والصحيح أن من بلغ عشراً ليس للنساء غسله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وفرقوا بينهم فى المضاجع ، وأمر بضربهم للصلاة لعشر يحتمل أن يلحق بمن دون السبع ، لأنه فى معناه ، ويحتمل أن لا يلحق به لأنه يفارقه فى أمره بالصلاة وقربه من المراهق .

فأما الطفلة الصغيرة فلم ير أبو عبد الله أن يغسلها الرجل وقال : النساء أعجب الى ، وذكر له أن الثورى يقول : تغسل المرأة الصبي ، والرجل الصبية قال لا بأس أن تغسل المرأة الصبي ، وأما الرجل يغسل الصبية فلا أجتريء عليه الا ان يغسل الرجل ابنته الصغيرة ، فإنه يروى عن ابى قلابه أنه غسل بنتا له صغيرة ، والحسن قال لا بأس أن يغسل الرجل ابنته اذا كانت صغيرة . وكره غسل الرجل : الصغيرة سعيد الزهرى — قال الخلال : القياس التشوية بين الغلام والجارية — لولا أن التابعين فرقوا بينهما — فكرهه أحمد لذلك .

وسوى أبو الخطاب بينهما فجعل فيهما وايتين ، جرياً على موجب القياس ، والصحيح ما عليه السلف من أن الرجل لا يغسل الجارية والتفرقة بين عورة الغلام والجارية لأن عورة الجارية أخش ولأن العادة معاناة المرأة للغلام الصغير ومباشرة عورته في حال تربيته ولم تجر العادة بمباشرة الرجل عورة الجارية في الحياة ، فكذلك حالة الموت والله أعلم .

فأما الصبي إذا غسل الميت فإن كان عاقلاً صح غسله صغيراً كان أو كبيراً لأنه يصح طهارته فصح أن يطهر غيره كالكبير .

(فصل) ويصح أن يغسل المحرم الحلال والحلال المحرم لأن كل واحد منهما تصح طهارته وغسله فكان له أن يغسل غيره .

(فصل) ولا يصح غسل الكافر المسلم لأنه عبادة وليس الكافر من أهلها ، وقال مكحول في امرأة توفيت في سفر ومعها ذو محرم ونساء نصارى : يغسلها النساء ، وقال سفيان في رجل مات مع نساء ليس معهن رجل ، قال : إن وجدوا نصرانياً أو مجوسياً فلا بأس إذا توضأ أن يغسله ويصلي عليه النساء ، وغسلت امرأة علقمة امرأة نصرانية ، ولم يعجب هذا أبا عبد الله ، وقال : لا يغسله إلا مسلم وييمم لأن الكافر نجس فلا يطهر غسله المسلم^(١) ولأنه ليس من أهل العبادة ، فلا يصح غسله للمسلم كالمجنون .

وإن مات كافر مع مسلمين لم يغسلوه سواء كان قريباً منهم أو لم يكن ولا يتولوا دفنه إلا أن لا يجدوا من يواريه وهذا قول مالك ، وقال أبو حفص العكبري : يجوز له غسل قريبه الكافر ودفنه ، وحكاه قولاً لأحمد وهو مذهب الشافعي ، لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : إن عمك الشيخ الضال قد مات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذهب فواره .

ولنا أنه لا يصلي عليه ولا يدعوه له ، فلم يكن له غسله وتولى أمره كالأجنبي

(١) المراد بالنجاسة والطهر هنا المعنويان لا الحسيان كما تقول الشيعة ، فالغسل طهارة تعبد ، وأما النجاسة الحسية إذا كانت على بدن الميت أو الحي فتطهر بغسل الكافر لها قطعاً .

والحديث إن صح يدل على مواراته وله ذلك إذا خاف من التعبير به والضرر ببقائه، قال أحمد رحمه الله في يهودى أو نصرانى مات وله ولد مسلم : فليركب دابة وليسر أمام الجنازة ، وإذا أراد أن يدفن رجع مثل قول عمر رضى الله عنه .

« مسألة ، قال (والشهيد اذا مات فى موضعه لم يغسل ولم يصل عليه)

يعنى اذا مات فى المعتكف فإنه لا يغسل رواية واحدة ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم فيه خلافا الا عن الحسن وسعيد بن المسيب قالا : يغسل الشهيد ما مات ميت الا جنبا ، والاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فى ترك غسلهم أولى .

فأما الصلاة عليه فالصحيح أنه لا يصل عليه ، وهو قول مالك والشافعى واسحاق ، وعن أحمد رواية أخرى : أنه يصل عليه ، اختارها الخلال ، وهو قول الثورى وأبي حنيفة الا أن كلام أحمد فى هذه الرواية يشير الى أن الصلاة عليه مستحبة غير واجبة ، قال فى موضع : ان صلى عليه فلا بأس به ، وفى موضع آخر قال : يصل ، وأهل الحجاز لا يصلون عليه ، وما تضره الصلاة لا بأس به ، وصرح بذلك فى رواية المروذى ، فقال ، الصلاة عليه أجود ، وإن لم يصلوا عليه أجزأ ، فكان الروايتين فى استحباب الصلاة لا فى وجوبها احدهما يستحب ، لما روى عقبه « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوما فصلى على أهل أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف إلى المنبر ، متفق عليه ، وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد » .

ولنا ما روى جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدفن شهداء أحد فى دماثهم ، ولم يغسلهم ولم يصل عليهم » متفق عليه . ولأنه لا يغسل مع إمكان غسله فلم يصل عليه كسائر من لم يغسل ، وحديث عقبه مخصوص بشهداء أحد فإنه صلى عليهم فى القبور بعد ثمانى سنين ، وهم لا يصلون على القبر أصلا ، ونحن لا نصلى عليه بعد شهر ، وحديث ابن عباس يرويه الحسن بن عمار وهو ضعيف ، وقد انكر عليه شعبة رواية هذا الحديث ، وقال ان جرير بن حازم يكلمنى فى ان لا أتكلم فى الحسن بن عمار ، وكيف لا أتكلم فيه وهو يروى هذا الحديث ؟ ثم نحمله على الدعاء

إذا ثبت هذا : فيحتمل أن ترك غسل الشهيد لما تضمنه الغسل من إزالة أثر العبادة المستحسنة شرعاً فإنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « والذي نفسي بيده لا يكلم^(١) أحد في سبيل الله — والله أعلم بمن يكلم في سبيله — إلا جاء يوم القيامة واللون لون دم والريح ريح مسك » ، رواه البخاري ، وقال النبي (ص) ليس شيء أحب إلى الله من قطرتين وأثرين : أما الأثران : فأثر في سبيل الله وأثر في فريضة الله تعالى ، رواه الترمذي وقال هو حديث حسن وقد جاء ذكر هذه العلة في الحديث ، فإن عبد الله بن ثعلبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « زهلوهم بدمائهم ، فإنه ليس كلم يكلم في الله إلا يأتي يوم القيامة يدمى لونه لون الدم وريحه ريح المسك » ، رواه النسائي .

ويحتمل أن الغسل لا يجب إلا من أجل الصلاة ، إلا أن الميت لا فعل له ، فأمرنا بغسله لنصلي عليه ، فمن لم تجب الصلاة عليه لم يجب غسله كالحي ، ويحتمل أن الشهداء في المعركة يكثرون فيشق غسلهم وربما يكون فيهم الجراح فيتضررون ، فعني عن غسلهم لذلك .

وأما سقوط الصلاة عليهم : فيحتمل أن تكون علته كونهم أحياء عند ربهم والصلاة إنما شرعت في حق الموتى ، ويحتمل أن ذلك لعناهم عن الشفاعة لهم ، فإن الشهيد يشفع في سبعين من أهله فلا يحتاج إلى شفيع ، والصلاة إنما شرعت للشفاعة .

(فصل) فإن كان الشهيد جنباً غسل وحكمه في الصلاة عليه حكم غيره من الشهداء ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يغسل لعموم الخبر ، وعن الشافعي كالمذهبين .

ولنا ما روى « أن حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما شأن حنظلة ؟ فاني رأيت الملائكة تغسله » فقالوا : انه جامع ثم سمع الهيعة تخرج إلى القتال ، رواه ابن اسحاق في المغازي ، ولأنه غسل واجب لغير الموت فسقط بالموت كغسل النجاسة وحديثهم لا عموم له فإنه قضية في عين ورد

في شهداء أحد ، وحديثنا خاص في حنظلة وهو من شهداء أحد ، فيجب تقديمه .
إذا ثبت هذا فمن وجب الغسل عليه بسبب سابق على الموت كالمرأة تطهر
من حيض أو نفاس ثم تقتل فهي كالجنب للعلة التي ذكرناها ، ولو قتلت في حيضها
أو نفاسها لم يجب الغسل لأن الطهر من الحيض شرط في الغسل أو في السبب
الموجب ، فلا يثبت الحكم بدونه ، فأما أن أسلم ثم استشهد فلا غسل عليه لأنه
روى أن أصيرم بن عبد الأشهل أسلم يوم أحد ثم قتل فلم يؤمر بغسله .

فصل

والبالغ وغيره سواء ، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور
وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة . لا يثبت حكم الشهادة لعنير البالغ لأنه ليس
من أهل القتال .

ولنا أنه مسلم قتل في معترك المشركين بقتالهم أشبه البالغ ولأنه أشبه البالغ
في الصلاة عليه والغسل إذا لم يقتله المشركون فيشبهه في سقوط ذلك عنه بالشهادة ،
وقد كان في شهداء أحد حارثة بن النعمان وعمير بن أبي وقاص أخو سعد ، وهما
صغيران والحديث عام في الكل وما ذكره يبطل بالنساء .

مسألة ، قال (ودفن في ثيابه وإن كان عليه شيء من الجلود والسلاح
نحى عنه)

أما دفنه بثيابه فلا نعلم فيه خلافا وهو ثابت بقول النبي صلى الله عليه وسلم
« ادفنوه بثيابهم » وروى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس « أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمر بقتلي أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا
في ثيابهم بدمائهم » وليس هذا بحتم ، لكنه الأولى ، وللولى أن ينزع عنه ثيابه
ويكفنه بعنبرها وقال أبو حنيفة ، لا ينزع عنه شيء لظاهر الخبر .

ولنا ما روى « أن صفية أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين ليكفن فيهما
حمزة فكفنه في أحدهما ، وكفن في الآخر رجلا آخر ، رواه يعقوب بن شيبه
وقال ، هو صالح الاسناد ، فدل على أن الخيار إلى الولي والحديث الآخر يحمل
على الإباحة والاستحباب .

إذا ثبت هذا : فإنه ينزع عنه من لباسه ما لم يكن من عامة لباس الناس من الجلود والفراء والحديد ، قال أحمد ، لا يترك عليه فرو ولا خف ولا جلد ، وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة ، وقال مالك ، لا ينزع عنه فرو ولا خف ولا محشو ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ادفنوهم بثيابهم » وهذا عام في الكل وما رويناه أخص فكان أولى .

« مسألة » قال (وإن حمل وبه رمل غسل وصلى عليه)

معنى قوله « رمل » أى حياة مستقرة فهذا يغسل ويصلى عليه ، وإن كان شهيداً لأن النبي صلى الله عليه وسلم « غسل سعد بن معاذ وصلى عليه وكان شهيداً رماه ابن العرقة يوم الخندق بسهم فقطع أكحله فحمل إلى المسجد ، فلبث فيه أياماً حتى حكم في بني قريظة ثم انفتح جرحه فمات » وظاهر كلام الخرقى أنه متى طالت حياته بعد حمله غسل وصلى عليه ، وإن مات في المعترك أو عقب حمله لم يغسل ولم يصل عليه ، ونحو هذا قول مالك قال ، إن أكل أو شرب أو بقي يومين أو ثلاثة غسل ، وقال أحمد في موضع ، إن تكلم أو أكل أو شرب صلى عليه ، وقول أصحاب أبي حنيفة نحو من هذا .

وعن أحمد أنه سئل عن المجروح إذا بقي في المعترك يوماً إلى الليل ثم مات فرأى أن يصل عليه ، وقال أصحاب الشافعي ، إن مات حال الحرب لم يغسل ولم يصل عليه وإلا فلا ، والصحيح التحديد بطول الفصل أو الأكل لأن الأكل لا يكون إلا من ذى حياة مستقرة ، وطول الفصل يدل على ذلك ، وقد ثبت اعتباره في كثير من المواضع .

وأما الكلام والشرب وحالة الحرب فلا يصح التحديد بشيء منها لأنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد « من ينظر ما فعل سعد بن الربيع ؟ فقال رجل : أنا انظر لك يا رسول الله فنظر فوجده جريحاً به رمل ، فقال له ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن انظر في الأحياء أنت أم في الأموات ؟ قال : فأنا في الأموات ، فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام ، وذكر الحديث ، قال ثم لم أبرح أن مات .

وروى د أن أصيرم بن عبد الأشهل وجد صريعاً يوم أحد فقبل له : ما جاء بك ؟ قال : أسلمت ثم جئت ، وهما من شهداء أحد دخلا في عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم « ادفنوهم بدمائهم وثيابهم » ولم يغسلهم ولم يصل عليهم ، وقد تكلموا وماتوا بعد انقضاء الحرب ، وفي قصة أهل اليمامة عن ابن عمر « أنه طاف في القتلى فوجد أبا عقيل الأنفي قال : فسقيته ماء وبه أربعة عشر جرحاً كلها قد خلص إلى مقتل ، فخرج الماء من جراحاته كلها فلم يغسل » وفي فتوح الشام « أن رجلاً قال : أخذت ماء لعل أسقي ابن عمي إن وجدت به حياة ، فوجدت الحارث بن هشام فأردت أن أسقيه ، فإذا رجل ينظر إليه فأومأ لي أن أسقيه ، فذهبت إليه لاسقيه فإذا آخر ينظر إليه ، فأومأ لي أن أسقيه فلم أصل إليه حتى ماتوا كلهم ، ولم يفرد أحد منهم بغسل ولا صلاة وقد ماتوا بعد انقضاء الحرب .

فصل

فإن كان الشهيد عاد عليه سلاحه فقتله فهو كالمقتول بأيدي العدو ، وقال القاضي : يغسل ويصل عليه لأنه مات بغير أيدي المشركين ، أشبه ما لو أصابه ذلك في غير المعترك .

ولنا ما روى أبو داود عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « أغرنا على حى من جهينة فطلب رجل من المسلمين رجلاً منهم فضربه فأخطأه ، فأصاب نفسه بالسيف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخوكم يا معشر المسلمين ، فابتدره الناس ، فوجدوه قد مات ، فلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه ودمائه وصلى عليه فقالوا يا رسول الله أشهيد هو ؟ قال نعم ، وأنا له شهيد » وعامر بن الأكوع بارز مرحباً يوم خيبر فذهب يسفل له ^(١) فرجع سيفه على نفسه ، فكانت فيها نفسه ، فلم يفرد عن الشهداء بحكم ، ولأنه شهيد المعركة فأشبه ما لو قتله الكفار ؛ وبهذا فارق ، ما لو كان في غير المعترك ، فأما إن سقط من دابته أو وجد ميتاً ولا أثر به فإنه يغسل نص عليه أحمد وتأول الحديث « ادفنوهم بكلومهم » فإذا كان به كلم لم يغسل ، وهذا قول أبي حنيفة في الذي يوجد ميتاً

(١) أى ليضربه من أسفل .

لا أثر به ، وقال الشافعى . لا يغسل بحال لاحتمال أنه مات بسبب من أسباب القتال ولنا أن الأصل وجوب الغسل فلا يسقط بالاحتمال ، ولأن سقوط الغسل في محل الوفاق مقرون بمن كلف فلا يجوز حذف ذلك عن درجة الاعتبار .

(فصل ومن قتل من أهل العدل ^(١) في المعركة فحكمه في الغسل والصلاة حكم من قتل في معركة المشركين ، لأن علياً رضي الله عنه لم يغسل من قتل معه ، وعمرار أوصى أن لا يغسل ، وقال : ادفوني في ثيابي فاني مخاصم ، قال أحمد : قد أوصى أصحاب الجمل إننا مستشهدون غداً فلا تنزعوا عنا ثوباً ولا تغسلوا عنا دماً ، ولأنه شهيد المعركة أشبه قتيل الكفار ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافعى في أحد قوليهِ : يغسلون لأن أسماء غسلت ابنها عبد الله بن الزبير ، والأول أولى لما ذكرناه ، وأما عبد الله بن الزبير فإنه أخذ وصلب فهو كالمقتول ظلماً وليس بشهيد المعركة .

وأما الباغي : فقال الحرقى . من قتل منهم غسل وكفن وصلى عليه ، ويحتمل إلحاقه بأهل العدل لأنه لم ينقل إلينا غسل أهل الجمل وصفين من الجانبين ولأنهم يكثرون في المعترك فيشق غسلهم فأشبهوا أهل العدل ، فأما الصلاة على أهل العدل فيحتمل أن لا يصلى عليهم لأننا شبهناهم بشهداء معركة المشركين في الغسل فكذلك في الصلاة ويحتمل أن يصلى عليهم لأن علياً رضي الله عنه صلى عليهم ^(٢) .

(فصل فأما من قتل ظلماً أو قتل دون ماله أو دون نفسه وأهله ففيه روايتان : إحداهما : يغسل اختارها الخلال ، وهو قول الحسن ومذهب الشافعى ومالك ، لأن رتبته دون رتبة الشهيد في المعترك فأشبهه المبطلون ، ولأن هذا لا يكثر القتل فيه فلم يجز إلحاقه بشهيد المعترك ، والثانية : لا يغسل ولا يصلى عليه ، وهو قول الشعبي والأوزاعى وإسحاق في الغسل لأنه قتل شهيداً أشبه شهيد المعترك قال النبي (ص) « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

(١) أهل العدل : هم جماعة الإمام الحق أى من قتل منهم في قتال البغاة والمخارجين على الإمام فهم شهداء .

(٢) تقدم في أول الفصل أن علياً لم يغسلهم فهل صلى عليهم بدون غسل ؟

فصل

فأما الشهيد بغير قتل كالمبطون والمطعون والغرق^(١) وصاحب الهدم والنفساء فإنهم يغسلون ويصلى عليهم لا نعلم فيه خلافاً إلا ما يحكى عن الحسن : لا يصلى على النفساء لأنها شهيدة .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها ، متفق عليه ، وصلى على سعد بن معاذ وهو شهيد ، وصلى المسلمون على عمر وعلى رضى الله عنهما وهما شهيدان ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : الشهداء خمسة : المطعون ، والمبطون ، والغرق ، وصاحب الهدم ، والشهيد في سبيل الله ، قال الترمذى هذا حديث صحيح متفق عليه .

وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الشهادة سبع سوى القتل ، وزاد على ما ذكر في هذا الخبر صاحب الحريق ، وصاحب ذات الجنب ، والمرأة تموت بجمع شهيدة ، وكل هؤلاء يغسلون ويصلى عليهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ترك غسل الشهيد في المعركة لما يتضمنه من إزالة الدم المستطاب شرعاً أو لمشقة غسلهم لكثرتهم أو لما فيهم من الجراح ولا يوجد ذلك هاهنا .

(فصل) فإن اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فلم يميزوا صلى على جميعهم ينوى المسلمين ، قال أحمد : ويجعلهم بينه وبين القبلة ثم يصلى عليهم ، وهذا قول مالك والشافعى ، وقال أبو حنيفة : إن كان المسلمون أكثر صلى عليهم وإلا فلا لأن الاعتبار بالأكثر بدليل أن دار المسلمين الظاهر فيها الإسلام لكثرة المسلمين بها وعكسها دار الحرب لكثرة من بها من الكفار .

ولنا أنه أمكن الصلاة على المسلمين من غير ضرر فوجب ، كما لو كانوا أكثر ، ولأنه إذا جاز أن يقصد بصلاته ودعائه الأكثر جاز قصد الأقل ، ويبطل ما قالوه بما إذا اختلطت أخته بأجنبيات أو ميتة بمذكيات ثبت الحكم للأقل دون الأكثر .

(فصل) وإن وجد ميت فلم يعلم أم مسلم هو أم كافر نظر إلى العلامات من الختان

(١) الغرق بكسر الراء كتب وفرح : الخريق

والثياب والخضاب ، فإن لم يكن عليه علامة وكان في دار الاسلام غسل وصلى عليه ، وان كان في دار الكفر لم يغسل ولم يصل عليه : نص عليه أحمد ، لأن الأصل أن من كان في دار فهو من أهلها يثبت له حكمهم ما لم يقم على خلافه دليل

« مسألة ، قال (والمحرم يغسل بماء وسدر ولا يقرب طيباً ويكفن في ثوبيه ولا يغطي رأسه ولا رجلاه)

إنما كان كذلك لأن المحرم لا يبطل حكم إحرامه بموته ، فلذلك جنب ما يجنبه المحرم من الطيب وتغطية الرأس ولبس المخيط وقطع الشعر ، روى ذلك عن عثمان وعلى وابن عباس ، وبه قال عطاء والثوري والشافعي وإسحاق ، وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة : يبطل إحرامه بالموت ويصنع به كما يصنع بالحلال ، وروى ذلك عن عائشة وابن عمر وطاوس لأنها عبادة شرعية فبطلت بالموت كالصلاة والصيام .

ولنا ما روى ابن عباس ، أن رجلاً وقصه بغيره ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم : فقال النبي صلى الله عليه وسلم . اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين : ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبداً ، وفي رواية « ملبياً ، متفق عليه .

فإن قيل : هذا خاص له ، لأنه يبعث يوم القيامة ملبياً . قلنا . حكم النبي صلى الله عليه وسلم في واحد حكمه في مثله إلا أن يرد تخصيصه ولهذا ثبت حكمه في شهداء أحد في سائر الشهداء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « حكمي على الواحد حكمي على الجماعة » .

قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : في هذا الحديث خمس سنن : كفنوه في ثوبيه ، أي يكفن في ثوبين ، وأن يكون في الغسلات كلها سدر : ولا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيباً ، ويكون الكفن من جميع المال : وقال أحمد في موضع : يصب عليه الماء صباً ، ولا يغسل كما يغسل الحلال ، وإنما كره عرك رأسه ومواضع الشعر كيلاً يتقطع شعره .

واختلف عنه في تغطية رجله ، فروى حنبل عنه . لا تغطي رجلاه ، وهو

الذى ذكره الحرقى . وقال الخلال : لا أعرف هذا فى الأحاديث ، ولا رواه أحد عن أبى عبد الله غير حنبل ، وهو عندى وهم من حنبل ، والعمل على أنه يغطى جميع المحرم إلا رأسه ، لأن إحرام الرجل فى رأسه ، ولا يمنع من تغطية رجله فى حياته ، فكذلك فى مماته .

واختلفوا عن أحمد فى تغطية وجهه ، فنقل عنه اسماعيل بن سعيد لا يغطى وجهه ، لأن فى بعض الحديث « ولا تخمروا رأسه ولا وجهه » ونقل عنه سائر أصحابه لا بأس بتغطية وجهه ؛ لحديث ابن عباس الذى رويناها ، وهو أصح ما روى فيه ، وليس فيه إلا المنع من تغطية الرأس ، ولأن إحرام الرجل فى رأسه ، ولا يمنع من تغطية وجهه فى الحياة فبعد الموت أولى ؛ ولم ير أن يلبس المحرم المخيط بعد موته كما لا يلبسه فى حياته

وان كان الميت امرأة محرمة ألبست القميص وخمرت كما تفعل ذلك فى حياتها ولم تقرب طيباً لأنه يحرم عليها فى حياتها فكذلك بعد موتها

« مسألة ، قال (وان سقط من الميت شيء غسل وجعل معه فى أكفائه)

وجملته انه اذا بان من الميت شيء وهو موجود غسل وجعل معه فى أكفائه . قاله ابن سيرين ولا تعلم فيه خلافاً . وقد روى عن أسماء « انها غسلت ابنها فكانت تنزعه أعضاء كلها غسلت عضواً طيبته وجعلته فى كفنه ، ولأن فى ذلك جمع أجزاء الميت فى موضع واحد وهو أولى من تفريقها .

(فصل فإن لم يوجد الا بعض الميت فالمنذهب انه يغسل ويصلى عليه ، وهو قول الشافعى ، ونقل ابن منصور عن أحمد انه لا يصلى على الجوارح . قال الخلال ولعله قول قديم لأبى عبد الله ؛ والذى استقر عليه قول أبى عبد الله انه يصلى على الاعضاء . وقال أبو حنيفة ومالك : ان وجد الاكثر صلى عليه والا فلا ، لأنه بعض لا يزيد على النصف فلم يصل عليه ، كالذى بان فى حياة صاحبه والشعر والظفر

(١) هى أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما ، وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنه قتله الحجاج

ولنا اجماع الصحابة رضى الله عنهم . قال احمد . صلى أبو أيوب على رجل
وصلى عمر على عظام بالشام وصلى أبو عبيدة على رموس بالشام ، رواهما عبد الله
ابن احمد بإسناده .

وقال الشافعى : ألقى طائر يداً بمكة من وقعة الجمل فعرفت بالختام ، وكانت يد
عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد فصلى عليها أهل مكة ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة
ولم نعرف من الصحابة مخالفاً فى ذلك ، ولأنه بعض من جملة تجب الصلاة عليها
فيصلى عليه كالأكثر ، وفارق ما بان فى الحياة لانه من جملة لا يصلى عليها ، والشعر
والظفر لا حياة فيه .

(فصل) وان وجد الجزء بعد دفن الميت غسل وصلى عليه ودفن الى جانب
القبر أو نبش بعض القبر ودفن فيه ولا حاجة الى كشف الميت ، لان ضرر نبش
الميت وكشفه أعظم من الضرر بتفرقة أجزائه

(فصل)

والمجدور والمحترق والعنريق اذا أمكن غسله غسل ، وان خيف تقطعه
بالغسل صب عليه الماء صبا ولم يمس ، فإن خيف تقطعه بالماء لم يغسل ويمم
ان أمكن كالخى الذى يؤذيه الماء ، وان تعذر غسل الميت لعدم الماء يمم ، وان
تعذر غسل بعضه دون بعض غسل ما أمكن غسله ويمم الباقي كالخى سواء
(فصل) فإن مات فى بئر ذات نفس فأمكن معالجة البئر بالأكسية المبلولة
تدار فى البئر حتى تجتذب بخاره ثم ينزل من يطلعه ، أو أمكن اخراجه بكلايب
من غير مثلة لزم ذلك ، لانه أمكن غسله من غير ضرر ، فلزم كما لو كان على ظهر
الأرض ، واذا شك فى زوال بخاره أنزل اليه سراج أو نحوه فإن انطفأ فالبخار
باق وإن لم ينطفئ فقد زال ، فإنه يقال : لا تبقى النار الا فيما يعيش فيه الحيوان ،
وان لم يمكن اخراجه الا بمثلة ولم يكن الى البئر حاجة طمت عليه فكانت قبره ،
وان كان طمها يضر بالمارة أخرج بالكلايب ، سواء أفضى الى المثلة أو لم يفيض ،
لأن فيه جمعاً بين حقوق كثيرة تنفع المارة وغسل الميت ، وربما كانت المثلة فى

بقائه أعظم لأنه يتقطع وينتن ، فإن زل على البئر قوم فاحتاجوا إلى الماء وخافوا على أنفسهم فلم يخرجوه وجهاً واحداً ، وإن حصلت مثله ، لأن ذلك أسهل من تلف نفوس الأحياء ، ولهذا لو لم يجد من السترة إلا كفن الميت واضطر الحى إليه قدم الحى ، ولأن حرمة الحى وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت عن المثلثه ، لأن زوال الدنيا أهون على الله من قتل مسلم ، ولأن الميت لو بلغ مال غيره شق بطنه لحفظ مال الحى ، وحفظ النفس أولى من حفظ المال والله أعلم

« مسألة ، قال (وإن كان شارب طويلاً أخذ وجعل معه

وجملته أن شارب الميت إن كان طويلاً استحبه قصه ، وهذا قول الحسن وبكر بن عبد الله وسعيد بن جبير وإسحاق . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يؤخذ من الميت شيء فإنه قطع شيء منه فلم يستحب كالختان ؛ واختلف أصحاب الشافعى كالقولين . ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم ، والعروس يحسن ، ويزال عنه ما يستقبح من الشارب وغيره ، ولأن تركه يقبح منظره فشرعت إزالته ، كفتح عينيه وفمه شرع ما يزيله ، ولأنه فعل مسنون في الحياة لا مضرة فيه ، فشرع بعد الموت كالاغتسال ، ويخرج على هذا الختان لما فيه من المضرة ، فإذا أخذ الشعر جعل معه في أكفانه لأنه من الميت ، فيستحب جعله في أكفانه كأعضائه ، وكذلك كل ما أخذ من الميت من شعر أو ظفر أو غيرها فإنه يغسل ويجعل معه في أكفانه كذلك

فصل

فأما الأظفار إذا طالت ففيها روايتان ، إحداهما لا تقلم . قال أحمد : لا تقلم أظفاره وينقى وسنخها ، وهو ظاهر كلام الخرقى لقوله : والخلال يستعمل إن احتيج إليه ، والخلال يزال به ما تحت الأظفار ، لأن الظفر لا يظهر كظهور الشارب فلا حاجة إلى قصه . والثانية يقص إذا كان فاحشاً ، نص عليه ، لأنه من السنة ولا مضرة فيه فيشرع أخذه كالشارب ، ويمكن أن تحمل الرواية الأولى على ما إذا لم تكن فاحشة .

وأما العانة فظاهر كلام الحرقى أنها لا تؤخذ لتركة ذكرها، وهو قول ابن سيرين ومالك وأبي حنيفة، لأنه يحتاج في أخذها إلى كشف العورة ولمسها وهتك الميت، وذلك محرم لا يفعل لغير واجب، ولأن العورة مستورة يستعنى بسترها عن إزالتها. وروى عن أحمد أن أخذها مستنون، وهو قول الحسن وبكر ابن عبد الله وسعيد بن جبيرة واسحاق، لأن سعد بن أبي وقاص جز عانة ميت، ولأنه شعر إزالته من السنة فأشبهه الشارب والاول أولى، ويفارق الشارب العانة لأنه ظاهر يتفاحش لرؤيته ولا يحتاج في أخذه إلى كشف العورة ولا لمسها فإذا قلنا بأخذها، فإن حنبلا روى أن أحمد سئل ترى أن تستعمل النورة؟ قال موسى، أو مقرض يؤخذ به الشعر من عانته، وقال القاضي: تزال بالنورة لأنه أسهل ولا يمسها، ووجه قول أحمد: أنه فعل سعد، والنورة لا يؤمن أن تتلف جلد الميت.

(فصل)

فأما الختان فلا يشرع لأنه إبانة جزء من أعضائه. وهذا قول أكثر أهل العلم. وحكى عن بعض الناس أنه يختن، حكاه الإمام أحمد، والاول أولى لما ذكرناه، ولا يخلق رأس الميت لأنه ليس من السنة في الحياة، وإنما يراد لزينة أو نسك، ولا يطلب شيء من ذلك ما هنا

(فصل) وان جبر عظمه بعظم فجبر ثم مات لم ينزع ان كان طاهراً، وان كان نجساً فأمكن إزالته من غير مثلة أزيل، لأنه نجاسة مقدور على إزالتها من غير مضرة، وان أفضى إلى المثلة لم يقلع وصار في حكم الباطن كما لو كان حياً، وان كان على الميت جبيرة يفضى نزعها إلى مثلة مسحت كسح جبيرة الحى، وان لم يفض إلى مثلة نزعت فعنسل ما تحتها.

قال أحمد في الميت تكون أسنانه مربوطة بذهب، : ان قدر على نزعها من غير أن يسقط بعض أسنانه نزعها، وان خاف أن يسقط بعضها تركه.

(فصل) ومن كان مشنجا أو به حذب أو نحو ذلك فأمكن تمديده بالتلين والماء الحار فعل ذلك وان لم يمكن الا بعنف تركه بحاله، فان كان على صفة لا يمكن

تركه على النعش إلا على وجه يشتهر بالمشقة ترك في تابوت أو تحت مكبة ، مثل ما يصنع بالمرأة لأنه أصون وأستر لحاله .

(فصل) ويستحب أن يترك فوق سرير المرأة شيء من الخشب أو الجريد مثل القبة يترك فوقه ثوب ليكون أستر لها . وقد روى ، أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنها أول من صنع لها ذلك بأمرها ،

« مسألة » قال ويستحب تعزية أهل الميت (

لا نعلم في هذه المسألة خلافاً إلا أن الثوري قال : لا تستحب التعزية بعد الدفن لأنه خاتمة أمره . ولنا عموم قوله عليه السلام « من عزى مصاباً فله مثل أجره » رواه الترمذى وقال : هو حديث غريب . وروى ابن ماجه في سننه عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » وقال أبو برزة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من عزى ثكلى كسى برداً في الجنة » قال الترمذى : هذا ليس اسناده بالقوى

والمقصود بالتعزية تسلية أهل المصيبة وقضاء حقوقهم والتقرب اليهم ، والحاجة اليها بعد الدفن كالحاجة اليها قبله

(فصل) ويستحب تعزية جميع أهل المصيبة ، كبارهم وصغارهم ، ويخص خيارهم والمنظور اليه من بينهم ليستن به غيره وذا الضعف منهم عن تحمل المصيبة لحاجته اليها ، ولا يعزى الرجل الاجنبى شواب النساء مخافة الفتنة

(فصل) ولا نعلم في التعزية شيئاً محدوداً الا أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم عزى رجلاً فقال : رحمك الله وأجرك ، رواه الإمام أحمد ، وعزى أحمد أبا طالب فوقف على باب المسجد فقال : أعظم الله أجركم وأحسن عزاءكم . وقال بعض أصحابنا : اذا عزى مسلماً بمسلم قال : أعظم الله أجرك وأحسن عزاك ورحم ميتك ، واستحب بعض أهل العلم أن يقول ما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية سمعوا قائلاً يقول إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك ودركاً من كل ما فات ، فبالله

فثقوا وإياه فارجوا ، فإن المصاب من حرم الثواب ، رواه الشافعي في مسنده .
وان عزى مسلما بكافر قال : أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك

فصل

وتوقف أحمد رحمه الله عن تعزية أهل الذمة وهي تخرج على عبادتهم ، وفيها روايتان : أحدهما لا نعودهم ، فكذلك لا نعزيهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبدؤهم بالسلام » وهذا في معناه ، والثانية نعودهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى غلاماً من اليهود كان مرض يعوده ، فقعده عند رأسه فقال له : اسلم ، فنظر الى أبيه وهو عند رأسه ، فقال له أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : الحمد لله الذي أنقذه بي من النار » رواه البخاري : فعلى هذا نعزيهم فنقول في تعزيتهم بمسلم : أحسن الله عزاءك وغفر لميتك ، وعن كافر أخلف الله عليك ولا نقص عددك ، ويقصد زيادة عددهم لتكثر جزيتهم . وقال أبو عبد الله بن بطة يقول . أعطاك الله على مصيبتك أفضل ما أعطى أحداً من أهل دينك . فأما الرد من المعزى فبلغنا عن أحمد بن الحسين قال : سمعت أبا عبد الله وهو يعزى في عبث بن عمه وهو يقول : استجاب الله دعائك ورحمنا وإياك

(فصل) قال أبو الخطاب : يكره الجلوس للتعزية . وقال ابن عقيل : يكره الاجتماع بعد خروج الروح لأن فيه تهييجه للحزن . وقال أحمد : أكره التعزية عند القبر إلا لمن لم يعز فيعزى إذا دفن الميت أو قبل أن يدفن ، وقال : ان شئت أخذت بيد الرجل في التعزية وان شئت لم تأخذ ، وإذا رأى الرجل قد شق ثوبه على المصيبة عزاه ولم يترك حقاً لباطل ، وان نهاه فحسن

« مسألة » قال (والبكاء غير مكروه اذا لم يكن معه نذب ولا نياحة)

أما البكاء بمجردة فلا يكره في حال . وقال الشافعي يباح الى أن تخرج الروح ويكره بعد ذلك ، لما روى عبد الله بن عتيك قال « جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ثابت يعوده ، فوجده قد غلب ، فصاح به فلم يجبه فلستر جمع وقال : غلبنا عليك أبا الزبيع ، فصاح النسوة وبكين ، فجعل ابن عتيك

يسكتن ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : دعن ، فإذا وجب فلا تبكين باكية ،
يعنى إذا مات .

ولنا ما روى أنس قال : شهدنا بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله
صلى الله عليه وسلم جالس على القبر . فرأيت عينيه تدمعان ، وقبل النبي (ص) عثمان
ابن مظعون وهو ميت ورفع رأسه وعينه تراقان ، وقال أنس قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أخذ الرواية زيد فأصيب ثم أخذها جعفر فأصيب ثم أخذها
عبد الله بن رواحة فأصيب ، وإن عني رسول الله (ص) لتذرفان ، وقالت عائشة
: دخل أبو بكر فكشف عن وجه رسول الله (ص) فقبله ثم بكى ، وكلها أحاديث
صحاح ، وروى الأموى فى المغازى عن عائشة : أن سعد بن معاذ لما مات جعل
أبو بكر وعمر ينتحبان حتى اختلطت على أصواتهما ، وروى : أن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل على سعد بن عبادة وهو فى غاشيته فبكى وبكى أصحابه وقال :
ألا تسمعون ؟ إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا
- وأشار إلى لسانه - أو يرحم ، وعنه (ص) : أنه دخل على ابنه إبراهيم وهو يجود
بنفسه ، فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم تذرفان ، فقال له عبد الرحمن
ابن عوف وأنت يا رسول الله ؟ فقال : يا ابن عوف إنها رحمة ، ثم أتبعها بأخرى ،
فقال : إن العين تدمع والقلب يحزن ، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا ، وإنا بفراقك
يا إبراهيم لمحزونون ، متفق عليهما ، وحديثهم محمول على رفع الصوت والندب
وشبههما بدليل ما روى جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ ابنه فوضعه
فى حجره فبكى ، فقال له عبد الرحمن بن عوف ، أتبكي ؟ أو لم تكن نهيت عن
البكاء ؟ قال لا . ولكن نهيت عن صوتين أحدهما فاجرين ، صوت عند مصيبة ،
وخش وجوه ، وشق جيوب ، ورثة شيطان ، قال الترمذى : هذا حديث حسن ،
وهذا يدل على أنه لم ينه عن مطلق البكاء ، وإنما نهى عنه موصوفا بهذه الصفات ،
وقال عمر رضى الله عنه : ما على نساء بنى المغيرة أن يبكين على أبي سليمان ما لم يكن
نقع أو قلق ، قال أبو عبد : اللقاقة : رفع الصوت ، والنقع . التراب يوضع على الرأس
فصل : وأما الندب . فهو تعداد محاسن الميت وما يلقون بفقده بلفظ النداء

لأنه يكون بالواو مكان الياء ، وربما زيدت فيه الالف والهاء ، مثل قولهم :
وارجلاه واجبلاه ، وانقطاع ظهراه وأشباه هذا ، والنياحة وخمش الوجوه وشق
الجيوب وضرب الخدود والدعاء بالويل والثبور ، فقال بعض أصحابنا :
هو مكروه ونقل حرب عن أحمد كلاما فيه احتمال إباحة النوح والندب ، اختاره
الخلال وصاحبه لأن وائلة بن الاسقع وأبا وائل كانا يستمعان النوح ويكيان ،
وقال أحمد : إذا ذكرت المرأة مثل ما حكى عن فاطمة في مثل الدعاء لا يكون
مثل النوح ، يعني لا بأس به ، وروى عن فاطمة رضي الله عنها أنها قالت : يا أبتاه
من ربه ما أدناه ، يا أبتاه إلى جبريل أنعاه ، يا أبتاه أجاب ربا دعاه ، وروى عن
علي رضي الله عنه : أن فاطمة رضي الله عنها أخذت قبضة من تراب قبر النبي (ص)
فوضعتها على عينها ثم قالت .

ماذا على مشتمّ تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت على مصيبة ، لو أنها صبت على الأيام عدن ليااليا^{١١}

وظاهر الاخبار تدل على تحريم النوح ، وهذه الاشياء المذكورة لأن النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حديث جابر لقول الله تعالى (٦٠ : ١٢) ولا يعصينك
في معروف) قال أحمد ، هو النوح ، ولعن النبي (ص) النائحة والمستمعة ، وقالت
ام عطية : اخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند البيعة أن لا تنوح ، متفق
عليهن ، وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس منا من
ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية ، متفق عليه ، ولأن ذلك
يشبه الظلم والاستعانة والسنخ بقضاء الله ، وفي بعض الآثار ، أن أهل البيت
إذا دعوا بالويل والثبور وقف ملك الموت في عتبة الباب وقال : ان كانت صيحتكم
على فاني مأمور ، وان كانت على ميتكم فإنه مقبور ، وان كان على ربكم فالويل لكم
والثبور ، وان لي فيكم عودات ثم عودات ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا
حضرتم الميت فقولوا خيراً فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون .

(١) لا تثبت الرواية بهذا ، وفاطمة رضي الله عنها أعقل وأقوى إيماناً من أن
تقوله ولم تكن شاعرة .

(فصل)

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الميت يعذب في قبره بما يناح عليه ، وفي لفظ : إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ، وروى ذلك عن عمر وابنه والمغيرة ، وهى أحاديث متفق عليها ، واختلف أهل العلم فى معناها ، فحملها قوم على ظواهرها ، وقالوا . يتصرف فى خلقه بما شاء ، وأيدوا ذلك بما روى أبو موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما من ميت يموت فيقوم بأكيهم فيقول : واجبلأه واسنداه ونحو ذلك إلا وكل الله به ملكين يلهرانه : أهكذا كنت ؟ ، قال الترمذى . هذا حديث حسن .

وروى النعمان بن بشير قال : أغمى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته تبكى وتقول : واجبلأه واكذا واكذا تعدد عليه ، فقال حين أفاق : ما قلت لى شيئاً إلا قيل لى : أنت كذلك ؟ فلما مات لم تبك عليه ، أخرجه البخارى ، وأنكرت عائشة رضى الله عنها حملها على ظاهرها ووافقها ابن عباس ، قال ابن عباس : ذكرت ذلك لعائشة فقالت . يرحم الله عمر ، ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه ، وقالت حسبكم القرآن (ولا تزر وازرة وزر أخرى) قال ابن عباس عند ذلك : والله أضحك وأبكى ، وذكر ذلك ابن عباس لابن عمر حين روى حديثه ، فما قال شيئاً . رواه مسلم .

وحمله قوم على من كان النوح بسببه ولم ينه أهله لقول الله تعالى (٦٦ : ٦) قوا أنفسكم وأهليكم نارا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، وحمله آخرون على من أوصى بذلك فى حياته ، كقول طرفة :

إذا مت فانهينى بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنة معبد

وقال آخر :

من كان من أمهاتى باكياً أبداً فاليوم إنى أرانى اليوم مقبوضا
سمعيه فإنى غير سامعه إذا جعلت على الأعناق معروضا
ولا بد من حمل البكاء فى هذه الأحاديث على البكاء غير المشروع ، وهو الذى معه نذب ونياحة ونحو هذا ، بدليل ما قدمناه من الأحاديث فى صدر المسألة .

فصل

وينبغي للصاب أن يستعين بالله تعالى ويتعزى بعزائه ويمتثل أمره في الاستعانة بالصبر والصلاة ويتنجز ما وعد الله به الصابرين ، حيث يقول سبحانه (٢ ، ١٥٥) ، ١٥٧ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون وروى مسلم في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول (إنا لله وإنا إليه راجعون) اللهم أخرجني من مصيبتى وأخلف لي خيراً منها إلا أجره الله في مصيبته وأخلف له خيراً منها ، قالت فلما مات أبو سلمة قلت كما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخلف لي خيراً منه ، رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليحذر أن يتكلم بشيء يحبط أجره ويسخط ربه ، مما يشبه التظلم والاستغاثة فإن الله عدل لا يجور ، وله ما أخذ وله ما أعطى ، وهو الفعال لما يريد فلا يدعو على نفسه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما مات أبو سلمة : لا تدعو على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون ، ويحتسب ثواب الله ويحمده ، لما روى أبو موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم ولد عبدي ؟ فيقولون ، نعم فيقول : قبضتم ثمرة فؤاده ؟ فيقولون : نعم . فيقول : ماذا قال عبدي ؟ فيقولون : حمدك واسترجع . فيقول : ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد ، قال الترمذي ، هذا حديث حسن غريب .

« مسألة ، قال (ولا بأس أن يصلح لاهل الميت طعاما يبعث به اليهم ولا يصلحون هم طعاما يطعمون الناس)

وجملته انه يستحب اصلاح طعام لاهل الميت يبعث به اليهم اعانة لهم وجبراً لقلوبهم فإنهم ربما اشتغلوا بمصيبتهم وبمن يأتي اليهم عن اصلاح طعام لأنفسهم ، وقد روى أبو داود في سننه بإسناده عن عبد الله بن جعفر قال : لما جاء نعي جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا لآل جعفر طعاماً فإنه قد أتاهم أمر شغلهم ، وروى عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال : فما زالت السنة فينا حتى تركها

من تركها ، فأما صنع أهل الميت طعاما للناس فكروه لأن فيه زيادة على مصيبتهم وشغلا لهم الى شعاعهم ، وتشبها بصنع أهل الجاهلية ، ويروى : أن جريرا وفد على عمر فقال ، هل يناح على ميتكم ؟ قال لا . قال : وهل يجتمعون عند أهل الميت ويجعلون الطعام ؟ قال نعم ، قال . ذاك النوح ، وإن دعت الحاجة الى ذلك جاز فإنه ربما جاءهم من يحضر ميتهم من القرى والأماكن البعيدة ، ويبيت عندهم ولا يمكنهم الا أن يضيفوه .

« مسألة ، قال (والمرأة اذا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك فلا يشق بطنها ويسطو عليه القوايل فيخرجنه)

معنى « يسطو القوايل » أن يدخلن أيديهن في فرجها فيخرجن الولد من مخرجه والمذهب أنه لا يشق بطن الميتة لإخراج ولدها مسلمة كانت أو ذمية ، وتخرجه القوايل ان علت حياته بحركة ، وإن لم يوجد نساء لم يسطو الرجال عليه وترك أمه حتى يتيقن موته ثم تدفن ، ومذهب مالك وإسحاق قريب من هذا ويحتمل أن يشق بطن الأم ان غلب على الظن أن الجنين يمينا وهو مذهب الشافعي لأنه اتلاف جزء من الميت لإبقاء حي فجاز كما لو خرج بعضه حيا ولم يمكن خروج بقيته الا بشق ولأنه يشق لإخراج المال منه فلا يبقاء الحي أولى .

ولنا أن هذا الولد لا يعيش عادة ولا يتحقق أنه يمينا ، فلا يجوز هناك حرمة متيقنة لأمر موهوم وقد قال عليه السلام « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي » رواه أبو داود ، وفيه مثله وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة ، وفارق الاصل فإن حياته متيقنة وبقاؤه مظنون ، فعلى هذا ان خرج بعض الولد حيا ولم يمكن اخراجه الا بشق شق المحل وأخرج لما ذكرنا ، وإن مات على تلك الحال فأمكن اخراجه وأخرج وغسل ، وإن تعذر غسله ترك وغسلت الأم وما ظهر من الولد وما بقي ففي حكم الباطن لا يحتاج الى التيمم من أجله لان الجميع كان في حكم الباطن ، فظهر البعض فتعلق به الحكم ، وما بقي فهو على ما كان عليه ، ذكر هذا ابن عقيل ، وقال . هي حادثة سئلت عنها فأفتيت فيها .

فصل

وإن بلغ الميت مالا لم يخل من أن يكون له أو لغيره ، فإن كان له لم يشق بطنه لأنه استهلكه في حياته ، ويحتمل أنه إن كان يسيراً ترك وإن كثرت قيمته شق بطنه وأخرج ، لأن فيه حفظ المال عن الضياع ونفع الورثة الذين تعلق حقهم بماله بمرضه ، وإن كان المال لغيره وابتلعه بأذنه ، فهو كاله لأن صاحبه أذن في اتلافه ، وإن بلعه غصبا ففيه وجهان :

أحدهما : لا يشق بطنه ويغرم من تركته ، لأنه إذا لم يشق من أجل الولد المرجو حياته فمن أجل المال أولى ، والثاني : يشق إن كان كثيراً لأن فيه دفع الضرر عن المالك برد ماله إليه ، وعن الميت بإبراء ذمته ، وعن الورثة بحفظ التركة لهم ، ويفارق الجنين من وجهين :

أحدهما : أنه لا يتحقق حياته ، والثاني : أنه ما حصل بجنائته ، فعلى هذا الوجه إذا بلى جسده وغلب على الظن ظهور المال وتخلصه من أعضاء الميت جاز نبشه وإخراجه ، وقد روى أبو داود ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن هذا قبر أبي رغال وآية ذلك أن معه غصنا من ذهب إن أنتم نبشتم عنه أصبتموه معه ، فابتدره الناس فاستخرجوا الغصن ، ولو كان في أذن الميت حلق أو في أصبعه خاتم أخذ ؛ فإن صعب أخذه برد وأخذ لأن تركه تضییع للمال .

(فصل) وإن وقع في القبر ماله قيمة نبش وأخرج ، قال أحمد : إذا نسي الحفار مسحاته في القبر جاز أن ينبش عنها ، وقال في الشيء يسقط في القبر مثل الفأس والدرهم ينبش ، قال : إذا كان له قيمة يبنى ينبش ، قيل : فإن أعطاه أولياء الميت قال : إن أعطوه حقه أي شيء يريد ، وقد روى أن المعنيرة بن شعبة طرح خاتمه في قبر النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : خاتمي ففتح موضع منه فأخذ المعنيرة خاتمه فكان يقول : أنا أقربكم عهداً برسول الله صلى الله عليه وسلم .

(فصل) وإن دفن من غير غسل أو إلى غير القبلة نبش وغسل ووجه إلا أن يخاف عليه أن يتفسخ فيترك ، وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور ، وقال أبو حنيفة لا ينبش ، لأن النبش مثله وقد نهى عنها .

ولنا أن الصلاة يجب ولا تسقط بذلك كإخراج ماله قيمة ، وقولهم : إن النيش مثله ، قلنا : إنما هو مثله في حق من يقبر ولا ينبش .

(فصل) وان دفن قبل الصلاة فعن أحمد أنه ينبش ويصلى عليه ، وعنه أنه ان صلى على القبر جاز ، واختار القاضى : أنه يصلى على القبر ولا ينبش وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى ، لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكينة ولم ينبشها ووجه الاول أنه دفن قبل واجب فنبش كما لو دفن من غير غسل ، وإنما يصلى على القبر عند الضرورة ، وأما المسكينة فقد كانت صلى عليها ولم تبق الصلاة عليها واجبة فلم تنبش لذلك ، فأما ان تعزير الميت لم ينبش بحال .

(فصل)

وان دفن بعزير كفن فقيه وجهان : أحدهما يترك لأن القصد بالكفن ستره ، وقد حصل ستره بالتراب ، والثانى : ينبش ويكفن ، لان التكفين واجب فأشبه الغسل ، وان كفن بثوب معصوب ، فقال القاضى : يعزرم قيمته من تركته ولا ينبش لما فيه من هتك حرمة مع إمكان دفع الضرر بدونها ، ويحتمل أن ينبش اذا كان الكفن باقيا بحاله ليرد الى مالكه عن ماله ، وان كان بالياً فقيمه من تركته ، فإن دفن فى أرض غصب او أرض مشتركة بينه وبين غيره بعزير اذن شريكه نبش واخرج ، لان القبر فى الأرض يدوم ضرره ويكثر بخلاف الكفن فإن اذن المالك فى الدفن فى أرضه ثم اراد اخراجه لم يملك ذلك لأن فى ذلك ضرراً ؛ وان بلى الميت وعاد تراباً فلصاحب الأرض اخذها وكل موضع اجزنا نبشه لحرمة ملك الأدمى فالمستحب تركه احتراماً للميت .

« مسألة ، قال (واذا حضرت الجنازة وصلاة الفجر بدىء بالجنازة ، واذا

حضرت صلاة المغرب بدىء بالمغرب)

ولجملته : انه متى حضرت الجنازة والمكتوبة بدىء بالمكتوبة الا الفجر والعصر : لأن ما بعدهما وقت نهى عن الصلاة فيه نص عليه احمد على نحو من هذا ، وهو قول ابن سيرين ، ويروى عن مجاهد والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة أنهم قالوا : يبدأ بالمكتوبة لأنها أهم وأيسر ، والجنازة يتناول أمرها والاشتغال بها

فإن قدم جميع أمرها على المكتوبة أفضى إلى تفويتها ، وإن صلى عليهما ثم انتظر فراغ المكتوبة لم يعد تقديمها شيئاً إلا في الفجر والعصر ، فإن تقديم الصلاة عليهما بعيد أن يقع في غير وقت النهي عن الصلاة فيكون أولاً .

(فصل) قال أحمد : تكره الصلاة يعني على الميت في ثلاثة أوقات : عند طلوع الشمس ، ونصف النهار ، وعند غروب الشمس ، وذكر حديث عقبة بن عامر . ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلّي فيهن ، أو نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يميل ، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب ، رواه مسلم ومعنى تضيف : أى تجتمع وتميل للغروب من قولك تضيفت فلاناً إذا ملت إليه .

وقال ابن المبارك : معنى أن نقبر فيهن موتانا : يعني الصلاة على الجنازة ، قيل لأحمد : الشمس على الحيطان مصفرة قال : يصلّي عليهما ما لم تدلّ للغروب فلا . وتجوز الصلاة على الميت في هذه الأوقات ، روى ذلك عن ابن عمر وعطاء والنخعي والأوزاعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي .

وحكى عن أحمد أن ذلك جائز ، وهو قول للشافعي قياساً على ما بعد الفجر والعصر ، والأول أصح لحديث عقبة بن عامر ، ولا يصح القياس على الوقتين الآخرين ، لأن مدتهما تطول فيخاف على الميت فيهما ويشق انتظار خروجهما بخلاف هذه . وكره أحمد أيضاً دفن الميت في هذه الأوقات لحديث عقبة ، فأما الصلاة على القبر والغائب فلا يجوز في شيء من أوقات النهي ، لأن علة تجويزها على الميت معللة بالخوف عليه ؛ وقد أمر ذلك هاهنا فيبقى على أصل المنع والعمل بعموم النهي .

فصل

فأما الدفن ليلاً ، فقال أحمد وما بأس بذلك ، وقال : أبو بكر دفن ليلاً ، وعلى دفن فاطمة ليلاً ، وحديث عائشة : كنا سمعنا صوت المساحي من آخر الليل في دفن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن دفن ليلاً عثمان وعائشة وابن مسعود ورخص فيه عقبة بن عامر وسعيد بن المسيب وعطاء والثوري والشافعي وإسحاق وكرهه الحسن لما روى مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوماً

فذكر رجلا من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل ودفن ليلا فزجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر الرجل بالليل إلا أن يضطر إنسانا إلى ذلك ، وقد روى عن أحمد أنه قال . إليه أذهب .

ولنا ما روى ابن مسعود قال والله لكانني أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهو في قبر ذي النجادين وأبو بكر وعمر وهو يقول : أدنيا مني أخا كما حتى أسنده في لحده ، ثم قال لما فرغ من دفنه وقام على قبره مستقبل القبلة : اللهم اني أمسيت عنه راضيا فارض عنه ، وكان ذلك ليلا قال فوالله لقد رأيته ولوددت أني مكانه ؛ ولقد أسلمت قبله بخمس عشرة سنة ، وأخذه من قبل القبلة رواه الخلال في جامعه ، وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلا فأسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة وقال : رحمك الله إن كنت لأوّاها تلاء للقرآن ، قال الترمذي : هذا حديث حسن .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن رجل فقال : من هذا ، قالوا : فلان دفن البارحة فصلى عليه ، أخرجه البخاري فلم ينكر عليهم ، ولأنه أحد الآيتين ، فجاز الدفن فيه كالنهار ، وحديث الزجر محمول على الكراهة والتأديب ، فإن الدفن نهاراً أولى ، لأنه أسهل على متبعها وأكثر للصليين عليها وأمكن لاتباع السنة في دفنه وإلحاده .

مسألة ، قال (ولا يصلي الإمام على العنال ولا من قتل نفسه)

العنال : هو الذي يكتنم غنيمة أو بعضها ليأخذه لنفسه ويختص به ، فهذا لا يصلي عليه الإمام ولا على من قتل نفسه متعمداً ويصلي عليه سائر الناس نص عليهما أحمد ، وقال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي : لا يصلي على قاتل نفسه بحال لأن من لا يصلي عليه الإمام لا يصلي عليه غيره كشهيد المعركة ، وقال عطاء والنخعي والشافعي : يصلي الإمام وغيره على كل مسلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم : صلوا على من قال لا إله إلا الله ، رواه الخلال بإسناده .

ولنا ما روى جابر بن سمرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم جاموه برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه ، رواه مسلم ، وروى أبو داود أن رجلاً انطلق إلى

النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره عن رجل أنه قد مات ، قال وما يدريك ؟ قال رأيته ينحر نفسه ، قال أنت رأيته ؟ قال نعم ، قال إذا لا أصلي عليه .

وروى زيد بن خالد الجهني قال : توفي رجل من جهينة يوم خيبر ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « صلوا على صاحبكم » ، تغيرت وجوه القوم ، فلما رأى ما بهم قال « إن صاحبكم غل من العنينة » ، احتج به أحمد ، واختص هذا الامتناع بالإمام ، لأن النبي (ص) لما امتنع من الصلاة على العنزال قال « صلوا على صاحبكم » ، وروى أنه أمر بالصلاة على قاتل نفسه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم هو الإمام فألحق به من ساواه في ذلك ، ولا يلزم من ترك صلاة النبي (ص) ترك صلاة غيره ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بدء الإسلام لا يصلي على من عليه دين لا وفاء له ويأمرهم بالصلاة عليه .

فإن قيل هذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم لأن صلاته سكن . قلنا ما ثبت في حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق غيره ما لم يقم على اختصاصه دليل ، فإن قيل فقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين ، قلنا ثم صلى عليه بعد ، فروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوثى بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول « هل ترك لدينه من وفاء ؟ » ، فإن حدث أنه ترك وفاء صلى الله عليه والا قال للسليين « صلوا على صاحبكم » ، فلما فتح الله الفتوح قام فقال « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم » ، فمن توفي من المؤمنين وترك ديناً على قضاؤه ، ومن ترك ما لا فللورثة ، قال الترمذي هذا حديث صحيح ولولا النسخ كان كسألتنا ؛ وهذه الأحاديث خاصة فيجب تقديمها على قوله « صلوا على من قال لا إله إلا الله » ، على أنه لا تعارض بين الخبرين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على هذين وأمر بالصلاة عليهما ، فلم يكن أمره بالصلاة عليهما منافياً لترك الصلاة عليهما ؛ كذلك أمره بالصلاة على من قال لا إله إلا الله

(فصل)

قال أحمد : لا أشهد الجهمية ولا الرافضة ويشهده من شاء ، قد ترك النبي (ص) الصلاة على أقل من هذا : الدين والعنلول وقاتل نفسه . وقال لا يصلي على الرافضي وقال أبو بكر بن عياش : لا أصلي على رافضي ولا حروري . وقال الفريابي : من

شتم أبا بكر فهو كافر لا أصلي عليه ، قيل له فكيف نصنع به وهو يقول لا إله إلا الله ؟ قال لا تمسوه بأيديكم ارفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرة .
 وقال أحمد : أهل البدع لا يعادون إن مرضوا ولا تشهد جنازتهم إن ماتوا ، وهذا قول مالك . قال ابن عبد البر : وسائر العلماء يصلون على أهل البدع والخوارج وغيرهم لعموم قوله (صر) « صلوا على من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله » ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة بأدون من هذا فأولى أن ترك الصلاة به . وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان لكل أمة مجوسا ، وان مجوس أمتي يقولون لا قدر ، فإن مرضوا فلا تعودوهم وان ماتوا فلا تشهدوهم » رواه الإمام أحمد

فصل

ولا يصلي على أطفال المشركين لأن لهم حكم آبائهم إلا من حكمنا بإسلامه مثل أن يسلم أحد أبويه أو يموت أو يسي منفرداً من أبويه أو من أحدهما فإنه يصلي عليه . قال أبو ثور : من سبي من أحد أبويه لا يصلي عليه حتى يختار الإسلام ولنا أنه محكوم له بالإسلام أشبه ما لو سبي منفرداً منهما

(فصل) ويصلي على سائر المسلمين من أهل الكبائر والمرجوم في الزنا وغيرهم قال أحمد : من استقبل قبلتنا وصلى بصلاتنا نصلي عليه وندفنه ، ويصلي على ولد الزنا والزانية والذي يقاد منه بالقصاص أو يقتل في حد ، وسئل عمن لا يعطى زكاة ماله فقال : يصلي عليه ، ما يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على أحد إلا على قاتل نفسه والغال . وهذا قول عطاء والنخعي والشافعي وأصحاب الرأي ، إلا أن أبا حنيفة قال : لا يصلي على البغاة ولا المحاربين لأنهم باينوا أهل الإسلام ، أشبهوا أهل دار الحرب .

وقال مالك : لا يصلي على من قتل في حد لأن أبا برزة الأسلمي قال : لم يصل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ماعز بن مالك ولم ينه عن الصلاة عليه . رواه أبو داود (١)

(١) في إسناده مجاهيل وهو معارض برواية للبخاري : انه صلى عليه

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « حملوا على من قال لا اله الا الله » رواه
 الخلال بإسناده . وروى الخلال بإسناده عن أبي شملة عن النبي (ص) « خرج الى
 قبائلي فاستقبله وحط من الأنصار يحملون جنازة على بلب ، فقال للنبي (ص) « ما هذا ؟ »
 قالوا « ملوك لآل فلان » قال « أكان يشهد أن لا اله الا الله ؟ فقالوا نعم ، ولكنه
 كان يوكان ، فقال أكان يصلي ؟ فقالوا : قد كان يصلي ويبدع ، فقال : لهم ارجعوا
 به فغسلوه وكفنوه وصلوا عليه وادفنوه ، والذي نفسي بيده لقد كادت الملائكة
 تحول بيني وبينه .

وأما أهل الحرب فلا يصلي عليهم لأنهم كفار ، ولا يقبل فيهم شقاعة ، ولا
 يستجاب فيهم دعاء ، وقد نهينا عن الاستغفار لهم ، وقال تعالى لنبيه (٩ ، ٨٤) ولا
 تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره وقال (٩ ، ٨٠) ان تستغفر لهم
 سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) وأما ترك الصلاة على ماعز فيحتمل أن النبي (ص)
 أمر من يصلي عليه لعذر ، بدليل أنه رجم العنابية وصلي عليها ، فقال له عمر :
 ترجعها وتصلي عليها ؟ فقال « لقد تابت توبة لو قسمت على أهل المدينة لو سعتهم »
 كذلك رواه الأوزاعي ، وروى معمر وهشام عن أبان أنه أمرهم بالصلاة عليها ،
 قال ابن عبد البر وهو الصحيح

« مسألة ، قال (وإذا حضرت جنازة رجل وامرأة وصبي ، جعل الرجل مما يلي
 الإمام والمرأة خلفه والصبي خلفها)

لا خلاف في المذهب أنه إذا اجتمع مع الرجال غيرهم أنه يجعل الرجال مما يلي
 الإمام ، وهو مذهب أكثر أهل العلم ، فإن كان معهم نساء وصبيان ، فنقل الحرقى
 ما هنا أن المرأة تقدم مما يلي الرجل ، ثم يجعل الصبي خلفها مما يلي للقبلة ، لأن
 المرأة شخص مكلف فهي أحوج الى الشفاعة ، ولأنه قد روى عن عمر مولى
 الجارث بن نوفل أنه شهد جنازة أم كلثوم وابنها ، فجعل العنلام مما يلي القبلة ،
 فأنكرت ذلك وفي القوم ابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة وأبو هريرة ؛

فقالوا هذه السنة ، والمنصوص عن أحمد في رواية جماعة من أصحابه أن الرجال مما يلي الإمام والصبيان أمامهم والنساء يلين القبلة . وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي لأنهم يقدمون عليهن في الصف في الصلاة المكتوبة ، فكذلك يقدمون عليهن مما يلي الإمام عند اجتماع الجنائز كالرجال

وأما حديث عمارة قال صحيح فيه أنه جعلها مما يلي القبلة وجعل ابنها مما يليه كذلك رواه سعيد وعمار مولى بن سليم عن عمار مولى بني هاشم ، وأخرجه كذلك أبو داود والنسائي وغيرهما ، ولفظه قال : شهدت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم ووضعت المرأة وراءه ، وفي القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة فقلنا لهم فقالوا السنة

فأما الحديث الأول فلا يصح ، فإن زيد بن عمر هو ابن أم كلثوم بنت علي الذي صلى عليه معها ، وكان رجلاً له أولاد كذلك . قال الزبير بن بكار : ولا خلاف في تقديم الرجل على المرأة ، ولأن زيدا ضرب في حرب كانت بين عدي في خلافة بعض بني أمية فصرع وحمل فمات والتفت صارحنان عليه وعلى أمه ولا يكون إلا رجلاً .

(فصل)

ولا خلاف في تقديم الخشي على المرأة ، لأنه يحتمل أن يكون رجلاً وأدنى أحواله أن يكون مساوياً لها ، ولا في تقديم الحر على العبد لشرفه وتقديمه عليه في الإمامة ولا في تقديم الكبير على الصغير كذلك ، وقد روى الخلال بإسناده عن علي رضي الله عنه في جنازة رجل وامرأة وحر وعبد وصغير وكبير ، يجعل الرجل مما يلي الإمام ، والمرأة أمام ذلك والكبير مما يلي الإمام والصغير أمام ذلك والحر مما يلي الإمام والمملوك أمام ذلك ، فإن اجتمع حر صغير وعبد كبير ، قال أحمد في رواية الحسن بن محمد في غلام حر وشيخ عبد : يقدم الحر إلى الإمام ، هذا اختيار الخلال وغلط من روى خلاف ذلك ، واحتج بقول علي : الحر مما يلي الإمام والمملوك وراء ذلك ، ونقل أبو الحارث : يقدم أكبرهما إلى الإمام ، وهو أصح إن شاء الله تعالى ، لأنه يقدم في الصف في الصلاة ، وقول علي أراد به إذا تساويا في الكبر والصغر بدليل أنه قال : والكبير مما يلي الإمام والصغير أمام ذلك

فصل (فان كانوا نوعاً واحداً قدم الى الامام افضلهم ، لأن النبي ص)
 كان يوم أحد يدفن الاثنين والثلاثة في القبر الواحد ، ويقدم أكثرهم أخذاً للقرآن
 ولأن الافضل يقدم في صف المكتوبة ، فيقدم ها هنا كالرجل مع المرأة ، وقد
 دل على الاصل قوله عليه السلام « ليلني منكم أولو الاحلام والنهي » ، وان تساوا
 في الفضل قدم الاكبر فالأكبر ، فان تساوا قدم السابق . وقال القاضي : يقدم
 السابق وان كان صديداً ، فلا تقدم المرأة وإن كانت سابقة لموضع الذكورية ، فان
 تساوا قدم الامام من شاء منهم ، فان تشاح الاولياء في ذلك أقرع بينهم

فصل

ولا خلاف بين أهل العلم في جواز الصلاة على الجنائز دفعة واحدة ، وان
 أفرد كل جنازة بصلاة جاز . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على
 حمزة مع غيره ، وقال حنبل : صليت مع أبي عبد الله على جنازة امرأة منفوسة ،
 فصلى أبو اسحاق على الام ، واستأمر أبا عبد الله وقال صل على ابنتها المولودة
 أيضاً ، قال أبو عبد الله : لو أنهما وضعا جميعاً كانت صلاتها واحدة ، تصير اذا
 كانت أنثى عن يمين المرأة ، واذا كان ذكراً عن يسارها . وقال بعض أصحابنا
 افراد كل جنازة بصلاة أفضل ما لم يريدوا المبادرة ، وظاهر كلام احمد في هذه
 الرواية التي ذكرناها أنه افضل في الافراد ، وهو ظاهر حال السلف ، فانه لم
 ينقل عنهم ذلك .

«مسألة ، قال (وان دفنوا في قبر يكون الرجل مما يلي القبلة والمرأة خلفه
 والصبي خلفهما ، ويجعل بين كل اثنين حاجزاً من تراب)

وجملته أنه اذا دفن الجماعة في القبر قدم الافضل منهم الى القبلة ثم الذي يليه
 في الفضيلة على حسب تقديمهم الى الامام في الصلاة سواء على ما ذكرنا في المسألة
 قبل هذه ، لما روى هشام بن عامر قال « شكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجراحات يوم أحد فقال احفروا واوسعوا واحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة
 في قبر واحد وقدموا أكثرهم قرآناً » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .
 فإذا ثبت هذا فإنه يجعل بين كل اثنين حاجزاً من التراب ، فيجعل كل واحد

منهم في مثل القبر المنفرد ، لأن الكفن حائل غير حصين ، قال أحمد : ولو جعل لهم شبه النهر . وجعل رأس أحدهم عند رجل الآخر ، وجعل بينهما شيء من التراب لم يكن به بأس أو كما قال .

فصل

ولا يدفن اثنان في قبر واحد إلا لضرورة ، وسئل أحمد عن الإثنين والثلاثة يدفنون في قبر واحد ، قال : أما في مصر فلا ، وأما في بلاد الروم فتكثر القتل فيحضر شبه النهر رأس هذا عند رجل هذا ، ويجعل بينهما حاجزاً لا يلتزق واحد بالآخر ، وهذا قول الشافعي ، وذلك أنه لا يتعذر في الغالب إفراد كل واحد بقبر في مصر ، ويتعذر ذلك غالباً في دار الحرب ، وفي موضع المعترك وإن وجدت الضرورة جاز دفن الإثنين والثلاثة وأكثر في القبر الواحد ، حيثما كان من مصر أو غيره فإن مات له أقارب بدأ بن يخاف غيره ، وإن استنوا في ذلك بدأ بأقربهم إليه على ترتيب النفقات : فإن استنوا في القرب قدم أنسبهم وأفضلهم .

« مسألة ، قال (وإن مات نصرانية وهي حاملة من مسلم دفنت بين مقبرة المسلمين ومقبرة النصارى) »

اختار هذا أحمد لأنها كافرة لا تدفن في مقبرة المسلمين فيتأذوا بعذابها ولا في مقبرة الكفار ، لأن ولدها مسلم فيتأذى بعذابهم وتدفن منفردة مع أنه روى عن وائلة بن الأسقع مثل هذا القول ، وروى عن عمر أنها تدفن في مقابر المسلمين ، قال ابن المنذر : لا يثبت ذلك ، قال أصحابنا : ويجعل ظهرها إلى القبلة على جانبها الأيسر ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبه الأيمن ، لأن وجه الجنين إلى ظهرها .

« مسألة ، قال (ويخلع النعال إذا دخل المقابر) »

هذا مستحب لما روى بشير بن الحصاصية قال : بينا أنا أماشي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رجل يمشي في القبور عليه نعلان ، فقال « يا صاحب السبتيتين

ألقى سبتيتيك ،^١ فنظر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعها فرمى بها ، رواه أبو داود ، وقال أحمد : اسناد حديث بشير بن الخصاصة جيد أذهب إليه الامن علة ، وأكثر أهل العلم لا يرون بذلك بأساً ، قال جرير بن حازم . رأيت الحسن وابن سيرين يشيان بين القبور في نعالهما ، ومنهم من احتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم : ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أنه يسمع قرع نعالهم ، رواه البخاري ، وقال أبو الخطاب : يشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما كره للرجل المشي في نعليه لما فيها من الخلاء ، فإن نعال السبت من لباس أهل النعيم ، قال عنتر :

• يحذى نعال السبت ليس بتوأم •

ولنا أمر النبي ص ، في الخبر الذي تقدم : وأقل أحواله الندب ، ولأن خلع النعلين أقرب الى الخشوع ، وزى أهل التواضع واحترام أموات المسلمين وأخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأن الميت يسمع قرع نعالهم لا ينفي الكراهة فإنه يدل على وقوع هذا منهم ، ولا نزاع في وقوعه وفعلهم اياه مع كراهيته ، فأما ان كان للماشي عذر يمنعه من خلع نعليه ، مثل الشوك يخافه على قدمه أو نجاسة تمسها لم يكره المشي في النعلين ، قال أحمد في الرجل يدخل المقابر وفيها شوك يخلع نعليه : هذا يضيق على الناس حتى يمشي الرجل في الشوك وان فعله فحسن هو أحوط ، وان لم يفعله رجل يعنى لا بأس ، وذلك لأن العذر يمنعه الوجوب في بعض الأحوال والاستحباب أولى ولا يدخل في الاستحباب نزع الخفاف ، لأن نزعها يشق وقد روى عن أحمد أنه كان اذا أراد أن يخرج الى الجنازة لبس خفيه مع أمره بخلع النعال وذكر القاضي أن الكراهة لا تعدى النعال الى المشمشكات ولا غيرها ، لأن النهي غير معلل فلا يتعدى محله .

(فصل ويكره المشي على القبور ، وقال الخطابي : ثبت أن النبي ص) نهى أن توطأ القبور ، وروى ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن أمشي

(١) نعال السبت والنعال السبتية بكسر السين : هي التي لا شعر على جلدها لسقوطها بالدبغ كأنه مسبوت أى مخلوق .

على جرة أو سيف أو أخسف نعل برجلي أحب الى من أن أمشي على قبر مسلم وما أبالي أوسط القبور - كذا قال - قضيت حاجتي أو وسط السوق ،^(١) لأنه كره المشي بينها بالنعلين فامشي عليها أولى .

(فصل) ويكره الجلوس عليها والاتكاء عليها لما روى أبو يزيد قال قال رسول الله (ص) : لأن يجلس أحدكم على جرة تحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر ، رواه مسلم ، قال الخطابي وروى أن النبي (ص) رأى رجلاً قد اتكأ على قبر فقال : لا تؤذ صاحب القبر ، .

« مسألة ، قال (ولا بأس أن يزور الرجال المقابر) »

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة زيارة الرجال القبور ، وقال علي بن سعيد . سألت أحمد عن زيارة القبور تركها أفضل عندك أو زيارتها قال : زيارتها ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم الموت ، رواه مسلم ،^(٢) والترمذي بلفظ فإنها تذكر الآخرة .

(فصل)

وإذا مر بالقبور أو زارها استحب أن يقول ما روى مسلم عن بريدة قال ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا الى المقابر فكان قائمهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا ان شاء الله بكم لاحقون ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، وفي حديث عائشة : ويرحم الله المستقدمين منا

(١) حديث ضعيف .

(٢) قوله رواه مسلم ، فيه أن مسلماً رواه عن أبي بريدة بدون لفظ : فإنها تذكركم الموت ، وله تنمة أخرى ، وروى هذا اللفظ من حديث أبي هريرة في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم لقبر أمه فقد قال فيه : فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت ، وقال النووي في شرحه ، انه يوجد في روايات المغاربة لصحيح مسلم ، ولا يوجد في روايات بلادنا وانه صحيح ، رواه أصحاب السنن الا الترمذي بأسانيد صحيحة ، وأما حديث الترمذي فلفظه : قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، وقد أذن لمحمد في زيارة أمه ، فزوروها فإنها تذكر الآخرة .

والمستأخرين ، وفي حديث آخر : اللهم لا تحرمننا أجرهم ولا تفتنا بعدهم ، وإن أراد قال : اللهم اغفر لنا ولهم ، كان حسناً .

(فصل)

قال ولا بأس بالقراءة عند القبر : وقد روى عن أحمد أنه قال : إذا دخلتم المقابر اقرأوا آية الكرسي وثلاث مرار (قل هو الله أحد) ثم قل : اللهم إن فضله لأهل المقابر ، وروى عنه أنه قال : القراءة عند القبر بدعة وروى ذلك عن هشيم قال أبو بكر نقل ذلك عن أحمد جماعة ثم رجع رجوعاً أبان به عن نفسه ، فروى جماعة أن أحمد نهى ضريراً أن يقرأ عند القبر وقال له ، إن القراءة عند القبر بدعة فقال له محمد بن قدامة الجوهري : يا أبا عبد الله ما تقول في مبشر الحلبي ؟ قال ثقة . قال . فأخبرني مبشر^(١) عن أبيه أنه أوصى إذا دفن يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها ، وقال . سمعت ابن عمر يوصي بذلك ، قال أحمد ابن حنبل . فارجع فقل للرجل يقرأ^(٢) وقال الخلال . حدثني أبو علي الحسن ابن الهيثم البزار شيخنا الثقة المأمون ، قال ، رأيت أحمد بن حنبل يصلي خلف ضرير يقرأ على القبور ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ وكان له بعدد من فيها حسنات ، وروى عنه عليه السلام

(١) سقط هنا . عن عبد الرحمن بن العلاء بن الجلاج قطعاً ، وقوله عن أبيه يعني أبا عبد الرحمن وهو العلاء .

(٢) هذا الحديث شاذ بل منكر ، رواه مبشر عن عبد الرحمن الجلاج وهو ليس من رجال الصحاح ، ولا السنن الذين يعتد بهم في مثل هذه المعركة ، ولا يعرف له فيهما إلا حديث واحد عند الترمذي وقد قالوا أنه مقبول وإنما وثقه ابن حبان وتساهله في التعديل معروف على أن مبشراً نفسه قد ضعفه بعضهم ولكن لم يعتدوا به لأنه لم يبين سببه ، والحديث مع هذا ليس من موضوع الباب بل هو من قبيل التلقين عقب الدفن فهو لا يعارض قول الإمام أحمد أن القراءة عند القبر بدعة وهو ما كان استحدث في عصره من القراءة على القبور ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة ولا التابعين : ر

« من زار قبر والديه فقراً عتده أو عندهما يس غفر له » (١) .
 (فصل) وأى قربة فعلها وجعل ثوابها للميت المسلم تقعه ذلك إن شاء الله ،
 أما الدعاء والاستغفار والصدقة وأداء الواجبات فلا أعلم فيه خلافاً إذا كانت
 الواجبات بما يدخله النيابة وقد قال الله تعالى (٥٩ ، ١٠) والذين جاؤا من بعدهم
 يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان) وقال الله تعالى (٤٧ ، ١٩)
 واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) ودعا النبي (ص) لأبي سلة حين مات ،
 وللميت الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك ، ولكل ميت صلى عليه ، وسأل
 رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن أمي ماتت فينفعها إن تصدقت
 عنها ؟ قال : نعم ، رواه أبو داود ، وروى ذلك عن سعد بن عباد ، وجاءت امرأة
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله في الحج أدركت
 أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : أرأيت
 لو كان على إيلك دين أكنت قاصيته ؟ قالت نعم ، قال فدين الله أحق أن يقضى ،
 وقال للذي سأله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال نعم ، وهذه
 أحاديث صحاح وفيها دلالة على انتفاع الميت بسائر القرب لأن الصوم والحج والدعاء
 والاستغفار عبادات بدنية وقد أوصل الله ثمنها إلى الميت فكذلك ما سواها
 مع ما ذكرنا من الحديث في ثواب من قرأ يس وتخفيف الله تعالى عن أهل
 المقابر بقراءته .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لعمرو بن العاص ، لو كان أبوك مسلماً فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم
 عنه بلغه ذلك ، وهذا عام في حج التطوع وغيره ولأنه عمل ير وطاعة فوصل
 تقعه وثوابه كالصدقة والصيام والحج الواجب ، وقال الشافعي ما عدا الواجب
 والصدقة والدعاء والاستغفار لا يفعل عن الميت ولا يصل ثوابه إليه لقول الله تعالى
 (٥٣ ، ٢٩) وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا
 مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية أو علم ينتفع به من بعده
 (١) هذا الحديث أشار السيوطي في جامعه إلى ضعفه وما قبله أضعف منه
 بل صرحوا بأنه لم يرو في هذا الموضوع حديث صحيح ولا حسن .

أو ولد صالح يدعو له ، ولأن نفعه لا يتعدى فاعله ، فلا يتعدى ثوابه ، وقال بعضهم : إذا قرئ القرآن عند الميت أو أهدى إليه ثوابه كان الثواب لقارئه ، ويكون الميت كأنه حاضرها وترجى له الرحمة .

ولنا ما ذكرناه وأنه إجماع المسلمين فإنهم في كل عصر ومصر يجتمعون ويقرءون القرآن ويهدون ثوابه إلى موتاهم من غير تكبير ^(١) ولأن الحديث صح عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، والله أكرم من أن يوصل عقوبة المعصية إليه ويحجب عنه المثوبة ^(٢) ولأن الموصل لثواب ما سلموه ، قادر على إيصال ثواب ما منعوه ^(٣) والآية مخصوصة بما سلموه ، وما اختلفنا فيه في معناه فنقيسه عليه ^(٤) ولا حجة لهم في الخبر الذي احتجوا به (١) سلك المصنف عفا الله عنه هنا مسلك أهل الجدل فأما دعواه الإجماع فهي باطلة قطعاً لم يعبأ بها أحد حتى أن المحقق ابن القيم الذي جراه في أصل المسألة لم يدعها ، بل صرح بما هو نص في بطلانها وهو أنه لم يصح عن السلف شيء فيها واعتذر عنه بأنهم كانوا يخفون أعمال البر ، وانتقدنا ذلك في تفسيرنا بأنه لو كان معروفاً لكان عن اعتقاد مشروعيته وحينئذ يبلغونه ، ولا يكتفون به بل لتوفرت الدواعي على نقله عنهم بالتواتر لأنه من رغائب جميع الناس . رشيد

(٢) هذا الحديث اتفق العلماء على أنه لا يمكن أن يؤخذ على ظاهره لمخالفته لنصوص القرآن والأحاديث ، ولما فاتته سبق رحمة الله على غضبه ، ومن تأوله منهم المصنف كغيره ، فكيف يجعله مع هذا أصلاً يرد إليه نص القرآن وغيره ويقاس عليه وهو على خلاف القياس ؟

(٣) إنهم لم يمنعوا ذلك بأن قدرة الله لا تتعلق به فيرد عليهم بهذا .

(٤) إن ما خصصوا به الآية منصوص يرجع إلى أصل لا يشاركه فيه ما قاسه عليه فمسألة الصدقة والحج ، وكذا الصيام من الأولاد عن الوالدين لا يعارض عموم قوله تعالى (٥٣ : ٢٩) وأن ليس للإنسان إلا ما سعى لأن الكتاب والسنة ألحقا ذرية المؤمن به فقد من كسبه وسعيه له من سعيه كما في سورة الطور وحديث « إذا مات ابن آدم ، ألح ، وحديث « ولده من كسبه » والمسألة من التعبديات ، والخيار عالم الغيب في الثواب والعقاب فلا يدخل فيها القياس مطلقاً .

فإنما دل على انقطاع عمله فلا دلالة فيه عليه، ثم لو دل عليه كان مخصوصاً بما سلموه وفي معناه ما منعه فیتخصص به أيضاً بالقياس عليه، وما ذكروه من المعنى غير صحيح فإن تعدى الثواب ليس بفرع لتعدى النفع ثم هو باطل بالصوم والدعاء والحج وليس له أصل يعتبر به والله أعلم.

«مسألة» قال (وتكره للنساء)

اختلفت الرواية عن أحمد في زيارة النساء القبور. فروى عنه كراهتها، لما روت أم عطية قالت: «نهينا عن زيارة القبور ولم يعزم علينا، رواه مسلم، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لعن الله زوارات القبور». قال الترمذي: هذا حديث صحيح، وهذا خاص في النساء، والنهي المنسوخ كان عاماً للرجال والنساء ويحتمل أنه كان خاصاً للرجال، ويحتمل أيضاً كون الخبر في لعن زوارات القبور بعد أمر الرجال بزيارتها فقد دار بين الحظر والإباحة، فأقل أحواله الكراهة، ولأن المرأة قليلة الصبر كثيرة الجزع، وفي زيارتها للقبر تهيج لحزنها، وتجديد لذكر مصابها، ولا يؤمن أن يفضى بها ذلك إلى فعل ما لا يجوز، بخلاف الرجال. ولهذا اختصن بالنوح والتعديد، وخصصن بالنهي عن الحلق والصلق ونحوهما، والرواية الثانية: لا يكره لعموم قوله عليه السلام: كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وهذا يدل على سبق النهي ونسخه، فيدخل في عمومها الرجال والنساء.

وروى عن ابن أبي مليكة أنه قال لعائشة: يا أم المؤمنين أين أقبلت؟ قالت من قبر أخي عبد الرحمن، فقلت لها: قد نهى رسول الله (ص) عن زيارة القبور قالت: نعم، قد نهى، ثم أمر بزيارتها، وروى الترمذي: أن عائشة زارت قبر أخيها، وروى عنها أنها قالت: لو شهدت ما زرته.

(فصل) ويكره النعي، وهو أن يبعث منادياً ينادي في الناس: ان فلاناً قد مات ليشهدوا جنازته، لما روى حذيفة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعي، قال الترمذي: هذا حديث حسن، واستحب جماعة من أهل العلم أن لا يعلم الناس بجنازتهم. منهم: عبد الله بن مسعود وأصحابه علقمة والربيع بن خيثم

وعمر بن شرحبيل ، قال علقمة : لا تؤذنوا بي أحداً ، وقال عمرو بن شرحبيل إذا أنا مت فلا أنعى إلى أحد . وقال كثير من أهل العلم : لا بأس أن يعلم بالرجل إخوانه ومعارفه وذوو الفضل من غير نداء .

قال إبراهيم النخعي : لا بأس إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه وأصحابه ، وإنما كانوا يكرهون أن يطاف في المجالس أنعى فلاناً كفعل الجاهلية ، ومن رخص في هذا : أبو هريرة وابن عمرو وابن سيرين .

وروى عن ابن عمر أنه نعى إليه رافع بن خديج ، قال : كيف تريدون أن تصنعوا به ؟ قال : نجسسه حتى نرسل إلى قباه : وإلى من قد بات حول المدينة ايشهدوا جنازته ، قال : نعم ما رأيتم : وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الذي دفن ليلاً : ألا أذتموني ، وقد صح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى ، فصف بهم وكبر أربع تكبيرات ، متفق عليه ، وفي لفظ : أن أخاكم النجاشي قد مات : فقوموا فصلوا عليه .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يموت فيكم أحد إلا آذتموني به ، أو كما قال . ولأن في كثرة المصلين عليه أجراً لهم ونفعاً للبيت : فإنه يحصل لكل مصل منهم قيراط من الأجر ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما من مسلم يموت فيصل عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب ، وقد ذكرنا هذا .

وروى الإمام أحمد بإسناده عن أبي المليح أنه صلى على جنازة قالت فت فقال : استروا ولتحسن شفاعتكم ، ألا وإنه حدثني عبد الله بن سليط عن إحدى أمهات المؤمنين ، وهي ميمونة ، وكان أخاها من الرضاعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما من مسلم يصل عليه أمة من الناس إلا شفّعوا فيه ، فسألت أبا المليح عن الأمة ؟ فقال : أربعون .

كتاب الزكاة

قال ابو محمد بن قتيبة : الزكاة من الزكاء وانماء والزيادة . سميت بذلك لأنها تنمر المال وتنميه ، يقال : زكا الزرع ، اذا كثر ريعه . وزكت النفقة اذا بورك فيها ، وهي في الشريعة حق يجب في المال ، فعند اطلاق لفظها في موارد الشريعة ينصرف الى ذلك ، والزكاة أحد أركان الاسلام الخمسة ، وهي واجبة بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله (ص) ، واجماع أمته .

أما الكتاب : فقول الله تعالى (٢ : ٢٣) وآتوا الزكاة . وأما السنة : فإن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً الى اليمن فقال : أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد في فقرائهم ، متفق عليه ، في آي ، وأخبار : سوى هذين كثيرة .

وأجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوبها ، واتفق أصحابه رضي الله عنهم على قتال مانعيها ، فروى البخاري بإسناده عن أبي هريرة قال : لما توفي النبي (ص) وكان أبو بكر ، وكفر من كفر من العرب . فقال عمر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله ؟ فقال والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، قال عمر . فوالله ما هو الا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ، ورواه أبو داود وقال : لو منعوني عقالاً ، قال أبو عبيد . العقال صدقة العام . قال الشاعر .

سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين ؟

وقيل . كانوا اذا أخذوا الفريضة أخذوا معها عقالها ، ومن رواه ، عناقاً ، ففي روايته دليل على أخذ الصغيرة من الصغار .

(فصل : فمن أنكر وجوبها جهلاً به ، وكان ممن يجهل ذلك ، إما لحدائثة عهده

بالإسلام أو لأنه نشأ ببادية نائية عن الأمصار — عرّف وجوبها ولا يحكم بكفره لأنه معذور ، وإن كان مسلماً ناشئاً ببلاد الإسلام بين أهل العلم فهو مرتد تجرى عليه أحكام المرتدين ويستتاب ثلاثاً ، فإن تاب والا قتل ، لأن أدلة وجوب الزكاة ظاهرة في الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، فلا تكاد تنحى على أحد من هذه حاله فإذا جحدتها فلا يكون إلا لتكذيبه الكتاب والسنة وكفره بهما .

فصل

وإن منعها معتقداً وجوباً وقدر الإمام على أخذها منه أخذها وعززه ولم يأخذ زيادة عليها في قول أكثر أهل العلم ، منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم ، وكذلك أن غلّ ماله وكتمه حتى لا يأخذ الإمام زكاته فظهر عليه ، وقال إسحاق بن راهويه وأبو بكر عبد العزيز : يأخذها وشطر ماله ، لما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : في كل سائمة الإبل في كل أربعين بنت لبون لا تفرق عن حسابها ، من أعطاها مؤجراً فله أجرها ، ومن أباهها فإني آخذها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا لا يحل لآل محمد منها شيء ، وذكر هذا الحديث لأحمد فقال : ما أدري ما وجهه ؟ وسئل عن إسناده ، فقال هو عندي صالح الاسناد ، رواه أبو داود والنسائي في سننهما ووجه الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في المال حق سوى الزكاة ، ولأن منع الزكاة كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع توفر الصحابة رضي الله عنهم ، فلم ينقل أحد عنهم زيادة ولا قولاً بذلك واختلف أهل العلم في العذر عن هذا الخبر ، فقيل كان في بدء الإسلام حيث كانت العقوبات في المال ، ثم نسخ بالحديث الذي رويناه

وحكى الخطابي عن إبراهيم الحربي أنه يؤخذ منه السن الواجبة عليه من خيار ماله من غير زيادة في سن ولا عدد ، لكن ينتق من خير ماله ما تزيد به صدقته في القيمة بقدر شطر قيمة الواجب عليه ، فيكون المراد بدماله ما هنا الواجب عليه من ماله فيزاد عليه في القيمة بقدر شطره والله أعلم

فأما إن كان مانع الزكاة خارجاً عن قبضة الإمام قاتله : لأن الصحابة رضي الله عنهم قاتلوا مانعيها ، وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : لو منعوني عقلاً

كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ، فان ظفر به وبماله أخذها من غير زيادة أيضا ، ولم تسب ذريته ؛ لأن الجناية من غيرهم ، ولأن المانع لا يسبى قدرته أولى ، وان ظفر به دون ماله دعاه الى أداها واستتابه ثلاثا ، فان تاب وأدى وإلا قتل ولم يحكم بكفره ، وعن احمد ما يدل على انه يكفر بقتاله عليها ، فروى الميموني عنه : إذا منعوا الزكاة كما منعوا أبا بكر وقاتلوا عليها لم يورثوا ولم يصل عليهم ، قال عبد الله بن مسعود : ما تارك الزكاة بمسلم ،

ووجه ذلك ما روى : ان أبا بكر رضى الله عنه لما قاتلهم وعضتهم الحرب قالوا تؤديها ، قال لا أقبلها حتى تشهدوا ان قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ، ولم ينقل إنكار ذلك عن أحد من الصحابة ، فدل على كفرهم

ووجه الأول ان عمر وغيره من الصحابة امتنعوا من القتال في بدء الأمر ، ولو اعتقدوا كفرهم لما توقفوا عنه ثم اتفقوا على القتال ، وبقى الكفر على أصل النفي ، ولأن الزكاة فرع من فروع الدين فلم يكفر تاركه بمجرد تركه كالحج ، واذا لم يكفر بتركه لم يكفر بالقتال عليه كأهل البغى ، وأما الذين قال لهم أبو بكر هذا القول فيحتمل أنهم جحدوا وجوبها ، فانه نقل عنهم أنهم قالوا : إنما كنا تؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن صلاته سكن لنا ، وليس صلاة أبي بكر سكنا لنا فلا تؤدى إليه ، وهذا يدل على أنهم جحدوا وجوب الاداء الى أبي بكر رضى الله عنه ، ولأن هذه قضية في عين فلا يتحقق من الذين قال لهم أبو بكر هذا القول فيحتمل أنهم كانوا مرتدين ، ويحتمل أنهم جحدوا وجوب الزكاة ، ويحتمل غير ذلك ، فلا يجوز الحكم به في محل النزاع ، ويحتمل ان أبا بكر قال ذلك لأنهم ارتكبوا كبائر وماتوا من غير توبة : فحكم لهم بالنار ظاهرا كما حكم لقتلى المجاهدين بالجنة ظاهرا ، والامر الى الله في الجميع ، ولم يحكم عليهم بالتخليد ، ولا يلزم من الحكم بالنار الحكم بالتخليد بعد أن أخبر النبي (ص) ان قوما من أمته يدخلون النار ، ثم يخرجهم الله تعالى منها ويدخلهم الجنة .

« مسألة ، قال أبو القاسم رحمه الله تعالى (وليس فيما دون خمس من الإبل سائنة صدقة)

بدأ الخرقى رحمه الله بذكر صدقة الإبل لأنها أهم ، فإنها أعظم النعم قيمة وأجساما وأكثر أموال العرب فالاهتمام بها أولى ، ووجوب زكاتها مما أجمع عليه علماء الاسلام ، وصحت فيه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن احسن ما روى في ذلك ما رواه البخارى في صحيحه قال ، حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الانصارى قال حدثنى أبى قال حدثنا ثمامة بن عبد الله بن انس ان انسا حدثه ، ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين ، بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتى أمر الله بها ورسوله (ص) . فمن سئلها على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط ، فى أربع وعشرين فما دونها من الإبل فى كل خمس : شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أثنى ، فإذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أثنى ، فإذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فإذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها ابنتا لبون ؛ فإذا بلغت إحدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه الا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة ، وذكر تمام الحديث بذكره ان شاء الله تعالى فى أبوابه . ورواه أبو داود فى سننه وزاد ، وإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى ان تبلغ خمسا وثلاثين ، فان لم يكن فيها ابنة مخاض ففيها ابنة لبون ذكر ، وهذا كله يجمع عليه الى ان يبلغ عشرين ومائة ، ذكره ابن المنذر

قال ولا يصح عن على رضى الله عنه ما روى عنه فى خمس وعشرين ، يعنى ما حكى عنه فى خمس وعشرين خمس شياه

وقول الصديق رضى الله عنه ، التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعنى قدر ، والتقدير يسمى فرضا ، ومنه فرض الحاكم للبرأة فرضا ، وقوله ، ومن سئل فوقها فلا يعط ، يعنى لا يعطى فوق

وأجمع المسلمون على ان مادون خمس من الإبل لا زكاة فيه ، وقال النبى (ص)

في هذا الحديث ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الابل فليس عليه فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، وقال ، ليس فيها دون خمس ذود صدقة ، متفق عليه ، والسائمة الراعية ، وقد سامت تسوم سوما إذا رعت ، وأسمتها إذا رعتها ، وسومتها إذا جعلتها سائمة ، ومنه قول الله تعالى (١٦ : ١٠) ومنه شجر فيه تسميون) أي ترعون وفي ذكر السائمة احتراز من العلوقة والعوامل ، فإنه لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم . وحكى عن مالك في الابل للنواضع والعلوقة الزكاة ، لعموم قوله عليه السلام في كل خمس : شاة ، قال أحمد ليس في العوامل زكاة ، وأهل المدينة يرون فيها الزكاة ، وليس عندهم في هذا أصل

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ، في كل سائمة في كل أربعين بنت لبون ، في حديث بهز بن حكيم فقيده بالسائمة ، فدل على أنه لا زكاة في غيرها : وحديثهم مطلق فيحمل على المقيد ، ولأن وصف النماء معتبر في الزكاة والعلوقة يستغرق علفها نماءها إلا أن يعدها للتجارة فيكون فيها زكاة التجارة .

مسألة ، قال (فإذا ملك خمسا من الابل فأسامها أكثر السنة ففيها شاة ، وفي العشر شاتان وفي الخمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه)

وهذا كله مجمع عليه وثابت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما رويناه وغيره ، الا قوله ، فأسامها أكثر السنة ، فإن مذهب إمامنا ومذهب أبي حنيفة أنها إذا كانت سائمة أكثر السنة ففيها الزكاة . وقال الشافعي : إن لم تكن سائمة في جميع الحول فلا زكاة فيها ، لأن السوم شرط في الزكاة فاعتبر في جميع الحول كالمالك وكالنصاب ، ولأن العلف يسقط والسوم يوجب ، وإذا اجتمعا غلب الاسقاط ، كما لو ملك نصابا بعضه سائمة وبعضه علوقة

ولنا عموم النصوص الدالة على وجوب الزكاة في نصب الماشية ، واسم السوم لا يزول بالعلق اليسير ، فلا يمنع دخولها في الحبر ، ولأنه لا يمنع حقه للثبوت . فأشبهت السائمة في جميع الحول ، ولأن العلف اليسير لا يمكن التحرز منه فاعتباره في جميع الحول يسقط الزكاة بالكلية سيما عند من يسوغ له الفرار من الزكاة فإنه

إذا أراد إسقاط الزكاة علفها يوماً فأسقطها، ولأن هذا وصف معتبر في رفع الكلفة فاعتبر فيه إلا أكثر: كالسقي، إلا كلفة فيه في الزرع والثمار

وقولهم والمسوم شرط، - يحتمل أن يمنع، ونقول بل العلف إذا وجد في نصف الحول فما زاد مانع، كما أن السقي بكلفة ممانع من وجوب العشر، ولا يكون مانعاً حتى يوجد في النصف فصاعداً، كذا في معالمتنا، وإن سلمنا كونه شرطاً فيجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول. كالسقي بما لا كلفة فيه شرط في وجوب العشر ويكتفى بوجوده في الأقل، ويفارق ما إذا كان في بعض النصاب معلوف لأن النصاب سبب للوجوب، فلا بد من وجود الشرط في جميعه، وأما الحول فإنه شرط الوجوب فجاز أن يعتبر الشرط في أكثره

(فصل) ولا يجزى في الغنم المخرجة في الزكاة إلا الجذع من الضأن والثني من المعز. وكذلك شاة الجبران. وأيهما أخرج أجزاءه. ولا يعتبر كونها من جنس غنمه ولا جنس غنم البلد. لأن الشاة مطلقة في الخبر الذي ثبت به وجوبها. وليس غنمه ولا غنم البلد سبباً لوجوبها فلم يتقيد بذلك. كالشاة الواجبة في الفدية وتكون أثى. فإن أخرج ذكراً لم يجزئه. لأن الغنم الواجبة في نصيبها أُنْثَى ويحتمل أن يجزئه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق لفظ الشاة فدخل فيه الذكر والأنثى، ولأن الشاة إذا تعلقت بالذمة دون العين أجزأ فيها الذكر كالأنثى، فإن لم يكن له غنم لزمه شراء شاة. وقال أبو بكر يخرج عشرة دراهم قياساً على شاة الجبران. ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الشاة، فيجب العمل بنصه، ولأن هذا إخراج قيمة فلم يجز كما لو كانت الشاة واجبة في نصيبها وشاة الجبران محبسة بالبدل بعشرة دراهم، بدليل أنها لا تجوز بدلاً عن الشاة الواجبة في سائمة الغنم.

(فصل) فإن أخرج عن الشاة بعيراً لم يجزئه، سواء كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة أو لم يكن. وحكى ذلك عن مالك وداود. وقال الشافعي وأصحاب الرأي: يجزئه البعير عن العشرين فما دونها، ويخرج لنا مثل ذلك إذا كان المخرج مما يجزى عن خمس وعشرين لأنه يجزى عن خمس وعشرين والعشرون داخلة فيها ولأن ما أجزأ عن الكثير أجزأ عما دونه، كابنتي لبون عما دون سبع وسبعين

ولنا أنه أخرج غير المنصوص عليه من غير جنسه فلم يجره ، كما لو أخرج بعيراً
عن أربعين شاة ، ولأن النص ورد بالشاة فلم يجرى البعير كالأصل ، أو كشاة
الجبران ، ولأنها فريضة وجبت فيها شاة فلم يجرى عنها البعير كنصاب الغنم ،
وفارق ابنتي لبون عن الجذعة لأنها من الجنس .

فصل في

وتكون الشاة المخرجة كحال الإبل في الجودة والردامة . فيخرج عن الإبل
السمان سمينة ، وعن الهزال هزلة ، وعن الكراثم كريمة ، وعن اللثام لثيمة ، فان
كانت مراضاً أخرج شاة صحيحة على قدر المال ، فيقال له : لو كانت الإبل صحاحاً
كم كانت قيمتها وقيمة الشاة ؟ فيقال : قيمة الإبل مائة وقيمة الشاة خمسة فينقص
من قيمتها قدر ما نقصت الإبل ، فإذا نقصت الإبل خمس قيمتها وجب شاة قيمتها
أربعة : وقيل : تجزئه شاة تجزىء في الأضحية من غير نظر إلى القيمة وعلى القولين
لا تجزئه مريضة ، لأن المخرج من غير جنسها وليس كاه مراضاً ، فينزل منزلة
اجتماع الصحاح ، والمراض لا تجزىء فيه إلا الصحيحة .

مسألة ، قال (فإذا صارت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض إلى
خمس وثلاثين)

فإن لم يكن فيها بنت مخاض فإن لبون ذكر ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها
ابنة لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة طروقة
الفحل إلى ستين ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ،
فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها ابنة لبون إلى تسعين . فإذا بلغت إحدى
وتسعين ففيها حقتان إلى عشرين ومائة ، وهذا كله مجمع عليه ؟ والخبر الذي روينا
متناول له .

وابنة المخاض التي لها سنة وقد دخلت في الثانية ، سميت بذلك لأن أمها قد
حملت غيرها ، والماخض : الحامل ، وليس كون أمها ماخضاً شرطاً فيها ، وإنما
ذكر تعريفها لها بغالب حالها ، كتعريفه الربيبة بالحجر وكذلك بنت لبون
وبنت المخاض أدنى سن يوجد في الزكاة ، ولا تجب إلا في خمس وعشرين إلى

خمس وثلاثين خاصة ، وبنت اللبون التي تمت لها سنتان ودخلت في الثالثة ، سميت بذلك لأن أمها قد وضعت حملها ولها لبن ، والحقة : التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لأنها قد استحقت أن يطررها الفحل ، ولهذا قال . طروقة الفحل واستحقت أن يحمل عليها وتركب ، والجذعة . التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقبل لها ذلك لأنها تجزع اذا سقطت منها ، وهي أعلا سن تجب في الزكاة ، ولا تجب الا في احدى وستين الى خمس وسبعين ، وان رضى رب المال أن يخرج مكانها ثنية جاز وهي التي لها خمس سنين ودخلت في السادسة ، سميت ثنية لأنها قد ألفت ثنيتها .

وهذا الذي ذكرنا في الاسنان ذكره أبو عبيد وحكاه عن الأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي زياد الهلالي وغيرهم .

وقول الخرقى : فإن لم يكن ابنة مخاض ، أراد ان لم يكن في ابله ابنة مخاض أجزاء ابن لبون ولا يجزئه مع وجود ابنة مخاض ، لقوله صلى الله عليه وسلم : فإن لم يكن فيها ابنة مخاض فإن لبون ذكر ، في الحديث الذي رويناها شرط في اخراجه عدمها ، فإن اشتراها وأخرجها جاز ، وان أراد اخراج ابن لبون بعد شرائها لم تجز لانه صار في ابله بنت مخاض ، فإن لم يكن في ابله ابن لبون وأراد الشراء لزمه شراء بنت مخاض ، وهذا قول مالك ، وقال الشافعي : يجزيه شراء ابن لبون لظاهر الخبر وعمومه .

ولنا أنهما استويا في العدم فلزمته ابنة مخاض ، كما لو استويا في الوجود ، والحديث محمول على وجوده لان ذلك للرفق به اغناء له عن الشراء ، ومع عدمه لا يستغنى عن الشراء ، فكان شراء الاصل أولى ، على أن في بعض ألفاظ الحديث : فمن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء ، فشرط في قبوله وجوده وعدمها وهذا في حديث أبي بكر ، وفي بعض الالفاظ : ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليس عنده الا ابن لبون ، وهذا يفسد بتعين حمل المطلق عليه وان لم يجد الا ابنة مخاض معينة فله الانتقال الى ابن لبون ، لقوله في الخبر : فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها ولان وجودها كعدمها ، لكونها لا يجوز اخراجها فأشبه الذي لا يجد الا ما لا يجوز .

الوضوء به في انتقاله إلى التيمم ، وإن وجد ابنة مخاض أعلا من صفة الواجب لم يجزه ابن لبون لوجود بنت مخاض على وجهها ويخير بين إخراجها وبين شراء بنت مخاض على صفة الواجب ، ولا يخير بعض الذكورية بزيادة سن في غير هذا الموضع ، ولا يجزيه أن يخرج عن ابن لبون حقاً ولا عن الحقة جذعاً لعدمها ولا وجودهما ، وقال القاضي وابن عقيل : يجوز ذلك مع عدمهما لأنهما أعلا وأفضل ، فثبت الحكم فيهما بطريق التنبيه .

ولنا أنه لا نص فيهما ولا يصح قياسهما على ابن لبون مكان بنت مخاض لأن زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض يمتنع بها من صغار السباع ويرعى الشجر بنفسه ويرد الماء ، ولا يوجد هذا في الحق مع بنت لبون ، لأنهما يشتركان في هذا فلم يبق إلا مجرد السن فلم يقابل إلا بتوجيه .
وقولهما : أنه يدل على ثبوت الحكم فيهما بطريق التنبيه .

قلنا : بل يدل على انتفاء الحكم فيهما بدليل خطابه ، فإن تخصيصه بالذكور دونهما دليل على اختصاصه بالحكم دونهما .

(فصل)

وإن أخرج عن الواجب سناً أعلا من جنسه ، مثل أن يخرج بنت لبون عن بنت مخاض ، وحققة عن بنت لبون أو بنت مخاض ، أو أخرج عن الجذعة ابنتي لبون أو حقتين ، جاز ، لا نعلم فيه خلافاً لأنه زاد على الواجب من جنسه ما يجزى عنه مع غيره ، فكان مجزياً عنه على أفراد ، كما لو كانت الزيادة في العدد ، وقد روى الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بإسنادهما عن أبي بن كعب قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقاً ، فررت برجل ، فلما جمع لي ماله لم أجد عليه فيه إلا بنت مخاض ، فقلت له : أد بنت مخاض ، فانها صدقتك ، فقال : ذاك ما لا ابن فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سمينة فخذها ، فقلت : ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به ، وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب ، فان أحببت أن تأتيه فتعرض عليه ما عرضت على فاعلى ، فان قبله منك قبلته ، وإن رده عليك ردده ، قال ، فاني فاعل ، فخرج معي وخرج بالناقة التي عرض علي ، حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ، يا نبي الله أتاني رسولك

ليأخذ مني صدقة مالي ، وإيم الله ، ما قام في مالي رسول الله ولا رسوله قط قبله ،
 فجئمت له مالي : فزعم أن ما علي فيه بنت مخاض ، وذلك ما لا لبن فيه ولا ظهر
 وقد عرضت عليه ناقة فدية سمينة عظيمة ليأخذها فأبى ، وها هي ذه ، قد جئتك بها
 يا رسول الله خذها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك الذي وجب عليك ،
 فإن تطوعت بخير أجزل الله فيه وقبلناه منك ، فقال : فما هي ذه يا رسول الله ،
 قد جئتك بها ، قال : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ، ودعا له في ماله
 بالبركة ، وهكذا الحكم إذا أخرج أعلا من الواجب في الصفة ، مثل أن يخرج
 السمينة مكان الهزيلة ، والصحيحة مكان المريضة ، والكريمة مكان الثيمة ، والحامل
 عن الحوائل ، فإنها تقبل منه وتجزيه ، وله أجر الزيادة .

فصل

ويخرج عن ماشيته من جنسها على صفتها ، فيخرج عن البخاني بخنية ، وعن
 العرب عرية ، وعن الكرام كريمة ، وعن السمان سمينة ، وعن النعام والهزال
 لبنة هزيلة ، فإن أخرج عن البخاني عرية بقيمة البخنية ، أو أخرج عن السمان هزيلة
 بقيمة السمينة جاز لأن القيمة مع اتحاد الجنس هي المقصود ، أجاز هذا أبو بكر
 وحكى عن القاضي وجه آخر ، أنه لا يجوز لأن فيه تفويت صفة مقصودة ، فلم
 يجوز كما لو أخرج من جنس آخر ، والصحيح الأول لما ذكرنا ، وفارق خلاف
 الجنس ، فإن الجنس مرعى في الزكاة ، ولهذا لو أخرج البعير عن الشاة لم يجوز ،
 ومع الجنس يجوز اخراج الجيد عن الرديء بغير خلاف .

« مسألة ، قال (فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي
 كل خمسين حقة)

ظاهر هذا : أنها إذا زادت على العشرين والمائة واحدة ففيها ثلاث بنات
 لبون ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد : ومذهب الأوزاعي والشافعي وإسحاق
 والرواية الثانية : لا يتعدى الفرض إلى ثلاثين ومائة ، فيكون فيها حقة وبنتا
 لبون ، وهذا مذهب محمد بن إسحاق بن يسار وأبي عبيد ، ولما لك روايتان لأن
 الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة ، بدليل سائر الفروض .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، والواحدة زيادة ، وقد جاء مصرحاً به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند آل عمر بن الخطاب ، رواه أبو داود والترمذي ، وقال : هو حديث حسن ، وقال ابن عبد البر : هو أحسن شيء روى في أحاديث الصدقات ، وفيه : فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، وفي لفظ : إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، أخرجه الدارقطني ، وأخرج حديث أنس من رواية إسحاق بن راهويه عن النضر بن إسماعيل عن حماد بن سلية قال : أخذنا هذا الكتاب من ثمانية يحدث به عن أنس ، وفيه : فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ولأن سائر ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم غاية للفرض إذا زاد عليه واحدة تغير الفرض كذا هذا .

وقولهم أن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة : قلنا : وهذا ما تغير بالواحدة وحدها ، وإنما تغير بها مع ما قبلها ، فأشبهت الواحدة الزائدة عن التسعين والستين وغيرهما : وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة . إذا زادت الأبل على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة في كل خمس شاة إلى خمس وأربعين ومائة فيكون فيها حقتان وبنت مخاض إلى خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق ، وتستأنف الفريضة في كل خمس شاة ، لما روى : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعمر و ابن حزم كتاباً ذكر فيه الصدقات والديات ، وذكر فيه مثل هذا .

ولنا أن في حديثي الصدقات الذي كتبه أبو بكر لانس والذي كان عند آل عمر ابن الخطاب مثل مذهبنا ، وهما صحيحان ، وقد رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، وأما كتاب عمرو بن حزم فقد اختلف في صفته ، فرواه الأثرم في سنته مثل مذهبنا ، والأخذ بذلك أولى ، لموافقة الأحاديث الصحاح ، وموافقة القياس ، فإن المال إذا وجب فيه من جنسه لم يجب من غير جنسه ، كسائر بهيمة الأنعام ؛ ولأنه مال احتمل المواساة من جنسه فلم يجب من غير جنسه ، كالبحر والغنم ، وإنما وجب في الابتداء من غير جنسه ، لأنه ما احتمل المواساة

من جنسه ؛ فلم يجب من غير جنسه . فعدلنا إلى غير الجنس ضرورة ، وقد زال ذلك بزيادة المال وكثرته ، ولأنه عندهم ينقل من بنت مخاض إلى حقة بزيادة خمس من الأبل ، وهي زيادة يسيرة لا تقتضى الانتقال إلى حقة ، فإننا لم تنقل في محل الوفاق من بنت مخاض إلى حقة إلا بزيادة إحدى وعشرين ، وإن زادت على مائة وعشرين جزءاً من بعير لم يتغير الفرض عند أحد من الناس ، لأن في بعض الروايات ، فإذا زادت واحدة ، وهذا يقيد مطلق الزيادة في الرواية الأخرى ، ولأن سائر الفروض لا تتغير بزيادة جزء . وعلى كلا الروايتين : متى بلغت الأبل مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنات لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ، وفي مائة وستين أربع بنات لبون ، ثم كلما زادت عشرأ أبدلت مكان بنت لبون حقة ، ففي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وثمانين حقتان وبنات لبون ؛ وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون فإذا بلغت مائتين اجتمع الفرضان لأن فيهما خمسين أربع مرات وأربعين خمس مرات ، فيجب عليه أربع حقات أو خمس بنات لبون ، أى الفرضين شاء أخرج وإن كان الآخر أفضل منه .

وقد روى عن أحمد : أن عليه أربع حقات ، وهذا محمول على أن عليه أربع حقات بصيغة التخيير ، اللهم إلا أن يكون المخرج ولياً ليتيم أو مجنون ، فليس له أن يخرج من ماله إلا أدنى الفرضين .

وقال الشافعى : الخيرة إلى الساعى ، ومقتضى قوله : أن رب المال إذا أخرج لزمه إخراج أعلا الفرضين ؛ واحتج بقول الله تعالى (٢٦٧،٢) ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) ولأنه وجد سبب الفرضين ، فكانت الخيرة إلى مستحقه أو نائبه ، كقتل العمد الموجب للقصاص أو الدية .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقات الذى كتبه وكان عند آل عمر بن الخطاب ، فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقات أو خمس بنات لبون ، أى البنتين وجدت أخذت وهذا نص لا يعرج معه على شيء يخالفه ، وقوله عليه السلام لمعاذ ، إياك وكرائم أموالهم ، ولأنها زكاة ثبت فيها الخيسار ؛ فكان ذلك لرب المال كالخيرة في الجبران بين مائتين أو عشرين درهماً ، وبين النزول

والصعود وتعيين المخرج ، ولا تتناول الآية ما نحن فيه ، لأنه إنما يأخذ الفرض بصفة للمال ، فيأخذ من الكرام كرام ومن غيرها من وسطها ، فلا يكون خبيثا لأن الأدنى ليس بخبيث ، وكذلك لو لم يوجد إلا سبب وجوبه وجب اخراجه وقياسهم يبطل بشاة الجبران ، وقياسنا أولى منه ، لأن قياس الزكاة على الزكاة أولى من قياسها على الديات .

إذا ثبت هذا . فكان أحد الفرضين في ماله دون الآخر ، فهو مخير بين اخراجه أو شراء الآخر ولا يتعين عليه سوى اخراج الموجود ، لأن الزكاة لا تجب في عين المال ، وقال القاضي . يتعين عليه اخراج الموجود ، لأن الزكاة لا تجب في عين المال ، ولعله أراد إذا لم يقدر على شراء الآخر .

(فصل)

فإن أراد اخراج الفرض من النوعين نظرنا ، فإن لم يحنج إلى تشقيص كرجل عنده أربعمائة يخرج منها أربع حقائق وخمس بنات لبون جاز ، وإن احتاج إلى تشقيص كزكاة المائتين لم يحجز ، لأنه لا يمكنه ذلك إلا بالتشقيص .

وقيل يحتمل أن يحوز على قياس قول أصحابنا . يحوز أن يعتق نصفي عبيدين في الكفارة ، وهذا غير صحيح ، فإن الشرع لم يرد بالتشقيص في زكاة السائمة إلا من حاجة ، ولذلك جعل لها أوقاصا دفعا للتشقيص عن الواجب فيها ، وعديل فيها دون خمس وعشرين من الإبل عن إيجاب الإبل إلى إيجاب الغنم ، ولا يحوز القول بتجويزه مع إمكان العدول عنه إلى إيجاب فريضة كامله ، وإن وجد أحد الفريضين كاملا ، والآخر ناقصا لا يمكنه اخراجه إلا بجبران معه ، مثل أن يجد في المائتين خمس بنات لبون وثلاث حقائق تعين أخذ الفريضة الكامله ، لأن الجبران بدل يشترط له عدم المبدل ، وإن كانت كل واحدة تحتاج إلى جبران ، مثل أن يجد أربع بنات لبون وثلاث حقائق فهو مخير أيهما شاء أخرج مع الجبران إن شاء أخرج بنات اللبون وحقه وأخذ بالجبران ، وإن شاء أخرج الحقائق وبنت اللبون مع جبرانها .

فإن قال : أخذوا منى حقة وثلاث بنات لبون مع الجبران لم يحجز ، لأنه يعدل

عن الفرض مع وجوده الى الجبران ، ويحتمل الجواز ، لأنه لا بد من الجبران ، وان لم يوجد الا حقة وأربع بنات لبون أداها وأخذ الجبران ، ولم يكن له دفع ثلاث بنات لبون مع الجبران ، في أصح الوجهين ، وان كان الفرضان معدومين أو معينين ، فله العدول عنهما مع الجبران ، فإن شئله أخرج أربع جذعات وأخذ ثمانى شياه أو ثمانين درهما ، وان شاء دفع خمس بنات مخاض ومعها عشر شياه أو مائة درهم ، وان أحب أن ينقل عن الحقاق الى بنات المخاض أو عن بنات اللبون الى الجذاع لم يحز لأن الحقاق وبنات اللبون منصوص عليهن في هذا المال فلا يصعد الى الحقاق بجبران ، ولا ينزل الى بنات اللبون بجبران .

« مسألة ، قال (ومن وجبت عليه حقة وليست عنده وعنده ابنة لبون أخذت منه ومعها شاتان أو عشرون درهما ، ومن وجبت عليه ابنة لبون وليست عنده وعنده حقة أخذت منه وأعطى الجبران شاتين أو عشرين درهما)

المذهب في هذا : أنه متى وجبت عليه سن وليست عنده ، فله أن يخرج سنا أعلى منها ، ويأخذ شاتين أو عشرين درهما أو سنا أنزل منها ومعها شاتين أو عشرين درهما الا ابنة مخاض ليس له أن يخرج أنزل منها ، لأنها أدنى سن تجب في الزكاة أو جذعة ، ولا يخرج أعلى منها الا أن يرضى رب المال بإخراجها لا جبران معها فتقبل منه ، والاختيار في الصعود والنزول والشياه والدرهم إلى رب المال ، وبهذا قال النخعي والشافعي وابن المنذر ، واختلف فيه عن إسحاق .

وقال الثوري : يخرج شاتين أو عشرة دراهم ، لأن الشاة في الشرع متقومة بخمسة دراهم ، بدليل أن نصابها أربعون ، ونصاب الدراهم مائتان ، وقال أصحاب الرأي : يدفع قيمة ما وجب عليه أو دون السن الواجبة وفضل ما بينهما دراهم ولنا قوله عليه السلام في الحديث الذي روينا من طريق البخاري « ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة ، وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل منه الحقة ، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة ، وليست عنده ، وعنده الجذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا

بنت لبون ، فانها تقبل منه بنت لبون ، ويعطى شاتين ، أو عشرين درهما ، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة ، فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت صدقته بنت لبون ، وليست عنده ، وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ابنة مخاض ويعطى معها عشرين درهما ، أو شاتين ، وهذا نص ثابت صحيح لم يلتفت إلى ما سواه .

إذا ثبت هذا : فانه لا يجوز العدول الى هذا الجبران مع وجود الأصل ، لانه مشروط في الخبر بعدم الأصل ، وان أراد أن يخرج في الجبران شاة ، وعشرة دراهم ، فقال القاضى . لا يمنع هذا ، كما قلنا في الكفارة فله إخراجها من جنسين ، لأن الشاة مقام عشرة دراهم ، فاذا اختار إخراجها وعشرة جاز ، ويحتمل المنع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم خير بين شاتين وعشرين درهما ، وهذا قسم ثالث . فتجوز به يخالف الخبر . والله أعلم بالصواب .

فصل

فان عدم السن الواجبة والتي تليها ، كمن وجبت عليه جذعة فعدمها وعدم الجذعة وابنة اللبون ، فقال القاضى : يجوز أن ينتقل الى السن الثالث مع الجبران فيخرج ابنة اللبون في الصورة الأولى ، ويخرج معها أربع شياه وأربعين درهما ويخرج ابنة مخاض في الثانية ، ويخرج معها مثل ذلك ، وذكر أن أحمد أو ما إليه ، وهذا قول الشافعى .

وقال أبو الخطاب . لا ينتقل الى سن تلى الواجب : فأما ان انتقل من حقة الى بنت مخاض ، أو من جذعة الى بنت لبون ، لم يحز ، لان النص ورد بالعدول الى سن واحدة ، فيجب الاقتصار عليها ، كما اقتصرنا في أخذ الشياه عن الإبل على الموضع الذى ورد به النص ، هذا قول ابن المنذر .

ووجه الاول : أنه قد جوز الانتقال الى السن التى تليها مع الجبران . وجوز العدول عن ذلك أيضا إذا عدم مع الجبران اذا كان هو الفرض . وهاهنا لو كان موجرا جزءا . فان عدم جاز العدول الى ما يليه مع الجبران . والنص اذا عقله عدى وعمل بمعناه ، وعلى مقتضى هذا القول يجوز العدول عن الجذعة الى بنت المخاض

مع ست شياه أو ستين درهما ويعدل عن ابنة المخاض الى الجذعة ويأخذ ست شياه أو ستين درهما ، وإن أراد أن يخرج عن الأربع شياه شاتين وعشرين درهما جاز لأنها جبرانان فيها كالكفارتين . وكذلك في الجبران الذي يخرج عن فرض المائتين من الإبل إذا أخرج عن خمس بنات لبون خمس بنات مخاض أو مكان أربع حقائق أربع جذعات جاز أن يخرج بعض الجبران دراهم وبعضه شياهها ، ومتى وجد سناً تلي الواجب لا يجوز العدول الى سن لا تليه ، لأن الانتقال عن السن التي تليه إلى السن الأخرى بدل ، ولا يجوز مع إمكان الاصل ، فإن عدم الحقنة وابنة اللبون ووجد الجذعة وابنة المخاض وكان الواجب الحقنة لم يجز العدول الى بنت المخاض ، وإن كان الواجب ابنة لبون لم يجز اخراج الجذعة والله أعلم

فصل

فإن كان النصاب كله مراضاً وفريضة معدومة فله أن يعدل الى السن السفلى مع دفع الجبران وليس له أن يصعد مع أخذ الجبران ، لأن الجبران أكثر من الفضل الذي بين الفرضين ، وقد يكون الجبران جبراً من الاصل ، فإن قيمة الصحيحتين أكثر من قيمة المريضتين ، وكذلك قيمة ما بينهما ، فإذا كان كذلك لم يجز في الصعود ، وجاز في النزول لأنه متطوع بشيء من ماله ورب المال يقبل منه الفضل ، ولا يجوز للساعي أن يعطى الفضل من المساكين . فإن كان المخرج ولى اليتيم لم يجز له أيضاً النزول ؛ لأنه لا يجوز أن يعطى الفضل من مال اليتيم . فيتعين شراء الفرض من غير المال اهـ

(فصل) ولا يدخل الجبران في غير الإبل لأن النص فيها ورد وليس غيرها في معناها لأنها أكثر قيمة ولأن الغنم لا تختلف فريضتها باختلاف سنها ، وما بين الفريضتين في البقر يخالف ما بين الفريضتين في الإبل فامتنع القياس ، فمن عدم فريضة البقر أو الغنم ووجد دونها لم يجز له إخراجها ، فإن وجد أعلى منها فأحب أن يدفعها متطوعاً بغير جبران قبلت منه ، وإن لم يفعل كلف شراءها من غير ماله (فصل) قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله رحمه الله تفسير الاوقاص ؟ قال ما بين الفريضتين . قلت له : كأنه ما بين الثلاثين الى الأربعين في البقر وما أشبه هذا ؟

قال نعم ، والسبق ما دون الفريضة . قلت له : كأنه ما دون الثلاثين من البقر وما دون الفريضة ؟ فقال نعم . وقال الشعبي : سبق ما بين الفريضتين أيضا .
قال أصحابنا : الزكاة تتعلق بالنصاب دون الوقص ، ومعناه أنه إذا كان عنده أكثر من الفريضة ، مثل أن يكون عنده ثلاثون من الإبل فالزكاة تتعلق بخمسة وعشرين دون الخمسة الزائدة عليها ، فعلى هذا لو وجبت الزكاة فيها وتلفت الخمس الزائدة قبل التمكن من أدائها : وقلنا إن تلف النصاب قبل التمكن يسقط الزكاة ، لم يسقط ما هنا منها شيء ، لأن التالف لم يتعلق الزكاة به ، وإن تلف منها عشر سقط من الزكاة خمسها ، لأن الاعتبار بتلف جزء من النصاب ؛ وإنما تلف منها من النصاب خمسة . وأما من قال لا تأثير لتلف النصاب في إسقاط الزكاة فلا فائدة في الخلاف عنده في هذه المسألة فيما أعلم والله تعالى أعلم

باب صدقة البقر

وهي واجبة بالسنة والاجماع . أما السنة فما روى أبو ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسى تنطحه بقرونها وتطوؤه بأخفافها كلما نفدت أخراها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس ، متفق عليه .
وروى النسائي والترمذي عن مسروق : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، ومن البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ؛ ومن كل أربعين مسنة ،

وروى الإمام أحمد بإسناده عن يحيى بن الحكم أن معاذاً قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق أهل اليمن ، وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مسنة . قال فعرضوا عليّ أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين ، فأبيت ذلك وقلت لهم : حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقدمت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مسنة ، ومن الستين تبيعين ومن السبعين مسنة وتبيعاً ومن الثمانين مستتين ومن التسعين ثلاثة أتباع ومن

المائة مسنة وتبعين ، ومن العشرة ومائة مسنتين وتبعين ، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أتباع وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا آخذ فيها بين ذلك شيئا إلا أن بلغ مسنة أو جفتا يعني تبعين ، وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها ، وأما الإجماع فلا أعلم اختلافاً في وجوب الزكاة في البقر . قال أبو عبيد : لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم ، ولأنها أحد أصناف بهيمة الأنعام فوجبت الزكاة في سائمتها كالإبل والغنم .

« مسألة ، قال (وإس فيما دون ثلاثين من البقر سائمة صدقة)

وجملة ذلك أنه لا زكاة فيما دون الثلاثين من البقر في قول جمهور العلماء . وحكى عن سعيد بن المسيب والزهرى أنهما قالوا : في كل خمس شاة ولأنها عدلت بالإبل في الهدى والأضحية فكذلك في الزكاة

ولنا ما تقدم من الخبر ولأن نصب الزكاة إنما ثبت بالنص والتوقيف ، وليس فيما ذكرناه نص ولا توقيف فلا يثبت بقياسهم فاسد ، فإن خمساً وثلاثين من الغنم تعدل خمسا من الإبل في الهدى ولا زكاة فيها

إذا ثبت هذا فإنه لا زكاة في غير السائمة من البقر في قول الجمهور . وحكى عن مالك أن في العوامل والمعلوقة صدقة ، كقوله في الإبل ، وقد تقدم الكلام معه . وروى عن علي رضي الله عنه ، قال الراوى أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم في صدقة البقر قال « وليس في العوامل شيء » ، رواه أبو داود ، وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس في البقر العوامل صدقة » ، وهذا مقيد بحمل عليه المطلق ؛ وروى عن علي ومعاذ وجابر أنهم قالوا « لا صدقة في البقر العوامل » ، ولأن صفة النماء معتبرة في الزكاة ولا يوجد إلا في السائمة .

« مسألة ، قال (وإذا ملك الثلاثين من البقر فأسامها أكثر السنة ففيها تبعين أو تبعين إلى تسع وثلاثين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة إلى تسع وخمسين ؛ فإذا بلغت ستين ففيها تبعين إلى تسع وستين ، فإذا بلغت سبعين ففيها تبعين ومسنة ، وإذا زادت ففي كل ثلاثين تبعين وفي كل أربعين مسنة)

التببيع : الذى له سنة ودخل فى الثانية ، وقيل له ذلك لانه يتبع أمه ؛ والمسنة التى لها سنتان وهى الثانية ، ولا فرض فى البقر غيرهما ، وبما ذكر الحرقى ها هنا قال أكثر أهل العلم ، منهم الشعبي والنخعي والحسن ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو ثور . وقال أبو حنيفة فى بعض الروايات عنه : فيما زاد على الأربعين بحسابه فى كل بقرة ربع عشر مسنة فراراً من جعل الوقص تسعة عشر ، وهو مخالف لجميع أوقاصها ، فإن جميع أوقاصها عشرة عشرة

ولنا حديث يحيى بن الحكم الذى رويناه ، وهو صريح فى محل النزاع ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الآخر : فى كل ثلاثين تبيع ، وفى كل أربعين مسنة ، يدل على أن الاعتبار بهذين العددين ، ولأن البقر أحد بهيمة الانعام ، ولا يجوز فى زكاتها كسر كسائر الأنواع ، ولا ينقل من فرض فيها الى فرض بغير وقص كسائر الفروض ، ولأن هذه زيادة لا يتم بها أحد العددين فلا يجب فيها شيء كما بين الثلاثين والأربعين ، وما بين الستين والسبعين ، ومخالفة قولهم للأصول أشد من الوجوه التى ذكرناها ، وعلى أن أوقاص الابل والغنم مختلفة ، فجاز الاختلاف هنا .

(فصل) وإذا رضى رب المال بإعطاء المسنة عن التببيع والتببيع عن المسنة أو أخرج أكثر منها سناً عنها جاز ولا مدخل للجبران فيها كما قدمناه فى زكاة الابل .
(فصل)

ولا يخرج الذكر فى الزكاة أصلاً إلا فى البقر ، فإن ابن اللبون ليس بأصل ، إنما هو بدل عن ابنة مخاض ، ولهذا لا يجرىء مع وجودها وإنما يجرىء الذكر فى البقر عن الثلاثين وما تكرر منها كالستين والسبعين ، وما تركب من الثلاثين وغيرها كالسبعين فيها تبيع ومسنة والمائة فيها مسنة وتبيعان وإن شاء أخرج مكان الذكور إناثاً لأن النص ورد بهما جميعاً ، فأما الأربعون وما تكرر منها كالثمانين فلا يجرىء فى فرضها إلا الإناث ، إلا أن يخرج عن المسنة تبيعاً فيجوز ، وإذا بلغت البقر مائة وعشرين اتفق الفرضان جميعاً فيخير رب المال بين إخراج ثلاث مسنات أو أربع أتبعه والواجب أحدهما ، أيهما شاء على ما نطق به الخبر المذكور

والخيرة في الاخراج إلى رب المال كما ذكرنا في زكاة الابل ، وهذا التفصيل فيما اذا كان فيها إناث ، فإن كانت كلها ذكورا أجزأ الذكر فيها بكل حال ، لأن الزكاة مواساة فلا يكلف المواساة من غير ماله ، ويحتمل أنه لا يجزئه إلا إناث في الاربعينيات ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على المسنات فيجب اتباع مورده فيكلف شراءها ، فإذا لم تكن في ماشيته كما لو لم يجد إلا دونها في السن ؛ والاول أولى لأننا أخرنا الذكر في الغنم ، مع أنه لا مدخل له في زكاتها مع وجود الاناث فالبقر التي للذكر فيها مدخل أولى لأن للذكر فيها مدخلا

• مسألة ، قال (والجواميس كغيرها من البقر)

لا خلاف في هذا نعليه . وقال ابن المنذر . أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، ولأن الجواميس من أنواع البقر ، كما أن البخاتي من أنواع الابل فإذا اتفق في المال جواميس وصنف آخر من البقر أو بخاتي وعراب ، أو معز وضأن كل نصاب أحدهما بالآخر ، وأخذ الفرض من أحدهما على قدر المالين على ما سذكروه إن شاء الله تعالى

(فصل) واختلفت الرواية في بقر الوحش فروى أن فيها الزكاة ، اختاره أبو بكر ، لأن اسم البقر يشملها فيدخل في مطلق الخبر ، وعنه لا زكاة فيها وهي أصح . وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ لأن اسم البقر عند الإطلاق لا ينصرف اليها ولا يفهم منه ، إذ كانت لا تسمى بقرأ دون الاضافة ؛ فيقال بقر الوحش ، ولأن وجود نصاب منها موصوفاً بصفة السوم حولاً لا وجود له ، ولأنها حيوان لا يجزىء نوعه في الاضحية والهدى فلا تجب فيه الزكاة كالظباء ، ولأنها ليست من بهيمة الانعام فلا تجب فيها الزكاة كسائر الوحوش ، وسر ذلك ان الزكاة إنما وجبت في بهيمة الانعام دون غيرها ، لكثرة النماء فيها من درها ونسلها وكثرة الانتفاع بها لكثرتها وخفة مؤوتتها ، وهذا المعنى يختص بها فاختصت الزكاة بها دون غيرها ، ولا تجب الزكاة في الظباء رواية واحدة لعدم تناول اسم الغنم لها .

(فصل) قال أصحابنا : تجب الزكاة في المتولد بين الوحشي والاهلي ، سواء

كانت الوحشية الفحول أو الامهات . وقال مالك وأبو حنيفة : ان كانت الامهات أهلية وجبت الزكاة فيها والا فلا ، لأن ولد البهيمة يتبع أمه . وقال الشافعي : لا زكاة فيها لأنها متولدة من وحشى ، أشبه المتولد من وحشين

واحتج أصحابنا بأنها متولدة بين ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه فوجبت فيها الزكاة كالمولدة بين سائمه ومعلوفه ، وزعم بعضهم ان غنم مكة متولدة من الظباء والغنم وفيها الزكاة بالاتفاق ، فعلى هذا القول تظم الى جنسها من الاهلى في وجوب الزكاة وتكمل بها نصابه وتكون كأحد أنواعه ، والقول بانتفاء الزكاة فيها أصح لان الاصل انتفاء الوجوب ، وانما ثبت بنص أو اجماع أو قياس ، ولا نص في هذه ولا اجماع ، انما هو في بهيمة الانعام من الازواج الثمانية ، وليست هذه داخلة في أجناسها ولا حكمها ولا حقيقتها ولا معناها ، فان المتولد بين شيئين يتفرد باسمه وجنسه وحكمه عنهما كالبلغل المتولد بين الفرس والحمار ؛ والسبع المتولد بين الذئب والضبع ؛ والعسار المتولد بين الضبعان والذئبه ، فكذلك المتولد بين الظباء والمعز ليس بمعز ولا ظبي ، ولا يتناوله نصوص الشارع ولا يمكن قياسه عليها لتباعد ما بينهما ؛ واختلاف حكمهما في كونه لا يجزىء في هدى ولا أضحية ولا دية ، ولو أسلم في الغنم لم يتناوله العقد ؛ ولو وكل وكيلاً في شراء شاة لم يدخل في الوكالة ولا يحصل منه ما يحصل من الشاة من الدر وكثرة النسل . بل الظاهر انه لا ينسل له اصلاً . فان المتولد بين ثنتين لا نسل له كالبلغال . وما لا نسل له لا در فيه . فامتنع القياس ولم يدخل في نص ولا اجماع . فايجاب الزكاة فيها تحكم بالرأى .

واذا قبل تجب الزكاة احتياطاً وتغلياً للايجاب كما أثبتنا التحريم فيها في المحرم والاحرام احتياطاً لم يصح . لأن الواجبات لا تثبت احتياطاً بالشك ، ولهذا لا تجب الطهارة على من يقننها وشك في الحدث ولا غيرها من الواجبات . وأما السوم والعلف فالاعتبار فيه بما تجب فيه الزكاة لا بأصله الذى تولد منه . بدليل أنه لو علف المتولد من السائمة لم تجب زكاته ، ولو أسام أولاد المعلوفة

لوجبت زكاتها ، وقول من زعم إن غنم مكة متولدة من الغنم والظباء لا يصبح لأنها لو كانت كذلك لحُرمت في الحرم والأحرام ووجب فيها الجزاء كسائر المتولد بين الوحشي والأهلي ، ولأنها لو كانت كذلك متولدة من جنسين لما كان لها نسل كالسبع والبغال .

باب صدقة الغنم

وهي واجبة بالسنة والاجماع ، أما السنة : فما روى أنس في كتاب أبي بكر الذي ذكرنا أوله قال ، وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة : شاة ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ، ولا تيساً إلا ما شاء المصدق ، واختار سوى هذا كثير وأجمع العلماء على وجوب الزكاة فيها .

« مسألة ، قال أبو القاسم (وليس فيما دون أربعين من الغنم سائمة صدقة) . فإذا ملك أربعين من الغنم فأسأها أكثر السنة ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه وهذا كله يجمع عليه ، قاله ابن المنذر إلا المعلوفة في أقل من نصف الحول على ما ذكرنا من الخلاف فيه ، وحكى عن معاذ رضي الله عنه أن الفرض لا يتغير بعد المائة وإحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين واثنين وأربعين ، ليكون مثلي مائة وإحدى وعشرين ولا يثبت عنه ، وروى سعيد عن خالد بن مغيرة عن الشعبي عن معاذ قال ، « كان إذا بلغت الشياه مائتين لم يغيرها حتى تبلغ أربعين ومائتين فيأخذ منها ثلاث شياه ، فإذا بلغت ثلاثمائة لم يغيرها حتى تبلغ أربعين وثلاثمائة فيأخذ منها أربعاً ، ولفظ الحديث الذي ذكرناه دليل عليه ، والاجماع على خلاف هذا القول دليل على فساده والشعبي لم يلق معاذاً . »

« مسألة ، قال (فإذا زادت ففى كل مائة شاة : شاة)

ظاهر هذا القول : أن الفرض لا يتغير بعد المائتين وواحدة حتى يبلغ أربعمائة فيجب فى كل مائة شاة ويكون الوقص مابين المائتين وواحدة إلى أربعمائة وذلك مائة وتسعة وتسعون ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد وقول أكثر الفقهاء ، وعن أحمد رواية أخرى : أنها اذا زادت على ثلاثمائة وواحدة ففيها أربع شياه ، ثم لا يتغير الفرض حتى تبلغ خمسمائة فيكون فى كل مائة شاة ويكون الوقص الكبير بين ثلاثمائة وواحدة الى خمسمائة ، وهو أيضاً مائة وتسعة وتسعون ، وهذا اختيار أبى بكر ، وحكى عن النخعى والحسن بن صالح لأن النبى (ص) جعل الثلاثمائة حداً للوقص وغاية له فيجب أن يتعقبه تغير النصاب كالمائتين .

ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم « فإذا زادت ففى كل مائة شاة ، وهذا يقتضى أن لا يجب فى دون المائة شيء ، وفى كتاب الصدقات الذى كان عند آل عمر ابن الخطاب : فإذا زادت على ثلاثمائة وواحدة ، فليس فيها شيء حتى تبلغ أربعمائة شاة ففيها أربع شياه ، وهذا نص لا يجوز خلافه الا بمثله أو أقوى منه ، وتحديد النصاب لاستقرار الفريضة لا للعناية والله أعلم .

« مسألة ، قال (ولا يؤخذ فى الصدقة تيس ، ولا هرمة ، ولا ذات عوار)

ذات العوار المعيبة ، وهذه الثلاث لا تؤخذ لدنائتها فإن الله تعالى قال (٢) ، ٢٦٧ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) وقال النبى صلى الله عليه وسلم « ولا يخرج فى الصدقة هرمة . ولا ذات عوار ، ولا تيس الا ما شاء المصدق ، وقد قيل : لا يؤخذ تيس العنم ، وهو فحلها لفضيلته ، وكان أبو عبيد يروى الحديث « الا ما شاء المصدق ، ويفتح الدال ، يعنى صاحب المال ، فعلى هذا يكون الاستثناء فى الحديث راجعاً الى التيس وحده ، وذكر الخطابى : أن جميع الرواة يخالفونه فى هذا فيروونه « المصدق ، بكسر الدال — أى العامل ، وقال : التيس لا يؤخذ لنقصه وفساد لحمه وكونه ذكراً ، وعلى هذا لا يأخذ المصدق وهو الساعى أحد هذه الثلاثة . الا أن يرى ذلك بأن يكون جميع النصاب من جنسه ، فيكون له أن يأخذ من جنس المال فيأخذ هرمة ، وهى الكبيرة من الهرمات : وذات عوار

من أمثالها ، وتيسا من التيس ، وقال مالك والشافعي : أن رأى المصدق أن أخذ هذه الثلاثة خير له وأنفع للفقراء ، فله أخذه ، لظاهر الاستثناء ، ولا يختلف المذهب أنه ليس له أخذ الذكر في شيء من الزكاة إذا كان في النصاب اناث في غير أتبعه البقر وابن اللبون : بدلا عن بنت مخاض إذا عدتها ، وقال أبو حنيفة : يجوز اخراج الذكر من العنم الاناث لقوله صلى الله عليه وسلم : في أربعين شاة شاة ، ولفظ الشاة : يقع على الذكر والاثني ، ولأن الشاة إذا أمر بها مطلقا أجزأ فيها الذكر كالاضحية والهدى .

ولنا أنه حيوان تجب الزكاة في عينه : فكانت الانوثة معتبرة في فرضه كالابل ، والمطلق يتقيد بالقياس على سائر النصب : والاضحية غير معتبرة بالمال بخلاف مسألتنا ، فإن قيل ، فما فائدة تخصيص التيس بالنهي إذا ؟ قلنا لأنه لا يؤخذ عن الذكور أيضا فلو ملك أربعين ذكرا ، وفيها تيس معد للضراب لم يجوز أخذه اما لفضيلته فانه لا يعد للضراب الا أفضل العنم وأعظمها ، واما لذاته لفساد لحمه ، ويجوز أن يمنع من أخذه للبعين جميعا ، وإن كان النصاب كله ذكورا جاز اخراج الذكر في العنم وجها واحدا ، وفي البقر في أصح الوجهين : وفي الابل وجهان : والفرق بين النصب الثلاثة أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الاثني في فرائض الابل والبقر وأطلق الشاة الواجبة : وقال في الابل : من لم يجد بنت مخاض أخرج ابن لبون ذكرا ، ومن حيث المعنى : أن الابل يتغير فرضها بزيادة السن ، فاذا جاوزنا اخراج الذكر أفضى الى التسوية بين الفريضتين لانه يخرج ابن لبون عن خمس وعشرين ، ويخرجه عن ستة وثلاثين ، وهذا المعنى يختص الابل ، فإن قيل : فالبقر أيضا يأخذ منها تبيعا عن ثلاثين ، وتبيعا عن أربعين إذا كانت أتبعه كلها ، قلنا : تؤخذ الصغيرة عن الصغار ، قلنا : هذا لا يلزم مثله في اخراج الاثني فلا فرق ، ومن جوز اخراج الذكر في الكل قال : يأخذ ابن لبون من خمس وعشرين قيمته دون قيمة ابن لبون يأخذه من ستة وثلاثين ، ويكون بينهما في القيمة كما بينهما في العدد ويكون الفرض بصفة المال ، واذا اعتبرنا القيمة لم يؤد الى التسوية كما قلنا في العنم .

فصل

ولا يجوز إخراج المئبئة عن الصالح ، وإن كثرت قيمتها ، لما نهى عن أخذها ، ولما فيه من الاضطراب بالفقراء ، ولهذا يستحق ردّها في البيع وإن كثرت قيمتها ، وإن كان في النصاب صالح ومراض صحيحة على قدر قيمة المالكين ، فإن كان النصاب كله مراضاً إلا مقدار الفرض ، فهو مخير بين أخراجه وبين شراء مريضة قليلة القيمة فيخرجها ، ولو كانت الصحيحة غير الفريضة بعدد الفريضة ، مثل من وجب عليه ابتنا لبون ، وعنده حواريان صحيحان كان عليه شراء صحيحتين فيخرجها ، وإن وجبت عليه حقتان وعنده ابتنا لبون صحيحتان خير بين أخراجها مع الجبران وبين شراء حقتين صحيحتين على قدر قيمة المال ، وإن كان عنده جذعتان صحيحتان فله أخراجها مع أخذ الجبران ، وإن كانت عليه حقتان ونصف ماله صحيح ونصفه مريض ، فقال ابن عقيل : له إخراج حقة صحيحة ، وحقة مريضة لأن النصف الذي يجب فيه أخذ الحقتين مريض كله ؛ والصحيح في المذهب خلاف هذا لأن في ماله صحيحاً ومريضاً فلم يملك إخراج مريضة كما لو كان نصاباً واحداً ، ولم يتغير النصف الذي وجبت فيه الحقة في المراض . وكذلك لو كان لشريكين لم يتعين حق أحدهما في المراض دون الآخر ، وإن كان النصاب مراضاً كله ، فالصحيح في المذهب جواز إخراج الفرض منه ، ويكون وسطاً في القيمة ، والاعتبار بقلة العيب وكثرته لأن القيمة تأتي على ذلك ، وهو قول الشافعي ، وأبي يوسف ومحمد ، وقال مالك : إن كانت كلها جرباً أخرج جرباً ، وإن كانت كلها هتاء كلف شراء صحيحة ، وقال أبو بكر . لا تجزئ إلا صحيحة لأن أحمد قال : لا يؤخذ إلا ما يجوز في الإضاحي ، وللهي عن أخذ ذات العوار ، فعلى هذا يكلف شراء صحيحة بقدر قيمة المريضة .

ولنا قول النبي (ص) «اياك وكرائم أموالهم» ، وقال «إن الله تعالى لم يسألكم خيره ، ولم يأمركم بشره» ، رواه أبو داود ولان مبنى الزكاة على المواساة ، وتكليف الصحيحة عن المراض إخلال بالمواساة ، ولهذا يأخذ من الرديء من الحبوب والثمار من جنسه ، ويأخذ من اللثام والمزال من الموالشي من جنسه كذا هنا .

وقد ذكرنا أن الاستثناء في الحديث يدل على جواز إخراج المعية في بعض الأحوال ؛ أو تجهله على ما إذا كان فيه صحيح فإنه الغالب الصحة ، وإن كان جميع النصاب مريضاً إلا بعض الفريضة أخرج الصحيحة ؛ ويتم الفريضة من المراض على قدر المال ولا فرق في هذا بين الأبل والبقر والغنم ، والحكم في الهرمة كالحكم في المعية سواء .

« مسألة ، قال (ولا الرّبي ولا الماخض ولا الكولة) »

قال أحمد بن الرّبي التي وضعت وهي تربي ولدها ، يعني قرية العهد بالولادة وتقول العرب في ربّائها كما يقول في تقياسها ، قال الشاعر :

« حين أم البوّ في ربّائها »

قال أحمد . والماخض : التي قد حان ولادها ، فإن كان في بطنها ولد لم يحن ولادها فهي خلفه وهذه الثلاث لا تؤخذ ، بلحق رب المال ، قال عمر لساعيه :

« لا تأخذ الرّبي ولا الماخض ، ولا الكولة ، ولا يخل الغنم ، وإن تطوع رب المال بإخراجها جاز أخذها ، وله ثواب الفضل على ما ذكرنا في حديث أبي بن كعب . »

وإذا ثبت هذا ، وأنه منع من أخذ الرديء من أجل الفقراء ، ومن أخذ كرائم الأموال من أجل أربابه — ثبت أن الحق في الوسط من المال ، قال الزهري :

إذا جاء المصدق قسم الأشياء أثلاثاً : ثلث خيار ، وثلث أوساط ، وثلث شرار ، وأخذ المصدق من الوسط ، وروى نحوه هذا عن عمر رضي الله عنه وقاله إمامنا وذهب إليه ، والأحاديث تدل على هذا ، فروى أبو داود والنسائي بإسنادهما عن سعد بن دليم قال كنت في غنم لي ، فجاءني رجلان على بعير فقالا : انارسولا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك لتؤدى إلينا صدقة غنمك ، قلت : وما عليّ فيها ؟ قالوا : شاة ، فأعمد إلى شاة قد عرفت مكانها ممتلئة مخضاً وشيخماً فأخرجها إليهما ، فقالا ، هذه شافع ، وقد نبهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ شاة شافعا . والشافع : الحامل — سميت بذلك لأن ولدها قد شفعها ، والمخض اللبن . وقال سويد بن غفلة « سرت — أو أجبرتني من سار — مع مصدق رسول الله (ص) »

فإذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . أن لا تأخذ من راضع لبن ، قال .
فكان يأتي المياه حين ترد الغنم فيقول : أدوا صدقات أموالكم ، قال : فعمد رجل
منهم إلى ناقة كروماء — وهي العظيمة السنام — فأبى أن يقبلها ، رواه
أبو داود والنسائي .

وروى أبو داود بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ثلاث من
فعلن فقد طعم طعم الإيمان ، من عبد الله وحده وأنه لا إله إلا هو وأعطى زكاة
ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ، ولم يعط الهرمة ، ولا الدرنة ، ولا المريضة
ولا الشرط الثيمة ، ولكن من وسط أموالكم ، فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم
بشره ، رافدة : يعني معيبة ، والدرنة ، الجرباء ، والشرط : رزالة المال .

« مسألة » قال (وتعد عليهم السخلة ولا تؤخذ منهم)

السخلة بفتح السين وكسرهما : الصغيرة من أولاد المعز .
وجملته : أنه متى كان عنده نصاب كامل فتبعت منه سخال في أثناء الحول ،
وجبت الزكاة في الجميع عند تمام حول الأمهات في قول أكثر أهل العلم ، وحكى
عن الحسن والنخعي : لا زكاة في السخال حتى يحول عليها الحول ، ولقوله
عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » .

ولنا ما روى عن عمر أنه قال لساعيه « اعتد عليه بالسخلة يروح بها الراعي
على يديه ولا تأخذها منهم » وهو مذهب علي ، ولا نعرف لها في عصرهما مخالفاً
فكان اجماعاً ، ولأنه نماء نصاب فيجب أن يضم إليه في الحول كأموال التجارة ،
والخبر مخصوص بمال التجارة ، فنقيس عليه ، فأما إن لم يكمل النصاب إلا بالسخال
احتسب الحول من حين كمل النصاب في الصحيح من المذهب ، وهو قول الشافعي
واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وعن أحمد رواية أخرى . أنه يعتبر حول
الجميع من حين ملك الأمهات وهو قول مالك لأن الاعتبار بحول الأمهات دون
السخال فيما إذا كانت نصاباً وكذلك إذا لم تكن نصاباً .

ولنا أنه لم يحل الحول على نصاب ، فلم تجب الزكاة فيها كما لو كملت بغير
سخالها ، أو كمال التجارة فإنه لا يختلف الرواية فيه ، وإن تبعت السخال بعد الحول

ضمت الى أمهاتها في الحول الثاني وحده ، والحكم في فصلان الابل . وعجول البقر كالحكم في السخال .

إذا ثبت هذا : فإن السخلة لا تؤخذ في الزكاة لما قدمنا من قول عمر ، ولما سذكروه في المسألة التي تلي هذه ، ولا نعلم فيه خلافا : إلا أن يكون النصاب كله صغارا ، فيجوز أخذ الصغيرة في الصحيح من المذهب ، وإنما يتصور ذلك بأن يبدل كبارا بصغار في أثناء الحول ، أو يكون عنده نصاب من الكبار فتوالد نصاب من الصغار ، ثم تموت الأمهات ويحول الحول على الصغار .

وقال أبو بكر : لا يؤخذ أيضا إلا كبيرة تجزى في الأضحية ، وهو قول مالك : لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما حقنا في الجذعة أو الثنية ، ولأن زيادة السن في المال لا يزيد به الواجب كذلك نقصانه لا ينقص به .

ولنا قول الصديق رضي الله عنه « والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها ، فدل على أنهم كانوا يؤدونها العناق ولأنه مال تجب فيه الزكاة من غير اعتبار قيمته ، فيجب أن يؤخذ من عينه كسائر الأموال والحديث محمول على ما فيه كبار .

وأما زيادة السن : فليست تمنع الرفق بالمالك في الموضعين ، كما أن ما دون النصاب عفو وما فوقه عفو ، فظاهر قول أصحابنا : أن الحكم في الفصلان والعجول : كالحكم في السخال لما ذكرنا في الغنم ، ويكون التعديل بالقيمة مكان زيادة السن كما قلنا في إخراج الذكر من الذكور ، ويحتمل أن لا يجوز إخراج الفصلان والعجول ، وهو قول الشافعي : كيلا يفضى إلى التسوية بين الفروض فإنه يفضى إلى إخراج ابنة المخاض عن خمس وعشرين ، وست وثلاثين ، وست وأربعين ، وأحدى وستين ، ويخرج ابنتي اللبون عن ست وسبعين ، وأحدى وتسعين ، ومائة وعشرين ، ويفضى الى الانتقال من ابنة اللبون الواحدة من إحدى وستين الى اثنتين في ست وسبعين مع تقارب الوقص بينهما وبينهما في الأصل أربعون ، والخبر ورد في السخال فيمتنع قياس الفصلان والعجول عليهما لما بينهما من الفرق .

فصل

وان ملك نصاباً من الصغار انعقد عليه جوار الزكاة من حين ملكه ، وعن أحمد لا انعقد عليه الجوار حتى يبلغ سنأ يحزى . مثله في الزكاة ، وهو قول أبي حنيفة ، وحكى ذلك عن الشعبي ، لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس في السخال زكاة » ، وقال « لا تأخذ من واضع لبن » ، ولأن السن معنى يتغير به الفرض فكان لتقصاته تأثير في الزكاة كالعدد .

ولنا أن السخال تعد مع غيرها فتعد منفردة ، كالأهات ، والخبر يرويه جابر الجعفي ، وهو ضعيف عن الشعبي مرسلاً ، ثم هو محمول على أنه لا تجب فيها قبل جوار الجوار ، والعدد تزيد الزكاة بزيادته بخلاف السن ، فإذا قلنا بهذه الرواية ، فإذا ماتت الأهات إلا واحدة لم ينقطع الجوار ، وإن ماتت كلها انقطع الجوار .

« مسألة : قال (ويؤخذ من المعز الثني ومن الضأن الجذع)

وجملته : أنه لا يحزى في صدقة الغنم إلا الجذع من الضأن ، وهو ما له ستة أشهر ، والثني من المعز ، وهو ما له سنة ، فإن تطوع المالك بأفضل منها في السن جاز ، فإن كان الفرض في النصاب أخذه وإن كان كله فوق الفرض ، خير المالك بين دفع واحدة منه ، وبين شراء الفرض فيخرجه ، وبهذا قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : في إحدى الروايتين عنه : لا يحزى إلا الثنية منهما جميعاً لأنهما نوعاً جنس فكان الفرض منهما واحداً كأنواع الإبل والبقر ، وقال مالك تجزى الجذعة منهما لذلك ، ولقول النبي (ص) « إنما حقنا في الجذعة والثنية » . ولنا على جواز إخراج الجذعة من الضأن مع هذا الخبر ، قول سعد بن دليم « أتاني رجلان على بعير فقالا : إنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك لتؤدي صدقة غنمك ، قلت : وأى شيء تأخذان ؟ قال : عناق جذعة أو ثنية ، أخرجه أبو داود .

ولنا ما روى مالك عن سويد بن غفلة قال « أتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : أمرنا أن نأخذ الجذعة من الضأن ، والثنية من المعز ، وهذا صريح وفيه بيان المطلق في الحديثين قبله ، ولأن جذعة الضأن تجزى في الأضحية

بجلاف جذعة المعز بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم لابي بردة بن نيار في جذعة المعز « تجزئك ولا تجزى معن أحد بعدك » قال إبراهيم الحربي : إنما تجزأ المجذع من الضأن لأنه يلقح ، والمعز لا يلقح الا اذا كان ثنيا .

« مسألة ، قال (فان كانت عشرين ضأنا وعشرين معزاً أخذ من أحدهما ما يكون قيمته نصف شاة ضأن ونصف معز)

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها الى بعض في إيجاب الزكاة ، قال ابن المنذر : أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم على ضم الضأن الى المعز .

إذا ثبت هذا : فإنه يخرج الزكاة من أى الأنواع أحب ، سواء دعت الحاجة الى ذلك ، بأن يكون الواجب واحداً أو لا يكون أحد النوعين موجباً لواحد ، أو لم يدع بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة . وقال عكرمة ومالك وإسحاق : يخرج من أكثر العددين ، فان استويا أخرج من أيهما شاء . وقال الشافعى . القياس أن يأخذ من كل نوع ما يخصه ، اختاره ابن المنذر ، لأنها أنواع تجب فيها الزكاة فتجب زكاة كل نوع منه كالأنواع الثمرة والحبوب .

ولنا أنهما نوعا جنس من الماشية : فجاز الإخراج من أيهما شاء ، كما لو استوى العددان ، وكالسمان والمهازيل ، وما ذكره الشافعى . يفضى الى تشقيص الفرض وقد عدل الى غير الجنس فيما دون خمسين وعشرين من أجله ، فالعدول الى النوع أولى .

فاذا ثبت هذا . فإنه يخرج من أحد النوعين ما قيمته كقيمة المخرج من النوعين فاذا كان النوعان سواء ، وقيمة المخرج من أحدهما اثنا عشر ، وقيمة المخرج من الآخر خمسة عشر ، أخرج من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف ، وان كان الثلث معزاً ، والثلاثان ضأناً ، أخرج ما قيمته أربعة عشر ، وان كان الثلث ضأناً والثلاثان معزاً ، أخرج ما قيمته ثلاثة .

وممكن لو كان في إبله عشر بخاتى ، وعشر مهيبة وعشر عرابية ، وقيمة

إبنة المخاض البختية ثلاثون ، وقيمة المهرية أربعة وعشرون ، وقيمة العراية إثنا عشر ، أخرج إبنة مخاض قيمتها ثلث قيمة ابنة مخاض بختية وهو عشرة ؛ وثلث قيمة مهرية ثمانية وثلث قيمة اعراية أربعة فصار الجميع اثنين وعشرين ، وهذا الحكم في أنواع البقر ، وكذلك الحكم في السمان مع المهازيل ، والكرام مع اللثام ، فأما الصحاح مع المراض والذكور مع الاناث والكبار مع الصغار ، فيتعين عليه صحة وكبيرة أثى على قدر قيمة المالين إلا أن يتطوع رب المال بالفضل . وقد ذكر هذا .

(فصل)

فإن أخرج عن النصاب من غير نوعه مما ليس في ماله منه شيء ففيه وجهان ؛ أحدهما يجزىء لأنه أخرج عنه من جنسه فجاز ، كما لو كان المال من نوعين فأخرج من أحدهما عنهما . والثاني لا يجزىء لأنه أخرج من غير نوع ماله أشبه ما لو أخرج من غير الجنس وفارق ما إذا أخرج من أحد نوعي ماله ، لأنه جاز فراراً من تشقيص الفرض ، وقد جاوز الشارع الإخراج من غير الجنس في قليل الابل وشاة الجبران لذلك بخلاف مسألتنا

« مسألة ، قال (وإن اختلط جماعة في خمس من الابل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من الغنم ، وكان مرعاهم ومسرحهم ومبيتهم ومحلهم وغلهم واحداً أخذت منهم الصدقة)

وجملته أن الخلطة في السائمة تجعل مال الرجلين كمال الرجل الواحد في الزكاة سواء كانت خلطة أعيان ، وهي أن تكون الماشية مشتركة بينهما لكل واحد منهما نصيب مشاع مثل أن يرثا نصيباً أو يشترياه أو يوعب لهما فيبقياه بحاله ، أو خلطة أوصاف ، وهي أن يكون مال كل واحد منهما ممزاً بخلطاه واشتركا في الأوصاف التي تذكرها ، وسواء تساويا في الشركة أو اختلفاً ؛ مثل أن يكون لرجل شاة ولآخر تسعة وثلاثون ، أو يكون لأربعين رجلاً أربعون شاة لكل واحد منهم شاة ، نص عليهما أحد . وهذا قول عطاء والأوزاعي والشافعي والليث وإسحاق . وقال مالك : إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركاء

نصاب . وحكى ذلك عن الثورى وأبى ثور واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : لا أثر لها بحال ، لأن مالك كل واحد دون النصاب فلم يجب عليه زكاة ، كما لو لم يختلط بغيره ؛ ولأبى حنيفة فيما إذا اختلطا في نصابين أن كل واحد منهما يملك أربعين من الغنم فوجبت عليه شاة ، لقوله عليه السلام « في أربعين شاة : شاة ، ولنا ما روى البخارى في حديث أنس الذى ذكرنا أوله » لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، ولا يجىء التراجع إلا على قولنا في خلطة الاوصاف . وقوله لا يجمع بين متفرق ، إنما يكون هذا إذا كان لجماعة ، فإن الواحد يضم ماله بعضه إلى بعض وإن كان فى أما كن ، وهذا لا يفرق بين مجتمع ، ولأن للخلطة تأثيراً فى تخفيف المؤنة ، فجاز أن تؤثر فى الزكاة كالسوم والسقى ؛ وقياسهم مع مخالفة النص غير مسموع .

إذا ثبت هذا فإن خلطة الاوصاف يعتبر فيها اشتراكهم فى خمسة أوصاف ، المسرح والمبيت والمحبب والمشرب والفحل . قال أحمد : الخليطان أن يكون راعيها واحداً ومراعيها واحداً وشريهما واحداً ، وقد ذكر أحمد فى كلامه شرطاً سادساً ، وهو الراعى .

قال الخرقى : وكان مرعاهم ومسرحهم واحداً ، فيحتمل أنه أراد بالمرعى الراعى ليكون موافقاً لقول أحمد ، ولكون المرعى هو المسرح . قال ابن حامد : الراعى والمسرح شرط واحد ، وإنما ذكر أحمد المسرح ليكون فيه راع واحد ، والأصل فى هذا ما روى الدارقطنى فى سننه بإسناده عن سعد بن أبى وقاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » والخليطان ما اجتماعا فى الحوض والفحل والراعى وروى الراعى وينحو من هذا قال الشافعى .

وقال بعض أصحاب مالك : لا يعتبر فى الخلطة الا شرطان : الراعى والمرعى لقوله عليه السلام « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق » والاجتماع يحصل بذلك ويسمى خلطة فاكثرى به .

ولنا قوله عليه السلام « والخليطان ما اجتماعا فى الحوض والراعى والفحل »

فإن قيل : فلم اعتبرتم زيادة على هذا ؟ قلنا هذا تنبيه على بقية الشرائط وإلغائها ذكره ، ولأن لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيرا ، فاعتبر كالمربع

إذا ثبت هذا فالميت معروف ، وهو المراح الذي تروح إليه الماشية ، قال الله تعالى (١٦ ، ٦ حين تريحون وحين تسرحون) والمسرح والمرعى واحد ، وهو الذي ترعى فيه الماشية ، يقال سرحت الغنم إذا مضت إلى المرعى ، وسرحتها أنا بالتخفيف والتثقيب ، ومنه قوله تعالى (وحين تسرحون) والمحلب للموضع الذي تحلب فيه الماشية ، يشترط أن يكون واحدا ، ولا يفرد كل واحد منهما المحلب ماشيته موضعا ، وليس المراد منه خلط اللبن في اثناء واحد ، لأن هذا ليس بمرفق بل مشقة ، لما فيه من الحاجة إلى قسمة اللبن ، ومعنى كون الفحل واحدا أن لا تكون فحولة أحد المالكين لا تطرق غيره ، وكذلك الراعى : هو أن لا يكون لكل مال راع يفرد برعايته دون الآخر

ويشترط أن يكون الخليطان من أهل الزكاة ، فإن كان أحدهما ذميا أو مكاتبا لم يعتد بخلطته ولا تشترط نية الخلطة . وحكى عن القاضي أنه اشترطها ولنا قوله عليه السلام « والخليطان ما اجتماعا في الحوض والراعى والفحل ، ولأن النية لا تؤثر في الخلطة فلا تؤثر في حكمها ، ولأن المقصود بالخلطة من الارتفاق يحصل بدونها فلم يتغير وجودها معه ، كما لا تتغير نية السوم في الإسماء ولا نية السقي في الزرع والثمار ، ولا نية مضى الحول فيما يشترط الحول فيه

فصل

فإن كان بعض مال الرجل مختلطاً ، وبعضه منفرداً أو مختلطاً مع مال لرجل آخر ، فقال أصحابنا يصير ماله كله كالمختلط ، بشرط أن يكون مال الخلطة نصاباً ، فإن كان دون النصاب لم يثبت حكمها ، فلو كان لرجل ستون شاة منها عشرون مختلطه مع عشرين لرجل آخر وجب عليهما شاة واحدة ، ربعها على صاحب العشرين وباقيها على صاحب الستين لأنهما ضمنا ملك صاحب الستين صار صاحب العشرين كالمختلط لستين ، فيكون الجميع ثمانين شاة بالحصص ، ولو كان لصاحب الستين ثلاثة مختلطه ، وكل واحد منهم بعشرين وعشرين وجب على الجميع

شاة، نصفها على صاحب السنين ونصفها على الخلطة، على كل واحد منهم ستمين شاة، ولو كان رجلان لكل واحد منهما ستون، فاللط كل واحد منهما صاحبه بعشرين فقط ويجب عليهما شاة واحدة بينهما نصفين، فإن اختلطا في أقل من ذلك لم يثبت لهما حكم الخلطة ويجب على كل واحد منهما شاة كاملة، وإن اختلطا في أربعين، لواحد منهما عشرة وللآخر ثلاثون ثبت لهما حكم الخلطة لوجودها في نصاب كامل.

فصل

ويعتبر اختلاطهم في جميع الحول، وإن ثبت لهم حكم الانفراد في بعضه زكوا زكاة المنفردين، وبهذا قال الشافعي في الجديد. وقال مالك لا يعتبر اختلاطهم في أول الحول لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع» يعني في وقت أخذ الزكاة

ولنا أن هذا مال ثبت له حكم الانفراد فكانت زكاته زكاة المنفرد، كما لو انفرد في آخر الحول، والحديث محمول على المجتمع في جميع الحول

إذا تقرر هذا فمتى كان لرجلين ثمانون شاة بينهما نصفين وكانا منفردين، فاختلطا في أثناء الحول. فعلى كل واحد منهما عند تمام حوله شاة، وفيما بعد ذلك من السنين يزيان زكاة الخلطة، وإن اتفق حولاهما أخرجتا شاة عند تمام حول، على كل واحد منهما نصفها، وإن اختلف حولاهما فعلى الأول منهما عند تمام حوله نصف شاة، فإذا تم حول الثاني فإن كان الأول أخرجها من غير المال فعلى الثاني نصف شاة أيضا، وإن أخرجها من النصاب نظرت، فإن أخرج الشاة جميعها عن ملكه فعلى الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة، وإن أخرج نصف شاة فعلى الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين ونصف جزء من شاة

(فصل) وإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد دون صاحبه، ويتصور ذلك بأن يملك رجلان نصابين فيخلطاهما ثم يبيع أحدهما نصيبه أجنياً، أو يكون لأحدهما نصاب منفرد فيشتري آخر نصاباً ويخلطه به في الحال، إذا قلنا التفسير معفو عنه، فإنه لا بد أن تكون عقيب ملكها منفردة في جزء وان قل، أو يكون لأحدهما

نصاب وللآخر دون النصاب فاختلفا في أثناء الحول ، فإذا تم حول الأول فعليه شاة ، فإذا تم حول الثاني فعليه زكاة الخلطة على التفصيل الذي ذكرناه ويزكيان فيما بعد ذلك زكاة الخلطة ، كلما تم حول أحدهما فعليه من زكاة الجميع بقدر ما له منه ، فإذا كان المالان جميعاً ثمانين شاة فأخرج الأول منها شاة زكاة الأربعين التي يملكها فعلى الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً ، فإن أخرج الشاة كلها من ملكه وحال الحول الثاني فعلى الأول نصف شاة زكاة خلطة ، فإن أخرجه وحده فعلى الثاني تسعة وثلاثون جزءاً من سبعة وسبعين جزءاً ونصف جزء من شاة ، وإن توالت شيئاً حسب معها

{ فصل }

وإن كان بينهما ثانون شاة مختلطة مضى عليها بعض الحول فتبايعاها . باع كل واحد منهما غنمه صاحبه مختلطة وبعثاها على الخلطة لم يقطع حولها ، ولم تزل خلطتها . وكذلك لو باع بعض غنمه من غير أفراد — قل المبيع أو أكثر — فأما إن أفردا ثم تبايعاها ثم خلطاها وتطاول زمن الأفراد بطل حكم الخلطة ، وإن خلطاها عقيب البيع ففيه وجهان

أحدهما لا ينقطع . لأن هذا زمن يسير يعنى

والثاني ينقطع لأن الانفراد قد وجد في بعض الحول فيزكيان زكاة المنفردين وإن أفرد كل واحد منهما نصف — نصاب وتبايعاه لم ينقطع حكم الخلطة . لأن ملك الإنسان يضم بعضه إلى بعض . فكان اثمانين مختلطة بحالها . كذلك إن تبايعا أقل من النصف . وإن تبايعا أكثر من النصف منفردا بطل حكم الخلطة لأن من شرطها كونها في نصاب . فمضى بقيت فيما دون النصاب صاراً منفردين . وقال القاضى : تبطل الخلطة في جميع هذه المسائل في المبيع ويصير منفرداً . وهذا مذهب الشافعى . لأن عنده أن المبيع بجنسه ينقطع حكم الحول فيه فتقطع الخلطة ضرورة انقطاع الحول . وسنبين إن شاء الله أن حكم الحول لا ينقطع في وجوب الزكاة فلا تنقطع الخلطة . لأن الزكاة إنما تجب في المشتري بينائه على حول المبيع فيجب أن يبنى عليه في الصفة التي كان عليها

فأما إن كان مال كل واحد منها منفرداً فخلطاه ثم تبايعاه ، فعليهما في الحول
 زكاة الانفراد لأن الزكاة تجب فيه بينائه على حول الأول ، وهو منفرد فيه : ولو
 كان لرجل نصاب منفرد فباعه بنصاب مختلط زكى كل واحد منها زكاة الانفراد
 لأن الزكاة في الثاني تجب بينائه على الأول ، فهما كالمال الواحد الذي حصل الانفراد
 في أحد طرفيه فإن كان لكل واحد منها أربعون مختلطة مع مال آخر فتبايعاهما
 وبعثاهما مختلطة لم يبطل حكم الخلطة ، وإن اشترى أحدهما بالأربعين المختلطة
 أربعين منفردة وخلطها في الحال احتمل أن يزكى زكاة الخلطة لأنه يبنى حولها
 على حول مختلطة ، وزمن الانفراد يسير فعنى عنه ، واحتمل أن يزكى زكاة المنفرد
 لوجود الانفراد في بعض الحول .

فصل

وإن كان لرجل أربعون شاة ، ومضى عليها بعض الحول ، فباع بعضها مشاعاً
 في بعض الحول : فقال أبو بكر : ينقطع الحول ويستأنفان حولاً من حين البيع لأن
 النصف المشتري قد انقطع الحول فيه ، فكأنه لم يجز في حول الزكاة أصلاً ، فلزم
 انقطاع الحول في الآخر ، وقال ابن حامد : لا ينقطع الحول فيما بقي للبائع لأن
 حدوث الخلطة لا يمنع ابتداء الحول ، فلا يمنع استدامته ولأنه لو خالط غيره
 في جميع الحول وجبت الزكاة ، فإذا خالط في بعضه نفسه وفي بعضه غيره كان أولى
 بالإيجاب وإنما بطل حول المبيعة لانتقال الملك فيها ، وإلا فهذه العشرون لم تزل
 مختلطة لمال جار في الزكاة ، وهكذا الحكم فيما إذا علم على بعضها وباعه مختلطاً ،
 فأما إن أفرد بعضها وباعه فخلطه المشتري في الحال بغنم الأول فقلل ابن حامد :
 ينقطع الحول ، لثبوت حكم الانفراد في البعض ، وقال القاضي : يحتمل أن يكون
 كما لو باعها مختلطة لأن هذا زمن يسير .

وهذا الحكم فيما إذا كانت الأربعون لرجلين فباع أحدهما نصيبه أجنبياً ، فعلى
 هذا إذا تم حول الأول فعليه نصف شاة ، ثم إذا تم حول الثاني نظرنا في البائع فإن
 كان أخرج الزكاة من غير المال فلا شيء على المشتري لأن النصاب نقص في بعض
 الحول إلا أن يكون الفقير مخالطاً لها بالنصف الذي صار له ، فلا ينقص النصاب
 إذاً ، ويخرج الثاني نصف شاة ، وإن كان الأول أخرج الزكاة من غير المال ،

وقلنا : الزكاة تتعلق بالثمة وجب على المشتري نصف شاة . وإن قلنا تتعلق بالعين فقال القاضي : يجب نصف شاة أيضاً لان . تتعلق الزكاة بالعين ، لا بمعنى أن الفقراء ملكوها . جزءاً من النصاب ، بل بمعنى أنه يتعلق حقهم به كتعلق أرش الجناية بالجاني ، فلم يمنع وجوب الزكاة . وقال أبو الخطاب ، لا شيء على المشتري لان تتعلق الزكاة بالعين نقص النصاب ، وهذا الصحيح فإن فائدة قولنا ، الزكاة تتعلق بالعين ، إنما تظهر في منع الزكاة ، وقد ذكره القاضي في غير هذا الموضع . وعلى قياس هذا لو كان لرجلين نصاب خلطة ، فباع أحدهما خلطه في بعض الحول ، فهي عكس المسألة الأولى في الصورة ، ومثلها في المعنى لانه كان في الأول خليط نفسه ، ثم صار خليط أجنبي ، وههنا كان خليط أجنبي ثم صار خليط نفسه ، ومثله لو كان رجلان متوارثان لهما نصاب خلطة ، فمات أحدهما في بعض الحول ، فورثه صاحبه على قياس قول أبي بكر ، لا يجب عليه شيء حتى يتم الحول على المالكين من حين ملكه لهما ، إلا أن يكون أحدهما بمفرده يبلغ نصاباً وعلى قياس قول ابن حامد ، تجب الزكاة في النصف الذي كان له خاصة .

فصل

إذا استأجر أجيراً يرعى له بشاة معينة من النصاب فحال الحول ، ولم يفردوها فيها خلطان تجب عليهما زكاة الخلطة ، وإن أفردوها قبل الحول ، فلا شيء عليهما لنقصان النصاب ؛ وإن استأجره بشاة موصوفة في الذمة صح أيضاً ، فإذا حال الحول وليس له ما يقتضيه غير النصب علمتني على الدين هل يمنع الزكاة في الاموال الظاهرة ؟ وسند كرهه فيما بعد ان شاء الله تعالى .

« مسألة ، قال (وتراجعوا فيما بينهم بالخصص)

قد ذكرنا أن الخلطاء تؤخذ الصدقة من أموالهم كما تؤخذ من مالك الواحد . فظاهر كلام أحمد . أن الساعي يأخذ الفرض من ملك أي الخليطين شاء . سواء دعت الحاجة الى ذلك بأن تكون الفريضة عينا واحدة لا يمكن أخذها من المالكين جميعاً ، أو لا يجد فرضهما جميعاً إلا في أحد المالكين . مثل أن يكون ملك أحدهما صحلاً كباواً ومال خليطه صغراً أو مرضاً فله تجب عجيبة كبيرة ،

أو لم تدع الحاجة إلى ذلك ، بأن يجد فرض كل واحد من المالين فيه ، قال أحمد :
 إنما يجيء المصدق فيجد الماشية فيصدقها ليس يجيء فيقول : أى شيء لك ؟ وإنما
 يصدق ما يجده ، والخليط قد ينفع وقد يضر ، قال الهيثم بن خارجة لأبي عبد الله :
 أنا رأيت مسكيناً كان له في غنم شاتان ، فجاء المصدق فأخذ أحدهما والوجه في ذلك
 قوله النبي صلى الله عليه وسلم « ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية » وقوله
 « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » وهما خشيتان . خشية
 رب المال من زيادة الصدقة ، وخشية الساعي من نقصانها ، فليس لأرباب الأموال
 أن يجمعوا أموالهم المتفرقة التي كان الواجب في كل واحد منها شاق ليقبل الواجب
 فيها ، ولا أن يفرقوا أموالهم المجمعة التي كان فيها باجتماعها فرض ليسقط عنها
 بتفرقتها ، وليس للساعي أن يفرق بين الخلطاء لتكثر الزكاة . ولا أن يجمعها إذا
 كانت متفرقة لتجب الزكاة ، ولأن المالين قد صاروا كالمال الواحد في وجوب
 الزكاة ، فكذلك في إخراجها ، ومتى أخذ الساعي الفرض من مال أحدهما رجع
 على خليطه بقدر قيمة حصته من الفرض ؛ فإذا كان لأحدهما ثلث المال ، وللآخر
 ثلثاه ، فأخذ الفرض من مال صاحب الثلث رجع بثلثي قيمة المخرج على صاحبه ،
 وإن أخذه من الآخر رجع على صاحب الثلث بثلث قيمة المخرج ، والقول قول المرجوع
 عليه مع يمينه إذا اختلفا وهدمت البينة لأنه غارم ، فكان القول قوله كالغاصب
 إذا اختلفا في قيمة المنصوب بعد تلفه .

فصل

إذا أخذ الساعي أكثر من الفرض بغير تأويل ، مثل أن يأخذ شاتين
 مكان شاة ، أو يأخذ جذعة مكان حقة لم يكن للمأخوذ منه الرجوع إلا بقدر
 الواجب ، وإن كان بتأويل سائغ ، مثل أن يأخذ الصحيحة عن المراض ،
 والكبيرة عن الصغار ، فإنه يرجع بالحصة منها لأن ذلك إلى اجتهاد الإمام ،
 فإذا أدّاه اجتهاده إلى أخذه ، وجب دفعه إليه ، وصار بمنزلة الفرض الواجب
 وكذلك إذا أخذ القيمة رجع بما يخص شريكه منها لأنه بتأويل . ٢٢ - ٢ المغني

فصل

إذا ملك رجل أربعين شاة في المحرم ، وأربعين في صفر ، وأربعين في ربيع فعليه في الأول عند تمام حوله شاة ، فإذا تم حول الثاني ، فعلى وجهين ، أحدهما : لا زكاة فيه لأن الجميع ملك واحد فلم يزد فرضه على شاة واحدة ، كما لو اتفقت أحواله ، والثاني : فيه الزكاة ، لأن الأول استقل بشاة ، فيجب الزكاة في الثاني ، وهي نصف شاة لاختلاطها بالأربعين الأولى من حين ملكها ، وإذا تم حول الثالث فعلى وجهين : أحدهما لا زكاة فيه ، والثاني : فيه الزكاة وهو ثلث شاة ، لأنه ملكه مختلطاً بأثمانين المتقدمه ، وذكر أبو الخطاب فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه يجب في الثاني شاة كاملة وفي الثالث شاة كاملة لأنه نصاب كامل وجبت الزكاة فيه بنفسه ، فوجب فيه شاة كاملة ، كما لو انفرد ، وهذا ضعيف لأنه لو كان المالك للثاني والثالث أجنبيين ملكهما مختلطتين ، لم يكن عليهما إلا زكاة خلطة فإذا كان للمالك الأول كان أولى فإن ضم بعض ماله إلى بعض أولى من ضم ملك الخليط إلى خليط ، وإن ملك في الشهر الثاني ما يغير الفرض ، مثل أن ملك مائة شاة فعليه عند تمام حوله شاة ثانية على الوجه الأول ، وكذلك الثالث لانتان فجعل ملكه في الإيجاب كله لا كل في حال واحدة ، فيصير كأنه ملك مائتين وأربعين فيجب عليه ثلاث شياه ، عند تمام حول كل مال شاة ، وعلى الوجه الثاني : يجب عليه في الشهر الثاني حصه من فرض المالين معاً : وهو شاة وثلاثة أسباع شاة لأنه لو ملك المالين دفعه واحدة كان عليه فيها شاتان ، حصه المائة منها : خمسة أسباعها وهو شاة وثلاثة أسباع شاة ، وعليه في الثالث : شاة وربيع لأنه لو ملك الجميع دفعة واحدة : وهو مائتين وأربعون شاة : لكان عليه ثلاث شياه : حصه الثالث منهن : ربعين وسدسهن ، وهو شاة وربيع ، ولو كان المالك للأموال الثلاثة ثلاثة أشخاص وملك الثاني سائمه مختلطة بسائمه الأول : ثم ملك الثالث سائمه مختلطة بغنمها : لكان الواجب في الثاني والثالث . كالواجب على المالك في الوجه الثاني لا غير .

(فصل) فإن ملك عشرين من الإبل في المحرم وخمسا في صفر ، فعليه

في العشرين عند تمام حولها : أربع شاة ، وفي الخمس عند تمام حولها : خمس بنات مخاض ، على الوجهين الاولين ، وعلى الوجه الثالث : عليه شاة ، وان ملك في المحرم خمسا وعشرين وفي صفر خمسا ، فعليه في الاول عند تمام حوله بنت مخاض ، ولا شيء عليه في الخمس في الوجه الاول ، وعلى الثاني عليه سدس بنت مخاض ، وعلى الثالث عليه فيها شاة فان ملك مع ذلك في ربيع شيئا في الوجه الاول عليه في الاول عند تمام حوله بنت مخاض ، ولا شيء عليه في الخمس حتى يتم حول الست ، فيجب فيها ربع بنت لبون ونصف تسعها : وفي الوجه الثاني . عليه في الخمس سدس بنت مخاض اذا تم حولها . وفي الست سدس بنت لبون عند تمام حولها وفي الوجه الثالث . عليه في الخمس الثانية شاة عند تمام حولها ، وفي الست شاة عند تمام حولها .

فصل

فان كانت سائمة الرجل في بلدان شتى ، وبينها مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، أو كانت مجتمعه ، ضم بعضها الى بعض : وكانت زكاتها كزكاة المختلطة ، بغير خلاف نعله ، وان كان بين البلدان مسافة القصر ، فعن أحمد فيه روايتان .

احدهما . أن لكل مال حكم نفسه يعتبر على حدته ، ان كان نصابا ففيه الزكاة والا فلا . ولا يضم الى المال الذي في البلد الآخر ، نص عليه ، قال ابن المنذر : لا أعلم هذا القول عن غير أحمد ، واحتج بظاهر قوله عليه السلام ، لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ، خشية الصدقة ، وهذا مفرق فلا يجمع ، ولانه لما أثر اجتماع مالين لرجلين في كونهما كالمال الواحد يجب أن يؤثر افتراق مال الرجل الواحد حتى يجعله كالمالين ، والرواية الثانية : قال فيمن له مائة شاة في بلدان متفرقة لا يأخذ المصدق منها شيئا ، لانه لا يجمع بين متفرق ، وصاحبها اذا ضبط ذلك وعرفه أخرج هو بنفسه يضعها في الفقراء ، روى هذا عن الميموني وحنبلي ، وهذا يدل على أن زكاتها تجب مع اختلاف البلدان ، الا أن الساعي لا يأخذها لكونه لا يجد نصابا

كاملاً مجتمعة ، ولا يعلم حقيقة الحال فيها ، فأما المالك العالم بملكه نصيباً كاملاً فعليه أداء الزكاة وهذا اختيار أبي الخطاب ، ومذهب سائر الفقهاء .

قال مالك : أحسن ما سمعت فيمن كان له غنم على راعين متفرقين ببلدان شتى أن ذلك يجمع على صاحبه ، فيؤدى صدقته ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى لقوله غلبة السلام وفي أربعين شاة شاة ، ولأنه ملك واحد أشبه ما لو كان في بلدان متقاربة أو غير السائمة ، ونحمل كلام أحمد في الرواية الأولى على أن المصدق لا يأخذها ، وأما رب المال فيخرج ، فعلى هذا يخرج القرض في أخذ البلدين ، لانه موضع حاجة .

مسألة ، قال وان اختلطوا في غير هذا أخذ من كل واحد منهم على انفراده إذا كان ما يخصه تجب فيه الزكاة)

ومعناه : أنهم إذا اختلطوا في غير السائمة : كالذهب والفضة وعروض التجارة والزرع والثمار لم تؤثر خلطتهم شيئاً ، وكان حكمهم حكم المنفردين ، وهذا قول أكثر أهل العلم .

وعن أحمد رواية أخرى : أن شركة الأعيان تؤثر في غير الماشية ، فإذا كان بينهم نصيب يشتركون فيه فعليهم الزكاة ، وهذا قول إسحاق والأوزاعي في الحب والتمر ، والمذهب الأول ، قال أبو عبد الله : الأوزاعي يقول في الزرع : إذا كانوا شركاء فخرج لهم خمسة أوسق يقول : فيه الزكاة ، قاسه على الغنم ، ولا يعجنى قول الأوزاعي .

وأما خلطة الأوصاف فلا مدخل لها في غير الماشية بحال ، لأن الاختلاط لا يحصل ، وخرج القاضي وجهاً آخر : أنها تؤثر ، لأن المؤونة تخف إذا كان الملقح واحداً والصعاد والناطور والجرين ، وكذلك أموال التجارة والدكان واحد والمخزن والميزان والبائع : فأشبه الماشية ، ومذهب الشافعي على نحو مما حكينا من مذهبنا ، والصحيح أن الخلطة لا تؤثر في غير الماشية ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : والخليطان ما اشتركا في الحوض والفحل والراعى ، فدل على أن ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة :

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ، إنما يكون في الماشية ، لأن الزكاة تقل بجمعها تارة وتكثر أخرى ، وسائر الاموال تجب فيها فيما زاد على النصاب بحسابه ، فلا أثر لجمعها ، ولأن الخلطة في الماشية تؤثر في النفع تارة وفي الضرر أخرى ، ولو اعتبرناها في غير الماشية أثرت ضرراً محضاً برب المال ، فلا يجوز اعتبارها .

إذا ثبت هذا : فإن كان لجماعة وقف أو جائز مشترك بينهم فيه ثمرة أو زرع فلا زكاة عليهم ، إلا أن يحصل في يد بعضهم نصاب كامل ، فيجب عليه ، وقد ذكر الخرق هنا في باب الوقف ، وعلى الرواية الأخيرة : إذا كان الخارج نصيباً ففيه الزكاة ، وإن كان الوقف نصيباً من البيئمة فيحتل أن عليهم الزكاة ، لا شراً بهم في ملك نصاب تؤثر الخلطة فيه ، وينبغي أن تخرج الزكاة من غيره لأن الوقف لا يجوز نقل الملك فيه ويحتل أن لا تجب الزكاة فيه لنقص الملك فيه ، وكاله معتبر في إيجاب الزكاة بدليل مال المكاتب .

(فصل)

ولا زكاة في غير بهيمة الانعام من الماشية في قول أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : في الخيل الزكاة إذا كانت ذكوراً وإناثاً ، وإن كانت ذكوراً مفردة أو إناثاً مفردة ففيها روايتان ، وزكاتها دينار عن كل فرس أو ربع عشر قيمتها والخيرة في ذلك إلى صاحبها أيهما شاء أخرج لمباري جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الخيل السائمة في كل فرس دينار ، وروى عن عمر « أنه كان يأخذ من الرأس عشرة ، ومن الفرس عشرة ومن البرذون خمسة ، ولأنه حيوان يطلب نفاقه من جهة السوم ، أشبه النعم .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة ، متفق عليه ، وفي لفظ « ليس على الرجل في فرسه ولا في عبده صدقة ، وعن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ، رواه الترمذي . وهذا هو الصحيح .

وروى أبو عبيد في الغريب عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس في الجبهة

ولا في النخه ولا في الكسعة صدقه ، وفسر الجبهة بالخيل ، والنخه بالرقيق ،
والكسعة بالحير .

وقال الكسائي : النخه : بضم النون ، البقر العوامل ، ولأن ما لا زكاة في
ذكوره المفردة ، وإناته المفردة لازكاة فيهما إذا اجتماعا كالحير ، ولأن ما لا يخرج
زكاة من جنسه من السائمة لا تجب فيه كسائر الدواب ، ولأن الخيل دواب ، فلا
تجب الزكاة فيها ؛ كسائر الدواب ، ولأنها ليست من بهيمة الأنعام ، فلم تجب
زكاتها كالوحوش ، وحديثهم يرويه عورك السعدى وهو ضعيف .

وأما عمر فإنما أخذ منهم شيئا تبرعوا به وسألوه أخذه ، وعوضهم عنه برزق
عبيدهم ، فروى الإمام أحمد بإسناده عن حارثة قال : جاء ناس من أهل الشام إلى
عمر ، فقالوا : إنا قد أصبنا مالا وخيلا ورقيقا نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور
قال : ما فعله صاحبى قبلى فافعله ، فاستشار أصحاب رسول الله (ص) وفيهم على
فقال : هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك .

قال أحمد : فكان عمر يأخذ منهم ثم يرزق عبيدهم ، فصار حديث عمر حجة
عليهم من وجوه

أحدها : قوله « ما فعله صاحبى » يعنى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر ،
ولو كان واجبا لما تركه فعله ، الثانى : أن عمر امتنع من أخذها ، ولا يجوز أن
يتمتع من الواجب ؛ الثالث : قول على « هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها
من بعدك » فسمى جزية إن أخذوا بها ، وجعل مشروطا بعدم أخذهم به ، فبدل
على أن أخذهم بذلك غير جائز .

الرابع . استشارة عمر أصحابه في أخذه ، ولو كان واجبا لما احتاج إلى الاستشارة
الخامس : أنه لم يشر عليه بأخذه أحد سوى على بهذا الشرط الذى ذكره ، ولو
كان واجبا لأشاروا به .

السادس : أن عمر عوضهم عنه رزق عبيدهم ، والزكاة لا يؤخذ عنها عوض
ولا يصح قياسها على النعم ، لأنها يكمل نساؤها وينتفع بدورها ، ولحمها ويضحى
بجنسها ، وتكون هدياً وفديه عن محظورات الإحرام ، وتجب الزكاة من عينها
ويعتبر كمال نصابها ، ولا يعتبر قيمتها ، والخيل بخلاف ذلك .

« مسألة ، قال (والصدقة لا تجب الا على أحرار المسلمين)

وفي بعض النسخ « الا على الأحرار المسلمين ، ومعناها واحد ، وهو أن الزكاة لا تجب الا على حر مسلم تام الملك ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم فيه خلافا الا عن عطاء وأبي ثور ؛ فإنهما قالا : على العبد زكاة ماله . ولنا أن العبد ليس بتام الملك فلم تلزمه زكاة كالمسكاتب ، فأما الكافر فلا خلاف في أنه لا زكاة عليه ، ومتى صار أحد هؤلاء من أهل الزكاة ، وهو مالك للنصاب استقبل به حولا ثم زكاه ، فأما الحر المسلم إذا ملك نصابا خاليا عن دين فعليه الزكاة عند تمام حوله ، سواء كان كبيرا أو صغيرا ، أو عاقلا أو مجنونا .

« مسألة ، قال (والصبي والمجنون يخرج عنهما وليهما)

وجملة ذلك : أن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ، لوجود الشرائط الثلاث فيهما ، روى ذلك عن عمر وعلى وابن عمر وعائشة والحسن بن علي وجابر رضي الله عنهم ، وبه قال جابر بن زيد وابن سيرين وعطاء ومجاهد وربيعة ومالك والحسن بن صالح وابن أبي ليلى والشافعي والعبدي وابن عيينة واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ، ويحكى عن ابن مسعود والثوري والاوزاعي أنهم قالوا : تجب الزكاة ولا تخرج حتى يبلغ الصبي ، ويفيق المجنون .

قال ابن مسعود « أحصى ما يجب في مال اليتيم من الزكاة ، فإذا بلغ أعله فإن شاء زكى ، وإن شاء لم يزك » ، وروى نحو هذا عن إبراهيم ، وقال الحسن وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وأبو وائل والنخعي وأبو حنيفة . لا تجب الزكاة في أموالهما .

وقال أبو حنيفة : يجب العشر في زروعهما وثمرتهما وتجب صدقة الفطر عليهما واحتج في نفي الزكاة بقوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وبأنها عبادة محضة ، فلا تجب عليهما كالصلاة والحج .

ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » أخرجه الدارقطني ؛ وفي روايته المثنى

ابن الصباح وفيه مقال . وروى موقوفاً على عمر ، وإنما تأكله الصدقة باخراجها ، وإنما يجوز إخراجها إذا كانت واجبة ، لأنه ليس له أن يتبرع بمال اليتيم ، ولأن من وجب العشر في زرعه وجب ربع العشر في ورقه كالبالغ العاقل ، ويخالف الصلاة والصوم فإنها مختصة بالبدن ، وبنية الصبي ضعيفة عنها ، والمجنون لا يتحقق منه نيتها ، والزكاة حق يتعلق بالمال فأشبهه نفقة الأقارب والزوجات وأروش الجنايات وقيم المتلفات ، والحديث أريد به رفع الإثم والعبادات البدنية ، بدليل وجوب العشر وصدقة الفطر والحقوق المالية ، ثم هو مخصوص بما ذكرناه ، والزكاة في المال في معناه فتقيسها عليه .

إذا تقرر هذا فإن الولي يخرجها عنها من مالها ، لأنها زكاة واجبة ، فوجب إخراجها كزكاة البالغ العاقل ، والولي يقوم مقامه في أداء ما عليه ، ولأنها حق واجب على الصبي والمجنون فكان على الولي أدائها عنها كنفقة أقاربه ، وتعتبر نية الولي في الإخراج كما تعتبر النية من رب المال

« مسألة ، قال (والسيد يزكي عما في يد عبده لأنه مالك)

يعنى أن السيد مالك لما في يد عبده ، وقد اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في زكاة مال العبد الذي ملكه إياه ، فروى عنه زكاته على سيده . وهذا مذهب سفيان وإسحاق وأصحاب الرأي . وروى عنه لا زكاة في ماله ، لا على العبد ولا على سيده . قال ابن المنذر : وهذا قول ابن عمر وجابر والزهرى وقتادة ومالك وأبي عبيد ، وللشافعي قولان كالْمذهبين . قال أبو بكر المسألة مبنية على الروايتين في ملك العبد إذا ملكه سيده .

أحدهما لا يملك ، قال أبو بكر وهو اختياري ، وهو ظاهر كلام الخرقى هاهنا لأنه جعل السيد مالكاً لمال عبده ، ولو كان مملوكاً للعبد لم يكن مملوكاً لسيده ، لأنه لا يتصور اجتماع مملكين كاملين في مال واحد ، ووجهه أن العبد مال فلا يملك المال كالبهائم ، نعلي هذا تكون زكاته على سيد العبد ، لأنه ملك له في يد عبده فكانت زكاته عليه كالمال الذي في يد المضارب والوكيل

والغنية يملك لأنه آدمي يملك للنكاح ، فملك المال كالححر ، وذلك لأنه بالآدمية يتمهد للملك من قبل أن الله تعالى خلق المال لبني آدم ليستعينوا به على القيام بوظائف العبادات وأعباء التكاليف ، فإن الله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا ، فبالآدمية يتمهد للملك ويصلح له ، كما يتمهد للتكليف والعبادة ، فعلى هذا لا زكاة على السيد في مال العبد لأنه لا يملكه ، ولا على العبد لأن ملكه ناقص ، والزكاة إنما تجب على تام الملك .

فصل

ومن بعضه حر عليه زكاة ماله . لأنه يملك بجزته الحر ويورث عنه وملكه كامل فيه ، فكانت زكاته عليه كالححر الكامل ، والمدير وأم الولد كالقن ، لأنه لا حرية . فيهما .

مسألة ، قال (ولا زكاة على مكاتب)

فإن عجز استقبال سيده بما في يده من المال حولا وزكاه إن كان نصاباً ، وإن أدى وبقي في يده نصاب للزكاة استقبال به حولا ، لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا زكاة على المكاتب ولا على سيده في ماله إلا قول أبي ثور . ذكر ابن المنذر نحو هذا . واحتج أبو ثور بأن الحجر من السيد لا يمنع وجوب الزكاة كالحجر على الصبي والمجنون والمرهون . وحكى عن أبي حنيفة أنه أوجب العشر في الخارج من أرضه ، بناء على أصله في أن العشر مؤنة الأرض وليس بزكاة ولنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، لا زكاة في مال المكاتب ، رواه الفقهاء في كتبهم ، ولأن الزكاة تجب على طريق المواساة فلم تجب في مال المكاتب كنفقة الأقارب ، وفارق المحجور عليه فإنه منع التصرف لنقص تصرفه لا لنقص ملكه ، والمرهون منع من التصرف فيه بعقده ، فلم يسقط حق الله تعالى ، ومتى كان منع التصرف فيه لدين لا يمكن وفاؤه من غيره فلا زكاة عليه

إذا ثبت هذا فمتى عجز ورد في الرق صار ما كان في يده ملكاً لسيده ، فإن كان نصاباً ، أو يبلغ بضمه إلى ما في يده نصاباً استأنف له حولا من حين ملكه وزكاه كالمستفاد سراً ، ولا أعلم في هذا خلافاً ، فإن أدى المكاتب نجوم كتابته

ويبقى في يده نصاب فقد صار حرا كاملا الملك ، فيستأنف الحول من حين عتقه
ويزكيه إذا تم الحول ، والله أعلم

« مسألة ، قال (ولا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول

روى أبو عبد الله بن ماجه في السنن بإسناد عن عمر عن عائشة قالت :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا زكاة في مال حتى يحول عليه
الحول ، وهذا اللفظ غير مبقى على عمومته ، فان الأموال الزكائية خمسة : السائمة
من بهيمة الانعام والائمان ، وهى الذهب والفضة وقيم عروض التجارة ، وهذه
الثلاثة الحول شرط فى وجوب زكاتها ، لا نعلم فيه خلافا سوى ما سذكركه فى
المستفاد - والرابع ما يكال ويدخر من الزروع والثمار - والخامس المعدن
وهذان لا يعتبر لهما حول

والفرق بين ما اعتبر له الحول وما لم يعتبر له : أن ما اعتبر له الحول مرصد
للنماء ، فالماشية مرصدة للدر والنسل ، وعروض التجارة مرصدة للربح ، وكذا
الائمان فاعتبر له الحول لانه مظنة النماء ، ليكون إخراج الزكاة من الربح فانه أسهل
وأيسر ، ولأن الزكاة إنما وجبت مواساة ، ولم تعتبر حقيقة النماء لكثرة اختلافه
وعدم ضبطه ، ولأن ما اعتبرت مظهره لم يلتفت إلى حقيقته ، كالحكم مع الاسباب
ولان الزكاة تتكرر فى هذه الاموال فلا بد لها من ضابط ، كيلا ينقض الى تعاقب
الوجوب فى الزمن الواحد مرات ، فينفد مال المالك

أما الزروع والثمار فهى نماء فى نفسها تتكامل عند إخراج الزكاة منها ، فتؤخذ
الزكاة منها حينئذ ، ثم تعود فى النقص لا فى النماء ، فلا تجب فيها زكاة ثانية ؛
لعدم إحصائها للنماء ، والخارج من المعدن مستفاد خارج من الارض بمنزلة الزرع
والثمر ، الا أنه ان كان من جنس الايمان ففيه الزكاة عند كل حول ؛ لأنه
مظنة للنماء من حيث ان الايمان قيم الاموال ، ورأس مال التجارات ، وبهذا
تحصل المضاربة والشركة ، وهى مخلوقة لذلك ، فكانت بأصلها وخلقتها كمال
التجارة المعد لها .

(فصل)

فإن استفاد مالا مما يعتبر له الحول ولا مال له سواه وكان نصاباً : أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصاباً فبلغ بالاستفاد نصاباً ، انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ ، فإذا تم حول وجبت الزكاة فيه ، وإن كان عنده نصاب لم يخل استفاد من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون استفاد من ثمنه كبيع مال التجارة ونتاج السائمة ، فهذا يجب ضمه إلى ما عنده من أصله ، فيعتبر حوله بحوله ، لا نعلم فيه خلافاً ، لأنه تبع له من جنسه فأشبه الثمن المتصل ، وهو زيادة قيمة عروض التجارة . ويشمل العبد والجارية

الثاني : أن يكون استفاد من غير جنس ما عنده ، فهذا له حكم نفسه لا يضم إلى ما عنده في حول ولا نصاب ، بل إن كان نصاباً استقبل به حولاً وزكاه ، وإلا فلا شيء فيه . وهذا قول جمهور العلماء

وروى عن ابن مسعود وابن عباس ومعاوية ، أن الزكاة تجب فيه حين استفاده . قال أحمد عن غير واحد : يزكيه حين يستفيده . وروى بإسناده عن ابن مسعود قال : كان عبد الله يعطينا ويزكيه ، وعن الأوزاعي فيمن باع عبده أو داره : أنه يزكي الثمن حين يقع في يده ، إلا أن يكون له شهر يعلم فيؤخره حتى يزكيه مع ماله . وجمهور العلماء على خلاف هذا القول ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم .

قال ابن عبد البر : على هذا جمهور العلماء ، والخلاف في ذلك شذوذ ، ولم يعرج عليه أحد من العلماء ، ولا قال به أحد من أئمة الفتوى . وقد روى عن أحمد فيمن باع داره بعشرة آلاف درهم إلى سنة ، إذا قبض المال يزكيه ، وإنما نرى أن أحمد قال ذلك لأنه ملك الدراهم في أول الحول وصارت ديناً له على المشتري ، فإذا قبضه زكاه للحول الذي مر عليه في ملكه كسائر الديون ، وقد صرح بهذا المعنى في رواية بكر بن محمد عن أبيه فقال : إذا كرى داراً أو عبداً في سنة بألف فحصلت له الدراهم وقبضها زكاهها إذا حال عليها الحول من حين قبضها ، وإن كانت

على المكثري فمن يوم وجبت له فيها الزكاة بمنزلة الدين إذا وجب له على صاحبه زكاه من يوم وجب له .

القسم الثالث : أن يستفيد مالا من جنس نصاب عنده قد انعقد عليه حول الزكاة بسبب مستقل ، مثل أن يكون عنده أربعون من الغنم مضى عليها بعض الحول فيشترى أو يتهب مائة ، فهذا لا تجب فيه الزكاة حتى يمضى عليه حول أيضا ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يضمه الى ما عنده في الحول فيزكيهما جميعا عند تمام حول المال الذي كان عنده ، الا أن يكون عوضاً عن مال مزكى ، لأنه يضم الى جنسه في النصاب فوجب ضمه اليه في الحول كالنتاج ، ولأنه اذا ضم في النصاب وهو سبب ، فضمه اليه في الحول الذي هو شرط أولى

وبيان ذلك أنه لو كان عنده مائتا درهم مضى عليها نصف الحول ، فوهب له مائة أخرى فإن الزكاة تجب فيها اذا تم حولها بغير خلاف ، ولولا المائتان ما وجب فيها شيء ، فاذا ضمت الى المائتين في أصل الوجوب فكذلك في وقته ، ولأن افراده بالحول يفضى الى تشقيص الواجب في السائمة ، واختلاف أوقات الواجب والحاجة الى ضبط مواقيت التملك ومعرفة قدر الواجب في كل جزء ملكه ووجوب القدر اليسير الذي لا يتمكن من اخراجه ، ثم يتكرر ذلك في كل حول ووقت ، وهذا حرج مدفوع بقوله تعالى (٢٢ - ٧٨) وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقد اعتبر الشرع ذلك بإيجاب غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من الإبل ، وجعل الأوقاص في السائمة وضم الأرباح والنتاج الى حول أصلها مقرونا بدفع هذه المفسدة ، فبدل على أنه علة لذلك ، فيجب تعدية الحكم الى محل النزاع ، وقال مالك كقوله في السائمة دفعا للتشقيص الواجب ، وكقولنا في الأثمان لعدم ذلك فيها

ولنا حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ،

وروى الترمذي عن ابن عمر أنه قال « من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول » وروى مرفوعا عن النبي (ص) الا أن الترمذي قال : الموقوف أصح وإنما رفعه عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم وهو ضعيف

وقد روي عن أبي بكر الصديق وعلي وابن عمر وعائشة وعطاء وعمر بن عبد العزيز وحسام والنخعي : أنه لا زكاة في المستفاد حتى يحول عليه الحول ، ولأنه يملك أصلاً فيعتبر فيه الحول شرطاً للمستفاد من غير الجنس ، ولا تشبه هذه الأموال الزروع والثمار لأنها تتكامل ثمارها دفعة واحدة ، ولهذا لا تتكرر الزكاة فيها ، وهذه نماؤها بتقلها فاحتاجت إلى الحول .

وأما الأرباح والنتاج : فأنما ضمت إلى أصلها لأنها تبع له ومتولدة منه ، ولا يوجد ذلك في مسألتنا ، وإن سلمنا أن علة ضمها : ما ذكره من الحرج فلا يوجد ذلك في مسألتنا لأن الأرباح تكثر وتكرر في الأيام والساعات ، ويعسر ضبطها ، وكذلك النتاج ، وقد يوجد ولا يشعر به ، فالمشقة فيه أتم لكثرة تكرره بخلاف هذه الأسباب المستقلة فإن الميراث والاعتنام والانهاب ونحو ذلك يندر ولا يتكرر فلا يشق ذلك فيه فإن شق فهو دون المشقة في الأرباح والنتاج ، فيمتنع قياسه عليه ، واليسر فيما ذكرنا أكثر لأن الإنسان يتخير بين التأخير والتعجيل ، وما ذكره يتعين عليه التعجيل ، ولا شك أن التأخير بين شيئين أيسر من تعيين أحدهما لأنه مع التأخير : فيختار أيسرهما عليه وأحبهما إليه ، ومع التعيين يفوته ذلك ، وأما ضمه إليه في النصاب فلأن النصاب معتبر لحصول الغنى ، وقد حصل الغنى بالنصاب الأول ، والحول معتبر ، لا سيما المال ليحصل أداء الزكاة من الزيج ، ولا يحصل ذلك بمرور الحول على أصله فوجب أن يعتبر الحول له .

(فصل ويعتبر وجود النصاب في جميع الحول فإن نقص الحول نقصاً يسيراً ، فقال أبو بكر : ثبت أن نقص الحول ساعة أو ساعتين معفو عنه ، وظاهر كلام القاضي : أن النقص اليسير في أثناء الحول يمنع لأنه قال فيمن له أربعون شاة فماتت منها شاة وتجت أخرى : إذا كان النتاج والموت حصلاً في وقت واحد لم تسقط الزكاة لأن النصاب لم ينقص ، وكذلك إن تقدم النتاج الموت ، وإن تقدم الموت النتاج سقطت الزكاة لأن حكم الحول سقط بنقصان النصاب ، ويحتمل أن كلام أبي بكر أراد به النقص في طرف الحول ، ويحتمل أن القاضي أراد بالوقت الواحد الزمن المتقلب ، فلا يكون بين القولين اختلاف ، وحكى عن أبي حنيفة أن النصاب إذا كمل في طرف الحول لم يضر نقصه في وسطه .

ولنا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، يقتضى مرور الحول على جميعه ولأن ما اعتبر في طرفي الحول اعتبر في وسطه كالملك والإسلام .

فصل

وإذا ادعى رب المال أنه ما حال الحول على المال ، أو لم يتم النصاب الا منذ شهر ، أو أنه كان في يدي وديعة ، وإنما اشتريته من قريب ، أو قال : بعته في الحول ثم اشتريته ، أو رد على ، ونحو هذا مما ينفي وجوب الزكاة ؛ فالقول قوله من غير يمين ، قال أحمد في رواية صالح . لا يستحلف الناس على صدقاتهم ، فظاهر هذا أنه لا يستحلف وجوباً ولا استحباباً ، وذلك لان الزكاة عبادة فالقول قول من تجب عليه بغير يمين كالصلاة والكفارات .

« مسألة ، قال (ويجوز تقديم الزكاة)

وجملته أنه متى وجد سبب وجوب الزكاة ؛ وهو النصاب الكامل ، جاز تقديم الزكاة ، وبهذا قال الحسن وسعيد بن جبير والزهرى والاوزاعى وأبو حنيفة والشافعى وإسحاق وأبو عبيد ، وحكى عن الحسن . أنه لا يجوز ، وبه قال ربيعة ومالك وداود ، لانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تؤدى زكاة قبل حلول الحول ، ولأن الحول أحد شرطى الزكاة ، فلم يجز تقديم الزكاة عليه كالنصاب ولأن للزكاة وقتاً فلم يجز تقديمها عليه كالصلاة .

ولنا ما روى على « أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل ، فرخص له في ذلك ، رواه أبو داود . وقال يعقوب بن شيبه . هو أثبتها اسناداً ، وروى الترمذى عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر « انا قد أخذنا زكاة العباس عام الاول للعام ، وفى لفظ قال « انا كنا نعجلنا صدقة العباس لعامنا هذا عام أول ، رواه سعيد عن عطاء وابن أبى مليكة والحسن ابن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ولانه تعجيل لمال وجد سبب وجوبه قبل وجوبه فجاز كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله ، وأداء كفارة اليمين بعد الحلف وقبل الحنث ، وكفارة القتل بعد الجرح قبل الزهوق ، وقد سلم مالك تعجيل الكفارة

وفارق تقديمها قبل النصاب لأنه تقديم لها على سببها فأشبه تقديم الكفارة على اليمين ،
وكفارة القتل على الجرح ولأنه قد قدمها على الشرطين ، وما هنا قدمها على أحدهما .
وقولهم إن للزكاة وقتاً ، قلنا . الوقت إذا دخل في الشيء رفقا بالإنسان كان له
أن يجعله ويترك الإرفاق بنفسه ، كالدين المؤجل : وكن أدى زكاة مال غائب ،
وإن لم يكن على يقين من وجوبها ، ومن الجائز : أن يكون المال تالفاً في ذلك الوقت
وأما الصلاة والصيام فتعبد محض ، والتوقيت فيها غير معقول فيجب
أن يقتصر عليه .

فصل

ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب بغير خلاف علمناه ، ولو ملك بعض
نصاب فعجل زكاته أو زكاة نصاب لم يجز ، لأنه تعجل الحكم قبل سببه ، وإن ملك
نصاباً فعجل زكاته وزكاة ما يستفيده وما ينتج منه أو يربحه فيه أجزاء عن
النصاب دون الزيادة ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : يجزيه لأنه تابع
لما هو مالكة .

ولنا أنه عجل زكاة مال ليس في ملكه فلم يجز كالنصاب الأول ، ولأن الزائد
من الزكاة على زكاة النصاب إنما سببها الزائد في الملك ، فقد عجل الزكاة قبل وجود
سببها ، فأشبه ما لو عجل الزكاة قبل ملك النصاب .

وقوله إنه تابع ، قلنا . إنما يتبع في الحول . فأما في الإيجاب فإن الوجوب
ثبت بالزيادة لا بالأصل ، ولأنه إنما يصير له حكم بعد الوجود ، فأما قبل ظهوره
فلا حكم له في الزكاة .

(فصل) وإن عجل زكاة نصاب من الماشية فتوالدت نصاباً ثم ماتت الأمهات
وحال الحول على النتاج أجزاء المسجل عنها ، لأنها دخلت في حول الأمهات وقامت
مقامها ، فأجزأت زكاتها عنها ، فإذا كان عنده أربعون من الغنم فعجل عنها شاة ،
ثم توالدت أربعين سخة وماتت الأمهات ، وحال الحول على السخال أجزاء
المعجلة عنها لأنها كانت مجزئة عنها وعن أمهاتها لو بقيت ، فلأن تجزئ عن إحداهما
أولى ، وإن كان عنده ثلاثون من البقر فعجل عنها تبعاً ثم توالدت ثلاثين عجلة

وماتت الامةات وحال الحول على المعجول ، احتمال أن يجزى عنها . لأنها تابعة لها في الحول ، واحتمل أن لا يجزى عنها لأنه لو عجل عنها قبيحاً مع بقائه الامةات لم يجز عنها فلأن لا يجزى عنها إذا كان للتعجيل عن غيرها أولى ، وهكذا الحكم في مائة شاة إذا عجل عنها شاة فتوالت مائة ثم ماتت الامةات وحال الحول على السخال ، وإن توالت نصفها ومات نصف الامةات وحال الحول على الصغار ونصف الكبار فإن قلنا بالوجه الاول : أجزأ المعجل عنها جميعاً ، وإن قلنا بالثاني . فعليه في الخمسين سخة شاة لأنها نصاب لم تؤد زكاته ، وليس عليه في المعجول إذا كانت خمسة عشر شاة ، لأنها لم تبلغ نصاباً ، وإنما وجبت الزكاة فيها بناء على أمهاتها التي عجلت زكاتها .

وإن ملك ثلاثين من البقر فعجل مسنة زكاة لها ولتاجها فتجبت عشر أجزأته عن الثلاثين دون العشر ووجب عليه في العشر ربع مسنة ، ويحتمل أن تجزئه المسنة المعجلة عن الجميع لأن العشر تابعة للثلاثين في الوجوب والحول فإنه لولا ملكه للثلاثين لما وجب عليه في العشر شيء .

فصارت الزيادة على النصاب منقسمة أربعة أقسام :

أحدها : ما لا يتبع في وجوب ولا حول ، وهو المستفاد من غير الجنس ، ولا يجزىء تعجيل زكاته قبل وجوده وكال نصابه بنير خلاف .

والثاني : ما يتبع في الوجوب دون الحول ، وهو المستفاد من الجنس بسبب مستقل ، فلا يجزىء تعجيل زكاته أيضاً قبل وجوده ، مع الخلاف في ذلك .

الثالث : ما يتبع في الحول دون الوجوب ، كالنتاج والربح إذا بلغ نصاباً فإنه يتبع أصله في الحول ، فلا يجزىء التعجيل عنه قبل وجوده ، كالذي قبله .

الرابع : ما يتبع في الوجوب والحول ، وهو الربح والنتاج إذا لم يبلغ نصاباً ، فهذا يحتمل وجهين ، أحدهما . لا يجزىء تعجيل زكاته قبل وجوده ؛ كالذي قبله والثاني يجزىء . لأنه تابع في الوجوب والحول فأشبه الموجود .

(فصل) إذا عجل الزكاة لأكثر من حول ففيه روليتان أحدهما لا يجوز

لأن النص لم يرد بتعجيلها لأكثر من حول . والثانية . يجوز .

وروى عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يخرج الرجل زكاة ماله قبل حلها لثلاث سنين لأنه تعجيل لها بعد وجود النصاب ، أشبه تقديمها على الحول الواحد وما لم يرد به النص يقاس على المنصوص عليه إذا كان في معناه ، ولا نعلم له معنى سوى أنه تقديم للبال الذي وجد سبب وجوبه على شرط وجوبه وهذا متحقق في التقديم في الحولين ، كتحقيقه في الحول الواحد .

فعلى هذا إذا كان عنده أكثر من النصاب فعجل زكاته لحولين جاز ، وإن كان قدر النصاب مثل من عنده أربعون شاة فعجل شاتين لحولين وكان المعجل من غيره جاز ، وإن أخرج شاة منه وشاة من غيره جاز عن الحول الاول ، ولم يجز عن الثانى لان النصاب نقص فإن كمل بعد ذلك وصار اخراج زكاته وتعجيله لها قبل كمال نصابها ، وإن أخرج الشاتين جميعاً من النصاب لم تجز الزكاة في الحول الاول ؛ إذا قلنا ، ليس له ارتجاع ما عجله لانه كالتالف فيكون النصاب ناقصاً فإن كمل بعد ذلك استوفى الحول من حين كمل النصاب ، وكان ما عجله سابقاً على كمال النصاب فلم يجز عنه .

فصل

وإن عجل زكاة ماله فحال الحول والنصاب ناقص مقدار ما عجله أجزأت عنه ، ويكون حكم ما عجله حكم الموجود في ملكه يتم النصاب به ؛ فلو زاد ماله حتى بلغ النصاب أو زاد عليه ؛ وحال الحول أجزأ المعجل عن زكاته لما ذكرنا ، فإن نقص أكثر مما عجله فقد خرج بذلك عن كونه سبباً للزكاة ، مثل من له أربعون شاة فعجل شاة ثم تلفت أخرى ، فقد خرج عن كونه سبباً للزكاة فإن زاد بعد ذلك أما بنتاج أو شراء ما يتم به النصاب استوفى الحول من حين كمل النصاب ، ولم يجز ما عجله عنه لما ذكرنا ، وإن زاد بحيث يكون انضمامه الى ما عجله يتغير به الفرض ، مثل من له مائة وعشرون فعجل زكاتها شاة ، ثم حال الحول وقد أنتجت سخلة فإنه يلزمه اخراج شاة ثانية ، وبما ذكرناه ، قال الشافعى ، وقال أبو حنيفة ، ما عجله في حكم التالف ، فقال في المسألة الاولى ، لا تجب الزكاة ولا يكون المخرج زكاة ، وقال في هذه المسألة ، لا يجب عليه زيادة لأن ما عجله زال ملكه عنه فلم يحسب من ماله كما لو تصدق به تطوعاً .

ولنا أن هذا نصاب تجب فيه الزكاة بحول الحول ، فجاز تعجيلها منه كما لو كان أكثر من أربعين ولأن ما عجله بمنزلة الموجود في إجزائه عن ماله ؛ فكان بمنزلة الموجود في تعلق الزكاة به ، ولأنها لو لم تعجل كان عليه شاتان ؛ فكذلك إذا عجلت ، لأن التعجيل إنما كان رفقا بالمساكين ، فلا يصير سببا لنقص حقوقهم والتبرع يخرج ما تبرع به عن حكم الموجود في ماله ، وهذا في حكم الموجود في الإجزاء عن الزكاة .

(فصل) وكل موضع قلنا لا يجزئه ما عجله عن الزكاة فإن كان دفعها إلى الفقراء مطلقا فليس له الرجوع فيها ، وإن كان دفعها بشرط أنها زكاة معجلة ، فهل له الرجوع ؟ على وجهين ، يأتي توجيههما .

فصل

فأما تعجيل العشر من الزرع واثمة فظاهر كلام القاضي : أنه لا يجوز لأنه قال : كل ما تعلق الزكاة فيه بسبيين : حول ونصاب جاز تعجيل زكاته ، ففهوم هذا : أنه لا يجوز تعجيل زكاة غيره ، لأن الزكاة معلقة بسبب واحد ، وهو إدراك الزرع واثمة فإذا قدمها قداما قبل وجود سببها لكن إن أداها بعد الإدراك وقبل يبس الثمرة وتصفية الحب جاز .

وقال أبو الخطاب : يجوز إخراجها بعد وجود الطلع والحصرم ، ونبات الزرع ولا يجوز قبل ذلك لأن وجود الزرع وإطلاع النخيل بمنزلة النصاب ، والإدراك بمنزلة حلول الحول ، فجاز تقديمها عليه ، وتعلق الزكاة بالإدراك لا يمنع جواز التعجيل بدليل أن زكاة الفطر يتعلق وجوبها بهلال شوال ، وهو زمن الوجوب فإذا ثبت هذا : فإنه لا يجوز تقديمها قبل ذلك لأنه يكون قبل وجود سببها .

(فصل) وإن عجل زكاة ماله ثم مات ، فأراد الوارث الاحتساب بها عن زكاة حوله لم يجز ، وذكر القاضي وجها في جوازه ، بناء على ما لو عجل زكاة عامين ، ولا يصح ، لأنه تعجيل للزكاة قبل وجود سببها ، أشبه ما لو عجل زكاة نصاب لغيره ثم اشتراه ، وذلك لأن سبب الزكاة ملك النصاب ، وملك الوارث حادث ، ولا يبنى الوارث على حول الموروث ، ولأنه لم يخرج الزكاة ، وإنما أخرجها غيره

عن نفسه ، وإخراج الغير عنه من غير ولاية ولا نيابة لا يجزىء ولو نوى ، فكيف إذا لم ينو ، وقد قال أصحابنا : لو أخرج زكاته وقال . إن كان مورثي قد مات فهذه زكاة ماله ، فبان أنه قد مات لم يقع الموقع ، وهذا أبلغ ، ولا يشبه هذا تعجيل زكاة العامين ، لأنه عجل بعد وجود السبب وأخرجها بنفسه ، بخلاف هذا .
فإن قيل : فإنه لما مات المورث قبل الحول كان للوارث ارتجاعها ، فإذا لم يرتجعها احتسب بها كالدين .

قلنا . فلو أراد أن يحتسب الدين عن زكاته لم يصح ، ولو كان له عند رجل شاة من غصب أو قرض فأراد أن يحتسبها عن زكاته لم تجزه .

« مسألة » قال (ومن قدم زكاة ماله فأعطاهما لمستحقها فمات المعطى قبل الحول أو بلغ الحول وهو غنى منها أو من غيرها أجزأت عنه)

وجملة ذلك : أنه إذا دفع الزكاة المعجلة الى مستحقها لم يخل من أربعة أقسام أحدها : أن لا يتغير الحال فإن المدفوع يقع موقعه ، ويجزىء عن المزكى ولا يلزمه بدله ، ولا له استرجاعه كما لو دفعها بعد وجوبها .
الثاني : أن يتغير حال الأخذ لها ، بأن يموت قبل الحول ، أو يستغنى ، أو يرتد قبل الحول ، فهذا في حكم القسم الذي قبله ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي لا يجزىء ، لأن ما كان شرطاً للزكاة إذا عدم قبل الحول لم يجز ، كما لو تلف المال أو مات ربه .

ولنا أنه إذا أدى الزكاة الى مستحقها فلم يمنع الاجزاء تغيير حاله ، كما لو استغنى بها ، ولأنه حق أداه الى مستحقه فبرئ منه ، كالدين يتعجله قبل أجله ؛ وما ذكرناه منتقض بما إذا استغنى بها ، والحكم في الأصل بمنوع ، ثم الفرق بينهما ظاهر ، فإن المال إذا تلف تبين عدم الوجوب ، فأشبه ما لو أدى الى غريمه دراهم يظن أنها عليه فتبين أنها ليست عليه ، وكما لو أدى الضامن الدين فبان أن المضمون عنه قد قضاؤه ، وفي مسألتنا الحق واجب وقد أخذه مستحقه .

القسم الثالث : أن يتغير حال رب المال قبل الحول بموته أو رده ، أو تلف النصاب ، أو نقصه ، أو بيعه ، فقال أبو بكر : لا يرجع بها على الفقير سواء أعلاه

أنها زكاة معجلة رجع بها ، وان أطلق لم يرجع بها ، وهذا مذهب الشافعي ، لأنه مال دفعه عما يستحقه القابض في الثاني ، فإذا طرأ ما يمنع الاستحقاق وجب رده كالأجرة إذا تهدمت الدار قبل السكنى ، أما إذا لم يعلم فيحتمل أن يكون تطوعا ويحتمل أن يكون هبة فلم يقبل قوله في الرجوع ، فعلى قول ابن حامد : إن كانت العين باقية لم تتغير أخذها ، وإن زادت زيادة متصلة أخذها بزيادتها ، لأنها تمنع في الفسوخ ، وإن كانت منفصلة أخذها دون زيادتها ؛ لأنها حدثت في ملك الفقير ، وإن كانت ناقصة رجع على الفقير بالنقص ، لأن الفقير قد ملكها بالنقص فكان نقصها عليه ، كالمبيع إذا نقص في يد المشتري ثم علم عيبه ، وإن كانت قالفة أخذ قيمتها يوم القبض ، لأن ما زاد بعد ذلك أو نقص فإنما هو في ملك الفقير ، فلم يضمه كالصداق يتلف في يد المرأة .

القسم الرابع : أن يتغير حالها جميعا ، لحكمه حكم القسم الذي قبله سواء .

فصل

إذا قال رب المال : قد أعلمته أنها زكاة معجلة فلي الرجوع فانكر الأخذ ؛ فالقول قول الأخذ ، لأنه منكر ؛ والأصل عدم الاعلام ، وعليه اليمين ، وإن مات الأخذ واختلف المخرج ووارث الأخذ ، فالقول قول الوارث ، ويحلف أنه لا يعلم أن مورثه أعلم بذلك ، فأما من قال بعدم الاسترجاع فلا يمين ولا غيرها .
(فصل) إذا تسلف الإمام الزكاة فهلك في يده ، فلا ضمان عليه ، وكانت من ضمان الفقراء ، ولا فرق بين أن يسأله ذلك رب المال أو الفقراء أو لم يسأله أحد ، لأن يده كيد الفقراء .

وقال الشافعي : إن تسلفها من غير سؤال ضمانها ، لأن الفقراء رشيد لا يولي عليهم ، فإذا قبض بغير إذنهم ضمن كالأب إذا قبض لابنه الكبير ، وإن كان بسؤالهم كان من ضمانهم ، لأنه وكيلهم ، فإذا كان بسؤال أرباب الأموال لم يجزئهم الدفع ، وكان من ضمانهم لأنه وكيلهم ، وإن كان بسؤالهم ففيه وجهان أحدهما : أنه من ضمان الفقراء .

ولذا أن للإمام ولاية على الفقراء ، بدليل جواز قبض الصدقة لهم بغير إذنهم

سلفا وغيره ، فإذا تلفت في يده من غير تفريط لم يضمن ، كولي اليتيم إذا قبض له وما ذكره يبطل بما إذا قبض الصدقة بعد وجوبها ، وفارق الأب في حق ولده الكبير ، فإنه لا يجوز له القبض له لعدم ولايته عليه ، ولهذا يضمن ما قبضه له من الحق بعد وجوبه .

« مسألة ، قال (ولا يجوز اخراج الزكاة الا بنية)

الا أن يأخذها الامام منه قهراً ، مذهب عامة الفقهاء . أن النية شرط في أداء الزكاة ، الا ما حكى عن الاوزاعي أنه قال : لا تجب لها النية . لأنها دين فلا تجب لها النية كسائر الديون . ولهذا يخرجها ولي اليتيم ويأخذها السلطان من الممتع . ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : إنما الاعمال بالنيات ، وأداؤها عمل ولأنها عبادة فتتنوع الى فرض ونفل . فافتقرت الى النية كالصلاة . وتنفارق قضاء الدين فإنه ليس بعبادة . ولهذا يسقط بإسقاط مستحقه وولي الصبي والسلطان ينوبان عند الحاجة .

فإذا ثبت هذا : فإن النية أن يعتقد أنها زكاته . أو زكاة من يخرج عنه كالصبي والمجنون ومحلها القلب . لان محل الاعتقادات كلها القلب .

(فصل)

ويجوز تقديم النية على الأداء بالزمن اليسير كسائر العبادات . ولأن هذه تجوز النيابة فيها . فاعتبار مقارنته النية للاخراج يؤدي الى التغيرير بماله . فان دفع الزكاة الى وكيله ونوى هو دون الوكيل جاز اذا لم تتقدم نيته الدفع بزمن طويل وإن تقدمت بزمن طويل لم يجز الا أن يكون قد نوى حال الدفع الى الوكيل ونوى الوكيل عند الدفع الى المستحق . ولو نوى الوكيل ولم ينو الموكل لم يجز . لأن الفرض يتعلق به والاجزاء يقع عنه . وإن دفعها الى الامام ناوياً ولم ينو الامام حال دفعها الى الفقراء جاز . وان طال . لانه وكيل الفقراء . ولو تصدق الانسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينو به الزكاة لم يجزئه . وبهذا قال الشافعي . وقال أصحاب أبي حنيفة : يجزئه استحباباً ، ولا يصح لانه لم ينو به الفرض ، فلم يجزئه ، كما لو تصدق ببعضه وكما لو صلى مائة ركعة ولم ينو الفرض بها .

فصل

ولو كان له مال غائب فشك في سلامته جاز له إخراج الزكاة عنه وكانت نية الإخراج صحيحة لأن الأصل بقاءه ، فإن نوى إن كان مالى سالماً فهذه زكاته وإن كان تالفاً فهي تطوع فإن سالماً أجزأت نيته ، لأنه أخلص النية للفرض ثم رتب عليها النفل ، وهذا حكمها كما لو لم يقله ، فإذا قاله لم يضر

ولو قال : هذا زكاة مالى الغائب أو الحاضر صح ، لأن التعيين ليس بشرط ، بدليل أن من له أربعون ديناراً إذا أخرج نصف دينار عنها صح ، وإن كان ذلك يقع عن عشرين غير معينة

وإن قال هذا زكاة مالى الغائب أو تطوع لم يجزئه ، ذكره أبو بكر ، لأنه لم يخلص النية للفرض ، أشبه ما لو قال أصلي فرضاً أو تطوعاً

وإن قال هذا زكاة مالى الغائب إن كان سالماً والا فهو زكاة مالى الحاضر أجزأه عن السالم منهما ، وإن كانا سالمين فعن أحدهما ، لأن التعيين ليس بشرط . وإن قال زكاة مالى الغائب وأطلق فإن تالفاً لم يكن له أن يصرفه الى زكاة غيره لأنه عينه ، فأشبه ما لو أعتق عبداً عن كفارة عينها فلم يقع عنها لم يكن له صرفه الى كفارة أخرى

هذا التفريع فيما إذا كانت العينة مما لا يمنع إخراج زكاته في بلد رب المال ، أما لقربه أو لكون البلد لا يوجد فيه أهل السهمان ، أو على الرواية التي تقول بإخراجها في بلد بعيد من بلد المال

وإن كان له مورث غائب فقال : إن كان مورثي قد مات فهذه زكاة ماله الذى ورثته منه فإن ميتاً لم يجزئه ما أخرج لأنه يبنى على غير أصل فهو كما لو قال ليلة الشك : إن كان غداً من رمضان فهو فرضي ؛ وإن لم يكن فهو نفل

« مسألة ، قال (إلا أن يأخذها الامام منه قهراً)

مقتضى كلام الحرقى أن الانسان متى دفع زكاته طوعاً لم تجزئه الا بنية ، سواء دفعها الى الامام أو غيره ، وإن أخذها الامام منه قهراً أجزأت من غير

نية لأن تعذر النية في حقه أسقط وجوبها عنه كالصغير والمجنون . وقال القاضي : متى أخذها الإمام أجزاء من غير نية ، سواء أخذها طوعاً أو كرهاً . وهذا قول للشافعي ، لأن أخذ الإمام بمنزلة القسم بين الشركاء فلم يحتاج إلى نية ، ولأن للإمام ولاية في أخذها ، ولذلك يأخذها من الممتنع اتفاقاً ، ولو لم يجزئه لما أخذها أو لأخذها ثانياً وثالثاً حتى ينفد ماله ، لأن أخذها إن كان لأجزاءها فلا يحصل الأجزاء بدون النية ، وإن كان لوجوبها فالوجوب باق بعد أخذها ، واختار أبو الخطاب وابن عقيل أنها لا تجزئ فيما بينه وبين الله تعالى إلا بنية رب المال لأن الإمام أمانة وكيله وأما وكيل الفقراء أو وكيلهما معاً . وأي ذلك كان فلا تجزئ نيته عن نية رب المال ، ولأن الزكاة عبادة تجب لها النية فلا تجزئ . وعن وجبت عليه بغیر نية ان كان من أهل النية كالصلاة ، وإنما أخذت منه مع عدم الأجزاء حراسة للعلم الظاهر ، كالصلاة يجبر عليها لياتي بصورتها ، ولو صلى بغیر نية لم يجزئه عند الله تعالى .

قال ابن عقيل : ومعنى قول الفقهاء تجزئ عنه ، أي في الظاهر بمعنى أنه لا يطالب بأدائها ثانياً ، كما قلنا في الإسلام ، فإن المرتد يطالب بالشهادة ، فمضى أتى بها حكم بإسلامه ظاهراً ، ومتى لم يكن معتقداً صحة ما يلفظ به لم يصح إسلامه باطناً قال : وقول أصحابنا لا تقبل توبة الزنديق ، معناه لا يسقط عنه القتل الذي توجه عليه لعدم علمنا بحقيقة توبته ، لأن أكثر ما فيه أنه أظهر إيمانه ، وقد كان دهره يظهر إيمانه ويستركفه ، فأما عند الله عز وجل فإنها تصح إذا علم منه حقيقة الانابة وصدق التوبة واعتقاد الحق

ومن نصر قول الخرقى قال : إن للإمام ولاية على الممتنع ، فقامت نيته مقام نيته ، كولي اليتيم والمجنون ، وفارق الصلاة ، فإن النيابة فيها لا تصح ، فلا بد من نية فاعلها .

وقوله : لا يخلو من كونه وكيلاً له أو وكيلاً للفقراء أو لهما — قلنا بل هو وال على المالك ، وأما الحاق الزكاة بالقسمة فغير صحيح ، فإن القسمة ليست عبادة ولا يعتبر لها نية بخلاف الزكاة

فصل

يستحب للإنسان أن يلى تفرقة الزكاة بنفسه ، ليكون على يقين من وصولها الى مستحقها ، سواء كانت من الاموال الظاهرة أو الباطنة . قال الامام أحمد : أعجب الى أن يخرجها وان دفعها الى السلطان فهو جائز ، وقال الحسن ومكحول وسعيد بن جبير وميمون بن مهران : يضعها رب المال في موضعها . وقال الثوري أحلف لهم وأكذبهم ولا تعطيهم شيئا اذا لم يضعوها مواضعها ، وقال لا تعطيهم . وقال عطاء : أعطهم اذا وضعوها مواضعها : ففهموه أنه لا يعطيهم اذا لم يكونوا كذلك . وقال الشعبي وأبو جعفر : اذا رأيت الولاة لا يعدلون فضعا في أهل الحاجة من أهلها . وقال ابراهيم ضعوها في مواضعها فان أخذها السلطان أجزأك . وقال سعيد أنبأنا أبو عوانة عن مهاجر أبي الحسن قال : أتيت أبا وائل وأبا بردة بالزكاة وهما على بيت المال فأخذاها ، ثم جئت مرة أخرى فرأيت أبا وائل وحده فقال لي ردها فضعا مواضعها ، وقد روى عن أحمد أنه قال : أما صدقة الارض فيعجبني دفعها الى السلطان ، وأما زكاة الاموال كالنواشي فلا بأس أن يضعها في الفقراء والمساكين

فظاهر هذا أنه استحب دفع العشر خاصة الى الأئمة ، وذلك لان العشر قد ذهب قوم الى أنه مؤونة الارض ، فهو كالتخراج يتولاه الأئمة بخلاف سائر الزكاة والذي رأيت في الجامع قال : أما صدقة الفطر فيعجبني دفعها الى السلطان ، ثم قال أبو عبد الله : قيل لابن عمر : انهم يقلدون بها الكلاب ويشربون بها الخمر ؟ قال ادفعها اليهم ، وقال ابن أبي موسى وأبو الخطاب : دفع الزكاة الى الامام العادل أفضل ، وهو قول أصحاب الشافعي

ومن قال يدفعها الى الامام : الشعبي ومحمد بن علي وأبو رزين والاوزاعي ، لأن الامام أعلم بمصارفها ، ودفعها اليه يبرمه ظاهرا وباطنا ، ودفعها الى الفقير لا يبرمه باطنا ، لاحتمال ان يكون غير مستحق لها ، ولأنه يخرج من الخلاف وتزول عنه التهمة ، وكان ابن عمر يدفع زكاته الى من جاءه من سعاة ابن الزبير أو نجدة الحروري .

وقد روى عن سهيل بن أبي صالح قال : أتيت سعد بن أبي وقاص فقلت :

عندي مال وأريد أن أخرج زكاته وهو لاء القوم على ما نرى فما تأمرني؟ قال ادفعها اليهم، فأتيبت ابن عمر فقال مثل ذلك، فأتيبت أبا هريرة فقال مثل ذلك، فأتيبت أبا سعيد فقال مثل ذلك، ويروى نحوه عن عائشة رضي الله عنها وقال مالك وأبو حنيفة وأبو عبيد: لا يفرق الأموال الظاهرة إلا الإمام، لقول الله تعالى (٩، ١٠٣) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (ولأن أبا بكر طالبهم بالزكاة وقاتلهم عليها وقال: لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها، ووافقه الصحابة على هذا، ولأن ما للإمام قبضه بحكم الولاية لا يجوز دفعه إلى المولى عليه، كولي اليتيم، وللشافعي قولان كالْمذهبين .

ولنا على جواز دفعها بنفسه أنه دفع الحق إلى مستحقه الجائز تصرفه فأجزأه، كما لو دفع الدين إلى غريمه وكزكاة الأموال الباطنة، ولأنه أحد نوعي الزكاة فأشبه النوع الآخر، والآية تدل على أن الإمام أخذها — ولا خلاف فيه — ومطالبة أبي بكر لهم بها لكونهم لم يؤدوها إلى أهلها، ولو أدوها إلى أهلها لم يقاتلهم عليها لأن ذلك مختلف في اجزائه، فلا تجوز المقاتلة من أجله، وإنما يطالب الإمام بحكم الولاية والنيابة عن مستحقها، فإذا دفعها اليهم جاز لأنهم أهل رشد، فجاز الدفع إليهم بخلاف اليتيم .

وأما وجه فضيلة دفعها بنفسه فلأنه إيصال الحق إلى مستحقه مع توفير أجر العمالة وصيانة حقهم عن خطر الخيانة، ومباشرة تفريغ كربة مستحقها وإغنائه بها مع إعطائها للأولى بها من محاييج أقاربه وذوي رحمه وصلة رحمه بها فكان أفضل، كما لو لم يكن أخذها من أهل العدل .

فإن قيل فالكلام في الإمام العادل: إذ الخيانة مأمونة في حقه قلنا الإمام لا يتولى ذلك بنفسه، وإنما يفوضه إلى سعاته، ولا تؤمن منهم الخيانة، ثم ربما لا يصل إلى المستحق الذي قد عليه المالك من أهله وجيرانه شيء منها، وهم أحق الناس بصلته وصدقه ومواساته

وقولهم: إن أخذ الإمام يبرئه ظاهراً وباطناً، قلنا يبطل هذا بدفعها إلى غير العادل فإنه يبرئه أيضاً وقد سلموا أنه ليس بأفضل، ثم إن البراءة الظاهرة تكفي .

وقولهم انه تزول به التهمة - قلنا متى أظهرها زالت التهمة ، سواء أخرجها بنفسه ولا يختلف المذهب إن دفعها الى الامام ، سواء كان عادلاً أو غير عادل ؛ وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة ويبرأ بدفعها ؛ سواء تلفت في يد الامام أو لم تلف أو صرفها في مصارفها أو لم يصرفها ، لما ذكرنا عن الصحابة ، ولأن الامام نائب عنهم شرعاً فبرئ بدفعها اليه ، كولي اليتيم إذا قبضها له ، ولا يختلف المذهب أيضاً في أن صاحب المال يجوز أن يفرقها بنفسه

فصل

إذا أخذ الخوارج والبغاة الزكاة أجزاء عن صاحبها ، وحكى ابن المنذر عن أحمد والشافعي وأبي ثور في الخوارج : أنه يجزى ، وكذلك كل من أخذها من السلاطين أجزاء عن صاحبها ، سواء عدل فيها أو جار ، وسواء أخذها قهراً أو دفعها اليه اختياراً .

قال أبو صالح : سألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وجابراً وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة فقلت : هذا السلطان يصنع ما ترون ، أفادفع اليهم زكاتي ؟ فقالوا كلهم نعم ، وقال إبراهيم : يجزى . عنك ما أخذ منك العشارون . وعن سلة بن الأكوع : انه دفع صدقته الى نجدة ، وعن ابن عمر : أنه سئل عن مصدق بن الزبير ومصدق نجدة ؟ فقال الى أيها دفعت أجزاء عنك ، وبهذا قال أصحاب الرأي فيما غلبوا عليه . وقالوا : إذا مر على الخوارج فعشروه لا يجزى . عن زكاته . وقال أبو عبيد في الخوارج : يأخذون الزكاة على من أخذوا منه الاعادة ، لأنهم ليسوا بأئمة فأشبهوا قطاع الطريق .

ولنا قول الصحابة من غير خلاف في عصرهم علمناه فيكون اجماعاً ، ولأنه دفعها الى أهل الولاية فأشبه دفعها الى أهل البغي

(فصل) وإذا دفع الزكاة استحب أن يقول : اللهم اجعلها مغنياً ولا تجعلها مغرمًا ، ويحمد الله على التوفيق لا دأبها ، فقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا : اللهم اجعلها مغنياً ولا تجعلها مغرمًا ، أخرجه ابن ماجه

ويستحب للاخذ أن يدعو لصاحبها ، فيقول : آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أنفقت ، وجعله لك طهوراً ، وإن كان الدفع إلى الساعي أو الامام شكره ودعا له قال الله تعالى ١٠٣ . ٩ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) قال عبد الله بن أبي أوفى : كان أبي من أصحاب الشجرة وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال . اللهم صل على آل فلان ، فأتاه أبي بصدقته . فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى ، متفق عليه ، والصلاة هاهنا الدعاء والتبريك وليس هذا بواجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذاً إلى اليمن قال : أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقراتهم ، متفق عليه ، فلم يأمره بالدعاء ، ولأن ذلك لا يجب على الفقير المدفوع إليه قالنائب أولى .

فصل

ويجوز دفع الزكاة إلى الكبير والصغير ، سواء أ أكل الطعام أو لم يأكل . قال أحمد ، يجوز أن يعطى زكاته في أجر رضاع لقيط غيره فهو فقير من الفقراء وعنه ، لا يجوز دفعها إلا إلى من أكل الطعام قال المروذي ، كان أبو عبد الله لا يرى أن يعطى الصغير من الزكاة إلا أن يعطى الطعام ، والاول أصح لأنه فقير لحاجته للدفع إليه ، كالذي طعم ولأنه يحتاج إلى الزكاة لأجر رضاعه وكسوته وسائر حوائجه فيدخل في عموم النصوص ويدفع الزكاة إلى وليه لأنه يقبض حقوقه وهذا من حقوقه ، فإن لم يكن له ولي دفعها إلى من يعنى بأمره ويقوم به من أمه أو غيرها ، نص عليه أحمد وكذلك المجنون قال هارون الحمال ، قلت لأحمد ، وكيف يصنع بالصغار ؟ قال يعطى أولياءهم ، فقلت ، ليس لهم ولي ، قال فيعطى من يعنى بأمرهم من الكبار ، فرخص في ذلك ، وقال مهنا ، سألت أبا عبد الله : يعطى من الزكاة المجنون والذاهب عقله ؟ قال نعم ، قلت . من يقبضها له ؟ قال ، وليه ، قلت ، ليس له ولي ؟ قال الذي يقوم عليه ؛ وإن دفعها إلى الصبي العاقل فظاهر كلام أحمد أنه يجوز دفعها قال المروذي قلت لأحمد ، يعطى غلاماً يتيم من الزكاة ؟ قال نعم ، قلت ، فإنني أخاف أن يضيعه ، قال يدفعه إلى من يقوم بأمره ، وقد روى

الدارقطنى بإسناده عن أبى جحيفة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعياً فأخذ الصدقة من أغنيائنا فردّها في فقرائنا ، وكنت غلاماً يتيم لا مال لى فأعطاني قلوفاً .

فصل

وإذا دفع الزكاة الى من يظنه فقيراً لم يحتج الى اعلامه أنها زكاة قال الحسن أتريد أن تقرعه ؟ لا تخبره ، وقال أحمد بن الحسين ، قلت لاحمد يدفع الرجل الزكاة الى الرجل فيقول ، هذا من الزكاة أو يسكت ؟ قال ولم يبكته بهذا القول ؟ يعطيه ويسكت ، ما حاجته الى أن يقرعه ؟

« مسألة ، قال (ولا يعطى من الصدقة المفروضة للوالدين وان علوا ولا للولد وان سفل)

قال ابن المنذر ، أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها الى الوالدين في الحال التي يجبر الدافع اليهم على النفقة عليهم ولأن دفع زكاته اليهم تغنيهم عن نفقته وتسقطها عنه ويعود نفقها اليه فكأنه دفعها الى نفسه فلم تجز كما لو قضى بهادينه وقول الخرقى ، الوالدين يعنى الاب والام ، وقوله وان علوا ، يعنى آباءهما وأمهاتهما وان ارتفعت درجاتهم من الدافع كأبوى الاب وأبوى الام وأبوى كل واحد منهم وان علت درجاتهم من يرث منهم ومن لا يرث ، وقوله والولد وان سفل يعنى وان نزلت درجته من أولاده البنين والبنات الوارث وغير الوارث نص عليه أحمد فقال ، لا يعطى الوالدين من الزكاة ولا الولد ولا الولد ولا الجد ولا الجدة ولا ولد البنت قال النبي صلى الله عليه وسلم « ان ابني هذا سيد » يعنى الحسن فجعله ابنه ولانه من عمودى نسبه فأشبهه الوارث ولأن بينهما قرابة جزئية وبعضية بخلاف غيرها .

(فصل) فأما سائر الاقارب فمن لا يرث منهم يجوز دفع الزكاة اليه سواء كان انتفاء الإرث لا انتفاء سببه لكونه بعيد القرابة ممن لم يسم الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم له ميراثا أو كان لما منع مثل أن يكون محجوباً عن الميراث كالإخ المحجوب بالابن أو الاب والعم المحجوب بالاح وابنه وان نزل ، فيجوز

دفع الزكاة إليه لأنه لا قرابة جزئية بينهما ولا ميراث فأشبهها الأجانب ، وإن كان بينهما ميراث كالأخوين اللذين يرث كل واحد منهما الآخر ففيه روايتان :

أحدهما : يجوز لكل واحد منها دفع زكاته إلى الآخر وهي الظاهرة عنه . رواها عنه الجماعة ، قال في رواية إسحاق بن إبراهيم وإسحاق بن منصور ، وقد سأله يعطى الأخ والأخت والحالة من الزكاة ؟ قال : يعطى كل القرابة إلا الأبوين والولد ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، قال أبو عبيد : هو القول عندي ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الصدقة على المسكين صدقة وهي لذي الرحم اثنتان صدقة وصلة ، فلم يشترط نافلة ولا فريضة ، ولم يفرق بين الوارث وغيره ، ولأنه ليس من عمودي نسبه ، فأشبهه الأجني .

والرواية الثانية : لا يجوز دفعها إلى الموروث ، وهو ظاهر قول الحرق لقوله : ولا لمن تلزمه مؤنته ، وعلى الوارث مؤنة الموروث ، لأنه يلزمه مؤنته فيغنيه بزكاته عن مؤنته ويعود نفع زكاته إليه ، فلم يحز كدفعها إلى والده أو قضاء دينه بها ، والحديث يحتمل صدقة التطوع فيحمل عليها ، فعلى هذا إن كان أحدهما يرث الآخر ، ولا يرثه الآخر كالعمة مع ابن أخيها ، والعتيق مع معتقه ، فعلى الوارث منها نفقة مورثه ، وليس له دفع زكاته إليه ، وليس على الموروث منها نفقة وارثه ، ولا يمنع من دفع زكاته إليه لانتفاء المقتضى للنفع ، ولو كان الأخوان لأحدهما ابن ، والآخر لا ولد له ، فعلى أبي الابن نفقة أخيه ، وليس له دفع زكاته إليه ، والذي لا ولد له ، له دفع زكاته إلى أخيه ولا يلزمه نفقته لأنه محجوب عن ميراثه ، ونحو هذا قول الثوري ، فأما ذوو الأرحام في الحال الذي يرثون فيها فيجوز دفعها إليهم في ظاهر المذهب ، لأن قرابتهم ضعيفة لا يرث بها مع عصبه ولا ذى فرض غير أحد الزوجين فلم تمنع دفع الزكاة كقرابة سائر المسلمين ، فإن ماله يصير إليهم إذا لم يكن له وارث .

« مسألة ، قال (ولا للزوج ولا للزوجة)

أما الزوجة . فلا يجوز دفع الزكاة إليها إجماعا ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم : على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة ، وذلك لأن نفقتها واجبة عليه

فتستغنى بها عن أخذ الزكاة ، فلم يجز دفعها اليها ، كما لو دفعها اليها على سبيل الاتفاق عليها ، وأما الزوج ففيه روايتان :

أحدهما : لا يجوز دفعها اليه ؛ وهو اختيار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لانه أحد الزوجين فلم يجز للآخر دفع زكاته اليه كالآخر ولانها تنتفع بدفعها اليه لانه ان كان عاجزاً عن الاتفاق عليها تمكن بأخذ الزكاة من الاتفاق فيلزمه وان لم يكن عاجزاً ، ولكنه أيسر بها لزمته نفقة الموسرين فتنتفع بها في الحالين ؛ فلم يجز لها ذلك ، كما لو دفعها في أجرة دار ، أو نفقة رقيقها ، أو بهاؤها ، فإن قيل : فيلزم على هذا الغريم فإنه يجوز له دفع زكاته الى غريمه ، ويلزم الأخذ بذلك وفاء دينه فينتفع الدافع بدفعها اليه ، قلنا : الفرق بينهما من وجهين ، أحدهما . أن حق الزوجة في النفقة أكد من حق الغريم بدليل أن نفقة المرأة مقدمة في مال المفلس على أداء دينه وأنها تملك أخذها من ماله بغير عليه اذا امتنع من أدائها ، والثاني . أن المرأة تبسط في مال زوجها بحكم العادة ، ويعد مال كل واحد منهما مالا للآخر ولهذا قال ابن مسعود . في عبد سرق امرأة امرأة سيده ، عبدكم سرق مالكم ، ولم يقطعه . وروى ذلك عن عمر ، وكذلك لا تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه بخلاف الغريم مع غريمه .

والرواية الثانية ، يجوز لها دفع زكاتها الى زوجها ، وهو مذهب الشافعي وابن المنذر وطائفة من أهل العلم . لان زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت . يا نبي الله انك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندي حلي لي فأردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدقت عليهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « صدق ابن مسعود زوجها وولدك أحق من تصدقت به عليهم » رواه البخاري . وروى أن امرأة عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن بنى أخ لها أيتام في حجرها أفعطيمهم زكاتها ؟ قال « نعم »

وروى الجوزجاني بإسناده عن عطاء قال « أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله ان علي ثنراً أن أتصدق بعشرين درهما . وان لي زوجاً فقيراً . أفيجزى . عني أن أعطيه ؟ قال . نعم . لك كفلان من الاجر »

ولأنه لا تجب نفقته فلا يمنع دفع الزكاة إليه كالأجنبي : ويفارق الزوجة : فإن نفقتها واجبة عليه ، ولأن الأصل جواز الدفع لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين في الزكاة ، وليس في المنع نص ولا إجماع ، وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح لوضوح الفرق بينها فيبقى جواز الدفع ثابتاً والاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بالنصوص لضعف دلالتها .

فإن الحديث الأول في صدقة التطوع ، لقولها : أردت أن أتصدق بحلي لي ولا تجب الصدقة بالحلي وقول النبي صلى الله عليه وسلم « زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم » والولد لا تدفع إليه الزكاة .

والحديث الثاني : ليس فيه ذكر الزوج ، وذكر الزكاة فيه غير محفوظ ، قال أحمد : من ذكر الزكاة فهو عندي غير محفوظ ، إنما ذاك صدقة من غير الزكاة كذا قال الأعمش ، فأما الحديث الآخر فهو مرسل ، وهو في النذر .

فصل

فإن كان في عائلته من لا يجب عليه الإنفاق عليه كيتيم أجنبي ، فظاهر كلام أحمد : أنه لا يجوز له دفع زكاته إليه لأنه ينتفع بدفعها إليه لإغنائه بها عن مؤنته ، والصحيح أن شاء الله جواز دفعها إليه لأنه داخل في أصناف المستحقين للزكاة ، ولم يرد في منعه نص ولا إجماع ولا قياس صحيح ، فلا يجوز إخراجه من عموم النص بغير دليل ، وإن توهم أنه ينتفع بدفعها إليه ، قلنا : قد لا ينتفع به فإنه يصرفها في مصالحه التي لا يقوم بها الدافع ، وإن قدر الانتفاع فإنه نفع لا يسقط به واجب عليه ، ولا يجتلب به مال إليه ، فلم يمنع ذلك الدفع ، كما لو كان يصله تبرعاً من غير أن يكون من عائلته .

(فصل) وليس المخرج الزكاة شراًؤها من صارت إليه ، وروى ذلك عن الحسن وهو قول قتادة ومالك ، قال أصحاب مالك : فإن اشتراها لم ينقض البيع ، وقال الشافعي وغيره : يجوز لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة لغني » ، إلا الخمسة ، رجل ابتاعها بماله ، وروى سعيد في سننه أن رجلاً تصدق على أمه بصدقة ثم ماتت فسأل النبي (ص) فقال « قد قبل الله صدقتك وردها إليك الميراث » ،

وهذا في معنى شرائها ، ولأن ما صح أن يملك إرثا صح أن يملك ابتياعا كسائر الاموال .

ولنا ما روى عمر أنه قال . حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده وظننت أنه بائعه برخص فأردت أن أشتريه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لا تتبعه ولا تعد في صدقتك ولو أعطاك بدرهم ، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ، متفق عليه .

فإن قيل . يحتمل أنها كانت حبساً في سبيل الله فمنعه لذلك ، قلنا : لو كانت حبساً لما باعها للذي هي في يده ولا هم عمر ب شرائها ، بل كان ينكر على البائع ويمنعه ؛ فانه لم يكن يقر على منكر فكيف يفعله ويعين عليه ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ما أنكر بيعها إنما أنكر على عمر الشراء معللاً بكونه عائداً في الصدقة الثاني : أننا نحتاج بعموم اللفظ من غير نظر الى خصوص السبب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تعد في صدقتك ، أى بالشراء ، فإن العائد في صدقته كالعائد في قيئه ، والاخذ بعموم اللفظ أولى من اتمسك بخصوص السبب .

فإن قيل : فإن اللفظ لا يتناول الشراء ، فإن العود في الصدقة استرجاعها بغير عوض وفسخ للعقد كالعود في الهبة والدليل على هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم « العائد في هبته كالعائد في قيئه ، ولو وهب ، إنسانا شيئاً ثم اشتراه منه - جاز ، قلنا : النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك جواباً لعمر حين سأله عن شراء الفرس فلو لم يكن اللفظ متناولاً للشراء المسؤل عنه لم يكن مجيباً له ولا يجوز اخراج خصوص السبب من عموم اللفظ لتلا يخلو السؤال عن الجواب .

وقد روى عن جابر أنه قال : إذا جاء المصدق فادفع اليه صدقتك ولا تشتريها فانهم كانوا يقولون ابتعها فأقول : إنما هي لله ، وعن ابن عمر أنه قال : لا تشتري ظهور مالك ، ولأن في شرائها لها وسيلة الى استرجاع شيء منها لأن الفقير يستحي منه فلا يما كسه في ثمنها ، وربما رخصها له طمعاً في أن يدفع اليه صدقة أخرى ، وربما علم أنه ان لم يبيعه إياها استرجعها منه أو توهم ذلك ، وما هذا سبيله ينبغي أن يجنب كما لو شرط عليه أن يبيعه إياها ، وهو أيضاً ذريعة الى اخراج القيمة

وهو ممنوع من ذلك ، أما حديثهم فنقول به ، وأنها ترجع اليه بالميراث وليس هذا محل النزاع .

قال ابن عبد البر : كل العلماء يقولون : إذا رجعت اليه بالميراث طابت له الا ابن عمر والحسن بن حى وليس البيع فى معنى الميراث لأن الملك ثبت بالميراث حكما بغير اختياره وليس بوسيله الى شىء مما ذكرنا ، والحديث الآخر مرسل وهو عام وحديثنا خاص صحيح فالعمل به أولى من كل وجه .

فصل

فان دعت الحاجة الى شراء صدقة مثل أن يكون الفرض جزءاً من حيوان لا يمكن الفقير الانتفاع بعينه ولا يجد من يشتريه سوى المالك لباقيه ولو اشتراه غيره لتضرر المالك بسوء المشاركة أو اذا كان الواجب فى ثمرة النخل والكرم عنباً ورطباً فاحتاج الساعى الى بيعها قبل الجذاذ فقد ذكر القاضى أنه يجوز بيعها من رب المال فى هذا الموضع وكذلك يجىء فى الصورة الاولى وفى كل موضع دعت الحاجة الى شرائه لها لان المنع من الشراء فى محل الوفاق انما كان لدفع الضرر عن الفقير ، والضرر عليه فى منع البيع هاهنا أعظم فدفعه بجواز البيع أولى (فصل) قال مهنا : سألت أبا عبد الله عن رجل له على رجل دين برهن وليس عنده قضاؤه ولهذا الرجل زكاة مال يريد أن يفرقها على المساكين فيدفع اليه رهنه ويقول له : الدين الذى لى عليك هو لك ويحسبه من زكاة ماله . قال لا يجزيه ذلك ، فقلت له : فيدفع اليه من زكاته فان رده اليه قضاء من ماله أخذه فقال نعم ؛ وقال فى موضع آخر ، وقيل له : فان أعطاه ثم رده اليه ؟ قال اذا كان بحيلة فلا يعجبني ، قيل له : فان استقرض الذى عليه الدين دراهم فقضاه اياها ثم ردها عليه وحسبها من الزكاة فقال : اذا أراد بها احياء ماله فلا يجوز لفصل من كلامه أن دفع الزكاة الى الغريم جائز سواء دفعها ابتداء أو استوفى حقه ثم دفع ما استوفاه اليه الا أنه متى قصد بالدفع احياء ماله أو استيفاء دينه لم يجوز لان الزكاة لحق الله تعالى فلا يجوز صرفها الى نفعه ولا يجوز أن يحتسب الدين الذى له من الزكاة قبل قبضه لانه مأمور بأدائها وإيتائها وهذا اسقاط والله أعلم

« مسألة ، قال (ولا لكافر ولا لملوك) »

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر ولا لملوك قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الذي لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ ، أعلم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ؛ وترد في فقرائهم ، نخصمهم بصرفها إلى فقرائهم كما خصمهم بوجوبها على أغنيائهم .

وأما المملوك فلا يملكها بدفعها إليه ، وما يعطاه فهو لسيدته فكأنه دفعها إلى سيده ، ولأن العبد يجب على سيده نفقته فهو غنى بغنائه .

« مسألة ، قال (الا أن يكونوا من العاملين عليها فيعطون بحق ما عملوا) »

وجملته . أنه يجوز للعامل أن يأخذ عماله من الزكاة سواء كان حراً أو عبداً وظاهر كلام الخرقي أنه يجوز أن يكون كافراً وهذه إحدى الروايتين عن أحمد لأن الله تعالى قال (والعاملين عليها) وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أى صفة كان ، ولأن ما يأخذ على العمالة أجره عمله فلم يمنع من أخذه كسائر الإجازات والرواية الأخرى : لا يجوز أن يكون العامل كافراً لأن من شرط العامل أن يكون أميناً والكفر يناقض الأمانة ، ويجوز أن يكون غنياً وذا قرابة لرب المال وقوله : بحق ما عملوا . يعنى يعطيهم بقدر أجرتهم والامام مخير إذا بعث عاملاً إن شاء استأجره إجارة صحيحة ويدفع إليه ما سمي له ، وإن شاء بعثه بغير إجارة ويدفع إليه أجر مثله ، وهذا كان المعروف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يبلغنا أنه قاطع أحداً من العمال على أجر .

وقد روى أبو داود بإسناده عن ابن الساعدي قال « استعملني عمر على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر لي بعمالة . فقلت إنما عملت لله وأجرى على الله قال : خذ ما أعطيت فإني قد عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملني فقلت مثل قولك ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأله فكل وتصدق . »

(فصل) ويعطى منها أجر الحاسب والكاتب والحاشد والحازن والحافظ

والراعى ونحوهم فكلهم معدودون من العاملين عليها : ويدفع اليهم من حصة العاملين عليها ، فأما أجر الوزان والكيال ليقبض الساعى الزكاة فعلى رب المال لأنه من مؤنة دفع الزكاة .

(فصل) ولا يعطى الكافر من الزكاة الا لكونه مؤلفاً على ما سنذكره ويجوز أن يعطى لانسان ذا قرابة من الزكاة لكونه غازياً أو مؤلفاً أو غارماً فى إصلاح ذات البين أو عاملاً ولا يعطى لغير ذلك .

وقد روى أبو داود بإسناده عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا تحل الصدقة لغنى ، إلا لخمسة : لغاز فى سبيل الله . أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل ابتاعها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغنى ، ورواه أيضاً عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم .

١ فصل

وان اجتمع فى واحد أسباب تقتضى الأخذ بها جاز أن يعطى بها ، فالعامل الفقير له أن يأخذ عما له ، فإن لم تغنه فله أن يأخذ ما يتم به غناه ، فان كان غازياً فله أخذ ما يكفيه لغزوه ، وان كان غارماً أخذ ما يقضى به غرمه ، لأن كل واحد من هذه الاسباب يثبت حكمه بانفراده فوجود غيره لا يمنع ثبوت حكمه كما لم يمنع وجوده .

وقد روى عن أحمد أنه قال : اذا كان له مائتان وعليه مثلها لا يعطى من الزكاة لان المغنى خمسون درهما وهذا يدل على أنه يعتبر فى الدفع الى الغارم أن يكون فقيراً ، فاذا أعطى لاجل الغرم وجب صرفه الى قضاء الدين ، وان أعطى للفقير جاز أن يقضى به دينه .

« مسألة ، قال (ولا لبني هاشم)

لا نعلم خلافاً فى أن بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : ان الصدقة لا تنبغى لآل محمد ، انما هى أوساخ الناس ، أخرجه مسلم ، وعن أبي هريرة قال : أخذ الحسن تمر من تمر الصدقة ؛

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كخ كخ ، ليطرحها ، وقال : أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة ، متفق عليه

« مسألة ، قال (ولا لمواليهم) »

يعنى أن موالى بنى هاشم - وهم من أعتقهم هاشمى - لا يعطون من الزكاة . وقال أكثر العلماء : يجوز ، لأنهم ليسوا بقراة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمنعوا الصدقة كسائر الناس ، ولأنهم لم يعوضوا عنها بخمس الخمس ، فإنهم لا يعطون منه فلم يجوز أن يحرموها كسائر الناس

ولنا ما روى أبو رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلا من بنى مخزوم على الصدقة ، فقال لأبي رافع : اصحبني كيما تصيب منها ، فقال لا ، حتى آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله ، فانطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : إنا لا تحل لنا الصدقة : وإن مولى القوم منهم ، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذى وقال حديث حسن صحيح ، ولأنهم ممن يرثهم بنو هاشم بالتعصيب فلم يجوز دفع الصدقة اليهم كبنى هاشم .

وقولهم « إنهم ليسوا بقراة » قلنا هم بمنزلة القراة ، بدليل قول النبي (ص) « الولاء لحمة كلحمة النسب » وقوله « مولى القوم منهم » وثبت فيهم حكم القراة من الارث والعقل والنفقة ، فلا يتنع ثبوت حكم تحريم الصدقة فيهم

(فصل)

فأما بنو المطلب فهل لهم الأخذ من الزكاة ؟ على روايتين

إحداهما ليس لهم ذلك ، نقلها عبد الله بن أحمد وغيره ، لقول النبي (ص) « إنا وبنو المطلب لم نفترق في جاهلية ولا إسلام ، إنما نحن وهم شيء واحد » وفي لفظ رواه الشافعى فى مسنده « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه ، ولأنهم يستحقون من خمس الخمس ، فلم يكن لهم الأخذ كبنى هاشم ، وقد أكد ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم علل منعهم الصدقة باستغنائهم عنها بخمس الخمس فقال « أليس فى خمس الخمس ما يغنيكم ؟ »

والرواية الثانية لهم الأخذ منها ، وهو قول أبي حنيفة ، لأنهم دخلوا في عموم قوله تعالى ٩ ، ٦١ إنما الصدقات للفقراء والمساكين (الآية ، لكن خرج بنو هاشم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد ، فيجب أن يختص المنع بهم ، ولا يصح قياس بنو المطلب على بني هاشم ؛ لأن بني هاشم أقرب إلى النبي (ص) وأشرف ، وهم آل النبي (ص) . ومشاركة بني المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بمجرد القرابة ، بدليل أن بني عبد شمس وبني نوفل يساؤونهم في القرابة ولم يعطوا شيئا ، وإنما شاركوهم بالنصرة أو بهما جميعاً ، والنصرة لا تقتضى منع الزكاة .

(فصل) وروى الحلال بإسناده عن ابن أبي مليكة : أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة سفرة من الصدقة فردتها وقالت : أنا آل محمد (ص) لا تحمل لنا الصدقة ، وهذا يدل على تحريمها على أزواج النبي (ص)

(فصل)

وظاهر قول الحرقى هنا أن ذوى القربى يمنعون الصدقة وإن كانوا عاملين ، وذكر في باب قسم النبي ، والصدقة : ما يدل على إباحة الأخذ لهم عمالة ، وهو قول أكثر أصحابنا ، لأن ما يأخذونه أجر ، فجاز لهم أخذه ، كالحمال وصاحب المخزن إذا أجرهم مخزنه

ولنا حديث أبي رافع وقد ذكرناه ، وما روى مسلم بإسناده : أنه اجتمع ربيعة ابن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقالا : والله لو بعثنا هذين الغلامين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلماه ، فأمرهما على هذه الصدقات ، فأديا ما يؤدي الناس وأصاب ما يصيب الناس؟ فينما هما في ذلك إذ جاء علي بن أبي طالب فوقف عليهما فذكر لهما ذلك : قال علي لا تفعل ، فوالله ما هو بفاعل ، فأتى ربيعة بن الحارث فقال : والله ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا . قال فأتى علي رداه ثم اضطجع ثم قال أنا أبو الحسن ، والله لا أريم مكانى حتى يرجع اليكما ابنا كما يخبر ما بعثنا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذكر الحديث إلى أن قال : فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا يا رسول الله أنت أبر الناس وأوصل الناس وقد بلغنا النكاح ، فجئنا لتؤمرنا على بعض هذه الصدقات ، فتؤدى إليك ما يؤدى

الناس ونصيب كما يصيبون ، فسكت طويلاً ثم قال : ان هذه الصدقة لا تنبغي لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس ، وفي لفظ أنه قال : ان الصدقة إنما هي أوساخ الناس وإنما لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد ،

(فصل)

ويجوز لذوى القربى الأخذ من صدقة التطوع . قال أحمد في رواية ابن القاسم إنما لا يعطون من الصدقة المفروضة ، فأما التطوع فلا : وعن أحمد رواية أخرى أنهم يمنعون صدقة التطوع أيضاً ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : إنها لا تحمل لنا الصدقة ، والاول أظهر ، فإن النبي (ص) قال : المعروف كله صدقة ، متفق عليه . وقال الله تعالى : ٥٨ ، ٥٩ : فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (٢٨ ، ٢٩) فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون) ولا خلاف في اباحة المعروف الى الهاشمي والعفو عنه وانظاره . وقال اخوة يوسف (٨٨ ، ١٢) وتصدق علينا) والخبر أريد به صدقة الفرض ، لأن الطلب كان لها والالف واللام تعود الى المعهود — وروى جعفر بن محمد عن أبيه : أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ؛ فقلت له : أتشرب من الصدقة ؟ فقال : إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة ،

ويجوز أن يأخذوا من الوصايا للفقراء ومن النذور لأنها تطوع ، فأشبه ما لو وصى لهم ، وفي الكفارة وجهان :

أحدهما يجوز لأنها ليست بزكاة ولا هي أوساخ الناس ، فأشبهت صدقة التطوع . والثاني لا يجوز لأنها واجبة أشبهت الزكاة

(فصل) وكل من حرم صدقة الفرض من الاغنياء وقرابة المتصدق والكافر وغيرهم ، يجوز دفع صدقة التطوع اليهم ولهم أخذها ، قال الله تعالى (٧٦ ، ٨) ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً) ولم يكن الاسير يومئذ الا كافراً وعن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها قالت : قدمت على أمي وهي مشركة فقلت يا رسول الله ان أمي قدمت علي وهي راغبة ، أفأصلها ؟ قال : نعم صلى أمك ، وكسا عمر خاله حله كان النبي (ص) أعطاه اياها ،

وعن أبي مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا أنفق المسلم على

أهله وهو يحتسبها فهي له صدقة، متفق عليه . وقال النبي (ص) لسعد : إن نفقتك على أهلِكَ صدقة ، وإن ما تأكل امرأتك صدقة ، متفق عليه

فصل

فأما النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن الصدقة جميعها كانت محرمة عليه ، فرضها ونقلها ، لأن اجتنابها كان من دلائل نبوته وعلاماتها فلم يكن ليخل بذلك ، وفي حديث أسلام سلمان الفارسي أن الذي أخبره عن النبي (ص) ووصفه قال : أنه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة ، وقال أبو هريرة : كان النبي (ص) إذا أتى بطعام سأل عنه ؛ فإن قيل صدقة ، قال لأصحابه كلوا ولم يأكل ، وإن قيل له هدية ضرب يده فأكل معهم ، أخرجه البخاري

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في لحم تصدق به على بريرة : هو عليها صدقة ، وهو لنا هدية ، وقال عليه السلام : أني لأنقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي في بيتي فأرفعها لأكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها ، رواه مسلم ، وقال : أنا لا تحل لنا الصدقة ، ولأن النبي (ص) كان أشرف المخلوق وكان له من المغنم خمس الخمس والصني ، فحرم نوعي الصدقة فرضها ونقلها ، وآله دونه في الشرف ولهم خمس الخمس وحده ، فحرموا أحد نوعيها ، وهو الفرض

وقد روى عن أحمد أن صدقة التطوع لم تكن محرمة عليه . قال الميموني سمعت أحمد يقول : الصدقة لا تحل للنبي (ص) وأهل بيته ، صدقة الفطر وزكاة الأموال ، والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله تعالى ، فأما غير ذلك فلا ، أليس يقال كل معروف صدقة؟ وقد كان يهدي للنبي (ص) ويستقرض فليس ذلك من جنس الصدقة على وجه الحاجة

والصحيح أن هذا لا يدل على إباحة الصدقة له ، إنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال على الحقيقة ، كالقرض والهدية ، وفعل المعروف غير محرم عليه ، لكن فيه دلالة على التسوية بينه وبين آله في تحريم صدقة التطوع عليهم . لقوله بأن الصدقة على المحتاج يريد بها وجه الله محرمة عليهما . وهذا هو صدقة التطوع ، فصارت الروايتان في تحريم صدقة التطوع على آله ، والله أعلم

«مسألة، قال ﴿ولا تغنى﴾ وهو الذى يملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب»

يعنى لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين غنى، ولا خلاف فى هذا بين أهل العلم، وذلك لأن الله تعالى جعلها للفقراء والمساكين، والغنى غير داخل فيهم، وقد قال النبى (ص) لمعاذ «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد فى فقرائهم»، وقال «لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب»، وقال «لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى»، أخرجه أبو داود والترمذى؛ وقال حديث حسن، ولأن أخذ الغنى منها يمنع وصولها إلى أهلها؛ ويخل بحكمة وجوبها، وهو اغناء الفقراء بها.

واختلف العلماء فى الغنى المانع من أخذها، ونقل عن أحمد فيه روايتان أظهرهما أنه ملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب أو وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام من كسب أو تجارة أو عقار أو نحو ذلك، ولو ملك من العروض أو الحبوب أو السائمة أو العقار مالا تحصل به الكفاية لم يكن غنياً وإن ملك نصاباً، هذا الظاهر من مذهبه، وهو قول الثورى والنخعى وابن المبارك وإسحاق.

وروى عن علي وعبد الله أنهما قالاً «لا تحمل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو عدلها أو قيمتها من الذهب»، وذلك لما روى عبد الله بن مسعود قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من سأل وله ما يغنيه جاءت مسأله يوم القيامة خموشاً أو خدوشاً أو كدوشاً فى وجهه، فقيل يا رسول الله ما الغنى؟ قال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب»، رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن

فإن قيل هذا يرويه حكيم بن جبير وكان شعبة لا يروى عنه وليس بقوى فى الحديث، قلنا قد قال عبد الله بن عثمان لسفيان: حفظى أن شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير، فقال سفيان وحدثناه زيد عن محمد بن عبد الرحمن، وقد قال علي وعبد الله مثل ذلك.

والرواية الثانية : أن الغنى ما تحصل به الكفاية فإذا لم يكن محتاجا حرمت عليه الصدقة ، وإن لم يملك شيئا ، وإن كان محتاجا حلت له الصدقة ، وإن ملك نصابا ، والأثمان وغيرها في هذا سواء ، وهذا اختيار أبي الخطاب وابن شهاب العكبري ، وقول مالك والشافعي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيصة بن المخارق ، لا تحمل المسألة إلا لأحد ثلاثة : رجل أصابته فاقة حتى يقول : ثلاثة من ذوى الحجى من قومه قد أصابت فلانا فاقة ، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا من عيش ، رواه مسلم ، فقد إباحة المسألة إلى وجود إصابة القوام أو السداد ، ولأن الحاجة هي الفقر والغنى ضدها ، فمن كان محتاجا فهو فقير يدخل في عموم النص ، ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة ، والحديث الأول فيه ضعف ، ثم يجوز أن تحرم المسألة ولا يحرم أخذ الصدقة إذا جاءت من غير المسألة فإن المذكور فيه تحريم المسألة فنقتصر عليه ، وقال الحسن وأبو عبيد : الغنى ملك أوقية ، وهي أربعون درهما لما روى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف ، وكانت الأوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهما ، رواه أبو داود . وقال أصحاب الرأي : الغنى الموجب للزكاة هو المانع من أخذها وهو ملك نصاب تجب فيه الزكاة من الأثمان والعروض المعدة للتجارة أو السائمة أو غيرها . لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ : أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ، فجعل الأغنياء من تجب عليهم الزكاة ، فبدل ذلك على أن من تجب عليه غنى ، ومن لا تجب عليه ليس بغنى فيكون فقيرا ، فتدفع الزكاة إليه لقوله فترد في فقرائهم ، ولأن الموجب للزكاة الغنى ، والأصل عدم الاشتراك ، ولأن من لا نصاب له لا تجب عليه الزكاة ولا يمنع منها ، كمن يملك دون التحسين ولا له ما يكفيه ، فيحصل الخلاف بيننا وبينه في أمور ثلاثة .

أحدها : أن الغنى المانع من الزكاة غير الموجب لها عندنا ، ودليل ذلك حديث ابن مسعود ، وهو أخص من حديثهم فيجب تقديمه ، ولأن حديثهم دل على الغنى الموجب وحديثنا دل على الغنى المانع ولا تعارض بينهما ، فيجب الجمع بينهما .

وقولهم : الأصل عدم الاشتراك . قلنا قد قام دليله بما ذكرناه فيجب الأخذ به .
 الثاني : أن من له ما يكفيه من مال غير زكائي أو من مكسبه ، أو أجرة عقارات
 أو غيره ، ليس له الأخذ من الزكاة ، وبهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو عبيدة
 وابن المنذر . وقال أبو يوسف : إن دفع الزكاة إليه فهو قبيح ، وأرجو أن
 يجزئه ، وقال أبو حنيفة وسائر أصحابه : يجوز دفع الزكاة إليه لأنه ليس بغنى
 لما ذكره في حجتهم .

ولنا ما روى الإمام أحمد حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه
 عن عبيد الله بن عدي بن الحيار عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 أنها أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه الصدقة ، فصعد فيها البصر ، فرآهما
 جئدين ، فقال : إن شئتما أعطيتكما ، ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ،
 قال أحمد : ما أجوده من حديث ، وقال : هو أحسنها إسناداً وروى عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذي
 مرة سوى ، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . إلا أن أحمد
 قال ، لا أعلم فيه شيئاً يصح ، قيل فحديث سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة ؟ قال
 سالم لم يسمع من أبي هريرة . ولأن له ما يغنيه عن الزكاة ، فلم يجز الدفع إليه
 كالك النصاب .

الثالث . أن من ملك نصاباً زكائياً لا تتم به الكفاية من غير الأثمان ، فله
 الأخذ من الزكاة ، قال الميموني . ذاكرت أبا عبد الله فقلت ، قد تكون للرجل
 الإبل والغنم يجب فيها الزكاة وهو فقير ، ويكون له أربعون شاة ، وتكون له
 الضيعة لا تكفيه ، فيعضى من الصدقة ؟ قال نعم ، وذكر قول عمر ، أعطوهم وان
 راحت عليهم من الإبل كذا وكذا ، قلت فهذا قدر من العدد أو الوقت ؟ قال لم
 أسمع ، وقال في رواية محمد بن الحكم ، إذا كان له عقار يشغله أو ضيعة تساوي
 عشرة آلاف أو أقل أو أكثر لا تقيمه يأخذ من الزكاة وهذا قول الشافعي ،
 وقال أصحاب الرأي . ليس له أن يأخذ منها إذا ملك نصاباً زكائياً لأنه يجب عليه
 الزكاة فلم يجب له للخبر .

ولنا أنه لا يملك ما يغنيه ، ولا يقدر على كسب ما يكفيه فجازه الأخذ من الزكاة

كما لو كان ما يملك لا تجب فيه الزكاة ، ولأن الفقر عبارة عن الحاجة قال الله تعالى ١٥ ، ٢٥ يا أيها الناس أتمموا الفقراء إلى الله أي المحتاجون إليه وقال الشاعر:

فيارب إني مؤمن بك عابد مفر بزلاتي ، اليك فقير
وقال آخر . ه واني إلى معروفها لفقير ه

وهذا محتاج ، فيكون فقيراً غير غني ، ولأنه لو كان ما يملكه لا زكاة فيه لكان فقيراً ، ولا فرق في دفع الحاجة بين المالكين ، وقد سمي الله تعالى الذين لهم سفينة في البحر مساكين ، فقال تعالى (١٨ ، ٨٠ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) وقد بينا بما ذكرناه من قبل أن الغنى يختلف مسماه . فيقع على ما يوجب الزكاة وعلى ما يمنع منها . فلا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ولا من عدمه عدمه ، فمن قال ، أن الغنى هو الكفاية سوى بين الأثمان وغيرها ، وجوز الأخذ لكل من لا كفاية له ، وإن ملك نصيباً من جميع الأموال ، ومن قال بالرواية الأخرى : فرق بين الأثمان وغيرها ، لخبر ابن مسعود ، ولأن الأثمان آلة الإنفاق المعدة له دون غيرها ، فجوز الأخذ لمن لا يملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب ولا ما تحصل به الكفاية من مكسب ، أو أجرة أو عقار أو غيره ، أو نماء سائمة أو غيرها وإن كان له مال معد للإنفاق من غير الأثمان ، فينبغي أن تعتبر الكفاية به في حول كامل لأن الحول يتكرر وجوب الزكاة بتكرره ، فيأخذ منها كل حول ما يكفيه إلى مثله ، ويعتبر وجود الكفاية له ولعائلته ومن يمونه لأن كل واحد منهم مقصود دفع حاجته فيعتبر له ما يعتبر للنفرد ، وإن كان له خمسون درهماً جاز أن يأخذ لعائلته حتى يصير لكل واحد منهم خمسون قال أحمد في رواية أبي داود ، فيمن يعطى الزكاة وله عيال : يعطى كل واحد من عياله خمسين خمسين ، وهذا لأن الدفع إنما هو إلى العيال ، وهذا نائب عنهم في الأخذ .

(فصل) وإن كان للمرأة الفقيرة زوج موثر ينفق عليها لم يجز دفع الزكاة إليها لأن الكفاية حاصلة لها بما يصلها من نفقتها الواجبة ، فأشبهت من له عقار يستغنى بأجرته وإن لم ينفق عليها وتعذر ذلك جاز الدفع إليها كما لو تعطلت منفعة العقار وقد نص أحمد على هذا .

« مسألة ، قال ولا يعطى الا فى الثمانية الاصناف التى سعى الله تعالى)

يعنى قول الله تعالى (٩ : ٦١) انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل) وقد ذكرهم المحرقى فى موضع آخر ، فتؤخر شرحهم اليه .

وقد روى زياد بن الحارث الصدائى ، قال « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فبايعته ، قال : فأتاه رجل فقال : اعطنى من الصدقة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله لم يرض بحكم نبى ولا غيره فى الصدقات حتى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الاجزاء أعطيتك حقك ، رواه أبو داود ، وأحكامهم كلها باقية ، وبهذا قال الحسن والزهرى وأبو جعفر محمد بن على ، وقال الشعبي ومالك والشافعى وأصحاب الرأى : انقطع سهم المؤلفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد أعز الله تعالى الإسلام وأغنائه عن أن يتألف عليه رجال ، فلا يعطى مشرك تألفاً بحال ، قالوا وقد روى هذا عن عمر .

ولنا كتاب الله وسنة رسوله ، فإن الله تعالى سعى المؤلفة فى الاصناف الذين سعى الصدقة لهم والنبى صلى الله عليه وسلم قال « ان الله تعالى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء ، وكان يعطى المؤلفة كثيراً فى أخبار مشهورة ، ولم يزل كذلك حتى مات ولا يجوز ترك كتاب الله وسنة رسوله الا بنسخ ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، ثم ان النسخ انما يكون فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم لان النسخ انما يكون بنص ، ولا يكون النص بعدموت النبى (ص) وانقراض زمن الوحي ، ثم ان القرآن لا ينسخ الا بقرآن وليس فى القرآن نسخ لذلك ولا فى السنة ، فكيف يترك الكتاب والسنة بمجرد الآراء والتحكم أو بقول صحابى أو غيره . على أنهم لا يرون قول الصحابى حجة يترك بها قياس ، فكيف يتركون به الكتاب والسنة ؟ وقال الزهرى لا أعلم شيئاً نسخ حكم المؤلفة على أن ما ذكره من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب والسنة ، فإن الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم وانما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم فتى دعت الحاجة الى اعطائهم اعطوا ، فكذلك جميع الاصناف اذا عدم منهم صنف فى بعض الزمان سقط حكمه فى ذلك الزمن خاصة ، فإذا وجد عاد حكمه كذا ههنا .

فصل

ولا يجوز صرف الزكاة الى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد والقناطر والسقايات واصلاح الطرق وسدالبثوق وتكفين الموتى والتوسعة على الاضياف وأشباه ذلك من القرب التي لم يذكرها الله تعالى ، وقال أنس والحسن « ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية ، والاول أصح : لقوله سبحانه وتعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين ، وانما ، للحصر والإثبات تثبت المذكور وتنفي ما عداه ، والخبر المذكور . قال أبو داود ، سمعت أحمد وسئل يكفن الميت من الزكاة ؟ قال لا ، ولا يقضى من الزكاة دين الميت ، وانما لم يجز دفعها في قضاء دين الميت لان الغارم هو الميت ولا يمكن الدفع اليه ، وان دفعها الى غريمه صار الدفع الى الغريم لا الى الغارم ، وقال أيضا ، يقضى من الزكاة دين الحى ، ولا يقضى منها دين الميت لان الميت لا يكون غارما ، قيل : فإنما يعطى أهله . قال ان كانت على أهله فتعم .

(فصل) واذا أعطى من يظنه فقيراً فبان غنيا ، فعن أحمد فيه روايتان :

احدهما . يجزئه ، اختارها أبو بكر ، وهذا قول الحسن وأبي عبيد وأبي حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الرجلين الجلدين وقال « ان شئتما أعطيتكما منها ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » وقال للرجل الذى سأله الصدقة « ان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك حقك » ولو اعتبر حقيقة الغنى لما اكتفى بقولهم وروى أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . قال رجل لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد غنى ؛ فأصبحوا يتحدثون . تصدق على غنى فأنى فقيل له . أما صدقتك فقد قبلت ، لعل الغنى أن يعتبر فينفق بما أعطاه الله ، متفق عليه .

والرواية الثانية . لا يجزئه لانه دفع الواجب الى غير مستحقه ، فلم يخرج من عهده كما لو دفعها الى كافر أو ذى قرابة ، كديون الأدميين ، وهذا قول الثورى والحسن بن صالح وأبي يوسف وابن المنذر ، وللشافعى قولان كالروايتين . فأما ان بان الأخذ عبداً ، أو كافراً ، أو هاشمياً ، أو قرابة للمعطى ممن

لا يجوز الدفع إليه ، لم يجزه رواية واحدة لأنه ليس بمستحق ولا تخفى حاله غالباً فلم يجزه الدفع إليه كديون الأدميين ، وفارق من بان غنياً بأن الفقر والغنى مما يعسر الاطلاع عليه والمعرفة بحقيقته ، قال الله تعالى (٢ : ٢٧٢) يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم) فاكتمى بظهور الفقر ودعواه بخلاف غيره

« مسألة ، قال (الا أن يتولى الرجل إخراجها بنفسه ، فيسقط العامل)

وجملته : أن الرجل إذا تولى إخراج زكاته بنفسه سقط حق العامل منها ، لأنه إنما يأخذ أجراً لعمله فإذا لم يعمل فيها شيئاً فلا حق له ، فيسقط ، وتبقى سبعة أصناف ، أن وجد جميعهم أعطاهم ، وأن وجد بعضهم اكتمى بعطيته ، وأن أعطى البعض مع إمكان عطية الجميع جاز أيضاً .

« مسألة ، قال (وان أعطاهما كلها في صنف واحد أجزأه إذا لم يخرجها

الى الغنى)

وجماته : أنه يجوز أن يقتصر على صنف واحد من الأصناف الثمانية ، ويجوز أن يعطيها شخصاً واحداً ، وهو قول عمر وحذيفة وابن عباس ، وبه قال سعيد بن جبير والحسن والنخعي وعطاء ، واليه ذهب الثوري وأبو عبيد وأصحاب الرأي .

وروى عن النخعي أنه قال : ان كان المال كثيراً يحتمل الأصناف قسمه عليهم ، وان كان قليلاً جاز وضعه في صنف واحد ، وقال مالك : يتحرى موضع الحاجة منهم ويقدم الأولى فالأولى .

وقال عكرمة والشافعي : يجب أن يقسم زكاة كل صنف من ماله على الموجود من الأصناف الستة الذين سهمانهم ثابتة قسمة على السواء ، ثم حصة كل صنف منهم لا تصرف الى أقل من ثلاثة منهم ، وان وجد منهم ثلاثة أو أكثر ، فإن لم يجد الا واحداً صرف حصة ذلك الصنف إليه .

وروى الأثرم عن أحمد كذلك ، وهو اختيار أبي بكر لأن الله تعالى جعل الصدقة لجميعهم وشرك بينهم فيها ، فلا يجوز الاقتصار على بعضهم كأهل الخمس . ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من

أغنيائهم فترد في فقرائهم ، فأخبر أنه مأمور برد جملة في الفقراء ، وهم صنف واحد ولم يذكر سواهم ؛ ثم أتاه بعد ذلك مال ، فجعله في صنف ثان سوى الفقراء ، وهم المؤلفة . الأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن ، وعلقمة بن علاثة وزيد الخيل قسم فيهم الذهبية التي بعث بها إليه على من اليمن وإنما يؤخذ من أهل اليمن الصدقة ، ثم أتاه مال آخر ، فجعله في صنف آخر ، لقوله لقيصة بن المخارق حين تحمل حمالة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال : أقم يا قيصة حتى تأتيننا الصدقة فنأمر لك بها .

وفي حديث سلمة بن صخر البياضي : أنه أمر له بصدقة قومه ، ولو وجب صرفها إلى جميع الأصناف لم يجوز دفعها إلى واحد ، ولأنها لا يجب صرفها إلى جميع الأصناف إذا أخذها الساعي ، فلم يجب دفعها إليهم إذا فرقها المالك ، كما لو لم يجد الا صنفاً واحداً ولأنه لا يجب عليه تعميم أهل كل صنف بها ، فجاز الاقتصار على واحد كما لو وصى لجماعة لا يمكن حصرهم ويخرج على هذين المعنيين الخمس ، فإنه يجب على الإمام تفريقه على جميع مستحقه واستيعاب جميعهم به بخلاف الزكاة ، والآية أريد بها بيان الأصناف الذين يجوز الدفع إليهم دون غيرهم .
إذا ثبت هذا : فإن المستحب صرفها إلى جميع الأصناف أو إلى من أمكن منهم ، لأنه يخرج بذلك عن الخلاف ، ويحصل الاجزاء يقينا ، فكان أولى .

فصل

قول الخرق : إذا لم يخرج به إلى الغنى ، يعنى به الغنى المانع من أخذ الزكاة ، وقد ذكرناه ، وظاهر قول الخرق : أنه لا يدفع إليه ما يحصل به الغنى ، والمذهب أنه يجوز أن يدفع إليه ما يغنيه من غير زيادة ، نص عليه أحمد في مواضع ، وذكره أصحابه فتعين حمل كلام الخرق على أنه لا يدفع إليه زيادة على ما يحصل به الغنى ؛ وهذا قول الثوري ومالك والشافعي وأبي ثور ، وقال أصحاب الرأي : يعطى ألفاً وأكثر إذا كان محتاجاً إليها ويكره أن يزداد على المائتين .

ولنا : أن الغنى لو كان سابقاً منع فيمنع إذا قارن كالجمع بين الاختين في النكاح .

فصل

وكل صنف من الأصناف يدفع إليه ما تندفع به حاجته من غير زيادة ،
فالغارم والمكاتب يعطى كل واحد منهما ما يقضى به دينه وإن كثر ، وابن السبيل
يعطى ما يبلغه إلى بلده ، والغازى : يعطى ما يكفيه لغزوه ، والعامل . يعطى بقدر
أجره ، وقال أبو داود : سمعت أحمد ، قيل له : يحمل فى السبيل بألف من الزكاة
قال : ما أعطى فهو جائز ، ولا يعطى أحد من هؤلاء زيادة على ما تندفع به الحاجة
لأن الدفع لها فلا يزداد على ما تقتضيه .

(فصل) وأربعة أصناف يأخذون أخذاً مستقراً ولا يراعى حالهم بعد الدفع
وهم الفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفة ، فمضى أخذوها ملكوها ملكاً دائماً
مستقراً لا يجب عليهم ردها بحال ، وأربعة منهم وهم الغارمون : وفى الرقاب ،
وفى سبيل الله وابن السبيل ، فإنهم يأخذون أخذاً مراعى ، فإن صرفوه فى الجهة
التي استحقوا الأخذ لأجلها والا استرجع منهم .

والفرق بين هذه الأصناف والتي قبلها : أن هؤلاء أخذوا المعنى لم يحصل
بأخذهم للزكاة ، والاولون حصل المقصود بأخذهم ، وهو غنى الفقراء والمساكين
وتأليف المؤلفين وأداء أجر العاملين ، وإن قضى هؤلاء حاجتهم بها وفضل معهم
فضل ردوا الفضل إلا الغازى ، فإن ما فضل له بعد غزوه فهو له . ذكره الحرقى
فى غير هذا الموضع ، وظاهر قوله فى المكاتب أنه لا يرد ما فضل فى يده ، لأنه
قال : وإذا عجز المكاتب ورد فى الرق وكان قد تصدق عليه بشئ فهو لسيده ،
ونص عليه أحمد أيضاً فى رواية المروذى والكوسج ، ونقل عنه حنبل إذا عجز
يرد ما فى يديه فى المكاتبين .

وقال أبو بكر عبد العزيز : إن كان باقياً بعينه استرجع منه لأنه إنما دفع إليه
ليعتق به ولم يقع ، وقال القاضى : كلام الحرقى محمول على أن الذى بقى فى يده
لم يكن عين الزكاة ، وإنما تصرف فيها وحصل عوضها وفائدتها ، ولو تلف المال
الذى فى يد هؤلاء بغير تفريط لم يرجع عليهم بشئ .

« مسألة ، قال (ولا يجوز نقل الصدقة من بلدها الى بلد تقصر في مثله الصلاة)

المذهب على أنه لا يجوز نقل الصدقة من بلدها الى مسافة القصر ، قال أبو داود سمعت أحمد سئل عن الزكاة يبعث بها من بلد إلى بلد ؟ قال : لا ، قيل : وان كان قرابته بها ؟ قال . لا ، واستحب أكثر أهل العلم أن لا تنقل من بلدها ، وقال سعيد : حدثنا سفيان عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال في كتاب معاذ ابن جبل « من أخرج من مخلاف الى مخلاف فإن صدقته وعشره ترد الى مخلافه ، وروى عن عمر بن عبد العزيز « أنه رد زكاة أتى بها من خراسان الى الشام الى خراسان ، وروى عن الحسن والنخعي أنهما كرها نقل الزكاة من بلد الى بلد الا لذي قرابة ، وكان أبو العالية يبعث زكاته الى المدينة .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ « أخبرهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ، وهذا يختص بفقراء بلدهم ، ولما بعث معاذ الصدقة من اليمن إلى عمر أنكر عليه ذلك عمر وقال « لم أبعثك جايياً ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد في فقرائهم ، فقال معاذ : أنا ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني ، رواه أبو عبيد في الأموال .

وروى أيضاً عن إبراهيم بن عطاء مولى عمران بن حصين « أن زياداً أو بعض الأمراء بعث عمران على الصدقة ، فلما رجع قال : أين المال ؟ قال اللبال بعثتني ؟ أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن المقصود إغناء الفقراء بها ، فإذا أبحنا نقلها أفضى الى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين .

(فصل) فإن خالف ونقلها أجزاءه في قول أكثر أهل العلم ، قال القاضي : وظاهر كلام أحمد يقتضي ذلك ، ولم أجد عنه نصاً في هذه المسألة ، وذكر أبو الخطاب فيها روايتين .

أحدهما : يحزبه ، واختارها لأنه دفع الحق الى مستحقه ، فبرىء منه كالدين وكما لو فرقها في بلدها .

والأخرى لا تجزئه . اختارها ابن حامد ، لأنه دفع الزكاة إلى غير من أمر بدفعها إليه ، أشبه ما لو دفعها إلى غير الأصناف

(فصل) فإن استغنى عنها فقراء أهل بلدها جاز نقلها ، نص عليه أحمد فقال قد تحمل الصدقة إلى الإمام إذا لم يكن فقراء أو كان فيها فضل عن حاجتهم ، وقال أيضا : لا تخرج صدقة قوم عنهم من بلد إلى بلد إلا أن يكون فيها فضل عنهم ؛ لأن الذي كان يحىء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر من الصدقة إنما كان عن فضل عنهم ، يعطون ما يكفيهم ويخرج الفضل عنهم

وروى أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده عن عمرو بن شعيب أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات النبي (ص ٣٨٨) ثم قدم على عمر فرده على ما كان عليه ، فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر وقال : لم أبعثك جايئاً ولا آخذ جزية ، لكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس وترد على فقرائهم ، فقال معاذ : ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني ، فلما كان العام الثاني بعث إليه بشرط الصدقة فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجع عمر بمثل ما راجعه ، فقال معاذ : ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً ، وكذلك إذا كان يادية ولم يجد من يدفعها إليه فرقها على فقراء أقرب البلاد إليه .

(فصل) قال أحمد في رواية محمد بن الحكم : إذا كان الرجل في بلد وماله في بلد ، فأحب إلى أن تؤدي حيث كان المال ، فإن كان بعضه حيث هو وبعضه في مصر يؤدي زكاة كل مال حيث هو ، فإن كان غائباً عن مصره وأهله والمال معه فأسهل أن يعطى بعضه في هذا البلد وبعضه في البلد الآخر ، فأما إذا كان المال في البلد الذي هو فيه حتى يمكث فيه حولا تاماً فلا يبعث بزكاته إلى بلد آخر ، فإن كان المال تجارة يسافر به ، فقال القاضي : يفرق زكاته حيث حال حوله في أي موضع كان ، ومفهوم كلام أحمد في اعتباره الحول التام : أنه يسهل في أن يفرقها في ذلك البلد وغيره من البلدان التي أقام بها في ذلك الحول ، وقال في الرجل يغيب عن أهله فتجب عليه الزكاة : يزكيه في الموضع الذي كثر مقامه فيه فأما زكاة الفطر فإنه يفرقها في البلد الذي وجبت عليه فيه ، سواء كان

ماله فيه أو لم يكن ، لأنه سبب وجوب الزكاة ففرقت في البلد الذي سببها فيه .
 (فصل) والمستحب تفرقة الصدقة في بلدها ثم الأقرب فالأقرب من القرى والبلدان ، قال أحمد في رواية صالح : لا بأس أن يعطى زكاته في القرى التي حوله ما لم تقصر الصلاة في أثنائها ، ويبدأ بالأقرب فالأقرب وإن نقلها إلى البعيد لتحري قرابة أو من كان أشد حاجة فلا بأس ما لم يتجاوز مسافة القصر .

(فصل) وإذا أخذ الساعي الصدقة فاحتاج إلى بيعها لمصلحة من كافة في نقلها أو مرضها أو نحوهما فله ذلك لما روى قيس بن أبي حازم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في إبل الصدقة ناقة كوما ، فسأل عنها ؟ فقال المصدق : اني ارتبعتها بإبل فسكت ، رواه أبو عبيد في الأموال وقال : الرجعة أن يبيعها ويشتري بثمنها مثلها أو غيرها فإن لم يكن حاجة إلى بيعها فقال القاضي . لا يجوز والبيع باطل وعليه الضمان ، ويحتمل الجواز لحديث قيس ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم سكت حين أخبره المصدق بارتجاعها ولم يستفصل .

« مسألة ، قال (وإن باع ماشية قبل الحول بمثلها زكاها إذا تم حول من وقت ملكه الأول) »

وجملته أنه إذا باع نصاباً للزكاة مما يعتبر فيه الحول بجنسه كالإبل بالإبل ، أو البقر بالبقر ، أو الغنم بالغنم ، أو الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة ، لم ينقطع الحول وبني حول الثاني على حول الأول ، وبهذا قال مالك وقال الشافعي . لا يبني حول نصاب على حول غيره بحال لقوله « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، ولأنه أصل بنفسه ، فلم يبن على حول غيره كما لو اختلف الجنسان ، ووافقنا أبو حنيفة في الأثمان ، ووافق الشافعي فيما سواها ، لأن الزكاة إنما وجبت في الأثمان لكونها ثمناً ، وهذا المعنى يشملها بخلاف غيرها .

ولنا أنه نصاب يضم إليه ثماؤه في الحول ، فبني حول بدله من جنسه على حوله كالعروض ، والحديث مخصوص بانماء والريح والعروض ، فتقيس عليه محل النزاع والجنسان لا يضم أحدهما إلى الآخر مع وجودهما ، فأولى أن لا يبني حول أحدهما على الآخر .

فصل

قال أحمد بن سعيد : سألت أحمد عن الرجل يكون عنده غنم سائمة فيبيعها بضعفها من الغنم أيزكيها كلها ، أم يعطى زكاة الأصل ؟ قال : بل يزكيها كلها على حديث عمر في السخلة يروح بها الراعي لأن نماءها معها ، قلت فإن كانت للتجارة ؟ قال : يزكيها كلها على حديث حماس ، فأما إن باع النصاب بدون النصاب انقطع الحول ، وإن كان عنده مائتان فباعها بمائة فعليه زكاة مائة وحدها .

« مسألة ، قال (وكذلك إن أبدل عشرين ديناراً بمائتي درهم أو مائتي درهم بعشرين ديناراً لم تبطل الزكاة بانتقالها)

وجملة ذلك أنه متى أبدل نصاباً من غير جنسه انقطع حول الزكاة واستأنف حولا إلا الذهب بالفضة أو عروض التجارة ، لكون الذهب والفضة كالمال الواحد ، إذ هما أروش الجنايات وقيم المتلفات ، ويضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة وكذلك إذا اشترى عرضاً للتجارة بنصاب من الأثمان أو باع عرضاً بنصاب لم ينقطع الحول لأن الزكاة تجب في قيمة العروض لا في نفسها ، والقيمة هي الأثمان فكأننا جنساً واحداً ، وإذا قلنا : إن الذهب والفضة لا يضم أحدهما إلى صاحبه لم يبين حول أحدهما على حول الآخر لأنها مالا لا يضم أحدهما إلى الآخر ، فلم يبين حوله على حوله كالجنسين من الماشية ، وأما عروض التجارة فإن حولها يبنى على حول الأثمان بكل حال .

« مسألة ، قال (ومن كانت عنده ماشية فباعها قبل الحول بدراهم فراراً من الزكاة لم تسقط الزكاة عنه

قد ذكرنا أن إبدال النصاب بغير جنسه يقطع الحول ويستأنف حولا آخر ، فإن فعل هذا فراراً من الزكاة لم تسقط عنه سواء كان المبدل ماشية أو غيرها من النصب ، وكذا لو أتلف جزءاً من النصاب قصداً للتقيص لتسقط عنه الزكاة لم تسقط ، وتؤخذ الزكاة منه في آخر الحول إذا كان إبداله وإتلافه عند قرب الوجوب ولو فعل ذلك في أول الحول لم تجب الزكاة لأن ذلك ليس بمظنة للفرار ، وبما ذكرناه قال مالك والأوزاعي وابن الماجشون وإسحاق وأبو عبيد ، وقال أبو حنيفة

والشافعي : تسقط عنه الزكاة لأنه نقص قبل تمام حوله ، فلم تجب فيه الزكاة كما لو أتلّف لحاجته .

ولنا قول الله تعالى (٦٨ ، ١٧ - ٢٠) انا بلوناكم كما بلونا أصحاب الجنة اذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يستثنون . فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون . فأصبحت كالصريم) فعاقبهم الله تعالى بذلك لفرارهم من الصدقة ، ولأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه ، فلم يسقط ، كما لو طلق امرأته في مرض موته ، ولأنه لما قصد قصداً فاسداً اقتضت الحكمة معاقبته بنقيض قصده كمن قتل مورثه لاستعجال ميراثه عاقبه الشرع بالحرمان ، وإذا أتلّفه لحاجته لم يقصد قصداً فاسداً .

(فصل ، وإذا حال الحول أخرج الزكاة من جنس المال المبيع دون الموجود لانه الذي وجبت الزكاة بسببه ، ولولاه لم تجب في هذا زكاة .

فصل

فإن لم يقصد بالبيع ولا بالتنقيص الفرار انقطع الحول واستأنف بما استبدل به حولا إن كان محلا للزكاة فإن وجد بالثاني عيبا فردّه أو باعه بشرط الخيار ، ثم استرده استأنف أيضا حولا لزوال ملكه بالبيع ، قل الزمان أو كثر ، وقد ذكر الحرق في هذا في موضع آخر ، فقال : والماشية إذا بيعت بالخيار فلم ينقض الخيار حتى ردت استقبل البائع بها حولا سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لانه تجديد ملك ، وإن حال الحول على النصاب الذي اشتراه وجبت فيه الزكاة فإن وجد به عيبا قبل اخراج زكاته فله الرد ، سواء قلنا الزكاة تتعلق بالعين ، أو بالذمة ، لما بينا من أن الزكاة لا تجب في العين بمعنى استحقاق الفقراء جزءاً منه ، بل بمعنى تعلق حق به كتعلق الارش بالجاني فيرد النصاب وعليه اخراج زكاته من مال آخر فإن أخرج الزكاة منه ثم أراد رده انبنى على المعيب إذا حدث به عيب آخر عند المشتري ، هل له رده ؟ على روايتين ، وانبنى أيضا على تفريق الصفقة ، فإن قلنا : يجوز جاز الرد ههنا ، والا لم يجز ، ومتى رده فعليه عوض الشاة المخرجة تحسب عليه بالحصة من الثمن ، والقول قوله في قيمتها مع يمينته إذا لم تكن

بينه لأنها تلفت في يده فهو أعرف بقيمتها ، ولأن القيمة مدعاة عليه فهو غارم ، والقول في الأصول قول الغارم .

وفيه وجه آخر : أن القول قول البائع لأنه يغرم ثمن فيرده ، والاول أصح لان الغارم ثمن الشاة المدعاة هو المشتري ، فإن أخرج الزكاة من غير النصاب فله الرد وجهاً واحداً .

فصل (فإن كان البيع فاسداً لم ينقطع حول الزكاة في النصاب وبني على حوله الاول لان الملك ما انتقل فيه إلا أن يتعذر رده ، فيصير كالمغصوب على ما مضى .

فصل

ويجوز التصرف في النصاب الذي وجبت الزكاة فيه بالبيع والهبة وأنواع التصرفات ، وليس للساعي فسخ البيع ، وقال أبو حنيفة : تصح إلا أنه إذا امتنع من أداء الزكاة نقض البيع في قدرها ، وقال الشافعي : في صحة البيع قولان : (أحدهما) لا يصح لانا إن قلنا إن الزكاة تتعلق بالعين فقد باع ما لا يملكه ، وإن قلنا تتعلق بالذمة فقدر الزكاة مرتين بها ، وبيع الرهن غير جائز .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، متفق عليه ، ومفهومه : صحة بيعها إذا بدا صلاحها ، وهو عام فيما وجبت فيه الزكاة وغيره ، ونهى عن بيع الحب حتى يشتد ، وبيع العنب حتى يسود ، وهما مما تجب الزكاة فيه ، ولأن الزكاة وجبت في الذمة والمال خال عنها ، فصح بيعه كما لو باع ماله وعليه دين آدمي أو زكاة فطر ، وإن تعلقت بالعين فهو تعلق لا يمنع التصرف في جزء من النصاب فلم يمنع بيع جميعه كإرش الجناية .

وقولهم باع ما لا يملكه لا يصح ، فإن الملك لم يثبت للفقراء في النصاب بدليل أن له أداء الزكاة من غيره ولا يتمكن الفقراء من إلزامه أداء الزكاة منه وليس برهن فإن أحكام الرهن غير ثابتة فيه فإذا تصرف في النصاب أخرج الزكاة من غيره وإلا كلف اخراجها : وإن لم يكن له كلف تحصيلها فإن عجز بقيت الزكاة في ذمته كسائر الديون ولا يؤخذ من النصاب ، ويحتمل أن يفسخ البيع في قدر الزكاة وتؤخذ منه ويرجع البائع عليه بقدرها لان على الفقراء ضرراً في اتمام البيع وتقويتاً لحقوقهم ، فوجب فسخه لقول النبي (ص) « لا ضرر ولا ضرار » وهذا أصح .

« مسألة ، قال (والزكاة تجب في الذمة بحلول الحول وإن تلف المال فرط
أو لم يفرط)

هذه المسألة تشتمل على أحكام ثلاثة : أحدها : أن الزكاة تجب في الذمة ،
وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد قولي الشافعي ، لأن إخراجها من غير
النصاب جائز ، فلم تكن واجبة فيه ، كزكاة الفطر ، ولأنها لو وجبت فيه لامتنع
تصرف المالك فيه ولتمكن المستحقون من إلزامه أداء الزكاة من عينه أو ظهر شيء
من أحكام ثبوته فيها وأسقطت الزكاة بتلف النصاب من غير تفريط ، كسقوط
أرش الجنابة بتلف الجاني .

والثانية : أنها تجب في العين ، وهذا القول الثاني للشافعي : وهذه الرواية هي
الظاهرة عند بعض أصحابنا لقول النبي صلى الله عليه وسلم « في أربعين شاة شاة ،
وقوله « فيها سقت السماء العشر ، وفيما سقى بدالية أو نضح نصف العشر ، وغير
ذلك من الألفاظ الواردة بحرف « في » ، وهي للظرفية ، وإنما جاز الإخراج من غير
النصاب رخصة .

وقائدة الخلاف : أنها إذا كانت في الذمة فحال على ماله حولان لم يؤد زكاتها
وجب عليه أدائها لما مضى ، ولا تنقص عنه الزكاة في الحول الثاني ، وكذلك
إن كان أكثر من نصاب لم تنقص الزكاة ، وإن مضى عليه أحوال ، فلو كان عنده
أربعون شاة مضى عليها ثلاثة أحوال لم يؤد زكاتها وجب عليه ثلاث شياه ، وإن
كانت مائة دينار ، فعليه سبعة دنائير ونصف لأن الزكاة وجبت في ذمته فلم يؤثر
في تنقيص النصاب ، لكن إن لم يكن له مال آخر يؤدي الزكاة منه احتمل أن
تسقط الزكاة في قدرها لأن الدين يمنع وجوب الزكاة

وقال ابن عقيل : لا تسقط الزكاة بهذا بحال لأن الشيء لا يسقط نفسه وقد
يسقط غيره بدليل أن تغير الماء بالنجاسة في محلها لا يمنع صحة طهارتها وإزالة نجاسته ،
ويمنع إزالة نجاسة غيرها ، والاول أولى لأن الزكاة الثانية غير الاولى .

وإن قلنا الزكاة تتعلق بالعين ، وكان النصاب مما تجب الزكاة في عينه فحالت عليه
أحوال لم تؤد زكاتها تعلقت الزكاة في الحول الاول من النصاب بقدرها فإن كان

نصاباً لا زيادة عليه فلا زكاة فيه فيما بعد الحول الأول ، لأن النصاب نقص فيه وان كان أكثر من نصاب عزل قدر فرض الحول الأول ، وعليه زكاة ما بقي ، وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية جماعة ، وقال في رواية محمد بن الحكم : اذا كانت الغنم أربعين فلم يأتها المصدق عامين ، فإذا أخذ المصدق شاة فليس عليه شيء في الباقي ، وفيه خلاف ، وقال في رواية صالح : اذا كان عند الرجل مائتا درهم فلم يزكها حتى حال عليها حول آخر يزكها للعام الأول ، لأن هذه تصير مائتين غير خمسة دراهم ، وقال في رجل له ألف درهم فلم يزكها سنين يزكي في أول سنة خمسة وعشرين ، ثم في كل سنة بحساب ما بقي ، وهذا قول مالك والشافعي وأبي عبيد ، فإن كان عنده أربعون من الغنم نتجت سخلة في كل حول وجب عليه في كل سنة شاة ، لأن النصاب كمل بالسخلة الحادثة فإن كان نتاج السخلة بعد وجوب الزكاة عليه بمدة استوفى الحول الثاني من حين نتجت ، لأنه حينئذ كمل .

(فصل) فإن ملك خمساً من الإبل فلم يؤد زكاتها أحوالاً ، فعليه في كل سنة شاة : نص عليه في رواية الأثرم ، قال في رواية الأثرم : المال غير الإبل اذا أدى من الإبل لم ينقص والخمس بحالها ، وكذلك ما دون خمس وعشرين من الإبل لا تنقص زكاتها فيما بعد الحول الأول ، لأن الفرض يجب من غيرها ، فلا يمكن تعلقه بالعين ، وللشافعي قولان :

أحدهما : أن زكاتها تنقص كسائر الأموال ؛ فإن كان عنده خمس من الإبل فمضى عليها أحوال لم تجب عليه فيها الا شاة واحدة ، لأنها نقصت بوجوب الزكاة فيها في الحول الأول عن خمس كاملة ، فلم يجب عليه فيها شيء ، كما لو ملك أربعاً وجزءاً من بعير .

ولنا أن الواجب من غير النصاب فلم ينقص به النصاب ؛ كما لو أداه وفارق سائر الأموال ، فإن الزكاة يتعلق وجوبها بعينه فينقصه كما لو أداه من النصاب ، فعلى هذا لو ملك خمسا وعشرين لحالت عليه أحوال ، فعليه في الحول الأول : بنت مخاض وعليه لكل حول بعده أربع شياه ، وإن بلغت قيمة الشاة الواجبة أكثر من خمس من الإبل ، فإن قيل : فاذا لم يكن في خمس وعشرين بنت مخاض فالواجب فيها من غير عينها فيجب أن لا تنقص زكاتها أيضاً في الأحوال كلها ،

قلنا : اذا أدى عن خمس وعشرين أكبر من بنت مخاض جاز فقد أمكن تعلق الزكاة بعينها لامكان الاداء منها بخلاف عشرين من الابل ، فإنه لا يقبل منه واحدة منها فاقتربنا .

(فصل) الحكم الثاني : ان الزكاة تجب بحلول الحول سواء تمكن من الاداء أو لم يتمكن ، وبهذا قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر : يتمكن من الاداء شرط فيشترط للوجوب ثلاثة أشياء : الحول ، والنصاب ، والتمكن من الاداء ، وهذا قول مالك حتى لو أتلف الماشية بعد الحول قبل امكان الاداء لا زكاة عليه اذا لم يقصد الفرار من الزكاة ، لأنها عبادة فيشترط لوجوبها امكان أدائها كسائر العبادات .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » فمفهومه وجوبها عليه اذا حال الحول ولأنه لو لم يتمكن من الاداء حتى حال عليه حوله ، وجبت عليه زكاة الحولين ، ولا يجوز وجوب فرضين في نصاب واحد في حال واحد ، وقياسهم ينقلب عليهم ، فاتنا نقول : هذه عبادة فلا يشترط لوجوبها امكان أدائها ، كسائر العبادات ، فان الصوم يجب على الحائض والمريض العاجز عن أدائه ، والصلاة تجب على المغمى عليه والنائم ، ومن أدرك من أول الوقت جزءاً ثم جن أو حاضت المرأة ، والحج يجب على من أيسر في وقت لا يتمكن من الحج فيه ، أو منعه من المضي مانع ، ثم الفرق بينهما أن تلك عبادات بدنية يكاف فعلها بيدنه فأسقطها تعذر فعلها ، وهذه عبادة مالية يمكن ثبوت الشركة للمساكين في ماله والوجوب في ذمته مع عجزه عن الاداء كثبوت الديون في ذمة المفلس وتعلقها بماله بجنايته .

(فصل) الثالث : أن الزكاة لا تسقط بتلف المال فرط أو لم يفرط هذا المشهور عن أحمد ، وحكى عنه الميموني أنه ان تلف النصاب قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة عنه وان تلف بعده لم تسقط وحكاه ابن المنذر مذهباً لأحمد ، وهو قول الشافعي والحسن بن صالح وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر ، وبه قال مالك : الا في الماشية فإنه قال لا شيء فيها حتى يجيء المصدق فان هلك قبل مجيئه فلا شيء عليه ، وقال أبو حنيفة : تسقط الزكاة بتلف النصاب على كل حال الا أن

يكون الامام قد طالبه بها فمنعها ، لانه تلف قبل محل الاستحقاق فسقطت الزكاة كما لو تلفت الثمرة قبل الجذاذ ، ولانه حق يتعلق بالعين ، فسقط بتلفها ككارش الجناية في العبد الجاني ، ومن اشترط التمكن ، قال : هذه عبادة يتعلق وجوبها بالمال فيسقط فرضها بتلفه قبل إمكان أدائها كالحج ، ومن نصر الأول قال مال وجب في الذمة فلم يسقط بتلف النصاب كالدين أو لم يشترط في ضمانه إمكان الأداء كضمن المبيع ، والثمره لا تجب زكاتها في الذمة حتى تحرز ؛ لأنها في حكم غير المقبوض ، ولهذا لو تلفت بجائحة كانت في ضمان البائع على مادل عليه الخبر وإذا قلنا بوجوب الزكاة في العين فليس هو بمعنى استحقاق جزء منه ولهذا لا يمنع التصرف فيه ، والحج لا يجب ، حتى يتمكن من الاداء فإذا وجب لم يسقط بتلف المال بخلاف الزكاة ، فإن التمكن ليس بشرط لوجوبها على ما قدمناه ، والصحيح إن شاء الله أن الزكاة تسقط بتلف المال إذا لم يفرض في الاداء لأنها تجب على سبيل المواساة فلا تجب على وجه يجب أدائها مع عدم المال وفقير من تجب عليه ومعنى التفريط . أن يتمكن من اخراجها ، فلا يخرجها وان لم يتمكن من اخراجها فليس يفرض سواء كان ذلك لعدم المستحق ، أو لبعدها عن المال عنه ، أو لكون الفرض لا يوجد في المال ، ويحتاج إلى شرائه فلم يجد ما يشتريه أو كان في طلب الشراء أو نحو ذلك .

وان قلنا بوجوبها بعد تلف المال فأمكن المالك أدائها إذاها وإلا أنظر بها إلى ميسرته وتمكنه من أدائها من غير مضرة عليه لأنه إذا لزم انظاره بدين الآدمي المتعين فبالزكاة التي هي حق الله تعالى أولى .

(فصل) ولا تسقط الزكاة بموت رب المال ، وتخرج من ماله ، وان لم يوص بها هذا قول عطاء والحسن والزهرى وقتادة ومالك والشافعى وإسحاق وأبى ثور وابن المنذر ، وقال الأوزاعى والليث : تؤخذ من الثلث مقدمة على الوصايا ولا يجاوز الثلث ، وقال ابن سيرين والشعبي والنخعي وحماد بن سليمان وداود ابن أبى هند وحميد الطويل والمثنى والثوري : لا تخرج الا أن يكون أوصى بها ، وكذلك قال أصحاب الرأى وجعلوها إذا أوصى بها وصية تخرج من الثلث ويزاحم بها أصحاب الوصايا وإذا لم يوص بها سقطت ، لأنها عبادة من شرطها النية

فسقطت بموت من هي عليه كالصوم . ولنا : أنها حق واجب تصح الوصية به ، فلم تسقط بالموت كدين الأدمى ، ولأنها حق مالى واجب فلم يسقط بموت من هو عليه كالدين ، ويفارق الصوم ، والصلاة فإنها عبادتان بدنيان لا تصح الوصية بهما ولا النيابة فيهما اهـ .

(فصل) وتجب الزكاة على الفور ، فلا يجوز تأخير اخراجها مع القدرة عليه والتمكن منه اذا لم يخش ضرراً ، وبهذا قال الشافعى ، وقال أبو حنيفة : له التأخير مالم يطالب ، لان الامر بأدائها مطلق فلا يتعين الزمن الاول لادائها دون غيره كما لا يتعين لذلك مكان دون مكان .

ولنا أن الامر المطلق يقتضى الفور على ما ذكر في موضعه ، ولذلك يستحق المؤخر الامتثال العقاب ، ولذلك أخرج الله تعالى ابليس ، وسخط عليه ووبخه بامتناعه عن السجود ، ولو أن رجلاً أمر عبده أن يسقيه فأخر ذلك استحق العقوبة ، ولان جواز التأخير ينافى الوجوب لكون الواجب ما يعاقب على تركه ولو جاز التأخير ، لجاز الى غير غاية فتنبغى العقوبة بالترك ، ولو سلمنا أن مطلق الامر لا يقتضى الفور لاقتضاه في مسألتنا ، اذ لو جاز التأخير هاهنا لآخره بمقتضى طبعه ثقة منه بأنه لا يأثم بالتأخير فيسقط عنه بالموت أو بتلف ماله أو بعجزه عن الاداء ، فتضرر الفقراء ، ولأن هاهنا قرينة تقتضى الفور ، وهو أن الزكاة وجبت لحاجة الفقراء وهى ناجزة ، فيجب أن يكون الوجوب ناجزاً ، ولأنها عبادة تتكرر ، فلم يجز تأخيرها الى وقت وجوب مثلها كالصلاة والصوم ، قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله سئل عن الرجل يحول الحول على ماله فيؤخر عن وقت الزكاة ؟ فقال لا ، ولم يؤخر اخراجها : وشدد في ذلك ، قيل : فابتدأ في اخراجها فجعل يخرج أولاً فأولاً : فقال : لا ، بل يخرجها كلها اذا حال الحول ، فأما اذا كانت عليه مضرة في تعجيل الاخراج مثل من يحول حوله قبل مجيء الساعى ، ويخشى ان أخرجها بنفسه أخذها الساعى منه مرة أخرى فله تأخيرها ، نص عليه أحمد ، وكذلك ان خشى في اخراجها ضرراً في نفسه أو مال له سواها فله تأخيرها لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » ولأنه إذا جاز تأخير قضاء دين الأدمى لذلك ، فتأخير الزكاة أولى .

(فصل)

فإن أخرها ليدفعها إلى من هو أحق بها من ذي قرابة أو ذي حاجة شديدة ، فإن كان شيئاً يسيراً فلا بأس ، وإن كان كثيراً لم يجز . قال أحمد : لا يجرى على أقاربه من الزكاة في كل شهر ، يعني لا يؤخر إخراجها حتى يدفعها إليهم متفرقة في كل شهر شيئاً ، فأما أن يجعلها يدفعها إليهم أو إلى غيرهم متفرقة أو بمجموعة جاز ، لأنه لم يؤخرها عن وقتها ، وكذلك أن كان عنده مالان أو أموال زكاتها واحدة وتختلف أحوالها ، مثل أن يكون عنده نصاب ، وقد استفاد في أثناء الحول من جنسه دون النصاب لم يجز تأخير الزكاة لجمعها كلها ، لأنه يمكنه جمعها بتعجيلها في أول واجب منها .

(فصل) فإن أخر الزكاة فلم يدفعها إلى الفقير حتى ضاعت لم تسقط عنه كذلك قال الزهري والحكم وحامد والثوري وأبو عبيد ، وبه قال الشافعي ، إلا أنه قال : إن لم يكن فرط في إخراج الزكاة وفي حفظ ذلك المخرج رجع إلى ماله ، فإن كان فيما بقي زكاة أخرجها والا فلا .

وقال أصحاب الرأي : يزكى ما بقي إلا أن ينقص عن النصاب فتسقط الزكاة ، فرط أو لم يفرط . وقال مالك : أراها تجزئه إذا أخرجها في محلها ، وإن أخرجها بعد ذلك ضمنها : وقال مالك : يزكى ما بقي بقسطه وإن بقي عشرة دراهم ولنا أنه حق متعين على رب المال تلف قبل وصوله إلى مستحقه فلم يبرأ منه بذلك ، كدين الأدمي . قال أحمد : ولو دفع إلى أحد زكاته خمسة دراهم فقبل أن يقبضها منه ، قال اشترى بها ثوباً أو طعاماً فذهبت الدراهم أو اشترى بها ما قال فضاع منه فعليه أن يعطى مكانها لأنه لم يقبضها منه ، ولو قبضها منه ثم ردها إليه وقال اشترى لي بها فضاعت أو ضاع ما اشترى بها فلا ضمان عليه إذا لم يكن فرط ، وإنما قال ذلك لأن الزكاة لا يملكها الفقير إلا بقبضها ، فإذا وكله في الشراء بها كان التوكيل فاسداً ، لأنه وكله في الشراء بما ليس له ، وبقيت على ملك رب المال فإذا تلفت كانت في ضمانه

(فصل) ولو عزل قدر الزكاة فتوى أنه زكاة فتلف ، فهو في ضمان رب المال

ولا تسقط الزكاة عنه بذلك ، سواء قدر على أن يدفعها إليه أو لم يقدر ، والحكم فيه كالمسألة التي قبلها اهـ

« مسألة ، قال (ومن رهن ماشية لخال عليها الحول أدى منها اذا لم يكن له ما يؤدي عنها والباقي رهن)

وجملة ذلك أنه اذا رهن ماشية لخال الحول وهي في يد المرتهن وجبت زكاتها على الراهن ، لأن ملكه فيها تام ، فإن أمكنه أداؤها من غيرها وجبت ، لأن الزكاة من مؤنة الرهن ، ومؤنة الرهن تلزم الراهن كنفقة النصاب ، ولا يخرجها من النصاب ، لأن حق المرتهن متعلق به تعلقا يمنع تصرف الراهن فيه ، والزكاة لا يتعين اخراجها منه فلم يملك اخراجها منه كزكاة مال سواه ، وان لم يكن له ما يؤدي منه سوى هذا الرهن فلا يخلو من أن يكون له مال يمكن قضاء الدين منه ويبقى بعد قضائه نصاب كامل مثل أن تكون الماشية زائدة على النصاب قدراً يمكن قضاء الدين منه ويبقى النصاب ، فإنه يخرج الزكاة من الماشية ؛ ويقدم حق الزكاة على حق المرتهن ، لأن المرتهن يرجع الى بدل ، وهو استيفاء الدين وحقوق الفقراء في الزكاة لا بدل لها ، وان لم يكن له مال يقضى به الدين ويبقى بعد قضائه نصاب فقيه روايتان :

احدهما تجب الزكاة أيضاً ، ولا يمنع وجوب الدين الزكاة في الأموال الظاهرة وهي المواشي والحبوب : قاله في رواية الأثرم . قال لأن المصدق لو جاء فوجد إبلاً وغنماً لم يسأل صاحبها أي شيء عليك من الدين ولكنه يزكيها ، والمال ليس كذلك ، وهذا ظاهر كلام الخرقى ها هنا ، لأن كلامه عام في كل ماشية ، وذلك لأن وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة أكد لظهورها ، وتعلق قلوب الفقراء بها لرؤيتهم إياها ، ولأن الحاجة الى حفظها أشد ، ولأن الساعي يتولى أخذ الزكاة منها ، ولا يسأل عن دين صاحبها .

والرواية الثانية لا تجب الزكاة فيها ، ويمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال كلها من الظاهرة والباطنة . قال ابن أبي موسى : الصحيح من مذهبه أن الدين يمنع وجوب الزكاة على كل حال ، وهو مذهب أبي حنيفة . وروى ذلك عن ابن عباس

ومكحول والثوري . وحكى ذلك ابن المنذر عنهم في الزرع اذا استدان عليه صاحبه ، لانه أحد نوعي الزكاة فيمنع الدين وجوبها كالنوع الآخر ، ولأن المدين محتاج والصدقة إنما تجب على الأغنياء ، لقوله عليه السلام : أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائهم فأردها في فقرائهم ، وقوله عليه السلام : لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، وروى أبو عبيد في كتاب الأموال عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان بن عفان يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم ، ومن لم يكن عنده زكاة لم يطلب منه حتى يأتي تطوعاً . قال إبراهيم النخعي : أراه يعني شهر رمضان .

فصل

ولو أسلم في دار الحرب وأقام بها سنين لم يؤد زكاة أو غلب الخوارج على بلده فأقام أهله سنين لا يؤدون الزكاة : ثم غلب عليهم الامام أدوا الماضي ، وهذا مذهب مالك والشافعي . وقال أصحاب الرأي : لا زكاة عليهم لما مضى في المسألتين ولنا أن الزكاة من أركان الاسلام فلم تسقط عن من هو في غير قبضة الامام . كالصلاة ، والصيام .

(فصل) إذا تولى الرجل اخراج زكاته ، فالمستحب أن يبدأ بأقاربه الذين يجوز دفع الزكاة اليهم ، فإن زينب سألت النبي صلى الله عليه وسلم أيحزى عني من الصدقة النفقة على زوجي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لها اجران : أجر الصدقة وأجر القرابة ، رواه البخاري وابن ماجه ، وفي لفظ يسعني أن أضع صدقتي في زوجي وبنى أخى لى أيتام ؟ فقال : نعم لها اجران : أجر الصدقة ؛ وأجر القرابة ، رواه النسائي . ولما تصدق أبو طلحة بحائطه . قال النبي : (ص) اجعله في قرابتك ، رواه ابوداود . ويستحب ان يبدأ بالأقرب فالأقرب إلا ان يكون منهم من هو أشد حاجة فيقدمه ، ولو كان غير القرابة أحوج أعطاه .

قال أحمد : ان كانت القرابة محتاجة أعطاهما ، وان كان غيرهم أحوج أعطاهم ويعطى الجيران . وقال : ان كان قد عود قوما برأ فيجعله في ماله ولا يجعله من الزكاة ولا يعطى الزكاة من يمين ولا من تجرى عليه نفقته وان أعطاهم لم يجز وهذا والله اعلم اذا عودهم برأ من غير الزكاة ، واذا اعطى من تجرى عليه نفقته شيئاً

يصرفه في نفقته ، فأما إن عودهم دفع زكاته إليهم ، أو أعطى من تجرى عليه نفقته تطوعاً شيئاً من الزكاة يصرفه في غير النفقة وحواله فلا بأس .

وقال أبو داود : قلت لأحمد يعطى أخاه وأخته من الزكاة ؟ قال نعم إذا لم يبق به ماله أو يدفع به منعة . قيل لأحمد : فإذا استوى فقراء قراباتي والمساكين ؟ قال فهم كذلك أولى ، فأما إن كان غيرهم أحوج فإنما يريد يغنيهم ويدع غيرهم فلا . قيل له فيعطى امرأة ابنه من الزكاة ؟ قال إن كان لا يريد به كذا شيئاً ذكره (فلا بأس به ، كأنه أراد منفعة ابنه

قال أحمد : كان العلماء يقولون في الزكاة لا تدفع بها منعة ولا يحابي بها قريب ولا يقي بها مالا . وسئل أحمد عن رجل له قرابة يجرى عليها من الزكاة ؟ قال إن كان عدها من عياله فلا يعطيها : قيل له إنما يجرى عليها شيئاً معلوماً في كل شهر ، قال إذا كفاها ذلك .

وفي الجملة : من لا يجب عليه الاتفاق عليه فله دفع الزكاة إليه ، ويقدم الأحوج فالأحوج ، فإن شاءوا قدم من هو أقرب إليه ، ثم من كان أقرب في الجوار وأكثر ديناً ، وكيف فرقاً بعدما يضعها في الأصناف الذين سماهم الله تعالى جاز ، والله اعلم

باب زكاة الزروع والثمار

والأصل فيها الكتاب والسنة . أما الكتاب فقول الله تعالى (٢ ، ٢٦٧ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ' والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى (٩ ، ٣٤ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقال الله تعالى (٦ ، ١٤١ وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن عباس حقه الزكاة المفروضة . وقال مرة العشر ونصف العشر ، ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم ' ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ' فيما سقت السماء والعيون

وكان عثرياً ^(١) العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر، أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي . وعن جابر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : فيما سقت الانهار والغيم العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وأجمع أهل العلم على ان الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب . قاله ابن المنذر وابن عبد البر .

« مسألة ، قال أبو القاسم ﴿ وكل ما أخرج الله عز وجل من الارض مما يبس ويبقى مما يكال ويبلغ خمسة أوسق فصاعداً ففيه العشر إن كان سقيه من السماء والسوح ، وإن كان يسقى بالدوالي والنواضح وما فيه الكلف فنصف العشر ﴾ »

هذه المسألة تشتمل على أحكام ، منها ان الزكاة تجب فيما جمع هذه الاوصاف الكيل والبقاء واليبس من الحبوب والثمار مما ينبت الأرض إذا نبت في أرضه ، سواء كان قوتاً كالحنطة والشعير والسلت والارز والذرة والدخن ، أو من القطنيات ، كالباقلا ^(٢) والعدس والماش والحمص ، أو من الالبازير كالكسفرة والكمون والكرأويا ، أو البزور كبزر الكتان والقثاء والخيار ، أو حب البقول كالرشاد وحب الفجل والقرطم والتمرسم وثمر الحبوب ، وتجب أيضاً فيما جمع هذه الاوصاف من الثمار ، كالتمر والزبيب والمشمس واللوز والفسق والبندق : ولا زكاة في سائر الفواكه ، كالخوخ والاجاص والكمثرى والتفاح والمشمس والتين والجوز ، ولا في الخضراوات كالقثاء والخيار والباذنجان واللفت والجزر . وبهذا قال عطاء في الحبوب كلها . ونحوه قول أبي يوسف ومحمد فإنهما قالا : لا شيء فيما تخرجه الارض الا ما كانت له ثمرة باقية يبلغ مكيلاً خمسة أوسق وقال أبو عبد الله بن حامد : لا شيء في الالبازير ولا البزور ولا حب البقول ، ولعله لا يوجب الزكاة الا فيما كان قوتاً أو أداماً ، لأن ما عداه لا نص فيه ، ولا هو في معنى المنصوص عليه فيبقى على النقي الاصل .

(١) العثري بفتح العين المهملة والشاء المثناة : ما يسقيه المطر أو السبح

(٢) بالمد والقصر الفول

وقال مالك والشافعي : لا زكاة في ثمر الا انتمر والزبيب ، ولا في حب الا ما كان قوتاً في حالة الاختيار لذلك ، إلا في الزيتون على اختلاف ، وحكى عن أحمد الا في الحنطة والشعير وتمر والزبيب ، وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشعبي والحسن بن صالح وابن ابي ليلى وابن المبارك وأبي عبيد ، والسلت نوع من الشعير ، ووافقهم ابراهيم وزاد الذرة ، ووافقهم ابن عباس وزاد الزيتون ، لأن ما عدا هذا لا نص فيه ولا اجماع ، ولا هو في معنى المنصوص عليه ولا المجمع عليه فيبقى على الاصل

وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أنه قال : انما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحنطة والشعير وتمر والزبيب ، وفي رواية عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : والعشر في التمر والزبيب والحنطة والشعير ،

وعن موسى بن طلحة عن عمر أنه قال : انما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الاربعة : الحنطة والشعير وتمر والزبيب ، وعن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثها الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم ، فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة : الحنطة والشعير وتمر والزبيب . رواه ابن الدارقطني ، ولأن غير هذه الاربعة لا نص فيها ولا اجماع ولا هو في معناها في غلبة الاقتيات بها وكثرة نفعها ووجودها ، فلم يصح قياسه عليها ولا الحاقه بها فيبقى على الاصل .

وقال أبو حنيفة : تجب الزكاة في كل ما يقصد بزراعتة نماء الارض الا الحطب والقصب والحشيش ، لقوله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء العشر ، وهذا عام ، ولأن هذا يقصد بزراعتة نماء الارض فأشبهه الحب

ووجه قول الخرق أن عموم قوله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء العشر ، وقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ : خذ الحب من الحب ، يقتضي وجوب الزكاة في جميع ما تناوله ، خرج منه ما لا يكال وما ليس بحب ، بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق ، رواه مسلم والنسائي ، فدل

هذا الحديث على انتفاء الزكاة عما لا توسيق فيه وهو مكيال ، قويا هو مكيل يبقى على العموم ، والدليل على انتفاء الزكاة عما سوى ذلك ما ذكرنا من اعتبار التوسيق وروى عن علي أن رسول الله (ص) قال : ليس في الخضراوات صدقة ، وعن عائشة أن رسول الله (ص) قال : ليس فيها أنبتت الأرض من الخضر صدقة ، وعن موسى بن طلحة عن أبيه ، وعن أنس عن رسول الله (ص) مثله رواه الدارقطني ، وروى الترمذي بإسناده عن معاذ أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الخضراوات وهي البقول فقال : ليس فيها شيء ، وقال يرويه الحسن بن عمار وهو ضعيف ، والصحيح : أنه عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ؛ وقال موسى بن طلحة : جاء الأثر عن رسول الله (ص) في خمسة أشياء : الشعير والحنطة والسلت والزبيب والتمر ، وما سوى ذلك مما أخرجت الأرض فلا عشر فيه ، وقال : إن معاذاً لم يأخذ من الخضر صدقة . وروى الأثر بإسناده أن عامل عمر كتب إليه في كروم فيها من — الفرسك والرمان ما هو أكثر غلة من الكروم أضعاقا ، فكتب عمر إنه ليس عليها عشر من العضاة .

فصل

ولا شيء فيما ينبت من المباح الذي لا يملك إلا بأخذه كالبطم والعفص والزعبل وهو شعير الجبل ، وبزر قطونا ، وبزر البقلة ، وحب الثمام ، والقت وهو بزر الاشنان إذا أدرك وتناهى نضجه حصلت فيه مرورة وملوحة ، وأشياء هذا ذكره ابن حامد لأنه إنما يملك بحيازته ، وأخذ الزكاة إنما يجب فيه إذا بدا صلاحه ، وفي تلك الحال لم يكن مملوكا له فلا يتعلق به الوجوب كالذي يلتقطه اللقاط من السنبل فإنه لا زكاة فيه ، نص عليه أحمد ، وذكر القاضي في المباح أن فيه الزكاة إذا نبت في أرضه ، ولعله بنى هذا على أن ما نبت في أرضه من الكلأ يكون ملكا له ، والصحيح خلافه ، فأما أن نبت في أرضه ما يزرعه الأدميون مثل أن سقط في أرض إنسان حب من الحنطة أو الشعير فنبت ، ففيه الزكاة لأنه يملكه ولو اشترى زرا بعد بدو الصلاح فيه ، أو ثمرة قد بدا صلاحها ، أو ملكها بجهة من جهات الملك لم يجب فيه الزكاة لما ذكرنا .

فصل :

ولا تجب فيها ليس بحب ولا ثمر سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لم يوجد فلا تجب في ورق مثل ورق السدر والخطمي والاشنان والصعتر والآس ونحوه لانه ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص ، ومفهوم قوله عليه السلام ، لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق ، أن الزكاة لا تجب في غيرهما قال ابن عقيل في ثمر السدر : فورقه أولى ، ولأن الزكاة لا تجب في الحب المباح ففي الورق أولى ، ولا زكاة في الازهار كالزعفران والعصفر والقطن ، لانه ليس بحب ولا ثمر ؛ ولا هو بمكيل فلم تجب فيه زكاة كالخضراوات ، قال أحمد : ليس في القطن شيء ؛ وقال ليس في الزعفران زكاة ، وهذا ظاهر كلام الخرقي . واختيار أبي بكر .

وروى عن علي في الفاكهة والبقل والتوابل والزعفران زكاة ، وعن عمر أنه قال : إنما سن رسول الله (ص) الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وكذلك عبد الله بن عمر ، وحكى عن أحمد أن في القطن والزعفران زكاة ، وخرج أبو الخطاب في العصفر والورس وجهاً قياساً على الزعفران ، والاولى ما ذكرناه وهذا يخالف لأصول أحمد ، قال : المروى عنه روايتان : احدهما : أنه لا زكاة الا في الاربعة ، والثانية : أنها إنما تجب في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة والسلت والارز والعدس ، وكل شيء يقوم مقام هذه حتى يدخر ، ويجرى فيه القفيز مثل : اللوبيا والحمص والسمسم والقطنيات ، ففيه الزكاة ، وهذا لا يجري فيه القفيز ، ولا هو في معنى ما سماه .

(فصل) واختلفت الرواية في الزيتون ، فقال أحمد في رواية ابنه صالح : فيه العشر اذا بلغ — يعني خمسة أوسق ، وإن عصر قوم ثمنه ، لأن الزيت له بقاء ، وهذا قول الزهري والاوزاعي ومالك والليث والثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي وروى عن ابن عباس لقول الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده في سياق قوله (والزيتون والرمان) ولأنه يمكن ادخار غلته أشبه التمر والزبيب ، وعن أحمد لا زكاة فيه ، وهو اختيار أبي بكر ، وظاهر كلام الخرقي ، وهذا قول ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبي عبيدة ، وأحد قول الشافعي ، لأنه لا يدخر يابساً فهو

كالخضراوات ، والآية لم يرد بها الزكاة ، لأنها مكينة ، والزكاة إنما فرضت بالمدينة ولهذا ذكر الرمان ولا عشر فيه ، وقال مجاهد : إذا حصد زرعه ألقى لهم من السنبل وإذا جد نخله ألقى لهم من الشماريح ، وقال النخعي وأبو جعفر : هذه الآية منسوخة على أنها محمولة على ما يتأتى حصاده بدليل أن الرمان مذكور بعده ، ولا زكاة فيه . اهـ

(فصل) الحكم الثاني : أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق ، هذا قول أكثر أهل العلم منهم : ابن عمر وجابر وأبو امامة ابن سهل وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والحسن وعطاء ومكحول والحكم والنخعي ومالك ، وأهل المدينة والثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف ومحمد ، وسائر أهل العلم ، لا نعلم أحداً خالفهم إلا مجاهداً وأباحنيفة ومن تابعه ، قالوا : تجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره لعموم قوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر » ، ولأنه لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه ، وهذا خاص يجب تقديمه وتخصيص عموم ما روي به كما خصصنا قوله « في سائمة الإبل الزكاة » بقوله « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وقوله « في الرقة ربع العشر » بقوله « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » ، ولأنه مال تجب فيه الصدقة ، فلم تجب في يسيره كسائر الأموال الزكائية ، وإنما لم يعتبر الحول لأنه يكمل نماءه باستحصاده لا يبقائه ؛ واعتبر الحول في غيره ، لأنه مظنة لكمال النماء في سائر الأموال والنصاب اعتبر ليبلغ حداً يحتمل المواساة منه ، فلماذا اعتبر فيه ، يحققه أن الصدقة إنما تجب على الأغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدم ، ولا يحصل الغنى بدون النصاب كسائر الأموال الزكائية . اهـ

(فصل) وتعتبر خمسة الأوسق بعد التصفية في الحبوب ، والجفاف في الثمار فلو كان له عشرة أوسق عنبا ، لا يجيء منه خمسة أوسق زيباً لم يجب عليه شيء لأنه حال وجوب الإخراج منه فاعتبر النصاب بحاله ، وروى الأثرم عنه . أنه يعتبر نصاب النخل والكرم عنبا ورطباً ، ويؤخذ منه مثل عشر الرطب تمراً ، اختاره أبو بكر ، وهذا محمول على أنه أراد يؤخذ عشر ما يجيء به منه من التمر إذا

بلغ رطبها خمسة أوسق لان إيجاب قدر عشر الرطب من التمر إيجاب لا كثر من العشر ، وذلك يخالف النص والإجماع فلا يجوز أن يحمل عليه كلام أحمد ولا قول إمام . اهـ

(فصل) والعلس : نوع من الخنطة يدخر في قشره ، ويزعم أهله أنه اذا أخرج من قشره لا يبقى بقاء غيره من الخنطة ، ويزعمون أنه يخرج على النصف فيعتبر نصابه في قشره للضرر في إخراجها ، فإذا بلغ بقشره عشرة أوسق : ففيه العشر ، لان فيه خمسة أوسق ، وان شككنا في بلوغه نصابا خير صاحبه بين اخراج عشره ، وبين اخراجها من قشره لتقدره بخمسة أوسق ، كقولنا في مغشوش الذهب والفضة اذا شككنا في بلوغ ما فيها نصابا ، ولا يجوز تقدير غيره من الخنطة في قشره : ولا اخراجها قبل تصفيته ، لأن الحاجة لا تدعو الى بقاءه في قشره ، ولا العادة جارية به ، ولا يعلم قدر ما يخرج منه .

فصل

وذكر أبو الخطاب : أن نصاب الأرز مع قشره عشرة أوسق ، لأنه يدخر مع قشره ، فإذا أخرج من قشره لم يبق بقاء ما في القشر فهو كالعلس سواء فيما ذكرنا ، وقال غيره : لا يعتبر نصابه بذلك الا أن يقول ثقات من أهل الخبرة أنه يخرج على النصف فيكون كالعلس ، ومتى لم يوجد ثقات يخبرون بهذا أو شككنا في بلوغه نصابا خیرنا ربه بين اخراج عشره في قشره وبين تصفيته ليعلم قدره مصفى ، فإن بلغ نصابا أخذ منه والا فلا ، لأن اليقين لا يحصل الا بذلك فاعتبرناه كمغشوش الأمان . اهـ

(فصل) ونصاب الزيتون خمسة أوسق ، نص عليه أحمد في رواية صالح ، ونصاب الزعفران والقطن وما ألحق بهما من الموزونات ألف وستمائة رطل بالعراقي ، لأنه ليس بمكيل فيقوم وزنه مقام كيله ، ذكره القاضى في المجرد ، وحكى عنه : اذا بلغت قيمته نصابا من أدنى ما تخرجه الارض بما فيه الزكاة ففيه الزكاة ، وهذا قول أبي يوسف في الزعفران لأنه لم يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر بغيره كالعروض تقوم بأدنى النصابين من الأمان :

وقال أصحاب الشافعي في الزعفران : تجب الزكاة في قليله وكثيره ، ولا أعلم لهذه الأقوال دليلاً ولا أصلاً يعتمد عليه ، ويردها قول النبي صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، وإيجاب الزكاة في قليله وكثيره مخالف لجميع أموال الزكاة ؛ واعتباره بغيره مخالف — لجميع ما يجب عشره ، واعتباره بأقل ما فيه الزكاة قيمة لا نظير له أصلاً ، وقياسه على العروض لا يصح ، لأن العروض لا تجب الزكاة في عينها ، وإنما تجب في قيمتها ، ويؤدى من القيمة التي اعتبرت بها والقيمة يرد إليها كل الأموال المتقومات فلا يلزم من الرد إليها الرد إلى ما لم يرد إليه شيء أصلاً ولا تخرج الزكاة منه ؛ ولأن هذا مال تخرج الزكاة من جنسه فاعتبر نصابه بنفسه كالحبوب ، ولأنه خارج من الأرض يجب فيه العشر أو نصفه فأشبهه سائر ما يجب فيه ذلك ، ولأنه مال تجب فيه الزكاة فلم يجب في قليله وكثيره كسائر الأموال ، ولأنه لا نص فيما ذكره ولا إجماع ولا هو في معناهما ، فوجب أن لا يقال به لعدم دليله اهـ

(فصل)

الحكم الثالث : أن العشر يجب فيما سقى بغير مؤنة ، كالذى يشرب من السماء والانهار وما يشرب بعروقه ، وهو الذى يغرس فى أرض ماؤها قريب من وجهها تصل إليه عروق الشجر فيستغنى عن سقى ، وكذلك ما كانت عروقه تصل إلى نهر أو ساقية ، ونصف العشر فيما سقى بالمؤن ، كالدوالي النواضح ، لا نعلم فى هذا خلافاً ، وهو قول مالك والثورى والشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم ، والأصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر ، رواه البخارى .

قال أبو عبيد : العثري ما تسقيه السماء ، وتسميه العامة العدى ، وقال القاضى : هو الماء المستنقع فى بركة أو نحوها يصب إليه ماء المطر فى سواقى تشق له ، فإذا اجتمع سقى منه ، واشتقاقه من العاثر وهى الساقية التى يجرى فيها الماء ، لأنها يعثر بها من يمر بها . وفى رواية مسلم : وفيما يسقى بالسانية نصف العشر ، والسراى هى النواضح ، وهى الإبل يستقى بها لشرب الأرض ، وعن معاذ قال : بعثنى رسول الله (ص) إلى اليمن فأمرنى أن آخذ ما سقت السماء أو سقى بعلا العشر

وما سقى بدالية نصف العشر . قال أبو عبيد : البعل ما شرب بعروقه من غير سقى وفي الجملة كل ما سقى بكلفة ومؤنة من دالية أو سانية أو دولاب أو ناعورا أو غير ذلك ففيه نصف العشر وما سقى بغير مؤنة ففيه العشر ، لما روينا من الخبر ، ولأن للكلفة تأثيراً في إسقاط الزكاة جملة بدليل العلوفة فبأن يؤثر في تخفيفها أولى ، ولأن الزكاة إنما تجب في المال النامي ، وللكلفة تأثير في تقليل النماء ، فأثرت في تقليل الواجب فيها ، ولا يؤثر حفر الأنهار والسواقي في نقصان الزكاة ، لأن المؤنة تقل لأنها تكون من جملة إحياء الأرض ولا تتكرر كل عام ، وكذلك لا يؤثر احتياجها إلى ساق يسقيها ويحول الماء في نواحيها ، لأن ذلك لا بد منه في كل سقى يكلفه ، فهو زيادة على المؤنة في التقيص ، يجري مجرى حرث الأرض وتحسينها ، وإن كان الماء يجري من النهر في ساقية إلى الأرض ويستقر في مكان قريب من وجهها لا يصعد إلا بغرف أو دولاب ، فهو من الكلفة المسقطة لنصف الزكاة على ما مر ، لأن مقدار الكلفة وقرب الماء وبعده لا يعتبر ، والضابط لذلك هو أن يحتاج في ترقية الماء إلى الأرض بآلة من غرف أو نضح أو دالية ونحو ذلك وقد وجد . اهـ

فصل

فإن سقى نصف السنة بكلفة ونصفها بغير كلفة ففيه ثلاث أرباع العشر ، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه مخالفاً ، لأن كل واحد منهما لو وجد في جميع السنة لاوجب مقتضاه ، فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه ، وإن سقى بأحدهما أكثر من الآخر اعتبر أكثرهما فوجب مقتضاه وسقط حكم الآخر نص عليه ، وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي . وقال ابن حامد يؤخذ بالقسط ، وهو القول الثاني للشافعي ، لأنها لو كانتا نصفين أخذ بالحصّة فكذلك إذا كان أحدهما أكثر كما لو كانت الثمرة نوعين . ووجه الأول أن اعتبار مقدار السقى وعدد مراته وقدر ما يشرب في كل سقيه يشق ويتعذر ، فكان الحكم للأغلب منهما كالسوم في الماشية ، وإن جهل المقدار غلبنا إيجاب العشر احتياطاً نص عليه أحمد في رواية عبد الله ، لأن الأصل وجوب العشر ، وإنما يسقط بوجود الكلفة ، فلم يتحقق المسقط يبقى على الأصل ولأن الأصل

عدم الكلفة في الأكثر فلا يثبت وجودها مع الشك فيه ، وإن اختلف الساعى ورب المال في أيهما سقى به أكثر فالقول قول رب المال بغير يمين ، فإن الناس لا يستحلفون على صدقاتهم اهـ

(فصل)

وإذا كان لرجل حائطان سقى أحدهما بمؤنة والاخر بغير مؤنة ، ضم غلة أحدهما الى الاخر في تكميل النصاب أو أخرج من الذى سقى بغير مؤنة عشرة ومن الاخر نصف عشرة ، كما يضم أحد النوعين إلى الاخر ، ويخرج من كل واحد منهما ما وجب فيه .

« مسألة ، قال (والوسق ستون صاعا والصاع خمسة أرطال وثلث بالعراقي)

أما كون الوسق ستين صاعا فلا خلاف فيه . قال ابن المنذر : هو قول كل من يحفظ عنه من أهل العلم . وقد روى الأثرم عن سلمة بن صخر عن النبي (ص) قال « الوسق ستون صاعا ، وروى أبو سعيد وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، رواه ابن ماجه

وأما كون الصاع خمسة أرطال وثلثا ففيه اختلاف ذكرناه في باب الطهارة وبيننا أنه خمسة أرطال وثلث بالعراقي ، فيكون مبلغ الخمسة الأوسق ثلاثمائة صاع ، وهو ألف وستمائة رطل بالعراقي ، والرطل العراقي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ووزنه بالمثاقيل سبعون مثقالاً ثم زيد في الرطل مثقال آخر ، وهو درهم وثلاثة أسباع فصار إحدى وتسعين مثقالاً وكملة زنته بالدرهم مائة وثلاثين درهماً والاعتبار بالأول قبل الزيادة فيكون الصاع بالرطل الدمشقي الذى هو ستمائة درهم رطلاً وسبعاً وذلك أوقية وخمسة أسباع وأوقية ومبلغ الخمسة الأوسق بالرطل الدمشقي ثلاثمائة رطل واثنان وأربعون رطلاً وعشر أواق وسبع أوقية وذلك ستة أسباع رطل

(فصل) والنصاب معتبر بالكيل : فإن الأوساق مكيلة ، وإنما نقلت الى الوزن لتضبط وتحفظ وتنقل ؛ ولذلك تعلق وجوب الزكاة بالمكيلات دون الموزونات والمكيلات تختلف في الوزن ، فمنها الثقيل كالحنطة والعدس ومنها الخفيف كالشعير

والذرة ، ومنها المتوسط . وقد نص أحمد على أن الصاع خمسة أرطال وثلاث من الحنطة . وروى جماعة عنه أنه قال : الصاع وزنته فوجدته خمسة أرطال وثلاثي رطل حنطة ، وقال حنبل قال أحمد : أخذت الصاع من أبي النضر ، وقال أبو النضر أخذته من ابن أبي ذئب ، وقال : هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم الذي يعرف بالمدينة . قال أبو عبد الله : فأخذنا العدس فعيرنا به وهو أصلح ما يكال به لأنه لا يتجافى عن مواضعه ، فكلنا به ووزناه فإذا هو خمسة أرطال وثلاث ، وهذا أصح ما وقفنا عليه وما بين لنا من صاع النبي (ص)

وقال بعض أهل العلم : أجمع أهل الحرمين على أن مُد النبي صلى الله عليه وسلم رطل وثلاث قمحا من أوسط القمح ، فمتى بلغ القمح ألفاً وستمائة رطل ففيه الزكاة ، وهذا يدل على أنهم قدروا الصاع بالثقل ، فأما الخفيف فتجب الزكاة فيه إذا قارب هذا وإن لم يبلغه ، ومتى شك في وجوب الزكاة فيه ولم يوجد مكيال يقدر به فلا احتياط الاخراج ، وإن لم يخرج فلا حرج ، لأن الأصل عدم وجوب الزكاة فلا تجب بالشك

فصل

قال القاضي : وهذا النصاب معتبر تحديداً ، فمتى نقص شيئاً لم تجب الزكاة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، والناقص عنها لم يبلغها إلا أن يكون نقصاً يسيراً يدخل في المكيال كالأوقية ونحوها فلا عبرة به ، لأن مثل ذلك يجوز أن يدخل في المكيال فلا ينضب ، فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين .

(فصل) ولا وقص في نصاب الحبوب والثمار ، بل مهما زاد على النصاب أخرج منه بالحساب فيخرج عشر جميع ما عنده ، فإنه لا ضرر في تبغيضه ، بخلاف الماشية فإن فيها ضرراً على ما تقدم

(فصل) وإذا وجب عليه عشر مرة لم يجب عليه عشر آخر ، وإن حال عنده أحوالاً ، لأن هذه الأموال غير مرصدة للنماء في المستقبل ، بل هي إلى النقص أقرب ، والزكاة إنما تجب في الأشياء النامية ليخرج من النماء فيكون أسهل ، فإن

اشترى شيئاً من ذلك للتجارة صار عرضاً تجب فيه زكاة التجارة إذا حال عليه الحول والله أعلم .

(فصل)

ووقت وجوب الزكاة في الحب إذا اشتد وفي الثمرة إذا بدا صلاحها . وقال ابن أبي موسى : تجب زكاة الحب يوم حصاده ، لقول الله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده)

وقائدة الخلاف أنه لو تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب لاشيء عليه لأنه تصرف فيه قبل الوجوب ، فأشبهه ما لو أكل السائمة أو باعها قبل الحول ، وإن تصرف فيها بعد الوجوب لم تسقط الزكاة عنه ، كما لو فعل ذلك في السائمة ولا يستقر الوجوب على كلا القولين حتى تصير الثمرة في الجريب والزرع في البيدر ولو تلف قبل ذلك بغير اتلافه أو تفريط منه فيه فلا زكاة عليه .

قال أحمد : إذا خرص وترك في رموس النخل فعليهم حفظه ، فإن أصابته جائحة فذهبت الثمرة سقط عنهم الخرص ولم يؤخذوا به ، ولا نعلم في هذا خلافاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الخارص إذا خرص الثمرة ثم أصابته جائحة فلا شيء عليه إذا كان قبل الجداد ، ولأنه قبل الجداد في حكم ما لا تثبت اليد عليه بدليل أنه لو اشترى ثمرة فتلفت بجائحة رجع بها على البائع ، وإن تلف بعض الثمرة فقال القاضي : إن كان الباقي نصاباً ففيه الزكاة والا فلا ، وهذا القول يوافق قول من قال لا تجب الزكاة فيه إلا يوم حصاده ، لأن وجوب النصاب شرط في الوجوب ؛ فمتى لم يوجد وقت الوجوب لم يجب

وأما من قال إن الوجوب ثبت إذا بدا الصلاح واشتد الحب ، فقياس قوله إن تلف البعض إن كان قبل الوجوب فهو كما قال القاضي ، وإن كان بعده وجب في الباقي بقدره ، سواء كان نصاباً أو لم يكن نصاباً ، لأن المسقط يختص ببعض فاختص السقوط به ، كما لو تلف بعض نصاب السائمة بعد وجوب الزكاة فيها ؛ وهذا فيما إذا تلف بغير تفريطه وعدوانه ، فأما إن أتلفها أو تلفت بتفريطه أو عدوانه بعد الوجوب لم تسقط عنه الزكاة ، وإن كان قبل الوجوب سقطت إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة فيضمنها ولا تسقط عنه

ومتى ادعى رب المال تلفها بغير تفريطه قبل قوله من غير يمين سواء كان ذلك قبل الخرص أو بعده ، ويقبل قوله أيضاً في قدرها بغير يمين ، وكذلك في سائر الدعاوى ، قال أحمد : لا يستحلف الناس على صدقاتهم ، وذلك لأنه حق لله تعالى فلا يستحلف فيه كالصلاة والحد .

فصل

وإن جذها وجعلها في الجرين أو جعل الزرع في البيدر استقر وجوب الزكاة عليه عند من لم يرى التمكن من الأداء شرطاً في استقرار الوجوب ، وإن تلفت بعد ذلك لم تسقط الزكاة عنه ، وعليه ضمها كما لو تلف نصاب السائمة أو الأثمان بعد الحول ، وعلى الرواية الأخرى في كون التمكن من الأداء معتبراً لا يستقر الوجوب فيها حتى تجف الثمرة ويصنف الحب ، ويتمكن من أداء حقه فلا يفعل ، وإن تلف قبل ذلك فلا شيء عليه على ما ذكرنا في غير هذا .

(فصل) ويصح تصرف المالك في النصاب قبل الخرص وبعده بالبيع والهبة وغيرهما ، فإن باعه أو وهبه بعد بدو صلاحه فصدقته على البائع والواهب ، وبهذا قال الحسن ومالك والثوري والأوزاعي ، وبه قال الليث : إلا أن يشترطها على المبتاع ، وإنما وجبت على البائع ، لأنها كانت واجبة عليه قبل البيع فبقي على ما كان عليه ، وعليه إخراج الزكاة من جنس المبيع والموهوب ، وعن أحمد : أنه مخير بين أن يخرج ثمرأ أو من الثمن قال القاضي : الصحيح أن عليه عشر الثمرة فإنه لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة على صحيح المذهب ، ولأن عليه القيام بالثمرة حتى يؤدي الواجب منها ثمرأ فلا يسقط ذلك عنه ببيعها ولا هبتها ، ويتخرج أن تجب الزكاة على المشتري على قول من قال : إن الزكاة إنما تجب يوم حصاده ، لأن الوجوب إنما تعلق بها في ملك المشتري فكان عليه ، ولو اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ثم بدا صلاحها في يد المشتري على وجه صحيح مثل أن يشتري نخلة مثمرة ويشترط ثمرتها أو وهبت له ثمرة قبل بدو صلاحها فبدا صلاحها في يد المشتري أو المتهب أو وصى له بثمرتها فقبلها بعد موت الموصي ثم بدا صلاحها فالصدقة عليه ، لأن سبب الوجوب وجد في ملكه فكان عليه كما لو اشترى سائمة أو اتبها فحال الحول عليها عنده اهـ .

فصل

وإذا اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها ، فتركها حتى بدا صلاحها فإن لم يكن شرط القطع فالبيع باطل وهي باقية على ملك البائع زكاتها عليه ، وإن شرط القطع ، فقد روى أن البيع باطل أيضاً ويكون الحكم فيها كما لو لم يشترط القطع وروى أن البيع صحيح ويشتركان في الزيادة فعلى هذا يكون على المشتري زكاة حصته منها إن بلغت نصاباً فإن لم يكن المشتري من أهل الزكاة كالمكاتب والذي فلا زكاة فيها وإن عاد البائع فاشتراها بعد بدو الصلاح أو غيره فلا زكاة فيها إلا أن يكون قصد بيعها الفرار من الزكاة فلا تسقط .

(فصل) وإن تلفت الثمرة قبل بدو الصلاح أو الزرع قبل اشتداد الحب ، فلا زكاة فيه ، وكذلك إن أتلفه المالك إلا أن يقصد الفرار من الزكاة وسواء قطعها للأكل أو للتخفيف عن النخيل لتحسين بقية الثمرة أو حفظ الأموال إذا خاف عليها العطش أو ضعف الجمار فقطع الثمرة أو بعضها بحيث نقص النصاب أو قطعها لغير غرض فلا زكاة عليه ، لأنها تلفت قبل وجوب الزكاة . وتعلق حق الفقراء بها فأشبه ما لو هلكت السائمة قبل الحول وإن قصد قطعها للفرار من الزكاة لم تسقط عنه ، لأنه قصد قطع حق من انعقد سبب استحقاقه فلم تسقط كما لو طلق امرأته في مرض موته .

(فصل) وينبغي أن يبعث الإمام ساعيه إذا بدا صلاح الثمار ليخرصها ويعرف قدر الزكاة ويعرف المالك ذلك ، ومن كان يرى الخرص عمر بن الخطاب ، وسهل ابن أبي حنيفة ومروان والقاسم بن محمد والحسن وعطاء والزهرى وعمرو ابن دينار وعبد الكريم بن أبي المخارق ومالك والشافعى وأبو عبيد وأبو ثور ، وأكثر أهل العلم ، وحكى عن الشعبي أن الخرص بدعة ، وقال أهل الرأي : الخرص : ظن وتخمين لا يلزم به حكم وإنما كان الخرص تخويفاً للأكرة لئلا يخونوا فأما أن يلزم به حكم فلا .

ولنا ما روى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كزومهم وثمارهم ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى ، وفي لفظ عن عتاب قال : أمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل ، وتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً ، وقد عمل به النبي صلى الله عليه وسلم فخرص على امرأة بوادى القرى حديقة لها ، رواه الإمام أحمد فى مسنده وعمل به أبو بكر بعده والخلفاء ، وقالت عائشة وهى تذكر شأن خبير ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ، متفق عليه رواه أبو داود ، قولهم هو ظن . قلنا : بل هو اجتهاد فى معرفة قدر الثمرة وإدراكه بالخرص الذى هو نوع من المقادير والمعايير فهو كتقويم المتلفات ، ووقت الخرص حين يبدو صلاحه لقول عائشة رضى الله عنها : يبعث عبد الله بن رواحة ، فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ، ولأن فائدة الخرص معرفة الزكاة وإطلاق أرباب الثمار فى التصرف فيها والحاجة إنما تدعو إلى ذلك حين يبدو الصلاح وتجب الزكاة .

فصل

ويجزىء خارص واحد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث ابن رواحة فيخرص ولم يذكر معه غيره ، ولأن الخارص يفعل ما يؤديه اجتهاده إليه ، فهو كالحاكم والقائف ويعتبر فى الخارص أن يكون أميناً غير متهم .

(فصل) وصفة الخرص تختلف باختلاف الثمرة فإن كان نوعاً واحداً فإنه يطيب بكل نخلة أو شجرة وينظر كم فى الجميع رطباً أو عنباً ثم يقدر ما يجىء منها تمراً ، وإن كان أنواعاً خرص كل نوع على حدته لأن الأنواع تختلف ، فمنها ما يكثر رطبه ويقل ثمره ، ومنها ما يكون بالعكس وهكذا العنب ، ولأنه يحتاج إلى معرفة قدر كل نوع حتى يخرج عشره فاذا خرص على المالك وعرفه قدر الزكاة خيره بين أن يضمن قدر الزكاة ويتصرف فيها بما شاء من أكل وغيره وبين حفظها إلى وقت الجداد والجفاف فإن اختار حفظها ثم أ تلفها أو تلفت بتفريطه فعليه ضمان نصيب الفقراء بالخرص ، وإن أ تلفها أجني ، فعليه قيمة ما أ تلف . والفرق بينهما . أن رب المال وجب عليه تجفيف هذا الرطب بخلاف الاجني ، ولهذا قلنا فيمن أ تلف أضحيتة المتعينة ، عليه أضحية مكانها وإن أ تلفها أجني فعليه قيمتها ،

وإن تلفت بجائحة من السماء سقط عنهم الخرص . نص عليه أحمد ، لأنها تلفت قبل استقرار زكاتها وإن ادعى تلفها بغير تفريطه فالقول قوله بغير يمين كما تقدم وإن حفظها إلى وقت الإخراج فعليه زكاة الموجود لا غير سواء اختار الضمان أو حفظها على سبيل الأمانة ، وسواء كانت أكثر مما خرصه الخارص أو أقل ، وبهذا قال الشافعي وقال مالك : يلزمه ما قال الخارص زاد أو نقص إذا كانت الزكاة متقاربة ، لأن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي بدليل وجوب ما قال عند تلف المال . ولنا أن الزكاة أمانة فلا تصير مضمونة بالشرط كالوديعة ولا نسلم أن الحكم انتقل إلى ما قاله الساعي وإنما يعمل بقوله إذا تصرف في الثمرة ولم يعلم قدرها ، لأن الظاهر أصابته ، قال أحمد إذا خرص على الرجل فإذا فيه فضل كثير مثل الضعف تصدق بالفضل ، لأنه يخرص بالسوية وهذه الرواية تدل على مثل قول مالك : وقال : إذا تجافى السلطان عن شيء من العشر يخرج به فيؤديه ، وقال : إذا حط من الخرص عن الأرض يتصدق بقدر ما نقصوه من الخرص ، وإن أخذ منهم أكثر من الواجب عليهم ، فقال أحمد : يحتسب لهم من الزكاة لسنة أخرى ونقل عنه أبو داود لا يحتسب بالزيادة ، لأن هذا غاصب وقال أبو بكر وبهذا أقول ويحتمل أن يجمع بين الروایتين فيحتسب به إذا نوى صاحبه به التعجيل ، ولا يحتسب به إذا لم ينو ذلك .

فصل

وإن ادعى رب المال غلط الخارص وكان ما ادعاه محتملاً قبل قوله بغير يمين ، وإن لم يكن محتملاً مثل أن يدعى غلط النصف ونحوه لم يقبل منه : لأنه لا يحتمل فيعلم كذبه وإن قال لم يحصل في يدي غير هذا قبل منه بغير يمين ، لأنه قد تلف بعضها بآفة لا نعلها .

(فصل وعلى الخارص أن يترك في الخرص الثلث أو الربع توسعة على أرباب الأموال ، لأنهم يحتاجون إلى الأكل هم وأضيافهم ويطعمون جيرانهم وأهلهم وأصدقاءهم وسؤالهم ، ويكون في الثمرة السقطة وينتأبها الطير وتأكل منه المارة فلو استوفى الكل منهم أضر بهم ، وبهذا قال إسحاق ونحوه قال الليث وأبو عبيد والمرجع في تقدير المتروك إلى الساعي باجتهاده ، فإن رأى الأكلة كثيراً ترك الثلث ،

وان كانوا قليلا ترك الربع ، لما روي سهل بن أبي حشمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ، رواه أبو عبيد وأبو داود والنسائي والترمذي ، وروى أبو عبيد بإسناده عن مكحول قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث الخراص قال : « خففوا على الناس فإن في المال العرية والواطنة والآكلة ، قال أبو عبيد : الواطنة . السابلة سموا بذلك لوطئهم بلاد الثمار مجتازين . والآكلة أرباب الثمار وأهلهم ، ومن لصق بهم ، ومنه حديث سهل في مال سعد بن أبي سعد حين قال . لولا أني وجدت فيه أربعين عريشاً لخرصته تسعمائة وسق ، وكانت تلك العرش لهؤلاء الآكلة ، والعرية ، النخلة أو النخلات يهب انساناً ثمرتها فجاء عن النبي (ص) أنه قال « ليس في العرايا صدقة » .

وروي ابن المنذر عن عمر رضي الله عنه أنه قال لسهل بن حشمة : اذا أتيت على نخل قد حضرها قوم فدع لهم ما يأكلون ، والحكم في العنب كالحكم في النخيل سواء ، فإن لم يترك لهم الخارص شيئاً فلهم الاكل قدر ذلك ولا يحتسب عليهم به ، نص عليه لانه حق لهم فإن لم يخرج الامام خارصاً فاحتاج رب المال الى التصرف في الثمرة فأخرج خارصاً جاز أن يأخذ بقدر ذلك ، ذكره القاضي ، وان خرص هو وأخذ بقدر ذلك جاز ، ويحتاج في أن لا يأخذ أكثر مما له أخذه .

(فصل)

ويخرص النخل والكرم لما روينا من الاثر فيها ولم يسمع بالخرص في غيرهما فلا يخرص الزرع بسنبله : وهذا قال عطاء والزهرى ومالك ، لان الشرع لم يرد بالخرص فيه ، ولا هو في معنى المنصوص عليه ، لان ثمرة النخل والكرم تؤكل رطباً فيخرص على أهله للتوسعة عليهم ليخلى بينهم وبين أكل الثمرة والتصرف فيها ثم يؤدون الزكاة منها على ما خرص ، ولان ثمرة الكرم والنخل ظاهرة مجتمعة فخرصها أسهل من خرص غيرها وما عداهما فلا يخرص ، وانما على أهله فيه الامانة اذا صار مصنف يابسا ولا بأس أن يأكلوا منه ما جرت العادة بأكله ولا يحتسب عليهم .

وسئل أحمد عما يأكل أرباب الزروع من الفريك قال : لا بأس به أن يأكل منه صاحبه ما يحتاج إليه ، وذلك لأن العادة جارية به فأشبه ما يأكله أرباب الثمار من ثمارهم ، فإذا صنع الحب أخرج زكاته الموجود كله ولم يترك منه شيء لأنه إنما ترك لهم في الثمرة شيء ليكون النفوس تتوق إلى أكلها رطبة والعادة جارية به وفي الزرع إنما يؤكل شيء يسير لا وقع له .

(فصل) ولا يخرص الزيتون ولا غير النخل والكرم : لأن حبه متفرق في شجره مستور بورقه ولا حاجة بأهله إلى أكله بخلاف النخل والكرم ، فإن ثمرة النخل مجتمعة في عذوقه والعنب في عناقيده فيمكن أن يأتي الخرص عليه ، والحاجة داعية إلى أكلهما في حال رطوبتهما ، وبهذا قال مالك : وقال الزهري والأوزاعي والليث : يخرص . لأنه ثمر تجب فيه الزكاة فيخرص كالرطب والعنب ولنا أنه لا نص في خرصه ولا هو في معنى المنصوص فيبقى على الأصل

(فصل) ووقت الإخراج للزكاة بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار ، لأنه أو أن الكمال وحال الإدخار ، والمؤنة التي تزم الثمرة إلى حين الإخراج رب المال لأن الثمرة كالماشية ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها إلى حين الإخراج على ربها كذا هاهنا ، فإن أخذ الساعي الزكاة قبل التجفيف فقد أساء ، ويرده إن كان رطباً بحاله ، وإن تلف رد مثله ، وإن جففه وكان قدر الزكاة ، فقد استوفى الواجب ، وإن كان دونه أخذ الباقي ، وإن كان زائداً رد الفضل ، وإن كان المخرج لها رب المال لم يجزه ولزمه إخراج الفضل بعد التجفيف : لأنه أخرج غير الفرض فلم يجزه كما لو أخرج الصغيرة من الماشية عن الكبار

(فصل) وإن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها خوفاً من العطش ، أو لضعف الجار ، جاز قطعها ، لأن حق الفقراء إنما يجب على طريق المواساة ، فلا يكلف الإنسان من ذلك ما يهلك أصل ماله ، ولأن حفظ الأصل أخظ للفقراء من حفظ الثمرة ، لأن حقهم يتكرر بحفظها في كل سنة فهم شركاء في النخل ، ثم إن كان يكفي تجفيف الثمرة دون قطع جميعها جففها ، وإن لم يكف الا قطع جميعها جاز ، وكذلك إن أراد قطع الثمرة لتحسين الباقي منها جاز ، وإذا أراد ذلك ، فقال القاضي : يخير الساعي بين أن يقاسم رب المال الثمرة قبل الجداد بالخرص ويأخذ

أصيبهم نخلة مفردة ويأخذ ثمرتها ، وبين أن يجدها ويقاسمه إياها بالكيل ،
ويقسم الثمرة في الفقراء ، وبين أن يبيعها من رب المال أو من غيره قبل الجداد
أو بعده ويقسم ثمنها في الفقراء ، وقال أبو بكر : عليه الزكاة فيه يابساً ، وذكر
أن أحمد نص عليه ، وكذلك الحكم في العنب الذي لا يجيء منه زبيب كالخري
والرطب الذي لا يجيء منه تمر جيد كالبرنبا والهلث ، فإن قيل : فهلا قلتم
لا زكاة فيه ، لأنه لا يدخر ، فهو كالخضراوات وطلع الفحال ، قلنا : لأنه يدخر
في الجملة ، وإنما لم يدخر هاهنا ، لأن أخذه رطباً أنفع فلم تسقط منه الزكاة ؛ لك
ولا تجب فيه الزكاة حتى يبلغ حداً يكون منه خمسة أوسق تمراً : أو زيبياً إلا على
الرواية الأخرى ، وإذا أتلّف رب المال هذه الثمرة ، فقال القاضي : عليه قيمتها
كما لو أتلّفها غير رب المال ، وعلى قول أبي بكر يجب في ذمته العشر تمراً أو زيبياً
كما في غير هذه الثمرة ، قال : فإن لم يجد التمر فقيه قولان : أحدهما : يؤخذ منه
قيمته ، والثاني : يكون في ذمته وعليه أن يأتي به .

(فصل)

فأما كيفية الإخراج : فإن كان المال الذي فيه الزكاة نوعاً واحداً أخذ منه
جيداً كان أو رديئاً ، لأن حق الفقراء يجب على طريق المواساة فهم بمنزلة
الشركاء لا نعلم في هذا خلافاً ، وإن كان أنواعاً أخذ من كل نوع ما يخصه ، هذا
قول أكثر أهل العلم ، وقال مالك والشافعي : يؤخذ من الوسط ، وكذلك قال
أبو الخطاب . إذا شق عليه إخراج زكاة كل نوع منه : قال ابن المنذر ، وقال غيرهما
يؤخذ عشر ذلك من كل بقدره وهو أولى ؛ لأن الفقراء بمنزلة الشركاء فينبغي أن
يتساووا في كل نوع منه ولا مشقة في ذلك بخلاف الماشية إذا كانت أنواعاً ؛
فإن إخراج حصة كل نوع منه يفضي إلى تشغيص الواجب ، وفيه مشقة بخلاف
الثمار ، ولهذا وجب في الزائد بحسابه ، ولا يجوز إخراج الرديء لقوله تعالى
(٢ ، ٢٦٧ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) قال أبو أمامة سهل بن حنيف — في
هذه الآية . هو الجعور ولون الخبيث ^(١) فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
(١) الجعور : بضم الجيم ، والخبيث . بضم المهملة . نوعان من الدقل ، وهو
بالتحريك : التمر الرديء اليابس .

يؤخذ في الصدقة ، رواه النسائي وأبو عبيد ، قال : وهما ضربان من التمر ، أحدهما إنما يصير قشراً على نوى ، والآخر إذا أثمر صار حشفاً ، ولا يجوز أخذه الجيد عن الرديء لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إياك وكرائم أموالهم » ، فإن تطوع رب المال بذلك جاز ، وله ثواب الفضل على ما ذكرنا في فضل الماشية .

(فصل فاما الزيتون : فإن كان مما لا زيت له فإنه يخرج منه عشرة حبا إذا بلغ نصاباً لأنه حال كماله وادخاره فإنه يخرج منه كما يخرص الرطب في حال رطوبته وإن كان له زيت أخرج منه زيتاً إذا بلغ الحب خمسة أوسق ، وهذا قول الزهري والأوزاعي ومالك والليث ، قالوا : يخرص الزيتون ويؤخذ زيتاً صافياً ، وقال مالك : إذا بلغ خمسة أوسق أخذ العشر من زيتة بعد أن يعصر ؛ وقال الثوري وأبو حنيفة : يخرج من حبه كسائر الثمار ، ولأنه الحالة التي تعتبر فيها الأوساق ، فكان إخراجها فيها كسائر الثمار وهذا جائز ، والأول أولى . لأنه يكفي الفقراء مؤنته ، فيكون أفضل كتجفيف التمر ، ولأنه حال كماله وادخاره فيخرج منه كما يخرص الرطب في حال رطوبته ، ويخرج منه إذا يبس .

(فصل) ومذهب أحمد أن في العسل العشر ، قال الأثرم : سئل أبو عبد الله أنت تذهب إلى أن في العسل زكاة ؟ قال : نعم ، أذهب إلى أن في العسل زكاة العشر ، قد أخذ عمر منهم الزكاة ، قلت ذلك على أنهم تطوعوا به ؟ قال : لا ، بل أخذهم منهم ، ويروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومكحول والزهري وسليمان ابن موسى والأوزاعي وإسحاق .

وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر . لا زكاة فيه ، لأنه مائع خارج من حيوان أشبه اللبن ، قال ابن المنذر . ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه ، وقال أبو حنيفة . إن كان في أرض العشر ففيه الزكاة ، والا فلا زكاة فيه .

ووجه الأول ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل ، من كل قرية من أوسطها ، رواه أبو عبيد والأثرم وابن ماجه ، وعن سليمان بن موسى أن أبا سيارَةَ المتعي قال : « قلت يا رسول الله إن لي نخلاً ، قال : أد عشرها » ، قال : فاحم إذا جبلها

فجاء له ، رواه أبو عبيد وابن ماجه ، وروى الاثرم عن ابن أبي ذبابه عن أبيه عن جده . أن عمر رضى الله عنه امره في العسل بالعشر ، اما اللبن فإن الزكاة وجبت في أصله وهي السائمة بخلاف العسل ، وقول ابن حنيفة ينبغي على أن العشر والخراج لا يجتمعان ؛ وسند ذكر ذلك أن شاء الله تعالى .

(فصل) ونصاب العسل عشرة افراق ، وهذا قول الزهرى ، وقال أبو يوسف ومحمد خمسة اوساق لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ، وقال أبو حنيفة . تجب في قليله وكثيره بناء على أصله في الحبوب والثمار ووجه الاول ما روى عن عمر (رض) أن ناسا سألوه فقالوا . إن رسول الله (ص) قطع لنا واديا بآمين فيه خلايا من نحل وأنا نجد ناسا يسرقونها ، فقال عمر (رض) إن أدبتم صدقتها من كل عشرة افراق فرقا حمينها لكم ، رواه الجوزجاني ؛ وهذا تقدير من عمر رضى الله عنه فيتعين المصير اليه ، إذا ثبت هذا فإن الفرق ستة عشر رطلا بالعراق فيكون نصابه مائة وستون رطلا ، وقال احمد في رواية ابن داود ، قال الزهرى في عشرة افراق فرق ، والفرق ستة عشر رطلا ، قال ابن حامد . الفرق ستون رطلا فيكون النصاب ستمائة رطل ، فإنه يروى أن الخليل بن احمد قال . الفرق باسكان الراء مكيال ضخم من ميكاييل أهل العراق وقيل هو مائة وعشرون رطلا ، ويحتمل أن يكون نصابه ألف رطل لحديث عمرو بن شعيب أن كان يؤخذ في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرب العسل من كل عشر قرب قربة من اوسطها ، والقربة عند الاطلاق مائة رطل بدليل أن القلتين خمس قرب وهي خمسمائة رطل .

وروى سعيد قال . حدثنا عبد العزيز بن محمد اخبرني عبد الرحمن بن الحارث ابن أبي ذئاب عن أبيه عن جده أنه قال لقومه . أنه لا خير في مال لا زكاة فيه ، قال فأخذ من كل عشر قرب قربة فجئت بها الى عمر بن الخطاب فأخذها فجعلها في صدقات المسلمين ، ووجه الاول قول عمر . من كل عشرة افراق قرقا ، والفرق بتحريك الراء ستة عشر رطلا .

قال أبو عبيد لا خلاف بين الناس أعلمه في أن الفرق ثلاثة أصع ، وقال النبي (ص)

لكعب بن عجرة : أطعم ستة مساكين فرقاً من طعام ، فقد بين أنه ثلاثة أصع
وقالت عائشة : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء هو الفرق
هذا هو المشهور فيصرف الاطلاق اليه . والفرق هو مكبال ضخمة لا يصح حمله
عليه لوجوه . أحدها أنه غير مشهور في كلامهم فلا يحمل عليه المطلق من كلامهم
قال ثعلب : قل فرق ولا تقل فرق . قال خدّاش بن زهير : يأخذون الأرض في
إخوتهم فرق السمن وشاة في الغنم .

الثاني أن عمر قال : من كل عشرة أفراق فرق ؛ والأفراق جمع فرق بفتح الراء
وجمع فرق يأسكان الراء فروق ، وفي القلة أفرق ، لأن ما كان على وزن فعل
ساكن العين غير معتل فجمعه في القلة أفعل وفي الكثرة فعال أو فعول
والثالث أن الفرق الذي هو مكبال ضخمة من مكابيل أهل العراق لا يحمل
عليه كلام عمر (رض) وإنما يحمل كلامه على مكابيل أهل الحجاز لأنه بها ومن أهلها ويؤكد
ما ذكرنا تفسير الزهري له في نصاب العسل بما قلناه ، والامام أحمد ذكره في
معرض الاحتجاج به ، فبدل على أنه ذهب اليه والله أعلم

« مسألة ، قال (والأرض أرضان ، أرض صلح وعنوة) »

وجملته أن الأرض قسيمان : صلح وعنوة ، فأما الصلح فهو كل أرض صالح
أهلها عليها لتكون لهم ويؤدون خراجاً معلوماً ، فهذه الأرض ملك لأربابها ،
وهذا الخراج في حكم الجزية متى أسلموا سقط عنهم ولهم يعيها وهبتها ورهنها لأنها
ملك لهم ، وكذلك إن صالحوا على أداء شيء غير موظف على الأرض ، وكذلك كل
أرض أسلم عليها أهلها ، كأرض المدينة وشبهها ، فهذه ملك لأربابها لا خراج عليها
ولهم التصرف فيها كيف شاءوا .

وأما الثاني وهو ما فتح عنوة فهي ما أجلى عنها بالسيف ولم تقسم بين الغانمين
فهذه تصير وقفاً للمسلمين يضرب عليها خراج معلوم يؤخذ منها في كل عام يكون
أجرة لها وتقر في أيدي أربابها ما داموا يؤدون خراجها ، وسواء كانوا مسلمين
أو من أهل الذمة ، ولا يسقط خراجها بإسلام أربابها ولا بانتقالها إلى مسلم لأنه
بمنزلة أجرتها ، ولم نعلم أن شيئاً مما فتح عنوة قسم بين المسلمين إلا خيبر ، فإن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصفها فصار ذلك لأهله لا خراج عليه : وسائر ما فتح عنوة مما فتحه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده : كأرض الشام والعراق ومصر وغيرها لم يقسم منه شيء ، فروى أبو عبيد في الأموال أن عمر رضي الله عنه قدم الجاية فأراد قسمة الأرض بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذا ليكونن ما تكره ، إنك ان قسمتها اليوم صار الريع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد والمرأة ، ثم يأتي بعدهم قوم آخر يسدون من الإسلام منداً وهم لا يجدون شيئاً ، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم ، فصار عمر الى قول معاذ .

وروى أيضاً قال : قال الما جشون ، قال بلال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في القرى التي افتتحوها عنوة : اقسما بيننا وخذ خمسها ، فقال عمر لا ، هذا عين المال ، ولكني أحبسه فينا يجرى عليهم وعلى المسلمين ، فقال بلال وأصحابه لعمر اقسما بيننا ، فقال عمر : اللهم اكفني بلالا وذويه ؛ قال فما حال الحول ومنهم عين تطرف .

وروى بإسناده عن سفيان بن وهب الخولاني قال : لما افتتح عمرو بن العاص مصر قام ابن الزبير فقال : يا عمرو بن العاص اقسما ، فقال عمرو : لا اقسما ، فقال ابن الزبير لتقسمنها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ، فقال عمرو لا اقسما حتى أكتب إلى أمير المؤمنين ، فكتب الى عمر ، فكتب اليه عمر أن دعها حتى يعرفوا منها جبل الحيلة

قال القاضي : ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة أنه قسم أرضاً عنوة الا خيبر .

فصل

قال أحمد : ومن يقوم على أرض الصلح وأرض العنوة ، ومن أين هي وإلى أين هي ؟ وقال أرض الشام عنوة الا حمص وموضعا آخر . وقال مادون النهر صلح وما وراءه عنوة . وقال فتح المسلمون السواد عنوة إلا ما كان منه صلح ، وهي أرض الحيرة وأرض مائقيبا . وقال أرض الثرى خلطوا في أمرها ، فأما ما فتح عنوة من نهاوند الى طبرستان خراج

وقال أبو عبيد : أرض الشام عنوة ما خلا مدنها فإنها فتحت صلحا إلا قيسارية
افتتحت عنوة وأرض السواد والحل وناهوند والأهواز ومصر والمغرب . قال
موسى بن علي بن رباح عن أبيه : المغرب كله عنوة ؛ فأما أرض الصلح فأرض هجر
والبحرين وأيلة ودومة الجندل وأذرح ، فهذه القرى التي أدت إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الجزيرة ومدن الشام ما خلا أرضها إلا قيسارية وبلاد الجزيرة
كلها ، وبلاد خراسان كلها أو أكثرها صلح ، وكل موضع فتح عنوة فإنه وقف
على المسلمين .

(فصل) وما استأنف المسلمون فتحه ، فإن فتح عنوة ففيه ثلاث روايات
إحداهن أن الإمام خبر بين قسمتها على الغنائم وبين وقفيتها على جميع المسلمين
لأن كلا الأمرين قد ثبت فيه حجة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن النبي (ص)
قسم نصف خيبر ووقف نصفها لنوائبه ، ووقف عمر الشام والعراق ومصر
وسائر ما فتحه ، وأقره على ذلك علماء الصحابة وأشاروا عليه به . وكذلك فعل من
بعده من الخلفاء ، ولم يعلم أحد منهم قسم شيئا من الأرض التي افتتحوها
والثانية أنها نصير وقفا بنفس الاستيلاء عليها لاتفاق الصحابة عليه ، وقسمه
النبي صلى الله عليه وسلم خيبر كان في بدء الاسلام وشدة الحاجة ، فكانت المصلحة
فيه وقد تعينت المصلحة فيما بعد ذلك في وقف الأرض فكان ذلك هو الواجب .
والثالثة أن الواجب قسمتها ؛ وهو قول مالك وأبي ثور ، لأن النبي (ص)
فعل ذلك ، وفعله أولى من فعل غيره مع عموم قوله تعالى (٨ ، ١) واعلموا أنما
غنمتم من شيء فإن لله خمسه) الآية ، يفهم منها أربعة أخماسها للغنائم ، والرواية
الأولى أولى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين جميعا في خيبر ، ولأن
عمر قال : لولا آخر الناس لقسمت الأرض كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ،
فقد وقف الأرض مع علمه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على أن فعله ذلك
لم يكن متعينا ، كيف والنبي صلى الله عليه وسلم قد وقف نصف خيبر ؟ ولو
كانت للغنائم لم يكن له وقفها .

قال أبو عبيد ، تواترت الآثار في افتتاح الأرضين عنوة بهذين الحكمين ، حكم

رسول الله صلى الله عليه وسلم في خير حين قسمها ، وبه أشار بلال وأصحابه على عمر في أرض الشام . وأشار به الزبير في أرض مصر ، وحكم عمر في أرض السواد وغيره حين وقفه ، وبه أشار على ومعاذ على عمر في أرض الشام ، وليس فعل النبي صلى الله عليه وسلم راداً لفعل عمر ، لأن كل واحد منها اتبع آية محكمة قال الله تعالى (٨ ، ١٤) واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة (وقال (٥٩ ، ١١) ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) الآية . وكان كل واحد من الأمرين جائزاً . والنظر في ذلك إلى الإمام ، فما رأى من ذلك فعله . وهذا قول الثوري وأبي عبيد .

إذا ثبت هذا فإن الاختيار المفوض إلى الإمام اختيار مصلحة لا اختيار تشبه فيلزمه فعل ما يرى المصلحة فيه ، ولا يجوز له العدول عنه ، كالخيرة بين القتل والاسترقاق والفداء والمن في الأسرى ، ولا يحتاج إلى النطق بالوقف ، بل تركه له من غير قسمة هو وقفه لها ، كما أن قسمها بين الغانمين لا يحتاج معه إلى لفظ ، وإن عمر وغيره لم ينقل عنهم في وقف الأرض لفظ الوقف ، ولأن معنى وقفها ههنا أنها باقية لجميع المسلمين ، يؤخذ خراجها ويصرف في مصالحهم ، ولا يخص أحد بملك شيء منها . وهذا حاصل بتركها

فصل

فأما ما جلي عنها أهلها خوفاً من المسلمين ، فهذه تصير وقفاً بنفس الظهور عليها لأن ذلك متعين فيها ، إذ لم يكن لها غانم ، فكان حكمها حكم النية يكون للمسلمين كلهم ، وقد روى أنها لا تصير وقفاً حتى يقفها الإمام ، وحكمها حكم العنوة إذا وقفت . وما صالح عليه الكفار من أرضهم على أن الأرض لنا ونقرم فيها بخراج معلوم ، فهو وقف أيضاً ، حكمه حكم ما ذكرناه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فتح خير وصالح أهلها على أن يعمرها أرضها ولهم نصف ثمرتها فكانت للمسلمين منهم ، وصالح بني النضير على أن يجلبهم من المدينة ، ولهم ما اقلت الإبل من الامتعة والاموال ، إلا الحلقة — يعني السلاح — فكانت مما أفاء الله على رسوله ، فأما ما صولحوا عليه على أن الأرض لهم ونقرم فيها بخراج معلوم ، فهذا الخراج

في حكم الجزية تسقط بإسلامهم والأرض لهم لا خراج عليها ، لأن الخراج الذي ضرب عليهم إنما كان من أجل كفرهم ، بمنزلة الجزية المضروبة على رءوسهم ، فإذا أسلموا سقط كما تسقط الجزية وتبقى الأرض ملكاً لهم لا خراج عليها ، ولو انتقلت الأرض إلى مسلم لم يجب عليها خراج لذلك

(فصل)

ولا يجوز شراء شيء من الأرض الموقوفة ولا بيعه في قول أكثر أهل العلم منهم عمر وعلي وابن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم . وروى ذلك عن عبد الله بن مغفل وقبيصة بن ذؤيب ومسلم بن مسلم وميمون بن مهران والاوزاعي ومالك وأبي إسحاق الفزاري .

وقال الاوزاعي : لم يزل أئمة المسلمين ينهون عن شراء أرض الجزية ويكرهه علماءهم . وقال الاوزاعي : أجمع رأي عمر وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما ظهروا على الشام على إقرار أهل القرى في قراهم على ما كان بأيديهم من أرضهم ، يعمرونها ويؤدون خراجها إلى المسلمين ، ويرون أنه لا يصلح لأحد من المسلمين شراء ما في أيديهم من الأرض طوعاً ولا كرهاً ، وكرهوا ذلك مما كان من اتفاق عمر وأصحابه في الأرضين المحبوسة على آخر هذه الأمة من المسلمين ، لا تباع ولا تورث ، قوة على جهاد من لم يظهر عليه بعد من المشركين .

وقال الثوري : إذا أقر الإمام أهل الغنوة في أرضهم توارثوها وتبايعوها . وروى نحو هذا عن ابن سيرين والقرطبي ، لما روى عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود اشترى من دهقان أرضاً على أن يكفيه جزيتها ، وروى عنه أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السفر في الأهل والمال ، ثم قال عبد الله : وكيف بئال بزازان وبكذا وبكذا ؟ ، وهذا يدل على أن له مالا بزازان ، ولأنها أرض لهم فجاز بيعها .

وقد روى عن أحمد أنه قال . إن كان الشراء أسهل يشتري الرجل ما يكفيه ويغنيه عن الناس ، هو رجل من المسلمين . وكره البيع في أرض السواد ، وإنما رخص في الشراء والله أعلم لأن بعض الصحابة اشترى : ولم يسمع عنهم البيع ،

ولأن الشراء استخلاص الأرض فيقوم فيها مقام من كانت في يده ، والبيع أخذ عوض عما لا يملكه ولا يستحقه فلا يجوز

ولنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، فإنه روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا أرضهم ، وقال الشعبي : اشترى عتبة بن فرقد أرضاً على شاطئ الفرات ليتخذ فيها قصبا ، فذكر ذلك لعمر فقال : ممن اشتريتها؟ قال من أربابها ، فلما اجتمع المهاجرون والانصار قال هؤلاء أربابها فهل اشتريت منهم شيئا؟ قال لا ، قال فارددها على من اشتريتها منه وخذ مالك ، وهذا قول عمر في المهاجرين والانصار بمحض سادة الصحابة وأئمتهم فلم ينكر فكان إجماعا ، ولا سبيل الى وجود إجماع أقوى من هذا وشبهه ، إذ لا سبيل الى نقل قول جميع الصحابة في مسألة ، ولا الى نقل قول العشرة ولا يوجد الإجماع الا القول المنتشر فإن قيل فقد خالفه ابن مسعود بما ذكرناه عنه

قلنا لانسلم المخالفة ، وقولهم اشترى قلنا المراد به اكرى ، كذلك قال أبو عبيد والدليل عليه قوله «على أن يكفيه جزيتها ولا يكون مشتريا لها وجزيتها على غيره» وقد روى عنه القاسم أنه قال : من أقر بالطسق فقد أقر بالصغار والذل ، وهذا يدل على أن الشراء هاهنا الاكتراء ، وكذلك كل من رويت عنه الرخصة في الشراء فحمول على ذلك .

وقوله «فكيف بمال بزازان» فليس فيه ذكر الشراء ، ولأن المال أرض فيحتمل أنه أراد مالا من السائمة أو التجارة أو الزرع أو غيره . ويحتمل أنه أرضا كترها ويحتمل أنه أراد بذلك غيره ، وقد يعيب الإنسان الفعل المعيب من غيره .

جواب ثان : أنه يتناول الشراء ، وبقي قول عمر في النهي عن البيع غير مغارض وأما المعنى فلأنها موقوفة فلم يحز بيعها كسائر الاحباس والوقوف ، والدليل على وقفها النقل والمعنى .

أما النقل : فما نقل من الاخبار أن عمر لم يقسم الأرض التي افتتحها ، وتركها لتكون مادة لاجناد المسلمين الذين يقاتلون في سبيل الله الى يوم القيامة ، وقد نقلنا بعض ذلك ، وهو مشهور تغنى شهرته عن نقله

وأما المعنى : فلأنها لو قسمت لكنت للذين افتتحوها ، ثم لورثتهم أو لمن انتقلت إليه عنهم ، ولم تكن مشتركة بين المسلمين ، ولأنها لو قسمت لم تخف بالكلية .

فإن قيل : فليس في هذا ما يلزم منه الوقف ، لأنه يحتمل أنه تركها للمسلمين عامة فيكون فينا للمسلمين ، والإمام نائبهم ، فيفعل ما يرى فيه المصلحة من بيع أو غيره ، ويحتمل أنه تركها لأربابها ، كفعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكة . قلنا أما الأول فلا يصح ، لأن عمر إنما ترك قسمتها لتكون مادة للمسلمين كلهم ينتفعون بها مع بقاء أصلها ، وهذا معنى الوقف ، ولو جاز تخصيص قوم بأصلها لكان الذين افتتحوها أحق بها ، فلا يجوز أن يمنعها أهلها لمفسدة ثم يخص بها غيرهم مع وجود المفسدة المانعة ، والثاني أظهر فسادا من الأول فإنه إذا منعها المسلمين المستحقين كيف يخص بها أهل الذمة المشركين الذين لا حق لهم ولا نصيب ؟

فصل

وإذا قلنا : بصحة الشراء ، فإنها تكون في يد المشتري على ما كانت في يد البائع يؤدي خراجها ، ويكون معنى الشراء ههنا : نقل اليد من البائع إلى المشتري بعوض ، وإن شرط الخراج على البائع كما فعل ابن مسعود ، فيكون اكتراء لا شراء ، وينبغي أن يشترط بيان مدته كسائر الاجارات .

(فصل) وإذا بيعت هذه الأرض لحكم بصحة البيع حاكم صح لأنه مختلف فيه ، فصح بحكم الحاكم كسائر المجتهدات ، وإن باع الإمام شيئا لمصلحة رآها ، مثل أن يكون في الأرض ما يحتاج إلى عمارة لا يعمرها إلا من يشتريها ، صح أيضا لأن فعل الإمام كحكم الحاكم ، وقد ذكر ابن عائد في كتاب فتوح الشام ، قال . قال غير واحد من مشيختنا : ان الناس سألوا عبد الملك والوليد وسليمان أن يأذنوا لهم في شراء الأرض من أهل الذمة ، فأذنوا لهم على إدخال أثمانها في بيت المال ، فلما ولي عمر بن العزيز أعرض عن تلك الاشربة لاختلاط الامور فيها ، لما وقع فيها من المواريث ومهور النساء ، وقضاء الديون ، ولم يقدر على تخليصه ولا معرفة ذلك ، وكتب كتابا قرىء على الناس سنة المائة هـ أن من اشترى

شيئا بعد سنة مائة ، فإن يبعه مردود ، وسمى سنة مائة ، سنة المدة فتناهى الناس عن شرائها ، ثم اشتروا أشرية كثيرة كانت بأيدي أهلها تؤدي العشر ولا جزية عليها ، فلما أفضى الأمر إلى المنصور رفعت تلك الأشرية إليه وأن ذلك أضر بالخراج ، فأراد ردها إلى أهلها ، فقيل له : قد وقعت في المواريث والمهور ، واختلط أمرها ، فبعث المعدلين ، منهم . عبد الله بن يزيد إلى حمص وإسماعيل ابن عياش إلى بلعك وهضاب بن طوق ومحمد بن زريق إلى الغوطة وأمرهم أن لا يضعوا على القطائع والأشرية العظيمة القديمة خراجا ، ووضعوا الخراج على ما بقي بأيدي الانباط ، وعلى الأشرية المحدثه من بعد سنة مائة إلى السنة التي عدل فيها . فينبغي أن يجرى ما باعه امام ، أو بيع ياذنه ، أو تعذر رد بيعه هذا المجرى في أن يضرب عليه خراج بقدر ما يحتمل ، ويترك في يد مشتريه أو من انتقل إليه ، إلا ما بيع قبل المائة السنة ، فإنه لا خراج عليه كما نقل في هذا الخبر .

فصل

وحكم اقطاع هذه الارض حكم بيعها في أن ما كان من عمر أو مما كان قبل مائة سنة فهو لأهله ، وما كان بعدها ضرب عليه كما فعل المنصور إلا أن يكون بغير اذن الإمام ، فيكون باطلا ، وذكر ابن عائد في كتابه بإسناده عن سليمان ابن عتبة ، أن أمير المؤمنين عبد الله بن محمد — أظنه المنصور — سأله في مقدمه الشام سنة ثلاث أو أربع وخمسين عن سبب الارضين التي بأيدي أبناء الصحابة ، يذكر أن قاطع لأبائهم قديمة ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، إن الله تعالى لما أظهر المسلمين على بلاد الشام وصالحوا أهل دمشق وأهل حمص ، كرهوا أن يدخلوها دون أن يتم ظهورهم واثخانهم في عدو الله ، فعسكروا في مرج بردى ، بين المزة إلى مرج شعبان ، وجنبتى بردى مروج كانت مباحة فيما بين أهل دمشق وقراها ، ليست لأحد منهم ، فأقاموا بها حتى أوطأ الله بهم المشركين قهراً وذلاً ، فأحيا كل قوم محلثهم ، وهيشوا بها بناء فبلغ ذلك عمر ، فأمضاه لهم ، وأمضاه عثمان من بعده إلى أمير المؤمنين ، قال : وقد أمضيناه لهم ، وعن الاحوص ابن حكيم ، أن المسلمين الذين فتحوا حمص لم يدخلوها ، بل عسكروا على نهر الاربدة فأحيوه ، فأمضاه لهم

عمر وعثمان ، وقد كان منهم ناس تعدوا اذ ذاك الى جسر الاربد الذى على باب الرستن ، فمكروا فى مرجه مسلحة لمن خلفهم من المسلمين ، فلما بلغهم ما أمضاه عمر للمعسكرين على نهر الاربد سألوا أن يشركوهم فى تلك القطائع ، وكتبوا الى عمر فيه . فكتب أن يعوضوا مثله من المروج التى كانوا عسكروا فيها على باب الرستن ، فلم تزل تلك القطائع على شاطئ الاربد ، وعلى باب حمص ، وعلى باب الرستن ماضية لأهلها لا خراج عليها تؤدى العشر .

فصل

وهذا الذى ذكرناه فى الارض المغلة ، فأما المساكن فلا بأس بحيازتها وبيعها وشرائها وسكنائها ، قال أبو عبيد : ما علمنا أحداً كره ذلك ، وقد اقتسمت الكوفة خططا فى زمن عمر رضى الله عنه يأذنه والبصرة ، وسكنها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الشام ومصر وغيرها من البلدان ، فما عاب ذلك أحد ولا أنكره .

« مسألة ، قال (فما كان من الصلح ففيه الصدقة)

يعنى ما صولحوا عليه على أن ملكه لأهله ولنا عليهم خراج معلوم ، فهذا الخراج فى حكم الجزية ، فتنى أسلموا سقط عنهم ، وإن انتقلت الى مسلم لم يكن عليها خراج ، وفى مثله جاء عن العلاء بن الحضرمي قال « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البحرين والى هجر ، فكنت آتى الحائط تكون بين الاخوة يسلم أحدهم فاتخذ من المسلم العشر ، ومن المشترك الخراج ، رواه ابن ماجه ، فهذا فى أحد هذين البلدين لأنها فتحة صلحاً ؛ وكذلك كل أرض أسلم أهلها عليها كأرض المدينة ، فهي ملك لهم ليس عليها خراج ولا شيء ؛ أما الزكاة فهي واجبة على كل مسلم ، ولا خلاف فى وجوب العشر فى الخارج من هذه الارض ، قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن كل أرض أسلم أهلها عليها قبل قهرهم عليها أنها لهم ، وأن أحكامهم أحكام المسلمين ، وأن عليهم فيها زرعوا فيها الزكاة .

« مسألة ، قال (وما كان عنوة أدى عنها الخراج ، وزكى ما بقى اذا كان خمسة أوسق ، وكان لمسلم)

يعنى ما فتح عنوة ووقف على المسلمين وضرب عليهم خراج معلوم ، فإنه يؤدي الخراج من غلته وينذر في باقيها ، فإن كان نصاباً ففيه الزكاة إذا كان لمسلم ، وإن لم يبلغ نصاباً أو بلغ نصاباً ولم يكن لمسلم فلا زكاة فيه ، فإن الزكاة لا تجب على غير المسلمين ، وكذلك الحكم في كل أرض خراجية ، وهذا قول عمر ابن عبد العزيز والزهرى ويحيى الأنصارى وربيعة والأوزاعى ومالك والثورى ومغيرة والليث والحسن بن صالح وابن أبى ليلى وابن المبارك والشافعى وإسحاق وأبى عبيد .

وقال أصحاب الرأى : لا عشر فى الأرض الخراجية ، لقوله عليه السلام « لا يجتمع العشر والخراج فى أرض مسلم » ولأنها حقان سبيلهما متنافيان ، فلا يجتمعان كزكاة السوم والتجارة ، والعشر وزكاة القيمة ، وبيان تنافيهما أن الخراج وجب عقوبة لأنه جزية الأرض ، والزكاة وجبت طهرة وشكراً .

ولنا قول الله تعالى (٢ : ٢٦٧) وما أخرجنا لكم من الأرض (وقول النبي صلى الله عليه وسلم « فيما سقت السماء العشر » وغيره من عمومات الأخبار ، قال ابن المبارك : يقول الله تعالى (وما أخرجنا لكم من الأرض) ثم قال : ترك القرآن لقول أبى حنيفة ؟ ولأنها حقان يجبان لمستحقين يجوز وجوب كل واحد منهما على المسلم ، فجاز اجتماعهما كالكفارة والقيمة فى الصيد الحرمى المملوك وحديثهم يرويه يحيى بن عنبسة وهو ضعيف عن أبى حنيفة ، ثم نحمله على الخراج الذى هو جزية ، وقول الخرقى : وكان لمسلم : يعنى أن الزكاة لا تجب على صاحب الأرض إذا لم يكن مسلماً ، وليس عليه فى أرضه سوى الخراج ، قال أحمد رحمه الله : ليس فى أرض أهل الذمة صدقة ، إنما قال الله تعالى (صدقة تطهرهم وتزكهم بها) فأى طهرة للمشركين ؟ وقولهم : إن سبيلهما يتنافيان : غير صحيح ، فإن الخراج أجرة الأرض : والعشر زكاة الزرع ولا يتنافيان كما لو استأجر أرضاً فزرعها ، ولو كان الخراج عقوبة لما وجب على مسلم كالجزية .

(فصل) فإن كان فى غلة الأرض ما لا عشر فيه كالثمار التى لا زكاة فيها والخضراوات وفيها زرع فيه الزكاة ، جعل ما لا زكاة فيه فى مقابلة الخراج ، وزكى ما فيه الزكاة إذا كان ما لا زكاة فيه وأبى بالخراج وإن لم يكن لها عليه إلا ما تجب

فيه الزكاة أدى الخراج من غلتها وزكى ما بقي ، وهذا قول عمر بن عبد العزيز :
إذا كان ما لا زكاة فيه وافياً بخراج ، وإن لم يكن لها غلة إلا ما تجب فيه الزكاة
أدى الخراج من غلتها .

روى أبو عبيد عن إبراهيم بن أبي عبلة قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله
ابن أبي عوف عامله على فلسطين : فيمن كانت في يده أرض يحرثها من المسلمين
أن يقبض منها جزيتها ثم يأخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية ، قال ابن أبي عبلة
: أنا ابتليت بذلك ، ومنى أخذوا ذلك ، لأن الخراج من مؤنة الأرض فيمنع
وجوب الزكاة في قدره كما قال أحمد من استدان ما أنفق على زرعه ، واستدان
ما أنفق على أهله ، احتسب ما أنفق على زرعه دون ما أنفق على أهله ، لأنه من
مؤنة الزرع ، وبهذا قال ابن عباس ، وقال عبد الله بن عمر : يحتسب بالدينين جميعاً
ثم يخرج بما بعدهما .

وحكى عن أحمد . أن الدين كله يمنع الزكاة في الأموال الظاهرة : فعلى هذه
الرواية يحسب كل دين عليه ثم يخرج العشر مما بقي إن بلغ نصاباً
وإن لم يبلغ نصاباً فلا عشر فيه ، وذلك لأن الواجب زكاة فنع الدين وجوبها
كزكاة الأموال الباطنة ، ولأنه دين فنع وجوب العشر كالخراج وما أنفقه
على زرعه ، والفرق بينهما على الرواية الأولى . أن ما كان من مؤنة الزرع ، فالحاصل
في مقابلته يجب صرفه إلى غيره فكأنه لم يحصل .

فصل

ومن استأجر أرضاً فزرعها فالعشر عليه دون مالك الأرض ، وبهذا قال مالك
والثوري وشريك وابن المبارك والشافعي وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة . هو
على مالك الأرض لأنه من مؤنتها أشبه الخراج .

ولنا أنه واجب في الزرع فكان على مالكه : كزكاة القيمة فيها إذا أعده
للتجارة وكعشر زرعه في ملكه ، ولا يصح قولهم . أنه من مؤنة الأرض لأنه
لو كان من مؤنتها لوجب فيها وإن لم تزرع كالخراج ، ولو جب على الذمي كالخراج
ولتقدر بقدر الأرض لا بقدر الزرع ولو جب صرفه إلى مصاريف النىء دون مصرف

الزكاة ولو استعار أرضاً فزرعها فالزكاة على صاحب الزرع لأنه مالكه ، وإن غصبها فزرعها وأخذ الزرع فالعشر عليه أيضاً ، لأنه ثبت على ملكه ، وإن أخذه مالها قبل اشتداد حبه فالعشر عليه ، وإن أخذه بعد ذلك احتمل أن يجب عليه أيضاً ، لأن أخذه إياه استند إلى أول زرعه ، فكأنه أخذه من تلك الحال ، ويحتمل أن تكون زكاته على الغاصب ، لأنه كان ملكاً له حين وجوب عشره وهو حين اشتداد حبه .

وإن زارع رجلاً مزارعة فاسدة فالعشر على من يجب الزرع له ، وإن كانت صحيحة فعلى كل واحد منهما عشر حصته ، إن بلغت خمسة أوسق ، أو كان له من الزرع ما يبلغ بضمه إليها خمسة أوسق ، وإلا فلا عشر عليه ، وإن بلغت حصته أحدهما دون صاحبه النصاب فعلى من بلغت حصته النصاب عشرها ، ولا شيء على الآخر ، لأن الخلط لا يؤثر في غير السائمة في الصحيح ، ونقل عن أحمد أنها تؤثر فيلزمها العشر إذا بلغ الزرع جميعه خمسة أوسق ، ويخرج كل واحد منهما عشر نصيبه ، إلا أن يكون أحدهما من لا عشر عليه كالمكاتب والذمي ، فلا يلزم شريكه عشرًا إلا أن تبلغ حصته نصاباً وكذلك الحكم في المساقاة .

فصل

ويكره لمسلم بيع أرضه من ذمي وإجارتها منه ، لإفضائه إلى إسقاط عشر الخارج منها ، قال محمد بن موسى : سألت أبا عبد الله عن المسلم يؤجر أرض الخارج من الذمي ؟ قال : لا يؤجر من الذمي إنما عليه الجزية ، وهذا ضرر ، وقال في موضع آخر : لأنهم لا يؤدون الزكاة : فإن أجراها منه ذمي أو باع أرضه التي لاخراج عليها ذمياً صح البيع والإجارة ، وهذا مذهب الثوري والشافعي وشريك وأبي عبيد وليس عليهم فيها عشر ولا خراج .

قال حرب : سألت أحمد عن الذمي يشتري أرض العشر ؟ قال : لا أعلم عليه شيئاً ، إنما الصدقة كهيئة مال الرجل : وهذا المشتري ليس عليه ، وأهل المدينة يقولون في هذا قولاً حسناً ، يقولون : لا ترك الذمي يشتري أرض العشر ، وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً ، يقولون : يضاعف عليهم . وقد روى عن أحمد : أنهم يمنعون من شرائها اختارها الحلال وضاحبه ،

وهو قول مالك وصاحبه ، فان اشتروها ضوعف عليهم العشر وأخذ منهم الخمس لان في اسقاط العشر من غلة هذه الارض إضراراً بالفقراء وتقليلاً لحقهم ، فاذا تعرضوا لذلك ضوعف عليهم العشر ، كما لو اتجروا بأموالهم الى غير بلد ثم ضوعفت عليهم الزكاة ، فأخذ منهم نصف العشر ، وهذا قول أهل البصرة وأبي يوسف ، ويروى ذلك عن الحسن وعبيد الله بن الحسن العنبري ؛ وقال محمد بن الحسن العشر بحاله ، وقال أبو حنيفة : تصير أرض خراج .

ولنا أن هذه أرض لا خراج عليها ، فلا يلزم فيها الخراج ببيعها ؛ كما لو باعها مسلماً ، ولأنها مال مسلم يجب الحق فيه للفقراء عليه ، فلم يمنع من بيعه للذمي كالسائمة ، واذا ملكها الذمي فلا عشر عليه فيما يخرج منها لأنها زكاة ، فلا تجب على الذمي كزكاة السائمة ، وما ذكره يبطل بالسائمة ؛ فان الذمي يصح أن يشتريها وتسقط الزكاة منها ، وما ذكره من تضعيف العشر : فتحكم لا نص فيه ، ولا قياس .

« مسألة ، قال (وتضم الحنطة الى الشعير وتزكى إذا كانت خمسة أوسق ، وكذلك القطنيات ، وكذلك الذهب والفضة) »

وعن أبي عبد الله رواية أخرى : أنها لا تضم وتخرج من كل صنف إن كان منصبا للزكاة : القطنيات : بكسر القاف جمع قطنية . ويجمع أيضاً قطاني ، قال أبو عبيد : هي صنوف الحبوب من العدس والحمص والارز والجلبان والجلجلان يعنى السمسم ، وزاد غيره : الدخن واللوييا والفلول والماش ، وسميت قطنية ؛ فعلى من قطن يقطن في البيت أى يكثر فيه .

ولا خلاف بين أهل العلم في غير الحبوب والثمار أنه لا يضم جنس الى جنس آخر في تكميل النصاب ، فالماشية ثلاثة أجناس . الابل والبقر والغنم ، لا يضم جنس منها الى آخر ، والثمار لا يضم جنس الى غيره ، فلا يضم التمر الى الزبيب ، ولا الى اللوز والفستق والبندق ؛ ولا يضم شيء من هذه الى غيره ، ولا تضم الاثمار الى شيء من السائمة ، ولا من الحبوب والثمار .

ولا خلاف بينهم في أن أنواع الاجناس يضم بعضها الى بعض في إكمال النصاب

ولا خلاف بينهم أيضاً في أن العروض تضم إلى الأثمان وتضم الأثمان إليها
إلا أن الشافعي لا يضمها إلا إلى جنس ما اشترت به : لأن نصابها معتبر به .
واختلفوا في ضم الحبوب بعضها إلى بعض ، وفي ضم أحد النقيدين إلى الآخر
فروى عن أحمد في الحبوب ثلاث روايات .

أحدها من : لا يضم جنس منها إلى غيره ، ويعتبر النصاب في كل جنس منها
منفرداً ، هذا قول عطاء ومكحول وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والحسن بن
صالح وشريك والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي ، لأنها أجناس
فاعتبر النصاب في كل جنس منها منفرداً كالثمار أيضاً والمواشي .

والرواية الثانية : أن الحبوب كلها تضم بعضها إلى بعض في تكميل النصاب
اختارها أبو بكر ، وهذا قول عكرمة وحكاة ابن المنذر عن طاوس ، وقال
أبو عبيد : لا نعلم أحداً من الماضين جمع بينهما إلا عكرمة ، وذلك لأن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق ، ومفهومه :
وجوب الزكاة فيه إذا بلغ خمسة أوسق ، ولأنها تتفق في النصاب وقدر المخرج
والمنبت والحصاد ، فوجب ضم بعضها إلى بعض كأنواع الجنس ، وهذا الدليل
مقتض بالثمار .

والثالثة : أن الحنطة تضم إلى الشعير ، وتضم القطنيات بعضها إلى بعض نقلها
أبو الحارث عن أحمد وحكاها الحرقى ، قال القاضي : هذا هو الصحيح . وهو
مذهب مالك والليث ، إلا أنه زاد فقال : السلت والذرة والدخن والأرز والقمح
والشعير صنف واحد ، ولعله يحتج بأن هذا كله مقتات ، فيضم بعضه إلى بعض
كأنواع الحنطة ، وقال الحسن والزهرى . تضم الحنطة إلى الشعير ، لأنها تتفق في
الاقتيات والمنبت والحصاد والمنافع فوجب ضمها كما يضم العلس إلى الحنطة وأنواع
الجنس بعضها إلى بعض .

والرواية الأولى أولى إن شاء الله تعالى ، لأنها أجناس يجوز التفاضل فيها ،
فلم يضم بعضها إلى بعض كالثمار ، ولا يصح القياس على العلس مع الحنطة ، لأنه
نوع منها ، ولا على أنواع الجنس ، لأن الأنواع كلها جنس واحد يحرم التفاضل

فيها ، وثبت حكم الجنس في جميعها ، بخلاف الاجنثى ، وإذا انقطع القياس لم يحز إيجاب الزكاة بالحكم ، ولا بوصف غير معتبر ، ثم هو باطل بالموافاة ، فلها تنفق فيما ذكره ، ولا يضم بعضها الى بعض ، ولأن الأصل عدم الوجوب ، فلم يرد بالإيجاب نص أو إجماع أو معناه لا يثبت إجماله . والله أعلم ولا خلاف فيما نعلمه في ضم الحنطة الى العلس ، لانه نوع منها ، وعلى قياسه التلت يضم الى الشعير لانه منه .

(فصل) ولا تفريق على الروايتين الأولىين لوضوحهما .

فأما الثالثة : وهي ضم الحنطة الى الشعير والقطنيات بعضها الى بعض ، فإن الفرة تضم الى الدخن لتقاربهما في المقصد فإنهما يتخذان خبزاً وأدماً ، وقد ذكرنا من جملة القطنيات أيضاً فيضمان اليها .

وأما البرور : فلا تضم الى القطنيات ولكن الابلزير يضم بعضها الى بعض لتقاربها في المقصد فأشبهت القطنيات ، وجوب البقول لا تضم الى القطنيات ولا الى البرور فمما تقارب منها ضم بعضه الى بعض ومالا فلا وما تشككنا فيه لا يضم لأن الأصل عدم الوجوب . فلا يجب بالعكس ، والله أعلم .

(فصل) وذكر الحرق في ضم الذهب الى الفضة روايتين : وقد ذكرناهما فيما مضى ، واختار أبو بكر أنه لا يضم أحدهما الى الآخر مع اختيارهما في الخبواب ، لاختلاف نصابهما واتفاق نصاب الخبواب .

(فصل) ومتى قلنا بالضم فإن الزكاة تؤخذ من كل جنس على قدر ما يخصه ، ولا يؤخذ من جنس عن غيره ، فإنا إذا قلنا في أنواع الجنس : يؤخذ من كل نوع ما يخصه ، فأولى أن يعتد ذلك في الاجناس المختلفة مع تفاوت مقاصدها ، إلا الذهب والفضة ، فإن في إخراج أحدهما عن الآخر روايتين .

(فصل) ويضم زرع العام الواحد بعضه الى بعض في تسكيل النصاب ، سواء اتفق وقت زرع واحد أو اختلف ، ولو كان منه صيف وريعي ضم الصيف الى الزيعي ، ولو حصدت الذرة والدخن ثم ثبت الصولحان يضم أحدهما الى الآخر في تسكيل النصاب . لأن الجميع زرع عام واحد ، فضم بعضه الى بعض كما لو تقارب زرع واحد .

فصل

وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض ، سواء اتفق وقت اطلاقها وإدراكها أو اختلف فيقدم بعضها على بعض في ذلك ، ولو أن الثمرة وجدت ثم أطلعت الأخرى وجدت ضمت إحداهما إلى الأخرى ، فإن كان له نخل يحمل في السنة حملين ضم أحدهما إلى الآخر .

وقال القاضي . لا يضم ، وهو قول الشافعي لأنه حمل ينفصل عن الأول ، فكان حكمه حكم حمل عام آخر ، وإن كان له نخل يحمل مرة ونخل يحمل مرتين ضمنا الحمل الأول إلى الحمل المنفرد ، ولم يجب في الثاني شيء إلا أن يبلغ بمفرده نصاباً . والصحيح أن أحد الحملين يضم إلى الآخر . ذكره أبو الخطاب وابن عقيل لأنهما ثمرة عام واحد فيضم بعضها إلى بعض كزراع العام الواحد ، وكالذرة التي تنبت مرتين ، ولأن الحمل الثاني يضم إلى الحمل المنفرد لو لم يكن حمل أول . فكذا إذا كان . فإن وجود الحمل الأول لا يصلح أن يكون مانعاً ، بدليل حمل الذرة الأول ، وما ذكره من الانفصال يطل بالذرة ، والله أعلم بالصواب

انتهى الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث وأوله

(باب زكاة الذهب والفضة)

(فهرس الجزء الثاني من كتاب المغنى)

باب ما يبطل الصلاة	٣٠
واجبات الصلاة وسننها وحكم تركها عمداً	٣
شروط الصلاة ومستحباتها ومكروهاتها	٧
التثايب في الصلاة . البصاق في المسجد	١٢
باب سجدتي السهو	١٢
سهو النبي صلى الله عليه وسلم	١٨
سجود السهو ومتى يكون بعد السلام	٢٠
من نسي التشهد في الصلاة	٢٤
حكم الزيادة في الصلاة	٢٧
الجلوس في غير موضع التشهد	٢٨
من قام إلى خامسة أو رابعة أو ثالثة	٢٩
نسيان سجود السهو	٣٢
سجود السهو لا يتعدد بتعدد	٣٥
اتباع المأموم للإمام في سجود السهو	٣٦
أحكام السهو في صلاة الجماعة	٣٧
النافلة كالقرض في سجود السهو	٣٩
الكلام في الصلاة	٤٠
حكم النفخ في الصلاة	٤٥
حكم النحنحة والبكاء والتأوه	٤٦
حكم التنبيه بالذكر المشروع	٤٨
حكم من فتح على إمامه في الصلاة	٤٩
الذكر والقرآن في الصلاة لسبب	٤٩
فتح مصل على آخر ورده السلام	٥٢
بطلان الصلاة بالكلام والطعام والشراب	٥٣

- ٥٤ باب الصلاة بالنجاسة ٥٥ طهارة الثياب والمكان للصلاة
- ٥٦ من صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ٥٨ الصلاة في المقبرة والحش والحمام
- ٥٩ الصلاة في المجزرة والمزبلة ٦٢ الصلاة على سطوح المواضع المنهى عنها
- ٦٦ الإعادة على من صلى بثوب نجس
- ٦٧ العفو عن قليل الدم والقيح ٦٨ العفو عن دم الحشرات
- ٦٩ ما يعفى عنه من النجاسات المغلظة ٧٠ طهارة النعلين بذلك
- ٧١ خفاء النجاسة في الثوب والبدن والمكان
- ٧٢ فضلات الإنسان والبييمة التي لا تؤكل
- ٧٣ رطوبة فرج المرأة وفضلات ما كول اللحم طاهرة
- ٧٥ طهارة الفضلات من غير السبيلين ٧٦ بول الغلام
- ٧٧ طهارة المنى ٧٩ تطهير الأرض بالماء
- ٨٠ تطهير المطر الأرض وطهارة وحل الشارع
- ٨١ الخلاف في طهارة الأرض بالشمس والريح
- ٨٢ طهارة النجس بالاستحالة وحكم الغسالة
- ٨٣ صلاة الإمام وهو محدث أو جنب
- ٨٤ ما يبطل صلاة الإمام مع المأمومين أو دونهم
- ٨٥ استخلاف الإمام في الصلاة ٨٧ حكم ظهور بطلان صلاة المأموم
- ٨٩ الساعات المنهى عن الصلاة فيها ٩٠ قضاء الفرائض في كل وقت
- ٩١ ركعتا الطواف وصلاة في كل وقت
- ٩٣ إعادة المنفرد للصلاة جماعة ٩٤ الصلاة المعادة نافذة
- ٩٥ الاوقات المنهى عن الصلاة فيها ٩٦ كراهة التطوع بعد صلاة العصر
- ٩٨ كراهة ابتداء التطوع في أوقات النهي
- ٩٩ صلاة الوتر قبل الصبح وسنة الفجر بعد فرضه
- ١٠٠ قضاء السنن في أوقات الكراهة
- ١٠١ كراهة الصلاة بمكة وأوقات النهي كغيرها
- ١٠٢ صلاة التطوع مثني ١٠٣ التطوع بأربع نهاراً

- ١٠٤ أقسام التطوع. وأنواع السنن الانفرادية منه
- ١٠٥ سنة الصبح وما يقرأ فيها من الاضطجاع بعدتها
- ١٠٦ استحباب صلاة السنن في البيوت - أوقات السنن الزواتب
- ١٠٨ الرواتب والوتر وصلاة الضحى ١١٠ صلاة التسميع
- ١١١ صلاة الاستخارة والحاجة والتوبة
- ١١٢ تحية المسجد والنوافل المطلقة وقيام الليل
- ١١٣ ذكر الانتباه من النوم ١١٤ الاتباع في التهجد وغيره
- ١١٥ الجهر والاسرار في صلاة الليل ١١٦ فضله التهجد
- ١١٧ التطوع في البيت جماعة وفرادى وهوامه
- ١١٧ التطوع جلوساً وصفته ١١٩ صلاة المريض قاعداً أو مضطجعا
- ١٢٠ صلاة القادر على القيام متكئاً أو منحياً والعاجز عن السجود
- ١٢١ صلاة المجالس والمستلق - ترك القيام في الصلاة للتداوى
- ١٢٢ إيماء العاجز عن الركوع والسجود
- ١٢٤ الوتر والخلاف في عدده ١٢٥ القنوت في الوتر
- ١٢٦ دعاء القنوت وتفسيره ١٢٧ تأمين المأمومين في القنوت
- ١٢٨ الخلاف في قنوت الصبح ١٢٩ القنوت في النوازل
- ١٣٠ فصل الوتر بموطنه وعدده ١٣٢ للوتر سنة لا واجب بموطنه
- ١٣٦ متابعة الإمام في الوتر والقراءة فيه
- ١٣٧ صلاة التراويح وعدد ركعاتها ١٣٨ مقتداهما يقرأ في التراويح
- ١٤١ فروع في صلاة التراويح
- ١٤٢ ختم القرآن وما يستحب له - قيام ليلة الشك
- ١٤٣ تحزيب القرآن وختمه وما يستحب فيه
- ١٤٦ (باب الامامة وصلاة الجماعة) ١٤٧ وجوب الجماعة من تفقد بهم
- ١٤٨ الامامة في كل مكان وفضل جماعة المسجد
- ١٥٠ الاحق بالامامة ١٥١ امامة المبتدع والقاسم
- ١٦٠ امامة العبد والاعشى ١٦٢ امامة الاخرس والاعمى والافلق

- ١٦٢ أحكام إمامة الأئمة والأئمة واللحان
- ١٦٤ إمامة المشرك والمرأة والخمسة ١٦٦ الصلاة خلف المشرك في إسلامه
- ١٦٧ إمامة المرأة النساء وصلاتهن مع الرجال
- ١٦٩ إمامة صاحب البيت والسلطان
- ١٧١ صحة الائتلاف مع الخائلي والبعد والارتفاع
- ١٧٣ لا يكون الإمام أهلك من المأموم
- ١٧٥ الصلاة خلف الصف وعن يسار الإمام
- ١٧٨ اختلاف مواقف المأمومين مع الإمام
- ١٨١ تقديم أهل الفضل والسن على إمام
- ١٨١ حكم متابعة الإمام إذا صلى قاعداً
- ١٨٣ قيام المأمومين خلف الإمام الخائلي ١٨٦ اقتداء المفترض بالمتفعل
- ١٨٧ اختلاف الصلاة بين الإمام والمأموم
- ١٨٨ إمامة الصبي البالغ والمحدث والمتنفس
- ١٨٩ كراهة إمامة رجل لمن يكرهونه والنساء غير المحارم
- ١٩٠ إمامة الأعرابي وولد الزنا والجندى والمتنقل
- ١٩٠ اختلاف نيتي الإمام والمأموم ١٩١ نية الإمامة في أثناء الصلاة
- ١٩٢ فروع في الإمامة ١٩٣ الصلاة خلف الصف
- ١٩٦ سترة المصلي ونوعها وما يصح سترة
- ١٩٨ دنو المصلي من سترته ومكان المأموم الواحد من الإمام
- ٢٠٠ ما يكره استقباله في الصلاة ٢٠١ فضل الصف الأول والميمنة
- ٢٠٢ ترك السترة بمكة
- ٢٠٣ المرور بين يدي المصلي وما يجوز بين الإمام والمأموم
- ٢٠٥ العمل اليسير في الصلاة للحاجة لا يطلبها
- ٢٠٦ مكروهات صلاة الجماعة ٢٠٧ ما يقطع الصلاة بمروءة أمام المصلي
- ٢٠٩ (باب صلاة المسافر وصلاة أقارب الأعفان)

- ٢١٠ مسافة السفر القصر والفطر ٢١٣ قصر المكروه على السفر
 ٢١٣ القصر عندما يخرج من بلده ٢١٨ اشتراط نية القصر في أول الصلاة
 ٢١٩ قصر الصلاة الرباعية لا غيرها
 ٢٢٠ إتمام الصلاة في السفر ودليها
 ٢٢٢ القصر أفضل عند الإمام أحمد ٢٢٣ الجمع بين الصلاتين في السفر وغيره
 ٢٢٥ جمع التقديم والتأخير ٢٢٧ أعذار الجمع كالمرض والوحل والمرض
 ٢٢٧ الجمع للنفرد ولمن لا يصل إليه المطر
 ٢٢٩ عدم جواز الجمع في غير ما ذكر ٢٣٠ شرائط الجمع في وقت الأولى
 ٢٣١ فروع في الجمع في وقت الأولى والثانية
 ٢٣٢ نسيان الصلاة في سفر أو حضر ٢٣٣ السفر بعد دخول الوقت
 ٢٣٤ صلاة المسافر مع المقيم ٢٣٦ أحكام قصر الصلاة وإتمامها في الجماعة
 ٢٣٦ إمامة المسافر ٢٣٧ مدة الإقامة المانعة من القصر
 ٢٤٠ عدم تحديد سفر القصر وإن طال
 ٢٤٣ (باب صلاة الجمعة)
 ٢٤٣ استحباب إقامة الجمعة بعد الزوال
 ٢٤٤ استحباب تسليم الخطيب على المستمعين
 ٢٤٥ وقت أذان الجمعة وشروط وجوبها
 ٢٤٦ التبكير إليها ووجوبها على من سمع النداء
 ٢٥٠ القيام في الخطبة وأعذار الجمعة
 ٢٥١ وجوب خطبتين للجمعة واشتراطهما وما يجب ويستحب فيهما
 ٢٥٣ سنن الخطبة
 ٢٥٦ القراءة في الخطبة ومن صلى الظهر قبل الجمعة
 ٢٥٧ ركعات الجمعة ومن أدرك ركعة أو أقل
 ٢٥٩ أحكام الزحام
 ٢٦١ إذا ركع مع الإمام ركعة ثم ذكر أنه ما سجد معه إلا سجدة الخ
 ٢٦٢ من أدرك مع الإمام ما لا تتم به الجمعة نوى ظهراً

- ٢٦٣ إذا صلى الإمام الجمعة قبل الزوال ٢٦٣ عن زحم في الثانية
- ٢٦٤ إذا صلوا ركعة وقد دخل العصر أتموا الجمعة
- ٢٦٤ من دخل والإمام يخطب يصلي ٢٦٥ الانصات للخطبة ومتى يكون
- ٢٦٦ لا فرق بين القريب والبعيد
- ٢٦٧ كلام الخطيب ومن يسأله — كيف ينبه المتكلم ؟
- ٢٦٩ لا يكره الكلام قبل الشروع في الخطبة
- ٢٦٩ الكلام بين الخطبتين وعند الدعاء — يكره العبث أثناء الخطبة
- ٢٧٠ إعطاء السائلين والاحتباء والإمام يخطب
- ٢٧١ شروط وجوب الجمعة ٢٧٢ المشهور من المذهب في شرط العدد
- ٢٧٣ فأما الاستيطان — الحرية واذن الإمام
- ٢٧٤ لا يشترط المصر ولا البنيان
- ٢٧٥ اختلال بعض الشروط أو كلها واستدامتها
- ٢٧٧ البلد الكبير يحتاج إلى مساجد
- ٢٨٠ إذا تبين في أثناء الجمعة أنها أقيمت في المصر
- ٢٨٠ حكم العبد والمسافر والمرأة في الجمعة
- ٢٨٢ المطر والوحل من أعذار ترك الجمعة
- ٢٨٣ إذا صلى ذو الأعذار الجمعة أجزأتهم ولا تنعقد الجمعة بهم
- ٢٨٤ صحة الجمعة ممن لا تجب عليهم
- ٢٨٤ حكم صلاة الظهر ممن تجب عليه صلاة الجمعة
- ٢٨٧ الغسل يوم الجمعة وسائر ما يستحب لها
- ٢٨٨ حكم من اغتسل غسلاً واحداً للجمعة والجنابة
- ٢٩٠ كراهة تخطي الرقاب إلا لسد الفرج ٢٩١ لا يقيم أحداً من محله ويقعد فيه
- ٢٩٢ فرش شيء في المسجد ليصلي عليه وكراهة الصلاة في المقاصير واستحباب
- الدنو من الإمام
- ٢٩٣ استحباب الإكثار من الصلاة والسلام على النبي يوم الجمعة . الكهف
- ٢٩٤ الدعاء يوم الجمعة وساعة الإجابة ٢٩٥ صلاة الجمعة قبل الزوال وبعده

- ٢٩٨ تقدير القرب من مكان الجمعة بفرسخ
- ٣٠٠ وقت وجوب السعى على أهل القرى ٣٠٠ السفر يوم الجمعة
- ٣٠١ ما يصلى بعد الجمعة والكلام الجائز وقت الخطبة
- ٤٠٢ جواز الكلام قبل الخطبة وبعدها
- ٤٠٣ حكم ما يتلى بعد الجمعة هل يستمع أم لا
- ٤٠٤ (باب صلاة العيدين) . حكم صلاة العيد
- ٤٠٥ التكبير فى ليالى العيدين ورفع الصوت به
- ٤٠٦ ما يستحب فعله فى العيد من الغسل والتجمل والطيب والتسوك . التكبير فى طريق المصلى
- ٤٠٧ السنة فى الافطار يوم العيد واظهار التكبير والخروج الى المصلى والتكبير الى الصلاة ٣١٠ صلاة النساء العيد مع الجماعة
- ٢٩١ تعجيل الاضحى وتأخير الفطر ، شروط صلاة العيد
- ٤١٣ صلاة العيد بلا أذان ولا اقامة
- ٤١٤ موضع التكبير من القراءة فى ركعتى العيد
- ٤١٥ مقدار تكبيرات العيد ومحلها وترتيبها والذكر بينها
- ٤١٩ خطبة العيدين ٢٢١ سنة خطبة العيد والقيام فيها وحضورها
- ٤٢١ كراهة التنفل فى مصلى العيد ٣٢٣ وقت صلاة العيد ومخالفة الطريق فيها
- ٤٢٤ فوات صلاة العيد : هل تقضى ؟ ٢٢٤ ادراك الامام فى التشهد
- ٤٢٥ العلم يوم العيد بعد الزوال والتكبير المطلق والمقيد
- ٤٢٦ ابتداء التكبير يوم عرفه وصفة التكبير وصيغته المأثورة ونهايته
- ٤٢٩ تكبير المسبوق ٢٣٠ استحباب استقبال القبلة عند التكبير
- ٤٢٢ (كتاب صلاة الخوف) - مشروعيتها
- ٤٢٢ منع اختصاص صلاة الخوف بالنبي صلى الله عليه وسلم
- ٤٢٣ شروط صلاة الخوف وصفتها ٣٢٧ اباحة صلاة الخوف للقيم
- ٤٢٨ ما يقضيه المسبوق هل هو أول صلاته أم آخرها
- ٤٤١ صلاة المغرب فى الخوف ٣٤٦ حكم الصلاة عند اشتداد الخوف

- ٣٤٨ حكم الخائف إذا أمن وهو في الصلاة
 ٤٩ (كتاب صلاة الكسوف /
 كون الشمس والقمر آيتين ، والأمر بالصلاة والذكر والصدقة
 ٥٠ صفة صلاة الكسوف ٣٥٢ الجهر في صلاة الخسوف
 ٥٣ الخطبة لصلاة الكسوفين ٣٥٥ حكم من أدرك الإمام في الركوع الثاني
 ٥٥ الكسوف إذا وقع في غير وقت الصلاة
 ٥٦ لا صلاة لشيء من سائر الآيات إلا الزلزلة وصلاتها كصلاة الكسوف
 ٥٧ (كتاب صلاة الاستسقاء) صفة صلاة الاستسقاء
 ٥٩ ليس لصلاة الاستسقاء وقت معين
 ٥٩ السنة في الخروج الى صلاة الاستسقاء وخطبتها
 ٦٠ استحباب التوجه الى القبلة وقلب الرداء
 ٦٢ رفع اليدين في دعاء الاستسقاء ، الاكثر من الدعاء والاستغفار فيه
 ٦٣ أدعية الاستسقاء ٣٦٥ اعادة صلاة الاستسقاء لتأخر المطر
 ٦٦ إذا نزل المطر قبل الخروج فلا يخرجوا ٣٦٧ دعاء زيادة المياه والخوف منها
 ٦٨ (باب حكم تارك الصلاة وقتله حداً أو كفراً)
 ٦٩ دليل قتل تارك الصلاة ٣٧٠ الأقوال في كفر تارك الصلاة
 ٧٣ (كتاب الجنائز) استحباب ذكر الموت والاستعداد له
 ٧٤ عيادة المريض . ما يستحب عند المريض والمحتضر
 ٧٤ ما يفعل عند المحتضر وبه ٣٧٥ ما يفعل بالميت
 ٧٦ تجهيز الميت بعد تيقن موته
 ٧٧ قضاء دينه وتنفيذ وصيته . تجريد الميت مع ستر العورة
 ٧٨ صفة غسل الميت وما يراعى فيه وفي الماء
 ٨٧ الكفن وصفة التكفين ٣٩٠ تطيب الميت
 ٩١ رؤية الميت ومن يجب عليه الكفن . ما يراعى في تكفين المرأة
 ٩٣ ضمير شعر المرأة ٣٩٤ صفة الجنائزة والمشى
 ٤٠١ أحكام صلاة الجنائزة وصفتها ٤٠٥ الصلاة على النبي والدعاء للميت

- ٤٠٧ الدعاء في الصلاة على جنازة الصبي وبعد التكبيرة الرابعة
- ٤٠٩ كيفية التسليم من صلاة الجنازة
- ٤١٠ واجبات صلاة الجنازة واستحباب تعدد صفوفها
- ٤١١ صلاة الجنازة في المسجد والمقبرة ٤١٢ فوات صلاة الجنازة أو بعضها
- ٤١٣ كيفية إدخال الميت القبر ٤١٤ تحسين القبر وتسجيته للمرأة
- ٤١٥ اللحد والشق ٤١٦ ما يقال عند دفن الميت وما يكره
- ٤١٧ الميت في البحر وستر قبر المرأة
- ٤١٧ من يدخل المرأة القبر وحشا التراب فيه
- ٤١٩ ما يصنع بالكفن في القبر ورفع القبر شهراً عن الأرض منها
- ٤١٩ ما يمتنع ادخاله في القبر
- ٤٢٠ تعليم القبر بحجر وتسليمه والدعاء للميت بعد المسفن وتلقينه
- ٤٢٣ ما يحظر على القبر وزيارة النساء القبور ٤٢٤ نقل الميت من بلد الى آخر
- ٤٢٥ متى يجوز نبش القبر ودفن آخر فيه وتوقيت الصلاة على القبر
- ٤٣٠ موقف الامام من صلاة الجنازة ٤٣١ جنازة الرجال والنساء مجتمعة
- ٤٤٢ تحسين الكفن وكما يكون ثمنه ٤٣٤ الصلاة على السقط
- ٤٤٥ غسل الرجل والمرأة وأحكامه ٤٣٩ حكم المحرم اذا مات
- ٤٤٠ دفن الشهيد بثيابه واذا تأخرت وفاته كان كغيره
- ٤٤٤ قتل الشهيد نفسه خطأ . وقتل حرب البغاة
- ٤٤٥ شهداء غير الحرب وغسلهم والصلاة عليهم
- ٤٤٨ المنفصل من بدن الميت ٤٥٠ أخذ شارب الميت والخلاف في الاظفار والعانة
- ٤٥٢ التعزية حتى للذمي والجلوس للتعزية ٤٥٣ النذب والنباحه الخ
- ٤٥٦ تعذيب الميت ببكاه أهله وعليه وفضيلة الصبر
- ٤٥٧ صنع الطعام لأهل الميت وموت المرأة وفي بطنها الجنين
- ٤٦٠ تقديم صلاة الجنازة على الصلاة المكتوبة
- ٤٦١ صلاة الجنازة ودفنها في الاوقات المكروهة

- ٤٦٢ لا يصلح الإطعام للأعظم على القتال والمنتحر
 ٤ الصلاة على جنائز الفساق ودون المبتدعة وأطفال المشركين
 ٤٦٥ ترتيب الجنائز للصلاة عليها
 ٤٦٧ الصلاة على عدة جنائز ، ودفن الكثير في قبر واحد
 ٤٦٨ دفن فوجية المسلم الذمية الحامل ٤٧٠ زيارة الرجال القبور والقراءة عندها
 ٤٧١ قراءة القرآن على المقابر والبكاء على الميت
 ٤٧٤ تكره زيارة القبور للنساء ونعى الميت وإخبار الناس بموته
 ٤٧٦ (كتاب الزكاة) معناها لغة وشرعا ودليل فرضها
 ٤٧٧ حكم إنكار وجوب الزكاة ومنعها ٤٧٨ الأقوال في ارتداد مانع الزكاة
 ٤٧٩ زكاة الإبل ٤٨٠ اشتراط تمام الملك لنصاب الزكاة
 ٤٨١ زكاة الأنعام خاصة بالسائمة ٤٨٢ مقادير زكاة الإبل
 ٤٨٤ إخراج ما هو أعلى من الواجب ٤٨٥ يخرج عن ماشيته جنسها
 ٤٨٥ زكاة الإبل إذا زادت عن ١٢٠ ٤٨٩ من وجبت عليه سن وليست عنده
 ٤٩٢ زكاة البقر ٤٩٥ مساواة الجاموس للبقر
 ٤٩٧ صدقة الغنم ونصابها ٤٩٨ مالا يجوز أخذه من النعم
 ٥٠٢ حكم السخلة إذا نتجت أثناء الحول ٥٠٦ حكم الخلطة في الماشية
 ٥٠٩ اعتبار الحول في الخلطة ٥١٢ رجوع الخليط على خليطه فيما أخرج من ماله
 ٥١٣ حكم أخذ الساعي أكثر من الفرض عدداً أو صفة
 ٥١٥ حكم السائمة المتفرقة في بلدان شتى ٥١٦ حكم الخلطة في غير السوائم
 ٥١٧ لا زكاة في غير بهيمة الأنعام ٥١٩ الصدقة لا تجب إلا على أحرار المسلمين
 ٥١٩ وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون ٥٢٠ الزكاة في مال العبد
 ٥٢١ زكاة المكاتب ٥٢٢ شرط الحول في وجوب الزكاة
 ٥٢٣ حكم الاستفادة من مال الزكاة أثناء الحول
 ٥٢٥ اعتبار بقاء النصاب في جميع الأحوال ٥٢٦ تعجيل الزكاة قبل تمام النصاب
 ٥٣٠ حكم من عجل الزكاة ثم مات قبل الحول

- ٥٢٣ اشتراط النية في الزكاة ٥٢٤ أخذ الزكاة بالقهر يسقط اشتراط النية
- ٥٢٦ استحباب تفرقة المزكى زكاته بيده
- ٥٢٧ لزوم دفع الزكاة الى الإمام ولو كان جائراً
- ٥٢٨ أخذ البغاة وأئمة الجور الزكاة
- ٥٣٩ ما يقول معطى الزكاة وأخذها ؛ ويجوز إعطاءها للكبير والصغير
- ٥٤٠ تحريم الزكاة على أصول المزكى وفروعه
- ٥٤١ منع الزوجين من إعطاء كل زكاته للآخر
- ٥٤٣ جواز دفع الزكاة لمن لا تجب عليه نفقته وشراء المزكى لزكاته
- ٥٤٥ حسان الدين من الزكاة
- ٥٤٦ منع إعطاء الزكاة لكافر ومملوك غير عاملين عليها
- ٥٤٧ امتناع الزكاة لبني هاشم وكذا بنو المطلب وأزواجه صلى الله عليه وسلم
- ٥٥٠ حل صدقة التطوع للآل دون الفرض
- ٥٥١ تحريم جميع الصدقات على النبي صلى الله عليه وسلم
- ٥٥٢ منع إعطاء الغنى من الزكاة وتعريفه
- ٥٥٦ انحصار استحقاق الزكاة في الأصناف الثمانية
- ٥٥٧ من أعطى الزكاة لمن ظنه مستحقاً فظهر بخلافه
- ٥٥٨ الخلاف في إعطاء الزكاة لصنف واحد ولبعض المستحقين
- ٥٦٠ مقدار ما يعطى لكل صنف من مستحقى الزكاة
- ٥٦١ حكم نقل الزكاة من القطر ، أو البلد إلى غيره
- ٥٦٣ إبدال النصاب بجنسه وبغيره ٥٦٤ الحيلة في إسقاط الزكاة لا تسقطها
- ٥٦٧ وجوب الزكاة في الذمة ٥٦٨ نقص زكاة نصاب الإبل بتكرار الأداء
- ٥٦٩ التمكن من الأداء لا يشترط في وجوب الزكاة
- ٥٧٠ موت المالك لا يسقط الزكاة ٧١، الخلاف في وجوب الزكاة على الفور
- ٥٧٢ تأخير الزكاة وتفرقتها ٥٧٣ منع الدين الزكاة
- ٥٧٤ القرابة أحق بالزكاة

- ٥٧٥ (باب زكاة الزروع والثمار أو ما خرج من الأرض)
 ٥٧٦ زكاة ما يدخر من الحبوب والثمار
 ٥٧٨ لا زكاة فيما ينبت من المباح الذي لا يملك إلا بأخذه
 ٥٧٩ زكاة الزيتون ونصاب الزروع والثمار
 ٥٨٠ لا تجب في دون خمسة أوسق ٥٨١ النصاب في العسل والزيتون
 ٥٨٢ اختلاف الواجب فيما يحتاج الى مؤونة ومالا يحتاج
 ٥٨٤ تقدير الوسق بالصاع وبالوزن
 ٥٨٥ الوقص والتعدد في نصاب زكاة الزرع والعشر أو نصف العشر فيه
 ٥٨٦ وقت وجوب الزكاة في الحب والزرع
 ٥٨٧ استقرار الوجوب بإحراز النصاب وتصرف المالك في نصاب الزكاة
 ٥٨٨ اشتراء الثمرة قبل بدو صلاحها . المخرص ومشروعته عند بدو الصلاح
 ٥٩٠ خرص الثمار وترك الربع إلى الثلث لأهلها
 ٥٩٢ لا خرص في غير الثمار كالحب والزيتون
 ٥٩٤ أخذ عشر الزيتون منه أو من الزيت
 ٥٩٥ وجوب العشر في العسل ومقدار نصابه
 ٥٩٦ أرض الصلح وأرض العنوة وآراء عمر والصحابة فيها وأحكامها
 ٦٠٣ حكم إقطاع هذه الأرض
 ١٠٤ في أرض الصلح الصدقة ، وفي أرض العنوة الخراج
 ١٠٦ من استأجر أرضاً فالعشر عليه دون المالك
 ١٠٧ لا يبيع المسلم ولا يؤجر أرض من ذمى
 ١٠٨ تضم الحنطة إلى الشعير وتزكى إذا كانت خمسة أوسق
 ١٠ يضم زرع العام الواحد بعضه الى بعض
 ١١ تضم ثمرة العام الواحد بعضها الى بعض

اجتماع البركة الشريفة

على

عز المعطلة والجميلة

لعلامة

ابن قيم الجوزية

١٥ قرشا


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

الصولح والمصلحة

على الجبهة والمصلحة . ستون قرشا

اهداءات ٢٠٠١

الدكتور/ القطب محمد طلبة

القاهرة

